باشراف: مارك فِرّو

الإستعمار

الكتاب الأسود

(1600 - 2000 م)

ترجمـة: محمد صبح

مراجعة: زياد منى

تاريخ

إن تنامي الإرهاب الذي شهدته العقود الأخيرة، والقلاقل في الجزائر وفي الشرق الأوسط، وبوادر الندم في فرنسا مؤخرًا، تُذكِّر بأن حصيلة الروح الاستعمارية، باعتبارها الوجه الآخر القاتم للاستعمار، لا تزال موضوعًا راهنًا أكثر من أي وقت مضى. ومن هنا، تصدى فريق من المؤرخين، حول مارك فِرو، لاقتفاء آثار صفحات المشروع الاستعماري ومظالمه وأفاعيله السيئة، إضافة إلى الخطابات التي أسبغت الشرعية عليه.

لا شك في أن حروب الاستيلاء ثم النضالات في سبيل الاستقلال، شكلت الفترات الأكثر فتكًا في تاريخ الاستعمار: فإبادة شعوب بكاملها تارة، وحروب مدمرة تارة أخرى؛ لكن الاستعمار تمثل في تجارة الرقيق أيضًا، أي: ترحيل ما يراوح بين عشرة ملايين وأربعة عشر مليونًا من الرجال والنساء؛ ومن ثم في العمل القسري، ما إن ألغي الرق، والظروف الصحية البشعة التي كانت مقترنة به، الذي سرَّعه الاستغلال الاقتصادي في القرن التاسع عشر، وجعل منه منهجًا. وطوال كل هذه الفترات، كانت الدول الغازية تدافع عن إيديولوجية، لم تكن ترمي إلى إخفاء المظالم المرتكبة، كما يظن البعض هذه الأيام، بل إلى تسويغها.

لكننا نكتشف أيضًا أن ويلات الاستعمار ليست حكرًا على الغرب فقط، بل وجدت أيضًا في العالمين العربي والعثماني؛ وأن روسيا ثم اليابان، باسم «التوسع الإقليمي» لم يقيما شيئًا آخر سوى نظام استغلال وإنكار للهوية القومية؛ وأن العنصرية التي صاحبت مظالم المشروع الاستعماري وسوغتها قد تمكنت من بعض الشعوب المستعمرة.

أخيرًا، لم تخلف الروح الاستعمارية جروحًا يصعب التئامها وحسب، بل إنها باقية في القرن الواحد والعشرين بأشكال جديدة يلفت «الكتاب الأسود» الأنظار إليها.

Sous la direction de
Marc Ferro

Le livre noir du colonialisme

XVIe - XXIe siècle : de l'extermination à la repentance

Robert Laffont



إشراف مارك فيرُّو

المشاركون في الكتاب: إليكيا مبوكولو، آلان روسيو، أرليت غوتييه، ألستير دافيدسون، إيف بينو، باب ناديه، باسكال كورنويل، بيير-فرانسو سويري، بيير بروشو، توماس بوفيس، جاك بولوني-سيمار، جاك بوشباداس، سيلفي داليت، كارمن بيرنار، كاثرين كوكري فيدروفيتسن، كلير مورديان، ليسلي مانيغات، مارسيل ميرل، ماري فوركاد، مارييلا فياسانت سيرفيللو، ناديا فوكوفتيسن.



الاستعمار: الكتاب الأسود (1600-2000 م)

الاستعمار: الكتاب الأسود (1600–2000 م)
تأليف: مجموعة مؤلفين؛ إشراف مارك فيرو
ترجمه عن الفرنسية: محمد أحمد صبح
مراجعة: زياد منى
تصميم الغلاف والإخراج: زياد منى
إخراج إلكتروني: محمد عيث الحاج حسين

شركةُ قَدْمُس للنشر والتوزيع (ش م م)©
ص ب (6435/ 113)؛ شارع الحمرا، بناء رسامني
بيروت، لبنان
هاتف: (+1 961) 054 750، برّاق: 053 750
جوّال: (+3 0 961) 512 620
بريد إلكتروني: ‹daramwaj@inco.com.lb›

الأهلية للنشر والتوزيع
الفرع الأول–التوزيع
المملكة الأردنية–عمان–وسط البلد–جانب مطعم القدس
هاتف: 4638688–فاكس: 4657445
ص ب: 7772 عمان، 11118 الأردن

الفرع الثاني–المكتبة
وسط البلد–شارع الملك حسين–بجانب البنك المركزي–
مكتب المقاصة–مقابل طيران الشرق الأوسط
هاتف: 4627060-4627061

مكتب بيروت
بيروت–بئر حسن–شارع السفارات
هاتف: 01/824203 مقسم 19
بريد إلكتروني: ‹alahlia@nets.jo›

انظر كتب الدار على صفحات الشبكة التالية: ‹www.cadmus.nesasy.org› ‹www.alfurat.com›
لابتياع نسخ ورقية وإلكترونية من هذا الكتاب، انظر ‹http://www.arabicebook.com›
إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار.
عدد كلمات الكتاب: (285408) كلمة تقريبًا

بإشراف مارك فيرو

الاستعمار

الكتاب الأسود (1600-2000 م)

ترجمة: محمد أحمد صبح

مراجعة: زياد منى



Cet ouvrage, publié dans le cadre du programme d'aide à la publication Georges Shéhadé, bénéficie du soutien du Ministère des Affaires Etrangères et du Service de Coopération et d'Action Culturelle de l'Ambassade de France au Liban. Il a été réalisé en coopération et avec l'aide de l'Institut Français du Proche-Orient (IFPO, Amman-Beyrouth-Damas) et du Groupe de Recherches et d'Etudes sur la Méditerranée et le Moyen-Orient (GREMMO, Maison de l'Orient et de la Méditerranée, Lyon).

يصدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجية الفرنسية والسفارة الفرنسية في لبنان قسم التعاون والعمل الثقافي وذلك في إطار برنامج جورج شحاده للمساعدة على النشر كما ساهم في نشره المعهد الفرنسي للشرق الأوسط ومركز الدراسات والأبحاث عن البحر المتوسط والشرق الأوسط (دار الشرق و البحر المتوسط؛ ليون؛ فرنسا).



المحتوى

مقدمة الطبعة العربية

تبعث هذه الترجمة العربية لكتاب النزعة الاستعمارية الأسود، عن حق السرور في نفسي لأنها تسمح لي آخر المطاف بسداد دين علي قديم.

ذلك أن إقامتي الطويلة في المغرب، استاذاً للتاريخ في ثانوية وهران من عام (1948) وحتى عام (1956)، هي مبعث وعيي بالنظام الاستعماري وبالنزعة الاستعمارية. وإليها مرد هذه الأعمال التي خصصتها لهما بعد أربعين أو خمسين سنة، وليس قبل ذلك، فلأنه كان من واجبي الحرص على الشهود والمشاركين في التجربة السياسية التي عشتها آنذاك —رفاقي— ولرؤيتي المآسي التي عرفتها هذه البلاد منئذ، آثرت عدم تعريضهم لما كان لشهادتي وتحليلاتي أن تعرضهم له من مخاطر.

باختصار، كنت أثناء تلك السنين، أحد مؤسسي حركة الليبيراليين في وهران، وهي: (الأخوّة الجزائرية)، التي بعثت آمالاً عظيمة بين السكان على اختلافهم حينئذ، وضمت ممثلين عن كل الحساسيات الجزائرية وكل الاتجاهات السياسية، بمن فيهم الوطنيون والشيوعيون. وبحثنا معاً عن سبيل لحل سلمي لمشكلة السيادة، والعلاقة بين شتى سكان هذا البلد مع فرنسا. لكن أحداث (1955-1956)، وضعت فجأة حدًا لهذه الآمال المشتركة. وتلك التجربة التي أطلعتني على مشكلات الاستعمار والسياسة الاستعمارية.

والحق أن طلابي العرب الشباب كانوا أشعروني، في بعض المناسبات، بأنهم لا يشاطرون في كل شيء رؤية أستاذهم نفسها للتاريخ: فبينما كان الرُّحَّل من خلال تعليمنا يجسدون الفوضى، على سبيل المثال، كانوا يمثلون بالنسبة لهم الحرية، حرية

القـــدرة على الإفلات من المحتلين. ولدى مخالطتي أهل هؤلاء الطلاب، أوربيين كانوا أم مسلمين، كنت ألاحظ عند هؤلاء وأولئك أن الآراء السياسية والعقليات والسلوكات لا تـــشكل كـــلاً منسجمًا. فكثير من الآباء المسلمين مثلاً، مع نضالهم ليصيروا "مواطنين كاملي الحقوق"، كانوا يأبون إرسال بناهم إلى المدرسة الفرنسية أو إلى الثانوية؛ والكثير من الأوربيين، من جهتهم، المصنفون في اليسار والمدافعون بحماس عن حقوق الإنسان، يعاملـــون "فطماهم"* بازدراء، وكان الواجب تركهم يضحكون عندما يسمعون الكلام عن "حضارة عربية".

فيما بعد، وأثناء عملي في ثورة (1917)، كان لي أن ألاحظ وجود أوجه شبه سواء في روســيا أم في المغـــرب، بين العلاقات التي كانت تقيمها الحركة الوطنية والشيوعية والإســـلام، وأنه كان على الزعماء الاستقلاليين في المغرب، أن يحلوا مشكلات شبيهة بالمـــشكلات الـــتي كان على الزعيم التتري سلطان غالييف أو الأندونيسي سوكارنو، والهـــندي مانابيندا روي حلها. ولدى عملي من ثم في جامعات واقعة في الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة، وبخاصة في كالغاري (Calgary) (كندا)، بور أف سبين (Port of spain) (تـــرينداد وتوباغو)، سان باولو (البرازيل) أوستن (Austin) (تكساس)، تمكنت من التحقق من أن أشكالاً استعمارية كانت لا تزال موجودة في مجتمعات تريد تجاهلها.

وشيئاً فشيئاً، فرضت فكرة دراسة مقارنة للاستعمارات وحركات الاستقلال نفسها، وهي ظواهر كانت تميل التقاليد الأوربية التمركز إلى الفصل فيما بينها.

"لقـــد غدونا أجانب في بلادنا"، كم من المستعمَرين قالوها، من غاندي وفام كوينه (Phan Quynh) إلى المكـــسيكيين-الأمـــريكيين في أريـــزونا الـــذين تعاملهم واشنطن كمهاجـــرين، والكثيرين غيرهم. والفكرة هي ما قاله فرحات عباس لي في (1953): "ما يهمني إن أوصلوا الكهرباء إلى بيتي، إذا ما كان بيتي ليس لي؟".

أجل إنهم أصدقائي وطلابي من الجزائر الذين علموني النظر في التاريخ. وبهذه الترجمة إلى العربية أعرب لهم عن امتناني.

مارك فيرّو أيار (2007)

مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار

مارك فيرو(1)*

أليـــست أحـــداث أيلول (2001)، واضطرابات الجزائر، ومظاهر الندم التي تجلت في فرنسا، الصدمة الارتدادية للحقب الاستعمارية، والسياسة الاستعمارية؟.

وهكـــذا يفرض الكتاب الأسود نفسه في الواقع الراهن، حتى وإن كان الاستعمار، كمـــا ســـنبين، لا يختزل في مضاره، وكان بريئًا من بعض هذه المضار التي تنسب إليه. والحق في المقابل، أن مضارًا أخرى بقيت بعد زوال الاستعمار[1].

السياسة الاستعمارية: هل هي شمولية؟

أن يكمل ‹كتاب الاستعمار الأسود› ‹كتاب الشيوعية الأسود/ Le Livre noire du communisme›[2]، أمر تقتضيه الضرورة البديهية. مع أن هؤلاء الذين يدرسون الأنظمة الشمولية لم يقرأوا حنا أرندت (Hannah Arndt) إلا بعين واحدة. فقد فاقم رؤيتها وهي تقـــرن بالـــنازية والشيوعية الإمبريالية الاستعمارية[3]. إذ إن هناك بالفعل قرابة بين هذه الـــنظم اكتـــشفها الشاعر الأنتيلي إيميه سيزير (Aimé Césaire)، على الأقل فيما يتصل بالـــنازية والسياسة الاستعمارية: «إن ما لا يغفره البرجوازي المسيحي المتدين في القرن العشرين لهتلر، ليست الجريمة بحد ذاتها، وليست إهانة الإنسان من حيث هو كذلك، بل الجـــريمة ضد الإنسان الأبيض (. . .) عندما طبق في أوربة أساليب استعمارية لم تكن

تسري إلا على العرب والحمالين في الهند وزنوج إفريقية»[4]. ألم تعد جرائم ضد الإنسانية في مؤتمر دِربن (Durban) في عام (2001)[5]؟.

أساليب «استعمارية» كتب إيميه سيزير منذ الحرب العالمية الثانية. والواقع أن المستعمر لا يتكلم عن الاستعمار بقدر ما يتكلم عن السياسة الاستعمارية، وهو مصطلح متأخر نظر إليه على أنه صيغة تحقيرية لمصطلح الاستعمار. بينما كان يهدف في الأصل لشرعنة التوسع فيما وراء البحار.

والحال أنه إذا كان واضحًا أن الاستعمار لا يتماهى كله مع «السياسة الاستعمارية» – باعتباره أفرز على الأقل خطابًا مضادًا للسياسة الاستعمارية[6]، فإن مصطلح «السياسة الاستعمارية» راج لوحده.

فهو الذي استحوذ على الظاهرة برمتها منذ النصف قرن الأخير – الاستعمار، مساوئه، شرعنته – لأنه منذ إزالة الاستعمار، بدأ التحدث عن السياسة الاستعمارية الجديدة. وهو مصطلح تنافسه مصطلحات أخرى، ربما تكون أكثر تطابقاً مع الواقع. سنعود إليها.

بالطبع، إن ما تعنيه السياسة الاستعمارية لدى من يذكرونها اليوم كانت موجودة قبل أن يظهر المصطلح. لكن ما يجسده بقي بعد الاستعمار، وبعد زوال الاستعمار. فالعنصرية التي هي إحدى مظاهره استشرت في البلدان المستعمِرة – إنغلترا، فرنسا، روسيا . . إلخ – وسرت عدواها إلى المستعمرَين فيما وراء البحار، علاوة على ولادة شكل جديد من الاستغلال، وبخاصة في إفريقية السوداء هو: السياسة الاستعمارية من دون مستعمرين. فكيف لنا أن نحلل ونحدد الصراعات العديدة التي نشأت منذ نهاية الاستعمار؟[7].

لنذكر منذ البداية أن لدراسة السياسة الاستعمارية أن تستعير أدواتها أو ملاحظاتها من تحليل تجارب تاريخية أخرى كالنظم الشمولية. فإلى جانب كتاب أسود، ظهر كتاب وردي يتطرق إليها. وكانت هذه النظم جميعًا موضعًا للخزي ذاته وللمديح ذاته في آن. أعلينا أن نذكر، فيما يتصل بالاتحاد السوفييتي، ما استطاعت أن تفعل روايات ‹العودة من موسكو› القريبة العهد بـ «فردوس السوفييت»، هذا البلد الساحر الذي كان الحجاج يجلبون منه التزامًا لا يتزحزح. بينما كان حجاج آخرون مفتونين بنجاحات الفاشية أو النازية في أمم هزمت البطالة وشرعت في إنشاءات عظيمة و«حيث كانت القطارات تصل في مواعيدها».

وفي الوقت ذاته، كانت هذه النظم موضوع انتقادات عنيفة تستند إلى وقائع، وقائع دامية: لكن من كان يريد سماعها؟.

يلاحظ في الاستعمار أن كتابه الأسود سبق كتابه الوردي. فمذكرات لاس كازاس (Las Casas) تعود إلى عام (1540). لكن «الاستيطانية/ colonisme» انتصرت شيئًا فشيئًا باسم المسيح، والكفاح ضد تجارة الرقيق، وباسم الحضارة: والحق أن حججها كان يغذيها المستفيدون من استغلال المستعمرات في بريستول كما في نانت أو لشبونة، اللهم إلا إذا تدخل المستوطنون أنفسهم ليشرعنوا وجودهم فيما وراء البحار.

وقد اتخذت المعارضة أشكالاً متعددة، من بينها الإيديولوجية الاشتراكية التي لم يفتها ذكر الجوانب السلبية للاستعمار، إن لم يكن مبدؤه. وقد أسهمت حججها في جوهر الخطاب الماركسي. وحتى يعرفه أساتذة التاريخ جيدًا وينشروه، «كان يجب إرغامهم على برامج محددة»، لينين كان يقول للمؤرخ بوكروفسكي (Pokrovski) «حددوا في هذه البرامج المسائل التي سترغمهم موضوعيًا على تبني وجهة نظرنا، ضعوا في البرنامج مثلاً تاريخ الاستعمار وسيقودهم الموضوع إلى عرض وجهة نظرهم البرجوازية، أعني رأي الفرنسيين بسلوك الإنغليز في العالم؛ ورأي الإنغليز بالفرنسيين؛ ورأي الألمان بهؤلاء وأولئك. وهكذا يفرض عليهم الموضوع عرض فظاعات الرأسماليين عمومًا». وبهذه الروح كتب جاك أرنو (Jaques Arnault) بُعيد الحرب العالمية الثانية (محاكمة السياسة الاستعمارية/ (Procès du colonialisme, éditions la Nouvelle Critique (1958).

على أعتاب هذه الألفية، ونتيجة لانقلاب الذهنيات المتصل بمآسي القرن الماضي، والوعي بالفظاعات التي ارتكبت هنا وهناك، اعتنق جزء من الرأي العام في الأمم الأوربية القديمة إيديولوجية حقوق الإنسان التي تدمج مجموع الجرائم التي ارتكبت باسم الدولة الحمراء أو الرمادية، وباسم الدولة-الأمة و«انتصارات الحضارة». إلا أن هذه المجتمعات الغربية، على كرمها في التنديد بجرائم الشيوعية أو النازية، تتظاهر اليوم بالاعتقاد أن جرائم السياسة الاستعمارية أخفيت عنها. والحال أن هذا الاعتقاد خرافة، حتى وإن طُهّرت الذاكرة الجماعية من بعض الانتهاكات البشعة التي ارتكبت.

وهكذا كانت الكتب المدرسية في فرنسا خلال الثلثين الأولين من القرن العشرين تسرد بابتهاج كيف كان بوجو (Bugeaud) وسانت أرنو (Saint - Arnaud) يحرقان القرى خلال احتلال الجزائر، وكيف كان الضباط الإنغليز إبان ثورة (1857) في الهند، يضعون الهندوس والمسلمين على أفواه المدافع، وكيف أعدم بيزارو (Pizarro) أتاهوالبا

يوبانكي (Atahualpa Yupanqui) وكيف أعمل غاليني (Gallieni) السيف في أهل مدغشقر. فلقد كانت هذه الفظاعات معروفة، وفيما يتصل بالجزائر منذ عصر توكفيل (Tocqueville) [8]. ورأى شهود في تونكين (Tonkin) مئة مرة «رماحًا تعلوها رؤوس تتجدد باستمرار»، وهو ما كانت تنشره المجلات في العاصمة[9]. ونجد في كتاب ماليه- إيزاك (Malet-Isaac) المدرسي للعام (1953) أنه بعد ثورة القبائل (1871) في الجزائر «كان القمع سريعًا وشديدًا، بإعدامات ونفي للزعماء، وغرامات ثقيلة ومصادرة للأراضي». وكان الجنرال لاباسيه (Lapasset) الذي يستشهد به ش-ر أغيرون (Ch - R Ageron) في عام (1972)، يرى منذ عام (1879) بأن «الهوة التي أحدثت بين المستوطنين والأهالي ستردم يومًا بالجثث»[10].

كل هذه الوقائع كانت معروفة وعلنية. لكنه لو تبين أن التنديد بها يرمي إلى اتهام «أيادي فرنسا البيضاء»، يُنكر وجودها: لأن الحكومة قد تخطئ، لكن وطني على حق دائمًا . . ولايزال هذا الاعتقاد باقيًا، فهو يتغذى من رقابة المواطنين الذاتية، بقدر ما يتغذى من رقابة السلطة. فحتى الآن، على سبيل المثال، ما من فيلم أو برنامج تلفزيوني «يفضح» الانتهاكات المرتكبة في المستعمرات، يظهر بين الأعمال المئة في رأس قائمة شباك التذاكر أو مؤشر المشاهدة[11].

وفيما وراء الأطلسي، حدث الانقلاب المتصل بإبادة الهنادرة، مع تتالي أفلام الغرب. بعد فيلم (السهم المكسور/ La Flèche brisée (1950))، وهو فيلم مناصر للهنادرة ومعاد للعنصرية، انتج قبل الجرائم التي ارتكبها الطيران الأمريكي إبان حرب الفيتنام، والتي ستؤمن ديمومة الانقلاب. لكن انبثاق هذا الوعي، لم يفض في الحقيقة التي تغير سياسة واشنطن حيال «المحميات» الهندرية**. أما في أستراليا، فالوعي الناجم عن عمل السكان الأصليين (الأبوريجين/ Aborigénes) ورجال القانون أقرب عهدًا. إلا أن «الأكثرية الديموقراطية» البيضاء تعارض أن يكون له أي تأثيرات.

تقتضي هذه الملاحظات إعادة النظر في دور الأطراف الرئيسة الفاعلة في التاريخ، في الوطن أو المستعمرات، بل وفي التقطيع الزمني الذي رسخته التقاليد.

في عام (2000)، وبعد شهادات جزائريين من ضحايا التعذيب، اعترف عسكريون من ذوي الرتب العالية مثل الجنرالين ماسو (Massu) وأوساريس (Aussaresses) بالوقائع، وقد ربطوها مع ذلك بمكافحة الإرهاب[12]، إلا أن هذه الوقائع لم تكن مجهولة أكثر من غيرها. وفي أثناء حرب الجزائر ارتفعت العديد من الأصوات كصوت بونو

(Bonnaud) على سبيل المثال، مثلما يحدث اليوم في روسيا إزاء الانتهاكات في الشيشان، للتنديد بالأفعال التي تنكرها تنكرها السلطات العسكرية أو كانت تفعل ذلك. والحال أن ممارسات الشرطة القاسية بحق الوطنيين في الجزائر بدأت أساسًا قبل اندلاع الحرب بكثير[13].

وبحسب الجزائريين، كان الإرهاب ردًا على عنف المستعمر هذا. إذ كان المستعمَر هكذا يعارض ثنائية: المستعمِر إرهاب/ تعذيب، بثلاثية: قمع/ إرهاب/ تعذيب.

السلام في نمامشة (Nementachas)[14]

هل من الممكن بعدما شاهدنا وسمعنا من تعذيب بل ومارسنا لستة أشهر، أن لا تغذي هذه المشاهد الإفريقية من نوع جديد لياليا في فرنسا بالكوابيس؟.

في الشريعة (Chéria)، داخل المركز العسكري، مشتبه به، شد وثاقه، ملقى على التراب، ظهر يوم قائظ من شهر تموز. إنه عار وقد طلي بالمربى. الذباب يطن وهو يبرق بتباريق خضراء وذهبية، يحوم بشراهة على الجسد المعرض. العينان الفزعتان تعبران عن العذاب. وصَفَّ الضابط الأوربي سئم!: «إذا لم يتكلم خلال ساعة، سآتي بسرب من النحل».

في غنتيس (Guentis)، أربعة من رجال الدرك معنا في الحامية. يقيمون في كوخ بالقرية القديمة، يستجوب فيه المشتبه بهم الذين يلتقطون في الجبل. بعد قليل من قدومنا، جاء دركي إلى كهربائي السرية يطلب منه قطعتي سلك هاتفي. فاقترح زميلنا أن يقوم هو بالإصلاح، ولدى رفض الدركي، تبعه وحضر الاستجواب وعاد مذعورًا. المشتبه به مشدود الوثاق إلى طاولة بسلاسل ملفوفة بقطع مبللة من القماش ثبت فيها القطبان. ويقوم دركي بإدارة مولد كهرباء الهاتف الميداني، معدلاً شدة الشحنة بتغيير وتيرة حركته، وهو يعرف أن التغيرات في الشدة بالغة الإيلام، فيتفنن في مهمته. ويصرخ الضحية متلويًا في أربطته، ينتفض انتفاضات رجل آلي مضحك، ويختلج كالمحتضر. «هل ستتكلم، أيها القذر؟ هل ستتكلم؟»».

يمكن تثبيت القطبين على الصدغين أيضًا أو تحت اللسان أو في القضيب أو في أي مكان حساس في جسم الإنسان. كما يمكن لبطاريات أو لمولد أن تحل محل مولد كهرباء الهاتف. ولا يترك التعذيب عمليًا أي أثر. ويؤدي للذين يشاهدون التعذيب من دون وازع أخلاقي لذة ذات طبيعة جنسية نادرة.

ترى أما يزال لدى فرنسا وازع أخلاقي؟، وهل لدى رجال درك غنتيس منه؟، وهم خلال فترات القيلولة، ولعب البريدج، والقراءات الإباحية والبوليسية، ودورات الشراب في المقصف، والوجبات الدسمة، وأحاديث المباهاة، يصرفون فائض طاقة أجسامهم الضخمة في تعذيب الفلاحين المساكين الجائعين من سكان الناحية.

أتذكر اليوم الذي جلبت فيه السرية بعد دورية صباحية جزائريين، صادفتهما في التلال. واشتبه بهما النقيب لسبب أجهله. واهتموا بهما على الفور حتى من دون أن ينتظروا تجهيز «الكهرباء». بقبضاتهم المسلحة بخواتم ثقيلة، وسواعدهم الضخمة، وأرجلهم بالأحذية العسكرية، إذ كانوا يوجهون ضرباتهم

إلى أسفل البطن والكبد والمعدة والوجه. وعندما سالت الدماء وغمرت أرض الكوخ اضطر المسكينان إلى لعق الخليط الرهيب من دمائهما وأرضهما وهما ساجدان. وبينما هما في هذا الوضع تلقيا ركلة في الوجه (وكان الجلادون غارقين في عرقهم). ثم أرغما لمدة ساعة على تحريك حجارة ضخمة من دون أي هدف سوى إنهاكهما وجعل نزيفهما أكثر خطورة. وفي المساء ذاته أطلق سراحهما.

هل هي قضية عبثية، وسادية مجانية؟ كلا. لأن الغالبية العظمى للمشتبه بهم في هذه البلاد، ومن ليسوا كذلك أيضًا، يساعدون فعلاً المناضلين بصمتهم على الأقل. فلا خطورة إذن باللجوء إلى التعذيب والتنكيل في تأليب السكان علينا. لأن الشعب الجزائري ما عاد يثق بحريتنا الزائفة ووعودنا الكاذبة.

إن دركيي غنتيس وأضرابهم من ذوي التجربة ينطلقون من أنه لا يمكن للمرء أن يكون جزائريًا وبريئًا. والهمجية التي كانوا يعطوننا المثال عليها، وهو مثال اتبع مع الأسف، تنجم عن هذه الملاحظة البسيطة، وعن السخط والشعور بالعجز.

علينا معرفة ما نريد. فقد تطلب الحفاظ على هيمنتنا ويتطلب وسيتطلب ألوانًا من التعذيب مريعة أكثر فأكثر، وتنكيلاً عامًا أكثر فأكثر، ومجازر من دون تمييز أكثر فأكثر، لأنه ما من جزائري بريء من الرغبة في الكرامة الإنسانية، والرغبة في التحرر الجماعي، والرغبة في الحرية الوطنية. وما من إله مشبوه أوقف وعذب عن طريق الخطأ. هذان الجزائريان اللذان ذكرتهما أنفًا، بصمتهما العميق، كانا يبعثان على الشفقة بمشيتهما المترنحة ووجهيهما الداميين، ولا بد أن علاقة ما كانت تربطهما بالثوار في الجبل، لأنه ما إن جن الليل حتى تهاطلت على مركزنا طلقات الرصاص، وهو الجزاء المعتاد لانتهاكاتنا.

في هذه الظروف يترلق الأفضل من ذوي النوايا الحسنة، والسذج من أنصار السلام سريعًا على منحدر القمع اللاأخلاقي. فلقد رأيت ضباطًا يتعلمون التنكيل، مترددين في البداية، يصيرون مساعدين ممتازين بالتعذيب، وآخرين ممن كانوا يتذوقونه من قبل مثل هذا الملازم المجنون، الذي قاد لبعض الوقت سرية في الجبل، يحتفظ لنفسه باستجواب المشتبه بهم، أي مجرد جزائريين لا غبار عليهم، تصادف وجودهم مع مرور الدورية. كما رأيت جنودًا، أُخذوا بالمحاكاة، وشجعهم رجال الدرك، يضربون هم أيضًا، لتبقى أيديهم متورمة ثلاثة أيام، يعيدون الكرةَ في أول مناسبة.

من كان يستغرب في الشريعة من حوض الاستحمام في المراكز العسكرية حيث كان يوضع المشتبه به أولاً، ثم الكهرباء؟. من كان يستغرب من الأظافر المقتلعة والنفخ بالماء؟. من كان يجهل في تبسة، غرف الشرطة حيث كانت تتم الاستجوابات، أن أسفل الأبواب تميل إلى اللون الأحمر الداكن لأن دماء المساكين غمرت الخشب، ولا يمكن إزالتها.

أن يكون ضحايا هذه الفظاعات مناصرين للمتمردين، وأن يقتل المتمردون وربما يعذبون مدنيين فرنسيين. هل هو سبب وجيه؟. لأنه من بدأ بالذات، ومن فرض على الجزائر هذه الحرب الأهلية، ومن عذب أولاً وذبح غير المقاتلين، من سوى الغازي الاستعماري، إن لم يكن من يحافظ على النظام الاستعماري؟.

* * *

«إن خطيئة الاستعمار الأصلية سبقت كل الاعتداءات التي قام بها الأهالي» كتب بول ريكور (Paul Ricoeur) في مجلة (رفورم/ Réforme) منذ عام (1947). ونشرت تيموانياج كريتيان (Témoignage Chrétien) منذ عام (1949) رواية جان شيغاراي حول ممارسة التعذيب في الهند الصينية، وهي وقائع سيؤكدها جان روا (Jean Roy) في ‹مذكرات بربرية/ Mémoires Barbares› بعد أربعين سنة.

ما من شك، وينبغي تكرار ذلك، في أن الاستعمار لا ينحصر في انتهاكات السياسة الاستعمارية. إلا أنه لا يجب مع ذلك إهمال ما سبقهما، عنف الغزو وإخماد المقاومة، برده إلى ماض انقضى، وكأن الأمر يتصل بفصل من التاريخ لا علاقة له بقمع وإرهاب النضال التحرري خلال الخمسينيات.

يضاف إلى هذه الملاحظة حقيقة فحواها أننا لا يجب أن ننسى المستوطنين وجماعات الضغط التي كانوا يشكلونها في الوطن كأطراف فاعلة في التاريخ زيادة على دوائر الدولة والمستعمرين. مثلما لا يجب أن ننسى أيضًا أن تاريخ الشيوعية والنازية لم يكن فقط تاريخ الإيديولوجية وطريقة عمل هذه المنظمة، وسياستها، بل أيضًا تاريخ إسهام المواطنين النشط والواعي في عملها ونجاحاتها وإفلاسها[15].

ويمكن لتحليل السياسة الاستعمارية أن يستند في واحد من أوجهه إلى تحليل الشمولية، أي: تفحص نوايا المروجين لها. فمن المعلوم أنه في أساس الانتهاكات التي ارتكبتها النازية والشيوعية، كان برنامج قادة كل منهما أكثر من مختلفين، بل متعاكسين. إذ كيف تصل "الجرأة" بالمرء إلى مقارنة المشروع العنصري بمشروع التقاليد الاشتراكية، حتى لو أفسد؟. فماذا إذن عن مشروعات الاستعمار ونتائج ممارساته؟ الإثراء، التنصير، التحضير . . من جهة، والأشغال الشاقة، والتنمية العصرية، وانحطاط الاقتصاد المعاشي . . من جهة أخرى. فالقيام بهذه المواجهة تفرض نفسها في المقام الأول، مثل عمل الحصيلة، والتحقق مما أنجز عمدًا، ومما أنجز إلى النصف، أو لم ينجز البتة. كم من المدارس والمستشفيات والسدود، ولأي مستفيدين؟. لكن إضافة إلى الحصيلة الواعية لهذا الاستعمار، وجوانبه السوداء التي يشكل التعرف إليها أحد أهداف هذا الكتاب، هناك الاهتداء إلى الأوضاع والحصيلة التي لم تُرد ولم تُنتظر[16]. وهذان مثالان لهذه النتائج «الوخيمة».

أولاً، تأثيرات سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر. إذ توضح فاني كولونا (Fanny Colonna) جيدًا أن تنمية المدرسة العلمانية غذّت النخبة بالأفكار، وكونت متحررين صاروا بدورهم محررين، وهو ما لم يكن هدفها حقًا. ولم تسمح، علاوة على ذلك،

للعامـــة بالارتقاء، مع أن على المدرسة، تبعًا للمشروع الجمهوري، العمل على تقليص الفوارق. والحال أن هذه الفوارق، على العكس، تدعمت[17].

مثال آخر هو الحصيلة الطبية للسياسة الإنغليزية في الهند. فقد أقلعت الدولة المستعمرة عن تقديم العناية الطبية لثلاثمئة مليون من الهنادرة، مقتصرة على العناية بالإنغليز والهنادرة الـــذين كانـــوا علـــى تماس مع أعوانها ومستوطنيها لحمايتهم، من عسكريين وموظفي الضرائب . . إلخ، ولمحاولة الاستجابة لمتطلبات الوضع في البلاد، رأت بأنه ينبغي إحداث إطار طبي من الأهالي. والنتيجة؟ يملأ سيل الأطباء الهنادرة بعد خمسين سنة المستشفيات الـــبريطانية، معوضـــين الأطباء الإنغليز الذين فروا إلى الطب الخاص من دولة الضمان الاجتماعي[18].

يشهد هذا الدرس المزدوج بأن من الممكن وجود تضاد بين نوايا سياسة ما ونتائجها – لكـــن هـــذا لا يعـــني تجاهل الأولى بالنظر إلى الثانية فقط. وبصرف النظر عن هذه الملاحظات نجد العديد من الملامح التي تقرب ما بين الممارسات الاستعمارية وممارسات الـــنظم الشمولية: كالمذابح، ومصادرة أملاك جزء من السكان والعنصرية والتمييز الخ . وسنتفحص هنا المتغيرات والمشابهات والميراث.

متغيرات

نلاحظ بعد عشر سنوات من اختفاء الإمبراطورية السوفيتية، بأن عضو القيادة السابق ووزير الخارجية شفارنادزه، انتخب بعد عدة أشهر رئيسًا لجمهورية جورجيا المستقلة، وأن من بين أوائل زعماء التمرد في الشيشان روس، وأن العديد من القادة الحاليين للدول الإســـلامية في الاتحاد السوفيتي السابق كانوا من جهاز الدولة والحزب. ترى هل كان بالإمكـــان أن نتخـــيل منذ خمسين عامًا أن يكون غي موليه وزيرًا في حكومة أحمد بن بللا؟، وأن ينتخب البورميون ماكميلان ليحكم في رانغون؟، ورجال الإدارة الهولنديون السابقون لحكم إندونيسيا؟ أو اليابانيون في كوريا؟. أشك في ذلك[19].

تـــشهد فرضـــيات الـــتاريخ التخيلية هذه بالتأكيد على نوعية الاستعمار الروسي والسوفييتي، من دون أن يعني هذا تبرئتها من الروح الاستعمارية[20]. إن هذه الفرضيات تُظهر في أماكن أخرى، نبذًا بالإجماع للمستعمر السابق، حتى ولو لم يتغذ في كل مكان بالأحقاد ذاتها. فمن كان يحسب أنه لن يتبقى فرنسيون في الجزائر في ظرف ثلاثة عقود، والقليل من الإنغليز في الهند، وأن إفريقية السوداء وحدها التي لاتزال تستقبل البرتغاليين

والفرنسيين؟. ففي إفريقية السوداء، بعد الاستقلال، سواء بتعاون المستعمر السابق أم من دونه، ومن دون تغيير للحدود التي أقامها، كانت البلدان الحرة حديثًا فريسة على التوالي لـشكل اقتصادي للاستعمار الجديد هنا، وحروب داخلية مرتبطة بالتأثيرات الضارة لـ«إزالة الاستعمار» هناك: بيافرا، تشاد، رواندا، موريتانيا، ساحل العاج . . إلخ. وفي كل مكان، وجدت نفسها في مواجهة إمبريالية متعددة الجنسيات، أي: نوع من الاستعمار من دون مستعمرين[21].

في أميركا الإسبانية، بعد أقل من مئتي سنة من الاستقلال؛ استقلال كان الفضل فيه للمستوطنين وليس للسكان الأصليين، وبجهود سيمون بوليفار (Bolivar) وإيتوربيد (Itorbide). إلخ، كانت هذه البلاد الأولى التي جربت في نهاية القرن التاسع عشر، تحولاً في الهيمنة إلى الإنغليز ثم الأمريكان الذين خلفوا الهيمنة الاقتصادية للإسبان وقد أبعدوا منذ زمن طويل[22]. وكانت هذه البلدان الأولى التي عرفت الشكل المسبق لهذا الاستعمار الجديد من دون عَلَم ولا احتلال[23]. وقد نَشَّطت التأثيرات البعيدة لكل هذه التغيرات التي لم يستفد منها الهنادرة قط، الحركة الزاباتية (le mouvement zapatiste) هنا، وثورات هناك، في كوبا، وفي أميركا الوسطى . . إلخ. و(الدرب المنير/ Sendero Luminoso, Shining Path) وهي منظمة "ماوية" تعرِّف البيرو اليوم كمجتمع استعماري.

هذا يعني أن أشكال الاستعمار وأهدافه والصورة التي اتخذتها هذه الهيمنة والملامح المتمايزة للبلدان المحررة، تكوّن مجموعة ذات متغيرات متعددة. إلا أن العولمة المتزايدة والمتسارعة أفضت مع ذلك إلى ظهور نضال تضامني، ربما بدأ لفترة مع أممية الشعوب المستعمَرة، وتصوره سلطان غالييف بعد مؤتمر باكو في بداية سنوات (1920)، ثم بمؤتمر القارات الثلاث عام (1966) في هافانا، لتتسلمه الحركات العربية الإسلامية، ثم الإسلامية التي تناضل اليوم بمنظورات جديدة. كان هذا النضال بالأمس مرتبطًا نوعًا ما بمناضلي العالم الغربي ضد الاستعمار الجديد والعنصرية وهيمنة المصارف الكبرى في آن. وبفرعه الأكثر تطرفًا يقف اليوم ضد الولايات المتحدة وحلفائها، لكنه يقف أيضًا في البلاد الإسلامية ضد وجود الدول الوطنية التي تشكل «سجونًا» لوحدة هذه الدول.

ينطبق مصطلح الاستعمار تقليديًا على احتلال أرض أجنبية بعيدة مترافق باستقرار لمستوطنين. ويتم هذا الاستقرار لغالبية القوى الاستعمارية فيما وراء البحار، وهو ما يشكل الاختلاف مع التوسع الاقليمي بالتجاور. إلا أنه في حالة إسبانيا للريف المغربي، واليابان إلى ييسو هوكايدو (Yeso-Hokkaido)، وحالة روسيا في سيبيريا خاصة، هناك تواصل إقليمي، حتى لو كانت صحراء تركستان في آسيا الوسطى تقوم، كبحر يعزلها

عن الأراضي الروسية، بدور الفاصل. فعلى خلاف "الشعوب السيبيرية القليلة العدد"[24] التي سمحت بتوسع إقليمي سهل نحو الشرق، كان غزو بلاد التتار والترك والقوقاز عسيرًا لأن هذه الشعوب كانت تنتمي أيضًا إلى جماعة أخرى أوسع، سواء قومية أم دينية. يبقى مع ذلك أن التوسع الإقليمي والاستعمار مترادفان غالبًا لروسيا، بينما يتم التمييز بينهما بعناية في الغرب.

هناك وجه آخر للمشكلة هو عد أقدمية الاستقرار ومدته معيارًا لشرعيته. ففي المارتينيك بيض وسود يعدون أنفسهم «أكثر فرنسية» من سكان اللورين وسافوا، لأنهم رعايا للملك قبلهم، منذ عام (1638). وفي المكسيك، عندما طلب هرنان كورتيز (Hernan Cortés) في وصيته أن يدفن في مدينته كوكويا إذا ما مات في إسبانيا، كان أول غازٍ يرى أن وطنه الحقيقي أمريكا. فيما بعد، في الجزائر، كان المستوطنون يقوِّمون شرعية وجودهم بالنظر إلى أقدمية وصولهم: (1871، 1850، 1834) . . إلخ. وفي الشيشان، يذكر الروس بأنهم جاءوا في القرن السادس عشر، تلبية لنداء من السكان المحليين للدفاع عنهم ضد حكام شبه جزيرة القرم، وأن الضم زمن بطرس الأكبر، اعترفت به الدول في عام (1774)، ما عدا أن الشيشان لم يكونوا مشتركين في هذه المفاوضات، ولم يعترفوا قط بهذا الإلحاق. وبعد عام (1917)، ضم البلشفيك الشيشان إلى الاتحاد الروسي "مكافأة" لهم على موقفهم في أثناء الحرب الأهلية، عوضًا أن يصنعوا منها جمهورية سوفيتية أسوة بدول آسيا الوسطى. وهو ما شكل عقبة إضافية في إنهاء الصراع الحالي، مثلما غذى إحداث تسمية «المحافظات» أسطورة الجزائر الفرنسية.

كما تشكل أقدمية الاحتلال اليوم محورًا للنقاش الدائر في فلسطين أو سريلانكا: فهنا التامول وهناك اليهود. ونجد المشكلة ذاتها في كوسوفو بين الصرب والألبان، تلك النقطة غير قابلة للتفاوض.

تفترض هذه الممارسات وهذه الطرق في النظر أن التاريخ وحيد الاتجاه غير قابل للانعكاس، وهذا يعني تجاهل إمكان اختفاء جماعات نهائيًا مثل الخزر، وظهور أخرى أو عودة ظهورها مثل بنغلادِش وفلسطين وبنما وإسرائيل . . إلخ.

فالتاريخ ليس مبرمجًا.

معطىً أول: ينبغي ملاحظة أن التخيل مدخل يساعد على فهم رد فعل مجتمع على التوسع وعلى الاستعمار، وأيضًا على فهم مطلب الاستقلال. وهكذا الروس هم الوحيدون الذين يرون أن الاستعمار يشكل «جوهر تاريخهم بالذات (كاليوسيفسكي/ Kaljusevski)»، أما للإسبان فكان التوسع فيما وراء البحار تعبيرًا عن عظمتهم وقوتهم،

وآذنت نهايته ببداية انحطاطهم. وكان التوسع للبرتغاليين دليلاً على جرأتهم: «ولو كانت الكـــرة الأرضية أكبر لكنا درنا حولها أيضًا»، وفيما بعد عدوه إشارة إلى تميزهم: فقد أبدعـــوا في البرازيل «نوعًا جديدًا» من المجتمعات (لكن ليس في أنغولا)، وفي إنغلترا تم التماهـــي بداية مع السيطرة على البحار، ثم مع وجود رعايا بريطانيين في كل مكان من العـــالم، أكثر من الهيمنة على أراض. وهكذا تمايز الكومنولث الأول عن الهند أو مصر. وفي الجانب الفرنسي زمن الإمبريالية، تغلب تعريف الجمهورية وميز المحافظات من بقية الممتلكات الإمبراطورية. وأضيفت إليه هذه الفكرة الأخرى، كفعل إيماني وفحواها: أن بـــني الإنسان يتطلعون إلى أن يصبحوا مواطنين، ومواطنين فرنسيين بالأحرى، ولذا لا تعطى هذه «الجائزة» إلا بتقتير.

وليست هذه الاعتبارات من دون عواقب: فهي تفسر، جزئيًا، كيف تمكنت إنغلترا من إضاعة الهند من دون أن يرف لها جفن، ولكنها خاضت حرب المالبف (فولكلاند) للـــدفاع عن رعايا صاحبة الجلالة. مثلما أن جزر الكوريل (Kouriles) التي عدت دائمًا أرضًـــا روســـية، ليـــست أرضًا قابلة للتفاوض مع اليابان، في الوقت الذي استطاعت جمهـــوريات آسيا الوسطى، وغيرها، الحصول على استقلالها بسهولة، باستثناء الشيشان «التي تشكل جزءًا من الاتحاد الروسي».

معطـــىً ثان، فلقد تنوعت ظروف التوسع في التاريخ، ولم تكن نفسها لكل دولة، سواء للأطراف الفاعلة أم للمجتمعات التي عرفته.

إذ يمكـــن التـــساؤل في حالة إسبانيا والبرتغال عما إذا كان الدافع الأول الذهب أو المـــسيح؟. الـــذهب: أي الـــتوابل والنفاذ مباشرة إلى مناطق إنتاجها بالالتفاف حول الإمـــبراطورية العثمانية؛ والمسيح بقدر ما يوجد لدى ألبوكيرك (Albuquerque) ولدى كرستوفر كلمبس، ذلك الهاجس المسيحي-اليهودي في الاستيلاء على القدس. فالذهب ســـيعين على هذه المهمة، والالتفاف على الإمبراطورية العثمانية عن طريق الهند والحبشة سيـــساعد في الحـــصول على الذهب. علاوة على أن التبشير ما فتئ يحرك الإسبان في أميركا والفيليبين . . إلخ.

وهـــناك دافع آخر لهذه المجتمعات هو تدهور طبقة نبلائها الذين يسعون عبر التوسع إلى أشكال من التجدد. بينما يظن في فرنسا أن العثور عليها يتم بالاستيلاء على خيرات إيطاليا.

أما فيما يتصل بالمدن الإيطالية: جنوا والبندقية، التي استبق توسعهما إلى حيفا كما في المغـــرب الترتيبات البرتغالية المستقبلية، فكان الهدف تنمية التجارة، كما كان الأمر فيما

بعد للهولنديين. بينما كان الصيد أو حب المغامرة هما اللذان دفعا بالفرنسيين حتى الكاريبي وإلى كندا. لكن هدف الملك كان إضعاف القوة الإسبانية والحد من وجود المستوطنين البروتستانت.

وبينما كان القياصرة يشجعون إقامة المستوطنين في سيبيريا لزيادة عدد دافعي الضرائب، تثير حالة إنغلترا الاهتمام لأنها تشهد على ديمومة نظرة قادتها منذ عصر همفري غلبرت (Humphrey Gilbert) في القرن السادس عشر، حتى عصر الإمبريالية في القرنين التاسع عشر والعشرين. إذ يحدد غلبرت هدف التوسع المزدوج، أي: قواعد بحرية للتجارة، وأراضي لإقامة مستوطنين بروتستانت ممن لا يملكون شيئًا. ونجد هذا الدافع المزدوج بعد ذلك في سياسة القيصر الأرثوذكسية في الحقبة الإمبريالية، مع مغادرة السكان القسرية نوعًا ما إلى سيبيريا، والطموحات التي ترمي إلى جعل القيصر «إمبراطور المحيط الهادي».

إلا أنه لا وجه للمقارنة من حيث النتيجة بين سيبيريا وإعمار الفضاءات الأميركية الشمالية في القرن التاسع عشر، لأنه فردي ومتعدد الجنسيات وإرادي، على الرغم من تعدد التوازي بينهما[25].

بم يختلف العصر المسمى إمبرياليًا عن عصر التوسع الاستعماري في القرون السابقة؟.

ليس بما ارتكب من فظاعات، كما سنتحقق فيما بعد. أولاً بهذه السمة: فالرأي العام مستنفر من أنصار التوسع: حزب استعماري، بنوك، عسكريون، بحارة . . إلخ. بينما كانت الصحافة، حتى ذلك الوقت، بدائية. وكانت سياسة الدولة تعمل حالة فحالة، في فرنسا على الأقل. وقد تبيين أن التنافس الفرنسي - الإنغليزي في القرن الثامن عشر، العرضي في أغلبه، صار أسطورة أُلِّفت في العصر الإمبريالي بالذات.

لقد نجح المدافعون عن التوسع في جعل هذه الفكرة تنتصر، لتبقى حية إلى اليوم في العديد من القطاعات الاقتصادية، وفحواها أن التوسع هو الغاية القصوى للسياسة، باعتبار أن الإنغليز من بين آخرين، هم الأولون في ربط منافع الإمبريالية بانتصار الحضارة الذي هو إنجاز ل«الشعوب الراقية». وفي الوقت الذي كان يؤمن التقدم العلمي ونجاح الداروينية للأكثر ذكاءً مهمة نشر منافع التقدم في العالم، كان الإنغليز يرون في أنفسهم الجدارة بالضرورة للاضطلاع بهذه الرسالة. «أنا مؤمن بهذا العرق» كان جوزيف شامبزلين (Joseph Chamberlain) يقول في عام (1895). والإنغليزي بفضل تقدمه ومهارته كان يأخذ على عاتقه تحضير العالم، «عبء الرجل الأبيض». أما الفرنسيون فبتشبعهم بمذهب التنوير وبريق ثورة عام (1789) كانوا يرون أنهم يؤدون على الأخص

مهمة تحريرية. وما إن منعت تجارة الرقيق حتى وضعوا حدًا للرق، الذي ألغي إبان الثورة، وأعاده نابليون، ليلغيه شولشر (Schœlcher) من جديد في عام (1848). علاوة على أنهم، وهم يعدون الأهالي أطفالاً، كانت معتقداتهم الجمهورية أو غيرها تقودهم إلى التفكير بأنهم إذ يربوهم يتحضرون هم أنفسهم. فمقاومتهم إذن دليل على التوحش[26].

والحال أن فكرة الحضارة هذه لم تكن حيادية. إذ إن التاريخ والقوانين كانت قننت أسسها: كمبدأ الملكية وأشكالها، وكيفيات انتقالها بطريق الوراثة، والتشريعات الجمركية، وحرية البحار . . إلخ. وهكذا كان لكل من مفهومات الثقافة والحضارة ولمنظومة القيم وظيفة اقتصادية محددة[27]. وإذا لم يتطابق المرء مع هذه القواعد القانونية، يصير جانحًا ومجرمًا، يستحق العقاب إذن: فقد كان الإنغليز في الهند ينددون ب«القبائل» المجرمة[28].

في الحقبة الإمبريالية كان للتوسع دوافع اقتصادية جديدة، أعلنها جول فيري (Jules Ferry) بوضوح: الحصول على مواد أولية رخيصة بفضل عمل الأهالي (القسري)، وبخاصة في إفريقية السوداء، والتمتع بأسواق لضمان تسويق المنتجات الصناعية والمعدات، وبخاصة في آسيا.

في هذه المرحلة من العولمة الاقتصادية، حيث تهدد مزاحمة البلدان الصناعية الجديدة: ألمانيا الولايات المتحدة، روسيا، هيمنة الإنغليز والفرنسيين والبلجيكيين، أضحى الاستيلاء على أراضٍ وسكانها بصفة وقائية شكلاً من الاستثمار الذي سيسمح بإطالة أمد السبق الاقتصادي الذي تتمتع به هذه البلدان. وقد أفرز هذا «السباق على الغنائم» صراعات بين فرنسا وإنغلترا في السودان - فاشودا عام (1901)، وبين فرنسا وألمانيا في المغرب الأقصى - أغادير عام (1911)، ولكن أيضًا بين إنغلترا وروسيا على أطراف الهند - أفغانستان والتبت، وبين روسيا واليابان - منشوريا عام (1905). والممتلكات البلجيكية والبرتغالية مستهدفة في إفريقية السوداء لدى تقسيمها. أما في آسيا الصغرى فتشرع ألمانيا في السياسة الجديدة لإمبريالية في الإمبراطورية العثمانية من دون غزو.

وما رآه شومبيتر (Schumpeter) جيدًا، بداية القرن العشرين، هو أنه ثمة إمبريالية مادامت دولة ما تبدي استعدادًا مفتقرًا إلى أهداف محددة للتوسع بالقوة إلى ما وراء كل حد يمكن تعيينه. وتوضح هذه السمة التباين التالي: ففي الوقت الذي كان الرأي العام الإنغليزي مناوئًا أكثر فأكثر للتوسع الاستعمار المتماهي مع تجارة الرقيق والإذلال الناجم عن ولادة الولايات المتحدة، نجده موافقًا على الإمبريالية مادامت ترضي المصالح والغرور الإنغليزي، وتلفته عن خيبات السياسة الداخلية. وقد كان انقلاب بن دزرائيلي

(Desraeli) من وجهة النظر هذه ذا دلالة: فبعد ما كان سابقًا «مضادًا للاستعمار» صار إمبرياليًا. حتى إنه «ما من شحاذ إلا ويتكلم عن رعايانا المتمردين» في إنغلترا، نهاية القرن التاسع عشر[29].

قبل الحقبة الإمبريالية، كان المذهب التجاري (Mercantiliste) يرمي إلى إشراك الدولة في منشآت ماوراء البحار لضمان احتكار المبادلات. وبمنع المستوطنين من إنتاج «حتى مسمار»، كانت تعطى ذريعة للثورة لمستوطني أمريكا الشمالية (ثم الجنوبية)، إضافة إلى تحطيم الشعوب المستعمرة، مثلما يشهد مثال المنسوجات في الهند. ومع الحقبة الإمبريالية تستمر هذه الممارسات وتتوسع بالقوة مع نمو «الثورة الصناعية». وبهذا المعنى استطاع لينين، مقتبسًا من بوخارين (Boukharine) أن يكتب أن الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية.

يكاد كبار رجال المال يكونون دائمًا هم محركو السياسة الإمبريالية، إذ يدفعون إلى التدخلات العسكرية، ليس لاكتساب أسواق أو أراضٍ، بقدر إرغام قادة البلدان المدينة على رد ديونها (مصر تونس، فنزويلا . . إلخ). والبقية تبعت. واستطاعت البنوك الكبرى، بعد استقلال الدول، الاحتفاظ بهذه السيطرة هذه الأيام أكثر أيضًا من بدايات الاستعمار الجديد[30].

وهكذا تتمكن الإمبريالية من التلاؤم مع إزالة الاستعمار، من دون أن تسيطر، مع ذلك، على أراض: ونتحقق من ذلك اليوم. فبخلاف التوسع الاستعماري القديم، تَزودَ التوسع ذو الطابع الإمبريالي بوسائل الفعل و لم يكتف بخدش بنى المجتمعات التي غزاها، بل أتلفها بتحطيم النشاطات الصناعية فيها، وتحطيم اقتصادها المعاشي لصالح المغارس التي يخصص إنتاجها للتصدير. و لم تعرف مثل هذا التحطيم إلا أمريكا الهندرية حتى العصر الإمبريالي. وفي العصر الإمبريالي بلغ هذا التحطيم أعماق الهند وإفريقية السوداء التي وجدت نفسها بعد استقلال دولها في فخ انهيار أسعار المواد الأولية. «انطلاقة سيئة»، فبتخليها نوعًا ما عن زراعاتها المعاشية لصالح منتجات التصدير، تركت الفريسة وتمسكت بظلها.

ولنا عودة إلى ذلك.

‹الاستعمار: الكتاب الأسود› يُفتح بالضرورة في القرن السادس عشر، على إبادة قسم كبير من السكان في الكاريبي وأمريكا الشمالية، جريمة حقيقية ضد الإنسانية، مثل تلك التي تلتها في أستراليا. كما كانت إفريقية السوداء ضحية المذابح التي صاحبت غزو الأراضي، لكنها كانت أكثر أيضًا نتيجة لتجارة العبيد ومطاردتهم ونقلهم إلى ماوراء

الأطلسي في ظروف بشعة، ليعوضوا اليد العاملة الهندرية التي كانت أبيدت، أو أفلحت في الفرار إلى ما وراء الجبال في الأدغال الأمازونية[31]. وكانت سواحل أنغولا وخليج غينيا المزودة الرئيسة بهؤلاء العبيد الذين كان ينقلهم البرتغاليون أولاً ثم الإسبان والهولنديون والإنغليز والفرنسيون، إذ وقعت موجات النفي الكبرى بين عام (1640) ونهاية القرن الثامن عشر. ويبلغ مجموع المنفيين بين (10 و15) مليونًا من البشر. والواقع، كما سيبين فيما بعد، أن تجارة للرقيق الأسود كانت توجد إضافة إلى تجارة أخرى تزود العالم الغربي بالعبيد قبل مجيء البرتغاليين، وامتدت إلى مابعد تجارة الأطلسي حتى نهاية القرن التاسع عشر. كان مصدر هذه التجارة الأمراء الأفارقة حينًا الذين كان يشكل العبيد لهم بضاعة للتبادل، وكانت حينًا آخر نتيجة للغزوات والحروب على تخوم السودان وإفريقية الشرقية والمحيط الهندي. وقد غذت الآليات ذاتها تجارة الأطلسي من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر، لكن هذه تجاوزت من حيث العدد والهمجية والبشاعة كل ما عرفه التاريخ[32]. وكانت عواقبها السكانية هائلة[33].

ينبغي التذكير، فيما يتصل بالنفي، بوظيفة أخرى للاستعمار الأوربي هي التخلص من «غير المرغوب فيهم». وكان البرتغاليون، مرة أخرى، من أعطى المثال إذ نفوا إلى ساو تومي (Sao Tomé) الخالية من السكان، أول مجموعة من المجرمين . . ومن اليهود. وفي فرنسا، أمر الملك فرانسوا الأول بأن ينفي إلى كندا عشرون من المحكومين «الذين عليهم أن يكفروا هناك عن ذنوبهم بالعمل». وفضل الملك هنري الثاني فيما بعد إرسال المجرمين «إلى جزيرة كورسيكا»، التي كانت تحت سلطته آنذاك، «تحت طائلة الشنق والخنق إذا غادروا الجزيرة المذكورة». لكنها غويانا (Guyane) التي تحولت من ضيعة تسكنها جماعة مسيحية من السود، «فردوس» اعتبرها المستعمر من دون أهمية «صارت جحيمًا»[34]. فاكتسبت صفة المنفى بالتناوب مع جزر الماركيز وكاليدونيا الجديدة، بينما أضحت الجزائر أرض الإبعاد القسري. تزايد عدد المنفيين إلى غويانا زمن الإمبراطورية الثانية ليبلغ (12778) محكومًا، منهم (329) لأسباب سياسية. وواقع الأمر أن النظام الأكثر قمعًا كان الجمهورية الثالثة في بدايتها، إذ يبلغ العدد (81341) من أصحاب السوابق تم نفيهم عام (1881)، حيث عُد إبعاد بعضهم العقوبة القصوى. والحال، أنه إذا ارتكبت أقلية ضئيلة من المنفيين جرائم دامية، فإن غالبية المحكوم عليهم، فيما عدا السياسيين، نفوا بسبب مخالفات بسيطة ومتكررة[35].

وكذلك شأن آلاف المدانين الذين أرسلوا إلى أستراليا، كما يشهد عليه مؤلف رُبرت هيوز الهام ‹الشاطئ المصيري/ (Robert Hughes, The Fatal Shore[36]. أما في الجزائر،

فتعلق الأمر بمهاجرين مرغمين على وجه الخصوص: جانحين، ثم سكان منطقتي الإلزاس واللورين بعد (1871) الخ. ولم يفت السينما الفرنسية بين الحربين أن تجعل من الجزائر والمغرب الأقصى أرض لجوء الأفاقين، حيث يتطوعون غالبًا في الفيلق الأجنبي[37].

ومع ذلك، من الخطأ ربط العنف الذي كان الأهالي ضحية له بالأصل الاجتماعي لقسم من المستوطنين. إذ كان كبار من ارتكبوا المذابح في القرن التاسع عشر العسكريون، وكانوا من صفوة المجتمع: لابيرين (Laperrine) وبوجو (Bugeaud) وسانت أرنو (Saint-Arnaud) متحدرين من عائلات نبيلة، وكان هذا الأخير يقرأ كتاب ‹تقليد يسوع المسيح/ L'Imitation de Christe› حين كان يحرق الضياع في الجزائر. والشيء ذاته صحيح للغزاة الإنغليز، لأن أكثرهم كانوا من الصفوة (gentlemen)[38].

إن عصر استعمار النظام القديم والاستعمار الذي في نظر السكان الذين هزموا واخضعوا، هما في تواصل، حتى لو تغيرت كيفيات التبعية، أو اختلفت تبعًا للتفكير فيما حدث في أمريكا حيث حصل المستوطنون على الاستقلال على حساب الوطن الأم بين عامي (1783 و1825)، أو ما حدث لسكان القارات الأخرى، كضحايا لأشكال جديدة من الاستعمار والذين انتفضوا ضد المستوطنين وضد المستعمر في آن؛ أمثولة قدمتها هايتي منذ عصر نابليون بونابرت.

من بين صور الكتاب الأسود نصادف أو نجد ثانية العمل الإجباري الذي فرض في الأصل لاستغلال الموارد في أمريكا الإسبانية. لكنه بعدما وقع على الهنادرة، أصاب السود في أمريكا، ولاحقًا في إفريقية الوسطى حل محل العبودية. وصورة أخرى «سوداء» للاستعمار هي تخطيط الأراضي وإقامة زراعات مخصصة للتصدير؛ نظام رسخه الهولنديون بدقة وشدة في إندونيسيا، لكنه أكثر مرونة وتطورًا في مغارس البريطانيين والبرتغاليين والإسبان في العالم الجديد أو الهند.

ولتأمين العمل الإجباري واستغلال الأراضي المخصصة للمغارس، تسعى السلطة الاستعمارية للحصول على دعم الزعماء (Caciques) هنا، والأعيان هناك[39]. إلا أن هناك اختلافًا مع ذلك: فبينما تمسك الهولنديون بسياسة الحد الأدنى من التدخل في طريقة عمل المجتمع في جاوا؛ قام الإنغليز على العكس شيئًا فشيئًا بتفكيك أسس الإدارة الأهلية. وكان الهدف مزدوجًا: تحويل الهند إلى اقتصاد السوق، وتجهيزها لهذا الغرض، ورفع فاعلية الجهاز الضرائبي إلى الحد الأقصى وبخاصة في الضريبة على العقارات.

سيتم التطرق فيما بعد لعناصر مقارنة بين ممارسات القوى الاستعمارية الثلاث في جنوب شرقي آسيا: بريطانيا في الهند، الهولنديون في إندونيسيا، الفرنسيون في الهند

الـــصينية. فهي مختلفة في جنوب إفريقية قبل إقامة التمييز العنصري وبعده، وفي الجزائر أيـــضًا باعتـــبارها مستعمرة استيطانية، حيث شكلت مصادرة الأراضي أحد الأشكال المفـــضلة لنزع الملكية[40]. وتتنوع الممارسات أيضًا في علاقتها مع السكان تبعًا للاعتقاد بالقدرة على تنصيرهم أو إذابتهم أم لا.

أخيرًا تتمثل ممارسات القوى الاستعمارية حيال الإسلام نوعًا من زاوية ميتة في المعرفة التقليدية.

بالطـــبع أن لا أحـــد يجهل أن غزو الجزائر، على سبيل المثال، كان بنيَّة تبشيرية لبعض الوقت، كما كان استقرار البرتغاليين في الهند إبان بداياته. ومن المعلوم بالطبع أيضًا أنه في عـــصر الشيوعية مارس النظام السوفييتي سياسة نشيطة مضادة للدين استهدفت المسيحيين والـــيهود والمسلمين على السواء. وهل علينا أن نذكر أن بطرس الأكبر قبلاً كان أمر بهدم (418) مـــسجدًا مـــن (536) كانت في كازان، وبعد فترة من التسامح، استؤنف هجوم الأرثوذكسية على الإسلام زمن ألكسندر الثالث ونقولا الثاني (1881-1917).

إلا أن ما يبقى زاوية ميتة هو تقويم سياسة فرنسا الدينية عندما فصلت الكنيسة عن الدولة، وتغلبت العلمانية.

وهكذا أدخلت الجمهورية الثالثة مبادئ العلمانية في بلدان الإسلام التي كانت تسيطر عليها. موحدة بين هذا التغيير و«التحرير» الذي عنته هذه الإجراءات في فرنسا ذاتها.

والحال أنه فيما يتصل بالجزائر، كما يلاحظ عبد السلام ياسين: «إن إقامة الفرنسيين الطـــويلة في هذه البلاد لم تكفهم حتى يدركوا أنه لا كهنوت في الإسلام، وأن انفصال الـــدين عـــن الدولـــة لم يطرح قط، لسبب بسيط هو أن الولاء لله لا يمر بوساطة أي شخص. والحال أن ما كان في فرنسا مكسب تاريخي إيجابي، أي: هذه العلمانية، كانت للمسلمين السلاح الذي استعمل لتحطيم حريتهم وتخريبها (. . .) وما كانت الشريعة الإســـلامية نظمته، حطت منه العلمانية لصالح قوانين شرعت لتأطير الغزو الاستعماري قانونـــيًا». وقـــد أوضح فرانسوا بورغات (François Burgat) جيدًا في كتابه ‹مواجهة الإسلام/ L'Islam en face› أن «العنف بهدف العصرنة، أي: العلماني، قد قطع من دون شك الروابط التي كانت تربط، في المغرب، الفرد بعالمه الاجتماعي».

والحق، أنه من وجهة نظر سياسة المستعمر، كما تردد صداها التقاليد التاريخية، كان المقـــصود نـــزع العروبة ونزع الإسلام عن جزء من السكان البربر الذين كانوا يلجأون للقاضي الشرعي في أحوالهم الشخصية، وهم يحافظون على أعرافهم فيما يتصل بالأمور الجـــزائية. وقـــد تصدت السلطات الفرنسية لضمان التغيير. فكانت تكتب في المغرب

الأقصى: «من مصلحتنا تطوير البربر للخروج من إطار الإسلام». وهذه العملية المسماة باسم الظهير البربري (1930) تندرج في إطار سياسة فصل البربر عن السلطان والسكان المغربيين بالأسلوب ذاته الذي اتبعته الحكومة في الجزائر إذ أرادت تأليب القبائل على العرب، ونجحت من جهة أخرى في تنصير البعض منهم، بنوع من العودة إلى ممارساتهم الدينية قبل الإسلام. وكان من المفروض بهذا الظهير في المغرب الأقصى، الذي أثار احتجاجات، أن يشكل عن طريق المدرسة، نوعًا من المرحلة نحو التنصير، وذلك بدعوة متزامنة لمضاعفة عدد المبشرين الفرنسيسكان، ولمعلمين من القبائل الذين كانوا تنصروا من قبل[41]. وهكذا، كان يدور في أذهان بعض المستعمرين أن بمقدور العلمانية أن تخدم الكاثوليكية.

ويلاحظ سلوك مشابه في إندونيسيا حيث رفع المستعمر الهولندي من شأن الأعراف الهندوسية السابقة على الإسلام، لمواجهة انتشاره في البلاد، وتطبيق الشريعة: وقد ألغى أحمد سوكارنو عند الاستقلال في عام (1947) عُرف النصوص الدستورية.

لقد كان لدى الشعوب الخاضعة للاستعمار شعور بأن المستعمِرين يمتصون خيرات البلاد. وهذا الوعي ب«التزيف» كان محسوسًا بخاصة في الهند الّتي عرفت احتلالات أجنبية أخرى قبل مجيء الإنغليز. «كان الأباطرة الأفغان والمنغول ينفقون حيث هم الضرائب الثقيلة التي يجمعونها، وكانت هذه الدخول تنمي البلاد، حتى وإن كانت إنشاءاتهم العظيمة تشهد على غرورهم. إلا أنه مع مجيء الإنغليز انتهت هذه الترتيبات. وإنغلترا هي التي تجني الفوائد من البلاد. لقد تحطمت الصناعة والحرف».

مع أن حكم ب س بال (B. C. Pal)[42] هذا مبالغ فيه من دون شك إلا أنه يعبِّر جيدًا عما يندد به الوطنيون في المغرب أيضًا: إن فرنسا كانت تنهب الخيرات من فوسفات وحديد ومعادن أخرى، وقد صممت شبكة السكك الحديدية للمساعدة في نقل هذه المواد الأولية إلى الموانئ ومنها إلى فرنسا.

ونجد الاتهام ذاته في البلدان المدارية التي تسيطر عليها أوربة بعيد الحرب العالمية الثانية: مطاط الهند الصينية أو ماليزيا، نفط إندونيسيا، الفول السوداني والكاكاو والبن تنقل من إفريقية السوداء إلى أوربة، حيث تنهب هذه البلدان بشكل ما حتى العظم.

وقد أحسن جواهر لال نهرو أكثر من غيره التفريق بين الاستعمار كما ينظر إليه المستعمِر، والاستعمار الذي يشعر به المستعمَر. فكتب: «إحدى السمات الأكثر أهمية للهيمنة الإنغليزية في الهند هي أن أكبر الأضرار التي سببها لهذا الشعب تبدو من الخارج نِعَمًا من السماء: سكك حديدية، تلغراف، هاتف، إذاعة . . رحبنا بها، فلقد كانت

ضرورية، ونعترف لإنغلترا بالجميل لأنها جلبتها لنا. إلا أننا لا يجب أن ننسى أن هدفها الأول تدعيم الإمبريالية البريطانية على أرضنا، إذ تسمح بتشديد الضغط الإداري، والحصول على أسواق جديدة لمنتجات الصناعة الإنغليزية . . ومع ذلك، ومع كل سخطي على وجود الأسياد الأجانب وسولكهم، لم يكن لدي أي حقد على الإنغليز كأفراد. بل إنني في أعماق نفسي كنت معجبًا بهذا العنصر».

لكن هل كانت هناك معاملة بالمثل؟.

مشابهات

إن مواقف المستعمرين العنصرية بالذات هي التي شكلت إحدى السمات العنصرية للاستعمار، فجعلته بشعًا، لا يحتمل. وهناك نوعان من العنصرية.

الأول يقوم على فكرة عدم المساواة، التي تعتمد أحيانًا على تصور تطوري غير محدد لحضارة تحملها الأعراق الأكثر تطورًا، وتقوِّم الأعراق المسماة أدنى، وهي بالتالي قابلة للذوبان بمقدار يقل أو يكثر[43]. وتقدم الإيديولوجية الاستعمارية للجمهورية الثالثة شكلها السافر. لكن سيبولفيدا (Sepulveda) منذ عام (1550)، في سجاله مع المضاد للسياسة الاستعمارية لاس كازاس، كان يلح على خطايا الهنادرة وقسوتهم والأضرار التي يتسببون بها، وعلى الطابع المتخلف لثقافتهم، وعلى ضرورة تنصيرهم.

وتتبدى هذه الفكرة أحيانًا بشكل جذري في الحكم بأن هناك أعراقًا غير قابلة للتقدم، فالأفضل تركها تنقرض.

وهناك شكل آخر من العنصرية، ليس غربيًا بالخصوص. وهو الذي يقوم على الزعم بوجود فروق في الطبيعة أو الوراثة بين بعض الجماعات الإنسانية. والهاجس الرئيس عندئذ يتعلق بالاختلاط؛ لكن هذا الهاجس قد يفضي إلى آثار بيولوجية وإجرامية، باعتبار النازيين خاصة الاختلاط انتهاكًا لقوانين الطبيعة[44].

في الميدان العملي، يمكن للمواقف العنصرية أن تتقاطع. ففي الوقت الذي نجد عنصرية الاختلاف، غير البيولوجية بالضرورة، منتشرة نسبيًا وثابتة؛ لم تفتأ العنصرية العالمية على الطريقة الغربية في رؤية تأثيراتها تزداد خطورة في القرنين التاسع عشر والعشرين مع التوسع الاستعماري و«الثورة الصناعية» والتقدم التقني للغرب. «نحن نتقدم، يقول المستوطنون، أما هم فلا يتقدمون ولا يتأخرون». وحقًا، بعدما استمر الفارق التقني والعسكري في التزايد بين أوربة وبقية القارات (في القرن السادس عشر،

كان أسطولا البرتغال والهند لايزالان متعادلين)، لم يفتأ الفارق في مستوى المعيشة يتوسع بدوره. وقد قام بول بيروش (Paul Bairoch). مدللاً على فكرة التفوق، بحساب أن الفارق بين مستوى المعيشة في أوربة ومستواه لدى المستعمَرين قد ازداد في ظرف قرن ونصف من (1,5: 1)، إلى (502: 1)[45].

لكن عنصرية الاختلاف تنامت هي أيضًا، متخذة حتى أشكالاً تنظيمية: ففي الهند، على سبيل المثال، صدر قرار في عام (1791) يستبعد الخلاسيين (كانوا يدعون عندئذ (half-breed, Chichi) من تقلد الوظائف في (شركة الهند الشرقية). وتناقص مع الوقت نسبيًا عدد الإنغليز الذين يعيشون مع هنديات. وبقدر ما كان الفارق بين المجتمعين يتزايد، نمت عنصرية الدول هذه.

وفي أمريكا الإيبيرية، كان التزاوج بين أوربيين وسود موضع تصنيف إلى الحد الذي أقيم معه «نظام طبقي لوني» شديد التعقيد درسه ماغنوس مورنر (Magnos Mörner)، إلا أنه لم يبق جامدًا لأن العملية لم تفتأ تتطور إلى الدرجة التي حل فيها محل التقابل بين إسباني وهندي التقابل بين هاسيندادو/ بيون، مازجة بين الخلاسي والأبيض الخالص في مجموعة «لادينوس/ ladinos». وهم الهنادرة الإسبان في مقابل السكان الأصليين الخلص: وهكذا كان الاجتماعي يتداخل مع العرقي[46]. ونجد هذه السيولة في مواقع أخرى من العلاقات الإسبانية-الهندرية[47]. وقد حددت الألفاظ كل الامتزاجات الممكنة، ولعدة أجيال. أما في حالة الكاريبي، فالمرأة السوداء هي التي رأت مكانتها تتدنى أكثر، كما أوضحت أرليت غوتييه (Arlette Gautier)[48].

في الوقت الذي كانت العنصرية في النظرة الأوربية مرتبطة حتى منتصف القرن التاسع عشر بمعاداة السامية، والممارسات التمييزية ضد السود الأمريكيين، وبخصوصية الحالة البرازيلية، توسع هذا الميدان نتيجة للكتابات الصادرة عن المستعمِرين والمعادين للاستعمار في المستعمرات[49].

ففي كتابه ‹المعذبون في الأرض› أشار فرانز فانون، وهو أسود من جزر الأنتيل، إلى الهوة التي تفصل المستعمِرين عن المستعمَرين في المغرب: «إن النظرة التي يلقيها المستعمر على أحياء المستوطنين نظرة شهوة، نظرة حسد. حلم بالتملك، والجلوس على مائدة المستوطن، والنوم في سرير المستوطن، مع زوجته إن أمكن». وقد رسم جين كوهن (Jean Cohen) بقسوة في مقال رائد ظهر في مجلة (الأزمنة الحديثة/ Les Temps modernes, 1955)، الطابع العنصري لذهنية المستوطن في الجزائر. «يشهد أوربي يومًا أمام محكمة: هل هناك شهود آخرون؟؛ أجل، خمسة، رجلان وثلاثة من العرب . .؛ هل لهذا

الطبيب زبائن كثيرون؟، أجل لكنهم من العرب». وهذا الأب الذي يرد على المؤلف بشأن ابنته الصغيرة التي بسبب وجودها في الريف لا تذهب إلى المدرسة «هنا لا تفكر بهذا! فليس في المدرسة إلا عرب». وإذا ما كان كثير من الشيوعيين في وهران، يوضح جان كوهن، فذلك لأن العمال والموظفين في هذه المدينة كانوا يعتقدون بأنهم يشكلون بروليتاريا الفرنسيين في الجزائر، أي الدرجة الأدنى في السلم الاجتماعي. «إلا أنهم كانوا ينسون أن هناك عربًا. والعرب لا يحسب حسابهم، حتى إنهم لم تكن لهم كنيات! أحمد، فاطمة»[50]. وحتى ألبير كامو (Alber Camus) الذي يدافع عن حقوقهم، لم يعطهم أسماء في كتابه ‹الغريب/ L'Étranger›.

وفي كاليدونيا الجديدة أيضًا، الكاناك (Canaques) كمية مهملة. «لا تهتم الإدارة بهم إلا للضرب كيفما اتفق (. . .) عمليات تقوم بها وراء ستار إجراءات قضائية عملت لصالحهم في الظاهر». محصورون أو موضوعون «للاحتياط» في بعض زوايا الجزيرة نتيجة لاغتصاب طويل للأراضي. وتم محوهم من المستقبل قبل أن يُستعبدوا، حيث تمكن ألبان بيترا (Alban Bensa) من الكلام عن «عنصرية الإفناء»، كما حدث هذا في أستراليا نوعًا ما[51].

هذه الأشكال المتقاطعة من العنصرية، المتعددة المتغيرات، تشمل نعوتًا أطلقت على المستعمَرين يعثر عليها في كل مكان تقريبًا: كسالى، ناكرون للجميل، لا يعتمد عليهم، إلخ.

ويرجع إلى هولندي هو ج سيبرغ (J. Siberg) صوغ نظرية كسل الأهالي في بداية القرن التاسع عشر. والمقصود هم الماليزيون. والحال أن قادة ماليزيا المستقلة، بعدما تمثلوا هذه السمات التي ولدت من خيال الغزاة، وكإحدى تحولات مابعد الاستعمار، جعلوا من هذه النظرية في (الثورة العقلية/ Revoluci mental, 1971) نوعًا من التوجهات لتكوين المواطن الصالح.

هناك سمة أخرى للعنصرية الاستعمارية ترجع إلى إحدى خصائص السكان المستوطنين أنفسهم من مزارعين ورجال إدارة: هي انعدام الثقافة. «وهذا لا يعني أنه ينقصهم أفراد لامعون، لكن الوطن الأم كان يجتذبهم إليه، سواء كان كيبلينغ المولود في بومباي، أم كامو المولود في الجزائر، أو ليبولد سنغور المولود في دكار. انعدام الثقافة أو بالأحرى العداء للثقافة . . ففي وهران كان ينظر إلى الفتيان الذين يترددون على الثانوية بسخرية».

ويؤكد نهرو هذه السمة في الهند:

شاب إنغليزي جاء إلى بلادنا، لا يلبث أن يقع فريسة للخمول العقلي والثقافي. فلدى خروجه من مكتبه آخر النهار، كان يقوم ببعض التمرينات، ثم يذهب للقاء زملائه في النادي، واحتساء الوسكي وقراءة المجلات الصادرة في بلاده. ملقيًا بمسؤولية هذا الانهيار الروحي على الهند.

ويذكر الانحطاط ذاته لدى الهولنديين إذ يلاحظ أحد المراقبين في القرن السابع عشر أن رساميهم في نيوأمستردام (نيويورك فيما بعد) لا يمتلكون موهبة إخوانهم في الوطن الأم نفسها.

فكيف لهم في مثل هذه الظروف، فيما عدا المتخصصين، أن يهتموا بمجتمع السكان الأصليين؟. إذ في الهند، كان سخيفًا هذا الستريكلاند (Strikland) الذي كان يود اكتساب معرفة أكبر عن سكان هذه البلاد، ويبلغ باكتشافه سفلة الأهالي»[52]. وهو بالفعل أيضًا ما كان يظنه تلاميذ المؤلف الشباب في ثانوية لاموريسيير (Lycée Lamoriciere) في وهران، عام (1948): فعندما قال لهم إنه بعد الغزوات الكبرى في العصر الوسيط سيدرسهم الحضارة العربية، انفجروا بالضحك «ولكن العرب، ياسيدي، ليسوا متحضرين».

إذ عندما يكون المرء نفسه من دون ثقافة، كيف له أن يتصور أن من يسيطر عليهم يمكن أن يكونوا متحضرين؟.

والحق أن هناك بعض العنصريين الذين سيصبحون ضحية أفكارهم المسبقة ذاتها. ففي مدغشقر عام (1947)، على سبيل المثال، لم يشأ الإداريون والمستوطنون تصديق وجود مؤامرة، وانتفاضة إذ كانوا يعتقدون بأن المالغاش عاجزين عن تنظيم أنفسهم هكذا، ودهشوا عندما حدثت الانتفاضة. ولعدم تصديقهم بإمكان حدوثها «لقد ضحكت»، يشهد المتصرف جان دوكو (Jean Ducaud) أنحوا باللائمة على الذين كانوا يريدون نيل الاستقلال بوسائل سياسية . . [53].

وفي الجزائر، يتظاهر المستوطنون وصغار البيض أيضًا بالاعتقاد أن العرب غير قادرين على تنظيم أنفسهم سياسيًا. وعندما تصاعدت الحركة الوطنية في بداية الخمسينيات، ادعوا بأنها بالضرورة محركة أو مسيَّرة من الخارج. من الأمريكيين أو السوفييت، ومن عبد الناصر بعد عام (1953). وكان جاك سوستيل (Jaques Soustelle) لايزال مقتنعًا بذلك في محادثة أجريتها معه قبل وفاته بقليل. من المؤكد أنه كانت له أسباب أخرى للاعتقاد بذلك: فباعتباره جمهوريًا معاديًا للفاشية، ومن رجال المقاومة والإصلاح عندما عين حاكمًا عامًا للجزائر، لم يتخيل أن الجزائريين سيرفضون الاندماج، أي: أن يصيروا

نـــوعًا ما فرنسيين بمعنى الكلمة. والحق أن هذه الإصلاحات أتت بعد فوات الأوان، و لم تكن (جبهة التحرير الوطني) لترضى بالتخلي عن السيطرة التي كانت لها على السكان. فقـــد حققـــت «ثـــورتها». وتحولت من منظمة سياسية إلى «دولة»[54]، وردت على الإصـــلاحات بالمذابح. و لم يكن سوستيل يستطيع التسليم بإفلاس إجراءاته ومعتقداته. ولو اتخذت هذه الإجراءات قبل عشر سنوات، لتغير مجرى الأحداث من دون شك، لأن عـــددًا كبيرًا من الجزائريين عندئذ كانوا يتمنون الاندماج. لكن هذا من التاريخ التخيلي لأن المستوطنين لم يكونوا مستعدين في عام (1954) ولا بعد ذلك، لتقديم تنازلات ذات معنى للنخبة الجزائرية، حتى لو اضطروا لدفع الثمن غاليًا.

وما استطاعت الحكومة الفرنسية إرغامهم على ذلك إلا بالقوة.

مواجهات وميراث

إنـــه في نـــضال الشعوب المستعمَرة للاستقلال، يحتوي الكتاب الأسود الصفحات الأكثر دموية[55]. إذ تُذكر من الجانب الفرنسي، على سبيل المثال، منذ أيار عام (1945)، مـــذابح ســـطيف؛ وفي تـــشرين الـــثاني عام (1947)، قصف مدينة هايفونغ الفييتنامية الاســـتفزازي الذي خلف مئتي قتيل والآلاف من الجرحى؛ وفي عام (1947) بمدغشقر، مذبحة خلفت أكثر من أربعين ألف ضحية، على إثر انتفاضة تسببت في موت عدة مئات من الفرنسيين والمالغاشيين.

لكننا لا يمكننا أن نقتصر على هذا التسلسل الزمني القصير لتلك الاعتداءات.

فقبل أن يصير متمردًا، أمضى فام فان دونغ (Pham Van Dông) اثنتي عشرة سنة في سجون بولو كوندور (Paulo Condor)، وحُبس مصالي الحاج، ونُفي عبد الكريم، وكم غيرهـــم أوقفوا وسجنوا وعانوا غالبًا شتى ألوان الاضطهاد؛ وكان القمع قبل ذلك وقع علـــى السكان منذ مابعد الغزو. إذ في نيسان عام (1956)، يتكلم النائب السابق أحمد غـــودا عن إبادة جماعية ارتكبها الفرنسيون في وقت لم تكد حرب الجزائر تبدأ. والتعبير على مبالغته يدلل على مقدار الألم والسخط والرغبة في الانتقام، وعلى شدة الصدمة التي عاناها المستعمَرون في الجزائر وفيتنام على الأقل. ويعبر دونغ سي بنيه (Dong Sy Binh) عن الكراهية التي «يشعر بها (90%) من الفيتناميين للفرنسيين».

وفي مقابل هذا كان المستوطنون يعيشون على كوكب آخر، متغافلين عن أن خطرًا، بـــل اتهامًـــا، يمكن أن يداهمهم من «الأهالي»؛ وعندما يطالب هؤلاء الأهالي، لا يتنازل

المستوطنون عن أي شيء. وهم متضامنون مع الإدارة، يتملقونها، شريطة ألا تتخلى عنهم؛ فحتى القوات العسكرية في الهند الصينية نعتت ب«الاستسلامية» عندما رأى الجنرال مورلبير (Morliere) من الضروري التفاوض مع الفييتمنه (Viet-minh) لتجنب الكارثة. وبعد عشر سنوات نجا الجنرال سالان (Salan) في الجزائر من محاولة اغتيال، عندما اشتُبه به، خطأ، بأنه يريد التعامل مع جبهة التحرير الوطني. لأن المتطرفين لا يريدون الاستماع إلى الوطنيين الذين يعتقدون بأن المستقبل قد يكون في شراكة مع فرنسا: كالحركة الديموقراطية الجمهورية في مدغشقر أو حركة فرحات عباس في الجزائر؛ أما فيما يتصل بهو شي منه (Hôchi Minh)، فكانوا قبلوا هذه الفكرة لو كان الشيوعيون مشتركين في الحكم بفرنسا.

في هذه الأثناء، انفتح كتاب آخر في الجزائر، هو كتاب العار: عندما أحرقت شراذم (منظمة الجيش السري/ OAS)، لدى اتفاقات إيفيان (Evian) مكتبة الجزائر العاصمة، متنكرة هكذا للمبادئ التي باسمها سمحت فرنسا لنفسها باستعمار الجزائر؛ ومن ثم عندما تخلت عن قسم من الحركيين[2] لمصيرهم، وسلمتهم هكذا لانتقام جبهة التحرير الوطني، عوضًا عن حماية هؤلاء الذين وثقوا بها حتى النهاية.

علاوة على أن أولئك الذين كانوا يندوون بالاستعمار في الوطن، كانوا يعدون المستعمَرين الذين يودون البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية مشتبهًا بهم و«عملاء». وكان لهم موقف مماثل إزاء الأوربيين الذين ما إن اعتُرف بالاستقلال حتى أخذوا ينادون القادة الجدد، في السنغال على سبيل المثال، لمزيد من الانفصال عن المستعمر السابق بشبهة تبنيه سياسة الاستعمار الجديد[56].

مصطلح الاستعمار الجديد هذا، استعمله كوامي نكروما (Nkrumah)، رئيس وزراء غانا، لتحديد «وضع دولة مستقلة نظريًا تتمتع بكل علامات السيادة، لكن سياستها تسير في الواقع من الخارج». وهذا كان يعني أنه لم يعد من مصلحة القوى الإمبريالية السابقة السيطرة من الداخل على مستعمراتها السابقة، وإنما مساعدتها في تنمية نفسها، وتعويض وجود مرئي بحكومة غير مرئية، حكومة البنوك الكبرى: كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي . . إلخ[57].

وهكذا تمكنت الشعوب المستعمَرة من التخلص من المستوطنين، ولكن ليس من الإمبريالية، ولا من بعض ملامح الاستعمار.

وإذن يمكن التحدث عن إمبريالية متعددة الجنسيات. لكن بالنظر إلى تداخل مصالحها مع مصالح الدول، يمكن التحدث أيضًا عن إمبريالية متعددة الدول. والحال أن

هـــذه الإمـــبريالية يهيمن عليها الأمريكيون شيئًا فشيئًا: فمن بين (200) شركة متعددة الجنـــسيات، تسيطر الولايات المتحدة على (47) منها، واليابان على (41)، وألمانيا على (23)، وفرنـــسا على (19)، وبريطانيا على (13)، وسويسرا على (6)، أي: (88%) منها لهذه البلدان الستة[58]. وكما جرى في القرن التاسع عشر لمصر أو لتونس، وبداية القرن العشرين لفنزويلا، تجد البلدان التي لجأت إلى هذه «المساعدة» من الآن وصاعدًا نفسها «ملزمة» بدفع ديونها.

اعتبارًا من الثمانينيات، لم تعد أي سياسة موازنة بين الغرب والشرق ممكنة، كما في زمـــن الحرب الباردة، من باندونغ إلى مؤتمر القارات الثلاث؛ واليوم تبحث القوى التي تحـــاول أن تـــوازن، في القطاع الإقتصادي المهدد، عن نفسها، ضمن الإنكماش الجديد للعالم، هذا الإنكماش الناجم عن تركز مراكز قراره.

هناك ظاهرة أخرى هي وجود استعمار من دون مستعمرين، خلق طبقة قادة جديدة مـــن أهل البلاد، أقلية صغيرة، ارتبطت بأقلية القوى البنكية الكبرى. إذ يوضح أنطوان غلاسر (Antoine Glaser) وستِفَن سْمِث في كتابهما ‹إفريقية من دون أفارقة، حلم القارة السوداء الأبيض/ Stephan Smith, L'Arique sans Africains, le rêve blanc du continent noir› مـــا أفضى إليه إتلاف وتداخلات النظام الذي صار فيما بعد، في الغابون وغيرها، قضية شركة إلف (Elf). وفي ‹الملفات السوداء لسياسة فرنسا الإفريقية/ Les Dossiers noirs de la politique africaine de la France, 1996›، يُذكر النموذج الجديد من العلاقات الـــتي تبدت في رواندا، في تشاد، في السودان . . إلخ. ففيما عدا أن السكان المستعمَرين كانـــوا يعـــرفون زمن الاستعمار مضطهدهم الأجنبي، فهم يجهلون لمن تبعيتهم في عصر العـــولمة؛ ولا يـــستطيعون أن يلوموا إلا قادهم، ولن يعدل تبديلهم لهؤلاء القادة تبعيتهم حـــيال السوق العالمية. ولاجتذاب الشركات الأجنبية، تم للتو في إفريقية إحداث وكالة تؤمن توازنًا نسبيًا في المبادلات.

أثر آخر: فمع تحرر الشعوب المستعمَرة، وجد جزء منها نفسه في بلد المستعمِر، وهو ما وسع من نطاق العنصرية ونشطها. وقد استطاعت هذه العنصرية أن تتفاقم في فرنسا، كمـــا في إنغلتـــرا أو روســـيا ضد القوقازيين. وحيال هذه العقلية في فرنسا، لا يجري الانـــدماج السياسي أو الاجتماعي للمهاجرين إلا بفتور شديد. إلا أنه يتم ثقافيًا على الأقل، إذ نلاحظ حضور أبناء ضحايا الاستعمار هؤلاء، وبخاصة البور[3] (les beurs)، في الفـــنون الاستعراضـــية والرياضة والجامعة، وكأنهم يحققون ما لم يستطع آباؤهم إلا أن يأملوا به ولا يعرفوه في المغرب.

كمـــا يلاحظ أن الزيجات المختلطة، المحظورة زمن الجزائر-الفرنسية، أكثر تكرارًا في فرنسا هذه السنوات الأخيرة، حيث تجمع بين البور وذوي الأصل الفرنسي.

فهل هي صفحة سوداء تستحيل إلى اللون الوردي؟.

لكن هل غطت هذه السياسة الاستعمارية ميدان الاستعمار فقط؟. قد يصدق ذلك، في فرنسا على الأقل، حيث صدر في أول الموسم الأدبي عام (2001) فقط، ما يقرب من عـــشرة مـــؤلفات تفضح الجرائم التي ارتكبتها في الماضي. إلى الحد الذي تم معه تطبيق المصطلح على إسرائيل لما يحمله من وصمة، ويستعمل من الآن وصاعدًا كيفما اتفق.

ففـــي إسرائيل، ما من شك في أن السكان غير اليهود، منذ خلق الدولة في (1948)، كانـــوا ضحايا أساليب ذات طابع استعماري، كما كان عرب الجزائر، حتى وإن كان عرب إسرائيل هؤلاء، يتمتعون بتمثيل سياسي في الكنيست. ومضاعفة عدد المستوطنات الـــيهودية، بعد عام (1967) في الأراضي المحتلة العائدة للدولة الفلسطينية، توضح إرادة توسعية تذهب أبعد من مجرد تدعيم قدرة البلد على الدفاع عن نفسه؛ بل إنها ترمي إلى مـــنع تكوين هذه الدولة بكل الوسائل. إلا أنها إذا كانت تشكل للفلسطينيين شكلاً من الاســـتعمار، فـــإن وجود إسرائيل ذاته يختلف عن بقية أشكال الاستعمار، مادام ليس امتدادًا لقوة مستعمرة في مكان آخر؛ واعترفت الأمم المتحدة بشرعيته في عام (1948)، كما اعترفت به منذئذ بلدان عربية وإسلامية.

وفي كورسيكا، لم يتردد بعض الوطنيين في الكلام عن «سياسة استعمارية فرنسية» في الجزيرة، والبعض الآخر في مقارنة وضعها بوضع الجزائر. إلا انه إذا كان صحيحًا أن الجزيرة ظلت متخلفة اقتصاديًا، وأن بعض الوطنيين يستعملون وسائل إرهابية كتلك التي استعملتها جبهة التحرير الوطني الجزائرية، فهنا تتوقف مشروعية المقارنة. لأنه في الجزائر، لم يكـــن هناك موظف عربي كبير، ولا حزب استقلالي مسموح به، ولم تكن الحكومة الفرنسية في باريس، تشتمل على وزير عربي، ومسؤول اقتصادي عربي كبير، بينما هناك في باريس اليوم، وزراء كورسيكيون، ومحافظون في القارة، ونواب وطنيون كورسيكيون في كورسيكا[59].

من أجل تقدير «درجة» السياسة الاستعمارية، وكيفية الشعور بها، تقدم حالة الاتحاد السوفييتي أمثلة وأمثلة مضادة مفيدة. وللقيام بذلك، اقترحت راسما كاركلان (Rasma Karklins) بعـــض المعايير: عدد الزيجات المختلطة، واختيار التبعية لابن زوجين مختلطين، وممارسة لغة الآخر، والتوظف في دوائر الدولة الكبرى . . إلخ.

تشهد الحصيلة بأن إستونيا وطاجيكستان في مقدمة الدول التي يشعر سكانها بالروسي كمحتل، واستعماري: ففيهما القليل من الزيجات المختلطة، والقليل من أولادهما يختارون التبعية الروسية، والقليل من مزدوجي اللغة من الجانبين، والقليل من الأستونيين أو من الطاجيك في دوائر الدولة العليا. ولا نجد شيئًا مماثلاً في جانب الأكرانيين والأرمن والجيورجيين والأذريين . . [60].

إلا أننا في حالتي الاستياء المذكورتين، أمام بلد يُعَد مستعمَرة (طاجيكستان) حيناً، وآخر يُعد دولة ضمت (إستونيا).

وهكذا فإن الممارسات المسماة استعمارية ليست وقفًا على «المستعمرات» فقط. وهو ما يمكن أن نستخلصه أيضًا من سلوك الصرب في كوسوفو الذي عززه ميلوسفتش، أو من سلوك البروتستانت في إيرلندا الشمالية (ألستر).

وسواء كان شرعيًا أم لا، ما فتئ التنصل من السياسة الاستعمارية يزيد انتشارًا. فلقد كتبنا في (1955) إن «الذاكرة التاريخية الأوربية، بآخر مقتضيات الكبرياء، أمنت لنفسها امتيازًا أخيرًا، وهو الكلام بصراحة عن أفعالها المخزية، بتشدد لا يضاهى». إلا أن هذه الجرأة تخلق مشكلة، كما أضفنا، لأنها لا تعطي الكلام للمستعمَرين، وبدأ هذا بالتغير شيئًا فشيئًا. وهي تخلق مشكلة أيضًا لأنها تندرج ضمن اتهام أكثر شمولاً للدولة ومؤسساتها، وترمي إلى تبرئة المجتمع، حتى وإن ألقت بالعار كله على الحكومات وعلى المستوطنين.

إلا أنه، ومع أن غالبية المستعمرين كانوا ينبذون النظام الاستعماري، فلقد كانت العلاقات بين الأفراد ودية أحيانًا، كما يشهد بذلك هرو وهوشي منه، والعديد من الوطنيين الجزائريين، وليس فقط على مستواهم، بل في حياة مزرعة المستوطن اليومية أيضًا، على الرغم من العنصرية المألوفة، وإلى جانبها[61].

وإذا كان من الإنصاف الإشارة إلى القضاء الاستعماري وفضح ممارساته، وبخاصة ممارسة القضاة، ألا ينبغي في المقابل التنويه بسلوك هؤلاء المحامين الذين كانوا غالبًا أبطالاً للحرية، سواء في مدغشقر أم الكاميرون، وفي جنوب إفريقية، والجزائر[62]؟. ولم لا ننوه بسلوك هؤلاء العسكريين على غرار الجنرال بولادير (Bolladiere)، الذين دانوا الأساليب الاستعمارية، أو الذين التفوا على الأوامر التي تلقوها، ونجحوا في إنقاذ بعض الحركيين من المذابح؟.

وبصرف النظر عن السلوكات المضادة للسياسة الاستعمارية، من لاس كازاس (Las Casas) إلى ولبرفورس (Wilberforce) وشولشر (Shœlcher)، ألا يجب علينا سوى رؤية

الــوجه الــسلبي في عمل المبشرين بإفريقية السوداء، بالكفاح ضد تجارة الرقيق، وتلقيح الحمالين في الهند، ونجاحات الطب الباستوري أو معاهد ليستر (Lister Institutes)، ودور المــدارس في الفضاء الاستعماري، وتحرر المرأة اليهودية في المغرب . . إلخ. وهي قائمة معروفة جيدًا وليست وهمية؟. هي ليست كذلك حتى لو لاحظنا أن القضاء على مرض النوم في الكونغو البلجيكي، كان يهدف إلى الحفاظ على «الرأسمال البشري»، وهو تعبير ذو مغــزى، لأن البلجيكيين يستطيعون إثبات أن الكونغو كان البلد الأفضل تجهيزًا في الجانب الصحي من كل مستعمرات إفريقية الوسطى[63].

بما أننا اعتبرنا النتائج أكثر أهمية بالنظر إلى النوايا، كما رأينا آنفًا فيما يتصل بحصيلة الــشيوعية، فلنلاحظ إذن أنه في حالة الطب في الكونغو، والسكك الحديدية في الهند، وتقدم الزراعة في إندونيسيا، والسدود في المغرب الأقصى، وتقدم الأفكار الديموقراطية في المغرب وإيران . . إلخ، كانت للنتيجة آثارها في السكان المستعمَرين، مثل نوايا المستعمِر التي كانت أكثر غموضًا والتباسًا . . .

فعندما حكم فرحات عباس في الجزائر بأنه لا يرى أثرًا لأمة جزائرية في الماضي، كما كــان يقــول بعد عام (1936)، مقتبسًا جملة من الاشتراكي فيوليت (Violette) «ليس للجزائريين وطن، أعطوهم الوطن الفرنسي، قبل أن يختاروا وطنًا آخر»، كان هذا يعني أن الاســتعمار لم يكن يتماهى بصورة كلية مع السياسة الاستعمارية، ومعها فقط: إذ كان كثير من الجزائريين يأملون بأن يصيروا فرنسيين. وهكذا لم تكن تزال هناك بضع أوراق وردية ضمن ‹الكتاب الأسود›.

ومــع ذلك تشهد ردود الفعل العنيفة لإحدى تيارات الإسلام الأصولية، منذ أيلول عــام (2001)، أن العولمة وآثارها السلبية، بمنظور عدد كبير من ضحاياها، تتماهى من الآن وصــاعدًا مع أفعال الولايات المتحدة التي خلفت القوى الاستعمارية السابقة، على الأقل فيما يتصل بالفارق بين خطاباتها وممارساتها.

فمــا إن تقتــضي مصلحتهم، حتى يناقض الأمريكيون المبادئ التي من المفروض أنهم يعملــون طــبقًا لها. وهم بذلك يعيدون اليوم إنتاج ما كان الجزائري حمدان خجا كتبه بالفرنسية في كتابه ‹المرآة/ Le Miroir, 1834›): «أرى اليونان أغيثت (. . .)، والحكومة الإنغليزية تخلد مجدها بإعتاق العبيد (. . .)، وعندما أعود إلى الجزائر لألقي نظري عليها، أرى ســكانها البائسين واقعين تحت الظلم والإبادة (. . .) وكل هذه الفظاعات ترتكب باسم "فرنسا الحرة"[64]. إن هذا الانحراف لا يرجع، بالتأكيد إلى عام (1830) ولا يتوقف عندها؛ لكن مرحلة مابعد الاستعمار تعيد إحياءه بالعديد من ملامحه.

إذ نلاحظ، بناء على ما تقدم، فارقًا مثيرًا للقلق بين المبادئ والمثل التي تنادي بها أوربة الاستعمارية القديمة، التي أضحت اليوم (الاتحاد الأوربي)، و«الوقائع» التي تخضع لها: فقد برهنت قضية سلمان رشدي أن مصلحة التصدير إلى إيران تغلبت على الدفاع عن حقوق الإنسان[65]. وهو أمر مخجل لا يسوغ البتة الجرائم التي ارتكبها الأصوليون بالذات لإدانة هذه الانحرافات.

وإن للمرء أن يتساءل عما إذا لم تولد الجرائم التي ارتكبها الغرب بدورها، شكلاً جديدًا من الشمولية (Totalitarisme).

ففي مطلع القرن الواحد والعشرين، نتبين قبل (2001/09/11) وبعده، أن الأمراض التي تسبب بها الاستعمار، أو التي أحدثتها أشكاله الجديدة: الاستعمار الجديد، العولمة أو الكوكبة المتسارعة، الإمبريالية المتعددة الجنسيات، تشمل في آن البلدان التي استُعمرت سابقًا والقوى الاستعمارية السابقة، إضافة إلى المعادين للاستعمار فيها أيضًا. إذ يوضح تقاطع هذه الأوضاع واقعة أخرى هي أن جزءًا من هذا الماضي ممنوع التطرق إليه.

لقد ظنت غالبية الشعوب المستعمَرة بعد الاستقلال أن أكثر صعوباتها كانت تتأتى من الانحطاط الناجم عن الهيمنة الأجنبية. وكان هذا الشعور بالصدمة مصدرًا لرد فعل عنيف، في العالم الإسلامي على وجه الخصوص، لدى أحد تياراته على الأقل. لكنه تبين أيضًا أن الاستعمار، ثم السياسة الاستعمارية كانا النتيجة بمقدار ما كانا السبب في انحطاط، على صعيد القوة القتالية على الأقل، كان سبق وصول الأوربيين. وبالتالي، لا يمكن، بعد الاستقلال، تحميل السياسة الاستعمارية والاستعمار الجديد والعولمة فقط، المآسي التي عانتها الجزائر، على سبيل المثال، في السنوات العشرين الأخيرة. صحيح أن الدخل من البترول قد انهار مع انخفاض الأسعار في عام (1985)، وازداد عبء الدين، إلا أن التصنيع لم يستطع الاستجابة لحاجات شعب يتزايد بسرعة. هذا الإفلاس المذل، الذي يذكر بإفلاس مصر في نهاية القرن التاسع عشر، عرفت بلدان استُعمرت سابقًا مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة كيف تفلت منه، لتدخل نادي البلدان الدينامية المغلق من دون أن تملك أوراق الجزائر الرابحة من غاز وبترول.

يبقى أنه علاوة على الشعور بالصدمة التي سببها الاحتلال الأجنبي وما خلفه من عولمة، لم يستجب الاستقلال إجمالاً لما كان ينتظر منه المستعمَرون السابقون. وقد عمق الاستعمار الجديد وتبعاته الفارق أكثر بين المجتمعات الأكثر ثراء والأكثر فقرًا، مثلما تزايد الفارق ضمنها بين مستوى معيشة الأكثر غنى ومستوى الأكثر حرمانًا. فبينما نما الدخل الكلي للمجتمعات الأكثر فقرًا في إفريقية السوداء بمعدل (3%–4%) سنويًا،

لـدخل فردي يعادل (400) دولار للفرد، نجد أنه نما في الولايات المتحدة بمعدل (2%) لـدخل (23000) دولار للفـرد. وإذ يموت كل يوم (40000) شخص جوعًا في إفريقية السوداء، توضح التلفزة يوميًا بالصورة هذا الفارق المزدوج الذي لا يحتمل.

ما نصيب القوى الاستعمارية، والاستعمار الجديد، والعولمة، من المسؤولية عن السياسة الـتي تبنتها الدول الحديثة الاستقلال: وبخاصة خيار التخلي عن الزراعات المعاشية، لصالح زراعـات التـصدير التي انهارت أسعارها بعد عشرين سنة من الاستقلال؟. فقد شهدت إفريقية الفرنسية إقلاع السنغال وأكثر منه ساحل العاج، قبل انهيار أسعار الكاكاو والفول السوداني والبن، وإثره، التراجع والأزمات. واستمرت الشبكات وجماعات الضغط، قليلاً أو كـثيرًا، وهـي التي لا زالت تسيطر على البترول في الغابون والكونغو. والحال أنه في مـنطقة الـنفوذ الفرنسي هذه، كانت الإدارة تستهلك هنا وهناك، حتى سنوات فرانسوا متـران، مـا يـربو على ثلثي الموازنة إذ كانت تعزز مواقع السلطة لتحافظ على ديمومة السيطرة غير المباشرة التي كان يمارسها من يحمونها من رجال البترول وأصحاب المصالح.

لكـن أضـرار الـسياسة الاستعمارية أحرزت تقدمًا في فرنسا أيضًا، بعد استقلال المستعمرات. فنتيجة للأزمة الاقتصادية، حلت محل انتقال المستوطنين إلى ماوراء البحار في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، هجرة معاكسة، هي هجرة ضحايا البؤس والحـرب إلى بلـدان المستعمرين السابقين. فتفاقمت العنصرية. وتكفي ملاحظة تراتبية المهام في الورشات اليوم لنتبين أنها بين الأوربي والمغربي أو الأسود هي ذاتها التي كانت في المستعمرات قديمًا.

وفضلاً عن ذلك وسعت العنصرية مع هذه الهجرة من نطاق اعتداءاتها: فقد أعادت الحياة إلى جماعات نازية جديدة في ألمانيا، وأسهمت في صعود الجبهة الوطنية في فرنسا. صحيح أن حركات معادية للعنصرية، يسارية في غالبيتها، تناضل ضد هذا الوباء. لكن ألم تـستول الدهـشة على هؤلاء المناضلين الذين يسهمون في الكفاح، هم أيضًا، من الـتأثيرات الفاسـدة لميراثهم الإيديولوجي . . في الوقت الذي يعدون أنفسهم معادين للاستعمار؟.

فواقع الحال منذ نصف قرن في فرنسا، أن سلوك اللينينيين على اختلاف مشاربهم ذو دلالـة. سـتالينيون بدايـة، ثم تروتسكيون وماويون. إذ يفضل الستالينيون قبل الثورة الجزائـرية الـتعامل مـع المتطرفين المصاليين[4]، مع أنهم متعلقون بالإسلام، عوضًا عن الوطنـيين مثل فرحات عباس، الأكثر اعتدالاً، والجمهوريين ممن يعدون «بورجوازيين» وإذن «بـلا مـستقبل» . . وبعد استقلال الجزائر، يسهم خصومهم التروتسكيون في

مغامـــرة العـــالم الثالث التي ينشطها بن بللا وكاسترو وتشي غيفارا. ثم توضح خيبات الأمـــل بعـــد (1968) ســـخط قيادات اليسار المتطرف هذه حيال إعادة احتلال النظام الاجتماعي والسياسي والدولة من قبل «البورجوازية المهيمنة» التي احتفظت بالسيطرة. والتروتـــسكيون والماويون أقرب إلى الفلسطينيين بل وإلى الكورسيكيين وكل الثوريين، مـــنهم إلى أولـــئك المهاجرين المغاربيين الذين اختاروا فرنسا والجمهورية. ومع أنهم إلى جانـــبهم في النضال ضد العنصرية، إلا أنهم لا يجرؤون على إعطائهم حق الانتخاب ولا يدمجونهم في صفوفهم.

فمـــنذ عام (1981)، ولعدهم مستقبل الثورة وهميًا، يتسللون إلى المنظمات السياسية الموجودة في السلطة، أو أيضًا إلى الصحافة ووسائل الإعلام مشكلين وجهها الآخر[66]. أمـــا وقـــد انقطع تواصلهم مع ما تبقى من ماضيهم الذي غيبه النسيان، فليس بإمكانهم الـــتفكير بـــأن يدعـــوا إلى جانبهم هؤلاء البور الذين كانوا أرادوا وضع ثقتهم بالدولة الجمهورية. ترى هل من المستغرب عندئذ أن يكون شيراك ورافاران، وليس اليسار الذي بقي طويلاً في السلطة، هما اللذان دعوا اثنين منهما إلى الحكومة؟.

ولأن هذا الواقعة لم تكن قط موضع تعليق، أليست حلقة جديدة من تاريخ محظور؟.





1) الإبادة



1 / 1) تحطيم الهنادرة في منطقة الكاريبي

إيف بينو (Yves Bénot)

مع رحلة كرستفر كُلمبُس الثانية إلى هايتي في نهاية عام (1493)، لم يعد المقصود مغامرة الاكتشاف، بل الاحتلال العسكري للجزيرة التي أعيدت تسميتها إسبانيولا (Hispaniola). ويشكل وصول أسطول من سبع عشرة سفينة مع ألف ومئتي رجل إلى ألف وخمسمئة، علامة على فصل الافتتاح لاستعمار أوربي سيقع قريبًا على كل القارة الأميركية. والذي يتميز منذ البداية بعنف لا حد له ضد الشعوب المغزوة التي ينوي إرغامها على إنتاج ما يطلبه المستعمِر. فمنذ رحلته الأولى، كان كُلمبُس رسم برنامجه. إن سكان الجزيرة، كما كتب: «قابلون لأن يؤمروا، ولجعلهم يعملون، ويبذرون ويقومون بالأعمال الأخرى، ولأن يعلموا ارتداء الملابس والأخذ بعاداتنا»[1]. ومنذ تاريخ (1492/12/18)، كان يعد هؤلاء الناس، الشديدي الحفاوة «تابعين لملوك قشتالة». مع أن الكاسيك غوَكنغاري[1] (Guacanagari)، الذي كان أحسن استقباله، لم يقل أو يفكر قط بشيء كهذا. إلا أن البرنامج المرسوم سريعًا ما طبق. وأجبر الهنادرة على زراعة مختلفة لإطعام الإسبان، كما أجبروا على بناء البيوت بالحجارة، أو بناء مدن المحتلين. أما «الأعمال الأخرى» غير المحددة، فكانت تشمل البحث عن الذهب واستخراجه، بما أنه كان هدف الرحلات الأوربية الأول إلى ما وراء البحار عندئذ. وكان ذلك عملاً مرهقًا، بوتيرة عمل غير معتادة لشعب هايتي، غير متناسب مع طريقة حياتهم، وحتى مع قدراتهم الجسدية. وسيقضي عليهم بسرعة.

لقد حاول الهنادرة مقاومة الغازي. ويعي كُلمبُس ذلك فورًا لدى عودته في (11/27/ 1493). إذ كان ترك في كانون الثاني تسعة وثلاثين إسبانيًا، مزودين بالذخيرة والمدفعية والمؤونة، وفي تشرين الثاني لم يبق أحد منهم على قيد الحياة. وكان اثنان من رؤسائهم هما بيدرو غوتييريز (Pédro Guttierez) ورودريغو إسكوفادو (Rodrigo Escovado)، ذهبا للبحث عن مناجم الذهب في سيباو (Cibao)، وفي الطريق قتلا هنديًا على أرض الكاسيك كاونابو (Caonabo)، فما كان من هذا الأخير إلا أن قتلهما. أما أولئك الذين بقوا في حصنهم بقيادة دييغو دو أرانا (Diego de Arana)، وهو شخص اشتهر بالعنف مع سعة ثقافته، فقد ظنوا أن بإمكانهم التصرف على هواهم بالهندريات، سواء كن متزوجات أم لا، حتى انتهى الأمر بالكاسيك غوكنغاري إلى قتلهم. وسيكتب كُلمبُس فيما بعد «مهما كانت الأسباب الوجيهة التي أعطوها للهنادرة حتى يفعلوا ما فعلوا، ما كان لهؤلاء أن يؤذوهم لو رأوهم محروسين جيدًا»[2]. وفي تقرير آخر اكتشف من عهد قريب، يقول كُلمبُس بوضوح أن كل واحد من رجاله اتخذ لنفسه عدة نساء، وهو ما كان معروفًا من قبل، من التحقيق اللاحق الذي أجراه لاس كازاس. وقد تظاهر كُلمبُس ساعتها بدافع من الحذر بتصديق أن كوانابو كان وحده مسؤولاً عن القتل.

يوضح هذا التصادم الأول أن الغزاة لم يكونوا مدفوعين فقط ب«الجوع اللعين للذهب»، بل أيضًا ب«الجوع اللعين للجنس». إذ لن يكون هم الاستعمار الأوربي للاغتصاب أقل من همه للقتل، كما لو أن الإسبان كانوا يأخذون بثأرهم من كاثوليكية متزمتة، بانتهاك كل قاعدة أخلاقية حيال الشعوب المسماة «وثنية». وسيرفع بعض المبشرين أصواتهم ضد هذه الممارسات الاستعمارية، ولن يستطيع البعض الآخر مقاومتها. أما كُلمبُس فكان مستثنى بلا شك، إلا أنه يقبله من رفاقه. حتى إنه كان يمنحهم هو نفسه هندريات كهدية، كما يقال. وهكذا قدم واحدة إلى ميشيل دو كونيو (Michele de Cuneo)، الذي سيروي في رسالة كيف اغتصبها[3]. وتقرير المبشرين الدومينيكان في عام (1519) دامغ بهذا الشأن. إذ يسرد كيف كان رؤساء العمال الأسبان يرسلون الأزواج إلى المناجم، بينما كانوا هم أنفسهم يضاجعون نساءهم، ويجلدون الأزواج فيما لو سمحوا لأنفسهم بالاحتجاج. وإن تقارب هذه الأمثلة يكذب محاولة كُلمبُس تفسير الإفراط بأصل الفاعلين الذين يكونون مجرد «أناس من العوام» أو من «قليلي التربية»؛ والواقع أن التهتك الجنسي يتبدى في كل شرائح المجتمع، سواء لدى الأفراد المثقفين حول كُلمبُس، وفيما بعد، حول كورتيز (Cortés)، أم لدى خشني الطباع. فيتصرف الأوربيون، بصفة عامة، وكأنما لا يوجد لدى هذه الشعوب المسماة

«وثنية» أي نوع من التنظيم للحياة الاجتماعية والأسرية والجنسية. علاوة على أنهم قادرون على الاعتقاد بأنها الحقيقة[4](2).

بعد ذلك بقليل، في نيسان عام (1494)، يحدث ما يعده لاس كازاس «أول مظلمة» ترتكب بحق الهنادرة. فقد أرسل كُلمبُس هوجيدا (Hojeda) إلى الداخل صوب سيباو حيث خبئ الذهب. ويغضب في الطريق لقصة سرقة غامضة، فيأمر بقطع أذني وأنف كل من المتهمين المفترضين. ويأمر بعد ذلك بتوقيف كاسيك محلي وابنه، ثم يرسلهما إلى كُلمبُس كي يقتلهما. صحيح أن كُلمبُس يمتنع عن ذلك، لكنه هو من كان أمر بقطع أذني وأنف كل من يشتبه به في سرقة، بحجة أن أمره سيفتضح أمام الجميع فيردعهم. وهو الذي يطلب القبض على كاونابو (Caonabo) بالتملق والحيلة، الذي سيتم بعد أسابيع من حادث السرقة[5]. وتعليق لاس كازاس اللاحق على هذه القضية كلها يتجاوز في مداه ظروف الغزو. ذلك لأن هذه المظلمة، كما يكتب «هي الأولى التي كانت تعطي الهنادرة عن حق الحجة لشن حرب عادلة ضد المسيحيين». ويرى أنه لم يكن للأميرال حق في التنقل في أرجاء الجزيرة من دون إعلام زعماء القبائل بذلك وأخذ موافقتهم[6]. وبالفعل، دخلت هاييتي كلها في الحرب، صيف عام (1494) إذ كان كُلمبُس عائدًا من رحلة استكشافية في جامايكا وساحل كوبا الجنوبي، جالبًا معه أيضًا النماذج الأولى لكلاب القتال الشهيرة التي ستستعمل ضد الهنادرة، وضد العبيد أو المتمردين السود، كما ستستعمل حتى عام (1803) في حرب استقلال هاييتي. وهذا ما يقوله كُلمبُس نفسه عن هذه الكلاب، ولا يحتاج إلى تعليق: «إن شدة قتال الكلب هنا تعدل عشرة رجال، ونحن بأمس الحاجة إليه»[7]. لأن الحكم على هذا الشعب، مع المقاومة الهندية، قد تغير تمامًا، فقد نظر إليه بعد اللقاءات الأولى كشعب مسالم، لطيف عمومًا، ومن السهل تنصيره. وما إن بدأ المعركة حتى أصبح شعبًا من الغدارين واللصوص والقتلة أو النهابين.

وإذا ما لاحظ لشتنبرغ (Lichtenberg)، في نهاية القرن الثامن عشر، أن أول هندري رأى كرستفر كُلمبُس، قام باكتشاف مزعج، فالواقع هو أنهم لم يشعروا بذلك للتو، وأن الاتصالات الأولى لم تكن عدائية بقدر ما كانت تتصف بالفضول. ولم تبدأ الصعوبات إلا عندما تحقق الهنادرة من أن القادمين الجدد لم يكونوا زوارًا عابرين بل غزاة طغاة. وهاييتي ذات دلالة لأنها تمثل أول عملية غزو. ومن المرجح أن تكون أصداء ما كان يحدث بلغت البر الأمريكي. وعلى أي حال، كانت القبائل الهندرية، على اختلافها، مستعدة لاستقبال غرباء لبعض الوقت، لكنها لم تفكر قط بإعطائهم حقًا في احتلال دائم، أو بالعمل تحت إمرتهم.

ولبلوغ ذلك يشن كُلمبُس حربًا لا هوادة فيها، ويُسحق الهنادرة في آذار عام (1495)، خلال معركة لا فيغا ريال (la Vega Real). ومع أن عدد القتلى غير معروف إلا أن من المرجح أنه كان مرتفعـًا جدًا. وأرسل عدة مئات من الأسرى إلى إسبانيا عبيدًا، لكن الملكة إيزابيل رفضتهم. ويحاول الهنادرة في المكان ممارسة استراتيجية الأرض المحروقة، لكنهم يطردون إلى الجبال فيموت كثير منهم جوعًا. ويضطر الأحياء عندئذ للإذعان والعمل في المناجم والحقول. وبما أن كُلمبُس كان نوى استقدام حرفيين وعمال مؤهلين من إسبانيا للإشراف عليهم، فقد جاء بعضهم، لكن الأميرال تبين سريعًا أن الإسبان في المستعمرة لم يكونوا يعملون، بل يسعون إلى إرغام الآخرين على العمل لهم. ويفرضون عليهم جهدًا عضليًا بلا هوادة، حيث لم يكن لساعات العمل أي قاعدة تحددها، ولم يكن العمال التاينوس (taïno) آمنين على أنفسهم من اعتداءات الأسياد. وقد ذكرت أمثلة على معاملة رؤساء العمال السيئة، وهناك غيرها كثير. وإذ ما ظهرت أمراض معدية، وبخاصة الجدري، فهي تصيب الأجسام الواهنة؛ علاوة على أن المرضى الهنادرة لا يعالجون منها، وبالتالي لا يمكن تبرئة الإسبان من هذه الموجات الوبائية.

والنتيجة تظهر من خلال أرقام دامغة. فعدد سكان الجزيرة عند وصول كُلمبُس، كما يذكره تقرير الدومينيكان في عام (1519)، هو (1100000) مليون. وفي عام (1507)، لا يعد منهم أمين الخزانة خوان دو بازامونت (Juan de Pasamonte) أكثر من (60000). وفي عام (1520)، لم يبق سوى ألف من الهنادرة في إسبانيولا، واختفوا تمامًا من بورتو ريكو. وأرغم النقص في اليد العاملة، التي لم تكن رسميًا من العبيد، لكنها كانت تعامل كالعبيد، على عمليات نفي من أراض مجاورة قليلاً أو كثيرًا: من أربعين إلى خمسين ألفًا من جزر لوكايس (Lucayes) إلى إسبانيولا، من دون حساب عدد غير محدد من الهنادرة، أسروا على البر الأمريكي وبيعوا عبيدًا لإسبان المستعمرة الأولى في أمريكا. وستقع الكارثة نفسها على كوبا التي ستحتل بين عامي (1509 و1511)، حيث التجأت بعض الجماعات من التانيوس، وعلى جامايكا وأخيرًا على سان خوان في بورتو ريكو.

تلك هي عاقبة نظام العمل القسري هذا الذي يمكن وصفه اليوم بأنه نظام اعتقالي. إذ كان يتعارض مع تقاليد وطريقة حياة الهنادرة التاينوس وثقافتهم، وكان يحطم كل بنيتهم الاجتماعية. فلدى وصول كُلمبُس، كانت هايتي مجتمعًا يرتكز على بداية تنظيم للدولة، بخلاف كوبا أو الأنتيل الصغرى. وكان فيها زعماء كبار (كاسيك) مع رؤساء محليين تحتهم؛ إلا أن الإسبان استعملوا مصطلح كاسيك للجميع، سواء كانوا مناطقيين أو محليين. ومن المعقول افتراض أن كُلمبُس توقف في هايتي عوضًا عن كوبا، لأنه وجد

فيها سلطات راسخة، يمكن له التعامل معها، حتى ولو كان ذلك لاستخدامها في مآربه. إذ كان يسعى إلى تسخيرها للحصول على الذهب المرجو وجعل رعاياها يعملون لذلك؛ كما كان يريد منهم الاعتراف بسلطة التاج الإسباني العليا، ويرى من الضروري أيضًا أن يخلق للهنادرة حاجات جديدة بمساعدة زعمائهم، حيث يصبحون تابعين لإسبانيا لإشباعها. و لم ينسَ أخيرًا هدف تنصير السكان، وهو الوحيد المصرح به مسوغًا للاستعمار. حاول كُلمبُس في البداية الحكم بصورة غير مباشرة بوساطة كبار الزعماء الذين كان يفرض عليهم إتاوات على شكل ذهب ومؤن، عليهم اختلاسها من السكان؛ ذلك أنها كانت تحسب بطريقة تتجاوز فيها كثيرًا قدرات الهنادرة. لكن النظام لم يدم: إذ منذ الرحلة الثالثة لكُلمبُس (1498–1500) يمضي في الخطة التي ستفضي إلى نظام الآمريات (الأنكوميانداس/ Encomiendas) وهو امتياز يعطى لهذا أو ذاك من الإسبان بعدد من الهنادرة، يتكفل بتنصيرهم بينما يستخدمهم في فلاحة أراضيه لقاء أجرة، كما تقول النصوص التي لن تطبق بهذا الشأن. و لم يكن يستثنى أحد من هذا التوزيع القسري، وحتى الزعماء. وكان في ذلك التحطيم الكلي للنظام الاجتماعي الهايتي لصالح عبودية كانت حدودها الوحيدة إفناء الشعب المسخر.

فما كان من الزعماء الذين بقوا أحياء إلا استئناف النضال عندئذ. فتحت حكم كُلمبُس كان اثنان منهما فارقا الحياة هما: كاونابو وغاكاناغازي. وتحت حكم بوباديلا (Bobadilla) قبض على مايوبانيكس (Mayobanix)، الذي استأنف القتال بجيش مسلح بالقسي والرماح، ومات في السجن. كما قبض على غاريونكس (Guarionex) بالحيلة، ومات على السفينة التي كانت تقله إلى إسبانيا، بسبب إعصار في خليج سانتو دومينغو، أغرق القافلة وبوباديلا نفسه الذي كان استدعي لتوه إلى إسبانيا. أما عملية القمع الأكثر شهرة، قتل الزعيمة أناكاونا (Anacaona)، أرملة كاونابو، التي كانت تحكم الجزء المسمى كساراغا (Xaragua)، في وسط دولة هايتي الحالية، فلم تتم إلا في عام (1502)؛ وما من دليل في هذه الحالة على وجود مشروع للتمرد. فقد كان يحكم الجزيرة عندئذ أوفاندو (Ovando)، بينما كان كُلمبُس في جامايكا حيث يحتاج إلى نجدة. وأرسل دييغو مِندز (Diego Mendez) إلى الحاكم لطلبها. إلا أن مندز يكتب أن أوفاندو احتجزه «سبعة أشهر حتى يحرق أو يشنق أربعة وثمانين زعيمًا وسيدًا وتابعًا، ومعهم أناكاونا، الزعيمة الأقوى سلطة في الجزيرة والتي يدين لها الآخرون بالطاعة»[8]. ففي خلال احتفال أقامته الزعيمة على شرف أوفاندو، أطلق الحاكم جنده ضد زعماء الهنادرة لحبسهم في كوخ كبير أضرم فيه النيران، فمات (300) حرقًا! واقتيدت أناكاونا إلى

سانتو دومنيغو حيث شنقت. وكانت المذبحة ترمي إلى إرهاب الهنادرة وإرضاء المستوطنين الإسبان المغتاظين من وجود آخر زعيمة عظيمة. ومع ذلك حدثت انتفاضة أخرى بهيغي (Higuey) في الشرق، عام (1506): وشنق كوتوبانا (Cotubana) الذي كان على رأسها في العاصمة. وهكذا كان يختفي كل أثر لبنية هاييتي القديمة. والتمرد الذي قاده الخلاسي دون هنريك (Don Henrique) بين عامي (1522 و1533)، نموذج آخر: إذ كان ثورة داخل النظام الاستعماري، اختلط فيها من بقي من الهنادرة والخلاسيون والعبيد السود الآبقون، فالتجأوا إلى الجبال المعزولة ليكونوا فيها جماعات حرة.

إلا أن زوال الهنادرة السريع، والذين كانوا يشكلون يدًا عاملة شبه مجانية للمستعمرين خلق مشكلة. ولملء الفراغ تم استيراد عبيد سود من إسبانيا، لأن العبودية كانت مستمرة فيها كما في البرتغال (أو البندقية، وصقلية . .). والتاريخ المضبوط غير معروف بالتأكيد؛ لكن من المعقول أن أوائل العبيد قدموا منذ عام (1498). ذلك أن أوفاندو (Ovando) بعيد وصوله في عام (1502)، يكتب إلى إسبانيا ليرجو التوقف عن إرسالهم لأنهم يختلطون بالهنادرة الهاربين ل«يتسكعوا» في الجبال. لكنه يغير رأيه بعد شهور، ويطلب استئناف إرسال السود[9]، لأن وضعيتهم كعبيد جعلتهم قابلين للاستعمال كعمال زراعيين في الأندلس، وقد تكون لديهم بعض الخبرة في التعدين، وهو وضع في منتهى البساطة. وهكذا حل العبيد السود في عشرينيات القرن السادس عشر محل اليد العاملة الهندرية؛ وبينما تنتقل إسبانيولا خلال نصف قرن من إنتاج الذهب إلى إنتاج قصب السكر، أخذ العبيد يصلون من إفريقية مباشرة.

والحال أن تعويض الهنادرة بالأفارقة ليس السبب الوحيد لعدم اكتراث المستوطنين إزاء إبادة الهنادرة، ولا السبب الرئيس حتى. فلاس كازاس يفسره هكذا: «ينتقل المستوطنون من جزيرة إلى أخرى ومن أرض إلى أخرى، وعندما ينهبون ويسرقون ويخرجون ويقتلون كل الهنادرة في المكان، يذهبون للنهب والقتل في مكان آخر»[10]. وسمح لهم اجتياح إمبراطوريتي الآزتيك والإنكا، في نهاية الأمر بالاستقرار. وقبل ذلك، أنتج عمل التانيوس القسري بين عامي (1503 و1510)، خمسة أطنان من الذهب، سجلت حسب الأصول في جمرك لشبونة، زيادة على الكميات التي هربت، وإنتاج ماقبل (1503)، وظهر الاستعمار مربحًا إذن، ولا أهمية للأساليب المتبعة.

وعلى أي حال، تختلف صورة المستعمرة منظورًا إليها من الوطن عن صورتها لدى المستوطنين، وعن الأحداث الدامية التي تجري فيها. كما لا تتناسب قرارات السلطة الرسمية في إسبانيا مع السياسة المتبعة فعليًا في المكان. وهي قاعدة عامة، كما يبدو،

تـــشمل الاستعمار الأوربي برمته فيما وراء البحار. وتوضح وضعية الهنادرة هذا الشكل مـــن الاختلاف. فقد قدمهم كُلمبُس إلى الملك والملكة الشديدي الكاثوليكية باعتبارهم «تـــابعين» فيما يتعلق برؤسائهم على الأقل، وهو ما ليس مزعجًا في إسبانيا. لكننا رأينا أنه يرسل في عام (1495) ستمئة منهم إلى الوطن ليستعملهم عبيدًا. وتستنكر إيزابيل هذه الهديـــة وترفـــضها، وتعيد من بقي منهم على قيد الحياة بعد سفرهم في البحر، وظلت غاضـــبة مـــن كُلمبُس لهذه المبادرة. ولايزال الأميرال يشعر بالحاجة إلى تسويغ فعله في رسالة متزامنة بلا شك مع رحلته الأخيرة (1502–1504): «لقد تخيلت أيضًا إقامة قرى كـــبيرة للهـــنادرة، وأن أجعل منهم مسيحيين، وبدأت العمل (. . .). وقد نقلت إلى جلالتيكما، كتابة، أن الهنادرة كانوا هنا الذهب والثروة؛ لأنه ما إن يصل المسيحيون إلى هـــنا، مهمـــا كـــان تواضع أصلهم، حتى يدعوا بأنهم من نسل الملك بريام (Priam)، ويـــريدون أن يعاملوا وكأن ادعاءهم صحيح. فضاع الهنادرة، وضاعت الأرض!»[11]. هذه الأقوال الطيبة في الظاهر، لا تحدد ما إذا كان الهنادرة رعايا أم تابعين أو عبيدًا، أو عمالاً مأجورين. أما الدولة من جهتها فتأمر بالتعليمات الموجهة إلى بوبادِيلا (Bobadilla) في عـــام (1500)، وإلى أوفاندو في عام (1501)، أن يعاملوا بإنصاف وإنسانية، لكن من دون نـــسيان العمل على تنصيرهم. والواقع، أن سبب وجود الغزو الاستعماري، المعلن علـــى رؤوس الأشـــهاد، هو نشر مسيحية الكنيسة الكاثوليكية الرسولية بين الشعوب الوثنية، ولم يخطر على بال أحد عندئذ إنكاره: فالسعي إلى الذهب، على علانيته، لا يأتي إلا من بعد. والحال أن مطلب التنصير يكفي لإظهار بعض أشكال القسر. إذ ينص أمر ملكـــي في عـــام (1503) على وجوب «إرغام المدعوين هنادرة على مخالطة المسيحيين، والعمل في بناء بيوتهم واستخراج الذهب والمعادن الأخرى (. . .) بشرط أن يدفع لهم المـــسيحيون الأجـــرة التي حددتموها، وأن يكون مفهومًا أنهم يخضعون لهذه الواجبات كـــرجال أحـــرار»[12]. لكن حياة وموت هؤلاء «الرجال الأحرار» في الواقع، أبعد ما يكونان عن هذه العبودية من حيث المبدأ، بما أنها موجودة في شبه الجزيرة الإيبيرية؛ لكن المـــسألة هـــي مجرد تحديد من يمكن أن يكون عبدًا. فمن المباح، بل من الضروري، بين الهـــنادرة استعباد «آكلي لحوم البشر»، أي: شعب الكارايبي في الأنتيل الصغرى، وليس التايـــنوس الـــذين لا يأكلون لحوم البشر. وقد يكون مباحًا أيضًا استعباد الوثنيين الذين يقاومون حينما يشن المسيحيون حربًا عادلة. يبدو أن هذه الاعتبارات النظرية الناجمة عن تأملات الفلاسفة أو اللاهوتيين في العصر الوسيط، تحوم فوق التاريخ الحقيقي، ومجرياته العنـــيفة كمـــا تحـــدث فيما وراء البحار. أحداث عنيفة، لأن جو العنف مسيطر بين

الأوربيين أنفسهم، كما هو بين الأوربيين والهنادرة. فالمستوطنون يتمردون على الأميرال، والمنازعات بين الأشخاص مستشرية، وسيذكر التاريخ بوباديلا لأنه أمر بتوقيف كرستفر كُلمبُس وتكبيله بالسلاسل، متجاوزًا تعليماته.

من المعلوم أنه وقعت في وقت مبكر احتجاجات رجال الدين الذين كانوا ينظرون بجدية إلى (الموعظة على الجبل). وأولهم كان الدومينيكان فراي مونتيسينوس (Fray Montesinos)، في عظة، نحو كانون الأول عام (1511)، بسانت دومينغو حيث صاح بالمستوطنين قائلاً: إنكم جميعًا في حالة خطيئة مميتة بسبب الجرائم المرتكبة بحق الهنادرة. وأضاف: «أليسوا إخوة لكم؟»[13]، وهي الجملة التي أضحت شعارًا للحملات المطالبة بإلغاء الرق. وإذا ما أصابت بالاضطراب الشاب لاس كازاس حتى جعلته يتجند في صراع من أجل العدالة طوال حياته، فإن الحاكم عندئذ، دييغو كُلمبُس، ابن الأميرال، استشاط منها غضبًا، وأمر بطرد مونتيسينوس من الجزيرة برفقة دومنيكان آخرين تحركهم المشاعر ذاتها. ومعلوم أنهم أرسلوا تقريرًا إلى بلاط مدريد، وأن المعركة من أجل حقوق الهنادرة ستتواصل. وسيقرر البابا في عام (1537) بأن لهم روحًا ولا ينبغي أن يسترقوا. إلا أن الأوان كان فات لهنادرة الأنتيل الكبرى.

وبقي كاراييبيو الأنتيل الصغرى. كانوا يشكلون جماعات ضيقة، من دون بنية لدولة، يتجمعون في قراهم، ويعقدون اجتماعات عامة في حالة ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار هام، ليتحادثوا باختصار. ويحدث أن يتجمعوا بضع مئات أو آلاف في حملات ذات أهمية سواء على ساحل فنزويلا الحالية، حيث يأسرون هنادرة آخرين من الألواغ (Allouagues)، أم ضد الأراضي التي يحتلها الإسبان. وكانوا هم أكلة لحوم البشر الذين سمع كُلمبُس عنهم في رحلته الأولى. وبما أن الجزر التي يسكنونها تقع على الطريق البحرية للإسبان، كجزر الغوادالوب (Guadaloupe) على سبيل المثال، حاول هؤلاء لعدة مرات إجلاءهم عنها، فأصابوهم بخسائر، لكنهم لم يتمكنوا إلا من احتلال ترينيداد (Trinidad). وكان الكاراييون يردون بغزوات على بورتو ريكو بخاصة، أخذوا خلالها عبيدًا سودًا غنيمة، وأشياء أخرى؛ فاستخدموهم بدورهم، بينما كانوا حتى ذلك لا يعرفون الرق. وتقسيم العمل لديهم يوكل للنساء زراعة بعض الحقول والمهمات المنزلية، بينما الرجال يصيدون ويقنصون ويصنعون الزوارق المحفورة من جذوع الأشجار ويحاربون من وقت لآخر. وهم على غرار التاينوس ليس العمل الدؤوب ولا الإنتاجية من شيمهم أو ضمن رؤيتهم للعالم.

رأوا خلال القرن السادس عشر قبالة شواطئهم، ليس مرور المراكب الإسبانية فقط، بل السفن الإنغليزية والفرنسية التي تهاجم الأولى كلما استطاعت. فاتخذ الكاراييبيون،

وقد علمتهم التجارب، القرار برفض كل وجود أوربي دائم على أرضهم، مكتفين عند اللـــزوم باستقبال الناجين والهاربين، وأطقم السفن الذين يحتاجون إلى التموين والراحة عـــندما يكونون أعداء للإسبان. وهكذا وجد بعض اللاجئين من هذا النوع أنفسهم في (1620) بغوادالـــوب، في إقامة طويلة. وتحكي وثيقة استثنائية عثر عليها في كاربانتراس (Carpantras) منذ ما يقرب من اثنتي عشرة سنة عن مغامرة قراصنة فرنسيين، التجأوا إلى المارتينيك (La Martinique) في عام (1619) بعدما نفذت مؤنهم، فاستقبلهم الكاراييبون، عقـــب مفاوضـــات دامـــت ثلاثة أيام. وقد اعتنى الهنادرة بإطعامهم واستعادة قواهم وســـاعدوهم؛ وعندما استعد الفرنسيون للرحيل، رغب مضيفوهم بإبقائهم، كما يقول مؤلـــف الوثيقة المجهول، بحجة أنهم لن يجدوا في بلادهم تبغًا أفضل ولا أراجيح نوم ولا جعـــة من المانيوق (manioc) أفضل[14] . . لكن الأمور اختلفت فيما يتصل بالعلاقات الفرنسية أو الإنغليزية مع الكاراييي، بعد بضع سنوات.

فمنذ بدأ الفرنسيون والإنغليز سلوك طريق الاستعمار، من دون التوقف عن معارضة الإسبان، أخذوا يصطدمون بأصدقاء الأمس. وكانت مذابح الهنادرة في الأنتيل الكبرى، هـــذه الأثناء، أثارت انزعاجًا قويًا في أوربة؛ ولذا تأمر التوجيهات الملكية الحكام بمعاملة الهـــنادرة بلطـــف وإنسانية، من دون إهمال السعي لتنصيرهم مع ذلك؛ وإذا ما تم ذلك يمكـــن لهم اكتساب حقوق المزارعين. إلا أن ممثلي القوتين في المكان، يتصرفون في عام (1626) بطـــريقة جعلت فناء السكان الأصليين قريبًا. وسينشب صراع غير متكافئ مع انتصارات وهزائم، وفترات هدوء وصدامات أخرى، لكن لم يعد لهذا الشعب في القرن الثامن عشر وجود.

ففـــي عام (1626) إذن، تستقر مجموعة من الإنغليز يرأسها المدعو ورنر (Warner)، ومجمـــوعة مـــن الفرنسيين برئاسة المسمى بيلان ديнамبوك (Belain d'Esnambuc)، على جزيرة سانت كرستفر (سانت كيت إي نيفيس/ Saint - Kitts - et - Nevis)، حيث كان الكاريبيون استقبلوا سابقًا فرنسيين وهاربين وناجين، لم يعرف مصيرهم. اقتسم القائدان الأرض؛ وبمـــا أن الهـــنادرة نـــووا اغتيالهما، كما يقال، فقد سارعا إلى قتل العديد من الذكور، وليس مجموع الذكور، كما يروي الأب دوتيرتر (Dutertre)[15](3).

وفي عـــام (1635)، ينزل الفرنسيون في غوادالوب والمارتينيك. فتنشب الحرب سريعًا ضـــد الكاراييبين. ومن المناسب، حول أحداث غوادالوب، ترك الكلام للأب دوتيرتر، وهـــو دومينـــيكاني ومبشر، صديق للأب بروتون (Breton) الذي ندين له بأول معجم فرنـــسي كـــاريبي. إذ كـــان ذكـــر أن الفرنسيين الذين نزلوا، وكانوا في غالبيتهم من

المستطوعين الذين عليهم أن يعملوا ثلاث سنوات لتسديد ثمن السفر، يعانون صعوبات كبيرة، ويتهددهم الجوع. «إن فرنسيينا وهم في أشد الضيق، كان بإمكانهم ولا شك الحصول على خير كثير من متوحشي الجزيرة لولا مزاجهم المتسرع، لأن هؤلاء المتوحشين، لجهلهم بنية الفرنسيين مجاربتهم، كانوا غالبًا ما يأتون لزيارتهم وأيديهم ملآنة دائمًا؛ فإذا لاحظوا حاجة للمؤن، كانت زوارقهم مملوءة دائمًا بالسلاحف والعطايا والخنازير والأسماك والبطاطا وشتى أنواع الفاكهة. لكن رجالنا، وهم أعداء أنفسهم، كانوا يشكون في هذه الزيارات المتكررة، زاعمين أن المتوحشين يأتون لاكتشاف نقاط ضعفهم والاستفادة منها. ونتيجة لهذا الظن، أسيئت معاملة بعضهم، بل وشُرع في إغراق اثنين أو ثلاثة من الزوارق التي حضرت. فما كان من المتوحشين الذين يتسبب أقل شيء في إخافتهم إلا الفرار وعدم العودة أبدًا»[16].

صحيح أن الحرب هي سلسلة من المناوشات، حيث يسقط قتلى من هذا الجانب أو ذاك، لكنه صراع معلن، يستهدف الفرنسيون من ورائه، السيطرة بلا منازع على الغوادالوب، في الجزء المسمى الأرض الواطئة. واستمر الوضع هكذا في الأعوام (1636-1640)؛ وأخيرًا انسحب الكارايبيون إلى الدومينيك (la Dominique) التي ستشكل ملاذهم الأخير. وإلى الدومينيك سيتوجه الأب ريمون بروتون الذي يفكر في دراسة «المتوحشين» ومعرفتهم قبل محاولة تنصيرهم، وهو ما سيعدل عنه[17][4].

وستتم حملات أخرى في المارتينيك، لطرد الهنادرة أولاً صوب المنطقة المسماة كابستير (Cabesterre) المعرضة للرياح على عكس الأراضي الواطئة. وكانت هناك فترات متتالية من العلاقات الطيبة والصدامات. لكن عنصرًا جديدًا يبرز مع دور العبيد السود. فلقد استخدمهم الفرنسيون والإنغليز منذ البداية، لأنهم كانوا موجودين منذ عام (1626) في سانت كرستفر، غُنموا من الإسبان أو جلبهم تجار العبيد الهولنديون؛ إذ لم يكن المتطوعون البيض يكفون لكل شيء. أضف إلى ذلك أن محاولات استخدام العبيد الهنادرة لدى الفرنسيين أو لدى الإنغليز اصطدمت باستحالة الحصول منهم على مقدار عمل مرضٍ. لذا لجئ إلى العبيد الأفارقة الذين تزايد عددهم بسرعة في المارتينيك، فتضامنوا مرتين مع المتمردين الكارايبيين في الأعوام (1654 و1657-1658). كانت ثورة (1654) قريبة من النصر التام، لولا وصول السفن الهولندية المفاجئ الذي سمح بفك الحصار الذي أقامه الهنادرة والسود. وحدثت صراعات أخرى في غرانادا (Grenade) في السنة ذاتها نتج عنها انسحاب هنادرة المارتينيك إلى الدومينيك، وهنادرة غرانادا إلى الداخل. وبما أن جزيرة سانت لوسي (Sainte Lucie) التي كانوا استعادوها في عام

(1639)، قــد استولى عليها الفرنسيون في عام (1654)، لم يعد لديهم سوى الدومينيك أرضًا لهم، معترفًا لهم بها نتيجة لاتفاق فرنسي-إنغليزي-هندري، عقد في عام (1660). لكن الإنغليز لن يحترموه دائمًا. فعقب حرب السبعة أعوام، ستسمح معاهدة باريس في عــام (1763) لهــم بامتلاك هذه الجزيرة، وجزيرة سان فانسان (Saint-Vencent) حيث كان كاراييبيون آخرون استقروا منذ وقت طويل. إلا أنه لم يبق من هذا الشعب عندئذ إلا بــضع عائلات متفرقة هنا وهناك. ومع أن المستعمرين الجدد لم يرتكبوا مجازر كبيرة وخاطفة كما فعل الإسبان، إلا أنهم قضوا على السكان الأصليين بالجمع بين طردهم إلى بعض المناطق، واضطهادهم أحيانًا. أما الكاريبيون السود (Black caribs) الذين سينفيهم الإنغليز من سان فانسان (Saint-Vincent) إلى ساحل هندوراس في (1797)، بعد ثورتهم الأخيرة، فهم ينحدرون من سود تبنوا أسلوب معيشة الهنادرة، وحصلوا على جنسيتهم نوعًا ما. وقد قضي عليهم أيضًا.

وهكذا خلق في جزر الأنتيل وضع لم يعد يسكنها فيه إلا المهاجرون المتحدرون من الأســياد الذين أتوا من أوربة، أو ذرية العبيد الذين جلبوا من إفريقية. وقد أبيد السكان الأصــليون بــلا شــك لأنهم لم يشاطروا الأوربيين إيديولوجية العمل هذه التي تدعى حضارة، كما لم يشاطروهم تقديس العمل الدؤوب الذي يتطلبه التراكم الرأسمالي السائد في قسم كبير منه في هذه الجزر نفسها.



1 / 2) إبادة هنادرة أمريكا الشمالية

باب نادياي (Pap Nadiaye)

1/ 2/ 1) الكارثة السكانية

لـــدى وصول كرستفر كُلمبُس، لم يكن العالم الجديد جديدًا إلا بالنسبة للأوربيين. فمـــنذ آلاف من السنين، كان بشر يعيشون في أمريكا الشمالية. ومن المؤكد عمليًا أن هؤلاء الذين يسمون اليوم هنادرة، جاءوا من آسيا عبر البيرينجي (la Bérengie)، وهي أرض ممتدة كانت تصل بشكل دوري آلاسكا بسيبيريا حتى ماقبل عشرة آلاف سنة (في الموضـــع الحـــالي .بمضيق وبحر بهرنك (Bering) إذ استقرت فيها جماعات من الناس قبل الهـــبوط إلى الجـــنوب بفضل ذوبان الجليد. وخلال عدة قرون، هاجرت جماعات إلى أمريكا الشمالية، بينما اتجهت أخرى أكثر إلى الجنوب، حتى أرض النار (Terre de Feu)[1](1).

لعـــل أول الأوربـــيين الذين استقروا في أمريكا الشمالية كانوا الإسكندنافيين، بداية القـــرن الـــسادس، عـــندما استوطن أبناء إيرك لوروج (Erik le Rouge) (القاطنين في غرينلاند) (Groenland) لفترة قصيرة الأرض الجديدة (Terre- Neuve). ومهما كان من أمـــر، لم يستقر الأوربيون نهائيًا في أمريكا الشمالية إلا منذ بداية القرن السادس عشر، على إثر كُلمبُس.

يشكل تقدير عدد السكان الهنادرة في أمريكا الشمالية لدى هجرة الأوربيين الكثيفة، مـــنذ القـــرن التاسع عشر على الأقل، موضوع مناقشات لم تكن تاريخية وحسب بل

سياسية أيضًا. فقد كان الرسام جورج كاتلان (Georges Catlin)[2]، الذي ترحل طويلاً في الغــرب الأمريكي في عام (1830)، يقدر عدد الهنادرة في أمريكا الشمالية بستة عشر ملــيونًا في (1492)، قبل أن يراجعه مكتب الإحصاء الأمريكي نحو الانخفاض، إذ كان يــتكلم في نهاية القرن التاسع عشر عن نصف مليون من الهنادرة لدى وصول كُلمبُس، مــوزعين علــى شكل «عصابات متفرقة». ومن الواضح أن هذا الرقم يقلل عمدًا من الانهــيار السكاني للشعوب الهندرية في زمن كانت أبيدت فيه عمليًا. وفي عام (1910)، يقــدم عـــالم الأنثروبولوجيا جمس موني (James Mooney) تقديرًا يرتكز جوهريًا على شهادات المستكشفين الأوربيين الأوائل هو (1148000) من الهنادرة[3]. ولم يُعد النظر في هــذا الرقم بعمق حتى الستينيات الفائتة لما كان ينظر إلى الهنادرة باستخفاف، وحتى من الذين كانوا يدعون بأنهم موضوع لدراستهم.

وكانت المراجعة الأكثر إثارة، مع أعمال هنري دوبيتز (Heary Dobyns)، الذي قدر في عام (1966)، عدد الهنادرة بين (9,8) ملايين و(12,25) مليون نسمة، قبل أن يراجع تقديــره نحو الأعلى في عام (1983) ليصبح (18) مليونًا، مرتكزًا على فرضيات مصادر متوافرة[4]. وللتوصل إلى هذا الرقم كان دوبيتز ينطلق من إحصاء الهنادرة في عام (1930) ويضربه ب(20) أو (25) (وهو معامل تناقص السكان الذي، وعلى عكس موني، يأخذ في الحــسبان الأمراض والانهيار السكاني لسنوات الاستعمار الأولى). ففي فترة أعمال دوبيتز، كان علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخون يبدأون في التشكيك بأعمال من سبقوهم، لأســباب سياسية وعلمية، وليس بنية إعطاء الكلمة لمهزومي التاريخ وحسب، بل أيضًا لإعادة كتابة تاريخ الاستعمار الأمريكي، ليس كغزو البيض لأراضٍ خاوية، بل كتاريخ للإبادة المنظمة أحيانًا لكائنات بشرية، ولاسترقاق ملايين آخرين نُفوا من إفريقية.

صــحيح أن علمـــاء الأنثروبولوجيا أعادوا النظر مؤخرًا نحو التخفيض في تقديرات دوبيتز، بالجمع بين تقنيات مختلفة: إحصائية وإثنوتاريخية، مقترحين تقديرات تتراوح ما بــين (2,2) مليون (دوغلاس أوبيلاكير) (Douglas Ubelaker) و(7) ملايين من الهنادرة في أمــريكا الشمالية (منهم خمسة ملايين) في أراضي الولايات المتحدة الحالية، بناء على حسابات روسن ثورنتون (Russell Thornton) نحو عام (1500)[5]. ولم تنته المناقشات، إلا أن تقديرًا يراوح بين (6 و8) ملايين نسمة يلقى اليوم قبول أكثرية المتخصصين.

إن ما نعرفه بطريقة أكثر تأكيدًا هو أن عدد الهنادرة في عام (1800)، لم يعد يتجاوز (600000) نـــسمة (في الولايات المتحدة الحالية) وتناقص حتى (375000) نسمة نحو عام (1900) (250000 في الـــولايات المتحدة)، أي: ما يعادل (5%-10%) من عدد السكان

الأصـــلي، قبل النقاهة السكانية البطيئة في القرن العشرين. ومع استحالة قياس تأثيرات اســـتقرار الأوربيين في أمريكا الشمالية بدقة، إلا أنه تسبب في كارثة سكانية فريدة في حجمهـــا خلال تاريخ الإنسانية. فجماعات برمتها، ومجتمعات وثقافات راقية اختفت نهائيًا من على وجه الأرض.

إن انهيار السكان الهنادرة المتواصل في الفترة (1500-1900)، يرجع إلى مجموعة عوامل تـــرتبط مباشرة بالاستعمار. إذ يمكن القول ببساطة أولاً إن السكان تناقصوا، لأن عدد الوفـــيات فـــاق عـــدد الولادات، زد على ذلك ظاهرة الهجرة، وهي هامشية هنا. أما الأمـــراض والحـــروب والمذابح والطرد، وتحطيم طرق الحياة، فلم تكن عواقب وخيمة للاستعمار؛ بل كونت جوهره نفسه.

1/ 2/ 2) اقتصاد الاستعمار وعنفه

لدى وصول الأوربيين إلى أمريكا، لم يكن أي شيء محددًا سلفًا فيما يتصل بأشكال الهيمـــنة الـــتي سيمارسونها على الهنادرة. ترى هل كان للرق بخاصة أن يشمل السكان الهـــنادرة على نطاق واسع، لو لم يكن من الأفضل اقتصاديًا جلب ملايين الأفارقة عبر الأطلسي؟. والواقع أنه تم التفكير في استرقاق العبيد ومورس: فقد شمل محاربين هزموا أو اخـــتطفوا. فقـــد قـــدر حاكم كارولينا الجنوبية عدد العبيد في ولايته ب(1400) عبد هـــندري، لمجموع السكان البالغ (12850) نسمة. وقد ذاب كثير منهم تدريجيًا في العبيد السود.

ومـــع ذلـــك، ظل استرقاق الهنادرة هامشيًا. فقد كانوا غالبًا ما يرفضون الأعمال الزراعية التي توكل لهم، ويستغلون معرفتهم بالمنطقة للفرار، إذ من الصعوبة بمكان دائمًا استرقاق رجال في أوطانهم. ولذا كان يجب نقل الأسرى إلى مناطق مجهولة، مثلما حدث في عام (1676)[6]، عندما نفي هنادرة متمردون من مَسَتْشُسِتْس إلى الكاريبي. وعلى كل حـــال، لم يتوافر على الفور ما يكفي من الهنادرة الأحياء للاستجابة للحاجات الضخمة إلى المـــزارع الاستعمارية. فجلب المستوطنون من أوربة عمالاً متعاقدين، وبخاصة عبيدًا إفريقيين، منذ القرن السابع عشر. وبما أن نفع الهنادرة الاقتصادي هامشي، بل معدوم في نظر الغالبية العظمى من المستوطنين، لم تكن هناك أي حاجة إلى المحافظة على أرواحهم. وباختـــصار، كـــان الهنادرة يمثلون عقبة أمام استعمار أمريكا الشمالية، عوضًا عن أداة لتحقيق ذلك.

إن إحدى المسائل التي شغلت المؤرخين طويلاً، كانت تعالج علاقة السببية في ما بين العنصرية والأشكال المختلفة للهيمنة والعنف التي أخضع لها العبيد القادمون من إفريقية والهنادرة. فقد كتب المؤرخ أُلرش ب فلبس (Ulrich B. Philips) بداية القرن العشرين، أن العنصرية والرق كانا مرتبطين بصفة طبيعية، ويشرعن أحدهما الآخر، مثل وجهين لا غنى عنهما لرسالة البيض التحضيرية[7]. واستؤنف البحث في المسألة في الخمسينيات الماضية، في ضوء سياق سياسي يترع تدريجًا الشرعية عن العنصرية. ودار نقاش حاد بين الذين يعتقدون بأن مؤسسة الرق «اخترعت» الأيديولوجية العنصرية لتسويغ سلوكها، كأُسكار هندلن (Oscar Handlin) وكِنث ستامب (Kenneth Stampp)، وأولئك الذين كانوا يلاحظون أن الأحكام العنصرية المسبقة كانت منتشرة على نطاق واسع، قبل استعمار القارة الأمريكية بكثير[8]. إلا أن وجهتي النظر ليستا متناقضتين. إذ من المتفق عليه اليوم واقع أن التفكير العنصري النمطي كان سابقًا على الاستعمار، لكنه تعزز وتشرعن بقرنين ونصف من الاستعباد.

وقد أوضح مؤرخون في وقت أقرب عهدًا أن منزلة الهنادرة لم تكن أفضل في سلم المستوطنين العنصري[9]. فمنذ القرن السادس عشر صنع المستكشفون والكتاب الإسبان منظومة من الاعتبارات العنصرية هدفها ذم الهنادرة. وتصف بعض مؤلفاتهم الهنادرة بأنهم نتاج هجين إنساني حيواني، وبأنهم «أكلة لحوم البشر» ولهم «رؤوس كلاب»، ومنحرفون جنسيًا، ويقترفون خطيئات مميتة أخرى. أي: كائنات دنيا. وباختصار، ينبغي استعبادهم، أو، بكل بساطة، إفناؤهم. وعلى الرغم من وجود بعض الأصوات النادرة المخالفة، منها صوت بارتُلُمي دو لاس كازاس (Bartolomé de Las Casas)، كانت هذه الأكاذيب منتشرة على نطاق واسع في أوربة، وبخاصة في بريطانيا التي تبنّى ممثلوها في أمريكا الشمالية خطاب الغزاة الإسبان العنصري منذ السنوات الأولى للاستعمار البريطاني، بداية القرن السابع عشر. أضف إلى ذلك أن البريطانيين لم يحاولوا قط بصفة جدية تنصير الهنادرة. فعلى الرغم من بعض النوايا التبشيرية، كان هدفهم الأول السيطرة على الأراضي (ولم تكن التحالفات المعقودة مع بعض الزعماء الهنادرة إلا وقتية، نظرًا لميزان قوى غير مناسب عندئذ) ولا يهم من أجل هذا القضاء على السكان المحليين إذا لزم الأمر.

في بداية القرن التاسع عشر، أوصى توماس جفرسن (Thomas Jefferson)، ثاني رئيس للولايات المتحدة، وكان يملك عبيدًا، وإن كان ضميره يؤنبه، بإبادة الهنادرة أو نفيهم إلى أبعد ما يمكن. وكان ثيودور روزفلت (Theodor Roosevelt) يردد صداه، بعد

قرن، عندما صرح: «لن أذهب إلى حد قول إن هنديًا طيبًا هو هندي ميت، لكنها في الواقع حالة تسعة من كل عشرة منهم، ولن أضيع وقتي مع العاشر»[10].

ترى هل يمكن الكلام عندئذ عن إبادة جماعية، أو بالأحرى عن «محرقة أمريكية» فيما يتصل بمذبحة الهنادرة، كما يعبر عدة مؤلفين معاصرين، وبخاصة روسل ثورنتون ودافيد ستانارد (David Stannard)؟[11]. من الواضح أن استعمار أمريكا الشمالية لم يجر أساسًا بهدف إبادة كائنات بشرية، بل كان يستجيب بالأحرى لمجموع دوافع اقتصادية وسياسية غريبة عن السكان الهنادرة بمعنى الكلمة. ومن الواضح أيضًا أنه ما إن استقر الأوربيون في المكان حتى أخذوا يتصلبون في موقفهم حيال الهنادرة إلى حد اعتبارهم أكثر الأحيان نوعًا أدنى وضارًا من البشر، والقضاء عليهم شرعي، بل حتى مستحب. فمصطلح الإبادة الجماعية الذي يعني القضاء المنظم على جماعة بشرية، مناسب إذن. لقد حدثت بالفعل إبادة جماعية في أمريكا الشمالية، شكلت مع الرق الوجه الأكثر مأساوية في سيرورة الاستعمار.

3/2/1) الأمراض

لم تكن الأمراض الإنتانية، وبخاصة السل مجهولة لدى الهنادرة قبل (1492)، لكنهم لم يكونوا معرضين لأكثر الأمراض التي كان يعرفها الأوربيون والأفارقة والآسيويون. إذ أتى المستعمرون معهم بالجدري والحصبة والطاعون والحمى التيفية والكوليرا والخناق والملاريا والحمى القرمزية والحمى الصفراء، وبعض الأمراض التناسلية التي أفضت إلى مئات من الأوبئة المستشرية خلال خمسة قرون. وقد أصابت الأمراض الأوربيين والعبيد الأفارقة أيضًا، وهو ما سبب تباطؤ الاستعمار بالتأكيد. لكن الهنادرة، لأسباب وراثية وتاريخية، عانوا أكثر بما لا يقاس الأمراض الآتية من وراء البحار.

وكان الجدري المرض الأكثر فتكًا، فقد توطن في أمريكا الشمالية منذ عام (1520)، وقضى على مجموعات بأسرها من سكان لا يملكون المناعة. إذ فقد شعب هورون (Hurons)، على سبيل المثال، بسبب الجدري ما بين نصف وثلثي عدده، بين عامي (1634 و1640)، عقب استقرار الفرنسيين حوالي بحيرة إرييه (Érié). ومن ثم هاجم الإريكوا (Iroquois) الناجين وهزموهم (قبل أن يصيبهم المرض نفسه بدورهم في القرن الثامن عشر). ومنذئذ اختفى شعب الهورون، فقد استقرت مجموعتان صغيرتان من الناجين، بعد ترحال طويل؛ الأولى بالقرب من كيبيك (Québec)، والأخرى في أوكلاهما. وكثيرة هي الشهادات عن الشعوب التي قضى عليها الجدري، والناجين

اليائسين والمشوهين غالبًا، الذين وضعوا حدًا لحياتهم. فقد أحصيت أول حالة جدري لدى الماندان (Mandan)، الذين كانوا يعيشون بوادي الميسوري، في (1837/07/14). وفي (30) تموز كان أكثرهم قد ماتوا، كما يقرر جورج كاتلان (Georges Catlin)، الذي وصف موت زعيمهم فوز بير (Four Bears) مع أنه أفلت من المرض، هكذا: «كان هذا الرجل المتميز جالسًا في خيمته، ويرى كل أفراد أسرته، نساءه وأحفاده يموتون حوله . . فغطى الجثث بالقماش، ثم خرج وجلس على تلة (. . .) وهو مصمم على الاستسلام للموت. في اليوم السادس، كان لديه بقية من قوة للعودة إلى خيمته، والاستلقاء قرب الجثث، فسحب الغطاء عليه، وانتظر الموت، الذي أتاه في اليوم التاسع من صومه»[12].

لم تنتشر الأوبئة كنتيجة مؤسفة للاستعمار، مثلما يقال في الأغلب. أولاً، لأن الأوربيين كانوا يبتهجون غالبًا من إضعاف المجتمعات الهندية، ويعدون الجدري والأمراض الأخرى نعمة من الرب. وثانيًا، لأن هذه الأمراض كانت تنشر عمدًا أحيانًا: وهكذا تمكن مؤرخون من الكلام عن «حرب بيولوجية»، ربما قضت، في القرن الثامن عشر، على القوى الحية لعدة شعوب هندرية. والحالة الأكثر توثيقًا هي تلك التي جرت في فورت بيت (Fort Pitt) (ولاية بنسلفانيا) عام (1763)، حينما أمر الجنرال البريطاني أمهرست (Amherst) «بذر الجدري بين الطفيليات (الهنادرة)» وإذا بمرؤوسه، الكولونيل هنري بوكيه (Henry Bouquet) يجيب بأنه فعل ذلك بواسطة أغطية ملوثة[13]. أضف إلى ذلك أن حملات تلقيح الهنادرة بصفة عامة (ضد الجدري بالخصوص) ظلت متواضعة حتى نهاية القرن التاسع عشر.

أخيرًا، وعلى وجه الخصوص، لا يمكن التعامل مع مسألة الأوبئة على نحو معزول. ففي عصور أخرى وأماكن أخرى، أصيبت شعوب هي أيضًا بأوبئة مخيفة، لكن من دون عواقب سكانية قاضية، بما فيها الطاعون سيئ الصيت الذي فتك بأوربة في القرن الرابع عشر. وإذا كان للأمراض الإنتانية مثل تلك العواقب في أمريكا الشمالية، فذلك لأن تزايد معدلات الوفيات ترافق بانهيار الولادات في سياق التحطيم الكامل للمجتمعات الهندرية. ومن هنا، لا ينبغي النظر إلى الأوبئة كظواهر بيولوجية مستقلة عن الإرادة البشرية، بل على العكس، كإحدى أوجه الاستعمار.

علاوة على الأمراض علينا إضافة الكحول. فقد أمسى الكحول مشكلة عويصة منذ نهاية القرن السابع عشر. إذ كان القناصون وتجار الفراء يقدمون كأسًا من الرُم للهنادرة حين يعقدون الصفقات معهم. وما إن يصاب هؤلاء بالسكر حتى يُسلبوا فراءهم. وكان

الكحـــول يستخدم في مناسبات أخرى لانتزاع معاهدات جائرة، إن لم يكن للتنويم ثم القتل[14].

4/2/1) الحروب

وقـــد عـــانى الهنادرة الحروب أيضًا. صحيح أن صراعات عنيفة بين القبائل الهندرية كانـــت تنشب قبل وصول الأوربيين، وكان أسرى هذه المعارك يعاملون بقسوة أحيانًا، إلا أن الأوربـــيين جعلـــوا من الحرب منهج إبادة عامة لها، وتخريب لوسائلها في البقاء، وتحطيم لثقافتهم. فمن الساحل الغربي إلى الساحل الشرقي، ومن فلوريدا إلى أوريغون، تـــأجج لهيب الصراعات منذ السنوات الأولى للقرن السادس عشر، حتى إخضاع السيو (Sioux) في عام (1890)[15].

كمـــا ينبغـــي الأخذ في الحسبان الحرب الأهلية، التي قضت على عدة شعوب مثل شـــيروكي (Cherokee). إذ كـــان الهنادرة يُعدون في كل الأحوال عقبات أمام تحقيق «المصير المحتوم» بينما يُعد المستوطنون رأس حربة الحضارة. ومع ذلك لا يجب النظر إلى الهـــنادرة، من دون تمييز، كأبطال: فإذا كان البعض منهم لا يلجأون إلى العنف إلا في آخر المطاف، فقد كان آخرون محاربون بلا رحمة.

كيف يعامل متوحشو كندا أسراهم[16] (2)

إن قصة الحروب قصيرة لدى المتوحشين، وهم يسارعون لكتابتها. فبما أن المنهزمين قد يعودون أدراجهم بقوة، فلا ينتظرهم المنتصر. إذ تتمثل مفخرته بالسير سريعًا، دون أن يتوقف في الطريق، حتى يصل إلى أرضه أو قريته. وهناك يستقبل بالحفاوة والابتهاج والمديح التي تشكل مكافأته. ويتم بعد ذلك الاهتمام بمصير الأسرى الذين هم غنيمة النصر الوحيدة.

السعداء من اختيروا ليحلوا محل المحاربين الذين فقدهم الشعب في القتال الأخير أو في مناسبات أبعد. فقد تخيلوا عملية التبني هذه للإبقاء على شعوب ربما أفنتها حالة الحرب الدائمة سريعًا. والأسرى الذين يضمون إلى عائلة ما، يصيرون فيها أبناء عم، وأعمام، وآباء، وإخوة، وأزواج، أي يتخذون كل ألقاب الميت الذي يحلون محله والتي تعطيهم كل حقوقه، وتفرض عليهم كل التزاماته. وهم بذلك يقبلون العواطف التي عليهم حملها للعائلة التي أصبحوا من أفرادها، ولا يرفضون حتى حمل السلاح ضد قبيلتهم. وهو انقلاب غريب مع ذلك للروابط الطبيعية. إذ لا بد أنهم شديدو الضعف حتى يتغيروا بتغير الظروف. ذلك أن الحرب، كما يبدو، تقطع كل روابط الدم، فلا يتعلق المرء إلا بنفسه. . .

لكن أسيرًا قد يرفض هذا التبني، أو يستثني منه أحيانًا. فقد فقد أسير بعض أصابعه في الحرب، ولم ينتبه أحد إلى ذلك في البداية. «يا صديقي، تقول له الأرملة التي أعطي لها، لقد اخترناك لتعيش معنا، لكنك في الوضع الذي أراك فيه غير قادر على القتال والدفاع عنا، فماذا ستفعل في الحياة؟ الموت

أفضل لك. – أعتقد ذلك، رد المتوحش –حسن، ردت المرأة، ستربط هذا المساء بعمود المحرقة. فحفاظًا على شرفك وشرف عائلتنا التي كانت تبنتك، تذكر بأن عليك أن تبقي على شجاعتك. وقد وعدها بذلك. وكان عند كلمته. فقد عانى من العذاب لثلاثة أيام بتحمل وابتهاج كانا تحديًا لهم. ولم تتخل عائلته الجديدة عنه؛ إذ كانت تشجعه بالمديح، وهي تقدم له ما يشربه ويدخنه وسط الآلام. أيُّ خليط من الفضيلة والشراسة! فكل شيء عظيم لدى هذه الشعوب التي لم تسخر قط. إنها روعة الطبيعة في فظاعاتها وجمالها.

أما الأسرى الذين لا يتبناهم أحد، فيحكم عليهم سريعًا بالموت. ويهيأ الضحايا له بكل ما يبدو أنه سيجعلهم يتأسفون على الحياة. أطايب الطعام، المعاملة والأسماء الأكثر لطفًا، ولا يحرمون من شيء. حتى أنهم يعطون فتيات يبقين معهم حتى لحظة توقيفهم. أهي الشفقة أم قمة الهمجية؟ أخيرًا يأتي رجل ليقول للمسكين إن المحرقة تنتظره. «اصبر يا أخي فستحرق. هذا حسن يا أخي، يرد الأسير؛ شكرًا لك».

ويتلقى الجميع هذه الكلمات برضىً عام. ويطلق النساء العنان للابتهاج. فتذكر المرأة لتي يسلم لها الأسير، في التو ظل أب أو زوج أو ابن، الأغلى ممن عليها أن تنتقم له. «اقترب، صارخة وهي تنادي هذا الطيف، أنا أهيئ لك مأدبة. تعال احتس هذا الحساء الذي خصصته لك. سيوضع هذا المحارب في المغلاة. سيكوى جسده ببلطات متأججة نارًا. وسيترع شعره. وسنشرب في قحف جمجمته. سنأخذ بثأرك وسترتاح».

ويقع هذا الغضب على المعذب المربوط بعمود قريب من مجمرة تتأجج، وإذ تضرب المرأة الضحية أو تطعنه، تعطي الإشارة إلى سيل من القسوة. فما من امرأة، وما من طفل، في هذا الجمع الذي تحلق حول المشهد إلا ويريد نصيبه في تعذيب وموت الأسير. فالبعض يشقون جسده بسيخ من الحديد المحمي؛ والآخرون يقطعونه أشلاء، أو يترعون أظافره، أو يبترون أصابعه، ويشوونها ثم يلتهمونها أمام ناظريه. ولا شيء يوقف هؤلاء الجلادين إلا التعجيل في موته. لذا يجتهدون في إطالة عذابه طوال أيام وأسبوع أحيانًا.

والبطل، وسط آلامه، يتغنى بطريقة همجية، لكنها بطولية، بأمجاد أسلافه وانتصاراتهم، يتغنى بالمتعة التي كان يشعر بها في الماضي وهو يطعن أعدائه.

كما أن المستوطنين الأوربيين كانوا ينقسمون إلى بعض، يدافعون عن حقوق الهنادرة، وآخرين كانوا يستغلونهم من دون وازع، وآخرين أيضًا كانوا يستفيدون من الاضطهاد، وحتى بعض المجرمين لم يكن همهم سوى الأفعال الإجرامية. وقد ظلت العلاقات بين المستوطنين والهنادرة مطبوعة بالعنف عمومًا. وإذا ما كان الهنادرة خسروا «حرب الأربعمئة عام» فلم يكن ذلك لنقص في الشجاعة أو المهارة لديهم، بل لأن الأوربيين سحقوهم وبدلاً من أن نعرض بالتفصيل للصراعات العديدة التي تتالت حتى نهاية القرن التاسع عشر، سنشير إلى مراحل الاندفاعات الاستعمارية الرئيسة في أمريكا الشمالية.

كان الإسبان والإنغليز والفرنسيون، نحو عام (1570) يجولون في الساحل الشرقي للقارة، من سان-لوران (Saint-Laurant) إلى فلوريدا. وفي البداية استقبل السكان الأصليين الأوربيين استقبالاً طيبًا، سواء كانوا صيادي فراء، أم تجارًا ومزارعين أو مبشرين. وكانت المناوشات الأولى مرتبطة بازدهار تجارة الفراء، وبصيد سمك المورة بشكل ثانوي في ساحل الأطلسي. وبقدر استنفاد أراضي الصيد، كان صيادو الفراء ينتقلون نحو الغرب. لكن أشد التوترات كانت تتولد عندما يستحوذ مستوطنون على أرض لأغراض الزراعة. ثم تزايدت النزاعات، كما في سنوات (1620 و1640) بين المستوطنين الإنغليز وهنادرة اتحاد باوهاتان (Powhatan) (فيرجينيا)، أو مستعمرة بلموث (Plymouth) (نيو إنغلند) عندما قتل البيوريتانيون هنادرة بيكوتوس (Pequots).

وبعد بعض الانتصارات في البداية، كان الهنادرة يهزمون ويقتلون بانتظام، بينما يشتت الناجون أو يسترقون. فحينما كانت توقع معاهدة تنازل عن أرض، لم يكن الهنادرة يفهمون دائمًا دقة حججها، ولا مفهوم ملكية الأرض الفردية، الذي لا ينبغي له في جميع الأحوال الإخلال في نظرهم بحقوقهم في الصيد.

كما أثرت الخصومة بين البريطانيين والفرنسيين والإسبان في شمالي القارة الأمريكية على الهنادرة أيضًا، الذين سيستخدمون غالبًا كقوة مساعدة، يساوَمون على تحالفهم تبعًا لمصالحهم الخاصة. فالوقائع الأمريكية لحروب عصبة أغسبورغ (Ligue d'Augsbourg) (1689–1697)، وخلافة ملك إسبانيا (1702–1713) وخلافة ملك النمسا (1744- 1748) وحرب السبعة أعوام على وجه الخصوص، تضمنت إسهامًا للمليشيا الهندرية فيها، وبخاصة الأبناكيس (Abnakis) والموهوك (Mohawks) في الجانب الفرنسي، والشيكازاوس (Chickasaws) والشيروكي (Cherokees) في الجانب الإنغليزي. وبعد الهزيمة الفرنسية، المصادق عليها بمعاهدة باريس الأولى عام (1763)، لم تعد فرنسا قوة استعمارية كبرى في أمريكا الشمالية. لكن المهزومين الحقيقيين، كانوا الهنادرة: حلفاء فرنسا في المقام الأول، لكن أيضًا حلفاء الإنغليز الذين لم يعودوا بحاجة إلى التفاوض مع زعمائهم للتحالف معهم.

علاوة على ذلك، وفي الحقبة نفسها، وبالتوازي مع الحروب الإمبراطورية، نشبت صراعات بين المستوطنين والهنادرة: إذ واجه هؤلاء الأخيرون البريطانيين في فيرجينيا وكارولينا، وبخاصة حول بحيرة إرييه حيث أحرز الزعيم أوتاوا بونتياك (Ottawa Pontiac) عدة انتصارات حتى عام (1763) بينما كان الناتشيز (Natchez) يقاتلون الفرنسيين في وادي المسيسبي. كان المستوطنون الذين يستقرون على أراضي الهنادرة غير مكترثين

بالحدود التي قررها إعلان عام (1763) الملكي، يمثلون في نظر هؤلاء، خطرًا أكبر من الحكومة البريطانية. ولهذا انحازوا في غالبيتهم إلى جانب التاج البريطاني إبان حرب الاستقلال. لكن البريطانيين لم يعرفوا كيف يستفيدون من هؤلاء الحلفاء الكثيرين والأقوياء. وبعد معاهدة باريس الثانية عام (1783) التي وضعت حدًا للثورة الأمريكية، ترك البريطانيون الهنادرة إلى مصيرهم، في بلاد يعدهم غالبية مواطنيها أعداء. وهكذا زاد الاستقلال الأمريكي من تهميش الهنادرة شرقي المسسبي، وشجع على المدى الاستعمار الأوربي، والقضاء على الشعوب الهندرية. وحرب عام (1812) التي شهدت الزعيم الأكبر شاوني تكومسيه (Shawnee Tecumseh) وحلفاءه البريطانيين يهددون مرة الجمهورية الأمريكية الفتية، كانت، بلا شك، آخر فرصة للهنادرة لخلق اتحاد واسع، بل وحتى دولة مستقلة.

منذئذ، وفي مواجهة مستوطنين يتزايدون كل يوم، تدعمهم سلطة سياسية مصممة على نفي السكان الأصليين إلى أبعد ما يمكن صوب الغرب أو قتلهم، مال ميزان القوى كثيرًا لمصلحة الغزاة. وتلك هي حالة السمنول (Séminoles) في فلوريدا الذين أبدوا مع ذلك مقاومة عنيدة، خلال الصراعات الثلاثة بين عامي (1818 م و1858)، قبل أن ينفوا جزئيًا إلى الأراضي الهندرية (أوكلاهوما الحالية). وشمل هذا الشعوب الهندرية التي حاولت المقاومة بوسائل قانونية. وهكذا ناضل الشيروكي، وهم من الشعوب المسماة «متحضرة» في الجنوب الشرقي، لأنها نجحت في التكيف مع الوجود الاستعماري، قضائيًا ضد قرار الرئيس جكسن (Jackson) بنفيهم إلى الغرب. ومع أن المحكمة العليا حكمت لصالحهم، إلا أن الشيروكي والشعوب المتحضرة الأخرى، اضطرت فيما بين عامي (1831 و1834)، إلى سلوك «درب الدموع» المأساوي، الذي قاد الناجين حتى أوكلاهوما (لاقى نصف الشيروكي حتفهم في الطريق)[17]. وفي آلاسكا وفي جزيرة الأليوشيان (Aléoutienne) حارب القناصون والصيادون الروس الذين استقروا منذ منتصف القرن الثامن عشر الألوت (Aleuts) والتلنجيت (Tlingits) إلى أن باعت الحكومة الروسية هذه الأراضي إلى الأمريكيين في عام (1867). وكانت السهول الواسعة الممتدة من المسسبي إلى ساحل المحيط الهادي بين عامي (1820 م و1890)، مسرحًا للعديد من الصراعات المتداخلة التي باقترانها مع امتداد السكك الحديدية، ومجازر الثيران الوحشية (البيزون)، واستقرار المستوطنين، أفضت إلى نهاية المقاومة الهندرية ضد الاستعمار الأبيض.

إلا أن الحرب امتدت لتشمل الغرب كله، منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، بخاصة، بعد ضم الجنوب الغربي والتهافت على الذهب الكاليفورني في عام (1849). فقد تزود

الجيش الأمريكي بأسلحة من أحدث طراز، وزاد من عدد جنوده، وبخاصة وحدات الخيالة التي يقودها بعد عام (1865) قدماء الحرب الأهلية من القادرين على قتال فرسان السيو (Sioux)، والأراباهوس (Arapahos)، والشييين (Cheyennes)، والكومانش (Comanches)، والأباتشي (Apaches)، الذين لم يكن لهم نظير. لكن المعارك الحامية كانت نادرة لأن العسكريين كانوا يمارسون غالبًا استراتيجية تدمير منظمة للخيول وأماكن المسكن وخزن المؤن، زيادة على مذابح المدنيين كما في ساند كريك (Sand Creek) عام (1864) أو ووندد كني (Wounded Knee) في عام (1890).

وفي كل مكان، كانت تتكرر القصة ذاتها. ففي الشمال، وعلى الرغم من تحطيم خيالة الجنرال كوستر (Custer) في لتل بيغ هورن (Little Big Horin) في عام (1876)، من قبل تحالف يقوده كرازي هورس (Crazy Horse) وستينغ بول (Sitting Bull)، فقد هزم السيو وجزء من الشييين والآراباهوس، وعُزلوا في محميات بائسة. كما هزم الآباش في الجنوب، قرب الحدود المكسيكية، على الرغم من استبسال جيرونيمو (Geronimo) الذي استسلم في عام (1886)، ومات في الأسر في عام (1909). أما في الساحل الغربي، وعلى الرغم من مقاومة الأنوف المثقبة (Nez-Percés) بقيادة الزعيم جوزف (Chief-Josephe)، جمع الجيش الشعوب الهندرية في محميات واقعة في أراضٍ قاحلة. ولم تعد الحرب في كل مكان تقوم على القتال ضد العدو الأبيض فقط؛ بل أيضًا ضد الأمراض والجوع، لأن الثيران الوحشية كانت اختفت عمليًا، والبيض يحتلون أفضل الأراضي.

وعندما أعلن مكتب الإحصاء في عام (1890)، أن الحدود لم يعد لها وجود، كانت عمليات الاستعمار قد اكتملت: إذ كان الأمريكيون يسيطرون فعلاً على مجموع الأراضي، ولم يعد الهنادرة يمثلون أي خطر عسكري في أي مكان[18]. [3]

5/2/1) من السياسة الاستعمارية إلى مابعد الاستعمار

شكل اكتمال الغزو بداية لمرحلة اتصفت بوصاية مكتب الشؤون الهندرية، الذي أسس في عام (1824) على الشعوب الهندرية المعترف بها رسميًا. وفي هذا الإطار، أفضى قانون داوس (Dawes) في عام (1887) الذي قرر توزيعًا عقاريًا (64 هكتارًا لكل عائلة)، إلى تخفيض الأراضي الهندرية بمقدار الثلثين خلال نصف القرن التالي، في الوقت الذي كان المستوطنون يستولون على أفضلها وعلى الموارد. ومع أن مئات من المحميات كانت أقيمت، وبخاصة فيما بين عامي (1867 و1887)، للسيطرة على السكان المحليين وعزلهم،

مع ضمان الملكية الجماعية للأرض، فإنها والمعاهدات التي أسست عليها، لم يكن لها كبير وزن في مواجهة مصالح المستوطنين الاقتصادية وعنصريتهم.

وقد وضعت سياسة تدمير للثقافات الهندرية موضع التنفيذ: فالهنادرة في المحميات كانوا يعدون عمليًا أسرى حرب، ويعيشون في فقر مدقع، بينما كان يرسل أولادهم إلى مدارس داخلية نائية توخيًا لضرورة صهرهم في المجتمع الأبيض. وكانت مجالس القبائل استبدلت بإدارة لامبالية أو معادية، متواطئة أحيانًا مع المضاربات العقارية. وفي هذا السياق، لم يكن لقانون عام (1924) الذي يمنح التابعية الأمريكية للهنادرة، إلا قيمة شكلية.

إلا أن (قانون إعادة تنظيم الهنادرة/ Indian Reorganization Act, 1934) شكل منعطفًا حادًا، إذ عبر عن إرادة إدارة روزفلت، ممثلة بجون كولييه (John Collier)، أول رئيس لمكتب الشؤون الهندرية، يرغب في مساعدة الهنادرة عوضًا عن إخضاعهم، في وضع حد لبعض المظالم الصارخة. فقد أعيد تأكيد الملكية الجماعية للأرض بوساطة الشعوب، كما أعيد تأكيد بعض الحقوق (الحرية الدينية، التربية في المحميات). لكن الخمسينيات الماضية سجلت انحرافًا جديدًا، في حقبة الحرب الباردة والسياسة المعادية للشيوعية، عندما اتهمت الشعوب الهندرية بالاشتراكية، وحاولت الحكومة، بخلاف سياسة كولييه، وضع نهاية للتنظيم القبلي في عام (1953). وبالتوازي مع هذا، سمحت (لجنة التظلمات الهندرية/ Indian Claims Commission, 1946) لبعض الشعوب بالمطالبة بأرض سلبت، والاعتراض على المعاهدات الجائرة أو التي خرقت، بدفع تعويضات مالية في مقابل التنازل نهائيًا عن أراض.

ومثلما حصل للأقليات الأخرى، شكلت الستينيات الماضية منعطفًا هامًا. وبهذا انتقلت المسألة الهندرية في الولايات المتحدة من العصر الاستعماري الذي تميز بالعلاقة مع سلطة غاشمة، تحتقر إجمالاً الثقافات الهندرية، إلى فترة جديدة، يمكن وصفها بمابعد الاستعمار، تمتاز بعوامل اضطهاد أقل، وبهوامش للحكم الذاتي أوسع، حتى وإن ظلت أشكال التمييز، التي صححها بالكاد (العمل التوكيدي/ affirmative action)، وبإعادة النظر إيجابيًا إلى الثقافات الهندرية، على ما فيه من التباس.

ولتعزيز هذا التغيير، يمكن إيراد مجموعتين كبيرتين من الأسباب. أولاً، تغيرت سياسة الحكومة الأمريكية تغيرًا ذا مغزى في الستينيات إذ شجعت إدارتا كندي وجونسون استقلال الشعوب الهندرية الذاتي سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، مستندة بالخصوص إلى تقارير رسمية تندد بظروف معيشة المحميات، وتوصي بالتخلي عن سياسة تذويب الهنادرة

لصالح تقريرهم مصيرهم بأنفسهم. ثانيًا، في السياق العام لنضال الأقليات (وبخاصة الأفرو- أمريكية)، اشتدت المقاومة الهندرية لعوامل الاضطهاد. والحق إنها، منذ نهاية القرن التاسع عشر، لم تنطفئ تمامًا: فقد ناضلت (جمعية الأمريكيين الهنادرة/ Society of American Indians, 1911) للحصول على التبعية التي منحت بعد ثلاثة عشر عامًا، كما اجتهد (المؤتمر الوطني للأمريكيين الهنادرة/ National Congrss of American Indians, 1944) لتوحيد المنظمات الهندرية القبلية. لكن الروح النضالية الهندرية اكتسبت بعدًا آخر في الستينيات والسبعيات المنصرمة، إذ كان بعض المناضلين درسوا في الجامعات، وتأثروا باليسار الجديد وحركات الاحتجاج السياسي الراديكالية. و لم يكونوا راضين عن زعماء القبائل المعتدلين والفاسدين أحيانًا، ويرغبون في خلق «قوة حمراء» على غرار القوة السوداء (Black Power) لإخوتهم السود. وقد حدث أكثر الأفعال تأثيرًا في عام (1969)، باحتلال سجين ألكاتراز (Alcatraz)، القريب من سان فرانسسكو، الذي لفت انتباه العالم أجمع للحركة الأمريكية الهندية (American Indian Movement) وبصورة أوسع لمطالبها، ولمصير هنادرة أمريكا.

إعلان ألكاتراز[19]

إلى الزعيم الأكبر، أب البيض، وإلى كل شعبه

نحن، الأمريكيين الأصليين، نطالب بالأرض المسماة جزيرة ألكاتراز، باسم كل الهنادرة الأمريكيين، بحق الاكتشاف.

نتمنى أن نكون مخلصين ومنصفين إزاء البيض الذين يسكنون هذه الأرض، ولهذا نقترح المعاهدة الآتية:
سنبتاع الجزيرة المسماة ألكاتراز بمبلغ وقدره أربعة وعشرون دولارًا (24) تدفع على شكل خرز وقماش قطني أحمر، طبقًا للصفقة التي تمت مع الرجال البيض منذ نحو (300) عام، لشراء جزيرة مشابهة. ونحن نعلم أن (24) دولارًا من البضاعة لهذه الفدادين الـــ (16) من الأرض، تمثل أكثر مما دفع للتنازل عن جزيرة مانهاتن، لكننا نعلم أيضًا أن قيمة الأرض قد ارتفعت مع الزمن. فعرضنا دولارًا وأربعة عشرين سنتًا للفدان أعلى من السبعة والأربعين سنتًا للفدان، التي يدفعها الرجال البيض حاليًا لهنادرة كالفورنيا، مقابل أرضهم.

وسنخصص لسكان هذه الجزيرة قطعة من الأرض، لاستعمالهم الخاص، تحت المسؤولية المزدوجة لمكتب الشؤون الهندية الأمريكي، ومكتبنا لشؤون البيض، حتى يتمتعوا بها للأبد، مادامت الشمس تشرق، ومادامت الأنهار تجري إلى البحر. وفيما بعد، سنرشدهم إلى أشكال لائقة للحياة. فسنعرفهم بديننا وتربيتنا وأعرافنا، بطريقة تساعدهم للارتقاء إلى مستوى حضارتنا، حتى يستطيعوا مع كل اخوتهم البيض الإفلات من حالة التوحش والتعاسة التي هم فيها. ونقدم هذه المعاهدة بكل حسن نية، آملين أن نكون منصفين ومخلصين في كل مفاوضاتنا مع الرجال البيض.

نعتقد أن جزيرة ألكاتراز هذه لائقة جدًا لإقامة محمية هندية، تبعًا لمعايير الرجل الأبيض الخاصة. ونعني بهذا أن هذا المكان يتصف مع أكثرية المحميات الهندية بالصفات المشتركة التالية:

1) بعيد عن كل تسهيلات الحياة العصرية، ومحروم من وسائل مواصلات مناسبة.
2) ليس فيه أي مجرى مائي.
3) تجهيزاته الصحية غير كافية.
4) لا يحتوي معادن ولا بترول.
5) لم تقم فيه أي صناعة، وهو ما يجعل البطالة متفشية فيه.
6) ليس فيه أي منشأة أو مصلحة صحية.
7) أرضه صخرية ومجدبة، ومامن طرائد فيه.
8) ليس فيه أي مدرسة أو مصلحة تعليمية.
9) كان دائمًا مكتظًا بالسكان.
10) كان سكانه يعتبرون دائمًا كالمساجين، موضوعين في تبعية للآخرين.

ولهذا سيكون من العدل والرمزية أن تكتشف السفن القادمة من العالم أجمع، عندما تجتاز البوابة الذهبية، في المقام الأول أرضًا هندية، تتذكر التاريخ الحقيقي لهذه الأمة. وستصبح هذه الجزيرة المتواضعة رمزًا للأراضي الواسعة التي حكمها في الماضي هنادرة نبلاء وأحرار.

***

ماذا سيصنع بالكاتراز
كيف سيكون استعمالنا لهذه الجزيرة

1) مركز ثقافي هندري حيث يأتي شبابنا، ليتعلموا ما تتميز به فنوننا وتقنياتنا، ويكتسبون في الوقت ذاته الأسس النظرية والعلمية لتنمية حياة وروح الشعوب الهندية جميعها. وسترتبط جامعات متنقلة يديرها هنادرة بهذا المركز، وهي تجول على المحميات لدراسة العناصر المميزة للثقافة الهندية.
2) مركز روحي هندري حيث تمارس طقوسنا الدينية القديمة والمقدسة في التطهير الجماعي. كما ستمارس فيه فنوننا، وسيُدرب شبابنا على الموسيقى وعلى الرقص والطب الطقوسي.
3) مركز لعلم البيئة الهندرية الذي سيزود شبابنا بالمعارف والوسائل المادية الضرورية لإعادة أراضينا ومياهنا إلى حالتها الأصلية في الصفاء. وسنكافح تلوث الهواء والماء في خليج ألكاتراز. وسنسعى إلى استعادة الحياة الحيوانية، وإنعاش الأنواع المائية المهددة باستعمالات الرجال البيض. كما سنبحث عن وسيلة لتحلية مياه البحر لفائدة بني الإنسان.
4) مدرسة هندرية كبرى حيث ستتعلم شعوبنا كيف تعيش في هذا العالم، وترفع مستوى معيشتها. وتقضي نهائيًا على الجوع والبطالة بالنسبة للجميع. ستحتوي هذه المدرسة مركزًا للفنون والتقنيات الهندية، ومطعمًا يقدم طعامًا هنديًا، لاستعادة فنون الطبخ الهندية. سيعرف هذا المركز بالفنون الهندية، ويقدم للجمهور أطباقًا هندية، حتى يعرف الجميع جمال التقاليد الهندية وقيمتها الروحية.

5) سيتم تحويل بعض الأبنية الموجودة، لإقامة متحف هندري سيعرض أطعمتنا الأصلية، وإسهاماتنا الثقافية الأخرى التي قدمناها للعالم. وسيعرض قسم آخر من المتحف بعض الأشياء التي أعطاها الرجل الأبيض للهنادرة في مقابل الأرض والحياة اللتين كان يأخذهما منهم: الأمراض، الكحول، الفقر والانحطاط الثقافي (التي يرمز إليها بعلب أطعمة محفوظة قديمة، وأسلاك شائكة، وعجلات مطاطية، وعلب من البلاستيك). وسيحافظ على بعض الزنازين كجزء من المتحف للتذكير بالهنادرة الذين سجنوا فيها، لأنهم تحدوا سلطة البيض؛ وبأولئك الذين كانوا سجنوا في المحميات. كما سيعرض المتحف بعض الأحداث النبيلة والمأساوية في التاريخ الهندي، بما فيها المعاهدات المنتهكة، والوثائق المتعلقة بدرب الدموع، وباغتيال ووندد كني، وهزيمة كوستر ذو الشعر الأصفر (Yellow Hair Custer) مع جيشه.

ولهذا نعلن، باسم جميع الهنادرة، هذا البيع لشعوبنا الهندرية، ونعتقد لكل هذه الأسباب أن هذا الإعلان مؤسس على العدل، وأن على هذه الأرض أن تسلم لنا طالما جرت الأنهار وأشرقت الشمس.

التوقيع:

هنادرة من جميع القبائل.

تشرين الثاني (1969). أرض جزيرة ألكاتراز الهندية.

المركز الهندي الأمريكي

(189، 16، شارع سان فرانسيسكو، 94103).

وتتالت أعمال أخرى في الولايات المتحدة وكندا، كانت تبرهن على أن الهنادرة لم يكونوا شعبًا خاملاً تتقاذفه أحداث التاريخ. فهم يتطلعون بوضوح، ربما أكثر من كل الأمريكيين، إلى الحفاظ على ثقافاتهم الخاصة وتطويرها، إلى أن تعترف الحكومة ليس فقط بالمظالم التاريخية، بل أيضًا بشتى أشكال التمييز (الاجتماعي، الطبي، المدرسي) الذي يعانونه[20]. إن معدل الفقر في المحميات الهندرية اليوم أكبر بأربع مرات من المعدل الوسطي الوطني. وتدلل المؤشرات الاجتماعية التي يقدمها الإحصاء الأمريكي على أن الهنادرة يشكلون المجموعة الأكثر فقرًا، والأكثر معاناة للتمييز، والأكثر تهميشًا في المجتمع الأمريكي، علاوة على أن عددهم (مليونا نسمة تقريبًا) لا يسمح لهم بالتأثير في الدوائر السياسية.

وهكذا، بعد قرن من نهاية استعمار أمريكا الشمالية، لايزال الهنادرة يعانون عواقبه. فهم، مع السود، رفاقهم في سوء الحظ، كانوا أكبر الخاسرين في التاريخ الأمريكي. لكنهم على عكس السود الذين جلبوا من إفريقية لخدمة الاستعمار، وسخروا لغايات اقتصادية، كانوا يعدون عقبات أمام الاستعمار، وطفيليات ينبغي القضاء عليها. فذُبحوا حتى نحو عام (1890) بمعدلات إبادة جماعية. ثم طبقت خلال النصف الأول من القرن

العشرين بحقهم، سياسة ذات طابع استعماري، هدفها مراقبتهم وتذويبهم، لمحو ثقافات هندرية، ينظر إليها بازدراء، أو بتأنيب ضمير أحيانًا. وإذا ما سمح الاعتراف اليوم بالتعددية الثقافية للولايات المتحدة، مقرونًا بالنضال السياسي والثقافي للهنادرة، بتغييرات ذات مغزى، فإن هذه التغييرات لا تؤثر، على كل حال، في مقدار المصائب التي لا تصدق، والتي كانها تاريخ الاستعمار في أمريكا الشمالية.

1 / 3) شعب محكوم عليه الاستعمار وأبوريجين أستراليا*

ألاستير دافيدسون (Alastair Davidson)

«(Coloniser)[1] (استعمر) 1) الاستقرار في بلد، متخلف عمومًا، بعيدًا عن البلد الأصلي، وتنمية موارده الزراعية والموارد الأخرى: فقد استعمر الإنغليز والهولنديون إفريقية الجنوبية. 2) وضع أناس في مستعمرة، بهدف تخليص الوطن منهم، أملاً في أن يكونوا أكثر نفعًا في البلد الجديد: فقد فرض علينا إرسال مجرمينا والمنبوذين لدينا، ليستعمروا أرضًا أجنبية» ‹ Wyld, The Universal Dictionary of the Englich ‹Language[1].

ويتابع القاموس: «من اللاتينية (Colonia)» عقار، مزرعة، مستوطنة؛ من (Colonus)، «زارع الأرض، فلاح، مزارع»؛ من (Colere) «حرث، اشتغل، اعتنى بالأرض، قَطَن، سكن». ونجد (Kwel) متضمنًا في هذا المفهوم، قَلب، ودوران، ومعنى (Colere) مشتق كما يظهر من فكرة «دوران اليد في أثناء العمل» أو ربما من فكرة «قَلْب» الأرض بمحراث. والخصوبة هي في أساس هذه التصورات. ومن فكرة زراعة الأرض تنتج فكرة الاستقرار والسكن فيها، كما في اللاتينية (Incola) «ساكن» (. . .) مكان جغرافي، يزرع بطريقة بدائية عمومًا وقليل السكان، مستعمر من قبل أناس جاءوا من بلاد بعيدة، يزرعون أرض البلد، وينمون كل موارده، لينتهوا إلى بناء المدن وخلق شروط الحضارة وتقدمها، فيكونون أحيانًا دولة أو يحكمون أنفسهم بأنفسهم.

إن هذا التصنيف «الموضوعي» ينطوي بصفة لاإرادية على إيديولوجية البيض[2]، إذ يؤسس للفكرة التي لديهم عن الاستعمار في أستراليا. فحتى هذه السنوات العشر الأخيرة، كانت نصوص الأستراليين التاريخية الهامة تحكي بعبارات ملحمية كيف تكونت الحضارة باقتلاع الأدغال، فخلقواْ هكذا أحد أغنى المجتمعات، وأكثرها عمرانًا وعصرية في العالم، مع الحفاظ على نظام ديموقراطي اجتماعي سخي مؤسس على «الرفقة».

هذا الاستعمار، كما ينظر إليه أبوريجين أستراليا، من الجانب الآخر ل«الحدود»[3](2) يعني هذا «نحن بكل وضوح شعب حاربوه [المستوطنون] وتغلبوا عليه، لكنهم لم يتوصلوا قط إلى الاعتراف بما كانت تتضمنه هذه الحرب. فقد رفضوا، ويرفضون الاعتراف بنا كمجموعة متميزة من الأشخاص، وكشعب، شعب الأبوريجين، نبت من هذه الأرض. وعندما يكون بقاء شعب مهددًا، يشن هجومًا معاكسًا. كانت حالة الحرب هذه واضحة لدى السلطات الاستعمارية الأولى، لكنه لم يكن من مصلحة وزارة الداخلية البريطانية الاعتراف بأن القبائل الأبوريجين كانت تشكل أمة، ولا إعطاؤها وضعية قانونية بناء على ذلك. وذُبح الشعب الأبوريجني بالجملة، واغتصب، وشُوِّه، وسلبت أراضيه القبلية. ونحن نشكل الآن الشريحة الأكثر فقرًا في البلاد، الأفقر في ميدان الصحة، والأفقر في ما يتصل بالتربية. ومعدل البطالة لدينا هو الأعلى، ونعد بالنسبة إلى عددنا، أكبر عدد من المسجونين في العالم. فمن غير المستغرب إذن، بالنظر إلى تاريخنا، أن نواجه اليوم صعوبات في قبول وضعيتنا القانونية كرعايا بريطانيين، في الوقت الذي تشير كل العوامل السياسية والاقتصادية الاجتماعية إلى أننا لا نكون جزءًا من المجتمع الأبيض»[4].

كلمات أيرين وتسن (Irene Watson) هذه، تذكرنا بأن الاستعمار، كما يعرفه القاموس الشامل، يعني أن الملاك الأصليين طردوا من أراضيهم، وسلبت منهم الوسائل التقليدية لإنتاج ما يقتاتون به، واضطروا بناء على ذلك إلى التكيف من أجل البقاء، والتخلي بالتالي عن ثقافتهم. فالاستعمار تضمن تحطيم مجتمع الأبوريجين. وبنيت هوية الأستراليين الوطنية على هذا التحطيم وعلى طريقة تذهنه. لكن مشروع التحطيم هذا أخفق. ولهذا ينبغي على الأستراليين جميعًا اليوم إعادة النظر في هويتهم الوطنية.

إن حرمان الأبوريجين من أراضيهم هو الذي قضى على غالبيتهم خلال القرنين التاليين لعام (1788)، لأنه سبب المجاعة، وأضيفت إليه الأمراض التي أدخلها البيض، كالجدري والأمراض التناسلية، والإدمان على الكحول خاصة. فتحطيمهم إذن من فعل استعمار البيض «المتنورين»، الذين كانوا يظنون أن الفضائل والقيم مرتبطة بالتحضير،

وبزراعة الأرض والتسليم لدولة القانون، القائمة على الملكية الفردية والمنتجات التي تعرضها. إلا أنه ما من واحدة من هذه القيم كان لها معنى في نظر الأبوريجين الذين كان الغزاة البيض يلتقونهم على «حدودهم». وقد نظر الغزاة إلى نفورهم من تبنيها، خلال قرنين من التقاتل، كسلوك ذميم كان يستحق العقاب، إذ إن سياسة البيض قامت على إرغام الأبوريجين على التنصل من تقاليدهم الخاصة، وتبني تقاليد البريطانيين.

تضمنت محاولة التحطيم هذه ثلاث مراحل متمايزة تداخلت في الزمان. الأولى التي بدأت في عام (1788) مع وصول المستوطنين، كانت توصي بصفة شبه رسمية، بقتل الأهالي الذين كانوا يقاومون العمليات «المحضِّرة». وتعترف التقارير الرسمية بأنها دامت على الأقل حتى عام (1928)، حينما قُتل اثنان وثلاثون من الأبوريجين، انتقامًا لاعتداء وقع على أبيض كان يصطاد الدينغو في أرض الشمال، وهو انتقام وجدته المحكمة «مبررًا». ويمكن الادعاء أن واقع الحال هذا يتواصل في عام (2000) مع العدد الشديد الارتفاع ل«وفيات الأبوريجين خلال الحبس الاحتياطي». وبما أن هذه المذابح كانت في كل مكان تقريبًا، فقد أثارت الرأي العام التقدمي في القرن التاسع عشر، واضطرت الدولة إلى معاقبتها منذ عام (1938).

وفي بداية هذا القرن، أسهمت سياسة التذويب القسري، في تحطيم مجموعة الأهالي أكثر فأكثر. وتزايد خلال القرن العشرين، لأن الجزء الأكبر من القارة كان منذئذ مستعمرًا أو مستولى عليه، حيث كانت الحرب السوداء قد خمدت بهزيمة الأبوريجين. فقد قام أول أشكال التذويب على إرغام الأبوريجين على الاستقرار وزراعة الأرض على غرار البيض. وحيثما أخفق هذا النهج، طبقت سياسة الفصل بحصرهم في مراكز أو محميات، وتركهم ليموتوا فيها «بعيدًا عن مرأى ومسمع أي إنسان». وقد استمرت هذه السياسة حتى عام (1970) في المناطق التي احتلها البيض من عهد قريب. فقد بلغت ذروتها عندما جرى الانتقال إلى «الانتقاء البيولوجي» بهدف القضاء على «الدم الملون»، في العشرينيات الماضية، عقب التحويل القسري لكل الأطفال «الخلاسيين»، الذين انتزعوا من عائلاتهم حتى يُنشأوا في مؤسسات أو في عائلات بيضاء، حيث كانوا يدربون كيفما اتفق على أعمال حقيرة.

أما المرحلة الثالثة من تحطيم المجتمع الأبوريجيني فكانت بدأت في الثمانينيات الماضية (عندما سعى السكان الأصليون، وقد تزايد عددهم، إلى أن يُعترف بالإبادة الجماعية الطويلة الأمد التي كان آباؤهم ضحاياها خلال قرنين، فطلبوا تعويضات، كما طالبوا باستعادة أراضيهم. إلا أن غالبية الأستراليين يتفقون مع دولتهم العام (2000)، في أن

معرفة هذا التاريخ المحجوب، وتلك الإبادة الجماعية بكل حقيقتها، تشكل خطرًا كبيرًا على هويتهم إذ لاتزال التأثيرات النفسية للاستعمار حية في أعماق النفوس.

تبين الإحصاءات السكانية أن مجتمع الأبوريجين قد حُطم خلال المرحلتين الأوليين. ومع أن التقديرات لسنة (1788) تتنوع كثيرًا من باحث إلى آخر، فإن تقديرات ردكلف بروان (Radclliff Brown) تعد (300000) نسمة، وتقديرات بوتلان (Butlin) (750000) نسمة، وفي عام (1901) حينما اتحدت المستعمرات الأسترالية، كان عدد السكان الأبوريجين لا يزيد عن (94564) نسمة. ويبرز «نجاح» سياسة التذويب بوضوح من الأرقام التي بلغها «الخلاسيون» في (1939)، كما يتبين من الجدول التالي[5].

إحصاء الأبوريجين في (30 حزيران 1939)

عدد الأبوريجين الأستراليين وعدد الأبوريجين الخلاسيين من (1921 إلى 1939)[6]

	أبوريجين «دم نقي»				خلاسيون				
30 حزيران	بالغون	أطفال	المجموع	النسبة المئوية من الأبوريجين	بالغون	أطفال	المجموع	النسبة المئوية من الأبوريجين	مجموع السكان الأبوريجين
1921	46723	12048	58771	31 .82	7931	4699	12630	69 .17	71701
1928	48044	12619	60663	29 .78	9763	7055	16818	71 .21	77481
1929	49078	12723	61734	80 .78	9450	7179	16629	20 .21	78430
1930	49167	12567	61734	62 .77	10213	7584	17797	38 .22	79351
1931	46676	12225	58901	60 .75	10923	8091	19014	50 .24	77915
1932	47345	12374	59719	68 .75	10891	8305	19196	32 .24	78915
1933	47321	12780	60101	53 .75	10999	8468	19467	47 .24	79568
1934	42955	11893	54848	93 .71	12040	9359	21399	07 .28	76247
1935	42492	11886	54378	44 .70	12800	10017	22817	56 .29	77195
1936	41950	11748	53698	59 .69	13137	10324	23461	41 .30	77159
1937	41306	11529	52835	81 .69	13596	10354	23950	19 .31	76785
1938	40487	10892	51379	52 .67	13988	10730	24718	48 .32	76097
1939	40482	11075	51557	72 .66	14275	11437	25712	28 .33	77269

وتظهر الإحصاءات في المقابل إخفاق سياسات الإبادة والتذويب، لأن السكان الأبوريجين، بناء على تعريفهم لأنفسهم، بدلاً من تعريف الإدارة الرسمية لهم، بدأوا بالتزايد: فقد كانوا يعدون (171150) نسمة في عام (1981) و(38600) في عام (1996)، رغم معدل وفيات الأطفال المرتفع، وضعف متوسط الأعمار (إحصاء (1996)). فمشروع الاستعمار بالقضاء على الأبوريجين وعلى ثقافتهم أخفق إذن.

1/3/1) الإبادة

عندما استولى الكابتن جمس كوك (James Cook) في عام (1770) على الساحل الشرقي للقارة الأسترالية، لحساب جلالة ملك بريطانيا السامية، كتب في سجل سفينته ملاحظة، تبين أنها كانت مصيرية للأبوريجين: «يظهر أن عدد سكان البلاد قليل جدًا بالنظر إلى سعتها. فلم نر قط فئة تجمع ثلاثين شخصًا دفعة واحدة (. . .) وعندما يقررون محاربتنا، لم يتمكنوا من جمع أكثر من أربعة عشر أو خمسة عشر مقاتلاً. ولم نر مجموعة أكواخ أو بيوت يمكن لها أن تؤوي مجموعة أكثر عددًا. صحيح أننا لم نر إلا الجزء الشرقي من الساحل، وتمتد بينه وبين الشاطئ الغربي مساحات واسعة لبلاد غير مستكشفة، لكن هناك أسبابًا للظن بأنها خاوية تمامًا أو قليلة السكان على غرار الأجزاء التي زرناها. فمن المستحيل للمناطق الداخلية أن تكفي لمعيشة سكان في كل الفصول من دون أن تكون فيها زراعة؛ ومن غير المرجح أن يجهل سكان الساحل تمامًا فنون زراعة قد تكون مطبقة في الداخل؛ كما ليس من المرجح، فيما لو كانوا يعرفونها، ألا يكون أثر لها لديهم. وبما أننا لم نر بالتأكيد، في كل النواحي، أي قطعة مزروعة من الأرض؛ يمكننا الاستنتاج بأنه حيث لا يوجد بحر يسهم في إبقاء السكان على قيد الحياة، فالبلاد ليست مأهولة»[7].

تعكس هذه الكلمات جيدًا عقلية الأوربيين في نهاية القرن الثامن عشر، ونظرتهم لأستراليا والشعوب المنحدرة منها: فهم قليلو العدد ولم يكونوا يزرعون الأراضي الواسعة التي يشغلونها.

ومع أن المستوطنين الأوائل في نيوساوث ويلز أقروا سريعًا، بعد (1788) بأن «السكان كانوا أكثر كثافة مما ظُن عمومًا في أوربة بعد الاكتشاف»، إلا أنهم أدخلوا فكرة إضافية هامة، من دون أن ينتظروا التثبت منها بالتجربة، وهي «ليس من المفروض أن تنطبق هذه الملاحظة على الأجزاء الداخلية للقارة، لأن هناك من الأسباب، بناء على أبحاثهم والطريقة التي كان يعيش بها الأهالي، ما يدعو لاستنتاج أنها غير مأهولة»[8].

رجال غرباء: البيض[9](3)

كان الأبوريجين يصطادون السمك بالرماح يومًا، فرأوا سفينة فيها رجال غرباء. فزع الأبوريجين واختبأوا وراء دغل؛ ثم صعدوا إلى أعلى التلة، وعندما اقترب الرجال الغرباء، دحرجوا صخورًا كبيرة. وظن الأبوريجين أنهم ماتوا، لكن الأمر لم يكن كذلك، لأنهم أطلقوا النار من بنادقهم. واختبأ الأبوريجين من جديد، ثم رموهم برماحهم. نجح الغرباء في تجنبها، وصعدوا إلى سفينتهم، ثم اختفوا. (. . .)

وفي أحد الأيام عاد أحدهم ويسمى الكابتن س وتقدم خلال الأحراش. وفجأة برز رمح وكاد يصيبه. ففزع، وبخاصة عندما لاحقه الأبوريجين السود، مصوبين رماحهم ذات الرؤوس الحادة. وجذّف إلى سفينته واختفى (. . .).

وصل الجيش الإنغليزي إلى فورت دونداس (Fort Dundas) في عام (1824). لم نقتلهم لأننا كنا أصدقاء. كانوا خمسين، ونحن ألفين، لم نكن خائفين من مدافعهم: فقد كنا في الأدغال لا نقهر. كانوا بأحذية سوداء تصل حتى الركبة، وسراويل بيضاء، وسترات ووجوه حمراء. كانوا يسمون مورومتاوي (Murumtawi) أي: الوجوه الحمراء. كانوا يعرفون الصيد، لكنهم في القنص عاجزون تمامًا. كانوا يصنعون اللبن من التراب، ويصابون بالحمى عندما يكون الجو رطبًا. قالوا إنهم سيبقون خمسة أعوام. لم نكن نتقاتل، لكنهم قبضوا على أحدنا يسمى تامبو، وأمالوا زورقه، وسحقوا رأسه بالمجاذيف.

عندما رأى الأبوريجين للمرة الأولى رجلاً أبيض يمتطي حصانًا، ظنوا أنهما يشكلان معًا كائنًا واحدًا، ولم يكتشفوا خطأهم إلا عندما ترجل الرجل من على الحصان. فقد كان يقول البعض إن الرجال البيض كانوا أجدادهم ويعودون بهذا الشكل، والبعض الآخر يقولون إنهم أرواح، وآخرون يقولون إنهم حيوانات، مثل الكنغر. ياغان، وهو بطل من الأبوريجين، ذهب لرؤيتهم وصادقهم. لكنهم شنوا الحرب، فقال عندئذ إنه سيقتل أبيض مقابل أبوريجين. وبالفعل، أطلق أناس النار على أخيه الذي كان مارًا من هناك. وسارت الأمور من سوء إلى أسوأ حتى قتل ياغان وأبوه العجوز.

وبكت الأم العجوز كثيرًا.

من المهم الإشارة، بناء على بحث قريب العهد[10]، أن المعلقين الأوائل أقروا في نهاية الأمر، بأن الأبوريجين من كل عشيرة، كانوا يعدون أراضيهم مملوكة لهم، وكانوا يقاتلون للدفاع عنها في أغلب الحالات.

وقد فهم الأفراد الذين احتلوا الأرض، حتى وإن كانوا يعلمون بملكية الأبوريجين المحليين لها، هذه الأمور بطريقة خاصة. ففي الثلاثينيات الماضية أيضًا توافق القاموس الشامل مع وجهة نظرهم التي ظلت التقليد السائد إذ كانوا يعتقدون، على الرغم من دفاع الأبوريجين عن أرضهم، بأنهم ليس لهم فيها أي حق، ولم يكونوا يزرعونها ليجنوا منها أكثر ما يمكن. وكان هذا الاعتقاد يلقى شبه إجماع في العالم الأوربي لنهاية القرن الثامن عشر، مثلما كان يسيطر عليه الرأي العام. وهكذا كان المستوطنون يفترضون أن الأفراد الذين يزرعون الأرض، ويقيمون الملكية الفردية فيها، ويؤسسون مجتمعًا مدنيًا للتغلب على ندرة الموارد الطبيعية، هم الذين كانوا يخلقون المجتمع. ومع أن وجهة النظر العامة هذه كانت مسطرة في أعماق نظرية العقد الاجتماعي، فقد شكلت أفكار كوك وأضرابه، بتأثير جون لوك (John Locke). والأمر الأكثر أهمية، هو أنها أصبحت معيارًا للتشريع الدولي فيما يتصل بالاستعمار، كما يوضح إيميريش دو فات (Emmerich de

Vatte)[11]. ذلك أن التسويغ القانوني لاحتلال أستراليا، الذي ذكر مرارًا، بين بداية الاستعمار وعام (1992)، كان يقوم على أساس أن أستراليا أرض خالية (Terra nullius)، ومكان «غير مأهول»، وهو تعبير لا يعني أن الأبوريجين كانوا غائبين عنه، بل يعني أنه ليس لهم الحق فيها لقلة عددهم، ولأنهم لم يكونوا يزرعونها كالأوربيين.

فقد كان البيض المتنورون يظنون بأن لا حق لأحد أن يهيم في الطبيعة، ليعيش فقط على ما تقدمه، بل ينبغي زراعتها. ولهذا نجد رجالاً مثل كوك، موظفين مخلصين للدولة البريطانية والعديد من الأستراليين ذوي النوايا الحسنة، الذين كانوا يتحلون برؤية إيجابية للمجتمع الأبوريجيني، يدعمون تصريحات وسياسة ذرَّت البلبلة والالتباس والتناقضات لأكثر من قرنين. فمشروعهم الكلي كان الارتقاء بالدولة الأسترالية وقاعدتها القانونية، وليس العنصرية الشاذة التي كانت تختفي وراء كل مرحلة من مراحل تحطيم مجتمع الأبوريجين. يبقى أن هذه العنصرية دفعت أكثرية الأستراليين إلى عدم اتخاذ موقف حازم في مواجهة قتل الآلاف من الأبوريجين.

في البداية استوطن أستراليا المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة. وحتى منتصف القرن التاسع عشر شكلوا، مع أصحاب السوابق، الغالبية في خمس مستوطنات من ست كانت موجودة في عام (1859). كان هؤلاء الجانحون، وجلهم من الشباب، يخضعون لسياسة شديدة القمع. وكان بعض المعاندين منهم لايزالون يسيرون مكبلي الأرجل في نهاية القرن. وكان يرسل هؤلاء المحكومون غالبًا إلى أماكن معزولة لحراسة القطعان أو القيام ببعض الأعمال الزراعية، سواء كانوا يقضون مدة عقوبتهم أم مطلقي السراح. وعندما كان يختفي أحد الحيوانات أو تحدث خسارة ما في المزرعة التي يكونون مسؤولين عنها، كانوا يجلدون بلا رحمة. والأبوريجين الذين لم يكونوا رأوا قط حيوانات المزارع، كانوا يأخذون بعضها لهم. فأقام أولئك المجرمون والقتلة نظام انتقام وحشي أصبح نموذجًا. ففي كوينزلاند (Queensland) تم تسميم الأبوريجين بوساطة طعوم خلطت بالستريكنين، ثم استعملت رؤوسهم للعب كرة قدم. وفي أستراليا الغربية سُحِل آخرون بحصان حتى الموت، من دون أن تتخذ الدولة إجراءات عقابية جدية قط. زد على ذلك، أن نقص النساء البيض، كان يسمح بتسويغ حالات اغتصاب نساء الأبوريجين المتكرر. وكان التقاتل أسلوب حياة على الحدود بعد عام (1788). إذ يقدر عدد القتلى من الأبوريجين بعشرين ألفًا، مقابل ألفين إلى ألفين وخمسمئة من البيض.

فمن غير المستغرب إذن، استمرار عنف البيض، ذلك أنهم يفلتون من العقاب. إلا أن هذه الحال أيقظت الشعور بالذنب لدى القادة الأستراليين من ذوي القلوب الرحيمة.

ومع أنهم كانوا أوصوا في الأصل رعاياهم بمعاملة الأبوريجين بالحسنى، وأدانوا غالبًا الانتقام منهم، فقد كانوا يشجعون أيضًا الدفاع عن الممتلكات بالقوة. وبينما كان كل فعل انتقامي، حين يمس البيض، يعاقَب بشراسة، فقد شجعت الرأفة الإدارية حيال الجرائم التي كان هؤلاء يرتكبونها ضد الأبوريجين، على الاستمرار فيها بصفة وقائية[12]. وقد خلق التساهل الذي كان يُتعامل به مع قتل الأبوريجين واضطهادهم فيما بعد، وضعًا أخذ مجتمع البيض يتساءل معه عن النظام القضائي الذي يجب أن يسود في أستراليا. فأكدت الدولة عندئذ سلطتها بمنع الإبادة الجماعية، فأفضت بذلك إلى شعور السكان البيض بالمرارة وإلى إثارتهم. ويوضح رد فعل صحيفة سدني مُرنينغ هيرالد (Sydney Morning Herald) على مذبحة ميال كريك (Myall Creek)، في عام (1838)، بأسلوب مؤثر الاضطراب الناجم عن التناقض بين مذهب الأرض الخاوية، وحظر الإبادة الجماعية: «لم تكن هذه البلاد الواسعة بالنسبة لهم (الأبوريجين) إلا أرضًا مشاعًا، فلم يسمحوا للأرض بأي عمل، ولا تساوي ملكيتهم وحقهم أكثر من ملكية حق النعام أو الكنغر. إنهم لم يكونوا يسمحون للأرض بأي عمل، وهذا، هذا فقط، ما يعطي الحق في ملكيتها (. . .). لقد امتلكها الشعب البريطاني، ولديه ملء الحق في ذلك؛ حق مستمد من السلطة الإلهية التي تأمر الإنسان بالسعي وإعمار الأرض وزراعتها»[13].

حدثت مذبحة ميال كريك في نيو ساوث ويلز، وهي الحدود الأولى، انتقامًا لأضرار تسبب بها سود كما يزعم. فقد قيد ثمانية وعشرون من الأبوريجين معًا، نساء، أطفال، شيوخ، وذبحوا بأيدي المحكومين بالأشغال الشاقة: «أخرج فولي (Foley) سيوفًا من الكوخ، وأراني أحدها، وكان مغطىً تمامًا بالدماء». فوجهت الدولة الاتهام إلى أحد عشر سجينًا بالقتل. وقد دفع الملاك الكبار الذين كان يعمل لديهم المتهمون نفقات الدفاع عنهم. حكم على سبعة بالقتل وسط عاصفة من الاحتجاجات، لكن «خمسة أفلتوا من الشنق عندما فقدت الإدارة أعصابها في وجه ضغط الجماهير»[14]، على الرغم من التصريحات الطنانة بأن «انتقامًا» كهذا يستحق قصاص الدولة. وليس من الصعب فهم دوافع هذه التصريحات. فالمذابح كانت شيئًا مألوفًا ذلك الزمان، في هذه المنطقة، وتظل من دون عقاب. وأحداث بالقسوة ذاتها ومذابح جماعية، ارتكبت غالبًا من قبل شرطة الدولة، أعقبتها عقوبات متأخرة، وقعت في كوينزلاند في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي الأراضي الشمالية، وفي أستراليا الغربية، حتى الربع الثاني من القرن العشرين. وقد اشتهر بعض رجال شرطة كوينزلاند «بأداء واجبهم بوحشية خارقة للطبيعة»[15]. فقد كتب روْلي، رائد الدراسات حول الأبوريجين العظيم، في عام (1972):

«لايزال أشخاص على قيد الحياة، كانوا في شباهم يستطيعون قتل أبوريجين، من دون أي عقاب، إن لم يكن ذلك بصورة شرعية؛ ولايزال أفراد من القبائل الأبوريجين يتذكرون هذا»[16]. فالإبادة الجسدية تعيش في الذاكرة، ولا تعيش في التاريخ الماضي.

مازالت تعيش في الذاكرة من جيل إلى جيل، تحملها تقاليد الأبوريجين الشفاهية القوية، كما تظهر في هذه القصة المروية في عام (1980).

«جدتنا العجوز تحكي لنا، كانوا يعيشون في المنحدر، في موضع يسمى بوندا برينا، على ضفة النهر. بيض سيئون جاؤوا هنا يومًا (. . .) عندما كنا كثيرين. كانت تلك المرأة العجوز تحمل صغيرين مسكينين، توأمين تحملهما على ظهرها، كما يفعل الصينيون. أطلق النار على المرأة العجوز وأطلق النار على الأب، وأخذ الطفلين، ووضع في فم كل منهما حفنة تراب وخنقهما. لكن موري لم يستطع الإمساك بالبيض، لأنهم كانوا يقتلونهم بسرعة»[17].

وإذا ما كان كثير من الأبوريجين يذكرون هذا الجانب من الإبادة، فإن عددًا أكبر منهم يتذكرون الإبادة الأكثر بطئًا وخفية في المحميات والأماكن الأخرى التي كانوا مرغمين على العيش فيها إلى ماقبل عشرين سنة.

أوضح تاريخ أستراليا البيض في وقت مبكر أن الأبوريجين لا يقبلون بالاستقرار ولا بتبني التقاليد الزراعية الأوربية بسهولة. وما من محاولة لإغرائهم أو لتربيتهم نجحت في شفائهم من «عاداتهم في التسكع». إذ كان الرأي العام يماهي الاستقرار وزراعة الأرض بالحضارة. ويعني هذا أن أولئك الذين كانوا يسلمون للأبوريجين ببعض الذكاء، لم يكونوا أنفسهم قادرين على فهم هذا الرفض للعمل أو حتى السماح به. ووجهة نظر القس وليم شيللي (William Shelley)، من (جمعية البعثات الدينية)، ذات مغزى بهذا الشأن: «أين الإنسان الذي يكون راضيًا بالعيش على مائدة رجل محترم، وارتداء ثيابه، من دون أن تكون لديه تطلعات أخرى إلا الحصول على الغذاء واللباس، بينما يظل عاطلاً ومزدرى في المجتمع الذي يعيش فيه؟»[18].

أما والحال هذه، فقد اتبعت سياسة في نيو ساوث ويلز وفي تسمانيا (Tasmanie)، المستعمرتين الأوليين، ثم في المستعمرات الأخرى، ترغم الأبوريجين على الاعتماد على أنفسهم، بحصرهم في محميات. وقد اتخذت هذه العملية في تسمانيا، شكل مطاردة حقيقية، يقودها طابور من البيض المسلحين، انتشروا عبر الجزيرة كلها. وكان الأبوريجين يتسربون من الشبكة، لكن عبثًا. فاحتجزوا جميعًا في جزر صغيرة قبالة الساحل التسماني. وفي هذه الأماكن البعيدة عن أراضيهم التقليدية، كان يؤمل في أن يتعلموا

فضائل العمل والزراعة، منعزلين عن البيض الذين كانوا يفضلون من جهتهم ببساطة أن يطلقوا النار على كل أبوريجين يلمحونه. لكن الأبوريجين عوضًا عن تعلم فلاحة الأرض، بدأوا يموتون سريعًا من الأمراض وسوء التغذية حيثما وجدوا.

يمكن عد هذه المحميات جزءًا من سياسة التذويب، كما سنناقشها فيما بعد. إلا أنه بإمكاننا منذ الآن الإشارة إلى أن مواصفاتها تتعلق بنظام اعتقالي، يخفي سياسة إبادة بطيئة، بعيدًا عن عيون أوساط البيض الذين كانوا يسكنون أستراليا. فمنذ عام (1828)، كتب الأسقف سكوت (Scott) عن محميات نيوساوث ويلز: «كان هناك توافق عام، أولاً على صعوبة المهمة؛ وثانيًا، على الإخفاق التام لتجارب شديدة التنوع، أجريت باهتمام بالغ، وكثير من المثابرة والنفقات؛ وثالثًا حول شبه الاستحالة عمليًا في إبقاء الأبوريجين بعيدين عن الاتصال بالمحكومين الذين يحرسون القطعان في المراكز النائية، فيرون النزعات الطبيعية الخبيثة والمثال الذي يقلدونه؛ ورابعًا حول النفقات الباهظة التي تصاحب كل تجربة على نطاق واسع، والتي تمثل الفرصة الوحيدة للنجاح؛ وخامسًا حول التقدم الشديد البطء لمهمة كهذه، وبالنظر إلى تزايد السكان الأوربيين المتواصل، وتزايد قطعاهم من المواشي، حول إمكان انتهاء بعض القبائل المشتتة على أرض واسعة، خلال ذلك، إلى الإبادة. وسادسًا وأخيرًا حول الاحتمال المشكوك فيه، بعد تكبد نفقات كهذه، بالحصول على فائدة ما تنتج عنها، أو على الأقل تعادلها»[19].

وقد أصبحت الفكرة المعتمدة القائلة إن كثيرًا من المال سينفق في تربية الأبوريجين بأسلوب البيض، شعارًا لازمًا، كان يسمح بتسويغ غياب التجهيز الكافي في أماكن النفي. فكما يوضح سْكُت بجلاء، كان هدف الدولة ملء القارة بمزارعين بيض. وما من شخص يقف في وجه هذا المشروع، يستطيع الاعتماد طويلاً على مساعدة من الدولة مهما كانت المبادئ التي نادت بها. فقد دفع احتلال مربي الخراف البلاد السريع بعد عام (1840)، الأبوريجين إلى خارج أراضيهم، بينما كان الاستغلال الزراعي يحطم الدورات البيئية التي كان قوتهم مرتبطًا بها. فبدأوا يموتون بسرعة جوعًا وعطشًا، ذلك أنهم كانوا غير قادرين على الوصول إلى منابع المياه، وهذا حتى قبل أن تدخل الدولة نظام الحمايات، بعد عام (1835).

ومن المفارقات أن هذه الحمايات، التي يديرها حامٍ، كانت أراضٍ واسعة مخصصة لاستعمال الأبوريجين. وكان ربنسن (Robinson)، الذي أشرف على تحطيم أبوريجين تسمانيا ونفيهم، أول حامٍ في ولاية فكتوريا. وكان المفترض بالأبوريجين، داخل هذه المساحات، وهم بعيدون عن المستوطنين البيض عندئذ، أن يعيشوا طبقًا لتقاليدهم.

واستمر النظام حتى عام (1849)، حيث طالب منتجو الصوف بهذه الأراضي. فبيعت كل المحميات تدريجيًا. وحالة ولاية فكتوريا نموذجية: إذ تم التخلي عن المحميات التالية: مُنت روس (Mont Rouse)، التي أسست في عام (1842)، بيعت في عام (1858)؛ نار ورن (Narr Warren)، أغلقت في عام (1843)؛ وبيعت أخرى في عام (1858). ونقل الأبوريجين الباقون إلى كورانديرك (Corranderrk) في عام (1864)، التي بقيت على حالها حتى عام (1948). وفي عام (1902)، كان أكثر من نصف مجموع المحميات قد أعيد إلى الدولة أو بيع.

لقد كانت قيمة الأرض من منظور المربين أكبر من أن يتركوها لملاكها الأبوريجين. فمنذ عام (1830) تقرر بصفة قانونية بأن هؤلاء ليسوا أسيادًا على الأرض الأسترالية، وأنهم لا يستطيعون عقد أي معاهدة تتعلق ببيع أراضيهم للبيض. فقد صرحت الدولة في قضية كونغو موريل (Congo Murrell) (1836) ونظرًا للترتيبات المقررة لدى المعاهدة بين باتمان (Batman) والأبوريجين في بورت فلبس (Port Phillips)، أن هذا التملك في عام (1770) كان يلغي كل حق للأهالي بالأرض.

وكان هذا ضربة قاضية لهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إذ لم يكن لهم أي مساحة في أستراليا مضمونة لهم. فإذا لم يستقروا ويزرعوا الأرض بأسلوب البيض، والقليل منهم رضي بهذا، كانوا يدفعون خارج أراضي أجدادهم «في أماكن نائية». وكان هذا يعدل حكمًا بالموت، لانعدام القوت. ولم يستطيعوا الاندماج في الاقتصاد الريفي للبيض إلا في بعض المناطق، حيث أظهروا أنهم بقارون ممتازون. وللحصول عليهم، ذهب بعض البيض إلى حد خطفهم. وأجير البقار الأبوريجين الأسطوري، الذي ظهر بأنه بنت، أصبح شخصية كلاسيكية في الأدب الأسترالي. وما إن قرر بالقانون أن الأبوريجين لم يكن لهم أي حق، أيًا كانوا، حتى أصبح من المستحيل عليهم تعديل وضعيتهم. فإذا لم يعيشوا مثل البيض، متخلين عن تقاليدهم الثقافية، لن يكون بمقدورهم حتى الأكل.

المحميات الأسترالية[20]

المساحة بالهكتار	تاريخ التأسيس	الاسم والمكان
2000	(1837 – 1839)	البعثة الحكومية يارا Yarra (حديقة النباتات، يارا الجنوبية)
1536	(1841 – 1843)	مركز حماية ناري ناري Naree Naree (شمالي دوفيتون Doveton
16348	(1838 – 1850)	بعثة ويسلين بونتينغدال Wesleyinne Buntingd بالقرب من كولاك Colac

25600	(1838)	كيلامبيت Keilambete (بالقرب من تيرانغ Terang)
25600	(1838)	بورّومبيت Burrumbete (بالقرب من أرارات Ararat)
12800	(1840 – 1857)	حماية غولبورن Goulburn (بالقرب من مورشيسون)
400	(1840 – 1841)	نيريمان Neeriman (جبل تارانغوير)
2 .16429	(1840 – 1860)	جبل فرانكلين Franklin (بالقرب من دايلسفورد)
2 .16429	(1841 – 1860)	محمية مورديالوك Mordialloc
8 .332	(1841 – 1853)	جبل روس Rouse (بانشورست)
600	(1842 – 1852)	بانتريدج Pantridge (للشرطة من الأهالي)
8 .10	(1845 – 1851)	مدرسة ميري كريك Merri Creek
1024	قبل (1850)	بيرون ياللوك Pirron Yallock
2 .763	(1841 – 1859)	محمية وارانديت Warrandyte
6528	(1851 – 1856)	بحيرة بوغا Boga
256	(1855 – 1878)	ييلتا Yelta
8 .1442	(1859 – 1904)	إيبينيزر Ebenezer
1800	(1859 – 1860)	مياغارارون Migararoon
1256	(1859 – 1861)	محمية مافرا Maffra للشرطة من الأهالي
6400	(1859 – 1863)	موهيكان Mohican أو أشيرون Acheron
256	(1859 – 1901)	ستيغليتز Steiglitz
2 .1	(1860 – 1875 – 1900)	كارنغام Carngham
غير مذكورة	(1861 – 1863)	بعثة بوكان Buchan
4 .0	(1861 – 1907)	جبل دونيد Duneed
1400	(1861 – 1971)	محمية/ مركز بعثة فراملنغام Framlingham
480	كانون2-كانون1(1862)	ووري ياللوك Woori Yallock
1680	(1862 – 1971)	تانغامبالانغا Tangambalanga
9424 .0	(1863 – 1908)	راماهيوش Ramahyuch
1940	(1863 – 1905)	مركز كورانديرك Corranderrk
4 .44	(1866 – 1879)	كانغيرتون Kangerton
1516	(1858 – 1959)	بحيرة كونداه Condah
16	(1872 – 1948)	محمية إيليمونيل Ellymunyl
800	(1874 – 1910)	محمية غايفيلد Gayfiegd
6 .25	(1879 – 1895)	محمية ديرغولم Dergholm
248	(1887 – 1907)	محمية تاللاغيرا Tallageira
4 .8	(1891 – 1937)	بحيرة موديرمير Moodermere
2	(1958 – 1970)	بحيرة رومبالارا Rumbalara
6 .3	(1960 – 1968)	ماناتونغا Manatunga

أكبر مؤرخ لأستراليا في زمانه، كتب في عام (1930): «لقد جعل تقدم الحضارة البريطانية تقدم العنصر الأبوريجيني نحو فنائه محتومًا -تلك هي كلمات حاكم أستراليا المهدئة. والحق أن ثقافة القنص والاقتصاد الريفي لا يمكن أن يتواجدا داخل الحدود ذاتها. ومع ذلك، قام الغزاة البريطانيون أحيانًا بعملهم التمهيدي بالقسوة غير الضرورية لطفل شديد الغباء»[21].

في حوالي عام (1880)، كان بعض الأبوريجين الباقين في الأجزاء المستعمَرة من أستراليا يعيشون في منتهى البؤس. فقد كانوا يلجأون إلى مجاري السواقي الصغيرة أو إلى أطراف المدن. وكان كثيرون ينتهون إلى المنعزلات (غيتو) في المدن. فبالنسبة لهؤلاء الناس، كانت المقاومة المسلحة قد توقفت، لكنهم لانعدام الحقوق القانونية، لم يكن لديهم أي وسيلة تحميهم من استغلال البيض لهم إذ كان بالإمكان ضربهم واغتصابهم وحتى قتلهم من دون أي عقاب، كما يُذكِّر به أدبهم[22].(4)

كان القانون البريطاني المتعلق بالملكية يرتكز، على صعيد القانون الدولي، على الزعم بأن أستراليا كانت أرضًا خاوية. وبالتالي ليست ملكًا لأحد، لأن ملكية الأرض مؤسسة على زراعتها. والنتيجة القانونية الرئيسة لهذا التصور، جعلت القانون والتشريعات البريطانية وحدها السارية اعتبارًا من الاستيلاء في عام (1788). ولم يعد للأبوريجين أي حق بعد هذا التاريخ. وقد أدى هذا الإجراء دورًا هامًا في الحكم على كونغو موريل (Congo Murell). وهناك إجراء آخر، كان يمثل هذا الضرر للأبوريجين، يصرح بأنه لا حق لهم في القواعد القانونية الأساس التي تسري على البيض، لأنهم لم يكونوا يؤمنون بإله واحد، ولا يستطيعون بالتالي حلف اليمين والشهادة أمام القضاء. بعبارة أخرى، إن القوانين البريطانية فقط كانت سارية على القارة الأسترالية منذ أن استولى الإنغليز عليها. فجميع السكان إذن كانوا تحت حمايتها، لكنها لا تسري على الأبوريجين.

وتستحق هذه النقطة التشديد عليها، إذ أكد مرارًا أن الأبوريجين كانوا رعايا بريطانيين منذ عام (1788)، وأنهم بناء على (قانون الأرض/ jus soli) صاروا مواطنين بريطانيين بصفة تلقائية. فصُور تاريخهم هكذا، كتاريخٍ للحصول على مواطنتهم التي يكونون اكتسبوها حكمًا؛ وما الممارسات الإجرائية لإنكارها عليهم إلا انحراف[23]. والواقع، أن إنكارُ كل سيادة فيما عدا تلك التي تمارسها الدولة البريطانية، كان يتضمن أن الحقوق التي لهم هي فقط تلك التي يمنحهم إياها البيض، إذ لم يستطع الأبوريجين قط التفاوض على أي اتفاقية أو عقدها، تدل على تسوية ثقافية بين أطراف، وعلى ما يعده كل طرف حقوقًا هامة. وبهذا اختلف وضعهم تمام الاختلاف عن وضع أكثرية الشعوب

المستعمرة ضمن الإمبراطورية البريطانية التي كانت عقدت معاهدات مع مستعمريها البريطانيين، حتى لو كان هؤلاء ينتهكونها فيما بعد. فنلاحظ عَرَضًا الفارق المتزايد الذي كان يفصل الرأي العام في بريطانيا، حيث اعترف في عام (1837)، بأن الأبوريجين كانوا يملكون أراضٍ، عن الأحكام الصادرة في المستعمرات الأسترالية. ففي نظر الولايات الأسترالية، لم يمكن للأبوريجين أي حق في الأرض التي كانوا يعيشون عليها. والدولة تستطيع نقلهم إلى حيث تشاء، من دون أن تقدم تعويضات. وقد ولدت وجهة النظر هذه منازعات بين الدولة والبيض، أو، لنقل، بعض البيض، إذ قررت سلسلة من القضايا، بدأت مع قضية وزير العدل ضد براون (Brown) في عام (1847)، حق البيض في ملكية الأرض، على أساس الزعم بأن الأبوريجين ليس لهم هذا الحق. فالقاعدة في عام (1889) كانت تقول: بما أن أستراليا كانت أرضًا خالية وقت الاستعمار فإن القانون البريطاني كان الوحيد الساري، ولا يمكن الاحتجاج على أحكامه. وقد اضطر القاضي بلاكبورن (Blackburn) في عام (1971)[24]، مع أنه تقدمي، إلى التصريح، طبقًا لأحكام القضاء بأن «مصطلح أرض خالية وغير مزروعة» فهم دائمًا على أنه يشمل أراضٍ، كان يعيش فيها سكان تنقصهم الحضارة، وينتظمون اجتماعيًا بأسلوب، بدائي (. . .) وبأن تخصيص مستوطنة لطبقة بعينها كان مسألة قانون، تثبت بصفة تدريجية ولا ينبغي إعادة النظر فيه اعتبارًا لوقائع تاريخية أعيد النظر فيها»[25].

والواقع أن الأبوريجين لم يكونوا في نهاية القرن التاسع عشر إلا مواطنين بالقوة، أكثر مما كانوا مواطنين من دون حقوق. فالمذهب السائد كان يعد أستراليا أرضًا غير مأهولة وقت الغزو، ولم يكن سكانها يعيشون فيها بصفتهم كائنات بشرية متحضرة. فقد صرح أحد النواب في البرلمان عن حزب المحافظين في عام (1902)، بأنهم «حيوانات». ولهذا، كانت الوضعية القانونية التي أُعطوها هي وضعية الأجانب على الأرض البريطانية، وليست وضعية الأشخاص المولودين على الأرض البريطانية، وهم المواطنون الوحيدون. ففي قضية ماكهوغ ضد ربرتسن (1885)[26] صرح القاضي: «إن الحكومة البريطانية، ومن بعدها السلطات الاستعمارية، كانت تحملت المسؤولية في تطبيق القانون عليهم (الأبوريجين) وكأنما كانوا أجانب هاجروا إلى الأراضي البريطانية؛ وفي معاقبتهم لكل عصيان لقوانين لا يستطيعون إلا بالكاد فهمها، وكانت غير قابلة للتطبيق على ظروفهم».

بقدر ما كان البيض ذوو الميول التقدمية يدركون هول ما أنتج الاستعمار في القرن الماضي، استنتجوا بأن زوال الأبوريجين محتوم، بسبب عدم تناسب الثقافات الأبوريجينية والبريطانية. فشرعوا عندئذ ب«تلطيف فراش موت العنصر المسترف». ومن جديد

سهلوا المرحلة الجديدة في تحطيم مجتمع الأبوريجين واشتركوا فيها، لأن مواقفهم شجعت تشريعًا وإدارة يهمهما تسريع القضاء على ثقافة يتعلق بها هذا الشعب أشد التعلق. وقد اتخذت هذه المرحلة اسم «التذويب». وكانت مورست بطريقة عشوائية قبل تشكيل الاتحاد الأسترالي. فصارت إحدى مميزات الخمس وسبعين سنة التالية.

وهذا ما قاله عنها ماركوس (Markus):

> **بينما قلت حالات العنف الجسدي ضد الأبوريجين في الجزء الأكثر استيطانًا من البلاد، اتخذت علاقتهم مع الأنجلو أستراليين منعطفًا جديدًا، أي أن فرض القانون كان مصاحَبًا أحيانًا بالسيطرة على كل جوانب حياتهم تقريبًا: حريتهم في الحركة وتكوين الجمعيات، اختيار وظائفهم، والحق في التصرف بأموالهم -بما فيها الرهونات- كما يرغبون، والحق في الزواج وتكوين أسرة. وبينما كان نقص الموظفين والموارد المالية، يقلص كل سيطرة، حرم كل الأبوريجين تقريبًا من الحقوق السياسية الأساسية. فحريتهم الشخصية كانت محدودة، ويعانون عمومًا من الرفض التمييزي لأرباب العمل. وكان يعيش العديد منهم في رعب من الموظفين الحكوميين، الذين كانت لديهم السلطة، الشهيرة بقسوتها في كويترلاند، لإرغامهم على الإقامة في محميات، وفي أغلب الولايات، لنقل الأطفال بالقوة»[27].**

هذا الوضع مدهش بتشابهه مع النظام الذي أدخله الفصل العنصري (apartheid) إلى جنوب إفريقية بعد خمسين عامًا. والتلاعب بالكلمات فيما كان يسميه الأول «تذويبًا» والثاني «تنمية منفصلة»، لا ينبغي أن يخفي تشابه عواقبهما للسود في البلدين.

1/3/2) التذويب

كلما ترتب تماس من جديد بين البيض والأبوريجين على الحدود، التي كانت لا تتوقف عن التمدد بوتيرة متسارعة بعد عام (1840)، كان الأولون ينظرون إلى الآخرين عمومًا بشكل ملائم. والتعليق الذي يخصصه لهم الميجور متشل (Mitchell) في عام (1838)، مثال مناسب: «تسمح لي تجربتي بالتحدث عن الأبوريجين بعبارات جد ملائمة. في الوقت الذي لا يقدم لنا وضعهم المنحط، وسط السكان البيض، معيارًا لتقدير خصالهم حق قدرها. فالقدرة على الفهم لدى أبوريجين الداخل تفوق العادة. لأنه ما من واحد من كل التكيفات المعقدة التي يقتضيها كل ما نجلبه، يدهشهم أو يحيرهم. وهم ليسوا على شيء من البلادة، بل على العكس، إذ يبدون بطرقهم ومدى ذكائهم، متفوقين على كل أصناف الريفيين البيض الذي التقيتهم. وتبدو قدرتهم على التقليد خارقة؛ وحدة الذكاء التي تتصف بها لغتهم، على نقائصها، تجعل منهم رفاقًا لطافًا»[28].

ففي الحدود، حيث تجري الحرب، نجد على الأغلب أوصافًا لهذا الشعب البطولي، الفتان الذكي، الذي يملك شعورًا عميقًا بهويته. لقد قورن الأبوريجين بسكان جزر المحيط الهادي، الذين شوهدوا خلال الرحلات السابقة، وصنفوا مرارًا في المرتبة الثانية بعد البولينيزيين، الذين كانوا يعدون النموذج الأول في الجمال والشجاعة. أما نيكولا بودان فيشبههم بالأفارقة «بأنوف أقل تسطحًا»، وأقل عدوانية[29]. فما من محبوب دميم. وألاحظ أن سكان ساراواك لا يتحرجون من تسمية القرود من ذوات الخرطوم «هولنديين»!.

في بدايات الاستعمار الأولى، كان مسلمًا به أن الأبوريجين يملكون أراضٍ، وأن لكل عشيرة صغيرة أرضها الخاصة بها، تدافع عنها بالسلاح، بمساعدة من أبوريجين آخرين أو بيض. وبدأ البيض، منذ عام (1840) بالتقدم ببطء صوب الداخل، واحتلال أكثر القارة الشاسعة مع خرفانهم ومواشيهم. فاكتشفوا عندئذ أن للأبوريجين علاقة خفية مع الأرض والموارد الطبيعية، وأن ثقافتهم ترتكز على قواعد سلوك محددة ومتنوعة.

إلا أن هذا الاعتراف لم يمنع احتلال أراضيهم، وطردهم من ميادين القنص ومنابع المياه، ولا تخريب الغطاء النباتي والحيواني الأصلي. أما وقد دفعوا إلى «أماكن نائية»، على أراضٍ لم يكونوا يعرفونها، حيث كانوا يجتهدون في الحفاظ على تقاليدهم الثقافية، وجد الأبوريجين أنفسهم مضطرين مرارًا للاختيار بين الموت جوعًا أو الدخول في علاقات متبادلة مع الغزاة بقبول المؤن التي كانوا يقترحونها عليهم. لكن هذه المؤن لم تكن تمنح إلا بشرط أن يستقروا في الإرساليات أو المحميات الأخرى التي خلقت لأجلهم. زد على ذلك أنها لم تكن متناسبة مع حاجاتهم. علاوة على أن الظروف الصحية كانت مريعة بالنسبة لشعب كان من الرحل دائمًا، والبرد شديدًا أحيانًا (كما في جزيرة بروني (Bruny)، حيث نفاهم التسمانيون)، حتى أن كثيرًا من سكان المعسكرات قضوا نحبهم. وتستحق هذه الأماكن اسم «معسكرات الاعتقال» لأن الأبوريجين كما يقول أحد المتحدثين باسمهم كانوا ضحية لمحرقة (Holocauste).

إلا أنه بعد جيل من لقاء الثقافتين، تاريخ أول لقاء يتنوع بتنوع الأمكنة، كان يوصف الناجون كعينات من عنصر يثير الاشمئزاز، منحط وبشع. فقد فتك به الجدري والأمراض التناسلية والإدمان على الكحول. وفي العديد من الحالات أجبروا على الشرب. وفقد كثير منهم إرثه القبلي. وشيئًا فشيئًا كانت ثقافتهم الأصلية تدمر. فبشروعهم في التشبه بالغلاظ الذين كانوا يسلبونهم أراضيهم، كانوا يسلكون طريق «الذوبان». وهذه العمليات المؤسسة على تدمير ثقافة أخرى هي التي سنتفحصها الآن. وينبغي التذكير بأنها جرت في وقت الإبادة الجسدية ذاته، ووضعت في المناطق نفسها

موضع التنفيذ. فقد أفضت ظروف الأبوريجين البعيدين عن الحدود، ومع تطور الوضع، في المناطق الحدودية، بالبيض إلى الظن بأنهم متفوقون عليهم. وهي وجهة نظر لا يشاطرهم فيها السود، حتى في ذلك الزمان. ومن هنا نشأت نظرية كونهم ينتمون إلى «عنصر مُدان»، عاجز عن التكيف مع المسار المحتم للحضارة البيضاء[30]. وطبقًا للرأي السائد، لا يستطيعون البقاء إلا إذا تخلوا عن ثقافتهم وتبنوا ثقافة البيض.

وقد طبقت الإجراءات القانونية والإدارية التي يصفها ماركوس، لضمان هذا التحويل لمن كان باقيًا من شعب الأبوريجين. وكانت هذه وتلك تمييزية وقسرية. لكن يدعى أنها قائمة على الإحسان، بمن يقوم عليها من إرساليات أو مؤسسات للدولة. فقد أسس نظام مكاتب الحماية، نهاية القرن التاسع عشر، لحماية السود ذوي «الدم الصافي»، بينما كان الأبوريجين من الدم الخليط يشجَّعون على تبني عادات البيض. وقد تمت الموافقة في ولاية فيكتوريا عام (1886)، وفي نيوساوث ويلز، بين عامي (1909 و1910)، على نصوص قوانين تجعل من الأبوريجين الذين يعيشون في مراكز، أي: بعيدين عن الاتصال بالبيض، خارجين على القانون. ويختلف هذا النظام تمامًا، نتيجة لهذا الإجراء، عن نظام الحماة. وكانت التجارة الجنسية المنتشرة على نطاق واسع، والذرية الناجمة عنها تتلقيان دعمًا شبه رسمي، باعتبارها جزءًا من برنامج «التصفية البيولوجية» للدم الأسود. ففي بداية الثلاثينيات الماضية، صرح حامي الأبوريجين العام في أراضي الشمال، الدكتور سسل كوك (Cecil Cook): «كل الجهود مبذولة لإزالة الدم الملون، برفع مستويات سلوك الخلاسيات إلى سمو سلوك البيض، توطئة لاستيعابهن من قبل السكان البيض بتزويجهن منهم»[31]. ويشرح فيما بعد: «إن وجود جالية ملونة، في أستراليا بيضاء، سواء كانت أبوريجين أو خليطة، يبقى حتمًا تهديدًا دائمًا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، طالما لم ينجح أفرادها بالتوافق مع معايير البيض، ولم يقبلوا كمواطنين بيض. وحيثما تحقق هذان الشرطان، فلا أهمية للون في حد ذاته»[32].

لكن نساء البيض في المناطق المعنية لم تعجبهن هذه السياسة، إلا أنهن لم يعارضنها بقدر ما كانت تؤمن لهن هكذا خادمات يقمن بكل شيء. وفيما بين عامي (1920 و 1970)، وبرقم قياسي في الخمسينيات الماضية، جرت العادة على وضع الأطفال الخلاسيين بالقوة في مؤسسات أو لدى الخواص حيث كانوا يُعلمون شؤون تدبير المترل، وبعض الخبرات الأساس. ففي أستراليا الجنوبية، انتزع ثلث الأطفال الخلاسيين من أهليهم. ويختلف المقدار في الأماكن الأخرى، بحسب بعد هذه الجماعات الأبوريجين. وعلى الرغم من النقاش حول العدد الكلي للأطفال المنقولين، إلا أن الدكتور بيتر ريد

(Peter Read)، الذي عينته الحكومة الفدرالية، للتحقيق حول طبيعة وحجم الجيل «المسروق»، يقدر أن خمسين ألف طفل نقلوا خلال خمسة أجيال، أي حتى عام (1980). ومع أن هذه السياسة بررت بالقول إن هؤلاء الأطفال كانوا «في خطر»، إلا أن ريد يعترف بأن «غايات التذويب، عن طريق الفصل والتبني والإنسال، كانت عنصرية بالأساس»[33]. فكان الآباء والأمهات يخفون أطفالهم تحت بيوقم ويتعاركون مع الموظفين الذين كانوا يجيئون لأخذهم. وكانت معاملة الأطفال في المؤسسات بشعة في الغالب، والأذى الذي يلحق بهم بقطعهم عن عائلاقم، لأنهم كانوا يبقون بعيدين عنها بالقوة، يقاسون منه بعمق اليوم. فبطلة ألعاب القوى كاثي فريمان (Cathy Freeman) وهي من الأبوريجين، والتي تصرح بأنها تجهل اسم جدها، ليست استثناء. وهذا له مغزاه في مجتمع مؤسس على العائلة.

وحتى في العام (2000)، في أثناء أول دعوى قضائية أقامها «أطفال مسروقون»، يطلبون فيها تعويضات عطل وضرر لما لحق بهم من أذى في هذه المؤسسات، كان هناك في إحدى الحالات، تحرش جنسي، ظن القاضي أن من واجبه تقرير أن الأطفال لم يخطفوا «بالقوة»، وأن الاتفاقات الدولية التي وقعت أستراليا عليها لم تكن انتهكت، لأن والدة الطفل كانت وقعت على إقرار يسمح بمغادرة ابنها[34]. إن «شرعوية» كهذه تثير السخط وتبعث على الذهول.

يمكن تقدير نجاح «التذويب» بمقياس الأمنيات التي عبر عنها الناطقون باسم الأبوريجين: إذ كانوا يريدون أن يعاملوا كالبيض. وعبر الأبوريجين الذين يعيشون على طول الساحل الشرقي، بعد الحرب العالمية الأولى، بصوت عال عن رغبتهم بأن يعاملوا «بالمساواة». فالقليل من السود ذوي «الدم الصافي» بقوا على طول هذا الشاطئ؛ وكانت أكثرية الأبوريجين، خلال ثلاثة أجيال، لعيشهم في معسكرات ومنعزلات على الحدود القريبة من مجموعات المستوطنين، قد جربت حياة البيض. وفي عامي (1925 و1926) تشكلت جمعيات لتقدم الأبوريجين توطئة للحصول على حقوق المواطنة الكاملة. وفي عام (1936)، مر الزعماء الذين جاء بعضهم من الطبقة العمالية، ولديهم خبرة بالنضال، عبر رابطة الأبوريجين ليضيفوا إلى قائمة أولى المطالب، إجراءات جديدة تعطيهم حقوقًا اقتصادية واجتماعية، وفرصًا للتعلم، من دونها يكون مطلبهم في حق الانتخاب شكليًا محضًا[35]. وفي عام (1938)، كرر المنشور الشهير «الأبوريجين يطالبون بالحق في أن يكونوا مواطنين» هذا المطلب، مرفوقًا بمطالب تنادي بتمثيل منفصل للأبوريجين في برلمان الكومنويلث.

كانت مطالب الناطقين باسم الأبوريجين تؤكد، عند اللزوم، على إرادهم الاجتماعية الطيبة ودرجة اندماجهم في «الحياة البيضاء». كما كانوا يقيمون تمييزًا بين طبيعتهم الخاصة وطبيعة السود ذوي «الدم الصافي» الذين بقوا «بدائيين»[36]. وبهذا كان هؤلاء الزعماء يدخلون في لعبة «النفوس الطيبة» التي تضم الخبراء البيض، وهم من علماء الأنثروبولوجيا غالبًا، والذين كانوا يراقبون عملية التذويب. فالبرفسور أ ب إلكين (A. P. Elkin)، الذي أصبح أحد المستشارين الكبار للدولة فيما يتصل بالشؤون الأبوريجينية، خلال الحرب العالمية الثانية، دعم طلبهم بالمواطنة، لأنه يرى فيه، كما يؤكد، الدليل على أن الانتقال نحو مجتمع أبيض كان آخذًا في التحقق. وفي الوثائق الرسمية التي رسم فيها هذه الفترة الانتقالية، كان يستعمل مصطلحات عنصرية وبيولوجية[37].

يوضح اللجوء إلى البيولوجي بجلاء أن أساسيات التذويب كانت ترمي إلى تحطيم المجتمع الأبوريجيني. فقد كان يمنع على الأبوريجين، مهما كانت درجة اندماجهم في مجتمع البيض، إسماع صوقم، لأنهم كانوا يحملون ثقافة متميزة ومنفصلة. والثمن الذي ينبغي دفعه ليقبل أحدهم في الميدان العام، كان زوالهم من حيث هم أبوريجين. ومن الواجب على كل فرد أن يتأنس بإثبات أنه كان أبيض بصفة كافية حتى يجده المجتمع مقبولاً.

وكما توحي طلبات الأبوريجين المتكررة للمواطنة فإن التشريعات كانت أقصتهم تمامًا من الحياة المدنية والعامة في كومنولث أستراليا. فدستور عام (1901)، يمنع عدهم جزءًا من السكان الأستراليين، وهو وضع لم يصحح إلا في عام (1967). وكان عليهم لمجرد الحصول على الحد الأدنى من الحقوق التي يتمتع بها البيض، تقديم عرائض لهم. والأمر ذاته عندما كانوا يريدون تغيير القوانين العنصرية التي كانت تتنوع من ولاية إلى أخرى في الكومنولث. وهو ما كان يخلق نظمًا مختلفة في المعاملة. وكانت العرائض ترفض دائمًا. فقوانين الولايات كانت تعطي أكبر الأهمية للمظهر الجسدي، ويُنظر في إعطاء الحقوق الخاصة بالبيض إلى كل حالة بعينها، بالاعتماد على النزوات التعسفية لهذا الموظف أو ذاك، الذي يقرر ما إذا كان الطالب أبيض بصفة كافية. ولممارسة هذه الحقوق المحدودة، كان على الأبوريجين عادة أن يقدموا شهادة استثناء، تعفي حاملها من اتباع القوانين السارية على قوميته.

وقد روت إلا سيمون (Ella Simon) تجربتها بعدما سُلمت شهادتها في عام (1957)، طبقًا للقرار (56) من قوانين حماية الأبوريجين، في نيو ساوث ويلز (1909 – 1943)، الفقرة (18 س).

«حان وقت الانتخابات الجديدة، فذهبت للانتخاب مع الأسرة. وكان كل شيء على ما يرام. لقد كنت مسرورة لتمكني من وضع ورقة اقتراعي، وكنت أشعر بأنني أنتمي في مكان ما إلى شيء ما (. . .). كنت أشعر بأنني صرت بالغة (. . .). وصلت يوم الانتخاب إلى مكتب الاقتراع في غلنثورن (Glenthorne)، وقلت لهم إنني على قائمة سدني وليس تارّي (Taree). «أوه! أوه!» قال لي الرجل. لا يحق لك الانتخاب. فالناس الذين لديهم دم أبوريجين لا يسمح لهم بالانتخاب. إنه القانون» (. . .) وفي اللحظة نفسها، رأيت عدة أشخاص أعرفهم يضعون أوراقهم. ولم يحاول أحد منعهم فلقد كان لديهم بالفعل «دم» أبوريجين، لكن بشرهم كانت أقل سمرة (. . .). كنت أعلم أنه ليس باستطاعتي شيء ذلك اليوم، فانصرفت إذن (. . .). أتعلمون، كيف ظهر السبب الحقيقي الذي من أجله منعوني من الاقتراع؟ فلأننا كنا نعيش في «معسكر السود»، لم نكن نستطيع الاقتراع، وهذه هي الحقيقة. وهو السبب الوحيد الذي يجعلني أعتقد وأقول إن البيض من البرجوازية الصغيرة هم الأسوأ من حيث أحكامهم المسبقة. إنهم لا يعون ما يفعلون (. . .). ولو كنت تعيش هناك، لما استطعت أن تكون إلا يائسًا»[38].

يُظهر الطابع القسري للتشريع في أستراليا الغربية، نهاية عام (1944)، بجلاء أن هدفه كان عنصريًا عمدًا: إذ كان يجب تحطيم مجتمع الأبوريجين. فكان على مقدم الطلب أن يوقع على تصريح بأنه «خلال الثلاث السنوات السابقة على تاريخ الطلب، كان قطع علاقته مع كل جمعية قبلية أو أهلية، باستثناء ذريته المباشرين، وأهله من الدرجة الأولى؛ وأنه حتى إثبات العكس، شخصية محترمة وقابلة للحصول على شهادة بالمواطنة». وعلى القاضي الذي يمنح هذه الشهادة أن يكون مقتنعًا بأن مقدم الطلب، خلال السنتين السابقتين لهذا الطلب «كان تبنى طرق الحياة المتحضرة وعاداتها؛ وأن حقوق المواطنة الكاملة كانت مستحبة للطالب، ومن شأنها أن تصلحه؛ وأن الطالب كان قادرًا على فهم اللغة الإنغليزية والتحدث بها؛ وأن الطالب لا يعاني الجذام والسفلس؛ وأن من عادته العمل وحسن السلوك والسمعة الحسنة». وعندما يحصل الطالب على الشهادة، لا يعود معتبرًا من السكان الأصليين أو من الأبوريجين. لكنه إذا ما اشتكى أحد من أن الطالب لم يتبن بالفعل عادات الحياة المتحضرة، أو أنه كان حكم عليه لانتهاك طفيف للقانون، أو كان مصابًا بأحد الأمراض المذكورة، كانت الشهادة تسحب منه، ويعد من جديد في عداد السكان الأصليين أو أبوريجين.

كانت الغاية الوحيدة من هذا الإجراء، فصل الأبوريجين الذين تعلموا التصرف سياسيًا كالبيض، عن رفاقهم الأقل «ذوبانًا»، ومنعهم من الانضمام إلى قضاياهم

السياسية، إذ رأى البيض بعيون قلقة الجمعيات التي تطالب بشروط عمل أفضل تبرز في مطلع الأربعينيات الماضية.

إلا أن هذه الجمعيات الأبورجينية قد تعززت بعد الحرب. وفي عام (1958) تأسس المجلس الفدرالي لسكان الجزر الأبيروجين في مضيق توريس (Torres). ولم يعد المقصود منذئذ إعطاء الأولوية للمطالب التذويبية لمنظمات الأبوريجين الأولى، إذا اتخذت المطالب الجديدة منحىً آخر، لأن زعماءها توجهوا صوب مركز القارة وشمالها، حيث كان عنف المعاملات هو المعيار، وحيث ظلت ذكرى الإبادة الجسدية التي اقترفها البيض حية، وحيث كان الأبوريجين يواصلون مغادرة معسكرات الحدود متوجهين إلى المجهول. كانت مسألة المطالب المركزية تدور حول إعادة الأرض إلى ملاكها الأصليين بملء الحق. ولم تكن هذه المطالب غائبة عن التماسات الزمن الماضي، عندما كان الأبوريجين يشكون من عدم عقدهم لأي معاهدة مشابهة لتلك التي عقدها البيض مع الماوري (Maoris) في ويتانغي (Waitangi) في عام (1840). لكن هذا المطلب أصبح بعد الستينيات الماضية صرخة تجمع المدافعين عن ثقافة الأبوريجين، المرتكزة على خصوصية علاقتهم بالأرض. فأشار هذا الشعار السياسي إلى نهاية كل تواطؤ مع أي سياسة تذويبية.

وقد أثارت شعارات من مثل «أعيدوا لنا الأرض» اضطرابات سياسية عنيفة لدى غالبية البيض، الذين تستند كل حقوقهم في الملكية على المذهب الذي يؤكد أن أستراليا كانت أرضًا خالية عند احتلالها. لكن الحكومة المحافظة التي حكمت البلاد بين عامي (1949 و1972)، رفضت ببساطة منح أي حق جديد للأبوريجين، باستثناء حق الانتخاب الذي تلا استفتاء عام (1967)، الذي من خلاله وافقت غالبية البيض الساحقة على تغيير الدستور. وهذا ما سمح للأبوريجين أن يُعدوا جزءًا من الشعب الأسترالي، وفي الوقت ذاته التمتع فورًا بحقوق أي مواطن بريطاني. ويشير هذا الإصلاح إلى ذروة «التذويب»، ذلك أنه يدلل على أن أكثرية البيض كانت تظن أن الأبوريجين كانوا يشبهونهم منذئذ بصورة كافية تؤهلهم للانضمام إلى الأمة[39].

إلا أنه عندما أخذت منظمات أبوريجينية أو أفراد من الأبوريجين برفع دعاوى أمام القضاء لإثبات حقهم في الأرض، قررت المحاكم القضائية العليا أن القانون الطبيعي قد ألغي في عام (1788)، وأن لا حق للأبوريجين بأي شيء، حتى ولا بأرض التاج غير القابلة للتصرف. واتخذت هذه القرارات بكل وعي، من دون مراعاة لوثيقة تاريخية تشهد بأن الغزاة البيض كانوا احتلوا القارة بالقوة. ومثلما رأينا أعلاه، فيما يتصل بقضية غوف (Gove) في عام (1971)، التي قامت بدور حاسم خلال العشرين سنة التالية، شكا

بلاكبورن ج (Blackburn J.) من أن الإجراءات القضائية كانت تمنعه من تصحيح مظلمة في ضوء الوقائع التاريخية.

وفقط بعد عام (1972)، عندما شرع حزب العمال بسياسة جديدة، كان الأمل مسموحًا به في العثور على حل للمأزق. ففي عام (1975) صُوت بالموافقة على مرسوم بشأن التميز العنصري، يجسد مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لإزالة كل أشكال التمييز العنصري. وهو كل ما كان يسمح بإخضاع مذهب (الأرض الخالية/ terra nullius) إلى المبادئ الجديدة لحقوق الإنسان. وفي عام (1980)، شرع إيدي مابو (Eddie Mabo)، وهو من سكان جزيرة في مضيق توريس، في سلسلة من الدعاوي سعيًا لإثبات حق الأبوريجين في الأرض، وهي دعاوى أفضت، في اثني عشر عامًا، إلى قرار مابو (Mabo) الذي يشكل منعطفًا حاسمًا. إذ يعترف فعلاً بأنه حيثما لم يتم إلغاء «القانون الطبيعي» صراحة، يبقى هذا القانون ساريًا بعد عام (1788). ويعني هذا أن الأبوريجين وسكان جزر مضيق توريس كانوا يستطيعون المطالبة بنجاح، بملكية أراضي التاج غير القابلة للتصرف، وهي أراضٍ تحتوي غالبًا على ثروات معدنية باطنية، بشرط أن يقدم المدعوون الدليل على أنهم طالبوا بها باستمرار. وقد سمحت قضية ويك (Wik) في عام (1997)، بتوسيع هذا المبدأ ليشمل الممتلكات المستأجرة[40]. وقد أقر ثلاثة قضاة، في الدعوى الأولى، بأن الوقائع «كما كانت معروفة اليوم» لم تكن قابلة للتوفيق مع «غياب للقانون» أو القرارات «الهمجية» التي كانت تحكم حتى الآن ظروف الأهالي في هذه المستعمرة.

كان (مابو) انتصارًا للوقائع التاريخية على الإيديولوجية المتقيدة بحرفية القانون. ومع ذلك، وعلى الرغم من القرار الذي تجسد بالقانون حول الحق الطبيعي في عام (1993)، سعت الحكومة المحافظة، وقد عادت للسلطة من جديد، إلى تعديله حتى تلغي الحق الطبيعي في المناطق التي تكتسي أهمية اقتصادية للشركات الكبرى، وحيث أصبح اتجاه البيض السياسي المعاكس، وغالبيتهم من المزارعين، خطرًا على بقائها في السلطة. إلا أن لجنة الأمم المتحدة لإزالة التمييز العنصري دانت هذه التصرفات في عام (2000). فردت الحكومة مصرحة بأنها لن تنصاع أبدًا للأمم المتحدة، مناقضة بذلك التزاماتها باحترام اتفاقياتها[41].

يظهر رد الفعل هذا إلى أي مدى كان التذويب عملية فرضها البيض وبقي كذلك، ولم يكن قط مسيرة إرادية، ولا مادة لمفاوضات بين الطرفين. فقد مات التذويب يوم حاول الأبوريجين مناقشة تسوية تأخذ بالحسبان قيمهم الأساس التي تستبعد استغلال الأرض. حتى إن الصراع انتقل في الثمانينيات المنصرمة إلى أرضية جديدة: إذا اجتهد

الأبوريجين بجعل الأمة والمجموعة الدولية على السواء، تقران بأن الأحداث المكونة لذاكرتهم الجمعية ستكون المنطلق الذي سيتفاوضون منه. ووجهوا النداء مرارًا إلى المبادئ والمؤسسات الدولية التي تدافع عن حقوق الإنسان. وقد عبرت هذه المحاولة عن إرادتهم في تجاوز الأرضية الوطنية، حيث كانت غالبية من البيض المحافظين ترفض الاعتراف بأن إبادة جماعية، كانت ارتكبت في أستراليا، وتنفر من النظر في تعويضات أو شكل من أشكال الاعتذار، قد يفتح الباب لعملية مصالحة وتهدئة.

1/3/3) تحطيم تاريخ

مرت السياسة التي استمرت منذ مئتي سنة، وتستهدف «إزالة» الأبوريجين بفترة ثالثة بدأت عندما حاول هؤلاء إخراج تاريخ اضطهادهم من طي النسيان. إذ لم يكن ورد في هذا التاريخ قط في النصوص المرجعية الرئيسة، حتى تلك كتبها مؤرخ أستراليا الكبير مننغ كلارك (Manning Clark).

وكما يُذكِّر مالكلم فرِزَر (Malcolm Fraser)، رئيس وزراء أستراليا المحافظ السابق، خلال مناقشة حول اعتراف الدولة بالنقل القسري لأطفال الأبوريجين (وهو إبادة طبقًا لاتفاقية الأمم المتحدة):

> **أحد الأشياء التي يصعب فهمها على الأستراليين من غير الأهالي، وبخاصة الجيل القديم، هو أن التاريخ الذي عُلمناه عن بدايات الاستعمار، كما تم تعليمه لنا، لم يكن دقيقًا تمامًا. فالتاريخ الذي عُلمناه، ووُجهنا لتصديقه، ليس مطابقًا لما جرى. (. . .) والحال أن هذا التغيير، وهذه القفزة من تمثلٍ هو تمثل أستراليا القديم، إلى حقيقة أستراليا، صعب القيام بها لكثير من الناس. ولهذا من المهم جدًا، لأولئك الذين يحتلون منصبًا، أن يؤثروا في الرأي العام، ويُعلموا الأستراليين بما جرى، وما ينبغي أن ينتج عنه (. . .) فنحن بحاجة إلى تصميم وطني قوي من أجل التطرق إلى المظالم الماضية. والعنصر الأكثر أهمية، من الناحية الرمزية، في هذه المسألة، هو ربما التطرق إلى المظالم المتصلة بالجيل المسروق. فإذا كان بالإمكان التعويض عن هذه الأضرار، سيمثل هذا بالطبع خطوة عملاقة نحو المصالحة[42].**

إلا أن إعادة قراءة التاريخ هذه كانت صعبة الابتلاع، لأنها كانت تنتقد جوهر الصورة الوطنية. ففي تشرين الثاني عام (1992)، وضع بول كيتنغ (Paul Keating)، رئيس الوزراء العمالي، النقاط على الحروف في خطاب ألقاه بإحدى ضواحي سِدني الأبوريجينية. إن تصحيح ذاكرة البيض الجمعية، كما قال، تتطلب «الاعتراف بأننا نحن الذين سلبناهم (الأبوريجين) أرضهم. نحن الذين أخذنا منهم أرض الأجداد، ودسنا

بأقدامنا على طريقة حياقم التقليدية. نحن الذين أدخلنا الأمراض والكحول. نحن الذين اقترفنا الجرائم. نحن الذين انتزعنا الأطفال من أمهاقم. نحن الذين مارسنا التمييز والإقصاء. وكان ذلك بفعل من جهلنا وأحكامنا المسبقة»[43]. وطبقًا لنظرية رينان (Renan) في تكوين الأمة، استُبعد هذا التاريخ من «تعليم الفولكلور»[44]. والاعتراف به، كان يعني، على حد قول الناطق باسم الأبوريجين بات ددسن (Pat Dodson)، «جلب العار لأشكال التفكير وللتمثلات الأساس التي كانت تساند المبادئ التأسيسية للمجتمع الأسترالي، المصبوبة في القالب البريطاني»[45].

ومع ذلك، فإن نبش التاريخ المدفون هو ما جعلت لجنة المصالحة الأبوريجينية منه بالذات أحد شروطها، في تصريحها من أجل المصالحة، الذي حرر بصعوبة شديدة خلال العشر سنوات السابقة لذكرى الاتحاد المئوية، في عام (2001). هذا التصريح كان يقول «إذا ما عبر جزء من الأمة عن حزنه العميق، وأسف بشدة لمظالم الماضي، فإن الجزء الآخر يقبل هذه الاعتذارات ويصفح». فتاريخ هذه المظالم، عاشه الأبوريجين ويتذكرونه، لأنه يكون جزءًا من ذاكرة شعبهم. وينتمي زعماؤهم في أغلبهم إلى الأطفال المسروقين. وقد أسهم عدد من البيض، رجالاً ونساءً، يساريين غالبًا، في نبش هذا الماضي خلال عشرين عامًا، على الرغم من العقوبات التي كانوا يتعرضون لها. فتقاريرهم كانت تبين أنه إذا ما كانت أستراليا نجحت في بناء مجتمع، قائم على المساواة، ديموقراطي ويحترم القانون، فإنه كان مبنيًا على جبال من عظام الأبوريجين. إلا أن الاعتراف بتاريخ على هذا القرب، والبشاعة، النخبة الموجودة في السلطة متواطئة فيه، كان انقلابًا أكثر صعوبة من أن لا يثير مقاومة. فمثال (مكاني) (My Place)، وهي سيرة ذاتية لسلي مُرغان (Sally Morgan)[46]، تحكي قصة امرأة «تكتشف» أسرها الأبوريجين، وكان ماضيها أخفي عنها تمامًا؛ يضع موضع الاقام أفرادًا حقيقيين من العائلات الكبرى لملاكي الأراضي في أستراليا الغربية، في أحداث تعمدوا نسيانها. «ملوك الاحتلال» هؤلاء كانوا حكموا أستراليا خلال مئة سنة، ويرفضون أحيانًا فتح أرشيفاقم العائلية. فبلديات كاملة في ولاية فكتوريا، التزمت الصمت، عندما سُئلت عن الشائعات القائلة إن «الرجل العجوز» اعتاد رمي الأبوريجين من أعلى الجروف الصخرية. ومع ذلك، كان مستحيلاً وقف روايات التسميم بالستركنين، والمذابح العقابية، وحتى القضاة المتحيزين. أخيرًا، تبنى حزب العمال، الذي كان متواطئًا لوقت طويل مع عنصرية البيض من الطبقة العمالية، وجهة نظر مراجعي التاريخ. ففي التسعينيات الماضية قبلت أوساط للمثقفين، وحتى لغلاة المحافظين، مثل ربرت مان (Kobert Manne)، بتردد أولاً، ثم

جهارًا، أن يتضمن تاريخ أستراليا الإبادة الجماعية. وما من تمايز منطقي مع المحرقة النازية يمكن له إخفاء حقيقة وقوع سياسة الدولة الأسترالية، غالبًا، تحت وطأة تعريفات الإبادة الجماعية التي وضعتها التشريعات القضائية الدولية.

وتشبه استعادة هذا التاريخ المحجوب، تاريخ بلدان أخرى في الفترة ذاتها، وبخاصة بلدان الإمبراطورية البريطانية. إذ اعتُرف في كندا وإفريقية الجنوبية ونيوزيلندا، بأن الاستعمار قاد إلى الإخفاق في تحطيم الشعوب المستعمرة، سواء على صعيد الأفراد أم الثقافات، فأعربت الدولة عن الأسف، وقدمت تعويضات، واقترحت الإجراءات الضرورية لعملية تهدئة. ولجنة جنوب إفريقية من أجل الحقيقة والمصالحة، المثال الأكثر تأثيرًا. ولهذا من المستغرب أن يصبح نفي الإبادة الجماعية، هو سياسة الدولة الأسترالية، وأن يلقب رئيس وزرائها جون هوارد (John Howard) تصور السود لها ب«شارة حدادهم». وبينما تقدم رئيس ألمانيا باعتذار لليهود، وعمل رئيس وزراء بريطانيا الشيء ذاته مع إيرلندا الشمالية، واعتذارات مماثلة قدمت في أماكن أخرى لم تكن الحرب أو الغزو فيها منشأ لتدابير متصلة ب«أقلية»، تمتنع الدولة الأسترالية عن فعل الشيء نفسه. فعملية المصالحة الأسترالية عام (2000)، في فوضى تامة. وباتت أستراليا، مكان جنوب إفريقية، الأكثر رجعية، والأكثر عنصرية من بين المستعمرات البريطانية السابقة.

والمسألة هي: لماذا؟. لماذا في الوقت الذي «يعترف» غلاة المحافظين بأنهم تواطؤا في نقل أطفال الأبوريجين القسري، يصر رئيس الوزراء الأسترالي على عدم طلب الصفح؟. الجواب الأول هو إنه إذ يتشكك بالتاريخ الحقيقي، يرفض تحمل مسؤولية الأفعال التي ارتكبتها الأجيال التي سبقته. ويزعم، مع شخصيات رسمية أخرى، أن هذا التاريخ منحاز، ويشكل اختلالات أو استثناء، جرى في الماضي خلال التشييد المبشر بالخير لمجتمع عصري، عادل، وحر بشكل ديمقراطي، مؤسس على سيادة القانون. ولم يكن قط خداع الأرقام أكثر وضوحًا منه عندما أنكر هؤلاء الرجال بصورة قاطعة مصطلح «الجيل المسروق» (الذي اخترعه أحد موظفي الدولة) لأن (10%) فقط من أطفال الأبوريجين مَسَّتهم سياسة النقل القسري والتذويب[47]. ويذكر هذا بموقف مراجعي التاريخ حول المحرقة، الذين يحاججون بأن الأرقام كانت غير دقيقة، وتنقصنا الوثائق، أو أن أكثر الضحايا ماتوا، نتيجة المرض وسوء التغذية، ولم تكن هناك نية في قتلهم.

لكن رئيس الوزراء هوارد، يمكن له أن يحاجج، عن حق، بأنه لا يفعل سوى التعبير عن وجهة نظر (60%) من الأستراليين، الذين ازداد عداؤهم لكل ما من شأنه التعويض عن المظالم الماضية، زيادة مؤثرة خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، عندما أرغمهم

أولاً نشاط الأبوريجين السياسي، ثم المؤرخون، على مواجهة الحقيقة. والنداء من أجل انتخابات، تطلبها لجنة المصالحة الأبوريجين والأطراف الأخرى المعنية يُظهر ذلك جيدًا. فالتاريخ المنحاز الذي عُلِّم، وحُث قادة الرأي العام على تصديقه، أسهم للأسف في تمديد سياسة السكوت عن الماضي المحجوب، الذي كان يحظى بمساندة السكان. إذ أكدت احتجاجات مخادعة، أنه تم إدخال البرامج المدرسية الجديدة المتعلقة بهذا التاريخ لإخفاء الحقيقة، التي كانت بحسب المحافظين تتمثل في أن بناء أمة كان يتطلب رواية حضرية، بطولية وأسطورية، لا يمكن أن تتضمن الإبادة الجماعية[48]. فقد كانت البرامج الجديدة تلح على الجانب الإيجابي لهذا «الميراث»، الذي سيسمح للأستراليين بأن يقولوا عن أنفسهم بفخر: «أستراليا وطني». والجدير بالذكر هو أنه بينما ينذر الصحافيون الرأي العام من وقت لآخر، بأن رفض تصحيح التاريخ قد يفضي إلى تفجر غضب الأبوريجين، ودفعهم إلى الانقلاب ضد هؤلاء ال(60%) المنكرين، قليل من المختصين يتساءلون عن تخلف موقف كهذا من قبل الأستراليين[49].

أظهرت استطلاعات الرأي أن الغالبية كانت تؤيد رئيس الوزراء في أن البيض ليسوا مدينين، وكذا الدولة بأي اعتذار، لنذكر بأن «الاعتذار» هو اللفظ الذي يعيد إحياء التاريخ المدفون، لتحطيم البيض كائنات بشرية أخرى، ويسمح لصوت الآخر بأن يُسمع. وينزع هذا الرفض الحاشد إلى تأكيد ملاحظة بات ددسن المذكور أعلاه: إن الإقرار بالإبادة الجماعية، كان يعني ضمنيًا انتقاد القيم الحضرية الجوهرية للشعب الأسترالي. ذلك أن هذا الاعتراف كان يكشف عن مجتمع لا يختلف هيكله الحكومي إلا قليلاً عن هيكل التمييز العنصري في جنوب إفريقية، والأنظمة العنصرية والفاشية. ومن بين الأسباب التي أعطيت في استطلاعات الرأي، نلحظ جملاً مثل «إن تماهيًا وجدانيًا مع تجربة الأبوريجين سيكون شديد الإيلام لنا، أو شديد الخطر علينا». و«إن الإقرار بانطواء ديموقراطيتنا على نقيصة خطيرة يفضي إلى زعزعة الاستقرار»[50]. وهذا يعزز الفكرة القانونية القديمة «من المحتمل أن في أستراليا سلطة تصدر قوانين مشابهة للقوانين حول تجميع المساكن في إفريقية الجنوبية، والقوانين المضادة لليهود في نورمبرغ بألمانيا»[51]. لكن التعبير علنًا عن وجهات نظر، تربط معاملة الأبوريجين بنقائص الدولة الأسترالية الهيكلية، يعتبر «عبثيًا»، بناء على ما تقوله الصحافة المحافظة.

فتبيُّن أنه «شديد الإيلام أو مثير للزعزعة الإقرار بأن ديموقراطيتنا تنطوي على نقيصة بهذه الخطورة» جعل الناطقين باسم حزبي البيض السياسيين الكبيرين، يرفضان الإنصات لانتقادات المنظمات الدولية المتكررة، التي كانت تدين انتهاكات حقوق الإنسان، وتضع

أستراليا أسفل قائمة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ OCDE) في عام (1991)[52]. إن هذين الناطقين باسم الحزبين، يستعملان الحجج الدفاعية نفسها التي كانت تستعمل منذ أربعين عامًا، وفحواها إن أستراليا ديموقراطية ليبرالية، ولا لزوم بالتالي للاهتمام بكل تقويم سلبي لتقيدها بحقوق الإنسان (الذي يشمل أكثر بكثير من معاملة الأبورجين). فقد دانت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مؤخرًا حكومة الاتحاد لأنها لم تستطع منع أستراليا الغربية، وأراضي الشمال من إصدار قوانين جزائية تعاقب على مخالفات تافهة تضرب الأبوريجين على الأغلب، بالقياس إلى الجماعات الأخرى. إلا أن رئيس وزراء أراضي الشمال رفض ببساطة هذه الإدانة مصرحًا بأنها «جزئية» أو «متقلبة» لأنها كانت تأتي من أجانب يجهلون الوقائع الأسترالية.

وكما هو متوقع، إن إلحاح الأبوريجين على الاستنجاد بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان لالتماس مساندتها ضد دولة تأبى عليهم إسماع صوت تاريخهم، يصطدم دائمًا باتهامهم بعدم الإخلاص والخيانة[53]. كما أن موقف الأمم المتحدة بخصوص تطبيق الاتفاقيات، التي وقعت أستراليا عليها، ومواقف منظمة العمل الدولية؛ والاتحاد الأوربي، والمجلس الأوربي، إضافة إلى انتقادات المنظمات غير الحكومية، مرفوضة كلها بزعم أنها غير وجيهة، وغير موثقة. وتتجاهلها الدوائر الرسمية عمومًا.

ورد فعل لجنة إزالة التمييز العنصري، على النداء الذي وجهه إليها الأبوريجين، عقب قضية ويك (Wik)، مثال نموذجي: فقد أدانت الدولة، إذ أعادت الأرباح الناتجة عن الأراضي التي كانت موضع النزاع في قضية مابو وويك. ومثلما رأينا، كان للقضيتين، وبخاصة لقضية مابو أهمية بالغة، لأنهما كانتا تزعزعان أسس السيادة السياسية التي طالب بها الأستراليون دومًا، وصاغوها طوال تاريخهم. وقد فصلت قضية مابو لصالح الحق الطبيعي في الأرض الذي لايزال ساريًا بعد مجيء الاستعمار. ووسعت قضية ويك هذا القانون، ليس فقط ليشمل أراضي التاريخ غير القابلة للتصرف، بل أيضًا الأراضي المؤجرة. فحتى هذا القرار الأول، جعل القانون المطبق خلال قضية غوف (Gove)، في عام (1971)، بلاكبرن ج يقرر مرة أخرى، أن الاستعمار كان ألغى الحق الطبيعي. والسماح بسريان الحق الطبيعي، كان يعني أن مذهب الأرض الخالية فاسد من الجهة القانونية. كما يعني إسقاط حجر أساس الحجج التي كانت تشرعن سيادة السلطة الأسترالية. وكان هذا يهدد، ليس فقط مصالح الممتلكات المكتسبة، وملكية المناجم على وجه الخصوص، بل كان يوقظ أيضًا شبح حركة الأبوريجين الانفصالية، بإعطائها أسسًا قانونية. وهكذا أصبح القرار حول الحق الطبيعي عندئذ جزءًا من التشريعات. فبعد قضية

ويك، وحينما أصدرت الحكومة على عجل، خشية من الطلبات بالتعويض، تشريعًا كان يحدد مطالبات الحق الطبيعي بالأراضي الشاغرة، وأراضي التاج غير القابلة للتصرف التي لاتزال محتلة من الدولة[54]؛ تقدمت منظمات الأبوريجين بشكوى أمام لجنة الأمم المتحدة لإزالة التمييز العنصري. فجرى التشهير بها لأنها نقلت المشكلة خارج القضاء الأسترالي، واتهمتهم الحكومة، في نوبة غضب، بأنهم لم يتصرفوا كمواطنين.

يمكن لنا، علاوة على ذلك، شرح الموقف المتناقض للأبوريجين، الموزعين بين رغبتهم في أن يكونوا أستراليين، والرغبة في حصولهم على تعويض عن المظالم التي عانوا منها، بالتشدد الذي يتضمن الاعتراف بالحق الطبيعي، ومطلبهم في تقرير المصير. فقد استمروا على هذه المطالب حتى عام (1938) على الأقل. وكانت تتعزز كلما نُبشت حلقة من تاريخهم، تمنعه من الغرق طي النسيان. كما حدث زمن المسيرات من أجل الحرية، التي كانت تحاكي مسيرات الحركة من أجل الحريات المدنية في الولايات المتحدة. وفي عام (1972)، أقام الأبوريجين سفارة رمزية، بنصبهم خيمة مقابل برلمان كانبرا (Canberra) للمطالبة بحقوقهم في الأرض، والتعويضات، والاعتراف بسيادة الأهالي. فأمر رئيس الوزراء المحافظ ويليم مكمهون (William McMahon) بتقطيع الخيمة إربًا، وطُرد من فيها بعد مشاجرات مشينة، لم يكن لها من جدوى سوى إظهار التحدي الموجه لسيادة الأبوريجين. وفي عام (1979)، قرر مجلس الأبوريجين الوطني تحرير معاهدة مكرتّا (Makaratta). وفي عام (1987)، وبعد عدة اجتماعات في إيفا فالي (Eva Valley)، كتبت مسودة أولى. فقبل رئيس الوزراء العمالي، بُب هوك (Bob Hawke)، رسميًا هذا الإعلان المسمى بارونغا (Barunga)، الذي يكرر مطالبهم في عام (1972)، وضمه إلى إعلان حقوق الإنسان والسيادة، الذي كان شيئًا جديدًا عندئذ. وقد قطعت المحادثات حول المعاهدة، بانتخاب هوارد، وأفضت إلى تشكيل اللجنة من أجل المصالحة.

اعتقد بعض المعلقين أن هوارد، رأى تهديدًا في مطلب «تقرير المصير» الذي يظهر في الإعلان من أجل المصالحة، الذي اقترحته لجنة المصالحة. من المؤكد أن الحكومة، في التسعينيات الماضية رفضت للوهلة الأولى كل إمكانية لعقد معاهدة، كمعاهدة وتنغي (Waitangi)، أو المعاهدات المعقودة في أمريكا الشمالية، مع أنه كان واضحًا أن تلميحات الأبوريجين الانفصالية رمزية فقط، نظرًا لتشتت جماعاتهم[55]. فقد كان إعلانهم من أجل المصالحة يسعى بالأحرى إلى احترام شعب الأبوريجين وساكني جزر مضيق توريس، بما لهم من ثقافة وتقاليد. وحتى هذا التنازل الرمزي رُفض، على الرغم من قرارات المحكمة المبنية على (ICCPR)، المواد (18 و9 و27). وعلى (ICESR) المواد (1 و2

و3 و15)، وعلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادتان (18 و19). وهناك حادثة توضحها تمامًا: فعندما حطم الأبوريجين كاميرا أحد البيض، وكان يصور «نشاطات سرية» لعدة أطفال، بحجة أنه كان يقبض على «أرواحهم» عد العمل دفاعيًا يندرج ضمن القانون العرفي[56].

فمن المضلل إذن أن يظل «تقرير المصير» مثار تهديد إلى هذا الحد، اللهم إلا إذا كانت القيم التي يعبر عنها هي التي تهدد المحافظين. فنتيجة الانتخابات توحي بأن قيمة «الاختلاف» بالفعل هي التي توقف الشعب الأسترالي. فأن يطلب الأبوريجين أن يعاملوا بإنصاف، من دون التقيد بشرط تبني أساليب البيض، أمر غير مقبول من (60%) من الشعب الأسترالي، الذي يزعم هوارد أنه يعبر عن رأيه. كما أن بقاء العلاقات التقليدية والروحية بين الأبوريجين والأرض، حيث يعد الأبوريجين نفسه حارسًا لها عوضًا أن يكون مالكها، وبالتالي لا يحق له استغلالها، يبدو أنه أساس المشكلة. وكان هذا هو المشكلة، كما وضحنا في هذا الفصل، لمجتمع مؤسس على فكرة أن بناءه يتم بعقد بين أفراد، يقيم قاعدة تشريعية واحدة متساوية للجميع. تصدر نظرية العقد الاجتماعي هذه مباشرة من لوك (Locke)، وتنص على أن زراعة الأرض هي التي تؤسس وتسمح بتشييد بنيان اجتماعي في كل مجموعة إنسانية متحضرة. فمن هنا تنبع ضرورة استغلال للأرض. وإن كائنًا بشريًا يتوفر على طبيعة خصبة ليس من الرحل. ولا ينبغي له أن يتنقل من إمرأة إلى أخرى، أو من امرأة إلى رجل. إنه مالك وليس حارسًا.

ولايزال من المبكر إثارة مشكلة التناوب بين الخير والشر أمام ثلثي السكان الأستراليين، أو ما يقرب من ذلك. فعيش الأبوريجين اليوم بعيدين، إن لم يكونوا مقطوعين عن التقاليد واللهجات التي كانت لهم في عام (1788)، محافظين عليها أو مبتعدين عنها في آن، لا يمكن أن يزيل خوف البيض، حتى وإن كان المقصود فقط مناقشة قيم مختلفة. وأن يقود الأبوريجين شخصيات جديدة، يمكن لوظيفة الحارس برأيهم أن تفضي إلى الملكية، لا يشكل تسوية كافية. كما لا يشكل تسوية كافية طلب هؤلاء الزعماء لانتخابات، واعترافهم بأن عملية المصالحة التي شرع فيها، مضى عليها خمسون عامًا.

وقت كُرُبُر[5] (Corroborre) (2000)[57]، وهو يوم المصالحة الوطنية في (27 أيار 2000)، لم يكن رئيس الوزراء حاضرًا. وكانت جماهير المتظاهرين تمثل (30%) من الأستراليين المناصرين للمصالحة، والعقد الاجتماعي الجديد. بينما كان ال(60%) الذين يوافقون هوارد يتابعون الحدث ولاشك خلال التلفزة. فأعلن الزعيم الأبوريجين بات ددسن، بأنه سيكون غائبًا أيضًا عند مناقشة تجديد موجه إلى مستقبل أفضل، لأنه ما من قرار موجه

للمستقبل يمكن أن يتخذ من دون إلقاء نظرة من وقت لآخر على الماضي. وقد صور خطابه العذابات التي عانتها أسرته عبر التاريخ، وصرح بأن المصالحة لم تكن مجرد قضية حقوق اقتصادية واجتماعية وغيرها: «إن المصالحة تشمل أشياء أكثر عمقًا (. . .) تشمل لحم ودم الحياة التي ينبغي أن نعيشها معًا، وليس التفصيلات العملية التي علينا أن نسعد بها كمواطنين معترف بنا (. . .). وإذا لم نستطع أخذ حقائق ماضينا في الاعتبار، سيكون مستقبلنا من دون أمل باعتبارنا أمة (. . .) ولن تكون لدينا روح»[58].

2) تجارة الرقيق



2 / 1) حول تجارة الرقيق

مارك فيرو (Marc Ferro)

قبل غزو أمريكا، كان العالم الغربي عرف أشكالاً من العبودية، تتميز بأنه لم يعد لضحاياها رابطة مع عائلاتهم أو جماعاتهم إذ كان الأمر يتصل على الأغلب بعبيد مترليين؛ ولم يقم العبيد بدور اقتصادي هام إلا في العالم الروماني، حينما كانت الملكيات الكبيرة تزود سكان المدن بالمنتجات الغذائية الضرورية لحياتهم: وهكذا كان مليونان إلى ثلاثة ملايين من العبيد في إيطاليا، يمثلون (30%) من سكانها. وانتهى هذا النظام العبودي، الذي كان يستبق النظام الذي عرفته أمريكا فيما بعد، مع الغزوات البربرية وانحطاط المدن الذي رافقها، فحل نظام السخرة محله، حتى وإن استمر بشكله المترلي بضعة قرون أيضًا، لكنه كان فقد دوره الاقتصادي. ثم انبعث مع الفتوحات العربية في شرق أوربة خاصة، حيث نجد اشتراكًا بين لفظي (Slave) (سلافي) و(Esclave) (عبد)، ثم في غربها، حيث ظهرت مغارس قصب السكر، التي كان يزرعها عبيد وأحرار على السواء، منذ عصر الحروب الصليبية. فقد كانت تجارة السكر في البحر المتوسط بأيدي العرب والجنويين والبنادقة، وهم يجولون طويلاً حول قبرص وكريت، ثم ألغارف في البرتغال.

إن اقتران العبودية بزراعة قصب السكر، سبق هكذا اكتشاف العالم الجديد. لكن شأنها كان قليلاً، نظرًا لأن الشكل المترلي، مع بضعة عبيد فقط لكل عائلة كبيرة، ظل النموذج المسيطر.

كما كان الرق موجودًا في إفريقية السوداء، مع سيطرة للشكل المترلي أيضًا. وكان يمثل العبيد فيها بضاعة للتصدير إلى شمالي إفريقية. وكانت هذه التجارة عندئذ بأيدي العرب: إذ نمت هذه التجارة بين القرنين التاسع والخامس عشر، فكانت غالبية الضحايا من النساء والأطفال. وبلغت عبر خمسة أو ستة طرق من (5000) إلى (10000) شخص سنويًا، كانوا يرسلون إلى شمالي إفريقية ثم إلى جزيرة العرب ومصر، من شرقي إفريقية التي كانت المزود الأكبر.

وقليلة كانت المجتمعات الإفريقية التي كان بيع العبيد يشكل لها المورد الرئيس: كوادي النيجر، والسودان، والساحل الشرقي للقرن الأفريقي، ومملكة سونغهاي (Songhaï) التي كانت مزودًا كبيرًا أيضًا قبل أن يحطمها المغاربة في عام (1590). وهكذا رُحِّل ما بين (3,5 و10) مليون إفريقي، قبل وصول الأوربيين. لكن هذه التجارة لا يبدو أنها حطمت بنى البلدان المعنية. لكن يمكن التساؤل: أي التجارتين أهم، أهي التجارة البينية الإفريقية أم التجارة العربية؟.

إن ذكر المظالم التي ارتكبها ضحايا الاستعمار هو من المحرمات نوعًا ما، بالنسبة لأعداء السياسة الاستعمارية الذين صاروا مناصرين للعالم الثالث. فهم بقدر ما يندّدون بعنصرية الأوربيين، وبالطريقة التي مارسوا فيها تجارة الرقيق، يظلون متكتمين على الممارسات ذاتها التي ارتكبها العرب.

السبب الأول: من دون شك، هو أن هذه الممارسات كانت استخدمت ذريعة للمطامع الإمبريالية في القرن التاسع عشر: فلتسويغ غزو إفريقية السوداء، أطلق لفنغستن (Livingston) رقم (21) مليونًا من العبيد، زعم أنهم عبروا من زنجبار. «رقم مبالغ فيه» كما تبين فيما بعد، قلص إلى (4) ملايين الآن، بينما كان (13,2) مليونًا من العبيد بالفعل، فيما وراء الأطلسي.

السبب الثاني: في زمن الاستعمار، حل العمل القسري محل العبودية؛ فلم تكن هناك ضرورة لدى المعادين للاستعمار للتنديد بما سبق.

أما بالنسبة لضحايا العرب، سود إفريقية الوسطى والغربية، فلا يتكلمون إلا نادرًا وبشيء من الضيق، عن هذه الحقبة السابقة على الاستعمار الأوربي. إذ عندما يتعلق الأمر بالتطرق إلى الإسلام، وإلى الغزوات العربية، لاتزال يد المؤرخ الإفريقي ترتجف . .

والحق أن العبودية وتجارتها كانتا موجودتين في إفريقية **قبل** قدوم العرب والاستعمار الأوربي. فطالما كان مفهوم ملكية الأرض غير موجود، كان الرجال والنساء يشكلون

المصدر الوحيد للثروة. وكان أسرهم والاتجار بهم، عن طريق الحرب أو غيرها، يشعل الصراعات بين الممالك. وانتعشت هذه النشاطات نتيجة للطلب الخارجي، من العرب منذ القرن الحادي عشر، ومن الأوربيين منذ القرن السادس عشر. وهكذا كانت الماشية الإنسانية تستخدم عملة استبدال، ورُحِّلت إلى العالم العربي وإلى ما وراء الأطلسي.

قبل الإسلام، عندما كانت تنشب الحروب بين العرب والإثيوبيين، كان مصير الأسرى العبودية.

والشيء ذاته كان يجري في الإمبراطورية الرومانية، والإمبراطورية البيزنطية.

وعندما انتصر الإسلام، نبذ القرآن كل شكل من عدم المساواة بين العرب والسود.

لكن كل شيء يتغير بإنشاء إمبراطورية شاسعة، سواء عن طريق الجهاد أم لأسباب أخرى. فمنذئذ يتميز العرب عن غيرهم ممن اعتنقوا الإسلام، باتخاذهم وضعًا متميزًا، بينما يخضع المهزومون إلى التزامات مختلفة. ويحتمل أن يصبح من لم يعتنقوا الإسلام عبيدًا.

ومع أن الشريعة لا تفاضل بين الناس إلا بالتقوى، إلا أن العرب سيميزون سريعًا بين ذوي البشرة البيضاء (الشركس، الأرمن، السلاف) وذوي البشرة الداكنة (في أعالي النيل وإفريقية). ويحكمون بأن هؤلاء أكثر بدائية، وربما كانوا عبيدًا في الواقع، وهكذا كان للعرب عبيد بيض، وعبيد من السود، كانوا جنودًا في أغلب الأحيان.

وفي القرون التالية، ورث العثمانيون هذا الوضع. إلا أنهم في القرن التاسع عشر، زمن الإصلاحات، وبتأثير من الغربيين، حاولوا وضع حد لتجارة الرقيق، إلا أنها استمرت في الحجاز وحوالي طرابلس الغرب. وباعتباره شأنًا «داخليًا»، كان الرق مستمرًا، لكنه أقل قسوة بكثير من الرق الذي كان يمارسه الأوربيون، عندما كانوا ينقلون السود إلى ما وراء الأطلسي من أنغولا والكونغو وإفريقية الغربية.

عندما تم إلغاء الرق في الغرب، انضم الأوربيون إلى الرق الذي كان يمارسه العرب، كما يوضح فيما بعد، مقال كاثرين ككري—فدرفتش (Catherine Coquery-Vidrovitch) عن استعمار زنجبار.

وإذا لم يبق إلا القليل من آثار هؤلاء السود في العالم العربي الإسلامي، في العراق، في المغرب، في مصر، فذلك لأن جزءاً من الرجال الذين جلبوا هكذا عن طريق تجارة الرقيق كانوا يخصون، ويصيرون خصيانًا. وبخاصة أن ظروف حياتهم كانت من الصعوبة حيث تجاوز معدل وفياتهم معدل السكان الآخرين. «كانت حياتهم مريعة، كما كتب إنغليزي

معاصر عاش في مصر في القرن التاسع عشر: خمس سنوات أو ست، كانت كافية للقضاء على جيل من العبيد، ولا بد في نهاية هذه الفترة من تجديد العدد الكلي». وكانت تونس الدولة العربية الأولى تحت الهيمنة العثمانية التي تلغي الرق، في عام (1846). لكن هذا الإلغاء لم يصبح فعليًا إلا تحت الاحتلال الفرنسي، بعد عام (1881). وبدأت العملية في الجزء التركي من الإمبراطورية العثمانية، نحو عام (1830)، بالنسبة للبيض أولاً من جورجيين وشركس، ثم للسود في الحجاز (1857). إلا أن الرق ظل نشيطًا في بعض أجزاء العالم العربي: فقد ألغي في المملكة السعودية عام (1862)، وألغي في موريتانيا عام (1980).

ترى هل يشكل خطف أمراء دول الخليج الإثيوبيات أو غيرهن بعد ذلك، استمرارًا لتلك الممارسات التي يغطيها «احترام التقاليد»؟.

ومنذ انتهاء الاستعمار، يردد صدى السكوت النسبي عن الإساءات التي ارتكبها الغزاة غير الأوربيين، من العرب أساسًا، السكوت عن العنصرية التي كانت تجتاح بلاد الإسلام. إذ يبدو أن خرافة انعدام الأحكام العنصرية المسبقة لدى العرب، ولدت عندما تبين المبشرون المسيحيون في إفريقية السوداء أن نجاحهم كان أقل من نجاح الدعاة المسلمين: وهذا يرجع، من دون شك، إلى أن أي أسود يدخل الإسلام يصبح حرًا، متساويًا مع الفاتحين؛ ولكنه يرجع أيضًا لكون الدعاة سودًا، بينما كان المبشرون المسيحيون بيضًا (ونرى هذا جيدًا في فيلم سامبين عثمان (Semben Ousmane, Ceddo)، الذي تجري قصته في السنغال).

تقديرات رقمية لتجارة الرقيق[1](1)

إن تحذيرًا يفرض نفسه: فليس ممكنًا التوصل إلى رقم دقيق يشمل عدد العبيد الأفارقة الذين نقلتهم سفن العبيد الأوربية. فهناك عناصر ناقصة، لأن عدد العبيد الذين أركبوا، وعدد الذين أنزلوا لم يسجل بدقة في كل الرحلات، وهناك ثغرات في المجموعات المحفوظة. زد على ذلك أن أرقامًا تم بالتأكيد تزويرها، للإفلات من دفع الرسوم والجمارك. والبحوث الشديدة التدقيق تنتهي إذن إلى نتائج، لا يمكن أن تكون إلا في حدها الأدنى، كما يشير، على وجه الخصوص، شارل بكر (Charles Becker) بالعلاقة مع تجارة الرقيق الفرنسية[2]، وجوزف إنيكوري (Joseph Inikori) بالعلاقة مع التجارة الإنغليزية[3]. وهاهي على كل حال التقديرات التي يتوصلان إليها.

1) ما يخص تجارة الرقيق الفرنسية في القرن الثامن عشر، يعرض شارل بيكر رقم (1017010) عبد رحلوا. وقد اعتمد المؤلف على بحوث متاس (Mettas) وداجيه (Daget) اللذين نشرا (سجل رحلات سفن العبيد الفرنسية في القرن الثامن عشر)[4] وشارك فيه ببعض الإضافات. كما قدم

تقريرًا للـ(691) رحلة المحصاة من دون ذكر عدد العبيد الذين أركبوا وأنزلوا. ومن المناسب إضافة التجارة الفرنسية غير المشروعة تحت نظام إعادة الملكية (la Restauration)، الذي يقارب المئة ألف عبد، وتجارة العبيد الرسمية في الثلث الأخير من القرن السابع عشر: (75000) عبد ربما. ونشير مرة أخرى إلى أن هذا المجموع الذي يقارب الـ(1200000) عبد أركبوا، لا يمكن إلا أن يكون أقل مما حصل، من دون أن نستطيع تدقيق هذا الرقم أكثر، حتى هذه اللحظة.

2) ما يتعلق بتجارة الرقيق الإنغليزية، بين عامي (1655 و1807)، يقدم جوزيف إينيكوري الرقم (3887630) عبدًا رُحِّلوا. ويتضمن هذا الرقم رحلات سفن العبيد الإنغليزية التي انطلقت من جزر الأنتيل البريطانية، وليست تلك التي انطلقت من المستعمرات الإنغليزية في أمريكا الشمالية، ثم من الولايات المتحدة حتى عام (1807) أيضًا. ولهذا يقدر المؤلف أنه إذا أخذت أخطاء التقدير في الحسبان، يمكن الوصول إلى رقم يفوق الأربعة ملايين.

وهكذا تمثل التجارتان الفرنسية والإنغليزية الأكثر أهمية، حدًا أدنى قدره (5,2) ملايين، وعلى الأصح، ما بين (5,5 و6) ملايين إفريقي رحلوا. وبخصوص تجارة الرقيق غير المشروعة في القرن التاسع عشر، يصل باحث آخر هو دفيد إلتس (David Eltis)[5] إلى تقدير (2,293000) خلال الفترة بين عامي (1811 و1870). ويتبقى التجارة البرتغالية حتى عام (1810)، والتجارة الهولندية. فما يتعلق بالأولى، يقدر فردريك مورو (Fédéric Mauro) بأن البرازيل استقبلت حتى عام (1800)، (2,225000) عبد. نرى إذن أن هذه التقديرات الناقصة تتجاوز العشرة ملايين من المرحلين.

ومن المعلوم أن التقديرات الكلية لا زالت تراوح بين هذا الرقم، (10 و14) مليونًا.

	القرن السادس عشر	القرن السابع عشر	القرن الثامن عشر	القرن التاسع عشر	المجموع
بفعل العرب	900000	700000	700,000	1,8 مليون	4,1 ملايين
بفعل الأوربيين	900000	1,8 مليون	6,1 ملايين	3,3 ملايين	13,2 مليون

نبحث، بلا جدوى، عن أي أثر للعنصرية في القرآن، لكن العنصرية، كما جرى في الغرب المسيحي، تنمو بفعل الفتوحات، والتلاقي مع الشعوب التي أخضعت. وقد وضعت هذه الشعوب منذ وقت مبكر موضع التساؤل أسس هذه العنصرية العربية. فمنذ القرن التاسع، كتب الجاحظ، وهو من أصل إفريقي جزئيًا على الأرجح، مقالة في (فضل السود على البيض) كانت تدافع عن الزنج، وهم من سودِ إفريقية الشرقية والبانتو، ضد الحاطين من شأنهم، فكان متقدمًا بعشرة قرون على الكتاب الفرانكفونيين في إفريقية الغربية أو الكاريبي. ثم كانت هناك مؤلفات أخرى على هذا النمط بالعربية والتركية.

لكن النماذج النمطية المعاكسة أخذت تتغلب شيئًا فشيئًا، وأكثرها شيوعًا تتصل بما ينتجه السود هم أنفسهم: «أنت زنجي بأنفك وشفتيك، يقول إفريقي لآخر، وأنت أيضًا

زنجي بلونك وإبطيك». أما النساء «ففيهن نقائص عدة، فكلما كن أكثر سوادًا كانت وجوههن دميمة وأسنانهن مدببة (. . .) لا يستطعن توفير أي متعة بسبب رائحتهن وخشونة أجسامهن». إذ يُحكم على السود، بوجه الإجمال، أنهم يحبون الهزل والموسيقى، وأنهم ضعيفو التقوى. وبخلاف هذا، نجد بالنسبة لسود آخرين نماذج نمطية مماثلة لتلك التي اصطنعها الأوربيون: كالقوة الجنسية والشبق، إضافة إلى أوصاف مناقضة للسابقة، تتعرض لها ‹ألف ليلة وليلة›.

كم هن كثيرات صبايا الزنج اللطيفات

اللائي فيهن موقد محرق

واسع كالكأس

وقد شكل وصول البرتغاليين منعطفًا، حتى وإن اختلفت هذه التجارة قليلاً عن أشكال النقل التي سبقتها في البداية، بعد حمولة العبيد الأولى في عام (1444). فالواقع أن البرتغاليين كانوا يهتمون على وجه الخصوص بالذهب، والتوابل والعاج. ولذا كانوا يبادلون العبيد الذين كانوا اشتروهم أو أسروهم بالذهب. وأول مستودع لهم، في ساو تومي (Säo Tomé)، أصبح فيما بعد سوقًا وأرضًا مغروسة بقصب السكر أساسًا، وكانت في أصل أول تجارة كبرى للرقيق انطلقت من الكونغو؛ فقد كانت انفصلت عن التجارة السابقة مع العرب. وهذه المبادلات المتفق عليها من ملوك الكونغو، كانت تجري بوتيرة مائتي عبد في السنة، منذ نهاية القرن الخامس عشر، في الوقت الذي كان الإسبان يبيدون سكان الكاريبي.

تاريخ الرق كما يروي لأطفال الكاريبي[6](2)

(ترينيداد وجامايكا)

«أن نكون أحرارًا، يعني أن نفعل ما يروقنا، عندما يروقنا، من دون الإساءة للآخرين. فإذا أصبح كائن بشري عبدًا، يفقد هذه الحرية، ويصير ملكًا لشخص آخر، كأنه حيوان أو شيء. وإذا ما فر عبد من سيده، وإذا ما «سُرق» يساعد القانون السيد في إعادته إليه. ذلك أنه ملك لسيده.

نحن لا نعرف من كان أول رجل يملك عبدًا. وأيًا كان هذا الرجل، يمكننا التأكد من أنه كان يرغب في أن يكون أحد ما في خدمته من دون مقابل ولا أجر. كما يمكننا التأكد من أن هذه العادة في تملك العبيد قديمة، وقديمة جدًا. هناك من يظن أن الزنوج فقط كانوا العبيد. وهذا خطأ فادح. فأناس من جميع البلدان، رجال ونساء وأطفال، كانوا عبيدًا، في زمن ما من تاريخها: الهند، الصين، مصر، بلاد فارس، إنغلترا، فرنسا، إسبانيا. كما كان البيض أيضًا عبيدًا للسود أحيانًا (. . .).

في الماضي، كان الرجل يصبح عبدًا أحيانًا، لارتكابه جريمة، أو قد تباع كل عائلته لسداد دين. وعندما كانت قبيلة تشن الحرب على أخرى، كانت المهزومة تباع غالبًا كالعبيد؛ وإلا تقتل. إذ نقرأ في التوراة أن كل أسباط بني إسرءيل بيعت عبيدًا في مصر.

في اليونان (. . .) كان العبيد يكلفون بالتجارة، أو كانوا معلمين في المدارس. وقد كانت معاملتهم أفضل بكثير منها في الأزمنة اللاحقة.

وهناك قصة شهيرة لصبيان إنغليز، تم بيعهم في سوق للنخاسة بروما. وكان هذا في زمن الإمبراطورية الرومانية. وكانوا من الوسامة بشعورهم الشقراء ووجوههم الجميلة، حتى أن راهبًا مسيحيًا سألهم عن المكان الذي جاؤوا منه، فأجابوا بأنهم أنغلي (Angli) وهي الكلمة اللاتينية للإنغليزي. لكن الراهب لم يسمهم أنغلي بل أنجيلي (Angeli) (ملائكة)، وأرسلهم في مهمة تبشيرية إلى بلاده.

(. . .) أفضى انتشار المسيحية إلى اختفاء الرق في أوربة، وصار العبيد أقنانًا. وكان هؤلاء مرتبطين بالأرض، لا يستطيعون تركها إلا بإذن من سيدهم. وإذا ما بيعت الأرض، يباعون معها. فمنذ ثلاثمئة سنة فقط كان أقنان أسكتلندا يُلبسون طوقًا من الحديد في أعناقهم. لكن لم يعد في إنغلترا أقنان منذ خمسمئة سنة. أما في روسيا فكان لايزال هناك أقنان منذ ثمانين عامًا.

وكان هناك شكل جد قبيح للرق لمئات السنين حول البحر المتوسط. فقد كان مسلمو تركيا يبيعون أي مسيحي يؤسر كعبد، إلا إذا ارتد عن دينه، ودخل الإسلام. بينما لم يكن لأي مسلم أن يسترق مسلمًا آخر. لأن ذلك شر، عُلّموه في كتابهم الذي يسمى القرآن. ولوقت طويل أيضًا كان مسلمو الجزائر وإفريقية الشمالية يجولون بسفنهم في البحر المتوسط، جاعلينه مصدر خوف للمسيحيين. وهكذا، أصبح أوربيون من كل البلدان عبيدًا، وأمضوا حياتهم يجذفون في سفن المسلمين، مكبلين فيها، يعانون سوء العذاب، وأسوأه الضرب بالسياط. فإذا ما أغرقت إحدى سفنهم، يغرق كل الطاقم معها. وفي الماضي أيضًا، كان الأتراك يملأون جيوشهم بالأسرى، الذين كانوا خطفوا وهم أطفال من أهلهم المسيحيين. ثم كانوا يدربون على القتال ليصيروا مقاتلين مرهوبي الجانب.

وهكذا، بعد ما جرى نزع الجانب المأساوي عن تجارة الرقيق في إطاره، يبدو كأنه ظاهرة غير ذات خصوصية. فلم يذكر شيء عن عدده، عن حجمه، وعن استمراريته. ولم يذكر أن كل السود، الساكنين للقارة الأمريكية، أتى بهم هنا عبيدًا.

وحل التجار الجنويون والبرتغاليون محل العرب، فأعطى ذلك انطلاقة حاسمة لتجارة الرقيق انطلاقًا من ساو تومي. والأوائل في عبور الأطلسي، جاؤوا من هذا الجزء من إفريقية، حيث كان العديد من الأسرى نُصِّروا، كهؤلاء العبيد المترليين الذين كانوا عندئذ في قادس أو لشبونة. ومذ ذاك أخذ الأسرى يُرحلون مباشرة من الكونغو ثم من لواندا، وتجاوز عدد الأفارقة المرحلين الخمسة آلاف إلى ستة آلاف في العام. وقد أسهم الإسبان والهولنديون إلى جانب البرتغاليين في النقل، باعتبار أن القليل منهم كانوا يريدون الإقامة في أمريكا. وكانت المهمة الموكلة للعبيد في العالم الجديد هي العمل في مزارع قصب السكر أساسًا، كما كانت في ماديرا أو جزر الكناري.

في أمـــريكا الإسبانية، لم يستطع الغزاة أن يجعلوا من الهنادرة الذين تنصروا عبيدًا، لأن الـــتاج عـــارض ذلك، واضطر الفاتحون للبحث عن أشكال من العمل القسري، تستخدم الـــبنى الـــسياسية والاجتماعية التي كانت موجودة قبل مجيئهم. كما لم يستطع البرتغاليون أيضًا في البرازيل الاعتماد على السكان الهنادرة السائبين؛ فاقتضت الضرورة استيراد العبيد بـــصفة أكثـــر إلحاحًا: لأنه لا الإسبان ولا البرتغاليون من أوربة القديمة، كانوا راغبين في الهجرة للعمل. وهكذا وصل بين عامي (1451 و1870)، (1,6) مليون من العبيد إلى البلاد الـــتي سيطرت عليها إسبانيا، و(4) ملايين إلى البرازيل، و(3,7) ملايين إلى جزر الكاريبي الإنغليزية والفرنسية والهولندية والدانمركية. وأكثر من نصف مليون إلى أمريكا الشمالية.

من الواضح أن الصادرات الزراعية، وحتى الاستعمار نفسه، ما كانت لتبلغ النتائج ذاتها لـــولا استعباد الأفارقة. ففيما عدا المعادن الثمينة، كانت كل المنتجات الواردة من أمريكا إلى أوربـــة حـــصيلة عمـــل السود. حتى أن المرء ليتساءل عما إذا كانت البرازيل وجزر الكـــاريبي كانـــت سترتقي من دونهم. وكانت الرهانات من الأهمية حيث لم تكن تسمع الخطابـــات الإنـــسانية. إذ كانـــت لمزارع العبيد في جزر الكاريبي الصغيرة، خلال القرن الثامن عشر، قيمة أكبر للندن وباريس من قيمة قارات بأسرها، مأهولة بعمال أحرار.

تطورت تجارة الرقيق ببطء شديد في بداياتها، كجزء من التجارة الإفريقية، ومتكونة بخاصة من الأسرى، الذين كانوا لقرنين أو ثلاثة ممن يعيشون قريبًا من السواحل. إلا أنه مـــع طلب المستوطنين الأمريكيين المتزايد، وارتفاع أثمان العبيد، تنامت الحركة في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ليبلغ عدد العبيد السنوي (80000) في المتوسط، خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر (1780). ومذ ذاك صار خليج غينيا مع بيافرا وأنغولا، إضـــافة إلى الكونغو المزودة الرئيس، لكن لم يعد يُقتصر على أسرى الحرب: بل كانت تجهـــز حملات للقبض على العبيد حتى داخل البلاد. وهكذا خربت أنغولا ثم موزمبيق، حيث كان المغيرون السود والبيض، الذين كانوا ربما يتقاتلون فيما بينهم للحصول على الأســـرى، يـــسوقون الفلاحين العزْل. إلا أن إفريقية الغربية قاومت بشكل أفضل هذه الكارثـــة، حيث كان تصدير زيت النخيل يحل شيئًا فشيئًا محل تجارة الرقيق، وبخاصة في ســـينيغامبيا (Sénégambia) وفي ساحل الذهب (غانا). لكن تخريب الأرياف في إفريقية الوسطى صاحب مأساة الترحيل الإنسانية؛ زد على ذلك أن تجارة الرقيق استمرت بعد أن تم إلغاء تجارته عبر الأطلسي، لفائدة الطغاة الأفارقة وحدهم.

وقد كانت الأراضي التي يسيطر عليها البرتغاليون أكثر من غيرها ضحية لهذه المأساة الإنسانية، لأن طريق نقل العبيد الأطول منه انطلاقًا من خليج غينيا، خلف قتلى أكثر من

غيره: إذ كان يستغرق ما بين ثلاثين وثلاثة وثلاثين يومًا، انطلاقًا من أنغولا، في مقابل عشرين يومًا من سينيغامبيا، وحتى أربعين يومًا من موزمبيق.

ولرفع مردود الرحلة المادي، كان في كل سفينة (569) أسيرًا في المتوسط، انطلاقًا من الموزمبيق، مقابل (410) من أنغولا، وأقل من الشمال. وكان الموت يقع ثلاث مرات: أولاً عند الأسر؛ ثم بسبب المرض والعذاب في أثناء الرحلة؛ وأخيرًا عند الوصول، نتيجة لمحاولات الفرار. وهكذا، من بين (170642) إفريقيًا رُحلوا إلى ريو دو جانيرو، بين عامي (1795 و1811)، مات (15587) في البحر، و(606) على الأرض البرازيلية. وإذا ما كانت ظروف السفر تمثل القساوة التي أظهرتها الروايات والسينما في (جذور/ Roots) وأميزدات (Amizdat)[7](3) فإن النخاسين كانوا يحرصون إجمالاً على وصول حمولتهم بحالة مقبولة حتى يبيعوها بأفضل سعر.

تقرير الجراح فالكونبريدج (Falconbridge) عن تجربته على سفينة عبيد خلال عاصفة استمرت عدة أيام، منعت خروج الأسرى إلى السطح للتفسح[8](4).

رياح قوية، ترافقها أمطار، أرغمتنا على إغلاق كواتنا، وحتى شبابيك التهوية، فسرى الزحار والحمى بين الزنوج. وبينما كانوا في هذه الحالة البائسة، كنت أنزل أغلب الأوقات إليهم، كما تقتضي مهنتي؛ لكن الحرارة في عنابرهم أصبحت لا تحتمل، حيث لم يعد ممكنًا أن أبقى إلا بضع دقائق. لكن هذه الحرارة المفرطة لم تكن الشيء الوحيد الذي يجعل وضعهم مريعًا. فأرضية عنبرهم الخشبية كانت مغطاة بالروائح الكريهة والدم، نتيجة للزحار الذي أصابهم، إلى حد يتخيل الداخل إليه نفسه في مذبحة.

ولا يمكن للعقل البشري تخيل لوحة أكثر بشاعة وإثارة للتقزز من الحالة التي كان فيها هؤلاء البؤساء عندئذ. وقد فقد كثير من العبيد وعيهم؛ فحملوا إلى الجسر الأعلى حيث مات عدد منهم، ووجدت صعوبة كبيرة في إعادة الآخرين. ومن حسن طالعي أنني لم أكن في عداد الضحايا.

كانت صدمة السفر من الشدة لدرجة أنه ما إن يتم إنزال «السود الجدد» في الكاريبي أو غويانا أو البرازيل حتى يريدوا الإفلات. وإذا ما قبض عليهم، يبترون أعضاءهم أو يخنقون أنفسهم، مع أنهم لا يسعون إلى قتل أسيادهم الجدد. «ثلاثون شنقوا أنفسهم في أحد مساكن سان-فانسان» يذكر مالانفان (Malenfant) في كتابه ‹تاريخ سان-دومانغ/ Histoire de Saint-Domingue, 1814›. وسريعًا ما يتعمق الفارق بين «سود الصراخ» المخصصين للزراعة و«السود ذوي المواهب» الذين يحاولون التحرر.

ففي غوادالوب، نحو عام (1780)، كان (3044) حرًا من الملونين، بين (88525) أسود من عدد السكان البالغ (101991) نسمة، وهم أكثر عددًا نسبيًا في الجزر الفرنسية منهم

في الإنغليزية، مشكلين جماعات بارزة في سان-دومانغ والمارتينيك، حيث كان بعضهم يملك عبيدًا.

2/ 1/ 1) سانتو دومينغو: أول ثورة عبيد ناجحة

لم تدخل ثورات العبيد في الأمريكيتين التاريخ لأنها لم تنجح، فيما عدا ثورة توسان لوفرتور (Toussaint Louverture) في هايتي، مع أنها كانت عديدة. ويمكن، منذ القرن السادس عشر إحصاء ثلاث في سان-دومانغ، وعشر على الأقل بين عامي (1649 و1759)، في جزر الأنتيل الإنغليزية المختلفة. ويحصى خمسون منها في جنوب ما سيكوِّن الولايات المتحدة، وفي شمالي البرازيل وغويانا وسورينام، حيث جرى حتى خلق «جمهوريات» سوداء، كان أطولها عمرًا جمهورية بوني (Boni).

في هايتي، صور شارل ناجمان (Charles Najman) في عام (1991)، الاحتفال بالذكرى المئتين لانتفاضة الجزيرة، (قَسَم الملك كايمان/ Le Serment du Roi Caïman)، الذي يستعرض ثورة العبد بوكمان (Boukman) في آب عام (1791)، التي أفضت في عام (1804) إلى أول استقلال لشعب مستعمَر. ولايزال الانتصار فيها موضوعًا تحت الشعار المزدوج للفودو وللجريات الجمهورية، التي أعطت للسود زمن توسان لوفرتور القوة لقتال جيوش بونابارت ثم نابليون والانتصار عليها.

فالبيض، وقد توجسوا خفية من إعلان حقوق الإنسان، أحدثوا في سان-دومانغ نوعًا من حركة لاستقلال المستوطنين، للحد من نتائجه، واتخذوا إجراءات انفصالية. لكن المجلس التشريعي في باريس، وعلى إثر تمرد الخلاسيين والسود في عام (1792)، صادق على مرسوم يعطي الحرية لطبقة الخلاسيين.

إلا أن مشكلة الرق بقيت كما هي، سواء مع الثورة الفرنسية أم من دونها، وتجارة الرقيق كانت مستمرة وكأن شيئًا لم يكن، مع (112) رحلة، انطلاقًا من الموانئ الفرنسية في عام (1788)، و(134) في عام (1789)، و(121) في عام (1790)، و(107) في عام (1791)؛ و لم يتناقص العدد إلا في عام (1792) إلى (59) رحلة لسفن العبيد، غالبيتها آتية من إفريقية أو ذاهبة إلى الأنتيل كما هي العادة غالبًا، عن طريق نانت وبوردو.

وكان تمرد توسان لوفرتور، وهو عبد أعتق في عام (1776)، والمبشر بالمساواة بين السود والخلاسيين والبيض، هو الذي أفضى إلى إلغاء الرق الذي صادق عليه المؤتمر الوطني في عام (1794). فبعدما صار ضابطًا، ورفعته الجمهورية إلى رتبة جنرال، صد

ثورة خلاسية مضادة كان يساندها الإنغليز الموجودون في جزر الكاريبي الأخرى، ثم قاوم الحملة التي أرسلها نابليون، وأسر. وبعد نقله إلى فرنسا، حيث مات، صرح: «عندما أسقطوني، لم يُسقطوا في سان-دومانغ إلا جذع شجرة حرية السود؛ وستنبت من جذورها».

أعاد نابليون الرق، لكن أحد خلفاء توسان لوفرتور، هو جان جاك ديسالين (Jean Jaques Dessalines)، حقق الاتحاد المقدس بين السود والخلاسيين الذي سمح بالانتصار على الفرنسيين. وأعلن استقلال الجزيرة في (1803/09/28)[9].

لكن الجزء الشرقي الذي يتكلم الإسبانية، انفصل سريعًا، مكونًا فيما بعد جمهورية الدومينيكان، بينما كان يتخذ الجزء الأم بعد الاستقلال اسم هايتي.

كان ذلك الانتصار الأكبر الأول والوحيد للعبيد، والذي يفتخر به الهايتيون إلى حد الجمود، وكأنما لتخليد هذه الآونة الفريدة التي يحسدهم عليها شعوب الكاريبي الأخرى، مع أنها اليوم أكثر تطورًا منهم.

كان لأحداث هايتي مفعول انفجارٍ خارقٍ للعادة حيث إن هذه الثورة التي انتهت إلى استقلال حصل عليه عبيد، أرعبت مجتمعاتٍ المستوطنين. في الكاريبي أولاً، حيث ألغى الإنغليز العبودية في جزر باربادوس، وفي جامايكا بعد بداية التمرد؛ وفي غويانا وسورينام وبقية أمريكا الإيبيرية. وهذا ما يدعو للتساؤل عن إسهام هذه الأحداث في الحركات الاستقلالية التي قام بها المستوطنون في نوفيل غروناد (la Nouvelle-Grenade) وفي ريو دو لا بلاتا (Rio de la Plata). وفضلاً عن ذلك، عندما لاحظ الإنغليز في الكاريبي أن الخلاسيين هم الذين كانوا يقودون التمردات في البداية، شرعوا في الهند بوضع ضوابط للزيجات المختلطة (1793). أما فرنسا فوضعت من جهتها نهاية للرق في عام (1848) بفضل جهود فكتور شولشر.

فيما يتعلق بمذابح البيض في (1804)[10](5)

ينبغي ولا شك التخفيف من المبالغات اللفظية المتصلة بالتقديراتِ المفرطة في هذيانها، لضحايا مذبحة المستوطنين الفرنسيين في عام (1804)، قبل خمود التأجج الانتقامي لأفراد الثورة المضادة للعبودية. فهذا ما يقوله عنها الفرنسي كاتينو لاروش (Catineau Laroche)، الذي عاصرها وكان مستوطنًا سابقًا هو نفسه، في تقرير إلى وزير الخارجية الفرنسي، بعد خمسة عشر عامًا من الحدث الذي طالما أخذ على الهايتيين: «لكن، ألا يمكن تقدير حجم هذه المذابح التي اقترفها العنصر الإفريقي بحق العنصر الأبيض، هذه المذابح التي تشكل أكبر حجة للكتاب المناصرين للاستعمار ضد السود، والذين لايفتأون

يملأون بها عالم رواياتهم؟. لقد كان في سان-دومانغ (30000) أبيض فقط، قبل الثورة. وقد قتل منهم ولاشك البعض في حرب نزيهة ضمن الجيوش الاستعمارية بين عامي (1791 م و1793)؛ وفي الجيش الإنغليزي بين عامي (1793 م و1798)؛ وفي حرب الجنرال لوكلرك (Leclerc) في عامي (1801 و1802)، ولن يقال كما أظن أن هؤلاء ذبحوا من قبل العنصر الإفريقي كرهًا بالعنصر الأوربي، لأن الأوربيين كانوا يهاجمون، وكان السود مضطرين للدفاع عن أنفسهم. وخلال هذه الحروب الثلاث، لنقل (6000) قتيل. وهذا ليس أكثر من اللازم بالتأكيد. هناك (3000) مستوطن من سان-دومانغ في الولايات المتحدة، ولاسيما جنوبي الولايات المتحدة؛ و(3000) إلى (4000) في بورتو ريكو؛ وعشرة آلاف في جزيرة كوبا؛ وأربعة آلاف على الأقل في فرنسا؛ وبضع مئات في سامانا ببورتو بلاتا، وفي الجزء الإسباني؛ وهناك (1000) على الأقل في جيوش وبحرية الاستقلاليين بأمريكا الجنوبية؛ وهناك منهم في جزر الرياح أيضًا، وأخيرًا، لابد أن الموت قد خطف البعض منهم على ما أظن بصفة طبيعية. لكن يبدو لي بعد عملية الجمع أن عنصر مستوطني سان _دومانغ بعدما أبيد من قبل العنصر الإفريقي، لم ينقص كثيرًا. وإذا نظرنا إلى حماسته العدوانية في ضوء الحماسة التي تزال تجيش في صدور كتابه إلى اليوم، ليس لنا إلا الموافقة على أن المستوطنين الذين قتلوا هم في أحسن حال».

أما فيما يتصل بتجارة الرقيق، فقد حظرتها بريطانيا في عام (1807)، ثم فرنسا في عام (1815)، لكن ذلك لم يفض إلى إلغائها: فقد تحولت بصفة جزئية صوب البرازيل وكوبا. زد على ذلك أن المسالك العابرة للصحراء التي كانت نشيطة قبل أوربة، استعادت نشاطها: إذ يقدم جورج برونييه (Georges Prunier) (750000) مُرحل نحو مصر والخليج الفارسي فيما بين عامي (1820 و1885).

والحق أن تلاشي تجارة الرقيق عبر الأطلسي، هو الذي أعاد الحياة للعبودية الإفريقية بمعنى الكلمة، في الوقت ذاته الذي كانت القوى الاستعمارية تتقاسم إفريقية، بحجة أنها جاءت إليها لوضع حد لتجارة الرقيق باسم الحضارة. أولاً، فلأن عرب شمالي إفريقية كانوا يشترون العبيد بنصف ثمن الأوربيين، كان على الملوك الأفارقة أسر الضعف. ثانيًا، لأنهم عوضًا عن بيعهم، كانوا يجدون منذئذ مصلحة في تشغيلهم بمزارع الفول السوداني، وهو ما كان يدر عليهم أكثر.

والحال أنه بينما ساد إلغاء الرق منذ عام (1848)، كما يبين ر بوت (R. Botte) بقوة، في الممتلكات الفرنسية بإفريقية الغربية، إلا أنه «يعرقل سياسة الغزو الاستعماري، إذ يعاكس مشروعات الضم من قبل الفرنسيين لمجتمعات ودول مستقلة (تسمح بالرق) في غربي إفريقية. وحتى لا تحل قوى أخرى محلنا، ينبغي السماح لسكان يملكون عبيدًا، بوضع أنفسهم معهم تحت التبعية لفرنسا». علاوة على أن إلغاء الرق بالنسبة لبعض هؤلاء السكان المسلمين الذين كان يجب استمالتهم، فيه مخالفة للقرآن. فلضم هؤلاء

الأهالي، سيُدعون بعد خضوعهم «رعايا» وليسوا «مواطنين فرنسيين»، وهكذا يظلون خارج نطاق مرسوم عام (1848)، ويحتفظون بحق تملك العبيد، وتدعو الإدارة لتسميتهم بالأسرى عوضًا عن العبيد، بل وبالخدم؛ ولتبرير هذا الانتهاك، يدَّعون بأن هؤلاء الأسرى يعاملون ربما، بمعاملة أقل سوءًا مما تُعامل «البروليتاريا» في فرنسا.

والواقع، أنه خلال نصف قرن، حتى الأعوام (1902-1905)، لم يكن إلغاء الرق، بقدر ما كان عدم تطبيق مرسوم عام (1848)، هو السائد . . .

ففي عام (1905)، «ينظم مضمون المرسوم الذي يلغي الرق في إفريقية الغربية عبودية، لم تكن موجودة رسميًا منذ عام (1848)، للحث على القضاء عليها. .

وإذا ما تم إعتاق عبد، مذ ذاك، تظهر مشكلة: فمن المناسب تنظيم العمل الحر، وإلا «سيصبح العبد المحرر متشردًا». وهكذا بعدما فرض عليهم العمل القسري، تطوع كثير من العبيد السنغاليين السابقين في عام (1914)، ضمن الجيش الفرنسي . . .

لكن السود ليسوا الوحيدين المدرجين في قائمة العنصرية. نص من القرن الحادي عشر يقترح عشر وصايا في شراء العبيد من الرجال والنساء: ويوصف فيه نساء ورجال البلدان المخضعة[11](6)

للهنديات اللواتي يعشن في الجنوب الشرقي قوام أهيف وبشرة سمراء. وجمالهن شامل: شحوب وبشرة فاتحة، ونفس طيب الرائحة، ولطف ورشاقة. لكنهن يشخن بسرعة. وهن مخلصات عطوفات وأمينات، رصينات، طلقات اللسان. لا يتحملن الإهانة، لكنهن يتحملن الألم من دون شكوى، حتى الموت. ويصلح الرجال لحماية الأشخاص والممتلكات، وللعمل الحرفي الدقيق. وهم حساسون للبرودة (. . .).

ونساء اليمن من عنصر المصريات نفسه، بجسم نساء البربر، ومرح نساء المدينة، ودلال نساء مكة. يلدن أطفالاً حسني الوجوه يشبهون البدو من العرب (. . .).

وللنساء الإثيوبيات قوام رشيق لين وواهن، يتعرضن لمرض السل، وليست لديهن أي موهبة للغناء والرقص. وهن ضعيفات البنية، لا يتكيفن مع أي بلد إلا بلدهن. يتصفن بالليونة والطيبة؛ ويتميزن بقوة الشخصية وضعف الجسم، مثلما يتميز النوبيات بالقوة الجسدية على الرغم من نحولهن، وضعف شخصيتهن، وقصر حياتهن بسبب سوء هضمهن (. . .).

تجمع التركيات بين الجمال والشحوب والرشاقة. تتصف بشرتهن بالسمرة والنعومة، وهن أقصر قامة من المتوسط من دون أن يكن ضئيلات. وهن كنوز للإنسال. ونادرات اللواتي يتصفن بكبر الثديين. ومع ذلك، لديهن بعض الميول السيئة، وهن غير وفيات (. . .).

الأرمنيات جميلات لولا أقدامهن القبيحة، مع أنهن قويات البنية ونزقات. العفة لديهن نادرة، والميل للسرقة منتشر. لا يتصفن بالبخل إلا نادرًا، لكنهن خشنات الطبيعة. ولا بد أن النظافة غير موجودة في لغتهم. وإذا ما تركت عبدًا أرمنيًا لساعة من دون عمل، فإن ميوله الطبيعية لن تدفع به إلى أي خير.

والخوف من العصا فقط يملي عليه سلوكًا مستقيمًا، ومزيته الوحيدة هي احتماله الأعمال الشاقة طويلاً. ولا يصلح نسائهم للمتعة. فالأرمن، بكلمة مختصرة، هم للبيض كالزنج للسود، أي الأردأ. إضافة إلى صفات مشتركة: كالقوة الجسدية، وشدة الخبث، وخشونة الطباع.

نشيد المارسييز الأسود[12](7)

يا أبناء السود، يا منبوذي العالم،
أيتها الأجساد التي استحالت إلى قطيع،
إنما أنتم، أيها العنصر النجس،
ضعوا إشارة الحداد على جلدكم،
ارفعوا من الأرض رأسكم،
اجرؤوا على العثور في كل مكان،
على نساء، وأطفال، وإله:
فاسم الإنسان هو فتحكم!

والخطاب الذي ألقاه الراهب في هذا المؤلف نفسه، يتصف بالإيحاء ذاته.
«أنا من لون هؤلاء المضطهدين!
دون أن أحب، ودون أن أكره شتى الرايات،
وحيثما كان الإنسان يتألم، يجدني بين صفوفه.
وبقدر ما يهزم عنصر إنساني ويوصم،
يصير مقدسًا لدي، ويصبح وطني.
أنتم، أيتها الحشرات البشرية،
التي يمكن لأنذل البيض أن يزدريها،
ويمكن للمجنون الهزء منها، وللطفل تحطيمها،
والتي يبيعها تاجر الأجساد المتجول من مكان إلى آخر،
خارج قانون كل شعب. وخارج قانون الله».

إعلان شلوشر[13](8)

يجب ألا نتردد في تحميل مسؤولية الفظاعات المرتكبة في هذه الأيام الرهيبة، وكل الأيام التالية، على المستوطنين الذين بحطهم السود إلى مستوى المتوحشين، أفقدوهم المشاعر الإنسانية. فهذه الشعلة التي بها أحرق العبيد السهل، كانت .قسوة نظام الإذلال هي التي أشعلتها. إنما بربرية السيد التي يجب اتهامها ببربرية العبد. إن البيض الذين ذبحوا وأغرقوا الزنوج بالمئات دفعة واحدة، وأطعموهم للكلاب، ومزقوا بالسياط نساء حوامل، يسارعون إلى إدانة الأعمال الشرسة التي جعل التعطش للانتقام السود الهائجين يرتكبونها . . .

وعبر السخط الذي سببته آلام عبودية من القسوة حيث تقشعر لذكرها الأبدان، لم تعدم الشفقة مكانًا لها! إذ يستوقفنا تأمل العبد بارتولو الذي يخفي سيده أولاً ثم يخاطر باعتباره خائنًا، ويقوده متنكرًا إلى أبواب كاب (Cap)، ليعود بعد ذلك إلى أصحابه. لكن، يا للأسف، ما إن استتب النظام ثانية حتى وُشي ببارتولو بأنه اشترك في الانتفاضة، وحكم عليه بالقتل. ومن الذي وشى به؟ من؟ سيده الذي أُنقذ من قبله! هذا الوحش المسمى مانغان. ترى هل تكفي مثل هذه الأمثلة لتبين إلى أي مدى يفسد الرق السيد؟.

الأسيانتو وتجارة الرقيق عبر الأطلسي

ظل نقل عبيد إفريقية إلى الأمريكتين لوقت طويا احتكارًا. والأسيانتو (Asiento)، هو هذا العقد بين تاج إسبانيا وشخص أو شركة. فإما كانت الدولة تبيع امتيازها مقابل تعويض جزافي، وأما كانت لها مصلحة في أن يعمل الأسيانتو لصالح تابعيها؛ وكان العقد للتاج الإسباني بديل للوكالات التجارية في إفريقية، التي كانت تنقصه هناك، بخلاف البرتغال. فيما عدا أن البرتغال، بين عامي (1580 م و1642)، كانت تحت سيطرة ملك إسبانيا.

وإشبيلية، حتى نهاية القرن السادس عشر، هي المدينة التي يتم فيها التفاوض على غالبية العقود، بينما يشكل البرتغاليون الزبائن الرئيسين. وكان العقد النموذجي نحو منتصف هذا القرن بين (20 و25) مجرًا (Ducat) للرأس، على أساس (4000) إلى (5000) عبد سنويًا. وفي القرن السابع عشر حل الهولنديون محل البرتغال، وأصبحت المساومات الرئيسة تتم في كوراساو (Curaçao). وسيشكل الحصول على الاحتكار أحد رهانات وراثة المُلك في إسبانيا، ويتنازل فيليب الخامس عنه إلى شركة غينيا التي كانت سان-مالو (Saint -Malo) إحدى مراكزها. وفي معاهدة أولتريشت (Ultrecht) لعام (1713)، تتخلى فرنسا عن الأسيانتو إلى إنغلترا، التي تعهد به إلى ساوث سي كومباني، التي تتوقع نقل (144000) أسود، خلال ثلاثين عامًا. إلا أن الأسيانتو يفقد من أهميته بقدر ما يزداد سكان أمريكا، ويتكاثر الخلاسيون والمولدون.

مع إلغاء تجارة الرقيق في عام (1817)، يتوقف الأسيانتو، لكن الرحلات السرية تستمر خلافًا للقانون لتتناقص من جديد مع الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، حوالي (1865)، التي تضع حدًا للرق.

في هذه الأثناء، وفي إفريقية نفسها، كان عصر استعماري جديد يجد أحد مبادئ شرعيته في الكفاح ضد تجارة الرقيق، حيث عُوض الرق بنوع من العمل القسري.



2 / 2) العبيد في جنوبي الولايات المتحدة

باب ندياي (Pap Ndiay)

في أثناء القرنين والنصف اللذين انقضيا بين وصول عشرين من الأفارقة إلى فرجينيا في عام (1619)، وطلقات المدافع الأخيرة للحرب الأهلية في عام (1865)، شغل الرق وضعًا مركزيًا في مجتمع الولايات المتحدة واقتصادها. فقد شكل استجابة لطلب ملح على اليد العاملة، ولا سيما في جنوبي البلاد، حيث ظهرت، منذ القرن السابع عشر، مزارع كبرى للتبغ وقصب السكر والأرز والقطن. وقد كان هذا النظام للعمل القسري شديد الاقتران بهذه المزارع، الجد ملائمة للعمل الجماعي، وللزراعة الاستعمارية على نطاق واسع. وقد مثل بهذا المعنى المحرك الرئيس لاستعمار أميركا الشمالية من قبل الأوربيين[1].

في البدايات، كانت اليد العاملة، ممثلة ب«الخدم المتعاقدين/ indentured servants»، تكفي لسد الحاجة. فقد كان إنغليز وإيرلنديون وألمان فقراء يضعون أنفسهم في خدمة مؤقتة لدى سيد يدفع لهم تكلفة الرحلة عبر الأطلسي، ثم يبتز منهم أكثر ما يمكن من العمل حتى انتهاء مدة العقد. لكن النقص في اليد العاملة أضحى حادًا إلى درجة جعلت البريطانيين في نهاية القرن السابع عشر، ينشئون بمعونة بحريتهم التي كانت تهيمن على الأطلسي، تجارة للعبيد على نطاق واسع مع الشركة الإفريقية الملكية (Royal African Company). صحيح أن شراء العبيد كان أعلى تكلفة من العمال الأوربيين، لكنهم كانوا يمتازون بأنهم يسخرون على مدى الحياة، مع ذريتهم أيضًا[2].

كان أكثر العبيد أفارقة أو من أصل إفريقي، بينما كان الأسياد أوربيين أو من أصل أوربي. وعلى خلاف أشكال العمل القسري الأخرى كنظام الأقنان الروسي، كان الرق الأمريكي مؤسسًا إذن على علاقة هيمنة للبيض على السود. ويتفق غالبية المؤرخين اليوم على اعتبار أن الرق والعنصرية أثر أحدهما في الآخر في سياق خصوصية الاستعمار الأمريكي-الشمالي. والمناقشة التقليدية (هل العنصرية منتَج مشتَق من الاستعمار والعبودية أم العكس هو الصحيح؟) لم يعد لها محل اليوم. ومع ذلك لم تكن علاقة الهيمنة في البداية صارمة. لكن التمييز العنصري تصلب تدريجيًا، ليجتاز مرحلة هامة، نهاية القرن السابع عشر، عندما حددت مجموعة من القوانين ظروف السود وعزلتهم عن المجتمع الاستيطاني الأبيض. ونحو عام (1750)، كانت العبودية تمثل نظام العمل الرئيس في مستوطنات جنوبي الولايات المتحدة.

كان الأفارقة، في غالبيتهم العظمى، ينقلون أولاً إلى الكاريبي، حيث يوجه قسم منهم فيما بعد صوب أمريكا الشمالية. ففيما بين عامي (1680 و1770) ارتفع عدد السود إلى مجموع السكان من (6%) إلى (40%) في مستوطنات الجنوب. وقد استوردت المستوطنات الإنغليزية الثلاثة عشر التي كانت تشكل الولايات المتحدة حتى عام (1807)، تاريخ حظر تجارة الرقيق عبر الأطلسي، نحو (600000) إفريقي، أي ما يعادل (6%) من مجموع العبيد الذين رحلوا إلى العالم الجديد (نحو 10 ملايين)[3].

هناك نتيجة أخرى لحظر تجارة الرقيق: هي الازدهار الملحوظ لتجارة العبيد بين مناطق الجنوب في الولايات المتحدة. فبين عامي (1790 و1860)، يقدر أن مليونًا من العبيد رُحِّلوا من المناطق الساحلية (ولاسيما من خليج شيسبيك (Cheasapeake) نحو الجنوب الغربي (كينتيكي وتينيسي ثم جورجيا والميسيسبي وألباما ولويزيانا وتكساس). فإما كان العبيد يتبعون أسيادهم، وإما كانوا يحولون من مزرعة إلى أخرى، بوساطة نخاسين يبحثون عن شباب أقوياء البنية، قادرين على العمل في حقول القطن وقصب السكر. وكثيرة هي حكايات العبيد التي تصف الذكريات المؤلمة للانفصال عن العائلة، والقوافل البرية يمشي العبيد فيها والسلاسل في أرجلهم إلى أسواق العبيد في نيو أورليانز أو مونتغمري في ألباما[4].

ومن هذه التجارة المتواضعة بالأحرى، بالمقارنة مع تجارة الكاريبي أو البرازيل، برز العدد الأكبر من العبيد في القارة. وليست هذه المفارقة إلا ظاهرية: ففي الولايات المتحدة، فاق معدل ولادات العبيد معدل وفياتهم، قبل حظر تجارة الرقيق بوقت طويل. بينما كان الإبقاء على عدد العبيد في الأماكن الأخرى، كالبرازيل وجامايكا وكوبا

وســـــان-دومانــغ، مرتبطًــا باستيراد الأفارقة المتواصل. ولذا تناقص عدد العبيد في هذه البلدان عندما توقفت تجارة الرقيق، إذ في عام (1810) بالولايات المتحدة، كان يمثل الـــ (1,1) مليون عبد، ضعف السود الذين رحلوا من إفريقية خلال القرنين الماضيين. وتـــضاعف هذا العدد ثلاث مرات، خلال الخمسين سنة التالية، ليبلغ ما مجموعه أربعة ملايين في عام (1860). وفي المقابل، كانت البرازيل والكاريبي تستهلك أعدادًا كبيرة من العبيد. فقد استقدمت جامايكا، على سبيل المثال، أكثر من (750000) عبد، لم يبق منهم ســوى (311000) في عام (1834)، وهو تاريخ عتق العبيد. وفي الولايات المتحدة، كان عـــدد العبيد في عام (1860) أكثر بست مرات من عدد الأفارقة الذين استوردوا؛ أما في جامايكا فكان أقل بمرتين.

يـــرجع هذا الوضع الفريد لعبيد الولايات المتحدة أساسًا إلى معدل ولادات مرتفع، ومعـــدل وفيات أكثر انخفاضًا منه في الكاريبي أو البرازيل. وإذا ما اتفق المؤرخون على هـــذه الملاحظة، إلا أنهم يتناقشون في العوامل المفسرة ونصيب كل منها: أهي ظروف المعيشة الأفضل، أم النظام الغذائي الأفضل، أم انعدام بعض الأمراض التي فتكت بمناطق العـــبودية الأخرى، أم نسبة النساء المرتفعة، أم الوضع السياسي الخاص؟. فهذه العناصر تختلط بنسب يصعب تحديدها[5].

من الواضح مع ذلك أن المميزات السكانية الفريدة في جنوب الولايات المتحدة، كان لها نتائج ثقافية واجتماعية كبرى. أولاً، وعلى خلاف بقية القارة الأمريكية حيث كان أكثر العبيد ولدوا في إفريقية، نجد عبيد أمريكا الشمالية الذين ولدوا في المكان، يصبحون الأغلبـــية قـــبل حظر تجارة الرقيق. وقد كان «تأمرُك» هؤلاء السكان موضع مناقشات هامـــة بـــين المتخصصين. فقد كان عالم الاجتماع ي فرانكلين فرازييه (E. Franklin Frazier) يظن قبلاً أن العبيد تخلوا تمامًا عن الثقافات الإفريقية لأجدادهم؛ إلا أن الإرث الإفريقي استعاد قيمته، اعتبارًا من عام (1970)، تحت تأثير العصبية السوداء، والمقاربات الجديـــدة للتاريخ الثقافي المستوحاة من أعمال ملفيل هرسكوفتس (Melville Herskovits)[6]. والحق أنه من المناسب تجاوز التضاد بين «الأمركة» و«البقاء الإفريقي»: فالثقافة الإفرو-أمريكية ولدت من الثقافات الإفريقية التي تحولت بفعل تجربة العبودية. إذ إن العبيد كانوا يأتـــون مـــن مـــناطق في إفريقية مختلفة ثقافيًا واجتماعيًا، لكن تجربة السلاسل والقيود أســـهمت في بناء ثقافة مشتركة وأصيلة. ومع ذلك، إذا كان المتحدرون من الأفارقة لم يعـــودوا إفريقيين، وإذا لم تعد إفريقية في أعينهم سوى مرجع بعيد، فمن المبالغة بالتأكيد الكلام عن اندماج ثقافي بين السود والبيض في الجنوب[7].

ثم إن مالكي العبيد كانوا يقيمون في غالبيتهم داخل مزارعهم، باستثناء مناطق زراعة الأرز في كارولينا الجنوبية، حتى عندما يوكلون إدارتها اليومية لموظفين. بينما كان الوضع مختلفًا في مناطق العبودية الكبرى بالأمريكتين، حيث كان الأسياد يقيمون في المدن الاستيطانية، هذا إذا لم يكونوا مقيمين في بريطانيا أو فرنسا. فقد كان لعبيد جامايكا القليل من الصلات مع البيض. وحتى الملاك الكبار في جنوب الولايات المتحدة، كانوا يتابعون باهتمام أعمالهم، ويراقبون من كثب وكلاءهم الشهيرين بالإهمال، ليعِّرفوا الجميع بمن هو المعلم الحقيقي. يضاف إلى هذا أن أكثر المزارع الأمريكية الشمالية كانت صغيرة المساحة بالقياس إلى المساحات الواسعة في الكاريبي. إذ كان ثلاثة أرباع العبيد في جامايكا يعيشون في مزارع تتضمن أقل من عشرة عبيد. وكان (2,7%) من الملاك فقط في عام (1860)، يملكون خمسين عبدًا أو أكثر. والحال أن العمل في مزارع صغيرة، كان يعني العيش في مقربة مباشرة مع الأسياد.

وهكذا امتازت مناطق العبودية في الولايات المتحدة إذن بتفاعلات دائمة بين السود والبيض، سرّعت في تآكل الإرث الإفريقي. على عكس الكاريبي، حيث احتفظت غالبية السود بممارسات ثقافية إفريقية عديدة. وبينما كان يعد عشرة من السود مقابل كل أبيض في جامايكا عشية إعتاق العبيد، كان المقدار اثنين من البيض لكل أسود في جنوبي الولايات المتحدة.

ولم تكن العلاقات بين السود والبيض تتميز فقط بالعنف. صحيح أنهم نادرون العبيد الذين لم يعانوا آلام السياط، كما كان الربط بالعمود، والزنزانة الانفرادية، والإذلال، والاغتصاب ممارسات شائعة، إلا أن الأعمال الأكثر وحشية في نهاية القرن الثامن عشر باتت أكثر ندرة، إذ وضعت ضوابط صريحة إلى حد ما. وفي القرن التاسع عشر، كانت القوانين التي تحرم المعاملات السيئة إشارة إلى أن القسوة لم تعد مقبولة، حتى وإن لم تفض هذه القوانين إلى شيء.

زد على ذلك، أن مشاعر أخذت تتسرب تدريجًا في النظام العبودي، بداية من رفاق اللعب في أثناء الطفولة من سود وبيض، ثم بين الأسياد والعبيد من البالغين. وظهرت نزعة البيض الأبوية إزاء السود بطرق مختلفة، حللها أوجين جينوفز (Eugene Genovese) في مؤلفه المرجع ‹هيّا جوردان، هيّا/ Roll, Jordan, Roll›[8]. إذ كان الأسياد يدعون عبيدهم «جماعتي» (My People)، والعديد منهم كان يعد نفسه رب عائلة عطوف، يحرص على راحة عبيده وحسن تصرفهم. إلا أن هذه السلوكات لا تخفف من قسوة العبودية الجوهرية، مع أنها تظهر أن سلطة الأسياد لم تكن تقوم فقط على الخشونة

الجسدية، بل أيضًا على استراتيجيات أبوية، وبالتالي على اعتراف، حتى وإن كان محدودًا، بإنسانية العبيد. ولا تعني النزعة الأبوية أن «عبودية جيدة» وجدت في الولايات المتحدة، أكثر كرمًا منها في الأماكن الأخرى، بل أن الأسياد كانوا يهتمون بعبيدهم باعتبارهم أشخاصًا. والتلطيف النسبي للعبودية في الولايات المتحدة، بالقياس إلى مثيلاتها في أمريكا اللاتينية، لا يتضمن بأي شكل من الأشكال إزالة الحدود بين الإنسان الحر والعبد، بل على العكس. إذ صاحب تأكيد الاهتمام براحتهم المادية في القرن التاسع عشر، قوانين تفرض قيودًا وضوابط إضافية (كمنع محو الأمية، وتحديد الإعتاق، ومضاعفة دوريات المراقبة). وبينما كانت التوترات السياسية تتأجج بين شمال وجنوب البلاد، أصبحت العبودية أكثر تصلبًا وأكثر أبوية، في آن.

وبقدر ما كانت أعداد الأفرو-أمريكيين تتزايد، كانت مشاغلهم تتنوع. ومع أن الأعمال الزراعية كانت المسيطرة إلا أن الخدمة المنزلية والأشغال الحرفية كانت شائعة. إذ شجع تقسيم العمل في المزارع الكبرى ظهور نشاطات حرفية شهيرة بين العبيد (كالنجارة، والحدادة، والبناء، وصناعة البراميل). إلا أن أكثر المزارع كانت من الصغر بحيث لا تسمح بتخصص مهني دقيق. أما الخدم، أي: «عبيد المنزل» فقد يبدو مصيرهم أفضل، بينما كانوا الأكثر تبعية، وهم خاضعون مباشرة لنزوات أسيادهم، ولتعنيفهم غالبًا.

في العمل، كان العبيد تحت مراقبة البيض، لكنهم في أوقات فراغهم يعيشون ويحبون ويلعبون ويصلون في عالم يجهله الأسياد. وتشكل حياة العبيد الاجتماعية اليوم موضوع بحث مفصل لدى المؤرخين. لكن الأمر لم يكن كذلك دومًا. ففي الخمسينيات الماضية كان ستانلي إلكينز (Stanley Elkins) يشبه العبيد بمعتقلي المعسكرات النازية[9]: إذ بمعاملتهم كأطفال طيعين، حرموا من كل قدرة على الدفاع، فخرج السود بالتالي محطمين ومسحوقين من قرنين من العبودية. لكن وجهة النظر هذه أصبحت موضع الشك على نطاق واسع. أولاً، إن المقارنة التي أقيمت مع عبودية بلدان أمريكا اللاتينية أظهرت، على عكس ما يؤكده إلكينز، أن عبودية الولايات المتحدة كانت أقل قسوة على وجه الإجمال، وأنها لم تكن «مؤسسة شاملة». ثم إن التاريخ الاجتماعي الجديد، المؤسس على روايات السير الذاتية لعبيد سابقين، وعلى المقابلات التي أجراها (مشروع الكتّاب الفيديرالي/ Federal Writers Project) في الخمسينيات، جعلت مؤرخي السبعينيات يعلون من شأن قدرة العبيد على المقاومة والاستقلال، وهم يحاولون إعادة بناء حياتهم الاجتماعية والأسرية والدينية[10]. إلا أن الاستقلال الأسري مع نسيانه، كان

نسبيًا: فقد كانت الأسرة تحمي العبيد من أسوأ مظاهر العبودية. وكانت الروابط العائلية متينة، على الرغم مما قد يقع من بيع لبعض أفرادها، وعلى الرغم من تطفلات الأسياد[11]. وكذا الأمر بالعلاقة مع الدين. فمع أن دين العبيد قد انطبع بتأثير البيض (كانت الغالبية العظمى في القرن التاسع عشر من المسيحيين وقد تبنوا مذاهب العالم البروتستانتي الأبيض وبخاصة المعمدانية والميثوديست)، إلا أنه كان يتميز بممارسات أصلية تستنجد بالمشاعر والعاطفة[12]. وكانت قداساتهم الدينية تركز على الوعود بالتحرر (كانت قصة موسى وهو يقود شعبه نحو الأرض الموعودة تقدر عاليًا) عوضًا عن المواعظ التي تحض على الطاعة، وتجري في جو من التقوى والخشوع.

إن العبودية نظام يقوم على السلب والقسوة والظلم. إلا أن العبيد في حياتهم اليومية كانوا يشعرون بالأفراح والآلام التي يعرفها أي إنسان آخر، وكانت علاقاتهم مع البيض تذهب أبعد من مجرد استغلال قوة عملهم. فقد استطاعوا تطوير ثقافة خاصة لكنها هشة. وفي علاقاتهم مع أسيادهم، كان بالإمكان تواجد الحنان والحميمية مع الخوف والعنف المجاني.

إلا أنه لا يجب أن نغفل عن كون هذه العلاقات خاضعة لمقتضيات المنفعة، التي تتطلب تعاون العبيد بالحد الأدنى، وبالتالي بعض التنازلات من الأسياد. وكانت تعتمد هذه التنازلات على الأوضاع المحلية: أي: طبيعة المزرعة، ودرجة ترابط السود فيما بينهم، وشخصية الأسياد. إذ كان بعضهم، ولا سيما النفعيون، يلجأون إلى حوافز اقتصادية كالأجور النقدية، أو قطع الأرض، تعطى لمجموعات العبيد الذين يجنون أكبر كمية من القطن، على سبيل المثال. حتى إن بعض المؤرخين يتحدثون فيما يتعلق بمناطق زراعة الأرز في كارولينا الجنوبية وجورجيا، عن ظهور طبقة «فلاحين أوليين»، على غرار عبيد الكاريبي أو أقنان روسيا الذين كانوا يعملون بعض ساعات لحسابهم الخاص، ويسوقون محاصيلهم[13].

العبيد كانوا يعدون عمالاً كسالى وخاملين، أقل فاعلية بكثير من العمال الأحرار. وكان السبب المزعوم في البداية عنصريًا. إذ كانت العبودية، كما يدعي أورليش ب فيليبس (Ulrich B. Philips)، تشكل للسود مرحلة لا بد منها بين حيوانية القبائل الإفريقية والحضارة. والعبودية، على غرار استعمار إفريقية، كانت، كما يزعم «عبء الرجل الأبيض»، أي: عبء المزارعين الطيبين الأكثر اهتمامًا براحة عبيدهم، من اهتمامهم بمردودية مستغلاتهم[14].

وحتى الستينيات الماضية، لم توضع إنتاجية العبودية الضعيفة موضع الشك، حتى وإن اقترحت لها تفسيرات أخرى غير كسل السود. وكان التفسير الأول ذا طبيعة اقتصادية: فقد كان العبيد مهملين، يميلون للتبذير، يعملون على مضض، ولا يتقنون عملهم؛ لأنهم لم يكونوا في مستوى إمكاناتهم بسبب انعدام الدافع والحوافز الاقتصادية؛ ولأن ظروف حياتهم القاسية كانت تخفض على نحو خطير قدراتهم الجسدية والعقلية[15]. والسبب الثاني ذو طبيعة نفسية، يأخذ بالحسبان روح المقاومة لدى العبيد، التي تكون دفعتهم إلى عمل ماكر لتخريب نشاطات المزرعة[16]: وهكذا، كان النظام العبودي محكومًا عليه تاريخيًا بالزوال، ولم يكن من الحرب الأهلية إلا الإسراع بنهايته.

إلا أن تغييرًا بالتفسير، جرى مع استعمال التقنيات الجديدة في القياس الاقتصادي والمعلومات، سمحت بمعالجة منهجية للمعطيات الرقمية في أرشيفات المزارع. وقد فتح مؤلف كونراد وماير ‹اقتصاديات العبودية/ Conrad and Meyer, The Economics Slavery›، الطريق بداية الستينيات الماضية. ثم ظهر مؤلف فوغل وإنغرمان ‹زمن على الصليب/ Fogel Engerman, Time on the Cross and›، الذائع الصيت والمثير للجدل، والذي يمكن الاعتماد على بعض حساباته الاقتصادية[17]: إذ كان الرق نظامًا اقتصاديًا عقلانيًا يولد أرباحًا تماثل أرباح الصناعة، ولم يكن إلى هبوط في ستينيات القرن التاسع عشر، بل على العكس. فقد كانت الزراعة المرتكزة على العبودية، باستعمالها المكثف لرأس المال ولليد العاملة، شديدة الفاعلية؛ ولم يكن العبد المتوسط كسولاً ولا عاجزًا، بل صبور على العمل وأكثر فاعلية من العامل الأبيض. لكن هذا لا يعني أن الاقتصاد العبودي كان عامل تنمية للجنوب: فقد كانت إعادة الاستثمار الكمي للأرباح (في الأرض والعبيد) تحكم على البلاد بالجمود، وتقلص رؤوس الأموال المتاحة لنشاطات أخرى[18].

وقد كان التفكيك الحسن للعمل إلى مهمات محددة يكلف بها مجموعات مختلفة، يسمح بالحصول على نتائج جيدة، على الأقل في المزارع الكبرى. وهذا النظام، المسمى (نظام العصابة/ Gang system)، الذي كان يرغم العبيد على العمل بوتيرة سلسلة تركيب، يزيد فاعليتهم بمقدار (30%–40%) عن فاعلية العمال الأحرار الذين كانوا يرفضون دكتاتورية الساعة ورتابة المهمات الموكولة إليهم بهذه الطريقة. ويرى جينوفيز أن العبيد كانوا يظلون مع ذلك المتحكمين في وتيرة عملهم، ويستطيعون الإبطاء أو الإسراع بحسب الأوقات، وتبعًا للنشاطات الزراعية الموسمية بالخصوص. ومهما كان من أمر، يظهر من الآن وصاعدًا بوضوح، أن مقاومة العبيد السلبية أو النشيطة، لم يكن لها، في أقصى الدرجات، إلا تحديد مكاسب الإنتاجية التي يتيحها نظام المجموعات. وأن همهم الأساس كان حماية أسرهم عوضًا عن قلب النظام. وفي هذا الإطار، كان العبيد

يترعــون بالأحرى إلى العمل واكتساب أهلية تقنية، تكون أفضل ضمان لهم لفضاءات الحرية الممكنة، من دون أن يتقيدوا مع ذلك بأهداف أسيادهم وقيمهم.

إلا أن بعض العبيد لم يكونوا يحنون ظهورهم، وكانوا يقاومون نير العبودية بهمة. ولا يــوجد إلى الآن إلا القليل من الأعمال التاريخية عن مقاومة العبيد في جنوب الولايات المــتحدة. فمن المعلوم أن وجود البيض بأعداد كبيرة، واستقرار المنطقة السياسي (فيما عــدا حــرب الاســتقلال والحــرب الأهلية) لم يساعدا على تمرد على نطاق واسع. والمحاولات النادرة فشلت فشلاً ذريعًا. وأكثرها شهرة بلا شك تلك التي حدثت في شهر آب عــام (1831)، بمقاطعــة ساوثهامبتون في فيرجينيا: إذ بث مئة من العبيد المتمردين بقيادة نات ترنر (Mat Turner) الرعب بين السكان البيض، وقتلوا ستين شخصًا في أربعة وعــشرين ساعة. فسحق الجيش التمرد سريعًا، وقضى على المتمردين أو قبض عليهم. وبعــدما أفلت ترنر لبعض الوقت من الملاحقات، أوقف وحكم عليه بالقتل، وشنق في (1831/11/11)[19]. لكــن حــوادث التمرد الفردية كانت متعددة، ولا سيما تلك التي يــسببها الــسخط علــى مُسيِّر للمزرعة أو على سيد قاسٍ، فيرد العبيد بعنف معرضين أنفسهم لعقوبة شبه مؤكدة[20].

كما كان الفرار يشكل إهانة للسلطة البيضاء. إذ كان سود الشمال الأحرار يثيرون أحــلام إخوانهم وأخواتهم في الجنوب. لكن الفرار من المنطقة يعد عندئذ عملاً باهرًا: إذ كــان لا بــد مــن إحــباط مراقبة المزرعة، والدوريات مع كلابها المدربة على القتل، والوشــايات، والسفر ليلاً على الأقدام غالبًا ولعدة أشهر، على طول «السكة الحديدية الــسرية» الشهيرة، وهي شبكة من السود والبيض كانت تقدم الطعام والمأوى. حيث كــان ألــف مــن العبيد يتمكنون كل سنة من الفرار. وكان بعض الهاربين يظلون في الجــنوب، وينضمون إلى مستوطنات للعبيد «الآبقين» المستقرين في أماكن غير مأهولة وموحشة. إلا أن هذا الشكل الجماعي من المقاومة كان نادرًا في منطقة كثيفة السكان، علــى العكــس من البرازيل وسورينام أو جامايكا، حيث ازدهرت مجموعات هامة من الآبقــين. فالطبيعة الجغرافية والسكانية للجنوب كانت تمنع بروز استراتيجيات جماعية. والحرب فقط كان بإمكانها إنهاء العبودية، المحظورة رسميًا وفقًا للتعديل الثالث عشر من الدستور، الذي صودق عليه في كانون الثاني عام (1865) في أعقاب الحرب الأهلية، التي أسهم فيها السود، أحرارًا وعبيدًا، بنصيب حاسم. كما كانت حوادث الانتحار والبتر الذاتي للأعضاء تشكل أسلوبًا في المقاومة، لكنها يائسة. وكان عددها مرتفعًا كما يبدو، وبخاصــة لدى العبيد القادمين حديثًا من إفريقية الذين كانوا يغرقون أنفسهم أو يتركون

أنفسهم يموتون جوعًا، كما جرى في شارلستون عام (1807). و لم يكن بتر الأيدي أو الأرجل نادرًا لدى الذين باعهم أسيادهم، وعليهم ترك عائلاتهم.

أخيرًا، كانت هناك أشكال متواضعة من المقاومة اليومية الجد شائعة، كالتخريب، والإبطاء في وتيرة العمل، والتظاهر بالمرض، وسرقة الطعام أو المعدات. إذ كانت هذه السلوكات تستعمل منفذًا للتنفيس عن الكراهية والحرمان، لكنها لم تكن تضع سلطة الأسياد موضع الشك.

منذ بدايات الاستعمار، كانت أمريكا تعتمد على العمل القسري كثيرًا، ثم على الرق. فأخذ الرق، مثل ورم سرطاني، بالانتشار في المستوطنات الإنغليزية، التي ستصبح الولايات المتحدة، بقدر ما كان المستوطنون يحتلون أراضٍ جديدة، بإبادة السكان الهنادرة وطردهم. و لم تغير الثورة الأمريكية الوضع بعمق. أفلم يكن أكثر آباء الدستور من كبار ملاك العبيد؟. وفي المقابل، أفضت نهاية الرق إلى قلب العلاقات الاجتماعية في جنوب الولايات المتحدة. مثلما كتب بيتر كولشن (Peter Kolchin)، «حلت السوق المستندة إلى القانون، محل السوط حَكَمًا أسمى في علاقات العمل»[21]. لكن الآمال في إعادة توزيع الأراضي تبددت سريعًا، وكذا الحقوق المدنية، مع أنها مُنحت بصفة قطعية في نهاية الحرب الأهلية. أُضيف إلى هذا العنف العنصري للملاك السابقين، الذين طووا صفحة الأبوية الماضية، ولفقراء البيض المتزاحمين على سوق العمل مع السود. فوجد جنوب الولايات المتحدة، نهاية القرن التاسع عشر، نفسه مشدودًا بقوانين (جيم كرو/ Jim Crou) الشهيرة، التي شرعنت التمييز العنصري ومنعت السود من الانتخاب[22]. وهكذا لم تتوقف المعركة من أجل الحرية مع نهاية الرق.

ووجب انتظار نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى يتمكن الأفرو-أمريكيين، يقودهم رجال لامعون مثل مارتن لوثر كينغ، من نفض نير التمييز عنهم، بمساعدة محكمة عليا ملتزمة حديثًا بالمساواة في الحقوق. وعلى الرغم من أعمال الإرهاب التي قام بها جزء من السكان الجنوبيين البيض، إلا أن سود الجنوب رأوا حقوقهم المدنية تؤكد في عام (1964)، أي: في الوقت الذي كان الكونغرس يصادق على ترتيبات مختلفة لتصحيح انعدام تكافؤ الفرص المرتبط بالعنصر أو الجنس. فمن المؤكد إذن أن الوضع الاقتصادي والسياسي لغالبية السود الأمريكيين قد تحسن بصفة محسوسة منذ الستينيات الماضية، حتى وإن كان ثلثهم يعيشون تحت عتبة الفقر، غالبًا في ظروف من البؤس والإهمال لا تليق بأغنى بلدان العالم.

هل يعني هذا أن العبودية لم تعد اليوم سوى ذكرى بعيدة، وموضوع تاريخي بارد، لا يـثير اهتمام إلا بضع مئات من الأكاديميين؟. الحقيقة هي إننا لن نلح أبدًا بما يكفي على أهمـية الرق التاريخية في الولايات المتحدة، سواء من وجهة نظر الاقتصاد (إذ قدم عمل العبـيد الـرأسمال المؤسس للنمو الأمريكي) أم من وجهة نظر العلاقات فيما بين السود والبـيض، الـتي أقيمت على صلة هيمنة عنصرية، لم تختفِ قط من العقليات، ولا من التنظيم الاجتماعي.

وقـد أفضى الاعتراف بعبء العبودية التاريخي إلى طرح مسألة التعويضات المعنوية والمالية المتوجبة لذرية العبيد. فقد دافع العالِم القانوني رندل ربنسن (Randall Robinson) في كـتاب كانـت له أصداء واسعة هو: ‹دَيْن: بم تدين أمريكا للسود/ Debt: What America Ows to Black›، عـن فكـرة التعويـضات، على غرار تلك التي استفاد منها الأمـريكيون من ذوي الأصل الياباني الذين اعتقلوا في معسكرات، أو العمال العبيد في مصانع الرايخ إبان الحرب العالمية الثانية. إلا أنه من الصعب والمنطوي على مخاطر، فيما يتـصل بالعبودية، تحديد أي مبلغ مالي (كم؟ من يدفع؟، وباسم من؟). والسود أنفسهم منقسمون حول هذا الموضوع. إذ يقترح روبنسون، بصفة معقولة، إقامة مؤسسة وقفية، تمـولها الحكومة وكل المؤسسات التي أفادت من العبودية، على أن تقدم منحًا جامعية، وتبني متحفًا وطنيًا للرق في واشنطن.

والـنقاش لم ينته. ومهما يكن من أمر، فإن فكرة تعويض معنوي، عوضًا عن المالي، تلقـى الـيوم قبول عدد كبير من الأمريكين. وقد ذهب المؤتمر العالمي ضد العنصرية في دربـن، الـذي انعقد في أيلول عام (2001)، في هذا الاتجاه، إذ اعترف بأن الرق كان جـريمة ضـد الإنسانية، وعبر عن «أسف» البلدان التي كانت انتفعت منه بصورة أو أخـرى. لكـن الولايات المتحدة رفضت المشاركة في التصريح النهائي، رسميًا حتى لا توضـع إسـرائيل والـصهيونية موضع الاتهام . . ولتتجنب ربما نقاشًا حول العبودية وعواقبها في الولايات المتحدة نفسها، وهو ما أثار ارتياح كثير من الأمريكيين، بمن فيهم زعماء سود، مختلفون حول المسألة.

وهذا يبعث على الأسف، لا سيما أن السود في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى، تألمـوا لانعـدام الاعتـراف الرسمي بالعبودية والاستعمار كحقبتين كارثيتين في تاريخ الإنـسانية. فلـيس المقصود فقط إنصاف ضحايا نكبة تاريخية، بل بناء ذاكرة جماعية مؤسسة على تاريخ يصرح به ويتحمل مسؤوليته الجميع، عوضًا عن تأسيسها على القمع والعار.

إحصاءات الآبقين في كارولينا الجنوبية[23]

دوافع الآبقين واتجاهاتهم في كارولينا الجنوبية

	أ. المهنة		ب. القدرة اللغوية			ج. الجنس		المجموع
	عبيد مؤهلون	عبيد زراعيون	يحسن الكلام	لا يحسن الكلام	غير مذكور	رجال	نساء	
في زيادة	157 21,4 61,6	576 18,6 71,9	95 13,0 57,6	26 35 55,5	612 83,5 72,5	523 71,4 65,3	210 28,6 82,3	733 100 69,4
عُدَّ حرًا	79 41,1 31,0	113 58,9 14,1	55 28,6 33,3	3 1,6 6,4	134 69,8 15,9	164 85,4 20,5	28 14,6 11,0	192 100 18,2
تجنب أن يباع	17 15,9 6,7	90 84,1 11,2	11 10,3 6,7	16 15,0 34,0	80 74,7 9,5	94 87,9 11,7	13 12,1 5,1	107 100 10,1
تجنب العقاب	2 8,3 0,8	22 95,7 2,8	4 16,7 2,4	2 8,3 4,3	18 75,0 2,1	20 83,3 2,5	4 16,7 1,6	24 100 2,3
المجموع	255 100	801 100	165 100	47 100	844 100	801 100	255 100	1056 100
المزرعة	151 18,3 38,6	673 81,7 49,4	98 11,9 34,3	47 5,7 57,3	677 82,4 48,9	656 79,7 48,9	167 20,3 40,7	823 100 47,0
المدينة	121 26,5 31,0	335 73,5 24,6	62 13,6 21,7	18 4,0 22,0	377 82,4 27,2	298 65,4 22,2	158 34,6 38,4	456 100 26,0
خارج المستوطنة	74 28,2 18,9	188 71,8 13,8	91 34,7 31,8	6 2,3 7,3	165 63,0 11,9	233 89,3 17,4	28 10,7 6,8	262 100 15,0
مناطق غير مأهولة	7 13,7 1,8	43 86,3 3,2	8 15,7 2,8	8 15,7 9,8	35 68,6 2,5	50 96,1 3,7	2 3,9 0,5	51 100 2,9
مزرعة في المدينة	38 23,6 9,7	123 16,3 9,0	27 16,8 9,4	3 1,9 3,6	131 81,3 9,5	105 65,2 7,8	56 34,8 13,6	161 100 9,1
المجموع	391 100	1362 100	286 100	82 100	1385 100	1342 100	411 100	1753 100



2 / 3) ملحق: مراحل الإلغاء وإعادة الظهور[1]

(1772) بريطانيا: في غياب كل قانون يقر الرق، يطلق قاضٍ سراح كل عبد يترل في بريطانيا.

(1787) بريطانيا: تأسيس لجنة من أجل إلغاء تجارة الرقيق.
وصول عبيد حُرروا في بريطانيا إلى سيراليون.

(1788) باريس: إنشاء جمعية أصدقاء السود.

(1791) تمرد العبيد في سان – دومانغ.

(1792) الدانمارك تقرر إلغاء تجارة الرقيق.

(1794) المؤتمر الوطني يلغي الرق في المستعمرات.

(1802) نابليون يلغي الرق.

(1807) بريطانيا تلغي تجارة الرقيق.

(1808) الولايات المتحدة تلغي تجارة الرقيق.

(1815) معاهدة فيينا: اتفاق الدول الأوربية على إلغاء تجارة الرقيق.

(1817) فرنسا تلغي تجارة الرقيق.

(1833) إلغاء الرق في المستعمرات البريطانية.

(1848) فيكتور شولشر يدفع إلى إلغاء الرق في المستعمرات الفرنسية.

(1857) إلغاء تجارة الرقيق في الإمبراطورية العثمانية.

(1865) إلغاء الرق في الولايات المتحدة.

(1888) إلغاء الرق في البرازيل.

(1962) إلغاء الرق في المملكة العربية السعودية.

(1980) إلغاء الرق في موريتانيا.

منذ هذا التاريخ الأخير، هل ألغت قرارات الولايات المتحدة حقًا تجاوزات تجارة الرقيق، والعبودية؟ ليس فيما يتصل باستغلال الأطفال، على كل حال، الذين يرغمون على العمل القسري، والدعارة، أو يرسلون إلى الموت في حروب مابعد الاستعمار. فتجتهد اليونيسيف (UNICEF) في محاربة هذه الفظاعات، كما تحاول الدول ملاحقة هؤلاء «النخاسين» الجدد، الذين فتحت لهم الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن العولمة مجالات عمل جديدة[2].

141
هيمنة ومقاومة

3) هيمنة ومقاومة



143
العالم الجديد

3 / 1) العالم الجديد



3/ 1/ 1) الإمبريالية الإيبيرية

كارمن برنار (Carmen Bernard)

إن أول شكل عصري للإمبريالية الغربية، كان من فعل إسبانيا والبرتغال. فلقد كان العالم الجديد محورًا لمجموع تتجاوز شبكاته وحدوده النطاق الأمريكي، وينبغي النظر فيها على الصعيد العالمي. إذ بدأ التوسع الإيبيري في القرن الخامس عشر، مع الرحلات الاستكشافية البرتغالية الأولى على طول السواحل الإفريقية. وفي عام (1487)، يتعدى بارتولومو دياز (Bartolomeu Dias) رأس العواصف أو رأس الرجاء الصالح، جاعلاً الاتصال البحري بآسيا ممكنًا. وبعد بضع سنوات، في عام (1492)، يترل كرستفر كُلمبُس في جزر الأنتيل. وفي عام (1498)، يبلغ فاسكو دو غاما مرفأ كلكتا بالهند. وهكذا يقتسم إسبانيا والبرتغال العالم. وبناء على معاهدة توردسيلاس (Tordesillas) في عام (1494)، التي تستبعد فرنسا وإنغلترا من المكتشفات، تكون كل المناطق الواقعة شرق خط الطول الذي يمر على (370) فرسخًا من الرأس الأخضر برتغالية.

3/ 1/ 1/ 1) إسبانيا والبرتغال تقتسمان العالم

تم الاستيلاء على الفيليبين، المؤلفة من سلطنات إسلامية، والتي التقتها لأول مرة حملة ماجلان (Magellan)، انطلاقًا من سواحل إسبانيا الجديدة (المكسيك). إذ تغادر السفينة الأولى، في عام (1566)، مرفأ أكابولكو متجهة إلى الأرخبيل، لتؤسس مدينة مانيلا في

عام (1568). وخلال ستين سنة، بين عامي (1580 و1640)، يحوّل اتحاد التاجَين، الإسباني والبرتغالي، المحيط الهادئ إلى محيط إسباني. ويشكل كامل الأراضي المجموعة تحت صولجان الملك فيليب الثاني، أي: ما يسمى الملكية الكاثوليكية، فضاء شاسعًا من التواصل السياسي والاقتصادي والثقافي، تقوم ممالك الأمريكتين ولاسيما إسبانيا الجديدة فيه بدور مرموق[1].

تدل هذه التواريخ، التي تعود إلى نهاية العصر الوسيط، على أن الإمبريالية الإيبيرية كانت من طبيعة مخالفة للإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية اللتين تكونتا نهاية القرن التاسع عشر، في سياقات بينة الاختلاف. فالاستيلاء «Conquête»، وهو مصطلح شائع في كتابات أمريكا الإسبانية التاريخية، كان امتدادًا بشكل ما ل(الاستعادة/ Reconquista)، أي إعادة استيلاء المسيحيين على الممالك الإسلامية التي تمت في شبه الجزيرة الإيبيرية منذ بداية القرن الثامن. إذ علاوة على المصالح السياسية والاقتصادية لإسبانيا والبرتغال، كان هناك المحرك الإيديولوجي القوي المتمثل في تنصير الهنادرة، وتوسيع المسيحية على حساب الإسلام.

لم يكن الغزاة (Conquistadors) مستوطنين، كما كانت الأسر الإنغليزية والفرنسية التي استقرت في إنغلترا الجديدة وفي فرنسا الجديدة، في القرن السابع عشر. بل كانت حملاتهم عمليات خاصة، لا ترمي إلى زراعة الأرض، بل إلى العيش على حساب الفلاحين الهنادرة. وكانت الشهرة والهيبة، والثروة بالطبع، تمثل الحوافز لهؤلاء الرجال المسلحين. لكن المغامرين الذين سمحوا بالوجود الإيبيري في العالم الجديد سرعان ما أبعدوا، أو سيطر التاج عليهم، ليفرض نظامًا إداريًا ودينيًا ظلا ساريين حتى بداية القرن التاسع عشر. وهذا يعني أن حملات الاستيلاء لا تمثل سوى إحدى أوجه ظاهرة أكثر تعقيدًا، لا يمكن اختزالها بالتجاوزات التي ارتكبها الغزاة.

ففرض الجزية على الهنادرة إشارة واضحة على هيمنة استعمارية. واستعماري أيضًا تحويل قسم كبير من ثروات البرازيل وأمريكا الإسبانية إلى أوربة، حيث أسهم في تطورها الصناعي. إذ كانت الضرائب التي يدفعها السكان في أمريكا تسمح للتاج بدفع نفقات إدارة الإمبراطورية والدفاع عنها، ويذهب الفائض لفائدة الوطن الأم. مع أن البيرو وإسبانيا الجديدة لم تكونا، في القرنين السادس عشر والسابع عشر على الأقل، مستعمرتين بمعنى الكلمة، بل مملكتان ملحقتان بالتاج كما كانت مملكتا نابولي ونافار. كما يجب التذكير أيضًا بأن الأراضي المستولى عليها لم تكن تتصف بالصفات السكانية والثقافية ذاتها. إذ كانت في المكسيك والبيرو مجتمعات معقدة، شديدة التراتب

والمركزية، متجذرة في ماضٍ عريق لبنائي مدن، قدمت على الرغم من الانهيار السكاني، يــدًا عاملة أهلية هامة. وقد كان استيلاء هرنان كورتز (Hernan Cortes) ورجاله على المكسيك سريعًا. واستطاع المبشرون الأوائل، الذين تكونوا مع الروح الإنسانية الوليدة، بالتعاون مع النخبة المكسيكية إنقاذ جزء من التراث الثقافي القديم. إلا أن الاستيلاء على الــبيرو كان أكثر بطئًا وفظاظة، إذ كانت جبال الأنديز لثلاثين سنة مسرحًا لمواجهات بين زمر الغزاة المختلفة أولاً، ثم بين هؤلاء وممثلي التاج، بينما كان الهنادرة يستغلون هذه الــصراعات الداخلية للهجوم على تجمعات الإسبان السكانية ومدنهم. ولم يتم التغلب على آخر تمرد من الأنكا إلا في عام (1572).

هناك اختلافات أخرى تميز العالم الإسباني-الأمريكي. إذ كانت بؤر الهيمنة الإسبانية هي إسبانيا الجديدة والبيرو، وتمتد في الشمال إلى غرناطة الجديدة (كولومبيا الحالية). وفي الحدود الشمالية لهذه الممالك، قبائل هندرية غير مخضَعة، كانت تهدد المنشآت الإسبانية. كانــت هذه المجموعات تقاوم السيطرة الاستعمارية باقتباس الأسلحة والجياد من الغزاة، والاندماج في شبكات تجارية. وقد ظلت يوكاتان (Yucatán) على التخوم طويلاً بسبب بعدها، وانعدام الذهب فيها، فتغلبت لغة المايا على اللغة القشتالية. وفي المقابل، وجدت الــسلطة المركزية صعوبة، في أراضي غواتيمالا المرتفعة، بالسيطرة على عصابات الغزاة الــذين قــضوا على طبقات كاكشيكيل (Cakchiquel)، وكيشه (Quiché) وبوتومان (Potoman) الأرســتقراطية. واستكــشف المبشرون أراضٍ صعبة المسالك، كالأمازون، لكــنها ظلــت لوقت طويل على هامش السيطرة الإداريةً للمدن الاستعمارية الكبرى. أخــيرًا، اكتسبت مناطق مثل فنزويلا وريو دو لا بلاتا (Río de la Plata)، بمرور القرون أهمية اقتصادية راجعة إلى موقعها الاستراتيجي، وأصبحتا المركزين الرئيسين للنضال من أجل الاستقلال.

أمــا الاســتعمار الــبرتغالي فقد جرى بأسلوب مختلف قليلاً. إذ آلت البرازيل التي اكتــشفها بــيدرو ألفاريز كابرال (Pedro Alvares Cabral) إلى البرتغال طبقًا لمعاهدة توردیــسیلاس (Tordesillas). ولم يكن على سواحلها مجتمعات ذات بنى حكومية مثل الميكسيك والأنكا، بل مليونان ونصف تقريبًا من الهنادرة، المستقرين أو الرحل، ينتشرون في أطــراف مجهــولة لأراض شاسعة. كانت الصلات مع الهنادرة الساحليين في البداية ســلمية، تقتصر في الأساس على المبادلات. فمقابل أدوات حديدية، والحديد معدن غير معــروف في القارة، كان التوبي (Tupi) يعطون البرتغاليين ريش طيور استوائية، وبخاصة الخــشب المعــروف باسم بو برازيل (Pau Brasil) الذي يُحصل منه على صباغ أحمر.

وحـــتى يـــسيطر الـــتاج الـــبرتغالي جيدًا على الأراضي الساحلية، أحدث دوائر سميت قبطانـــيات، وجَمَّع اليسوعيون التوبي في قرى. إلا أن التنافس بين البرتغاليين والفرنسيين والهولـــنديين للحـــصول على خشب البرازيل مارس ضغطًا على الهنادرة إلى الحد الذي جعلهم يثورون على الأجانب. فقي عام (1546)، ندد الكابتن دورات كويلهو (Durate Coelho)، الـــذي كان عين حاكمًا لبيرنامبوك (Pernambouc) بتجاوزات التجار حيث كـــتب: «لحث الهنادرة على تزويدهم بخشب البرازيل . . لا تكفي الأدوات الحديدية. بل يجب إعطاؤهم أيضًا لآلئ باهيا، وأقمشة فاخرة، وأسوأ من ذلك، سيوفًا وطبنجات. لأنهـــم منذ حصولهم على الأدوات، أصبحوا أكثر كسلاً من أي وقت مضى، ووقحين ومتكبرين، ويتمردون علينا»[2].

كانـــت الإمبريالية البرتغالية تعتمد على السيطرة على البحار وعلى التفوق البحري. وكانت لشبونة مركز هذه التجارة، بينما كان الطابق الأرضي من القصر الملكي مشغولاً بمتاجـــر. ولم تكـــن في المستعمرات البرتغالية بيروقراطية مستشرية، كما كان الأمر في المـــستعمرات الإســـبانية، في القرنين الأولين على الأقل، بل وكالات تجارية وفلاحون بـــرتغاليون أرســـلوا إلى الممتلكات فيما وراء البحار. لكن الهنادرة الذين لم يعيشوا مثل المكسيكيين والبيرويين في مجتمعات شديد التراتب والمركزية، لم يكونوا يذعنون بسهولة للعمل، على الرغم من غزوات الاسترقاق.

كانت إسبانيا الجديدة درة إسبانيا الأجمل، وكانت عاصمتها مكسيكو تتمتع بجامعة مـــنذ عـــام (1555)، عـــندما توغل البرتغاليون داخل الأراضي البرازيلية. وكان أحد مـــنطلقاتها ساو باولو، وهي بلدة مغبرة عندئذ، ثلث سكانها من الخلاسيين. فمن هناك كانـــت طـــوابير البرتغاليين تنطلق مع مماليكها الهنادرة والخلاسيين للحصول على العبيد الهـــنادرة. وستتواصـــل هذه التوغلات حتى القرن التاسع عشر: فقد كانت عصابات عصرية تهاجم الإرساليات التبشيرية الإسبانية في الأمازون، وتخطف الهنادرة وتسترقهم، دافعـــة باســـتمرار الحدود البرازيلية نحو الغرب. وأراضي عكا (Acre) التي كانت تتبع بوليفيا الجمهورية في عام (1899)، استَعمرها مستغلو المطّاط البرازيليين، وأعلن استقلالها ثم ألحقت في عام (1903) بالبرازيل، في مقابل تعويض قدره (15000) جنيه استرليني. يبين هـــذا المثال أن الاستيلاء على البرازيل لم يكتمل إلا في القرن العشرين، ويتجاوز كثيرًا الحدود الزمنية لـ«الاستيلاء» الإسباني . . .

أنـــتج توســـع الإمـــبراطورية الإيبيرية أدبيات قضائية وتاريخية هامة، كانت إحدى مـــسائلها الكـــبرى، مسألة شرعية الهيمنة الإسبانية. إذ كانت هذه الشرعية تستند إلى

مرسوم بابوي منذ عام (1493)، لكن تدخل البابا في الشؤون المدنية، كان يطرح مشكلات قانونية. فقد كان فرانسوا الأول أنكر هذا الامتياز الممنوح لإسبانيا والبرتغال، والذي لم يكن منصوصًا عليه في أي من بنود وصية آدم. أما وقد استبعدت الممالك الأوربية من أراضي العالم الجديد الشاسعة، ومن مهمة تنصير الهنادرة، فقد كانت تسعى بكل الوسائل لفتح ثغرة في هذه «الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس أبدًا». وكانت الخلجان الصغيرة في جزر الكاريبي تصلح للتدخلات الأجنبية. فأصبحت كوبا فريسة سهلة للقراصنة الفرنسيين والإنغليز والهولنديين الراغبين في الولوج إلى هذه المنطقة أيضًا. وفي عام (1554)، نهب القراصنة الفرنسيون سنتياغو دو كوبا، وبعد سنة حرق جاك سور (Jaques Sore) هافانا وأقام فيها مؤقتًا. فما كان من الإسبان، وقد وعوا أهمية الجزيرة الاستراتيجية، إلا أن حموا هافانا بالتحصينات. لكن تهديدات القراصنة المستمرة أفضت إلى زعزعة اقتصادية واجتماعية طوال القرن السابع عشر برمته.

وفي البرازيل، أنشأ الفرنسيون (فرنسا الدائرة القطبية الجنوبية) في خليج غانابرا (Guanabra) عام (1555)، وظلوا فيها حتى عام (1560). لكن انقساماتهم الدينية؛ وكان الكالفينيون والكاثوليك يتصارعون بلا هوادة، سهلت استيلاء البرتغاليين على هذه المنطقة بإمرة الحاكم ميم دوسا (Mem de Sá) الذي يطرد الفرنسيين، ويؤسس مدينة ريو دو جانيرو، مغلقًا بهذا الفعل الثغرة الأجنبية على ساحل الأطلسي. ولم تدم الهدنة طويلاً، لأن الهولنديين يجتاحون باهيا، ويبقون فيها سنة، ثم يحتلون البيرنامبوك (Pernambouc) من عام (1630) حتى عام (1654). ويستقرون أيضًا في الكاريبي بأروبا (Aruba) وتوباغو (Tobago) وكوراساو (Curaçao) بين عامي (1631 و1634)، ويهيمنون على غويانا حتى نهاية القرن الثامن عشر. وفي عام (1635)، تحتل شركة جزر أمريكا الغوادالوب والمارتينيك. فلفرنسا نصيبها في قسمة العالم الجديد.

إن مضيق ماجلان هو نقطة الضعف الأخرى في الترتيبات الإسبانية. إذ نجح فرنسس درك (Francis Drake)، الذي كان نهب القوافل الآتية من البيرو في برزخ بنما في عام (1572)، في الالتفاف على رأس هورن (Cap Horn)، في عام (1577)، حيث اليقظة الإسبانية معدومة. فيساير ساحل التشيلي حتى مرفأ كالاو (Callao)، لكنه يخفق في الاستيلاء على ليما. ويضطر القرصان للاتجاه إلى كاليفورنيا، ومن هناك يعبر المحيط الهادي صوب الشرق. لكن عائق ماجلان أزيل، والإنغليز، الذين يضاعفون هجماتهم بعد موت درك، يهددون الإمبراطورية الإسبانية. إذ يهيئ ولتر رلاي (Walter Raleigh)، في غويانا، نهاية القرن السادس عشر، حملة من أجل الأورينك (l'orenque) مشيعًا أن

الإنغليز سيعيدون عرش الأنكا. وسيظل هذا الاعتقاد ثابتًا حتى الصراع من أجل الاستقلال. وفي الكاريبي، تسقط جامايكا في أيدي الإنغليز عام (1655). وهافانا، من جهة أخرى، يحتلها الإنغليز خلال حرب الأعوام السبعة، لعدة أشهر.

فعلى الإمبريالية الإيبيرية إذن مواجهة أطراف أوربية أخرى، تصارع للحصول على المواد الأولية الأمريكية، وللسيطرة على الطرق البحرية. وقد أصبحت تجارة الرقيق واحتكارها أحد الرهانات الرئيسة للقوى الأوربية المختلفة. وعندما تنتهي الهيمنة الاستعمارية الإيبيرية، بين عامي (1810 و1898)، تشرع فرنسا وبخاصة إنغلترا في أشكال جديدة للإمبريالية. ومع فقدان إسبانيا كوبا وبورتو ريكو، إضافة إلى أرخبيل الفيليبين، تترك إسبانيا المكان للولايات المتحدة حتى اليوم. ففي عام (1904)، بعد تدخل الولايات المتحدة في استقلال بنما، يعدل ثيودور روزفلت، بصفة جوهرية، مبادئ السياسة الأمريكية الشاملة، المنصوص عليها في مذهب جيمس مونرو المعلن في عام (1823)، ضمن سياق تحرر المستعمرات الإسبانية-الأمريكية. إذ تنصب الولايات المتحدة منذئذ، بسياسة العصا الغليظة (big stick)، نفسها دركيًا للقارة، للدفاع عن مصالحها الوطنية. وما تبني الإكوادور في تشرين الأول عام (2000) الدولار عملة وطنية إلا الحلقة الاستعمارية الأخيرة التي يُختتم بها القرن العشرون في أمريكا اللاتينية.

لكن حالة البرازيل تشكل استثناء، لأن الاستقلال عن البرتغال يحصل في عام (1821). فدوم بيدرو (Dom Pedro)، ابن الوصي على عرش البرتغال، الذي كان لجأ إلى ريو للإفلات من اجتياح نابليون للشبونة، نودي به ملكًا على البرازيل. ويسمح النظام الملكي للبرازيل بالحفاظ على وحدتها السياسية، وبعدم خضوعها للتجزئة، كما حدث مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى. ولن تعلن الجمهورية إلا في عام (1889)، بعد عام من إلغاء الرق.

3/ 1/ 1/ 2) الغزو الحيواني

كانت حملة هرنان كورتيز انطلقت من كوبا لبلوغ سواحل المكسيك. وكانت تعد (508) رجال، إضافة إلى مئة آخرين من طواقم السفن، و(17) حصانًا و(32) من الرماة و(13) من المسلحين بالطبنجات، وعشرة مدافع برونزية و(4) صقور صغيرة. وكان هناك في مواجهة الإسبان عشرون مليونًا من المكسيكيين. كما كانت نسبة القوة في البيرو غير مواتية للإسبان مبدئيًا، لأن رجال فرانسيسكو بيزارو لم يكونوا إلا (168)، بينهم (8) من المسلحين بالبنادق[3]. وعدم التوازن هذا يظهر جيدًا، أن الأسلحة لم تكن

كافية، حتى وإن أدت السيوف الفولاذية ونيران البنادق دورًا هامًا. إذ قلب أقل من مئة إسباني هيمنة المكسيكا (Mexica)؛ وخمسة وثلاثون فارسًا فقط كانوا برفقة فرنسسكو بيزارو في كاجاماركا (Cajamarca)، حيث استولوا على أنكا أتاهوالبا (Inca Atahualpa). لأن عـدة عـوامل أخـرى جعلت الاستيلاء ممكنًا. فتحالف الأجانب مع المجموعات القومـية، التلاسكالتيك (Tlascaltéques) في المكسيك، والكانياري (Cañari) في البيرو؛ والتكتـيك العسكري الإسباني في مواجهة طقوسية المعارك الهندية، والخوف من الجياد حتى وإن كانت قليلة، جميعها خدمت هدف الغزاة.

لا شـك أن أفضل المساعدين للإسبان، كانت الجراثيم، التي انتشرت سريعًا في قارة ظلـت لآلاف السنين معزولة عن العالم القديم. لهذا نجد أمراضًا كانت متوطنة في أوربة وتنتقل بالهواء، مثل الأنفلونزا والحصبة والسعال الديكي، تفتك بسكان لم يكتسبوا أي مـناعة ضد هذه الجراثيم. وأبادت أوبئة أكثر خطورة، كالتيفوس الطفحي المسمى في المكـسيك كوكوليتزلي (cocolitzli)، والجدري، القبائل الهندرية. وكانت عدة موجات وبائـية مسؤولة عن القضاء على ما يقرب من (90%) من السكان الهنادرة خلال قرن. وكـان أشدها فتكًا على الأرجح تلك التي أصابت المكسيك في عام (1545). واجتاح وباء آخر هو الغران بيستيلانسيا (gran pestilencia) القارة برمتها انطلاقًا من عام (1575). وهـو أنفلونـزا وبائـية، كانت بؤرتها واقعة في شبه الجزيرة الإيبيرية في عام (1557)، وانتـشرت في العـالم الجديـد بسرعة، من المكسيك إلى جبال الأنديز، وحتى سواحل البرازيل، ليحل الجدري محلها[4].

وقـد شـجع انتـشار الأوبـئة الدراسات في علم النبات لاختبار فاعلية النباتات الاستوائية. ففي عام (1552) ألف طبيب هندي تعلم الإسبانية، في المكسيك، كتابًا طبيًا هامًـا ترجمه جوان باديانو (Juan Badiano) إلى اللاتينية، وصف فيه الحمى التي يقترح لعلاجهـا بعـض الأدوية النباتية. وفي هذا المؤلف المعروف ب‹قانون باديانو/ Codex Badianus›، يُظهـر الكاتب صورة توضيحية لرجل مغطى بالبثور، وهو يتقيأ. ويندرج هذا الكتاب المرموق ضمن مجموعة من النصوص التي أنتجها الاستعمار الإيبيري في علم النبات. وبعد عشر سنين، نشر الطبيب البرتغالي اليهودي الأصل غارسيا دورتا (Garcia d'orta) في غـوا (Goa) كتابًا يعرف الأوربيين بنباتات الهند. وفي عام (1571)، أخيرًا، درس الإسـباني نـيكولاس مورناردس (Nicolás Monardes) في إشبيلية النباتات الطبية الأمريكية، وألف كتابًا مطولاً في استعمالات هذه العقاقير، إذ كانت الأعشاب والأفكار تنتقل في العالم الإيبيري، من الهند الغربية إلى الهند الشرقية.

وبالعـــودة قليلاً إلى الماضي، نجد أنه منذ شهر كانون الأول عام (1494)، أصاب داء غـــريب يتميز بظهور قرحات على الأعضاء التناسلية كل إيطاليا، إبان حملة ملك فرنسة شـــارل الـــثامن لإعادة الاستيلاء على مملكة نابولي. وكان يسمى (المرض الفرنسي) أو (مـــرض نابولي)، وكان يسمى بالإسبانية بوباس (إشارة إلى الدبيلات (Bubons)، التي تـــشبه دبـــيلات الطاعون). ويصف طبيب إسباني في عام (1504)، هو رودريغو دياز (Rodrigo Diaz)، هـــذا المـــرض، ويجعل بؤرته إسبانيولا، حيث كان موجودًا في حالة متوطنة. إذ كان أول المصابين بالسفلس مارثان ألونزو بينزون (Martin Alonso Pinzón)، وهـــو أحـــد قـــواد كُلمـــبُس، وعـــاد من الحملة في عام (1493) ليموت منه. إلا أن اســـم الـــسفلس لم يظهر إلا بعد عام (1530)، بريشة جرُلامو فركاستورو (Girolamo Fracastoro). وكـــان في هذا التاريخ قد سرى في إفريقية، وبلغ بعد ذلك بقليل اليابان والصين[5].

وقد بعثت الحيوانات التي استوردت من أوربة، كالأبقار والخنازير والجياد والخرفان والماعـــز والدجاج، الاضطراب في حياة السكان الهنادرة، وفي بيئتهم الطبيعية. فقد كان الحـــصان الأداة الرئيسة في الغزو. لكن هذه الدواب كانت في السنوات الأولى من هذه المغامرة لاتزال قليلة العدد، لأن عبور المحيط كان وبالاً عليها غالبًا. ولعلاج هذه المعضلة أنـــشأ الإســـبان مزارع لتربية الخيول في جزر الأنتيل وعلى ساحل الكاريبي. وفي بضع سنوات، تكاثرت بشكل ملحوظ، وتوحش أكثرها لتهيم في سهوب العالم الجديد. هذا الغـــزو الحـــيواني، كانت له عواقب ضارة على حياة السكان الأصليين بداية الأمر. إذ أفضت الزيادة الهندسية للأبقار والخيول في كوبا إلى زيادة الأموات جوعًا لدى الهنادرة. وحـــولت قطعان الغنم في المكسيك وادي ميزكيتال الشديد الخصوبة زمن الأزتيك إلى شـــبه صـــحراء. وفي جبال الأنديز، عرى ظهور الماعز والخرفان منحنيات الجبال، لكن صوفها نافس صوف اللاما الأكثر نعومة، والأغلى ثمنًا، وأدارت وفرته مشاغل النسيج.

في ريـــو دو لا بلاتـــا، جلب الغازي بدرو دو مندوزا (Pedro de Mendoza) بعض الجـــياد في عام (1536). ولدى تأسيس بوينوس آيرس ثانية في عام (1580)، وجد جوان دو غـــاراي (Juin de Garay)، آلافًا من الخيول البرية تجول في السهول المحيطة. وقد فهم الهـــنادرة الذين خافوا هذه الحيوانات الغريبة، بسرعة ما يمكن أن تنفعهم به، فأصبحوا فرسانًا ماهرين. وفي نهاية سنوات عام (1550)، ولما تكد تمضي عشر سنوات على غزو بـــيدرو فالديفيا (Pedro Valdivia) الأروكاني (l'Araucanie)، كان لدى الهنادرة كتائب مـــن الخيالة. وبفضل هذا الحيوان، اكتسب الهنادرة سرعة حركة وقدرة مضاعفة على

مقاومـــة الهجومات الإسبانية[6]. إلا أنه لا ينبغي النظر إلى الحصان بصفة معزولة، لأنه يندرج ضمن عملية تربية الحيوانات التي انتشرت بنجاح منذ سنوات الغزو الأولى. فقد كـــان إدخال المواشي شكلاً من احتلال الحيوانات الأرض. إذ كان البحارة البرتغاليون يجلـــبون معهم دومًا حيوانات داجنة، وما إن يرسوا على سواحل مجهولة حتى يطلقوها. كما كانت الأبقار تتكاثر في الفلاة، لتزود الغزاة المستقبليين بحاجتهم من اللحم. فكانت المواشي في عام (1530)، التي جلبها البرتغاليون، وفيرة على السواحل البرازيلية، وكانت تـــشكل جزءًا من مشهد أمريكا الإسبانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر[7]. لقـــد كـــان الحاكم هيرناندارياس (Hernandarias) ترك في عام (1587) مئة رأس حول سانتا فيه (Santa Fe) في الأرجنتين؛ وبعد خمسة عشر عامًا، صارت مئة ألف.

وقـــد عـــدلت الأبقار والخنازير عادات الهنادرة والإسبان في الطهو. إذ كان اللحم يصدر إلى أوربة بعد تدخينه. كما كان يستخدم لتغذية العبيد السود في المزارع، وبخاصة علـــى الساحل البرازيلي. ووفرة الأبقار البرية في ريو دو لابلاتا، التي كانت تقنص من أجـــل جلـــدها، أمنت لسكان بوينوس آيرس غذاءهم اليومي من اللحم. لكن هنادرة السهول الجنوبية كانوا يستفيدون أيضًا من الهبة البقرية. أما في نيو مكسيكو، فقد كان لتكاثـــر القطعـــان السريع ووفرة اللحم والحليب نتائج سياسية غير منتظرة، لأن زعماء الصيادين فقدوا خصوصيتهم وأهميتهم[8]. ومن بين الحيوانات ذات الحجم الأصغر، الجرذ الأسود، الذي نزل هو أيضًا من السفن الأوربية، وانتشر في بضع سنوات خلال أمريكا بأسرها، بفضل مزارع الذرة التي ساعدت على تكاثره.

3/ 1/ 1/ 2/ 1) تحطيم الهنادرة والأسطورة السوداء

في عـــام (1552)، نشر الكاهن الدومينيكي بارتولومي دو لاس كازاس في إشبيلية، أعـــنف قرار اتهام كتب على الإطلاق ضد مظالم السياسة الاستعمارية. ووجد ‹القصة الوجيزة لتحطيم الهنادرة/ Trés Brève Relation de la destruction des Indes› نجاحًا باهرًا خـــارج إســـبانيا. وترجمه إلى الفرنسية في عام (1579)، بروتستانتي فلمنكي، هو جاك ميغـــرود (Jaques Miggrode)، بعنوان منحاز هو ‹طغيان الإسبان وقسوتهم›. ومنذ ذاك الـــتاريخ، أعيد نشره عدة مرات، وأثري اعتبارًا من عام (1598)، برسوم دو بري (De Bry). فـــسمحت هذه الرسوم الواقعية المخيفة، بولادة الأسطورة السوداء حول القسوة الذاتية للإسبان[9].

مـــن دون الـــزعم هنا التهوين من قساوة الغزو؛ من اللائق وضع هذه الكتابات في ســـياقها حتى نفهم الفائدة التي جنتها الممالك الأوربية الحسودة لقوة فيليب الثاني، من ورائها. ظهر لاس كازاس مبالغًا، ونصه منشور سياسي هجائي ذو لهجة ماورائية، لأن الدومينيكـــي، كما يدل عنوان كتابه، كان يعتقد حقًا بأن الرب سيعاقب إسبانيا على أفاعيلها ضد الهنادرة. ولفهم أهمية كتابه، علينا العودة إلى بدايات الغزو والتجربة الأنتيلية البـــشعة الـــتي أفضت إلى إفناء الهنادرة التام تقريبًا. ففي عام (1502)، مع وصول قائد منظمة القنطرة (Alcántara) العسكرية، نيكولاس دو أوفاندو (Nicolas de Ovando) إلى إســـبانيولا، مـــع ألفين وخمسمئة رجل، كان بارتولومي لاس كازاس من بينهم، يبدأ الاســـتيطان. وحتى ذلك التاريخ كان كُلمبُس وإخوانه تصرفوا طبقًا لاجتهادهم. إلا أن أوفاندو كان مؤسس آمرية الهنادرة، كآلة حقيقية للسيطرة على الهنادرة. هذه المؤسسة الـــتي تعود في أصلها إلى القرون الوسطى، كانت تعني وجود شعوب أخضعت عسكريًا «تحـــت الأمـــر». وكانـــت تعطي للمستفيد الحق في تلقي الجزية، التي يمكن استبدالها بالسخرة، في مقابل حماية السكان الذين عهد إليه بهم، وإعطائهم تربية دينية.

وقـــد كوفـــئ أوائل الغزاة على جهودهم، بآمريات كانت مساحاتها مرتبطة بأهمية فعالهم العسكرية. وكان الهنادرة أحرارًا، فيما عدا العُصاة وآكلي لحوم البشر، الذين كان يمكـــن استرقاقهم، لكن عليهم دفع الجزية باعتبارهم تابعين. وكانت القوانين تنص على حظـــر إساءة معاملة الهنادرة أو معاملتهم كعبيد. إلا أن الهنادرة، وقد أرعبتهم تجاوزات الغزاة الأوائل، كانوا يأبون العمل الشاق في ورشات استخراج الذهب، ويفرون. فطرح هذا الوضع بأسلوب آخر مسألة إجبار الأهالي على العمل: فالإجبار على العمل لا مفر مـــنه؛ إلا أنـــه ينبغي للهنادرة في المقابل، تقاضي أجرة، لأنهم كانوا «أشخاصًا أحرارًا، وليسوا أقنانًا». وهذا ما كانت تنص عليه إرادة ملكية صادرة في عام (1503)، عن الملكة إيزابيلا الكاثوليكية، في ميدينا ديل كامبو (Medina del Campo).

وقـــد أثـــارت قـــسوة الآمـــرين ورؤساء عمالهم، على الرغم من تحذيرات التاج، احتجاجات الدومينيكيين الشديدة. وكان أول المدافعين عن الهنادرة أنطونيو مونتسينوس (Antonio Montesinos)، الذي وقف ضد نظام الآمرية في عام (1511)، وذهب إلى حد رفض منح الأسرار للآمرين مهددًا إياهم بالحرمان. فتسببت انتقاداته اللاذعة في فضيحة، اســـتدعي علـــى إثرها إلى إسبانيا. وعلى الرغم من تحفظ التاج، نجح في مسعاه، على الصعيد القانوني في الأقل، وأفضت انتقاداته إلى إصدار قوانين بورغوس (Burgos) في عام (1512)، التي كانت تنص على ظروف عمل أفضل، وتحدد وقت الراحة وكمية الطعام

الـــتي ينبغي تقديمها إلى الهنادرة، مذكرة بأنهم رجال أحرار، مع أنهم مجبرون على العمل باعتبارهم تابعين.

لكـــن هذه القوانين لم تحترم، وطرحت مسألة التجاوزات وسوء المعاملة بحق الهنادرة مـــن جديد. فواصل بارتولومي دو لاس كازاس معركته لصالح حرية الهنادرة من دون كلـــل. وبفضل جهوده، صدرت مجموعة قوانين في عام (1542)، تناشد نائب الملك في الـــبيرو، والمحاكم في ليما وغواتيمالا بأن يحسنوا نظامهم القضائي، وينظموا إدارة أكثر فاعلـــية. فحظرت الخدمات الشخصية، وحسنت ظروف عمل الهنادرة، من حيث المبدأ علـــى الأقـــل. فلـــيس على أي حمال، على سبيل المثال، أن يحمل حملاً يرى أنه مفرط الـــثقل، وينبغي له أن يتقاضى أجرًا على تعبه. ومُنع التكليف بآمريات جديدة، للقضاء علـــى الأربـــاح تـــدريجًا. كما ألغيت تلك التي منحت كدخل إضافي لموظفي الإدارة الاســـتعمارية. ولدى موت الموكل بالآمرية، تعود ومبالغ الجزية التي تدرها إلى سيطرة التاج المباشرة.

إلا أن ردود فعل الموكلين بالآمريات كانت شديدة العنف، وبخاصة في البيرو، حيث أججت القوانين الجديدة التمرد ضد التاج، الذي كلف أول نائب ملك يرسل إلى هناك لتهدئة البلاد حياته. إذ كان من الصعب في الأنديز إزالة الامتيازات. ولإعطاء فكرة عما كانـــت تمـــثله هـــذه الامتيازات، نأخذ مثال آمرية هنادرة شوباتشو (Chupacho) في هوانوكو (Huánuco) بالبيرو. فعلاوة على تلقي الجزية (وكان الشوباتشو كثيري العدد نـــسبيًا، نحو ألفي دافع للجزية)، كان لدى غوميز أرياس (Gomez Arias) أربعون هنديًا خدمًا لمترله، وثلاثون نساجًا مع نسائهم، وستة صيادين، وعشرون نجارًا، وثمانية مكلفين بالخنازير، إضافة إلى تسعة وعشرين شخصًا للخدمة، يكادون أن يكونوا عبيدًا[10]. فمن الواضح إذن أن الخدمات الشخصية كانت مستمرة، مع أنها محظورة.

كان تناقص الآمريات أكثر أهمية في وسط المكسيك منذ نهاية القرن السادس عشر. وطـــبقًا لإحصائيات عام (1631)، كانت آمريات نيابة المملكة في البيرو تدر (323000) دوكـــات، أي: ما يربو على ضعف آمريات إسبانيا الجديدة (150000). وكان الدخل الأضعف في ريو دو لا بلاتا، بما لا يزيد عن (2000) دوكات[11]. لكن آخر بقايا النظام ألغيت في القرن الثامن عشر. ولم تكن أسباب إلغائه إنسانية بل نفعية. فالدولة التي عانت أزمة مالية حادة، كانت بحاجة إلى التصرف بمجموع ما تدره الجزية. إذ كانت للسبب المـــالي القـــوي الغلبة على المشاعر الإنسانية. ومع ذلك كانت لاتزال هناك آمريات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كما في الباراغواي ويوكاتان والتشيلي. وبقيت في

مـــناطق حدوديـــة كالتشيلي، وشمال غربي الأرجنتين (كالشاكيز). وغرناطة الجديدة، وأمريكا الوسطى.

في الـــبرازيل، تلقـــى أوائـــل المستوطنين البرتغاليين أراضي كمكافأة من ملاك كل قبطانـــية. وكانوا يستطيعون نظرّيًا المطالبة بخدمات الهنادرة الذين يسكنوها، لكن هذه الإجـــراءات كانـــت صعبة على التطبيق، نظرًا لتروع الهنادرة إلى الفرار من الأجانب. فصارت العلاقات بين البرتغاليين والهنادرة عدائية. وأدى التنازل عن الأراضي فيما بعد، والـــذي كـــان يـــتم لعائلة حتى تقيم أودها، عمليًا إلى تركيز المملكة العقارية في أيدي البعض.

وفي ظـــروف ثلاثينيات القرن السادس عشر، أي: ظروف «تحطيم» الهنادرة، كان بارتولومي دو لاس كازاس اقترح استيراد عبيد إفريقيين للتخفيف عن الهنادرة. فقد كان يـــبدي رأيـــه مـــن خـــلال أحكام زمنه المسبقة، متشبعًا بقراءاته لأرسطو والكتابات الكلاســـيكية التي كانت تسوغ الرق. وهذا ما أخذ عليه غالبًا. إلا أنه تراجع في كتابه ‹تـــاريخ الهنادرة/ Histoire des Indes›[1][12]، معترفًا بأن قضية السود هي قضية الهنادرة ذاتها. كان لاس كازاس يعتقد بإمكان استعمار سلمي برعاية مبشرين، وفكر في نوع من حمايـــة تترك استقلالاً ذاتيًا للهنادرة في إطار انتمائهم للمذهب الكاثوليكي. وكان يرى وجـــوب إعادة البيرو إلى ذرية الأنكا. وقد وُقع، سنة وفاته في عام (1566)، بروتوكول اتفـــاق كان ينحو هذا المنحى بين الحكومة الإسبانية وزعيم الأنكا، تيتو كوزي (Titu Cusi)، اللاجئ في فيلكابامبا (Vilcabamba). لكن أيًا من الطرفين لم يحترم الاتفاق الذي كان يتضمن تنصر الأنكا واعترافهم بملكية فيليب الثاني، وتحطَّم حلم الدومينيكي. إلا أنه مـــن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الإمبريالية الإسبانية وَلَّدت معارضتها الخاصة للنظام، ويعـــد لاس كـــازاس اليوم عن حق بأنه رائد حقوق الإنسان. وكان قد اكتسب هذه الشهرة في نهاية القرن الثامن عشر؛ فأثنى الأب غريغوار (Grégoire)، داعية تحرير اليهود والسود عليه في عام (1800)[13].

وقـــد نمت طوبائية سلمية أخرى، مستوحاة من لاس كازاس، في غواتيمالا، بفيرا باز (Vera Paz)، اعتـــبارًا مـــن عام (1547). فبعد صعوبات جمة، نجح الدومينيكيون في تهدئة الهـــنادرة المتمـــردين، كاللاكاندون (Lacandon)، بإهدائهم أدوات ضرورية لاستصلاح الغابة. وكانت ألفيرا باز أول أراضٍ للإرساليات، وضمَت (25000) هندري، تحت حكم الدومينيكيين الأبوي. وفي القرن السابع عشر، اقتبس اليسوعيون هذه التجربة[14]، فأقاموا شـــبكة مـــن الـــتجمعات على طول الحدود الإسبانية-البرتغالية (الباراغواي، الأرجنتين،

الأوروغـــواي، البرازيل). وكانت هذه التجمعات من حجم آخر، وبخاصة في الباراغواي، حـــيث كانت تضم ما يزيد عن (150000) هندري غاراني (Guarani). وتتميز بالجماعية الـــزراعية، الـــتي لم تكن تستبعد استغلال القطع العائلي؛ وكان المحصول يخزن ويستخدم لدفـــع الجزية، ولنفقات العبادة، ومعونة المحتاجين كاليتامى والأرامل. فتعلم الهنادرة فلاحة الأرض، عـــلاوة علـــى بعـــض الحرف اليدوية، والفنون التصويرية والموسيقى. ويبدو أن طوبائـــية اليسوعيين لم تستمد إلهامها من توماس مور (Thomas More) بقدر ما استمدته من وصف غارسيلاسو دو لافيغا (Garcilaso de la Vega) لحكومة الأنكا في البيرو.

فاسكو دو كيروغا (Vasco de Quiroga)، وهو رجل أديب، أصبح أسقفًا لميشواكان (Michoácan) كان على علم بمعركة لاس كازاس لصالح الهنادرة. لكن طوباوية توماس مـــور، علـــى وجه الخصوص، هي التي كانت، بنظر هذا الرجل الكريم الواسع العلم، الكـــشف الحقيقـــي. ففي السنة ذاتها التي قطع فيها رأس مور في إنغلترا، اقترح إنشاء جمهـــورية هـــندرية مكـــونة من تعاضد وحدات عائلية، يؤطرها رجال دين، تخصص للأعمال الزراعية من أجل معيشتها. وصممت قريتان-مشفى طبقًا لهذا النموذج؛ الأولى بالقرب من مكسيكو والأخرى في ميشاوكان. ومثل كل المنشآت الطوباوية، زالت هذه الأخـــيرة. إلا أنـــه كان لفاسكو دو كيروغا الفضل في إدخال بعض النظام في فوضى الاســـتيلاء والاستغلال. ويمكننا التساؤل اليوم، بعد كل هذا الماضي، حول هذا الشكل مـــن التغـــريب (Occidentalisation) الذي يقوم على برمجة حياة العمال، وعلى الإدارة العقلانية لمناشط بني الإنسان وأوقات فراغهم.

3/1/1/3) الانفتاح

يـــندرج اســـتعمار القـــارة الأمريكية في عمليات عولمة ودمج للسكان الذين كانوا يعيـــشون إلى ذلـــك الوقت معزولين عن العالم القديم. وربما من المفارقة كما يبدو، أن تكـــون مؤسسة بالية، هي الجزية، التي سهلت اندماج الهنادرة الاقتصادي. فهذا الشكل مـــن الـــضريبة كان مختلفًا عن أي رسوم أخرى، لأنها كانت تجمع من صنف بعينه من السكان يمتاز بأصوله. وكان التسويغ معروضًا بوضوح في التشريع: «لأنه من العدل أن يتوجب على الهنادرة الذين سيسالموننا ويخضعون لنا، خدمتنا ودفع الجزية لنا، باعتبارنا السادة، مثلما يفعل كل الرعايا والتابعين»[15]. وهناك حجة أخرى لصالح فرض الجزية، وهـــو وجودها في الحقبة السابقة على الاستعمار الإسباني، وخاصة على شكل سخرة تفرضـــها السلطة المركزية المكسيكية أو الأنكا. فكانت هذه الاستمرارية تسهل التنظيم

الـضريبي الاستعماري. إلا أنه كان بين الشكلين من الضريبة فروق هامة في الطبيعة والكمـية: إذ كان على الهنادرة تقديم كميات محددة من المنتجات. إلا أن هذه الرسوم، التي قدرت تبعًا لعدد معين من السكان في وقت التفتيش الضريبي، أصبحت مع التناقص السـكاني جد ثقيلة وتعسفية. وظل عدم التوازن هذا، بين تحديد الجزية وعدد السكان المتـناقص طـوال العهـد الاستعماري، على الرغم من بعض الجهود لإعادة النظر في التشريعات الضريبية.

كـان دافع الجزية الهندري بالغًا، ما بين الثامنة عشر والخمسين سنة. وكان زعماء الهـنادرة (الكاسيك) وعائلاتهم مستثنين من دفع الجزية. كانت الجزية في البداية، تجبى عينـيًا: كاكاو، منتجات زراعية، حيوانات، بيض، ملابس، حبال . . لكنها سريعًا ما حددت نقدًا، منذ النصف الثاني للقرن السادس عشر. وللحصول عليها، كان المكلفون مـرغمين علـى العمـل مقابل أجر في المناجم أو مشاغل النسيج أو المهن الأخرى. إذ أضـحى العمل المأجور وزراعة السوق سمة دائمة للنظام الاقتصادي في المناطق المنجمية بإسـبانيا الجديدة والبيرو. لكن كيف يرغم الهنادرة على التخلي عن زراعاتهم التقليدية، لـتقديم يد عاملة رخيصة في المناجم ومشاغل النسيج؟. وكان حل هذه المشكلة بإقامة عمل إجباري بالتناوب: هو التقاسم (repartimiento) في إسبانيا الجديدة، والميتا (mita) في البيرو، الذي كانت له سوابق في الحقبة السابقة للاستعمار الإسباني.

في البيرو، كان الملزمون بالميتا هم خمس المكلفين. وعلى كل مجموعة إنجاز المهمات الإجـبارية، بالتناوب. وبما أن الخدمات الشخصية كانت ألغيت، كان يتلقى كل ميتايو (mitayo) (عامـل مناوب) أجرًا يستخدمه في دفع الجزية. فقد أقيم نظام الميتا في البيرو، في وقت متأخر، عام (1565)، على يد الحاكم غارسيا دو كاسترو (Garcia de Castro)، وتم تقنيـنه النهائـي بعد بضع سنوات، تحت حكم نائب الملك، فرانسيكو دو توليدو (Francisco de Tolido). و لم يكن لزعماء الأهالي الحق في إرسال هنادرة أتوا من مكان آخر إلى الميتا، وهم هنادرة الغابة المقيمون في المحلة التي يرأسونها. لكن هذا الاستثناء كان يشجع على الترحال الذي شكل وباءً للأرياف. ولذا تم إدماج هنادرة الغابة تدريجيًا في الأعمال الإجبارية، تبعًا لطرق كانت تتنوع بحسب المناطق.

والحق أن الحد الذي يفصل الميتا عن الخدمات الشخصية واه. فمن دون الهنادرة، لم يكـن الإسـبان يستطيعون التحرك ولا الأكل ولا العيش[16]. «ومع ذلك ننتظر لحظة الإجهـاز علـيهم». وبهذه الكلمات يعبر عن نفسه، فراي رودريغو دو لوايزا (Fray Rodrigo de Loayza) في عام (1586): «إذا ما حملناه حملاً فوق أربعة أو خمسة أروباس

(arrobas) (1 أروب = 11,5 كغ)، ينقله لعشرة فراسخ حتى يسقط تحت الثقل من دون أن يستطيع النهوض ثانية، ويساعده الإسباني بالركل وشد الشعر. هذا الشعر الذي يحافظون عليه طويلاً لسوء حظهم، لأن الإسبان يستخدمونه كالحبال لجرهم (. . .) ولا ينتظر كثير من الهنادرة أن يأتي أحد للنهوض بهم، وهم يرون أنفسهم مسحوقين بالعمل، والرسوم والجزيات. فيخنقون أنفسهم بلف شعورهم حول أعناقهم، ويشنق بعض اليائسين أنفسهم بشجرة، ويشنقون أطفالهم لتخليصهم من مثل هذه المهانة وهذا البؤس»[17]. تكشف هذه الشهادة من بين شهادات غيرها كثيرة، عن شقاء الهنادرة إزاء الاستغلال الذي كانوا ضحية له.

وقد سهل العمل المأجور الانتقال من نظام يقوم على المكانة، إلى نظام طبقي. فالهنادرة الذين كانوا يجدون ملجأ في المدن أصبحوا حرفيين أو عمالاً مياومين. لكن هذا الولوج في الاقتصاد النقدي أفضى مرارًا إلى الاستدانة، التي أصبحت مزمنة في مشاغل النسيج بالإكوادور وتوكومان (Tucumán). وقد قادت مدينة بوتوسي (Potosi) بخاصة، بسبب ثرواتها، تنمية السوق المحلية الجهوية منذ القرن السادس عشر[18]. ولتنشيط السوق الداخلية في القرن الثامن عشر، عمد ممثلو التاج إلى إرغام الهنادرة على شراء بضائع استهلاكية، كانوا يحصلون عليها بالاقتراض، داخلين هكذا في دوامة الدَين الجهنمية. وكان هذا الوضع أحد أسباب التمرد الهندري الكبير الذي أشعل جبال الأنديز في عام (1780).

منذ سنوات الغزو الأولى، اندمجت العملة بشكلها المادي والافتراضي، في نظم المبادلات التقليدية، وطبعت العلاقات الاجتماعية والقيم بطابعها. وقامت الكنيسة بدور أساس في هذه العملية. فأتعاب القساوسة، ونفقات القربان المقدس، كانت تتم كصدقات من نوع ما، كان خلاص الفرد من دونها معرضًا للخطر بشكل جدي. وفضلاً عن ذلك، كان فعل (Pagar) (دفع) يستعمل في جبال الأنديز دائمًا بمعنى «إعطاء شيء كصدقة». ومن المرجح أن نموذج الدفع للتعميد، والزواج، والمسحة الأخيرة، والدفن، وللقداديس التذكارية، قد ساعد على إعادة تأويل الطقوس القديمة. كما اعترت علاقات القربى تغيرات جذرية. فسريعًا ما تبنى الأسياد وزعماء الهنادرة الأقوياء العرف الإسباني في كتابة الوصايا، لتوزيع ممتلكاتهم على ورثتهم. وحذا الفلاحون حذوهم، وشاع العرف لديهم في نهاية القرن السابع عشر. وعلى العكس من المعتقدات الواسعة الانتشار لدى الأهالي، الذين كانوا يرون في الموت رجسًا ينبغي التطهر منه، كانت ممتلكات المتوفى، عوضًا عن أن تحطم، تستعاد وتنقل إلى الورثة: من أرض وممتلكات، ولكن أيضًا أشياء شخصية، وملابس، وأواني وأثاث وصناديق . . إلخ.

وأحد تأثيرات الجزية كان القضاء على تنوع الزراعات الذي كان سائدًا قبل الحقبة الإسبانية، ودفع الهنادرة نحو تخصص زراعي تبعًا لحاجات الأسواق الأولية: من ذرة وقمح وصوف ولحم وخنازير. فقد أرغمت الجزية الهنادرة على الانهماك في تربية الخنازير والأغنام ودود القز. وتبدلت الشبكات التجارية القديمة، وإذا ما استمر بعضها خلال العهد الاستعماري، إلا أن ظروف التجارة تغيرت. ومثال على ذلك، وهناك تنوع كبير في الحالات في كل أمريكا، ملح يوكاتان الذي استمر يُتبادل بالكاكاو. لكن، لم يعد المايا هم الذين يتكلفون بهذه التجارة، بل الخلاسيون. فقد وجهت الضريبة الاستعمارية عمل الهنادرة نحو مهمات كانت ضرورية للإسبان. إذ أصبحت الغالبية العظمى من هنادرة أمريكا الوسطى، وجبال الأنديز فلاحين. بينما حافظت جماعات معزولة، بعيدة عن مراكز الإنتاج والمبادلات الكبرى، من دون أن تنجو تمامًا من السيطرة الاستعمارية، على جزء من تقاليدها. لكن هذه «المناطق الملاذ» كانت مجرد جيوب للحياة القديمة أكثر منها بؤرًا للمقاومة السياسية. وقد أنتجت إعادة بناء القبائل الهندية، في أماكن أخرى، كما في مناطق الحدود، وفي أطراف مراكز السلطة، وفي الأمازون وجنوب التشيلي، وفي سهول ريو دو لا بلاتا أو في نيو مكسيكو، مجتمعات فريدة مستقلة ذاتيًا نوعًا ما، لكنها مندمجة مع ذلك في دوائر تجارية.

3/ 1/ 1/ 4) تقسيم المكان

إحدى نتائج الترسيخ الاستعماري كانت تقسيم الفضاء الأمريكي، وخلق حدود تفصل «الحضارة» عن «البربرية». وحالة منطقة الأمازون مثال نموذجي على تجديد البنى الجغرافية والسياسية والاجتماعية: الذي قلب هذه الأراضي الشاسعة الواقعة في قلب أمريكا الجنوبية رأسًا على عقب. فقبل الغزو كانت الصلات بين الأراضي الأنديزية المرتفعة والغابة الأمازونية اعتيادية، وكانت شبكات من المبادلات بين القبائل منتشرة في حوض الأمازون بكامله، مع أسواق تقام في أماكن معينة. إلا أن تطور الإنتاج المنجمي في منتصف القرن السادس عشر بمدينة بوتوسي، أعاد توجيه الاقتصاد الاستعماري، وتركت منطقة الأمازون للمبشرين الذين جمّعوا الهنادرة الأكثر طواعية في قرى، من دون السيطرة على العصاة منهم. فانتصبت في وقت قصير حدود غير مرئية بين الأراضي المرتفعة والأراضي الواطئة، بين الحضارة والبقاع المتوحشة. وبقي هذا الحاجز حتى القرن العشرين. ويشهد على هذا «التجمد» في العلاقات، انعدام المدن والطرق.

أمـــا ما يخص المجتمعات الهندرية، فإن نتائج هذا الانقطاع في الصلات بين الأراضي المـــرتفعة والأراضـــي الواطـــئة، إضـــافة إلى وجود المبشرين، تنعكس على تنظيم هذه المجتمعات. فزعامات قوية تنهار، بينما تستفيد أخرى من وجود الأوربيين. إذ في منطقتي بـــارا (Pará) ومارانهـــاو (Maranhão)، بالبرازيل، السكان ذوو الأصل الأوربي قليلون، واخـــتلاط الأجناس عام. ويظهر سريعًا صنف من الهنادرة، تخلوا عن انتمائهم القبلي، يرفضون أي توحدٍ مع الهنادرة، للإفلات من إغارات الاسترقاق. لأن خلاسيين وهنادرة مـــن الكاريـــب (Carib) خاصة، يحتكرون هذه التجارة في هذه المنطقة وحتى حوض الأوريـــنوك (l'Orénoque)، ويقبضون على الأسرى لبيعهم إلى الأوربيين مقابل أدوات حديديـــة[19]. كمـــا يمارس الشيريغانو (Chiriguano) في جنوبي منطقة الأمازون تجارة الرقيق، بالالتفاف على قوانين الحظر الإسبانية إزاء استرقاق الهنادرة.

ومـــثال الأوماغوا (Omagua) في منطقة الأمازون معبر عن هذه الحركية. ففي وقت الغزو والحملات التي قادها غونزالو بيزارو (Gonzalo Pizarro) وأوريلانا (Orellana) في الأمازون، بحثًا عن بلاد القرفة الخرافية (بيزارو يخفق، لكن أوريلانا يكتشف الأمازون) كانت جماعات من لغة التوبي هاجرت من البرازيل، تعيش أعلى نهر نابو (Napo)، قريبين نـــسبيًا مـــن مدينة كيتو (Quito). وفي أسفل النهر، ثلاث عشر قبيلة جمعوا تحت اسم «أباريا الصغرى». وأخيرًا، في أعلى الأمازون، كانت مجموعات من الأوماغوا، تسيطر علـــى مصب نهر نابو حتى بوتومايو (Putumayo). وكانت الزعامات الست والعشرون الواقعة في هذه البقعة، تشكل «أباريا الكبرى» التي تعد عشرة آلاف نسمة.

كـــان الأوماغوا، بفضل تشتتهم الجغرافي، يستطيعون السيطرة على أعلى الأمازون، وعلـــى شبكات الاتصال مع أراضي الإكوادور المرتفعة. وفي بداية القرن السابع عشر، أصـــبح النفاذ إلى مصادر المنتجات الحديدية أحد الرهانات الرئيسة لهذه القبائل. وكان هنادرة الكيجو (Quijo)، الذين يسكنون منحدرات الأنديز، يقومون بدور الوسطاء بين الإســـبان والخلاســـيين مـــن جهة، وهنادرة الغابة من جهة أخرى. إلا أن الطلب على الأدوات والأســـلحة حوّل المعدلات التقليدية للتبادل، إذ كانت جماعات التوبي، ومنها الأوماغـــوا، تدمج بالقبيلة أسرى، قبضت عليهم خلال الحروب المتواصلة مع القوميات الأخرى. وقد جعل الوضع الاستعماري هذا العرف أكثر نفعًا، فكان الأسرى باعتبارهم عبـــيدًا يـــبادلون بالحديد على مختلف أشكاله. وشن الأوماغوا، مع حلفائهم الكوكاما (Cocama) إغارات شديدة للحصول على الأسرى. وإحدى الأسواق كانت قرية لاماس (Lamas)، حيث كان الإسبان يشترون هنادرة ليعملوا في حقولهم.

وقــد نمــا في غــويانا، بين عامي (1613 و1796)، نظام مرتكز على الحرب وتجارة الــرقيق. وكانت الأطراف الرئيسة في هذه الشبكة التجارية الكبرى، التي كانت تضم جماعــات قومــية من الأمازون والأورينوك، هم الهولنديون الذين كانوا يسيطرون على الــساحل بين ويني (Waini) والماروني (le Maroni)، إضافة إلى الطرق النهرية، باستثناء الأوريــنوك، من جهة، وهنادرة الكاريب من جهة أخرى. وهنا أيضًا، حوّل الاقتصاد الاســتعماري، إلى غارات استرقاقية، التقليد القديم في القبض على أسرى الحرب للقيام بطقوس تتصل بأكل لحوم البشر. فصحيح أن تسخير الهنادرة كان محظورًا، إلا أنه كان في الإمكــان الالــتفاف على هذا الحظر بشراء أسرى، لم يقبض عليهم الأوربيون بل محاربون هنادرة آخرون يعيشون خارج الأراضي الهولندية.

وقــد تبدت الجاذبية إلى الأدوات الحديدية في القارة بأسرها، من بيتين (Petén) إلى الباراغوي. فقد استعمل الحديد في هذه المنطقة في أربعينيات القرن السادس عشر كعملة تعــادل (100) مارافيدس[20](2)، أما السكين والمقص والشص فكانت قيمتها أقل. لكن تقلبات قيمة الحديد، سواء لأن مضاربين كانوا يخزنون أدوات أم لأنهم كانوا يغرقون بها السوق لتتريل الأسعار، جعلت تحديد ما يعادلها عسيرًا، ولذا استبدلت بعشب المتة (maté) إذ كانت الحراب والبلطات شديدة الأهمية لهنادرة الغابة. وهكذا اقترن القفز إلى العصر الحديدي باعتناق المسيحية والخضوع للهيمنة الأوربية.

يــتعلق تقــسيم الفضاء أيضًا بإعادة الإسبان والبرتغاليين تعريف جماعات السكان الأصــليين، والتمييز بين قبائل «الصديقة» أو «الطيّعة» والعاصية و«المتوحشة». ومنح تــسميات قومــية لا تتناسب مع الأسماء السابقة. وحتى المجموعات الأصلية التي كانت تفلــت مــن السيطرة الاستعمارية، مثل المابوش (Mapuche) في التشيلي، لم تسلم من الــتحولات السياسية والاجتماعية إذ يمكن الكلام بشأنهم عن عملية تكوُّن قومي تميزت بالمــواجهة مع الإسبان ومع خلاسيي المدن. لكن التراعات لا تستبعد شكلاً من أشكال الاندماج بشبكات تجارية. ففي القرن الثامن عشر، وبفضل العديد من النساء الأسارى المخصصات للنسيج، أنتج الاقتصاد الهندري فائضًا من البونشو، وهو لباس صوفي مهيأ للأسواق الإسبانية-الخلاسية والأهلية أيضًا، مقابل أبقار وجياد، تباع للهنادرة خفية في أغلب الأحيان[21].

في أمريكا الوسطى والأنديز، أثارت السياسة الاستعمارية بتجميع الهنادرة في قرى، الاضــطراب أيضًا في التحديدات المكانية. فقد نظمت الرهبانيات منذ عام (1544) في أمــريكا الوســطى، بينما نظمت تجمعات الأنديز بقرارات نائب الملك فرانسيسكو دو

توليدو في عام (1570). وحالة الباراغواي المعروفة بتجمعاتها بالذات، كانت فريدة من نوعها، لأن القرى كانت مبنية بإشراف اليسوعيين، وتعيش اكتفاء ذاتيًا. فحشد الهنادرة، الذين كانوا يعيشون سابقًا في ضياع مشتتة، سبب تفتت الزعامات القديمة إلى وحدات قروية، طبقًا لرقعة الضامة العمرانية المصغرة، مع الساحة المركزية والمؤسسات (كنيسة، مقر السلطات البلدية)، والأحياء وتحديدات المنطقة. وكانت هذه المراكز الجديدة أيضًا وحدات ضريبية. أنتج هذا الشكل الجديد للسكن، الذي كان على مثال القرى الإسبانية، بالضرورة أشكالاً جديدة من التضامن، لأن مسؤولية دفع الجزية كانت جماعية. أما أنديز الوسط والجنوب، فقد اقترن التخطيط التربيعي للقرى بتقسيم إلى أنصاف، طبقًا للمبادئ الثانوية التي ترجع إلى الحقبة ماقبل الإسبانية. وفي يوكاتان (Yukatán)، كان التفتت إلى قرى يُعوَّض بتنظيم الفرنسسكان المذهبي، الذين احترموا، كما يبدو، التحديدات القانونية ماقبل الإسبانية[22].

سياسة تجميع الهنادرة هذه دفعتهم إلى التخلي عن ميدانهم التقليدي، الذي لم يكن مجرد مكان للإنتاج، بل أرضًا مملوءة بالمقدسات. فهذه القرى، على الطريقة الإسبانية، كانت تعيد تنظيم البيئة المحيطة بأسلوب مركزي: نواة مأهولة ومسيحية، وزراعات موضوعة بحماية قديس، ومراعٍ، وأخيرًا امتداد قفر مكون من جبال وسهوب نائية كانت أيضًا ملاذًا لمعبودات الهنادرة. ونجد هذه البنية في كل سلسلة جبال الأنديز، من فنزويلا حتى الأرجنتين، وفي المكسيك الأوسط أيضًا. وهكذا كانت المعتقدات القديمة، أي: ما كان يسميه المبشرون الأوثان، مبعدة في منطقة بعينها، خارج سيطرة الكنيسة والقديسين. والواقع أن التخطيط العمراني، منذ العهد الاستعماري، على شكل رقعة الضامة، المكرر على الصعيد القروي، كان يعبر عن الصراع ضد الفوضى الخارجية، المعتبرة ضارة في كل التقاليد الإيبيرية. وكان التعارض بين المدينة والريف، الذي يعني ضمنًا التعارض بين الحضارة والهمجية، يعاد إنتاجه على صعيد القارة، إذ كانت كلمة واحدة (بويبلو) (Pueblo) تدل على القرية والناس الذين يسكنونها في آن. وهكذا كانت الهويات المحلية في المناطق الريفية بأمريكا، تمحو الانتماءات القديمة.

كان الفضاء القروي المركزي، يستبعد أشكالاً أخرى من ملكية الأرض. وهكذا لم تقاوم أرخبيلات الإنديز الجنوبية العمودية، المتكونة من جماعات متعددة القوميات تستغل أراضٍ غير متواصلة واقعة في مناطق بيئية مختلفة، التخطيط التربيعي الجديد للأرض. إذ كانت التجمعات والرهبانيات تتضمن أيضًا توزيع الأراضي غير القابلة للتصرف بين العائلات. وخلال القرن السادس عشر، تسبب الانخفاض السكاني للسكان الأصليين في

التخلي عن الأراضي، التي منحت عندئذ إلى الإسبان لاستغلالها. ومن حيث المبدأ، كان التاج هو الوحيد الذي يستطيع التصرف بالأراضي الشاغرة. أما بالنسبة للهنادرة، فترك أراضٍ من دون فلاحة لنقص في الأيدي العاملة، لم يكن ليسوغ اقتطاعها. ومن جهة أخرى، بعدما لاحظ فيليب الثاني أن الملكية العقارية لم تكن وزعت بالعدل في بداية الاستعمار، قرر إعادة النظر في صكوك الملكية الممنوحة للإسبان لملاحقة الغاصبين. وترافقت هذه السياسة الواسعة في إعادة توزيع الملكية العقارية في أمريكا الوسطى بموجة جديدة من التجميع، ترمي إلى جمع العائلات المشتتة في القرية نفسها، وإعادة تجميع الناجين من الأوبئة في مركز واحد.

لكن هذه التدابير اصطدمت بمعارضة الهنادرة الشرسة[23]. وكان الدافع الرئيس لانزعاجهم تخوفهم (عن حق) من أن تفضي التجمعات الجديدة إلى فقدان الجماعات المزيد من الأرض. وكان الهجوم المعاكس الذي شنه الهنادرة، هو إعادة كتابة قصة أرضهم، في قواعد كانت تتألف فيها الإشارات التصويرية والكتابة بأسلوب فريد، يجمع بين التقاليد القديمة في الرسم والتصورات الغربية في التمثيل. هذه الوثائق المدهشة من القرن السابع عشر تعرف باسم «الصكوك الأصلية». كما كانت صكوك الملكية التي نظمها الهنادرة تذكر بالحلف الذي كان يربط الهنادرة بالإمبراطور شارل الخامس، بواسطة نائب الملك أنطونيو دو ميندوزا (Antonio de Mendoza). وبهذا الحلف، كان الملك يعترف بالهنادرة كأتباع، ويرد لهم الأرض، ضامنًا لهم هكذا ملكيتها من دون قيد. وكان الهنادرة بدورهم يقبلون دفع الجزية للتاج. لكن فيليب الثاني باستيلائه على الأراضي البور، فسخ هذا العقد.

وكان الذين استاؤوا من سياسة التوطين بشكل أعنف هم الهنادرة الذين كان دأبهم الترحل. ففي غاليسيا الجديدة، شمالي مكسيكو، انتفض الهنادرة على الفرنسسكان، فحرقوا الكنائس وقتلوا بعض رجال الدين. وقد كشفت حركتهم المعروفة باسم «حرب المكستُن/ Mixton». عن هشاشة الحدود الشمالية. وفي البرازيل، لم يفلت الهنادرة الذين لم يجدوا ملاذاً في الغابات من سياسة التجميع أيضًا. وقد صرح الملك سبستيان الأول، بأنه لا يمكن استرقاق الهنادرة إلا في حالة تمردهم السافر ضد البرتغاليين أو ممارستهم أكل لحوم البشر. فوضعوا بإشراف اليسوعيين في ضياع بنيت لهذه الغاية، حيث استبدلت البيوت الكبيرة المرتبة دائريًا بصفوف من المنازل العائلية. وقد استطاعوا في هذه القرى تعلم حِرف، لكنهم اضطروا للتخلي عن تعدد الزوجات. كما تلقوا تربية دينية بلغة التوبي، التيّ كانت تعد لغة التخاطب. وكانت هذه القرى تزود المزارع المحيطة

بعمـــال أحرار. لكن كثيرًا من الهنادرة نأوا بأنفسهم عن هذه الأماكن، مفضلين العيش في أراضي المستوطنين عوضًا عن العيش تحت مراقبة رجال الدين الدائمة.

كانت القرى بالطبع هي المستقر للجماعات الريفية الهندرية، لكنها لم تشكل ضمانة لتوطيـــنهم. فقد شهدنا طوال العهد الاستعماري، وبخاصة في الأنديز، تنقلات واسعة لأفـــراد هم من رجال الغابة، الذين كانوا يغادرون جماعتهم الأصلية للإفلات من الجزية وأعمـــال الـــسخرة، ويقيمون في المدن أو في قرى أخرى، حيث يتمتعون بامتياز عدم خـــضوعهم لـــنظام السخرة الإجبارية لأنهم لا يملكون أرضًا. إذ كانت مغادرة الوسط الريفـــي، والانـــصراف للبحث عن الفرصة في المدينة إحدى الاتجاهات الثابتة في العالم الاستعماري. فالنساء بخاصة، كن يجدن فيها منفعتهن وهن بعيدات عن ضغوط التقاليد. والأعياد، والأسواق، والتعامل بالمال بما له من عواقب، والإقراض والربا، إذ تثقل البعض بالديون، كانت تحرر الهنادرة من عبء التقاليد والأرض[24].

5/1/1/3) حدود داخلية

كـــان لانتـــشار لغـــات التخاطب مثل الناهواتل (nahuatl)، والكيشه (quiché)، والغاراني (guarani)، والتوبي أو الكيشوا (quechua)، إضافة إلى بوادر الإسبانية، أن خلق صلات جديدة بين الشعوب، لكنه أقام حواجز جديدة. فالتحدث بلغة «عامة» (التوبي في شمـــالي الأمـــازون، والغـــاراني في الجنوب) كان يجعل من الهندري الذي يتحدثها (كابوكلـــو) (Caboclo)، ومن الذي يجهلها (تابويا) (Tapuya). والتمكن من الإسبانية، في أمـــريكا الوسطى، كان يحول هنديًا إلى (لادينو) (Ladino). وفي الأنديز إلى (شولو) (Cholo). كمـــا كان فارق واضح يفصل السود الذين يعبرون بلغة (السابير/ Sabir)، وهـــم (البوزالس/ bozales)، التي كانت لاتزال متلونة باللون الإفريقي، عن الخلاسيين المتأسبنين أو الذين يتكلمون جيدًا البرتغالية.

كـــان التمايز اللغوي يخفي جزئيًا الاختلافات الثقافية والاجتماعية. فقد حطم العهد الاستعماري التراتبات القديمة وفرض نظامًا جديدًا، يحتل الإسبان فيه المرتبة الأكثر رفعة، وكـــان الهـــنادرة فيه تابعين لهم. وقد تجسد هذا التمايز التراتبي بين الأوربيين والسكان الأصـــليين، وغالـــبين ومغلوبين، بخلق شكلين من الحكومة أو «جمهوريتين»: حكومة الإســـبان وحكومات الهنادرة. ولكل واحدة منها واجباتها والتزاماتها، ومن حيث المبدأ، أرضها، باعتبار أن الهنادرة كانوا يعيشون في أراضيهم التي لا يمكن اغتصابها ولا غزوها

من قبل مجموعات أخرى. إلا أن انعدام النساء الإسبانيات عجل في الاختلاط، وسرعان ما أصبح مستحيلاً المحافظة على التميز بصفة صارمة. والحال أن مترلة الخلاسيين ملتبسة. فالقوانين توحد بينهم والإسبان، لكن هويتهم المزدوجة كانت تجعلهم مشبوهين، في نظر السلطات الاستعمارية. إذ كانت الحدود بين الهنادرة والأوربيين، في المناطق التي كانت المراقبة ضعيفة ضمنها، على هامش نيابة المملكة وأطرافها، غير كتيمة، كما تبين الوثائق المتصلة بهؤلاء الإسبان والبرتغاليين والفرنسيين الذين كانوا يتعايشون مع الأهالي ويتبنون أعرافهم.

مع قدوم السود، تعقدت التراتبية الاجتماعية. إذ كانت وضعية العبد هي الأخفض في السلم الاجتماعي، لكن قرب العبيد الأفارقة من أسيادهم، كان يجعل منهم موضع ثقة وأدوات للسلطة. فمن حيث هم رؤساء عمال وخدم وبائعون وحرفيون ومأجورون، كانوا أعلى رتبة من دافعي الجزية، بقطع النظر عن وجود سود أعتقوا، وخلاسيين لم يعد بالإمكان عدهم عبيدًا أو منتمين حتى ل«شعب» إفريقي، مثل كل الذين ولدوا في أمريكا. وقد أفضى اختلاط الأعراق في القرن الثامن عشر، إلى محاولة لتصنيف المجموعات «الملونة» المسماة (كاستاس/ Castas)، إلا أن تنوعها جعل من المستحيل عمل أي تصنيف.

ويضاف إلى كل هذه الاختلافات، الاختلاف العميق بين الإسبان القادمين من الوطن والكريول (Créoles)، أي: الإسبان الذين ولدوا في العالم الجديد. فالأولون كانوا يحتلون المناصب الإدارية الأعلى مقامًا، بينما كان على الكريول الذين كانوا يعملون بالتجارة الإذعان لقوانين الاحتكار الإسبانية. ولفهم كنه هذا التوتر، علينا التذكير بأن السيطرة على تجارة ماوراء البحار، كانت موكولة إلى (دار العقود/ Casa de Contratation) في إشبيلية، التي أنشئت في عام (1503)، واستقرت في قادس (Cadix) في عام (1717)، وألغيت في عام (1790). كانت هذه الهيئة تعمل بتعاون وثيق مع جمعيات التجار، أي: الكونسولادو (Consulado). وكانت مكسيكو أول مدينة تتلقى ترخيصًا بأن يكون لها كونسولادو في عام (1594). وبعد سنوات تمتعت ليما بهذه الميزة. لكن بوينوس آيرس، التي لم تنمُ أهميتها التجارية إلا في وقت متأخر، لم تحصل على جمعية للتجار إلا في نهاية القرن الثامن عشر. لقد شجع تصلب الاحتكار، بطبيعة الحال، التهريب، الذي كان مزدهرًا في الكاريبي وريو دو لا بلاتا. فقلص التاج الإسباني في عام (1765) القيود تدريجيًا على التجارة الاستعمارية، وأقام التجارة داخل الإمبراطورية. إذ كانت إسبانيا الجديدة وفترويلا تستطيع التجارة مباشرة مع ستة عشر ميناءً في الوطن.

وقد نفعت هذه الإجراءات النخبة الكريول التي كانت تمارس التجارة. ومذ ذاك، لم يكن لمنطق السوق إلا كسر السلاسل التي كانت تربط الممالك الأمريكية بالوطن الأم. ومع الحرية السياسية، كانت الليبرالية الاقتصادية تنتصر ومعها سلطة التجار الكريول الذين تشبعوا بأفكار آدم سمث[3] والفيزيوقراطيين.

3/1/1/6) التنصير: رقابة وملجأ

إن تنصير الهنادرة واستعمار الوهم، كما يقول سيرج غروزينسكي (Serge Gruzinski)، هما فوز للكنيسة. فالرقابة على طقوس الانتقال عن طريق الالتزام بالتعميد، وطقوس الزواج، والجنازات الدينية، والكفاح ضد تعدد الزوجات، وفرض قيم أخلاقية جديدة، ودمج الشرائح الأكثر فقرًا في المجتمع، كل ذلك أوجه لعملية التغريب هذه التي بدأت في القرن السادس عشر. إلا أنه من الصعب الكلام عن الكنيسة بأسلوب متماثل بقطع النظر عن تعدد المواقف والسياسات والاستراتيجيات التي كانت تتخذها الجمعيات الدينية المكلفة بالتنصير. فقد كان لكل من الدومينيكيين، والفرنسسكان والأوغسطينيين، واليسوعيين، وجهة نظرهم الخاصة حول كيفيات هداية الهنادرة. فالرهبانيات النظامية، مع الخصومات الداخلية، تجابه أيضًا رجال الدين العلمانيين الذين انتهوا إلى رجحان كفتهم في القرن الثامن عشر. أما قساوسة الريف فيدخلون كثيرًا من الأحيان في نزاع مع الأحبار والرؤساء.

ولم يجر التنصير بأسلوب واحد بحسب الأزمنة. فقد تم تنصير المكسيك في النصف الأول من القرن السادس عشر من قبل نخبة من الرهبان الدومينيكيين والفرنسسكان خاصة، الذين تكونوا على تعاليم القديس إراسم. أما تنصير البيرو المتأخر فقام به اليسوعيون خاصة، وهم مناوئون للطرق الأكثر تساهلاً التي كان يتبعها رجال الدين العلمانيون ممن سبقوهم. وكان الفرنسسكان والأوغسطينيون نشيطين في السهول الأمازونية. واحتكرت (صحابة المسيح/ Compagnie de Jesus) في البرازيل، الاهتمام بأرواح الهنادرة. ولاستحالة رسم صورة ناتجة من تعقد التنصير في أمريكا، سنكتفي بالتطرق لبعض أوجه الدين، من حيث هو عنف وملاذ في آن، وقمع للشرك وخلق لأشكال جديدة من التدين.

كان الهنادرة قبلوا المسيحية في البداية، ودمجوها بممارساتهم الخاصة، على الرغم من نقطتين مذهبيتين كانتا تثيران مشكلة: البعد العالمي لهذا الدين وحرصه على المساواة

الـــذي كـــان يضع النظام المتراتب للماضي موضع الشك. فكيف للرهبان أن يخاطبوا بالأســـلوب ذاته أمراء المايا والفلاحين؟. وكيف يمكن قبول أن الناس جميعهم يتحدرون مـــن آدم وحواء، في الوقت الذي كانت كل جماعة أنديزية تفتخر بأجدادها الخاصين؟. وقـــد ظل الهنادرة، بصفة عامة، مخلصين لطقوسهم المختفية تحت الطلاء المسيحي. فقد كانت نخبة المايا في يوكوتان، على سبيل المثال، تحتل وظيفة رئيس الترتيل في الكنائس، وهي ترأس سرًا ولائم احتفالية على الطريقة القديمة، وتقدم، على الرغم من الصعوبات، قـــرابين بـــشرية. وفي عام (1562) اكتشف دييغو دولاندا (Diego de Landa) وهو من الفرنسسكان، وجود العديد من الأوثان مع ممارسات وثنية. وكان رد الفعل سريعًا: فقد انتهت محاكمة هنادرة ماني (Mani) بتعذيب ما يقرب من خمسة آلاف شخص، وموت مئة وثمانية وخمسين، وانتحار بضع عشرات من عبدة الأصنام. واكتشفت الرموز القديمة وأحرقت في (Merida) خلال محرقة ضخمة.

في البيرو وفي غرناطة الجديدة (كولومبيا)، كانت حملة اجتثاث الوثنية شديدة العنف ودامت خمسين سنة، حتى منتصف القرن السابع عشر. لأن الكاثوليكية الهندرية كانت في الأنديز أيضًا سطحية. ولملاحقة بقايا المعتقدات القديمة، قام اليسوعيون بتحقيق معمق في القـــرى المشتبه بوثنيتها، محطمين كل شيء يمكن استخدامه سندًا للعبادات، من دون أن يستطيعوا، على كل حال، التصدي لتجليات التدين الهندري الأكثر تجريدًا، المتجذرة في البيئة، كالبحيرات، والجبال والحجارة. وللحصول على معلومات، كان رجال الدين يشجعون الوشاية، قاطعين بذلك أواصر التضامن بين العائلات. وكان الأطفال الوسيلة المناســـبة لهذه السياسة. ففي فنتيبُن (Fontibon)، القرية من بوغوتا، شُجعوا على البصق على الأصنام ودوسها وضربها، إذ كانت إرادة إهانة المعتقدات القديمة جلية، وكان كل فعـــل من هذه الأفعال يعلن على الملأ كعبرة للآخرين. وفي أمكنة أخرى بالبيرو، كانت مـــشاهد كهـــذه مألوفة. والواقع أن اليسوعيين لم يبتدعوا شيئًا، لأن الفرنسسكان في المكـــسيك قـــبلهم قد كانوا راهنوا على الصغار لتقريع آبائهم الوثنيين[25]. إلا أن هذه التجـــربة ظهر بأنها خطرة، لأن أحد هؤلاء الأطفال واسمه كريستوبال، عذبه والده حتى الموت، وهو من أسياد تلاكسكالا (Tlaxcala)، وكان يرفض إنكار دينه علنًا. لكن المهم في هذه الحوادث هو قطع صلات القربى. كما مورس هذا العنف أيضًا على الأسلاف، فمصيرهم نار جهنم ل«جاهليتهم».

لكن الهنادرة لم يكونوا الشعب الوحيد الذي ينبغي السيطرة عليه. فمحاكم التفتيش، الـــتي أنـــشئت في الـــبيرو وفي المكسيك عام (1571)، لكنها غير موجودة في البرازيل؛

ومحكمـــة التفتيش الوحيدة في العالم الاستعماري البرتغالي، أسست في غوا عام (1560)، كانت مكلفة بالحكم على الإسبان والأوربيين والأفارقة والخلاسيين، باعتبار أن الهنادرة خـــارجين عـــن اختصاصها. هذه المحاكم باستعمالها الوشاية والتعذيب، والحكم بالقتل أيـــضًا، كانـــت تكـــشف عـــن شـــبكات للسحر كان يتورط فيها الإسبان والسود والخلاسيون؛ وتهذب لغة التخاطب بمعاقبة شتم الدين، وتكشف عن متعددي الزوجات، وكانوا كثرًا نسبيًا في العالم الجديد، وكانت تحارب بخاصة الهراطقة البروتستانت واليهود المتنـــصرين. وقـــد وقعـــت ذروة القمع للماران (marranes)[4][26] في عام (1649) في المكـــسيك، مـــع المحرقة الكبيرة التي آذنت باختفاء هذه المجموعة، التي اضطرت للفرار كـــي تفلـــت مـــن الحـــرق. وهذا الحدث متزامن مع التكريس الرسمي لقداسة عذراء غوادالـــوب (Vierge de Guadalup)، ويدل على توحيد كل الشعوب التي كانت تؤلف نيابة المملكة[27].

كـــان هناك، قبل إحداث هذه المحاكم الخاصة، محكمة تفتيش رسولية في المكسيك، كـــان من مآثرها محاكمات ضد هنادرة حكم بهرطقتهم لأنهم اعتنقوا الدين المسيحي. وكان أشدها دويًا محاكمة دون كارلوس أوميتوشتزين، وهو زعيم تيزكوكو (Tezcoco)، نحو عام (1531). فبعد تحقيق أجراه الفرنسسكاني أندريس دو أولموس، عد مذنبًا، رغم نفيه للتهمة. فحلق شعر قمة رأسه، وجلد بالسوط، ثم حكم عليه بالحرق في عام (1539). وقد أثار هذا الحكم موجة من الاحتجاجات، وأُنب على إثرها أسقف مكسيكو جوان دو زوماراغـــا (Juan de Zumárraga)، الـــذي كـــان قد أساء ضد ساحرات بيكساي (Bixay) في إسبانيا. كما حكمت محكمة التفتيش الرسولية على هنادرة آخرين لاتهامهم بممارســـة السحر والشعوذة، وحتى بالضحايا البشرية. فأخضع جميعهم للتعذيب لكنهم نجوا من الحرق[28].

وقـــد تم إعـــادة إمساك الكنيسة بالحياة الدينية نحو منتصف القرن السابع عشر، في ســـياق نهـــضة عمرانية متأثرة بالطراز الباروكي المفرط في الزخرفة، خدمة للاستعراض والتمثيل. فمنذ هذا التاريخ يتشكل ما سيسمى في العصر الحديث الكاثوليكية الشعبية، بجمعياتها الإخوانية واستعراضاتها ومواكبها والعبادة المريمية. وحالة عذراء غوادالوب ذات مغـــزى في هذه العملية. فإذا كان صحيحًا أنه في عام (1530)، تم بناء مصلى في تيبياك (Tepeyac) (المكـــسيك) خصص للعذراء في مكان المعبد المخصص للآلهة الأم توناتزين (Tonatzin)، «الفراشة السَّبَجية»[5]، فإن تقنين هذه العبادة حدث بعد قرن، مع التدوين للرواية الرسمية المطابقة للشرع الكنسي لظهور سيدة غوادالوب أمام الهندي جوان دييغو.

ومــع أننا لا نستطيع هنا الدخول في تفصيلات خلق قداسة سيكون لها مستقبل زاهر، باعتبار أن صورة عذراء الغوادالوب تحمي كل بيوت الشيكانو (Chicanos) في الولايات المــتحدة، يمكــن القول إن انتشار العبادة المريمية في أمريكا اللاتينية، كان يفترض دائمًا علاقة بين العذراء والشعب، سواء هندريًا كان أم خلاسيًا أو أسود: فعذراء كانديلاريا (Candélaria) في البيرو وبوليفيا، وعذراء شيكينكويرا (Chiquinquirá) في تونجا (Tonja) بكولومبــيا، أو ســيدة لوجان (Lujan) في ضواحي بوينوس آيرس، على سبيل المثال لا الحــصر، كانت تنظم طبقًا لمخطط متماثل، كان يسمح بإدماج شرائح المجتمع المختلفة ضــمن الكنيسة. إذ دخلت العذراء في البرازيل، تحت أسمائها المختلفة، بين آلهة اليوروبا (Yoruba) وتراكبت، بصفة عامة، مع إلهة المياه المالحة، يمانجا. وهكذا كانت الممارسات الشعبية، علاوة على وظيفتها المدينية، بوتقة لبوادر الوطنية في العهد الاستعماري.

إلا أنه لا يمكن اختزال دور الكنيسة بالأوجه القمعية. فقد كانت بأعوالها ومؤسساتها تشكل غالبًا الملاذ الوحيد للفقراء والمضطهدين. وقد ذكرنا أهمية الطوباويات المسيحية في حمايــة الهنادرة. فتعلم التقنيات الزراعية الأوربية والحرف مدين بالكثير لرجال الدين. كما لا يجب أن ننسى أن اليسوعيين كانوا الوحيدين الذين يعنون بمصير العبيد السود القادمين إلى العالم الجديد، ويضمدون جراحهم. وتدل الشهادات التي تركوها لنا عن وصول سفن العبــيد إلى كارتاجينا (Cartagena)، عما كانوا يتحلون به من إحسان، حتى وإن لم تكن تــضع شــرعية الرق موضع الشك. وكان العبيد، من أجل الإفلات من تعسف أسيادهم والمطالــبة باستراحة الأحد، يلجأون إلى الكنيسة. وأخيرًا، كان إنشاء الجمعيات الإخوانية الدينية، التي كانت تعمل كمؤسسات تعاون متبادل، وسيلة للهنادرة والمساكين في المدن، للتصرف ضمن إطار اجتماعي ببعض المال، يواجهون به مصاعب الحياة.

كانــت الأهمــية التي تكتسيها الأعياد الدينية والفخامة، في مدن القرن السابع عشر الباروكــية، والسنوات الأولى للقرن الثامن عشر، سمة مميزة. إذ كانت المخططات على شــكل رقعة الضامة، والمنظورات المستقيمة تبرز الاستعراضات من مواكب ومسيرات ومــسرحيات ورقصات. فكان على كل شعب الظهور في المواكب والأعياد الدينية التي تقيمها جمعيته الإخوانية تكريمًا لقديسه الحامي. والجدير ذكره أن الأعياد، حتى منتصف القــرن الــثامن عشر، كانت تتتالى في المدن الإسبانية-الأمريكية، طوال جزء كبير من السنة. إذ كانت هذه المجتمعات الباروكية تحث عرض التنوع الثقافي والعرقي لـ«الأمم» الــتي تكونها، علــى أســاس أنها تعني، في العهد الاستعماري، كل جماعة لها «أصل مشترك». وكان استعراض الاختلافات في المجتمع أسلوبًا في إظهار قوة الملك. فقد كان

السود يشكلون أمة متميزة عن أمة الهنادرة وأمة الإسبان. لكن هذه الأمة السوداء مفتتة بدورها إلى أمم أصغر هي أمم: الكونغو، غينيا، بينغالاس، أنغولا، موزمبيق . . إلخ. وقد دونـت هذه الأسماء القومية في سجلات الأبرشيات، منذ أن رست حمولات العبيد في موانئ القارة.

كـان السود الأحرار والكريول، أي: الإسبان الذين ولدوا في أمريكا، يشكل كل مـنها جمعياته الإخوانية الخاصة به عادة، منفصلة عن جمعيات الأفارقة العبيد. لكن هذه الجمعـيات كانـت تـسهم في الأحداث العامة للمدينة، وبهذا المعنى، لم يكن الملونون مهمـشين. إذ كانـت الجمعـيات الدينية تقوم بتنمية التعاون المتبادل بين أفرادها في اللحظـات الحرجة: كالمرض والجنازات. كما كانت الإخوانيات السوداء تستطيع جمع الأمـوال لشراء إخوتهم العبيد وعتقهم. وكانت كل إخوانية موضوعة في حماية قديس، مع التزام باحتفال عام تكريمًا له. وقد خلقت هذه الجمعيات شعورًا قويًا جدًا بالانتماء، شـجع الشعور بالهوية القومية، لأن التقسيم إلى أمم: بينغويلاس، لوانداس، كونغوس، أنغـولاس، كان يتقاطع مع مشاعر أخوية نوعية. وكانت مسيرات السود تتم أيضًا إلى جانب مسيرات القساوسة والأعيان والجمعيات الحرفية والهنادرة. وكان على كل فئة من المجـتمع ارتـداء أجمـل الملابس والحلي. بينما كانت الآلات الإيقاعية الإفريقية تدخل إيقاعـات جديدة، تختلط بالتقاليد الموسيقية الأوربية[29]. كما كانت هذه الاحتفالات مناسبات أيضًا للإفراط في الشراب والعربدة.

هـذه الخـصوصية الإسـبانية في الجمعـيات الإخوانية، والإسهام في الاحتفالات الباروكـية، لا تظهـر في مدن أخرى من القارة في الزمن ذاته (القرنين السابع والثامن عـشر) كما في نيويورك (أمستردام الجديدة عندئذ) حيث كان رجال الدين الهولنديون يهمشون السود، ويبقونهم عمدًا خارج المسيحية. وكان تفتيت السود التدريجي إلى أمم، في إطـار الإخوانـيات، يستجيب من دون شك لهدف سياسي: هو تجنب ظهور وعي مشترك ضمن الملونين الذين كانوا يملأون المدن الإسبانية. فتقسيم الأفارقة طبقًا للقومية، يـبدو إذن وسيلة للسيطرة وتفتيتًا لجماهير الملونين. وكانت الموسيقى والرقصات تشكل التعـبير الأكثـر جلاء عن هذه «الهوية الإفريقية». إلا أن هذا التميز لم يكن ممتدًا إلى أوساط الحياة المدنية الأخرى، كالتزاوج على سبيل المثال.

اعتـبارًا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عمد التاج باسم العصرنة والكفاح ضـد تجاوزات الكنيسة إلى تقليل عدد الاحتفالات. ولم تعد رقصات السود، التي يعجب بهـا الجمهـور، تتناسـب مع المعايير الجمالية الجديدة. وكانت المهمات الجديدة للإدارة

الاستعمارية في العشريات الأخيرة من القرن الثامن عشر، تتعلق بتربية الجماهير وترسيخ نماذج أوربية «مثقفة». واستمر هذا الموقف النقدي حتى نهاية العهد الاستعماري. وقد استجاب في جزء كبير منه للخوف الذي تثيره جماهير الملونين، والتمرد الوشيك الحدوث، والذي لم يحدث مع ذلك قط. وهكذا فقد رجال الدين النظاميون في أرياف أميركا الوسطى والأنديز ما تمتعوا به من نفوذ زمن التنصير، لمصلحة رجال الدين العلمانيين.

وكانت نتيجة علمنة مذاهب درَّسها حتى ذلك الوقت رجال دين نظاميون، ازدياد عدد الأبرشيات. ومع ذلك، قام الرهبان بدور في مواصلة العمل التبشيري في المناطق الحدودية للإمبراطورية، لكن طرد اليسوعيين شكل ضربة مؤلمة لتوسيع الإرساليات. فبتأثير من عصر التنوير، كانت السلطات الاستعمارية تندد بطغيان الكنيسة في الأرياف، وفرض العديد من الأعياد الدينية التي كانت تتسبب بنفقات باهظة للفلاحين، واستخدام الهنادرة كخدم، والأتعاب التي كان يتلقاها القساوسة. فقد كان هؤلاء يمارسون بالفعل سلطة كبيرة على رعيتهم، ويستطيعون توقيع عقوبات جسدية عليهم عند اللزوم.

واعتبارًا من أربعينيات القرن الثامن عشر، أعادت إصلاحات أسرة البوربون (Bourbons) تعريف دور القساوسة ضمن الدولة، وحدّت من سلطاتهم. إلا أن هذه السياسة، كانت تستهدف في الواقع الكاثوليكية الشعبية، كما كان يتمثلها ويؤولها الهنادرة، وهي تَديُّن كان يروق لأقطاب السلطة المحلية الثلاثة، وهم رجال الدين والملاك العقاريين وممثلو الحكومة الاستعمارية. ففي المكسيك على وجه الخصوص، كان رجال الدين يملكون ثروة صغيرة بفضل امتيازاتهم. لكن الإجراءات الليبرالية للحكومة الاستعمارية ضد طغيان الكنيسة، أفضت إلى تأثيرات عكسية. فتناقص هيبة القساوسة والصدقات، وتضاؤل الرواتب أرغم رجال الدين على أخذ أتعاب من رعيتهم مباشرة، ورسوم مرتفعة للاحتفال بالقربان المقدس، وخدمات شخصية لتنظيف الكنائس وترميمها.

إلا أنه من الخطأ الظن أن الهنادرة كانوا يبتعدون عن الدين بسبب قساوستهم. فالواقع، هو أن كاثوليكية هندرية «أصولية» تنامت في الأرياف، منذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر، سواء في المكسيك أم الأنديز، وجابهت القساوسة الذين كانت تلومهم على بخلهم وعلى سلوكهم الدنيوي. فزمن المظاهر الخادعة كان انتهى. ومذ ذاك أخذ الهنادرة يقيمون علاقات شخصية مع قديسيهم، ولا يمرون بالضرورة عن طريق الوساطة الإكليروسية. وعذراء غوادالوب مثال على هذا الاستحواذ للسكان الأصليين على الكاثوليكية.

والحق أن المسيحية تقدمت منذ القرن السادس عشر بلغة جديدة للتعبير عن الأمل في مستقبل أفضل، ورفض الاستغلال. وكثيرة هي الحركات الإصلاحية (الألفية)[6] (millénaristes) التي برزت خلال القرن الاستعماري الأول، مقتبسة من دين الغزاة موضوعات تبعث على الاستنفار. فقد تمرد الغاراني (Guarani) في البارغواي عام (1556)، على آمريهم وقسوقم، «مع طفل كانوا يزعمون بأنه ابن الله». ولأيام وليال كانوا يرقصون، تاركين البذار، «كأنهم مجانين». وغادرت طوابير من الهنادرة إلى الغابة بحثًا عن الأرض الخالية من الشر. وبلغوا مرتفعات الأنديز. وفي البيرو، شجعت العقيدة المسيحية في بعث الأجساد، التي انتشرت لدى الشعوب المعتقدة بالأسلاف، النزعة الألفية لدى الأنكا[30]. وفي ريف باهيا بالبرازيل، ازدهرت عبادة توفيقية سميت (سانتيداد/ Santidad) في ستينيات القرن السادس عشر، إذ كيَّف هنادرة تربوا في إرساليات، المسيحية مع معتقدات قديمة تتصل بالبحث عن الأرض الخالية من الشرور، وكانوا يمزجون الرموز المسيحية مع معتقدات التوبينامبا. وقد اهتم أتباع هذه العبادة بالهجوم على طواحين مزارع قصب السكر، وبتكسير الآلات، لكنهم لم يُقهروا إلا بعد سنوات عديدة[31]. وأخيرًا، مع اقتراب القرن التاسع عشر، لم يعلن المتمرد الأكبر الذي كانه توباك أمارو (Túpac Amaru) موقفًا ضد الكنيسة قط.

3/ 1/ 1/ 7) إنتاج وسوق: المشاغل

اعتبارًا من النصف الثاني من القرن السادس عشر، ازدهرت في أمريكا الوسطى، بوادي بويبلا-تلاكسالا (Puebla-Tlaxcala) وفي المكسيك وفي الأنديز، وبخاصة في منطقة كيتو، مشاغل للخياطة سميت (أوبراجيس/ Obrajes). كانت هذه المؤسسات مشاغل ومصانع وسجونًا في آن، تجمع يدًا عاملة غالبيتها العظمى من السكان الأصليين. كانت تصنع فيها أقمشة صوفية، وكتانية، وقبعات وملابس وأصبغة. كان العمال على وجه الخصوص من الأشخاص المثقلين بالديون، وأصبح هذا الوضع مألوفًا إلى الحد الذي قرر معه التاج تحديد السُّلف التي تمنح للهنادرة براتب أربعة أشهر. فباستغلال المشاغل الإسبانية لمهارة نساجي جبال الأنديز المؤكدة في كيتو والبيرو، سرعان ما جُهزت بأنوال ذات مدوَس، كانت تسمح بنسج قطع كبيرة من القماش المسمى (بايیتاس/ Bayetas)، مهيأً للاستعمال الدارج. وكان كهنة نظاميون، من الدومينيكيين والأوغسطينيون، يجمعون صبايا وأرامل في هذه المشاغل، مستعيدين بذلك عرفًا كان سائدًا قبل الحقبة الإسبانية، في استغلال اليد العاملة الأنثوية لعمل المنسوجات. ويصف غوامان بوما دو

أيالا (Guaman Poma de Ayala) هذه المشاغل في نهاية القرن السادس عشر، بأنها أماكن للاحتجاز، يحرسها رجال دين لم يكونوا يترددون في ضرب الذين لا يعملون بسرعة كافية. إذ كان جزء من دخول هذه الصناعة يذهب إلى الرهبانيات. وقد كان الهنادرة في سيغشوس (Sigchos) بالقرب منْ كيتو يؤدون جزءًا من خدمتهم الميتا في مشاغل يديرها أوغسطينيون. فكانوا يذهبون مع أفراد عائلتهم ليؤدوا المهمة الملقاة على عاتقهم بسرعة.

والواقع، أن هناك نوعين من المشاغل سواء في منطقة كيتو كلها أم في إسبانيا الجديدة: المشاغل التي كان لديها ترخيص ملكي وكانت تشغل ما لا يقل عن سبعة آلاف عامل في الأنديز، بداية القرن السابع عشر؛ والمشاغل الأكثر عددًا وكانت سرية. ويبدو الألفان والمئتان وخمسة هنادرة من المكسيكيين الذين كانوا يعملون فيها قليلين جدًا مقارنة بالمشاغل الأولى. كان تنظيم العمل في هذه المصانع هاجسًا دائمًا للتاج بسبب التجاوزات الكثيرة. ولم تؤخذ إجراءات صارمة بحق من يخالفون القانون بصورة سافرة إلا في ثمانينيات القرن السابع عشر. فبعض المشاغل السرية المهددة بالانهيار، أغلقت وعززت أعمال الرقابة. لكن النظام في بداية القرن الثامن عشر أخذ بالانحدار، بينما نمت في أماكن أخرى أشكال جديدة في إنتاج المنسوجات. قائمة أكثر على العمل المأجور[32].

في إسبانيا الجديدة، كانت مشاغل النسيج تستعمل بخاصة محكومًا عليهم بأحكام جنائية، كانوا يمضون فيها مدة عقوبتهم، لانعدام سجون للأشغال الشاقة أو سفن ذات مجاذيف يعملون عليها. وتقدم كويوكان (Coyocán)، في جنوب المكسيك مثالاً جيدًا على هذا الوضع. فنحن نعرف ظروف الحياة في هذه الأماكن بفضل عمليات تفتيش جرت في النصف الثاني من القرن السابع عشر، بهدف الكشف عن الغش، وبخاصة سجن العمال الأحرار اللاشرعي. إذ كانت غالبية السجناء العظمى من السود والخلاسيين. وكانوا يتكدسون مع المبتدئين والمياومين في قاعة كبيرة تستعمل كمهجع، كما في مدينة كويوكان. إلا أن هذا كان ترفًا بالمقارنة مع المشاغل الأخرى في المنطقة، حيث لم يكن يجد العمال حتى فراشًا، وينامون على القش، بينما تقفل الأبواب عليهم بالمفتاح. وكان على كل سجين ندف عشرة أرطال من الصوف وتنظيفها، ويعاقب على أي ضياع للمادة الأولية، كما كان يخصم ثمنها من أجرته. وقد كانت القوانين الأولى حول المشاغل تنص على أدنى حد من شروط الحياة والتغذية. ولكن، كما هي الحال دائمًا، لم تكن القوانين محترمة دائمًا. ففي بداية القرن التاسع عشر، أذهلت رطوبة وحرارة وضجيج المشاغل ألكسندر فون هومبلت (Alexander Von Humbolat) في أثناء

زيارته كيريتارو (Querétaro). «كل مشغل يشبه زنزانة مظلمة» كما كتب. وللتعويض عن التعب والسأم، كان العمال ينكبون على القمار والشراب والعلاقات الجنسية المثلية. إذ كانت المشاغل منعزلات للمهمشين.

هناك نموذج آخر من المعامل شبيه بالسجن، كان معامل الخبز (بانديرياس/ panadderías)، ويشغل جانحين وعبيدًا يعاقبهم أسيادهم. وكان هؤلاء العمال مقيدين بالسلاسل أغلب الأوقات. فعلى جدران كنيسة أكومايو (Acomayo) رسم الفنان تاديو إسكالانت (Tadeo Escalante)، في نهاية القرن الثامن عشر، مشهدًا مألوفًا في معمل للخبز مع السود والخلاسيين، وأكثرهم مقيدو الأرجل. وفي ليما وبوينس آيرس، كانت هذه المؤسسات مشؤومة بشكل خاص، إذ تصف الوثائق العمال بأنهم: «أناس من أصول منحطة، يترعون إلى التآمر على أسيادهم ورؤسائهم في العمل، وعلى كل من يشرف عليهم».

3/ 1/ 1/ 8) اقتصاد المزارع

في العالم الجديد، كانت مزارع قصب السكر والطواحين، مع أموال المناجم المصدر الرئيس للأرباح. وليس أصل هذه النبتة من العالم الجديد، بل من الشرق الأوسط. استوردها البرتغاليون إلى جزر الآسور، وبنيت أول طاحون في ماديرا (Madère)، عام (1452). وازدهرت زراعتها خلال سنوات. وقد سبب التوسع في صناعة السكر زوال الغابات في الجزيرة، التي يشهد اسمها على أهمية الغابات فيها، واستنفاد التربة التي أصبحت غير صالحة للمزروعات المعاشية، والرق. ونقل هذا النموذج إلى البرازيل في عشرينيات القرن السادس عشر، أولاً إلى البيرنامبوك ثم إلى الجنوب، في ساو فنسنت وإسبيريتو سانتو، حيث المناخ ووفرة المياه والأراضي الشاسعة، على عكس حالة الأسور، تفسر نجاحه. ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر، كان الإنتاج البرازيلي يتجاوز بكثير إنتاج ماديرا وساو تومي في إفريقية اللتين كانتا من قبل المصدرين الرئيسين لتموين أوربة بالسكر. فقد كان إنتاج البرازيل في عام (1580) بالأرّوباس، (180000) مقابل (20000) لساو تومي و(40000) لماديرا، ليبلغ في عام (1614)، (700000) أرّوباس. وسيكون السكر منتج التصدير الرئيس للبرازيل حتى عام (1830)، حيث استبدلت القهوة به.

يرجع الفضل في اقتصاد المزارع في البرازيل إلى مبادرات الحاكم ميم دوسا (Mem de Sá) (1557-1572). فخلال سبعينيات القرن السادس عشر، قدم عدة مزارعين من ساو

تومـــي بإفـــريقية مع معداهم إلى ساحل البرازيل. كما قدَّم تاج البرتغال إلى اليسوعيين الـــذين كانوا الأعداء الألداء للبروتستانت الهولنديين، امتيازات سخية، وترخيصًا بفتح مـــدارس في كل المراكز المأهولة. فقاموا بتنمية تربية الحيوانات والطواحين على الأراضي التي أعطيت لهم للإنفاق على إرسالياهم[33]. وكان العمل في الطواحين يتم في البداية بيد عاملـــة هندرية مسخرة بالخصوص. لكن الطلب العالمي القوي على السكر كان يتطلب مردودًا يتزايد باستمرار، فعُوض الهنادرة تدريجًا بالأفارقة الأكثر تحملاً ومهارة. وجلب فيما بين عامي (1600 و1650)، مئتا ألف عبد إلى البرازيل على الأقل.

كان لكل مزرعة، من حيث المبدأ، طاحون تهرس أيضًا قصب المزارعين المستقلين في المـــنطقة. ومـــا سهل نقل المنتج إلى أوربة، قصر المسافة نسبيًا بين شمال شرقي البرازيل ولشبونة. وكانت أرباح المزارعين مرتبطة بتكاليف العبيد (ثمن الشراء والنقل) وبتقلبات الـــسوق. فحتى منتصف القرن السابع عشر، ظلت الأسعار مرتفعة نسبيًا. وكان عدد العبيد في القرن السابع عشر من الارتفاع بحيث شكل نحو نصف المستوطنين في البرازيل، بينما لم يكونوا يمثلون في الزمن نفسه سوى (2%) من سكان أمريكا الإسبانية.

وقـــد تبين بكل جلاء أن السيطرة على هؤلاء العبيد شديدة الصعوبة، وأصبح هربهم أمـــرًا مألـــوفًا. وكان إنشاء جمعيات إفريقية من العبيد الآبقين، في بيئة جديدة، ظاهرة واســـعة الانتشار. وتم تحطيم سبع من العشر جمعيات البرازيلية الرئيسة، بعد سنتين من تكويـــنها. لكـــن هـــذه الحالات، على أهميتها، لا تقارن ب«الجمهورية السوداء» في بالماريس (Palmares) بمنطقة البيرنامبوك، التي استمرت طوال القرن السابع عشر تقريبًا. إذ كـــان سكان بالماريس يدينون بالولاء لملك له مقر وحرس. والغريب أن المتمردين لم يفقـــدوا تعلقهـــم بالكنيسة، فبنوا مصلى لتكريم القديسين. وقد عرفت بالماريس فترات راحة، وتزايد سكاها بانتظام. وكانوا من الأفارقة الأنغولاس ومن الكريول المولودين في الـــبرازيل. وقد حلت الهزيمة النهائية في عام (1694)، بعد سنتين من الكفاح. فرمى ما يقرب من مئتي أسود بأنفسهم من ارتفاع شاهق، وقتل مئتان آخرون في المعارك. وأسر الجـــيش خمسمئة من الجنسين، تم بيعهم عبيدًا. أما الملك فضربت عنقه ليكون عبرة[34]. لقد كونت بالماريس نواة المقاومة الأهم من حيث العدد والديمومة، لكن جمعيات إفريقية أخـــرى تـــنامت في البرازيل، وبخاصة حول باهيا وتودوس لوس سانتوس (Todos Los Santos) عاصمة البرازيل الاستعمارية حتى عام (1763)، وفي الكاريبي وأمريكا الإسبانية.

تـــبدأ أزمـــة السكر في البرازيل حوالي عام (1680)، مع مزاحمة المزارع في جامايكا وســـان دومانغ. ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان إنتاج كوبا متواضعًا،

وكـــثير من عبيد الجزيرة الخمسين ألفًا، يعملون مياومين أو خدمًا في المنازل. فالتبغ هو الـــذي كان يحرز نجاحًا كبيرًا في الجزيرة أكثر من السكر. وكانت اليد العاملة السوداء باهظة التكاليف، وصعب الحصول عليها بسبب القيود التجارية الإسبانية. فمن مجموع السكان البالغ في عام (1774) (175000) نسمة، كان (44000) من العبيد، و(31000) من الـــسود المعتقين. إلا أنه في عام (1778)، وعلى إثر تسوية النزاع بين إسبانيا والبرتغال، حُوِّل مركزا فرناندو بو وأنابون للسلطة الإسبانية، وأصبحا أهم مصادر الرقيق. آذن هذا الحـــدث بـــانطلاق صناعة السكر في كوبا[35]. وسرَّعت ثورة العبيد في سان دومانغ، وانهـــيار صناعة السكر فيها هذه العملية: إذ التجأ التقنيون وأصحاب الأعمال من سان دومانغ إلى كوبا مع رؤوس أموالهم وخبرتهم وتقنياتهم. فعرفت زراعة قصب السكر، التي أدخلت في عام (1510)، ازدهارًا منقطع النظير.

في عـــام (1792)، باتـــت كـــوبا في المرتبة الثالثة بين البلدان المنتجة للسكر، بعد جامايكـــا والبرازيل. فقد جلب إلى كوبا فيما بين عامي (1790 و1820)، (369000) إفريقي، على الرغم من إلغاء إنغلترا تجارة الرقيق في عام (1708)، ثم إلغاء إسبانيا لها في عـــام (1817). واستمر العبيد في التدفق حتى عام (1841). لكن الأمور كانت تغيرت، وكانت بورجوازية صناعة السكر تخشى انتفاض السكان السود، على غرار ما حدث في تاهـــيتي. وكانت هذه المخاوف وجيهة، لأن الجزيرة كانت منذ عام (1790) تهتز بانتظام من تمردات العبيد العديدة، سواء في المدن أم في الأرياف. وبمرور السنين صار التمـــرد في المـــشاغل أكثـــر تكرارًا من فرار العبيد. وفي عام (1843)، لم يكن إعدام جـــوزيه ميتـــشيل (José Mitchell)، وهـــو خلاسي دعمته القنصلية البريطانية، كافيًا لتفكيك شبكة التمرد. أما تجارة الرقيق فقد بلغت الذروة، على الرغم من أن بريطانية وإســـبانيا ألغـــتاها، بين عامي (1851 و1860)، مع وصول (131000) عبد إلى كوبا، حُوِّلوا عن البرازيل.

اكتسبت بورجوازية صناعة السكر ثروات هائلة بفضل عمل (720000) عبد، وصلوا إلى كـــوبا بين عامي (1790 و1860). وكانت مزارع القصب تمتد على حساب أراضي الفلاحـــين. فـــزراعة التبغ التي كانت مزدهرة انحدرت، وأخفقت زراعة القهوة في عام (1860) إذ كانـــت زراعة قصب السكر في هذا التاريخ، تمثل (89%) من مجموع الإنتاج الزراعـــي، وتتركـــز في محـــافظتي هافانا وماتانزاس (Matanzas). إلا أن مزاحمة سكر الشمندر آذنت بانحدار الاقتصاد الكوبي نحو عام (1885)، إذ لا يمكن للسكر أن يكون منافـــسًا إلا بـــتحويلات تكنولوجية جذرية. وإغلاق السوق الأوروبية جعل كوبا تابعة

للولايات المتحدة، لاسيما بعد إفلاس لويزيانا. فأخذ الأمريكيون بشراء المزارع، وجَمَّعوا المصافي وحددوا سعر السكر. وخلال بضع سنوات، انتقلت كل دورة صناعة السكر إلى أيديهم. أما الرق، كإشارة على التخلف، فقد ألغي تدريجيًا، منذ عام (1878)، ليختفي نهائيًا في عام (1886).

في سياق الأزمة هذه، نشبت حرب العشر سنوات، المسماة حرب يارا (Yara) (1868-1878)، التي أشعلها فلاحون انضم إليهم مفكرون، منهم الشاعر خوزيه مارتي (José Marti)، وأفراد من الطبقة الوسطى والأدنى، ضد بورجوازية السكر، وتوسعت ضد تاج إسبانيا. وآخر مرحلة من الكفاح بدأ بها الإسبان في عام (1895)، وهي سنة موت خوزيه مارتي. وقدَّم قصف السفينة الأمريكية مين (Maine) الراسية في خليج هافانا، الذريعة للولايات المتحدة فتدخلت عسكريًا. ولم تعد إسبانيا قادرة على المقاومة فاستسلمت، وتخلت عن كوبا، وتنازلت للولايات المتحدة، كتعويض، عن بورتو ريكو وأرخبيل الفيليبين. وهكذا انتهت الهيمنة الإسبانية على أمريكا، وحلت الإمبريالية الأمريكية، باسم مبدأ مونرو، محلها، وضمنت مصالح منتجي السكر.

لم تكن البرازيل وكوبا الوحيدتين في تطوير صناعة السكر. ففي المكسيك بمنطقة موريلوس (Morelos)، كانت هذه الصناعة مسيطرة، واستعملت أيضًا يدًا عاملة من العبيد أو سخرتها عن طريق عبء الديْن. كما كان اليسوعيون يديرون شمالي كيتو ثماني مزارع كبيرة يعمل فيها عبيد. وقد حافظوا عليها حتى وقت طردهم في ستينيات القرن الثامن عشر. وعلى ساحل البيرو، كانت مزارع قصب السكر أوسع، وتشغل نصف عبيد نيابة الملك البالغ عددهم (40000) عبد. وقد صاحب إنتاج العَرَق العمل الزراعي والصناعي، في المناطق السكرية. فقد كان للكحول في حياة الشعوب الأمريكية مكانة هامة. وسرعان ما انتشرت المشروبات المقطرة في المدن والأرياف. وباعتبارها أقوى من جعة الذرة أو المانيوق التقليدية، أصبحت شائعة منذ القرن الثامن عشر، مع عواقبها المعلومة: من سكر وإدمان وعنف، ولكن أيضًا كأسلوب في تعزيز الروابط الاجتماعية، بسبب طقوسية استهلاكها.

أخيرًا هناك زراعات أخرى استعملت عبيدًا أو هنادرة مسخرين، طبقًا لنموذج المزارع. إذ أدى التبغ والنيلة والكاكاو دورًا هامًا في الاقتصاد الاستعماري. فقد كانت منتجات المزارع تعد في أوربة سلعًا كمالية باذخة. لكن، وبما أنها تُنتج بيد عاملة من العبيد، كان بالإمكان إنتاجها على نطاق واسع، فانخفضت أسعارها. إذ نُسب أصل التبغ إلى أمريكا الوسطى وللأنديز. ولا نعلم من نقله إلى أوربة، لكنه كان معروفًا على

كـــل حـــال في إسبانيا عام (1520)، قبل شهرته عن طريق جان نيكو، سفير فرنسا في البرتغال. ومهما كان من أمر، فأهمية التبغ توضح جيدًا ما كانت عليه هذه العولمة الأولى للأسواق. ونقل البرتغاليون النبتة إلى الخليج الفارسي والهند، وامتدت سوق تصدير باهيا إلى إفـــريقية وأوربة وإلى وادي سان-لوران (Saint-Laurent) في أمريكا الشمالية. كما أدخل التبغ إلى دِكّان (Deccan) في القرن السادس عشر. أما في اليابان فكان يزرع منذ عام (1605). فإضافة إلى القهوة، كمنتج آخر من المزارع، يرجع أصله إلى اليمن السعيد، لكنه تطور في كوبا والبرازيل، والكحول، كان التبغ، نشوقًا أو تدخينًا بالغليون، يشكل عنصرًا أساسًا في تزجية أوقات الفراغ الأوربية، كما تشهد اللوحات الهولندية في القرن السابع عشر.

كـــان الكاكاو سلعة شديدة الأهمية قبل الحقبة الإسبانية، وكان يستعمل كنوع من العملة: إذ كان تجار يوكوتان قبل الغزو، يحصلون على الكاكاو مقابل الملح. كما كان لهـــذه الحـــبة وظائـــف طقوســـية. وكان ما يقرب من نصف الجزية يأتي من أراضي سوكونوسكو (Soconusco) الحارة، الملحقة بمجلس غواتيمالا. وكانت الحرارة والرطوبة اللـــتان تجعـــلان العمل شاقًا جدًا، تناسبان هذه الزراعة. وبما أن عدد الهنادرة المكلفين بالجزية في المنطقة كان محدودًا، نظرًا لمعدل الوفيات المرتفع، نقل إليها هنادرة شيشيميك (Chichiméques) مـــن الـــشمال، كانـــوا استعبدوا بسبب مقاومتهم. ووضع معهم في المـــزارع جانخون. وقد أحرز الكاكاو نجاحًا باهرًا مع انتشار الشوكولاته، التي كانت مـــشروبًا محصورًا بالنخبة في الحقبة السابقة للإسبان. وعمد مغامرون أو ضباط ملكيون للـــسيطرة على مزارع الكاكاو، لكن إنتاج سوكونوسكو انحدر في القرن السابع عشر، ليُستأنف بنجاح كبير في غواياكيل (Guayaquil)، وفي فنزويلا خاصة.

وكان هناك منتج آخر من المزارع هو الكسيكيليت (Xiquilite) الذي كان يستخرج منه صباغ أزرق مطلوب جدًا هو النيلة. فعلى الرغم من اسمه الراجع إلى لغة الناهواتال، كان يستورد من الهند. إذ كان «يخزن في مشغل حيث يغمر بالماء عدة ساعات، وينتج هـــذا التخمر سائلاً لزجًا يترك ليتأكسد من ثلاث إلى خمس ساعات، مع تحريك سطح المـــاء باستمرار لتسهيل العملية. وقد انتشرت زراعة هذه النبتة على طول ساحل المحيط الهـــادئ، في سان سالفادور وفي نيكاراغوا، وكانت تلك صناعة تسهل تنميتها، لأنها لا تـــتطلب مهارة دقيقة. وكان عمل الهنادرة في المزارع محظورًا من حيث المبدأ، إلا أنه تم التحايل على القانون بسهولة. وهكذا كانت مزارع النيلة في نهاية القرن الثامن عشر تعج بالعمال اللادينو (الخلاسيين).

هناك مكان على حدة، يجب تخصيصه للكاوتشوك، حتى وإن كان ازدهاره متأخرًا، ويتعدى في الأساس الإطار الزمني الضيق للاستعمار الإيبيري. كان اللاتكس (Latex) معروفًا من شعوب الحقبة ماقبل الإسبانية، والاسم القومي أولميك (Olmèque) يعني «ساكن بلاد الصمغ». ولم يكن البرتغاليون يجهلون استعمال هنادرة الأمازون له لجعل منسوجاتهم وسلالهم غير نفوذة. فقد أرسل ملك البرتغال دوم جوزف الأول في عام (1755) عدة أزواج من الأحذية إلى بارا (Pará) حتى يتم دهنها بهذه المادة. وفي عام (1802) أجري بأمر من الحكومة البرتغالية تحقيق حول استعمال الأهالي للاتكس[36]. وقد تبين أن هذا الفحص مثير للاهتمام، وكانت صادرات البرازيل من المطّاط في النصف الأول من القرن التاسع عشر في تزايد مستمر. وحدثت الفورة بعد عام (1870)، إثر اكتشاف شارل غوديير (Charles Goodyear) لعملية تصليد المطّاط، ونفع هذه المادة المرنة وغير النفوذة في آن للصناعة. ومنذ عام (1879)، في مانوس (Manaus)، تفوق محصول المطّاط الغابي على الزراعة. وكان العمل منهكًا، في ظروف تقرب من العبودية، وتقتضي اثنتي عشرة ساعة من الجهد المتواصل. فقد كان على العمال كشف أشجار المطّاط (الهيفيا) (hevia) وشقها حتى يسيل اللاتكس ثم تهيئة كرات المطّاط. بينما كانوا يحتجزون ليلاً في أكواخ. وكانت السياط عقوبة أقل تباطئ في العمل، أو أقل انحراف، وكان لرؤساء العمال الحق في قتل الفارين. أما اختيار العمال فكان يتم عن طريق الدَّيْن: إذ يُسلفون كحولاً وبنادق، ويرغمون من بعد على العمل لدفع ثمنها. وقد عُمم هذا النظام في كل أرجاء الأمازون في بداية القرن العشرين، حتى عام (1914)، حينما هدأت فورة المطّاط الأمريكي. فقد نجح مزارع بريطاني في عام (1870)، بإخراج سبعين ألف بذرة هيفيا سرًا، زرع ألفان منها في جزيرة سيلان، ومنها انتشرت إلى ماليزيا وإندونيسيا. فنما إنتاج المطّاط عندئذ في آسيا، وتلاشى الإنتاج الأمازوني.

3/ 1/ 1/ 9) الفضة والذهب: ثروات المناجم

إن جاذبية الذهب والأمل في العثور على مناجم لا تنضب في أطراف العالم المعروف، غذيا خيال الغزاة الأوائل. وكان من شأن اكتشاف معبد الشمس في كوزكو (Cuzco) وكنوزه التي لا نظير لها، تشجيع أسطورة الإلدورادو (Eldorado) (أرض الذهب) التي تعبر عن ذلك التوق. ومنذ رحلة كُلمبُس الأولى، كان الأمل في العثور على رمال تحتوي على الذهب في الجزر ماثلاً. وقد دل هنادرة التاينوس (Taïnos)، لسوء حظهم، الإسبان على مناجم سيباو (Cibao) في إسبانيولا. وهكذا ولدت حمى الذهب لأول مرة على

الأرض الأمريكية. فكان المنقبون الهنادرة يبحثون عن شذرات الذهب في ظروف شديدة القسوة، مهملين زراعاتهم. وسرعان ما حلت المجاعة. وهكذا اقترن ذهب جزر الأنتيل بالكارثة السكانية والبيئية للمنطقة. وحتى المغامرين من الإسبان الذين كانوا ينقبون لحسابهم عن المعدن الثمين كان رجال كُلمبُس يعاقبونهم بصرامة حيث كانت أنوفهم وآذانهم تقطع على غرار الهنادرة. لكن ذهب الأنتيل لم يكن وافرًا كما ظهر في البداية. ففي برزخ بنما الذي لقب مع ذلك بكاستيا دل أورو (قصر الذهب) كان غير كاف. وهكذا أسس الإسبان ثراءهم على نهب حلي الأهالي التي كانوا يصهرونها ويرسلونها بشكل سبائك إلى أوربة، أكثر مما أسسوه على استغلال المناجم. وقد انتهت دورة الذهب نحو منتصف القرن السادس عشر، حتى وإن كان استخراج الذهب في كولومبيا والإكوادور مربحًا نسبيًا.

استؤنف النشاط في البرازيل القرن الثامن عشر، بمنطقة ميناس جيريس (Minas Gerais). وقد حول اكتشاف المناجم المنطقة: فقد امتدت شبكات الطرق، وتوسعت الإدارة البيروقراطية، وقد عدل قدوم العبيد السود المكثف النسكان، على وجه الخصوص. كم كانت كمية الذهب التي استخرجت من هذه المناجم؟. من الصعب الحصول على سجلات يعتمد على صدقها. ففي وقت الاستغلال الأكثر كثافة، كانت قيمة المعدن تفوق قيمة الفضة المنتجة في زكاتيكاس (Zakatecas) وفي بوتوسي (Potosi). وفيما بين عامي (1735 و1764) يقدر الذهب المستخرج من ميناس جيريس بسبعة وعشرين طنًا. كما أفضى اكتشاف الماس شمالي القبطانية إلى إضفاء أهمية اقتصادية من الطراز الأول على كل هذه المنطقة. فقد شجعت الفورة المنجمية على إنشاء مزارع واسعة خصصت لتربية المواشي.

كان لقبطانية ميناس جيريس في القرن الثامن عشر طابع خاص، يتميز بتطورها العمراني، وتنوع المناشط الاقتصادية، وعدد العبيد المعتقين الكبير، مع أن العبيد لايزالون يشكلون (38%) من السكان في (1767). وكان كل شيء يقوّم بالذهب. إذ كان فيها ملابس مطرزة بخيوط الفضة، وحلي فخمة، ومنتجات كمالية باذخة، وهي وفرة كانت تتناقض مع ندرة الفاصولياء السوداء أو الدجاج. وقد عرفت مدينة فيلا ريكا (Vila Rica) نهضة فنية باهرة، وكان لها أن تفتخر بأن فيها أجمل الأبنية الباروكية في البرازيل. أما مخيم تيجوكو (Tejuco)، الذي سيتحول إلى مدينة ديامانتينا (Diamantina)، فكان محاطًا بفضاء قفر. إذ كان منطقة محرمة أو محصورة، ولابد لاجتياز حدودها من الحصول على ترخيص خاص. وكان ذلك أسلوبًا في تجنب تهريب الحجارة الكريمة.

وكـــان في ميــناس جيريس أيضًا، مثلما كان في البرازيل كلها، جمهوريات سوداء أنشأها عبيد آبقون. كثيرة العدد لكنها صغيرة. جيوب الحرية هذه كانت في الواقع على اتصال بالمراكز العمرانية، وكان العبيد الهاربون يقومون بمبادلات مع الأحرار. وقد نظم الهجـــوم العسكري على هذه الجمهوريات اعتبارًا من أربعينيات القرن الثامن عشر. في هـــذه الأثناء، كان انحدار مناجم الذهب والماس قد بدأ، حتى وإن استمر تدفق المغامرين الآتين من كل أنحاء البرازيل والبرتغال إلى المنطقة.

في أمـــريكا الإسبانية، كان المورد المعدني الرئيس، مكونًا من الفضة. وكانت المناجم الـــثلاثة الرئيسة في بوتوسي، بنيابة مملكة البيرو، وزاكاتيكاس وغواناجواتو، حيث كان الهنادرة في هاتين المنطقتين الواسعتين يرغَمون على العمل، مع السود أيضًا، ولاسيما في إســـبانيا الجديدة. فلتعبئة اليد العاملة في القرن السادس عشر، كان لا بد أن يكون المرء آمـــرًا، بتصرفه عمال يمكن تسخيرهم، يُختارون في البيرو طبقًا لنظام الميتا المتناوب، لأن ربحـــية المـــناجم الأمريكية كانت ترجع إلى تكلفة اليد العاملة التافهة أكثر مما ترجع إلى نوعـــية الخام الأدنى من مثيلتها في المناجم الأوربية[37]. ويجب أيضًا طحن الخام وتخزينه وتـــسعيره ونقلـــه، عبر مسافات طويلة غالبًا وغير آمنة. فقد كانت مناجم زاكاتيكاس خـــلال الأربعين سنة الأولى يهددها بانتظام هنادرة عصبة الشيشيميك (Chichiméque) العـــصاة. والواقع، أن الأراضي التي تفصل مزارع المواشي حول كيريتارو (Querétaro) عن جبال الفضة، كان يسيطر عليها قبائل معادية، تمت تهدئتها اعتبارًا من عام (1590)، لـــيس بالـــسلاح، بل عن طريق الإرساليات الفرنسسكانية، وتوزيع الملابس والأحذية والأدوات الحديدية والغذاء[38].

تقـــول الأســـطورة إن هـــنديًا يـــسمى غوالبا (Gualpa)، كان يطارد أيليات على منحدرات الجبل، هو من اكتشف عروق الفضة في بوتوسي في عام (1545). وسرعان ما تم تنظيم استغلال المناجم. وخلال سنوات قليلة تحول الجبل ذو اللون الترابي المحمر، إلى بـــيت نمـــل حقيقي إذ كان المعدن يصهر في أفران حجرية بنيت في الأعالي. ولانعدام الأخـــشاب، كـــان يستعمل خرء الطيور البحرية التي تكتظ بها سواحل البيرو، وقودًا. وكـــان تنظيم الإنتاج يجري بكيفيات مختلفة. إحداها الميتا التي كانت تعتمد على مئات الكيلومتـــرات ولا تستثني شعب إيمارا (Aymara). ولتعبئة العمال من الأهالي بسهولة، أنشأت السلطات في ليما وحدات إدارية تتناسب تقريبًا مع ممالك الحقبة ماقبل الإسبانية، ووضـــعت علـــى رأس هذه «القبطانيات» أعضاء من الأسر الحاكمة المحلية. وقد كان هـــؤلاء الأسياد يتمتعون بسلطة حقيقية على رجالهم، ويلبسون على الطريقة الإسبانية،

ويتبنون أسلوب حياة الجماعات المسيطرة، ويمتلكون عبيدًا والعديد من الخدم. وكان ذلك شكلاً من الحكم غير المباشر، وكيفية ستختفي في القرن الثامن عشر مع تطور البيروقراطية وتنامي الرقابة على السكان. وكانت النخبة الهندرية تفقد هكذا جزءًا من شرعيتها. وقد تسارع انحدارها، بفعل الخصومة بين العائلات، وأشكال النهب، والمطالبات غير المشروعة.

وعلى الرغم من ظروف الاستغلال الشاقة، كانت بوتوسي تعد كأحد أبواب جنهم، وكان كثير من هؤلاء الكادحين يفضلون البقاء في المدينة عمالاً مأجورين، عوضًا عن العودة إلى أرضهم الأصلية. فهذا كان يسمح لهم بشغل أوقات فراغهم للعمل لحسابهم، لأن حياة المدينة كانت تشتمل على أوجه إيجابية، وعلى إمكانية التخلص من ظروف الحياة الفلاحية. فمن الصعب اليوم تخيل أن بوتوسي كانت إحدى المدن الأكثر أهمية في القرن السابع عشر، بسكان متعددي الأجناس، ومسرح وعدة أكاديميات للرقص. ولا يغربن عن البال أن تدفق الفضة من أعالي البيرو، سبب انقلابًا اقتصاديًا حقيقيًا في أوربة، لم يرجع بالفائدة على إسبانيا، بل على ممالك الشمال. أما في الأنديز الجنوبية وفي المناطق الأكثر تطرفًا، فقد أفضى ازدهار بوتوسي المنجمي إلى نتائج هامة في توسع أسواق المنسوجات، وتربية المواشي والزراعة، وإنتاج الكاكاو والغوانو (وهو سماد طبيعي من خرء الطيور البحرية). لقد بدأ عصر بوتوسي الذهبي في عام (1850)، واستمر حتى عام (1620)، حين بدأ انحدار بطيء. لكن المناجم ظلت تجتذب الهنادرة الذين كانوا يبتعدون عن جماعاتهم الأصلية، ليصيروا (يانا كوناس) (Yana Conas) أي: نوعًا من العمال الأحرار المستثنين من دفع الجزية في بدايات الاستعمار الإسباني.

أما المركز الاقتصادي الأكثر حيوية في المكسيك فكان زاكاتيكاس، حيث سبب اكتشاف مناجم الفضة في عام (1546) تهافتًا حقيقيًا من الهنادرة والخلاسيين والمولدين. فأضحت هذه المدينة الضائعة وسط صحراء عدائية، رأس جسر لإسبانيا الجديدة نحو الاستيلاء على الشمال. ولم تكن السلطة في زاكاتيكاس بأيدي الآمرين، بل بأيدي رجال الأعمال الصغار والتجار، الذين كانوا يتصرفون بثروة حقيقية، كما في غوانا جواتو (Guana Juato) وباشوكا (Pachuca). والواقع أنه على عكس ما كان يجري في البيرو، لم يكن العمل الموزع، وهو ما يعادل الميتا في أمريكا الوسطى، في مستوى العمل الحر. لكن هذه الحرية كانت نسبية، لأن الكثيرين كانوا مثقلين بالديون، وهو ما كان يجعلهم مرتبطين بأصحاب العمل. ومع ذلك، كان هناك كما في بوتوسي، الامتزاج الذي يميز الطبقة العمالية، وتنوع الأعمال المرتبطة بالمناجم. وبعد انخفاض المردود في

القـــرن السابع عشر، عرفت هذه الصناعة انطلاقة جديدة في القرن الثامن عشر، بسبب المبتكـــرات التقنـــية. إذ لم يعد الاستغلال يتم عندئذ في الهواء الطلق، بل كان لا بد من حفر آبار عمودية لبلوغ عروق الفضة، وهي عملية زادت من التكاليف كثيرًا. وقد تبين أن هذه الاستثمارات كانت مربحة، لأن (67%) من الصادرات كانت تأتي من المكسيك في بدايـــة القـــرن التاسع عشر. وكانت فضة زاكاتيكاس في أيدي أرستقراطية منجمية مـــتكونة مـــن ذريـــة غـــزاة القرن السادس عشر الباسكيين، ومن نبلاء الاستعمار في مكـــسيكو. وإبان رحلة ألكسندر فون همبلت إلى المكسيك، التقى أغنى رجال العالم، وهم رجال أعمال من بسكاي، استثمروا أموالاً أيضًا في شراء ألقاب تشريفية[39].

3/ 1/ 1/ 10) عبيد المدن ومُعتَقوها

استخدمت مزارع القصب، والمناجم، وتربية المواشي، يدًا عاملة لا تحصى من العبيد. فقد عرفت تجارة العبيد في القرن الثامن عشر زيادة كبيرة، لاسيما في أمريكا الإسبانية، مـــع إزالـــة العوائـــق تدريجيًا أمام تنقل سفن العبيد. والصورة التي روجها جلبرتو فرير (Gilberto Freyre) عـــن العبيد المتعلقين بأسيادهم في البرازيل، وهم يعيشون تحت نظام صارم أبوي، أو الصورة الأقل رومانسية للمزارع في الكاريبي، لا تستنفد مع ذلك الواقع العـــبودي في أمـــريكا. لأنه حتى نهاية القرن الثامن عشر، كان كثير من العبيد يُيتاعون ليكونوا خدمًا وعمالاً مياومين في آن، من قبل عائلات لم تكن دائمًا عائلات ميسورة، وكانت تعيش بفضل مهارة خدمها وكدهم. وأهمية العبودية في المدن، سواء في الممالك الإسبانية أم في البرازيل، لم تعد بحاجة إلى برهان. وكانت في العديد من الحالات إرهاصًا بتكون بروليتاريا من الملونين.

تـــرى مـــا كانت مميزاتها؟. في المقام الأول، تقارب العبد المادي مع سيده. إذ كان العـــبد، بصفة عامة يساكن سيده، مع وجود العديد من الحالات كان يقيم فيها بأماكن أخـــرى، لدى صاحب مشغل، على سبيل المثال، أو في معمل للخبز. كما كان يشكل فـــردًا من عائلته، طبقًا لنموذج من القرون الوسطى أدخله الغزاة إلى العالم الجديد، منذ القـــرن الـــسادس عشر. إذ إن صلة القرابة الإسبانية (Linaje) تتضمن أن يتساكن تحت ســـقف رب البيت، ليس فقط أهله القريبون، بل كل الأشخاص التابعين له (الكريدُس/ Criados). وهـــذه الكلمة التي تترجم عادة إلى: خادم، تتضمن أيضًا فكرة تربية شخص وتغذيته وحمايته. وفئة الكريدُس هذه متراتبة، يشغل ضمنها العبيد الرتبة الأدنى.

لكن العبد الحضري لم يكن محبوسًا في المترل، بل كان يتنقل في الأماكن العامة: من شوارع وساحات وأسواق وحانات، وحقول مزروعة على أطراف المدينة. فالتردد على هـــذه الأمـــاكن كان يجعله على اتصال بالآخرين، ويسمح له بالاطلاع على الأخبار، ويجره إلى الإشاعات والقيل والقال. وكان الشارع يمنحه فضاء من الحرية، لم يكن غيره يعـــرفونه، كنـــساء النخبة على سبيل المثال، على الرغم من الحرية التي كن يتمتعن بها. أخـــيرًا، مع أن مدن أمريكا الإسبانية لم تكن بمثل ازدحامها اليوم، إلا أنها كانت كثيفة السكان بمقاييس ذلك الزمان، وتشجع على التستر أو التخفيف من الصلات الشخصية.

كـــان تحـــرك العبـــيد الحضريين متلازمًا مع النظام، لأن أكثر العبيد كانوا يعملون مـــياومين في مشاغل. وكانت الأجرة التي يتلقونها تذهب إلى السيد الذي يستثمر هكذا ثمن الشراء وتكلفة العناية بالعبد، إلا أنه كان للأخير أن يحتفظ ببعض من أجرته ليشتري نفـــسه. وقـــد كانت ممارسة مهنة يدوية، المسماة في العصر الاستعماري «الصناعات الآلية»، إشارة إلى الانتماء إلى الطبقات الدنيا. وكانت الجمعيات الحرفية في هذه التراتبية تحتل الرتب الأعلى. لكن الأنظمة الداخلية الانتقائية والتمييزية لكثير من هذه الجمعيات كانـــت تمـــنع الملونين من أن يصبحوا أرباب حرف. فمن الجدير بالملاحظة أنه ليس في الإطـــار الضيق العتيق لهذه الجمعيات، كان السود والخلاسيون يمارسون أعمالهم، حتى وإن وجدناهم فيها على الرغم من الحظر، بل في العمل الحر المأجور. وهي كيفية اجتهد التاج الإسباني في تشجيعها منذ القرن السادس عشر، وانتهت إلى إزاحة العبودية الباهظة التكاليف. والحال أن الخلاسيين والمولدين، أي: الناس الذين يشار إليهم باسم (الطبقات/ Castas)، هم الذين كانوا يشكلون هذه البروليتاريا.

وإذا كـــان صحيحًا، من وجهة النظر القانونية، أن الوحيدين الذين يُسترقون كانوا الأفارقـــة، إلا أن كـــثير من الأوضاع الملتبسة، في الواقع، تبين صعوبة وضع حدود بين هؤلاء وبقية الفئات الاجتماعية. فاسترقاق الهنادرة كان حُظِر في منتصف القرن السادس عشر ب(القوانين الجديدة/ Leyes nuevas). إلا أن بعض الأنظمة المحلية والغامضة، كما في جـــزر الأنتـــيل والأنديز، كانت تتضمن الحرمان من الحرية أو تقييدها. فتنامي نظام الـــتوافق في وســـط الأهالي الريفي (Concertaje) يشكل نوعًا من الاسترقاق عن طريق الديْن، بقطع النظر عن نظام سخرة (Chivos Filipinos) الذين أدخلوا إلى أكابولكو من الفيليـــبين. وليس لدينا حتى الآن دراسات مقارنة عن تنوع علاقات السخرة، تسمح لنا بتحديد خصوصية الملونين، فيما لو وجدت.

أخيرًا، لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن الحرية في العهد الاستعماري ليست، من الوجهة العملية، نقيضًا للعبودية. إذ كان للسود المعتقين وضعية غامضة، وأريد إرغامهم مرارًا على العيش مع «أسياد» للعمل على استقرارهم[40]. وماذا نقول عن حرية النساء، ولاسيما اللواتي ينتمين إلى طبقة النخبة؟. فالحدود بين الحرمان من الحرية، والتمتع بها، من الصعب وضع معالمها في كثير من الحالات[41]. ووضعية العبيد في أمريكا الإسبانية تخضع لمجموعة قوانين من العصر الوسيط، هي (Siete Partidas)، التي أصدرها ألفونس لوساج (ألفونس الحكيم / Alphonse le Sage). فمع أنهم محرومون من الحرية، إلا أنهم كانوا يتمتعون ببعض الحقوق: إذ كانوا يستطيعون شراء أنفسهم، وكانت الكنيسة تشجعهم على الزواج، باعتبار الحياة الزوجية عاملاً على الاستقرار والاندماج. ولم يكن للسيد أن يسيء معاملتهم من دون سبب. ويجب عليه أن يلبسهم ويطعمهم بصورة ملائمة. وإذا لم تستوف هذه الشروط، كان يستطيع العبد المطالبة أمام محكمة يرأسها محامي الفقراء بإبدال سيده. وكان عليه من أجل هذا الحصول على نوع من «الإيصال» يسمى «ورقة بيع» يذكر فيها السيد ثمن العبد المقدر، ويشير إلى مثالبه. وبحصول العبد على هذه الورقة، التي لا يمكن للسيد رفض إعطائها له، كان يتجول في المدينة باحثًا عن سيد جديد، مستعد لدفع هذا الثمن لشرائه. وإذا لم يجد من يشتريه خلال وقت محدد، كان يبقى أمامه ثلاث إمكانيات: الفرار (وهو ما لم يكن سهلاً دائمًا) أو العودة إلى سيده السابق أو، وهو أسوأ الحلول، أن يباع «خارج البلاد» أي: في مدينة أخرى.

هكذا كانت القوانين إذن، لكنها لم تكن تحترم دائمًا. وما يجدر ذكره هو وجود وسيطين على الأقل بين العبيد وسيده، هما الكنيسة والنظام القضائي. فقد شكلت الكنيسة ملاذًا للعبيد والسود الأحرار للدفاع عن حقوقهم بالزواج واختيار شريك حياتهم. فحينما كان السيد يرفض تزويجهم، كانت الكنيسة فقط القادرة على تعديل الوضع. أما الترتيبات القانونية فقد تعززت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بتأثير العصرنة التي أدخلتها إصلاحات آل البوربون الإدارية. إذ عين محامون للفقراء من أجل تسوية الخلافات بين الأسياد وعبيدهم. وكان العبد في كثير من الحالات يكسب الدعوى. لقد عملنا بخاصة على أرشيفات بوينوس آيرس، المدينة التي كان الرق يتبدى فيها بشكله الأكثر «لطفًا». ولذا ينبغي بالطبع مقارنة هذه الوثائق الشديدة الخصوصية مع وثائق أخرى من النمط ذاته في مدن أخرى من أمريكا الإسبانية، مثل كاراكاس وليما وكارتاجينا أو كيتو.

أمـــا أثمان العبيد فكانت تتنوع تبعًا للسن وقوة البنية والعيوب. فتزيد بصفة عامة مع التـــربية وتعلـــم حرفة ما. إذ كان هناك عبيد اشتُروا فقط للعمل في الخارج، وإلزامهم بتسليم سيدهم كل أجرهم حتى بلوغ الثمن الذي كان دفعه لشرائهم. وكانوا يشبهون في هذا «الملتزمين» الفرنسيين في القرن السابع عشر. وكان السيد يستطيع شراء حانوت لعبده، إذا ما كان ماهرًا في العمل اليدوي، شريطة أن يعطيه كل ما يربحه. إلا أنه كان مـــن الصعب السيطرة على العبد في حالة نجاحه. وهكذا كان الخلاسي باسيليو بالديز، الـــذي كان يمارس الحجامة لدى حلاق راقٍ في بوينوس آيرس[42]، يرفض العودة للنوم عند سيده. وكان يفضل البقاء في الدكان ليلاً كخادم، لكنه كان يطلب من سيده دفع ثمن طعامه. وقد أذعن ذلك السيد الذي كان معتمدًا في بقائه على أجرة الأسود[43].

عديدة هي الوثائق المدونة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر في بوينوس آيرس، وتـــورد حججًا مستوحاة من فلسفة التنوير. إذ يطلب عبد ورقة بيعه متحججًا بمعاملة سيده السيئة له بعد سبعة عشر عامًا من الخدمة، فلهذا السيد، كما يقول، طبع «صعب» و«لا يعامله أبدًا كإنسان عاقل»، وبأنه لم يعد يستطيع تحمل العيش في العبودية. ويعلم عبد آخر بالحقوق التي يمنحه القانون إياها، فيتوجه إلى محامي الفقراء للحصول على ورقة حـــريته، قائلاً: «إن سيدي، وهو يخالف المشاعر الأكثر حميمية للحق الطبيعي، يعترض علـــى أن أشتري حريتي بدفعي الثمن الذي اشتراني به، بينما يتوجب على الجميع بذل جهـــودهم لإلغاء العبودية، باعتبارها شيئًا يتنافى مع ديننا». من المرجح أن يكون محامي الفقـــراء هـــو من أوحى لهم بهذه الحجج، إلا أنه لا يمكن استبعاد كون بعض العبيد قد تعـــرفوا علـــى موضوعات كان أسيادهم يتناقشون فيها في اجتماعاتهم. وكثيرًا ما كان العـــبد يـــشكو من أن المهمات المتعددة الملقاة على عاتقه، تمنعه من الخروج إلى الشارع لـ«شراء حريته»، مع أن العبيد المياومين كانوا يُستَغلون بقسوة. وعندما كان العبد ماهرًا بحـــرفة (موسيقي، طباخ، عطار، صانع شعر مستعار)، فإن السيد لم يكن ليتخلى عنه، حـــتى ولو جمع ثمن شراء نفسه. وكانت إحدى حجج السيد في هذه الحالات، أن ليس للعـــبد الحق في الإفادة من الاستثمارات التي قام بها لتعليمه حرفة. ومن الصعب العثور على تسويغ للعبودية أكثر وقاحة[44].

لكـــن الحرية التي كان العبد تواقًا إليها أكثر من أي شيء آخر، كان عيشها في كثير مـــن الحالات صعبًا لمن لم تكن لهم أُسر. وهذا مثال من بين أمثلة أخرى هو مثال جوان رودريغو. فباعتباره معتقًا من بوينوس آيرس، عبر ريو دو لا بلاتا متجهًا إلى مونتيفيديو، حيث اضطر، وهو من دون مأوى، أن يضع نفسه في خدمة الدون دومينغو دو إرازافال،

كـــتابع. ثم تقدم بشكوى ضد هذا الرجل الذي كان يعامله أسوأ مما لو كان عبدًا له. تكشف هذه الحالة عن الحدود الواهية التي كانت تفصل العبودية عن الأشكال الأخرى للتبعية، وهي متعددة وشائعة في أمريكا اللاتينية، الإسبانية والبرتغالية. أما الإماء، فكان شــراؤهن للخدمة في المترل يعد علامة على التقدير (لدرء أخطار الشارع عنهن). فلم يكـــنَّ يتـــرددن في الشكوى من السيد، إذا ما أرسلهن لقضاء بعض الحاجات، مع أنهن يجدن عندئذ حرية أكبر في الحركة.

إن عـــنف الأســـياد واقع لا مراء فيه: فالضرب والحبس والإذلال والشتم اتهامات شـــائعة. وكان هذا العنف يمارس على النساء أكثر من الرجال، وعلى المسنين والمرضى أكثر مما يمارس على الشباب والأصحاء. فعندما لا يكون العبد قادرًا على العمل، يمكن له أن يُلفظ مثل شيء بال. وكان الضحايا يتقدمون بالشكاوي ضد هذا النكران، الذي كـــان يـــبدو كظلـــم عظيم. أما الضرب فكان ما يمكن احتماله أكثر من اللامبالاة أو الازدراء اللذين يبديهما سيد إزاء من كان شاطره حياته.

إلا أننا نكتشف في جانب العبيد والمعتقين أيضًا سلوكات عنيفة، طبقًا لمعايير العصر علـــى الأقل. فعديدة الوثائق، في نهاية القرن الثامن عشر ببوينوس آيرس، التي تتطرق إلى وقاحـــة الخـــدم الـــذين يجرؤون على تكذيب أسيادهم، ويعصونهم، ويرفضون العمل، ويهملون الكشف عن رؤوسهم أمامهم أو يتصادمون معهم مباشرة. وبعضهم يجرؤ حتى علـــى رفـــع يده على سيده أو التقدم بشكوى ضده إلى المحاكم لسوء السلوك أو تعدد الزوجات أو الخيانة الزوجية أو لأقوال هدامة تلفظ بها ضد الحكومة الاستعمارية.

نادت حروب الاستقلال برفض كل أشكال العبودية. فألغيت الميتا في (1811)، لكن الرق سيبقى أيضًا لبضع عشرات من السنين؛ إذ لم يلغ في كوبا وفي البرازيل إلا في عامي (1886 و1888)، علـــى الـــتوالي. وأسباب هذا التأجيل اقتصادية وسياسية في آن. وقد عارضه بصفة عامة، ملاك الأراضي بحجة حالة الأرياف السيئة في نهاية الحروب الأهلية. علاوة على الزعم بأن مصلحة العبيد المفترضة هي في بقائهم تحت سقف الأسياد، حيث يجدون الحماية من تصاريف الدهر. لكن الخشية في الحقيقة كانت من نشوء بورجوازية صغيرة من الملونين، بدأت بوادرها في كاراكاس من نهاية القرن الثامن عشر، وكان بطل التحريـــر سيمون بوليفار (Simon Bolivar) يشعر إزاءها بريبة سافرة، لأن شعور ذرية العبيد بالاستياء لم يكن له أن ينتهي إلا إلى انفجار اجتماعي.

في الـــبيرو، حيث كانت ظروف العبيد الحضريين أكثر قسوة منها في فترويلا، أثار وصول قوات بطل التحرير سان مارتان (San Martin) إلى ليما، المخاوف من تمرد السود

والخلاسيين. فقد كان الغوغاء، طبقًا لشهادات المسافرين، يسيطرون على ليما. واعتبارًا من عام (1840) أخذ إعتاق العبيد في التزايد. لكن العبيد، من أجل تسديد ثمن حريتهم، كانوا يستدينون ليقعوا ثانية في شكل من التبعية يشبه كثيرًا ظرفهم السابق. وإذا ما كان الرق قد ألغي في عام (1854)، إلا أن التمييز الذي كان السود ضحية له استمر. وطُرح السؤال في كل دول أمريكا اللاتينية الجديدة عن المكان الذي ينبغي على الملونين احتلاله ضمن الأمة.



3/ 1/ 2) أمريكا الإسبانية: استعمار نظام قديم

جاك بولوني ـــ سيمار (Jacques Poloni - Simard)

إن وصول كرستفر كُلمبُس إلى الكاريبي، وأكثر منه حملات هرنان كورتز (Hernán Cortés) إلى المكسيك، وفرنسسكو بيزارو (Francisco Pizarro) إلى البيرو، تشكل نقطة تحول في تاريخ التوسع الأوربي[1]. إذ حتى وإن كانت الاكتشافات الكبرى، في كثير من الوجوه، هي استمرار إعادة الاستيلاء (Reconquista) القشتالية، أو بالنسبة للبرازيل امتدادًا لاستكشاف البرتغاليين للساحل الإفريقي، وحتى إن سُبق الاستعمار الإيبيري باستغلال الجزر الأطلسية، فإنه مع الاستيلاء على أراض كثيفة السكان في الفضاء الأمريكي، ومع قلب البنى الحكومية المحلية، وإخضاع شعوب كانت تعيش على هذه القارة، تُستهل الأزمنة الحديثة ويبدأ انقلاب مركز العالم من أوربة. ليس في نيتنا هنا، البحث في أسباب هذا التوسع الإيبيري، وهي معروفة جيدًا[2]، ولا عمل جدول بصنوف استغلال الهنادرة والسود، فهي معروضة في مساهمة أخرى من هذا المؤلف[3]. بل المقصود بالأحرى فهم كيفية نشوء خصوصية الاستعمار الذي جرى ما بين القرن السادس عشر و4السابع عشر، والذي تشكل المغامرة القشتالية مثاله الأكمل، بتميزها في هذا عن التجارب السابقة، واللاحقة على وجه الخصوص، فيما وراء العلاقة الاستعمارية القائمة على العنف والقهر اللذين يجمعان بين كل أوضاع الغزو والإخضاع. نحن نعلم شدة الدمار الذي ألحقه غزو أمريكا بالشعوب الهندرية، وبُناهم

الاجتماعية ونظم معتقداهم[4]. كما نعرف حجم الكارثة السكانية، واستغلال المناجم، كمنجم بوتوسي (Potosí) أو تجارة الرقيق التي بني عليها الرفاه الأوربي[5]. فقد تمت السيطرة على الفضاءات وعلى الناس الذين كانوا يسكنوها طبقًا لكيفيات وأدوات (معيارية، قضائية، ضرائبية، سياسية) لم تعط فقط الخصوصية للعلاقة الاستعمارية التي رسخها الغزو الإسباني، بل توضح على وجه الخصوص قدرته على البقاء وإعادة الإنتاج. ففي هذه المواجهة بالذات بين أشكال الاستغلال الاستعماري، والإطار القانوني الذي نمت من خلاله، والحراك والعمل الاجتماعي، كان الاستعمار الإسباني، بمفارقة، يسمح بأن يود المرء مواجهة أمريكا في العصر الحديث. ونقترح لهذه الغاية وصف هذا البناء ب«استعمار نظام قديم»: فما الأشكال النوعية للاستعمار الإيبيري، وبخاصة الإسباني؟، وكيف حددت تنميتها خلال الحقبة الحديثة تشكيل مجتمع استعماري أصيل؟[6]. وأخيرًا، كيف، من خلال التفاعل بين الأطر الإدارية التي فرضها التاج، ووضعها ممثلو السلطة الملكية موضع التنفيذ، واستحوذ عليها بل وأساء استعمالها الخاضعون لهذه السيطرة، يمكن الخروج من رؤية مبتسرة ومختزلة للاستعمار؟؛ ولهذا سيكون الفضاء الأنديزي متميزًا كمختبر لبناء كهذا.

3/ 1/ 2/ 1) ولادة الهندري ووضعه

بعدما ظن كرستفر كُلمُس أنه بلغ الهند، أو سيبانغو (Cipangu) على الأقل، كمقدمة لكاثاي (Cathay) الخرافية التي تحدث عنها ماركو بولو، وداعب كتابه ‹كتاب عجائب العالم› أحلامه في الوصول إلى ثروات الشرق بالطريق البحرية المباشرة، ظل مصطلح الهند باقيًا، حتى بعد الانتباه، من خلال الحملات التي تبعت الرحلة الأولى عبر الأطلسي، بأن الأراضي المكتشفة كانت «عالمًا جديدًا»، وأن الممر الذي طالما بُحث عنه إلى آسيا، ووجده ماجلان أخيرًا في عام (1521)، يفضي إلى محيط آخر. وحينما سمي ما كان يشتبه بأنه قارة جديدة في عام (1507) باسم «أمريكا» على خارطة مارتان والدسيمولر (Martin Waldseemüller)، التي ترافق نشر كتاب أمرغو فيسبوشي (Amerigo Vespucci) ‹رباعي الملاحة/ Quatuor navigations› في سان-دييه (Saint-Dié)، استمر التاج القشتالي باستعمال مصطلح الهند، مضيفًا له (الغربية) لتمييزها من الهند الواقعة في الشرق. وفيما وراء النقاشات والنزاعات حول إنسانية السكان الذين ظلوا حتى نهاية القرن الخامس عشر خارج نطاق معرفة الأوربيين، وحول أصلهم في نظر التصور المسيحي للتاريخ، وحول موضعهم في المخطط الإلهي للخلاص، فقد سمي سكان

هذه الأراضي «هنود [هنادرة]». فينبغي إدراك كل الأهمية التي تكتسبها هذه التسمية، بما فيها للسكان الأصليين على وجه الخصوص. ففي نظر الغزاة ورواة الأحداث والموظفين المكلفين بالإجابة عن الاستيضاحات المرسلة من مدريد لإعلام الملك عن هذه الأراضي الجديدة (والمعروفة باسم تقارير جغرافية)، كانت كل هذه الجماعات التي تسكنها، على اختلاف تسمياتها القومية وأعرافها وخصوصياتها، منصهرة في صنف واحد هو نفسه، صنف الهنادرة. وبما أنهم هزموا عن طريق الحملات التي أرسلت باسم عاهل قشتالة، فقد كانوا يشكلون رعايا جددًا للتاج. وبتحريرهم من الخضوع لأمرائهم الموصوفين بالطغاة، لترسيخ شرعية الغزو الإسباني[7]، كانوا خاضعين لتشريعاته، ويستطيعون، وينبغي لهم، طبقًا لالتزامات الملك تجاههم، الإفادة من الحماية الملكية. وبما أن الاعتراف تم بهم ككائنات حرة وعاقلة، ليس عليهم ولا ينبغي لهم، طبقًا لقوانين بورغوس (Burgos, 1512-13)، أن يُسترقوا، باستثناء المتمردين على السلطة الملكية، مع أنهم كانوا يعدون قُصَّرًا من الوجهة القانونية (فلم يكونوا يستطيعون الوقوف بمفردهم أمام القضاء) ومستجدين من وجهة النظر الدينية (إذ كانوا يتبعون لرئيس الأبرشية وليس لمحكمة التفتيش، وكان وصولهم إلى الكهنوت ممنوع عليهم). وباعتبار الملك المالك الأعلى للأرض بحكم الغزو، يعيد الأرض لرعاياه الجدد أو يعترف لهم بها، كان من حقه فرض ضريبة هي الجزية (ضريبة شخصية يكلف بها الرجال من سن الثامنة عشرة إلى سن الخمسين)، يقسم مجموعها على الجماعات التي تعد الوحدات الضريبية الأساس) والمطالبة بخدمات على شكل عمل: هو الميتا في البيرو، والعمل الموزع في إسبانيا الجديدة (المكسيك). وبهذه الصفة، كان وضع الهنادرة مقاربًا للأقنان (pecheros) في قشتالة العصر ذاته. والواجبات التي كانوا يخضعون لها تذكر أيضًا باقتطاعات النبلاء أو الملك، مثلما تذكر بضرائب ماقبل الاستعمار[8](1).

إن الطابع القانوني لتعريف الهندري، كان يجعل منه عضوًا في جسد من النظام القديم، بواجباته وحقوقه، وسلطاته الطبيعية (وسنرى ذلك بالتفصيل في القسم التالي). ويتبدى هذا التصور بوضوح من خلال التشريعات المتصلة بالهنادرة: كتجميعهم في قرى خاصة بهم لتسهيل السيطرة عليهم، والتنصير والاستغلال، ومنع الإسبان والسود والخلاسيين من الإقامة في هذه القرى لحمايتهم من تجاوزاتهم، ومن مثلهم السيء؛ وإنشاء مؤسسات خاصة بهم إضافة إلى مؤسساتهم الخاصة. إن إجراءات كهذه هي عناصر تكون ما يسمى جمهورية الهنادرة (republica de les indios) إلى جانب نموذج جمهورية الإسبان (republica de les españoles). وإن كون سياسة الفصل هذه، لتجنب مصطلح التمييز،

مع أنه يتضمن العديد من سماته، سواء بطابعه في التنمية المنفصلة أم بالاستبعاد الذي يرسخه[9]، لم تتحقق بصفة عامة تامة ولا كاملة، لا يقلل من أهميتها أنها كانت النموذج الذي يلهم ممثلي التاج، ويتوقون لإقامته.

وقد انضم الهنادرة أنفسهم إلى هذا الوضع القانوني، لأنهم كانوا هكذا يشيرون إلى أنفسهم أو يشار إليهم أمام القضاء وموثقي العقود أو قساوسة الأبرشيات: (هندري، أصلي من القرية الفلانة). وكانت التسميات القومية السابقة، فيما خلا أخبار القرن الثامن عشر، وخرائط المبشرين في القرن السابع عشر أو قصص الرحلات في القرن الثامن عشر، تختفي من الوثائق الاستعمارية، باعتبار أنها كانت ذات طابع إداري أو ضريبي أساسًا. ومع أن عناصر التسمية التي كانت تعرّف بالفرد، كانت تكمل بعناصر أخرى تحيل إلى بنى اجتماعية-سياسية سابقة للحقبة الإسبانية: كالانتماء إلى جماعة القرابة الفلانة أو التبعية لزعيم (كاسيك) ما، إلا أن النموذج القانوني لأجسام النظام القديم يترسخ بقوة في أمريكا. وهكذا كان دفع الجزية والإلزام بالخدمات الشخصية على شكل عمل، يحددان الهندري أساسًا، بنوع من الوصمة العالقة بالشخص بل واللطخة التي تميزه من سائر الناس.

وكانت ترتبط بهذا التصور القانوني مجموعة من الأحكام المسبقة، ولسنا بحاجة إلى الإسهاب لتوضيح الصورة التي تنتقص من قيمة الهندي. فبعد الاحتكاكات الأولى، التي ميزها تصالحية كُلمبُس التي ولدت أسطورة المتوحش الطيب والحالة الطبيعية، على الرغم من النفور من أكل لحوم البشر، أو انبهار كورتز أمام كنوز تينوشتيتلان (Tenochtitlán) وأمام «إمبراطورها»، المقترن مع ذلك بالفزع الذي أثارته ممارسات التضحية البشرية المنتظمة، استحالت صورة الهندري الإيجابية بسرعة إلى إزدراء وانتقاص أنتجا مجموعة من الأفكار الشائعة: كفكرة الهندري البربري والدنيء، غير القادر على حكم نفسه، المدمن على الموبقات والكسل والكحول[10]. وبما أن الهنادرة هُزموا واخضعوا، وألزموا بالواجبات التي فرضت عليهم، فلم يكونوا فقط من أنقذهم الغزو من البربرية، والتنصير من الظلمات والوثنية، لكنهم كانوا أيضًا ذوي طبيعة تتنافى مع الثقافة. وبما أنهم عُرفوا بانتمائهم إلى «عرق»، لم تكن وثائق ذلك الزمان وروحه تتحرج من الهلالين: فيُستعمل المصطلح كصنف في الإحصاءات. فهناك إذن طبيعة للهندري، وأكثر من ذلك، عرق هندري. ومن دون أن نستطيع الكلام عن مشروع عنصري في وصف الاستعمار الإسباني، هناك مع ذلك تصور «عنصري» للهندري، في رسوخ التصور القانوني، أرسى القواعد المؤسساتية لـ«أمة» هندرية، بالمعنى القديم للكلمة.

إن الطابـع القانـوني-الضريبي للصنف الهندري، أو بعبارة أخرى، الأساس القانوني لتعـريف الهـندري، يمكن توضيحهما بالتمييز بين الأوضاع الذي أقامه التاج هو نفسه حـيال الجـباية، وبخاصة في جبال الأنديز. فباعتماده على النفاذ إلى الأراضي المسماة أراضـي الجماعـة التي يعترف للهنادرة به، لم تكن الجزية والخدمات الشخصية بشكل عمـل متوجبة بالنسبة الكاملة طبقًا لتناوب الميتا إلا على الذين كانوا يتمتعون به، أي: علـى الهنادرة المنتسبين لهذه الأراضي. وكان التخلي عن هذه الأراضي يعفي عندئذ من عمـل السخرة ويقلص مبلغ الجزية المتوجب دفعه. وكان التاج نفسه يصادق على واقع الحـال هذا، إذ يمنح مثل هذه الامتيازات للذين تركوا قريتهم الأصلية، معترفًا لهم بهذا الوضـع الـضريبي الخاص. إلا أن الاستعمار ترافق بتنامي الهجرة الداخلية على نطاق واسـع: فالمـدن كانـت تجـذب، وأعمال الاغتصاب كانت تقلص النفاذ إلى أفضل الأراضي، والمراكز المنجمية كانت تستوعب اليد العاملة التي كانت تقيم في معسكراتها، كمـا كانـت أزمـة البنى الاجتماعية-السياسية التقليدية تزعزع سلطة الزعماء على رعايـاهم. وكل هذه العوامل، شجعت على الهجرات، وغذت تزايد عدد هنادرة الغابة (forasteros)، أي: الهـنادرة من دون أرض[11]. ولا يعني هذا أن هؤلاء المهاجرين كانوا متشردين: فالزعماء والهنادرة كانوا يأجروهم أرضًا، وكانوا يُستخدمون في مزارع، حتى إنهـم كانـوا يـصطادون، كما يبدو، في مناطق غير مستغلة، إلى أن يكوّنوا بدورهم جماعات يعترف بها التاج، مع سلطتهم الخاصة. وفي العديد من الحالات، لم تكن الصلة بالـزعيم الأصـلي تقطـع، وكان هنادرة الغابة يستمرون في دفع الجزية لـ«أسيادهم الطبيعـيين» والقـيام بدورهم في الميتا طبقًا للمناوبات المتبعة في قراهم. فيما وراء هذا الفـارق بين الوضع المعترف به والظروف المعيشة في الواقع، وهو فارق نلاحظه في كل ثنايا الوثائق، ومن الجدير بالذكر أن منطق المجموعات كان يفتت العالم الهندري في نظر الجباية الاستعمارية[12].

إن قـوة هـذه المقاربة القانونية تقاس بالأحرى من خلال كون وضع هنادرة الغابة وراثـيًا، والامتياز الضريبي كان ينتقل إلى الذرية. وهنا يمكن التساؤل: لِمَ لم يسعَ كل الهنادرة للإفادة منه، ولماذا كان التاج يواصل المطالبة الحثيثة بجزية يقوم هو نفسه بتقويض أسسها؟. فقد ارتفعت أصوات، وبخاصة في القرن الثامن عشر، تطلب إلغاء هذا التمييز بين الهنادرة في قراهم الأصلية، وهنادرة الغابة، باسم ترشيد الفاعلية الجبائية. إلا أن التاج لم يرجع قط عن هذا «الزّيغان». فالجدير بالملاحظة أنه كانت لديه مصادر كثيرة أخرى للـدخل، وأنه لم تعد للخدمات بشكل عمل الأهمية التي كانت لها في بداية الاستعمار،

لمـــن كانوا يستفيدون منها. ولم يكن منح هذه الأوضاع والإبقاء عليها إلا علامة على الطابـــع الراســـخ لتصور المجموعات القانوني. أما بالنسبة للهنادرة فلم يكن التخلي عن وضـــع ســـاكن القـــرى الأصلية، لوضع هنادرة الغابة كلامًا فارغًا، لأنه كان يفقدهم الحقـــوق والحماية والموارد التي كان يمثلها الانتماء إلى «جمهورية»، وكانت الهجرة في المقابل تجعلهم أكثر ضعفًا إزاء الأشكال الأخرى للتبعية، كما يجعلهم متهمين بالتشرد.

وما علينا إلا رؤية هذه الأشكال الأخرى للتبعية التي كانت تتيح اصطياد اليد العاملة الهـــندرية حتى نفهم هذا المنطق. فعندما لم تعد الميتا تمد المزارع بعدد كاف من العمال الـــزراعيين، ســـعى أصحابها إلى الحصول على خدمات هؤلاء الصعاليك البؤساء الذين كانـــوا يبحثون عن أي مورد رزق لهم ولعائلاتهم. وآلية الاستدانة التي بدأت بدفعات مـــسبقة مـــن الرواتب أو بسداد دين سابق، والمستمرة بإجبار العاملين على التموين من مخـــزن المـــؤن الذي يديره رئيس العمال، استخدمت لتقييد العمال بالمزرعة كنوع من العبودية الجديدة. ومهما كان الاسم الذي اتخذه هذا النظام في أمريكا الاستعمارية، فإن مـــنح قطعـــة أرض مقابل العمل في حقول السيد ثبت اليد العاملة أفضل مما نجح الإلزام الـــضريبي بفعله. فهنا أيضًا تقع ديون الآباء على رؤوس الأبناء، وأصبحت اليد العاملة الحـــرة مـــستعبدة، وكـــان أصحاب المزارع يستخدمون عمالاً دائمين، لم يكن عليهم شـــراؤهم ولا العـــناية بهـــم، كمـــا كانت الحال للعبيد. وإذا ما كان العامل المتعاقد (Concierto) يرغب في استعادة حريته، ساعيًا بمفرده أمام القاضي، للحصول على أجرة أيـــام عمله، لم يكن لكلمته وزن في مواجهة الأدلة المكتوبة لدفاتر حسابات السيد، في حالة ما إذا كان قبل، بعد عدة استدعاءات، المثول أمام القاضي.

وهكـــذا يمكـــن تفـــسير الجزية والميتا كسمتين تميزان الهندري في سياق استعماري، جاعلتين ممن كانوا خاضعين لهما جسمًا من النظام القديم، وجمهورية بالتزاماتها وحقوقها، مـــع مـــا يظهر عليه هذا المصطلح من مفارقة. لكنهما عندما ألغيتا في القرن التاسع عشر، بعد أخذ ورد، نظرًا لنقص المداخيل الجبائية الدائمة لإمداد خزائن الدول المستقلة الجديدة، لم يَـــزُل الهندري مع ذلك. فبصرف النظر عن المعتقدات والأعراف واللغات «الهندرية»، كانت صورة الهندري تتكرر في المخيلة وفي التمثل الاجتماعي. ولهذا تهيئ أشكال التبعية، حـــتى المصطبغة بالأبوية، التي وصفت بأنها استعباد جديد بروز علاقات اجتماعية جديدة، تـــندرج ضمن العلاقات الطبقية أكثر من العلاقات المتراتبة بين نظم[13]. لكن، في الوقت ذاتـــه، فإن الأحكام العنصرية المسبقة، الموروثة عن العهد الاستعماري والتي كانت لصيقة بـــصورة الهـــندري، اســـتمرت بالتعبير عن نفسها بكامل قوتها في العلاقات الاجتماعية.

وهكـــذا شُـــيدت البلدان المتأتية عن الاستقلال على إقصاء الهندري من المواطنة، إذ أعيد إلى هندريـــته، حـــتى فـــيما وراء عـــدم القدرة على الكتابة التي كانت الشرط في حق الانتخاب، من دون أن يُدمج بالأمة قط طبقًا لمبدأ المساواة في الحقوق.

3/1/2/2) زعماء ووسطاء آخرون

كانت المجموعات التي تسكن أمريكا تخضع لسلطة زعماء (Caciques) هم: كوراكا (Kuraka) في الأنديـــز، تلاتـــواني (Tlatoani) في المـــناطق الـــتي كانت تسيطر عليها الميكـــسيكا، باتاب (Batab) لدى المايا، كاسيك (Caciques) في جزر الكاريبي. وهذا المصطلح هو الذي أخذه الإسبان، ووسعوه إلى كل الذين دعوهم واعترفوا بهم «أسيادًا طبيعـــيين للهـــنادرة». فالكاسيك، علاوة على كونهم السلطة التقليدية للأهالي، كانوا أيـــضًا رؤساء لمجموعات قرابة أيلوس (ayllus) في الأنديز كانت تشكل البنى الاجتماعية السياسية الأساس لتنظيم المجموعات القومية؛ وباعتبارهم ضامنين للنظام الطبيعي والمقدس (وبهـــذه الـــصفة، هـــم وســـطاء مع الآلهة وقوى ما فوق الطبيعة) كان عليهم السهر على انسجام المجموعة الداخلي[14]، وتأمين المعونة والحماية لرعاياهم، وإعطائهم وسائل بقائهم وإعادة إنتاجهم بمنح أراض للأسر الجديدة، والسماح لهم بالحصول على المنتجات المجلـــوبة مـــن مـــناطق أخرى، عن طريق نشاط تجار متخصصين في أمريكا الوسطى (بوشـــتيكا/ Pochteca)، وبفضل إعادة توزيع يقوم به التلاتواني أو الأنكا، وبالسيطرة على الأرض في طبقات مختلفة بيئيًا «الأرخبيل الأنديزي» الذي قام جون ف مورا (John V. Murra) بعمـــل نمـــوذجه، إذ يـــبدو أن سكان الساحل البيروفي لم يكونوا قد أهملوا تمامًا النشاطات التجارية. ويمكن القول إن ما سمي نخبة الحقبة ماقبل الإسبانية، نظرًا لعدم توافر تسمية أفضل، كانت شديدة التراتب، انطلاقًا ممن كانت لهم السلطة على عدة أسر فقـــط، حـــتى أسياد المجموعات القومية الكبرى، في بنى متداخلة، وفي الأنديز مزدوجة، طـــبقًا للمـــبدأ الثنائـــي لقسمة الوحدات الاجتماعية السياسية إلى نصفين، قبل بلوغ «الأرستقراطية»، أي: أعضاء مجموعة الزعيم الحاكم وسلالته.

وكـــان على هؤلاء الزعماء مواجهة مجيء أولئك الذين قدموا من وراء البحار. وقد ســـادت الدهـــشة لوقت طويل من السرعة والسهولة اللتين نجح بهما الغزاة، على قلة عـــددهم، في الاستيلاء على أراضٍ بهذه السعة، وفي قلب بنى حكومية متينة في الظاهر. وهذا يعني نسيان التحالفات التي استفاد منها كورتيز وبيزارو، وكل الغزاة الذين تلوهم

في تقدمهم داخل هذه الأرجاء المجهولة[15]. فالعديد من الكوراكاس قدموا إلى هؤلاء القادمين الجدد وقدموا لهم يد المساعدة. بعضهم للتحرر من نير الأنكا الذين ترافق توسعهم بالمجازر الباقية في الذاكرة، أو لأن الإخضاع مع نقل السكان القسري الذي كان يرسخه، سبب شعورًا عميقًا بالحقد؛ أو لأن آخرين كانوا اختاروا، قبل سنوات من وصول الإسبان، الأنكا المهزوم هواسكار (Huáscar) في صراعه ضد خصمه أتاهوالبا (Atahualpa). وتبرئة لهم، إذا ما أردنا توضيح تعاون كهذا، وحتى من دون ذكر خطئهم المميت إذ ظنوا القشتاليين آلهة أو رسلاً لها، لا شيء ينبئ بأن هؤلاء الأجانب القادمين بالبحر جاؤوا للاستقرار والاستيلاء على الثروات وزرع ديانة جديدة. فتأليه هؤلاء الإسبان، من وجوه كثيرة، كان إعادة كتابة بعدية (a posteriori) للاستيلاء، لرواية انهيار البنى التي كانت تنظم المجتمع، وإعطاء معنى لهذا الحديث غير المفهوم: لأن الآلهة أرادته، أو كان ينضم إلى دورات «التاريخ» المتميزة بكوارث كانت ترافق الانتقال من حقبة إلى أخرى. وإذا لم يكن هؤلاء الذين يتقدمون كرسل لملك، أو لإله غير معروف أو لأجانب يأتون من بلاد بعيدة، فإنهم لم يكونوا يتشاطرون المعايير التي تسير المجتمعات المحلية من الداخل. رجال مسلحون يمتطون حيوانات غريبة، ويرتدون دروعًا حديدية، ولم يكونوا يحترمون قواعد الحرب؛ وكهنة يتلفظون بكلام غير مفهوم يجدونه في أشياء غامضة. لأن المقصود مع الإسبان، لم يكن فرض سلطة جديدة محل أخرى، بل سلطة جديدة تقيم معايير أخرى للهيمنة. فالأحداث التي وقعت في تينوشتيتلان أو في كاجاماركا (Cajamarca) كانت تفتتح عهدًا جديدًا ومستدامًا.

وُزع هؤلاء الزعماء، ومعهم رعاياهم، على الغزاة، وعلى كل الذين كان التاج يرغب في مكافأتهم على الخدمات التي أدوها له، في إطار الآمريات (encomienda). فهذه المؤسسة الإسبانية القديمة، كانت الأداة التي بوساطتها سيطرت الممالك المسيحية على الأراضي التي استولت عليها من الملوك المسلمين. أما في العالم الجديد فكانت تسري على الناس، حتى وإن ادعى الآمرون بسرعة ملكية أراضٍ، حيث تلقوا هنادرة. كان من واجب السيد حماية رعاياه، وكان مسؤولاً على وجه الخصوص عن تنصيرهم؛ وكان من حقه في المقابل أن يدفعوا له جزية ويمدوه بعمال سخرة في إطار الميتا. وهنا نعثر في هذه الكيفيات كما في أسسها، على مميزات الجباية الملكية التي تطرقنا إليها في القسم السابق. وقد نُدد بالآمريات كمصدر لجميع التجاوزات، وقد كانت كذلك بالفعل. إلا أنه ينبغي أيضًا إبراز التفاعل الجدلي بين الآمرين والزعماء. فقد كانت مطالب الأولين وتعطشهم للإثراء السريع تثقل كاهل الآخرين، لكن الأوبئة أو الفرار كان يفرغ العديد من

الآمريات من حيويتها، أي من مكلفيها. وكانت علاقة القوة المسيطرة تترافق بمفاوضات لتخفيض الأعباء المتوجبة على الأسر، وهو ما وضحه ستيف ج شترن (Steve j. Stern)[16]، وأضحى تملك عدة آمريات، وإن كانت غير مأهولة، إشارة إلى الانتماء إلى الأرستقراطية الاستعمارية أكثر من استخدامه لتكديس الثروات[17].

وكان نظام كهذا، من منظور الملك، مثقلاً بانحراف إقطاعي بسبب خصخصة ممارسة السلطة[18]، حتى وإن لم تكن الآمرية تشمل حق القضاء، وبالدوام الذي كان مرتبطًا بالهبة الملكية. وهكذا ينبغي علينا أن نفهم مقاومة هذه النخبة الاستعمارية الأولى، عندما أخذ الملك على عاتقه هذه الأراضي الجديدة، إذ أقام الإدارة تدريجيًا وأصدر القوانين الجديدة في عام (1543/1542) التي ألغت دوام الآمريات[19]. وإذا ما تم هذا الانتقال من سيطرة غير مباشرة إلى سيطرة مباشرة على الهنادرة من دون صعوبات كثيرة في إسبانيا الجديدة (بقيت المؤامرة لصالح مارتان كورتيز في عام (1566) معزولة)، فقد انتهى في الأنديز إلى تمرد سافر ضد الملك، سمي «حرب الآمرين/ la guerre des encomenderos» ترأسه شقيق غازي البيرو، غونزالو بيزارو (Gonzalo Pizarro)، بنفسه. وللتمسك بالمثال السيروفي، نرى أن عملية كهذه تحققت بالاعتماد على الزعماء وبمساعدتهم. فتجميع السكان في قرى جديدة، وتنظيم ميتا المناجم في بوتوسي وفي هوانكافيليكا (Huancavelica)، حتى لا نذكر إلا هذين المركزين الرئيسين لإنتاج الفضة والزئبق، وإصلاح الجزية (لتصبح نقدًا) تمت بالتعاون مع زعماء. إذ كانوا هم الذين عليهم قيادة رعاياهم إلى مراكز الإسكان الجديدة، وإمداد متعهدي المناجم بالعمال، وتسليم الجزية لممثلي التاج، عندما لا يعودون تابعين لآمرية.

ويفسر هذا التعاون بسهولة، حتى من دون التعرض للإكراه وسوء المعاملة، اللذين كانوا ضحية لهما عندما كانوا لا يوفون ب«تعهداتهم». إذ كان الاستعمار، من عدة وجوه، هو المسؤول عن بقائهم. فالزعماء، من خلال اعتراف المستعمرين بهم أسيادًا طبيعيين لرعاياهم (ما داموا قادرين على تقديم الدليل على شرعيتهم، وهو ما يفسر، في حالة التنازع، تقديم سلاسل نسب، عن طريق الأب، وخِلافة، من مولود ذكر أول إلى مولود ذكر أول، على الطريقة الإسبانية المحضة، صاعدين بنسبهم هكذا إلى الحقبة ماقبل الإسبانية، بل إلى ماقبل الأنكا). كانوا مستثنين من الجزية والميتا، وهو ما يقرب وضعهم من وضع الأسياد القشتاليين، ويستفيدون من بعض «الامتيازات» (فلم يكونوا خاضعين لعقوبات مهينة، وكان بإمكانهم، بترخيص، حمل السلاح وركوب الخيل)، حتى وإن لم يكن يسمح لهم بدخول الكهنوت. وبهذا، يمكن القول إن التاج هو الذي سهل بقاء

الــزعماء وإعادة إنتاجهم على رأس كيانات الهنادرة الجماعية. ومع اعتراف القانون بهم كنــبلاء هنادرة، إلا أنهم ظلوا في وضع التابع، وهو ما لا ينبغي نسيانه، كما لا ينبغي نسيان أنهم لم يكونوا سوى أداة في خدمة السلطة الاستعمارية.

مع الغزو الإسباني والفوضى التي كانت ترافقه، تزعزعت البنى الاجتماعية السياسية الأمريكية. وكانت أرستقراطية المكسيك والإنكا هما الأكثر تأثرًا. فقد فقدت امتيازاتها إن لم تــضمحل، وتعهــد تــربية أبنائها رجال الدين، بينما أصبحت بناتها خليلات أو زوجــات للغــزاة. لكن تراتبية الزعامة كلها هي التي زعزعت إذ جرت بالفعل عملية تسوية لهرم النخبة، لاحتراس التاج وعدم اكتراثه بأكبر الزعامات القومية: فكانت تهمه فقــط المرتبة التي كانت تؤمن مباشرة ممارسة السلطة لتعبئة الرجال وجباية الموارد. زد على ذلك زوال رؤساء الوحدات الاجتماعية-السياسية الأصغر، الذين انحدروا إلى عوام الهــنادرة، والأوبئة التي أفضت إلى انطفاء العديد من السلالات. وإذا لم يكن بالإمكان ســوى التكهن ببروز عائلات إلى رتبة الزعامة، حينما تمت إعادة تأليف المجتمع الهندي، فــإن نخبــته كانت مفتتة. ومهما كان من أمر الإنقلابات التي أثرت في النخبة الهندية التقلــيدية، إلا أن الــزعماء الكوراكاس في الأنديز استطاعوا البقاء في رئاسة رعاياهم. وسنرى أن الأمور لم تجر تمامًا على هذا المنوال للزعماء المكسيكيين.

اســتطاع الــزعماء في الــوقت ذاته تكييف المعايير لسلطتهم وتجديدها في السياق الاســتعماري الجديــد. فباعتبارهم الضامنين لتناسل مجموعات القرابة التي كانت تحت ســلطتهم، اســتمروا في توزيــع الأراضــي على الأسر الجديدة؛ وباعتبارهم الوسطاء الدينــيين، تكفلــوا بالجمعيات الإخوانية التي كان رجال الدين النظاميون والعلمانيون يقــيمونها في الأبرشــية؛ وبمــا أنه عليهم احترام المعاملة بالمثل الأنديزية القديمة، كانوا يقدمون الهبات لتزيين كنيسة القرية أو يؤجلون سداد ديون رعاياهم (متأخرات الجزية، مثلاً)؛ وباعتبارهم مسؤولين عن الرخاء العام، كانوا يشهدون أمام القضاء أو يتعهدون أمــام موثق العقود، بالدفاع عن المصلحة الجماعية، وعن وضعهم الاجتماعي في الوقت ذاتــه، والتعريض بالمعاملات السيئة. وباستناد الزعماء إلى التشريع الملكي، دمجوا بوجه الخــصوص المعــايير القانونــية للملكية العقارية التي جلبها الإسبان معهم (المعاملات العقاريــة، إلخ) للدفاع عما كان يمكن الدفاع عنه من التراث الجماعي في سياق ظرف سكاني متدنٍ.

وإذا ما كان الزعماء قد فقدوا الخدم الذين بتصرفهم الخاص (ياناكوناس Yanaconas)، فــإنهم كانوا مستمرين في الاستفادة من عمل رعاياهم لاستغلال ممتلكاتهم، وفي احترام

الكيفـيات التقلـيدية في تأديـة مهامهم: فالمطالبة، والإمداد بالإعاشة، كانتا عنصرين جوهـرين في بقـائهم، وليست حتى مساهمتهم الفاعلة في الاقتصاد الاستعماري، التي سـنعود إليها لاحقًا، هي التي كانت تسمح لهم بالتميز عن عامة الهنادرة (بإضافة بعض عناصر اللباس الإسباني إلى لباسهم، على سبيل المثال)، واكتساب بعض علامات الثراء. كما أن قدرتهم على استيعاب قواعد القانون والإجراءات القضائية، نصبتهم كمدافعين عن رعاياهم. إذ كانت الأسْبَنَة إذن، وما رافقها من امتزاج اجتماعي، ثقافي، الشرط، لـيس فقط لإعادة إنتاجهم باعتبارهم نخبة هندرية، بل أيضًا لتمايزهم، من خلال تبنيهم لعلامـات الأبهة التي كانت تحيط بالإسبان: كاللغة، والكتابة، والدين، والثقافة المادية، إلخ. ويفـسر هـذا التكيف السريع والناجح، في نهاية المطاف السهولة التي أعاد النظام الاستعماري إنتاج نفسه بها.

كانت الالتزامات الجبائية التي تقع على عاتق الزعماء تبقيهم في دور الوسيط هذا إذ كانوا مسؤولين عن تحصيل الجزية وتقديم عمال الميتا من ممتلكاتهم. إلا أن للضغط الذي كانوا يحيلونه على رعاياهم حدودًا لم يكونوا يستطيعون تجاوزها. وبوقوعهم بين مطالب الـتاج وقـدرات رعاياهم الجبائيةمن جهة، والقيود الاستعمارية وشرعنة سلطتهم من الـوجهة التقليدية من جهة أخرى، كان هامشهم في المناورة ضيقًا. ومع ذلك نجحوا في هـذا الـسبيل. فقد كان على الزعماء، من جانب، تقدير المدى الذي كان عليهم ألا يـتجاوزوه، ومـن الجانـب الآخر، كانوا يكثرون من الالتماسات حتى يوسعوا بقدر الإمكان هامش المناورة هذا. أي أن وضعهم كان غير مستقر، ومجالاً للتنازع وحرجًا.

إلا أن الأمـر كان مختلفًا في إسبانيا الجديدة. فلم يحافظ الأسياد الطبيعيون هنا، على بقائهم بالحيوية ذاتها. وإذا ما كانوا تحولوا سريعًا إلى متعهدين عقاريين، فقد نافستهم في دورهم كوسطاء، السلطات البلدية التي عينها التاج الإسباني في القرى، والمطابقة لنموذج مجـالس المدن الإسبانية مع مسيريها (régidores)، والانتخاب السنوي للسلطات. وقد ازدهرت مجالس القرى هذه في إسبانيا الجديدة حتى الإنقاص من سلطة الزعامة القديمة. وإذا مـا كانت هذه المجالس قد نصِّبت أيضًا في قرى الأنديز، فإن الزعامات نجحت في الـسيطرة علـيها وتحيـيدها. ولهذا لم تنجح هذه المؤسسة قط حقًا في إثبات وجودها كإحدى أدوات إعادة تركيب السلطة الاستعمارية: إذ لا تذكر الوثائق هذه المجالس إلا لمامًا أو دون دور سياسي مؤكد بوضوح. ووجب انتظار أزمة مؤسسة الزعامة في القرن الـثامن عشر حتى يظهر رؤساء المجالس والمسيرون كمخاطبين للإدارة الملكية ووسطاء للجماعات[20].

إلا أن الـــزعماء ورؤساء المجالس لا يستوفون مسألة الوسطاء الهنادرة. إذ لا بد من ذكر خدام الكنائس وقادة أجواقها الذين من خلال خدمة الكنيسة والدور الذي يقومون بـــه في الأبرشية، يتمتعون بنفوذ ما، وبكفاءات تميزهم، على كل حال، عن بقية عوام الهنادرة.

3/1/2/3) هنادرة المدن والامتزاج

يمـــثل تأســـيس المدن إحدى الابتكارات الرئيسة التي جلبها الإسبان إلى أمريكا[21]. وهـــذا لا يعني أن الظاهرة العمرانية كانت مجهولة قبل وصولهم، فالتجمعات التي كانت تـــدهش الغزاة كتينو شتيتلان أو كوزكو، هما أفضل مثال على ذلك. لكن الاستعمار الإســـباني ترافق، حيثما كان، بتأسيس مدن، أو بإعادة تأسيسها، طبقًا لطقوس ونماذج إســـبانية. مدن جديدة تشيد بناء على مخطط رقعة الضامة، مع تجميع الأبنية التي تظهر مختلف السلطات حول ساحة مركزية، بينما تقسم الأرض وتوزع على مؤسسي المدينة، وكانت تصمم كتعبير مادي ومؤسساتي عن جمهورية الإسبان. فهؤلاء فقط من المفروض أن يـــسكنوها. والمدينة باعتبارها إطارًا لمجتمع كانت مستقرًا للسكان القادمين من شبه الجزيـــرة الإيبيرية، وأداة السيطرة على الأراضي المغزوة وعلى سكانها، وموضع مختلف السلطات الاستعمارية. وتمارس هذه السلطات انطلاقًا منها.

مـــن الـــسهل تخيل أن هذا النموذج المثالي للمجتمع الحضري الذي صُمم وقصد أن يكون إسبانيًا، لن يقوى على البقاء. فقد نقل هنادرة لتقديم اليد العاملة الضرورية لتشييد الأبنـــية، وأجبر آخرون للمجيء للقيام بدروهم في الميتا، وجذب آخرون على أمل أن يتمكـــنوا من بيع بعض الفوائض الزراعية، أو السلع المصنوعة، أو أيضًا بأمل أن يعملوا خـــدمًا في المـــنازل الخاصة والأديرة. وتطور كهذا للوجود الهندري، المتزامن تقريبًا مع تأســـيس المـــدن، كان يبطل الخطة القانونية للفصل بين الجمهوريتين. فأقام ممثلو التاج أبرشيات هندية بالقرب من تلك الإسبانية، التي كان من المفروض بها، على غرار القرى الـــريفية، إيواء مجموع الهنادرة الذين تركوا قراهم. أما السلطات البلدية فأصدرت، من جهـــتها، قرارات تستهدف طرد هؤلاء المهاجرين من مراكز المدن، ومن وسط أبرشية الإســـبان. وإذا مـــا كان مصير هذه المحاولات لفصل صارم وتام الإخفاق، فإنها كانت ترســـم في المكـــان قطب الإسبان-الخلاسيين من جانب، والقطب الهندي من الجانب الآخر، في الوقت الذي كانت تُظهر قوة نموذج الفصل بين الفئات الاجتماعية. والحال،

أن المـــدن الاسبانية كانت تمثل عاملاً جوهريًا في اختلال النظام الاستعماري، كما كان متـــصورًا بطـــريقة مثالية على كل حال، من خلال تمازج السكان الذي كانت تحدثه. ويمكن الكلام حتى في هذه الحالة عن إفساد للنظام الاستعماري، لأن تحضير الهنادرة كان يعدل من شروط المواجهة بين الأعضاء في كلتا الجمهوريتين.

ليس هنا موضوع البحث في الأشكال المتعددة لإسهام الهنادرة في السوق الاستعمارية وفي اقتـــصاد المـــبادلات[22]. ومـــع ذلك، فإن تنوع الظروف الاجتماعية الذي أدت إليه مخـــتلف كيفـــيات الاندماج في النظام الاستعماري، وكيفيات الإسهام الاقتصادي، يمثل معطـــىً جوهـــريًا في تحـــول المجتمع الهندري، وبالتالي عامل تباين سمح في المقابل للنظام الاستعماري بالبقاء وإعادة الإنتاج، تاركًا هوامش للمبادرة والمناورة كانت هكذا موضع فائـــدة[23]. وقبل ذلك، كان النموذج القانوني للمجموعات أكثر انفتاحًا مما كانت تبعث صـــلابته الظاهـــرية على الاعتقاد. وكان الاقتصاد الاستعماري، بدوره، يترك مساحات يمكـــن أن يـــشغلها أطـــراف جدد من المجتمع الهندري، لايزالون هنادرة في نظر التشريع الاســـتعماري، لكـــنهم خلاسيون فيما يتصل بظروف الحياة وطرائقها (فلنفكر باللباس، والمسكن، وحسن المعاشرة، والشبكات الاجتماعية الراسخة).

من المؤكد، فيما يتصل بهذا الإسهام، أن الزعماء كانوا الأقدر على الانتفاع من هذه الفرص التجارية. فباعتبارهم يتصرفون بموارد، وبالقدرة على تعبئة يد عاملة، وهم على رأس وســـائل إنتاج هامة، تولى العديد منهم بنجاح، أمر الاقتصاد الاستعماري. وهناك أمثلة معروفة جيدًا في الأنديز، تبين أهمية منشآتهم، وبخاصة في ميداني التجارة والنقل[24]. والمـــناجم فقـــط هـــي الـــتي ظلت بعيدة عن تدخلهم. وبهذا، راكم الزعماء الأراضي والقطعان، بما فيها على الطريقة الإسبانية في الملكية الفردية، حتى صار بعضهم مع الوقت أصحاب مزارع حقيقيين، وكانوا يعدون كذلك من قبل رعاياهم في القرن الثامن عشر، ودخلـــوا دوائـــر القروض لتمويل نشاطاتهم التجارية، وامتلكوا منازل متعددة، وكانوا قادرين على تعبئة شبكات واسعة من النفوذ والأتباع. فكانت هذه النشاطات والأرباح التي كانوا يجنونها منها تقرب الزعماء من عالم التجار وأصحاب المزارع. إذ إن الوصايا وأعمـــال جـــرد المـــتلكات بعد الوفاة تقدمهم لنا بكل سمات الزي الإسباني، بمنازلهم وفـــسحاتها السماوية وسط المدينة، المزينة بالصور الدينية، مع أثاثها. إلا أن نجاحهم في التحول لم يكن يتسبب في انقطاع عن هنادرهم. فلم تكن الإدارة الاستعمارية تذكرهم بالتـــزاماتهم الجبائية وحسب، بل كان رعاياهم يمثلون أيضًا أفضل ضمانة لقدرتهم على التدخل بنجاح في الاقتصاد الاستعماري.

لم يكن الزعماء هم الوحيدون على كل حال في دخول لعبة التبادل ضمن العالم الإسباني. إذ ينبغي هنا التعرض للتجار والحرفيين الهنادرة الخلفيين (arrieros)[25]. فسواء كانوا منفصلين عن المجموعة المنتمين إليها أم لا، فقد شكلوا الخميرة لمجتمع هندري استعماري آخر، متمايز ومتغاير، لا تشمله صورة الهندري الذي يعيش ضمن جماعته الريفية، المدافع عن نموذج قائم على المساواة ومنحدر من تقاليد، قدمت سريعًا على أنها ترجع إلى الحقبة قبل الإسبانية، مع أن هذه المؤسسة تبلورت أيضًا، انطلاقًا من عناصر إسبانية.

تميز التاريخ الاستعماري لأمريكا الإسبانية بتنامي الامتزاج العرقي[26]. فباعتباره بيولوجيًا قبل كل شيء، مع أنه ليس كذلك بصفة حصرية، كان يسمح بالإفلات من وضع الهندري؛ لأن الخلاسيين كانوا مستثنين من الجزية ومن الخدمات الشخصية. وإذا ما ارتفعت بعض الأصوات، وبخاصة في القرن الثامن عشر أيضًا، تطلب إخضاعهم لنظام الجباية الهندري، فإن مقترحات كهذه، لم تكرر قط و لم توضع موضع التنفيذ. إذ يمكن للحراك الاجتماعي في أمريكا الإسبانية أن يتماهى على نطاق واسع بالامتزاج العرقي. كما يمكن لهذا الامتزاج بدوره، أن يعد العامل الرئيس في مرونة استعمار النظام القديم هذا، وعلامة في الوقت ذاته على قدرة هذا الاستعمار على إعادة إنتاج نفسه. فبين الإسبان والهنادرة ثم السود، تسرب الخلاسيون وكل ذوي الدم الخليط الذين يدلون بهذا على السيولة النسبية للمجتمع الذي كان يبنى في العالم الجديد. لأن التمرد والفرار لم يكونا الوسيلتين الوحيدتين، ولا الأفضل ربما، للإفلات من الاستغلال الاستعماري والضريبي، وكان الامتزاج يسمح بالخلاص من الظروف الهندية والمستعبدة، إن لم يكن يحرر من أشكال أخرى للتبعية.

ومع ذلك، لم يكن كل الخلاسيين «متساوين». فإذا كانت ثمار الزيجات المختلطة الأولى، في القرن السادس عشر، اقترنت بالإسبان، إلا أن تزايد عددهم منحهم «حضورًا» أخذته الإحصاءات بالحسبان، بخلقها صنف «الخليط» (mestizo). لكن سرعان ما مُيز في الحياة اليومية بين من هم قريبون من الإسبان، ومن هم أقرب للهنادرة، لغةً او لباسًا على سبيل المثال، وكان يُحَط من قيمة الخلاسيين في الكلام، باعتبارهم يجمعون بين «نقائص» هؤلاء وأولئك، دلالة على أن عددهم كان يعد إخلالاً بالنظام الاستعماري المثالي. ويُعثر على هذه الأحكام المسبقة من جهة أخرى، في القرن الثامن عشر، عندما بلغ ذوو الدم الخليط في المدن نسبًا كانت من الارتفاع حيث بدئ بالحديث عن إقامة مجتمع «طبقات» (Castas). فالسلطات الاستعمارية، سواء الإدارية أم

الكنسية، كانت تضاعف الأصناف التي تعيِّن مختلف إمكانات التزاوج، في مسعى لوضع بعض النظام فيما بدا لها «فوضى»[27]. ويُظهر هذا التصنيف حركية الامتزاج النشط، مع الأسس العرقية التي كانت تحاول تحديد مكان الأفراد في المجتمع، بإدراجهم في مجموعات كان معيار التعريف بها، نسبة «الدم» الإسباني والهندري والأسود.

تبعًا لهذه القنوات والمبادئ التي تم الحراك من خلالها وجرى توضيحها، يمكن التساؤل عن السبب الذي منع الهنادرة من الزوال بالامتزاج البيولوجي أو الاجتماعي-الاقتصادي. إذ هو دليل على متانة الإطار الاستعماري أن فَرض وجدد وأعاد إنتاج الحاجز الذي كان يفصل الهنادرة عن الآخرين ونقله، مستخدمًا وجود الخلاسيين أيضًا لإخماد الصراعات عن طريق دمج هذه المجموعة التي كان يسعى أعضاؤها هم أنفسهم للتميز بقدر ما كانوا أكثر قربًا منهم. وفي الوقت ذاته، حافظت بُنى الزعامة على بقائها أو تكيفت، وبعد ذبولها، خلفتها الجماعة معتمدة على الثالوث المكون من مجالس القرى، والجمعيات الدينية والأراضي المسماة أراضي الجماعة التي كان نظام تناوب الأعباء الذي يؤمن تشغيلها هو اللحمة لها[28]. إذ إن بنية جماعية كهذه أقيمت بالفعل بعد أزمة الزعامات في الأنديز، وقبلها في إسبانيا الجديدة. فكانت الجماعة تعد ملجأ وملاذًا للحياة الجماعية في المناطق الأكثر نأيًا. ومع تنامي الأشكال الأخرى لتبعية اليد العاملة وللسيطرة عليها، جرت طبقًا لهذا النموذج ضروب التآزر بين عمال المزارع.

ويمكن ملاحظة سيولة مشابهة في الظروف الاجتماعية الاستعمارية للسود، لأن أعمالاً تمت مؤخرًا تبحث في «سود المدن» تبين أهمية الأحرار (وهو ما يفترض وجود سبل متعددة للإعتاق) وتشير إلى الاستقلال الذاتي الذي كان للعديد من العبيد إزاء أسيادهم[29]. فلطخة الجزية، ووصمة العبودية، إذا ما كان بالإمكان زوالهما أو ذوبانهما، فقد كانتا قادرتين على البقاء، بانتقال إنتاجها أيضًا. ومن هنا، تمثل منظومة الأصناف الاستعمارية، الناتجة من التصورات القانونية للنظام القديم، والمؤسسة على خليط من الإقصاء والتمييز، الإرث الجوهري للاستعمار. في الوقت الذي كان هذا الاستعمار يمتاز بسيولته ومرونته، التي يشهد عليهما تعدد أشكال الامتزاج وإمكاناته.

4/2/1/3) القضاء في قلب العلاقة الاستعمارية

في ظرف سنوات عدة بإسبانيا الجديدة، وعقب ما يقرب من جيل في البيرو، أمسك التاج الإسباني بمصائر هذه الأراضي الجديدة الأمريكية، إذ أقام إدارة، لأنها من

النظام القديم، كانت قضائية أكثر منها جبائية. فكل المؤسسات التي كانت تقسم الفضاء الأمريكي (نيابة الملك، المجلس، البلديات) كانت سلطات قضائية إقليمية، وكان رؤساؤها قضاة قبل كل شيء، كانت تراتبيتهم تمثل مستويات للاستئناف بقدر الشكاوى والدعاوى التي كانوا ينظرونها ويفصلون فيها. والدرجة الأعلى لها كانت الملك، في مجلسه المتصل بالهنادرة بهذه الحالة. وكانت أولى مهمات ممثلي التاج أولئك، جباية الجزية من الهنادرة، وأولى صلاحياتهم ووظائفهم إقامة العدل. فإذا ما كانت أشكال الجباية الضريبية والأعمال الإجبارية التي كانت تثقل كاهل الهنادرة جوهرية، في العلاقة الاستعمارية التي أقامها الغزو ثم الاستعمار الإسباني، فإن القضاء كان في قلب العلاقات الاجتماعية الاستعمارية. وللهنادرة أنفسهم إمكان النفاذ إليه. صحيح أنهم كانوا يُعدون رعايا قاصرين للتاج (على غرار النساء المتزوجات أو من هم دون الرابعة والعشرين)، ولم يكونوا يستطيعون بالتالي النفاذ إلى المحاكم إلا بوساطة محامي السكان الأصليين (Protector de les naturals)، لكنهم بهذه الصفة كانوا في حماية الملك.

ومنذ ذاك، لم يتردد الهنادرة في التماس شفقة الملك، وكانت الملكية نفسها تعترف بقانونية هذا الالتماس الذي أقرته بمجموعة تشريعات كان هدفها حمايتهم من التجاوزات والمعاملات السيئة، كما كانت تقنن التزاماتهم. وقد جمعت هذا التشريعات في مدوَّنة قوانين (Recopilacion de leyes de las Indias). إلا أنها لا ينبغي أن تؤخذ كنوع من التنازل لأولئك الذين وقفوا للدفاع عن الهنادرة، وليس كوسيلة لتخليص الذمة بكلفة قليلة من الاستغلال الذي كان الاستعمار يفرضه، بل كتعبير عن طريقة الحكم وعن العلاقة، في سياق النظام القديم، التي كان الملك يقيمها مع رعاياه، والمؤلفة من واجبات وحقوق متبادلة. وهكذا تمت المصادقة على تشريعات تحمي الهنادرة، مع سبل التقدم بالشكاوى واللجوء إلى المحاكم، كانت تمثل مجموعة القوانين التي كان للهنادرة أن يستندوا إليها في الدفاع عن حقوقهم، وكان على الملك أن يعترف بها ويعمل على تطبيقها. وبهذه الصفة ينبغي النظر إلى القضاء، باعتباره المؤسسة المركزية للاستعمار الإسباني في أمريكا بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر.

فالنفاذ إلى القضاء كان مفتوحًا إذن للهنادرة، سواء فيما يتصل بالخصومات الداخلية أم بالعلاقة مع المنازعات التي كانت تنشب بينهم وبين هذا أو ذاك من المجتمع الاستعماري. ولم يكن هذا النفاذ كلامًا فارغًا. فالمحفوظات القضائية تشكل «الخبز اليومي» لمؤرخي أمريكا الاستعمارية، وتمثل هذه الملفات موردًا لا ينضب للمعلومات في كل أوجه الحياة الاجتماعية لذاك العصر. وليس للمرء إلا أن يندهش من كثرة دعاوى

الـزعماء على التجاوزات والمعاملات السيئة التي كان رعاياهم الهنادرة ضحية لها، ومن الجهـود الـتي بذلـوها للدفاع عن أراضيهم أو للحصول على تحديد جديد للضريبة المفروضـة علـى المجموعة التي يتولون أمرها. وعلى النحو ذاته، كان العديد من عامة الهـنادرة يسعون لإثبات حقوقهم للتخلص من دفع الجزية أو من واجب الميتا، ولوضع حـد لابتزاز رؤساء العمال في المزارع أو جباة ضريبة العشر، قبل اتهام الزعماء بدورهم بمـثل هـذه المظـالم. فلو كانت هذه المساعي بلا طائل أو مآلها الإخفاق، لماذا كانوا يتقدمون بمثل هذه الدعاوى إلى القضاء، وهم على معرفة بمخاطر هذه الإجراءات وبطئها وتكلفتها؟. ولو لم يكن هناك أمل في حكم ملائم، فكيف تفسر هذه الاستئنافات المتتالية حتى مكسيكو أو ليما، بل ومدريد؟. صحيح أن الملفات التي وصلت إلينا حول حوادث كهذه لا يجب أن تنسينا كل ضروب العنف التي لم تكن موضع شكوى في المحاكم. ومع ذلـك يجـب التساؤل عن مغزى مبادرات كهذه، إذا لم توضع في سياق النظام القديم، حيث نما الاستعمار الإسباني، بكل طبائعه، وازدهر.

إن اللجـوء إلى القضاء كان أكثر من الوسيلة التي كان يواجَه بها الزعماء في دورهم كوسـطاء، وكضامنين للمصالح الجماعية. لأن المتقدمين بالشكاوى كانوا يتجاوزون، وعلـى نطـاق واسع، مجموعة الزعماء لوحدها. وهناك عدة تفسيرات محتملة لتوضيح شمولـية مـثل هذا اللجوء إلى القضاء. إذ يمكن الظن أولاً بأن الغزو دمر قواعد الدوائر والطرق ماقبل الإسبانية في تسوية النزاعات الداخلية، كفصل إضافي في تهديم البنى الذي عانت منه المجتمعات الهندية. كما يمكن أن نرى فيها أيضًا تأثيرًا لفرض أطر اجتماعية-سياسية جديدة، وبالتالي جزءًا من بناء المجتمع الهندري الاستعماري وإعادة هيكلته، على طـريقة أسبنته أو بصفة أدق، بإدماج المؤسسات الإسبانية التي فرضها المنتصرون وتبناها المهـزومون. فيمكنـنا عـندئذ النظـر إلى المـسألة على أنها حجر الزاوية في «الميثاق الاسـتعماري». إذ بمـا أن الملك هو المالك الأعلى للأرض، وحيث أنه أعاد استعمالها للجماعـات الهندرية، وهو ما يؤسس مطلب جباية الجزية، فقد كان الضامن للأراضي التي اعتُرف للهنادرة بحق الانتفاع بها، ضد أي اغتصاب أو تعد من أي نوع. وعلى هذا النحو، كان الهنادرة الذين وضعوا تحت الحماية الملكية، يستطيعون اللجوء إلى الملك حتى يـتم الإقرار بحقوقهم، طبقًا للتشريعات المرعية الإجراء. ويمكننا أن نرى أخيرًا، في هذا الـدور المركزي والمكان المميز للسلطة القضائية في العلاقات الاجتماعية العلامة الفارقة للاسـتعمار الإسباني، خلافًا للاستعمارات التي شاعت في القرن التاسع عشر، لأنه كان يستجيب بالذات لتصورات النظام عن سير المجتمعات.

يمكن لمثل هذا الاندماج أن يفسر السهولة والفاعلية اللتين حل بهما الاستعمار الإسباني ثم ترسخ، على الرغم من النسبة العددية غير المواتية، حتى مع تناقص السكان الذي عاناه الهنادرة، والصعوبات الإدارية للسيطرة على فضاء بالغ السعة، والنقص في الموظفين لإنجاز هذا المشروع. كما أن التفاف السكان الهنادرة حول الملكية الإسبانية عن طريق القضاء، ومفارقة قبولهم النظام الاستعماري وخضوعهم له، هي معطيات لابد من أخذها في الاعتبار لفهم كيف استطاع الاستعمار الاستيلاء والترسخ، ثم البقاء بمثل هذه السهولة. وإذا ما وضعنا المقاومة البدئية، وحالة المناطق الحدودية جانبًا، يمكن تفسير أكثر حالات التمرد أو محاولات الثورة (حتى تمرد توباك آمارو (Túpac Amaru) في عامي (1780-1781) التي كانت حالة خاصة في الأنديز) طبقًا لنموذج الثورات المضادة للضرائب أو ثورات الجياع التي عرفتها أوربة الحديثة. كما يمكن النظر إليها أيضًا كتظاهرات عنيفة تطالب باحترام صلاحيات جمهورية الهنادرة المعترف بها، مذكرة بالأعراف التي أقامها الملك نفسه في أراضيه الجديدة. فمجرد وضع القضاء الإسباني في قلب العلاقات الداخلية للمجتمع الهندري، وكونه قناة للتعبير عن التوترات الحاصلة بين القوميات، يمكن عده عاملاً حاسمًا في متانة الرابطة الاستعمارية التي وطدها الإسبان في أمريكا، واندمج فيها الهنادرة. وهكذا يمكن عد القضاء، على غرار الإكراه، حجر أساس في الترتيبات التي جعلت المجموعات تتواجد معًا، حتى بعلاقاتها غير المتساوية.

لأن الأحكام لم تكن كلها ضد الهنادرة، بل على العكس، في الدعاوى التي كانوا يقيمونها ضد الملاك الغاصبين للأراضي، والموظفين المخلين بأمانة الوظيفة، ورجال الدين المرتكبين لعمل شائن نظرًا لوضعهم. ترى أيعني هذا أن القضاء الاستعماري كان يخفف من وطأة النظام الاستعماري؟. إن تفسيرًا كهذا يعني ارتكاب خطأ تاريخي. فممارسة القضاء وإن لم تكن مظهرًا خادعًا، لم تكن أيضًا مع ذلك سدًا ضد الاستغلال الاستعماري. ولكن على غرار الجدال المدهش والرسمي حول شرعية الغزو الذي تركه الملك وقد تم باسمه نفسه يتنامى، فإن وضع كل هذه التشريعات والمؤسسات التي ترمي إلى حماية الهنادرة، يتناسب مع هذه الصورة للملك المسؤول أمام الله، عن رخاء رعاياه الذين يخضعون أيضًا لاحترام القانون. إذ إن الأمر متصل بخلاص نفسه، وهو ما يذكر بصورته الأبوية، وبسمو سلطته. وإن إبراز هذه الخصوصية للاستعمار الإسباني، لا يرمي إلى تبرئته من كل انتقاد (ولا إلى إطلاق حكم قيمة ما)، بل على العكس، إلى توضيح طبيعته الخاصة التي تميزه عن غيره من أشكال الاستعمار.

ومهما كان من أمر، فقد كان هناك بعدٌ بين الحق والواقع، وللحصول على تنفيذ حكم قد يكون في مصلحتهم، كان على الهنادرة اللجوء إلى القضاة من جديد. ويلاحظ

مثل هذا الفارق، عندما نرى، بعد عشرات السنين، نشوب الصراع ذاته من جديد، وفي الشروط ذاتها. ولتفسير كل هذا، لا حاجة للتذكير ببطء القضاء المعهود، أو التذكير بالتضامن الأسري ووحدة المصالح، بل بتواطؤ القضاة مع الخصم، عندما لم يكونوا يشتركون هم أنفسهم في استغلال الهنادرة. كما أنه ليس من الضروري أيضًا الاشتباه بحكم مسبق متحيز للمصالح الإسبانية موضوع القضية. فمجرد الواقع الاستعماري هو الذي يفسر هذا الاحترام المستغرب للقانون، بسبب علاقة القوة التي كانت تفرض نفسها على الحكم، عندما يكون مواتيًا للذين كانوا يخضعون له. إذ يجب ضم العنصرين معًا: عنف العلاقة الاستعمارية، والقانون المعترف به. وفي هذا التناقض يمكن فهم قدرة النظام على إعادة إنتاج نفسه. فمن جهة، كانت المنازعات ترفع إلى القضاء، مسهمة في إبقاء الرابطة ومسهلة اندماج المعايير التي كانت توجه تعاملات المكونات المختلفة للمجتمع الاستعماري، ومن الجهة الأخرى، كان القضاء بدوره بسبب وجود من يمارسونه ضمن نسيج العلاقات الاجتماعية المحلية، موضع التوترات التي كانت تعتري هذا المجتمع الاستعماري نفسه.

3/ 1/ 2/ 5) عودة إلى العلاقة الاستعمارية

إن العنف هو في أصل العلاقة الاستعمارية، لأنه ترسخ مع الغزو. وما جعل توطيد القوة الإسبانية ممكنًا هو تهديم البنى الهامة للأطر الاجتماعية الموجودة، بقدر ما كانت الأسلحة وضروب القهر. وما سمح للنظام بالاستمرار وإنتاج نفسه، أكثر من تعاون نخبة الزعامة، هو إضعافهم أول الأمر، ثم اندماجهم في الجهاز الإداري والآليات الاقتصادية التي كانوا ينتفعون منها. إلا أنه إذا وجدت بعض عناصر التمفصل هذه في أشكال أخرى من الاستعمار، فمساحات الحراك، وهوامش المناورة المتاحة والتي انتفع منها الهنادرة، كانت هامة بصفة خاصة في أمريكا الإسبانية. إذ هنا تكمن أصالة التجربة الأمريكية، في قابليتها على الإدماج، من خلال الفضاءات المتعددة للمشاركة التي كانت تتركها للسكان. وانطلاقًا من مؤسسات إسبانية، ومن الأشكال الجديدةِ للعلاقات الاجتماعية، أعيد، في المقابل، بناء المجتمعات الهندرية، التي أظهرت مقدرة مرموقة أيضًا على المبادرة. فلم يكن الهنادرة، بهذه الصفة، رعايا للاستعمار وحسب، بل كانوا أيضًا الأطراف الفاعلة في تطوره التاريخي. وكان دور الامتزاج ودور القضاء، في هذه العملية المزدوجة، مركزيين للسماح باستقرار المجتمع الاستعماري. فليست ثنائية الاستغلال والمقاومة إذن هي التي ينبغي إبرازها فقط، بل كل أشكال التكيف من جهة، والمواضع التي كانت الرابطة

الاستعمارية تنجح بها، وبحت، في إنتاج نفسها، من الجهة الأخرى. حاشى لله أن تخطر فكـــرة إخفـــاء الوجه المظلم للاستعمار ببالنا. فالعنف باعتباره أُسس على الغزو، كان في قلـــب الـــنظام، وكانـــت الأحكـــام «العنصرية» المسبقة التي تغطي تقسيم السكان إلى مجمـــوعات، طبقًا لنموذج تشريعي قديم، تنتقل على وقع التحولات المتتالية. وإذا ما كان الاســـتغلال، وصـــنوف الإكراه والتجاوزات غير مقتصرة على العلاقة الاستعمارية، فإن الأشـــكال الـــتي اتخـــذتها هـــذه العلاقة بأمريكا في العصر الحديث تميزها عن تشكيلات اجتماعـــية أخرى، بإدماجها وهي تستبعد، وباعترافها قانونًا، بمكان للذين كانوا في وضع تبعـــية. إذ إن إمكانات الحراك، والامتزاج، والقضاء كمحل لضبط (غير متواز في الحق) النزاعات، والأشكال المختلفة للتمفصل الاجتماعي، تميز هذا الاستعمار من النظام القديم، الذي تُصوِّر طبقًا لنموذج تشريعي للمجتمع، وبني بمعزل عن معاييره الخاصة الراسخة.

«مكسيكو كأمة مستقلة وحرة[30](2)»

«أعترف بأنني لم أجد فرقًا بين ظروف العبد الأسود، وظروف الهنادرة في مزارعنا. فعبودية الأول بسبب حق الأقوى البربري، وعبودية الهنادرة بسبب الغش والخبث (للملاك) وبراءة كائنات غير قادرة على الإدارة تقريبًا (. . .) وهو شيء من شأنه إدهاشنا، التفكير بأن السكان الهنادرة في إسبانيا الجديدة قد خسروا، عوضًا عن أن يربحوا في ثورة (الاستقلال): فقد استبدلت حقوقًا مجردة بامتيازات ملموسة (. . .)».

«وما يعبر عنه المعنيون بالأمر في عام (1829)، بصحيفة إل باجارو فيرده (El Pajaro Verde)، عدد (26 أيلول 1965): «(. . .) إن المؤكد هو أن الهنادرة لا يرون أوضاعهم تتحسن؛ بل على العكس، إذ يتلقون كل يوم خيبات أمل جديدة (. . .). وإذا لم نَنَل شيئًا من الحكومات (. . .) سننفخ في أطفالنا الكراهية ضدها؛ وسنروي لهم، وعيوننا دامعة، الاضطهاد الذي وقع علينا، وسنلعنها لهم ألف مرة ومرة، وحينما نغمض أعيننا لآخر مرة، سنأخذ معنا الأمل المواسي في زمن سيرى إحدى أجيالنا حرة حقًا».

يكتب جوان رودريغز (Juan Rodriguez) من سان ميغل (San Miguel)[31]:

«(. . .) بعد إلغاء الامتيازات وإعلان المساواة الشرعية، حطمت امتيازات الهنادرة، وفي مقابل ما كان يجلب لهم منافع ملموسة، تلقوا مجرد صفة مواطنين (. . .). لقد تحملوا تقريبًا كل عبء ضريبة الدم المؤلمة، لأنهم ضحايا الصحافة اللاإنسانية والكريهة (. . .) وبينما تسحقهم الضرائب، تعذبوا لإلغاء (مرصد القضايا الهندية/ Mirador en causas de indios)، وإلغاء القانون الذي كان يمنع القروض من قبل الملاك حينما كانت تتجاوز خمسة بيزوس، وهذا ما أفضى إلى تنامي عبء الديون على العمال، وهي ديون كانت موضع مراسيم من دول الجمهورية، تلك المراسيم التي لم توقفها المجالس الاتحادية[32](3)».

3/ 1/ 3) ملحق: التداخلات الإمبريالية والكفاح في أمريكا اللاتينية

سيكون من التعسف أن تختزل كل الحركات السياسية في أمريكا اللاتينية، من وطنية وماركسية وشعبوية وكاسترية وماوية أو أهلية (indigéniste) إلى الكفاح ضد الإمبريالية، حتى وإن كان هذا الجانب حاضرًا في أغلب الحالات. فاختلاف الرهانات والأطراف الفاعلة والمشروعات والأوضاع يدعو إلى التدقيق في التعبير، بصرف النظر عن الأهمية العاطفية للأيديولوجية/ العقيدة المرتبطة بكل هذه الصراعات، انطلاقًا من اللوحات الجدارية المكسيكية، ومرورًا بصور إيفا بيرون وتشي غيفارا، حتى نزول الزاباتيين المقنعين أمام وسائل الإعلام إلى مكسيكو. وينبغي أن يأخذ بالحسبان وزن طبقة القلة الزراعية-التصديرية، والقوات المسلحة، والطبقات الوسطى، والمثقفين والفلاحين والكنيسة والهامشيين، في كل من السياقات التاريخية والجغرافية. فليس في نيتنا إذن أن نصنع قائمة شاملة بالنشاطات السياسية المضادة للإمبريالية التي حدثت في أمريكا اللاتينية منذ استقلال الدول حتى بداية القرن الواحد والعشرين، بل التذكير ببعض المعالم السياسية التي لا بد منها لمواصلة التأمل في السياسة الاستعمارية والإمبريالية.

فعلى خلاف وضع أوربة، عرفت أمريكا الإيبيرية، الإسبانية والبرتغالية، استقرارًا سياسيًا نادرًا لما يقرب من ثلاثة قرون. وتتدرج المعارك في سبيل الاستقلال في إطار زمني يقع تقريبًا بين عامي (1750-1850). وهي بالضرورة من أسلوب آخر وطبيعة أخرى،

غير أسلوب وطبيعة بروز العالم الثالث في القرن العشرين. لكن واقع كونها سابقة زمنيًا باعث على الاهتمام لدراسة القطيعة السياسية مع النظم الاستعمارية وعواقب هذه القطيعة. ومن دون الدخول في تفصيلات الثورات والانتفاضات وحروب العصابات التي تواكب هذه الفترة، وبخاصة منذ العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، سنشير إلى انتفاضتين كبيرتين سبقتا الاستقلال. الأولى هي التي تشعل البيرو وبوليفيا الحالية فيما بين عامي (1780 و1781): انتفاضة توباك أمارو الذي كان ينتمي إلى النخبة الهندرية في منطقة كوزكو، وتبعتها انتفاضة توماس كاتاري (Tomás Catar). فتحوُّل الكريول الذين كان يفترض انضمامهم إلى توباك أمارو، وعدم مشاركة عوام المدن، وبخاصة أحرار ليما الملونون، أضعف الثورة وأسهم في إخفاقها. وسجن قادتها وقتلوا، وفقد الهنادرة الامتيازات القليلة التي كانوا يحتفظون بها، لاسيما تلك التي كانت تمنح للزعماء المحليين.

والانتفاضة الكبرى الأخرى هي انتفاضة العبيد والأحرار والملونين في سان دومانغ، بقيادة توسان لوفرتور (Tousaint Louverture)، وجان جاك ديسالين (Jean-Jacques Dessalines)، وتمتد هذه الحرب من عام (1791) إلى عام (1803)، لتنتهي بانتصار السود والخلاسيين الذين يحصلون على حريتهم، ويعلنون استقلال هايتي في عام (1804). وفي مقابل تعويض مقداره (150) مليونًا من الفرنكات، يمنح شارل العاشر لسكان الجزء الفرنسي من سان دومانغ «الاستقلال التام والناجز». فيبدأ منذ ذلك التاريخ إفقار هايتي.

أفضت الفوضى الناتجة عن حروب الاستقلال، خلال القرن التاسع عشر، إلى ظهور زعماء (Caudillos) وطنيين على المسرح السياسي. وبريطانيا التي اجتاحت بوينوس آيرس مرتين وأخفقت في عامي (1806 و1807)، وردت على أعقابها، تقوم بدور هام في إعادة هيكلة التبعية بين الدول الحديثة الاستقلال وأوربة الصناعية. وهذه الإمبريالية «غير الرسمية»، لأنها لم تستطع قط الترسخ محليًا، إلا في بليز (Belize) وبعض المناطق الهامشية في الكاريبي، مرتبطة بالتجارة والأموال. وقد قامت أيضًا ببعض الأعمال الحربية مثل حصار ريو دو لا بلاتا في منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر ضد الديكتاتور روزاس (Rosas)، حماية لحرية التجارة. أما الحربان اللتان أدميتا أمريكا الجنوبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ حرب الحلف الثلاثي وحرب المحيط الهادي. فمن دون أن تكونا معاديتن للإمبريالية حقًا، تظلان مع ذلك مرتبطتين بمصالح الاستعمار الجديد. فحرب البارغواي (1864-1870) ضد تحالف البرازيل والأرجنتين والأوروغواي، كان نتيجة لإدماج ريو دو لا بلاتا في الاقتصاد العالمي البريطاني، ومعارضة إنغلترا لنموذج التنمية

المستقلة الذي اتبعته الباراغواي، مع أن الدور الذي أدته بريطانيا قد وضع موضع الشك مؤخرًا. وتحطم هذه الحرب الشرسة البارغواي، التي تخسر كل سكانها الذكور تقريبًا، لينخفض عدد سكانها من (1,3) مليون إلى (400000). وينشب في القرن العشرين، بين عامي (1932 و1935)، نزاع جديد بين بوليفيا وباراغواي التي فقدت عشر سكانها فيه. وكان سبب هذه المذبحة اكتشاف شركة ستاندارد أويل الأمريكية الشمالية حقل بترول بمنطقة سانتا كروز في السييرا (Santa cruz de la Sierra).

وصراع آخر يميز القرن التاسع عشر هو حرب المحيط الهادي بين عامي (1879-1883)، ينبغي البحث عن أسبابه في المصالح الخارجية المرتبطة باستغلال النترات. فالشركات البريطانية تدعم الاعتداء التشيلي، بينما تساند المجموعات الفرنسية البيرو وبوليفيا. وتفقد بوليفيا أخيرًا ميناء أنتوفاغاستا (Antofagasta)، بينما تسيطر التشيلي المنتصرة على النترات، ويخرج جيشها من هذه التجربة معززًا. وفي جهة أخرى، يشجع ازدهار المطّاط بالأمازون انفصال أراضي آكر (Acre) التي تسيطر عليها إنغلترا.

وبالتوازي مع النفوذ الاقتصادي البريطاني (وبالتصارع معه غالبًا)، نشهد منذ نهاية القرن التاسع عشر صعود الإمبريالية الأمريكية الشمالية. ففي عام (1865)، وباسم مذهب مونرو (المعلن في عام (1823) في سياق الكفاح ضد إسبانيا) تطلب الولايات المتحدة سحب القوات الفرنسية من المكسيك، التي كانت تساند الإمبراطور ماكسيميليان، الذي نصبه نابليون الثالث على العرش. إلا أن النفوذ الأمريكي الشمالي الحقيقي يبدأ في عام (1898)، عندما يتدخل مشاة البحرية في كوبا لطرد الإسبان. ودوافع هذا التدخل الاقتصادية جلية، تتمثل في السيطرة على إنتاج السكر. وفي عام (1901) تضطر كوبا لقبول تعديل بلات (Platt amendement) الذي يعطي للولايات المتحدة حق التدخل في الجزيرة، وإقامة قواعد بحرية أمريكية شمالية.

والمصالح الاقتصادية حول بناء قناة تصل ما بين المحيطين في برزخ بنما، هي في أصل ثورة دبرتها الولايات المتحدة في عام (1903)، أفضت إلى استقلال بنما، التي كانت سابقًا جزءًا من كولومبيا. وتمنح حكومة بنما الولايات المتحدة منطقة عرضها عشرون كيلو مترًا على طول ضفتي القناة المستقبلية، ستبقى تحت السيطرة الأمريكية الشمالية حتى نهاية القرن العشرين. ويفتتح الرئيس ثيودور روزفلت إذن سياسة (العصا الغليظة/ big stick) المشرعنة بمذهب مونرو المحدَّث، التي يجب على الأنظمة السياسية غير المستقرة في أمريكا اللاتينية، طبقًا لها، أن تراقَب من شرطة دولية، بينما تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بحق لعب دور الدركي في خدمة العلاقات المالية. ففي عام (1914)، وخشية من

تأثيرات الثورة المكسيكية، نزل الأمريكيون في فيرا كروز، حيث يبقون حتى عام (1917). وفي عام (1915)، احتل مشاة البحرية هايتي، وستبقى تحت السيطرة الأمريكية حتى عام (1934). وبعـد نزول مشاة البحرية في سان دومانغ عام (1914)، لضمان المصالح المالية للـولايات المـتحدة، تنتقل جمهورية الدومينيكان في عام (1916) إلى السيطرة المباشرة لحاكم أمريكي، حتى (1922).

إن حجم الثورة المكسيكية، واشتباك المجموعات التي يواجه بعضها بعضًا، والصراعات الـزراعية، والصراعات فيما بين تيارات سياسية ثورية مختلفة، كل ذلك يجعل من الصعب تفـسير كـل هذه الوقائع ككفاح ضد الإمبريالية. إلا أننا يمكن أن نعثر فيها على البؤر الأولى لحـرب العـصابات في القـرن العـشرين (إميليانو زاباتا (Emiliano Zapata) في موريلـوس (Morelos)، بانـشو فـيلا (Pancho Villa) في شيهوا هوا (Chihua hua). إذ تميـزت الـثورة الأولى في القـرن العشرين بالروح الوطنية، والإصلاح الزراعي، والعداء لـرجال الـدين. وتنتهـي هذه الفترة في عام (1930) إلى مؤسسة الحزب الثوري (PRI) الموجود في السلطة، والذي سيحتفظ بها حتى السنة الأخيرة من القرن.

تـواكب الفترة التي تمتد حتى منتصف القرن العشرين مجموعة من الصراعات المضادة للإمـبريالية، ستُتخذ نموذجًا لحركات لاحقة. وتقوم الأحزاب الشيوعية بدور طليعي في كثير من الحالات. ففي البرازيل، يجتاز طابور كارلوس بريستس (Carlos Prestes) هذه الـبلاد الواسعة في عام (1925)، وهو عمل باهر سيشبَّه فيما بعد ب«المسيرة الكبرى» لماوتسي تونغ. وفي أمريكا الوسطى يواجه ساندينو (Sandino) مشاة البحرية بمقاومة من عام (1926) حتى عام (1933)، لإخراجهم من نيكاراغوا. وفي السلفادور يشعل أوغستو فيربوندو مارتي (Augosto Ferbundo Marti) ثورة عام (1932)، وهي الانتفاضة الشيوعية الأولى في أمريكا اللاتينية. وقبل الثورة الكوبية، امتاز التاريخ السياسي لأمريكا اللاتينية بسلـسلة من الصراعات والتحالفات والمواجهات بين أحزاب شيوعية إقليمية وحركات شـعبية وطنـية يقودها زعماء من ذوي الجاذبية الشخصية، كان أهمهم هايا دولاتور (Haya de la Torre) مؤسـس حـركة (APRA) في البيرو، (1924)، غيتوليو فارغاس (Getúlio Vargas) (سُلّـم السلطـة في البرازيل عن طريـق انقلاب عسكري)، جوان د بيرون (Juan D.Perón) (الزعيم العمالي الأرجنتيني من عام (1945) حتى عام (1956))، فيكتور باز استينسورو (Victor Paz Estenssoro)، الذي حملته الثورة الوطنية البوليفية إلى الـسلطة، في عـام (1952). وهـي بداية التأميمات بالجملة، وسياسة الاستعاضة عن المـستوردات. لا ريـب أن في هذه الشعبويات أشكال من معاداة الإمبريالية، مع أنها معادية من باب أولى لطبقة القلة من ملاك الأرض والمناجم.

غـداة الحـرب العالمية الثانية، تنتقل المواجهة بين الغرب والاتحاد السوفيتي أيضًا إلى المسرح الأمريكي اللاتيني. ففي غواتيمالا، عام (1954)، يتبدى النشاط الإمبريالي الأمريكي بكل جلاء. إذ يُسقط انقلاب دبرته (وكالة الاستخبارات المركزية) الرئيس اليساري جاكوبو آربيتز غوزمان (Jacobo Arbenz Gusman) دفاعًا عن مصالح شركة الفواكه المتحدة (United Fruit).

وتنمو في غواتيمالا عدة اتجاهات في حرب العصابات، سنوات الستينيات من القرن العشرين. وحركة (M-13) التي تكونت في عام (1962)، وفية لذكرى أربينيز. وتُدخل المجموعات التي يقودها رولاندو موران (Rolando Moran) وماريو بايراس (Mario Payeras) تجديدًا في حرب العصابات، إذ تلح على العنصر الهندري من السكان. لكن الشقاق بين مختلف المجموعات المكافحة، في هذا البلد، علاوة على الحرب التي شنها الجنرال إيفراين ريوس (Efraín Ríos) في عامي (1982 م و1983)، تفتك بالقرى الهندرية. وتنتهي الحرب الأهلية التي استمرت ستة وثلاثين عامًا في غواتيمالا، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في أوسلو في عام (1996).

هناك محطة مهمة في الكفاح ضد الإمبريالية متمثلة بثورة نيكاراغوا التي تبدأ في (19 تموز 1979) لتنتهي في شباط عام (1990)، مع الانتخابات التي تعطي الغلبة للمعارضة. إذ تقوم الكنيسة الكاثوليكية وجماعاتها الرهبانية القاعدية في هذه الثورة بدور حاسم، مع المساعدة الكاسترية.

في الثمانينيات الماضية، إنها أمريكا الوسطى التي تصبح مسرحًا لمواجهات جد عنيفة بين الجماعات اليسارية، الراسخة في الأوساط الريفية، والقوات المسلحة. ففي السلفادور، حيث تواصل عدة اتجاهات يسارية منشقة عن البيروقراطية الشيوعية، الكفاح المسلح، تدور حرب حقيقية لأكثر من عشر سنوات. والحروب التي تدمي أمريكا الوسطى مدعومة بتهريب الأسلحة التي تمر عن طريق كوبا من الحبشة وفيتنام.

في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وعلى الرغم من الإعلان المدوي لنهاية الإيديولوجيات، أصبحت حركة الدرب المضيء (Shining Path) الماوية التي تأسست في عام (1960)، قوية في سنوات (1970)، وتتنامى في البيرو. وخلال أكثر من عشر سنوات، دُمرت جبال الأنديز من قبل عصابات تمتد حتى ليما وتهدد استمرارية الدولة. ومع توقيف أبيمايل غوزمان (Abimael Guzman)، قائدها الرئيس، يبدو أن الحركة قد أبيدت. وهناك نقطتان تستحقان التنويه: فالدرب المضيء التي ليست حركة هندرية بل مكونة من خلاسيين متعلمين وجامعيين غالبًا، ضمت إليها هامشيين من المدن. وبفضل

صلاتها مع إنتاج وتهريب الكوكايين، من جهة أخرى، استطاعت الحصول على الأسلحة والمال، كما هو الشأن دائمًا مع تيارات حرب العصابات المختلفة في كولومبيا.

وانطلاقًا من السبعينيات الماضية، تجد الحركات المعادية للدكتاتوريات العسكرية التي تساندها الولايات المتحدة، دعم مجموعات دينية أو أخلاقية مستوحاة من لاهوت التحرر، الذي نشأ بعد مجمع الفاتيكان الثاني (1962-1965) ومؤتمر أساقفة أمريكا اللاتينية الذي انعقد في مدلين (Medellin) عام (1963). ويظهر تأثير المجموعات الكنسية القاعدية (Comunidades eclesiales de base) في القارة بأسرها، وبخاصة في السلفادور والبيرو والبرازيل. وتتألف هذه المجموعات من جماعات صغيرة للتكفير والعمل أنشأها رجال دين وعلمانيون، وتستند إلى أحياء الصفيح والمناطق الريفية الحضرية أو إلى الأرياف، منادية بالخيار التفضيلي للفقراء. وبما أن الديكتاتورية العسكرية في الأرجنتين قمعتها بقسوة، فسينشط مناضلوها ضد العسكرة والسياسات التسلطية، مفضلين العمل مع المهمشين والهنادرة والنساء. والحق أن النساء يقمن بدور هام في الكفاح ضد الدكتاتورية؛ وحركة الأمهات في ساحة أيار (الأرجنتين)، منذ عام (1978)، هي الأكثر تمثيلاً على الأرجح، مع أنها ليست الوحيدة.

في نهاية القرن العشرين، وفي الوقت الذي كان يُعتقد أن زمن حرب العصابات قد ولى، يشرع الجيش الزاباتي للتحرير الوطني في (2 كانون الثاني 1994)، بثورة شياباس (Chiapas). هذه الحركة التي يقودها مثقف، نائب القائد ماركوس (Marcos)، تعبئ شعور الهنادرة بالاستياء المتزايد نتيجة لإلغاء حكومة ساليناس دوغورتاري (Salinas de Gortari) توزيع أراضي البلديات. وتتزامن الحركة الزاباتية الجديدة مع دخول المكسيك في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

يترافق انحدار المعارك الإيديولوجية مع العبء الفادح أكثر فأكثر للسوق المالية، ولمطالب صندوق النقد الدولي فيما يتصل بسداد الدين. فهناك عدة تواريخ يجدر التذكير بها:

- **آب (1982): بداية أزمة مالية جد خطيرة في المكسيك، أفضت إلى تخفيض شديد لقيمة البيزو، وإعادة التفاوض حول الدين، وتأميم البنوك. وقد شملت آثار هذه الأزمة قارة أمريكا اللاتينية بأسرها.**
- **أيار (1989): في الأرجنتين، يخلف كارلوس منعم راؤول ألفونسين (Raúl Alfonsin)، الرئيس الراديكالي، للقضاء على التضخم الكبير، وتطبيق سياسة ليبرالية في التصحيح الهيكلي. وتلك بداية إفقار الطبقات الوسطى الأرجنتينية، والجماهير الشعبية.**

- **بعــد بنما وباربادوس وبيليز، تبنت الإكوادور الدولار عملة رسمية في تشرين الأول عــام (2000)، عقب أزمة طويلة، قادت الهنادرة حتى العاصمة كيتو. ومكانــة المخــدرات مهيمــنة في الاقتصادات الإقليمية لغالبية بلدان أمريكا اللاتينية.**

وهكذا تصبح أمريكا اللاتينية، في مطلع القرن الواحد والعشرين إذن، المختبر الممتاز للاقتصاد الليبرالي، كما كانت في القرن السادس عشر مختبرًا للتغريب.



3/ 1/ 4) غويان الفرنسية: من «الفردوس» إلى جحيم منفى الأشغال الشاقة

باسكال كورنويل (Pascale Cornuiel)

«ليس سجن الأشغال الشاقة آلة محددة جيدًا، مضبوطة، ولا تتغير. بل مصنعًا للشقاء يعمل من دون خطة ولا قالب»[1].

إن ألبير لوندر (Albert Londres)، في رسالته المفتوحة إلى وزير المستعمرات التي ختم بها تقريره الصحافي، يوسع هذه العبارات الحادة لتشمل غويان الفرنسية بأسرها، قائلاً: «أما وقد تم تدبير اليد العاملة، فسنفتقر إلى مخطط للاستيطان»[2]. إذ هنا تكمن المفارقة المرعبة التي كانت غويان ضحية لها: فنادرة المستعمرات التي رأت مثل توالي وإخفاق مخططات الاستيطان في منطق يمثل هذا الهدم. وانتهى هذا المنطق إلى استحداث منفى للأشغال الشاقة، عن طريق قانون (1854/03/30)، في وقت كان ثلاثة آلاف محكوم قد نفوا إلى غويان منذ أول رحلة، قبل سنتين، من دون نسيان المئات من المنفيين والضحايا، زمن الثورة، لأول محاولة من هذا النوع. كان هذا المنطق يرتكز على مسلمة تفضح بصفة مأساوية بدايات استعمار شمال غربي غويان، وضفاف نهري مانا (Mana) وماروني (Maroni).

3/ 1/ 4/ 1) أخطاء لا نتعلم منها شيئًا

يـــرجع كـــل شيء إلى عام (1820)، عندما تقرر فرنسا لوقف انهيار إمبراطوريتها الاســـتعمارية اســـتئناف استكشاف غويان، وكانت الأراضي الوحيدة التي لم تزل في حـــوزتها[3](1). والهدف إرسال بيض إليها، بما أن تجارة السود محظورة عندئذ، أو عسيرة على الأقل وبخاصة في غويان، وهي مستعمرة فقيرة يجتاح سواحلها تيار بحري قوي يتجه صوب عرض البحر.

وقع الاختيار على ضفاف نهر المانا. ويفضي إرسال «عمال عسكريين[4](2)» من الهندسة العـــسكرية واليتامـــى، عـــددهم (164)، في عام (1823) إلى كارثة. ويلوم الحاكم ميليوس (Milius) فـــسق وفحش وسكر جزء من المستوطنين: «(. . .) لقد تسلل بينهم عدد قليل يجـــب إدخـــالهم في مجاري مصانعنا، لكي لا يخرجوا منها أبدًا. لقد جلب هؤلاء المتسولون إلى المانا كسلهم وإدمانهم على المسكرات وفسقهم. وقد طهرتُ المستوطنة منهم».

وتتسبب مذبحة في تموز عام (1824)، (42) قتيلاً خلال أسابيع، في إعادة الناجين على وجه السرعة إلى كايين (Cayenne)، وهم في حالة يرثى لها. ومن دون أن يغير ميليوس رأيه حول مضمون تحليله، يقر بوجود «عدو خفي، هذه الأبخرة العفنة السامة التي تصعد من المياه الراكدة تحت تأثير أشعة الشمس»[5] وعدد لا يحصى من الرسائل المحلية تؤكد تـــأثيرات المـــناخ المـــؤذية. تـــرى هل جرى تعلم الدرس؟. فمصلحة السجون في ظل الإمـــبراطورية الثانية ترد على هذا النحو الهجومات الموجهة إليها: «لقد بولغ في معدل وفـــيات مـــستوطنتنا. (. . .) فلو اتبع الأوربيون نظام حياة منضبط ومتزن، وتجنبوا الإفـــراط في الشراب والفحش، لتحملوا المناخ مثل الكريول في المستوطنة. والحقيقة هي أن الأوربي هـــنا، كمـــا في أغلب ممتلكاتنا فيما وراء البحار، يسيء إلى صحته عمدًا، بالإفراط في المسكرات والعلاقات الغرامية السهلة»[6].

أف لهـــذا المـــناخ، وليعش الاعتدال الذي يستخلص ميليوس عبرته، وهو يعلق على حمّياتٍ وجراح مستوطنيه المنهكين: «إن أول ما خطر على بالي، وأنا أرى هذا المشهد المَفجـــع، هـــو هذه الحقيقة التي يجب كتابتها بأحرف بارزة على بوابة وزارة البحرية: «ينبغـــي للـــنجاح في استيطان المانا، رفض الأفراد المنعزلين، وعدم إرسال إلا عائلات رصينة ودؤوبة على العمل: عائلات[7]».

ومع أن استيطان المانا بين عامي (1824 م و1828)، تم بعائلات من الجورا (Jura) إلا أنـــه انتهـــى إلى الإخفاق: فكثير من أوجه الخلل خربت العملية. إذ إن الضابط الشاب الـــذي كان مسؤولاً عنها، فرانسوا جيربيه (Francois Gerbet) كان، منذ عام (1821)،

حلـــل قبل هذه المحاولة الجديدة، وبأسلوب محزن أحيانًا، الأخطاء في التقدير، والقرارات التعسفية المتصلة باختيار المواقع والتجهيز بالمعدات والأغذية أو البذور.

تـــرى هل تحسنت الأوضاع بعد أربعين سنة؟. أوجين ميلينون (Eugène Mélinon)، المفوض القائد لثكنة مانا منذ عام (1847)، المكلف بتأسيس مستوطنة سان لوران (Saint - Laurent) الـــزراعية العقابية، يقدم شهادته: «(. . .) يبدأ الاستيطان الفعلي في (22 شــباط 1858)، بأربعة وعشرين من المستفيدين، اختيروا من بين أكثر المنقولين جدارة، على أساس أن تقسم زراعة الأرض إلى ثلاثة أقسام: الثلث لقصب السكر، وثلث لشجر البن، والثلث الأخير للنباتات الغذائية. (. . .) وقد وعدوا بأدوات ميكانيكية (. . .). كمـــا وعدوا أيضًا بنساء (. . .). وقد بدأ هؤلاء المستفيدون بحماس (. . .) وكانت روح التـــنافس تنشطهم جميعًا. (. . .) إلا أن بناء المصنع الموعود لسوء الحظ عانى من التأجيل. (. . .) وأفضى فقدهم لمحصول القصب، والعقبات التي أخرت لسنة الزيجات بين المحكومين من الجنسين إلى تثبيط للعزيمة وهبوط في تصميم المستفيدين»[8].

وعديـــدة هي الرسائل التي تعرض بين عامي (1828 م و1828)، أوضاعًا مماثلة تمامًا. فيـــبدو أن الـــصعوبات التقنـــية الحقيقية، المعاكسة لاستيطان مناطق طبيعتها بمثل هذه القسوة، لم تَخفّ قط خلال القرن. والحال أن رؤساء مكاتب أكفاء كان بإمكانهم، بعد كل هذا الوقت، استخلاص العبرة. إلا أن العكس هو ما حصل.

فلقد كانت كل محاولات استيطان ضفاف المانا تتبع السيناريو نفسه: بهجة الوصول وتمنـــيات الحـــاكم الطيبة المؤيدة بدعم مالي سخي وضمان الحصة الغذائية لثمانية عشر شـــهرًا، ثم الشروع في العمل بنشاط. وتمضي سنة، ويبدأ الشعور بالتعب، وتبدأ عيوب الـــنظام المذكـــورة أعـــلاه بالتأثير، يموت مستوطن مسببًا الحزن واليأس للقريبين منه. وينقـــضي أجل الحصة الغذائية في وقت يفترض بالمستوطنين القيام بأودهم، و لم يتم هذا الأمر. وهو الانهيار.

إلا أن هؤلاء الأشخاص، كانوا على أقل تقدير، انطلاقًا من عام (1824)، ملتحمين بـــروابط عاطفـــية متينة، كانت تعوض بعض الشيء عن عزلة المكان. فماذا حدث بعد أربعـــين عامًا؟. إن المستوطنين من مخالفي القانون، وهم فئة تعتبر ذلك الزمان «فاسدة» بامتـــياز، والتي كان ميليوس يريد «تطهير» المستوطنة منها. فأي أسرة يمكن بناؤها في هذه الظروف؟.

«إن الآمـــال الخادعة التي وضعت في هذا الفضاء العقابي، حيث كان ينبغي إصلاح المحكـــومين بالعمل، تنهار في بضع سنين مثل كوخ قرضته الأرضة. (. . .) صحيح أن

الإحصاءات في عام (1866)، تشير إلى (899) مستفيدًا من الذكور، بينهم (155) متزوجًا بصورة قانونية، أنجبوا (110) أطفال (. . .). لكن الحقيقة هي أن (126) فقط يكفون أنفسهم. ولايزال الآخرون يتلقون الحصص الغذائية المقررة للمحكومين خلال مدة عقوبتهم[9].

لقد كان لويس نابليون يأمل «الإصلاح» بإخلاص، عن طريق المستوطنة العقابية.

مع أن دروس ماضٍ قريب العهد كانت تدلل على أن قسوة ظروف الحياة، لم تكن تفضي إلا إلى تفاقم صعوبات المستوطنين، وإنقاص فاعليتهم. فمنذ المحاولات الأولى، كتب الأميرال فوريشون (Fourichon)، حاكم المستعمرة، في عام (1854): «لم يبق لدي أدنى شك متعلق بهذا المشروع، فبقدر ما يبذل فيه من إصرار، يرجع الإخفاق بالخسارة على مالية الحكومة وشرفها»[10].

لكنه ما من أصم أكثر ممن لا يريد أن يسمع. فهناك تيار قوي في فرنسا يناصر منفى الأشغال الشاقة: إذ كانوا يريدون تخليص فرنسا من هؤلاء المنبوذين. وتستبعد هذه الغاية كل مسعى معقول، يأخذ في الاعتبار دروس المحاولات السابقة. وهذه الغاية تنبثق عن المسلمة المذكورة أعلاه، وتظل المأساة الغويانية عصية على الفهم من دونها.

لأنه لا شيء كان محتومًا، فقد عرف استيطان الشمال الغربي من غويان الأفضل والأسوأ، واختصر العنف الجغرافي بسرعة خاطفة.

3/ 1/ 4/ 2) ليذهب من لا فائدة منهم إلى الجحيم

كانت فضيحة هذه السياسة الاستعمارية تذهب أبعد من عمى البصيرة المذكور أعلاه. إذ كان الأمر متصلاً حقًا بخيار، وتخلٍ بالتالي عن نموذج آخر، كانت مانا مسرحًا له من (1836) إلى (1846).

فقد ولدت مانا في ظروف استثنائية. إذ بناها (477) إفريقيًا بإشراف راهبة هي آن ماري جافوهيه (Anne-Marie Javouhey)، مؤسسة جمعية سان جوزف دو كلوني (Saint-Joseph de Cluny) التبشيرية. وهؤلاء الأفارقة الذين أعتقوا، طبقًا لقانون (4 آذار 1831) المانع للرقيق، كانوا ملزمين بالعمل للدولة سبع سنين، إما اعتبارًا من تاريخ القانون، وإما اعتبارًا من بلوغ سن الرشد للأصغر سنًا. إلا أن حياتهم، حتى عام (1853)، لم تتغير قط، لأن «سكان»[11](3) المستوطنة كانوا يعملون على تفريغ القانون من مضمونه. ولذا كانت الوزارة تنظر بعين القلق إلى الوقت الذي سيلجأ هؤلاء الأشخاص الأحرار، على غرار

العديـــد من المعتقين، إلى التشرد والتسول. وكان يظهر لها أن تعهد بهم إلى الأم جافوهيه، التي كانت تعرفها وتقدرها منذ زمن طويل[12](4)، باعتبار ذلك أفضل ضمان لـــ «تخليق» هـــذه الفئة المنعزلة من السكان السود. فأصدر قرار وزاري في (18 أيلول 1835) بإحداث «مؤســـسة المانـــا»، وسمـــيت كذلك لأنها تخضع لنظام خاص: إذ وضعت تحت السلطة الحصرية لأخوات السان جوزيف، وحظر الدخول إليها على كل شخص غير مرخص له بالدخـــول. وفي مقابـــل هذا الاحتكار، كان على الراهبات أن يقمن على تسيير شؤون المؤســـسة وحاجاتها[13](5) والتي كانت تمتد من أورغانابو (Organabo)، وهو نهر صغير في الشرق من المانا، حتى ماروني، النهر الحدودي مع غويان الهولندية.

بعد خمسة عشر عامًا من محاولات مخفقة، رأت القرية في عام (1836) النور أخيرًا[14](6). لكـــنها ولـــدت نتـــيجة لسوء تفاهم. إذ كانت الأم جافوهيه ترى في هؤلاء الأفارقة ال(477)، نواة لمجتمع كان يجب أن يزدهر على طريقة أسلافها، وكانوا فلاحين كادحين مـــن أطراف البورغونيه (Bourgogne) والفرانش كومته (Franche-Comté). وأكثر من ذلـــك، كـــان على هذا المجتمع أن يزدهر على طريقة غواراني الإرساليات اليسوعية في البارغواي[15](7) التي كانت تنتمي إليها صراحة[16]. فلم يكن من البيض هناك إلا اثنين أو ثلاثة آباء يسوعيون لكل قرية من ثلاثة آلاف من الغواراني. وفي مانا، كما تكتب الأم جافوهيه: «لن يكون أي اختلاط مع البيض، سيكون الجميع من السود، والرؤساء سود، والحامي فقط سيكون أبيض».

مـــنح هذا المشروع لمجتمع أسود برمته من أعلى السلم الاجتماعي[17](8) إلى أسفله، الـــراهبة مساندة أعضاء جمعية إلغاء الرق، التي برزت في عام (1834) خلال فورة إلغاء الـــرق البريطانية. وكان من بين أعضائها الشاعر لامارتين (Lamartine) والبارون روجر (Roger) على وجه الخصوص، وهو من دعائم الجمعية. ولتعلق هذه الجمعية بفكرة إلغاء تدريجي[18](9) للرق، كانت تنتظر من مانا الدليل على مشروعية مطلبها[19](10).

مـــن المفهوم مذ ذاك إذن لِمَ كانت الأم جافوهيه مكروهة من سكان غويان الذي كانـــوا يعون، عن حق، الطابع الهدام من وجهة نظرهم لهذا المجتمع الصغير الذي كان، إمعانًـــا في الإغاظة، يقوم بسد حاجاته من الحسن إلى الأحسن، ولم يكن مصدرًا لأي إزعـــاج، بينما كان إعتاق العبيد يتزايد منذ عام (1838). ولذا كان على الأم جافوهيه الكـــثير مما تعمله، للدفاع عن احتكار جمعيتها للمؤسسة لاسيما أنها كانت اقترحت في عـــام (1841) على الوزارة وقف نمو الرق فورًا، إذ تتكفل بالثلاثة آلاف والخمسمئة من أطفـــال العبيد، عن طريق شرائهم القسري من أسيادهم[20]. فبتربيتهم وتنصيرهم، تسير

العمليـــتان جنـــبًا إلى جنب بالطبع، سيُدعمون كسكان مسيحيين، وستكون كوادرهم تخـــرجت من المدرسة الإكليريكية التي كانت الراهبة تفكر بإنشائها في مانا، وسيكونون سكانًا متعلمين، محضرين، ومؤهلين أكثر فأكثر، بفضل مدرسة زراعية كانت أدرجتها أيضًا في مخططاتها.

أوهام؟، أم أن ذلك غير قابل للتحقيق؟. لقد كانت هذه القرية المكونة من مئة وخمسين كـــوخًا[21]، الـــتي خـــرجت من الأرض في عشر سنوات بدار مشتركة (بلدية) وكنيسة ومستشفى ومدرسة وحضانة للأطفال، تبرهن على العكس. لكن كثيرًا من الأشياء عدت غير قابلة للتحقيق لأنها غير موافقة لمصالح الطبقة المسيطرة، وهو ما كانت عليه الحال. فقد كان لوبي المستوطنين في باريس يعتمد على حكومة، كانت تنتظر من هذه التجربة سكانًا مـــتخلقين ومنـــصرين، من أجل حرية تتصورها بالضبط مثل حرية قبول إنتاج المنتجات الاســـتعمارية ذاتهـــا التي تنتجها مساكن ملاك العبيد. إلا أن الأراضي التي كان يتسلمها مـــستوطنو مانا مع شهادة حريتهم، كانت تنتج بوفرة الأرز والمانيوق والموز وغيرها من المـــواد الغذائية. والقرنفل والبن والروكو[22](11)، فقط. ولهذا السبب وضعت وزارة البحرية والمـــستعمرات حـــدًا لاحتكار الأخوات. وخلفهن على رأس القرية عالم نبات شاب هو أوجـــين ميلينون، اعتبارًا من (1847/01/01). فما كان منه إلا أن حصر الأراضي، بموافقة الإدارة الاستعمارية، في زراعة المنتجات الاستعمارية على حساب سكان مانا الذين شعروا بالغبن، وتوسلوا للأم جافوهيه حتى تتدخل في باريس لإنصافهم. وشرع عدد سكان القرية بالانحـــدار، بينما كانت المصروفات تتزايد، لأن رواتب الإدارة كانت تتكلف أكثر بكثير من بعض الأخوات. وقد جعل إلغاء الرق في عام (1848) استثناء مستوطنة مانا باطلاً على كل حال. ووضع الحاكم بونار (Bonard) حدًا نهائيًا له، في (4 تشرين الثاني 1854)، بقرار وزاري. فأصبحت مانا حيًا مثل غيرها[23](12).

كانت الإجراءات التالية لجعل وضع مانا كغيره من نوعين. فالأولى كانت تعيد النظر في كل امتيازاتها الاجتماعية. إذ كانت الأم جافوهيه وجهت وطورت البنى الاستعمارية التحتية لمصلحتهم. فأعاد الحاكم بونار الأمور إلى نصابها بإلغاء «المستشفى العامل على نفقـــة الدولة، باعتبارها مؤسسة غير ذات جدوى تقريبًا، ولا تعمل إلا لفائدة سود هذا الحي، ولا نجدها في أي جزء آخر من المستعمرة، مثل مدرسة إخوة بلويرميل (Ploërmel) وهـــي مـــا لا لزوم له في هذه المؤسسة حيث توجد، زيادة على ذلك، مدرسة للفتيات يديرها أخوات سان جوزيف»[24]. ويختم قائلاً: «(. . .) أنوي مواصلة السير ببطء في طريق هذا التذويب مع الأجزاء الأخرى للمستعمرة». وتلا ذلك إلغاء حضانة الأطفال بعد قليل.

أمـــا مجمـــوعة الإجراءات الأخرى فتندرج في التوجيه الجديد للسياسة الاستعمارية بالمـــنطقة مع إقامة مستوطنة عقابية. وفكرة منفى للأشغال الشاقة في شمال غرب غويان الفرنـــسية لم تكن جديدة. إذ كان موظف في البحرية تصورها منذ عام (1791)[25](13). وبعدما أثارت الجدل في ظل نظام إعادة الملكية، وملكية تموز، كانت تعود إلى السطح في بـــلاد كانت تبحث عن الوسيلة للتخلص من جانحيها ومجرميها ومعارضيها السياسيين. فاخـــتيرت غويان مع هاجس الحفاظ على كايين وسكانها، المحترمين مثل مواطني الوطن الأم، على عكس سكان مانا. وهكذا كان الشمال الغربي يمثل فرصة رائعة: «ليس هناك مـــا يـــوجب القلق فيما يتصل باستيطان مجموعة من المنفيين في مانا. ولا يشكل وجود الـــسكان الـــسود عقبة، في حالة الامتناع عن الاستعانة بهم والاستفادة منهم في تطوير الاســـتيطان بهذا الحي. إذ يعطي هؤلاء السكان مزية للحي، تتمثل في السواعد ووسائل الاستغلال لإنشاء مكان للنفي»[26](14).

ويوضح الوزير مضيفًا في رسالته: «ما من ملاك مستوطنين ينبغي مراعاتهم، ووجود سبعمئة إلى ثمانيمئة أسود يسكنون المكان، يصبح من وجهة نظر إنشاء مشغل للمنفيين، مزية عوضًا عن أن يكون عائقًا»[27].

من المعلوم أن الأراضي التي يسكنها الهنادرة الأمريكيون كانت «بكرًا». وباعتبارها مأهولة ب«700-800 من السود»، هذا ما صارت إليه. فانعدام المردود لدى هؤلاء الناس المتمـــردين على كل زراعة تذكرهم بظروف عبوديتهم[28](15)، كان يجعلهم بمثل لامبالاة هـــنادرة الغالـــيبي (Galibi) مع استثناء مؤقت لبعضهم الذين كانوا سيستعملون في بناء أكواخ[29]، تمهيدًا لإنشاء المؤسسة العقابية المستقبلية.

صـــحيح أنـــه لم يكن ممكنًا المكوث في المجتمع الصغير الذي أنشأته الأم جافوهيه: فباعتـــباره دينـــيًا وجماعيًا بصرامة، كان على تناقض تام مع مبادئ ثورة عام (1789). ويشكل علاوة على ذلك جيبًا خارجًا عن المألوف. «هل يمكن إلزام سكان مانا الأحرار بقواعد تخرج عن الحق العام؟» كان الحاكم لايرل (Layrle)، يتساءل، بحق[30](16).

ومع ذلك، ومع كل تلك القيود، فقد برهنت مانا، ضمن حدود موازنة معتدلة، على إمكان العيش من دون حصص الوزارة الغذائية، وكانت تعرف ازدهارًا سكانيًا لا سابق له في غويان، على نقيض سلوكات العبيد والمساجين. لأن هؤلاء الأخيرين لم يستوطنوا قط كما هو معلوم. وإلى كل هذه الأسباب المقدمة لتفسير هذا العقم، يضيف سيرج مام لام فوك (Serge Mam Lam Fouck) عنصرًا: «عاش المساجين في استبعاد مزدوج: النفي إلى المـــنطقة الأقـــل سكانًا في البلاد، والانغلاق بعد إطلاق سراحهم في وضع السجين السابق المحكوم عليه بحياة بائسة»[31].

ويدفع رئيس أطباء، في منصب بغويان نهاية القرن التاسع عشر، بالتحليل الخفي إلى مثل هذه النتيجة: «لا ينبغي لهؤلاء الرجال أن يتناسلوا، بل يجب أن يزولوا جميعًا. (. . .) وعلى الرغم من الاحتجاج باسم لا أدري من عواطف مبهمة وبعيدة عن العقل، فنحن مسموح لنا من خلال العلم، أن نطبق على هؤلاء الأطفال الديدان التي يضعها راسين (Racine) في فم أحد شخوصه وهو يتكلم عن الأتريديين (Atrides)*: «تعلم أنهم خرجوا من دم زنى بالمحارم. وتندهش فيما لو كانوا فاضلين»[32].

إنها الفضيلة إذن. الفضيلة التي كانت تؤسس إيديولوجيًا تكامل تلكما المجموعتين من الإجراءات، إلغاء كل سياسة اجتماعية في مانا، مهما كانت بدائية في مثل هذا الزمن القصير لوجودها. وإنشاء منفى الأشغال الشاقة الذي فرض على سكان المنطقة. وكان للفضيلة التطهير كنتيجة طبيعية، وهو تعبير كان استعمله الحاكم ميليوس في عام (1823)، وطالما كُرِّر طوال القرن؛ التطهير الذي يصل الذروة في كلمات رئيس الأطباء: إذ ثمة كائنات ينبغي أن تزول بكل بساطة. وتلك كانت حال هؤلاء البيض «الفاسدين» الذين كانت تطهر أرض فرنسا منهم. فكيف استطاعت الفضيلة التي كان يعرّفها فولتير بأنها «الإحسان إلى القريب»[33] أن تفضي إلى هذا؟.

فلقد حصلت هنا نتيجة لنقاش، تحول إلى معركة في عام (1848). إذ من محبة الناس في ذروتها في ظل نظام إعادة الملكية، وملكية تموز، انتقل أنصارها إلى المطالبة بالعمل الاجتماعي، رافضين اتهام الفقير، بينما كان يحمله آخرون المسؤولية عن حظه العاثر، متهمينه بسوء الأخلاق. فتكتب كاثرين دوبارات (Cathrine Duparat) في أطروحتها حول الموضوع: «في مواجهة أنصار سياسة اجتماعية، محبة للناس، وكاثوليك اجتماعيين، واشتراكيين، سيدافعون مع أرمان دو مولان (Armand de Melun) عن «شراكة واسعة في الدفاع والتأمين والحماية المتبادلة»، لم يكن أمام أصوليي الليبرالية سوى الاعتراض بواجب المجتمع في الحفاظ على أخلاق الشعب»[34].

وكان تيير (Thiers)، في (25 تموز 1848)، بعد شهر من أيام حزيران الدامية، أحد الأوائل أمام الجمعية التأسيسية، في قول هذا الكلام: «إن الهدف الجوهري للمجتمع هو حماية الأفراد الذين يكونونه. فمن واجبه إذن عمل قوانين جيدة تضمن أمن الجميع. أما الباقي فهو من ميدان الفضيلة»[35]. وهذا «الباقي»، هو هناء الفرد الاجتماعي على وجه الخصوص، إذ إن الصحة والتقاعد من العمل، والتعليم المدرسي، والنظم التي تحدد استغلال العمل[36](17)، تندرج في المحيط الخاص. ولا يمكن أن يصاب الإنسان الشريف الفاضل بأي مكروه، وليس على الدولة إلا مهمة حمايته من اعتداء من ليسوا مثله.

والنظام الذي يترسخ في عام (1848)، يأخذ على عاتقه كل هذه الإيديولوجية القائمة على التضاد بين الرذيلة والفضيلة. وهي محاججة ملائمة كان الأفارقة «الأراذل» كما يصفهم أنصار العبودية، ضحية لها[37](18). أراذل أيضًا، كان العمال الذين يطالبون، وأراذل بصفة عامة، كل الذين يخلون بالنظام، سواء بمخالفة فكرية أم بمخالفة للحق العام. إذ إن الفضيلة التي كانت مصدرًا للكثير من مساعي الخير والإحسان التي أفضت إلى الوعي بضرورة العمل الاجتماعي من جهة، استحالت، من الجهة الأخرى، إلى تبرير لاستبعاد كل الذين لا يسيرون في اتجاه النظام الأخلاقي، والليبيرالية المسيطرة.

وكان لا بد من مكان يشكل منفذًا لهذا التطهير الكبير. فيمكن لمستوطنة لم تعد لها أهمية اقتصادية بسبب إلغاء الرق، أن تقوم بهذه الوظيفة من دون عائق، وبخاصة هذا الشمال الغربي حيث كان يعيش القليل من السكان «النافعين» والكثير من السود «البطالين». هؤلاء السود الذين بعدما تم تجاهلهم، كانوا «مفقودين» من المجتمع الاستعماري. وباعتبار المنفعة لا تنفصل عن فكرة الفضيلة المعتبرة إحسانًا في القرن الثامن عشر، فإنها كانت هي الأخرى تكمل انحرافها الدلالي نحو فكرة المردودية. الرذيل والبطال، هما المكونان للمسلمة التي كانت تقوم عليها السياسة الاستعمارية: وهي الاحتقار.

احتقار قاتل، احتقار أحمق، لأن منطق الربح الاستعماري نفسه كان يخسر بسببه. فمع أن مانا الأخت جافوهيه كانت مهتمة بالاستيطان الزراعي، أكثر من اهتمامها بالاستيطان التجاري، إلا أنها ازدهرت خلال بضع سنوات، ازدهارًا لم ير له مثيل في غويان. وإذا كان فهم هاجس وضع مؤسستها في «القانون العام» ممكنًا، ترى ألم يكن ممكنًا مع ذلك الاستمرار في سياسة كانت بحاجة فقط إلى الوقت؟. ثم إن الانتقال في الأرياف الفرنسية من اقتصاد القيام بالأود إلى اقتصاد التبادل، لم يجر في يوم، ولا حتى في جيل. لكن هذا هو ما كان يُطلب من سكان مانا، وهم من عوالم ثقافية مختلفة[38](19)، انتزعوا من إفريقية، جرحى ومصابين بصدمة شديدة. وقد بدأوا التوهم بالتعافي من جروح الترحيل والعبودية. وبالسعي إلى الربح فورًا، لم يُجنَ شيء فيما عدا شعورهم بالريبة، وإذا ما كان ثمة رذيلة في غويان، فهي تلك الدائرة المفرغة التي تورطت فيها السياسة الاستعمارية. فماذا كان «مردود» المستوطنة العقابية التي أقيمت على ضفة الماروني؟. هذا ميلينون مؤسسها، الذي كان أخفق في مانا، يكتب: «(. . .) لو ترك المنفيون غويان اليوم، لن يبقى بعد سنة أي أثر لوجودهم في البلاد»[39]. إذ إن حصيلة منفى الأشغال الشاقة، كما هو معلوم، كارثية من حيث كونه مخططًا للاستيطان. لأن الاحتقار يحطم كل حافز: فقد رأينا عدم الاكتراث الذي تم به تجاهل تجارب الماضي

الذي كبتت دروسه بأحكام العصر المسبقة ومصالحه التجارية القصيرة النظر. كما كبت أيضًا صوت الأم جافوهيه وهي تتهم العبودية بأنها سبب «خَبَل» السود[40]، وكما كبت في فرنسا صوت المنادين بالعمل الاجتماعي: «من الأولى أن تفكروا في المساواة في الظروف، فكروا في ترقية الشعب، مدوا له أيديكم: أكثروا من المؤسسات الخيرية التي تنمي القدرات الطبيعية لدى الفقير»[41](20). احتقار أحمق مرتين، لأنه كان أيضًا انعدامًا للرؤية، ومصدرًا لعمل غير منسق، واختلالات كانت تسمح بكل تجاوزات الفردانية إلى حد العبث. وكان مدمرًا مبدأ «كل امرئ ملزم بنفسه» لدى المساجين الذين لم يكونوا يحافظون على بقائهم إلا ب«الشطارة»، ولكن أيضًا لدى رجال مصلحة السجون الفاسدين في أغلب الأحيان، إن لم يكونوا متواطئين في أعمال النصب والاحتيال، ويختلسون المعدات والأغذية. وكل ذلك تسبب في خسائر للأموال العامة، أكثر بكثير من خسائر سوء التسيير في عام (1820)، وشكل عاملاً إضافيًا في تفاقم الإجرام. إنه «منفى الأشغال الشاقة العفن» كما كتب ألبير لوندر[42](21).

افتتح الحاكم بودان (Baudin) سان لوران دو ماروني (Saint-Larent-de-Maroni)، المبني على أراضي مؤسسة مانا في عام (1858). «عاصمة الجريمة»[43] وضد-مانا (anti-Mana)، كان سان لوران دو ماروني يندرج إذن في منطق الاحتقار المطلق للكائنات، الذي كان أسس المجتمع الاستعماري على العبودية، التي اعترف بها مؤخرًا في فرنسا كجريمة ضد الإنسانية، طبقًا لقانون (10أيار 2001)[44](22).

بالطبع، وبما أنه لم يكن هناك «أرض من دون شر»[45](23)، في بلاد المنعزلات اليسوعية، لم يكن هناك من فردوس في مانا. لكن عالم مانا المصغر يندرج ضمن إيمان راهبة بكرامة كل بني الإنسان، وإذن بكرامة السود، باعتبارهم «أبناء للأب نفسه، فهم من بني الإنسان مثلنا»[46](24). إذ كان يبنى ببطء وثبات على قيمة بسيطة، هي احترام الشرط الإنساني. لكن الإدارة الاستعمارية أجهضت هذه التجربة الاستيطانية. أما منفى الأشغال الشاقة فتكاثر وفرّخ. وكان معسكر شافران (Chavrein)، الأقرب إلى مانا، لسخرية القدر، أسوأ المعسكرات، ولا يقل في فظاعته عما سيرتكبه النازيون في القرن التالي.

بينما برهنت مانا، لعقد من الزمان، أنه كان بالإمكان أن تكون غويان شيئًا آخر غير الجحيم.

3/ 1/ 5) هايتي: من الهيمنة الفرنسية إلى الإمبريالية الأمريكية*

ليسلي مانيغات (Leslie Manigat)

ما من شعب أعجب بعبقريته وبنشاطه البناء (أكثر من الشعب الأمريكي). لكن التخلي له عن جماركنا وماليتنا، لتكون تابعة له: كلا ثم كلا. وإذا ما كان لي أن أختار بين هذه الطريق وتفكك بلادي: فسأختار التفكك.

الدكتور روسافو بوبو (Rosalvo Bobo) (1915).

هـــايتي، مستعمرة سان دومانغ الفرنسية السابقة، كانت في عام (1804)، أول دولة للسود في التاريخ الحديث، تنال استقلالها. والمثال الوحيد ل«إزالة الاستعمار» الثوري، مـــن الأهالي فقط، في القرن التاسع عشر. وفي بداية القرنِ العشرين، تصير هذه الدولة ذات السيادة، موضوع «علاقة غير متكافئة» مع قوى عالمية، وهو ما سيحدد مستقبلها السياسي والاقتصادي.

فهايتي، منذ أصبحت مستقلة، مثلت موضوع تنافس بين أربع قوى: فرنسا، ألمانيا، بـــريطانيا والولايات المتحدة. إذ أفضت المنافسة بين هذه البلدان الأربعة، في نهاية القرن التاسع عشر، إلى خلق مجموعات ضغط لا تتناسب بالضبط مع الكتل الموجودة بأوربة في

عصر السلام المسلح ذاك. علاوة على أن هايتي، هذه الغنيمة التي كانوا يتنازعونها، كان بإمكانها اتباع سياستها الخاصة. فالاستقلال السياسي كان يعني لها تمكن البلد على الأقل من حق المبادرة، ولو المحدودة، والسعي لاستخدامها عبر منافسات القوى. وهكذا كان كثير من الهايتيين يرون في رجحان النفوذ الفرنسي وسيلة يحتمون بها من همّ الأمريكيين، بينما كان آخرون يريدون استعمال الدرع الأمريكي ضد عروض الألمان. وفي تقرير وجهه أحد أكثر الوطنيين بصيرة، هو النائب-الوزير لوي إدغار بوجيه (Louis Edgar Puget)، إلى وزارة الخارجية الأمريكية في (7 كانون الأول 1910)، كان يناشد «واشنطن لتضع حدًا لتحكم فرنسا وألمانيا بمصير هايتي، ولمخططاتهما المشتركة لاحتلال مقنع للبلاد».

وكان بعض القادة يحاولون الحفاظ على علاقات اقتصادية تفضيلية مع دول صغيرة لتجنب كل إمكانية للضغط من القوى الكبرى في حالة وقوع نزاع، وهو ما جعل وزيرًا فرنسيًا يعلن متهكمًا «إن ما تحبه هايتي في بلجيكا، هو أن هذا البلد ليس لديه بحرية». وفي حدود حرية الحركة التي كانت تتمتع بها، كان وزير خارجيتها، يصرح في عام (1883) بأن «هايتي ستُحمل على عقد زواج مصلحة مع الولايات المتحدة، لتعذر زواج حب مع فرنسا».

وقد كانت سلبية الجزيرة، من بين مميزات أخرى، متناسبة عكسيًا مع مطالب الشعور الوطني. وباعتبار هذا الشعور طبيعة ثانية للهايتيين، فقد كان بالفعل طبقًا لإليهو روت (Elihu Root)، وزير الخارجية الأمريكي «العقبة الرئيسة في العلاقة مع هذا البلد». وقد أكد رئيس الوفد الفرنسي في هايتي هذا الحكم، في تقرير لوزير الخارجية الفرنسي ديلكاسيه (Delcassé)، مضيفًا أن «الأمريكيين بنظر الهايتيين كانوا فقط أكثر بياضًا منهم (مثل الأوربيين)، لكنهم من بين جميع البيض، هم الذين يعاملون السود بالاحتقار الأكثر إهانة». حتى أن البلد منذ استقلاله انكفأ أخيرًا وراء وطنية اقتصادية ضيقة، مانعًا الأجانب من التملك أو التمتع بتسهيلات تجارية، بفرض شروط ثقيلة وقاهرة على نمو المنشآت الأجنبية الخاصة، وهو ما شكل عقبة كأداء أمام أي نية للأجانب في التدخل بتنمية البلاد. ومن وجهة النظر هذه، انبثقت صيغة «علاقات غير متكافئة» غير المسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية.

في مطلع القرن العشرين، نشهد تغيرًا في ترتيب مناطق النفوذ: إذ فقدت فرنسا مكانتها، وحلت الولايات المتحدة محلها. فمتى حدث هذا التغير؟. يرجعه بعض المؤرخين إلى الحرب العظمى. ذلك أن الأمريكيين في تموز عام (1915)، بانتهازهم فرصة الشلل

الــذي كان يصيب أوربة نتيجة للحرب، والفوضى السياسية التي كانت تسود هايتي، استطاعوا احتلال البلاد عسكريًا وتأمين سيطرتهم على شؤونها للعشرين سنة القادمة.

إلا أن هذا التغيير الجوهري كان تم قبل عام (1914)، وحدث هذا الانتقال من هيمنة إلى أخرى قبل ذلك أيضًا. فالسنوات التي رأت بروز «معلم» جديد تتراوح ما بين عامي (1909 و1911). لأن الأمريكيين خلال هذه الفترة، تصوروا سلاح تفوقهم وانتصارهم: وهو الترسخ الاقتصادي والمالي. حتى أن المرء ليتساءل عما إذا لم تكن الغلبة الاقتصادية والمالــية ســببًا للــتدخل العــسكري والسيطرة السياسية، كما نُص عليها في معاهدة الاحتلال، أم أن مبادرة مجموعات المصالح هي العامل المحرك عندئذ.

يــبدو أن الانتقال من سيطرة إلى أخرى، يوحي بمباراة بين ثلاثة لاعبين، وهايتي هي الرهان، إذ تنتقل من لاعب هو فرنسا إلى الآخر وهو الولايات المتحدة. إلا أن المباراة لم تلعب في الواقع قط بثلاثة لاعبين، بل بأربعة، لأن ألمانيا كانت تتدخل بنشاط. وكانت المفارقة تتمثل في لعب الأمريكيين ضد ألمانيا، من أجل طرد الفرنسيين. حتى ذهب وزير الخارجية الأمريكي لانسينغ (Lansing) إلى كتابة أن موقف ألمانيا كان إحدى المعطيات الكــبرى في الــسياسة الأمريكية بهايتي. وهو ما أكده في عام (1909)، القائم بالأعمال الفرنــسي في هــايتي ضــمن تقرير إلى وزارة الخارجية الفرنسية: «لم يكن الفرنسيون الخصوم الحقيقيين للولايات المتحدة في هايتي، بل الألمان».

ومــن المفــيد أن نذكر أنه على الرغم من كون ألمانيا وفرنسا خصمين لدودين في أوربة منذ عام (1870)، وهي فترة تخللتها، والحق يقال، أوقات انفراج، بل وتقارب، إلا أن هذين البلدين كانا يعملان مجتمعين نوعًا ما، حينما كان يتصل الأمر بهايتي، فيما بين عامي (1909 و1911).

فالخــصم المشترك كان الأمريكيين، الذين تخلت إنغلترا عن استقلالها إزاءهم، على الأقل فيما كان يتصل بهايتي. و لم يكن الأمر كذلك دائمًا؛ لكن بريطانيا مذ ذاك انحازت إلى السياسة الأمريكية. وهكذا أبــدت عداءها، مثل الولايات المتحدة، لأنتينور فيرمان (Antenor Firimin) زعيم أوساط المثقفين في هايتي، بسبب حقده على العسكريين، لأنه كان ينوي إقامة سياسة تجديد وطني عن طريق العصرنة، وسياسة التقشف، وتجديد البنى الاقتصادية والاجتماعية، مع حد أدنى من الليبيرالية السياسية في إطار نظام نخبة الكفاءات الــذي كــان ينبغي تأسيسه. وكانت هذه النزعة للاستقلال الذاتي، مضادة لمشروعات الأجــنبي، وللــولايات المتحدة بالأخص. فأسهم الوزير الأمريكي فورنيس (Furniss) بكــتابة (مذكرات) بعثت بها الحكومة الإنغليزية إلى هايتي: «لن ترسل إنغلترا أبدًا سفنًا

حربية إلى سواحل هايتي، إلا لحماية المصالح الأمريكية». وهكذا كانت للندن وواشنطن سياسة مالية مشتركة في مواجهة فرنسا وألمانيا.

3/ 1/ 5/ 1) أوضاع القوى الكبرى ومصالحها المتبادلة في هايتي

كانت هايتي مبعثًا لاهتمام القوى الكبرى لأربعة أسباب مختلفة. أولاً. موقعها الاستراتيجي على طريق بنما، حيث كانت قناتها قيد البناء، مع مينائها المحمي بحاجز الأمواج سان نيكولا (Saint-Nicolas)، الذي كان يسميه البعض «جبل طارق العالم الجديد». إذ كان الأمريكيون منذ عام (1891)، مهتمين بهذا الميناء. زد على ذلك أن انتصار السفن البخارية على الشراعية، جعل القوى تبحث عن نقاط للتموين بالفحم، على طول الطرق التجارية. والحال أن التصرف بميناء مفتوح للجميع من أجل التموين، في بلد مستقل كهايتي، وسط بحر مستعمَر نوعًا ما، كان يشكل ورقة رابحة. وهذا ما كان يهم الألمان، من بين آخرين، في الموانئ الهايتية.

وعامل الأهمية الثاني كان حاجة هايتي للتحول اقتصاديًا، مع انطلاق الثورة الصناعية. فقد استطاع البلد العيش حتى نهاية القرن التاسع عشر مع البنى التي أنشئت بعد الاستقلال، بترميم ما كان باقيًا من الميراث الاستعماري الذي نهب ثم حطم خلال أحداث الثورة. فاقتران العمل الحر بالبنى الإقطاعية أصبح غير ذي جدوى عندما تزايد السكان، وطغت عليهم، طوعًا أو كرهًا، موجة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى في النصف الثاني من القرن، وأُخضعوا، على الرغم من انعزال البلد إلى ضغوط المزاحمة الدولية. لكن العصرنة كانت تقتضي التمويل، وهو ما يفسر دخول قوى مالية بدورها إلى الحلبة. إذ كان هناك استغلال قصب السكر والكاكاو والموز والغابات والبن، وربما منابع للبترول أو غيره، كالامتياز الذي منح لإدمون رومان (Edmond Roumain) في عام (1906) لبناء مصفاة للبترول. وبدت هذه المشروعات جذابة، لاسيما أن ازدهار سان دومانغ الاستثنائي في القرن الثامن عشر كان باقيًا في الأذهان، حيث كانت المشروعات المهيئة غير متناسبة أحيانًا مع قدرات البلد الحقيقية التي لم تُقوَّم بجدية.

النقطة الثالثة، هي سيطرة التجار الأمريكيين والفرنسيين والألمان والإنغليز الفعلية على تجارة هايتي الخارجية، الذين لم يكونوا يترددون، في حالة وقوع نزاع، باللجوء إلى سفارات بلادهم، والتي كانت تشكل سدًا أمام كل مبادرة هايتية؛ حتى إن السفن الأجنبية كانت تؤمن المبادلات بين مختلف الموانئ الهايتية المفتوحة أمام التجارة الأجنبية،

وهو ما كان يحد من إمكان الهايتيين في إجادة بيع المنتجين الأكثر رواجًا لدى الغربيين: بن سان مارك الشهير، وخشب البَقّم المرغوب كثيرًا من الألمان، قبل أن يستبدلوا به مواد كيميائية في الصباغة. لكن المعوق الهام بالخصوص، هو اضطرار التجار الهايتيين إلى دفع ثمن المنتجات الأمريكية أو الأوربية عن طريق سندات بالعملة الأجنبية، تضمنها واردات القهوة، وهو ما كان يسمح بالمضاربة.

مـصدر آخر لاهتمام القوى الكبرى بهايتي: فلقد كانت المبالغ التي استدانها الهايتيون مـضمونة مـن شركات أجنبية مقيمة في الجزيرة، كانت «تساعد» الحكومة، إذ تعاني صعوبات بصفة عامة انتظارًا للمحصول. وهو ما كان يفضي إلى زيادة ديونهم الخارجية القابلة للتجديد، وإعادة الجدولة، إلخ.

كـان يـضاف إلى كل ذلك، الاهتمام بالنتائج التي يمكن لجمهورية سوداء بلوغها، باعتـبارها شـذوذًا في عصر كانت الإيديولوجية الإمبريالية مصرة على أن دولة سوداء كانـت عاجزة عن أن تحكم نفسها بنفسها. كانت وظيفة هذه النظرية تسويغ تقاسم إفريقية بين القوى الغربية، من جهة، والإبقاء على التمييز العنصري في المجتمع الأمريكي الذي كان يقدم نفسه كضمانة للمبادئ الديموقراطية مع ذلك.

3/ 1/ 5/ 2) التفوق الفرنسي المهدَّد

في مطلـع القرن العشرين، كان التفوق الفرنسي ثقافيًا وتكنولوجيًا في آن. إذ كان الـبلد ناطقًـا بالفرنسية، ويربي نخبه طبقًا للمنظومة التربوية الفرنسية، ويقوم بالشعائر الدينية رجال دين كانت وزارة الخارجية الفرنسية تشرف عليهم. وكانت الفرانكوفونية تعـبر عـن أفـضليات. كما كانت تعبر عن مؤالفة، إذ كان يسود نوع من «الذوق الفرنسي» في هايتي: فكان يفضل تبغ سكافيرلاتي (Scaferlati) «بتي كابورال» على تبغ فيرجينيا الأمريكي، وكانت فرنسا تشكل نموذجًا نوعًا ما. ولم يكن ميشليه (Michlet) على خطأ حينما قال في القرن التاسع عشر «هايتي، إنها فرنسا السوداء».

هـذا الـتفوق، كـان أيضًا تجاريًا: إذ كان البن وخشب البَقّم يرسلان إلى الموانئ الفرنسية، والهافر على وجه الخصوص. وفرنسا باعتبارها الزبون الأول، كانت تستوعب ثلثي الصادرات الهايتية، وتصدر المنتجات الكمالية الفاخرة، و«سلع باريس»، زيادة على الكتب والآلات التي كانت شهرتها تتجاوز شهرة الآلات الألمانية المنسوخة عنها.

وكان التجار الهايتيون يحصلون على اعتمادات لأربعة أشهر أو ستة، تتلوها سندات لـستين يـومًا أو حتى لثمانين. وكان العلم الفرنسي يرفرف على الموانئ الهايتية بفضل

الـــشركة العامة عبر الأطلسي التي كانت تتمتع بكل أنواع الامتيازات المتصلة في جزء مـــنها ببروتوكول وقع سرًا في عام (1889). كما كان الكابل البحري العابر للأطلسي فرنسيًا أيضًا.

أخـــيرًا، كان هذا التفوق ذا طبيعة مالية: فكما يذكر المؤرخ بيير رينوفان (Pierre Renouvin)، «فرنسا، كانت درج النقود». إذ كانت الدائن الرئيس، بل الدائن الوحيد للقـــروض الهاييتـــية بين عامي (1825 م و1896)، وكانت هاييتي طبقًا لوزارة الخارجية الفرنـــسية، تـــسدد ديونها جيدًا. وأكثر من ذلك، كان البنك الوطني والبنك المركزي فرنسيين. فكان البنك بالنسبة للوطنيين «باستيل رأس المال الأجنبي».

إلا أن الـــتفوق الفرنسي في مطلع القرن العشرين كان مهددًا. فقد كانت لديه نقطة ضـــعف: هـــي انعـــدام الاستثمارات في الإنتاج الهاييتي. لاسيما أن فرنسا كانت تشعر بوجـــوب تجنب المواجهة في هذا الميدان مع الولايات المتحدة، ولم تكن بالتالي مصممة علـــى معركة جدية للدفاع عن تفوقها. ولم يكن هذا راجعًا لنقص في المعلومات، لأن بيشون (Pichon)، وزير الخارجية الفرنسية، كان سابقًا على رأس البعثة الدبلوماسية في بور أو برنس (Port-au-Prince).

أولاً، كان هذا التهديد الأمريكي تجاريًا، فبعدما كانت الولايات المتحدة تسيطر على (67%) مـــن مستوردات هاييتي في عام (1907/1908)، تضاعفت هذه السيطرة فيما بين عامي (1900 و1910). إذ كانت للأمريكيين مزية القرب، وتكاليف النقل أقل بالنصف مـــنها بين هاييتي وأوربة. علاوة على أن الأمريكيين كانوا يبيعون سلعًا رخيصة من ذات الاســـتهلاك الواسع: كملابس العمل الزرقاء ومواد البناء، إلخ. واتخذ التهديد الأمريكي بالخـــصوص بعدًا استراتيجيًا يتلخص في ثلاث كلمات: سياسة قناة بنما. فيشير إيليهو روت مـــنذ عام (1905) في رسائله: ينبغي علينا الحفاظ على النظام في البحر الكاريبي، والـــسيطرة على الطرق صوب بنما. ومراحل الوجود الأمريكي معروفة: كوبا وبورتو ريكـــو في (1898)، بنما في (1903)، جمهورية الدومينيكان في (1907). وهاييتي في هذا الوضع كانت محشورة في الوسط كالشطيرة.

وكانت المزاحمة الأمريكية حقيقية أيضًا في ميدان الاستثمارات المالية. إذ انتقلت من (50) مليون دولار في عام (1898) إلى (200) مليون دولار في عام (1911)، ثم إلى (500) ملـــيون في عام (1920). فقد كانت شركة الفواكه المتحدة بأمريكا الوسطى، الموجودة مـــنذ عـــام (1899)، استثمرت (17) مليونًا في مزارع الموز والسكك الحديدية في عام (1900) و(83) ملـــيونًا في عـــام (1913). وهكذا كانت هاييتي مطوقة، إذا صح القول،

برؤوس الأموال الأمريكية. وكان هذا قد بدأ في عام (1905) بالاستثمارات في السكك الحديديــة، وتواصــل في عام (1908) مع القطارات الكهربائية (الترامواي) والإنشاءات الكهــربائية. وكان عقد ماكدونالد (McDonald) المتعلق بالسكك الحديدية ينص على امتــياز بالأراضــي الواقعة على جانبي السكة الحديدية، وهو احتكار كان يسري على الأرض ومــا تحتها، وعلى المجال الجوي فوق منطقة ما. صحيح أن كل العقود، لم تكن على هذا النمط. إلا أن البنوك الأمريكية كانت طرفًا فاعلاً في هذا التسرب المنتصر الذي وجدت الولايات المتحدة منه وسيلة للدخول في الاقتصاد الهايتي.

وكان للتهديد الأمريكي طابع ثقافي أيضًا، تظهره في رأيي، المناقشة الكبرى في هايتي التي قسمت الرأي العام حوالي عام (1908 – 1910)، والتي كانت تتعارض فيها مميزات الــثقافة اللاتينــية مع العقلية الأنغلوسكسونية بما تحتوي من براغماتية، وحس بالفاعلية والمردود، وروح التضامن والانضباط، وروح المبادرة والمغامرة. وهكذا كان نموذج ثقافي جديد يظهر.

أمــا في أوربة، فكان خصم آخر ينوي منافسة فرنسا في هايتي: هو ألمانيا غليوم الثاني، التي كانت منذ زمن طويل مشتريًا كبيرًا للبن الهايتي، يجعل سوق هامبورغ بعد سوق الهافر مباشــرة. بيــنما كانت ألمانيا تصدر الجعة والإسمنت والمنسوجات، زيادة على المنتجات المعدنــية والــصيدلانية الأكثر أهمية. ونجحت في الدخول إلى المجتمع الهايتي بالتكيف مع أذواقه، وتقليد المنتجات الفرنسية. وبتصدير منتجاتها في عبوات متناسبة مع الطرق الهايتية، الــوقت الــذي لم يكن يصدر الأمريكيون فيه إلا شحنات، لا يمكن نقلها غالبًا. علاوة على أن الألمان كانوا يتعاملون بأسعار تقل حتى (30%) عن أسعار الدول الأوربية الأخرى. ولم تتــردد الحكــومة الألمانــية في عــام (1901)، في شن حرب رسوم جمركية صغيرة، حول البن الهايتي لإرغام حكومة هايتي على منح ألمانيا الامتيازات نفسها الممنوحة لفرنسا.

زد على ذلك، أن السفن التجارية الألمانية كانت تؤمن الاتصالات بين موانئ هايتي المختلفة وتنقل نحو ثلثي إنتاج البن. وكانت سفينتان تصلان كل أسبوع هامبورغ ببو أو برنس، بينما كانت سفينة واحدة كل شهر فقط تتوجه إلى الهافر.

وفضلاً عن مشروعاتهم، مثل إنشاء خط للسفن البخارية للوصل بين الموانئ الهايتية، كانــت للألمــان مــصالح في السكك الحديدية، وقد استقرت إحدى شركاتهم في بايو (Bayeux)، شمــالي البلاد، لإدارة مزرعة للمحاصيل المدارية، كانت تشغل ما يقرب من خمــسمئة عامل مياوم. كما برع الألمان على وجه الخصوص في المضاربة، وكانت لهم عبقرية خاصة في «ضربات» البورصة.

وباختصار، كان يظهر بجلاء أن ألمانيا كانت مستعدة لانتهاز كل الفرص لاكتساب مواقـــع قد تؤمن لها الهيمنة على هايتي، بالسيطرة على الجمارك، كما يشهد على ذلك تكـــرار الحـــوادث الدبلوماسية مع هايتي، والتي لم تكن موجودة مع فرنسا أو الولايات المـــتحدة، علـــى الأقل فيما بين عامي (1870 و1900). وقد كان الأمريكيون شديدي الانتباه لهذه المحاولات الألمانية للولوج إلى أمريكا اللاتينية، وإلى هايتي. ففكر إليهو روت وثيودور روزفلت بإمكان شن حرب على ألمانيا للدفاع عن مذهب مونرو[1].

3/ 1/ 5/ 3) المعركة الفاصلة من أجل التفوق (1909 - 1916)

كـــان الجديـــد هو تدخل الحكومة الهايتية في النزاعات بين المصالح الأجنبية، والوعي بالطابع السياسي لهذه المشكلات، الذي قد يقرر مصير البلاد. فكل ما كان يتصل بتكوين بـــنك وطني، لم يعد يرمي فقط إلى السيطرة على العلاقات الاقتصادية، بل التحكيم فيما يـــتعلق بالاســـتثمارات، باعتباره مخصصًا لمنح القروض . . إلخ، وفيما يتعلق بالسلطة التي ســـيكون لهـــا التفوق في البلاد. وكانت لدبلوماسية الدولار الغلبة على طموحات ألمانيا الإمبريالية (Weltpolitik) ثم تصدت للهيمنة الفرنسية باسم مذهب مونرو.

كـــان البنك الوطني الموجود عندئذ مؤسسة فرنسية، ذات مسؤولية محدودة، منبثقًا عن الـــشركة العامـــة (Société Generale) والقرض الصناعي والتجاري (Credit industril et commercial). وكـــان امتيازه لخمسين عامًا حتى عام (1930). وكان يقوم بوظائف بنك تجـــاري وبنك إصدار للأوراق النقدية على الأقل، كما كان يمارس وظيفة الخزينة العامة. فكان من الضروري إذن أن يتعاون مع الدولة، لأنه كان يمارس بالفعل وظائف حكومية. وبحـــسب ما كان يستجيب لحاجات الدولة، هايتية كانت أم لا، كان ينظر إليه على أنه مجـــرد جهـــاز ضمنها أو كدولة داخل دولة. لكن النظام لم يكن يسير على ما يرام، لأن البـــنك لم يكـــن مهـــتمًا بتأثيرات قراراته على قيمة العملة الهايتية، إذ كان يعالج مصالحه الخاصة جيدًا، لكنه كان غير مكترث بمصالح البلاد. فحرمته الحكومة في عام (1905) من وظائفه كخزينة عامة. وسرعان ما بدأ بالانحدار والخسارة. وكان زواله يبدو قريبًا.

وبمـــا أن بـــنك هايتي الوطني كان خيب الآمال المعقودة عليه في عام (1880)، فقد فرضـــت فكـــرة وضعه في منافسة مع غيره نفسها. لكن إنشاء بنك هايتي آخر في عام (1893)، أخفق لنقص رؤوس الأموال الضرورية؛ فتقدم الأجانب بعدة مشروعات. كان اثـــنان منها من الأمريكيين الذين تصوروا أن يضمنوا حقوقهم بما تجبيه الدولة، كما في جمهورية الدومنيكان. لكن وزارة الخارجية الأمريكية ردت على مشروع بنك مورغان

قائلة «بأنه ليس لها مخطط على شاكلة الدومنيكان لهايتي». كما كان هناك أيضًا مقترح نمساوي، لكن السمسار المسؤول عن تنفيذه لم تكن لديه رؤوس الأموال. وأتى العرض الأكثر جدية من دريسدن بنك (Dresden Bank) الذي اقترح أن يكون نصف رأس المال ألمانـيًا وربعـه فرنسيًا والربع الأخير للأمريكيين. ولم ير هذا المشروع النور أيضًا، كما فشلت محاولة بنك هايتي الوطني لإعادة التفاوض حول اتفاقياته مع الحكومة.

وتقـدمت الأمـور خطوة جديدة عندما شكلت البنوك الألمانية والفرنسية مجموعة متشاركة، ولم تطلب كضمانة إلا السيطرة على الجمارك. والمزية الرئيسة لهذه المجموعة كانت دعم حكومتي فرنسا وألمانيا لها، وأنها ستعيد إدخال بنك هايتي الوطني. ولم تتردد هـذه المجمـوعة الفرنـسية-الألمانية في شراء بعض المنتَخبين، وحثت السعي من أجل التصديق على الاتفاقيات التي وقع عليها بالأحرف الأولى في تموز عام (1910).

فاقتـرحت مجموعة أمريكية أخرى، تتألف من ناشيُنال سيتي بانك (National city Bank) ومجمـوعة سبيرز أند سي (Speyers and Cy)، من جديد قرضًا ب(12,5) مليونًا مـن الـدولارات لإعادة شراء الدين، إضافة إلى إصلاح نقدي، وإعادة التنظيم المالي، عارضة زيادة الاستثمارات، دون أن تطلب السيطرة على الجمارك، بل جزءًا من دخلها لضمان القرض. وكان الهدف بوضوح الحصول على مكان متفوق في الشؤون الهايتية. إذ كانت وزارة الخارجية الأمريكية تساند بصراحة هذا المشروع الذي يرمي إلى إغراق المشروع الفرنسي-الألماني.

وفاز الأمريكيون بالشوط الأول، إذ حصلوا على وعد بأن لا يصادق على شيء في بـور أو برنس طالما لم يُفحص مشروعهم مع المشروعات الأخرى. كما حصلوا أيضًا، كبادرة على الصداقة، على حق الإطلاع على المشروع المنافس، وهو ما كان يعني حق الـتدخل بالشؤون الهايتية. فاستطاعوا هكذا انتقاد المشروع الفرنسي-الألماني في الوقت الذي أوشكت المصادقة عليه أن تتم. وصرحوا بالخصوص أن هذا المشروع ضار بالمصالح الأمـريكية، لأنه يبعدهم عن النظام المصرفي وعن السيطرة على الجمارك. «إن المصادقة علـى هـذا المشروع الفرنسي-الألماني، سيرغمنا على إعادة النظر في مجمل نشاطنا في الـبلد»، كانت تقول (مذكرة) لوزارة الخارجية. ومع ذلك، كان المشروع الفرنسي-الألماني يواصل مساره، وكانت المصادقة عليه على وشك أن تتم، بعد تهديد وزير الحرب شخـصيًا، وتوقيف المعارضين للمشروع. وكان الوزير الألماني المفوض في هايتي، يتكلم من جهته، عن «التهديدات الأمريكية كخدعة» مطمئنًا الهايتيين بأنهم مع الدعم الفرنسي لم يكن لديهم ما يخشونه.

والواقع أن الأمريكان على الرغم من تكرارهم التهديدات، إلا أن تخوفهم من أن يثير تدخلــهم ثــورة أوقفهم. وبما أن العلاقات الفرنسية الألمانية في أوربة كانت تتدهور، أعلمــت باريس واشنطن بأن الانتقادات الموجهة للمشروع الفرنسي-الألماني، ستأخذ بالحسبان، وبأن باريس ستظل إلى جانب الأمريكيين في المسألة الهايتية.

والحقــيقة أيضًا، أن المجموعة الفرنسية _ الألمانية قدمت للأمريكيين في تشرين الأول (1910) عرضًــا بإمكان انضمامهم إليها. فما كان من وزارة الخارجية الأمريكية إلا أن غــيرت موقفها تمامًا، معتبرة أنه للمرة الأولى في تاريخ هايتي، سيكون للبنوك الأمريكية موطــئ قدم في هذا البلد. وكان من السهل بعد ذلك جعل بنك هايتي الوطني مؤسسة أمــريكية، بأمــركة موظفيه شيئًا فشيئًا، بينما ظل قسمه الفرنسي مضادًا للأمريكيين. وهكــذا بــدأ منعطف حاسم أعطى إشارة الانطلاق لبيروقراطيته المستمرة، ولأمركته المتزايدة. إذ عين الممثل الأمريكي لناشنال سيتي بانك، ممثلاً لبنك هايتي في نيويورك، حتى اليوم الذي عينت فيه وزارة الخارجية الأمريكية مدير البنك نفسه في عام (1911). أخيرًا، انــتقل الأمــريكيون من السيطرة على هذه المؤسسة المالية، إلى السيطرة على الجمارك، فالسيطرة السياسية على الدولة.

إثر اكتمال هذه العملية التي أفضت إلى احتلال هايتي عسكريًا في عام (1915)، حكم آلان تورنيــيه (Alain Turnier)، الملحق السابق في سفارة هايتي بواشنطن، بأن السياسة الأمــريكية، كانت ميكيافيلية بمعنى الكلمة، وأن البنك استخدم كحصان طروادة بغية السيطرة على البلد. إلا إن المؤرخ دانا ج مونرو (Dana G. Monroe)، يرى أن الفوضى الــتي كانــت ســائدة في البلد والخوف من الهيمنة الأجنبية هما اللتان كانتا العنصرين الرئيــسين في هــذه القــضية، مع الخشية من أن يفضي عدم تلاؤم المجتمع مع مطالب العــصرنة الــتي كانت تريدها النخبة إلى اضطرابات، كانت تقتضي من مبدأ مونرو أن يــسويها، مــن دون أن تتدخل حكومة أخرى غير حكومة الولايات المتحدة: «كانت الأهمية للسياسة أكثر من الاقتصاد».

والواقــع أن هذا التطور عوضًا عن مواجهة هذه المعارضة، كان يواجه مصالح مالية متعارضــة، المصالح الأمريكية الخاصة التي تدفع إلى التدخل باعتباره لا بد منه، ومصالح المــسؤولين السياسيين الأمريكيين الذين يريدون أولاً إزالة كل خطر للتدخل الأوربي في شــؤون هــايتي، وخليطًا متناقضًا من الجاذبية والقلق اللذين يثيرهما تزايد العلاقات مع الــولايات المــتحدة. فالهايتــيون واعون بأنهم لن ينجحوا لوحدهم في عصرنة بلدهم. والتــباس مواقــف الكثير من الهايتيين إزاء الأمريكيين يظهر عندئذ في النداء إلى الشعب

الهـــايتي، قـــبل تدخلـــهم العسكري بثلاثة أشهر، في عام (1915)، على لسان الدكتور روسالفو بوبو، المرشح للرئاسة: «ما من شعب أعجب بعبقريته، وبنشاطه الخلاق (أكثر من الشعب الأمريكي). وأنا أحب هذا الشعب العظيم حبًا عميقًا. أحد أحلامي هو أن نتمتع في بلادنا بمناهجه؛ وأن يكون لصناعييه نظام تفضيلي، وأن نستفيد نحن أيضًا من النظام ذاته لديه في المقابل. لكن التخلي له عن جماركنا وماليتنا، لتكون تابعة له: كلا ثم كلا. وإذا ما كان لي أن أختار بين هذه الطريق وتفكك بلادي: فسأختار التفكك».



3/ 1/ 6) ملحق: الأيديولوجيا والحركات السياسية في هايتي (1915 - 1946)*

دافيد نيكول (David Nicholls)

إن الحـــركات الاحتجاجـــية التي سأدرسها هنا هي: الوطنية، السودانية (noirisme) والاشـــتراكية. الأولى كانت تقوم على معاداة احتلال الولايات المتحدة هايتي العسكري، ومعـــاداة الإمبريالية الثقافية الفرنسية؛ فكان الوطنيون يطلبون انسحاب القوات الأمريكية، وتنمـــية ثقافـــة أصـــيلة كريولية (créole). وكانت الثانية موجهة ضد هيمنة الخلاسيين على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هايتي، وضد القبول بثقافة وبمعايير جمالية أوربية؛ إذ كان السودانيون ينادون بسلطة للسود، ويدللون على أهمية الأعراف والمعتقدات الإفـــريقية في هايتي. أما الحركة الاشتراكية فكانت تتصدى لسيطرة الرأسماليين المحليين أو الأجانب على الاقتصاد الهايتي، ولنظام «الاقتصاد الحر». كما تتصدى للتفاوتات الفادحة في الحظـــوظ الـــناجمة، كما تقول، عن هذه الوقائع الاقتصادية. وكانت توجد اختلافات بـــين الاشتراكيين حول العلاجات الأكثر ملائمة: فالبعض كانوا يقترحون تخطيط الدولة للاقتصاد، وحكومة من الخبراء؛ بينما كان آخرون يفضلون سيطرة الطبقة العمالية الثورية على أجهزة الدولة، التي ستفضي، طبقًا للتطلعات الماركسية، إلى نشوء دولة البروليتاريا.

كانـــت الحركة الوطنية خلال فترة الاحتلال تعتمد على طيف واسع من الطبقات: يمتد من الطبقة العمالية والفلاحين إلى النخبة الخلاسية، مرورًا بالطبقة الوسطى في المدن.

وكانت السودانية بالخصوص إيديولوجية الطبقة الوسطى للمثقفين السود، معلمين، رجال قانون وأطباء. أما الاشتراكية سواء ماركسية كانت أم تكنوقراطية، فكانت اتجاه قسم من النخبة الخلاسية: إذ كان أنصارها يحاولون استبدال مواجهة سياسية طبقًا للعرق بصراع بين الطبقات هذه المرة، وهو ما سيفضي بالنتيجة إلى الحفاظ على «الزعامة» التي كانوا معتادين عليها.

3/ 1/ 6/ 1) الاحتلال الأمريكي

من الضروري، لفهم بروز هذه الحركات الاحتجاجية، الاهتمام أولاً بوقع الغزو والاحتلال الأمريكي لهايتي. فيوم (28 تموز 1915)، تاريخ سيبقى محفورًا في ذاكرة الشعب الهايتي إذ نزل مشاة البحرية الأمريكيون ذلك اليوم في هايتي، وبدأوا احتلالاً عسكريًا سيدوم ما يقرب من العشرين عامًا.

وإحدى الذرائع التي ذكرت لتسويغ التدخل، كانت عدم استقرار الحكومة الهايتية: فقد شهد القرن العشرين توالي حكومات عابرة (أعمار رؤسائها قصيرة): وقد بلغت الظاهرة ذروتها مع الرئيس سام (Sam)، الذي قتلته الجماهير بعد أن أخرج من السفارة الفرنسية التي كان التجأ إليها.

عارض كثير من الهايتيين التدخل العسكري الأمريكي منذ البداية، لكن المقاومة العسكرية كانت طفيفة. وكان هؤلاء الوطنيون يعبرون عن آرائهم في صحف مثل: هايتي أنتغرال (Haïti integrale)، لا باتري (La patrie)، لا ليغ (La ligue)، لاتريبون (La Tribune)[1] وكان إيلي غيران (Elie Guerin) وجورج سيلفان (Georges Sylvain) من البارزين بين الزعماء الوطنيين لتلك الفترة. وكانت تتكون بعض المجموعات ـ ومنها الاتحاد الوطني، وتبدأ حملة طويلة من أجل انسحاب القوات الأمريكية. وبينما كانت المقاومة العسكرية هزيلة في عام (1915)، تزايدت الاضطرابات بين الفلاحين في عام (1918)، هؤلاء الفلاحون «المتشردون» الذين كانوا يسمون كوكو (cocos)، كان يقودهم شارلمان بيرالت (Charlemagne Péralte) وبينوا باترافيل (Benoit Batraville). فالسبب المباشر للانتفاضة كان محاولة الإدارة الأمريكية فرض نظام للعمل القسري، السخرة. وبما أن رجال الدرك كانوا عاجزين تمامًا عن مواجهة تمرد بهذا الحجم، كان من الضروري تدخل مشاة البحرية، وإرسال تعزيزات بسرعة من الولايات المتحدة.

فكان هدف الحركة الوطنية السياسي المباشر إذن، انسحاب القوات الأمريكية. لكنها كانت تهتم أيضًا بتطوير ثقافة كريول مستقلة، هايتية بصورة خاصة. وعلى إثر

سلـــسلة من أحداث الشغب في عام (1929)، أرسل الأمريكيون لجنة تحقيق إلى هايتي. فخلف الرئيس لوي بورنو (Louis Borno) وهو عميل معروف، في عام (1930)، سياسي وطني هو: سينيو فانسان. وكان ذلك أول انتصار سياسي للوطنيين. وبعد أربع سنوات، ســحب الأمــريكيون قــواتهم. وأنصار فانسان أعلنوه المحرر الثاني لهايتي. وهكذا بلغ الوطنــيون الهــدف السياسي الأول. أما في الميدان الثقافي، فكان المثقفون الهايتيون في غالبيــتهم يقــرون بأنه لا يمكن النظر إلى أدب بلادهم كمجرد جزء صغير من الأدب الفرنــسي. لكــنه منذ عام (1934)، كانت إيديولوجيتان وثيقتا الصلة، على الرغم من تعارضــهما في بعــض الــشؤون، حلتا على نطاق واسع محل الوطنية باعتبارها حركة إيديولوجية للمعارضة هما: السودانية والاشتراكية.

3/ 1/ 6/ 2) سودانيون ووطنيون

مــع أن السودانيين يعتبرون أنفسهم جزءًا من الحركة الوطنية، إلا أن إلحاحهم على صـــلات هايتي مع إفريقية واعترافهم الصريح بالعامل العرقي في حياة هايتي الاجتماعية كانـــا منفرين لفانسان و«للبرجوازيين» الوطنيين، الذين كانوا يرون أن هذه الإفريقانية، بتغليـــبها العـــرق على الأمة، تحطم أسس وطنية هايتية حقيقية، وكانت بالتالي عامل انقـــسام للـــبلد. «يـــبدو أنه لا شيء كان يمكن له إيقاف صوفيتنا العرقية في مسارها المأســـاوي الانتقامي»، كما كان الرئيس يشكو[2]. وكان يلفت النظر إلى أنه إذا كان هـــؤلاء الكتاب السودانيون وأنصار الزنجوية يتكلمون عن إفريقية، فإنهم لم يفكروا قط بالذهاب إليها للإقامة فيها، لأن مقرهم هو باريس[3]. ولم يكن دانتس بلغراد (Dantès Bellegrade)، وهـــو وطـــني يتردد في انتقاد الاحتلال الأمريكي (مع أنه تعاون معه في الـــبداية) ويتـــصدى لـ«المفهوم الخاطئ لفكرة العرق» الذي كان أفضى في الماضي إلى صـــراعات دامـــية بين الهايتيين، ويشبهه بعنصرية هتلر. فهايتي ليست مؤلفة إلا من أمة واحدة، انصهرت من خلال «الشراكة الأخوية للسود والصفر»[4]. «من الغريب حقًا، كما يكتب، أن يظن شباب مولعون بالأناقة يلبسون بحسب آخر «موضة» في باريس، أو يرتدون ملابس راقصي (التاب/ Tap) في ملاهي هارلم الليلية، أنهم يفرضون احترامهم علـــى مواطنـــيهم مـــن الكتاب والمحامين . . »[5]. وكان بلغراد يرفض اعتبار الفودو (Vaudou) دينًا مقبولاً للشعب الهايتي. فهو، طبقًا لما يقوله، منظومة عبثية لمعرفة الكون، اخترعها «الخيال الطفولي لأسلافهم في إفريقية البدائية»[6].



3 / 2) آسيا



3/ 2/ 1) الاستعمار في جزر الهند الهولندية (الشرقية)

توماس بوفيس (Thomas Beaufils)

بالقرب من البحر ثمة مملكة قرصان:
بين الفريز* (la Frise) والإسكو (l' Escaut)

قبل الحرب العالمية الثانية كانت هولندا تشكل القوة الاستعمارية الثالثة بعد بريطانيا وفرنسا. فقد أدرج أحد المحررين في الفهرس الرسمي المصور للمعرض الاستعماري بباريس في عام (1931)، ملاحظة جوهرية لفهم خصوصية الاستعمار الهولندي: «هولندا مملكة تتألف من أربعة أقسام: هولندا، جزر الهند الهولندية، سورينام، كوراساو. وليس هذا رأيًا شخصيًا، بل المادة الأولى من دستور هذا البلد الصديق. ذلك أن هولندا لا تعرف، قانونًا، مستعمرات، فهي وحّدتها بأراضيها الخاصة»[1]. ولمزج مصائر الأهالي فيما وراء البحار بالوطن الأم وصهرهم فيه، ابتكر الهولنديون طرقًا فعالة جدًا في التوسع الاستعماري. وهذه الطرق التي طبقت في جزر الهند الهولندية منذ القرن السابع عشر هي التي سندرسها الآن[2]. فهذا «الحزام الزمردي الذي يتلوى على طول خط الاستواء»[3] يسمى الآن إندونيسيا، وترصعه الأراضي الآتية: جاوا، سومطرة، بورينو (كاليمانتان)، سولاويزي، إيريان جايا، وجزر الملوك وبالي.

3/ 2/ 1/ 1) ولادة أمة من التجار

من خلال تصاريف التحالفات والزيجات، وجد شارل الخامس (Charles Quint) ثم ابنه فيليب الثاني (Philipp II) من بعده نفسيهما، على رأس إمبراطورية «لا تغيب عنها الشمس أبدًا» تشمل إسبانيا وهولندا والبرتغال، وغيرها. وقد شجعت هذه التدخلات الجيو سياسية رحلات التجار والمغامرين، كما سهلت سريان المعلومات البحرية من جزء إلى آخر في أوربة. لكن هذه الإمبراطورية ما لبثت أن تجزأت. إذ رفع الهولندي غيوم دورانج ناسو (Gillaume d'orange–Nassau, 1533-1584) السلاح ضد مليكه الكاثوليكي. وتحالفت المحافظات الشمالية التي اعتنقت البروتستانتية، فوقعت على اتحاد أوتريشيت (l'union d'utrichte) في عام (1579). واندمجت بعد عامين مكونة جمهورية المحافظات المتحدة. واختارت مدن الفلاندر الرئيسة، ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للإسبان، معسكر المتمردين الباتافيين. فاتخذ فيليب الثاني، للتغلب على خصومه، إجراءات سياسية جذرية: فأمر باغتيال غيوم، وأغلق ميناء أنفرس بمنظومة من الأحواض في مدخله، ومنعت السفن الهولندية من مرفأ لشبونة. لكن هذه الردود العسكرية، المقصود منها عقاب هولندا وخنقها اقتصاديًا، كانت سوء تقدير: لأنها تسببت في ازدهار الجمهورية. ففيليب الثاني بمنع النفاذ إلى مرافئه، دفع الدولة الجديدة فعلاً إلى تطوير قدراتها البحرية للذهاب إلى الهند والتمون منها مباشرة. وأفقد الحصار أنفرس إشعاعها الاقتصادي، فخلفتها أمستردام، حيث وصل مهاجرون أغنياء من اليهود والبروتستانت بالمئات، هاربين من الاضطهاد الكاثوليكي الإسباني. وعندما استعادت قوات فيليب الثاني أنفرس في عام (1585)، قام الهولنديون بدورهم بإغلاق مرفأ المدينة الفلمنكية، وعيًا بالخطر الذي يمكن أن يشكله منافس كهذا على مناشطهم الجديدة

وقام عدة تجار هولنديون، مدفوعين بهذه التغيرات الاقتصادية غير المسبوقة، في عام (1594) بتأسيس شركة للتجارة الخاصة مع بلدان الشرق الأقصى، اتخذت اسم (Van Verre)، أي: شركة البلدان البعيدة. وفي السنة التالية، انطلقت أول بعثة، يقودها كورنيليس دوهوتمان (Cornelis de Houtman) إلى الهند، فبلغت بانتين (Banten) في (22 حزيران 1596). كان هذا المرفأ الواقع في غربي جاوا عندئذ مركز المبادلات التجارية الرئيس في الأرخبيل. ولم يكن لدى الأسطول أي نية حربية أو أي هدف للغزو. وكل ما كان التجار يأملون فيه هو العودة إلى أوربة، وعنابر السفن مملوءة بالتوابل. إلا أن هذه الرحلة التي استمرت عامين وأربعة أشهر لم تفض إلى النتائج المرجوة. ولم تكف الأرباح

إلا بالكاد لتغطية تكاليف البعثة. وفي المقابل، فتحت المعلومات التي جمعت، والمعاهدة التي عقدت مع أمير بانتين شهية تجار آخرين، أرسلوا بدورهم سفنًا إلى أرض الذهب الجديدة هذه. ولنقص في الخبرة، ارتكبوا خطأ غزو سوق التوابل وهم مشتتون. فحكم بالإخفاق علـى عـدة بعثات نتيجة للفوضى في الجهود وللمنافسة الشديدة بين زيلاند (Zeeland) وأمستردام خاصة. كما تسببت الوفرة في تدهور الأسعار وإفلاس عدة مساهمين متهورين.

وبغية تنظيم هذا النقص في التنسيق، اتحد المساهمون لتجميع هذه الطاقات المتعارضة غالـبًا، في جهد مشترك. وأنشأوا في عام (1602) شركة جديدة خاصة، أكثر قوة هي: شركة الهند الشرقية (VOC). فتلقت هذه الشركة من أمير أورانج ومن الولايات العامة (Staten generaal) الامتياز الحصري بالإتجار مع جزر الهند، وبناء حصون وإبقاء قوات عـسكرية فيها. وكان يديرها مجلس إدارة مؤلف من سبعة عشر مديرًا أو سيدًا: ثمانية مقاعـد مقـرها أمـستردام، وأربعة في زيلاند (ميديلبورغ Middelburg)، وواحد في روتـردام، وواحد في ديلفت، وواحد في هورن، وواحد في إنكويزن، وواحد كان يمنح لكل من مدن الأقلية بالتناوب. وكان يعين كل مدير تبعًا لأقدميته و/ أو لحجم ما يقدمه مـن رؤوس الأمـوال. أما في جزر الهند، فكان ممثلوهم مكلفين بالتفاوض مع الزعماء المحلـيين على شراء التوابل، الفلفل، القرنفل، جوز الطيب، القرفة، الكافور[4][1]. وبعد نقلـها إلى هولندا ثم بيعها في أرجاء أوربة، كانت هذه التوابل تكسب المساهمين ثروات طائلـة، فيعـيدون استثمار أرباحهم في رحلات جديدة وبناء القصور الفارهة. وهكذا كانت جزر الهند منشأ هذا القرن الذهبي، الذي لايزال يصنع شهرة هولندا اليوم.

إبـان هذه المرحلة الأولى، لم تكن الشركة تسعى بعد إلى الاستيلاء على أراض، بل إلى إقامة محطات لتموين سفنها، ووكالات تجارية على طول الطريق إلى الهند. إذ كانت تتجـنب التورط في حروب قد تشكل تهديدًا لازدهارها. وكان وكلاؤها البارعون في المفاوضات والعازفين عن التبشير بالدين، تستغرقهم الاهتمامات التجارية. وبما أن هولندا كانـت القـوة البحرية الأولى في العالم، وسيدة البحار بلا منازع، فقد كان بمقدورها الـسماح بالنفاذ إلى الجزر أو منعه كما تشاء. وحيث أن الشركة رفضت التبادل الحر، لأنه ينطوي على مخاطر في نظرها، واهتمت بالقضاء على أي منافسة، فإن هدفها الأول كان الاستئثار بالاحتكار في مجموع الأرخبيل. وقد تصورت طرقًا جد فعالة لإثناء الأمم الأوربية الأخرى وإرهابها. فقد كانت السلطات الهولندية تبالغ، على سبيل المثال، عمدًا في مخاطر الملاحة في هذه الأرجاء، وتبقي الخرائط سرية. والويل لكل من تسول له نفسه مـن المواطـنين أو الأجانب، انتهاك هذا الاحتكار. إذ كانت سفنهم تعترض وتصادر،

وعندما يكونون من المهربين، يقتلون. وسيقوم بوغينفيل (Bongainville) بالملاحظة ذاتها التي لاحظها سابقوه. إذ ظل كل رسو في مرافئ جزر الملوك محظورًا تمامًا: «ما إن ألقينا بالمرساة، حتى جاء جنديان هولنديان، يتكلم أحدهما الفرنسية، إلى ظهر السفينة يسألان من قبل مسؤول المرفأ عن أسباب مجيئنا إلى هذا المرفأ، بينما كان ينبغي علينا أن نعلم بأن الدخول إليه لم يكن مسموحًا به إلا لسفن الشركة الهولندية»[5].

فلقد كان الأسياد السبعة عشر يخشون غزارة الإنتاج وانهيار أسعار التوابل. ولضبط السوق كانوا يقلصون المساحات المزروعة، مركزين زراعة القرنفل في أمبوان، وتيزنات، وتيدور في جزر الملوك، بينما يقتلعون الشجرة الثمينة في الأماكن الأخرى. وفي جزر باندا (Banda)، قتل خمسة عشر ألفًا من السكان أو رُحِّلوا، لتصبح أراضيهم مركزًا لإنتاج جوز الطيب. وهكذا توصلت شركة الهند الشرقية بنجاح، خلال بضع عشرات من السنين، إلى خلق فضاء اقتصادي مغلق أمام المنافسة.

كان أمير بانتين يزعج هذه الصفقات المربحة، لأنه كان يفرض على السلع رسومًا جمركية مرتفعة. وللانتهاء من هذه الضرائب المؤلمة، استولت جيوش الشركة على جاكرتا، وكانت مرفأ صغيرًا على بضعة كيلو مترات إلى الشرق، لتجعل منه موقعًا استراتيجيًا آمنًا، يمكن لها أن تنظم منه مناشطها التجارية. وأعيد تسمية المدينة باتافيا (Batavia) في عام (1619). وبمرور الوقت، لن تستطيع بانتين البقاء نتيجة هذه المنافسة وستزول، بينما ستصبح باتافيا جاكرتا، عاصمة إندونيسيا الحالية. ولتشييد وتجميل مدينتهم الجديدة، استخدم الهولنديون عبيدًا أتوا بهم من الهند وبورما والبنغال وسريلانكا وجزر جنوب شرقي آسيا وبالي خاصة وسيلاويزي. فقد كانت باتافيا تعد في عام (1630)، ألفًا من العبيد، وخمسة وعشرين ألفًا في نهاية القرن، أي: ما يعادل نصف سكانها. وهنا كانت تتم منذئذ الصفقات التجارية الرئيسة؛ وتُجمَّع الشحنات قبل إرسالها إلى أوربة. كما ولَّت الشركة فيها الحاكم العام للأرخبيل يان بيترزون كوين (Jan Pieterszoon Coen). وكانت هذه الوظيفة السياسية تقوم على حسن تحقيق التطلعات الاقتصادية في هذه الأراضي النائية. وباعتباره القائد الأعلى للجيش، كان يمضي على المعاهدات، ويمتلك كل سلطة (الأسياد)، وكان مسؤولاً باسمهم عن الأعمال التجارية. إذ كان هذا الممثل ذو السلطة المطلقة ملكًا حقيقيًا تقريبًا خلال السنوات التي قام فيها بدوره.

في بداية القرن السابع عشر، كانت جاوا تحت نفوذ عدة أمراء وسلاطين مسلمين. فضربت جيوش السلطان أغونغ (Agung) عام (1613-1646) الذي أسس إمبراطورية ماتارام (Mataram)[6](2)، حصارًا على باتافيا في عام (1629). لكنها صدت من قبل

الهولنديين، وفقد السلطان الكثير من هيبته إزاء أقرنه في جاوا. إلا أن امبراطورية ماتاران ظلت تشكل خطرًا مع ذلك. ولتهدئة نوايا السلطان الحربية، منحته المعاهدات ملكية كاملة لكل المناطق الواقعة في وسط الجزيرة وشرقها. لكن شركة الهند الشرقية، مع وعيها بالخطر الذي كانت تمثله هذه الجيوش العدوة، اضطرت إلى إعادة النظر في طموحاتها التوسعية، وانطلقت في مرحلة جديدة من الاحتلال، يمكن وصفها هذه المرة بأنها توسعية، لا تقتصر على غزو البحار والوكالات التجارية وحسب، بل الاستيلاء على أراض واسعة لتوطيد أهدافها التجارية. فلحماية خطوطها الخلفية، استولت تدريجًا بين عامي (1677 م و1684)، على برينغر (Preanger) (وتسمى أيضًا بريانغان (Priangan) جنوبي باتافيا. وأصبحت بانتين التي كانت في السابق منافسًا قويًا، دولة تابعة للشركة في عام (1684). كما استولت السفن الهولندية أيضًا على مرفأين استراتيجيين: مالقا، في شبه الجزيرة الماليزية في عام (1641)، ثم مكسَّر (Macassar) في جزر سيلبيس عام (1668). ولكن، كما يشير ديني لومبارد (Denys Lombard): «لا ينبغي لنا أن نسيء الفهم، فعملية الغزو كانت شديدة البطء: ولن تكتمل إلا عشية الحرب العالمية الأولى»[7].

أما في باتافيا فكانت التوترات مع التجار الصينيين في جاوا شديدة. إذ كان الهولنديون يخشون حيويتهم الاقتصادية، لكنهم كانوا بحاجة إليهم لترويج بضائعهم في الأسواق الآسيوية. وفي عام (1740) انهار سوق السكر الجاوي على إثر منافسة البرازيل له. وإذا بالعديد من التجار الصينيين يفلسون، ليجد عمالهم أنفسهم عاطلين عن العمل. لكن شائعة سرت تقول إنهم ألقوا من السفن في عرض البحر للتخلص منهم. فثار العمال عندئذ وحاولوا الهجوم على باتافيا. ولوضع حد لهذا التمرد، ذبحت قوات شركة الهند الشرقية ما بين خمسة آلاف وسبعة آلاف صيني في العاصمة بين (9 و11) تشرين الأول.

وكانت النزاعات بين الأمراء الجاويين تعكر بعمق سلام الدول الإسلامية. ولكون العداوة مستشرية بينهم في أكثر الأحيان، كان يسعى كل منهم لمصلحته الخاصة من دون أن يعملوا على الاتحاد فيما بينهم ضد الغزو الهولندي. فكانت الشركة تفضل تركهم يتقاتلون ويضعفون قبل أن تتدخل. وكانت خصوماتهم تتفجر بصفة عامة لدى طرح مسائل الخلافة على العرش. وبما أن الإسلام يقبل بتعدد الزوجات، كان المتنافسون للاستيلاء على السلطة، عند موت الأمير الحاكم، كثيري العدد. فكانوا يتواجهون في منافسة شرسة. وببراعة شديدة، عرف الحكام العامون الهولنديون كيف يبدون كوسطاء طبيعيين. إذ كان دعمهم يحل أشد المشكلات صعوبة. وكان وكلاء الشركة يحالفون المُطالب بالخلافة الذي يكون موافقًا لهم، ويقبل سيادة شركة الهند الشرقية. وبما أن المحمي

يـــستفيد من قوة الهولنديين الرادعة، فستكون فرصته قوية في الاستيلاء على العرش. وكان يتـــنازل لهم في المقابل عن جزء من أراضي مملكته. وما إن يتسلم منصبه، حتى ترسل إليه الـــشركة بتعليمات زراعية للإبقاء على نمط حياته، وكانت تقترح أن تبتاع منه كميات ضـــخمة مـــن محصول يتفقان عليه. فكان السلطان يشجع عندئذ زراعة بعينها. أما على الـــصعيد الـــسياسي، فكانت الشركة تترك له الحرية. وقد فاقمت هذه السياسة الحصيفة التبعـــية الاقتصادية للعديد من الأمراء الجاويين، إذ كانوا يضطرون منذئذ للتوجه إلى باتافيا خاصة، حيث كان يتم مجموع المبادلات، لشراء المنتجات الضرورية التي كانت تنقصهم. وهكـــذا كسبت الشركة بطول صبر وبصورة قانونية، وليس بشن الحرب فقط، ممتلكات واسعة في جاوا، التي تم الاستيلاء عليها كلها تقريبًا في نهاية القرن الثامن عشر.

3/ 2/ 1/ 2) زوال شركة الهند الشرقية وإقامة نظام الدولة

أســـباب عديدة، لم يكشف عنها كلها، أفضت إلى زوال الشركة. بداية، إن التفرد بمثل هذا الشمول كان لابد من أن ينهار عاجلاً أو آجلاً. فلم تعد الشركة في نهاية القرن الـــثامن عـــشر قادرة على إقفال هذه الأراضي الواسعة عسكريًا. وكانت سفن القوى الكـــبرى، كبريطانيا على سبيل المثال، التي خلفت البحرية الهولندية الآفلة، تدخل مرافئ جاوا والملوك كما تشاء.

وكـــان الأمراء على الرغم من العقود التي كانت تربطهم بالهولنديين، يبيعون سلعهم بطيـــبة خاطـــر للمشترين الأوربيين الآخرين. كما كسر احتكار باتافيا، بظهور زراعات للـــتوابل في مناطق أخرى من العالم. وقد توصل بيير بوافر (Pierre Poivre, 11719-1786) تحـــت سمـــع وبـــصر الهولنديين إلى سرقة خمس شجيرات لجوز الطيب وبعض شجيرات القرنفل في عام (1753)، أقلمهما في حديقته بمون بليزير (Mont- Plaisir) حديقة البامبلوس (Pamplemousses) الشهيرة في جزيرة موريس (Maurice). كما أدخل إليها زراعة الفلفل والقـــرفة والعشرات من الأنواع النباتية، استخدمت لإنشاء مزارع على نطاق واسع. وقد كانـــت الـــتجارة السرية مستشرية أيضًا. فكان الربابنة والبحارة اعتادوا الشراء من سفن الـــشركة ليمارسوا لحسابهم تجارة رابحة. ولم يساعد غزو نابليون هولندا في عام (1795) مصالح التجار الباتافيين، إذ أصبح الأرخبيل مذ ذاك تحت السيطرة الفرنسية. وهكذا أفضى فقـــدان القدرة البحرية، والمنافسة، وتناقص المداخيل، وأخيرًا احتلال البلاد إلى خسارات فادحة. فحلت شركة الهند الشرقية في (1 كانون الثاني 1800).

بعد هذا الإفلاس المدوي، حلت الدولة الهولندية محل الشركة، وأصبحت المسؤول المباشر عن الاستغلال الاستعماري. إلا أن محاولاتها الأولى للسيطرة على المبادلات بدت شاقة. فكانت الزراعات على ازدهارها والتجارة نشيطة. لكن الأجانب الذين كانوا يحتلون مذ ذاك مكانًا هامًا يحولون قدرًا كبيرًا من الأرباح إلى أوطانهم الأصلية. وظل الوضع الداخلي مضطربًا وخطيرًا. إذ كان الأمراء المحليون في جاوا يبدون طيعين، لكنهم ليسوا خاضعين تمامًا. أما على الصعيد الخارجي فقد كان الأسطول الإنغليزي اجتاح جزر خليج باتافيا في عام (1806). وهجوم جديد كان وشيكًا، وكان لابد من الاستعداد للدفاع عن باتافيا. ولصد هذا الغزو المتوقع، عين المارشال الهولندي هيرمان ويليم ديندليز (Herman Willem Daendeles)، وهو من أنصار بونابرت المخلصين، حاكمًا عامًا لجزر الهند الشرقية في (28 كانون الثاني 1807). فاستغرقت شؤون الحرب هذا الرجل المتسلط. وتمكن بأسلوب حاسم من تهدئة الأمراء معززًا دفاعات جاوا: إذ شق في جاوا من أقصاها إلى أقصاها طريقًا مرصوفًا لنقل الجيوش واستحدث ميليشيا من الأهالي، ومدرسة للمدفعية في سيمارانغ (Semarang). إلا أن جنوده الثمانية آلاف لم يستطيعوا صد القوات الإنغليزية الأكثر عددًا وعدة.

استسلمت الجزيرة في (18 أيلول 1811). فكلف القائد العام السير توماس ستامفورد رافل (Thomas Stamford Raffles)[8][3] بدوره، إعادة تنظيم شؤون الجزيرة. فوطد أكثر قليلاً سلطة الدولة، وواصلت جيوشه الاستيلاء على الأرخبيل. وبما أن جاوا لم تعد مهددة منذئذ بهجوم أجنبي، عادت الحياة الاقتصادية إلى الازدهار. لكن الإدارة الإنغليزية خلال هذا الانقطاع القصير، لم يكن لديها ما يكفي من الوقت للترسخ بعمق. ويمكن مع ذلك الإشارة إلى بعض توجهات رافل السياسية: «كانت فكرته إدخال نظام الريع العقاري (Landrent) الذي جرب في البنغال: فبما أن الأرض تعد ملكًا للحكومة، على كل فلاح أن يدفع، أرزًا أو نقدًا، رسمًا يتناسب مع كراء حقله (من ثلث إلى نصف كمية المحصول تبعًا لنوعية الأرض). ويشجع من جهة أخرى إحكام السيطرة على الأمراء الجاويين، ويتدخل في الشؤون المحلية (تنصيب أمير رابع في جاوا الوسطى، عام (1812) هو باكو علم (Paku Alam)، إلى جانب سلطان يوغيا كارتا (Yogya Karta)»[9].

بعد الهزائم النابليونية، استعادت هولندا استقلالها. وأعادت معاهدة لندن في (13 آب 1814)، لها ممتلكاتها فيما وراء البحار. فغادر الإنغليز الأرخبيل بعد سنتين، وهو الوقت اللازم لنقل السيادة. أما رافل، وقد عزم على التصدي للتجار الهولنديين، فحصل على إذن من سلطان ريو-جوهر (Riau-johore) بإنشاء مدينة سنغافورة في عام (1819)،

وجعلـــها مـــرفأ حـــرًا. وجذب هكذا إلى هذه المدينة الجديدة، الواقعة على طرق آسيا التجارية، قسمًا كبيرًا من المبادلات التي كانت متمركزة سابقًا في باتافيا.

إلا أن هـــذه الوقفات جددت نشاط روح الريادة لدى الهولنديين. فواصلت هولندا جهـــود ديندلز ورافل بغية إقامة دولة ذات نفوذ بصفة مستدامة على مجموع الجزر. و لم تكن النوايا الهولندية تجارية فقط، بل يمكن تلمس إرادة حقيقية لاحتلال الأرض، وفرض أنمـــاط مـــتماثلة مع ما هو موجود في الوطن الأم. إذ كان المزارعون الهولنديون الذين يستوطنون الجزر، على سبيل المثال، يعيدون خلق جو الري بالحياض كما هو في هولندا[10]. وكان المستوطنون يشعرون منذئذ بأنهم في بلدهم بصورة طبيعية وقانونية. وكانت كلمة «مستعمرة» قليلة الاستعمال في الحياة اليومية للدلالة على هذه الأرض المحتلة. إذ كانوا يفضلون كلمة هولندية حانية هي: مودِرلاند (Moederland) (الأرض الأم)، للإشارة إلى الـــصلة العاطفـــية المعقـــودة مـــنذ ذاك مـــع هولـــندا (الأرض الأب، الـــوطن) (Vaderland). وكانـــت حـــياة هـــذين الزوجين الجغرافيين تدور حول تبادل المحاصيل الزراعية. فقد أفضى إنشاء حديقة نباتات في بويتيترورغ (Buitenzorg) (بوغور (Bogor) الـــيوم)، في (18 آيـــار 1817)، إلى نتائج هامة للجزر. إذ كانت تصل نباتات من العالم أجمـــع إلى مختبر البحث العلمي هذا. وبعد انتقائها، كان علماء النبات يختبرون قابليتها للتكـــيف على نطاق ضيق. وإذا ما كانت النبتة تتلاءم جيدًا مع التربة والمناخ في جزر الهـــند الشرقية، كانت الحديقة تقدم البذور والفسائل إلى المستوطنين الهولنديين لزراعتها علـــى نطـــاق واسع. فبهذه الوسيلة ظهرت مزارع الشاي في الجزر عام (1826) ونخيل الـــزيت عـــام (1848) وأشجار الكينا عام (1854) والتبغ في ديلي (Déli)، حاليًا ميدان (Medan) في عام (1863) وأشجار المطّاط عام (1876)، لكن البن وقصب السكر والأرز هـــي التي كانت تشكل الثروة الرئيسة. فبما أن الأرز نبتة طبيعية في البلدان ذات المناخ المداري، فقد كان دائمًا الزراعة المعاشية الجوهرية في الأرخبيل. وقد أشار الرحالة الصيني فـــا -هـــيين (Fa -hien) إلى وجود قصب السكر في جاوا نحو عام (400). وقد جعلت الـــشركة منه تجارة منذ عام (1637)، بمساعدة التجار الصينيين. وهذه الزراعة المكلفة، كانت تتطلب أيضًا مزيدًا من العناية. أما البن (كوفيا أرابيكا وكوفيا ليبيريكا)[4][11] فقد جُلب في عنابر السفن الباتافية في عام (1696). وقد أبعدت هاتان النبتتان في مطلع القرن التاســـع عـــشر تدريجًا من الدوائر التجارية التوابلَ التي كانت تصدرها السفن الهولندية سابقًا بكميات كبيرة. وهكذا شكل الهولنديون، عبر هذه المبادلات، البلاد تدريجًا على طريقتهم، وقضوا جزئيًا على عمل السكان الأصليين، كي يأخذوا مكانهم ويطردوهم.

وكان الجنود الهولنديون يتوغلون في الأراضي أكثر فأكثر لتعزيز مواقعهم العسكرية ومواصلة الغزو خارج جاوا. وإذا ما كان بعض الأمراء يفضلون تجنب الحرب بإمضائهم على معاهدات للتعاون إلا أن آخرين منهم كانوا يختارون القتال الذي قلما كانوا يخرجون منه منتصرين. فكانت الصراعات[12](5) بين عامي (1817 و1906) طويلة وعديدة في لومبوك (Lombok) وبالي وسومطرة وبورنيو بالخصوص، لكن من الصعب معرفة الخسائر في الأرواح بدقة. وقد سمحت للهولنديين بالسيطرة أكثر على الأرخبيل، ما جعل الحاكم العام للجزر يوهان فان دن بوش (Johan Van den Bosch, 1780-1844) ينشئ في (4 كانون الأول 1830)، فيلقًا جديدًا من الجنود هو (جيش الهند الشرقية)[13]. كان هذا الجيش الذي يقوده بيض، مؤلفًا من سكان الجزر المسيحيين في غالبيتهم من: أمبون ومنداناو وتيمور ومادور والبوجي. واشتهر هؤلاء الرجال بإخلاصهم وبلائهم في المعارك. وبما أن الوعي الجمعي الأندونيسي لم يكن قد انبثق بعد، فأصلهم كان يسمح لهم بقتال المجموعات القومية الأخرى التي لم يكونوا يشعرون معها بأي رابط من دون وازع. وكان مع الفيلق أيضًا كيتينغبيرين (Kettingberen) (أي «الدببة المقيدة» حرفيًا). وكان لقبهم كما يبدو راجعًا إلى الحيوانات التي كانت تُسري على الناس في الاحتفالات. وكانوا بصفة عامة من المجرمين الذين يعطون الفرصة للتكفير عن أخطائهم، وبقدر خطورة العمليات كانت عقوباتهم تخفض. كما استقبل الجيش الاستعماري الهولندي بعض المتطوعين الشهيرين في صفوفه، من بينهم آرتور رامبو (Arthur Rimbaud)، الذي تطوع في عام (1876)، وهو في السابعة والعشرين، وما إن وصل إلى جزر الهند حتى سارع إلى الفرار للعودة إلى فرنسا.

وبغية تجنب هذه الحروب، وحسن السيطرة على الأمراء، تلقى موظفون تكوينًا خاصًا منذ عام (1843)، في المدرسة المتعددة التقنيات (Polytechnique) الحديثة التأسيس في ديلفت بهولندا. وقد عُرِّف هؤلاء الرجال المسمون (BB, Binnenlands Bestuur) (إدارة الداخل)، بوقائع البلد. وكانوا يتكلمون بطلاقة لغة أو أكثر من لغات الأرخبيل، ويعرفون جيدًا أعراف وعادات مختلف المجموعات القومية. وهكذا كانوا أكثر قدرة على إدارة الأراضي الموكلة إليهم، والاستجابة للضرورات الاقتصادية التي تقررها الحكومة الهولندية؛ واستطلاع الزعماء المحليين وبالتالي الحفاظ على سلطتهم إزاء الشعب، كما في زمن الشركة. كما حافظ الأوصياء، وهم ممثلو الأمراء سابقًا، على حق الإشراف على الفلاحين، بمساعدة باتيه (Patih) وهو بصفة عامة شخصية ذات خبرة تنتسب إلى عائلة كبيرة[14]. وبما أنهم كانوا يحظون باحترام شديد، كانو يمارسون نفوذهم أيضًا على

رؤساء النواحي. وقد عمد الهولنديون، بغية تأطيرهم من قريب وتحسين المردودات الزراعية، إلى تخيل نظام جديد. إذ ركبوا على هذا البناء كل الأجهزة الإدارية الهولندية: «فقد بقي الأمراء وكبار الأهالي من دون تعديل جوهري منذ زمن الإقطاعية الجاوية، لكن إدارة أخرى مبتكرة تمامًا جاءت لتنطبق فوق هذا التنظيم العتيق، وتخترق الإدارة القديمة من الأعلى دون المساس بالطبقات السفلى، وتؤمن حسن سيرها بينما كانت تطبعها عند اللزوم باتجاه مفيد وحكيم»[15]. ففي كل الدرجات العليا للمراتب الجاوية، كان إلى جانب كل نبيل موظف من الحكومة الهولندية.

كانت طبقة الموظفين هذه متراتبة في ثلاث فئات. فالذين لم يكادوا يدرسون، كانوا يصبحون في جزر الهند موظفين من الدرجة الثالثة، ويهتمون بالشؤون البسيطة والسكرتاريا. وكانت تتألف الدرجة الأولى في الأساس من حملة الدكتوراه في الحقوق. المتخصصين في العادات (adat)، أي: شرائع شعوب الأرخبيل. فبعدما يتمون تكوينهم خلال سنتين في ديلفت، يصبحون في المستعمرة محامين وقضاة، ينظمون بدقة العقود، ومسائل الملكية، والوصايا والإرث: «أمسكت الحكومة الهولندية وجمعت في يدها شيئًا فشيئًا كل خيوط الحياة الجاوية. واستولت على سلطتها السياسية العليا، كما استحوذت على مصادر الإنتاج ومكونات الثروة. أما الآن فتبقي على الأشكال القضائية بالترخيص لها وتنظيمها، وتجعلها تحت إشراف وسيطرة المحاكم العليا الهولندية. وتخترق عن طريق قضاتها ومشريعيها صميم وجود الأهالي، وحياتهم الأخلاقية: وهو مسعى أكثر خطرًا من كل الحملات، ومن كل العمليات العسكرية والسياسية»[16]. وهكذا كان الهولنديون يسيطرون على كل القطاعات الحيوية للمجتمع الإندونيسي: الاقتصاد والزراعة والقضاء والأجهزة السياسية، والجيش والمبادلات البحرية.

والذين لم يكونوا متخصصين بالقانون، لكنهم تابعوا دورة دراسية كاملة في مدرسة ديلفت، كانوا يصبحون عمومًا موظفين من الدرجة الثانية، ويعينون في الأقاليم الإندونيسية. إذ يبدأ أكثرهم عملهم كمراقبين للدولة. وكانت هذه الوظيفة تقوم على زيارات يجرونها، طوال السنة، برفقة رؤساء النواحي، لكل قرية في بقعة جغرافية معينة. وخلال جولاتهم على ظهور الجياد، كان المراقبون يستعلمون عن حالة مناطق اختصاصهم. يلتقون الزعماء المحليين ويزودونهم بتعليماتهم متحققين من حسن سير المزارع. وينقلوا إلى رؤسائهم رغبات الزعماء المحليين حتى ينالوا الحظوة لديهم. أما رؤساؤهم المباشرون المسمون بالهولندية (Assistent Resident) (المساعدون المقيمون)، وهم مديرو النواحي، فكانوا يقيمون في المدن الثانوية. وكان هؤلاء الموظفون يعادلون

الباتيه في التراتبية الجاوية. والأكفاء منهم يصيرون مقيمين (Resident)، وهم شخصيات جد هامة كانوا يديرون أراضي بسعة وصاية (régence)، وكانت لديهم مهمة «الأخ الأكبر» والمستشار لدى الوصي. وإذا ما أراد هذا الوصي التعلم والتدرب على مهنة الإدارة أو حتى تعلم اللغة الهولندية، كان المقيم يثنيه عن ذلك في أكثر الأحيان ليبقيه تحت وصايته: «الحقيقة الواضحة هي أن الهولنديين أرادوا ترسيخ تفوقهم على جهل الأهالي»[17]. وهكذا، «سعت السياسة الاستعمارية الهولندية (. . .) إلى حرمان ربيبها من أي صلة مع العالم الخارجي بحاجز اللغة الذي يستهدف الإشارة إلى المسافة التي تفصله عن الأوربي»[18]. لم يكن هذا النظام التراكبي يقتضي في النهاية إلا عددًا قليلاً من الإداريين: «ففي عام (1844)، كان ثمة (18) مقيمًا و(32) مساعدًا مقيمًا؛ وفي عام (1866)، (18) مقيمًا و(60) مساعدًا مقيمًا و(100) مراقب؛ وفي عام (1897)، (22) مقيمًا و(78) مساعدًا مقيمًا و(114) مراقبًا»[19]. فكانت السلطة الهولندية حاضرة إذن على كل المستويات. وفي عام (1833)، كتب الحاكم العام يوهان فان دن بوش في أحد تقاريره: «علينا في رأيي أن نجلب إلينا الزعماء المحليين بكل الوسائل الملائمة؛ وهو ما سعيت إليه باحترام حقوقهم الموروثة كلما استطعت؛ وأنا حريص على أن يعاملوا بالاحترام الواجب لهم، بل والاهتمام بهم، بمساعدتهم عندما يعانون من صعوبات مالية، ومنحهم الأرض التي يرغبون بها، وباختصار التعامل معهم بما يجعلهم يشعرون بالسعادة تحت إدارتنا أكثر من إدارة أمرائهم . . »[20].

إحدى أهم المهمات الموكلة للموظفين الهولنديين، تمثلت في تأطير المزارع والإشراف على تطبيق منظومة الزراعات التي تصورها فان دن بوش في عام (1834). إذ كانت حكومة جزر الهند الشرقية تطلب من الإندونيسيين استغلالاً أكثر منهجية للأرض. وقد صرح فان دن بوش بأن بإمكان هولندا منذئذ الاستفادة كما تشاء من خمس محصول الفلاحين واستخدامه في الغاية التي تحلو لها. كما قرر أيضًا أن يخصَّص خمس الأراضي (في جاوا، سيليبس الشمالية، سومطرا الغربية بالأخص) لزراعة البن وقصب السكر والنيلة والشاي والفلفل والقرفة، على حساب الزراعات المعاشية. وللتحقق من تنفيذ توجيهاته، استعين بالبنى الاجتماعية الجاوية على نطاقٍ واسع: فوزعت مكافآت على الأوصياء حتى يعملوا على مراقبة العمل والمحصول من قبل رجالهم. وقد دفع، في بعض الحالات، جزء من الأرباح إلى القرويين الذين استفادوا هكذا من هذا الرخاء. لكن بعض الأوصياء، وقد أعماهم الربح، أرغموا رعاياهم على توريد أكثر من حصصهم المقررة بكثير، غالبًا تحت عين المستعمر المتسامحة، الذي كان يرى خزائنه تمتلئ: «امتدت

زراعات التصدير أبعد من الحدود المقررة: إذ يوضع بتصرف معامل السكر، ليس خمس الأراضي بل حتى ثلثها ونصفها، وأحيانًا كامل الأرض المسقية. وعوضًا عن سبعين يومًا من العمل، طلب حتى مائتين وأربعين يومًا وأكثر كل عام، دون حساب أعمال السخرة لبناء الطرق والمرافئ والمباني الضرورية للمنظومة. وكانت الأجور المدفوعة في الزراعة، تتنوع طبقًا لأسعار المنتجات، وقد تهبط إلى لاشيء. وعلى الرغم من الوعود، كانت الرسوم العقارية لاتزال تجبى، حتى أنها تضاعفت خلال خمسة عشر عامًا. وغالبًا ما كانت المنتجات المطلوبة من العمل القسري (. . .) غير ملائمة للتربة. والفلاح، لنقص المساحة والوقت، أهمل الزراعات المعاشية، وتبنى أنواعًا من الأرز ذات نمو سريع، ولكن بمردود أقل. وحتى الأرز ذاته صُدِّر من الجزيرة المزدحمة بالسكان. وقد دُق جرس الإنذار بالمجاعة التي فتكت بمنطقة سيريبون (Ceribon) في عام (1843): فقد هاجرت الآلاف من العائلات، تاركة أفرادًا منهكين على قارعة الطريق . . »[21]. وثمة كتاب تصدى بعنف لممارسات هذه المنظومة هو كتاب (ماكس هافيلار أو مبيعات البن للشركة التجارية الهولندية) الشهير، المنشور في عام (1860). إذ تحكي هذه السيرة الذاتية الروائية عن خيبات مؤلفها إدوارد دويز ديكير (Eduard Douwes Dekker, 1820-1887)، المعروف أكثر باسمه المستعار مولتاتولي (Multatoli) (ومعناه باللاتينية «كثيرًا ما تألمت»)، وتفضح الاضطهاد المسلط على الجاويين. وفي الوقت الذي يشغل وظيفة مساعد مقيم في خدمة الحكومة الهولندية، اتهم في كتابه، ولكن أيضًا أمام شهود كارتا ناتا نيغارا (Karta Natta Negara)، وصي ليباك (Lebak)، بإساءة معاملة السكان. ولم يرق هذا لرؤسائه قطعًا، الذين كانوا يحتاجون لهذا الجاوي لشحن الثروات إلى الوطن. وعلى الرغم من اتهاماته والصدى الذي ناله كتابه في أوربة، لم يتوصل مولتاتولي إلى قطع هذا التعاون وهذا التواطؤ بين الطبقة الإندونيسية المهيمنة والسلطة الهولندية.

أما على صعيد الرق، فلم يتحسن الوضع منذ القرن السابع عشر. إذ كانت الأرستقراطية الجاوية، مثلها مثل الهولنديين متوائمة جيدًا مع هذه الممارسات التي كانت تستفيد منها منذ القدم. ففي عام (1824) اقترحت الصحيفة اليومية باتافياش كوران (Bataviasche Courant) في إعلاناتها المبوبة عبيدًا بين طاولات للبليارد، وغرف للكراء أو أثاث. وقد صودق على إلغاء الرق في هولندا يوم (7 أيار 1859)، ووضع القانون قيد التطبيق في (1 كانون الثاني 1860). فتلقى ملاك العبيد من الحكومة تعويضًا عن كل إعتاق. إلا أن العبيد السابقين لافتقادهم أي وسيلة للبقاء، كانوا يبقون في خدمة أسيادهم. وعلى الرغم من القانون تواصلت ممارسات الرقيق زمنًا طويلاً. إذ كانت الحكومة في عام (1875)

تواصــــل إنفـــاق مبالغ طائلة تعويضًا عن الإعتاق. وألغي الرق في بالي عام (1877)، وفي لومبوك (Lombok) عام (1901) كان لايزال هناك (7741) عبدًا[22].

الإحساس المضاد للاستعمار للكاتب الهولندي مولتا تولي في (1860)[23]

إذا واصل الناس عدم تصديقي، سأترجم كتابي عندئذ إلى اللغات القليلة التي أعرفها، واللغات العديدة الأخرى التي لا زلت أستطيع تعلمها، لأطلب من أوربة ما بحثت عنه عبثًا في هولندا. وستُنشد في كل العواصم أغانٍ لها مثل هذه اللازمة: ثمة مملكة قرصان بالقرب من البحر، بين الفريز الشرقي والإسكو! وماذا لو لم يُفدني هذا بشيء؟. حينئذ سأترجم كتابي إلى المالييزية والجاوية والسودانية[24]، والألفور والبوغينية والباتاكية . . وسأوحي بأناشيد حماسية، أناشيد تشحذ همم قلوب الشهداء المساكين الذين وعدتهم بالمساعدة أنا، مولتاتولي. خلاص ومساعدة، سبل قانونية، حيثما يكون ذلك ممكنًا . . وبسبل العنف المشروع حيثما يكون ذلك ضروريًا. وهو ما سيؤثر ولابد تأثيرات سلبية في «مبيعات البن للشركة التجارية الهولندية»! لأنني لست شاعرًا معينًا للذباب، وحالمًا لطيفًا مثل هافيلار، الضحية الذليل الذي كان يؤدي واجبه كأسد، ويعاني الجوع كسنجاب في الشتاء. ليس هذا الكتاب إلا بداية. . وسأكبِّر بجد أسلحتي بقدر ما سيكون ذلك ضروريًا. . . وأرجو من الله أن لا يكون هذا ضروريًا. كلا، فهذا لن يكون أبدًا! لأنني إليك أهدي كتابي، إليك غليوم الثالث، الغراندوق، الأمير.. ولكن أكثر من أمير، غراندوق أو ملك . . إمبراطور هذه الإمبراطورية الرائعة من الجزر التي تلتف هناك حول خط الاستواء، مثل حزام من الزمرد . . إليك أجرؤ التقدم بسؤالي عما إذا كانت فعلاً إرادتك الإمبراطورية هي أن يلطخ هافيلا بوحل سليميرينغ (Slymering) ودروغستوبل (Droogstoppel)؟ وأن يضطهد ويقمع فيما وراء البحار ثلاثون مليونًا من رعاياك باسمك؟.

3/2/1/3) فك ارتباط الدولة الهولندية وخصخصة الأراضي

بقــــدر تقـــدم الغزوات العسكرية، امتدت المزارع إلى سومطرة التي كانت الإدارة الهولندية ترغب في تنميتها مثل جاوا. واعتبارًا من عام (1859)، قام المستغلون الهولنديون باستقدام آلاف من العمال الصينيين[25](6)، لسد النقص في اليد العاملة الإندونيسية، التي لم يكونوا يرغبون بها كثيرًا على كل حال، بهذه الأرض الجديدة. «اليد العاملة؟ الصينية بـــالأخص: فالماليزيون كسالى، والجاويون نشيطون، لكن الصيني كدود. ثم إنه يفضل جزرنا الهندية على باقي البقاع التي لا يدفع له فيها إلا نصف ما يدفع له هنا»[26]. فقد كانـــت السياسة الإمبريالية الهولندية تسوِّغ دائمًا بخرافة كسل الأهالي الاستعمارية التي كانت ترمي إلى توكيد عجز الشعب عن الاعتماد على نفسه. وكان المستوطنون يعدون أنفـــسهم الأوصـــياء الطبيعـــيين على هؤلاء الأهالي غير الناضجين، زعمًا، ولا بد من تحـــضيرهم. وكان يوهان فان دن بوش، بضيق أفقه، يرى أن الجاويين لا يبلغون القدرة

العقلية لطفل في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة[27]. لكن واقع الحال يبين أن المزارعين الجاويين الماهرين لم تكن تروق لهم المستغلات الكبيرة أو الملكيات الواسعة على الطريقة الهولندية. إذ كانوا يعملون كثيرًا، ولكن على طريقتهم وبحسب وتيرتهم. وكانوا يفضلون زراعة قطع صغيرة في السهول بالأرز خصوصًا بالقرب من قراهم. وكانت حقول الأرز المغمورة اصطناعيًا بالمياه تحرث بطول أناة من قبل الجواميس. وغالبًا ما كانت هذه الملكيات مشتركة على الشيوع لكل سكان القرية.

وقد تم التخلي عن المنظومة الزراعية بتأثير الحزب الليبرالي الذي كان يحكم هولندا برئاسة ثوربيك (Thorbecke). لكن هذا لم يكن يتحرك بدافع من الإنسانية، بل لأن زراعات الدولة الباهظة التكلفة، كانت تصبح أقل مردودًا، ولأن العديد من رجال الأعمال الخواص كانوا يحلمون بالاستقرار في الجزر. وقد وضع قانونان في عام (1870) حدًا للمنظومة، تاركين الباب مفتوحًا أمام الليبرالية. فقد قرر قانون السكر (Suiker wet) عدم استطاعة الحكومة منذئذ تنمية مزارع قصب السكر العائدة لها، وأن عليها تقليص الإنتاج اعتبارًا من عام (1878) بمقدار واحد على ثلاثة عشر كل سنة، بحيث يمكن التخلي بدءًا من عام (1890) عن كل مزارع القصب إلى المبادرة الخاصة. ولم تُزل زراعات الدولة للبن، التي كانت تجلب الكثير من الأرباح للدولة الهولندية إلا في (1918). وقد قرر القانون الزراعي (Agrarische Wet) تنظيمًا جديدًا لملكية الأراضي وتأجيرها. فقد كان الأرخبيل مكونًا من أراض قفر في غالبيته، وما إن تقوم الدولة باقتلاع الأدغال منها حتى تصير المالك الشرعي لها، وما كان لأي شخص أن ينازعها ويطالبها بهذه الأرض الخالية من المزارعين. أما وضع الأراضي المملوكة منذ زمن طويل لسكان الجزر، فكان شائكًا. وعلى الرغم من حشدها لرجال القانون، لم تتوصل هولندا قط إلى حل مسألة صكوك الملكية تمامًا. إذ كانت القوانين الهولندية تفرض على الأهالي إثبات أنهم يمتلكون أراضيهم، وإلا تعود ملكية هذه الأراضي بصورة آلية إلى الدولة. وكان الأوصياء والأمراء، من حيث وضعهم الأرستقراطي، يملكون في أغلب الأحيان صكوكًا قانونية للملكية. أما الفلاحون الذين كانوا يعيشون هناك منذ القدم، قبل الهولنديين بكثير على كل حال، فلم يكن لديهم أي إثبات قانوني يقدمونه، وهو ما كان يعني أنهم لم يكونوا يملكون شيئًا. لكن المشرعين الهولنديين لوعيهم بالظلم الواقع على الفلاحين، وبالنقص في الأرباح على وجه الخصوص بالفعل، قرروا أنه اعتبارًا من عام (1879) ستخفّض قطع الأراضي التي كانت خاضعة لنظام السخرة بمقدار العشر كل سنة، لتوزع على سكان الجزيرة حتى يتصرفوا بها كما يشاؤون ويؤجروها عند الاقتضاء للمستوطنين

الأوربيين لمدة سبعين عامًا. وباشتراك الجاويين في الأرباح منذئذ، استطابوا الزراعة المكثفة ومارسوها من أنفسهم، دون أن تتدخل الحكومة الهولندية. وحصلوا على الأرباح من زراعة قصب السكر خاصة، إذ كانت الحيوية الزراعية والصناعية تتأتى الآن من عمل الإندونيسيين الحر ومن الرواد الذين كانوا يقدمون بكثافة، بعدما جعل افتتاح قناة السويس في عام (1869) السفر أكثر أمنًا وقصرًا. وثمة أمر جديد آخر: هو مجيء عدد كبير من النساء الهولنديات الذي غير وجه مجتمع الجزر. فأخذ الرجال يتزوجون الإندونيسيات أقل من السابق، وهذا ما عمق الهوة بين الجالية الأوربية والأهالي.

وضع قرار «كولي» (Koelie ordonnantie)، أي القرار المتعلق بالعمال الصينيين، الصادر في عام (1870)، قواعد جديدة في استخدام اليد العاملة في المزارع. فقد كان العمال (الكولي)، وغالبيتهم من الصينيين، يلتزمون بعقد مدته عدة سنوات، ولا ينبغي لهذا العقد أن يتجاوز ثلاث سنوات، ولا يمكن لإعادة الالتزام أن تتجاوز سنة ونصف. وهناك عقوبات جزائية مقررة في حالة فسخ العقد. وأرادت الحكومة هكذا إعطاء ضمانات لأصحاب المزارع، الذين كان عليهم إنفاق أموال طائلة لتغطية نفقات السفر والمسكن والعناية الطبية. وكانت العقوبات تسمح للشرطة بتوقيف الكولي الهارب وإعادته. ولم يكن أصحاب الأعمال يترددون في ضربهم على الملأ: «هرب بعض العمال يومًا، لكن إسنان، على ظهر جواده، أمسك بهم وأعادهم؛ فقعدوا القرفصاء في فناء دارنا، ثلاثتهم جنبًا إلى جنب، وشرع أبي في تأنيبهم، ثم ضربهم الواحد تلو الآخر. . . » كما يروي إدغار دو بيرون (Edgar du Perron) في (البلاد الأصلية) (Le Pays d'origine)[28]. وقد افتتحت مكاتب للتشغيل في جاوا وفي جنوبي الصين. لكن العمال الذين لم يكونوا يعرفون القراءة بصفة عامة، لم يكونوا يفهمون عقودهم ويتخيلون ما كان ينتظرهم. أما ظروف الحياة على السفن التي كانت تقلهم إلى سومطرة فمفجعة: من نقص النظافة والمؤن إلى الأمراض. ثم إنه كان عليهم أحيانًا، وهو ذروة الاستغلال، رد ثمن بطاقات السفر على شكل ساعات عمل في المزارع. وما إن يصلوا حتى يسخروا دون رحمة. وكان يجد بعضهم أنفسهم في مزارع سورينام وهم يظنون أنهم في جزر الهند الشرقية. ولم يوقف العمل بهذا القرار إلا في عام (1936)، على إثر استنكار الولايات المتحدة التي اكتشفت هذا الشكل الجديد من العبودية، وهددت بمقاطعة المنتجات القادمة من جزر الهند الهولندية.

وهكذا أعطت السياسة الليبرالية ثمارها، والاقتصاد في قمة الازدهار. فقد كان القرن التاسع عشر القرن الذهبي الثاني لهولندا. ومنذ عام (1880)، أخذت الشركات الكبرى والبنوك الشهيرة تبتلع شيئًا فشيئًا المزارع الصغيرة، لتشيد مقرات فخمة في العاصمة،

باتافيا. أما على الصعيد الداخلي فكانت حروب الاحتلال تتواصل، وكانت المقاومة تشتد أكثر فأكثر.

في عام (1898)، بلغ عدد قوات الجيش الاستعماري ذروته، مع (1442) ضابطًا و(42235) صف ضباط وجندي. وفي نهاية هذا القرن كان ثمة حربان داميتان بصفة خاصة. حرب آتشه (Aceh) (الواقعة في أقصى الغرب من سومطرة)، بين عامي (1873م و1903)، وخلفت في أربعين عامًا أكثر من عشرة آلاف ضحية في الجانب الهولندي، وسبعين ألفًا من جانب الآتشيين[29]. ويتعرض إدغار دو بيرون (Edgar du Perron) في روايته ‹البلاد الأصلية/ Le Pays d'origine› لعنف المعارك: «في آتشه، ما إن تخطو خطوتين في العشب حتى يثب عليك الرجال. في تلك المرة، صرعت اثنين من دون أن أجرح. فهم سريعون كالبرق وأقوياء العزيمة علاوة على ذلك، ولا وقت لديك للتفكير عندما تتعامل معهم. لكنك عندما تصرع واحدًا منهم تحت قدميك، وترى أنك كنت أسرع منه وأنك فعلت به ما كان يود فعله معك، فأنت لا تفكر في الدم النازف ولا في الجريمة المرتكبة، ولا تشعر إلا بالفخر. فهؤلاء الرجال حيوانات شرسة بالنسبة لك، أما أنت، فتشعر بأنك إنسان!»[30]. وقد رد الآتشيون، وهم محاربون أشداء، بالمثل على الجنود: «ينبغي رؤية الجنود، بعدما يقطعهم الآتشيون بالسيوف[31]، أو الجرحى الذين يقعون بين أيديهم، ثم يعثر عليهم وقد رسم العلم الإنغليزي على وجوههم»[32]. وأخيرًا توصل الجنرال فان هوتس (Van Heutsz)، ذو المزاج العسكري المتشدد، الشهير بدمويته، بعد معارك طويلة وشرسة إلى القبض على زعماء المقاومة. وعين وهو معزز بنجاحاته العسكرية ومجده حاكمًا عامًا في (20 تموز 1904).

إلا أن المعارك في سومطرة كانت متواصلة على نطاق أضيق من (1903) حتى (1907). فمن (8) شباط إلى (23 تموز 1904)، نظم المقدم فان دالن (Van Daalen) حملات ضد الغوجو (Gojos) والألاسير (Alassers)، وهم حلفاء الآتشيين الذين لم يتخلوا عن الكفاح. وتحولت العمليات إلى مجزرة. إذ هدمت القرى وأبيد السكان. وقتل (2900) شخصًا بينهم (1150) امرأة. وتشهد صور فظيعة التقطها المصور الهولندي نيب (Neeb) على هذه المجازر التي كانت أمرًا معتادًا، حيث كان العسكريون يقفون وقد انفرجت أساريرهم أمام آلة التصوير. ويرى في إحداها جندي من الأهالي يدوس برجله جثة، كأن الأمر يتعلق بأسد خلال رحلة صيد. وقد اضطر فان دالين أثناء معركة كويتا ريه (Koeta Reh) لتهديد بعض الجنود بمسدسه، إذ كانوا يواصلون إطلاق النار، وقد أسكرتهم حمى المعركة، على الرغم من وقف القتال.

وهـناك حـرب أخرى كانت علامة في تاريخ جزر الهند العسكري. فقد نجح الراجا أنـاك غـدي نافورا كارانغ أسيم (Radja Anak Gde Ngourah Karang Asem) بالسيطرة علـى مبادلات تجارية مربحة في لومبوك. لكن هذه المنافسة أزعجت حكومة الجزر، التي كـان همها تعزيز احتكاراتها. وكان الراجا يمتلك معملاً للأفيون، كانت مبيعاته تدر عليه أمـوالاً طائلة، وله مصالح في شركات السفن التجارية الأجنبية. كما كان يشتبه بتهريبه الـسلاح مع الإنغليز الموجودين في سنغافورة. فقُرر التدخل العسكري، واختلق الهولنديون كعادتهم ذريعة وجيهة لتبرير هذا الهجوم الجديد وعدم إزعاج أعدائهم البريطانيين. وطبقًا لأقـوالهم، لم يكـن الساساك (Sassak)، وهم أقلية قومية في الجزيرة يستطيعون وحدهم مـواجهة الخطـر المتمـثل بجنود الراجا. فلإعادة التوازن وحماية القرى المهددة، اقترحوا مـساعدتهم. وهكـذا تظاهروا بالتدخل كمنقذين، من أجل قضية إنسانية، بينما كانت دوافعهـم اقتـصادية محض. نزلت القوات الهولندية في لومبوك يوم (6 تموز 1894). وفي مساء (25) آب، هاجم جنود الراجا القوات الاستعمارية على حين غرة، فقتل مئة جندي وجـرح ثلاثمـئة آخرون. ولم تكن الخسائر فادحة بالنظر إلى هزائم أخرى، لكن الشرف الهولـندي تعـرض للإهانـة بقسوة. وكرد على الهجوم، شن هجوم على تجاكرانيغارا (Tjakranegara). عاصـمة جزيـرة لومبوك، وتم نهبها ثم هدمها بالمعاول من قبل العمال الـصينيين. وبـرز خـلال هذه المعركة بصفة خاصة، ملازم ثان شاب هو: هندريكوس كولـيجن (Hendrikus Colijn, 1869-1944) الـذي سيـصبح بطلاً قوميًا ووزيرًا رئيسًا لهولـندا. وقد كشف المؤرخ هيرمان لانجفيلد (Herman Langeveld) في عام (1998)، في كـتابه حـول سـيرة كوليجن، عن الرسائل التي كتبها إلى زوجته ووالديه بعد المعركة. فظهـرت على الملأ مآثر كوليجن القتالية المشؤومة، واكتشف الناس بذهول أن البطل أمر بإعـدام نـساء وأطفـال كانـوا يسترحمونه، بدم بارد. إذ كان يروي لزوجته الواجب العسكري الفظيع للجنود الاستعماريين: «اضطررت لجمع تسع نساء وثلاثة أطفال كانوا يلتمـسون الـشفقة، وإرسالهم إلى دار البقاء. لقد كان عملاً منفرًا، ولكن لم يكن أمامي خـيار آخـر. فقـتلهم الجـنود طعنًا بالحراب!»[33]. وكتبت زوجته على الرسالة: «يا للفظاعـة!» فقد الهولنديون أخيرًا جنرالاً وأربعة عشر ضابطًا ومئة وخمسة وستين جنديًا، وجرح ما يقرب من خمسمئة جندي: وتقدر خسائر كارانغ أسيم بألفي رجل وامرأة. أما الأمير فأرسل إلى زنازين تاناه أبانغ (Tanah Abang) في باتافيا، حيث قضى نحبه بعد عام.

إلا أن الجنود لم يكونوا مضطرين دومًا لاقتراف أعمالهم البشعة بأنفسهم. إذ حدث في بـالي أن تقدم سكان القرى، رجالاً ونساءً وأطفالاً، وهم يرتدون أجمل ملابسهم،

لملاقـــاة الجـــنود الهولـــنديين. وعوضًا عن أن يقتلوا من قبل أعدائهم، فضلوا الانتحار الجماعـــي بطعـــن أنفـــسهم بالمدى في مواجهة الجنود المذهولين. وتعرف هذه الحادثة التاريخـــية في بالي باسم بويبويتان (Poepoetan)، أي: «النهاية». وبعدما كانت القوات تنتـــصر في معركة، كانت تكلف بإشراف متخصص بالفن غالبًا، بجمع الغنائم. وبعض القطع الذهبية، من بين هذه الكنوز، صهرت أو ضمت إلى خزائن الدولة؛ بينما استحوذ العديـــد مـــن المـــتاحف على قطع أخرى. ونادرًا ما يذكر مصدرها أو تذكر ظروف الحصول عليها المرعبة على البطاقات أو في كتب الفن.

بويبويتان في بالي[34]

كان الباليون يودون الموت. ولا شيء في العالم كان يستطيع إيقاف تسابقهم إلى الموت. لا مدافع الهاون، ولا بنادق أمهر الرماة، ولا السكون المفاجئ الذي كان يرين عندما كان الهولنديون يوقفون الرمي. إذ كان المئات يسقطون تحت الرصاص، ومئات آخرون يلوحون بمديهم ويغرزونها في صدورهم، من فوق عظم الكتف حيث كان رأسها يبلغ القلب، طبقًا للعرف القديم المقدس. وراء الرجال أتى النساء والأطفال: أولاد، فتيات صغيرات، زين شعورهن بالزهور، رضع بين ذراعي أمهاتهم، إماء عجائز بصدور مراهقات، وشعور بيضاء. كلهن كن يتزين بالزهور التي كان شذاها يختلط بالدخان، وبرائحة البارود ورائحة الدم والموت التي ما لبثت أن انتشرت في المكان.

لم يستتب السلام الهولندي (Pax Neerlandica) حقًا إلا عشية الحرب العالمية الأولى. إذ كانـــت أكثر الأراضي (التي تتناسب مع الحدود إندونيسيا الحالية) قد احتلت، وقلت المعارك العسكرية: في عام (1916)، معركة جامبي (Jambi)؛ وفي عام (1926)، هجومات ضد المنظمات الشيوعية؛ وفي عام (1927) بعض العمليات في تابانويلي (Tapanoeli).

3/ 2/ 1/ 4) سياسة أخلاقية ملتبسة، نشوء الحركات الوطنية

في مطلـــع القـــرن العـــشرين، فقـــد الليبيراليون في هولندا نفوذهم البرلماني لمصلحة حكـــومات ذات اتجاه ديني. إذ عين أبراهام كويبر (Abraham Kueper)، زعيم الحزب البروتـــستانتي (ARP) (حـــزب مضاد للثورة) في عام (1901)، وزيرًا، رئيسًا للحكومة الجديـــدة. فشكل ائتلافًا مع الكاثوليك، واتخذت القوانين الصادرة عندئذ لونًا مسيحيًا قـــويًا. وفي الـــسنة ذاتها، تعرضت ملكة هولندا، في خطابها السنوي، رسميًا إلى مفهوم «السياسة الأخلاقية». وقد أكدت أن على أمتها، باعتبارها قوة مسيحية واجب أخلاقي إزاء سكان المستعمرات (جزر الهند، سورينام، جزر الأنتيل الهولندية) وأوصت بتحسين

ظـــروف حياة الأكثر فقرًا في جزر الهند. وفي عام (1903)، طلبت حكومة كويبر تقريرًا («تقريـــر ريمريف» Rhemrev Rapport) لتقويم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الأكثـــر حرمانًا في المستعمرات، وبخاصة العمال الصينيون المئة ألف في سومطرة، الذين كـــان معـــدل الوفيات بينهم مرتفعًا جدًا. ففي مواجهة تصاعد الاشتراكية والنقابات العمالـــية، كـــان من واجب حكومة معارضة لكل ثورة بروليتارية أن تطفئ شعلة هذه الحـــركات بأن تتقدمها. وسمحت هذه السياسة الأخلاقية أخيرًا بإعانة بعض الجمعيات الخيرية، كما أتاحت الفرصة لبعض الإندونيسيين بالتعلم، على الطريقة الأوربية بالطبع، لكن نوايا الحكومة الحقيقية كانت مبهمة. إذ ليس من المعلوم ما إذا كانت هذه السياسة تستهدف خلق رفاه اجتماعي أم خدمة مصالح أصحاب المزارع الذين كانت لديهم كل الأسباب لحسن معاملة يد عاملة مؤهلة من الصعب العثور عليها لضمان إنتاجية كافية.

علـــى الرغم من هذه الإرادة الطيبة في الظاهر، إلا أن الدولة لم تكن تقوم بأي جهد تقريبًا لتطوير بنى التعليم في جزر الهند، وظل مستوى التعليم لدى الإندونيسيين منخفضًا جـــدًا. فهل كان هذا لعزلهم جيدًا بالجهل عن الشؤون السياسية والأقتصادية؟ فلم تكن توجد جامعات في جزر الهند، وينبغي على الطلاب الذين يودون متابعة دراستهم، القيام بسفر طويل ومكلف لهولندا. وهو أمر لم يكن متاحًا إلا للعائلات الغنية. وإذا ما توصل بعض الإندونيسيين إلى القيام بدراسات لامعة، فهذا لا يعني أنه تم قبولهم ضمن النخب الأوربـــية: «إن الشرقي لتعطشه إلى التميز، ولتشربه إن قليلاً أو كثيرًا بنظام الطبقات، يرى في التعليم العالي الذي يقدم له، قبل كل شيء، وسيلة ينفصل بها عن عوام الأهالي ويحـــصل علـــى الامتـــيازات ومن ثم على قوة العنصر المهيمن[35]. وفي هذا السعي إلى السلطة، تقف في وجهه عقبة: إنهم الأوربيون المصممون على إبقاء الحكومة في أيديهم، وعدم قبول ابن البلاد حتى ولو كان متعلمًا ومثقفًا في صفوفهم، على الرغم من تذرعهم بالمـــساواة الـــتي يتظاهـــرون بها. وهكذا يحتدم الصراع، خارج نطاق الفلاح الماليزي والجاوي والأنامي أو الهندي، المستسلم للاستعباد وغير المكترث إذن بجنسية أسياده، بين العنـــصرين النشيطين الطموحين. وليس للمجتمع الأوربي هكذا عدو ألد من ابن البلاد الـــذي ربـــاه وكـــاد يرفعه إلى مترلته، دون أن يفتح له مع ذلك المجال للانضمام إلى صـــفوفه». إذ كان هؤلاء المثقفون الإندونيسيون الذين تكونوا في أوربة، هم الأصل في الحركات الوطنية التي نشأت بعد سنوات. فحتى عام (1915)، كانت الأحزاب السياسية محظـــورة في جزر الهند، وفي المقابل كان بوسع أي كان تكوين نقابة أو جمعية. وهكذا برزت حركتان في تاريخ إندونيسيا، تشيران إلى اليقظة السياسية وولادة الكفاح من أجل

الاستقلال: حركة بودي أوتومو (Budi Utomo) التي أسست في عام (1908)، وكانت تجمعًا لطلاب جاويين يقوم هدفهم على «تحرير الشعب من ظلمة الجهل»؛ وحركة ساريكات إسلام (Sarékat Islam)، وهي جمعية إسلامية أنشئت في عام (1912)، وصارت من أولى المنظمات الوطنية الجماهيرية: إذ كانت تضم في عام (1916) ما ينوف عن (360000) عضو.

ولتهدئة هذه الضغوط الاستقلالية، قامت حكومة جزر الهند بالتلويح باستقلال مستقبلي للمستعمرة، تحت الإشراف الدقيق بالطبع من الهولنديين. وكان هذا يعني اقتراح الحكم الذاتي في مستقبل بعيد نوعًا ما، بشرط أن يحافظ الإندونيسيون على هدوئهم ويرضخوا للمستعمر. كما قامت الحكومة الاستعمارية باصطناع خدعة للإيهام بالديموقراطية: إذ أقيم مجلس تمثيلي للاتجاهات السياسية في البلاد (مجلس الشعب) (Volksraad) في عام (1917)، من دون سلطة حقيقية، وكان خاضعًا لبرلمان هولندا، ولا يستطيع إلا إبداء آراء حول السياسة المطبقة في الجزر. كان مؤلفًا من (61) عضوًا: (26) هولنديًا، (30) من الأهالي وخمسة ممثلين للجاليتين الصينية والعربية. وكان هذا التقسيم متناسبًا مع صورة مجتمع الجزر، المقسمة أيضًا إلى ثلاث مجموعات متمايزة هي: الأوربيون، والشرقيون (صينيون، عرب، هندوسيون) والأهالي. مع أنه لم يكن من السهل معرفة المجموعة التي ينتمي إليها كل واحد. ففي عام (1930)، كان الأوربيون يمثلون (0. 4%) من مجموع السكان، أي (240417) نسمة، منهم (8948) إندونيسيًا (بعض النساء الإندونيسيات المتزوجات من أوربيين)، و(3000) صيني وبعض الأمريكيين واليابانيين. وكانت مجموعة الأوربيين غير متجانسة ومتراتبة. إذ كان الاعتراف الرسمي بالطفل من قبل أب أوربي، هو الذي يسمح فقط بالانتماء إلى هذه الجالية. فالهولنديون المولدون في الجزر ذوو الدم الصافي كانوا يسمون توتوك (Totoks). وكان يشكل الخلاسيون المسمون أندوز (Indos) المعترف بهم من آبائهم الأوربيين (60%) من هذه المجموعة. لكن هذا كان يطرح مشكلة: «فاعتبارهم هولنديون شيء، ومعاملتهم كهولنديين شيء آخر. ذلك أن رأي المجموعة في الخلاسيين ليس لطيفًا. وتتملكها الغيرة مما يمنحهم القانون، ومن كل هذه الوظائف التي يقبلهم بها. وتحمِّلهم كل الأفعال والنوايا السيئة. وتنعتهم أحيانًا بالعجز وأخرى بالدناءة»[36]. أما الإندونيسيون، وهم خليط قومي واسع، فكانوا يعدون في عام (1930)، (65) مليون نسمة، يتألفون من أقلية قليلة من النبلاء، وغالبية ساحقة من العمال والفلاحين. وكان الصينيون (1,250) مليون.

الفتـــرة الأخلاقية تصادف للمفارقة إحدى الحقب الأكثر سوادًا في السياسة العسكرية بالجـــزر. إذ كان الجيش الاستعماري لايزال مشتبكًا في عمليات عسكرية جد عنيفة. لم تـــنقطع حتى (1913)، واستفاد من أسلحة أكثر تقدمًا وفتكًا. فقد نشبت حروب جديدة في مطلع القرن العشرين: حرب بالي بين عامي (1906 م و1908)، حرب فلورِس (Florès) بـــين عامي (1907 م و1908)، وحرب توراجا (Toraja) في جزر سيليبس، عام (1905). ذلك أن الهولنديين طالما أخفوا نواياهم الإمبريالية؛ وعلى الرغم من الإرادة الطيبة الظاهرية وآمـــال الاســـتقلال الـــتي كانـــوا يبعثونها، كانوا مصممين على البقاء أسيادًا بلا منازع للأرخبيل. فظهرت في العشرينيات الماضية حركات احتجاجية جديدة. فقد أسس الحزب الشيوعي (PKI) في عام (1920)، وفي مواجهة الخطر الذي كان يمثله، لأن زعماءه يهيئون لإضـــرابات وتمـــردات مسلحة، جرى حظره واعتقال مسؤوليه في معسكرات. وفي تلك الـــسنة أنشأ أحمد سوكارنو (Sukarno) الحزب الوطني الإندونيسي (PNI)، الذي طالب بالاســـتقلال عن طريق المقاومة السلبية. لكن سوكارنو نفي من عام (1930-1933). وفي عـــام (1932) أســـس سوتان سياهرير (Sutan Sjahrir) ومحمد حتا (Muhammed Hatta) حـــزبًا قـــريبًا من الماركسية، انضم إليهما أحمد سوكارنو بعد عودته من المنفى. وسجن ثلاثـــتهم في عام (1934)، فقد كانت الشرطة السرية الهولندية تلاحق المعارضين. ويروي الكاتـــب بـــراموديا أنانتا توير (Pramoeda Ananta Toer)، الذي سجن عدة مرات أثناء الاحـــتلال الهولـــندي، في رواياته، ظروف الاعتقال وخشونة الحراس: «وصل هولندي آخـــر. كان يحمل بندقية وحربتها مشرعة. وبضحكة ابتهاج، وضع سلاحه على صدغي الأيسر، بينما كان الخلاسي يوجه ضربة إلى صدغي الأيمن. (. . .) وتوقفت الضربات. فخاطبني الخلاسي بغطرسة: «انظر!» وكان يريني قبضة يده. كانت أصابعه الخمسة تحمل أثر جرح، كأنه ضربة سيف. «أترى هذا؟ إنه بسبب هجوم من الإندونيسيين في سورابايا (Surabaya)». كـــنت أتفحـــص هـــذه القبضة القوية. لكن اليد اختفت فجأة. وتلقيت لكمـــة في الـــذقن كادت تقتلع رأسي. وكدت أسقط على ظهري. تبعت ذلك قهقهة. «هـــذا حسن، هه؟» كان الهولنديون ينفجرون بالضحك وهم يتجمعون حولي. وما إن انتهيت من سماعهم حتى انهالت الضربات من جديد على عينيَّ وأذنيَّ»[37].

أمـــا علـــى الصعيد السياسي، فقد شرع مجلس الشعب وأعضاء الحكومة وأرباب العمـــل، منذ العشرينيات في مباحثات لتسوية مسألة كراء الأراضي، التي لم يكن عقد إيجارهـــا لـــسبعين عامًا سينتهي إلا في عام (1949) مع ذلك. إذ كان أصحاب المزارع يرغبون في تمديد هذه العقود بصورة موحدة طبقًا لشروط قانون عام (1870) ذاتها. أما

الدولــة فكانــت ترمــي إلى تحديد حق الإندونيسيين في تملك هذه الأراضي. إلا أنها اضــطرت إلى التــراجع تحت ضغط رجال القانون وأساتذة الحقوق الهولنديين، وعلى رأسهم فان فوللينهوفين (Van Vollenhoven)، الذين كانوا يعرفون جيدًا قانونهم المدني. فقانون (1870) بناء على أقوالهم، كان يحمي الإندونيسيين من أي نزع للملكية، وهو ما كانت الحكومة تنكره. وحلت المسألة بكل بساطة ووحشية قبل تاريخ (1949) المصيري إذ اضطر الجيش الاستعماري الهولندي لأول مرة إلى مواجهة عدوان خارجي. ذلك أن هولــندا كانت أعلنت الحرب على اليابان في (7 كانون الأول 1941)، يوم الهجوم على بيرل هاربر. فهاجمت الجيوش اليابانية جاوا في عام (1942). ومني الجيش الهولندي القليل الــتدريب والتحضير، المفتقر إلى المعدات الحديثة، بهزيمة سريعة وثقيلة. وإبان الاحتلال الياباني، وجد مئة وأربعون ألف أوربي أنفسهم في معسكرات الاعتقال.

3/ 2/ 1/ 5) الكفاح من أجل الاستقلال

أسهم الاحتلال الياباني لجزر الهند الشرقية، من (8 آذار 1942) إلى (15 آب 1945)، بقوة في تحطيم هيبة الغربي إربًا. فقد أعلن الرئيس سوكارنو ونائب الرئيس حتا في (17 آب 1945)، اســتقلال إندونيسيا. ومضى أكثر من شهر بين استسلام اليابان ووصول طلائع القوات المتحالفة إلى جاوا. وحين دخلت الجيوش البريطانية والهندية إلى باتافيا في (28 أيلــول 1945)، اكتشفت مدينة غطتها كتابات معادية للهولنديين. واضطر الجنود للقــيام بصعوبة بمهمة مزدوجة، في نزع سلاح ما يقرب من مئتين وخمسين ألف ياباني، وتحريــر وحمايــة مــئة وأربعين ألفًا من أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين المتحالفين مع الهولــنديين. فما إن خرج هؤلاء الأخيرين من معسكرات الاعتقال حتى شكلوا موضع تهديــد وتخويــف السكان الإندونيسيين الذين استعملوا كل الوسائل الضرورية لإشاعة الــرعب وخلــق جــو من عدم الأمن، بقصد التسريع في مغادرتهم النهائية. و لم يتردد الــبعض، لتــسوية بعض الأحقاد والتعويض عن إذلالهم، في اغتيال أسيادهم السابقين. وتدعــى فتــرة البلــبلة هذه بيرسياب (Bersiap)، وهو شعار إندونيسي يعني «كونوا مستعدين»، ويشير إلى تصميم الوطنيين على الكفاح ضد أي احتلال هولندي جديد.

شــرعت الجــيوش الهولــندية، مئة وخمسون ألفًا، في النزول، تحت حماية القوات الــبريطانية. فنــشبت معــارك عنيفة في عدة مواقع من الأرخبيل. وهكذا بدأ كفاح إندونيــسيا المــسلح من أجل استقلالها. فعرضت بريطانيا من جديد وساطتها في آب (1946)، وحصل اللورد كليرن (Killearn) على توقيع اتفاق لينغادياتي (Linggadjati) في

(25 آذار 1947) إذ اعتــرف الهولــنديون بسلطة الحكومة المعلنة للجمهورية على جاوا ومادورا وسومطرة. والتزمت الجمهورية من جانبها بإعادة الحقوق والممتلكات إلى غير الإندونيسيين، وبالاشتراك في مشروع إقامة اتحاد أو فيدرالية هولندية-إندونيسية في ظل الــتاج الهولــندي. لكن حبر الوثيقة لم يكن جف بعد حين دب الخلاف حول تفسير بــنوده. ذلــك أن الاتفاق لم يكن إلا واجهة، تخفي أهدافًا أخرى لكل من الخصمين. فللإندونيسيين كان الأمر متصلاً بالاستقلال، أما للهولنديين فهي مهمة تحضيرية مؤسسة علــى الأخلاق والطهر إذ كان الهولنديون يعتقدون بإخلاص أن مسؤوليتهم عن التنمية الإندونيسية لم تنته. وقد لعبوا ورقتهم الأولى بإرسالهم إنذارًا بتاريخ (27 أيار 1947): إما قــبول شروط الاتفاق، أو استمرار الحرب. وبررت الحكومة هذه العملية بتأكيدها أن فقــدان جزر الهند الشرقية كان كارثة ينبغي تجنبها بأي ثمن. فانطلق شعار جد شعبي: «جزر الهند ضاعت، وهولندا هزمت/ Indië Verloren, rampspoed geboren».

وقامــت القــوات الهولندية من (21 تموز 1947) حتى (4 آب 1947)، بما كان يسمى في الــبداية عملــية حفــظ للــنظام بغاية اقتصادية. وتمكنت من الاستيلاء على شرقي جــاوا ووسطها، وعلى المنطقة البترولية في بالمبانغ، وعلى مزارع ميدان في سومطرة. فأمر مجلــس الأمــن، بطلب من الهند وأستراليا، بوقف إطلاق النار. لكن العمليات العسكرية تواصــلت. إلا أن الــولايات المتحدة ضغطت بدورها على المتحاربيْن، اللذين اجتمعا من جديــد علــى طاولة المفاوضات. إذ كانت الولايات المتحدة تخشى من أن يفضي نفوذ الاتحــاد السوفيتي إلى وقوع إندونيسيا في المعسكر الشيوعي. وتم في (17 كانون الثاني 1948)، علــى ظهــر الــسفينة الحــربية الأمريكية رنفيل (Renville) الراسية مع غيرها في المياه الإندونيــسية قــبالة باتافيا، التوقيع على اتفاق جديد. لكنها العودة إلى نقطة الانطلاق: إذ أُكــدت سيادة هولندا على إندونيسيا، في انتظار تكوين الولايات المتحدة الإندونيسية، الــتي ستــشكل الجمهورية جزءاً منها. وقد عززت انتخابات عام (1948) الهولندية، التي تأثــرت بالــصعوبات في جزر الهند، موقع المحافظين على حساب الاشتراكيين. فانطلقت هولندا في (18 كانون الأول 1948)، بعملية ثانية لحفظ النظام، أكثر قوة من الأولى بكثير. واســتولت القوات الباتافية عندئذ على القسم الأكبر من أراضي الجمهورية. ومن جديد وقعــت هولــندا تحــت الضغط الأمريكي، عندما عُلقت حصة هولندا المقررة في مخطط مارشــال حــتى توقــف القتال. وقبل الهولنديون، بعدما نفدت مواردهم المالية للمجهود الحربي، للمرة الثالثة الجلوس على طاولة المفاوضات، في لاهاي هذه المرة. وفي (27 كانون الأول 1949)، حــصل المفــاوض الإندونيــسي، السيد حتا، بعد اقتراع من الغرفة الثانية

للمجالس العامة الهولندية، على نقل سيادة ملكة هولندا إلى الجمهورية الإندونيسية. لكن الكابتن الهولندي ريمون وسترلنغ (Ramond Westerling) حاول في عام (1950) ضربة حظ أخيرة، مخالفاً أوامر قيادته، ورفض هذا الاستقلال. فتوجه إلى باندونغ مع كوماندو من الجيش الهولندي لمحاولة القيام بانقلاب ضد الوطنيين الإندونيسيين. أما في هولندا، فكانت طرقه المتسرعة والدموية (تعذيب وإعدامات) بعد الحرب، مثاراً للجدل.

محاولة انقلاب ريمون وسترلنغ في (1950)[38]

المهلة الأخيرة التي حددها بإنذاري انقضت، ولم أتلق أي رد رسمي. وحانت ساعة الانتقال إلى الأفعال. لم أكن أجهل، كما قلت آنفاً، أن الجمهوريين كانوا يريدون دفعي إلى البدء بالعمل. ولم أستطع تجنب فعل ما يروقهم. لم يكن لدى مجال للاختيار، إلا إذا رجعت عن قولي، وتركت المجال مفتوحًا أمام أعداء الفيديراليين. فقررت إذن محاولة القيام بانقلاب. وكانت العملية تتجاوز في حجمها كل ما قمت به حتى ذلك الوقت. كنت على رأس قوة من الشرطة في باسوندان (Pasundan). لكن مدى عملي سيتجاوز الآن حدود هذه الولاية، ويمتد إلى إندونيسيا بأسرها. إذ كنت أنوي في الواقع الاستيلاء على عاصمة الحكومة الفيديرالية جاكارتا. ولم يكن قصدي أقل من قلب حكومة الجمهوريين المزيفين هذه، والإمساك بالسلطة على كل الأرخبيل. وعلي مرة أخرى، توضيح الدور الذي كنت سأقوم به بهذا الشأن. فلم أكن أريد الاستيلاء على السلطة باسمي. لأن فكرة أن أصير راجا إندونيسيا الأبيض وأحكم جزر السوند (Sonde) كانت أبعد ما تكون عني. ولم يكن لشخصي أي مطمح، لأنني كنت أعمل من أجل الشعب الإندونيسي. فمن أجل مصلحة الملايين من الأهالي، وليس لمصلحتي، كنت أستعد لقلب الحكومة التي خانتهم، والتي بعدما قبلت مبدأ الفديرالية، تعمل على انتهاكه. ولم يكن الدستور الفيديرالي إلا واجهة، ولم يكن أعضاء الحكومة القلائل المناصرين للفيديرالية إلا رهائن (. . .). إذ كنت أنوي استبدال مضطهدي الشعب ليس بديكتاتور مهما كان متنورًا وحسن النية، بل بحكومة مؤلفة من وطنيين إندونيسيين حقيقيين لم يكونوا متعاونين سابقين مع اليابان، ولا متعاونين محتملين مع موسكو.

أما غينيا الجديدة الغربية، فلم تعد إلى إندونيسيا إلا في عام (1963). وهكذا فيما يزيد قليلاً عن أربع سنوات من المعارك، أصبح الاستقلال المعلن حقيقة. ويقدر الإندونيسيون أنهم فقدوا في هذا الكفاح ما بين مئة ومئة وخمسين ألف رجل وامرأة وطفل؛ لكنه ما من رقم مؤكد. وخسرت هولندا ألفين وخمسمئة جندي[39](7).

3/ 2/ 1/ 6) النتائج الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من فقدان جزر الهند الشرقية، إلا أن الاقتصاد الهولندي واصل ازدهاره المدهش بعد الحرب. لكن النتائج الإنسانية، كانت في المقابل منذرة بالخطر. فمن عام

(1945) حتى عام (1960)، اضطرت عدة موجات من النازحين المهددين بالانتقام في إندونيسيا إلى مغادرة البلاد نهائيًا، تلك البلاد التي كانوا متعلقين بها أشد التعلق. وتقدر مصالح الهجرة الهولندية عددهم بما يقرب من ثلاثمئة ألف. وكانت هذه المجموعات غير المتجانسة مؤلفة من التوتوك الخارجين من معسكرات الاعتقال اليابانية والإندوز والجنود الملونين في الجيش الهولندي المنتمين إلى أصول قومية شديدة الاختلاف كما رأينا آنفًا. وصل كل هؤلاء الناس إلى هولندا، التي كانت لاتزال تعاني اضطرابات الحرب، وتمر بتحول اجتماعي وسياسي شامل. فلم يعرف الهولنديون دائمًا تخصيص استقبال حار لهم. إذا استقبل الخلاسيون ب(إندوز، انصرفوا من هنا/ Indos g weg)؛ ووجد العسكريون المنحدرون من جزر الملوك، أي: (غوركا/ Ghurkas) جزر الهند الشرقية، أنفسهم على الرغم منهم في بلاد لا يربطهم بها أي رابط. فقد كانوا أملوا في خلق دولة مستقلة في عام (1950)، هي جمهورية الملوك الجنوبية. لكن هذه المنطقة سرعان ما احتلتها جيوش أحمد سوكارنو الذي كان كأول رئيس لإندونيسيا يرغب في الحفاظ على وحدة جمهوريته الجديدة. ولم تكافئ المملكة الهولندية هؤلاء الجنود على إخلاصهم. وفي الوقت الذي كانوا يظنون بأنهم سيضمون إلى الجيش الهولندي، نزعت أسلحتهم وأسكنوا في معسكرات مؤقتة، إذ كانت السلطات الهولندية تعتقد بأن هؤلاء الملوكيين سيتمكنون سريعًا من العودة إلى بلادهم بعد ما يتم العفو عنهم. لكن الأحقاد ظلت متأججة. وللفت الأنظار إلى وضعهم الحرج، بين المطرقة والسندان، انطلقوا في عمليات إرهابية مدهشة في الأعوام (1975 و1977 و1978)، فاحتجزوا رهائن في مدرسة وقطار وسفارة ومقر حكومة محلية. لكن هذا حط من مكانتهم لدى الرأي العام، ووضعهم لم يتحسن قط. إذ كان أربعمئة منهم في عام (1988)، بمدينة فوغت (Vught). لايزالون يسكنون معسكرات قديمة.

أما اندماج المجموعات الأخرى فتم رسميًا من دون صعوبات. إلا أنها لاتزال تحمل اليوم جرحًا يتمثل في إبعادها عن وطنها الأم. ولتهدئة هذه القطيعة المؤلمة، أعاد النازحون في هولندا خلق جو جزر الهند الشرقية. فقد جلبوا معهم ذاكرة عائلية كاملة من الأشياء والنكهات، والأطعمة اللذيذة ومنها (طاولة الأرز) (rijsttafel) الشهيرة، وهي مجموعة منتقيات من الأطعمة الإندونيسية. وشيئًا فشيئًا، انتهت هذه الأجواء الطريفة إلى فرض نفسها حتى على الحياة اليومية لمن لم يكن لديهم أي صلة مع هذه المنطقة من آسيا. إذ فيما وراء عذاب المنفى، ظهر أخيرًا كل الغنى الإنساني لهذا الامتزاج. فقد توصلت هذه الجالية إلى بعث قفزة ثقافية استثنائية في البلاد. وعلى الرغم من الاختفاء

التدريجي للأجيال التي عرفت جزر الهند، يستمر الشباب في إحياء أعياد وأعراف الجزر، ويبتكرون أخرى أيضًا. يقومون باستعراضات في (أسواق الليل) (Pasar Malam) الضخمة، وأشهرها الذي يقام في حزيران من كل سنة في لاهاي، المدينة المسماة «أرملة جزر الهند» بسبب العدد الكبير من الإندوز والتوتوك الذي استقبلتهم. وأصبح البعض من هؤلاء النازحين كتابًا كبارًا، ترجمت أعمالهم لعدة لغات. مثل هيلا هاس (Hella Haasse)، وأدريان فان ديس (Adriaan Van Dis) وييروين برويز (Jeroen Brouers) الذين يلقون نجاحًا كبيرًا في فرنسا حاليًا. ففي رواياتهم القريبة من السير الذاتية، يشعرون دومًا بحاجة ملحة إلى أن يرووا ويستعيدوا ذلك العصر كما لو أن شيئًا كان ينتظر التكفير عنه بعد الخسارة الفادحة. وبما أنهم لم يفهموا حقًا الأسباب التي أفضت إلى هذه النبذ من بطن الأرخبيل، فهم يتساءلون، ويعيدون تكوين عالم النظام القديم الجميل[40]، زمن البال الهانئ، الذي تتوصل الكتابة للحظة إلى استعادته لتسمح بالحداد عليه.

الحنين إلى جزر الهند الهولندية[41]

لم تكن يانا تحب هولندا، كان ذلك على الأقل ما يقال في البيت؛ فقد كانت هي وأبوها يتأسفان على أرضهما الأم: بستان من أشجار المانجة وتفاح الورد، أرض تعيد لك أقل بذرة ترمى كيفما اتفق محصولاً، أرض تفيض بالمياه والأوراق والعفن، آه!، الروائح السمراء للجزر!، إذ لم يتمكنا من الاعتياد على سماء هولندا الرمادية، والشتاء القاسي على شاطئ البحر، والملابس السميكة، وواجهات المنازل المعتمة التي لم يكن لها بياض المنازل الناصع هناك. في الصيف، بعد الساعة الرابعة، عندما كنا نحتسي الشاي في الحديقة، وقد أدرنا ظهورنا للكثبان المحمرة، كانا يحلمان باعتدال حرارة غروب الشمس. فأجمل الأضواء في جزر الهند، هو في الساعة التي تسبق اللحظة التي تذبح الشمس فيها وتتسلل الظلال بحمرة الورد خارج الأدغال. كاسيان-ما أشقانا، إن الأمطار هنا لم تكن تدعو إلى الرقص، والأشجار لم تكن تدخن في تباشير الفجر! في جزر الهند، كانت سماء الصبح خضراء.

طرحت مسألة الاستعمار في هولندا دائمًا بصفة ملتبسة، فهناك مهمة نشر الحضارة التي حملها الهولنديون على عاتقهم من جانب، ومن الجانب الآخر، استغلال السكان والتدخلات المسلحة. إذ كان هناك مولتاتولي، لكنه يحجب الآخرين من القتلة ومحطمي الزراعات الأصلية. وكان عمل الذاكرة طويلاً وعسيرًا، ولايزال مستمرًا اليوم. وكان لابد من وقت للمؤرخين لاستخراج الأرشيفات، وبخاصة تلك التي تثبت فظاعات الحروب التوسعية. فلسنوات عديدة كانت هذه الحقبة المؤلمة من التاريخ مكبوتة: «طالما كان التاريخ الاستعماري بعيدًا عن الاهتمام، ولم يكن يجتذب أي طالب عمليًا. وباختصار، لم تكن هناك أي صورة تاريخية لماضي الاستعمار وإزالة الاستعمار. ولا أحد

يـــشعر بالحاجـــة إليها[42]. فلم يكن هذا الماضي قد أصبح «تاريخًا». بل كان استؤصل ببـــساطة وكُبت واختفى»[43]. إلا إن عدة قضايا قامت بمهمة إيقاظ العقول. ففي (17 كانون الثاني 1969)، اهتز الرأي العام في هولندا عندما كشف السيد هوتنغ (Hueting)، وهو عسكري سابق أصبح متخصصًا بعلم النفس، في برنامج تلفزي عن الفظاعات التي ارتكـــبها الجنود الهولنديون في جزر الهند: «كان للبرنامج وقع قنبلة. فقد أنكر المحاربون القدامـــى هذه التأكيدات. وصُدم آخرون، وطالبوا بتحقيق وبمعاقبة المسؤولين. وقامت الحكومة بما يجب عليها فعله، وأمرت بالتحقيق. لكن التقرير كان مبهمًا ويحتوي القليل من المعلومات. واقتصر على ذكر بعض الحوادث»[44]. ونشر في عام (1995).

إن للمجـــتمع الهولـــندي، مثل غيره، القدرة على خلق سُتُر لإخفاء مخازيه، واختراع إســـقاطات خيالـــية لعالم أملس، ومن دون مشكلات. فلوقت طويل، حرص الهولنديون علـــى عدم إعادة النظر في قيمهم البروتستانتية التي تنادي بالفضائل كالمسؤولية الأخلاقية الـــتي تجعـــل منهم أناسًا أخلاقيين. ومسألة الخطأ هذه تتصادم مع الوعي الوطني، المقتنع بإخلاصـــه في نشر الحضارة. ولذا تظل السجالات حادة في كل إحياء لذكرى. فمجيء الهـــارب برونك برينسن (Proncke Princen) (يوهان كورنيلس برينسن (Johan Corneles Princen) إلى هولندا في خريف عام (1994)، قوبل بمشاعر الاستياء. فقد كان هذا الخائن في أعـــين المحاربين القدامى الهولنديين، انضم إلى جانب الإندونيسيين، و لم يتردد في إطلاق الـــنار علـــى مواطنيه. ونتيجة لمرضه الشديد في عام (1998)، رغب في القدوم إلى هولندا للعلاج. وقد تسبب هذا السفر بسلسلة أخرى من الجدل حول ما إذا كان ينبغي السماح له بالعودة أم لا. وقد اضطر رجال الشرطة لحمايته، بعدما تلقى تهديدات بالقتل، ذلك أن الذاكـــرة في هولندا تصطدم دومًا بهذه الأسئلة عن الاعتذارات والصفح. ففي (5 آب 1995)، تـــوجهت الملكـــة بياتريس إلى إندونيسيا، في زيارة رسمية هي الأولى التي يقوم بها عاهل هولـــندي منذ الاستقلال. وقد حثتها صحف يومية كبرى على الاعتراف رسميًا بالجرائم التي كان شعبها اقترفها في إندونيسيا. إلا أنها أبدت حزنها و لم تعتذر.

لاتزال جالية جزر الهند في هولندا، مطلع هذا القرن الواحد والعشرين، مثارًا للكلام والـــنقاش. فالعـــائلات التي فقدت أملاكها، والمعتقلون الذين لم يتلقوا رواتبهم في أثناء الحـــرب، يضغطون منذ سنوات على الحكومة للحصول على تعويض. وللاستجابة لهذه المطالـــب، أنـــشأت الحكومة في عام (1998) لجنة، هي (لجنة فان غالن (Van Galen) المكلفة بعمل جرد لخسائر التوتوك والإندوز المادية. فعرضت عليهم (125) مليون يورو، (900) يـــورو لكل فرد من مجموع ال(144000) من التوتوك والإندوز الذين نزحوا ،

وما زالوا أحياء. لكن هذا المبلغ التافه بالقياس إلى معاناتهم رفض. وتقدمت جالية الجزر، الممثلة بجمعية (هت أنديش بلاتفورم/ Het Indisch Platform) بالتماس ثان، مطالبة بمبلغ (250) مليون يورو. وفي عام (2000)، اقترحت الحكومة مبلغًا جديدًا هو (190) مليون يــورو، فقبل أخيرًا. وستستخدم هذه الأموال لتنفيذ مشروعات جماعية تذكارية لجزر الهند الشرقية.

وقد ظهرت هذه السنوات الأخيرة في هولندا، عدة مبان تذكارية للزمن الجميل. كما تم تــرميم بيت لجزر الهند في لاهاي عام (2001). أما تمثال الطاغية الجنرال فان هوتس (Van Heutsz)، الــذي كــان منتصبًا بفخر في أمستردام، فقد فكك ووضع في حديقة المتحف المخصص لجيش الجزر الهولندي بمدينة برونبيك (Bronbeek)، بالقرب من آرنهيم (Arnhem). وقــد اقتــرحت جمعيات نصب تماثيل أيضًا لتذكر كل الإندونيسيين الذين قتلوا أو سقطوا في المعارك، كضحايا لم يتم قط إحصاؤهم. إلا أن طلبهم بقي حبرًا على ورق. ففي هولندا، كان موت هولندي دائمًا أكثر أهمية من موت أي إندونيسي.

3/ 2/ 1/ 7) في الخاتمة

في هولــندا، يجــري إعمال الذاكرة بعناء، وينتهي أحيانًا إلى مبالغات البعض، وإلى إنكار آخرين. إذ تظل الأسئلة حول شرعية الاستعمار وعواقبه، كما في فرنسا، في قلب الأحــداث. ذلــك أن خمسين سنة تمثل فترة أقصر من أن تسمح بالتئام جروح لاتزال نازفــة. وقــد استعادت الأجيال الجديدة الإندونيسية والهولندية مشعل الذاكرة لتمجيد أجدادهم أو التصالح معهم، الذين تركوا لهم مشكلات عديدة عليهم تسويتها. لأن هذا الماضي يشابه لكثيرين صورة غائمة، وتبعث هذه الجزر الهولندية فيهم تساؤلات عديدة حــول أصــلهم وهويتهم. فتتركب الألغوزة (Puzzle) من جديد بفضل هؤلاء الذين يبحثون ويدرسون وينقبون في الأرشيفات العائلية أو الوطنية. لكنهم لايزالون يصطدمون غالــب الأحيان بخفايا قصص من الصعب نبشها: فهل كانت تمنح الامتيازات تبعًا للون البشرة؟، وهل كان أوربيو جزر الهند عنصريين، بل فاشيين؟. أينبغي تلخيص دور هولندا في جزر الهند الهولندية بثلاثة قرون من الاضطهاد والاستغلال عوضًا عن الرقي المتنور؟. الــبعض يهونون من الوضع قائلين: لا يمكن الحكم على الاستعمار بمقياس ديموقراطيتنا الحالية، وكثيرون ممن يعطون الدروس بإمكانهم النظر إلى أنفسهم في المرآة. كما لا يجب أن ننسى أيضًا العديد من الهولنديين الذين أسهموا في معارك الإندونيسيين لإيصال البلاد

إلى الاستقلال. ثم إن الهولنديين على كل حال أمنوا للإندونيسيين في سياق هذه القرون الماضية خبزهم اليومي، ونهضوا بالأرخبيل في منجزات مرموقة لاتزال ماثلة للعيان اليوم ومــربحة: كأشغال الري، والسكك الحديدية، والمزارع، والمدن والموانئ. لكن هل كان بإمكــان بــضع مــئات الآلاف مــن الهولنديين الاستمرار في حكم ثمانين مليونًا من الإندونيسيين بطريقة تسلطية؟[45].



3/ 2/ 2) الهند: القرن الاستعماري الأول

جاك بوشباداس (Jaques Pouchepadass)

إن مـا نـسميه الهند، عندما نتعرض لتاريخ الاستعمار، هو آسية الجنوبية في الواقع، فـضاء واسـع الأرجـاء، نادرًا ما توحد عبر التاريخ، يمتد من الهيملايا إلى رأس كوموران (Comorin) ومـن بلوتشستان إلى بورما. وغزو بريطانيا هذه المنطقة من العالم اعتبارًا من عـام (1757)، عملـية متقطعة امتدت إلى أكثر من قرن. وأنشأت ما كان عندئذ أوسع كيان استعماري على ظهر الأرض، وهو إمبراطورية الهند، المكونة من تجمع لأراض ذات أوضـاع مختلفة، ومن فسيفساء ثقافية، حصلت على استقلالها في عام (1947)، حيث نتج مـنها أربـع دول مـن عالمنا المعاصر، الهند والباكستان، وبنغلادش وبورما. قدم التاريخ الرسمـي الـبريطاني هـذا الغزو لوقت طويل كنتيجة لاإرادية لتسلسل مبادرات عسكرية ودبلوماسـية فرضـت علـى أعوان شركة الهند الشرقية (East India company, EIC)، بـضرورة حماية تجارهم من الشركات المنافسة كشركة الهند الفرنسية، ومن الاضطرابات المـرتبطة بانحطـاط الإمبراطورية المغولية. أما التاريخ الرسمي الوطني الهندي فكان يرى فيه علـى العكـس، مـشروعًا متعمدًا القصد منه إخضاع الهند بالعنف إلى أقصى أشكال الاسـتغلال. إلا أن مؤرخـي اليوم يخففون كثيرًا من هذا التعارض التبسيطي، بإظهار أن الـبريطانيين لم يـؤخذوا في هذه الدوامة التوسعية لمجرد حماية مصالحهم التجارية المهددة بوضع مضطرب، وأنهم أخضعوا شبه القارة من دون السعي أولاً إلى تحويل أو تحطيم البنى

السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة، بل على العكس، باستخدامها أحسن استخدام لمصالحهم في كل ظرف بعينه. فقد كان هناك، بالفعل، شكل اقتصادي لكنه فعال من التدخل الاستعماري، لم يكن دافعه البدئي إيديولوجيًا تبشيريًا أو تقدميًا، ولا إرادة السلطة، بل فقط السعي البراغماتي إلى أعلى الأرباح بأقل التكاليف المادية والبشرية.

3/ 2/ 2/ 1) الغزو

3/ 2/ 2/ 1/ 1) المقصد الاستعماري

ثمة شيء مؤكد: إن الغزو الإنغليزي للهند لم يتبع مخططًا تُصُوِّر مسبقًا. ففي منتصف القرن الثامن عشر، لم تكن شركة الهند الشرقية، على غرار الشركات التجارية الأوربية الأخرى، تملك في الهند إلا جيوبًا متفرقة على شاطئيْ الدكن (Deccan) وفي دلتا الغانج، يضم كل منها قرى للحرفيين على بضعة كيلو مترات مربعة. إلا أنه فيما بين المعركة التي انتصر فيها روبرت كلِيْف (Robert Clive) في بلاسي (Plassey) على ملك (نواب nawab) البنغال عام (1757) والتي تقدم عادة على أنها الحدث الافتتاحي للغزو الإنغليزي، والثورة الكبرى المسماة ثورة السباهي (cipayes)، التي ألَّبَت شمالي الهند البريطانية بعد قرن بالضبط، كانت الشركة الإنغليزية ضمت ما يقرب من ثلثي شبه القارة الهندية، وكانت تتمتع بالسيادة على الأمراء الذين تركتهم يملكون الباقي. فمن الصعب إذن التصديق بأن مغامرة كبرى كهذه تواصلت هذا الوقت الطويل، لم تخضع لمقصد واسع مع أنه من الواضح أنه لم تكن في البدء هناك «سياسة هندية» منسجمة لبريطانيا. إذ لم تكن في لندن نفسها دائرة واحدة بل دائرتان قادرتان على التدخل في الشؤون الهندية: الحكومة من جهة، ومن الجهة الأخرى «مجلس المديرين» أي: مجلس الإدارة المنتخب من مساهمي شركة الهند الشرقية. زد على ذلك، أن السيطرة التي كانت هذه السلطات تمارسها على ممثليها في الهند، كانت محدودة، لأن تبادل الرسائل كان يستغرق ستة عشر شهرًا في المتوسط بين لندن وكلكتا، وهو ما كان يتيح لأعوان الشركة هامشًا واسعًا من الاستقلال الذاتي. أخيرًا، كانت المؤسسات الإنغليزية في كلكتا وبومباي ومدراس («الرئاسات» الثلاث) مستقلة نوعًا ما بعضها عن بعض، وتتراسل مع لندن كل على حدة.

إلا أن سلسلة القيادة توضحت شيئًا فشيئًا، لاسيما بعد إحداث مجلس الرقابة (Board of Control) في (1784)، وهو جهاز حكومي مكلف بمتابعة شؤون شركة الهند الشرقية.

لكننا لا يمكننا أن نتكلم بعد عن سياسة توسعية واضحة ومتواصلة في ذلك الوقت. فقد كانت الشركة ترى أن هناك خسارة أكثر من الربح في مغامرات عسكرية مكلفة بالضرورة، وقد تفضي إلى الإخلال بنظام الشبكات الاقتصادية الذي كان لايزال هشًا. كما لم يكن الرأي العام الإنغليزي ولا الحكومة يريان مصلحة في ذلك، إذ أصدر مجلس العموم في عام (1782) تصريحًا يقول فيه: «إن متابعة أهداف للاحتلال والتوسع خارج أراضينا، هي إجراءات مخالفة للرغبة والشرف ولسياسة أمتنا». وكانت المحاكمة الشهيرة المطولة التي أجريت في عام (1786) للحاكم العام وارين هاستينغ (Warren Hasting) أمام مجلس العموم ترتكز على اتهامه بشن حرب غير مسوغة. إلا أن أنصار التوسع أصبحوا أكثر عددًا بمرور الزمن. فكانوا يسوغونه بثلاث حجج رئيسة: حاجات الدفاع عن حدود الأراضي التي تم ضمها، الفوائد التي لابد من أن تجنيها التجارة والمؤسسات البريطانية، وأخيرًا منافع الغزو المفترضة «المُحضِّرة» للسكان المُخضَعين. حتى أن دفعة حماسية وطنية تنامت في بريطانيا زمن الحرب الثالثة ضد الميسور (Mysore 1790 -92)، وكان سببها، والحق يقال، تعاطف فرنسا السافر مع الخصم الهندي عندئذ، تيبو سلطان (Tipu Sultan). لكن الرأي العام البريطاني لم يعارض قط بعد ذلك بصورة إجماعية ودائمة الغزوات العسكرية وإجراءات الضم في الهند. ومع ذلك تسببت السياسة التوسعية دائمًا في المستعمرة كما في الوطن بنقاش حاد، بل وبنزاعات داخلية، نظرًا لأعباء العمليات العسكرية على الموازنة بالخصوص.

فهذه التحفظات القوية في البداية إزاء التوسع في الهند هي التي كانت تؤسس للأطروحة القديمة وفحواها أن شركة الهند الشرقية كانت أرغمت على التحول إلى قوة احتلال لحماية نفسها من عدم الأمن الناتج عن تفسخ الإمبراطورية المغولية، وللرد على العمليات المنافسة لشركة الهند الفرنسية، التي قام بها ببراعة دوبليس (Dupliex) ومن خلفوه، بفضل هذا الوضع المضطرب. والشركة البريطانية، طبقًا لهذه الأطروحة، بعدما سيطرت على البنغال في عام (1757)، اضطرت، على مضض، إلى متابعة طريق الاحتلال، لأن حدودها كانت تهددها الدول الهندية المجاورة التي كانت تحدِّث جيوشها بمساعدة مرتزقة فرنسيين. وباختصار، لم يكن البريطانيونَ في الهند إذن إلا ممثلين، لامعين من دون شك، في مسرحية لم يكونوا كتبوها.

لكن صدقية هذا التفسير اهتزت نتيجة للبحوث التي تمت مؤخرًا، والتي قللت كثيرًا من أهمية الزعم المتعلق بالفوضى التي تكون صاحبت انحدار الإمبراطورية المغولية. هذه اللوحة المأساوية التي غذتها كتابات رواة الأخبار من المسلمين عندئذ، اهتم بها التاريخ

الرسمي الاستعماري لإبراز التعارض مع (السلام البريطاني/ Pax Britannica) الذي فرض مـــن بعد على الهند المحتلة. فقد أظهرت دراسات التاريخ المحلي التي أجريت منذ عشرين سنة منظرًا أكثر تباينًا بكثير. فصحيح أن هناك كثير من الفوضى والأعمال التخريبية في أجـــزاء مخـــتلفة مـــن شبه القلرة الهندية خلال نصف القرن الذي تلا موت الإمبراطور أورانغـــزيب (Aurangzeb) في عام (1707)، لكن البنغال المزدهر تجاريًا ويحكمه حكامه بحزم، أفلت منها. والحال أن الغزو الاستعماري قد بدأ في البنغال بالذات. ومعلوم الآن من جهة أخرى أن الدول قبل الحديثة لشبه القارة الهندية كانت بصفة عامة بنىً لامركزية تتضمن عدة مستويات وسيطة للسلطة، وأن مناطق السيطرة الواسعة الموحدة لم تمثل فيها قـــط إلا حالات عابرة نوعًا ما. ومن هنا، لم يكن يعني تفكك الإمبراطورية المغولية بعد مئة وخمسين عامًا على وجودها انهيارًا عامًا بقدر ما يعني عودة الفضاء الهندي إلى نظام التجـــزئة والسيولة السياسية الأكثر ثباتًا في تاريخه، بعد اختفاء البنية الفوقية لدولة عموم الهـــند. وبـــدأنا نفهم اليوم أن الدول الإقليمية الرئيسة التي خلفت الإمبراطورية المغولية كانـــت شرعت في وقت الغزو الاستعماري بعمليات تحديث رأسمالي يمكن مقارنتها في أكثر من وجه بالعمليات التي كانت تجري في ممالك أوربة الغربية في الفترة ذاتها. فلوحة الفوضـــى الشاملة التي اقترنت تقليديًا بهذا الظرف السياسي في القرن الثامن عشر لم تعد إذن ذات صـــدقية. إذ كـــثيرًا ما اجتمعت التجزئة والازدهار الاقتصادي خلال التاريخ الهندي. ذلك أن جنوبي آسيا كان منذ القرن السادس عشر، وظل في القرن الثامن عشر، موطنًا لأضخم إنتاج للنسيج في العالم، كان يصدره إلى جنوب شرقي آسيا، وإلى الغرب حـــتى المكـــسيك، وينافس المنتجات المحلية بشدة بما فيها الأوربية. ولم يكن يُظهر هذا الإنتاج عندئذ تخلفًا تكنولوجيًا عن الغرب، بل كانت طاقات تنميته التجارية والصناعية كـــبيرة. وإذا لم تكـــن آسيا الجنوبية، كما كانت تزعم الأسطورة التي نشأت في القرن الـــسابع عشر على إثر حكاية رحلة بيرنييه (Bernier)، «قبر ذهب وفضة» العالم، فإنها كانـــت تستحوذ على نسبة كبيرة من (سبائك الفضة قبل كل شيء) لأنها كانت تبيع الكـــثير وتشتري القليل. فالهند كانت، بوجه الإجمال، في حالة غليان، وليست في حالة فوضى. وكان اقتصادها مزدهرًا.

3/ 2/ 2/ 1/ 2) ديناميكية التوسع

إذا لم يكـــن في الـــبدء ثمة إرادة توسعية بريطانية في شبه القارة الهندية. وإذا لم تكن شـــركة الهند الشرقية، قد جوبهت بطموحات شركة الهند الفرنسية المنافسة، وتورطت

على الرغم منها في الصراعات الداخلية للهند المشرفة على الانحطاط، فما كان المحرك إذن للغزو الاستعماري؟ سؤال محير، لاسيما أن هناك مفارقة في هذا الغزو الذي جرى في وقت كان استعمار العصر التجاري دخل في مرحلة انكفاء عام، وكان مبدأ الاستعمار بالذات موضع احتجاج الأفكار الليبرالية الصاعدة، وبخاصة في كتابات الفلاسفة والفيزيوقراطيين[1]. ومن جهة أخرى، لا يصدّق اليوم تفسير غزو الهند، بالضرورة التي وجدت فيها بريطانيا نفسها، زعمًا، لفتح أسواق لها، لأنها كانت في المرحلة الصاعدة من ثورتها الصناعية. وقد تم الاستيلاء على الهند قبل أن تتحول التجارة العالمية بوصول منتجات التصنيع المكثف. ولم تصبح منافسة المنسوجات المصنوعة في لانكشاير جديدة، على وجه الخصوص، إلا في نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر. صحيح أن الهند المحتلة قدمت لهذا الإنتاج مجالات للتصريف ثمينة، لكن الغزو لم يتم للحصول عليها. فشركة الهند الشرقية كانت تنتمي للعصر التجاري، وكان هدفها في منتصف القرن الثامن عشر دائمًا، زيادة حصتها في التجارة الجد قديمة بين الهند وأوربة. فعلينا البحث عن الجواب الحق للمسألة في الهند نفسها، وفي جهة التجارة التي كان الأوربيون يزاولونها هناك لحسابهم الخاص. فمنذ نهاية القرن السابع عشر، تخلت شركة الهند الشرقية عمليًا عن السيطرة على تجارة «الهند في الهند» التي كان يمارسها بصفتهم الخاصة ممثلوها على هامش وظائفهم التجارية الرسمية، كما تخلت عن محاولة منع البريطانيين الذين لم يكونوا من مستخدميها الذهاب إلى الهند للعمل في تجارة «التهريب» مع أطراف أخرى في آسيا. وإذا ما كانت تحافظ بصرامة على احتكارها التجارة بين الهند وإنغلترا، إلا أنها كانت تتساهل مع هذه العمليات التي كان الأوربيون يقومون بها لحسابهم وبمراكبهم الخاصة على طول ساحل الهند وعبر المحيط الهندي.

بعد عرض العضلات في بلاسي (Plassey)، قام كليف (Clive) بخلع نَواب البنغال سراج الدولة، مستبدلاً به، قائد جيشه مير جعفر، الذي كان تآمر معه، في مقابل مبلغ مالي كبير له، ومُنِح لأعوان الشركة المدنيين والعسكريين. وكان النفوذ العسكري والسياسي الذي اكتُسب هكذا يفتح للتجارة البريطانية الخاصة، المعتادة على العمل في ظل الإعفاءات الممنوحة للشركة بتحويلها إلى مصلحتها بطريقة غير مشروعة، مجال تحرك جديد ومربح، هو التجارة الداخلية في البنغال. وسرعان ما استثمر الإنغليز بكثافة في قطاعات النشاط هذه، بطرق خشنة في أغلب الأحيان. فقد انتقل إنتاج الملح والأفيون وجوز التنبول بكليته تحت سيطرتهم خلال ستينيات القرن الثامن عشر. وكثر هم الأوربيون في الهند الذين استعملوا الإكراه مع الحرفيين أو المزارعين الذين كانوا

يقدمـــون لهـــم (بوساطة تجار من الأهالي) سُلَفًا على الإنتاج أو على المحصول لتكوين شـــحنات ســـفنهم، واحتجزوا التجار الذين يخلون بالتزاماتهم مع ممتلكاتهم، وانتهكوا الاحـــتكارات المفروضة من قبل السلطات الهندية المحلية، وعمدوا إلى الغش للتهرب من الرسوم الواقعة على التجارة. ولم يكن شيء من هذا جديدًا، لأن الشركة كانت متمرسة في علاقـــات القـــوة مع سلطة الأهالي. لكن أعوانها في منتصف القرن الثامن عشر، مع القـــوات التي جُمعت لمكافحة المنافسة الفرنسية، كانت بإمرتهم وسائل بحرية وعسكرية كافـــية لمواجهة صراعات أوسع نطاقًا، وحلها لمصلحتهم. إلا أن أرباب العمل الخواص كانوا أكثر مغامرة من الشركة نفسها، ويتعاملون بسلع أكثر تنوعًا، لم يكونوا يترددون للحـــصول علـــيها في الذهاب بعيدًا إلى الداخل عند الضرورة. فكان نشاطهم بالتالي، يـــشكل عامل إثارة للتراعات مع السلطات الهندية. وبما أن أعوان الشركة جميعًا كانوا منخـــرطين، بمن فيهم الحاكم نفسه، في التجارة الحرة، التي كان يعتمد كل منهم عليها، كي يعود إلى بريطانيا بثروة، فليس من المستغرب إذن أن تكون حاجات هذا القطاع من نـــشاطهم أثـــرت كثيرًا على الأسلوب الذي كانوا يدبرون به شؤون الشركة في الهند. عـــلاوة على أن الاستقلال الذاتي الذي كانوا يتمتعون به حيال سلطة لندن كان يسمح لهـــم بممارســـة سياسة الأمر الواقع باستمرار، متذرعين باستحالة الانتظار سنة ونصف لاتخاذ قرار، في ظرف سياسي وعسكري دائم التقلب.

والحـــال أن تقدم السيطرة البريطانية على البلاد كان يضاعف خمس مرات إمكانات الربح الخاصة، بإتاحته الفرصة للقضاء على احتكارات السلطات المحلية، وتحدي الأنظمة الجمـــركية والمحاكم، والاقتراض بتكلفة قليلة، والاستثمار بفرض شروطه على شركائه الهنود. كما تضاعفت فرص الربح الموازي، من خلال تقاضي أعوان شركة الهند الشرقية الأمـــوال ثمـــنًا لتدخلاتهم الرسمية أو أفضالهم الخاصة. وتزايد هذه التجاوزات هو الذي أعطى نَواب البنغال الحجة لحمل السلاح ضد الشركة في عام (1763)، بعدما اطمأن إلى تحالـــف مملكة (عوذ/ Aoudh)، وتحالف الإمبراطور المغولي، الذي لم يعد يمارس في دلهي عندئذ إلا مجرد سلطة محلية، لكنه كان يتمتع دائمًا بنفوذ رمزي عظيم في الهند بأسرها. لكـــن هذا التحالف هزم في بوكسار (Buxar) عام (1764). فحصلت الشركة في السنة التالـــية على الإدارة المدنية والضريبية (ديواني/ diwani) للبنغال، وانتقل العرش إلى نواب قاصـــر تابع لها تمامًا. ومثل هذا الوضع، الذي كان يعطيها بالفعل السيطرة المباشرة على كـــل الإدارة، بمـــا فيها القضاء المدني، كان يسمح لها بجني منافع السلطة، من دون أن تتحمل مسؤوليتها رسميًا. كما كان عليها منذئذ أيضًا السماح لها بتمويل نفقاتها المدنية

والعسكرية، وشراء بضائعها من الموارد الضريبية للبلاد. علاوة على أنها عوضًا عن أن تخضع لقانون السوق لشراء بضائعها التصديرية، سيكون في إمكانها إرغام الحرفيين والمنتجين الآخرين على توريدها لها بتعريفات تحددها هي نفسها. وهذا النوع من الهبات المدهشة بالذات، هو ما عرف دوبليس التلويح به أولاً لأعين موكليه الباريسيين لتسويغ مغامراته الهندية، قبل أن يتنصلوا منه أخيرًا.

وهكذا كان يُفتح مجال عمل أوسع كثيرًا من الماضي أمام التجارة الأوربية منذئذ. إذ كان يستطيع شاب إنغليزي بارع ولديه من الجرأة ما يسمح له بالتغلب على مخاطر العيش في الهند، أن يجمع ثروة في البنغال خلال بضع سنوات. وبما أن الأوربيين لم يكونوا يأتون إلى الهند إلا لجمع المال، وحيث أن التجارة الفردية واستغلال مواقع السلطة لغايات الإثراء الشخصي هما الوسيلتان المضمونتان للحصول على الثروة، فقد انتهت شركة الهند الشرقية إلى أن تصير «قشرة تحيط بمصالح خاصة»[1] وهو منطق المصالح الخاصة الذي شكل المحرك الحقيقي للتوسع الاستعماري البدئي في البنغال: والمقصود هو ما سمي في أغلب الأحيان «الإمبريالية المساعدة» لأعوان شركة الهند الشرقية. والمنطق ذاته أملى الهيمنة الإنغليزية على مناطق بحرية أخرى في شبه القارة، بدءًا بالكوروماندل (Coromandel) في عام (1763) ثم الهند الغربية (مالابار-غوجارات) بتحريض تجار بومباي. فسلطات لندن، لم تكن ترمي بالتأكيد إلى احتلال الأراضي، إلا أنها لم تكن تتوافر على قدرة الرقابة المسبقة على السياسة التي كان مسؤولوها يسلكونها في الهند باسمها، وعلى طريقة استعمالهم للقوات العسكرية يومًا فيوم. وحتى لو لم يكن لدى ممثليها نوايا توسعية بصفة قبْلية، فإنهم كانوا يفرضون على الحكام المحليين، بالقوة أو تحت التهديد، اتفاقات قسرية مقترنة بتنازلات ضريبية، وامتيازات تجارية، وحقوق بالرقابة على المحصول أو فرضه، وتجار وممولين، كانت تقتطع منهم جزءًا من سلطتهم في البداية، ثم تؤول إلى إخضاعهم كليًا نوعًا ما، أو إلى إلغائهم بكل بساطة.

وفيما بعد، عندما بدأت الجيوش البريطانية في توسيع عملياتها، انطلاقًا من المناطق الساحلية نحو منابع وادي الغانج وإلى مناطق وسط الدكن، كان الأمر متعلقًا بحركية أكثر تعقيدًا. إذ كانت اعتبارات سياسية وعسكرية تدخل عندئذ في الحسبان. فكان القصد ضرورة تأمين استقرار المناطق المتاخمة للأراضي التي أصبحت تحت سيطرة شركة الهند الشرقية من جهة، وصد التهديدات، الخيالية جزئيًا، الناشئة عن التحركات المعادية التي تقوم بها فرنسا في دول الداخل المحلية. وكان يتوجب على الشركة من جهة أخرى، تحت طائلة الإفلاس، أن تتوصل إلى تمويل نفقاتها العسكرية المتزايدة من داخل البلاد

الجبائـــي، مـــثلما فعلت، حتى قبل قصف بلاسي بالمدفعية، وقت الأعمال العدائية ضد الفرنسيين في الكارناتيك (le Carnatic)، على ساحل الدكن الشرقي: إذ كانت عقدت عندئذ اتفاقًا مع مُطالب بعرش هذه المملكة، تقدم له بموجبه قوات، بشرط أن يؤمن فيما بعد العناية بها، بتخصيص بعض الموارد الجبائية لها. وقد عقدت أكثر فأكثر اتفاقات من هذا النمط خلال العقود التي تلت. إلا أنه عندما يعجز ملك هندي، كان خصص جباية ضـــريبة مقاطعـــة أو عـــدة مقاطعات من مقاطعاته لقوات الشركة، عن جمعها بسرعة وانـــتظام، كان من المغري بالنسبة للشركة أن تتكفل هي ذاتها بالإدارة الجبائية للمنطقة المعنـــية. وهكـــذا ضمت الشركة مقاطعات واسعة من كارناتيك في عام (1760)، قبل خمس سنوات من وضعها يدها على الإدارة الجبائية للبنغال بأسرها. ففي نهاية سبعينيات القـــرن الـــثامن عشر، كانت هذه الاقتطاعات التي تقوم بها من مالية مملكة عوذ، وهي محمـــية بحكم الواقع تستعملها كدولة حاجزة في وجه اتحاد ماراث (Marathe)، تقارب نـــصف مـــبلغ ضـــريبة البلاد. وكان هذا الدخل يسهم من بين أشياء أخرى في تمويل العملـــيات الحـــربية ضـــد مملكة ميسور (Mysore) الجنوبية، مثلما كان جزء من دخل الـــضرائب في البـــنغال يستعمل في تمويل الدفاع عن مدراس وبومباي. فقد كانت عوذ ســـقطت لاحـــتلال رجـــال الأعمال الأوربيين، وأعوان الشركة أو التجار المهربين، المنهمكين في تجارة تصدير القطنيات والنيلة وملح البارود والسكر، الذين كانوا يتصرفون كأنهم في بلد محتل، غير مكترثين بالقوانين والأنظمة، ويثيرون تكرارًا نزاعات مع النواب ورعيـــته، كانـــت تتسبب في تدخلات. وهذه السلسلة الاقتصادية-السياسية هي التي جعلـــت من هذه الشركة التي كانت تجارية في البدء، عاملاً دبلوماسيًا وعسكريًا، ثم آلة لجباية الضرائب، وأخيرًا قوة إقليمية.

ففـــي مطلـــع القـــرن التاسع عشر (1805)، كانت شركة الهند الشرقية تتحكم في إمبراطورية هندية واسعة على شكل حكم مباشر (ثلاثة أرباع سهل الغانج، كل الواجهة البحرية الشرقية، جزء من الدكن الجنوبية والساحل الغربي)، وكانت تحكم على نحو غير مباشر ممالك كبيرة كتابعة مثل عوذ وميسور. وقد استولت على هذه الإمبراطورية خلال نصف قرن بالمزج التجريبي بين وسائل الضغط الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية التي استعملتها من دون مخطط مسبق، بحسب ضرورات وفرص الظرف السياسي، من وجهة نظـــر ســـيطر علـــيها طويلاً هاجس أولوية التجارة. ومع أن دور الحملات العسكرية والمعارك المنظمة لم يكن ضئيلاً، إلا أنه كان محدودًا بالمصاعب المالية المستمرة للشركة، الـــتي لم تكن تستهدف التوسع الإقليمي، بل تهتم دومًا بدفع نفقاتها العسكرية على قدر

الإمكـــان مـــن اعتمادات ميزانيات الدول المُخضَعة. أخيرًا، إنها لم تكن تتورط في هذه المـــواجهات القتالية، التي كانت تجري بين جيوش من الأهالي على كل حال، إلا عندما كـــان خصومها يجبرونها على ذلك، لأنها كانت تفضل فرض نفسها، عندما كان ذلك ممكنًا، بالجمع بين الضغوط السياسية والتعاون المغرض لبعض فئات النخبة الأميرية والمالية والتجارية المحلية. فالغزو الاستعماري كان في الهند، مثل بقية العالم المستعمَر، ثمرة مزيج مـــن العنف والدسائس. وقد أصبح إسهام التعاون المحلي في نجاحه سببًا في جرح خفي بالنسبة للأجيال الهندية اللاحقة، لما يلتئم حتى اليوم.

3/ 2/ 2/ 2) الشركة راج[2]

3/ 2/ 2/ 2/ 1) طابع النظام

أن تكـــون شـــركة مـــن الـــتجار، هدفها الرئيس هو الربح بالضرورة، على رأس إمبراطورية ممتدة كانت تستطيع استغلالها بأسلوب غير مسؤول، كان أمرًا غير لائق يثير في بريطانيا انتقادات مستمرة، وحتى من خلال حملات رأي عام حقيقية. لكن الحكومة البريطانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم تكن راغبة قط بالاضطلاع مباشرة بتسيير هذه الشؤون النائية المحفوفة بالمخاطر، التي كان يمكن لمجرياتها المتقلبة أن تتسبب في نتائج سياسية خطيرة. كما كانت تخشى إضافة إلى ذلك من أن تصبح تكلفة الدفاع عن هـــذه الممـــتلكات الهندية أعلى من الدخول التي تجلبها. فقام البرلمان إذن بصفة دورية بتمديد صك شركة الهند الشرقية عندما كان يحين تجديده، فارضًا عليها في عام (1767) إتاوة سنوية هامة، كمشاركة في الأرباح. وفي مقابل سكوته، على الرغم من أن احتكار التجارة مع آسيا الذي كان هذا الصك يعترف به للشركة، كان يبدو من عصر آخر في زمن تميز بالليبرالية السياسية والاقتصادية وكرسها. لكن سلسلة الغزو السياسية العسكرية كانـــت تكلـــف غاليًا، والشركة ترزح تحت عبء الديون، ولا بد أن يتلقى مساهموها أربـــاحهم، وإلا تخلوا عن تدبير شؤون الهند. في هذه الأثناء، كانت خطورة الشائعات وجسامة السجالات التي أثارتها تجاوزات التجار الأوروبيين الخواص في البنغال، والتنديد بحـــروب الاحتلال المنسوبة إلى مجرد الجشع، والقضايا التي كان على مسؤولي الشركة الكـــبار مواجهـــتها مثل كليف (Clive) وفرلست (Verelst) وورن هاستنغز (Warren Hastings) لـــدى عـــودتهم إلى الوطن، تقتضي على الأقل أن تتخذ الحكومة البريطانية إجراءات للرقابة السياسية الدائمة على الشؤون الهندية.

وتلك كانت إحدى غايات (القانون التنظيمي/ Regulating Act, 1773)، كأول تأكيد لحق رقابة البرلمان على نشاطات الشركة، ثم (قانون الهند/ India Act, 1784)، الذي يفرض عليها وصاية حكومية فعلية. فقد كان القانون الأول يضع الرئاسات الثلاث المستقلة ذاتيًا، تحت إشراف وحيد لحاكم عام يعين في كلكتا (فورت ويليام عندئذ) لخمسة أعوام، يَضُم إليه مجلس من أربعة أعضاء، حيث لا يتمتع بصوت مرجح، ويمكن بالتالي التغلب عليه كأقلية. وقد نتج عنه خلال السنوات الأولى من ولاية وارن هاستنغز (1772-1785) خلافات داخلية شرسة ومعطلة. فجاء القانون الثاني لتصحيح الأخطاء، وأعطى الحاكم العام السلطة لتجاوز معارضة مجلسه في الحالات الاستعجالية، وسلطة أكثر فاعلية على رئاستي مدراس وبومباي، لكنه حظر عليه إعلان الحرب من دون موافقة مديري شركة الهند الشرقية. كما أسس في لندن مجلس مراقبة سياسية من ثلاثة أعضاء، هو مجلس الرقابة، المكلف برسم الخطوط العريضة، بالتشاور مع مديري الشركة، للسياسة الهندية (من دون المساس بالمسائل التجارية). وكان رئيسه عضوًا في الحكومة. فكان على الحاكم العام إذن تطبيق قرارات المجلس، لكنه كان يحتفظ في الواقع بحرية كبيرة في التقرير، نظرًا لبطء الاتصالات بين الهند وبريطانيا . باعتبار أن الأوامر التي كانت تبلغه من لندن، حيث كان السياق المحلي غير معروف جيدًا، كانت غير ملائمة غالبًا أو غير قابلة للتطبيق لتجاوز الأحداث لها. فكان مضطرًا دائمًا إلى الفصل بين آراء شديدة الاختلاف غالبًا للمسؤولين المدنيين والعسكريين الكبار، وجماعات الضغط في المستعمَرة، دون انتظار للتغطية. إلا أن مسؤولية البرلمان البريطاني، مع بعدها، في تسيير شؤون الهند، قد تم ترسيخها منذئذ. فعندما حان تجديد صك الشركة في عام (1793)، أفضت ضغوط المصالح التجارية المنافسة للشركة إلى تليين واضح لاحتكارها، ولكن ليس إلى إلغائه بعد. فقد فرض عليها منذئذ إفساح المجال في سفنها لبضائع الخواص. وفقط في عام (1813)، ضمن سياق تحوَّلَ كليًا، وبينما كانت الشركة في الهند منذ وقت طويل بنية حكومية واسعة، حصًل أنصار التبادل الحر على إلغاء هذا الاحتكار، على الأقل للمبادلات مع الهند (لكنه بقي في التجارة مع الصين، التي كانت تشكل منذ وقت طويل مورد الدخول التجارية الرئيس للشركة). وأوقفت بالفعل كل نشاط تجاري مع شبه القارة الهندية لدى تجديد صكها الثاني في عام (1833). ولم تعد تشكل منذئذ حتى إلغائها في عام (1858)، إلا جهازًا لإدارة الهند، يعمل لحساب التاج البريطاني.

كان البريطانيون وصلوا إلى الهند تجارًا. وعندما آلت إليهم وظائف الحكم اعتبارًا من (1765)، أعطوا الأولوية على نحو متزايد لجباية الضرائب، وكان الهدف النهائي

للتوجهات السياسية ولطرق التسيير الإداري التي تبنوها، ضرورة ضمان المردود الجبائي للمستعمرة، وتحسينه إن أمكن. وكان على كل مسؤول في الإدارة الاستعمارية أن يبرر مبادراته في ضوء هذا المطلب الأول حتى لا يجري التنكر له، وكان يُقوَّم عمل كل إداري طبقًا لهذا المعيار الذي كان الحاكم العام كورنواليس (Cornwallis) يعرفه هكذا في عام (1793): «جعل امتلاك البلد أكثر ما يمكن نفعًا لشركة الهند الشرقية، وللأمة البريطانية». وإذا كان صحيحًا رؤية نوايا إصلاحية جديدة، تبدأ منذ عشرينيات القرن التاسع عشر (1820)، في التراكب مع هذا الهدف الجبائي الأساس، إلا أن هذا الهدف ظل جوهريًا لما كان يظهر بديهيًا من أن الإدارة الاستعمارية للهند، المعتبرة عامل تقدم لها، ينبغي على جباياتها الخاصة تمويلها، بينما تخدم عظمة بريطانيا ومصالحها الاقتصادية. فخلال الفترة الأكثر نشاطًا للغزو، أي العقد الاول من القرن التاسع عشر، كان هذا الدفاع عن دخل الولايات يعتمد أولاً على حمايته من الدول المحلية المعادية، وعلى الحرب ضدها. إذ كانت النفقات العسكرية تتجاوز غالبًا (40%) من جباية الموازنة للحكومة الاستعمارية لتستقر فيما بعد على ما يقارب الثلث.

ولجباية الضريبة في المناطق التي كانت تسيطر عليها، ولإدارتها بصورة أعم، كان على الشركة تطوير جهاز حكومي. فتم تكييف بيروقراطيتها التجارية الصغيرة، الشديدة التراتبية طبقًا للأقدمية من كتبة وسعاة وباعة، مع هذه المهمات الجديدة، أي: التكفل بوظائف تسيير الدول الإقليمية المتأتية عن تقطيع أوصال الإمبراطورية المغولية، التي بقيت تقاليدها القوية في الحكم بكل مكان. الإنفاق على جيش، المحافظة على النظام، جباية الضريبة، إقامة العدل، تلك هي المسؤوليات الواسعة التي كان على شركة الهند الشرقية الاضطلاع بها في هذا السياق الشرقي. ولم يمثل موظفوها الوافدون من الوطن في البداية بالطبع إلا بنية عليا قليلة العدد كانت تشرف على جهاز حكومي مؤلف بكليته من الأهالي. ولم تعد السيطرة على تدبير الشؤون في المستويات العليا، دون شك، موضع منافسة بين فئات من الأهالي، بالدرجة نفسها التي كان عليها في البلاطات الأميرية السابقة. إلا أن الشركة لم تكن تستطيع الاستغناء عن خدمات رجال البنوك الكبار والتجار الهنود، وعن أرستقراطية الملاك العقاريين الكبار (زاميندار/ Zamindars). وواصلت هذه النخبة كما في الماضي تنازع الحظوة لدى أصحاب السلطة من البريطانيين واستغلال منافساتهم الداخلية. فقد بدأ أعوان الشركة، في كل مستويات البنية، بممارسة مسؤولياتهم بتواصل مع الأساليب الهندية السابقة، وبالسعي عند الضرورة إلى معاونة النخب المحلية. وكانوا على كل حال، يتصدون في آن واحد لوظائفهم السلطوية

الجديدة، ولهدفهم الشخصي في الإثراء السريع، وهو وضع بالضرورة متسبب في الفساد والتعسف، لكنه مقبول رسميًا. إذ كانت الأجور التي تدفعها الشركة لهم ضئيلة، لأن من المفهوم أنهم كانوا يستطيعون مزاولة التجارة لحسابهم الخاص، و لم يكن أي تعويض يدفع لهـــم عند مغادرتهم لوظيفتهم، وهو ما كان يدفعهم للإثراء سريعًا بكل الوسائل ليؤمنوا مستقبلاً مريحًا بعد عودتهم إلى الوطن.

تـــساءل المؤرخون كثيرًا عن السبب الذي جعل البريطانيين، خلال العقود التي تلت بلاســـي، يعمدون تدريجيًا إلى تفكيك مبادئ وبنى وإجراءات الإدارة المحلية عوضًا عن الإبقـــاء، مـــثل الهولنديين في جاوا، على سياسة التدخل الأدنى في شؤون المجتمع المحلي، والاكـــتفاء بالحصول على منتجات اقتصاد البلد قسرًا، تلك المنتجات التي كانوا يأتون لشرائها من قبل، باعتبار أن هدفهم عندئذ لم يكن، كما رأينا، الإسراع في تحويل الهند إلى اقتـــصاد السوق، وإلى مورد للمواد الأولية طبقًا لحاجات الثورة الصناعية الإنغليزية. لكـــنهم كانوا يسعون بالتأكيد إلى زيادة مردود الآلة الجبائية الهندية الضخمة إلى أقصى حد، وهو ما يعني السيطرة على الدوائر الوسيطة أو إلغائها بقدر الإمكان. و لم تَسرِ هذه العملـــيات إلا تـــدريجًا. ففي عهد الحاكم العام كورنواليس، في تسعينيات القرن الثامن عـــشر فقط تبدت في البنغال إرادة حقيقية بإحداث قطيعة مع نظام الحكم السابق على الاستعمار. أما في نجنوبي الهند، فلم يبدأ إعادة تنظيم الإدارة المستوحى من توماس مونرو (Thomas Monro) إلا في مطلـــع القـــرن التالي. والواقع هو أنه لم يكن هناك أي إجماع ضمن الشركة، في الهند أو بريطانيا، متعلق بمبادئ ومناهج التسيير الاستعماري التي ينبغي تبنـــيها. فقد كان لكل ولاية في إمبراطورية الهند «تقليدها» الخاص في الإدارة، كتنوع راجع إلى أن الإداريين الاستعماريين كانوا يمضون كل مسارهم المهني ضمن الولاية التي كانوا تعلموا لغتها. وقد نشأت هذه التقاليد في كل منطقة خلال العقود التي تلت الغزو، تحـــت تأثير مزيج من علاقات القوة الإيديولوجية الداخلية بين الموظفين الاستعماريين، والمتطلبات المبنية على الخبرة، التي تفرضها الظروف المتتالية وطبيعة الأرض.

عُرفت الشركة راج (Company Raj) أحيانًا بأنها استبداد عسكري، أو دولة، موقع عـــسكري، وفي هـــذا اجتـــزاء مبسِّط كثيرًا. صحيح أن عدد قوات الشركة كان يبلغ (115000) رجـــل في عام (1790) و(155000) في عام (1805). فكانت من بين الجيوش الدائمة المدربة والمنظمة على الطريقة الأوربية، أحد أكبر جيوش العالم عندئذ. وصحيح أيضًا أن النفقات العسكرية كانت تستهلك جزءًا كبيرًا من موازنة الدولة الاستعمارية، وأن كـــثيرًا من الوظائف الأوربية في الإدارة كانت مشغولة بعسكريين، لنقص الموظفين

المدنيين. فينبغي الاعتراف إذن بهذا الدور المركزي للجيش ضمن الترتيبات الاستعمارية، وبالدور الحاسم الذي كان يؤديه في الحفاظ على هيمنة عدد ضئيل من البريطانيين على مئة وثمانين مليونًا من الهنود (عدد السكان المقدر لشبه القارة في عام (1750))، وفي اعتقادهم بأن جيشهم لا يقهر. ولكن لا ينبغي نسيان أن هذه القوات كانت في غالبيتها العظمى من الأهالي، وأن ولاءها كان مشروطًا بانتظام دفع الرواتب الذي كان سببًا في تكرار التمرد. فالشركة راج، عوضًا عن أن تكون نظام احتلال عسكري مستوحى من سياسة القوة، كانت نظامًا بيروقراطيًا يستهدف انتزاع الضرائب، يعتمد على جيش مرتزق وعلى التعاون المغرض لفئة على الأقل من النخبة المتعلمة وأصحاب الأعمال. وعلى جزء من الأراضي الهندية، ما يقرب من ثلثها نهاية الاحتلال، أقل غنى بصفة عامة، وأقل كثافة في السكان من باقي شبه القارة، لم يكن هذا النظام يمارس إلا سيادة غير مباشرة، فرضت بمعاهدات على أمراء صغار وكبار، نزعت أسلحتهم ومنعوا من كل نشاط ديبلوماسي، لكنهم كانوا يحتفظون بهامش من الاستقلال الذاتي الداخلي، تحت الوصاية المهابة للمقيمين أو الأعوان السياسيين البريطانيين.

كان هذا النظام بالتأكيد مفروضًا من أعلى، ولم تكن له أي جذور في المجتمع المحلي. وقد تعزز هذا الانفصال مع الوقت عوضًا عن أن يضعف. فلم تكن إدارة الشركة في البداية، كما رأينا، إلا امتدادًا لإدارة نظم السكان الأصليين التي سبقتها. إلا أنه بعد مغادرة وارن هاستينغ في عام (1785)، لم يعد الحكام العامون المعينون طبقًا لقانون الهند في عام (1784) أعوانًا للشركة ارتقوا من الصف الأدنى، بل رجال سياسة أو عسكريون من ذوي الرتب العالية تم انتقائهم في الوطن. وكان هؤلاء الشخصيات، باعتبارهم مفتقرين لتجربة سابقة في الهند، أقل قابلية للوصول إليهم وللتأثر بالمؤثرات الهندية، أو بالصراعات الداخلية بين أصحاب المصالح التي كانت تفرق فيما بين الموظفين البريطانيين في المستعمرة. فقد أخذت الخدمة الإدارية بالتخلي تدريجًا عن أساليبها التجارية وطرق تعاملها المستعارة من عالم الأهالي. وكانت تتشبع بروح تضامنية بريطانية أكثر فأكثر، بقدر ما كانت تسير نحو الاحتراف في مختلف تخصصاتها، وتتكون لديها فكرة أسمى عن مهمتها وعن مزاياها. كان سلك رجال الخدمة المدنية يتضمن عندئذ أربعمئة عضو في المتوسط، وقد أعيد ضبط شتات الأنظمة المرتجلة الذي كان يسيِّر عمله الحاكم العام كورنواليس في عام (1793)، في كلٍ منسجم. والخلط بين ممارسة مسؤولية الحكم والإدارة والتجارة الخاصة، الذي كان ولّد كثير من التجاوزات والفساد، كان ممنوعًا منذئذ. وللتعويض عن ذلك، زيدت رواتب الإداريين كثيرًا، وهو ما كان من شأنه إبعاد

مخاطر الفساد، والسماح باجتذاب موظفين من مستوى أعلى. لا شك في أن العمليات التجارية الجانبية الخاصة لم تتوقف دفعة واحدة، لكنها تراجعت واتخذت شكل استثمارات لدى هؤلاء التجار المستقلين، الذين كانت الشركة تتساهل معهم في الهند منذ زمن طويل، مع أنهم قليلو العدد. وقد تحول سلك الخدمة المدنية هذا، في عهد الحاكم العام ولّسلي (Wellesley, 1798-1805) بوضوح إلى نزعة حصرية عنصرية حيال الأهالي الذين كان يُرجع إليهم منذئذ الاتهام بعدم الكفاءة والفساد اللذين كانا يلصقان بموظفي شركة الهند الشرقية البريطانيين حتى ذلك الوقت. هؤلاء الأهالي الذين وجدوا أنفسهم مبعدين لزمن طويل إلى الدرجات الدنيا في الإدارة (باستثناء الجهاز القضائي على كل حال). إلا أن الشركة ظلت مع ذلك شديدة الحرص، لإعطاء نفسها مظاهر شرعية سياسية أمام الهنود، على إلباس إجراءاتها الحكومية برمزية لغوية واحتفالية ذات هيئة مغولية. فقد احتفظت حتى عام (1835) بالفارسية لغة إدارية، وهو ما أفاد النخبة الإدارية المتعلمة. واستمرت في تطبيق القانون التقليدي (الهندوسي أو الإسلامي) على رعاياها الهنود، بينما كانت تطبع الإجراءات القضائية شيئًا فشيئًا بالطابع الإنغليزي.

بقي مع ذلك أن ملاكًا إداريًا محدودًا كملاك الشركة لم يكن بإمكانه تسيير شؤون فضاء وسكان بمثل هذه السعة، دون الاعتماد على بنية تحتية ضخمة من الموظفين المحليين لتنفيذ المهمات، إذ كانت الوحدة الإدارية الأساس هي المقاطعة (district) والمسؤول عنها يدعى محصلاً (collector)، ووظيفته الأولى، كما يتبين من اسمه، تنظيم جباية الضرائب في دائرته، إضافة إلى ممارسته سلطات قضائية، مع أن هذه الوظيفة كانت تسحب منه أو تعاد إليه تبعًا لتغلب المطلب الليبرالي في فصل السلطات، أو تغلب الاهتمام التجريبي بتبني تصورًا هنديًا أكثر شمولية للسلطة. وفي هذه الدرجة الأساس، كان الاتصال مع الرعايا يفترض معرفة اللهجات المحكية التي لم يكن الإداريون الاستعماريون يحسنونها. وكانت الأعراف المتنوعة تبعًا للأماكن، تلعب في كل فروع الحكومة دورًا يوازي في أهميته القانون المكتوب، كما كانت الإجراءات المرعية على درجة كبيرة من التعقد. أخيرًا، كان التغيير السريع لأصحاب المناصب يمنعهم من اكتساب خبرة معمقة بدوائرهم. فكانوا يعتمدون بكثرة إذن، على الموظفين الهنود من مساعدين وكتبة ومحاسبين ومترجمين، لإنجاز مهامهم. وهذا الملاك التقني من المنفذين هو الذي أعطى الإدارة الاستعمارية جزئيًا وجهها اليومي. وتلك بصفة بديهية كانت حال المقيمين والأعوان السياسيين المعينين في الإمارات في إطار الإدارة غير المباشرة. إذ كان هؤلاء الموظفون المحليون في آن واحد ضروريين وغير قابلين لاختراق المحصل الذي كان

يغــير مكان عمله كثيرًا كي يتمكن من اختراق أسرارهم، وغالبًا ما كانوا يتلاعبون به دون أن يــدري، تــبعًا للــرهانات المحلية في الأبهة والنفوذ والمصلحة التي كان موظفوه يسعون إليها لأنفسهم. لكن هذا لم يكن ليشغله أكثر من اللازم، ما دامت هذه الحال لا تعرقل إنجاز مهمته الأولى، التي لم تكن تسيير شؤون المجتمع المحلي، بل إدخال الضرائب والمحافظة على النظام لتثبيت مردودها.

3/ 2/ 2/ 2/ 2) نظام الضرائب

بقدر ما كانت شركة الهند الشرقية تتحول إلى قوة إقليمية، كانت الضريبة العقارية، التي ظلت مورد الدخل الرئيس للدولة في الهند، تصبح حجر الأساس في موازنتها. وقد دامت هذه الحال طويلاً: فحتى منتصف القرن التاسع عشر، كان نصف دخل الحكومة الاستعمارية يأتي من هذا المصدر، وإذا ما حسبنا الأرباح من احتكار الأفيون، والرسوم الجمــركية على تصدير المنتجات الزراعية، فقد كان إسهام الزراعة في دخل الدولة يمثل نحــو (70%) من المجموع. أما وأن الشركة كانت تعاني من عجز في الموازنة مزمن، فقد كانــت تبذل قصاراها، بعد استيلائها على الديواني في البنغال، لاستخلاص أكبر دخل ممكــن مــن البلد. لكنها لم يكن لديها في عام (1765) الوسائل ولا الكفاءات اللازمة لجباية الضريبة بنفسها، فأوكلت هذه المهمة إلى وكلاء مفوضين من الهنود. إلا أن عدم القــدرة على مراقبتهم، سرعان ما أفضى إلى الاشتباه بأنهم يستنزفون الفلاحين للإثراء علــى حــسابهم بــتحويل جزء من مبلغ الرسوم لفائدتهم الشخصية. فقررت حكومة هاستينغ في (1772) الاستغناء عنهم وإنشاء بنية خاصة بها لجباية الضرائب. وهكذا عينت في كــل مقاطعة جابيًا إنغليزيًا. فشرع هؤلاء الجباة بتلزيم الضريبة للمزايد الأخير. لكن حصيلة الضرائب ظلت منخفضة جدًا، علاوة على أن المضاربين الذين التزموا بالضريبة، وضــعوا الفلاحين تحت نظام الخوّة. واستقر العزم أخيرًا، بعد تفكير طويل، على جباية الــضريبة مباشــرة من الزاميندار، أي: الملاك والزعماء المحليين الذين كانوا يتحكمون بالأريــاف منذ العصر المغولي، والذين اعتُرف لهم بحق الملكية التامة للأرض طبقًا لروح العــصر الحديث. وقد حدد مبلغ الرسم نهائيًا ب(90%) من مجموع الأجور العقارية التي كان الفلاحون يدفعونها لهم. وكان يظن أن الزاميندار لن يترددوا في الاستثمار بالأرض، باعتــبار أن كل زيادة في الربح كانت ستعود إليهم بكاملها: إذ كان يؤمل في البنغال بــثورة زراعــية علــى الطــريقة الإنغليــزية. فتم التصديق على هذه التسوية الدائمة (Permanent Settlement) في عام (1793)، وطبقت على أراضي الإدارة المباشرة عندئذ،

أي على كل الهند الشرقية (رئاسة كلكتا)، وعلى كل ساحل سيركار (Circars)، وعلى جزء من بلاد التامول التي كانت تشكل عندئذ كل رئاسة مدراس.

غير أن هذا الحل البسيط والاقتصادي كان فكرة سيئة. إذ إن الزاميندار، الذين كان القانون الاستعماري يعترف لهم منذئذ بكل حقوق المالك من دون أن يضمن بشكل فعال حقوق المزارعين الذين كانوا يعملون لديهم، لم يتصرفوا كمتعهدين ملتزمين بل كأصحاب إيراد من الأرض، مثقلين ما أمكنهم عبء الأجور المفروضة على هؤلاء المزارعين. و لم يبدأ قانون حقيقي حامٍ لحقوق المزارعين في التشكل إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وظل حبرًا على ورق على نطاق واسع لجماهير الفلاحين الصغار، بينما كانت الندرة المتزايدة للأرض تجعل أي مقاومة متعذرة. وتلك كانت، بالنسبة للغالبية الساحقة للريفيين في الهند الشرقية، لعنة العصر الاستعماري الحقيقية، التي لم ينهضوا منها حتى اليوم. أخيرًا، إن الدولة الاستعمارية، بتجميدها لمبلغ الرسوم، حرمت نفسها مقدمًا من كل إمكان لاقتطاع، بوساطة الضريبة، نصيبها العادل في التزايد المغرض للأسعار والدخول الزراعية، بحيث أن رسوم الأرض في مناطق التسوية الدائمة صارت تافهة بالقياس إلى قيمة الممتلكات ومنتجاتها، من أجل أكبر فائدة للملاك.

و لم يتم تكرار الخطأ في الاحتلالات اللاحقة. ففي رئاسة مدراس، ومجموع الاحتلالات التي اكتملت في عام (1802) تحت ولاية اللورد ولْسلي مع سحق ميسور والإلحاقات المختلفة، جرى تحديد مبلغ الضريبة العقارية مع المزارعين أنفسهم، واتفق على مراجعته في فترات منتظمة، كل ثلاثين سنة بصفة عامة. وطبق نظام من النمط نفسه في أقاليم الهند الغربية التي استُولى عليها من الماراث في عام (1818)، وضمت إلى بعض الاحتلالات السابقة لتكوين رئاسة بومباي. أخيرًا، في النصف الشمالي من وادي الغانج الذي احتل أكثره ما بين عمي (1801 و1803)، كما في البنجاب الذي احتل في عام (1849)، ومملكة عوذ التي ضمت في عام (1856)، حددت الضريبة بالتضامن مع كل جماعة قروية، على أن يقوم أعضاؤها باقتسام عبء الضريبة فيما بينهم تبعًا لتقاليد الفلاحين المحلية. وأخضع مبلغ الضريبة العقارية هنا أيضًا لإعادة تقويم دورية.

يبدو بصفة عامة أن تقدير الضريبة التي فرضتها شركة الهند الشرقية على المناطق المحتلة كان جد مرتفع. إلا أنه من المتعذر غالبًا الكشف عما كانت عليه معدلات الضريبة المحددة على المناطق ذاتها من قبل الأنظمة السابقة؛ والأرقام الرسمية عندما تكون معروفة، لا تقول شيئًا عن نسبة هذه المبالغ النظرية التي كانت تقتطع بالفعل. كما أنه من الصعب قياس وقع الطلب الضريبي البريطاني الذي أثر على فلاحي الأرض المباشرين بدقة. فقد كان

هذا الطلب يثقل في جزء كبير منه على وسطاء من الزاميندار أو الرعايا (Raiyat) في مناطق الـــرعيتواري (Raiyatwari) الـــذين كانوا غالبًا من الفلاحين الميسورين الذين يستخدمون مـــزارعين، أو جماعـــات المزارعين في المناطق المحالواري (mahalwari) (محل mahal: حقل جبائـــي). إذ كـــان هؤلاء الوسطاء يعكسون العبء الضريبي بالطبع على الفلاحين، على شـــكل كراءات عقارية وإتاوات ملحقة، قانونية أو غير قانونية، محتفظين لأنفسهم بهامش ربـــح. والمسألة هي معرفة ما إذا كان أسياد الأرض هؤلاء يتمتعون بنفوذ كافٍ في قراهم ليؤمـــنوا لأنفـــسهم أرباحًا هامة، ويفرضوا عند اللزوم، حينما تسمح الظروف الزراعية، زيـــادات في الكـــراءات أو إتـــاوات جديدة. إلا أن الإجابة كانت تتنوع تبعًا للمناطق، وفي كل منطقة من قرية إلى أخرى، بحسب قدرة الفلاحين المحليين على المقاومة، وقابليتهم علـــى الإفـــادة مـــن المزية التي كانت تشكلها لهم الندرة النسبية لليد العاملة. هذه الندرة الـــتي تفاوتـــت مـــع الزمن بقدر ما كان التزايد السكاني (الجد متقلب حتى مطلع القرن العشرين، لكنه مائل إلى الإيجاب) يسمح للمسيطر بفرض شروطه بسهولة أكبر، بينما يندر عـــرض الأرض وتفـــيض أعداد اليد العاملة عن الحاجة. وبعبارة أخرى، لا شك أن وعاء الضريبة العقارية كان حُدد في مستوى شديد الارتفاع في كل المناطق خلال العقود الأولى الـــتي أعقبت ضمها، غير أن الأطروحة الوطنية التي تقول بأن تأثير الضريبة على مستوى معيـــشة جمـــاهير الفلاحين كان أكثر وطأة وبالنسق ذاته، مما كان في النظم المحلية السابقة (وبالـــتالي كـــان مـــسؤولاً عن تفاقم المجاعات) يتعذر التحقق من صحتها. فانطلاقًا من أربعينـــيات القـــرن التاســـع عشر، سارت الحكومة في سياسة تخفيض للضريبة العقارية في المـــناطق الـــتي كان يراجَع الوعاء الضريبي فيها بشكل دوري. وقد لاحظت في الواقع أن مجمـــوع الـــضرائب المحصلة كان في تزايد عوضًا عن النقصان، لأن الملاك كانوا أقل عرضـــة للتأخر والعجز عن الدفع، وأكثر استعدادًا لاستصلاح الأراضي الذي كان يوسع مـــساحات الأرض الخاضـــعة للضريبة. إذ إن التأثير الأكثر سلبية للوضع الاستعماري في هـــذا الميدان، لم يكن ربما في مقدار الضريبة بقدر ما كان في وضع الهشاشة المتفاقمة التي وُضع فيها الأكثر فقرًا في مواجهة مطالب المسيطرين عليهم، بإعطاء هؤلاء حقوق الملكية دون أن تحمـــي حقًا مزارعيهم، وإقامة محاكم لم تكن إلا نخبة قادرة على فهم إجراءاتها، وتتوفـــر علـــى الوسائل المالية لاستعمالها (لاستعادة ما سرق منها كرهًا) وأخيرًا بالإبقاء على بنية تحتية شُرَطية ضئيلة الرواتب، مرتشية غالبًا، وتميل دائمًا إلى جانب الأقوى.

وعلى كل حال، كان لمردود المستعمرة الضريبي حدود ليس من المقبول تجاوزها. إذ سمحـــت حصيلة الضرائب منذ عام (1765) لشركة الهند الشرقية بزيادة كبيرة في حجم

تجارتها مع الوطن، ثم أصبحت الركيزة المالية للسيطرة السياسية والعسكرية على البلاد (فدافع الضرائب الهندي إذن هو الذي مول الاحتلال الاستعماري). وهي أيضًا التي كانت تسمح، بعد إلغاء احتكار المبادلات مع بريطانيا في عام (1831)، بالحصول من الهند على الأفيون الثمين الذيْ كان يصدر للبيع (غير القانوني) في الصين، ويمول فيها مشتريات الشاي المخصصة للندن، وهي عمليات شكلت منذئذ مصدر الدخول التجارية الرئيس للشركة حتى الإلغاء الكلي لاحتكارها في عام (1833). كما كانت هذه النعمة الضريبية تزود بريطانيا في النهاية بأداة استراتيجية لنشر نفوذها وتجارتها في بقية آسيا. إذ كانت جيوش شركة الهند الشرقية الهندية التي بعد إكمالها احتلال شبه القارة بضم السند (1843) والبنجاب عام (1849) هي التي دُفعت إلى أفغانستان، وهاجمت بورما (التي بدأ ضمها التدريجي في عام (1826)) وشبه الجزيرة الماليزية، وتدخلت في الخليج الفارسي وجزيرة العرب وما بين النهرين، وأخيرًا في الصين إلى جانب الجيوش الوطنية، وهي حملات توسعية كانت تنطوي دائمًا على رهانات تجارية واضحة. فكان من الواجب إذن تجنب قتل الدجاجة التي تبيض ذهبًا باستنزافات ضريبية لا تحتمل. حتى أن الإيديولوجية المتضَمَّنة في نظامي الملكية والضريبة العقارية المسميين رعيتواري ثم محالواري وصفت بأنها أبوية بعد التخلي عن مبدأ التسوية الدائمة، باعتبارهما يجسدان هاجسًا للإنصاف والاحترام للتقاليد المحلية. ومنذ وقت مبكر، على كل حال، قدمت الحكومة نفسها حامية للجماهير الكادحة في الأرياف من طغيان أسيادها المحليين. لكن ما يدعو للأسف هو أن الليبرالية المهيمنة، والحذر السياسي والنزعة الاجتماعية المحافظة للإدارة الاستعمارية أخرت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر تهيئة قوانين قابلة حقًا لكبح ميل الملاك إلى مضاعفة الإتاوات، وطرد المزارعين التعسفي. ومهما كان ادعاء السياسة الاستعمارية الضريبية بأنها منصفة، إلا أنها كانت تستخدم لتمويل هيمنة أجنبية، هدفها الوحيد في البداية، وإحدى غاياتها الكبرى حتى النهاية، كان الاستغلال التجاري للبلاد.

3/ 2/ 2/ 2/ 3) استغلال البلاد

ينبغي التذكير بأن الهند لم تكن قط مستعمرة استيطان. فظروفها المناخية والصحية كانت تشتهر بأنها قاتلة للأوربيين الذين لم يكن معدل العمر المرجو لديهم يتجاوز أربعين عامًا في البنغال في ستينيات القرن الثامن عشر: فقد كان للمغامرة الهندية أن تدر الكثير، لكن بشرط النجاة منها. وقد كان السكان البريطانيون في شبه القارة يتكونون

من مغتربين بصفة مؤقتة معينين في وظائف مدنية أو عسكرية، وعددهم كان ضئيلاً جدًا بالنظر إلى سكان البلاد. إذ لم يكن يزيد في عام (1820) بعد عن (35000) جندي و(3500) إداري و(2000) مهاجر، يزاولون نشاطات خاصة، لم يكن البريطانيون المولودون في المستعمرة يشكلون منهم إلا أقلية ضئيلة. فالهند كانت بالأحرى، بحسب التصنيف الثنائي القديم (والمختزل) للنظم الاستعمارية، ما يسمى مستعمرة استغلال. بيد أن هذا الاستغلال غير تدريجيًا من طبيعته، بقدر ما كان الاقتصاد البريطاني يبتعد عن العصر التجاري للدخول في عصر الرأسمالية الصناعية.

في بداية ستينيات القرن الثامن عشر، كانت شركة الهند الشرقية تستثمر سنويًا في الهند نحو (400000) جنيه استرليني على شكل سبائك لشراء بضائعها المخصصة للتصدير. وعندما حصلت على الديواني في البنغال، بدأت بتمويل هذه السلع من دخل البلاد الضريبي التي كانت تفرض عليها إتاوة حقيقية. وقد كان استثمارها التجاري السنوي يتجاوز في نهاية سبعينيات ذلك القرن مليونًا من الجنيهات، وبقي يراوح فيما بعد حول هذا الرقم. وكان هذا الركود النسبي الذي لا يعكس تقلبات الطلب العالمي على المنتجات المعنية، يفسَّر جزئيًا، وجزئيًا فقط بتعذر الحصول على ما من شأنه زيادة أحجام الشحنات على نطاق واسع في السياق السابق للصناعة للبنغال. والسبب الرئيس هو أن دخل الولاية الضريبي استنفذ سريعًا بتكاليف الحكومة الإقليمية والنفقات العسكرية، ما أرغم الشركة عندئذ إلى اللجوء للاقتراض. وكانت هذه الإرساليات السنوية إلزامًا شبه بنيوي، يفرض عليها أحيانًا أن تبيع بخسارة عند الوصول. ذلك أنها أضحت بالفعل وقبل كل شيء طريقة لتحويل الأموال الضرورية لتمويل التكاليف المتوجبة عليها في بريطانيا (home charges) أي: شراء المعدات ودفع المنح للموظفين الاستعماريين المتقاعدين وفوائد القروض المتعاقد عليها في لندن، وبالطبع أرباح المساهمين. وكانت التجارة الخاصة، بعد عام (1813)، تعمل طبقًا للقاعدة نفسها، لأنها كانت تشمل بضائع اشتريت بادخارات إنغليز في المستعمرة كانوا يريدون التحويل بهذه الطريقة إلى الوطن.

كان الموضوع الرئيس لهذه التجارة، منذ نهاية القرن السابع عشر، قطنيات البنغال الفاخرة، التي باتت شركة الهند الشرقية المورد الرئيس لها في أوربة كما في آسيا وبخاصة في الصين. فبعد عام (1765)، عمدت الشركة إلى تركيز أعوانها في أفضل مراكز إنتاج المنسوجات بالبنغال، سامحة لهم باستعمال طرق قهرية لتأمين احتكار نشاطات النساجين، الذين تحولوا بذلك إلى مستخدمين في منازلهم، وإقصاء التجار المحليين. إلا أن

المنافسة الحقيقية جاءت، على كل حال، من صناعة النسيج الإنغليزية. فمنذ نهاية القرن الثامن عشر، بدأت بطرد الشيت البنغالي من السوق البريطاني، تساعدها الحماية الجمركية التي حصلت عليها جماعات الضغط النسيجية في مانشستر. وبتعلمها التحكم في التكلفة لتصبح منافسة، طردت المنسوجات البنغالية من منافذها الأوربية الأخرى، ثم من الأسواق الآسيوية. لكن المادة المهمة الأخرى لتجارة الشركة التقليدية، وهي الخيوط الحريرية، بقيت على الأقل بعيدة عن كل مزاحمة بريطانية. وإلى جانب هذه النشاطات القديمة، برزت أخرى جديدة، كان أهمها تصدير النيلة التي كانت الشركة تشتريها كل سنة بكميات كبيرة من المزارعين الأوربيين الخواص المستقرين في البنغال وبيهار، لتبيعها في لندن حيث كان يعاد تصديرها إلى كل أوربة وما وراءها: إذ كانت عندئذ البضاعة الرئيسة التي كانت تستعملها في تحويل أموالها إلى الوطن. أما المزارعون الذين كانوا يستخدمون الفلاحين لزراعة النيلة في مقابل سلف نقدية، فكانوا يلجأون ولاسيما في البداية إلى الإكراه البدني، بل وإلى العنف، لكي يقبل هؤلاء الفلاحون ويوفوا بالالتزامات. حتى ذهب محصل بريطاني لمقاطعة فريدبور (Faridpur) في البنغال إلى القول بأنه «ما من صندوق نيلة يصل إلى إنغلترا، إلا ويكون ملوثًا بدم بشري».

تعميم من الحاكم العام للبنغال إلى محصلي المقاطعات،

(13 تموز 1810):

استرعى اهتمام الحكومة مؤخرًا بصفة خاصة، ما يقترفه الأوربيون القائمون على زراعة النيلة من تجاوزات وأعمال قمع[2]، في مختلف أرجاء البلاد (. . .). ويمكن إدارج المخالفات الثابتة المرتكبة من قبل مزارعين معينين في البنود الآتية:

1) أعمال عنف أفضت إلى موت أحد الأهالي، حتى وإن لم تدخل في التعريف القانوني للقتل.

2) احتجاز غير قانوني لبعض الأهالي، وبخاصة وضعهم في القيود، استهدافًا لاسترداد مبالغ يفترض أنهم مدينون بها أو لأسباب أخرى.

3) تكوين قوات من مستخدمي معامل النيلة وأناس من الخارج لغايات الاعتداء والشجار بين مزارعين.

4) توقيع عقوبة بدنية غير قانونية على الفلاحين وغيرهم من الأهالي.

(. . .) ستتخذون التدابير الضرورية للتحقق فورًا مما إذا كان مزارعو النيلة في مقاطعتكم قد وضعوا قيودًا في معاملهم، وستطالبونهم في حالة وجودها، بتحطيمها فورًا. وإذا ما تقاعس المزارع في التنفيذ ستطلعون الحكومة على ذلك، والتي ستعلمه بطرده من المقاطعة وأمره بالمجيء إلى كلكتا.

(. . .) ستعملون كل من شأنه منع ممارسة تطبيق العقوبات البدنية على الفلاحين وغيرهم، وهي عادة لدى الحكومة كل الأسباب للاعتقاد بأنها واسعة الانتشار بين مزارعي النيلة. فعندما تحدث مثل هذه الوقائع، ولا تستدعي خطورتها الإحالة إلى المحكمة العليا لإجراءات جزائية، ستحيطون الحكومة علمًا، والتي ستقرر ما إذا كان مناسبًا سحب ترخيص إقامة المسؤول عن هذه الأفعال في داخل البلاد.

أما تصدير السكر، وهو إنتاج قديم آخر للفلاحين البنغاليين، فكان يخضع لخطة جد مختلفة، لأن التجار الأوربيين كانوا يحصلون على بضاعتهم من التجار الهنود عوضًا عن التعامل مباشرة مع الفلاح. و لم تكن لهذه التجارة أهمية تجارة النيلة، نظرًا لمنافسة السكر الأنتيلي في أوربة، وللرسوم الجمركية التي كانت تفرض في إنغلترا على السكر الآتي من البنغال.

إن شركة الهند الشرقية بتصديرها النيلة والسكر، كانت تبيع منتجات حصلت عليها من متعاملين خواص، بينما كان يجري العكس بالنسبة للأفيون. إذ نجح أعوانها في بيهار، من خلال تجارتهم الخاصة، في أن يحلوا محل التجار الهنود في ستينيات القرن الثامن عشر. فقـــررت الشركة في عام (1773)، وضع هذا القطاع ضمن احتكار عام، لتمويل تجارتها في الشاي بين الصين وإنغلترا. وهكذا أخذ يتعامل أعوانها لحسابها مع الفلاحين في إطار إنتاجـــي شديد التنظيم إداريًا. وكان المحصول المشترى من الفلاحين يعالج في مصانعها، ويعـــاد بـــيع المنـــتج النهائي إلى تجار خواص في كلكتا. إذ كانت شركات السمسرة الأوربـــية، وهـــي المالك للسفن، تنقله وتبيعه في الصين غير آبهة بقوانين الحظر المحلية، وكانـــت تعـــيد دفع ثمن البيع إلى أعوان الشركة في كانتون (Canton)، مقابل سندات مسحوبة على الشركة في لندن. أما هذه الأموال فكانت تستخدم لشراء شحنات الشاي الصيني التي كانت الشركة تصدره من هناك إلى السوق البريطانية. وكان احتكار الأفيون هذا يدر على شركة راج ما يقارب (15%) من دخلها.

إن هـــناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن ازدهار التجارة الكبير في البنغال اعتبارًا من عام (1765)، جر على البلاد آثارًا سلبية أكثر من المزايا. فحتى عام (1765)، كانت الشركة تـــسدد ثمـــن شحناتها بسبائك مستوردة. وبعد هذا التاريخ مولت استثماراتها السنوية بحـــصيلة الضرائب. أما التجار الخواص الأوربيون فكانوا يشترون بضاعتهم من الدخول المدخرة في المكان، والرواتب (التي تدفعها الدولة من حصيلة الجباية) التي كان يستثمرها الموظفـــون البريطانيون لديهم. وهكذا كانت الهند ضحية «لنزيف في الثروة» (drain of wealth)، وهـــو مـــصطلح استحدثه إيديولوجيو الحركة الوطنية نحو عام (1900)). لأن جـــزءًا من الثروة التي تنتجها كان يصدر على شكل أرباح تجارية، تضاف إليه تكاليف

الوطن السالف ذكرها. وكانت طرق الإنتاج المستعملة تتضمن اللجوء إلى القسر الذي لا يمت إلى الاقتصاد بصلة على نطاق واسع، حيال الحرفيين الذين لم يعودوا إلا مستخدمين بأجرة ضئيلة، والفلاحين الذين كان عليهم بيع محاصيلهم بأسعار تفرض عليهم. و لم تكن المناطق المعنية تجني أي فائدة كان من المفترض أن تنتج عمومًا، في سياق المنافسة الحرة والتزايد في الطلب والازدهار في الزراعات السوقية والنشاط في الاستخدام. فلم يفضِ أي من الأنشطة الإنتاجية المعنية إلى تأثير منعش في الاقتصاد المحيط. إذ كانت هذه الأنشطة تقتصر في الواقع على صغار الفلاحين، وعلى الحرف التقليدية، وهما قطاعان كانت تكاليف الإنتاج فيهما شديدة الانخفاض. والأوربيون الذين كانوا يشترون سلعهم بالسعر الأدنى، ليبيعوها بالسعر الأعلى، كانوا مطمئنين هكذا إلى هوامش ربح مرتفعة. وكانت كل السفن التي تشحن هذه السلع تقريبًا أوربية تابعة بصفة رئيسة لوكالات السمسرة. كما كانت منافسة الأوربيين تفعل فعلها أيضًا في الميدان البنكي، على الأقل في كلكتا، مركز الأعمال (بينما كان أصحاب البنوك المحليون مسيطرين في داخل البلاد). وإذا ما كان هناك بعض أصحاب الأعمال من الهنود استطاعوا النجاح في السياق الاستعماري، فإن منافسة رأس المال الأوربي كانت من القوة بحيث منعت المنشآت المحلية من النمو، مثلما كانت القدرات الرأسمالية في البنغال تبشر به قبل بلاسي. أخيرًا، ولد تنامي المدن المرفئية الاستعمارية كثيرًا من النشاطات الجديدة، وطلبًا متزايدًا على المنتجات الزراعية عاد بالنفع دون شك على الأرياف، لكن على حساب حواضر الداخل القديمة التي كانت إلى انحطاط.

وحتى بداية القرن التاسع عشر، كان لايزال نشاط حركة الهند الشرقية والتجار الخواص من النمط التجاري. إذ كان القصد دائمًا هو إعادة للتصدير عبر العالم لسلع مدارية ذات تقاليد قديمة، اشتريت في بيئة محلية بطرق مجربة منذ قرون. و لم يسمح تحول الشركة إلى قوة إقليمية إلا بتغيير في الدرجة: إذ أخذت تمارس منذئذ تجارة الدولة. ولا شك في أن تحول تجارتها قبل كل شيء إلى طريقة في تحويل الأموال (Remittance Trade) من الهند إلى بريطانيا كان مسؤولاً بعض الشيء عن الحفاظ على هذه العادة القديمة من عصر آخر. إذ كان ذلك العالم التجاري من النظام القديم غريبًا عن العصرنة التكنولوجية، والإنتاج المكثف والممارسات التنافسية المصادفة للعصر الصناعي، التي بدأت تسود في الوطن الأم. والحق أن الإبقاء على احتكار الشركة حتى عام (1813)، كان يمثل عقبة كأداء أمام استيراد رأس المال البريطاني إلى الهند من أجل تنمية الصادرات الهندية. كما أن سياق حروب الثورة والإمبراطورية لم يكن ملائمًا. إلا أن كل هذه

الصورة أخذت بالتغير بعد عام (1815). إذ كانت إنغلترا في سبيلها لأن تصبح الأمة الصناعية الرئيسة، وعاصمتها أول قطب تجاري ومالي في العالم. وفي ذلك الوقت بدأت الهند التي اكتمل احتلالها بسحق الماراث النهائي في عام (1818)، بالتحول حقًا تحت تأثيرها إلى اقتصاد استعماري بالمعنى العصري للمصطلح، أي إلى اقتصاد تابع بنيويًا، كمصدر مواد أولية لصناعة استعمار في ذروة توسعها، وسوق غير محمية لمنتجات هذه الصناعة، التي يجعلها تدني تكاليف الإنتاج منافسة للمنتجات المحلية. وكانت التجارة الخارجية الأداة الرئيسة لهذا التحول، حتى وإن لم تكن تمثل إلا جزءًا بسيطًا من مجموع النشاط الاقتصادي للبلاد. وفيما بين عام (1815) والثورة الكبرى في عام (1857)، تضاعفت مع ذلك المبادلات الخارجية لشبه القارة أكثر من أربع مرات في القيمة والحجم. فتبلورت في تلك الفترة مختلف المميزات التي تميز بها الاقتصاد والمجتمع الهنديين، والتي أوِّلت فيما بعد على أنها سمات تخلف ذات أصل اجتماعي ثقافي، وعقبات أمام التنمية. ولا أحد يمكنه التأكيد بالطبع، معتمدًا فقط على قدرات النمو لدى الهند عشية الاحتلال، بأنها كانت ستتبع طريق الرأسمالية والتصنيع لو لم تكن استعمرت. لكن ثمة شيئًا واضحًا على كل حال. فرأس المال المحلي بعد أن جُرد من قبل الشركة راج من مسؤولياته السابقة في الإدارة الجبائية والخدمة البنكية للممالك، واللتين كانتا تعطيانه مجالاً وأفقًا، وأقصي من قبل الشركات الاستعمارية عن نشاطات التصدير الرئيسة، وجوبه بمنافسة أوربية شرسة في القطاع الصناعي، وجد نفسه معزولاً في مجال عمل تابع، الأكثر محلية والأقل ابتكارًا، وازدهر مع ذلك: الأرض، التجارة الداخلية، الإقراض بالربا. فاكتسى الطابع التقليدي.

كثيرًا ما ناقش المؤرخون مسألة «إزالة التصنيع» التي كانت الهند، تبعًا للمؤلفين الوطنيين ضحية لها، بفعل هيمنة بريطانيا الاقتصادية. صحيح أن انحدار الأنشطة الحرفية كان جليًا في بعض المناطق، وبعض الفروع، لكن ذلك كان المصير الذي عرفته كل الأنشطة الحرفية الموجهة للتصدير في القرن التاسع عشر. وربما كان هذا الانحدار حدث حتى وإن لم تستعمر الهند صراحة. ومن شبه المستحيل في المقابل التدليل على إزالة التصنيع على مستوى الاقتصاد الكلي والبلاد بأسرها، بسبب الافتقار إلى إحصاءات يمكن استعمالها حول السكان العاملين قبل نهاية القرن التاسع عشر. غير أنه من المعلوم أن النسبة المئوية للحرفيين من مجموع السكان الهنود ظلت مرتفعة حتى نهاية الفترة الاستعمارية، مهما كانت التقلبات المناطقية لهذا الرقم. وكان ذلك عَرَضًا أكثر إثارة للقلق من وجهة نظر التنمية الاقتصادية في الهند المستعمَرة، لأنه كان يعني بوضوح ضعف

التحـــرك نحو التصنيع. فالهند كانت منذئذ مقيدة بأغلال التبعية الاقتصادية الاستعمارية. إذ لم تكن فقط سوقًا لمنتجات صناعة المستعمِر (وبخاصة المنسوجات)، بل كانت تصدر منتجات نصف مصنعة من زراعاتها (النيلة، الخيوط الحريرية، الأفيون، القطن)، ممولة في جزء كبير منها باستثمارات استعمارية ناتجة من حصيلة الجباية في البلاد، ليعاد بيعها في الأســـواق الخارجية (في الصين بالخصوص) ويشترى بثمنها مستوردات يحتاجها الوطن. وقـــد بقـــيت بنية الاستغلال التجاري المثلثي هذه (وبخاصة دائرة كلكتا - كانتون - لندن)، التي ورثت من شركة الهند الشرقية، حتى بعد تلاشي النشاط التجاري للشركة. فبوساطتها كانت بريطانيا تفرض على الهند فقدانًا لرأس المال كان يستخدم لموازنة ميزان مدفوعاتها، على حساب التراكم والاستثمار في المكان. إذ كانت هيمنة رجال الأعمال الأوربيين تمنع رجال الأعمال المحليين من التعامل على نطاق واسع في قطاعات الاقتصاد الأكثـــر مردودية. وجماعات التجار المحليين في الهند الغربية فقط، لأنها منطقة احتلت في وقـــت متأخـــر نسبيًا في عام (1818)، توصلوا إلى الحفاظ على دور اقتصادي ملحوظ، واستطاعوا في خمسينيات القرن التاسع عشر، تأسيس الوحدات الإنتاجية العصرية الأولى للصناعة القطنية الهندية.

3/2/2/3) مستعمِرون ومستعمَرون

3/2/2/3/1) التباعد العرقي

مهما بدا ذلك مستغربًا، فإن الموقف المهيمن للأوربيين تجاه الهنود في مرحلة الاعتداء والنهب التجاري الجامح لسنوات (1760-1780) لم يكن بعد موقف التكبر المزدري الذي سيستشري اعتبارًا من نهاية القرن الثامن عشر. فقد كان يلاحظ عندئذ لدى البريطانيين في البـــنغال وبخاصة المهمون منهم، اهتمامًا حقيقيًا بالحضارة العظيمة والمعقدة التي تحيط بهـــم، والتي لم يكونوا ينظرون إليها كحضارة أدنى. فقد شجع ورن هاستنغ في كلكتا الخطـــوات الأولى للدراسات الهندية، ودعم إنشاء الجمعية الآسيوية للبنغال على يد وليم جونـــز (William Jones)، رئيس المحكمة العليا في كلكتا، الذي كان فيما بعد أول من تـــرجم ســـاكونتالا (Sakuntala) لكاليداســـا (Kalidasa) وهـــي تحفـــة مسرحية من السنسكريتية الكلاسيكية. ومن الواضح منذ البداية أن هذا الاهتمام لم يكن موجهًا إلى دراســـة الـــثقافة والممارسات الدينية لغالبية الشعب، بقدر ما كان موجهًا إلى التقاليد العلمـــية للهندوســـية والإسلام الهندي، تقاليد البراهمان والعلماء، التي تحكمت بالرؤية البريطانية للهند بشكل متنام مع الزمن. وكان هذا منسجمًا مع واقع أن حكومة شركة

الهند الشرقية كانت تلعب علنًا ورقة الاستمرارية مع النظام المحلي الذي خلفته، وتسعى إلى اتخاذ صورة شرقية وهي تسك عملة تحمل شعار الإمبراطور المغولي الألعوبة، وتحافظ علــى اللغة الفارسية كلغة المراسلات الرسمية والمحاكم، وتطبق على الهندوس والمسلمين شــرائعهم الخاصة فيما يتصل بالأحوال الشخصية، وتساند مؤسسات الديانتين المحليتين، مثــبطة همـــم الإرســـاليات التبشيرية المسيحية. زد على ذلك أن التعايش بين الرجال الأوربـــيين والهنديات كان أمرًا مألوفًا (كان قليل من الأوربيات في الهند تلك الفترة)، وكانت طريقة حياة الأوربيين، وبخاصة في داخل البلاد، مصطبغة كثيرًا بالصبغة الهندية.

لكـــن هذه الذهنية تحولت منذ تسعينيات القرن الثامن عشر، حينما كانت الشركة راج، بعـــد ربع قرن من ظهورها كقوة إقليمية، تخرج نهائيًا من عصر الإدارة التجارية، للدخـــول إلى عصر الحكومة العصرية. صحيح أن الأوربيين المغتربين في الهند لم يكونوا مـــستثنيين من الأحكام المسبقة حتى ذلك الوقت، لكن يبدو أن هذه التحيزات لم تكن تشكل عقبة أمام المخالطة المتبادلة والتعاون الوثيق، والشراكة في الأعمال حيثما لم يكن الـــشريك الأوربي في وضع مسيطر دائمًا. لكن ما تفشى بعد ذلك في الأقلية البريطانية المـــتحكمة بالسلطة، هو الحاجة إلى إبقاء عالم الأهالي بعيدًا، حيث كان يختلط مركب الاستعلاء مع مخاوف مكبوتة، اتخذت شكلاً نظريًا وانحطت إلى درك التمييز. إلا أن هذه العنـــصرية لم تمنع عادة التعايش من الاستمرار، لكن النساء المعنيات كن ينبذن من قبل المجـــتمع الأوربي. وأخـــذ البريطانيون يعيشون فيما بينهم، كنوع من جالية أخلاقية في المنفـــى، ومالـــت علاقـــاتهم مع المجتمع المحلي إلى الاقتصار على الصلات التي تفرضها الظـــروف مـــع خدمهم ومرؤوسيهم الهنود المباشرين، والاتصالات المتباعدة التي كانوا يقومون بها رسميًا مع أعيان النخبة المحلية.

3 / 2 / 2 / 3 / 2) النزعة الإصلاحية الليبرالية

اعتـــبارًا مـــن عشرينيات القرن التاسع عشر، بدأت نزعة إصلاحية، مستوحاة من تـــصاعد الحماســـة الليـــبرالية في بـــدايات العصر الفيكتوري، في التغلغل في أوساط الاستعماريين في الهند. والإعجاب بالحضارة الهندية الذي كان يجهر به في القرن الماضي رجـــال مـــثل بـــورك (Burke) أو ورن هاستنغ كان يختفي وراء صورة الهند كحافظ للخـــرافات ومثال فاضح على التخلف الاجتماعي. وبدأت الفكرة تنتشر في الوطن بأن الـــسلطة الـــتي استولت عليها أكثر الأمم المسيحية تقدمًا في شبه القارة، كانت تتضمن أيـــضًا مهمـــة تحـــضيرية، وواجبًا لتحرير الفرد من الاضطهاد الاجتماعي ومن عبودية

الأعراف، ووضع البلاد على طريق التقدم بإصلاح العادات، وتجديد التشريعات والتربية. وكان تياران فكريان بأسس متمايزة بل متعارضة، يلتقيان في هذه النزعة الإصلاحية الأخلاقية والتقدمية في آن التي تتضمن أوساط رجال الأعمال المناصرين للتبادل الحر المقتنعين بأن العصرنة ستدعِّم الهيمنة الاستعمارية وستجعلها أكثر نفعًا، إضافة إلى المبشرين المهتمين بخلاص الأرواح. فكانت، من جهة، نفعية بنتام (Bentham) وجيمس مل (James Mill)، المذهب الذي تتبدى فيه ثقة الغرب الحديث في تفوق قوى العقل والعلم، وكان في الأصل مذهب لذة علماني. ومن الجهة الأخرى، الحركة الإنجيلية، وهي اتجاه أصولي وراديكالي من البروتستانتية، كانت تعمل منذ نهاية القرن الثامن عشر على إلغاء استرقاق السود، والتوسع التبشيري، ومارست طوال القرن التالي ضغطًا شديدًا على سياسة بريطانيا حيال الأهالي في شتى مستعمرات إمبراطوريتها المترامية الأطراف. ولم يكن الإنجيليون يوافقون بصفة خاصة سياسة شركة الهند الشرقية المحافظة الحذرة، التي كانت شديدة الحرص على بقاء الإشراف على الديانات المحلية المنوطة تقليديًا في الهند بالسلطات الملكية، ويتهمونها بأنها «مرضعة فيشنو (Vishnou) القاسية».

وكان العامل الأسبق على هذه النزعة الإصلاحية، شبكة الإرساليات المسيحية التي كانت شركة الهند الشرقية رفضت، بدافع من الحذر السياسي، استقرارها على أراضيها الهندية حتى اليوم الأخير من احتكارها الذي ألغي في عام (1813)، لكنها انتشرت فيها بعد ذلك منشئة المدارس والمستوصفات إضافة إلى العمل التبشيري. ثم امتدت الأفكار الجديدة إلى قمة السلطة الاستعمارية في ظل حكومة اللورد بنتينك (Bentinck, 1828-35)، الليبرالي وتلميذ بنتام. فاتخذت عدة إجراءات للإصلاح الاجتماعي مثل حظر الساتي (Sati) (وهو حرق الأرامل من الطبقة العليا أنفسهن على محارق أزواجهن) ووأد البنات، وإبادة طبقة المجرمين (وهي عصابة من قطاع الطرق كانوا يخنقون ضحاياهم)، وهي إجراءات ذات شحنة رمزية قوية، لكنها وجهت ضد ظواهر هامشية (الساتي)، وحتى تخيلية جزئيًا (المجرمون) أو تتعذر مراقبتها (الوأد) وكان وقعها محدودًا إذن. وقد تعززت صورة الشركة راج كنظام كافر على إثر ذلك لاسيما أن النظام كان يشجع كما يبدو التبشير بالمسيحية.

كما تقرر أيضًا تنمية التربية الإنغليزية (في الوقت الذي كانت الإنغليزية تحل محل الفارسية كلغة رسمية في الإدارة والمحاكم العليا)، لتكوين طبقة هندية تتكلم الإنغليزية ستستخدم وسيطًا بين الحكومة البريطانية وجماهير المحكومين. وقد أعرب المؤرخ ماكولاي (Macaulay)، عضو مجلس بنتنك عن مدى ازدرائه لثقافات الهند الذي تتضمنه

العملية في جملة من كتابه «مذكرة حول التربية، 1835»: «إن رفًا واحدًا من مكتبة أوربية جيدة يساوي كل الأدب المحلي الهندي والعربي». وكانت السياسة التربوية الجديدة تتوافق مع أمنية الفئة العصرية من القلة المتعلمة في البنغال، التي كان رام موهان روي (Ram Mohan Roy, 1772-1833) شخصيتها الرمزية، وهو مؤسس الحركة الإصلاحية المسماة براهمو ساماج (Brahmo Samaj)، والداعية النشيط لهندوسية مجدَّدة بالعقل والعلم والاعتراف بالحريات. فلكي تسمح هذه النخبة لأولادها بتقلد الوظائف الحكومية عن طريق تكوين على الطريقة الإنغليزية، كما فعلت الأجيال السابقة حينما تكونت بالفارسية، كانت أنشأت بمبادرتها الخاصة منذ عام (1818)، كلية كلكتا الهندوسية (Hindu college de Calatta)، وهي أول مؤسسة جامعية هندية على النمط الأوربي. وافتُتح عدد آخر منها من بعد، في عواصم الرئاسات الثلاث، بتشجيع من الحكومة أو الجماعات التبشيرية، مشكلة بذلك أول منظومة تعليم عالٍ عصرية في العالم غير الغربي.

أخيرًا، كان طموح العصرنة يقتضي تطوير البنى التحتية ونشر التقدم التقني، وتحسين شبكة الطرق، وإدخال الملاحة النهرية والبحرية البخارية، وبناء شبكات الري (الضرورية لمردود الضريبة العقارية، واتقاء المجاعات في آن). وقد أمدت حكومة بنتنك هذه التوجهات ببعض الدفع. لكن الأمر كان يتصل بمهمات على المدى الطويل، كان تقدمها بطيئًا لأنها نادرًا ما كانت تدرج في مقدمة الأولويات المالية للدولة المستعمِرة. وحكومة اللورد دلوسي (Dalhousie, 1848-56) هي التي أعطت القوة الدافعة الأكثر حسمًا منذ بداية الاحتلال. فقد أدخلت إقامة أول اتصال سلكي بين كلكتا وأغرا (Agra) في عام (1854) الهند في عصر البرق. ودلوسي هو الذي تمكن من إقناع لندن في السنة ذاتها، بعد عشر سنوات من المماطلة، بأن بناء خط حديدي على طول المحاور التي تصل عواصم الرئاسات المرفئية بالمراكز الرئيسة للداخل سيكون المساعد الأكثر فاعلية في رفع مردود المستعمرة الاقتصادي، ناهيك عن أهميته العسكرية الاستراتيجية. وبهذه الروح وُضع مخطط لشبكة خطوط حديدية، وبُدء العمل على الفور بالخطوط الأولى.

3/ 2/ 2/ 3/ 3) صبغ الهند بالصبغة التقليدية

مهما كانت بواكير «الصنيع الاستعماري» البريطاني في الهند مثبتة، فإن المؤرخين الآن تراجعوا عن الفكرة المقبولة في الماضي بأن الهند دخلت تلك الفترة في «عصر الإصلاح». إذ تقدر اليوم بشكل أفضل، في المقام الأول، الهوة التي كانت تفصل

التيارات الفكرية الإصلاحية (مسيحية أو تقدمية) التي كانت تجيش في الوطن عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة بالفعل في المستعمرة حيث الحذر، وتعاقب المسؤولين، والمعوقات على الأرض وفي الموازنة، وآثار التناوب على السلطة السياسية في لندن، والضغوط المتناقضة لمجموعات المصالح، كانت تعقد كثيرًا الانتقال من حيز النوايا إلى تنفيذ إجراءات فعلية. ومبادرات الإصلاح الاجتماعي والمؤسسي أو العصرنة التقنية الوحيدة التي أنجزت حقًا هي تلك فرضت نفسها من خلال أهميتها لاستقرار أو مردودية السيطرة البريطانية، وتغلبت على الضغوط المضادة. وفي المقام الثاني، بدأنا نفهم منذ عشرين عامًا أن أحد التأثيرات الكبرى لاستعمار الهند كان، إلى جانب المبتكرات المعصرنة التي استوردها، تجميد المجتمع الهندي بأساليب مختلفة، بل وصبغه بالصبغة التقليدية، طبقًا للصورة «الجوهرية» الساكنة والأزلية للهوية الهندية التي كان يصنعها المستشرقون الأوربيون عندئذ.

أحد الاتجاهات الثقيلة لذلك العصر، كان توسع طريقة الحياة الفلاحية المستقرة والقروية التي كانت تمثل لكثير من الاستعماريين الوجه الحقيقي للهند «الأزلية». وكان يفسر هذا التطور جزئيًا، بالعودة إلى الأرض من قبل جنود وحرفيين ومستخدمين وكهنة حرموا من وظائفهم نتيجة لزوال السلطات والبلاطات المحلية بقدر ما كان الاحتلال يتقدم. لكن السبب الرئيس كان الاستقرار التدريجي، في البنى القروية للعالم الريفي، للنسبة الكبيرة من المجموعات المهاجرة الطارئة أو المنتظمة التي كانت الهند تشتمل عليها. إذ كان توطيد النظام الاستعماري يقترن في كل مكان بقمع لحياة الترحل التي وصفت دائمًا بأنها بدائية ولا أخلاقية وغير منتجة. وكانت نتيجة هذا القمع عزل جماعات الأحراج في مناطق هامشية، بينما كانوا يترحلون سابقًا في العالم الريفي الذي كانوا غالبًا ما ينحدرون منه، ويقيمون معه علاقات تبادل متعددة الأشكال (وما كان تقسيم هؤلاء السكان إلى «قبائل» مقطوعة عن عامة المجتمع إلا عملية استعمارية اصطناعية جزئيًا). كما أدى ذلك القمع أيضًا إلى التوطين التدريجي لجماعات من العشابين والرعاة، وهم أناس مترحلون كانوا يعتاشون من الاستغلال المتسع للمناطق الحراجية أو مناطق انتجاع الكلأ الواسعة، واشتهروا بشغبهم وتمردهم على كل سلطة، وكان المستعمر ينوي «تهدئتهم» وضبطهم لإخضاعهم للضريبة. أخيرًا، بدأت الإجراءات الاستعمارية بتسجيل الحقوق العقارية ومسح الأراضي في تثبيت أعداد كبيرة من الفلاحين الذين كانوا يهاجرون بشكل دوري بحسب فتح حدود جديدة، ويسارعون دومًا إلى الفرار من سيد قاسٍ، أو استئناف الترحل للإفلات من الحرب أو الكوارث.

هذه الحركة نحو الاستقرار ترافقت بميل إلى تعميم التصور البراهماني حول النظام الاجتماعي وجعله رسميًا، عبر مجموعة من الممارسات والسياسات المتضافرة في العالم الهندي. وقد جرَّ إدماج السكان الهامشيين أو المترحلين في العالم القروي عليهم تعيين وضع طقوسي متدن، يمتاز غالبًا بوصمة النبذ، في الوسط الاجتماعي المتراتب الذي كانوا يستقرون فيه. وباعتبار أن الأرستقراطية المحلية التي نزع الاحتلال أسلحتها، حرمت من وسائل النفوذ العسكرية، فقد كانت تنكفئ على وظيفة ليست أقل نفوذًا، تقترن عادة بممارسة السلطة، وبقيت متاحة لها هي رعاية المؤسسات الدينية، والأريحية تجاه البراهمان الذين تعزز نفوذهم الاجتماعي بالقدر نفسه. أما شركة الهند الشرقية، من جهتها، التي كانت تعين بخاصة من الطبقات العليا لجيوشها، فقد كانت تضمن احترام محرماتهم الطقوسية، وأضفت في الوقت ذاته مصادقة السلطة ذات السيادة على المبادئ التراتبية لتفاضل الطبقات، وقواعد المجانبة التي تنجم عنها. وإذا أرادت المحاكم الاستعمارية تطبيق الشرائع المحلية على الأهالي، فكانت ترجع بانتظام إلى التفاسير التي كان يقدمها لها مساعدوها البراهمان لكتب الشريعة السنسكريتية، وتقيم بذلك أحكامًا قضائية براهمانية خاصة بمعايير ثابتة، وقابلة للتطبيق على جميع الهندوسيين. وهكذا كانت الدولة الاستعمارية، بصفة عامة، من حيث اهتمامها بترسيخ شرعيتها في الرأي العام، تتظاهر في كل مناسبة بأنها وريثة «التقاليد» والحارس عليها. والحال، أنه من بين التقاليد المتعددة التي كان المجتمع الهندوسي نسيجًا لها، كانت التقاليد العلمية، أي التقاليد التي كان المستشرقون بمعونة مخبريهم المغرضين من البراهمان يعرِّفونها بأنها التقاليد الهندوسية بامتياز، هي المفضلة بشكل حصري. وهذا ما أسهم في تجميد نظام الطبقات بمفهومه البراهماني الأكثر تمييزًا وتشددًا: وكانت المعرفة الاستشراقية بهذا مساعدًا فعليًا للسلطة. فكان (السلام البريطاني/ Pax Britannica) يحقق هكذا للمرة الأولى في تاريخ شبه القارة نموذجًا تقريبيًا للاستبداد الشرقي على شكل نظام بيروقراطي موجود في كل مكان، يحكم من أعلى غبارًا من قرى جامدة في أطر اجتماعية لا تحول، كان التاريخ توقف بالنسبة لها. غير أنه إذا كانت الدولة الاستعمارية قد طبقت، بتأثير من الرؤية الاستشراقية للهند، نوعًا من الهندسة الاجتماعية المستوحاة من البراهمانية، بمصادقتها على تصور تراتبي شديد الصلابة للمجتمع الهندوسي، فإنه لا يمكن القول كما فعل مؤلفون مؤخرًا، إن الطبقة في الهند تقليد ابتكر في الحقبة البريطانية. وهذا النزوع إلى تجميد الهند المستعمرة التدريجي ضمن أشكال اجتماعية تقليدية كاذبة، حتى وإن لم يكن مفتقرًا إلى الحقيقة، يخطئ ولا شك في الاعتقاد المفرط بقدرة النظام الاستعماري في التأثير على الإيديولوجية الاجتماعية للشعب الذي يهيمن عليه.

3/ 2/ 2/ 3/ 4) المقاومات للاستعمار والثورة الكبرى

رأينا أن النخبة التجارية الهندية زمن الاحتلال، عمدت في أكثر من حالة إلى تعاون مغرض مع البريطانيين. وحدث الشيء ذاته مع عدد من الزعماء المحليين وأفراد النخبة الأميرية، الذين عرفوا الإفادة من الصراعات بين شركة الهند الشرقية والسلطات المحلية الذين كانوا هم أنفسهم منافسين لها أو تابعين ليحصلوا على مراكز سلطة أو نفوذ في إطار النظام الاستعماري، حتى وإن كانوا يزدرونه أو يكرهونه من جهة أخرى. وكان في المقابل أيضًا بمناطق احتلت حالات مقاومة مسلحة طويلة الأمد أحيانًا من قبل زعماء محليين هزموا ونهبت أملاكهم أو أفلسوا نتيجة الضرائب، لكنهم تحرريون وحدويون، وليس فقط في مناطق غابية متطرفة أو وعرة، تصعب السيطرة عليها من قبل السلطات المركزية. وقد حدث أيضًا أن زامندار تمترسوا بعد عشرين سنة من الغزو في قلاعهم القروية في قلب سهل الغانج متحدين شركة الهند الشرقية للدفاع عن دخولهم أو عن وضعهم وسط فلاحيهم المسلحين. كانت هذه المقاومات العنيفة المحلية تمامًا والمشتتة، التي خُلدت ذكراها البطولية في أكثر من حالة في التقالبد الشعبية، محكوم عليها بالإخفاق. لكنها أرغمت مع ذلك السلطات الإقليمية لشركة الهند الشرقية في كثير من الأحيان على إجراءات تليين ضريبية أو على تنازلات عن الحقوق أو الامتيازات. زد على ذلك كل أفعال قطاع الطرق، وصراعات المزارعين مع ملاك الأرض، والنزاعات بين السكان المترحلين والمرابين وفلاحي السهول الذين كانوا يستغلونهم أو ينافسونهم، التي نجد ذكرها في المصادر، وكان الجيش مكلفًا بالقضاء عليها، مثلما كان يحدث في المدن أيضًا من تكرار لتمرد الحرفيين الذين حطمتهم المنافسة الإنغليزية، واضطرابات الحنطة، والاضطرابات الدينية فيما بين الطوائف. وما زلنا لا نعرف ما إذا كانت هذه الاضطرابات المزمنة نوعًا ما، تتضمن بعدًا مضادًا للبريطانيين بشكل صريح، لكنها كانت مرتبطة دائمًا تقريبًا من قريب أو بعيد بتأثيرات الوضع الاستعماري. وهي تدل على كل حال أنه كان لابد من عقود حتى تكون الهند المحتلة «هادئة» حقًا، وأنه كان لايزال متعذرًا في بعض المناطق، بعد وقت طويل من الاحتلال، التمييز بوضوح بين حفظ النظام والحرب.

كان المجتمع الهندي مضطربًا إذن خلال كل مرحلة توطيد النظام الاستعماري التي تمثلها فترة الشركة راج، وكان هذا الهيجان يشمل المدن والأرياف، النخب والطبقات الشعبية، المجتمعات «القبلية» والمجتمع الفلاحي. إلا أن اندفاعات المقاومة غير المتجانسة

والمفككــة تلك كانت تفتقر إلى بنية قيادية تتجاوز الإطار المحلي، إضافة إلى الحد الأدنى مـن التوافق الزمني. وهنا يكمن الاختلاف الذي يفرقها عن الثورة الكبرى، التي سميت سابقًا تمرد السباهي[3] (Cipayes)، واندلعت في عام (1857). والعديد من مكونات هذه الحـركة كانت متوافرة في التمردات المتعددة في القرن الماضي. لكن طابعها الانفجاري المتسلسل الذي أجج خلال بضعة أسابيع كل شمال شبه القارة، جعل منها زلزالاً حقيقيًا، هـدد لـبعض الوقت وجود النظام الاستعماري نفسه، قبل أن تحوله إلى عصر سياسي جديـد. وقـد كان مغزى هذه الانتفاضة مثار جدل دائمًا: فهي تمرد السباهي (الجنود الأهـالي في جيش الهند) طبقًا للتاريخ الاستعماري الرسمي، وأول حرب لاستقلال الهند بحسب التاريخ الوطني الرسمي، وحركة تقدمية من أجل الحرية أو حركة رجعية لاستعادة الـنظام القديم، ورد فعل إقطاعي من قبل نخبة ملاك الأرض أو عصيان بؤس الفلاحين، وحركة علمانية متعددة الديانات أو حرب مقدسة، وتمرد على الاستعمار أو حرب أهلية بين مقاومين وعملاء . . والحق أن في كل من هذه الأطروحات شيء من الحقيقة.

فقـد كان جيش شركة الهند الشرقية المرتزق تمرد عدة مرات في الماضي. لكن قادته البريطانيين منذ بداية منتصف القرن التاسع عشر، ارتكبوا حياله مجموعة من الأخطاء غير المسبوقة، بإرغام الجنود على عبور البحر للقتال في بورما (سفر محرم لدى الطبقة العليا)، وتعـيين أعداد جديدة من الطبقات الدنيا، وإلغاء تعويضات الخدمة في الخارج. وكانت مملكـة عوذ، التي كان ينتمي إليها كثير من هؤلاء الجنود، ضمها بالعنف اللورد دلوسي في عام (1856)، وهو ما أدى إلى الشعور بالمذلة والاستياء، كما عوقبت عائلات الجنود بالضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومة الاستعمارية على المنطقة. وكانت الشرارة التي أشعلت برميل البارود توزيع خراطيش مشحمة يمزق طرفها بالأسنان، أكدت الشائعات أنهـا مطلية بشحم حيواني. وكان تمرد ثكنة قريبة من دلهي في أيار عام (1857)، نقطة الانطلاق لحريق دام انتشر عبر سهل الغانج. استولى المتمردون على دلهي، حيث سلموا القـيادة الرمـزية للإمبراطور المغولي العجوز الذي كان يعيش منعزلاً في قصره. وامتد التمرد في بضعة أسابيع إلى كافة حاميات سهول الغانج المرتفعة، ثم إلى السهل المتوسط عـبر عـوذ إلى أطراف بيهار، قبل أن يتسع إلى الهند الوسطى وإلى جزء من راجستان (Rajasthan). فتشتت الإدارة البريطانية في مناطق الانتفاضة، وامتدت الثورة سريعًا من الـسباهي إلى الأوسـاط الأميرية، وملاك الأرض والفلاحين في وثبة كانت تختلط فيها مـشاعر الحـنين لدى الأرستقراطية التي جردت من امتيازاتها، ومشاعر الاستياء لدى الأمـراء والأعيان الذين نهبت أملاكهم وأهينوا، وتضامن الفلاحين في ولائهم للعائلات

المسيطرة السابقة، واحتجاجهم على الضريبة. علاوة على تذمر منتشر، ذي طبيعة دينية، أثارتــه الترعة الإصلاحية الاجتماعية البريطانية، والإرساليات التبشيرية والعصرنة. ومع ذلك، لا البنجاب التي احتلت مؤخرًا، ولا البنغال الذي ترتبط نخبه بالنظام الاستعماري، ولا الدكن، المستقل ذاتيًا عن شمالي الهند، تبعت الحركة. وبقوات من البنجاب وبومباي ومدراس، ثم بتعزيزات وصلت عن طريق البحر، أعاد البريطانيون الاستيلاء على المناطق المنتفضة، ابتداءً من احتلال دلهي في أيلول عام (1857) حتى سحق التمرد النهائي في الهند الوســطى، حيث كان المتمردون أعادوا لتوهم البيشوا (Peshwa)، وهو ملك الماراث، بــشهر أيــار عام (1858)، وإعادة الاستيلاء على عوذ، الذي اكتمل في كانون الأول. ضربت الثورة صميم وجدان المجتمع البريطاني وشعوره بالتفوق. إذ أفضت المحن وأحيانًا المجازر التي عانى منها المدنيون الأوربيون بمن فيهم النساء والأطفال في الوطن إلى فورات هستيرية جماعية. فكان الانتقام، على غرار الثورة ذاتها، وحشيًا إلى أقصى حد. وتركت تلك الصدمة على العلاقات بين البريطانيين والهنود آثارًا لا تمحى.

لقد افتقر السباهي إلى قائد حقيقي، واستراتيجية متفق عليها، وإلى وحدة العمل التي لا بد منها. إذ لم تكن الثورة إلا مجموع انتفاضات محلية غير منسقة، استطاع البريطانيون إخضاعها واحدة بعد الأخرى طبقًا للترتيب الذي اختاروه. وقد دفع الهنود ثمن ظرفهم كمقهــورين حتى في التمرد: فالسباهي لم يكونوا سوى جيش من المرؤوسين، لأن كل قــادتهم كانــوا من البريطانيين دائمًا. وكانوا يقاتلون تحت سلطة أمراء ولدوا تحت نير الاستعمار، ولم يعودوا يعرفون فنون القتال. أضف إلى ذلك أن إعادة استيلاء البريطانيين أفــاد من معونة أهلية ثمينة من قبل أمراء محميين مؤيدين للنظام، لأنهم ملاك أثروا نتيجة لارتفــاع قيمة الأرض والمحاصيل التجارية، وجيوش هندية لا تنحدر من سهل الغانج. فأعطــى هذا الطابع الجزئي للانتفاضة فيما بعد حججًا للمؤرخين الاستعماريين، الذين كانوا يعرضونها على أنها مجرد تمرد تفاقم بأحقاد الأعيان المحليين المغرضين وبإجرام العامة المستعدين دائمًا لاستغلال الفوضى. أما بالنسبة للميثولوجيا الوطنية، فقد شكلت الثورة، علــى العكس، تجربة أخيرة لمعركة الاستقلال، وقدمت للأمة الهندية أبطالها وشهداءها الأوائــل. إلا أن غالبية المؤرخين يتفقون اليوم في القول إن الحركة كانت أكثر من تمرد بكــثير وأقــل من حرب وطنية. فقد كانت تقاليدية في مبدئها، لأنها كانت تستهدف اســتعادة الــنظام السابق للاستعمار، ولم تكن تحمل إيديولوجية وطنية حقيقية. لكنها كانــت بالفعل حركة شعبية، ووحدوية التوجه إضافة إلى ذلك، مع عدم تجانسها، إذ ذابــت الاخــتلافات القومية والعداوات الإسلامية الهندوسية في أكثر الأحيان بمواجهة

العدو المشترك. وكانت حركة سياسية بلا جدال، فبإعادة الإمبراطور المغولي من جهة، وبيشوا المارات من الجهة الأخرى، كان الهدف بالفعل نقل السيادة وإلغاء السلطة الاستعمارية.

إن الثورة على الرغم من إخفاقها عدلت بصفة ملموسة النظام الاستعماري والعلاقات بين البريطانيين والهنود. فمنذ آب عام (1858) وَضَع قانون صادر من برلمان لندن حدًا لنظام شركة الهند الشرقية، وانتقلت الهند تحت السلطة المباشرة للتاج البريطاني. وأمرت الملكة فكتوريا بعد ذلك بقليل رسميًا بنشر نداء تصالحي في كافة المدن الكبرى، تلتزم فيه بحماية الأمراء واحترام الأديان والأعراف المحلية، وتمنح فيه عفوها عن كل المتمردين، باستثناء من قتلوا رعايا بريطانيين. فأعقب الحذرُ والنزعةُ السياسيةُ المحافظة، الاتجاهات الإصلاحية والتدخل السياسي للحقبة السابقة. ووُضع حد لضم الدول الأميرية، وغُمر أمراؤها بالتكريم. كما فُضِّلت أرستقراطية ملاك الأرض لجلب هذه الطبقة التي قدمت كثيرًا من القادة للثورة، وللإشراف بفاعلية أكبر من خلالها على جماهير الفلاحين الذين كانوا مخلصين لها. وهكذا عُززت بصفة عامة التراتبيات الاجتماعية المحلية. وأعيد التوازن، في الوقت ذاته، لجيش الهند (أقل بمئة ألف من السباهي، وأكثر بعشرين ألفًا من الأوربيين)، كما أعيد تنظيمه بحسب الطبقات والديانات. فبتجزئته إلى جماعات متجانسة، أصبح أقل قابلية بالفعل للوقوف صفًا واحدًا ضد أسياده. وباستعادة النظام هكذا، كانت تدخل الهيمنة البريطانية على الهند إلى مرحلة الذروة التي استمرت حتى الحرب العالمية الأولى.

افتتاحية التايمز اللندنية، (13 آب 1857)

هناك شيء جديد لعقل إنغليزي في خبر هذه الأعمال العنيفة القاسية الواقعة على الرجال والنساء من الإنغليز. لقد كنا نظن أنفسنا بمنجاة من مخاطر بهذه الفظاعة، تحمينا منزلتنا الأسمى من منزلة مواطن روماني، كأن بلاديوم ما (Palladium)[3][4] كان يمنع أن يتعرض شخص ذو دم إنغليزي للإهانة، حتى في ظروف قاسية كهذه. حسنًا، لقد كنا على خطأ. فهاهم أناس يعرفوننا جيدًا، ولا يجهلون شيئًا عن مقدرتنا، وتفوقنا، وانضباطنا، وأفادوا من طيبتنا، ورفعناهم إلى مستوى ما كان لهم أن يبلغوه بأنفسهم، ويستطيعون على الرغم من كل شيء (. . .) فعل ما فعلوه بأجساد الإنغليز، منتهكين الحصانة التي كان يبدو أنها مقترنة بكل إنغليزي من حيث هو كذلك، ملقين بأنفسهم في هاوية القسوة الدنيئة. (. . .) فبقدر ما كانوا حقيرين وخاضعين من قبل، وبقدر ما كانوا يتذللون أمام السيد الذي كان يحكمهم، تبدو وقاحتهم جامحة الآن. إنهم يستلذون الإهانة ويتمرغون فيها، كما في أكبر النشوات، وما إن ينزعوا الحجاب حتى يتقاطروا إلى حرم المدينة لتلويثه. إنه الإفراط الذي يفضي إليه عدم الاحترام السوقي، تنجيس رخام المعبد بأحقر القاذورات، والبصق في وجه الجلالة، وتعنيف الملكية التي بلغت كل هذا الاحترام، للانتقام من هذا الاحترام الذي استحقته.

ليس لأن هيبتنا تلاشت يقوم هؤلاء الحقيرون بشتمها الآن بهذه الإهانة؛ كلا، بل لأنها تظل تامة في عقول هؤلاء الناس، ولأنها حاضرة ولا يستطيعون الخلاص منها يتكالبون على تدنيسها والحط منها بقدر الإمكان. وليس لدينا هنا في الواقع إلا تمرد غاضب لجنود تحركهم أنانيتهم، يتبع مساره المنطقي. فلا نجد أقل شرارة لهذه الوطنية الشريفة التي تدفع الثورات في كثير من الأحيان. (. . .) ومع ذلك، فكل ساعة تمضي، تأتي معها بتعزيزات من إنغلترا. ويعرفون كل مساء وصباح أن المجال ضاق أكثر بين الجيوش الإنغليزية والهند. وليس المستقبل إلا ظلمات ومخاوف، والحاضر فقط لهم، وينوون استعماله كما يحلو لهم. ها نحن الآن إذن إزاء الهندوسي الحقيقي، وقد استسلم لطبيعته الحقيقية، حينما لا توجد أي سلطة مدنية أو عسكرية لضبطه، والقليل من الناس يتمكنون من اجتياز مثل هذا الاختبار دون أي تخاذل، لكن الهندوسي لا يتوفر حتى على ذرة من القوة الأخلاقية التي لا بد منها له لبلوغها. فديانته مجرد صورة، ومعتقداته نسيج من البلاهات، وضميره ميت.

3/ 2/ 3) ملحق: صراعات المقاومة في الهند المستعمَرة

3/ 2/ 3/ 1) منذ بداية الغزو (1757) حتى ثورة (1857/1858)

- تمردات، في المناطق التي تعاقب ضمها، زعماء وأعيان محليين (زاميندار (ملاك الأرض الكبار) الهند الشرقية، وبوليغار (Poligar) جنوبي الهند، وراجبوت (Rajput) وروحية (Rohilla) في الشمال والوسط، إلخ)، تُبعت من الفلاحين، ضد مطالب مصلحة الضرائب الاستعمارية وقلب النظام السياسي السابق؛
- تمردات الجماعات «القبلية» على تحكم سكان السهول المتزايد الذي كان يشجع على التهدئة وتحويل الاقتصاد إلى التجارة: وبخاصة قبائل البهيل (Bhail) في رئاسة بومباي (عشرينيات القرن التاسع عشر)، وفي الهند الشرقية قبائل الكول (Kol) (1829 – 1833) والصندل (Santal) (1855 – 1856)؛
- نزاعات زراعية بين الملاك العقاريين وتابعيهم من الفلاحين، كانت جد عنيفة وطويلة الأمد عندما تقترن بالعداوة الدينية بين المسلمين والهندوسيين: كحركة الفاريزي (Faraizi) في شرقي البنغال (سنوات (1820 – 1850)) وحركة مابيلاي (Mappilai) أو («موبلاه» Moplahs) (دامت طوال القرن التاسع عشر وما بعده)؛
- تمردات حضرية: فتن الجوع أو البطالة، وحركات ضد البائعين وضد الرسوم الاستعمارية، وضد المسلمين، وضد أعمال التنصير؛
- عصيان في بعض فرق الجيش (تأخر في دفع الرواتب، دوافع دينية، قصور القيادة البريطانية. . .).

كانت هذه الفورات الشعبية من الاضطرابات يقودها في أكثر الأحيان عناصر من النخبة «التقليدية». وهي مع تشتتها، كانت تتفجر باستمرار، وهو ما يقلل من شأن (السلام البريطاني) المزعوم. وهذه الاضطرابات، في بعض السياقات المحلية، متكررة ومزمنة. وحتى إذا ما فسرت بعض الحركات بسبب واضح وحيد، فإن أكثرها يتصف بتعدد وتعقد الدوافع الظاهرة، ويعبر عن تذمر عام مرتبط بالوضع الاستعماري.

وتجمع الثورة الكبرى (1857-1858) كل هذه الأوجه في انتفاضة واسعة غير متجانسة وقليلة التنسيق لكنها قوية، والتي ميز قمعها الدامي نهاية المحاولات الإصلاحية التي كانت تلت الغزو الاستعماري وبداية عهد راج (Raj) المحافظة والمركزية لذروة العصر الفيكتوري.

3/ 2/ 3/ 2) من الثورة حتى صعود الوطنية الجماهيرية (1858-1917)

يضعف تحرك ماقبل الثورة التقاليدي شيئًا فشيئًا بعد عام (1858) (تمتين الروابط بين الحكومة الاستعمارية والنخب الأميرية والعقارية الأهلية، تعزيز الجهاز العسكري، تحسين المواصلات والآلة الإدارية).

إلا أننا نشهد دائمًا فورات هياج شعبية عنيفة وجذرية، تصطبغ غالبًا بالصبغة الدينية، تحرك الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرًا:

- **مثل الحركات القبلية للمناطق الغابية والجبلية، الواسعة الانتشار والمصطبغة غالبًا بصبغة الكفاح من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية. وأهمها انتفاضة بلاد الرامبا (Rampa) في (1879/1880)، وانتفاضة قبائل موندا (Munda) في بيهار بقيادة بيرسا موندا (Birsa Munda) (1899/1900)؛**
- **ومثل الاضطرابات الدورية في المابيلاي (Mappilai) في مالابار (Malabar) (حتى عام (1919)) كما نشهد في أماكن أخرى تطور حركات زراعية من قبل الفلاحين المتوسطين أو الميسورين ضد الملاك العقاريين ومصلحة الضرائب أو المرابين:**
- **«فتن النيلة» (1859 – 1862)، حركة مقاومة لفلاحي مزارع النيلة في البنغال**
- **«فتن الدكن» (1875)، وقامت ضد المرابين الريفيين في ماهاراشترا (Maharashtra).**
- **الحركة المضادة للزاميندار التي قام بها فلاحو مقاطعة بابنا (Pabna) في البنغال عام (1873) (ضد الكراءات المرتفعة للأرض)، وهي حركة سليمة حُذي حذوها فيما بعد في عدد من المقاطعات الأخرى في البنغال؛**

- **حركات مختلفة مضادة للضريبة (أسام (Assam)، (1894)؛ ماهاراشترا، (1896-1897)؛ غواجارات (Gujarat)، (1900)، إلخ).**

كانت الطبقة المثقفة الوطنية، التي برزت اعتبارًا من عام (1860)، في إطار العديد من النوادي والجمعيات النضالية، ثم اتخذت لنفسها بنية تعبير موحدة تحت شكل المؤتمر الوطني الهندي في عام (1885)، تشترك أحيانًا في الحركات من النمط الثاني. وانطلقت للمرة الأولى في عملية تعبئة للفلاحين على نطاق واسع في البنغال وقت حركة «السواديشي» (Swadeshi) (1905-1908)، وكانت حملة تهييج مضادة للاستعمار، ومقاطعة للمنتجات المستوردة، قامت لإفشال تجزئة البنغال التي قررتها الحكومة في (1905). وفي الفترة ذاتها ولدت في البنغال نزعة إرهابية معادية للبريطانيين، لمجموعات سرية صغيرة تقوم بهجمات، ثم انتشرت إلى البنجاب، وإلى رئاسة مدراس وماهاراشترا، ثم إلى أوساط الهجرة في أوربة والولايات المتحدة، حيث كانت تنشط مجموعات صغيرة من الثوريين الهنود المنعزلين (دعاية، اتصالات مع حركات ثورية أجنبية، تهريب أسلحة). وهو الوسط الذي سيخرج منه أوائل الشيوعيين الهنود بعد ثورة تشرين الأول (أكتوبر).

3/2/3/3) حركات المرحلة الغاندية (1917-1947)

نظم غاندي، الذي عاد من جنوب إفريقية في (1915)، وحده أولاً في عام (1917/1918)، حركات ذات حجم محدود، لكنه كان يطبق فيها طريقته الفريدة في التهييج غير العنيف، ويبث في الشعب رسالته في التجديد الأخلاقي، وصورته كمدافع نزيه عن الأكثر فقرًا (حركة مقاطعة شامباران (Champaran) في بيهار، بين زراع النيلة، والحركة المضادة للضريبة بين فلاحي مقاطعة كيرا (Kaira) في غوجارات والتدخل في إضراب عمال النسيج بأحمد أباد). وفرضه التنظيم الناجح في عام (1919) ليوم التظاهر الوطني ضد قوانين الطوارئ المسماة قوانين رولات (lois Rowlatt)، على رأس حركة المؤتمر الوطني. وتتالت الحملات الوطنية الجماهيرية الكبرى التي ميزت مسيرة الهند نحو الاستقلال:

- **حركة عدم التعاون (1920-1922).**
- **حركات العصيان المدني (1930 – 1931) و(1932 – 1934)؛**
- **حركة (إرحل عن الهند/ Quit India) (1942).**

إن تاريخ هذه العقود الثلاثة، طبقًا للإيديولوجية الوطنية الرسمية، هو تاريخ الالتقاء التدريجي للطبقة المثقفة والشعب في إجماع تأسيسي للأمة، بتحفيز من جاذبية غاندي

الشخصية. والواقع أن مؤتمر غاندي الذي كان يهيمن عليه ائتلاف وطني «بورجوازي» (طبقة مثقفة ناطقة بالإنغليزية وطبقة فلاحية ميسورة) كان يكبت أو يتخلى عن الاندفاعات المطلبية الجذرية للقبائل والفلاحين الفقراء (عندما كان لا يستطيع استيعابها سياسيًا). بينما ظلت الحركة الشيوعية الهندية من الأقلية. وهذا الائتلاف، الميال للاشتراكية في القمة والمحافظ في قاعدته الريفية، هو الذي يتقلد السلطة لدى الاستقلال.

ج ب

/

3/ 2/ 4) البريطانيون في الهند (1858 – 1947 م)
أو: سيادة «اللائق بصفاقة»

ماري فوركاد (Marie Fourcade)

إن تصاعد قوة بريطانيا من (1830) إلى (1880)، استأثر بنحو (90%) من كل المساحات والسكان المستعمرَين. وهذه الهيمنة المهينة، التي كانت انعكاسًا للتفوق الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي تمتعت به بريطانيا لدى الخروج من الحروب النابليونية، ليس لها ما يعادلها في التاريخ ولا شك. فمع احتلال شبه القارة الهندية فقط، كان تحت تصرف الإنغليز بلاد أكثر امتدادًا وسكانًا من الإمبراطورية الرومانية في أوج عظمتها.

بودا إيتيماد (Bouda Etemad)، تملك العالم (La Possession du Monde)

إن فضائح الماضي، وأعمال السلب والنهب في كليف (Clive)، وقمع تمرد السباهي (. . .) ليست إلا حوادث تافهة إلى جانب ما يكشف عنه الآن سبر أوحالنا المقدسة. (. . .) وكل شيء ينتهي في سنوات (1940). ففي الهند، راج البريطانية (British Raj) منهوكة القوى. وحان وقت حصيلة الجرد القلقة لها، وبمكيافيلية لاتزال ماكرة، لكن يخفف منها قبول ما لابد منه.

جاك بيرك (Jaques Berque)، نزع ملكية العالم (Depossession du Monde)

إن الصفيقين ينتقلون إذن من ازدراء المعايب إلى ازدراء العادات وآداب السلوك؛ فأصبحوا وقحين، وجعلوا الحكمة في أن لا تحمر وجوههم من أي شيء.
كونديالك (Condillac) تاريخ قديم (Histoire ancienne III، 48)

لم يكلف احتلال الهند إنغلترا فلسًا واحدًا، لأنه كان على الأولى نفسها أن تتحمل نفقاته. وهو ما ذكرته شركة الهند بفخر في مذكرة وجهتها في عام (1858) إلى البرلمان البريطاني: «خلال ما يقارب مئة عام، كانت الممتلكات البريطانية في الهند احتلت ودوفع عنها بمعونة موارد هذه الممتلكات ذاتها من دون أن تتكبد الخزينة البريطانية أقل نفقة». فلم تكن تكلفة القوات المحلية على عاتق الهنود فقط، بل أيضًا تكلفة الأفواج البريطانية المرابطة في شبه القارة. علاوة على أن الهند تحملت جزءًا كبيرًا من العبء المالي للقوات الهندية التي استخدمت في المغامرات الاستعمارية الإنغليزية في أماكن أخرى من آسيا وإفريقية. وجعلت هذه الملاحظة أحد المؤلفين الإنغليز يقول إن الإمبراطورية البريطانية اكتُسبت ب«أسعار مخفضة»[1]. وتلك من دون شك إحدى السمات الكبرى للصفاقة التي يمكن وصف إنغلترا بها، فيما يتصل بإمبراطوريتها في الهند. واللغة المزدوجة، والميكيافيلية، والميل إلى النقاش البيزنطي، هي مفهومات أخرى أبناء عم قريبة أو بعيدة عن الصفاقة، نجدها مرارًا وتكرارًا لدى المؤلفين في وصف مسؤولي راج وسياستهم.

انتشرت كلمة «الاستعمار» في الاستعمال الدارج في اللحظة نفسها التي كانت الظاهرة المشار إليها تتجه سريعًا إلى الانحدار. فقد مورست في توسع المجتمعات المتقدمة صناعيًا على حساب المناطق الزراعية المتخلفة تقنيًا. إذ اعتبر الأوربيون أن حضارتهم هي «الحضارة» باعتبار أنها تقاس ليس بما ينتجه العقل بل بالمستوى التقني. «لم يكن من المهم قراءة الرمَيانا (Ramayana) أو القرآن ورؤية معابد إيلورا (Ellora)؛ إذ لم يكن لديهم مدفع ولا آلة للغزل أو بندقية، فكانوا من البرابرة إذن»[2]. من وجهة النظر هذه، كانت السياسة الاستعمارية في الجوهر فصلاً من الصراع بين الحضارة الصناعية الحديثة وأشكال أخرى من الحضارة أو الثقافة، الأولى تقنية والأخرى زراعية في الأساس.

ترى كيف حفز نشر الثقافة الغربية المهزومين على التمرد ضد أسيادهم؟. لقد أنتج كفاح الشعوب المغلوبة والدم المسفوك العديد من الصفحات المؤلمة. إلا أن الذين وجهوا الضربة القاضية للسياسة الاستعمارية في نهاية التحليل هم المستعمِرون أنفسهم أو حضارتهم بالأحرى. لأنه في الوقت الذي بدأت المنتجات الصناعية، والمنتجات الفكرية

تصدر إلى المستعمرات، كان لابد للأوربيين من رؤية الشعوب المستعمَرة تنتفض ضدهم باسم هذه المثل ذاتها التي حارب الأوربيون من أجلها قبل قليل.

وقـــد بُلغت النقطة الحرجة في أثناء الحرب العالمية الثانية. إذ لم يكن لكفاح الشعوب ضد الطغيان النازي والفاشي إلا أن يكون حاضرًا في العالم أجمع. فأعطى الأوربيون هنا أيـــضًا المـــثل: ذلك أن المقاومة المسلحة وأشكال المعركة الأخرى كانت تنتقل الآن إلى أدغال آسيا وفوق رمال المغرب. وكان الفصل الأخير يبدأ: إنه أفول النظام الاستعماري. ففـــي عام (1917)، كانت تشيد السلطة السوفيتية بروسيا. حيث كان مؤسسها لينين أعلـــن أن العالم الاستعماري كان يشكل «احتياطي» العالم الرأسمالي، وكان الشيوعيون شرعوا لتوهم في عملية تهييج واسعة بين الشعوب المستعمَرة، لم تلبث أن أنتجت تأثيرات لا تحـــصى، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، في دفع شعوب أوربة الغربية على طريق تـــصفية الاستعمار. وحتى في القرن التاسع عشر، كان يلحظ تجديد في الموقف: «بُعيد ذلك الزمان الذي كان الغزاة الإسبان يلقون فيه تحف الآزتك الرائعة في البوتقة ليصنعوا مـــنها ســـبائك ذهبية»[3]؛ واهتمام واسع بالحضارات غير الغربية أخذ بالظهور. وكان يتـــزايد بلا انقطاع. بينما كان يستعمل الأدب الخارجي المجلوب كنتيجة طبيعية لتطور الحضارة التقنية، التي كان يمثل تعويضًا حزينًا لها.

وكمـــا يكتب جان بول سارتر في (مواقف) (Situations, V): «يرجع الطريف في الأصـــل إلى الحرب ورفض فهم العدو: إذ أتتنا معارفنا عن آسيا في البداية من مبشرين ساخطين ومن جنود. وفيما بعد، وصل المسافرون، تجار وسياح، الذين كانوا عسكريين فترت همتهم: فالنهب يسمى تبضُّع، ويمارس الاغتصاب بكلفة باهظة في حوانيت مختصة. لكن الموقف المبدئي لم يتغير: إذ يقتل الأهالي أقل من السابق، لكنهم يُحتقرون بالجملة، وهو الشكل المتحضر للمجزرة»[4].

كانـــت الهند منذ أقدم الأزمان للشعوب محط طمعها، كأرض الحكايات والتحف الثميـــنة، لآلىء، مـــاس، عطور، ماء الورد، أفيال، نمور، إلخ، إضافة إلى كنوز الحكمة. «الهـــند، بلاد الرغبة» كتب هيجل (Hegel). . . إلا أنه ما إن انقضى زمن الغزو، حتى جاء وقت التنظيم. ومسؤولية هذا التنظيم تعود في جزء منها إلى الحاكم اللورد دلوسي (Dahlousie, 1812-1860)، وهو رجل دولة حقيقي جسد بأحسن ما يكون نفاق الهيمنة البريطانية الجوهري في الهند: استغلال وتنظيم، صفاقة وإدارة جيدة، سلب ونهب وعمل للعصرنة.

مـــع أن بريطانيا كانت تمثل طمع القوى الاستعمارية الأخرى (بل أكثر، لأنها جيدة التنظـــيم) لم يقتصر دورها على نهب عقيم. ذلك أن الإنغليز كانوا من بين المستعمرين النادرين الذين كانوا يجلبون إلى رعاياهم مزايا تنظيمهم وحضارتهم. وحتى لو لم يكونوا مـــن أول المطلعـــين علـــى الحضارة الهندية، ولا من أكثرهم فهمًا لها، نتيجة لعقليتهم التجـــريبية، فـــإنهم كانوا يبدون دائمًا أكثر احترامًا للأعراف والمعتقدات الدينية المحلية، متجنـــبين إهانة آراء الهنود، وعاملين على ألا يهينها أحد. ولم يتدخلوا بقوة إلا حينما اتخـــذت الطقوس الدينية طابع المراسم القاسية[5]. وقاموا من جهة أخرى بتوطيد الأمن والـــنظام في شبه الجزيرة وحافظوا عليهما بفاعلية. وأخيرًا، بتوحيدهم كل الهنود تحت الهيمنة ذاتها، وبإعطائهم جميعًا العدو ذاته، أسهموا إسهامًا واسعًا في وضع قواعد واقع لم يكـــن حتى ذلك الوقت موجودًا هو: الأمة الهندية[6]، وإدخال اللغة الإنغليزية كوسيلة وحيدة للتفاهم من كشمير إلى سريلانكا؛ ثم إقامة نظام على نسق واحد للإدارة المدنية والقـــضائية، حتى وإن أبقى الإنغليز، احترامًا للتقاليد المحلية، على عدة مؤسسات قضائية كانـــت موجودة سابقًا، وخلق سوق هندية موحدة. فحدث في الهند ما حدث في كل الـــبلدان المـــستعمَرة: إذ نتيجة لتصادم الاقتصاد الرأسمالي الحديث لإنغلترا باقتصاد الهند الزراعي والحرفي بالخصوص، تطاير هذا الأخير في كل اتجاه. وكانت تلك مأساة الهيمنة الاستعمارية، والسبب الذي من أجله صار الاستعمار البريطاني مع الزمن، على الرغم من مزاياه، كارثة فاقمت تدريجيًا الوضع في الهند.

3/ 2/ 4/ 1) خلفية التسلسل الزمني من عام (1858) حتى الاستقلال

كانـــت النتـــيجة المباشرة لواقعة الثورة الكبرى القاسية في عام (1857)[7]، التي شنق خلالهـــا المئات من المتمردين أو قيدوا إلى فوهات المدافع و«تبخروا»، إلغاء شركة الهند الـــشرقية وانـــتقال الهند تحت سيادة التاج البريطاني. فكان التغيير الرئيس، على الصعيد الـــشكلي، استبدال مجلس الرقابة التابع للشركة بوزارة كان المكلف بها سكرتير الدولة للهند، عضوًا في مجلس الوزراء البريطاني. وكانت وزارة الهند (India office) متميزةً عن المكتب الاستعماري (Colonial office) الذي كان يهتم بمستعمرات التاج، وفي تصرفها موظفـــون كبارًا يسمحون لها بممارسة رقابة فعلية على نشاطات الحكومة، وهي رقابة سهلها اعتبارًا من نهاية سنوات (1866)، التحسن الكبير في المواصلات بين بريطانيا والهند (افتتاح قناة السويس عام (1869)، وانتشار الاتصالات البرقية)[8].

كـــان الإنغليـــز يقمعـــون الانتفاضـــات بـــيد من حديد من دون أن يتراجعوا أمام الفظاعـــات، غـــير أنهـــم كانوا يعرفون استخلاص دروس الأحداث، ويسعون بعد تهدئة التمـــرد إلى الاســـتجابة ولـــو جزئيًا إلى المطالب المعلنة. وقد أتاح إدخال العملة الورقية وتأســـيس البـــنوك تطويـــر القـــروض وتشجيع العديد من الرأسماليين الإنغليز على إقامة منـــشآت صناعية. وهذا ما أفضى في المقابل إلى إنشاء حركة سواديشي (swadeshi) أي: «الوطنـــية» في نهاية القرن التاسع عشر. وهكذا أقيم بنكان هنديان تمامًا: بنك أف إنديا في بومـــباي، وإنديان بنك في مدراس، وكان الفرس الذين قدموا من بلاد فارس ويتبعون الديانـــة المـــزدكية القديمة، يشكلون برجوازية نشيطة ومقتصدة وثاقبة النظر. وبتأثير منهم تطورت صناعة قطنية قوية وبخاصة في مدينة الله أباد، وصناعة الجوت في كلكتا، وصناعة صـــوفية في كانـــبور، إضـــافة إلى شركة تاتا للحديد والصلب التي أنتجت حديد الصب والفولاذ منذ عام (1913) وأسسها الفارسي يمشد تاتا (Yamshed Tata).

اجتمع في عام (1885) بكلكتا، بناء على مبادرة من موظف إنغليزي متقاعد، المؤتمر الوطني الهندي (Indian National Congress). كان هدفه نظريًا أن يطلع الحكومات على آمـــال الشعب الهندي الحقيقية. فقابله نواب الملك البريطانيون بأكبر حظوة. لكن المؤتمر ســـرعان ما أدرك أن الإصلاحات التي كان يقترحها لم تكن تحقق، فاتخذ عندئذ طريق الكفـــاح الـــسياسي. وفي هذه الأثناء أخذ يلوح في الأفق اتجاه متعاظم إلى الفصل بين المسلمين والهندوسيين.

لم ينـــضم المـــسلمون إلى المؤتمر، وكان لهذا نتائجه الثقيلة للمستقبل، لاسيما عندما طلب أنصار الإسلام ونالوا أن يقترع الهندوس والمسلمون منفصلين في انتخابات المجلس التشريعي. وقد احتفى الموظفون الإنغليز الأقصر نظرًا بهذا الاتجاه وشجعوه، لأنهم كانوا يأملـــون مـــن خـــلال تقسيم الهند، الإمساك بها خاضعة وقتًا أطول. لكنهم اضطروا لاكتـــشاف أن زمـــن المناورات الخسيسة كان انقضى: فقد كانت الهند تتجه صوب أحـــداث تاريخية كبرى. إذ أقر في عام (1909) مبدأ انتخاب الهنود الحر لأعضاء المجلس التـــشريعي الذين لا ينتمون إلى البيروقراطية (أي: من غير الإنغليز). وأقيمت بالتوازي مجـــالس إقليمـــية وبلدية منتخبة. وأعيد تنظيم النظام القضائي وأصلح، فبدأ قضاة هنود بالجلـــوس إلى جانـــب إنغليز. وأقر نظام جبائي جديد، جعل في عام (1916) تصاعديًا بحـــيث يثقل بصفة رئيسة على الطبقات الغنية. وزودت مخططات ري واسعة الفلاحين بالماء. كما أنشئت جامعات ومعاهد تقنية، ومؤسسات لدراسة الطب والعلوم الفيزيائية والكيميائـــية والطبيعـــية، كان يدرس فيها تاريخ أوربة: كيف تكونت الأمم الأوربية،

وكيف بلغت الوحدة والحرية؛ وكان الطلبة يتشربون فيها مبادئ الليبرالية والديموقراطية والحياة البرلمانية الإنغليزية. وتكونت حركات أسوة بحركة رام موهان روي (Ram Mohan Roy)[9](أ)، تستهدف إحياء مبادئ الهندوسية في ضوء الثقافة الغربية. ومع أن التقاليد الثقافية الهندية كانت تشكل عقبة كأداء أمام الإيديولوجية الشيوعية، إلا أن هذا لم يمنع الهند من تلقي مساعدات كبيرة من الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية. وقد اتبعت طريقها الخاصة، مع ذلك، بفضل رجل زودها بإيديولوجية صالحة للكفاح ضد النظام الاستعماري. شخص كان مهتمًا في غمرة القرن العشرين باستعادة التقاليد الهندية مكان الصدارة كما صنعت منذ زمن الإمبراطور أسوكا (Açoka). كان ذلك غاندي، وهو محام من بومباي، سيصبح جسده النحيل عن قريب معروفًا في العالم أجمع.

كان غاندي يهتم بالتحرير باعتباره مرحلة على الطريق إلى ما كان عزيزًا على قلبه أكثر من أي شيء وهو الإحياء. إذ كان ينظر إلى الوراء في الثقافة الألفية لشبه القارة، ليكتشف فيها مجتمعًا فيه من الكثير من العيوب ولا شك، لكنه لم يكن جشعًا ولا نهمًا. فكان يجب العودة إلى هذا المثال، إلى الحياة الأبوية البسيطة القائمة على الحرف اليدوية التي قوضتها الآلة. لأن غاندي، الشديد البعد عن الماركسية، كان يكتشف مع ذلك جوهر التحولات الاجتماعية في تطور وسائل الإنتاج. ذلك المجتمع الآلي الذي كان يجده مذمومًا، كان يرى بأنه مؤسس على العنف: فهل من المستغرب أن يكون ولّد الاستعمار؟. فالاستعمار كان ظلمًا، وما كان للعنف أن يولد سوى الظلم. وهكذا كان غاندي يتغلغل في أعماق الأزمة التي كانت تعتمل في الغرب، ويخط في الوقت ذاته طريق التحرر لشعبه. هذا الشعب الذي عليه ترجمة إرادته في العدالة إلى أفعال، وبما أن العدالة لا يمكن أن تؤسس على العنف، ينبغي أن يكون الكفاح «غير عنيف». وبذل غاندي قصاراه في إقصاء العناصر السلبية المتضمَّنة في المجتمع الرأسمالي، من دون أن يتخذ طريق الشيوعية الروسية، أي: المساعدة المتبادلة والتعاون. وباختصار، يمكن لاشتراكية غير عنيفة، ويجب عليها، البدء فورًا بجمع النخبة والجماهير الهندية، وعدم التعاون مع الأسياد الأجانب. وهذا ما سيؤدي إلى شلل الجهاز الحكومي في الهند، وعندئذ يتوجب على بريطانيا التفاوض! وهكذا أعطى «الملك غير المتوج» لبلاده السلاح الأكثر توافقًا مع تقاليده وعقليته للكفاح ضد المهيمنين عليه.

أما الإنغليز، فمتابعة لسياستهم في التنازلات المعتدلة، أدخلوا اثنين من الهنود في وزارة الحرب (War Cabinet) وعملوا على قبول ممثل هندي في مؤتمر السلام. لكن الوضع في الهند ظل متوترًا وأفضى قمع شديد في البنجاب إلى تصاعد الاستياء. فظن غاندي أن

الـــوقت حان للتحرك. إذ بعد عودته من غياب طويل في جنوب إفريقية، وشعوره بأن حزب المؤتمر مفتقر عمليًا إلى شخصية ذات وزن، أمسك بقيادة الحركة وشن أول موجة مـــن المظاهـــرات غير العنيفة للاحتجاج على «الهيمنة الإنغليزية»، محرزًا نجاحًا هائلاً. وســـعى البريطانيون إلى تحطيم الحركة بالمزيد من القمع. إذ أمر الجنرال دير (Dyer) في أمرتسر[10](2) بإطلاق النار على جمهور متجمع بشكل سلمي، مفضيًا إلى مجزرة حقيقية: (379) قتيلاً و(1200)جريح. فقال البعض في لندن إن دير أنقذ الهند البريطانية. لكنه في الحقيقة أضاعها.

وقـــد حدد المؤتمر في اجتماعه عام (1920) بدقة ووضوح هدف الاستقلال: في إطار الإمـــبراطورية البريطانية إذا كان ممكنًا، وخارجها عند الضرورة، وكلف غاندي بقيادة المقاومـــة غير العنيفة في الهند بأسرها. لكن بعض أعمال العنف حدثت هنا وهناك. فأمر غانـــدي بتعليق الحملة، لكنه أوقف بعد ذلك بقليل وحكم عليه بست سنوات سجنًا. وبعـــد ســـجنه، وجد المؤتمر قائدًا نشيطًا وحيويًا في شخص نهرو، وهو محام كان اعتنق الكثير من أفكار غاندي. وأطلق سراح المهاتما في عام (1924). فأطلق على الفور مجموعة مـــن الحمـــلات الوطنية الكبرى لإحياء الإنسان: ضد المشروبات الكحولية ومن أجل الحـــرف الـــيدوية، وضد التصنيع، وللدفاع عن طبقة المنبوذين، وهيأ ل«مسيرة الملح» الشهيرة من (12) آذار حتى (16 نيسان 1930).

إذا مـــا كـــان غاندي مهتمًا بإصلاح الإنسان على وجه الخصوص، فنهرو تلميذه جـــزئيًا، كان يفكر في تحرير الهند. إذ إن الاستعمار في نظره نظام يحط من قيمة الظالمين كحطـــه من قيمة المظلومين: لذا يجب تحطيمه. ونهرو وغاندي كانا يتطلعان كلاهما إلى خلاص الشخص الإنساني. أطلق غاندي حملته الثانية للعصيان المدني عام (1932/1933)، وهـــو مـــا سبب توقيفه ثانية. لكن عدد أنصاره بات هائلاً. وعندئذ، في عام (1935)، تراجعت إنغلترا وقدمت تنازلات: فالمجالس الإقليمية ستُنتخب من الآن وصاعدًا بشكل ديموقراطي. وهكذا انتقلت برمتها تقريبًا إلى حزب المؤتمر.

ونـــشبت الحرب العالمية الثانية. فما ستفعل الهند؟. بما أن الإنغليز كانوا يقاتلون من أجـــل الحرية، فطُلب منهم أن يحرروها، لكنهم صموا أُذاهم. ومع ذلك، لم يتردد قادة الشعب الهندي: لا يمكن أن يكون مكان الهند إلى جانب قتلة هتلريين ومعتدين يابانيين، «مـــع أنـــه لا يجب نسيان العمل النضالي للسياسي الوطني المنشق سوبهاس شاندرا بوز (Subhas Chandra Bose) الـــذي أصـــبح بطلاً قوميًا»[11](3) وباسم بلاده، صرح سري أوربيندو (Sri Aurobindo) علنًا بوقوفه ضد هتلر، وأكد أن على الهند التعاون من أجل

انتصار البلدان الديموقراطية. وقدم الجنود الهنود إسهامًا ثمينًا في انتصار الأمم المتحدة: إذ كان مليونان ونصف منهم متطوعين للقتال مع بريطانيا، وثمانية ملايين يعملون في المصالح الداعمة للجيش؛ وخمسة ملايين في المصانع الحربية، وأكثر من مليون في النقليات.

غير أنه لكي يكون واضحًا أن الدعم لقضية الأمم المتحدة لم يكن يعني قبول الاستعمار البريطاني، ولم يعلق قادة المؤتمر الكفاح السياسي والإيديولوجي ضد الإنغليز، حيث استمرت النزاعات. وفي نهاية الحرب لم تستطع الحكومة البريطانية العمالية الجديدة إلا استخلاص نتائج الأحداث. فالهند كسبت استقلالها ولا يمكن رفضه لها.

وفي عام (1947)، حانت الساعة لأخيرة للهيمنة البريطانية، وغادرت الجيوش البريطانية شبه الجزيرة. وتخلى ملك إنغلترا عن لقب إمبراطور الهند. والحال أنه عوضًا عن هند واحدة، كانت تولد اثنتان على الرغم من غاندي. فمنذ وقت طويل، كان المسلمون تجمعوا في منظمات منفصلة. واتخذت فكرة الانفصال طريقها إلى الأذهان. فأعضاء الرابطة الإسلامية، وهم يعلمون أن المسلمين كانوا أقلية في البلاد، كانوا يخشون أن تهمل طائفتهم نهائيًا في حالة تكوين دولة واحدة. وهكذا منح الاستقلال إلى الاتحاد الهندي، من جهة، وإلى الباكستان من الجهة الأخرى. وأعلنت الهند الجمهورية على أساس بقائها ضمن الكومنولث.

لم تكن الهند البريطانية، على عكس بعض التفسيرات، «نموذجًا ناجحًا لإزالة الاستعمار». وإذا ما تم تجنب صراع مسلح بين القوة الاستعمارية والوطنية الهندية، إلا أن الدماء سالت بين الطوائف الهندية، تحت عين سلطة استعمارية لا مبالية وعاجزة. ومن دون اعتبار السياسة البريطانية السبب الوحيد لمصائب التقسيم، يمكن القول إن مسؤولية لندن كانت جد ثقيلة مع ذلك. لكن التقسيم كان أيضًا إخفاقًا خطيرًا للوطنية الهندية، التي وضعت نفسها دائمًا فوق المواجهات بين الطوائف الدينية. وقد أذعن حزب المؤتمر للتقسيم، لأسباب براغماتية قبل كل شيء: فإرضاء محمد علي جناح[12](4) والرابطة الإسلامية كان يقتضي تنازلات يمكن أن تجعل حكم بلاد بقيت موحدة شديد الصعوبة. فبدا من المفضل حسم المسألة وترك الأقاليم ذات الأكثرية الإسلامية تشكل دولتها الخاصة (والتي عرفت تقسيمًا بدورها في عام (1971)). «ستظل الحياة السياسية الهندية متأثرة بعمق ب«الطائفية»، كإرث لإزالة استعمار فوضوية»[13]. وفي عام (1950)، كانت الهند صفت نظامها الاستعماري.

3/ 2/ 4/ 2) الأوجه المميِّزة بالأرقام للاستعمار البريطاني في الهند

إن الهيمنة الغربية، الضمنية منذ كرستفر كُلمبُس وفاسكو دو غاما، تصبح من دون حـدود منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر. واعتماد البيض، لنقصهم العددي، على الكثـرة من الصفر والسود كشرط للحد في البداية من تكاليف الإمبراطوريات البشرية الواقعة على الأوطان الأصلية صفة مميزة جوهرية لكل الفترة الاستعمارية الحديثة. وهي تفسر فضلاً عن ذلك السرعة التي تداعت بها هذه الإمبراطوريات، والصعوبة في التغلب علـى المخاطـر المدارية التي كانت وسطًا ممرضًا جدًا للرجل الأبيض. وهكذا شرع في استعمال الكينين ضد الملاريا في العالم الاستعماري بتاريخ (1830-1840). وفي منتصف القرن التاسع عشر، أنقذت (استراتيجية التفادي/ strategiede l'esquive) التي كانت تقوم علـى تفـادي المـناطق الموبـوءة حياة الكثيرين[14]. وفي الهند، بفضل هذا النوع من الاستراتيجيات نقص معدل وفاة الجنود البريطانيين إلى (69%) في ستينيات القرن التاسع عشر، ثم (15%) في نهاية القرن التاسع عشر ليصل إلى (7%) بين عامي (1920 و1925). «غير أن سيطرة الرجل الأبيض في النهاية على أرض نائية ممكنة، لأن المستعمرين حيثما وجـدوا في المـناطق المدارية، يستعينون بوسطاء ومساعدين من الأهالي لتخفيض عدد الجـنود والموظفين الأوربيين المعرضين لأضرار البيئات المعادية[15]. فالأوربي في الهند، لم يكـن يـستطيع الاسـتغناء عـن الوسطاء المحليين. «آلاف من العبيد، من الخدم، من المـساعدين، والشركاء والمتعاونين ينهمكون حوله، أكثر عددًا بمئة مرة، بألف مرة ممن ليسوا الأسياد بعد»[16]. وبتحديد عدد الجنود الأوربيين المعرضين للأمراض ولنار العدو، أفضى تجنيد السكان الأصليين في الجيوش الاستعمارية إلى تقليص تكلفة الإمبراطورية.

إن اللجـوء إلى تجنيد الأهالي عادة قديمة. تبناها البرتغاليون منذ العقود الأولى للقرن الـسادس عشر، ثم امتدت إلى الهند حيث لم يتفوق فيها أحد على البريطانيين. إذ كان جـيش الـشركة يتضمن عشية الثورة الكبرى في عام (1857)، ما يزيد عن (310000) سباهي، أي: ما يقارب (90%) من العدد الإجمالي للقوات. وينقص هذا المقدار إلى (64 %) في عـام (1881)، ليـزيد في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وتسهم القوات الهـندية في التوسـع البريطاني ببورما (لعدة مرات بين عامي (1824 و1885)، وفي بلاد فـارس عام (1857/1856) ومرات عدة في الصين الأعوام (1839-1842، 1857-1860)، وخـلال تمرد البوكسر (Boxers) في عام (1900)، وأفغانستان (1878-1880)، وفي مصر في الأعوام (1882-1885)، وإفريقية الشرقية والوسطى عام (1897/1898، و1902-1904)

وفي إفــريقية الغــربية نهاية القرن التاسع عشر. فلا نجد في أي مكان آخر خلال القرن التاسع عشر تعبئة بهذه الكثافة. ولا تتوافر أي قوة استعمارية، على احتياط بشري بحجم الهــند، مثل بريطانيا. ويجند المستعمِر من بين «الأقوام المحاربة» مثل: الراجبوت، الجات (Jat)، السيخ، والغوركا (Gurkha). فالراتب المرتفع نسبيًا، والمنتظم بالخصوص، جاذب كاف لحث المحاربين من السكان الأصليين إلى وضع أنفسهم في شركة الهند الشرقية. إذ قد يبدو النظام العسكري لأكثرية المستعمَرين وكأنه أقل ظلمًا من المجتمع الاستعماري، فكان (76000) جنديًا إنغليزيًا «بمسكون» بالهند التي يعد سكانها في عام (1913)، (315) مليون نسمة. والنفقات العسكرية في مستعمرات الاستغلال كانت تمثل بين عامي (1860 و1912) نحــو (35) إلى (40%) مــن الموازنة. أما في الهند، فقد نجحت لندن في تحميلها قــسمًا هامًــا[17]. ومن جهة أخرى، بنيت خطوط السكك الحديدية الأولى في (1853 و1862). وهكــذا كانــت الهــند أول أرض في آسيا تجهز بالسكة الحديدية، ويبدأ مد الخطوط البرقية فيما بين القارات في عام (1870).

يــشكل تقديــر تــأثير الاستعمار على سكان شبه القارة مبعثًا على الحيرة بالنسبة للمؤرخين. إذ لم يُدخل الغزو العسكري الغربي للهند، مثلما فعل في أمريكا وأوقيانوسيا، أمراضًا جديدة. و لم يبلغ معدل وفيات الهنود أعلى مستوياته في زمن الغزو (1757/1857) بــل في النــصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما كان المستعمِر البريطاني يجتهد في توســيع الإجراءات الصحية والطبية إلى مجموع السكان الهنود. وتكشف الإحصاءات الاســتعمارية في المقابــل عــن أن الملاريا والأمراض التنفسية والسل والزحار سبب ما يقــارب (90%) مــن معــدل وفيات الهنود المرتفع بين عامي (1872 و1921). وبعبارة أخــرى، ليــست الأمــراض «المستوردة» (الطاعون، الأنفلونزا الإسبانية) أو المجاعات الكــبرى، الــتي يُحمل المستعمِر البريطاني مسؤوليتها عادة، هي التي قد تفسر الأزمات السكانية الخطيرة للهند المستعمَرة، بقدر ما يفسرها تفشي أمراض داخلية المنشأ، وبخاصة الملاريا التي كانت تقتل بمفردها مليون نسمة سنويًا.

إن تحــديث الهــند في ظل الاستعمار البريطاني اعتبارًا من منتصف القرن التاسع عشر يُخــل فجــأة بالتوازنات الإقليمية السابقة. فبتسببه في تفكيك البنى الاقتصادية التقليدية، وبامتزاج السكان بشكل لا سابق له، وبالاضطرابات البيئية، يعدل كثيرًا من البيئة المَرضية (disease ecologie) لــشبه القــارة، معرضًــا جماهير الهنود الفقراء والمحرومين إلى أمراض مستوردة وأخرى محلية تحولت منذئذ إلى الصعيد الوطني. ترى هل كان من الممكن تجنب تكلفــة التحديث البشرية أو تقليصها في هند مستقلة؟ إذ يسمح التاريخ التخيلي بالأجوبة

الأكثـــر تناقــضًا. فيعـــتقد كلين (Klein) أن نحو (10%) من ال(280) مليون وفاة التي تم إحـــصاؤها في الهند بين عامي (1901 و1921)، قد تكون مرتبطة بالبيئة المرضية الجديدة. بينما يُحمَّل الباقي على أسباب الموت الواقعة على الهند منذ أقدم الأزمان.

ونظــرًا للوضـــع الاستعماري، لا يمكن الاعتماد كثيرًا على البيانات والإحصاءات «الـــرسمية»، كمـــا لا يمكـــن الاعتماد على التقديرات «البدائية» للعصور الأولى، لأن الـــسكان المستعمَرين متحفظون في تسجيل أنفسهم بوساطة جامعي بيانات قدموا من «وراء الـــبحار». ومن نافلة القول إن المبادرات الاستعمارية المتصلة بالإحصاءات تتنوع أيـــضًا في الـــزمان والمكان تبعًا لمقاومة المستعمَرين ومبادراتهم، والذين لا يفقدون، على الرغم من وضعهم كمغلوبين على أمرهم، تمامًا وضعهم كأطراف تاريخية فاعلة.

لم تترك الهيمنة الإنغليزية البصمات ذاتها على الهند البريطانية، وعلى هند الستمئة دولة أميريـــة الـــتي كانـــت تمثل في عام (1940) ما يقارب ربع سكان شبه القارة، وتتمتع باســـتقلال ذاتي أكثر من الولايات التي كانت تحكم مباشرة. إذ كشف استطلاع للرأي أجـــري مؤخـــرًا عن أن «ثلث الأشخاص المستجوبين كانوا يجهلون أن بلادهم كانت مستعمرة بريطانية»[18].

وتقدير السكان المستعمَرين، الذي ينتج من «إحصاء» أو «تعداد» أو «تخمين» يظل في أكثرية الحالات مشكوكًا فيه. لأن الإحصاء الإداري يخدم حاجات المستعمِر قبل كل شيء. وهذا ما يقوله فيه كينسلي دافيز (Kensley Davis)، أحد أفضل العارفين بسكان شـــبه القـــارة[19]. إذ يذكّر في البداية بأن عمليات الإحصاء المنتظمة بدأت في الهند منذ الأعوام (1867-1872)، وهو ما يضعها، نظرًا لمستواها في التنمية أو تأخرها الاقتصادي، فـــوق «المتوسط العالمي» فيما يتصل بالإحصاءات التاريخية للسكان. ثم يصف العوائق الخاصـــة الـــتي اعترضـــت مهمة كهذه: «تخيلوا شبه قارة واسعة ومتنوعة تؤوي مئات الملايين من سكان غالبيتهم ريفيون أميون؛ يعيش بعضهم في أدغال أو جبال؛ وبعضهم مـــتعلق بخرافات تعادي أي عملية تعداد، وبعضهم محصورون ضمن انقسامات سياسية ودينـــية، بيـــنما يشابه بعضهم متوحشين حقيقيين من العصر الحجري. تخيلوا كل هذا، وســـتصبح صـــعوبة القيام بإحصاء واضحة». ويرجع تهرب السكان من التسجيل إلى وجـــود محرمات أو مخاوف لا مسوغ لها. فخشية من الضريبة والسخرة والمصادرة بل ومن النفي، كان الأهالي يخفون حقيقة عددهم بكتمانها.

بعد عام (1880)، تتغير المنافسات بين القوى الاستعمارية. إذ تحل عملية أكثر تعقيدًا محـــل المـــبارزة القديمـــة، نظرًا لظهور منافسين جدد (ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، اليابان،

الـــولايات المتحدة). والوقت بين عامي (1913 و1938) ملائم لتمجيد الإمبراطوريات. فتتميـــز فترة ما بين الحربين، في تاريخ الاستعمار، ببداية حقبة استغلال منتظم للموارد والناس الخاضعين للسلام الاستعماري (Pax colonia).

3/2/4/3) المجاعات والمسؤولية البريطانية: صفاقة اجتماعية

عرفت الهند منذ ستينيات القرن التاسع عشر وحتى عشرينيات القرن الماضي تقريبًا، تعاقب فترات قحط ومجاعة كانت الأخطر في الفترة الاستعمارية: ففي عام (1865/1866) مـــست البـــنغال وأوريـــسا (Orissa) والهند الجنوبية؛ ومن عام (1868-1870) مست راجـــستان والهند الوسطى: وفيما بين عامي (1876-1878) تسببت المجاعة الكبرى بموت أربعـــة ملايين في الهند الجنوبية؛ ومن عام (1896-1900)، لقي خمسة ملايين من السكان حـــتفهم في رئاســـة بومباي والولايات الوسطى؛ وأخيرًا، في عام (1907/1908) أصيب شمالي الهند من جديد. و لم يتجاوز معدل الزيادة السكانية، طوال خمسين عامًا، المعروف بانتظام منذ عام (1871) بفضل الإحصاءات العشرية، (0. 4%) سنويًا لعموم الهند. وفي عام (1918)، يختتم وباء الأنفلونزا الإسبانية، الذي فتك بسكان كانت أضعفتهم الملاريا أو الكـــوليرا، وهوجمـــوا بالطاعون منذ عام (1896)، نصف قرن من الأزمات السكانية الحـــادة. ويشكل الطابع الاستثنائي لهذه السلسة من المجاعات في الحقبة الاستعمارية بين المـــؤرخين اليوم مثلما كان بالأمس، «موضوع مواجهات إيديولوجية أكثر منها علمية بين خصوم السلطة الاستعمارية والمدافعين عنها»[20].

مـــع إقامـــة السلطة الاستعمارية التي تتجسد بإدارة مركزية، وبإحصاءات الدولة، وبخاصة التطبيق التدريجي منذ (1880) لقانون المجاعة، تصبح الأزمة الزراعية واقعًا جديدًا يمكـــن التنبؤ به. «وإذا ما كانت المجاعة لاتزال موضعًا للشائعات، فإنها تعرف من الآن وصاعدًا بدقة: إذ انخفاض الأمطار عن المعدل، وارتفاع أسعار الحبوب، وارتفاع معدل الوفيات، وانخفاض معدل زيادة السكان، مؤشرات يتعلم الموظفون الاستعماريون إمعان النظـــر فيها»[21]. وولادة الحركة الوطنية هي التي جعلت من المجاعات موضوع كفاح سياســـي. كمـــا جعل منها الصحافيون والمحامون والمعلمون والموظفون الهنود العلامة الفاضحة على «فقر الهند» طبقًا لخطابات دادا بهاي ناوروجي (Dada bhai Naoroji)[22][5]، الشهيرة في نهاية القرن التاسع عشر. وردًا على ذلك، أرجعت الإدارة البريطانية المجاعات إلى تقلـــبات الطبيعة: إذ يعترف نائب الملك اللورد كورزون (Curzon) في عام (1902)

بـــسبب وحيد لها هو سوء الطالع المناخي. ولكن هل يمكن، لتفسير شدة المجاعات التي تـــتالت بين عامي (1870 و1920)، الاكتفاء بذكر تعاقب استثنائي لسنين مجدبة، أسوة بالمـــوظفين الاســـتعماريين؟. أما المؤرخون الوطنيون، ومنهم المؤرخ الماركسي رومش شـــاندرا دت (Romesh Chamdra Dutt)، فقد تعرضوا بقوة إلى فقر العالم الريفي الذي يعـــزونه إلى نـــسب الضريبة العقارية المرتفعة. إلا أن هذه النسب، كما يوضح رولاند لاردينوا (Roland Lardinois)، نقصت قيمتها الحقيقية منذ عام (1850)، بينما تضاعفت أسعار المحاصيل الزراعية فيما بين (1870 و1915). وعلى كل حال، يسمح تطور الوسائل الحديثة في الاتصال، نهاية القرن التاسع عشر، بتنمية زراعات التصدير التي يمكن للهند أن تنـــتجها بأســـعار منخفـــضة: وهـــي زراعات الأفيون والجوت والشاي التي تساندها الشركات البريطانية الكبرى، إضافة إلى زراعات القطن والقمح والأرز. ففي عام (1890)، حـــيث ميـــزان الهـــند التجاري يميل لصالحها، تمثل هذه الزراعات الست (60%) من الـــصادرات. تـــرى هل تم النمو على حساب الزراعة المعاشية؟ إذ لا يلاحظ في عقدي (1860-1880) نقـــص في المـــساحات المزروعة بالحبوب ولا انخفاض في المردود. بيد أن تدهوراً بطيئاً للظروف الزراعية التقليدية يجري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. والمجاعـــات مأســـاوية بالنسبة للعالم الريفي. فهي تتبدى بداية بتناقص الأعمال الزراعية وفرص العمل للفلاحين، وبتوقف طلبات أرباب العمل للحرفيين، أي: تلاشي الدخول العينية والنقدية للجميع. ويعاني الجميع علاوة على ذلك، ارتفاع ثمن الذرة البيضاء الذي يتـــضاعف ثلاثـــة أضـــعاف بـــل أربعة في العادة زمن المجاعة. وليس لهم إلا الاقتراض والحرمان، إذ تبين الشهادات عن ذلك العصر في مجموعها، بما فيها تقارير اللجان الرسمية الـــتي تشكل بعد كل مجاعة، ثقل عبء الديون على الفلاحين وتزايده بمرور السنين[23]. وهو الباعث الرئيس على الفتن التي تمزق الهند الوسطى في عام (1875)، دون أن تتمكن القوانين الزراعية المتعاقبة من معالجته.

بعـــد عـــام (1920)، كانت المجاعة في البنغال عام (1943/1944)، آخر مجاعة واسعة عـــرفتها الهـــند. وتندرج في ظرف اقتصادي وسكاني جديد بدأ في العشرينيات الماضية (1920). إذ إن تزايد السكان الراجع إلى انهيار معدل الوفيات، وبخاصة وفيات الأطفال، يبدأ حقاً في تلك الفترة، ويستمر حتى السبعينيات (1970). وللمفارقة، فإن هذا التطور السكاني لم يترافق بأي تقدم زراعي. ففيما بين عامي (1891 و1947) يزداد الإنتاج قليلاً، لفائدة الزراعة التجارية فقط. أخيراً، تنقلب حول عام (1920) بالذات الظروف السكانية والاقتصادية. ويتدنى الإنتاج الزراعي في الوقت الذي يتزايد السكان مفضيًا لا محالة إلى

إفقـــار الفلاحين. ويميز إنشاء أول لجنة للمجاعة في عام (1880)، وإصدار قانون المجاعة، سياســـة للـــتدخل المحسوب للسيطرة على الكارثة. إذ المقصود أولاً تقديم دخل للأكثر حرماناً كي يشتروا البذور. إلا أن الأعباء المالية التي نجمت عنه أثارت سجالات عديدة. «هل يجب علينا إبقاء فلاحينا على قيد الحياة بأي ثمن، من دون اعتبار للنفقات؟» يصيح متعجـــبًا نائـــب الملك اللورد ليتون (Lytton) في عام (1877). وفي الوقت عينه، يفرض رتشرد تمبل (Richard Temple) مبعوث الحكومة البريطانية في مدراس، تخفيضًا للرواتب والحصص الغذائية المقدمة في معسكرات إغاثة اللاجئين. وحتى صندوق التأمين والإغاثة ضد المجاعة (Farmine Relief and Insurance grant) الذي أحدثته الحكومة في عام (1877/1878)، خـــضع لانتقادات عنيفة بعد بضع سنوات: فقد أصبح صندوقًا أسود لمصلحة الأشغال العامة[24].

إلا أن الـــسياسة الاقتـــصادية والاجتماعية للبريطانيين ربما ساعدت على كل حال في احـــتواء المجاعـــات، وبخاصة بفضل أشغال الري الكبرى، وبناء شبكة للسكك الحديدية. وغالـــبًا ما أخذ على هذه السياسة نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: مثل الأولوية الممـــنوحة للأشـــغال ذات المـــردود المالي، على حساب الإنشاءات العادية المصممة لمجرد الحماية؛ وتدهور الأراضي المروية؛ وتفاقم وباء الملاريا، إلخ. غير أنه تبين أن هذه العمليات سمحت، لاسيما في البنجاب، بتطوير زراعة تجارية في فترات الجفاف. كما أسهمت ثورة المواصـــلات الناجمة عن بناء السكك الحديدية في فك عزلة الأسواق المحلية، وسهلت نقل الحـــبوب في وقـــت الأزمات. أخيرًا، أسهم النمو الصناعي (بمعدل 4% في العام تقريبًا بين عامي 1919 و1939)، ومضاعفة فرص العمل في هذا القطاع، إضافة إلى التوسع العمراني، عـــن طـــريق تنويع مصادر الدخل، بالتخفيف من نتائج المجاعات التي اختفت تقريبًا بعد الاســـتقلال. ومع ذلك، بقي الإنتاج الزراعي في ركود، والصناعة غير نامية، والسكان في ازديـــاد مضطرد منذ عام (1920) تقريبًا، والوضع الغذائي يتدنى[25]. وكان التاريخ الرسمي يعكـــس هذا التطور المتناقض، بين الوطنيين الذين كانت المجاعات بالنسبة لهم نتيجة لفقر الهـــند و«استنزاف» ثروات البلاد من قبل المستعمر، وخصومهم الذين يرون بأنه ما كان للهند أن تتغلب على هذه الكوارث دون سياسة الإغاثة والوقاية التي اتبعها البريطانيون.

إذا مـــا كان هذا العرض لمسألة المجاعات المقتبس من دراسة رولاند لاردينوا الدقيقة والمـــتوازنة لا يبدو أنه يوصل إلى الصفاقة، فإن رؤية أكثر سوادًا، فيما يتصل بمسؤولية البريطانيين تقدم لنا على شكل مؤلف جديد حول المسألة. إذ يذهب الباحث الأمريكي مـــيك دافيز، في معركته المعادية للإمبريالية، إلى حد عنونة كتابه[6] ‹ المحارق الفيكتورية

الأخيرة؛ مجاعات النينيو وصنع العالم الثالث/ Late Victorian Holocausts; El Niño Famines and the Making of the third world›[26] يرسم لنا فيه لوحة من بين لوحات أخرى للمجاعات من عام (1896-1908) بريشة ثاقبة النظر، وساحرة غالبًا إزاء الزعماء الإنغليز في فصل عنوانه (ليس من دون فكاهة لاذعة/ Skeleton at the fest) (حرفيًا: «هيكل عظمي في المأدبة»). وهذه بعض أوجه تحليله النقدي التي تهم موضوعنا.

لم يكن حكام الهند بالطبع يتوقعون أن يُحتفل بيوبيل الملكة فيكتوريا الماسي عام (1897) في «السنة الأكثر حزنًا بما تجمع فيها من كوارث، منذ الوقت الذي انتقلت فيه الهند من يدي شركة الهند الشرقية إلى التاج»، مثلما قال فيما بعد رومش شاندرا دوت في المؤتمر الوطني الهندي. في تلك الساعة، تنتظر شبه القارة الرياح الموسمية للعام (1896)، وهي مقتنعة بأن مجاعة بحجم مجاعة عام (1876)، لم تعد ممكنة. إذ بفضل تقرير اللجنة الذي قدمه رتشرد ستراشي (Richard Strachey) في عام (1880)، هناك الآن قوانين إقليمية للمجاعة تنص على تعليمات لتنظيم تأمين محلي، وعلى رقابات جديدة (التسجيل داخل نواحي مقاطعات «دوائر المجاعة») فيما يتصل بحركات السكان في حالة الفزع، المشابهة لتلك التي طالما أقلقت الحكومة قبل عشرين عامًا. إضافة إلى أن «منحة مجاعة» و«صندوق تأمين» قد أنشئا في عام (1878) للسماح في كلكتا بتمويل المساعدات أثناء فترات الجفاف القاسية والفيضانات، من دون مجازفات مالية فيما يخص الأولويات الأخرى، ولاسيما الحملات العسكرية المتواصلة على طول الحدود الشمالية الغربية. زد على ذلك، كما يكتب اقتصادي معاصر، «أن الشروط التاريخية في الرقابة على الإنتاج، وفي التوزيع قد بُدلت بصفة تامة». فَضَمُ فائض بورما الضخم من القمح إلى النظام الإمبراطوري، بالتوازي مع العشرة آلاف ميل من السكك الحديدية (التي مول قسمها الأكبر من صندوق المجاعة)، اعتبر قادرًا على توفير هامش حاسم من الأمن الغذائي لسكان الأرياف. و«المجاعة» بمعنى الكلمة أصبحت مستحيلة بالتالي. إذ تستطيع بورما، في حالة النقص أن تطعم البنجاب وولايات الشمال الغربي، والعكس صحيح. كما تستطيع مدراس أن تساعد بومباي أو العكس. وهكذا طمأن اللورد إلجين (Elgin) الملكة فيكتوريا: «إن التقدم في وسائل المواصلات، وبخاصة القطارات، تسمح اليوم بمحاربة القحط بأسلوب لم يكن في متناول ضباط الأيام الأولى». لكن هذا التقدم ظهر بلا قيمة تقريبًا في الواقع. إذ حال نقص كبير في الرياح الموسمية دون المحصول في ربيع عام (1896) بالبنجاب والحدود الشمالية الغربية والعوذ وبيهار ورئاسة مدراس. ونقص الأمطار أكثر فتكًا أيضًا في الولايات الوسطى وشرقي راجبوتانا (راجستان)، حيث أفضت ثلاث

سنوات من القحط وقلة المحصول إلى إفقار الفلاحين. فارتفع سعر الحبوب في الهند بأسرها، ثم صعد عموديًا بعدما غابت أيضًا رياح الربيع الموسمية. أما مخزونات الحبوب، وبخاصة في حزام القمح شمالي الهند، فقد تناقصت نتيجة للصادرات الضخمة إلى إنغلترا لتعويض موسم حصادها الكارثيّ في العام الفائت. وبينما كان تقدم إلجين «الثوري» في التوزيع يؤمن فقط ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في المقاطعات غير المصابة بالجفاف مثل تلك التي نقص فيها المحصول، كان الرسميون البريطانيون الثابتون على إيمانهم المذهبي بعقلانية السوق، يشعرون بالرعب من رؤية أسعار الذرة وحبوب الفقراء الأخرى (Poverty grains) تتجاوز سعر القمح المستعمل لصنع الخبز الأوربي. والحال ذاتها بالنسبة لصندوق المجاعة الذي كان موضع فخر وحول قسم كبير من أمواله على الرغم من احتجاجات الهنود لمصلحة حرب أفغانية سيئة أخرى. أما في لندن، فقد أجبر الزعيم الاشتراكي هنري هندمان (Henry Hyndmen) في الاجتماع الافتتاحي لحملة «إغاثة المجاعة الهندية» الذي جرى في كانون الثاني عام (1897)، من قبل الشرطة على مغادرة المنصة عندما اقترح أن «يتم تعليق "الإتاوة السنوية" للسنة الجارية، لتحول إلى التأمين ضد المجاعة». ولم تأخذ الحكومة بنظر الاعتبار عمدًا إنذارات الوطنيين الهنود ولا إنذارات مسؤولي الصحة لديها المتعلقة بالفقراء الذين كان يزداد عددهم باستمرار ويشكلون الضحايا لزيادة أسعار الغذاء. فقد بلغ سوء التغذية، كما كان يرى الملاحظون، مستويات مأساوية لا سابق لها في تاريخ الهند. لكن مكتب الهند (India office) لم يكن أكثر استعجالاً في عام (1896) مما كان في عام (1876) لمواجهة «كابوس» مساعدة الفقراء في الهند. وسرعان ما حولت الأسعار المرتفعة القحط إلى مجاعة. وكانت تلحظ فاقة متزايدة في الولايات الشمالية الغربية والوسطى في عام (1896)؛ ويطلق رجال الشرطة النار على أناس ينهبون الحبوب في بيهار، وفي رئاسة بومباي. فيصرح هؤلاء أمام الشرطة والمحاكم «أوقفونا بتهمة السرقة واتركونا في السجن؛ فهناك لن نموت جوعًا على الأقل» وتذكر مرغريت دينينغ (Margaret Denning)، وهي مبشرة أمريكية، حالة فلاح مسلم اضطر بعدما باع أرضه ومسكنه وأخيرًا أدوات مطبخه، إلى «إعطاء» أكبر أطفاله للمبشرين، انتهاكًا لتعاليم دينه، لأنه فقد كل أمل في القدرة على إطعامه وإرساله إلى المدرسة. وفهم الولد مقصد أبيه، فودع الأب ابنه، دون أن يطلب شيئًا لنفسه وانصرف. وفيما بعد، فتحت الحكومة على مضض «بيت الفقراء» (Poorhouse) في الجوار، لكن الأب وزوجته وطفلهما الأخير قضوا نحبهم، ضحايا لسوء الظروف الصحية، والحصص الغذائية غير الكافية، والعمل المنهك.

كانت مثل هذه القصص أمرًا شائعًا، وبدأت في إثارة بعض الاستياء في الخارج. فتحرك السير إدوين أرنولد (Edwin Arnaold) لطمأنة الأمريكيين على أن «الإنغليز يحكمون الهند لمصلحة الهنود في المقام الأول، وللموارد والسمعة والسلطة من بعد». غير أنه، بسبب صحيفة سبيكتاتور (Spectator) وتعليقات غيرها من الصحف الهامة التي توبخه على شحه المفرط، بينما كان منشغلاً بتدمير القرى المتمردة على طول الحدود الأفغانية، يوافق على مضض على إحداث بنًى للمساعدة في المقاطعات الأكثر تضررًا. ويظل مع ذلك شديد المعارضة للعمل الخيري الخاص، مقاومًا لإنذارات الإرساليات الدولية، ومنددًا بالصحافة ل«مبالغاتها». كما يمنع إلجين حكومة البنغال من إقراض التجار المال من أجل استيراد الحبوب (فبورما، على سبيل المثال، تصدر فائضها من الأرز إلى أوربة) أخيرًا، وفي الوقت الذي كانت تُستنزف خزائنه من جراء الحرب على الحدود الشمالية الغربية، تخفض حكومته بمقدار الثلث ضريبة صندوق المجاعة (من 1,5 روبية إلى روبية واحدة)، منتهكة صراحة وعودها السابقة التي بذلتها للهنود.

في كانون الأول عام (1897)، يجتاز إلجين جوبولبور (Jubbulpor) في الولايات الوسطى. وكان القحط متواصلاً فيها منذ قحط عام (1895)، وقد تزايد فيها أيضًا معدل الوفيات الشهري منذ أيلول. وكانت الحكومة رفضت سابقًا الدعوات الملحة لإقامة عمل إغاثي أو للرقابة على أسعار الحبوب. لكن إيلجين، على غرار تيمبل وليتون في مدراس قبله بجيل، يظل باردًا غير مكترث بكل ما يراه: «كل ما أستطيع قوله، هو إنني في سفري الأيام الأخيرة إلى إندور (Indore) وغواليور (Gwalior) والآن في هذه الأرجاء على أطراف المدينة، دهشت لمظاهر الازدهار في البلاد، حتى مع الكمية القليلة من الأمطار التي هطلت مؤخرًا». فشعرت الهند كلها بالإهانة من هذه الملاحظة المعتمدة، كما يصرح أحد الصحفيين، على نظرة خاطفة من «نافذة صالون في قطار نائب الملك»[27]. وبما أن إيلجين مقتنع بأن الهنود خاملون بصفة طبيعية وشحاذون، يستورد إلى شبه القارة حجر الزاوية التأديبي القديم في الفلسفة النفعية، وهو بيت الفقراء. هذه البيوت المهيئة لمن لا يستطيعون العمل، نبذها الفلاحون خشية من أن يراد «تنصيرهم» أو ترحيلهم إلى ما وراء البحار، وهو ما يشكل محرمًا لدى الهندوسيين. وكان الاحتجاز غير محتمل من قبل رجال القبائل مثل الغوند (gond) والبيغا (Baiga) الذين يصرح أحد المبشرين بشأنهم بأنهم «يفضلون الموت في بيوتهم أو أدغالهم الأصلية، عوضًا عن الخضوع لقيود وتنظيمات "بيوت الفقراء"» وتؤيد هذا سلطة إنغليزية حول المجاعة: «تبين أن كراهية بيوت الفقراء تفوق في كثير من الحالات الخوف من الموت». وقد انتاب أحد

الـــزوار الرسميين الأمريكيين من الإغاثة الرعب للظروف داخل بيوت الفقراء، وبخاصة الغذائـــية منها: «لم يكن الطعام شيئًا أخر سوى طحين جاف وقليل من الملح. وتستطيع عـــين فاحصة أن ترى على الفور أن الحبوب خلطت بالتراب قبل أن تمزج بالطحين». ويكتب مبشر أمريكي إلى محرر صحيفة كريستيان هيرالد (Christian Herald)، بنيويورك أن «معـــدل الوفيات في هذه المقاطعة الذي كان دون (50) بالألف، عادة، ارتفع نظرًا لنقص الطعام إلى معدل (627) بالألف المفزع».

وصـــل الطاعون الدبيلي (Pest bubumique) إلى بومباي في صيف عام (1896) على شكل «مسافر سري» على الأرجح كما يقول دافيز: على سفينة آتية من هونغ كونغ. وكانـــت بومـــباي تقدم بيئة مثالية لوباء جارف: من جو رطب نتن، وأكواخ مكتظة بالسكان وبأعداد ضخمة من الجرذان. وقد أخطر مسؤولو الصحة، لسنوات عدة رجال الإدارة الـــبريطانية بأن رفضهم إنفاق أقل مبلغ لأجل الأوضاع الصحية للأكواخ كان يهيـــئ الظروف لـــ «وباء مدمر». وقادت فلورانس نايتينغيل (Florence Nightingale) الفيكـــتورية الذائعـــة الصيت، حملات متكررة ضد «توهمات» شروط الأمراض، لكن ســـكان المديـــنة الأوربـــيون وقفوا صفًا واحدًا ضد زيادة في الضريبة تخصص لتمويل مـــشروعات للمـــياه والصرف. وسرعان ما أضيف نقص الغذاء والكوليرا إلى الطاعون للفـــتك بخمس عمال الطبقات الدنيا في المدينة. وكان الأكثر إثارة لقلق التجار، شروع بعض المرافئ الأجنبية بوضع شحنات القمح الآتية من بومباي في الحجر الصحي. فكان يخـــشى أن تفـــضي مقاطعة عامة إلى تقويض التجارة الخارجية للهند الغربية. وفي هذه الأثناء، كانت شحنات القمح الملوث الإغاثية تنشر الطاعون عن طريق السكك الحديدية بفاعلـــية كـــبيرة في أطراف هضبة الدكن الجرداء والجائعة[28]. وهكذا تشكل العصرنة وتفاقم البؤس من جديد مزيجًا قاتلاً. ويعطي قانون الأمراض الوبائية (Epédemic Disease Act) و س رانـــد (W. C. Rand) وهو شخص عرف بعنصريته المتعجرفة، سلطة «حجز وعـــزل المـــشكوك بإصـــابتهم بالطاعون، وتخريب ممتلكاتهم، وتفتيش المساكن المشتبه باحتوائها على الطاعون وتطهيرها وإخلائها وحتى هدمها، وحظر الاحتفالات والزيارات الدينية». ويتبجح راند بأن إجراءاته «كانت ربما الأكثر قسوة، من بين الإجراءات التي اتخـــذت على الإطلاق لاستئصال وباء». وانتشرت شائعات عبر البلاد تتحدث عن قتل مرضى من الهنود «ليستخرج منهم زيت حيوي يستعمل مرهمًا سحريًا للأوربيين». وفي أثـــناء ذلـــك، وعـــبر الهند بأسرها، تتفجر فضيحة مدوية بسبب التحضيرات الباذخة للاحـــتفال بالذكرى الستين لحكم الملكة فيكتوريا. ففي قاعة مجلس مدينة لاهور، تقطع

مجموعة من الطلبة الهنود اجتماعًا لزعماء إنغليز ومواطنين هنود، للتصريح بأنه ينبغي جمع الأموال لمصلحة يتامى المجاعة عوضًا عن جمعها لتذكار الملكة فيكتوريا. غير أنه في مدينة بونا (Poona) الجائعة والموبوءة بالطاعون، انبثق الغرور الإمبراطوري، نهاية الأمر، بمناسبة مـــا يفسره الكثيرون كمقدمة لتمرد ثان. ففي (22) حزيران، يغتال اثنان من الوطنيين الهنود رائدًا ومرؤوسه بينما كانا يغادران بالسيارة حفلة الألعاب النارية لليوبيل الماسي في قـــصر الحكومة. وجرت عدة أفعال من النوع ذاته. فصدر قانون جديد حول العصيان (Sedition Low). «إذ إن أقـــل انتقاد من الأهالي للمعونة في المجاعة أو للحملة المضادة للطاعون كان يعتبر جريمة»[29]. وفي الوقت ذاته، تفضح مجلة ميسيوناري ريفيو أف ذا وورلـــد (Missionary Review of the World) اللغـــة المـــزدوجة التي قللت الحكومة بها خطـــورة الأزمة وأفسدت جهود المبشرين لتنظيم إغاثة دولية سريعة، مع أن هذه المجلة اعتادت الثناء على الأعمال الخيرية البريطانية. وتنشر مجلة كوزموبوليتان (Cosmopolitan) في مكـــان بـــارز صورتين لضحايا المجاعة في الولايات الوسطى إلى جانب نصب أقيم تمجـــيدًا للملكة فيكتوريا. وطبقًا للمقال الافتتاحي «يكون ما مجموعه (100) مليون من الدولارات أنفق مباشرة أو بصفة غير مباشرة، من أجل مراسم يوبيل الملكة». ولم يعرف منتقدو إيلجين بالضبط ما الأكثر إثارة للاستنكار: أهو المبلغ الذي أنفقه لليوبيل الماسي الفاضـــح أم القليل الذي خصصه للمعركة ضد المجاعة التي تصيب مئة مليون من الهنود. والصحافة العالمية في عام (1898) تعنون، فيما يتصل بالأحد عشر مليونًا من الموتى الذين خلفـــتهم المجاعة: «مجاعة القرن». لكن هذا العنوان المشؤوم، سرعان ما سيستولي عليه أكثر مواسم القحط، والمجاعة الأكثر قسوة أيضًا من عام (1899-1902). وفاق كورزون إيلجين بتجسيده سياسة إمبراطورية متصلبة. إذ يتوجه إلى القرويين الجائعين قائلاً «كل حكومة تسيء إلى الوضع المالي للهند، في سبيل مصالح خيرية سخية ستتعرض لانتقادات حـــادة؛ لكـــن أي حكومة، تُضعف الحس الأخلاقي وتقوض ثقة السكان في أنفسهم، بـــصدقات تـــوزع دون تمييـــز، سترتكب جريمة علنية». فيعلق س ج أودونيل (C. J. O'donnell)، وهـــو مـــن كبار رجال الخدمة المدنية في البنغال مماحكًا: «مع المجاعة تتلو المجاعة في كل ولايات الهند، والطاعون الفتاك في كل مكان، من يستطيع إنكار أننا عثرنا في النهاية على "نائب ملك إمبريالي" حقيقي؟»[30] وسيصيح كورزون على غرار ليتون، قـــبل عـــشرين عامًا مهندس «المجاعة المنظمة ببراعة» (brilliantly organized famine). وبينما كان هربرت سبنسر (Herbert Spencer) ينذر بإعادة (بربرة) (rebarbarization) العقـــل الإنغليـــزي الذي يُغذيه تعصب قومي (chauvinisme) زاحف، كانت الصحافة

الـــشعبية تـــتجاهل «المحرقة» الجديدة، لتركز اهتمامها تقريبًا بشكل حصري على قتال البوير (Boers) الذين يبدون مقاومة غير منتظرة.

ولم تأت المعونة الدولية الأكثر أهمية للهند من لندن، بل من توبيكا (Topeka)، على شكل (200000) كيس من الحبوب «تضامنًا مع المزارعين الهنود» أرسلها سكان كنساس (Kansas). تبعتها إسهامات ذات شأن من القبائل الأصلية في أمريكا وجماعات الكنائس الأمـــريكية السوداء. وفي عام (1901)، ذكرت مجلة ذ لنست (the Lancet)، وهي مجلة طبـــية أنجلو سكسونية ذائعة الصيت، أن التقديرات الدنيا لزيادة معدل الوفيات في الهند أثـــناء العشرية السابقة (المحسوبة انطلاقًا من إحصاء عام (1901) بعد طرح عدد الموتى الناتـــج عن الطاعـــون) كانت (19) مليونًا. وقد قبل بعض المؤرخين مثل كنغزلي دافيز (Kingsley Davis) وإيـــرا كلين (Ira Klein) وبيير لوروا (Pierre le Roy) هذا الرقم كحجم تقريبي لوفيات أزمة (1896 — 1902) مجتمعة. هذه المجاعات الكبرى لـ«نهاية القرن»، التي أعقـــبها مركب آخر «النينيو/ الجفاف/ المجاعة في عام (1907/1908)» الذي تسبب في موت (2,1) إلى (3,2) مليون في الولايات مجتمعة، يلقي بظلال الموت على العقد الأول مـــن القـــرن العشرين. فنظرًا لضعف ردود أفعال الفلاحين المناعية في الشمال والغرب نتـــيجة لمحن الجوع الطويلة، حصدتهم موجات أوبئة الملاريا والسل والطاعون بالملايين. ويصمد الطاعون الأسود في المقاطعات الأولى التي أصابتها المجاعة في أوتار برادش (Uttar Pradesh) والبـــنجاب، حيث خلف (8) ملايين ضحية جديدة في عام (1914). وكان مجمـــوع الخـــسائر التي أصابت القوى المنتجة لشبه القارة هائلاً. «فكل التقدم الذي تم تقـــريبًا في التنمية الزراعية منذ عام (1880) اندثر خلال المجاعات». ويصرح سريفاستافا (Srivastava) أن (92%) من حيوانات الحرث في البنجاب ماتت في عام (1896/1897). وفي هذه الأثناء، لن تعود القطعان إلى مستواها خلال عام (1890) في رئاسة بومباي إلا في الثلاثينـــيات (بحـــسب توملينسون (Tomlinson) في نيو كامبريدج هستوري New Cambridge History). وبسبب هذا النقص في الطاقة الحيوانية جزئيًا، تناقصت الأراضي المزروعة في رئاسة بومباي والولايات الوسطى بمعدل (12%) من مستواها في عام (1890) العام (1900). ويتنوع نقص الزراعات في المقاطعات الأكثر تأثرًا من (25%) إلى (41%). كمـــا أصيبت الآليات السكانية بالركود. فسنوات الثمانينيات فقط، هي التي عرفت بما يتعلق بالهند في مجموعها، معاملاً سليمًا نسبيًا بين معدل الولادات ومعدل الوفيات.

أي درس يستخلصه البريطانيون من هذه الكوارث؟ إن التقرير الرسمي الأكثر شمولاً «التقرير حول المجاعة في رئاسة بومباي/ Report on the Famine in Bombay Presidency»

(1899-1902)، يقر بأن جزءًا كبيرًا من الوفيات المفرطة كان يمكن تجنبه عن طريق «مساعدة مجانية موزعة على نطاق واسع منذ البداية»، لكنه يؤكد «أن تكاليف كهذه ما كان لأي بلد تحملها، أو يفرض عليه تحملها» (مع أن المغول، كما يذكر دافيز، كانوا يقدمون هذا الشكل من الإغاثة طوال القرن الثامن عشر). كما أن الاستخلاص الرئيس لتقرير (1901) ‹للجنة المجاعة لعموم الهند/ All India Famine commission› هو أن «المعونة الموزعة كانت "مفرطة"، على الرغم من أن خمسًا بالكاد من ضحايا المجاعة كانوا تلقوا مساعدة بريطانية.

3/ 2/ 4/ 4) صنف «القبائل المجرمة»

الاستعماري التعسفي: صفاقة تشريعية

إن صنف «القبائل المجرمة» كمثال موضح لتنظيم الهيمنة البريطانية، لا يفسر تصورًا خاصًا بالمجتمع الهندي، بل مفهومًا مستوردًا إلى الهند في القرن التاسع عشر من قبل الإداريين والمشرعين في النظام الاستعماري البريطاني. وهو يطبق على فئات اجتماعية تتماهى أشغالها التقليدية طبقًا لهم مع «النهب» ومع «الجنوح». ومصطلح «قبيلة» يستند إلى طابع قومي، أما «مجرم» فيتعلق بالحقوق الجنائية الصادرة مباشرة من الحقوق الغربية: فلم تصبح هذه الفئات مجرمة إلا في نظر التصورات الغربية عن الجماعات الهامشية. فباعتبارهم غير مبعدين عن الأشكال الاجتماعية الخاصة بكافة مجتمعات شبه القارة الهندية، فهم يتحركون في عالمها الإيديولوجي، ومبدؤه المهيمن هو ترتيب الاختلاف وغياب الإقصاء[31]. وينبغي أن ينظر إلى هذه الترتيبات القانونية المتخذة ضد القبائل المجرمة في السياق الأعم لشبكات الجرد المتنوعة التي أدخلتها الإدارة الاستعمارية، وبخاصة شبكات الإحصاء.

واعتبارًا من عام (1830)، يبدأ التغير تحت تأثير التيارين الإنجيلي والنفعي. ويجد هذا الأخير، مدفوعًا بالبحث عن المصلحة المادية، أسسه الفلسفية في قلب الاقتصاد السياسي. وهكذا ألهم سياسة اجتماعية كانت إحدى سماتها القضاء على بعض «تجاوزات» مجتمع الأهالي، ومن بينها انتحار الزوجات على محارق أزواجهن، وجرائم الأشقياء (Thugs)، وهم جماعة من قطاع الطرق. وإلى ذلك الوقت، لم تحدث قطيعة عميقة مع النظام الهندي التقليدي. ولم تأخذ الحكومة على عاتقها إلا جزءًا من وظيفة الدفاع والردع التي كانت القرى الأهلية تتكفل بها بنفسها. لكن الحكومة خطت خطوة حاسمة عندما صُبت

التصورات الغربية فيما يتصل بالتشريع العقابي في قوانين أضحت إلزامية لمجموع الهيئة الاجتماعية. وكان (قانون القبائل الجنائي/ Criminal Tribes Act, 1871) نقطة الانطلاق. وهو يعطي سلطة لكل حكومات الولايات مع إذن من الحاكم العام بإعلان أي مجموعة أو قبيلة أو طبقة «مجرمة» إذا مّا اعتبرها «معتادة على الارتكاب المنتظم» لبعض صنوف الجنح التي تمس بالأشخاص والممتلكات. ويَعدل هذا الإجراء أن تعد مجموعة بكاملها مذنبة من دون أن تقام أي دعوى. ويسمح للسلطات بأن تحتجز المجموعة المتهمة وتطبق بحقها نظامًا صارمًا.

لنقتبس خطاب ج ف ستيفنز، العضو المكلف بحقيبة القوانين في مجلس نائب الملك، أثناء تقديمه لمشروع قانون القبائل الجنائي في عام (1871):

> **إن السمة المميزة للهند، هي نظام الطبقات. فبفضل هذا النظام، يشكل البائعون طبقة، وعائلة نجارين ستبقى عائلة من النجارين بعد قرن أو خمسة قرون من الآن إذا ما دامت حتى ذلك الوقت. لنبق هذه الواقعة في أذهاننا، وسنفهم مباشرة ما يجب أن نفهم من مجرم محترف. إذ يتعلق الأمر بقبيلة كان أسلافها مجرمين منذ أقدم الأزمان، وأفرادها مكرسون بقوانين الطبقة لارتكاب الجرائم، كما سيكون أبناؤهم جانحين بدورهم حتى يقضى عليها كما فعلنا مع الأشقياء. فعندما يصرح رجل لك بأنه جانح، عليك أن تفهم بأنه كذلك منذ البداية، وسيظل كذلك حتى النهاية. ومن المستحيل إصلاحه لأن تلك حرفته، وطبقته، وأقول ديانته تقريبًا، أن يرتكب الجرائم**[32].

إنه خلط في مصطلحات: الطبقة والمهنة؛ ومزج لمفهومات ذات طابع طقوسي وقومي ودنيوي، وضعت على الصعيد ذاته لملاءمة التشريعات البريطانية. وتكشف عدم مناسبة التعبيرات المستعملة عن خلل بين المقاربة الاستعمارية للوقائع الهندوسية، وهذه الوقائع ذاتها التي تحوَّلت عن المعنى الذي تنطوي عليه في مجتمعها الأصلي. إذ يحدد النص ذاته صنفاً ذا طابع جنائي بغية تسهيل تطبيق قانون مرتكز على معايير تعسفية، وليس على مراعاة نظام الطبقات الذي يشكل ترابطه المتبادل مبدأ أساسًا يخفى على العين الإنغليزية.

فنجد تحت هذا العنوان لـ «القبائل المجرمة» (الذي لا يشمل القبائل البدائية الحقيقية للهند أو عاديفاسي âdivâsî) جماعات حرفتها النهب؛ وجماعات تمارس النهب بشكل عرضي (أثناء المجاعات والكوارث الطبيعية. . .)؛ والمبعدين والمنبوذين والمنشقين المنتمين في الأصل إلى طبقات عادية؛ وتجمعات أخرى أيضًا مكونة من منبوذين ينتمون إلى أوساط متنوعة. وهي بمثابة البوتقة، تستقبل أناسًا من أصول وطبقات أو ديانات مختلفة[33].

إذ يتفق المؤرخون منذ زمن طويل على الأصول المختلطة لهذه القبائل، الراجعة جزئيًا، إلى الانخراط المفتوح فيها. وبعدم اكتراثها بمفهوم الهوية أو بالطهارة التي ينبغي الحفاظ عليها، فهي تملك أساطيرها الخاصة عن أصولها، وقيمها المتمثّلة منذ الطفولة، ورموزها الخاصة بالشرف، وتدأب على نشاطات إجرامية تقوم مقام الوظيفة المميزة لها.

ويسمح قانون القبائل الجنائي لكل قاض في مقاطعة بإحصاء هذه المجموعات وتحديد إقامتها حيثما يرى ذلك مناسبًا، أو باحتجازها في معسكرات للإصلاح. ولا تدار هذه المعسكرات من قبل الشرطة بل من قبل موظفين مختصين أو، اعتبارًا من عام (1910)، من قبل جمعيات خيرية أو تبشيرية ‹إرسالية لندن، جيش الخلاص/ London Mission، Salvation Army›.

يبين تفحص الأصول الإيديولوجية لقانون القبائل الجنائي العام (1871)، وتعديلاته اللاحقة، أنه مستلهم من المفهومات المعاصرة للإجرام. فتعريفات الجريمة التي يتبناها البريطانيون في الهند مرتبطة بأفكارهم حول بنى وطريقة عمل المجتمع والثقافة الهندية، مثلما هي مرتبطة بإيديولوجية الحكومة التي تسوغ هيمنتهم وإخضاع الهنود[34]. إذ تستند السياسات القضائية للسلطة الاستعمارية إلى مزاعم ملائمة وخاطئة تتصل بالمجتمع الهندي، أفضت بالتالي إلى نتائج غير منتظرة (انظر فوركاد (1994)). فقد وحدت السلطة البريطانية معًا فكرة التأثير الأخلاقي مع تصور «سلطة الدولة»[35].

وما إن أعلنت هذه المجموعات قبائل مجرمة، حتى لم يعد لديها ملجأ إزاء النظام القضائي للخروج من هذه التسمية. وقدمت احتجاجات لكنها لم تفض إلى نتيجة. إذ كان المشرعون يميلون إلى قبول «الجريمة الوراثية» طبقًا لنظريات الإجرام في ذلك العصر. وقد دمغت المجموعات المعينة قبائل مجرمة بصفة لا تمحى وألصقت بها مميزات اجتماعية وسلوكية. وآل الحكم الرسمي على القبائل المجرمة إلى الاعتراف ببعضها كغجر (Gypsies) أو كقبائل تائهة (Wandring tribes) أو كقبائل متشردة (Vagrant tribes). ويكتسي هذا التصور للأشياء معناه مع الرؤية المعاصرة التي تعتبر التشرد «منبت الجريمة». إلا أن هناك استثناء بالنسبة لمفوض الولايات الوسطى الرئيس الذي يعترف بأن هذه المجموعات المترحلة في أكثر الأحيان اندمجت جيدًا في الاقتصاد المحلي وفي المجتمع. «لكل من هذه القبائل اسمها الخاص، ونشاطاتها الحرفية، وكان الكثير منها زوارًا مرحبًا بهم في القرى التي يترددون عليها»[36]. وهكذا اعتبر البريطانيون مجموعات بكاملها دون تمييز من الجانحين، ولم يقوموا بفرز بين السكان «الرحل» مثل الرعاة المترحلين والمغنين المتنقلين والشعراء الجوالين، والشحاذين والبائعين، ولا بين الطبقات والقبائل. وقد كان عدم

الفهـــم تامًا بصورة خاصة فيما يتصل بطابع الترحل البادي للعيان (تنوع موسمي يمكن التنبؤ بــه، تغيير الأماكن ضمن حدود إقليمية تحدد المجموعة المهاجرة). ولهذا كانت الأوصاف الرسمية للقبائل المجرمة جامدة، لا تأخذ بالحسبان بعدها التاريخي[37]. وإذن فقد تم اختلاق مضمون قانون القبائل المجرمة في عام (1871) طبقًا للأفكار المعاصرة حول علة الجريمة، كما تم بناء على التصورات الاستعمارية للانحراف.

يعتمد النظام الاستعماري على شرطته كأداة للرقابة وللقهر في آن. مع أن الموارد التي كانــت السلطة البريطانية مستعدة لتخصيصها للشرطة محدودة نظرًا لهاجس الربح الذي يشغل الاستغلال الاستعماري، ولرغبته في عدم التدخل بالمجتمع الهندي إلا بالقدر الذي يتناسب مع السيطرة والمصالح الاستعمارية.

وبعدما تحقق إلغاء قانون القبائل المجرمة في جميع أنحاء الهند عام (1952)، وقع جنوح القــبائل المجــرمة مــن جديد تحت طائلة القانون العام دون أن يفضي ذلك إلى «زيادة ملحوظة في جنوح المجموعات المعنية»[38]. أخيرًا، كان يؤدي هذا الصنف التشريعي إلى أحكـــام واحتجازات تعسفية، لأنه كان مصوغًا بصفة اصطناعية دون الأخذ بالحسبان وضعية السكان الذين جُرِّموا خطأ، ومن هنا عدم فاعليته، ثم التخلي عنه فيما بعد.

3/ 2/ 4/ 5) الأفيون «أموال المخدرات الأولى»: صفاقة أخلاقية

كان الإدمان على الأفيون إضافة إلى الإدمان على الكحول في الهند، إحدى الوسائل الـــتي عمـــدت إنغلترا إليها للإبقاء على هيمنتها. فقد أدخل العرب الخشخاش وهو من أصل متوسطي إلى الهند والصين، لكن أقلمته في الهند ربما تكون سبقت عصر النبي (570 -632)[39]. إذ يذكـــر الـــرحالون البريطانيون في الربع الأخير من القرن السادس عشر «كـــثيرًا مـــن الأفـــيون» بين السلع المنقولة من أغرا وباتنا إلى البنغال. ويشهد هذان المصدران على زراعة مترسخة في مالوا (Malwa) (الهند الوسطى) وفي منطقة باتنا اللتين ســـتظلان المنطقتين المنتجتين الرئيسيتين خلال القرن التاسع عشر وحتى أيامنا هذه. إذ نجدهما في التسميتين التاليتين: أفيون مالوا وأفيون البنغال. في مطلع القرن السادس عشر، كـــان الخشخاش تحت حكم الإمبراطور المغولي أكبر (Akbar) الزراعة التجارية الأكثر فرضًا للضريبة عليها، وتخضع بالتالي لرقابة مشددة من قبل الإدارات الجبائية.

لكـــن الأوربـــيين سيعطون دفعًا لا سابق له لتجارة الأفيون التي يستخدمونها وسيلة لـــتمويل مشترياتهم من التوابل والمنسوجات القطنية والحرير. فقد أراد الإنغليز، على إثر

البرتغاليين ثم الهولنديين في القرن السابع عشر، إدارة وزيادة إنتاج رأوا فيه مصدرًا عظيمًا للدخل، سيصنعون منه أداة حاسمة لبناء إمبراطوريتهم. «إنها المرة الأولى ولا شك، كما تكتب عالمة الأنثروبولوجيا ماري كلود مالياس (Marie-Claude Malias)، التي يمكن الحديث فيها عن "أموال المخدرات" حقًا، بمعنى أنه يتم الحصول عمدًا عن طريق المخدرات على تمويل سياسة إمبريالية، بالمراهنة على إدمان الآخر عليها»[40].

وقد تمت شرعنة تصدير المخدرات الهندية بمعاهدة تيين تسن (T'ientsin) في عام (1858)[41]. إذ يشكل دخل الاحتكار الحكومي للأفيون مضافًا إلى الرسوم المفروضة على أفيون مالاوا، وهي منطقة واقعة في الدول الأميرية الهندوسية، جزءًا لا يستهان به من جباية الدولة الاستعمارية، بلغ (11%) في عام (1892/1891)، وحتى (9%) في عام (1912/1911). كما كان أفيون وادي الغانج المصدر من كلكتا يمثل في الحد الأدنى، ثلثي صادرات الهند من المخدر. وكان هذا المخدر يُصنَّع، انطلاقًا من المنتج المسلَّم من قبل الفلاحين، في مصانع ترخص لها الحكومة وتشرف عليها. وهذه الحكومة نفسها هي التي ستقرر في مطلع القرن العشرين، وضع حد على مراحل لهذا النشاط الذي كان ينظر إليه أكثر فأكثر باستياء على الصعيد الدولي، ضمن إطار اتفاقات مع الصين في عامي (1907 و1914). وحُلت إدارة حصر الأفيون في عام (1910). وبعد الحرب العالمية الأولى، تسلمت حكومة الهند الرقابة التامة على صادرات الأفيون، وطبقًا لاتفاقية جنيف، لم تعد تصدر منه إلا لأغراض علمية وطبية. وعملت منذ نهاية العشرينيات على وقف الإنتاج في الدول الأميرية، لتتوقف صادرات الأفيون الهندي تمامًا في عام (1935).

وهكذا كان استعمال الأفيون معروفًا قبل وصول البريطانيين إلى الهند، ولكن بشكل بسيط وبنسب قليلة. إذ قال غاندي في هذا الموضوع «قبل الإنغليز، ما كان لأي حكومة في الهند أن تشجع الأذى المتمثل في استعمال الأفيون، وتنظم تصديره لغايات ضريبية، كما فعل الإنغليز». لكن استهلاك الأفيون بعد الاحتلال كان في ازدياد. ففي عام (1880) أرسل المفوض السامي البريطاني في بورما تقريرًا رسميًا جاء فيه «إن الاستعمال المألوف لهذه المخدرات يقوض القدرات الجسدية والأخلاقية، ويهدم الأعصاب ويُنحل الجسم ويقلص قوته ومقاومته، ويجعل الناس كسالى ومهملين وقذرين، ويقضي على الكرامة الشخصية، ويشكل أحد المصادر الفظيعة للبؤس والفاقة والإجرام، ويملأ السجون بأناس رخوين وخرعين سرعان ما يصبحون ضحايا للزحار والكوليرا، ويمنع التوسع المرجو في الزراعة وزيادة الضريبة العقارية، ويوقف الزيادة الطبيعية للسكان ويضعف بنية الجيل اللاحق».

لكن هذا لا يمنع لجنة رسمية في عام (1895) من إرسال تقرير متفائل بحسب الأصول، هذه فقراته الرئيسة:

ليس استهلاك الأفيون آفة مطلقًا في الهند (. . .). إذ كان يُلجأ لهذه المادة لأغراض غير طبية، ولأغراض شبه طبية، مع نتائج حسنة في بعض الحالات، ودون عقابيل ضارة في أكثر الأحوال (. . .). فليس من الضروري عدم السماح في الهند بزراعة الخشخاش، وتصنيع واستعمال الأفيون لأغراض طبية. وقد علمت تجربة تقليدية الشعب الهندي عدم اللجوء إلى هذه المادة إلا بحذر، والإفراط فيه سمة لحياة الشعب الهندي لا لزوم لإيقافها (هكذا!). وغالبية آكلي الأفيون الهنود ليسوا مستعبدين لهذه العادة. إذ يتناول هؤلاء الناس المقادير الصغيرة التي يحتاجونها لأول وهلة، ويمكنهم الامتناع لدى انتهاء الرغبة. ويشكل الأفيون دواء النساء المسنات الأكثر انتشارًا بين الناس. فيتناولونه لاتقاء التعب أو تخفيفه، وكوسيلة وقائية من الملاريا، أو أيضًا لتخفيض السكر لدى المرضى بالسكري، ويستعمل بصفة عامة في كل الأعمار مسكنًا للألم. واستعمال الأفيون بمقادير صغيرة إحدى الوسائل الرئيسة لمعالجة مرضى الأطفال (!). فحظر بيع الأفيون إلا بوصفة طبية، سيشكل إذن إجراءً سخيفًا وغير إنساني حيال العديد من ملايين البشر(!).

لا يمكن لهذا التقرير التعلل بعدم معرفة عواقب تناول الأفيون على الجسم والعقل في ذلك الوقت. إذ كان خمسة آلاف طبيب صرحوا قبل ثلاث سنوات، في عام (1892)، بإنغلترا أن تدخين الأفيون أو تناوله كان مؤذيًا للجسم ووخيمًا على العقل، ويجب عد الأفيون في الهند سمًا والتعاطي معه من حيث هو كذلك، وتطبيق هذا في الوطن أيضًا. وقد حددت عصبة الأمم الاستهلاك السنوي العادي من الأفيون لأغراض طبية بأقل من (6) كلغ لكل (10000) نسمة (أي (0,6 غ) للشخص). والحال أن معدل الاستهلاك في كلكتا خلال سنوات مطلع القرن الماضي كان (144) كلغ لكل (10000) نسمة، وهو ما يعني لكل من مستهلكي الأفيون ابتلاع كميات كبيرة. أما في عام (1923)، فهي لجنة الاقتصادات التي تنشر تقريرًا يلح بوضوح على «أهمية الحفاظ على بيع الأفيون، باعتباره مصدرًا رئيسًا للضرائب»، ويصرح بأنه لا يجب التفكير بتوصية لتخفيض نسبة الرسوم. فيكتب القس جون لغتز (John Liggins) في كراسته حول الأفيون «ما كادت إنغلترا ترسخ هيمنتها على البلاد حتى كان موظفون بريطانيون صغار يوزعون مجانًا الأفيون على الأهالي حتى يخلقوا له سوقًا في الهند». وينقل قس آخر هو س ف أندروز (C. F. Andrews) هذا الخبر: «في عام (1921)، تقدم راعي الإرسالية ج ن روي (J. N. Roy) إلى المجلس التشريعي في أسام باقتراح يقضي بتخفيض بيع الأفيون (10%) سنويًا في

البلاد؛ فلم يعارضه إلا الموظفون والأوربيون وبعض الأعيان من الهنود. غير أن الحكومة صاحبة السلطة التنفيذية رفضت الانصياع لإرادة السلطة التشريعية. . . ».

فنظم أنصار غاندي حملة ضد الكحول والأفيون. وبفضل نشاطهم الأخلاقي الصرف نجحوا في تخفيض استهلاك ولاية أسام ب(50%). وما كان من الحكومة إلا أن رمت في السجن أربعة وأربعين خطيبًا من الثلاثة والستين الذين كانوا يجولون في البلاد.

«لـــو لم تكن الحكومة تقدم هذا السم إلى الشعب، فإن الشعب سيحصل عليه عن طـــريق التهريب، يقول الإنغليز ردًا على الاتهامات الموجهة إليهم. فمن الطبيعي إذن أن تستجيب السلطة لحاجة موجودة وتتلقى الضريبة المتوجبة عليها».

وتكـــتب غرترود مارفين ويليامز (Gertrude Marvin Williams) في رسالة من كلكتا إلى صحيفة ناشن (Nation) في نيويورك، بتاريخ (2 حزيران 1925):

أحـــصينا في يـــوم واحد، وفي مخزن واحد للأفيون تابع للإدارة، (2300) مشترٍ من الجنـــسين. إذ زرت أحد هذه المخازن الموجود بالقرب من شورينغي (Chowringhee)، الشارع الرئيس في المدينة. حيث كان رجل يجلس القرفصاء، خلف شباك حديدي، يلف في ورقة خضراء قطعًا من الأفيون اللزج. وإلى جانبه، شخص آخر يتلقى سيلاً لا ينقطع مـــن القطـــع الـــنقدية ذات الأنّا الواحدة (ما يقرب من (0,02) يورو). وكان الناس المـــصطفون ينتمون إلى شتى الأصناف. ففي مقابل الأنّا كان يحصل المشتري على سبع حبات من الأفيون تقريبًا. ويشير المدافعون عن الاحتكار الحكومي دائمًا إلى أنه لا ينبغي للمخـــازن أن تبيع لكل زبون إلا كمية محدودة. ولدى استعلامي حول هذا الموضوع، عرفت أن الحد هو (1) تولا أي (188) حبة، لكن المعتادين يستطيعون طلب هذه الكمية يومـــيًا. ولا شـــيء يمنعهم أيضًا من الدوران على كل المخازن أو من العودة بعد خمس دقائق، إلى المخزن الذي كانوا اشتروا منه قبل قليل.

هذا ما يدعى تنظيم بيع الأفيون (Government Regulation)! لكن الأخطر هو تعاطي الأطفـــال الأفـــيون. إذ كانـــت النساء اللائي يعملن في مصانع كلكتا وبومباي يعطينه لأطفالهن الرضع صباحًا كي يناموا طوال النهار ولا يزعجوهن في عملهن. كما كن في القرى يخدرن رضعهن قبل الذهاب إلى الحقول.

من المعترف به، أن الهند المعاصرة هي المنتج والمستهلك الرئيس للأفيون، لكن زراعة الخـــشخاش تراقب الآن بصرامة من قبل الدولة، وهي محدودة في مناطق يسهل الوصول إليها، وتتم ممارستها برخصة خاصة.

3/ 2/ 4/ 6) رقابة الراج على المؤلفات البنغالية «التحريضية»: صفاقة فكرية

إنـــه رُبـــرت دارنتون (Robert Darnton)، المؤرخ المتخصص في القرن الثامن عشر الفرنـــسي، الذي يفتح أمامنا هذه المرة آفاقًا حول طريقة عمل الرقابة في الأدب البنغالي طـــوال الفترة الأخيرة للراج[42]. إذ يعرفنا على وليم لولر (William Lawler)، وهو قيّم مكتبة مطلع و«رجل شرطة أدبية» منقطع النظير.

كـــان يعمـــل لاولـــر وراء طاولة وأمامه ورقة كبيرة مقسمة إلى ستة عشر عمودًا. وكانـــت تـــتكدس حوله حصيلة ضخمة من الكتب المنشورة في البنغال عام (1879). وتتمـــثل مهمته في ملء الأعمدة. إذ يحدد في الأولى العنوان والمؤلف والناشر، الخ، لكل مؤلف، وهي معلومات مطلوبة لتسجيل الكتب الجديدة بمقتضى القانون الصادر بالقرار الخامس والعشرين عن الحاكم العام للهند لعام (1867). فبدفع ناشر الكتاب روبيتين عند تسجيله، يكتسب حقوق النشر للهند البريطانية بأسرها ويحمي نفسه من الملاحقة، لأن كـــتابًا غير مسجل كان يعد غير شرعي، ويتعرض ناشره لعقوبة سنتين سجنًا نافذة مع دفعـــه للحكـــومة الاستعمارية غرامة (5000) روبية. زد على ذلك أن حكومة البنغال كانـــت تحتفظ في أرشيفاتها بكل الكتب المنشورة في الولاية. و لم يكن للجمهور حق في الاطلاع على فهارسها، بل كانت تنتقل خفية داخل قنوات الخدمة المدنية الهندية، وهي «مادة» تعد سرية، كمثيلاتها الصادرة عن الحكومات الإقليمية الأخرى. وكان مجموع الفهارس يقدم لأعوان راج البريطانية (British Raj) تقريرًا سريعًا عن كل ما كان يصدر في شـــبه القـــارة أو علـــى الأقل، كل ما كان الناشرون يعرضونه للتسجيل. وكانت مدخلات الفهرس بين عامي (1868 و1905) تغطي (200000) عنوان ونيف. إذ تشكل الفهـــارس بالنسبة للبنغال وحدها خلال تلك السنين نحو (15) مجلدًا، يحتوي كل منها خمسمئة صفحة على الأقل. تتحاور الخدمة المدنية الهندية فيها مع نفسها فيما يتصل بأهل الـــبلاد (الهـــنود): كخطـــاب حول الأدب صادر عن السلطات الاستعمارية في أوج الإمـــبريالية. إذ كان لاولر يقوم، في المساحة البيضاء تحت الباب الأخير، العمود (16)، «ملاحظـــات»، بتلخـــيص مجريات الروايات أو القصائد والمسرحيات بطريقة توضح مغـــزاها للقـــراء، رجال الخدمة المدنية الهندية. فالفهرس كان في الواقع، تلخيصًا أدبيًا، مخصـــصًا لرجال الإدارة في الراج. وبالاطلاع عليه كان قاض في مقاطعة بالبنجاب أو ســـكرتير في مكتب الهند بلندن، يستطيع معرفة ما كان يدبره أهل البلاد. وهكذا كان قراء العمود (16) الضمنيون هم أسياد الهند. لقد كانوا بحاجة للاطلاع على الأدب الذي

تقذف به آلات المطابع في لغات يبعث تنوعها على الذهول. لكن لِمَ تكتفي الراج بتجميع المعلومات؟ لِمَ لا تحظر كتبًا قد يقوم رجال مثل لاولر بحرقها دون تردد؟ ترى هل يمكن عد الفهرس نوعًا من الرقابة؟ كلا بالطبع، حتى وإن كان تاريخ الإمبريالية والآداب المحلية يتضمن أكثر بكثير من مجرد القمع.

كان الكتاب المطبوع موجودًا في شبه القارة منذ عام (1556)، لكنه بقي محصورًا في جيوب متفرقة للإرساليات التبشرية على طول السواحل، ولم يبلغ مجموع المنشورات أكثر من (2000) عنوان في عام (1800). وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر نفذ الكتاب المطبوع إلى أعماق المجتمع الهندي، وهو يواجه عقبات شديدة كالأمية المستشرية. فعندما تأمل الإنغليز في الخراب الذي أفضت إليه الثورة الكبرى عام (1857/ 1858)، أدركوا المسافة الثقافية التي كانت تفصلهم عن أبناء البلاد، والتفتوا إلى شكل جديد من الإمبريالية يجمع بين زيادة المعرفة وتوسيع السلطة، ويكون ليبراليًا بعمق. وكان (قانون الصحافة وتسجيل الكتب/ The Press and Registration of Books Act) في عام (1867) إحدى المحاولات لاستفادة النظام في عالم لايزال مضطربًا بعد صدمة عام (1857) وانتفاضات الفلاحين في عام (1858). إذ ألغى البرلمان شركة الهند الشرقية في عام (1858)، واضعًا الهند تحت حكم التاج المباشر، ومارس الحكم عن طريق إدارة كانت تشيع وسائل إعلام عصرية، أي سيلاً لا يتوقف من الكلمات على ورق. ومنذ عام (1853) كان كل شيء يخضع للتفحص ويحدد موضعه على الخرائط ويصنف. وكانت فهارس الكتب تندرج في الجهد ذاته «لفهرسة كل شيء»: إذ كان ثمة إحصاء أدبي هندي بحسب ما تتصوره السلطات الإمبراطورية. ذلك أن نظام التربية المستوحى من ماكولاي (Macaulay)، لنخبة هندية مكونة على الطريقة الإنغليزية طور أدبًا عصريًا تميز بالتقاليد الغربية كما تميز بالتقاليد الشرقية (حركة «النهضة البنغالية» على سبيل المثال). فكان البابو (Babus)[7][43]، كما كانوا يسمون باحترام أحيانًا، وبتهكم أخرى، يملأون الاستمارات وينظمون التقارير التي كانت تجسد فهم الراج لنفسها. وكانت العملية معقدة إذن. ولم يُضف ذلك العمود (16) إلى الاستمارة النموذجية (Standard Form) قبل آب عام (1871). فأحدثت المواجهة بين الخيال الفيكتوري والخيال البنغالي في العمود (16) ردود فعل معقدة أكثر فأكثر، وسرعان ما تضخمت الـ «الملاحظات» التي بدأت تُقرأ في عام (1875) كعمود في صحيفة، وتحولت إلى تحليلات كتب. أما بعد عام (1879) عندما خلف شوندرا ناث بوز (Shundra Nath Bose) ويليام لاولر، فكان الفهرس يصنف من قبل هنود. لكن لهجة الملاحظات ظلت هي ذاتها أساسًا، «حتى وإن

بـــدا قـــيمو المكتبة "البابو" أقل هوسًا بالجنس وأكثر اهتمامًا بالدقة اللغوية»، كما يوضح دارنـــتون (2001). إذ كـــان الأدب البنغالي في نظر قيمي المكتبة الإنغليز في عام (1870)، خلـــيطًا غـــريبًا من عناصر غير متوائمة. وعندما أمسك الهنود بالرقابة على الفهارس، في ســـنوات عـــام (1890) تركت التعبيرات عن عدم الفهم مكانها لمسألة ثانية هي الاحتقار للأدب الشعبي الشائع الذي كانت تفيض به الصحافة ويبيعه باعة متجولون لفقراء كلكتا وفلاحـــي الأرياف. إذ كان هذا الأدب يتعرض لرذائل المدينة، الفساق والمجرمون ومحققو الـــشرطة والـــبغايا، وللخرافات الريفية، حكايا الجنيات والسحر، والمغامرات، والتنجيم. فكـــان «المفهرســـون» الـــذين كانـــوا يمارسون دور حراس مشعل الثقافة يوحدون بين الحـــضارة و«السنسكرتة»[44][8] (Sanskritisation) أو بما كانوا يعتبرونه تيارًا ثقافيًا راجعًا إلى عـــالم مـــن النقاء الكلاسيكي. وينتمي هذا الاتجاه إلى الراج أيضًا، حيث بناه الإنغليز والهنود معًا، وكان يحتوي عنصر استشراق مفروض ذاتيًا (Self-imposed oriantalism).

أخيرًا، يوضح العمود (16) كيف كانت الراج تراقب الأدب باعتباره خميرة للخطر. إذ كـــان المـــسؤولون عن الفهارس يحظرون الكثير من الكتب التي كانت تأسف على خضوع الهنود للقانون الأجنبي، وترثي لانحطاطهم وفقدهم السلطة. وهي مسألة كثيرًا ما كانت تقابَل بمجد الآريين القدماء، الذين كان يُتَغنى سواء بروحهم الاستقلالية الفخورة أم بثقافتهم السامية . . .

إلى جانب هذا الفهرس، باعتباره وسيلة للاطلاع والرقابة بالتالي، ماذا كانت طبيعة الـــرقابة في حـــد ذاتها؟ كان النظام (شبه الفوكالدي)[9] يقوم على «المراقبة» لكن ليس «العقـــاب». إذ كان البريطانيون يحكمون، والصحافة تظل حرة، حرة حتى في التشكي مـــن انعدام استقلال البلاد. وبقيت هذه الحزمة من الغرائب مجتمعة حتى عام (1905)، حينما قَسَّم الإنغليز البنغال: هذا التقسيم الذي كانوا يرونه نافعًا ومتينًا وبيروقراطيًا. فقد كان البنغال ولاية واسعة يسكنها (85) مليون نسمة، أي أكثر من ضعف سكان إنغلترا، ولم يكـــن من الممكن حكمه بصفة مناسبة من نائب-حاكم وضباط مقاطعات متناثرة. لكن التقسيم بالنسبة للبنغاليين، كان مساسًا قاتلاً يغوص عميقًا في جسدهم السياسي. فعـــزوه إلى اســـتراتيجية «فرق تسد» الصفيقة؛ وستعطي ولاية البنغال الشرقي وأسام الإنغليـــز تبعـــية المسلمين الطيعة، بينما سيفقد مثقفو كلكوتا الوطنيون، وهم مجموعة متزايدة من البابو الجيدي التعليم لكنهم غير موظفين بمستوى كفاءاتهم، نفوذهم بالمقارنة مـــع الخطـــباء غير البنغاليين في البنغال الغربي. غير أن عرائض واجتماعات الاحتجاج ذهـــبت أدراج الـــرياح. لأن اللـــورد كورزون، نائب الملك، كان بمثابة صلابة المشد

الحديـــدي الذي يرتديه لتثبيت ظهره. وأبدى اللورد مينتو (Minto)، زميله المحافظ الذي خلفه في عام (1905)، اهتمامًا أقل أيضًا برغبات السكان الأهالي، على الرغم من حث رئيســه جون مورلي (John Moreley) له، وكان سكرتير الدولة للهند في لندن، وتسلم وظيفــته مــع الحكومة الليبرالية التي انتخبت نهاية عام (1905). وقد شجع كل أشكال الإصــلاح؛ بمــا فيها انتخاب الهنود في مجالس الولايات؛ لكنه عندما تحدث عن تقسيم البــنغال كــ «أمر واقع»، شعر المثقفون الهنود بأنهم خدعوا من قبل المبادئ نفسها التي غُرست في أذهانهم ضمن المدارس الإنغليزية. وبعد إخفاق (التوافق/ Eendicancy)، وهي سياسة التعاون التي اقترحها الجناح المعتدل في حزب المؤتمر، عمد الوطنيون البنغاليون إلى (السواديــشي/ Swadishi)، وهـــي استراتيجية مقاطعة المستوردات الإنغليزية وتشجيع المــصنوعات الوطنية. وقد قادت مقاطعة المصنوعات إلى مقاطعة المؤسسات من دروس ومدارس وخدمة مدنية، وأخيرًا إلى طلب الاستقلال (Swaraj). إذ كانت مجموعات من الطلبة تستلهم الهندوسية الإحيائية، وهم أسلاف الأصولية الحالية، لتطوير أشكال بديلة للحــياة المدنية، لكن هذه الاستراتيجية قادتهم إلى التراع مع الأقلية الإسلامية الهامة في البنغال، وتشكل (30%) من سكان كلكتا ذاتها. وقد أفضى إنشاء رابطة مسلمي عموم الهند (All-India-Muslim-League) بتشجيع من اللورد مينتو إلى ترسيخ اقتناع البنغاليين بـــأن الإنغليـــز كانوا يطبقون «فرق تسد». وقد أحدثت الفتن الهندوسية-الإسلامية في كاميلا (Camilla) وميمنسينغ (Mymensingh) في ربيع عام (1907) فرقة بين الطائفتين. وبذريعة استعادة النظام، علق الإنغليز الحريات المدنية وشرعوا في اعتقال المحرضين في كل مكـــان، من البنغال حتى البنجاب. بيد أن الهندوس أنفسهم انقسموا عندما انشق حزب المؤتمـــر في اجـــتماعه السنوي بكانون الأول عام (1907). إذ وجد المتطرفون أنفسهم معـــزولين أكثر فأكثر، في استحالة التعاون مع النخبة القديمة المعتدلة سياسيًا من جهة، وعجزهم عن تعبئة جماهير الفلاحين المعدمة والأمية، من الجهة الأخرى. وفي عام (1908)، قـــتلت قنبلة اثنين من الإنغليز في مظفربور (Muzaffarpur)، وحدثت وقائع مماثلة حتى الهجوم الفاشل على اللورد هاردينغ (Hardinge) الذي خَلَف مينتو في عام (1912). إلا أن تحـــويل العاصمة إلى دلهي وإعادة توحيد البنغال في عام (1911)، الذي تلاه اندلاع الحرب العالمية الأولى وضع حدًا للمرحلة الأولى للاضطرابات الوطنية. وكانت الصحافة غـــذت تفجر التزعة الوطنية منذ بوادرها الأولى. إذ كان القادة من رجال الأدب الذين يـــستمدون إلهـــامهم من الأدب سواء كان إنغليزيًا أم هنديًا، ويتجمعون حول صحف ومكتـــبات. وكـــان أدب متـــنوع يظهر في كل مكان، من أغان ومسرحيات وأشعار ورسائل هجاء، الخ مواتٍ للموظف الإنغليزي الباحث عن علامات التمرد. وكان خدام

الراج يعرفونه جيدًا، إذ تابعوه خلال أربعين عامًا في فهارسهم. بعد عام (1905)، أضحت المسألة: كيفية استعمال هذه المعلومات لإخماد جذوة وطنية؟.

إن القمع الذي اتخذ شكل الرقابة، أفضى إلى أنواع التدخلات الشرطية ذاتها المستعملة في أوربة: من توقيف للمؤلفين، ودهم للمكتبات، واعتراض للرسائل والطرود؛ وحتى استعمال المخبرين السريين لنقل ما يقال في الاجتماعات وما يقرأ في المدارس. . . فأصبح واضحًا أن الأدب الذي عد تحريضًا مذ ذاك كان هو الذي ظهر خلال سنوات في الفهارس. وفي كل مكان، كان يبدو أن الإنغليز يعدون حرية التعبير كترف غربي سيجعل الحكم البريطاني في الهند مستحيلاً. وقد دعم اللورد مينتو وجهة نظرهم لدى مورلي، طالبًا سلطات تعسفية للجم الصحافة. غير أن حرية الصحافة كانت من ضمن أقدس ما يؤمن به مورلي الليبرالي. وظهر التناقض بين تعاليم الليبرالية وممارسات الإمبريالية كل أسبوع وقت طرح الأسئلة في البرلمان، عندما كان النواب، مثل هنري كتن (Henry Cotton)، وهو خبير جيد الاطلاع على الشؤون الهندية، يعرضون انعدام الحرية في الحكم البريطاني للهند أمام أعين العالم أجمع. وبينما كان مينتو ومورلي يتعاركان بالبرقيات، كان موظفو الراج المتواضعون يملأون المراسلات السرية للخدمة المدنية الهندية بتقارير عن القمع. فخلال حملة دهم لجمعية وطنية، كانت تتضمن الكتب المصادرة (السياسة) لأرسطو. ومؤلفات بالإنغليزية مثل (يقظة اليابان) و(حياة وكتابات جوزيف مازيني). . . كما حظرت الحكومة إعادة طبع كتاب (تاريخ شركة الهند الشرقية)، المنشور لأول مرة في عام (1838)، وكان متاحًا مذ ذاك في عدة مكتبات عمومية. وفي ملف الملاحقة القضائية، لم يناقش المستشار القضائي للحكومة صحة الكتاب أو تاريخه، بل تحجج بأن النص اكتسى «معنىً جديدًا». وبعدما ملأ أعوان الراج سجون شبه القارة بمؤلفين (قيد التوقيف/ Under arrest)، بقي عليهم إعلانهم مذنبين أمام المحكمة. وكانت تلك أصعب مرحلة، لأنها كانت تهدد بتعرية التناقضات الملازمة للإمبريالية الليبرالية. فقد كان الإنغليز التزموا باحترام القواعد التي فرضوها على الهنود. لكن التحريض كان اكتسب معنى خاصًا في ظل الراج. إذ كان التحريض ينطبق، بناء على قانون العقوبات الهندي لعام (1860) الذي صدر في حالة البلبلة لما بعد الثورة الكبرى في عام (1857) «على أي شخص يثير أو يحاول إثارة مشاعر النفور إزاء الحكومة». وبقي "النفور" غير محدد حتى عام (1898)، حينما أضافت الحكومة مذكرة تفسيرية إلى ترتيبات القانون الأساس، فقرة (124 A): «يتضمن مصطلح "النفور" عدم الولاء وكل مشاعر العداء». وما إن توضح هذا، حتى تم حل كل شيء خلال العشر سنوات التالية، عندما لاحقت الراج في القضاء عشرات

مـــن المؤلفين المحرضين علـــى التمـــرد في أعمالهـــم. وصدرت على أكثرهم أحكام بـــ «السجن النافذ» لست سنوات عادة، مع غرامات ثقيلة أحيانًا و«النفي» إلى سجن تقطع حرارته الأنفاس في ماندالاي (Mandalay).

في تلك القضايا، كانت اللغة القانونية واللياقة الشكلية، «فضيلتكم»، إلخ، تدلل على شرعية القضاء الإنغليزي في إطار الهند. إلا أن الهنود كانوا تعلموا أيضًا أصول اللعبة. إذ كـــان محامـــوهم درسوا في المدارس الإنغليزية، ويستطيعون الدفاع عن موكليهم بذكر سوابق بريطانية أو الاقتباس من شكسبير أو ميلتون عند اللزوم. بينما كان أعوان الراج الـــذين يـــرجعون إلى عقـــود من التعليقات المجموعة في الفهارس، يبرهنون على سعة اطلاعهم على الأدب الهندي. ففي القضايا المفصلية كانت الفهارس هي ذاتها التي تشهد في المحكمة. «وهكذا كانت تتحول قاعة المحكمة إلى ميدان معركة تفسيرية، حيث كان كل طرف يقدم تفسيره للآخر، وتظهر الإمبريالية لبضع لحظات على الأقل، بينما كانت البنادق توضع في أغمادها، كمنافسة على هيمنة رمزية عبر تأويل النصوص»[45].

لنـــتفحص الفقرة التالية أدناه، وهي مقتبسة من قصيدة نشرت في مجلة أدبية، بلشترا (Palichitra)، عـــام (1910)، وتمثل المواد المدانة على أنها تحريضية في المحاكم. وبما أنه لم يتسنَّ التعرف على مؤلفها (تم التعرف عليه فيما بعد وأرسل للسجن سنتين)، فقد حكم علـــى ناشر الكتاب بتهمة التحريض تحت الفقرة (124 A)، بالسجن سنتين. والواقع أن القاضـــي أعلـــن أنـــه يستحق النفي مدى الحياة لبشاعة جريمته. فأين هو التحريض في الكلمات التالية، التي ترجمها مترجم المحكمة الرسمي عن البنغالية؟:

تحـــت وطء أقدام الآسورا (Asura) (شياطين) ما من زهر باريجات (Parijat) في حدائق ناندا (Nanda) وتحت رداء شحاذ، إندراني يتألم بشدة في أعمق خبايا قلبه.

هذه الأبيات مبهمة تمامًا للغربيين. أما لقاضي المقاطعة فالأمر يتعلق بتحريض سافر. إذ لم تكن القصيدة تحتوي شيئًا باطنيًا لا يستطيع «قارئ عادي» فهمه، صاح القاضي، لأن معـــناها كان شفافًا لأي كان يعرف شيئًا عن الميثولوجيا الهندوسية: فإندراني «الأم الهـــند»؛ والحديقـــة هي الفردوس الذي خربه البريطانيون؛ والآسورا هم الشياطين، أي الإنغليـــز؛ وأعداؤهم، الهنود الذين تحولوا إلى شحاذين، وهم مستعدون للنهوض وقلب مـــضطهديهم. إذ كـــان سياق الأحداث الجارية يجعل رسالة القصيدة في تمام الوضوح للقاضي الذي كان يرأس الجلسة.

كانت القصيدة نشرت منتصف شهر تموز الفائت، وكان هناك قبل نشرها سلسلة هجـــومات علـــى رجال ونساء من الإنغليز، وعلى رسميين بريطانيين بالخصوص.

فكـــان هـــدف الكاتب بوضوح هو تحريض مواطنيه الهندوس على التجمع لقتل الإنغليز في الهند. وبالنظر إلى ما يمكن أن يفضي إليه أدب كهذا على الجيل الجديد في البـــنغال من أثر سيء، لا أرى أي سبب للتعامل بخفة مع هذه الجنحة. وأحكم عليه بالتالي بسنتين سجنًا نافذًا[46].

إلا أن هذا التفسير لم يبق من دون احتجاج. إذ لم يحصل القاضي على حكم إلا بعد عراك بين محامي الدفاع وجهة الإدعاء العام.

لِمَ كل هذه القضايا؟ إذ كان باستطاعة السلطات زج المؤلفين والناشرين في السجن دون تمريـــرهم عبر الطقوس المعقدة للمحاكم. وعوضًا عن هذا، كانوا بحاجة إلى إظهار عدالـــة حكومـــتهم لأهل البلاد، ولأنفسهم وهو الأكثر أهمية. فإذا لم تتمكن الراج من التماهـــي مـــع القواعد القانونية، قد ينظر إليها كحكومة تسلطية. ولو لم يكن هؤلاء القـــضاة يـــساندون حرية الصحافة، فسيتعرضون لاتهامهم بأنهم أعوان للطغيان. وعلى الـــرغم من كل شيء، كان مستحيلاً عليهم السماح للهنود باستعمال الكلمات بالحرية الـــتي يستعملها بها الإنغليز في بلادهم. وهكذا فسروا «مشاعر الكره» على أنها «نفور» و«الـــنفور» علـــى أنه «تمرد»، مترجمين بحرية من لغة إلى أخرى بحسب حاجاتهم. وأن يكـــون الهـــنود فاقوهم أحيانًا في لعبتهم، لا يغير من الأمر شيئًا، لأن البريطانيين كانوا يمسكون بالورقة الأخيرة وهي: القوة. وهذا لا يعني أنهم كانوا يصادرون ويسجنون على نطـــاق واسع، بل كانوا يظلون في غالبيتهم أمناء مع أنفسهم، يتخبطون في مستنقع من التناقـــضات- وكانت الإمبريالية الليبرالية أكبرها جميعًا. ولهذا كان أعوان الراج يلجأون إلى أكثرِ ما يمكن من "المراسم"، بغية أن يعموا أنفسهم بأنفسهم عن حقيقة ما يجري.

3/ 2/ 4/ 7) خلاصة

عندما يتعلق الأمر بتقييم بشاعة الاستعمار في الهند على مختلف الصعد، فقد بينت لنا هـــذه العينات التي أخذناها خلال أوج الراج وحتى ساعات أفولها، في ثنايا أربعة أمثلة توضيحية ل«اللائق بصفاقة» البريطاني، أن السلطة الاستعمارية «جرّمت» الهنود في كل حالة.

ومع ذلك لا ينبغي بصفة منتظمة الرفع من شأن ماقبل الاستعمار والأهالي بأسلوب تبسيطي، بل بذل الجهد من دون كلل في التهوين من وجهات النظر. فلم يكن كثير من الهنود، من بين النخب المتنورة وحتى من بين عامة الشعب يرغبون في مغادرة البريطانيين. وإذا مـــا كـــان الوضع كارثيًا على الصعيد الزراعي في عام (1947)، فقد كان جيدًا في

الصناعة الخفيفة حيث كانت (50%) من رؤوس الأموال وأكثر يستثمرها هنود. والعديد من الإنغليز المتعلقين بالهند بقوا فيها بعد التقسيم حتى وفاقم، إذ كانت تربطهم بها روابط عاطفية وفلسفية وجمالية. أخيرًا، توضح مسألة «الأنغلو-هنود» الحساسة أيضًا التعقد السافر للعلاقات بيم مستعمِرين ومستعمَرين فيما وراء الصورة الكاريكاتورية.

إدوار سعيد في مؤلفه ماقبل الأخير، ‹الثقافة والإمبريالية› يبين لنا كيف «لعبت الرواية دورًا كبيرًا في تكوين المواقف والمراجع والتجارب الإمبريالية، «لفرط ما الأمم ذاتها هي حكايات»[47]، ولكن أيضًا بأي طريقة أفضت الهيمنة الغربية في المقابل إلى «جهود كبيرة للمقاومة الثقافية» في البلاد الخاضعة للهيمنة، تشهد عليها أعمال أدبية عظيمة. وأطروحته امتداد لبحث بدأ قبل عشرين عامًا في ‹الاستشراق› حيث شرح المؤلف عندئذ كيف كان الشرق اختراعًا من المستشرقين، أي: الغربيين، وكيف استخدم هذا الاختراع في تسويغ «تفوق» الرجل الأبيض على بقية البشر. «فبوساطته بدأ ضباب الفكر النقدي، الذي يوصف إجمالاً بما بعد الحداثة، يتخلل التاريخ الرسمي الهندي مع ‹دراسات التبعية/[48][10] Subaltern Studies› كنقطة علام رئيسة. وكان تأثيره الأكثر جلاء هو نقل نقد الاستعمار من الميدان الاقتصادي والسياسي إلى الميدان الثقافي»[49].

وقد استُخدم نقد سعيد إذ فضح «التمثلات» الاستعمارية للمجتمع الهندي، باعتبارها «ابتكارات» للخيال الغربي المدفوع بتعطشه للهيمنة، في التحذير من استعمال المصادر الاستعمارية من دون تمحيص. لكن هذا النقد، كما يقول لنا مارك غابوريو (Marc Gaborieau)، قد يفضي إلى «إفساد البحث وإصابته بالعقم بقطعه الاستمرارية التاريخية بين الواقع الاستعماري القاسي وواقع مابعد الاستعمار، من جهة، والفترة السابقة على الاستعمار التي يعاد بناؤها على الطريقة الأسطورية كعصر ذهبي طاهر من الصراعات حيث كانت الهويات غير مستقرة، من الجهة الأخرى»[50]. وباستعمال الوثائق القاعدية التي جمعها المؤلفون الاستعماريون استعمالاً تاريخيًا، ينبغي اتقاء عثرة الأفضلية، ويمكن هكذا استعادة استمرارية التاريخ الهندي الذي تكونت خلاله هويات وعُدِّلت ضمن الديمومة.

يركز سعيد في ‹الثقافة والإمبريالية› دراسته على «الثقافات الإمبراطورية» الإنغليزية والفرنسية والأمريكية معتمدًا على ديكتر وكيبلينغ وفورستر وكونراد وكامو وآخرين. ويبين على وجه الخصوص كيف تم التصدي لهذه الهيمنة الغربية منذ النصف الأول من القرن العشرين، من قبل كتاب وفناني البلدان المستعمَرة مثل إيميه سيزير وسلمان رشدي مرورًا برابندرانات طاغور وفرانز فانون. والحال، أننا نلاحظ اليوم، كما يقول لنا، أن

التأثير المفارق للإمبريالية كان في التقريب بين العوالم: «إذ إن تجاهل أو إهمال التجربة المتراكبة للشرقيين والغربيين، والارتباط المتبادل للأرضيات الثقافية، حيث تواجد المستعمِرون والمستعمَرون وجابه بعضهم بعضًا بإسقاطات وجغرافيات وتواريخ وحكايات متنافسة، يعني افتقاد الجوهري مما يجري في العالم منذ قرن»[51]. فمن واجب المؤرخ أن لا يسقط في صناعة الضمير (المرتاح) الرائجة في الغرب الشاعر بذنبه، حيث يصعب على ما سماه جاك بيرك (Jaques Bereque) «عقدة أوديب الاستعمارية» أن تتلاشى. وعلى المؤرخ أيضًا تجنب فخ الوضعية الوطنية أو «الحفاظ على الهوية» الحاضر بقوة في البلدان المستعمَرة سابقًا.

سلمان رشدي يعيد إلى ذاكرتنا أن مرغريت ثاتشر في عام (1982)، وخلال نشوة النصر في جزر المالديف (Malouines)، رفعت أعلامها على السارية الاستعمارية القديمة، مؤكدة أن الفوز في جنوب الأطلسي يبرهن على أن الشعب البريطاني لايزال هو الشعب الذي «حكم ربع العالم»؛ وإذا ما «اعتقدت مسؤولة سياسية كهذه في مثل هذه اللحظة بأنه من الجائز لها التذكير بالروح الإمبريالية، كما يكتب، فذلك لأنها كانت تعرف إلى أي حد توجد هذه الروح في الصورة التي يحتفظ البريطانيون البيض من جميع الطبقات بها لأنفسهم. أقول البريطانيون البيض، لأن من الواضح أن السيدة ثاتشر لم تكن تخاطب الملـيونين من غير البيض الذين لا يعتقدون الشيء ذاته حول الإمبراطورية»[52]. وحقًا، فإن خطاب السيدة ثاتشر المنتصر والفيكتوري، من عصر آخر، لأنها هي نفسها نتاج للتربية الإمبريالية، وتخاطب شعبًا منبثقًا هو الآخر من «العصر الوردي العظيم». ولا شك أن خطابًا مماثلاً قبل مئة عام كان سيلقى موافقة شاملة. فنادرون هم المعاصرون لزمنهم!، وفي التاريخ، يتنوع الماضي تبعًا للحاضر. ذلك أن هناك تفاعلاً دائمًا بين الأحداث الماضية ومعرفتنا الراهنة لهذه الأحداث. وكما يذكر فولكنر (Foulkner)، «ليس الماضي ميتًا أبدًا، فهو لم يمضِ حتى»[53]. ولا يمكن لفهم الواقعة الاستعمارية أن يتم إلا على المدى الطويل، القادر وحده على أن يأخذ في الاعتبار مآثر المشاركين في التاريخ وعيوبهم، وراء مابعد الاستعمار، ووراء مابعد الحداثة، ووراء كل (لو) معاصرة لمابعد كل شيء (post-everything).

3/ 2/ 5) ملحق: وجهة نظر المضادين للاستعمار من شتى الآراء

سنترك المجال، على التوالي، لوجهتي نظر مضادتين للاستعمار تصدران عن تيارين سياسيين جد متعارضين.

الأولى تطلعنا عليها أندريه فيوليس، وهي كاتبة وصحفية قريبة من الشيوعية[1](1)، في كتابها ‹الهند ضد الإنغليز/ Andrée Viollis, L'Inde Contre les Anglais› الذي كتبته في عام (1930)، بعد خمسة أشهر أمضتها في الهند، ردًا على كتاب الأمريكية كاثرين مايو ‹الهند مع الإنغليز/ Katherine Mayo, L'Inde avec les Anglais›، المترجم لدى غاليمار (Gallimard) في عام (1929).

والثانية مستخلصة من ‹الهند الشهيدة/ L'Inde martyre› لأندريه شوميه (André Chaumet)، وهو معاد للبريطانيين ومتعاون مع الألمان ذائع الصيت[2](2). نشرت هذا المؤلف دار نشر جان رونار[3](3) في عام (1942) ضمن مجموعة ‹مشكلات راهنة/ Problèmes actuels›.

3/ 2/ 5/ 1) وجهة نظر أولى: أندريه فيوليس

المتخصص في شؤون الهند سيلفان ليفي (Sylvan Levi) الذي يثني على كتاب ‹الهند ضد الإنغليز› في مقدمته له، يكتب: «نعم، السيدة أندريه فيوليس على حق: فالهند هي ضد الإنغليز. فمن هم مثلي لديهم الحظوة المؤسفة في معرفة الهند. رأوا بألم منذ وقت

طويل في هذه البلاد اللطيفة والطيعة والشديدة الاحترام للسلطة، الكراهية تولد وتكبر لتتفجر في النهاية. لماذا؟. ستبين السيدة فيوليس لكم التفسيرات التي سمعتها من أفواه الهنود الذين سألتهم. فقد نقلتها بدقة متناهية (. . .). وهي تعرف (. . .) بنزاهة التذكير بعظمة العمل الذي أنجزه الإنغليز في الهند. لكن المسألة ليست هنا (. . .). ذلك أن إنغلترا ليست فقط الحليف ذا النزوات أحيانًا والحق يقال؛ إنما هي أم الحريات السياسية التي خلقت المجتمع الحديث. وسخرية القدر حكمت عليها أن تقف ضد جماهير تطالب بهذه الحريات ذاتها. وهو الالتباس المُمض الذي يسمم النظام الاستعماري».

3/ 2/ 5/ 1/ 1) مقتطفات من البريد المرسل إلى أندريه فيوليس في نهاية العشرينيات

رسالة من رجل أعمال فارسي كبير: «إن الأمور هنا (في بومباي) تسير من سيء إلى أسوأ، إذ يتم توقيف رؤسائنا في المؤتمر واحدًا بعد الآخر (. . .) وخمسة عشر إلى عشرين ألفًا من خيارنا محتجزون في كل سجون البلاد. ومؤتمر المائدة المستديرة هذا مضيعة للوقت لا أكثر. وليس ثمة إلا مخرج واحد من الوضع: هل يريد الإنغليز تركنا نسيطر على بورصتنا، وإدارة ماليتنا أم لا؟. إن المشكلة برمتها هنا».

رسالة من متطوع مناصر لغاندي: «إننا لا نحرص على طرد البريطانيين من بلادنا، بل سنكون سعيدين بالتعاون معهم، لكننا نريد استقبالهم كمساوين لنا، وكأخوة، وليس معاناة ظلمهم. فليعيدوا لنا أرواحنا المنحطة، وعزتنا المعذبة على مدى قرون من الاستعباد، وسنفتح لهم ذراعينا».

رسالة من عضو في رابطة للشباب: «لقد عدت من جولة على قرى ولاية مدراس. والبؤس الذي تسببت به إجراءات جائرة شديد هناك. ولهذا تستشري فيها الدعاية المعادية للإمبراطورية البريطانية بسرعة تدهشني أنا نفسي».

رسالة من إنغليزي متخصص في بناء الجسور والسكك الحديدية (توضح فيوليس بأنه ذو عقل راجح وواضح، ويظهر إزاء أولئك الذين يسميهم باستخفاف (أبناء البلد)، أشد عجرفة): «أميل الآن إلى الظن بأننا نستحق النصيب الأكبر مما نعانيه اليوم، لأننا لم نستطع الاعتراف بأنه لرعايانا الهنود، مثلما لنا، الحق في العيش على هذه الكرة الأرضية التي يسكنون قسمًا بهذه السعة منها. فالعالم يتغير بسرعة مذهلة، وينبغي علينا التطور معه . . ».

أقوال أستاذ هندوسي للاقتصاد السياسي: «لقد تسللوا (الإنغليز) إلى بلادنا كاللصوص، وتصرفوا كاللصوص. فالهند هي بقرة إنغلترا الحلوب».

أندريه فيوليس تكتب: «البقرة الحلوب!. كم من مرة قرأت وسمعت هذا التعبير، في الصحف وعلى الجدران والملصقات والأعلام، وفي الخطابات والتظاهرات الوطنية!».

3/ 2/ 5/ 1/ 2) الهند من دون الإنغليز: شهادات

أقـوال أسـتاذ هندوسي للاقتصاد السياسي: «نحو منتصف القرن التاسع عشر، وعلى إثر حـرب للتعـريفات الجمركية لا هوادة فيها، انتهى كل شيء. فقد أفلست الصناعات الهـندية المحلـية، والهجرة الطبيعية إلى المدن توقفت، والمرافئ شلت، وأضحى الحرفيون والقرويون بلا عمل. أما المزارعون فلم يعودوا يكدحون إلا لإنتاج مواد أولية بثمن بخس، لـتموين المصانع البريطانية وتأمين ازدهارها. (. . .) وليس هذا كل شيء، لأن إنغلترا بعرقلتها لتنميتنا، منعت الإصلاحات الاجتماعية والدينية التي كنا نستحقها لو أننا حافظنا علـى حريتنا؛ وبإعلانها في عام (1930) بأن الإنغليزية ستكون اللغة الوحيدة المستعملة في المؤسـسات المدرسـية، دمرت مدارسنا (. . .). ومع أن الأطفال من عنصرنا يتصفون بحـدة الـذكاء ولـديهم رغـبة شديدة بالتعلم، فما هي حصيلتنا الفكرية بعد قرن من الاحتلال الإنغليزي؟. (90٪) من الأميين، أي: ما يقارب الثلاثمئة مليون إنسان، غارقين في ظلمـات الجهل. وإذ منعنا أسيادنا من "تحقيق أنفسنا"، فقد زودونا بعقلية العبد التي يتظاهـرون الـيوم بلومنا عليها. فقد استعبدوا لأكثر من قرن أرواحنا وأوهنوا إراداتنا، وشلوا نهضة روحنا الوطنية . . .

أندريه فيوليس: وماذا عن ثورة عام (1857)، التي خلفت الكثير من الضحايا الإنغليز؟.

- مجـرد تمـرد عسكري، دبره جنود مستاؤون وراجاوات قلقون من الشعور بأن سلطتهم وامتيازاتهم تفلت منهم . . .

أ ف: ولكن الآن؟.

- آه، الآن هـو شـيء آخر. ادرسي جيدًا أحداث الأربعين سنة الأخيرة، وستدركين أن الأنانـية الـسياسية للـبريطانيين تحـولت ضدهم. فنحن مدينون لهم بشعورنا الوطني، وبالتـضامن الجديد الذي يوحد لدينا الأعراق والطبقات، ويثيرها من أجل تحرير البلاد، غير أنهم لم يفعلوا ذلك عمدًا».

حـوار مـع اقتصادي من بومباي: «عندما لا يشبع (90٪) من سكان بلاد خصبة جوعهم، أليس في هذا إدانة للنظام؟.

أ ف: ربما، لكن هل الإنغليز هم المسؤولون الوحيدون عن هذا الوضع؟.

- لنكتف بمثال مذهل، فالهند تزود العالم ب(64٪) من إنتاج الأرز. والفلاح يموت جوعًا. أليس هذا وضعًا مفارقًا وباعثًا على النقمة؟»

3/ 2/ 5/ 1/ 3) بؤس الفلاحين في الهند

- «نحن نأسف له، يجيب (الإنغليز)، لكن على من يقع الخطأ؟. ألم نفعل ما في وسعنا؟، بل وأكثـر؟. والكيلومتـرات مـن الطرق والسكك الحديدية تعد بمئات الآلاف؛ وقد بنينا

جسورًا وفتحنا أسواقًا وحفرنا آبارًا، وحولنا إلى الزراعة المنتظمة محاصيل الكتان والأرز والقمح والذرة والقطن، وآلاف الهكتارات من الأراضي البور، من دون ذكر ما لا يحصى من قنوات الري التي شقت بوساطتنا. لقد خصَّبنا البنجاب حيث بلغت المنطقة المروية عشرة ملايين فدان، ومنطقة مدراس سبعة ملايين. ولن نتكلم عن الحركة التعاونية التي خلقناها برمتها، وعن البُنوك الزراعية التي أسسناها، ونمولها بأموالنا الخاصة، وندافع عنها بعناد ضد رخاوة المعنيين. فماذا يؤخذ علينا إذن؟. الضرائب؟. لكنها كانت موجودة قبلنا، وأثقل ربما، وتجبى بقدر أقل من الإنصاف. أهو إهمال وكسل الهنود، الذي يتأتى من أحكامهم المسبقة الدينية ومن أعرافهم العتيقة: من زيجات مبكرة تنهك العرق، ونظام غذائي نباتي يصيبه بفقر الدم، وقدرية تحطم المبادرة وتدين التقدم، ونظام للطبقات يُخرج من الحياة والعمل ستين مليونًا من بني الإنسان؟ (. . .)

- «الزامندار[4] (ملاك الأرض) هنود؛ وهنود أيضًا هؤلاء المرابون (baniya)[5] آفات القرى. فهناك كثير من الأغنياء بين الهنود لكن لا أحد منهم يهتم بترقية الشعب. اسألوا الفلاحين، وسيجيبونكم بأنهم يفضلون البريطانيين كرجال إدارة ومحصلي ضرائب وحتى كملاك، لأنهم أكثر إنصافًا وإنسانية، وبخاصة أنهم غير قابلين للرشوة، مصيبة الهند. لقد احترمنا من حيث المبدأ ديانات البلاد وعاداتها. فهل نحن مسؤولون عن الرذائل والعيوب التي تنجم عنها؟ (. . .)

- من المسؤول إذن؟، يرد الهنود. فلم يكتف البريطانيون بنهبنا!. إذ كنا نبدأ في القرن الثامن عشر ببناء مدن هامة، والتوفر على موانئ نشطة؛ وكان صناعنا وتجارنا يكونون طبقة تزداد أهميتها ومبادرتها ويكبر نشاطها أيضًا، وكانت تشرع في الشؤون العامة بأخذ مكان الراجاوات والزعماء الإقطاعيين الضعفاء والمنقسمين على أنفسهم. إلا أن إنغلترا أوقفت شيئًا فشيئًا هذا التطور الطبيعي. ثم تبدى جهدها المنهجي المصمم تجاهنا في القرن التاسع عشر، بسلسلة من الإجراءات الجمركية والمالية التي كانت تبدو بريئة لأول وهلة. إلا أنها كانت ترمي جميعها إلى تحطيم تجارتنا وصناعتنا. وكان لدى الهند، من جهة أخرى، جامعاتها ومدارسها التقنية، وفي كل قرية ما يشبه المدرسة. أما اليوم فلا يكاد (4%) من الأطفال يترددون على المدرسة الابتدائية؛ ولاتزال نسبة الأميين (98%) فكيف سيتمكن الفلاحون الأميون من التقدم وتحسين ظروفهم؟ (. . .)

- «الزامندار والمرابون؟. لكن إنغلترا تحميهم أو تتساهل معهم. التربية الصحية؟. ماذا فعلت إنغلترا من أجل تعليمها للناس في القرى وتطهير هذه القرى؟. ولو كنا في سدة الحكم، أما كنا كافحنا الأحكام المسبقة والعادات التي تؤخذ علينا، واقترحنا وفرضنا إصلاحات؟. أهو ذنبنا أن أوقفت إنغلترا تطورنا الطبيعي وشلت حياتنا الوطنية؟».

- شهادة زميل هندي سابق لأندريه فيوليس في الدراسة: «كنت عرفت سرينيفاسا (Srinivasa) سابقًا في أكسفورد. وكان مثلي يتابع الدراسة في (كوربوس كريستي/ Corpus Christi) (. . .). وكنت الوحيدة التي تبدي اهتمامًا به. فلم تكن الفتيات

الإنغليزيات يرمقنه بنظراتهن قط ولا يتوجهن إليه بابتساماتهن اللطيفة. «كيف تستطيعين الاهتمام بهذا الأسود؟» كن يقلن لي بازدراء (. . .). كان ينتمي إلى عائلة براهمانية غنية من شمالي البنغال، لكنه لم يكن ثرثارًا كالبنغاليين. فقد كان يتكلم قليلاً، ولا يتكلم إلا عن بريطانيا التي كان يبدي إعجابًا شديدًا بمؤسساتها السياسية. وكان طموحه الوحيد كما يبدو هو أن يلبس كالإنغليز، ويمارس رياضاتهم واتخاذ عاداتهم وأفكارهم. كان يهيئ نفسه لمسابقة الخدمة المدنية في الهند، وهي من أصعب المسابقات في الهند. ولم يكن يتطلع في الظاهر إلا لأن يصير موظفًا نموذجيًا في هذا السلك من النخبة. سألته في أحد الأيام:

- «هكذا إذن، مع أن الإنغليز هم الأسياد والمحتلون في بلادك، فأنت تستعد لأن تكرس لهم حياتك؟ هل تحبهم؟ (. . .).
- «تردد قليلاً، ثم رد بصوت خفيض ومرتجف:
- «أنا أكرههم! قالها بانفعال وسكت. لكن حتى نقاتلهم، استأنف، يجب علينا الحصول على أسلحتهم. علينا معرفة جهازهم الإداري، وأسرار حكومتهم، وأسباب قوتهم. علينا اختراق كل المصالح الإدارية. واليوم الذي سنصبح فيه بأعداد كبيرة وأقوياء . . آه! هذا اليوم . . ».
- وفي مناسبة أخرى، يتحدث إلى أندريه فيوليس، متذكرًا أكسفورد: «كنت شديد التعاسة هناك. ليس بسبب المناخ فقط والعادات؛ بل ربما لأن بشرتنا نحن الهنود جد حساسة. هذه البشرة الداكنة التي نلام عليها بمثل هذه القسوة!. وما من يوم كان يمر علي من دون خدش. صحيح أن رفاقنا لم يكونوا يتجنبوننا، فقد تلقوا الأمر بمخالطتنا. إلا أن لهجتهم في الحديث معنا كانت تختلف على الرغم منهم؛ إذ كان يشوبها دائمًا نبرة حماية أو استخفاف. وكان أساتذتنا يدعوننا إلى بيوتهم فعلاً؛ ولكن كم كانت زوجاتهم وبناتهم يجتهدن في تكلف اللياقة وهن يكلمننا!. لياقة كانت تشبه شتيمة!».
- «ولدى عودتنا، وعلى أرضنا ذاتها، وعلى الرغم من شهاداتنا، إنه الاستخفاف عينه يلاحقنا. فهي مسألة لون البشرة دائمًا. وعلماؤنا ومفكرونا وشعراؤنا الكبار، يظلون في نظر أكثر البريطانيين سوقية من «الملونين». وهذا البارسي (الفارسي) تاتا (Tata)، وهو من كبار رجال الصناعة وميلياردير، يُرفض استقباله في أحد فنادق كولومبو. ولدى عودته إلى بومباي يأمر بتشييد فندق تاج محل الذي أقمتِ فيه، وهو أكبر قصور الهند، حيث يعامل الهنود أفضل مما يعامل به البيض. وهذا أحد كبار البراهمان لدينا ومن أكثر العائلات نبلاً، يطرده نائب رئيس محطة من قاعة الانتظار المخصصة للأوربيين. وهذا الآخر أيضًا، الذي رجاه ضابط إنغليزي بمغادرة مقصورته في الدرجة الأولى، فما كان منه إلا إعطاؤها انتقامًا، إلى سكرتيره الإنغليزي ومدبرة منزله الألمانية وطباخه الفرنسي، البيض هؤلاء! . . وقصص كثيرة أخرى (. . .)».

«وفي الوظائف العليا، الخدمة المدنية على سبيل المثال، تعطى المناصب الدنيا إلى مواطنينا. وكم من مشقة للوصول إلى القمة عند التساوي في الكفاءة!. وما إن يتميز هندي بمزايا

جـيدة، كالمبادرة وروح التنظيم والضبط، حتى يوجَّه بهدوء إلى مهام ثانوية حيث يتعفن ويتخبط. وإن أبدى استقلالية، يقصم ظهره . . .

- . . وأنت؟، هل أنت استثناء؟.

- آه، أنا؟ يرد بصوت متأجج، كم من صبر لسنوات، وكم من مرونة ودبلوماسية للحصول علـى ثقـة البريطانيين! ولست الوحيد في التفكير والتصرف هكذا، في المصالح الإدارية لـبريطانيا. وباسـتثناء بعـض العملاء من الجيل القديم الذين تلقوا التشريفات والثروة، ويتـناقص عددهم كل يوم، لن تجدي واحدًا من الهنود لا يتمنى من أعماق قلبه مغادرة الإنغليز، ولا يعمل ضدهم بنشاط وعلنًا إن كثيرً أو قليلاً. لماذا يبقون؟. لقد تصرفوا دائمًا كأجانـب هنا. صحيح أن المسلمين مع كبار المغول غزونا؛ لكنهم كانوا يقيمون بيننا، ويتـزوجون مـنا ويخلفون ذرية في أرضنا ويولدون فيها ويموتون فيها. وكانوا يحيطون أنفسهم بمستشارين ووزراء هندوسيين يديرون شؤون البلاد (. . .)».

وأهمس قائلة:

- «ألا يقـال إن هـؤلاء الـبراهمان، موضع ثقة الأباطرة المغول وأدواتهم، هم الذين هيئوا خرابهم واستفادوا منه؟».

وترد علي ابتسامة خفية فقط.

- «لكـن الإنغليـز، يواصلون يا صديقتي، إنهم يأتون إلى الهند فقط لاستغلالنا واكتساب الثـروة. يأتـون رجالاً، تاركين في إنغلترا نساءهم وأطفالهم. وأملهم الوحيد هو العودة إلـيها، وبفـضل أموالنا، المعاشات التقاعدية الفخمة التي ندفعها لهم من بؤسنا، يعودون هناك ليتموا حياتهم (. . .). فليبقوا إذن إلى الأبد في بلادهم! لقد استعرنا منهم كل ما هو ضروري لنسير وحدنا. لم نعد بحاجة إليهم (. . .).

- لكن ألا تحتفظ لهم بأي عرفان بالجميل؟، فإداريوهم الكبار قد غيروا الهند مع ذلك. ولا تستطيع أن تنكر ذلك!.

- هـل أنـت متأكدة؟. فعندما نزلوا من مراكبهم، كنا نخرج من فترة الفوضى، وكنا في سـبيلنا لتطويـر أنفـسنا طبقًا لتقاليدنا وأفكارنا. لكنهم أوقفوا تطورنا ليفرضوا علينا حـضارتهم بالقوة. وكل ما فعلوه هنا، فعلوه لمصلحتهم وضدنا. لم نعد نحتمل أكثر من ذلك!».

3/ 2/ 5/ 2) وجهة نظر ثانية: أندريه شوميه

يوضـح أندريـه شـوميه في مؤلفه ‹الهند الشهيدة›: «كل التفصيلات المذكورة في الكتاب مقتبسة من التحقيقات التي أجرتها لجان محايدة أو إنغليزية، يحق لنا الظن أنها تميل بالأحرى إلى السكوت عن بعض الوقائع عوضًا عن المبالغة فيها».

3/ 2/ 5/ 2/ 1) سيناريو الهند من دون الإنغليز

«يمكننا جيدًا أن نتخيل ما كان عليه تطور الاقتصاد الوطني في الهند، لو لم يقم الإنغليز بتقييده. إذ كان بإمكان الزراعة والصناعة المترلية مجتمعتين، لسنوات طويلة آتية، أن تستمرا في تكوين القاعدة السليمة للحياة الاقتصادية، لأنه ما كان بالإمكان بسهولة الحصول على نوعية المنتجات ذاتها في الأدوات المصنوعة بآلات الغرب. وكان بإمكان سياسة جمركية حصيفة تسهيل الانتقال إلى تصنيع للبلاد، يستطيع في النهاية تحمل منافسة البلدان الأخرى. وتكون الزراعة في المقابل، استفادت من الوسائل التقنية الحديثة، وبالتالي استطاعت تموين الهند بالغذاء، وإضافة الفائض لغذاء العالم.

«نحو عام (1850)، كانت ظروف الاستغلال المنتظم تحققت كلها إثر الإلغاء التام للقواعد الطبيعية للحياة الاقتصادية. وتحطم التوازن القائم بين الزراعة والنشاط الحرفي. فلم يعد باستطاعة الفلاحين المنهكين بعبء الضرائب الباهظة اللجوء إلى الدخول الناجمة عن الصناعة المترلية. فإذا كان الدخل المتأتي عن المواد النسيجية الأولية لا يكاد يكفي لدفع الضرائب، فإن الإنتاج الزراعي المتناقص لم يعد يسد الحاجة للمواد الغذائية. وتفاقمت هذه الندرة أيضًا نتيجة لتصدير كميات هامة من القمح والأرز، مهما كانت جودة المحصول. وكانت العواقب أن وجدت جماهير الفلاحين نفسها ترزح تحت عبء الديون أكثر فأكثر، فتفقد أراضيها وبيوتها، من جهة؛ والمجاعات التي كانت تفتك بالبلاد من الجهة الأخرى».

«في نحو منتصف القرن التاسع عشر، نشهد صراعًا دائمًا بين إنغلترا المصرة على إبقاء سياستها الاقتصادية القائمة على إبقاء الهند ضمن دورها كمزود بالمواد الأولية وسوق لإنغلترا، والأطراف المعادية لها في الهند التي كانت تزداد تأثيرًا شيئًا فشيئًا. وكانت تتجسد أكثر فأكثر في أوساط المثقفين الهنود الذين تربوا أولاً في إنغلترا، وبعدما تحرروا، شرعوا في التصدي لها. وعندما وجدت الجماهير أخيرًا في غاندي الزعيم الذي عرف كيف يجمع كل الطاقات الشعبية في حركة وطنية كبيرة واحدة، انتهت هذه الطاقات المعادية إلى أن تصبح خطرًا أحست به إنغلترا وكافحته (بدبلوماسية مراوغة، وقمع عنيف). في البداية، مُنعت إقامة صناعة وطنية بإبقاء رسوم الاستيراد الجمركية في أدنى ما يمكن. وفقط في بعض الفروع التي كانت الهند تمارس فيها نوعًا من الاحتكار، بفعل غناها بالمواد الأولية، استطاعت بعض المنشآت أن تؤسس وتنمو. وكانت تلك حال صناعة الجوت. لكن الوضع تغير عندما توقفت الصادرات إلى إنغلترا أثناء الحرب العالمية

الأولى؛ وكفت السنوات من (1914-1919) للسماح بولادة صناعات قطنية قوية. فقد ارتفع عدد أنوال النسيج في صناعة القطن من (94136) إلى (186407) بين عام (1913 و1930)، وفي صناعة الجوت من (36050) إلى (61834). وشرعت صناعة المعادن والمناجم في الازدهار؛ وأنشئت العديد من مزارع الشاي. فأدرِك عندئذ مقدار النهضة التي يمكن للهند أن تنجزها فيما لو تركت حرة التصرف».

3/ 2/ 5/ 2/ 2) الجيش الإنغليزي- الهندي، أداة للإمبراطورية البريطانية

«كانت الهند نقطة الانطلاق لمسيرة إنغلترا الإمبراطورية. فللدفاع عن الهند، وجب ضمان عدن وإفريقية الجنوبية وقناة السويس ومصر وإفريقية الشرقية وفلسطين وجزيرة العرب وقبرص والعراق وبلوتشستان والهند الصينية، ونقاط ارتكاز في الشرق الأقصى والمحيط الهادي والمحيط الهندي.

«بعد قليل من اندلاع الحرب العالمية الأولى، قرر اللورد لينليثغو (Linlithgou)، الحاكم العام ونائب الملك في البلاد، أن على الهنود الإسهام إلى جانب إنغلترا في "الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية". وأُشرِك جنود هنود في القتال على الجبهة الغربية وفي عدة جبهات في الشرق وإفريقية: إذ جند أكثر من (621000) جندي و(475000) مدني من الهند للحرب».

«في (12 كانون الأول 1934) (في أثناء جلسة للبرلمان)، كان لانسبوري (Lansbury)، نقلاً عن مذكرات اللورد بيركينهيد (Birkenhead)، يصف الانطباع الذي تركته على بعض الجنود الإنغليز في الجبهة الغربية "مأساة الفيلق الهندي المؤلمة". فقد أوقف هذا الفيلق بخسائر فادحة، مع قوات الحملة البريطانية، هجوم الألمان الأول في خريف عام (1941)، وأنقذ هكذا الإمبراطورية البريطانية. (. . .) فقد كانت هذه القوات أرسلت من وطنها المشمس إلى فرنسا التي لم تبلغها إلا بعد رحلة طويلة. ولم يكن العديد من أفرادها يعرفون العدو الذين جاؤوا لقتاله. فبعضهم كان يظن أنه الروس! ومع أنهم كانوا مستجدين تمامًا في التكتيك الحربي الحديث، إلا أنهم فجأة أرسلوا إلى مجزرة إيبر (Ypres). ويردف النائب قائلاً: "أود أن أشير إلى أننا جلبنا هؤلاء الرجال للكفاح من أجل الحرية وحق الشعوب الصغيرة في حكم نفسها بنفسها. واليوم يقال لهم إنهم غير قادرين على إدارة شؤونهم الخاصة"!».

3/ 2/ 5/ 2/ 3) وضع العمال والصناعة

«إن الخطـــر الذي ضرب الصناعة المترلية، حرم الملايين من عملهم وخبزهم، وقذف بهـــم إلى الـــزراعة حيث لم يكونوا يجدون الظروف الضرورية للحياة. ولهذا كان الهنود يتـــزاحمون أفـــواجًا علـــى أبواب المصانع للحصول منها ولو بشكل مؤقت على العمل والخبز. وبما أنهم من دون مسكن ثابت أو تغذية كافية، فقد كانوا تحت رحمة أصحاب المصانع على نحو كامل. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، أحرزت التنمية الصناعية على تقدم سريع. فكان نحو (18) مليون شخص، بناءً على إحصاء عام (1931)، يعملون في المنشآت الصناعية وفي المناجم، إلخ، مع أن هذا العدد الكبير لم يكن يمثل سوى (11%) تقريبًا من الجماهير العمالية.

«من بين ال(319) مليون نسمة التي كانت تعدهم الهند في عام (1921)، لم يكن إلا (22,6) مليون، أي: (7%) تقريبًا ممن يعرفون القراءة والكتابة بالإنغليزية، والقليلون منهم كانـــوا عمال المصانع (. . .). وفقط عندما بدأت الصناعة النسيجية في الهند بالمنافسة الجديـــة لـــصناعة النـــسيج الإنغليـــزية، نتيجة لتدني تكلفة إنتاجها، تذكر الصناعيون الـــبريطانيون العمـــال الهنود المساكين ضحية الاستغلال، وطالبوا بإجراءات اجتماعية لمصلحتهم. وهكذا شهد الهنود في عام (1875) تعيين لجنة تحقيق في ظروف العمل ضمن الـــصناعة النسيجية في الهند، وصدر بعد ستة أعوام أول قانون للعمل. كان يحظر عمل الأطفال دون سن السابعة، ويحدد بتسع ساعات يوميًا فترة العمل لمن هم دون سن الثانية عـــشرة. أما الأطفال فوق الثانية عشرة، والرجال والنساء، فيمكن أن يعملوا من دون تحديد لمدة العمل.

«كـــان أصحاب المصانع يتذرعون بأنهم لم يكونوا يستطيعون معرفة سن الأطفال، لانعـــدام ســـجلات الأحـــوال المدنية. "عندما كنا ندخل مصنعًا للغزل، يبادر الأطفال للهرب. فمن كان يظن بأننا مفتشو مصانع!"[6]. ولم يجر تحديد فترة عمل النساء بإحدى عشرة ساعة إلا في عام (1891)، وعمل الرجال في (1910) باثنتي عشرة ساعة. وفي عام (1922)، خفض قانون العمل فترة العمل الأسبوعية إلى ستين ساعة (. . .).

«لا شك في أن الرق ألغي رسميًا في الإمبراطورية البريطانية عام (1834)، لكن الهنود عانـــوا بـــصرف النظر عن ظروف العمل في المصانع، نظامًا لم يكن أقل قسوة من نظام الرق القديم. إذ خلف إلغاء استعباد "الزنوج"، في إفريقية الجنوبية وغويانا وجزر ماليزيا والمـــناطق الأخرى الخاضعة للسيطرة الإنغليزية، حاجة ملحة لليد العاملة. فما كان من

الإنغليــز، لتجــنب استعمال مستخدمين أحرار، إلا اختراع نظام التعاقد (Indentured System). وبحجــة عقــد عمل حر، اضطرت أعداد كبيرة من الهنود، الآتين بخاصة من مناطق يسود فيها الفقر والمجاعة، للالتزام بالعمل خمس سنوات في المستعمرات الإنغليزية حيث كانوا يُشَغَّلون كالدواب، ولا يدفع لهم إلا أجر يقيهم الجوع. ولعدم قدرتهم على اقتصاد ما يكفي لنفقات العودة إلى الوطن، كانوا يظلون مقيدين إلى حياة العبودية حتى مــوتهم. ولم يتم إلغاء هذا النظام "شكليًا" إلا في عام (1922)، من دون أن تعدَّل حقًا شروط مثل هذا العمل.

«يبــسط التقرير المحايد والموضوعي الذي قدمه جوشي (Joshi)، الزعيم النقابي إلى مؤتمر العمل الدولي في كانون الثاني (1925) وممثل الهند فيه، ظروف حياة العامل الهندي. وهذه بعض المقتطفات منه "كانت فترة العمل في صناعاتنا طويلة جدًا حتى ماقبل سنتين . . إذ كانــت مصانع القطن في بومباي تستطيع تشغيل العمال حتى ست عشرة ساعة يومــيًا، منذ بضع سنوات. وكان أرباب العمل معتادين على القول إن العمال أنفسهم يرغبون في فترة عمل بهذا الطول ليتلقوا أجرًا أكبر. فلم يكن قانون العمل في عام (1922) يستهدف بالفعل إلا المنشآت التي تستعمل الآلات وتستخدم عشرين عاملاً على الأقل، ولم تــستفد المنــشآت الصغيرة الكثيرة من حماية هذا القانون. وطبقًا للبيانات الرسمية، كانت فترة العمل بالمناجم من سبع عشرة إلى ثماني عشرة ساعة في عام (1921). والهند اليوم هي البلد الوحيد الذي تعمل فيه النساء بالمناجم . . وتستند هذه الوقائع إلى التقرير (الأخير) لمكتب العمل الدولي (BIT) المتعلق بالعمل الصناعي في الهند».

«في مراكــز الصناعة النسيجية كما في كانبور (Kanpur)، حيث يسيطر رب العمل الإنغليــزي، يجــري خداع العامل بأكثر الأساليب وقاحة حول فترة العمل. إذ توقف ساعات المصنع الحائطية عدة مرات في اليوم، لخداع العامل الذي لا يتوفر على ساعة يد، أو يقول المديرون إن فترة العمل تقاس بعدد الدورات التي تقوم بها الآلات».

3/ 2/ 5/ 2/ 4) معاملة المرأة الحامل في المصانع

«في عــام (1919)، تقــدم مؤتمر العمل الدولي في واشنطن إلى حكومة الهند برجاء لبحث مسألة عمل المرأة قبل الولادة وبعدها، ومسألة المنح التي ينبغي أن تقدم لها. وقد ردت الحكــومة في عام (1921) بأنه لا يمكن للعاملات ترك أماكن عملهن أثناء الحمل، ولــيس هناك على كل حال ما يكفي من الطبيبات لتنظيم مساعدة عامة للأم (. . .).

وفي عـــام (1924)، قدم عضو في المجلس التشريعي مشروع قانون ينص على حظر عمل المـــرأة في المـــصانع والمناجم ومزارع الشاي قبل الولادة وبعدها، ويطلب دفع منحة لها خـــلال هـــذا الوقت. فرفضت حكومة الهند مشروع القانون هذا، قائلة إنه لا ضرورة لإجـــراءات كهذه، وأن قبول مثل هذه المقترحات ستنجر عنه عواقب غير منتظرة على العـــاملات. والحـــال أن الوصف التالي يبين إلى أي حد كان من الضروري في الواقع للعـــاملات الهـــنديات إقرار الحماية للأمهات منهن: "إن وضع العاملات في الجوت هو الأسوأ في البنغال. فما من مساعدة من أي نوع تقدم لهن أثناء الولادة، وأكثر من ذلك، تعتـــبر العاملات اللواتي يتغيبن عن العمل بسبب ولادقمن مطرودات، مثلما يحدث لدى تخليهن عن العمل لأي سبب آخر. والخشية من الطرد التي ترغم العاملة على دفع أجرة شـــهر إلى رئيـــسها في العمل كي يعيد استخدامها، يدفع الكثير من النساء إلى انتظار ولادقمن في الورشة (. . .). ويموت في المتوسط، (660) طفلاً لعاملات من كل (1000) قبل إتمامهم السنة الأولى (. . .) إذ تعمل المرأة الحامل حتى لحظة الولادة في غيمة كثيفة مـــن الغبار الناجم عن ألياف الجوت؛ وما إن تتعافى من ولادقا حتى تعود إلى هذا الجو. وتـــصطحب وليدها معها، وتعنى به بالقرب من الآلة التي تعمل عليها، وليس من النادر رؤيتها تحمل الطفل على ذراع بينما تعمل على الآلة بالأخرى".

«وحتى عام عام (1937)، حيث أُصدر قانون الأجور، كان التعسف التام هو السائد فـــيما يتعلق بدفعها. فكان رب العمل يدفعها عندما يروق له. وكثير من أرباب العمل كانـــوا يدفعون جزءاً من الراتب عينًا (وهي فرصة لخداع العامل العاجز عن الدفاع عن نفسه).

«وهذا ما قاله الميجور أتلي (Attlee)، رئيس حزب العمال البريطاني، بمجلس العموم في (6 شباط 1935): "في هذا البلد، تظل ظروف الحياة الصناعية سيئة. لنتذكر الوضع في أكـــواخ المـــدن. فما هي حال المساكن في المناطق الصناعية؟. شوارع ضيقة ومتلوية، وأكـــوام مـــن النفايات التي تتفسخ، وبرك للمياه القذرة في كل مكان. وتكتظ بالناس غـــرف صـــغيرة بائسة من دون نوافذ ولا تهوية. ذلك أن أسوأ أعراض التصنيع عادت للظهور في الهند. عادت للظهور تحت سيطرتنا. فنحن مسؤولون عنها"».

م ف



3/ 2/ 6) الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية

بيير بروشو (Pierre Brocheux)

التناقض هو جوهر الأشياء
لينين

شرعت الإمبراطورية الفرنسية الثانية في غزو شبه جزيرة الهند الصينية، مع غزو مملكة فيتنام[1](ا) واتبعته بمملكة كمبوديا/ كمبودشا، ثم بإمارات لاو في وادي الميكونغ، لكن الجمهـــورية الثالثة الليبرالية والديموقراطية، بعدما تبنت قيم قرن التنوير «حرية، مساواة، إخـــاء» هي التي أكملت العملية ونظمت الممتلكات وأدارتها. وكان ينظر إلى هيمنتها كاستبداد من كثير من سكان الهند الصينية، فحاربوه، ولكن أيضًا كمثال ومصدر إلهام لهـــذا الكفـــاح، وهكـــذا تتضمن السياسة الاستعمارية تناقضين، الأول داخلي والآخر خارجي، كوَّنا كلاهما الحوافز لتطورها.

3/ 2/ 6/ 1) احتلال وتسويغ

احتلت فرنسا جنوب شبه الجزيرة بضم الولايات الجنوبية من فيتنام (1860، 1862، 1876) وتنـــصيب نفسها حامية لكامبوديا من سيام. ثم صعد الفرنسيون تدريجًا صوب الـــشمال، أي الصين، موضع طمعهم الرئيس، إن لم يكن الوحيد، وشنوا عليها الحرب

للاستيلاء على شمالي فييتنام، التونكين، حيث كان النهر الأحمر يبدو لهم مسلكًا للنفاذ أكثر ملاءمة من الميكونغ إلى الإمبراطورية الصينية.

وفي الوقت الذي لم يكن بعد «حق أو واجب التدخل» تصورًا ولا أداة في العلاقات الدولية، كانت الحكومات الأوربية تعمد إلى التدخل باسم الليبرالية الاقتصادية والحرية الدينية، أي: حرية المسيحيين. وكان نابليون الثالث يحكم فرنسا عندئذ. وبعد عشرين سنة من دخول الصين، كان على الجمهوري جول فيري (Jules Ferry) أن يتسلم مشعل السياسة التوسعية التي أصبح المنظّر لها. فقام على إثر ليون غامبيتا (Leon Gambetta) بضم الانتقال الحر للأموال والبضائع والمبشرين المسيحيين، ولكن أيضًا الدوافع الجيوستراتيجية المرتبطة بالمنافسة بين القوى الإمبريالية إلى «العمل التحضيري» الذي تذرع به لتسويغ طلبه الاعتمادات المالية العسكرية أمام مجلس النواب. وفي رده على جورج كليمنصو (Georges Glemenceau): «أهي استفزازية، الحضارة، عندما تسعى لفتح أراضٍ تنتسب إلى البربرية؟. استفزازية، فرنسا وإنغلترا، عندما كانت تفرضان على الصين في عام (1860) فتح بعض المرافئ، وبالتالي اتصالاً مباشرًا مع الحضارة؟»[2]. وهكذا كان يحيط أحد المدافعين الأكثر بلاغة[3](2) عن التوسع الاستعماري بمقاصد نبيلة.

وبعد ذلك بقليل، وفي الخط الإيديولوجي عينه، استدعى الحاكم العام بول دومير (Paul Daumer) الماضي والمستقبل في آن معًا لشرعنة ضم الفييتنام وتجميع بلدان الهند الصينية في اتحاد هندوصيني تحت وصاية فرنسا: «إن فرنسا في أنّام قد ألحقت وربطت بها أكثر فأكثر، أداة متميزة للدور الاقتصادي والسياسي الذي يمكن لها أن تدعيه في آسيا. فقد اكتسبت إمبراطورية أنام أوج قوتها منذ قرن عندما كان يديرها مستشارون فرنسيون. والآن وقد صارت جزءًا لا يتجزأ من فرنسا ويمكن للإمبراطورية المحدثة، الهند الصينية الجديدة أن تبلغ ازدهارًا ومجدًا لم يكن لأجداد رعايانا الحاليين أن يحلموا بهما»[4](3).

غي دو موباسان[5] (Guy de Maupessant)

يتكلمون إذن عن الحرب مع الصين[6]، لماذا؟ لا أحد يدري. والوزراء يترددون هذه اللحظة، ويتساءلون عما إذا كانوا سيتسببون في قتل أناس هناك، لكنهم لا يكترثون في التسبب بقتل الناس، لأن ما يقلقهم هو الذريعة. أما الصين، هذه الأمة الشرقية الرصينة فتسعى لتجنب هذه المجازر الأكيدة، بينما تدفع فرنسا، الأمة الغربية والبربرية، إلى الحرب، وتسعى إليها وتتوق إليها. (. . .)

الحرب! . . القتال! . . القتل! . . ذبح البشر . . ولدينا اليوم، في زماننا، مع حضارتنا، مع اتساع العلم وعمق الفلسفة التي توصل إليها العقل الإنساني، مدارس يُعلّم فيها القتل، القتل من بعيد وبإتقان للكثير من الناس في الوقت ذاته، قتل أناس مساكين بريئين، مُعيلين، ومن دون صحيفة سوابق. فالسيد

جول غريفي (Juleer Grevy) يعفو بإصرار عن القتلة الأكثر وحشية، عن مقطعي النساء إربًا إربًا، وعن قتلة الوالدين، وخانقي الأطفال، بينما يحكم السيد جول فيري بالقتل، من أجل نزوة دبلوماسية تندهش منها الأمة، ويندهش منها النواب، وهو مطمئن على بضعة آلاف من الشباب الشجعان.

وما يبعث على الذهول أكثر هو أن الشعب بأجمعه لا ينهض ضد الحكومات. فما الفرق إذن بين الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية؟.

كــان بول دومير يريد وصل فضاء الهند الصينية مع منطقة النفوذ الفرنسية في جنوبي الــصين، وبخاصــة ولايــة يونان (Yunnan)، لأنه كان من أنصار التوسع ذي الصفة الاقتصادية الغالبة الذي يتجاوز الحدود السياسية. وكانت سكة يونان الحديدية التي تصل ميناء هايفونغ بيونانسينتعبيرًا ملموسًا عن برنامج دومير الطموح[7].

الاحــتلال والــتهدئة والحماية كانت الكلمات الأساس في الخطاب الاستعماري، للإشــارة إلى تحكم فرنسا بالسكان وبالأراضي الهندوصينية. وللنجاح في هذه العملية، استعمل الفرنسيون تناقضات المجتمع الفييتنامي والعداوات بين القوميات في شبه الجزيرة. فقد اختاروا حلفاءهم والمتعاونين معهم من الكاثوليك والخمير كروم (Khmers Krom) (وهــم كمبوديو كوشنشين)، ومن سكان الجبال في شمالي فيتنام ووسطها؛ واستعملوا الــرماة الكمبوديين من الراده (Rhades) أو الثو (Thas) لقمع الفيتناميين. وقد توافقت السلطات الفرنسية مع الملاحظة التي أبداها الكابتن بارو (Barault) في عام (1927) عن الكوشينشين: «أليس واضحًا للعيان أن ازدواجية العرق المفضية إلى تغاير الحضارات هي مساعد على الهيمنة الفرنسية؟»[8].

وقــد جعــل الكولونــيل غاليبي (Gallieni) منها مبدأ موجهًا لسياسته في «التهدئة» بتونكين مذكرًا بأن: «العمل السياسي هو الأكثر أهمية (. .) وما من ضابط نجح في رسم خريطة قومية دقيقة للأراضي التي يشرف عليها إلا واقترب من التهدئة التامة. (. .) فكل تجمــع من الأفراد والعروق والشعوب والقبائل أو الأسر، يمثل مجموع مصالح مشتركة أو مفترضــة. وإذا مــا كانت هناك عادات وأعراف ينبغي احترامها، فهناك أيضًا كراهيات وخصومات يجب تفكيكها واستعمالها لمصلحتنا بمواجهة هؤلاء بأولئك . . »[9].

وقــد اســتمرت هذه السياسة الكلاسيكية «فرق تسد» بإنتاج تأثيراتها عندما نالت الــدول استقلالها وأشعلت الحروب شبه الجزيرة بين عام (1945 و1989)، وهي حروب لاتزال عواقبها بادية اليوم.

وكــان للحرب التي رسخت الهيمنة الفرنسية، مثل بقية الحروب، مواكبها من قتلى المعارك، والمحكومين بالقتل، والقرى المحروقة والمهدمة، والمدنيين المنكل بهم، والآلاف من

الحمالين المسخرين[10](4) الذين كانوا يُقتلون إذا ما هربوا. إضافة إلى فتك الأوبئة بالسكان (من ملاريا وزحار وتيفوس وكوليرا) أو فنائهم بالمجاعات. ولم يرحم الموت القوات الفرنسية أيضًا التي أصيبت بمعدل مرتفع في الإصابة بالأمراض وبالتالي ارتفاع في معدل الوفيات.

حولت الطوابير العسكرية الفرنسية، يرافقها المساعدون المحليون، تونكين إلى «بلاد مسترقة»، لأنها اجتاحت سكانًا كانت أنهكتهم العصابات الصينية المسلحة التي كانت تجوب الأطراف الحدودية. ويقتبس المؤرخ س فورنيو (C. Fourniau) من المونسنيور بوجينييه (Mgr Puginier) الذي يذكر أنه في عام (1884) «كانت نصف القرى أحرقت ربما ونهبت وابتزت»، وينقل العديد من الشهادات عن طرق القوات الفرنسية مثل هذه: «عند مرورنا بالقرى، كان لدينا الحق بقتل الجميع ونهب كل شيء عندما لا يأتينا السكان خاضعين. وهكذا لم يُفتقر إلى الدجاج والخنازير . . نذهب مساء نحو الساعة العاشرة أو الحادية عشرة إلى القرى ونفاجئ السكان في أسرتهم، فنقتل الجميع، رجالاً ونساء وأطفالاً بأعقاب البنادق والحراب، إنها مجزرة حقيقية»[11].

كلود فارير، المتحضرون[12] (Claude Farrere)

- الصيني لص والياباني قاتل؛ والأنامي هذا وذاك. بعد هذا، أعترف بصراحة أن للعناصر الثلاثة فضائل لم تعرفها أوربة، وحضارات أكثر تقدمًا من حضاراتنا الغربية. فمن اللائق بنا إذن، ونحن أسياد هؤلاء الناس الذين ينبغي أن يكونوا أسيادنا، أن نتغلب عليهم على الأقل بخلقنا الاجتماعي. ومن اللائق ألا نكون، نحن المستعمرين، قتلة أو لصوصًا. لكن في هذا طوبائية. (. . .)
- لماذا؟، يسأل أحدهم.
- لأن المستعمرات تشتهر في نظر جميع الفرنسيين بأنها المورد الأخير والملجأ النهائي لكل المنحطين من كل الطبقات والمطاردين من كل المحاكم. ونتيجة لهذا يحتفظ الوطن بأفضل جنوده ولا يصدر أبدًا إلا الحثالة منهم. فنحن نؤوي هنا المؤذين والعاطلين والطفيليين والنشالين، والذين يستصلحون الأرض في الهند الصينية، لم يعرفوا كيف يحرثون في فرنسا؛ والذين يتاجرون كانوا أفلسوا؛ والذين يحكمون ويدينون كان حكم عليهم وأدينوا أحيانًا، بعد هذا، لا ينبغي الاستغراب من كون الغربي في هذه البلاد أدنى أخلاقيًا من الآسيوي مثلما هو أدنى فكريًا في كل البلدان.

كان غاليبيني سوغ ضرورة استعمال طرق كهذه، وهو يقر بالتأثيرات التي قد تتسبب فيها في السكان: «ما إن يهدأ الرعب الأول، حتى ينشأ ضمن الجماهير بذور الثورة التي تتضاعف وتتنامى أكثر وأكثر بفعل الأحقاد المتجمعة نتيجة الأعمال القاسية»[13].

في وسط الفييتنام، عندما اقتحم الفرنسيون في (5 تموز 1885)، قلعة هويه التي كانت تضم القصور الملكية التي كان رجال البلاط يقيمون فيها، تتحدث التقارير عن مجازر (1500 فيتنامي قتل مقابل 11 فرنسي)، وحرائق ونهب للمدينة، إذ تحولت القصور والأرشيفات والمكتبة، كتراث ثقافي نفيس، إلى رماد. وحتى الجنرالات أنفسهم شاركوا: «إن نهبًا كهذا تم ببرودة طوال شهرين يتجاوز بكثير . . نهب قصر الصيف في بكين»[14].

عند انتهاء فترة الاحتلال و«التهدئة» في شمالي الفييتنام ووسطه، التي استمرت من بين عامي (1883 و1896) كانت البلاد مسرحًا لكارثة سكانية. وكان لابد من انتظار سنوات العشرينيات حتى يستعيد سكانها الزيادة الطبيعية.

فما إن أخضع السكان وقمعت المقاومة، حتى صودرت سيادة الدولة الفييتنامية، كما كانت صودرت سيادة الكمبود في عام (1863) ولاوس في عام (1893). ومذ ذاك، أخضعت البلدان الثلاثة لنظام حماية اسمي محض وتطور الحكم فيها إلى الإدارة المباشرة بناء على المسلمة القائلة: «إن الأهالي عاجزين عن حكم أنفسهم بأنفسهم»[15].

ولنزع السيادة عن البلاد كان يبدأ الحكام العامون بتعيين ملك جديد. والتعسف الذي كان يملي القرار، بالتنصيب، كما كان يملي القرار بالخلع، يجعل ما رواه الكاتب رولان دورجيليس (Roland Dorgeles) بشأن اختيار الإمبراطور دوي تان (Duy Tan)، قابلاً للتصديق تمامًا، عندما خلع الفرنسيون الملك ثانه ثاي (Thauh Thai) عن عرشه، ذهب وفد إلى القصر، «فأخذ الأمير الصغير (ابن الملك من إحدى خليلاته) بالبكاء ومناداة أمه وضرب الأرض برجليه، لكن الميجور الذي جذبه ناحية النور فحصه ببرود: أظن أن هذا يصلح، قال وهو يربت عليه، كأنما كان عليه أن يختار من بين مجموعة من صغار الكلاب، الكلب الذي لن يُغرق، هل يعجبك؟ حسن، هيا بنا»[16].

واستمرت هذه العادة إلى الحد الذي قام فيه الفرنسيون بعد ثلاثين سنة بإخراج نوردوم سيهانوك من القسم الداخلي بثانوية سايغون لوضعه على العرش، لأنهم كانوا يرونه أكثر ليونة وطواعية من ابن عمه مونيريث (Monireth)، الذي كان ينبغي أن يرث العرش طبقًا للعرف[17].

وما إن ينصب الملوك على العرش حتى يُحولوا إلى حالة سياسية نباتية، مما يفضي إلى النيل بقوة من المؤسسة الملكية: «لم يعد ملك كمبوديا/ كمبودشا يستشار. ومن عام (1884 إلى 1945)، لم يعد الخمير يدعو ملوكنا إلا «الببغاوات المدربة فقط على قول (بات، بات) أي: نعم، نعم». فالحماية كانت في الحقيقة، منذ فرضها، دكتاتورية»[18](5).

و لم تعد للملكيات حرية التصرف بموازناقم: إذ كان الحاكم العام يدفع للملوك مخصصاقم السنوية ويضم الواردات إلى موازنة الهند الصينية العامة. وكان المقيم الفرنسي السامي هو الذي يرأس مجلس الوزراء، وله الكلمة الأخيرة، بينما كان لكل موظف كبير في الولايات (مانداران) (Mandarin) مقيم فرنسي «يغطيه». «الفرنسيون يأمرون والفييتناميون يطيعون وكل الموظفين من الرتب والوظائف جميعها يتملقون الفرنسيين بخنوع»[19](6).

كان الموظفون الفرنسيون كثر، وحتى في الدرجات المنخفضة، إذ أعطت كثرقم صفة «مستعمرة تأطير» للهند الصينية، وكانت هذه البيروقراطية مخصصة لإدامة التفوق الأوربي الاستعماري بالإبقاء على المسافة بين المستعمِرين والمستعمَرين، والاحتفاظ بالموظفين المحليين في الدرجات الدنيا.

مهما كان النظام السياسي والقضائي، سواء نظام المستعمرة أم المحمية، فإن الاستعمار يقوم على سيطرة أقلية أجنبية على أكثرية من السكان الأصليين. وتصادف أن كانت الأكثرية والأقلية تنتميان إلى «عرقين» طبقًا لمصطلحات تصنيف النوع البشري السائد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين: هما العرق الأبيض والعرق الأصفر.

فمن المتعذر إذن تحليل السياسة الاستعمارية بصفة دقيقة، مع تجاهل المرجعية العرقية التي خلقتها النزعة العلمية للقرن التاسع عشر. إذ إن جول فيري يتبنى، مثل كثير من الجمهوريين الآخرين و«الإنسانيين»، مفهومات العروق الأرقى والأدنى، إلا أنه لم يكن من الذين يَخلصون إلى وجوب إبادة «العروق الأدنى»: «أكرر أن للعروق الأرقى حقًا، لأن عليها واجبًا. واجبها في تحضير العروق الدنيا . . »[20].

كانت النزعة العرقية تتخلل النظام الاستعماري في مجموعه، وتلهم الآراء والسلوكات العرقية، أي: التمييزية، وأحيانًا الإجرامية، بين مستعمِرين ومستعمَرين، حتى ولو لم يكن هناك نظام تمييز عنصري (أبارتايد) في الهند الصينية قط. فقد كانت الوقائع في الهند الصينية تزخر بالأحداث اليومية المتصفة بالخشونة والإذلال والإجحاف. وعلى الرغم من تحذير ألبيرسارو (Albert Sarraut) من «الأحكام القضائية العرقية»، فقد حُكم على فرنسيين أدينوا بتهمة القتل إما بالبراءة وإما بوقف تنفيذ العقوبة أو بدفع مبلغ تافه تعويضًا عن العطل والضرر. وقد جعل الحكم ببراءة فرنسيين متهمين بقتل فييتنامي في عام (1937) أحد رجال البنوك وهو فييتنامي من التبعية الفرنسية، يكتب إلى أحد مواطنيه وهو أيضًا فرنسي التبعية: «إذا كانت جريمة . . بشعة[21]، فهي ليست سوى حادث يحصل أحيانًا في الحياة المشتركة لشعبين، لكن ما هو نهائي، وما يقضي على كل

أوهامنا، هو الحكم القضائي الذي أصدرته النخبة الفرنسية، ويعبر عن العقلية الفرنسية حول قيمة حياة أنامي . . »[22].

لقد فاقم العامل العرقي، في قلب النظام الاستعماري، التفاوتات والتوترات الاجتماعية، وأفضى إلى منعطف أكثر حدة للصراعات السياسية.

3/2/6/2) انتزاع أكثر ما يمكن من الأرباح من ممتلكاتها

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للهند الصينية، ظهر التوسع الاقتصادي واستغلال المصادر الطبيعية والبشرية بوضوح كدافع رئيس له. فما كاد الفرنسون يحتلون كوشينشين «فييتنام الجنوبية» حتى أراد الأميرال لاغرانديير (La Grandiere) أن يجعل من سايغون «سنغافورة ثانية». سنغافورة التي أسسها البريطانيون في عام (1819) وكانت عندئذ مركزًا تجاريًا مزدهرًا. كان الهولنديون حصلوا على أرباح طائلة من نظام الزراعات «الإجبارية» (Kulturstelset) الذي فرضته حكومة فان دن بوش (Van dou Bosch) في جاوا عام (1830)؛ وضم الإسبان اقتصاد الفيليبين إلى الاقتصاد العالمي في عام (1840)؛ وفتحت سيام (Siam) أبوابها للأوربيين في عام (1855) بعد توقيع معاهدة بورينغ (Bouring). وبين شمال-شرقي آسيا (الصين، اليابان، كوريا) الذي فتحه الأوربيون لتوهم والعالم الهندي الذي يحتله البريطانيون بكامله، أصبح جنوب-شرقي آسيا ميدان تنافس لهم في هذا النصف الثاني من القرن التاسع عشر[23].

عندما قرر الأميرال دوبريه (Dupre) خوض الحرب في تونكين، سوغ قراره في برقية موجهة إلى الحكومة بتاريخ (1873/07/28): «إن تونكين مفتوحة بالفعل نتيجة لنجاح أعمال جان دوبوي[24](1) (Jean Dupuis) بأثر عميق في التجارة الإنغليزية والألمانية والأمريكية. وضرورة ملحة لاحتلال التونكين قبل الغزو المزدوج الذي يتهدد هذا البلد من الأوربيين والصينيين وضمان هذا الطريق الوحيد لفرنسا، لا أطلب أي نجدة، سأتصرف بوسائلي الخاصة»[25].

اعتبارًا من عام (1897)، أنشأ بول دومير، حاكم الهند الصينية العام عندئذ الاتحاد الهندوصيني، كمنظمة سياسية-اقتصادية، تجمع بلدان شبه الجزيرة لتأطير وتوجيه المبادرات الاقتصادية وتشجيعها والوصل فيما بينها. واقترنت هذه المبادرات بعمل صحي وتربوي[26]، قصد منه تأمين الفاعلية والإنتاجية والمردودية لها.

ومع ذلك لا يجب النظر إلى هذا العمل في بعده النفعي كمجرد وسيلة. فقد كان المقيم السامي في أنام-تونكين بول بيرت (Paul Bert)، والحاكم العام جان ماري دو

لانسان (Jean Marie de Lanessan)، الأول عالمًا فيزيولوجيًا ذا شهرة عالمية والثاني عضوًا في الأكاديمية وطبيبًا. وباعتبارهما كلاهما جمهوريين وماسونيين أحرارًا، فقد مزجا معتقداهما الفلسفية، السياسية، وبخاصة إيمانهما بالجوهر التقدمي للحضارة الأوربية، بدورهما في الحكم[27]. لكن فترة توليهما للسلطة كانت قصيرة للأسف، أقل من سنتين، وظلت أفكارهما غير مطبقة.

وللشروع فيما كان ألبير سارو يسميه الارتقاء بالمستعمرات، هيأ الفرنسيون تشريعًا ووظفوا رؤوس أموال، وعينوا من المكان ذاته اليد العاملة الضرورية للقطاعات الاقتصادية الجديدة التي كانوا يفتتحونها.

فقرر أن الأرض وباطنها ملكية للدولة، وكان تشريع خاص بالامتيازات العقارية والمنجمية يحصر النشاطات الزراعية والمنجمية بالفرنسيين وسكان الهند الصينية، وهو ما سمح باستبعاد الصينيين عن النشاطات المنجمية التي كانوا يمارسونها في شبه احتكار قبل وصول الفرنسيين، إذ كانت إحدى أقوى الشركات الرأسمالية في هذا الميدان، وهي شركة استثمار الفحم الحجري في تونكين، تمسك بشبه احتكار استخراج وبيع الفحم في تونكين، وكانت نشاطاها في عام (1949) تضع الهند الصينية في المرتبة الثانية بعد منشوريا بين منتجي الفحم في الشرق الأقصى[28].

كما أفضت سياسة ليبرالية في توزيع الأراضي إلى توطين فرنسيين، أفرادًا وشركات مغفلة، على أملاك واسعة مخصصة لزراعة الأرز والهيفيا، وبدرجة أقل للبن والشاي. فكان الفرنسيون في عام (1931)، يحوزون على (1,025) مليون هكتار من الأراضي[29]. ومع أن هذه الأراضي لم تكن في مناطق كثيفة السكان، إلا أنها تسببت مع ذلك بطرد شاغليها الأوائل من الأهالي.

فقد تشكلت المزارع الكبيرة لزراعة الأرز ذات ال(2000-10000/ 15000) هكتار، على حساب المستصلحين الأحرار من الأهالي الذين كان يجهلون التشريعات أو إجراءات التسجيل العقاري، ليصبحوا عاملين أجراء في وضع يشابه المياومين، نتيجة لعبء الديون أو لخضوعهم إلى عقود لم يكونوا يفهمون منها كلمة.

وكان هذا الوضع سببًا لنزاعات عقارية عديدة، بلغت ذروتها في السنوات (1936-1938) حيث تكاثرت احتلالات الأراضي، وانتهاكات القانون الاستعماري في الملكية العقارية. وعلى الرغم من ظهور فكرة الإصلاح الزراعي، إلا أن الإدارة الفرنسية لم تنتقل قط إلى حيز الأفعال، لأنه لم يكمن مطروحًا المساس بمصالح الملاك الفرنسيين أو الأهالي الذين كانوا يشكلون القاعدة الاجتماعية للنظام الاستعماري[30].

في أماكن أخرى، بأطراف كوشينشين وكمبوديا/ كمبودشا وأنام، حيث أقامت الشركات الكبرى مزارع الهيفيا، وجد سكان قليلو العدد (مثل الستيينغ (Stieng) على حدود كمبوديا/ كمبودشا وفييتنام، وفي منطقة ميمو (Mimot) من الذين كانوا يمارسون الزراعة المتنقلة في أراض يحرقون أعشابها أو أشجارها، والصيد والتلقيط، أنفسهم محرومين من هذه الأراضي، ومن الوصول إلى ينابيع المياه[31].

وقد اقتضت أشغال التجهيز الكبرى، الشبكات النهرية والطرقية، وأشغال الري والزراعة، الضرورية لافتتاح الورشات واستصلاح الأراضي وتوسعة الرقع المزروعة، رأس مال هام، أتى في جزئه الأكبر من الشركات الكبرى كالمجموعة الفرنسية البلجيكية هاليه-ريفو (Hallet Rivaud)، وشركة أوكتاف هومبرغ (Octave Homberg) المالية الفرنسية والاستعمارية، ومن قروض جمعت في سوق باريس المالية.

فبعيد الحرب العالمية الأولى، استولى الولع بالاستثمارات في الهند الصينية على الأوساط المالية الفرنسية. إذ كانت مقرات (37) شركة من الهند الصينية في فرنسا بين عامي (1915 و1925)؛ وفي عام (1924) كانت قيمة أسهمها المدرجة في البورصة تبلغ (1,3) مليار فرنك، وقيمة الأسهم غير المدرجة (207527500) فرنك، طبقًا لتقرير كان يقدر أن قيمة الاستثمارات الفرنسية (بما فيها القروض العامة) تتجاوز 3 مليارات فرنك[32].

قبل توارد هذه الاستثمارات، كانت الحكومة العامة تستمد مواردها المالية في المكان عن طريق الجباية. وهي هذه الضرائب أيضاً التي سمحت بسداد القروض العمومية التي جمعت في الوطن.

نظمت مصلحة الضرائب في الهند الصينية تحت حكم بول دومير الذي استحدث الموازنة العامة لاتحاد الهند الصينية. وكانت الاقتطاعات تعتمد أساسًا على الضرائب غير المباشرة. «في البلدان التي يكون فيها الأوربيون قلة، كتب بول دومير، من واجب السلطة الدفاع عن مصلحة الوطن والمصالح المشتركة المستعمرة (. . .) إذ تمول الضرائب المباشرة المصادر والأشغال ذات المصلحة المحلية المحضة (بينما) يمكن للضرائب غير المباشرة أن تخصص من دون عوائق إلى أعمال الإمبراطورية، أي: لدفع تكاليف الأعمال والأشغال ذات المصلحة العامة»[33].

فنظم بول دومير انسجامًا مع هذا المذهب، نظام اقتطاع لثلاث مواد ذات استهلاك شائع، بل ضرورية للأولى: الملح والكحول والأفيون. وكان الملح والكحول ينتجان في النظام السابق للاستعمار بصفة حرة، بينما كانت معالجة الأفيون وبيعه يعهد به إمبراطور فييتنام وملك كمبوديا/ كمبودشا إلى صينيين. فأقام بول دومير احتكار الدولة للملح

والكحـــول والأفـــيون، وجعل منها هكذا «دواب الجر» الثلاثة للنظام الجبائي في الهند الـــصينية. وكانـــت هذه الضرائب الثلاث الأكثر مردودية للموازنة العامة حتى الحرب العالمية الثانية، لأنها كانت تؤمن (29%) من المدخولات في عام (1942)[34](8).

عـــندما نعلم أن الملح يشغل مكانًا مركزيًا في تغذية الفييتناميين اليومية، وبخاصة في تملـــيح السمك، ولكن أيضًا لدى الكمبوديين في تابل السمك المخمَّر، نتخيل بلا عناء العـــبء الذي كانت تمثله هذه الضريبة، لاسيما أن المشتغلين بالتمليح كانوا يصبحون مستخدمين لدى الإدارة بعدما كانوا منتجين أحرارًا. وهكذا أعادت الجمهورية الثالثة في ممـــتلكاتها بالهند الصينية ضريبة الملح الكريهة التي كانت ثورة عام (1789) ألغتها. وفيما يـــتعلق بالكحـــول الذي كان يحتل مكانة جد هامة في الاحتفالات والطقوس، كانت شـــركة فرنـــسية ضـــخمة، هي شركة تقطير الهند الصينية، تمسك بصناعته بصفة شبه حصرية، بناء على امتياز منحته لها الجمارك والإدارات الحصرية للهند الصينية، وكانت تسيطر على سوق البيع باختيار الموزعين على هواها. هاتان الضريبتان، الملح والكحول، كانـــتا تـــثقلان على الفلاحين، ولاسيما أنهم كانوا ملزمين بشراء الكمية التي يحددها الأعـــيان لكـــل واحد، وكانوا خاضعين لمراقبة رجال الجمارك الشديدة، والمأذون لهم بتفتيش منازل المخالفين ومصادرة ممتلكاتهم[35].

كـــان الأفـــيون يعـــد مخدرًا يضعف العزيمة، وبالتالي خطير على الأفراد والمجتمع. وباعتباره موضعًا للاستنكار الأخلاقي، كان مدانًا من قبل السلطات الدينية والمنظمات الدولية، بل ومحظورًا من الدول. ومع ذلك شرَّعت الدولة الاستعمارية، في الهند الصينية، اســـتهلاكه، حتى إن الجمارك والإدارات الحصرية للهند الصينية كانت تسهم في أعمال تهريبه المربحة إلى الصين[36].

هذه الضرائب الثلاث، وبخاصة ضريبتا الملح والكحول، بوضعها السكان وجهًا لوجه مـــع السلطات الاستعمارية مثلت بامتياز الطبيعة القمعية للنظام الاستعماري، ويشكل التنديد بهما الموضوع الرئيس للرسالة الهجائية التي كتبها نغوين أي كووك (Nguyen Ai Guoc)/هوشيه مينه في عام (1925): قضية الاستعمار الفرنسي.

وهـــناك مـــصدر آخـــر للصعوبات. فجباية الضرائب نقدًا كان يرغم فلاحي أنام وتـــونكين، الذين كانوا يستعملون السابك(9) التوتيائي (Sapegue) في مبادلاتهم اليومية، علـــى شراء قروش لدفع ضرائبهم. وكان استحقاق السداد يرفع معدل صرف عملة إلى الأخرى ويورث الفلاحين المصاعب. واضطرت القوميات التي تمارس الزراعات المعاشية

والمقايضة في الأراضي المرتفعة من الجزيرة إلى إنتاج المزيد لبيع الفائض والحصول على أموال الضرائب.

مع أن تقدير الاقتطاع مستحيل أو أن محاولة تقديره لم تتم إلى الآن بصفة منهجية بتعبير أكثر دقة، إلا أن الضريبة العقارية والضريبة الشخصية اللتين شكلتا الجباية المباشرة، كانتا تمثلان عبئًا ثقيلاً. وبما أن بطاقة الضريبة الشخصية كانت تستعمل بطاقة هوية، كان سهلاً التحقق في أي لحظة مما إذا كان الشخص قد سدد ضريبته الشخصية. وكان المخالف يساق فورًا إلى السجن.

وكانت قدرة الناس على دفع ضرائبهم تبلغ أكثر الأحيان حدود الطاقة، كما يشهد على ذلك تحذيرات الإداريين والمبشرين، بينما كان ميزان ضغط التمردات المضادة للضرائب ينوس من الولايات (1908، 1930-1931، 1937-1938) إلى النواحي، حيث كانت أكثر تواترًا، لكنها أكثر تشتتًا وبالتالي أقل إثارة لانتباه الصحافيين ورجال القضاء.

كان استغلال الطبيعة يقتضي تعبئة يد عاملة كثيرة بأجور منخفضة. وقد جعل ازدحام السكان النسبي في السهول الشمالية لفيتنام، ودلتا النهر الأحمر والسهول الساحلية للوسط الشمالي، من هذه المناطق خزانًا لانتقاء العمال وقاعدة للانطلاق إلى مزارع كمبوديا/ كمبودشا والهضاب العليا في وسط فيتنام. كما كانت هذه المنطقة الأخيرة مصدرًا لمن كانوا يسمون كولي (Coolie) ويستخدمون في المناجم والورش الغابية في لاوس، أو يرسلون إلى المزارع النائية في جزر نوفيل هيبريد (Nouvelle-Hebrides) وإلى مناجم النيكل في كاليدونيا الجديدة (Nouvelle-Calidonie)[37].

وقد تبنى الاقتصاد الاستعماري أسلوبًا في التعامل مع اليد العاملة، لم يكن عبودية بالتأكيد ولا سخرة، بل شكلاً من التبعية الجائرة المنطوية على ظروف عمل شديدة القسوة، ليست مقتصرة على مرحلة استصلاح الغابات[38]، التي كان ينقل العمال إليها للعمل اثنتي عشرة ساعة يوميًا، وهم خاضعون للتعسف ولضرب رؤساء العمال والمراقبين القساة، وللملاريا والزحار اللذين كانا يفتكان بهم. وعانت اليد العاملة في المزارع ارتفاع معدل الوفيات أيضًا؛ إذ كانت الأزجال والأغاني المحزنة الشعبية تذكر أشجار الهيفيا التي تترك لتستريح عندما تكون مريضة، على عكس كولي المزارع الذين «تُسمِّن عشرات الآلاف من عظامهم أشجار المطّاط»، مثلما «يُسمِّن عرقنا الفرنسيين». وحتى عندما تحسنت الظروف المادية، من مسكن وغذاء ونظافة وصحة، ظل تعسف إطارات المزارع وجورهم مستمرًا إلى الحد الذي جعل النائب العام للجمهورية يندد في

عـــام (1936) ب«عقلية النخاسين التي تبعث على الكراهية». وطالب بعقوبات قاسية بحقهـــم، وردد الحاكم العام لكوشينشين صداه في عام (1937) فيما يتعلق بمزارع كان ميـــشلان (Michlin) يعامـــل فيها عماله «كمساجين، وأشلاء بشرية كان المساعدون يوسعونها احتقارًا وشتمًا إن لم يكن ضربًا»[39].

وإذ شجع النظام الاستعماري على زيادة المهاجرين، فقد عزز الفسيفساء القومية في بلـــدان الهند الصينية، من دون أن يجري تمازج حقيقي. وهكذا هيأ أرضية مواتية لتفجر الصدامات بين القوميات التي حدثت في الدول التالية للاستعمار.

ذلـــك أن فرنـــسا الاســـتعمارية لم تستمد فقط عمالاً من الخزان السكاني في الهند الـــصينية، وبخاصة من الفييتناميين، لأعمال في الداخل، بل استقدمت علاوة على ذلك جيشًا من العمال ومن الرماة للخدمة في فرنسا على الجبهة والخطوط الخلفية أثناء الحربين العالميتين، كانوا متطوعين من حيث المبدأ، لكن كثيرين لم يكونوا كذلك في الواقع. فمن عـــام (1915-1919) أرسل إلى فرنسا[40] (42922) من الرماة و(49180) من العمال. وفي عام (1939) طلب جورج ماندل (Georges Mandel) (80000) من الهنود الصينيين. ولم يأت سوى (28000) في عام (1940) (8000 من الرماة و20000 من العمال)، وقد عانى (15000) منهم الاحتلال الألماني، في ثكنات ذات ظروف سيئة[41].

كانـــت الهـــند الصينية، من بين الممتلكات الفرنسية، الوحيدة ولاشك التي عملت كمـــنظومة اقتصادية، حيث كانت اقتصادات المستعمرات توجه من الوطن من خلال الدور المسيطر الذي قام به بنك الهند الصينية، آخذًا بالحسبان التنوعات المناطقية والمحلية وخصوصياتها.

كان التمويل والنقد هما الدعامتان لهذه المنظومة التي أصبح (بنك الهند الصينية) سريعًا حجرها الأساس. فبعدما أسسته مصارف فرنسية كبرى، سرعان ما أصبح مستقلاً ومنح امتـــيازًا جد هام في فرنسا الجمهورية، هو الإصدار النقدي. وأصبح منذ عام (1888)، عـــلاوة علـــى ذلك، المساعد الذي لا غنى عنه للحكومة العامة التي عهدت له بأموال المـــستعمرة الاحتياطـــية مع الحق بسحب بعض المال لاستثمارات في المدى القصير، مع اقـــتطاعه معدل فائدة سنوية مقدارها (2,5%) لإدارة هذه الأموال. وقد أدى بنك الهند الصينية هذه المهمة حتى الحرب العالمية الثانية حيث كان دائنًا للحكومة العامة بمئتي مليون قرش. وفي نهاية الحرب، من جهة أخرى، وجد المصرف نفسه، باعتباره المفاوض حول المبادلات الاقتصادية مع المحتلين اليابانيين مالكًا لاثنين وثلاثين طنًا من الذهب أودعت في حسابه بيوكوهاما سبيسي بانك (Yokohama Specie Bank).

في عام (1933)، أوكلت للبنك مهمة تطهير الاقتصاد الذي تضرر كثيرًا بفعل الأزمة، وهكـذا استوعب البنك (27) شركة وصار عندئذ مصرفًا كبيرًا للأعمال، إضافة إلى كونه مالكًا عقاريًا كبيرًا بوساطة فرعيه: القرض العقاري للهند الصينية والشركة العقارية للهند الصينية، فبلغ عندئذ أوج قوته[42]، وهو ما أورثه كثيرًا من العداوات.

كـان الكـساد الكبير فرصة لإعادة توجيه صادرات الهند الصينية، بدءًا من الأرز، صـوب «الوطن». فكان النقد أداة لتوثيق الصلات الإمبراطورية في الوقت الذي كان رمزًا للتبعية الاستعمارية. إذ إن قرش الهند الصينية الذي كان مرتبطًا سابقًا بالفضة، رُبط في عام (1931) بقاعدة الذهب، ثم بالفرنك الفرنسي في عام (1936)، وحدد سعر صرفه ب(10) فرنكات لكل قرش. فكان هذان الإجراءان يستهدفان، وضع حد لتقلبات سعر الـصرف بـربط القرش بالفرنك ربطًا وثيقًا، تأمين الضمان للاستثمارات الواردة من الوطن، ولإخراج أرباحها.

كـان انـدماج الهـند الصينية في اقتصاد إمبراطوري يشكل جزءًا من الإدماج في الاقتصاد العالمي بصفة أوسع. وقد أحدثت هذه العلاقة المزدوجة تبعية وهشاشة في آن. إذ كانـت «الأزمة الاقتصادية الكبرى في عام (1929)» في المستعمرات الآسيوية مقدمة لأزمة الإمبراطورية الشاملة التي كانت الحرب العالمية الثانية حاملاً لها، لكنها عزت أول الأمـر «الصلات الإمبراطورية»، بينما كان الحزب الشيوعي للهند الصينية يستخدمها لإعلان نهاية النظام الاستعماري القريبة.

3/2/6/3) اعتداء ثقافي، إذلال اجتماعي واضطهاد سياسي

لاقى الفرنسيون، في خلال عملية السيطرة على مملكة فيتنام، مقاومة عنيفة. مقاومة الدولـة أولاً، وبعدما استسلمت، مقاومة الرعية يقودهم المانداران (كبار الموظفين)، بل ورجال من عامة الشعب. ولم تكن مجرد مجابهة بين دولتين وجيشين، بين جيش وشعب تلك التي حدثت عندئذ، إنما بين عالمين ثقافيين مختلفين.

إن التـصور التطوري للعالم وللمجتمعات الإنسانية المسلحة بالتقدم التكنولوجي قاد الفرنـسيين، والغـربيين عامـة إلى تصور تراتبية للثقافات، كان يمزجها البعض بتراتبية لـ«العـروق» كـان الأبيض يشغل قمتها. وكان مثل هذا التصور يشرِّع، في نظر الأوربيين هيمنتهم، باعتبار هذه الهيمنة جالبة للحضارة الحديثة. فكان عليهم إذن فضح الثقافات المتخلفة[43].

وقد جعلت مفارقة التقدم والأفضل المفروضين فرضًا أحد الفرنسيين يتساءل: «ربما كـــان صـــحيحًا أن الشعب الأنامي أكثر سعادة بعد (حمايتنا) له «نوعًا ما على شاكلة حمايـــة أرنولـــف (Arnolphe) لشباب أنييس (Agnes). فأخذت الاختلافات المرعبة في الثروة التي كانت موجودة بين مختلف طبقات الإمبراطورية القديمة تتلاشى شيئًا فشيئًا . . والطـــب؛ إن الأوبـــئة والأمراض تتناقص بالفعل. ويزداد عدد السكان الأناميين طبقًا للإحصاءات، بمعدلات هامة . . لكن هنا تكمن المشكلة: هل يكون رجل أكثر سعادة بخدمـــة سيد لطيف وعطوف لكنه أجنبي، لا يفهمه، منه بتلقي ضربات الخيرزانة المعتادة مـــن سيد قاس لكنه من العرق ذاته، لديه العادات ذاتها، ويتكلم لغة ضحيته ذاتها؟. ربما كانـــت هناك طريقة في التعاون معه، وتوجيهه من دون جلافة، بالسعي إلى الذهاب في اتجاهه وليس بجلبه إلينا، وبعدم إشعاره بالهوان، والحصول على ثقته[10]. . . »[44].

ولا ينبغـــي أن ننكر وجود نظرية صينية-فييتنامية للآخرين شديدة القرب من نظرة الأوربيين لكنها متركزة على الثقافة وليست عرقية، ومؤسسة على فكرة تطور المجتمعات مـــن الحالة الهمجية إلى حالة التحضر. وهكذا تعد قوميات الأراضي المرتفعة في فييتنام متوحشة، وربما دفعت هذه النظرة انضمام النخبة إلى الحداثة الأوربية.

في الـــبداية، كـــان الفييتناميون يعتزون بتميزهم وبالقيمة الذاتية والنسبية للشخصية الوطنـــية وبقابليتها على التطور من نفسها، كما يشهد على ذلك آسيويون آخرون من اليابانيين والسياسيين.

غير أن الاستسلام للهيمنة الفرنسية لم يكن يعني فقط إضاعة الأرض والسيادة السياسية (Mât Nuoc) بـــل أيضًا فقدان الروح (Mât Hon). فعندما اجتاحت الإيديولوجية الغربية العالم، كانت الداروينية الاجتماعية حاضرة في كل المناقشات حول بقاء «العرق» والوطن و«أرض الأجـــداد»، الـــتي كانت تلهب حماس حلقات المثقفين الصينيين، وبوساطتهم، الفييتناميين.

في نظـــر الـــذين كانوا يتلفتون إلى الماضي كان استبدال الأحرف اللاتينية بالرموز الـــصينية (Quôe Ngu)، والإلغاء النهائي في عام (1919) لمسابقات الأدباء الموظفين على الـــنمط الصيني، وإنشاء التعليم الفرنسي-الأهلي، مظاهر لهجومات ضد الهوية الوطنية. فقـــد كانت هذه الإجراءات تفصم بالفعل علاقات أكثر من عريقة مع الحضارة الصينية التي هي بمثل أهمية الحضارة اليونانية-الرومانية للثقافة الفرنسية.

كمـــا لم يقبل النظام الاستعماري مبادرات المهيمَن عليهم إلى تحديث ثقافتهم، كما يـــشهد على ذلك، حظر الحركة الثقافية المستقلة المعروفة باسم (مدرسة هانوي للقضية

العادلة/ Dong Kiuh nglia hue) في عام (1907). وكانت هذه الحركة تندرج في فوران ثقافي وسياسي أفضى إلى إنشاء مجموعة من المبادرات منها (العصرنة/ Zuy Tân) و(نور جديد/ Minh Tân) في وسط الفييتنام وجنوبيها بين عامي (1907 و1908)[45](11). وقد اتخذت الطبقة المثقفة، المكونة أيضًا من أدباء ذوي تكوين كلاسيكي، أي: صيني-فييتنامي، منعطفًا، إذ قررت تبني الحداثة الأوربية وتطعيم الثقافة الوطنية بها. ولحق بهم مثقفون تكونوا في التعليم الفرنسي-الأهلي، فثبت «جيل 1925)» هذا، تطور الفييتناميين نحو الحداثة.

وأصبحت المقاومة الثقافية للهيمنة الفرنسية مقترنة بالمقاومة السياسية، إذ كان مسعى الأدباء أو المثقفين الجدد يقوم على استعارة أسلحة الأسياد من أجل محاربتهم. والإصلاحية المعتدلة لفان شوترينه (Phan Chu trinh)، وبوي كانغ شيو (Bui Qanng Chieu)، وهويان ثوك غانغ (Huynh Thue Khang)، وراديكالية نغوين آن نينه (Nguyên An Ninh)، المستوحاة من الفوضوية، والماركسية بتفرعاتها اللينينية والتروتسكية لدى هو شي منه، وتاثوثو (Ta Thu Thau)، وغيرها اجتاحت الميدان السياسي في الهند الصينية[46].

وكان تأسيس الحزب الشيوعي في الهند الصينية حدثًا كبيرًا، لأن اللينينية والدولية الثالثة التي انضم إليها الحزب منذ عام (1931)، صاغت نظرية شاملة حول ظواهر التبعية، زودت الفييتناميين المضادين للاستعمار، ليس فقط بالحجج التي كانت تسوغ معركتهم، بل أيضًا بمنظمة تحمل مثالاً وإرادة في جعل القضية المناهضة للاستعمار تنتصر، وسيرة رجل مثل هو شي مينه أبلغ إيضاح لهذا.

وقد جعل تنامي مقاومة متعددة الأبعاد لفرض (قالب إجباري) على الطريقة الفرنسية، الإغراء بالذوبان وهميًا فيما لو وجد، إذ وجب الانتباه إلى أن القرون كانت شكلت شخصيات جمعية هندو-صينية، كانت الفييتنامية أكثرها تفاعلاً وحيوية، بينما كان الهندو-صينيون الآخرون يواجهون المستعمرين أكثر بقوة العطالة، لا تقبل التقليد أو النسخ. حتى لو كان مفروضًا بالقوة.

فهل خطرت للفرنسيين، لهذا السبب، فكرة اتباع البريطانيين، البراغماتيين في سياستهم الاستعمارية، في طريق الدومينيون والحكم الذاتي، بترقية النخبة الهندو-صينية إلى السلطة؟.

كان التعليم في الهند الصينية، حتى الحرب العالمية الثانية، بعيدًا عن استقبال كل من هم في سن التمدرس: إذ إن سبعة أطفال من كل عشرة يترددون على المدرسة، وكان عدد الطلاب في جامعة هانوي يبلغ (1500) في عام (1944/1943). ولم تكن كلية الطب

تتوافــر، حتى نهاية الحرب العالمية، إلا على فرع قصير لم يكن يكوِّن إلا «أطباء هندو-صــينيين» خلال أربع سنوات دراسية، وليس دكاترة في الطب. وكانت المدارس العليا الأخــرى مخصصة لتكوين أطر من المرؤوسين. أما الطلاب المقبولون لمتابعة دراستهم في فرنسا من الهند الصينية فكانوا قلة.

وكان منح التبعية يتم بتقتير، (300) منحوا التبعية في عام (1939)، ولا يضمن لحاملي التبعــية الفرنسية كامل الحقوق التي كان ينبغي لهم التمتع بها. إذ كان المؤهلون الهندو-صينيون، حتى من حاملي الشهادات الفرنسية، يعانون طويلاً تمييز يتعلق بالراتب والترقية عــندما يكونون موظفين. أما فيما يتصل بتطور المسار المهني، فقد كان التمييز الفاضح والسافر يقع على الضباط الهندو-صينيين في الجيش الفرنسي، وكلهم من حاملي التبعية الفرنــسية، ومــنحوا في الغالب أوسمة لشجاعتهم القتالية في أثناء الحرب العظمى، لكن القيادة وقفت حائلاً أمام وصولهم إلى الرتب العليا في التسلسل العسكري. وحالة المقدم دو هــو شانه (Do Huu Chanh) ذات مغزى: فقد التمس هذا الضابط المنتمي إلى عائلة حــصلت علــى التبعية قديمًا، في عام (1913) الإذن بمتابعة الدراسات العسكرية العليا، فــرفض الجنــرال جوفر (Joffre)، رئيس الأركان العامة للجيش، الطلب معللاً رفضه بالحجة الآتية: «اعتبارًا لأصله، لا ينبغي للمقدم دو هو شانه أن يبلغ ذروة الرتب. وفي هــذه الظــروف، مــن المستحيل إعطاؤه التدريب العسكري العالي»[47](12)، فلا يمكن للتراتبية العرقية والتراتبية المهنية أن تنسجما إذن.

3/ 2/ 6/ 4) الاستعمار يموت، لكنه لا يستسلم

تــشير هــذه المقــولة إلى نهاية النظام الاستعماري في الهند الصينية، لأن الشعوب، والفيتناميون في المقدمة، كانت مرغمة على انتزاع استقلالها من الأسياد الفرنسيين.

والهيمنة الفرنسية لم تكن قُبلت قط بصفة نهائية. ولهذا كانت الحكومة العامة أحدثت جهازًا للمراقبة والقمع متقنًا وفعالاً: الأمن العام للهند الصينية، والحرس الأهلي، والمشاة الاســتعمارية الأهلــية، قوات البحرية واللفيف الأجنبي الأوربية، والبحرية، والطيران، والــسجون والمنافي. وكانت الصحافة والكتب والسينما تخضع للرقابة. والاجتماعات والــنقابات محظورة. وكان يمنع المتهمون من عرض أجسامهم أمام المحكمة، فالعقوبات البدنية كانت ممارسة مألوفة من الضرب المبرح حتى التعذيب بمعنى الكلمة. بينما كانت المحاكم الاستثنائية تنشط في فترات الاضطرابات[48].

ساد هدوء نسبي بين عامي (1916-1920)، ثم استؤنفت الاحتجاجات بين طلاب المدارس في الأعوام (1926-1929) والطبقة المثقفة، قبل أن تتضخم وتمس البلاد بأسرها: إضرابات عمالية ومظاهرات الفلاحين ضد الضرائب في عام (1929/1928)، عصيان الرماة في ين بيه (Yen Bai) عام (1930)، وانتفاضة الفلاحين، التي عمت كل الفييتنام في عام (1931/1930) مع حادثة كسو-فييت (Xo - Viels) في شمالي أنام[49] (13).

ثم كان هناك في كوشينشين العمل المتقيد بالقانون لمجموعة لالوت[50] (14) La Lutte (النضال) انطلاقًا من عام (1933)، الذي تبعه وضخمه عمل الجبهة الشعبية الفرنسية في عام (1936). وعرفت الأعوام (1938/1936) فورانًا سياسيًا واجتماعيًا كان من بين أكثرها شدة في المستعمرات الفرنسية[51].

وقد أشعل الحزب الشيوعي للهند الصينية الحريق الأخير في كوشينشين عام (1940)، عندما دبر انتفاضة مسلحة عبأت (15000) متمرد. لكن الجيش والبحرية والطيران الفرنسية حطمتها. وكان هناك (106) محكومين بالقتل طبقًا للمصادر الرسمية التي لم تبين أنه حتى أيار عام (1941)، كان المتمردون يُقتلون بمجموعات من ثلاثة إلى عشرة في الأسواق للتأثير في السكان، وخلفت موجة عنيفة من القمع (5248) ضحية (بحسب الفييتناميين)، وآلافًا من المعتقلين (5848 بحسب الفرنسيين) و(8000 بحسب الفييتناميين) انضموا إلى الذين كانوا أوقفوا في عام (1939) (تطبيقًا لمرسوم سيرول (Serol)[52] (15)) في سجون الأشغال الشاقة ببولو كوندور (Poulo Condor)، وسون لا (Son la)، ولاو باو (Lao Bao)، ومعسكرات الاعتقال بتا لاي (Ta lai) وباتو (Bato)، دون ذكر السجون العادية[53].

في بداية الحرب العالمية الثانية، كان النظام سائدًا في الهند الصينية، نتيجة قمع لا يعرف الرحمة. وفي هذه الأثناء، كان نظام الهيمنة يفترض قوة الدولة الفرنسية، واقتصادًا مزدهرًا، وجيشًا لا يقهر. لكن التاريخ قرر شيئًا آخر: فالاقتصاد اهتز جراء الكساد العالمي الكبير، وتزعزع المجتمع نتيجة لصراع الطبقات، وتضرر التماسك الوطني، وهزم الجيش واحتل الألمان الأرض. وهكذا وجد السيد نفسه عاريًا.

وقد أعطى الوضع الذي استجد عندئذ طابعًا تنبؤيًا للتحذير الفطن للجنرال هنري كلوديل (Henri Claudel)، المفتش العام لقوات المستعمرات، عندما كان في مهمة للتحقيق في الشرق الأقصى بين أيار وأيلول عام (1931): «لكن حركة اجتماعية لا يمكن احتواؤها، فهي تحطم كل شيء في طريقها. إذ يستطيع الجيش قتال عدو مسلح يراه، ويستطيع التباري معه، لكنه لا يستطيع تغيير العقليات والقيام بإصلاحات اجتماعية. فرجال الأمن سيوقفون الرجال، لكنهم لن يسجنوا الأفكار»[54].

واعتبارًا من عام (1940)، لم تعد تقوم الحماية بدورها، لأنها لم تستطع منع تايلندا من الاستيلاء في عام (1941)، على (70000) كلم مربع من أراضي المحميين الكمبوديين واللاووسيين، بينما كانت اليابان تفرض عليها وجود قواها، والاستجابة لحاجاتها اللوجستية.

في (1945/03/09)، أفضى قلب المحتل الياباني السلطات الفرنسية وتجريد جيشها من السلاح، ومنح الاستقلال لملكيات الهند الصينية، ثم استسلام هذا المحتل للحلفاء، إلى خلق فراغ سياسي. فاستغل الفيتناميون الوضع لإقامة دولة مستقلة دعيت جمهورية فييتنام الديموقراطية، في (1945/09/02).

رفض الفرنسيون حالة الأمر الواقع هذه وشرعوا في «استعادة السيادة الفرنسية في الهند الصينية». وكان القصد محو ذكرى هزيمة عام (1940)، وإبقاء فرنسا في مصاف القوى العالمية، إلا أنه لم تكن حالة فرنسا ولا حالة العالم في عام (1945) تسمح بذلك. وبدافع من الجهل والغطرسة أغرقت حكومات الجمهورية الرابعة الهند الصينية في حرب دامية خلال تسعة أعوام. والحدث الأول الذي آثار النفوس، كان قصف البحرية والطيران الفرنسيين هايفونغ في تشرين الثاني عام (1946)، إذ خلفت العملية أكثر من (6000) ضحية بين السكان، مع أن الرقم أنكر وخفض إلى (600) (وهو عدد يبقى كافيًا للدلالة على خطورة العمل العسكري الفرنسي).

لكن الحرب، منذ عام (1945)، كانت تأتي على الأخضر واليابس في كوشينشين. ونتيجة للصراع، قدرت الخسائر الفرنسية بأقل من عشرة آلاف، بينما قتل ما بين ثلاثين وأربعين ألف مقاتل فييتنامي. وإذا ما أضيف عدد القتلى من المدنيين، يكون من أربعمئة وخمسين إلى خمسمئة ألف شخص قتلوا.

وقد كانت قضية بوداريل (Boudarel)، في عام (1991)، الفرصة للتذكير بسوء المعاملة التي خضع له الأسرى الفرنسيون. وسمحت أيضًا بكشف النقاب عن رسالة مؤرخة في (1955/03/11) عن الجنرال بوفور (Beaufort) حول المطالبات الفرنسية للحصول من الخصم على قائمة أسرى ومفقودي الحملة الفرنسية ومصيرهم. وهذا مقتطف منها: «على سبيل المعاملة بالمثل (. . .) قد تؤدي ضرورة نشرنا لقوائم مماثلة (. . .) إلى وضعنا في موقف محرج بل صعب، لأنها (ستُظهر أن) أكثر من (4500) معتقل قد ماتوا في الأسر . . وتبعثي معلومات شبه رسمية على الظن أن مجموع عدد أسرى الحرب الهندو-صينيين الذين ماتوا وقتلوا يتجاوز (9000)»[55][16].

لم تكن الحرب تقليدية إلا اعتبارًا من عام (1950) في الشمال، لكنها هنا وفي أماكن أخرى حافظت على شكل حرب عصابات وحرب المضادة للعصابات، وجد السكان أنفسهم طوعًا أو كرهًا متورطين فيها وعانوا الأمرين. إذ يقتضي صراع كهذا كسب السكان، إراديًا أو إجبارًا، لقضية المتقاتلين: فعمليات «التطهير» و«التمشيط» واحتجاز الرهائن والتعذيب والقتل بلا محاكمة، والمجازر أو «إعادة التربية» كانت عملة متداولة، لا توفر النساء ولا الأطفال، بصرف النظر عن مخالفات العسكريين الجنائية: من ابتزاز وسرقة مسلحة واغتصاب، كان السكان ضحايا لها[56](17). لقد جرّت حرب الهند-الصينية كل الأضرار المعتادة للحرب، لكن الوضع الاستعماري سوغ الاحتقار ذا الطابع العرقي للجنود الفرنسيين، وأفعالهم الشنيعة. فكانوا في هذه «الحرب القذرة» يذهبون ل«التحطيم الفييت» ول«تحطيم النهاك» (من نهاكي (Nha quê) فلاح)، و«تحطيم الأنذال».

وسمح تحول حرب الهند الصينية إلى جبهة ساخنة ضمن الحرب الباردة للفرنسيين بالإفلات من اتهامهم بأنهم يشنون حربًا استعمارية، على الأقل في نظر حلفائهم الرئيسين، الأمريكيين، فجعلوا منها جبهة صراع ل«العالم الحر» ضد الشيوعية العالمية، ولهذا فتحوا «نارًا مضادة وطنية». لكن تطبيق هذا الحل المسمى «باوداي/ Bao Dai» كان بطيئًا، ونم عن نوايا استعمارية في إلحاح الفرنسيين على ممارسة الوصاية. وسلوكهم هذا يفسر تحفظات الوطنيين الفييتناميين القوية في الانضمام إلى جانبهم، كما يفسر مغادرة ملك كمبوديا/ كمبودشا، نوردوم سيهانوك، فنوم بينه في عام (1953) لقيادة «حملة الاستقلال الصليبية» إزاء ما كان يعده سوء نية الحكام الفرنسيين في «بق البحصة».

(5/6/2/3) خلاصة

صرح المقيم السامي، عضو الأكاديمية الفرنسية بول بيرت (Paul Bert) بأن فرنسا تملك «أسرار التقدم الحضاري»، ثم استدعى الرؤية المستقبلية ل«مستعمرة من التجار والصناعيين . . من صانعي الرخاء والثروة (لكن أيضًا) مستعمرة لمواطنين أحرار، سيعمل فيها المستعمَرون والمستعمِرون كشركاء»[57]. واستعمل حكام عامون متتالون اللغة نفسها تقريبًا: ففي عام (1905/1906) كان بول بو (Paul beau) يؤكد أنه على العصرنة الفكرية التهيئة للاستعمار الاقتصادي وخدمته؛ وفي عام (1917) كان ألبير سارو (Albert Sarraut) يلوح ببريق مستقبل «الرفع من شأن قدرة محميينا المادية ثم إشراكهم في الميدان المشترك». وقد أحيا تعيين الراديكالي- الاشتراكي فارين (Varannes) في عام (1925) الآمال، حتى لا نقول الأوهام، لدى الهندو- صينيين في إصلاحات تقدمية.

ترى ماذا حدث للآفاق المتألقة التي فتحتها هكذا بلاغة شخصيات الجمهورية الثالثة الكبرى؟. إن تكرار المثاليات والنوايا الحسنة للاستعمار الفرنسي لم يمح واقع الهيمنة والاستغلال الذي لم تعوض عنه الخطابات والعمل الصحي والتربوي الذي تطور بشكل تدريجي وبطيء.

في إعلان استقلال جمهورية فييتنام الديموقراطية، ذكّر هو شي منه بأن فرنسا كانت انتهكت إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي تبنته في عام (1789)، وأكد جان ثارديو (Jean Tardiou) أن الاحتلال العسكري كان الخطيئة الأصلية للهيمنة الفرنسية، وأنه في نظر المُهَيمن عليهم، لم يكن السلوك الفردي لهذا أو ذاك من الفرنسيين ليستطيع التكفير عنها: «(. . .) كل الجهود التي سأبذلها لأكون دمثًا وعطوفًا ومبتسمًا، حتى أوحي بالثقة لمخاطبيَّ الأناميين لن تنسيهم أنني المغتصب والمحتل»[58].

وفيما يتصل بالجزائر، كان جان بول سارتر يلح على أن «الاستعمار نظام»[59]. وكانت طبيعة هذا النظام مزدوجة، يقوم الجانب الأول على أن تنقل إلى المستعمرة نشاطات الرأسمالية المالية. وبدرجة أقل، الصناعية من الوطن، وبما فيها الخصوصية الفرنسية في تدخل الدولة لدعم مجموعات المصالح الرأسمالية. إذ كتب فييتنامي إلى موظف فرنسي: «(. . .) إن رئيس مصلحة (مثلك على سبيل المثال) أو حاكمًا عامًا، حتى لو كان أحسن الناس نية، لن يتمكن أبدًا من إصلاح أي شيء في مجموع قوى المال والاستغلال التي تهيمن في فرنسا، كما تفعل في الهند الصينية، وتسخر البروليتاريا الفرنسية والأنامية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وشخصيًا»[60](1).

إن كاتب هذه الرسالة برجوعه إلى الرؤية الماركسية للعلاقات الاجتماعية، أغفل ما كان يميز الاضطهاد الاستعماري عن الاضطهاد الذي كانت تمارسه الرأسمالية، وجعل البروليتاريا الأوربية أقل تعاطفًا مع التضامن بين مضطهَدي المستعمرات ومضطهَدي الوطن. ويمثل هذا التمييز الجانب الثاني من النظام: فالمعامل العرقي وما يشتق منه من إيديولوجية عرقية كانا يزيدان من تفاقم وعنف العلاقات بين مهيمنين ومهيمَن عليهم. ولم تغب هذه الواقعة الهامة عن بال الجنرال ديغول، الذي قال وهو يتحدث مع أحد القريبين منه عن الجزائر: «الإذلال . . لا تنس الإذلال . . »[61](19).

3/ 2/ 7) ملحق: المعاناة الكبيرة للعمال الأناميين*

هـــذه المقتطفات من تقرير كتبه في عام (1928) م. د، مفتش الشؤون السياسية في الهـــند الـــصينية، نشرت في لاريزوريكسيون (La Rsurreetion) (البعث) وهي صحيفة فييتنامية كانت تصدر في فرنسا. وقد نشر العدد 3 من الصحيفة (بعد ما صودر العدد 2) تتمة التقرير تحت عنوان:

«سادية أم بربرية»؟

قمع وعقوبات بدنية، بمجموع اليد العاملة يشرف عليها م ف، وهو بلجيكي في الثالثة والعـــشرين من عمره، مساعد في المزرعة. وقد اشتكى العمال من النظام القاسي الذي كانوا يخضعون له، سواء من «م ف» الذي كانوا يشيرون إلى جلافته بشكل خاص، أم من المراقبين الموضوعين بأمرته (. . .).

وقد سمحت الإفادات التي تمت خلال التحقيق الذي جرى في مزرعة ميمو (Mimot) يومي (27) و(28) آذار بالتثبت من الوقائع التالية:

1) عقـــوبة عشرين ضربة خيزرانة طبقت على اثني عَشر عاملاً، في (21) آذار، بعـــد التفقد الصباحي، بين الساعة (04: 30) والساعة (0500). تلقى كل من الإثـــني عـــشر عاملا، بعدما هربوا من المزرعة وقبض عليهم، وبأمر من مدير نقابـــة ميمو عشرين ضربة خيزرانة أوقعها مراقبون. وقد صرح م ف أنه قام بهـــذه العقـــوبة تنفيذًا لأمر، وأن العمال كانوا أبلغوا بأن كل هارب سيتلقى عشرين ضربة خيزرانة.

وقد اعترف مدير النقابة بهذه الواقعة في إفادته يوم (26) آذار. وقد أعلمني بها قبل م ف. فالعمال في أثناء التحقيق لم يخبروني بها.

2) (26) ضربة سوط أوقعها م ف على لي فان تاو. في الليلة التالية لهذه العقوبة الجماعية، هرب ثلاثة عمال آخرون من تونكين، ولم يقبض إلا على واحد منهم هو لي فان تاو، ذو الرقم (649)، متحدر من هيدوونغ، وفي الثالثة والثلاثين من عمره، تطوع حتى يستطيع إرسال معونات لزوجته وأولاده الثلاثة الذين بقوا في تونكين.

اقتيد بعد القبض عليه مباشرة إلى م ف نحو الساعة (11) مساء. فأمر هذا بتقييده إلى عمود في الشرفة بتمرير ذراعيه حول العمود وتقييد يديه معًا. وأمضى لي فان تاو الليلة بهذا الوضع. في صباح الغد، (22) آذار، أخذ م ف، لي فان تاو وهو مقيد أمام العمال المجتمعين للتفقد الصباحي.

وأمر رئيس فريق فان تاو بإمساكه من رجليه، وأناميًا آخر غير معروف، لم يرد أحد الوشاية به، بإمساكه من يديه، ويبدو بناء على إفادات لي فان تاو، وكثيرين غيره (تيين خان، رقم (645)، فان تينه، رقم (642)، و(16) شاهدًا آخرين) أن تاو أبقي معلقًا هكذا في الهواء على ارتفاع (20) سنتمترًا تقريبًا عن الأرض، بعدما نُزع سرواله، ومع ذلك، لم تكن إفادة توان متوافقة مع هذه النقطة الأخيرة. فبما أن الضياء لم يبزغ بعد، جرى المشهد في ضوء مصباح بترولي. وهكذا تلقى لي فان تاو وهو في هذا الوضع من م ف نفسه، (26) ضربة سوط تسببت في جروح كانت تنز عندما فحصت هذا العامل، في (27) آذار (انظر الشهادات الطبية المرفقة). ومن ثم أرسل لي فان تاو إلى العمل دون أن تضمد جروحه. وقد صرح رئيس فريق العمل لي فان توان الذي أكد بأنه أمسكه من رجليه، بأنه فعل هذا إطاعة للمساعد م ف، الذي كان يضربه عدة مرات بهذه الطريقة.

اعترف م ف بالوقائع المتصلة بالمسمى لي فان تاو، لكنه خفض ضربات السوط إلى (20)، مع أن إفادة الثمانية عشر شاهدًا تتفق على العدد (26) مع إفادة الشاكي. (. . .).

3) عقوبة ضربات بالعصا أوقعها م. ف على ثلاث نساء بينهن امرأة حامل، وعلى عامل، في مساء (25) آذار، وبورشة تبعد نحو كيلومترين ونصف عن قرية دونغ، بعد ما نفد الماء المخصص لشرب العمال، ترك بعضهم لعطشهم أعمالهم للشرب. فلقيهم م. ف في الطريق، وكان آتيًا من الاتجاه المعاكس، وأوقفهم وأعادهم معه إلى الورشة. بعد تحقيق قصير أطلق الذين كانوا تلقوا إذنًا للذهاب للشرب، واحتجز ثلاث نساء هن: نغويين ثاي توونغ ذات الرقم (9)، وعمرها (21) عامًا، زوجة نغويين فان، الموجود حاليًا في مستشفى كومبونغ سوم ليتعلم فيه مهنة التمريض، ونغويين تاي ليان ورقمها (1021)،

وهـــي أرملـــة في الثلاثين من عمرها، حامل منذ ستة أشهر ونغويين ثاي هون وهي في السادسة والثلاثين من عمرها وأم لثلاثة أطفال، وشخص اسمه نغويين فان يَ، رقمه (312)، وعمره (19) عامًا، وهو أعزب.

أشار هم م ف بالانبطاح على الأرض وهو ما فعله الأربعة. وبواسطة عصا من الخيـــزران بغلـــظ الإبهـــام ضرب بنفسه النساء الثلاث على التوالي، موجهًا ضرباته للإليتين وأعلى الفخذين، الأصغر عمرًا أولاً، تاي توونغ، ثم تاي ليان، وأخيرًا ثاي هو، فتلقت كل منهن (10) ضربات.

وعـــندما وصـــل إلى نغويين فان يَ، أشار له بعصاه أن ينزع سرواله، ففعل، وضربه عندئذ (20) ضربة على إليتيه. ويشرح م. ف مضاعفة العقوبة لنغويين فان يَ، بأنه سأله عما إذا كان لديه إذن للذهاب للشرب، واعدًا إياه «بحصة مضاعفة» إذا كذب. ولما تبين أن نغويين فان يَ قد كذب: نفذ وعده؛ وادعى م. ف بأنه لم يوقع إلا ثلاث ضربات على النساء و(10) ضربات لنغويين فان يَ. لكـــن الفحص الطبي يدل على أن النساء تلقين بالفعل (10) ضربات وهو ما يؤكد أقوالهن. وبما أن الفحص الطبي أكد (10) ضربات على الأقل بالنسبة للنساء، فإن «الحصة المضاعفة» التي أوقعت على نغويين فان يَ لابد أن تكون (20) ضربة كما أفاد.

وقـــد أكد، من جهة أخرى، حامل الماء تاو فان شي ذو الرقم (261)، ورئيس الفـــريق نغويين فان بوت، اللذان شهدا توقيع العقوبة، أقوال المشتكين حول عـــدد الضربات. كما أكد ثلاثة من المشتكين هم نغويين فان يَ ونغويين تاي هـــون ونغـــويين تـــاي ليان أن م. ف استخدم في ضربهم عصا ذات طرف حديـــدي، وأنـــه كان يمسك بالعصا من طرفها بحيث تلسعهم القبضة المحاطة بالأسلاك الحديدية.



3/ 2/ 8) قرن من النضال الوطني في الفيتنام

آلان روسيو (Alain Ruscio)

إن الفكـر الاسـتعماري الفرنسي، الموصوف أحيانًا بالتناقض، عرف على العكس دوامًا ملحوظًا في المكان والزمان.

مـع محـور جوهري، ونوع من العمود الفقري ومبدأ هو: السلام الفرنسي الذي جعلناه ينتصر تحت المدارات، وأخرج الشعوب من سيطرة الظلمات، ففتحنا لهذه الأمم التي كانت من دون تاريخ ولا تقاليد ولا ثقافة، آفاقًا جديدة لا يمكن لها إلا أن تعترف لـنا بالجميل عليها. والشعوب المُستعمرَة (كان يقال عندئذ: جماهير الأهالي) التي ليست بناكرة للجميل، تعرف جيدًا أن وجودنا ضمان لطمأنينتها اليوم ولتقدمها غدًا[1](1). وإذا حدثت، على الرغم من كل شيء، حركات احتجاجية، فذلك لأن (قادتها) مسيرون من (الخـارج)، أو أنهـم (أجانب) مباشرة، ووجدوا مصلحة مشبوهة في تهديد الانسجام الحاصل بفضلنا[2](2).

وهكـذا جـرى التـنديد في حالة الهند الصينية بالأسر الملكية الصينية لدى احتلال تونكين وبالمحرضين اليابانيين بعد انتصار اليابان على روسيا القيصرية، وبعملاء الشيوعية فـيما بين الحربين . . من ثم مع تسارع التاريخ، بالفارين اليابانيين في عام (1945) . . وأخـيرًا بالـشيوعيين الصينيين بعد عام (1949). وعندما لم يكن القادة أجانب يثيرون الـشعب، كـان يشار إليهم بالبنان: فهم إما مانداران (موظفون كبار) منافقون وإما أعـضاء جمعيات سرية، وأخيرًا في القرن العشرين، بلاشفة أناميون وثوريون في الظل.

وحتى المصطلحات ذاتها حاولت إنكار الواقع الوطني الفييتنامي. فكلمتا «متمردين» و«قراصنة» استعملتا بكثرة طوال قرن. مثل تعبيرات ذات نبرة غامضة: إذ هناك دراسة ينبغي إجراؤها حول استعمال تعبيري «الأعلام السوداء» و(فييت-منه Viet-Minh) على مسافة ثلاثة أرباع قرن، في الخطاب السياسي والصحافة. وحتى كلمتي فييتنام وفييتنامي اختفتا من الخطابات الرسمية طوال فترة السلام الفرنسي، لتعودا إلى الظهور فقط في الثلاث سنوات أو الأربع الأخيرة من حرب الهند الصينية. غير أن هذه الكلمات المنبوذة، وفي مفارقة من مفارقات التاريخ، قلبت من الدعاية الفرنسية ضد الحركة الوطنية. و لم تعد «فييتنام» تعني في الصحافة التقليدية التفكير في فرنسا الخمسينيات، إلا الدولة التي أنشأناها جزئيًا حول شخص باوداي، و لم تعد «فييتناميون» تنطبق إلا على الطيبين من المستعمرَين سابقًا، الذين يقبلوننا . . .

هذه الكتابة الخاصة للتاريخ، التي لاتزال مستمرة هنا وهناك، تنسى بالطبع الأطراف الفاعلة، أي: الشعوب المستعمَرة، الوطنيين بالتأكيد. لكن فيما وراءهم، السكان الذين لم يقبلوا قط، في غالبيتهم الساحقة، هيمنة الرجل الأبيض.

3/ 2/ 8/ 1) المقاومة الأولى: التقاليدية الملكية

منذ الاستيلاء على كوشنشين، وهي أول أراضٍ في المنطقة جرى ضمها (اعتبارًا من عام 1859)، ظهرت أشكال من المقاومة. إذ شوهد بانتظام مانداران يقودون ثورات. أو فلاحون أقوياء العزيمة، مثل فوكاو (Cao Phu) الملقب (أنغ كُب = السيد النمر/ Ceng Cap)، الذي نجح في إحراق السفينة المسلحة (الأسبيرانس) مخلفًا مقتل سبعة عشر بحارًا فرنسيًا. وقائمة الثورات ضد هذا الغزو الفرنسي الأول طويلة: عام (1867)، فينه لونغ (Vinh Long)؛ عام (1868)، راش غيا (Rach Gia)؛ عام (1872) بين تري (Ben Tre) وترا فينه (Tra Vinh)؛ عام (1873)، لونغ خويان (LongXuysn)؛ عام (1878)، ماي ثو (May Tho).

وحدث الشيء ذاته لدى غزو أنام وتونكين، مع أن الجمهورية الثالثة تعبئ قوات من (30000) رجل يضاف إليهم (6500) من رماة تونكين. وفي مواجهتهم، لم يكن فقط فلاحون فقراء من دون أرض، ليس لديهم ما يخسرونه، يردون على الاحتلال الفرنسي، بل السكان بأسرهم تقريبًا، باستثناء وحيد، لكنه هام، هو الطائفة الكاثوليكية القوية عندئذ. والدليل على ذلك، ثورة الملك هام نغي (Ham Nghe) وحاشيته بمن فيها وزير الحرب تون ثات تويت (Ton That Tuyet) في عام (1885) والتجائه إلى الجبال، ويمتد التمرد مذ ذاك إلى البلد كله.

وقد أدرجت هذه المعارضة في التاريخ تحت اسمها الفييتنامي: «كان فوونغ = مساندة الملك/ Can Vuong»، وهي مقاومة هبت باسم التقاليد، وباسم الإخلاص للملكية، مع احترام إيديولوجية النظام الطبقي الاجتماعي لفييتنام القديمة[3]، لكنها مقاومة جماهيرية، شعبية في جوهرها، كما يشهد على ذلك نداء الملك هام نغي، في (1885/07/13): «نحن، الذين لا نتوفر إلا على القليل من الفضيلة، لم نستطع مواجهة الأحداث، وتركنا العاصمة تسقط بأيدي العدو، مجبرين العرش على الابتعاد عنها. نحن نتحمل مسؤولية الخطأ والعار الذي لا حد له. لكن يبقى نظام الصلات التي توحدنا. فلن يتخلى عنا الماندارات كبارًا وصغارًا وسيزودنا الرجال الأكفاء بمخططهم، وسيضع الرجال الأشداء قوتهم في خدمتنا، ويعطي الأغنياء ممتلكاتهم لخدمة الجيش، وسيتوحد مواطنونا على الرغم من الخطر . . »[4].

وخلال أقل من شهر، يشتعل الأنام بأسره. ولأوصاف التعبئة حول ملك معتبر (إقطاعيًا) ملامح غريبة لحرب شعبية في القرن العشرين. فقد بُث المرسوم الملكي من قرية إلى أخرى عن طريق رسل يتسللون عبر شبكة قوات الحملة الفرنسية، وهنا، يجتمع المجلس البلدي في ال(دينه/ Dinh) (وهو معبد الأرواح المحلي ويستخدم مكانًا للاجتماعات العامة، وكان يوجد في كل محلة في فييتنام القديمة). ووسط غابة من الرايات الإمبراطورية، يقام مذبح. والمرسوم الملكي الموضوع في صندوق مطلي، يقرأ عندئذ علنًا من قبل أكثر أهل القرية علمًا، فيتزايد الحماس، ويَعد كل واحد بالانضمام إلى الكفاح وطرد العدو. وتجمع الأسلحة المتوافرة بينما يُشرع في صنع غيرها. وتتكون القوة بسرعة، ويجري إحداث رتب عسكرية بصفة عفوية، غالبًا. لكن هؤلاء «الجنود» من نموذج خاص، رجال العصابات (Guerilleros) قبل أن تظهر هذه الكلمة، يتمكنون جيدًا، في حال اقتراب العدو من أن يعودوا فلاحين أو مجرد متعلمين هادئين، يتعذر اعتبارهم مقاتلين. «إن القادة وعدد قليل من أتباعهم هم وحدهم القراصنة، يذكر المقيم الفرنسي في نام دينه (Nam Dinh) في كانون الأول عام (1885). والجنود البسطاء في هذا الجيش يأتون من قرى المنطقة من دون تمييز، والتي يمارس عليها القادة سلطة إرهابية. وعند وصول طابور فرنسي لا تقوم العصابة التي نظمت لبعث الاضطراب في البلاد بالمقاومة إلا بالكاد وبصفة شكلية. ويفر القادة المعروفون وأتباعهم، بينما تبقى الأكثرية مع القادة الأقل أهمية، وهم من الفلاحين الذين نخالطهم يوميًا. فهناك منظمة كامنة نوعًا ما، تذوب لوجود قواتنا في بقية السكان وتغيب عن الوجود»[5]. فلدينا الانطباع حقًا بأن هؤلاء المقاتلين الفييتناميين كانوا يطبقون عندئذ قول ماو الشهير: «الجندي وسط الشعب كالسمك في الماء».

ومع ذلك تم القضاء على هذه المقاومة. فقد ارتكبت الخطأ المميت إذ قبلت المعركة وجهًا لوجه ضد الجيش الفرنسي. وتم الاستيلاء في كانون الأول عام (1886 - كانون الثاني 1887) على قلعة بادينه (Ba Dinh). وعانت القوات الفرنسية مزيدًا من الصعوبات بعد أسر الملك هام نغي، في تشرين الثاني (1888)[6](3). وبقي فان دينه فونغ (Phan Dinh Phung) الذي خلفه، صامدًا في جبال الوسط، حتى مقتله في المعركة عام (1895). وشيئًا فشيئًا أخذ عناصر كان فوونغ بالتشتت لافتقارهم إلى القادة وإلى النظرة المستقبلية.

وهكذا يمكن اعتبار التهدئة في أنام وتونكين قد تمت، لكننا في عام (1895)، أي: بعد ما يقرب من أربعة عقود من أول طلقة نار فرنسية في أرض الفييتنام. وعدة آلاف من المقاتلين الفرنسيين سقطوا عليها. فالعمليات العسكرية في جنوب الفييتنام يقدر أنها خلفت ما مجموعه (2000) قتيل بين صفوف الحملة الأولى[7]، بينما خلفت معارك الوسط والشمال (5000) قتيل في عام (1885) وحدها، التي كانت الأشد عنفًا وقتلاً[8]. وهو ما يدل، نظرًا لعدم التناسب في القوى، على مقاومة شرسة.

وظل هوا ثام (Hoa Tham) الملقّب لي دو ثام (Le De Them)، وهو ما يشبه روبن هود فيتنامي، صامدًا في الجبال المنعزلة. ولن يُقتل إلا في عام (1913)!. لكن الضباط الفرنسيين الذين كانوا يتحدثون عن قرصنة، وقرصنة فقط، كانوا يجانبون الحقيقة. فاستمرار مقاومة مسلحة، أيًا كانت خطورتها، كان علامة ما كان لأحد أن يخطئها. «يؤكد أناس يعرفون التونكين لمعيشتهم طويلاً مع الأهالي أن لي دوثام لم يكن سوى الرمز الحي للاحتجاج أو الثورة على الهيمنة الأجنبية» يكتب الملاحظ الأكثر اطلاعًا أدولف كومبانير (Adolphe Combanaire)[9]. أو كما يلاحظ المقيم الفرنسي فيريت (Veyret) منذ عام (1888)، هذه الملاحظة التي تنم عن حسن تقدير: «لو لم تكن القرصنة إلا تشاركًا لقطاع طرق، لكانت اختفت». قبل أن يحاول عقد مقارنة تاريخية وجيهة: «إن القرصنة نوع من الكاربونارية»[10](4).

وفي مطلع القرن العشرين، على كل حال، كان الاستعمار الفرنسي قد استتب له الأمر بلا منازع تقريبًا. وبوسعه الاعتقاد بخلوده. وإذا كانت هيمنته بديهية من منظوره، فقد أصبحت حادثة طبيعية.

3/ 2/ 8/ 2) المقاومة الثانية: الحداثية الوطنية

جمعيات سرية شتى تعمل في الظل. وهي تدرس التجارب الأجنبية على وجه الخصوص. فلانتصار اليابان على روسيا القيصرية في عام (1905)، وانتصار الثورة

الجمهـــورية الصين لعام (1911)، أصداء مدوية في آسيا بأسرها. وتغلغل الأفكار النبيلة لقرن التنوير الفرنسي هو أيضًا حدث هام. لكن الجمهورية الثالثة التي تعد نفسها الوريثة لأفــضل التقاليد الديموقراطية، تعمل، ويااللغرابة، على تشديد الرقابة على هذه الحركة. فعـــبر ترجمات . . صينية ل‹العقد الاجتماعي› و‹روح الشرائع› عرفت هذه الكتب في فييتنام.

واســـم فان بواشو (Phan Boa Ghau) هو المسيطر على العقدين الأولين من القرن[11]. وباعتـــباره أديـــبًا مجيدًا، وصاحب خبرة كبيرة، فقد استمد بعض إلهامه من اليابان. فمن طوكـــيو، يعرِّف مواطنيه بأفكاره في رسالة قوية «رسالة من وراء البحار كتبت بالدم». وينـــشئ في عـــام (1906)، (جمعية تحديث الفييتنام/ Viêtnam Quang Phuc Hoï). وبما أنه رجـــل انـــتقال بين عهدين، فهو متعلق بالحفاظ على الملكية التي يود تحريرها من الوصاية الفرنـــسية، متمـــثلة بالأمير كوونغ دو (Cuong Do)، تعلقه بإصدار دستور حديث على النمط الياباني. ويستقر شو، مثل الأمير كوونغ دو، في طوكيو حيث يسهم سرًا في أعمال شتى ضد الوجود الفرنسي، كمحاولة تسميم حامية هانوي الفرنسية في عام (1908).

غير أن اليابان، ستخيب آمال هذا الجيل الأول من المهاجرين. فبسبب رغبة طوكيو بالحـــصول على قروض من رجال المال الفرنسيين، تطرد فان بواشو والأمير كوونغ دو. ويلجـــأ شو إلى كانتون حيث يكتشف فيها الجمهورية الجديدة في الصين. وشيئًا فشيئًا يـــتحول إلى الفكـــرة الجمهورية. إذ يؤسس في عام (1912) جمعية جديدة، «لإصلاح الفييتـــنام» (Viêtnam Quang Phuc Hoï). فتلقـــى قنابل في سايغون، وتحدث اغتيالات للمـــتعاونين البارزين. وتشكل هذه الجمعية، عشية الحرب العالمية الأولى، العدو اللدود للسلطات الاستعمارية، التي تحكم على فان بواشو بالإعدام غيابيًا.

أمـــا فكـــر فان شو ترينه (Phan Chau Trinh)[12] وعمله، وهو المفكر الثاني الكبير للوطنـــية الفييتنامية في مطلع هذا القرن، فمن طبيعة مختلفة. إذ إنه، بخلاف شو، حداثي ثابـــت وخـــصم للطبقة القديمة من الماندارن وللملكية. ولتأثره بقراءاته المكثفة لفلاسفة القـــرن الـــثامن عشر الفرنسيين (باللغة الصينية دائمًا)، ينادي بإقامة نظام ديموقراطي في بـــلاده. وهو لهذا ليس مناوئًا، من حيث المبدأ، للحماية الفرنسية، لكنه يرغب في إعادة تـــرتيب أشـــكال الهيمنة، ويرى في تنمية بلاده الاقتصادية ضمانًا ليقظة الناس التي تمثل المفـــتاح للتقدم. وكان السبب في إنشاء مدرسة في هانوي (Deng Kinh Nghia Thuc)، مـــن دون أن تعـــارض الـــسلطات الفرنـــسية ذلك، حيث التعليم بالفييتامية والصينية والفرنسية، أكثر عصرية بكثير من مثيله في المدارس الكونفوشية التقليدية. وتشغل العلوم

الدقيقة والاقتصاد السياسي مكانًا مرموقًا. وكان للمبادرة أصداء واسعة. فأقبل الآلاف من التلاميذ الفييتناميين عليها.

لكن هذه المبادرة الجديدة، حتى المُقننة، للروح الوطنية تقلق الحكومة العامة. فأغلقت المدرسة. وعلى إثر اتهام ترينه بأنه يحرك خيوط المعارضة من وراء الستار، يوقف ثم يُنفى إلى بولو كوندور. وعندما أطلق سراحه، بعد حملة نشطتها رابطة حقوق الإنسان خاصة، يلتجئ إلى فرنسا. وهناك: يتابع نشاطه، وهو ما يتسبب بسجنه من جديد لسنة، في سجن لا سانتيه (La Santé)، مع أنه اقترب تدريجًا، بالمقارنة مع أفكاره الأولى، من فكرة الشراكة الفرنسية-الفييتنامية[13]. وبهذا، يبتعد عن مواطنيه الشباب من الجالية الفييتنامية في باريس، بمن فيهم نغويين آي كووك (Nguyên Ai Quoc)، مع أن هذا يدأب على مخالطته عندئذ. ونحو نهاية حياته في عام (1925)، وصل به الأمر إلى التصريح بأنه: «حتى نعيش ونتطور في آسيا، نحتاج إلى قوة مادية، ستستطيع فرنسا فقط إعطاءنا إياها. وحتى تحافظ فرنسا، من جهتها، على هيبتها في الشرق الأقصى، هي بحاجة إلى تعاوننا. فمتحدين سنستطيع كل شيء، ومنفصلين لن نستطيع شيئًا». من الواضح إذن أن ترينه لم يكن على شيء من التطرف. ولدى عودته، إلى وطنه في النهاية، تدركه الوفاة في عام (1926). وكانت مراسم جنازته فرصة لتظاهرة حماسية من الشباب الوطنيين. وكانت المظاهرات تحيي فيه الرجل المستقيم النزيه الذي لم يتردد قط في التضحية، أكثر مما كانت تحيي نصير التعاون الفرنسي-الفييتنامي. ولم تخطئ السلطات الاستعمارية فهم ذلك فعمدت إلى توقيف الكثيرين وطرد الكثيرين من المدارس.

وهكذا فوت الاستعمار الفرنسي، بتأثير من الأوساط الأكثر محافظة، فرصة أولى لإصلاح نفسه عن طريق حوار صريح مع وطني معتدل. ترى هل كانت تستطيعه؟ أو هل استطاعته قط؟.

ويظهر الفييت نام كووك دان دانغ (Viêtnam Quoc Dan Dong) الأكثر راديكالية وهو حزب فييتنامي وطني، عرف في التاريخ باسم «غوميندانغ فييتنام» Gumindang Vetnami والواقع أن إيديولوجيته وممارساتها كانت شديدة القرب من أخيه الصيني الأكبر. أسسه في عام (1927) معلم، هو نغويين ثاي هوك Nguyên Thai Hoc، وكان هدف هذا الحزب (السري بالطبع) زعزعة استقرار النظام الاستعماري بأعمال إرهابية شاملة. ففي (1929/02/09)، قُتل المكلف بالتوظيف بازان مدير الديوان الوطني لليد العاملة. وكانت للعمل قيمة رمزية عالية. إذ كانت مصادرات اليد العاملة المجحفة والعنيفة وقتئذ عملة متداولة. وسرعان ما حدد حزب الغوميندانغ على أنه المحرض على

الاغتيال. ولوحق مناضلوه وسجنوا. ولشعور نغويين ثاي هوك بأنه مطارد هو الآخر يقرر حث الخطى والانتقال إلى عمل يريده أكثر شمولية، وفي ليلة (1930/02/10/9)، يقوم الرماة في حامية ين باي، في أقصى شمال البلاد، بتمرد ويذبحون ضباطهم الفرنسيين القلائل. إلا أن تمرد ين باي يبقى معزولاً، على عكس توقعات القادة، الذين لم يهيئوا السكان حقًا (فلم تكن لديهم الوسائل لذلك، لأن منظمتهم في بداياتها). و لم تحصل حركة مساندة في أي مكان. فخضع الغوميندانغ عندئذ لحملة قمع عنيفة ومنتظمة. وأعدم جنود ين باي المتمردون. حتى إن السلطات الفرنسية تأمر بقصف قرية كو أم التي التجأ إليها بعضهم بالطائرات. ويتبع ذلك سلسلة من المحاكمات: إذ حوكم (1086) متهمًا؛ (80) منهم حكم عليهم بالقتل، و(383) بالنفي . . وأوقف نغويين ثاي هوك نفسه وقتل. وهكذا أطيح بقيادة العمود الفقري للوطنية غير الشرعية. والتجأ الناجون القلائل من قادته إلى الصين. و لم تقم للحزب بعد ذلك قائمة.

3/2/8/3) المقاومة الثالثة: الراديكالية الشيوعية

لكن طرفًا تاريخيًا فاعلاً ظهر هو: الشيوعية الفييتنامية. وثمة اسم يرمز لها هو: نغويين تات ثانه (Nguyên Tat Thenh)، الملقب بنغويين آي كووك (Nguyên Ai Quoc)، الملقب فيما بعد: هو شي منه.

ولد نغويين تات ثانه في (19) أيار عام (1890) في قرية هوانغ ترو (Huang tru) من ناحية كيم ليان (Kim Lien)، بولاية نغي تينه (Nghe Tinh)، وهي من أفقر ولايات الفييتنام المستعمرة. يتحدر من عائلة متعلمين وطنيين. فقد كان العم الأكبر للصغير ثانه انضم إلى أنصار لي دو ثام. كما كان الأب نغويين سينه ساك (Nguyên Sinh Sac) المتعلم أيضًا منخرطًا في النضال ضد الاستعماريين، وكان صديقًا لفان بواشو. وهكذا كانت طفولة القائد الثوري المستقبلي متشبعة بالحكايا التي ما تزال طازجة لملحمة المقاومة، وبالمناقشات الطويلة حول البحث عن سبل للتحرر الوطني.

لكن الشاب ثانه، على عكس الكثير من مواطنيه، يريد الذهاب إلى الغرب. إذ يجب (في قلب الوحش) البحث، في رأيه، عن أسباب إخفاق الحركة الوطنية، وتفوق الأوربيين. ونجح في العثور على عمل على الباخرة لاتوش-تريفي (Latouche-Treville) التابعة لشركة الشاحنين المتحدين. وفي (5 حزيران 1911) يرى سايغون تبتعد ثم سواحل الفييتنام. وفي (6) تموز يصل إلى مرسيليا. ثم يستقر بعض الوقت في سانت-أدريس

(Sainte-Adresse) قـــريبًا من الهافر. ترى هل راوده إغراء، للحظة، بالتقرب إلى فرنسا هذه التي كثيرًا ما حوربت في أماكن أخرى؟، أم أنه يسعى إلى التعرف من الداخل حقًا على كل مفاصل النظام؟. ويتقدم، على كل حال بطلب لقبوله في المدرسة الاستعمارية في (15 أيلول 1911). فرفض الطلب.

يغـــادر نهايـــة عام (1912) فرنسا. ويعيش عندئذ حياة رحالة، مكتسبًا هكذا معرفة عملـــية بالعـــالم، ستكون له ذخرًا فيما بعد. يعرف إفريقية الشمالية، وإفريقية السوداء، حيث يلاحظ ظروف المستعمَرين، التي يمكن له أن يقارنها بظروف الفلاحين الفقراء في وطنه. كما يزور الولايات المتحدة: نيويورك (حيث يحضر اجتماعات السود في هارلم)، وسان فرانسيسكو.

لدى بداية الحرب العالمية الأولى، كان في لندن، وينضم إلى جمعية سرية فيتنامية هي (عمال ما وراء البحار/ Lao Dông Hai Ngoa) التي أصبحت فيما بعد (اللجنة من أجل خلاص الوطن/ Cuu Quôc Hoi). وفي ذلك الوقت يبدأ مكاتبة فان شوترينه الذي يكبره بعشرين سنة. أبتأثير من ترينه، يقرر في عام (1917) القدوم للاستقرار في فرنسا؟. ويأخذ بمخالطـــة الأوساط الوطنية كثيرًا عندئذ. لكنه يخالط فرنسيين أيضًا. فقد عرف ميشيل زيكـــيني (Michele Zechini)، وهـــو أحد مناضلي الحزب الاشتراكي (SFIO) (الفرع الفرنـــسي للدولية العمالية) إذ ذاك، جيدًا هو شي منه قبل مؤتمر تور (Tours) وقد رسم له صورة مؤثرة: «كان نغويين آي كووك حينذاك شابًا بملابس رثة، يتعذر تخمين عمره، طـــويلاً بالنسبة لأنامي، نحيلاً، غائر ملامح الوجه شاحبَهُ، بعينين ثاقبتين تشعان حيوية وذكـــاء. إذ كان يكفي المرء الالتقاء معه ليدرك أن الرجل كان من طبيعة نادرة المثال، وأنه بنظرته تلك سيذهب بعيدًا (. . .). لقد كان لهو شي منه المستقبل وجهًا في صفاء وجوه الزهاد، يحركه إيمان ثوري هو من القوة حيث يسحر محدثه»[14].

اعتـــبارًا من عام (1919)، يبدو أن هو شي منه المستقبلي قد فقد آخر أوهامه حول الاســـتعمار الفرنـــسي، وتخلى عن كل اعتدال. وقد اتخذ أحد أسمائه المستعارة الأكثر شـــهرة، نغـــويين آي كووك (نغويين الوطني)، ليصبح أحد المنشطين الرئيسين لجمعية الأناميين الوطنيين، التي أسسها فان شوترينه في عام (1915). وبهذه الصفة يكتب المنشور «مطالب الشعب الآنامي» (أو يسهم في كتابته) ويمضيه، ويحاول إيصاله إلى وفود مؤتمر فرســـاي الـــدولي عام (1919). ولكن عبثًا: فما من وفد مشارك يريد المخاطرة بتعكير علاقاته مع البلد المضيف، من أجل هذا الأنام الصغير الذي يجهل البعض حتى مكانه على الكرة الأرضية. وتلك خيبة أمل كبرى لكووك ورفاقه. لكن هذا المنشور الذي أرسل إلى

الــوطن بطرق سرية، لفت انتباه الأوساط الفييتنامية الوطنية بقوة. وبهذا أسهم كثيرًا في ولادة أسطورة نغوين آي كووك.

ويهــتم المناضــل الشاب أيضًا بالحياة السياسية الفرنسية، فينجذب إلى اليسار، لأن اليسار هو الوحيد ببساطة الذي يوليه بعض الاهتمام. إذ كانت (لومانيتيه/ l'Humanité)، الــصحيفة الوحــيدة من الصحافة الوطنية التي نشرت «مطالب الشعب الأنامي»[15]، وينــضم نغوين أي كووك إلى الشباب الاشتراكي في عام (1918)، في أول خطوة من التزام سيقوده إلى أقصى الراديكاليات تطرفًا.

والباقي معروف تقريبًا. ففي النقاش الواسع الذي يهيج اليسار في فترة مابعد الحرب، ينحاز نغوين آي كووك للانضمام إلى الدولية الثالثة، ليس بناء على اختيار إيديولوجي أعــد بعناية حيث اعترف هو نفسه فيما بعد بأن كثيرًا من الكلمات المتبادلة كانت تند عــن فهمه[16]. لكن معيارًا، له، هو الذي يرجح موافقته: أيُّ الاتجاهات يعد بدعم غير محــدود لنــضال بلاده التحرري؟. وبقراءة لينين حصل الاقتناع لدى كووك. وحصل الــشيوعيون، عــن طريق وعدهم بالثورة العالمية، على عضو استثنائي. وهكذا يصوت كووك بمؤتمر تور في كانون الأول عام (1920)، مع غالبية الحزب الاشتراكي، إلى جانب الانضمام إلى الدولية الجديدة.

وإذا مــا كان أمل في تغير سريع (وراديكالي) لممارسات الحزب الاشتراكي القديم، فــإن آي كــووك سيصاب بخيبة أمل. فلم يتبن الحزب الشيوعي الفرنسي بعد الخطاب المنــتظم والراديكالي المناوئ للاستعمار الذي سيتخذه بعد (حرب الريف). صحيح أن صــحيفتي لومانيتــيه ولا في أوفــريير (La Vie Ouvriere) تفتحان صفحاتهما لكتاباته، ومكتــبة العمل (La librerie du Traveil) تصدر كتيبه ‹محاكمة الاستعمار الفرنسي›[17]. لكــن هــذا كل شيء تقريبًا. ولذا يقتنع مذ ذاك بأنه باقترابه من مركز الثورة العالمية ســيخدم تحرير بلاده على الصورة الفضلى. وبعد ست سنوات قضاها في فرنسا، يغادر باريس إلى موسكو.

وفي موســكو بالــذات، يــبدأ نــشاط مكثف لتكوين أطر حركات الدفاع عن المستعمَرين. والعاصمة السوفييتية حاضرة عالمية تغص بمناضلين مناوئين للغرب من جميع أنحــاء العالم. ونغوين آي كووك واحد منهم، إلا أن عقيدته البلشفية ليست من دون شــائبة!. فالثورة الشيوعية، كما يؤكد، ستجد لها أرضًا أكثر خصوبة في آسيا منها في أوربــة، ذاكــرًا معنى المساواة الأكثر ترسخًا في آسيا، والعادات القديمة جدًا في اقتسام الأرض. مــدعمًا أقواله ب«كونفوشيوس العظيم» و«تلميذه مينكيوس Mencius»[19].

وهــو أكثر صراحة في نص آخر للاستعمال الخارجي، والحق يقال، عام (1924): «لقد شيد ماركس مذهبه على فلسفة معينة للتاريخ. لكن أي تاريخ؟. تاريخ أوربة. لكن ما أوربة؟ إنها ليست كل الإنسانية». وهكذا تجد كل هو شي منه في هذه الصيغة.

فمن طبيعة الأشياء إذن أن ينتقّل صوب الشرق. غير أنه لا يستطيع الذهاب إلى الهند الــصينية، حــيث رصدت مكافأة للقبض عليه. فيقوم في هونغ كونغ بتأسيس الحزب الــشيوعي الفييتنامــي في شباط عام (1930). ويُذكر بهذا الصدد أن الدولية الشيوعية تفــرض في تشرين الأول على المناضلين أن يتبنوا منذئذ تسمية الحزب الشيوعي (الهندو صــيني)، مــوافقة بهذا على إطار الكيان الاستعماري الموجود. وهو أمر ذو مغزى. إذ كانت شبهة (وطنية البرجوازية الصغيرة) تحوم بقوة حول الشيوعيين الفييتناميين. وحتى في خــضم حــرب الهند الصينية، لمّح ستالين وأعوانه غالبًا إلى هذا. مع أن هذا التوجه الــوطني هو الذي سيفسر رسوخهم ثم نجاحهم النهائي. فكان عصيان الدولية من أجل خدمة أسداها الثوريون الفييتناميون . . إلى الشيوعية.

ويفرض هذا الحزب الفتي، ولما تمض سنة على تأسيسه، على نفسه مواجهة عنيفة مع الــسلطة الاســتعمارية. فمــنذ عام (1930)، قامت مظاهرات من الفلاحين عفوية في نــصفها، ومنظمة من الحركة الشيوعية في نصفها الآخر، بمنطقة نغي تينه وسط البلاد. فقد كانت نغي تينه منطقة متمردة، معروفة بهباتها المفاجئة.

لكــن الحركة في عام (1930/1931) تتجاوز بكثير إطار التمرد وحسب، إذا استولى المتمردون تمامًا ولبعض الوقت على ولايتين. ويفر أعوان السلطة الاستعمارية الفييتناميون أو يستــسلمون. ويقــتل كثير منهم. بينما يتخلى الفرنسيون عن مواقعهم واحدًا بعد الآخــر. فينظم الفلاحون المؤطرون بالحزب الشيوعي إنتاج الأرز ويشكلون سوفييتات. والتعــبير المستعمل عندئذ، دخل التاريخ تحت اسم (سوفييتات نغي تينه/ Soviets du Nghe Tinh). وكــان لابد من رد فعل لا يعرف الرحمة من السلطات الفرنسية، تدخل اللفيف الأجنبي الدامي، قصف جوي، آلاف المعتقلين والقتلى، حتى يُقضى على الحركة. وأصبح الحزب الشيوعي الهندو صيني مذ ذاك الهدف الرئيس. فأمينه العام تران فو (Tran phu) الذي اعتقل في آذار عام (1931)، يموت في السجن شهر ايلول، وفككت الخلايا واحــدة بعــد الأخــرى. وبولو كوندور يغص بالسجناء السياسيين، حيث يقدر عدد المعتقلين من المشتبه بهم بعشرة آلاف.

غير أن المنظمات الشيوعية، على العكس من الحركات الوطنية، لا تموت تمامًا. ذلك لأن نماذج تنظيم الكفاح ضد الاستعمار تختلف ولاشك. فحزب الغومندانغ حبيس دائمًا

للخطط الموروثة عن الجمعيات السرية، وهي خطط راسخة في الفكر الفييتنامي: إذ يقوم بعض الرجال الشجعان والمصممين بأعمال مباشرة، جد عنيفة أحيانًا، ترمي إلى «إيقاظ» الشعب ودفعه إلى الثورة. أما الشيوعيون فهم على العكس، يسعون إلى نسج شبكة كثيفة من المنظمات على الدرجة نفسها من السرية، لكنها جد متركزة بين السكان. علاوة على أن الحزب الشيوعي الهندو صيني هو القوة السياسية الوحيدة التي تعرف التوفيق بصفة جدلية بين التطلعات الوطنية (حتى وإن كان ذلك، كما رأينا، على حساب العقيدة الشيوعية) والاحتجاجات الاجتماعية. ويشير نشاطه منذ فترة سوفييتيات نغي تينه، بهذا الشأن، إلى خصوصية الشيوعيين الفييتناميين.

والواقع ماثل للعيان: فالقمع ضد حزب الغومندانغ أخرجه نهائيًا من حلبة الصراع منذ عام (1930)، بينما القمع ضد الحزب الشيوعي الهندو صيني مع عنفه وامتداده لم يجتث قط النفوذ الشيوعي. ويُرى ذلك عندما تسمح التطورات في الوطن لبعض الحريات بالتفتح. إذ يترجم انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا عام (1936) داخل الهند الصينية، بفترة استثنائية ضمن الوسط الاستعماري، من التعبير الشبه قانوني لشتى القوى السياسية الفييتنامية. فلا يتردد الحزب الشيوعي الهندو صيني، مثلاً، في التحالف مع الأخوة الأعداء من التروتسكيين في سايغون. وتنشأ حينئذ حركة عظيمة تسمى (المؤتمر الهندو صيني)، ستُجمِّع مئات الآلاف من المتظاهرين. ولم يعد المناضلون الشيوعيون، خلال بضعة أشهر، يختبئون وهم يقودون الحركة، مدللين على نفوذهم العميق بين جماهير المدن، بعدما برهنوا على ذلك مع الفلاحين منذ بعض الوقت.

لكن القمع سرعان ما يستعيد الغلبة. لكن ما الجدوى من ذلك؟. فسيطرة الشيوعية على الحركة الوطنية أمر واقع. «تُرى هل من التعسف، يتساءل بيير بروش (Pierre Brocheux) أن نرى في قطيعة (1931/1930) بوادر انتصار الحزب الشيوعي الهندو صيني، وعجز حركة وطنية أو قوة ثالثة عن البروز وفرض نفسها في تاريخ الفييتنام؟. إن شيئًا واحدًا يبدو لي مؤكدًا: فما يجري في فييتنام خلال سنوات الثلاثينيات هو زواج الشيوعية بالوطنية، وعملية هيكلة وليس مجرد تلاقي، لاتزال قيد الإنجاز حتى أيامنا هذه»[20]. ويتبين كل المسؤولون السياسيون الفرنسيون برعب، هذه الحقيقة عشية الحرب العالمية الثانية[21](5).

4/8/2/3) حرب الهند الصينية: المآل

لم يبق سوى انتظار الفرصة المؤاتية والحرب العالمية الثانية هي التي ستتيح هذه الفرصة. ففي عام (1941)، يعود نغويين آي كووك، بعد غياب ثلاثين عامًا، إلى الفييتنام، ويتخذ في

السنة التالية اسمه المستعار النهائي هو شي منه. والبلاد خاضعة عندئذ للهيمنة المزدوجة الفرنسية واليابانية، فيشرع في إعادة تنظيم الحزب الشيوعي الهندو صيني. وبما أن غالبية مناضلي السنوات الأولى ماتوا أو في السجن، فإن حرسًا شابًا مخلصًا له كليًا هو الذي يحيط به: فام فان دونغ (Pham van Dońg)، فو نغوين جياب (Vo Nguyên Giap)، تروونغ شينه (Truong Chinh) . . إلا أن الحزب الشيوعي إذا ما كان يقود في الحقيقة، فإنه لم يكن يظهر من حيث هو كذلك في الواجهة. إنما هو الأصل في تأسيس جبهة (Vietnam Doclap Doug Miuh)، ومختصرها فييت منه (Viet-Hinh).

وعندما انهار الصرح الاستعماري الفرنسي في آذار عام (1945)، ثم استسلم الأسياد اليابانيون الجدد في آب سنحت الفرصة المؤاتية، والشيوعيون الفييتناميون هم الوحيدون القادرون على انتهازها. إذ كانت كل القوى السياسية الفييتنامية إما فقدت صدقيتها (المتعاونون مع الفرنسيين، بلاط هويه) وراء باوداي الذي اقترب من اليابانيين لبعض الوقت)، وإما أبعدت (بقايا حزب الغومندانغ اللاجئون في الصين منذ خمسة عشر عامًا). وعلى عكس ما يكتب بعض المؤرخين الرسميين الفرنسيين حتى الآن غالبًا، فإن ثورة آب عام (1945) لم تكن عصيانًا مسلحًا ولا مناورة ميكيافيلية من الشيوعيين الفييتناميين الدهاة. صحيح أنه لا نزاع في إقدام الثوريين وانتهازيتهم، وصحيح أن الفييت منه قضت بلا رحمة على خصومها الوطنيين والتروتسكيين، لكن هل من الممكن الإدعاء بأن الفييت منه استطاعت التلاعب بجماهير سلبية ومن دون رأي؟. هذا يعني نسيان ما ذكرنا به هنا سريعًا: وهو أن احتجاج الشعب الفييتنامي على النظام الاستعماري لم يخمد في الحقيقة قط. بل تبدى بأشكال متعددة. وكان الكل ينتظر. ومفهوم الفرصة المؤاتية، الذي كثيرًا ما استعمل في تحليل ثورة آب عام (1945) لم يكن اختراعًا من الفييت منه، بل كان دائمًا مغروسًا بعمق في وعي الفييتناميين بأسرهم تقريبًا. وبول موس (Paul Mus)[22] الفرنسي الأكثر معرفة بالفييتناميين على الأرجح في عام (1945)، كتب صفحات حول هذه المسألة لا تدانى في عمقها.

فالحق أن الهيمنة الاستعمارية الفرنسية لم تقبل قط، بل كانت انتقالية للجميع. لكن كم سيطول هذا الانتقال؟، بضع سنوات؟، بضعة عقود؟، قرنًا؟. لم يكن ذلك يهم لأنه سيزول يومًا. أما وقد هزم الفرنسيون في عام (1945)، فلم تظهر استعادة الاستقلال كقطيعة، بل كعودة إلى النظام العادي والطبيعي للأشياء.

وإذا ما كان يجب تقديم دليل أخير على هذا التأكيد، فيمكن العثور عليه في الحرب التي تلت. ففي تشرين الثاني/كانون الأول عام (1946)، وبعد محاولة غير مثمرة لإيجاد

تـــسوية ســـلمية، فرنسا وجمهورية فييتنام الديموقراطية تتصادمان. وبخلاف ما جرى في القرن الماضي، ستغوص القوات الفرنسية تدريجًا في الوحل، كما سيكتب لوسيان بودار (Lycien Bodard). وعـــصابات الفييت منه المعزولة تمامًا عن الخارج، لم تتلق بين عامي (1946 و1949)، أي معـــونة من المعسكر الاشتراكي الذي كان بإمكانه ومن واجبه أن يكون حليفهم الطبيعي. إلا أن القوات الفرنسية، على الرغم من قدرهما النارية المتفوقة، لم تـــستطع قـــط القضاء عليهم. وما كان للاتصال المادي مع العالم الاشتراكي ولمعونة الـــصين المكثفة بعد عام (1949)، إلا أن تزيد من مصائب الجيش الفرنسي بالطبع. فمنذ تلك اللحظة انتهى كل شيء. وفهمت ذلك بعض العقول (النادرة) في الجانب الفرنسي، أو كتبته، على كل حال، وقالته.

3/ 2/ 8/ 5) إزالة الاستعمار المحتومة

في عام (1913)، كان فان شو ترينه، الوطني الفييتنامي الأكثر اعتدالاً، صرح لصحافي فرنـــسي: «ألا تظـــن بأن من مصلحة فرنسا التفاهم مع الأناميين؟. واليوم الذي يحصل الـــشعب الأنامـــي الذي علمته فرنسا منها بصفة عادية على استقلاله الذاتي، ستحفظ فرنـــسا الـــتي تكون هيئتنا للحرية ومنحتنا إياها، كل مصالحها لدينا. فعليكم إذن منح شـــعب أنام الإصلاحات التي يطالب بها وهو أهل لها»[23]. وهذا الرجل هو الذي نفته العدالة الاستعمارية إلى بولو كوندور وأرسلته إلى سجن لاسانتيه.

إن التـــصلب الاســـتعماري، ورفض كل تطور حقيقي للنظام، وانعدام الحوار مع الاتجاهات الوطنية الأكثر اعتدالاً، أفضت إلى طرق مسدودة لا تصدق. إذ كان بإمكان سياســـة إصـــلاحية استعمارية حذرة تجنب أن ينتهي الاستعمار بالطريقة التي نعرفها في مـــنخفض ديان بيان فو الكثيب. لأنه إن عاجلاً أم آجلاً، بالشكل العنيف أو السلمي كان سينتهي بلا ريب.

وكان الطلاق مسطورًا بحتمية الأشياء، منذ متى؟. منذ بداية الاحتلال على الأرجح.



3/ 2/ 9) ملحق (1): فيلم إلى جانب الاغتصاب والجلادين: (الزوار) لإيليا كازان

نـــادرة هي الأفلام التي يمكن وصفها في ‹الكتاب الأسود للاستعمار›، أي: تلك التي تـــسوغ الـــتجاوزات والفظاعات التي ارتكبت في فييتنام. ففي الإنتاج الفرنسي، يدافع شخـــصيات أفلام شوندورفير (Sehoendoerffer) عن استقامة الذين نجوا أو الذين ماتوا أكثر مما يسوغون أفعالهم. (الفصيلة رقم (317)، (1964)؛ شرف نقيب، (1982)، ديان بيان فو، (1992). إذ يُستعمل الاستعمار هنا إطارًا، والاهتمام موجه للمعارك أكثر من الحـــرب أو أسبابها، بينما يحاول فيلم ليو جوانون (حصن المجنون) (1963)، تسويغ أسوأ أساليب الحرب الاستعمارية، التي تُلمح بشاعاتها في (لو بوشيه) لكلود شابرول (Claude Chabrole) (1969).

لكن الأمر المهم هو أن صورة حرب الهند الصينية كانت طُمست خلال ثلاثين عامًا، للجمهـــور الفرنسي على الأقل، من قبل حرب فييتنام التي كان يخوضها الأمريكان، إلى الدرجة التي غطت فيها هذه الحرب نوعًا ما على حرب الجزائر. والفيلمان اللذان حظيا بأكبر عدد من المشاهدين كانا (القيامة الآن) ل(فرنسس كوبولا F. F. Coppola، (1979)، (600000) مـــشاهد و(رحلـــة إلى أقصى جهنم) ل(م سيمينو/ M, Cimino (1979)). فالـــضجيج والهياج في هذين الفيلمين، إضافة إلى جنون الرجال وعنف الأوضاع أنست المعطيات السياسية للصراع، وأكثر من ذلك فظاعات الاستعمار.

وللعثور على تسويغ سياسي للأعمال العنيفة والاغتصابات المرتبة في فييتنام، هناك على كل حال فيلم يجتهد في ذلك هو: (الزوار، لإيليا كازان Elia Kazan). وبما أنه صور في عام (1972)، فهو لا يظهر الفييتنام؛ وإطاره مترل منعزل في الجبال الأمريكية. وشرعنة هذه الحرب والفظاعات المرتكبة فيها.تتم من خلال سيناريو يعتمد الإثارة بحذق ماكر.

وتقوم براعة كازان على جرأته في التعرض لأعمال العنف هذه بينما كانت الحرب مستمرة (من جرؤ على فعل الشيء نفسه في أثناء حرب الهند الصينية) وعلى مماهاة المتفرجين بزوجين شابين «راديكاليْين» من أنصار السلام ويكادان يكونان من (الهيي)، وهما هنا في مترل الحمي، يربيان رضيعهما. ترى هل سئمت الشابة من رفيقها، أم أن الزوجين هما اللذان يحكمان بأن هذه الحياة كئيبة، من دون مستقبل بعد عودته من فييتنام؟..

وها هما على كل حال زائران قادمان، كان الزوج الشاب قد وشى بهما إلى قائدهما، استنكارًا لاغتصابهما ثم قتلهما فييتنامية. لكنهما عندما يصلان، لا تعرف الزوجة من هما «صديقا» زوجها.

ويقومان هذان بدورهما جيدًا بينما يستشعر المتفرجون أن القصة ستنتهي إلى مأساة عندما يحومان حول الرضيع، ويتملقان الحما الذي يفضل أحد الرجلين كما يبدو، الأبيض، عن صهره الهزيل. وكما هو متوقع يوسع الزائران الواشي ضربًا؛ وعلى الرغم من دفاعه عن نفسه جيدًا وبشجاعة يسقط محطمًا. وبهدوء يغتصبان الزوجة الشابة التي كأنها فتنت بالرقيب الأبيض الذي تعرف الآن جيدًا ما كانه، والأفعال التي اقترفها ولِمَ هو هنا. وتحت عدسة الكاميرا تظهر أخيرًا راضية.

وهكذا يقول الفيلم ضمنًا إن الدوافع الجنسية أقوى من الأفكار التي تتخلى اليسارية الشابة عنها لتنضم إلى الذين ينتهكونها، ويسوغ بهذه الطريقة الملتوية فظاعات هذه الحرب.

وجرت البرهنة، باسم ما كانت عليه معركة كازان، أي: النضال ضد الشيوعية، إذ كانت له، مشكلة أخلاقية، في زمن المكارثية، حينما وشى بالسينمائيين المناصرين لموسكو. والحال أن تاريخ هذه الوقائع يتجاهل أنه لدى توقيع الحلف الألماني-السوفييتي، الذي دانه كازان، كان هؤلاء السينمائيون أنفسهم قاطعوه.

ومهما كان من أمر، يظهر هذا الفيلم على أنه العمل السينمائي الوحيد الذي يسوغ الاغتصاب ويقف إلى جانب الجلادين.

م ف

3/ 2/ 10) ملحق (2) فييتنام: الوجه الآخر للصراعات*

هل جسدت حرب الهند الصينية وحرب فييتنام فقط «نضال العالم الحر ضد التوسع الشيوعي»؟، وهل هما نموذجان يقتدى بهما لـ«الثورة العالمية في نزاعها مع القوى الرجعية، وحرب تحرير للأمة»، ووجهات نظر تُدافع عنها واشنطن وموسكو وباريس أو هانوي؟. كان من تأثير هذه الأدلجة أن هونت من دور الجنوب، من دور سايغون، نظرًا لتبعيتها للأمريكيين، بينما شاركت قوات جنوب فييتنام بأكثر من مليون مقاتل.

إن أهمية مداخلة كام ثي دوان بواسون (Cam Thi Doan Poiasson) تكمن في تساؤلها عن مشروعية الخطاب الرسمي حول المصالحة الوطنية، وإظهارها من خلال أعمال روائية أيَّ تمثل متبادل كان لـ«أخوة الجنوب» ولـ«أخوة الشمال».

وتُستخدم عدة علاقات غرامية مقياسًا لهذا التقويم. (هشٌ كشعاع شمس، رياح وحشية، ضحايا) (Fragil comme un rayon de solail Vents souvages، victimes)، هي ثلاث قصص كتبها روائيون من الشمال، امرأة ورجلان، تحكي عن علاقات غرامية، وبما أنها تقارب مثال روميو وجولييت الكلاسيكي فهي بالضرورة محظورة وخفية. تجري الحكايات ليلاً، مثل اعتراف، قبل موت أحد المشاركين. وأبطال الشمال ينتهون إلى الخضوع، أما أبطال الجنوب فهم سجناء أو سجينات، وهو ما يسمح للشمال بالحفاظ على مركب التفوق لديه. ولا تفض أيٌّ من هذه العلاقات إلى الزواج، ربما هي حيلة من المؤلفين لخداع الرقابة، لأن النقد استقبل هذه القصص بفتور إلا في حالات استثنائية.

وتُظهـــر هذه النصوص أنه مع رسوخ التمايز شمال/جنوب في الماضي الفييتنامي، فإن الحرب قد أنعشته؛ كما تقول أيضًا إن الفهم والحب وحدهما استطاعا السماح بتجاوز ماكان بالفعل حربًا حقيقية أخرى، في فييتنام.

م ف

3/ 2/ 11) الروس في القوقاز

كلير موراديان (Claire Mouradian)

جرى تفكك الإمبراطورية السوفييتية بطريقة فريدة ومتناقضة في الظاهر: فقد كانت «إزالة استعمار» بمبادرة روسية، وذلك أن يلتسين، من أجل إنهاء وظائف غورباتشوف، نادى بسيادة روسيا ضمن الاتحاد السوفييتي، وهو ما جعل الجمهوريات الأخرى تحذو حذوه. وسواء أرادت الاستقلال أم لم ترد، أصبحت كل هذه الجمهوريات مستقلة من الوجهة القانونية والواقعية من دون أي حرب . . ضد الروس على الأقل.

وستكون الشيشان الاستثناء. إذ نتيجة لإعادة الهيكلة المؤسساتية والإقليمية التي تمت في الحقبة السوفييتية، لم تكن الشيشان جمهورية اتحادية (مثل جورجيا وأرمينيا إلخ)، بل جمهورية ذات حكم ذاتي ضمن الاتحاد الروسي (مثل تترستان). ومثل وضع الجزائر تقريبًا، التي كانت تشكل ثلاث «محافظات» فرنسية وليست إقليمًا على حدة. ويجعل تحرر هذه المستعمرة أكثر تعقدًا، شل وضع الشيشان مقدرة سكانها على أن يصبحوا مستقلين. ولا تشكل هذه السمة إلا أحد وجوه العلاقة بين الروس والعناصر الأخرى.

تظهر الإمبراطورية الروسية كقوة استعمارية محيرة، لا تقول اسمها، فتسميتها عبر العصور، موسكوفيا (Moscovie)، روسيسكايا إمبريا[1] (Rossiskaia Impria)، اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفييتية، الاتحاد الروسي، يحيل إلى تصور جغرافي متصل بالدولة، الإقليم، أكثر مما يحيل إلى أمة غازية في وطن ذي حدود تقريبية تبحث عن هوية.

ولايزال تاريخ هذه الإمبراطورية بحاجة إلى كتابة، فهي من الأكثر قدمًا (القرن السادس عشر) والأكثر استمرارًا . . إذ صمدت أمام أزمات العائلات المالكة والأزمات الثورية مثلما صمدت أمام النكسات العسكرية للحربين العالميتين. تاريخ في المدى الطويل وعلى كل امتدادها الواسع، فيما وراء التغيرات السياسية وتنوع الإيديولوجيات والممارسات في الزمان والمكان، يعطي لكل من مكوناها وللتفاعلات بين المركز والأطراف المكان الذي يستحقه، آخذًا بنظر الاعتبار المصادر الروسية، ومصادر الشعوب المخَضعة على إهمالها وتعذر النفاذ إليها[2]. لأن غالبية الأعمال المعتمدة على الدراسات والأرشيفات الروسية، مع أنها تذكر الطابع التعددي، إلا أنها تقارب هذه الإمبراطورية المتعددة القوميات على أنها دولة-أمة. ويُنظر إلى توسعها، ما عدا بعض الاستثناءات(2)، من زاوية العلاقات الدولية عوضًا عن النظر إليه من زاوية العلاقات مع الشعوب المحتلة.

صحيح أن التشكل الجغرافي ليس متطابقًا مع الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية «الكلاسيكية». فما من ممتلكات وراء البحار هنا، والتوسع الذي كان أحد أهدافه الحصول على منفذ بحري، جرى مع التواصل الإقليمي لدولة في طور التكون، ليست لها «حدود طبيعية» واقترن بسياسة استيطان للأراضي المحتلة سواء للدفاع عنها أم لاستغلال أراضي جديدة «بكر». ومن هنا غياب تمايز مكاني وسكاني واضح بين «وطن أم» و«مستعمرات» في هذه الإمبراطورية الممتدة، بل وغياب وطن أم سوى مقر السلطة السياسية.

كما أن حقيقة أن تكوُّن الإمبراطورية لا يتلو بناء الدولة، على خلاف أوربة الغربية، بل يترافق معه، أفضى أيضًا إلى تشويش حدود التقسيم بينهما، إذ تختلط الفكرة الوطنية بالطموح الإمبراطوري منذ أن تحوز موسكو، كأول مركز للدولة الحديثة، السطوة على الإمارات الروسية المنافسة ثم على السيادات الاقطاعية المنغولية الضعيفة إذ ذاك. فعندما تحرر إيفان الثالث (1462-1505) من وصاية خان قازان التتري المسلم، والجزية التي كان يفرضها هذا عليه، يعلن نفسه «حاكمًا فرديًا». وبعد زواجه من صوفي باليولوغ (Sophie Paleologue)، ابنة أخي أحد أباطرة الشرق الرومان، يتبنى المراسم الاحتفالية البيزنطية والنسر المتكبر ذي الرأسين، رمز الإمبراطورية العالمية، وعندما يضيف حفيده إيفان الرابع الرهيب (1533-1584) الذي مجده فيما بعد ستالين، إلى لقبه كأمير كبير لقب «قيصر»، يبدو الطموح الإمبراطوري، قبل قرنين من اتخاذ بطرس الأكبر لقب الإمبراطور. وبينما كانت تتحرر نهائيًا من تسلط القبائل المنغولية التي كانت في طور

التفكك شرعت الدولة الموسكوفية بضم إماراتها بالتعاقب قازان (1552)، استراخان (1556) وسيبريا (1584)، مع أتباعها كـ«أملاك وراثية». وحتى عندما تفشل في هجومها على خان القرم وعلى بلدان البلطيق التي ضمت بعد قرنين، فإن البعد الإمبريالي يبدو ملازمًا للدولة منذ ولادتها.

ينطبع تصور هذه الإمبراطورية الواقعة في أوربة وآسيا بطابع تقليدين كانت تأليفًا بينهما: فمن إرث بيزنطة، بعدما جعل سقوط القسطنطينية في عام (1453) من روسيا وريثة الأرثوذكسية وحاميتها تستمد موسكو تصورها التراثي المركزي والبيروقراطي للسلطة، كما تستمد رسالتها المسيحية. وبمعونة كنيسة أرثوذكسية وطنية باتت ذاتية الرئاسة[3](3) مع ضعف بطريركية الروم في القسطنطينية التي أضحت تحت السيطرة العثمانية، تريد موسكو أن تكون «روما ثالثة» لكنها أيضًا أول بلد أوربي يشتمل على عدد هام من السكان المسلمين الممتنعين عن التنصير. فمن إمبراطورية المنغول الرحل السابقة ذات الحدود المبهمة، التي تقسم العالم إلى «رعية» و«أعداء» تستعير الدولة الروسية كيفيات أكثر مرونة للسلطة، وتسامحًا نسبيًا مع الاختلافات الدينية ونوعًا من الحكم غير المباشر للشعوب والدول التابعة، مرتكز على ولاء القادة الشخصي ودفع الجزية، ويجعل تواجد الضدين وبراغماتية هذه الهيمنة من الصعب الإحاطة بهما.

كما يرجع تفرد الإمبراطورية الروسية أيضًا إلى وضع الأراضي المستولى عليها: فهي على وجه العموم قطع من إمبراطوريات أخرى، ومناطق تغزا ثم تقسم، على شكل كيانات سياسية منتظمة نوعًا ما ومستقلة ذاتيًا، وفسيفساء قومية ودينية. إذ يسعى جزء من أعيانها أحيانًا إلى الحصول على دعم الروس، مثلما كانوا يفعلون مع غزاة آخرين، للتحرر من الحاكم، أو لتسوية نزاعاتهم الداخلية أوصراعاتهم الأسرية وهذا ما أفضى إلى ولادة أسطورة «الاتحاد الطوعي مع الروس» مواصلة للمسألة الأكثر كلاسيكية لـ «تجميع الأراضي الروسية» التي يبدو أن ممارسة خاصة تؤيدها، ناتجة عن تصور إقطاعي آخر[4]، واختيار الأعيان الموالين في المناطق المحتلة[5](4). مثل ضم نبلاء من التتر والبلطيقيين، والجورجيين وغيرهم إلى الجيش الإمبراطوري وجهاز الدولة.

هناك خصوصية أخرى مقارنة مع القوى الأوربية الأخرى: فالمقارنة بين مستوى التطور السياسي والثقافي والظروف الاقتصادية والاجتماعية لـ«الأهالي» ذوي الهوية القوية والماضي المجيد والزاهر أحيانًا، ليست دائما لصالح مستعمر يخضع فلاحيه للسخرة وتستعبد الدولة نبلاءه. وهذا باد للعيان في الجزء الأوربي من الإمبراطورية (بولونيا، البلطيق)، ولكن أيضًا في القوقاز وآسيا الوسطى، مفترق طريق الحضارات والطرق

التجارية الكبرى بين الشرق والغرب: كطريق الحرير. وصورة الروسي الفظ والفقير، رديئة غالب الأحيان لدى المستعمَرين، على الرغم من تفوقه العددي والعسكري المحتمل.

في التاريخ الطويل لتشكل هذه الإمبراطورية الفريدة من نوعها، الذي يبدأ في القرن السادس عشر ويمتد حتى نهاية القرن العشرين، ربما كان الاحتلال العسكري الشاق للقوقاز[6](5)، متبوعًا بغزو آسيا الوسطى الذي وإن عرف بأنه «إمبريالية دفاعية» (مارك رايف/ Marc Raeff) هو الأكثر تقاربًا مع المغامرة الاستعمارية الأوربية المتزامن معها، سواء فيما يتصل بالوسائل والأهداف الاقتصادية والتجارية أم التأثيرات على الشعوب والمجتمعات والدول في هذه المناطق، وربما أيضًا بفعل «غرابة الشعوب» المغزوة. أما فيما يتعلق بالقوة والصيت، فهنا سيستطيع الروس بالفعل التخلص من عقدهم كـ «آسيويين» كما كان ينظر إليهم في باريس ولندن، حتى بطرس الأكبر وكاثرين الثانية على الأقل، فقد كان الاستيلاء على أوكرانيا وبولونيا والبلطيق قربهم جغرافيًا من أوربة الغربية. والاندفاع صوب الجنوب والشرق الذي يثبتهم في آسيا، يرسخ «أوربيتهم» إذ يسمح لهم بإسقاط كل أفكار الاستشراق النمطية على «شرقيين» حقيقيين على أطراف بلادهم مع نتائج النظرة الدونية لهذا «البربري» الآخر و«المتخلف» من خطاب حول المهمة التحضيرية أو شرعنة لإبادة «المتوحشين» وهم «الجبليون» و«الرحَّل»[7].

وهنا تتكشف اليوم غالبية الصراعات «بين القوميات» أو الحروب الأهلية للفضاء السوفييتي السابق، وهي في الواقع صراعات لامناص منها على المصالح وحروب حدودية بين المستعمَرين السابقين الذين يقاتلون لدى حصولهم على الاستقلال من أجل مراجعة تقسيمات إقليمية أو إجراءات نفي أو أوضاع إدارية فرضت تعسفًا، وهي حرب تُقدَّم على أنها «عملية شرطة» ضد «الإرهابيين» و«قطاع الطرق» باسم «النظام الدستوري» أومكافحة «التهديد الإسلامي» و«المهربين» من قبل روسيا بطموحاتها في الهيمنة التي ماتزال على حالها كما يظهر، لكنها تصطدم بمقاومة القوقازيين العنيدة، باسم ماكان يدعى في الحقبة الرومنطيقية بحب الحرية، وفي عصر الأمم المتحدة، بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

منذ بدايات الاندفاع الروسي في القرن السادس عشر حتى أعمال العنف الجارية الآن لإزالة الاستعمار، كآخر بقايا النزعة الاستعمارية، وهذه التخوم الجنوبية تقوم هكذا بدور المختبر: من وجهة نظر التوسع الذي يتم بحملات صغيرة أو بحرب شاملة، جامعًا بين الدبلوماسية واستعمال القوة. ومن وجهة نظر الممارسات الإدارية التي تتلمس

طريقها[8]، وتبعًا لما تلاقيه من مقاومة، تراوح بين المركزية والمناطقية، وبين الحكم المباشر أو الحماية الشكلية، وهي تكثر من التقسيمات الإقليمية لتذيب النزعات الوطنية ومخاطر الانفـــصال، ومن وجهة نظر استغلال الموارد الطبيعية (مناجم، نفط) وتوطين متعصبين (مولوكان/ molokanes، ودوخابور/ Doukhbor، وقوزاق/ Cosquee)، أو ألمان، وأخيرًا من وجهة نظر العلاقات مع الشعوب المحلية. فتنوع القوميات واللغات الكبيرة في «جبل اللغـــات» كمـــا كان يسميه العرب، يمنح أرضية مثالية للسياسة الإمبراطورية التقليدية «فـــرق تـــسد» ولسياسة «الجزرة والعصا»: فمن التسامح أو (عدم الاكتراث) حيال اخـــتلافات ثقافية ودينية[9] إلى الروسسة المفروضة، ومن إعطاء الحظوة للأكثر ولاء إلى النفـــي الجماعي أو الإبادة للأشد مقاومة، كان مجال الاختيار في العلاقات مع السكان الأصليين واسعًا. مثلما كان موقف هؤلاء إزاء الاحتلال الروسي، الذي يتنوع من التمرد الـــشرس إلى التعاون. وهكذا كان التوسع الروسي الحذر والاستكشافي حتى نهاية القرن الـــسابـــع عـــشـــر، ثم الأكثر شدة اعتبارًا من بطرس الأكبر (1695–1725) وكاثرين الثانـــية (1762-1796)[10] خاصة، أكثر سهولة، على وجه العموم، جنوب سلسلة جبال القـــوقاز مـــنه في الشمال، حتى وإن كان من المناسب تخفيف التمييز المعتاد بين شعوب أرمينـــيا وجورجيا المسيحية المماثلة لروسيا والمسلمين بعدائهم المتأصل، إذ كان موقف الـــشعوب يتجاوز بالفعل الانقسامات الدينية ويتحدد بعوامل أخرى: كالموقع الجغرافي المواتي للدفاع أو لمساندة خارجية، والنظرة إلى الخطر الرئيس، ومصلحة أسرة حاكمة أو عـــشيرة، وبـــلادة أو ذكاء الحكام الروس الإداري، فيستطيع مسلمون كبعض خانات أذربـــيجان اختـــيار (أو محاولة لعب ورقة) القيصر ضد الشاه. ولن يقبل الجيورجيون الأرثوذكس، الذين وقع ملكهم معاهدة حماية مع روسيا (Gueorguievsk 1783) من دون قـــتال ضم مملكتهم وخلع الأسرة الحاكمة السابقة عام (1801)، ثم إلغاء الرئاسة الذاتية لكنيستهم الوطنية المقدسة (1811)، كما أفضت سياسة الروسسة في نهاية القرن التاسع عـــشر (إغلاق المدارس الوطنية، تقييد مناشط الجمعيات الخيرية، مصادرة أملاك رجال الدين) إلى انتقاض الأرمن.

ولهـــذا كانت كل فترات ضعف المركز الإمبراطوري، هزائم عسكرية، اضطرابات سياســـية، تتـــرجم بعودة بروز الحركات التحررية. ولكن أيضًا بصدامات بين شعوب القوقاز التي يتخذ شعورها الوطني الوليد الجار المباشر هدفًا أكثر من السلطة الاستعمارية في أكثر الأحيان، وتلك كانت الحال أثناء الثورة الروسية الأولى في (1905) التي اتخذت مـــنعطفًا شديد العنف نتيجة لاقتران النضال السياسي بالاجتماعي: فقد أشعلت مذابح

شباط (1905) ضد الأرمن في باكو لمدة سنتين «حربًا أرمنية تترية»[11](6)، إذ اتهم الأرمن بـأنهم يجسدون بورجوازية بترولية مناصرة للروس. وقد شجعت هذه الحرب برأي المعاصرين، السلطة القيصرية، كوسيلة لحرف الشعلة الثورية الموجهة إليها. وستكون تلك الحرب مقدمة للنزاعات الحدودية التي ستصاحب الاستقلالات الأولى خلال تفكك الإمبراطورية في عام (1917).

3/ 2/ 11/ 1) من إمبراطورية إلى أخرى

كان الاستقلال وقتيًا، ففي سياق الهزيمة العسكرية والإفلاس الاقتصادي والفوضى السياسية، وجدت الدول الجديدة نفسها في مواجهة التطلعات الوطنية للأقليات فيها، فخاضت حروبًا شرسة من اجل تحديد أراضيها، ونتيجة لتمزقاتها الداخلية واكتظاظها باللاجئين، انجرت المنطقة إلى لعبة التنافس بين القوى التي كانت مستمرة في التطاحن، وبين التيارات المتعارضة التي كانت تعمل في كل معسكر: تيار القوى الوسطى (ألمانيا، الأتراك العثمانيون ثم الكماليون)، وتيار الحلفاء(البريطانيون والفرنسيون) والروس البيض أو الحمر. والبلشفيك هم الذين سيعرفون الإفادة من هذه الخصومات المتعددة. إذ يعيد الجيش الأحمر منذ عام (1920/1921) القوقاز إلى الدوران في فلك موسكو. بمساعدة حفنة من البلشفيك المحليين الذين سيقوم بعضهم بدور هام مثل ستالين، أوردجو نيكيدزة (Ordjenikidze)، بيريا، ميكويان.

وعن طريق معاهدة صداقة مع بلاد فارس عام (1921) ومع تركيا الكمالية بتاريخ (16/03/1921)، تتفاهم روسيا السوفيتية مع القوى الإقليمية لتثبيت الحدود الخارجية لجمهوريات جنوب القوقاز الثلاث أرمينيا، جورجيا، اذربيجان، كما هي موجودة إلى اليوم، مستبعدة الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين من هذه المنطقة. أما الحدود الداخلية فيحددها المكتب القوقازي في الحزب البلشفيكي، بإشراف ستالين، الذي يسهر على إخضاع تطلعات الأمم لـ«مصلحة الثورة» (رقابة الحزب الشيوعي، إغراء المسلمين الأكثر نفورًا من عودة الروس، حتى وإن أصبحوا أمميين وبروليتاريين) وهكذا تخلق الدولة الفيدرالية السوفيتية، جهرًا بالقطيعة مع (سجن الشعوب) الذي كانته الإمبراطورية الروسية، كيانات إدارية ذات قاعدة قومية، لكنها مترابطة طبقًا لـ«مستوى التطور الوطني» المفترض للشعوب، بحسب ما إذا كانت تملك أدبًا مكتوبًا أوشفاهيًا على وجه الخصوص. ومتنت السلطة المركزية المجموع بتشبيك ثلاثة مستويات من التقسيمات (اقتصادية، إدارية، وطنية)، بإشراف الحزب الوحيد. وبإدخال الأمم بعضها في بعض تتيح الخصومات المتبادلة بينها السيطرة بشكل أفضل. وأول دليل على ذلك حالة جيب ناغورني كرباغ، الذي نظم

على شكل منطقة ذات حكم ذاتي، وضم ضد إرادة أكثريته الأرمنية (95%) إلى أذربيجان عندما كان يجري تملقها كنقطة ارتكاز لمد الثورة في الشرق.

في كانـــون الأول (1922)، أنـــشئت جمهورية جنوب القوقاز الاشتراكية الفيدرالية الـــسوفيتية (عاصمتها تفليس (Tiblissi) وانضمت إلى الاتحاد السوفياتي، لكن الدستور الـــسوفيتي للعام (1936) يحلها، لتصبح أرمينيا وأذربيجان وجورجيا جمهوريات اتحادية ذات ســيادة وهمـــية، إلا أن تقسيماتها تكتسي مذاك قيمة الحدود. أما تنظيم القوقاز الشمالي، الملحق بالاتحاد الروسي فيتغير عدة مرات: إذا أنشئت في عام (1921) (جمهورية اشـــتراكية ســـوفيتية ذات حكـــم ذاتي) في داغستان، وجمهورية أخرى في الجبال تضم مقاطعـــات الشيـــشان والأنغوش والكابارد والبالكار والقره شاي والشركس وأسيت الـــشمالية، ثم تم فصل هذه المقاطعات فيما بين عامي (1922 و1928) إلى مناطق حكم ذاتي وحـــيدة القومـــية، لكـــنها جمعت ثانية فيما بين عامي (1934 و1936) بجمهورية اشـــتراكية سوفيتية ذات حكم مركزي مزدوجة القومية. والغيت بعض الكيانات بينما رُحّل أفرادها كـ«شعب معاقب» ففي عام (1937)، وبينما كان الرعب الشامل يضرب مثقفـــي القوقاز الوطنيين، على غرار سائر الاتحاد السوفياتي جرت أول عمليات ترحيل للشيـــشان والأنغوش، ولأكراد أذربيجان الذين كانت منطقتهم ذات الحكم الذاتي قد أزيلـــت في عام (1930)، فقد كانت السلطة تحملهم وزر الثورات المناوئة لتطبيق النظام الجماعي الإجباري. لكنه في عام (1944/1943) عندما يستعيد السوفييت مناطق القوقاز الشمالية التي كانت القوات الألمانية احتلتها، تجري عمليات ترحيل الشيشان والأنغوش والقـــره شاي والبالكار والمسخت، كـ«شعرب معاقبة» لتعاونهم المفترض أو الممكن مع العـــدو، واقتطع جزء من أراضي كل منها التي ألغي حكمها الذاتي، وأعطي لجورجيا أو لأوسيتيا الشماليـــة حيث وُطّن سكـــان مرحّلون آخرون. و لم يُعد اعتبارهم إلا في عام (1957) بعـــد موت ستالين، ويُسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم التي أعيد تشكيلها جزئيًا. وهو ما أفضى إلى منازعات جديدة، لاسيما أن «الانفراج» يحيي جذوة الوطنية الثقافية.

علـــى الـــرغم من الخطاب الأممي الطقوسي حولِ «الصداقة بين الشعوب» وخلق «الإنـــسان الجديد» السوفيتي، شجع النظام، بمفارقة، تطور الجمهوريات إلى دول-أمم وعزز هويتها. وعملية التجانس القومي التي بدأت منذ فترة الاستقلال في الأعوام (1918 -1921) مـــع حـــركات اللاجئين نشطت تدريجيًا على حساب الأقليات، بفعل التصور الـــستاليني للاستقلال الثقافي الذاتي على قاعدة إقليمية، غير المرفوق بالحريات الضرورية لبقائها من حيث هي جماعات. وأفضى التقدم في الميدان التربوي مع العقيدة الستالينية في

«الـــثقافة الوطنية شكلاً والاشتراكية مضمونًا» ثم «الانفراج» وإعادة الاعتبار الانتقائي للـــثقافة وللماضي منذ الستينيات إلى وثنية «الوطني» إن لم يكن النظر إليه كفولكلور، وقـــبل البرُســـترُيْكا بكثير، كانت الوطنية الثقافية في جنوب القوقاز، باتت البديل عن الأيديولوجية الشيوعية، والتعبير الخفي عن نبذ الانقسام.

عندما يحاول غورباتشوف، بعد الإخفاق العسكري في أفغانستان عام (1985)، إصلاح الـــنظـــام المنهـــك بحملته في البرُسترُيْكا (إعادة البناء) والغلاسنوست (الشفافية)، كانت أمـــم القـــوقاز مـــع دول البلطيق، الأولى التي تحاول من جديد التحرر من «الإمبراطورية الأخيرة»[7][12] التي دب فيها الضعف. وماكان من مجلس السوفييت في كرباغ، وقد حمل الشعارات المنادية بتصحيح أخطاء الستالينية على محمل الجد، إلا الموافقة على إعادة توحيد هـــذه المـــنطقة مع أرمينيا. وتبع ذلك مظاهرات حاشدة في ستيبا ناكرت (Stepanakert) وإيـــريفان (Erevan)، تسببت في هجومات مضادة للأرمن في أذربيجان، وصدامات بين السكان ولا جئين في الاتجاهين. وكان هذا المطلب في تقرير المصير والتحرر من وصاية أمة منافسة. فرضها المستعمر السابق، هو الكاشف والمفجر للحركات الانفصالية العديدة التي ستعجل انهيار الصرح السوفييتي في كانون الأول عام (1991). .

وفي الجنوب، تحصل الجمهوريات الفيدرالية على الاستقلال وتدخل إلى منظمة الأمم المـــتحدة. أمـــا في الشمال فبعد محاولة أجهضت لإعادة تشكيل كونفدرالية الجبل عام (1989)، يـــبدي الشيشان وحدهم ميلاً انفصاليًا راديكاليًا ويعلنون في تشرين الثاني عام (1991)، استقلالاً ترفض موسكو الاعتراف به. ونشهد في الاتحاد الروسي الجديد، كما في الدول المستقلة الجديدة، حيث كانت توجد جيوب قومية، تنامي النزاعات التي تقدم غالبًا على أنها «بين القوميات» بل و«بين أديان» مع أنها في الواقع صراعات سياسية بين تطلعات للاستقلال الذاتي أو بين تحرريين متنافسين، من تلك التي تميز مراحل الاستعمار. ويظهـــر القوقاز على غرار البلقان كبرميل للبارود. فخمسٌ من حالات الصراع المسلح الـــثماني في الاتحـــاد السوفياتي السابق تتركز فيه، منها أربعة انفصالية، كرباغ، أوسيتيا الجنوبـــية، أبخازيـــا، الشيـــشان، وواحدة في بريغورودني (Prigorodnyi) حيث يطالب المـــرحلون الأنغوشـــيون السابقون بحقهم في العودة ضد الأوسيتيين. وقد خلفت هذه الصراعات خلال عشر سنوات مئة ألف قتيل، وشردت على الطرق (2,5) مليون لاجيء ونـــازح، ودمرت مناطق بأسرها. وهي تهدد بالامتداد إلى مواضع حساسة: كداغستان وأجـــارا (Adjarie) وجافاخيتيا (Djavakhetia) في جنوبي جورجيا، وأراضي الليسغيس (Lesghis) في شمالي أذربيجان.

وكما كانت أرض تجريب مثالية للتصور الستاليني للأزمة، فالمنطقة اليوم كما بالأمس، اختبار للطرق الروسية في الإمبريالية الجديدة. إذ استطاعت روسيا الإفادة من وزن التاريخ، ومن تفوقها السكاني والاقتصادي والعسكري، ومن شبه احتكار لمصادر الطاقة، ومن وجود قواها. واستفادت من التوترات السياسية الداخلية والنزاعات كوسائل لإعادة القوقازإلى فلكها، كما فعلت مع باقي «غريبها القريب»، وفوق ذلك الحصول على الاعتراف بدورها «دركيًا» لأوربة الآسيوية (Eurasie). فهذا الهامش الاستراتيجي الذي استولي عليه بصراع مرير وسط قوس أزمات يمتد من البلقان إلى آسيا الوسطى، يمثل بالفعل، في مواجهة القوتين الإقليميتين المتنافستين (تركيا وإيران) التي تحاولان هما أيضًا العودة إلى منطقة نفوذهما، بابًا ل«الشرق الأوسط الجديد»، كما يشكل في الوقت ذاته مزلاج أمان، ووسيلة للحفاظ على ماكان أحد أهدافها الثابتة منذ منتصف القرن السادس عشر، أي: المنفذ إلى البحار الحارة: البحر المتوسط والخليج الفارسي، عن طريق البحر الأسود وبحر قزوين، والحيلولة دون تفكك الاتحاد الروسي بدوره. ومن هنا شراسة الحروب التي تخوضها موسكو ضد الاستقلابيين الشيشان (1994 -1996، ومنذ عام 1999) التي تذكر بأسوأ فترات الغزو القيصري.

2/11/2/3) حالة الشيشان

ينتمي الشيشانيون مع الأنغوشيين لمجموعة ناخ من عائلة الشعوب القوقازية القديمة للوسط الشرقي، وينقسمون إلى أكثر من مئة عشيرة (Teipe) يجسد شيوخها مع علماء الدين والمسنين السلطة التقليدية في مجتمع غير متراتب، ريفي أساسًا وأبوي، يحكمه القانون العرفي (adat) وواجب الضيافة وميثاق شرف يسوغ الأخذ بالثأر. وقد بقيت عناصر من معتقداتهم القديمة في تعدد الآلهة (عبادات الجبال والصخور والمياه والأشجار، إلخ) حتى اليوم، على الرغم من اعتناقهم المسيحية ثم الإسلام السني الذي فرض نفسه حقًا منذ القرن الثامن عشر، مع نفوذ غالب للطرق الصوفية، تعزز بمقاومة الاحتلال الروسي.

3/ 2/ 11/ 2/ 1) تقليد قديم في العصيان

كان الغاغار (les gagares)، أسلاف الشيشانيين ينتمون لمملكة ألبانيا القوقازية التي حاربها بومبي (Pompee)، وبما أنهم كانوا يتمترسون في قرى المرتفعات المحصنة المنيعة (auls) في أثناء الموجات المتتالية لغزوات شعوب السهوب، الهون، الخزر، المنغول، التتر، الخ، فإنهم لم يخضعوا حقًا قط. لكنهم في مواجهة الروس بخاصة والمستوطنين القوازق

الـــذي بدأ تغلغلهم في منتصف القرن السادس عشر، وتزايد في نهاية القرن الثامن عشر، برهنوا على مقدرتهم في المقاومة.

قلعـــة غـــروزني «المرعبة»، عاصمة الشيشان الحالية، التي بناها في (1817) الجنرال إرمولـــوف (Ermolov)، بطـــل الحـــروب ضد نابليون، والسيء الصيت لشراسته مع القـــوقازيين[13](8)، علامـــة فارقـــة في الـــتقدم إلى قلب جبال القوقاز، وإحدى قواعد الهجومات التي شنت ضد حركة المريدين (Murid)، المتركزة في داغستان، حول الطرق التي تمارس التصوف، هذا المزيج من التقوى الدينية والإصلاح الاجتماعي الذي نجح في تعبـــئة جزء كبير من قوقازيي الشمال باسم الحرب المقدسة (غزوات Ghazowat) وراء غازي ملا أول أئمة داغستان، وخليفتيه حمزة بك وبخاصة الشيخ شامل[14].

ولم يشرع في إخضاع قوقاز الشمال بصورة منظمة إلا بعد ضم قوقاز الجنوب (1828 –1929). لكـــن تسلـــسل الأحداث متعذر، لأن الأمر لا يتصل هنا بحروب تقليدية ضد دول، تنتهي بمعاهدات ضم، بل بحروب عصابات. إذ تتتالى الانتفاضات المحلية والهجومات العقابـــية ضد بؤرتي المقاومة الكبيرتين في غرب سلسلة الجبال وشرقها بوتيرة غير منتظمة، تتخللها حملات أوسع نطاقًا (1837-1839، 1841-1844، 1847-1848، 1858). وبمراوحتهم بـــين الهجـــوم والتحصن الدفاعي، يقرض الروس الجبال شيئًا فشيئًا، وهم يحتلون الوديان واحدًا بعد الآخر، معززين كل تقدم ببناء تحصينات وطرق عسكرية، وإسكان مستوطنين وحاميات عسكرية، وإقرار النظام والقوانين «المتنورة» مثل «محاكم القبيلة» المنتخبة لمحاربة القانون العرفي أو الشرعي، وانتقاء المساعدين المحليين. ودُفع المقاومون إلى الأعلى فالأعلى في الجبال، وعُزلوا بوساطة سياسة الأرض المحروقة. فأُحرقت القرى، وذُبّح السكان ليكونوا عـــبرة، واُرتكـــبت الفظائـــع، ورُحّل السكان، وأُزيلت الغابات بصورة منظمة لإخراج المقـــاومين، واُستغلت الخصومات التقليدية، وصُور العدو كقطيع من الحيوانات المتوحشة: وهكذا جربت كل أساليب الحرب الشاملة.

وقد شكلت حروب القوقاز جرحًا نازفًا حقيقيًا لروسيا: إذ كان ما بين (170000) إلى (209000) جندي مستنفرين على الدوام لأكثر من ثلاثين عامًا، وما يقرب من مليون قتـــيل في المعـــارك أو بسبب الأمراض كالملاريا وسوء التغذية وانعدام العناية بالجرحى. خـــسائر بالـــرجال، لكن بالأطر أيضًا: من ضباط ينحدرون من طبقة النبلاء، والنخبة الليـــبرالية أوالوطنـــية في المناطق المضطربة الذين كانوا يرسلون إلى جهة القوقاز كإجراء عقـــابي، لـــيس من دون تأثيرات هامة من جهة أخرى. وهكذا أسهم (الديسمبريون)* ومتمـــردو عام (1831) البولون الذين أرسلوا إلى الخطوط الأولى في الاحتلال إضافة إلى

فـــضحه. وخـــسائر مالية أيضًا: فالنفقات العسكرية التي كانت تصل أحيانًا إلى نصف مـــوازنة الدولـــة، تولد عبئًا ضريبيًا متزايدًا واضطرابات في سائر الإمبراطورية. وتكلفة أخلاقية أخيرًا: فسوء معاملة الجنود الروس كانت تدفعهم إلى الانتقام من العدو. إذ كان إذلال روسيا القوية من قبل حفنة من الجبليين الأقل سلاحًا، والمعتبرين كمتوحشين زيادة علـــى ذلـــك يـــولد كراهية وشعورًا بالذنب في آن معًا: كراهية في الدوائر العسكرية والقـــيادية تحـــثهم علـــى حـــرب إبادة، وشعور بالذنب لدى الطبقة المثقفة الليبرالية والرومنطيقية الوليدة التي تنتقل من القناعة بشرعية احتلال محضِّر إلى النقد الذاتي الشرس لـــسياسة لم تجلب سوى الموت والدمار. فمن بوشكين إلى ليرمنتوف وتولستوي، يشهد كبار رجال الأدب الرومنطيقي الروسي على هذا التطور[15]، كما تشهد الصورة الملتبسة للجبلـــي، كرمـــز للحـــرية مثل الطبيعة الوحشية والجليلة التي يعيش فيها، ولكن أيضًا كشرقي «بربري» و«قاطع طريق».

الشركس كما يراهم بوشكين[16](9)

إن الشركس يكرهوننا، فقد طردناهم من مراعيهم الخصبة، وقراهم (AOULS) هدمت، وقبائل بكاملها أبيدت. إنهم يتوغلون أكثر فأكثر في الجبال، ويشنون من هناك هجماتهم. وصداقة الشركس المسالمين غير مؤكدة لأنهم مستعدون دائمًا لمساعدة بني جلدتهم المتمردين. وانحطت لديهم روح الفروسية. فنادرًا ما يهاجمون القوزاق مع تعادل القوى العددي. ولا يهاجمون المشاة قط، ويفرون لدى رؤيتهم مدفعًا، لكنهم لا يتركون فرصة للانقضاض على مفرزة ضعيفة أو فرد أعزل. والبقعة التي نجتازها ملأى بحكايات أفاعيلهم السيئة، وما من وسيلة لإبقائهم هادئين إلا نزع سلاحهم، كما نزع سلاح تتر القرم، وهو أمر بالغ الصعوبة نظرًا للنزاعات الموروثة والثارات التي تسود بينهم. فالمدية والسيف عضوان من أجسامهم، ويتعلم الطفل بينهم استعمالها حتى قبل معرفة الكلام. والقتل لديهم مجرد رياضة جسمية، يبقون على أسراهم أملاً في فدية، لكنهم يعاملونهم بلا إنسانية مخيفة، ويحملونهم أعمالاً فوق طاقتهم، ويطعمونهم العجين النيء، بينما يتركون حراستهم لأطفالهم الذين يمكن لهم ان يشوهوهم من أجل كلمة بسيوفهم الطفولية. فقد اوقف مؤخرًا شركسي «مسالم» كان أطلق النار على جندي، وإذا به يسوغ فعلته بأن بندقيته كانت محشوة منذ زمن أطول من اللازم. فماذا نفعل مع مثل هذا الشعب؟. ومع ذلك علينا أن نأمل بأن احتلال الشاطئ الشرقي للبحر الأسود الذي قطع الشركس عن علاقتهم مع تركيا سيسهم في تلطيف أخلاقهم وسيكون الساموفار اختراعًا هامًا. إلا أن هناك وسيلة أكثر فاعلية وأخلاقية، وأكثر تلاؤمًا مع أنوار عصرنا: هي التبشير بالإنجيل. ذلك ان الشركس اعتنقوا الدين الإسلامي في تاريخ شديد القرب. وقد جرهم إليه تعصب دعاة القرآن، تميز من بينهم منصور، وهو رجل فريد في خصاله، حرض القوقاز طويلاً ضد الهيمنة الروسية، وقبض عليه أخيرًا ومات في دير سُلُفكي (Solovki). فينتظر القوقاز إذن مبشرين نصارى. لكن من الأسهل علينا صهر أحرف ميتة من إسماع الكلمات الحية، وإرسال كتب خرساء لأناس لا يعرفون القراءة.

ولم يكن الالتباس غائبًا أيضًا في موقف القوى الأوربية التي كانت منهمكة هي الأخرى في حروبها الاستعمارية الخاصة في قارات أخرى. فمن استعانة الجيش الفرنسي في أثناء غزو منطقة القبائل في الجزائر ب«خبراء» روس في حرب الجبليين إلى قرار الاتهام ضد الجرائم القيصرية إبان حرب القرم (1853-1856) والإعجاب بشامل «عبد القادر القوقازي»[17](10) كانت اللهجة تتنوع طبقًا لانقلابات التحالف. لكن مصير الشعوب لم يكن الهاجس بقدر ما كان المساس بهيبة إمبراطورية منافسة وتورطها، حتى مع كون الاهتمام بالمنطقة في الذروة: فمن عام (1854-1860) فقط، ثلاثون مؤلفًا أو قصة رحلة خصصت لحرب القوقاز في أوربة و(القوقاز) أو (الروايات القوقازية/ Romans Caucasiens) لألكسندر دوماس مثال عليها[18].

وأعقب استسلام شامل في عام (1859) ثم استسلام الأبخاز والأوبيخ (Oubykhs) عام (1866) ونهاية الحرب، مجازر وترحيل وتهجير قسري على نطاق واسع إلى الإمبراطورية العثمانية حيث أسكن الشيشان، مثل بقية شعوب القوقاز الإسلامية، شركس، أوبيخ، آفار، إلخ، بما يقارب نصف مليون، أغلب الأحيان في ثغور استراتيجية (حيث ينتقمون أحيانًا من السكان المسيحيين). واستُخدموا في مناصب عسكرية (يوجد أحفادهم إلى اليوم في مثل هذه المهمات، كما في حالة الحرس الشيشاني لملك الأردن) ومع ذلك اشتعلت ثورات تحت حكم القياصرة، إبان الحرب الروسية-التركية (1877-1878)، ثم خلال الحرب العالمية الأولى.

3/ 2/ 11/ 2/ 2) من الاستقلال إلى النظام السوفييتي

كما حدث في سائر أنحاء القوقاز، يعطي انهيار الإمبراطورية القيصرية في عام (1917) نفسًا جديدًا للآمال في الاستقلال. فيسهم الشيشانيون في جمهورية الجبل السريعة الزوال، وهي اتحاد لشعوب شمالي القوقاز، تعلن استقلالها في نيسان عام (1918) بمدينة باطوم لتصطدم بعداوة الجيوش البيضاء والبلشفيك على السواء، قبل أن يضمها الجيش الأحمر إلى النظام السوفييتي في شتاء عام (1920/1921). وقد جعلت أراضيهم منطقة مستقلة ذاتيًا في عام (1921) وضمت إلى أنغوشيا في عام (1934) لتشكل جمهورية مستقلة ذاتيًا مزدوجة القومية في عام (1936). وفي نهاية العشرينيات، تتسبب الاضطهادات الدينية والقمع الواسع الذي يصاحب التنظيم الإجباري في سلسلة من الثورات ضد النظام. وتتوسع الحركة بداية الحرب العالمية الثانية، ولاسيما بعد الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي واندفاع جيوش الرايخ حتى القوقاز. وفي شباط عام (1944)،

يكون الشيشان والإنغوشيون جزءًا من «الشعوب المعاقَبة» التي يقرر ستالين تهجيرها في مجمـوعها إلى آسـيا الوسطى، بذريعة تعاون مفترض مع الألمان. وإلى التحطيم المادي (قضى ثلث المهجرين نحبهم في أثناء النقل) أضيف تحطيم الذاكرة الجماعية (الأرشيفات والمعـالم الأثرية) وإلغاء الجمهورية الشيشانية-الأنغوشية. و لم يتم رد الاعتبار للشيشان ويـسمح لهـم بالعودة إلى جمهوريتهم التي استعيدت كما كانت إلا في عام (1957). وسيـسمح «الانفـراج» مابعـد سـتالين، بإعادة تكوين نخبة وباندماجها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي السوفييتي، حتى وإن كانت الأقلية السلافية الهامة تشغل في أكثر الأحيان الوظائف الأكثر تأهيلاً على الصعيد المحلي.

3/ 2/ 11/ 2/ 3) حرب القوقاز الجديدة

وجـدت البرُسـترُيْكا الشيشانيين، كما في عام عام (1917) نوعًا ما، منقسمين إلى معسكر «مع الروس» ومعسكر استقلالي، طبقًا لخط تقسيم جغرافي (جبل ريفي مقابل سـهل أكثر تصنيعًا) وعشائري في آن معًا. في عام (1989)، وبينما تجري محاولة إعادة تكـوين اتحاد الشعوب الجبلية، تعين موسكو للمرة الأولى شيشانيًا مع الروس سكرتيرًا أولاً وهو دوكو زوكاييف (Doko Zoukaiev) الذي يعلن الاستقلال في تشرين الثاني عام (1991)، حينما كان الاتحاد السوفييتي في طريقه إلى الزوال، ويقيم نظامًا تسلطيًا. وبعدما حاول القادة الروس عدة مرات قلبه بدعم معارضيه، يختارون التدخل العسكري في (11/ 1994/12) متوقعين انتصارًا سريعًا. لكن الحرب التي تطول سنتين ونصف تنتهي إلى هزيمة مذلـة للقوات الاتحادية، مع خسائر فادحة بين المدنيين (أكثر من 4000 جندي روسي، 2000 شيـشاني، 35000 ضحية من المدنيين و500000 لاجئ) وتدمير شديد، بخاصة في العاصمة التي قصفت.

وبناءً على اتفاق وقف إطلاق النار في (1996/08/31)، يؤجل تحديد وضع الجمهورية خمس سنوات بينما تلتزم موسكو بسحب قواتها والمساعدة في إعادة البناء وإتاحة تنظيم انـتخابات حـرة. وفي كانـون الثاني عام (1997)، انتخب القائد العسكري أصلان مـسخادوف خلفًـا لدوداييف الذي قتل في اعتداء نيسان عام (1996) على رأس بلد مـستنزف تعمه الفوضى، وفريسة لأزمة اقتصادية واجتماعية، وانحرافات مافيوية وتحرك أصـولي، لكنه يتوصل إلى السيطرة على القادة العسكريين الآخرين. فالعنف الشرعي، كمـا تذكـر سـيلفيا سيرانو (Silvia Serrano)[19] لا ينتمي لديهم إلى الدولة بل إلى العـشيرة، الـتي يـتغلب الولاء لها على الولاءات الأخرى، مع منافسة مصادر أخرى

للشرعية لها. وهكذا كان أصلان مسخادوف يرغب في التسامي على الولاءات التقليدية ببناء دولة. ولتجنب وقوع حرب أهلية قد تفضي إلى دوامة من جرائم الدم والثأر العشائري، يوافق على تسلم الإسلاميين مراكز هامة: «كان يراهن على التسوية للإفلات من الفوضى: لكنه سيحصل على الفوضى وعلى الإسلاميين». وفي مواجهة شامل باساييف، الذي، وإن كان خسر الانتخابات، إلا أنه يجسد بطل العمليات الإرهابية (خطف طائرات، توغل في الأراضي الروسية، إلخ) التي تذكر بالأعمال البطولية للمدافعين عن القوقاز ضد الغزو الروسي. وبما أنه تابع لطريقة صوفية فقد تشارك مع الإسلاميين من دون أن يندمج فيهم. وثمة رجل ثالث ينحدر من أكبر العشائر، وعضو في طريقة أخرى هو أحمد قديروف من أنصار استعمال القوة ضد الوهابيين، ويمثل الإسلام التقليدي: «يستخدم ضمانة لروسيا التي تسعى إلى إظهار الحرب في الشيشان كأنها حرب صليبية ضد الأصولية» وفي خريف عام (1998)، تذرعت موسكو باعتداءات في روسيا واختراقات في داغستان المجاورة نُسبت إلى الإسلاميين، فشنت حملة مسلحة جديدة. وعلى الرغم من إعداد أفضل من الحملة السابقة، ومن التوترات السياسية الداخلية في الشيشان، كانت تبدو القوات الروسية في خريف عام (2002)، من جديد متورطة في «حرب قذرة» مشكوك في نتيجتها، لكن حصيلتها لم تزل مأساوية. وإذا ماكانت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان تندد بفظاعات صراع يتخذ أحيانًا شكل حرب إبادة[20](11)، فإن المجموعة الدولية تتردد في اتخاذ موقف مما يعتبره الروس «شأنًا داخليًا» و«عملية شرطة» ويشكل اختبارًا لمستقبل الاتحاد الروسي. وانتهت اعتداءات نيويورك في (2001/09/11) إلى إسكات الاعتراضات الأمريكية الفاترة. ففي الساعات التي أعقبت الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، كان فلاديمير بوتين يلتمس التضامن الضروري في مكافحة الإرهاب ضد أنصار القاعدة للحصول على توقيع على بياض، بل ومساندة الولايات المتحدة لسياسته في الشيشان، وهي محاججة دُعمت بالهجوم على مسرح موسكو في (2002/10/23): «نحن أيضًا حصلنا على 11 أيلول خاصتنا» استطاعت السلطات الروسية القول، مستفيدة من عامل التضامن الذي لا يمكن الاعتراض عليه.

3/ 2/ 12) الاستعمار الياباني: سياسة استعمارية عصرية لكنها ليست غربية

بيير فرانسوا سويري (Pierre – Francois Souyri)

يــــشغل التوسع الياباني موضعًا فريدًا في التاريخ العالمي للسياسات الاستعمارية لعدة أســـباب لها جذور بعيدة فيه، لكن هذه الجذور تمتد في عالم من المراجع الثقافية شديد الاختلاف عن عالم الغرب. أما خلق إمبراطورية استعمارية يابانية في النصف الأول من القرن العشرين، فهي المحاولة الوحيدة من نوعها التي قامت بها قوة غير غربية من الوجهة الثقافـــية. وفي الحالتين، أي: قبل العصرنة وبعدها، يعتمد هذا الاستعمار على مقتضيات سياســـية وأيديولوجـــية بمنأى عن مقتضيات الغرب، من دون أن يظهر ذلك من طبيعة أخرى تخالف التوسعات الاستعمارية في الفترة ذاتها.

خـــلال الألفية الأولى، يمكن للنهوض بالأرخبيل أن يتمثل على شكل توسع انطلاقًا مـــن مركز هو الكانزاي (le Kansai) الذي يطمح إلى إدخال تحت هيمنته السياسية وفي عالمـــه الثقافي أيضًا مناطق بعيدة وأجنبية أكثر فأكثر. ويتضمن هذا التوسع بعض أوجه لاســـتعمار عسكري واقتصادي وثقافي. فاليابان القديمة المتمركزة حول الكانزاي (نارا Nara، ثم كـــيوتو Kyoto) والبحـــر الداخلـــي وشمال غرب كيوشو (Kyushu) (منطقة فوكـــووك Fokuake) تحـــتوي كـــلاً بدوره الكانتو le Kanto (منطقة طوكيو الحالية)

وجنوب الكيوشو (Kyhshu) منذ القرنين السابع والثامن، ثم تندفع باتجاه الشمال الشرقي (الـذي احـتل بداية القرن التاسع واستتب السلام فيه في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، لكنه لم يُدمج على الصعيد الاقتصادي قبلِ القرن السابع عشر). ويتخذ اليابانيون لهم موطئ قدم في إزو (Ezo) (هوكايدو مستقبلاً) في القرن الثامن عشر، وتنتقل ريوكيو (Ryukyu) (أوكيـناوا) بداية القرن السابع عشر تحت هيمنة إمارة ساتسوما (Satsuma) (كاغوشـيما Kagoshima). ولم يـتم إدمـاج هاتين المنطقتين: هوكايدو في الشمال وأوكيناوا في الجنوب، تمامًا من الناحية الإدارية في النطاق الياباني إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر، كنتيجة لحركة العصرنة التي شرع فيها في عصر الميجي (Meiji).

في سلسلة عمليات الهيمنة الاقتصادية وعلاقات القوة السياسية، يشابه تاريخ التوسع الـياباني نحـو الشمال (منطقة توهوكو Tôhoku، ثم إزو-هوكايدو Ezo-hokkaidô) في بعض أوجهه توسع الاستعمار الإنغليزي أو الفرنسي في أمريكا الشمالية: مجتمعات محلية مجـبرة على التثاقف (acculturation)، ثم على التراجع، وأخيرًا على ما يشبه الزوال تحت الواقـع الاقتـصادي للتـبادل غـير المتكافـئ مع القوة المستعمرة، والتزايد السكاني للمستوطنين.

لكـن تاريخ السيطرة اليابانية على أوكيناوا بيِّن الاختلاف: إذ يتصل الأمر بابتلاع مملكـة قديمـة مكوَّنة من جزيرة تابعة للصين في الفضاء السياسي-الثقافي الياباني، وهي عملية تذكر، مع اختلافات بالتأكيد، بضم كورسيكا إلى الفضاء الوطني الفرنسي.

غير أنه في الحالتين، يتم تصور حركات التوسع هذه من ضم واستيعاب أو استيطان انطلاقًـا مـن المركز الياباني في إطار علاقات التبعية التي تتحكم بالعلاقات الدولية منذ قـرون في الشرق الأقصى: فتلك العلاقات هي تلك التي تقيمها غالبية الممالك المحلية في آسـيا مـع الإمبراطورية الصينية. ففي مقابل اعتراف رسمي، يقر الملك المحلي بالتفوق الـصيني. وتعـيد الـيابان نفسها هنا نسخ هذه العلاقات على نطاق أضيق مع سكان الأطـراف، إلا أنه منذ انتصار الإنغليز على الصين في حرب الأفيون عام (1842)، أخذ نظام هذه الهيمنة الوهمية نوعًا ما من قبل المركز ينهار، وباتت العلاقات الدولية في آسيا تُتَصور مذ ذاك في إطار عالم عقلي آخر هو الذي يسيطر في أوربة.

ينبغـي من جهة أخرى مقاربة ظاهرة هذا الاستعمار في آسيا الشرقية ضمن سياق دولي متوتـر. فـبعد التوقيع على معاهدات غير متكافئة مع البلدان الغربية في سنوات (1856-1863)، يعيش القادة اليابانيون في هاجس تحكم الغرب ببلادهم، ويندرج التوسع في مشروع متعمد، وهو الذي صيغ عند استعادة الميجي في عام (1868)، ولخص بالشعار

الشهير «بلاد غنية وجيش قوي» ويبدو كرد من اليابان على التهديدات الإمبريالية الغربية. إلا أن الاقتصار على هذا التفسير الظرفي، الوجيه بالتأكيد، يمكن أن يُفهِم كيف أن الاستعمار الياباني هو أيضًا نتيجة عمليات مدرجة في المدى الطويل تستجيب لمقتضيات أو توقعات يمكن التعرف عليها ضمن سياق ثقافي محدد.

وانطلاقًا من السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر، أخذت سياسات استعمارية على نطاق واسع من النموذج «العصري» أي: طبقًا «لمنطق غربي» تطبقه الدولة اليابانية. وسرعان ما أظهرت اليابان كإحدى القوى الاستعمارية الكبرى في آسيا إلى جانب بريطانيا وفرنسا وروسيا وهولندا والولايات المتحدة. وقد انتهت هذه السياسات التوسعية إلى وضع مناطق بأسرها من الشرق الأقصى تحت التبعية الإدارية والاستعمارية: جزيرة فرموزا (تايوان)، شبه الجزيرة الكورية، سهول منشوريا، ولكن أيضًا ساخالين وجزر الكوريل وبعض الجزر في المحيط الهادي مثل غوام أو الماريان. فمن وجهة النظر هذه تتصرف اليابان هنا كإحدى القوى الإمبريالية الرئيسة في زمانها، في لعبة تزاحم على الأرض مع الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى. لكنها أيضًا القوة الوحيدة غير الغربية القادرة على ذلك.

إلا أننا لو نظرنا من قرب، لفهمنا أن اليابان، مثل روسيا، لا ترتبط إلا بمنطقها. ترى هل كانت لديها القوة للتدخل في مكان آخر؟. إن المستعمرات التي تطورها مجاورة للأرخبيل. ويمكن أن تعد أيضًا امتدادًا لها. فاليابان دولة في توسع دائم نوعًا ما، دولة تحتوي الأراضي المرتبطة بها وتسعى بمهارة قد تقل أو تكثر إلى استيعابها. ومن هذا المنظور تشابه اليابان في كوريا إنغلترا في إيرلندا، أكثر مما تشابه فرنسا في الهند الصينية. ذلك أن القوى الكبرى لاتسعى في حقبة الإمبريالية الحديثة إلى تكوين إمبراطورية من كتلة واحدة. إلا أن روسيا واليابان تبدوان الوحيدتين في هذه الحالة.

وهكذا تنتقل بعض المناطق الخاضعة للإمبراطورية الصينية (فرموزا التي كانت مستعمرة صينية، وكوريا التي كانت دولة تابعة، ومنشوريا وهي منشأ أسرة كنغ (Qing) لكنها صُيِّنت منذ عدة قرون، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلى فلك اليابان الاستعماري الذي يتكون، إذن، في جوهره في آسيا المُصيَّنة، أي: منطقة متجانسة نسبيًا من الوجهة الثقافية.

توسع استعماري مندرج في المدى الطويل، يسير بحسب المبدأ الصيني لكن بنموذج مصغر، متبوع بمرحلة توسع ثانية «على الطريقة الغربية» لكن طبقًا للاتصال المكاني، ذلك هو ما يميز السياسة الاستعمارية اليابانية.

لكــن ثمة وجهة نظر أخرى، أكثر إثارة للجدال ولا شك، ينبغي أخذها بالحسبان. فالــبلدان اللــذان خضعا أطول، مايقارب من نصف قرن، لنير الاستعمار الياباني، أي: تايوان وكوريا، هما الأولان من بين الدول المستعمَرة سابقًا في نجاح إقلاعهما الاقتصادي في النــصف الــثاني مــن القــرن العشرين (مع هونغ كونغ وسنغافورة بالتأكيد، وهما مستعمرتان بريطانيتان سابقتان، لكنهما ليستا إلا مدينتين). فخلال جيلين، توصل هذان الــبلدان، علــى الرغم من شتى الصعوبات اللذان كانا غارقين فيها، إلى البروز كقوتين صناعيتين متوسطتين. هذا النجاح الذي أتاح لهما الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتــصادية وبلــوغ المرتبة العاشرة والخامسة عشرة بين الأمم الصناعية، هل يرجع إلى كونهما مستعمرتين يابانيتين سابقتين؟ لا تخشى بعض الدوائر الوطنية اليابانية من تأكيد هذا. هل أسهم التصنيع الذي تم في ظل النظام الاستعماري الياباني بهذه المناطق في وضع قــواعد تنمية اقتصادية مستدامة، ما إن يستتب السلام السياسي والاجتماعي؟. وبعبارة أخــرى، هــل خلقت اليابان «موضوعيًا» شروط التوسع الاقتصادي؟. أما في البلدين المعنيين، فما من وجه حق في طرح هذه الأسئلة، إذا ما طرحت بهذه الصراحة. إذ يمكن الرد بأن إخفاق كوريا الشمالية الاقتصادي هو في مستوى نجاح جارتها الجنوبية، وأن لا علاقــة لهــذا بالاحــتلال الاستعماري الياباني، وبأن الازدهار الصيني بدأ بالأحرى في الأطــراف الساحلية، منطقتي شانغهاي وكانتون، وليس في منشوريا، حتى وإن كانت تشكل إحدى أكبر المناطق الصناعية الصينية، إلا أن كل هذا يقتضي إعادة قراءة للوقائع الاجتماعية والاقتصادية للاستعمار الياباني.

فمــنذ نهايــة الحرب العالمية الثانية، كان لدى المؤرخين اليابانيين نزوع إلى وصف الظاهــرة الاستعمارية اليابانية كوجه خاص من أوجه الإمبريالية الاقتصادية والعسكرية للــيابان، إذ يظهر النظام الاستعماري والنظام الإمبريالي مرتبطين ارتباطًا وثيقًا. حتى إن كلمــة مــستوطنة باليابانية (شوكوميناشي/ Shukominachi) لا تشير إلا إلى الامتداد الإقليمي «الحديث» لليابان، وليس إلى الظواهر السابقة. وفي الغرب يحيل أيضًا إلى مدن اليونان الكبرى أو مدن بون أوكسان كما يحيل إلى الإمبراطوريات الاستعمارية الإسبانية أو الهولندية التي أنشئت في العصر الحديث أو أيضًا إلى التوسعات الفرنسية البريطانية في القرن التاسع عشر على السواء. ويلاحظ في الكتابات التاريخية اليابانية انقطاعًا بين توسع يوصــف بأنــه إقليمي (ماقبل الثورة الصناعية والعصرنة) وتوسع يوصف بالاستعماري (الذي يبدأ منذ عام (1895)، بعيد الانتصار الياباني على الصين). وبقدر ما يُقبل الأول ويُعد الخطوة الضرورية لخلق أرض وطنية تؤدي إلى تشكيل دولة-أمة، حتى وإن حكم

بقسوة على تجاوزاته، يُعد الثاني غير شرعي عمومًا، وعنيفًا، لكنه في الوقت ذاته الثمن الذي كان على اليابان دفعه (وجعل جيرانها يدفعونه) لتتجنب هي نفسها الوقوع ضحية للاستعمار الغربي. وبعبارة أخرى هناك اختلاف في الطبيعة بين التوسع الياباني قبل عام (1895) وبعدها بحسب التاريخ الياباني المتفق عليه. وهذا الاختلاف في الطبيعة يحيل إلى اختلاف في الشرعية. والحق أن المنازلة تمت تقريبًا بين عامي (1855-1875)، عندما ظن اليابانيون أن الغربيين منتهزين فرصة ميزان قوى يميل لصالحهم سيخضعونهم وستُحتل بلادهم أو تُقطع أوصالها. ويمكن بالتالي فهم العصرنة التي شُرع فيها باجتهاد منذ عام (1868) كرد فعل وطني على الخوف من الاستعمار.

وكما في الغرب، هناك بالتأكيد انقطاع بين السياسات الاستعمارية قبل التوسع الإمبريالي في القرن التاسع عشر، وبعده. غير أنه فيما كان هذا الفصل نسبيًا في الغرب، وليس متعذرًا تَبيُّن بعض الاستمرارية فيه فإنه يوصف في اليابان كشيء ينتمي إلى نظام آخر. ف‹تاريخ المستعمرات اليابانية› في ثماني مجلدات، الذي صدر لتوه عن دار نشر إيوانامي (Iwanami) بداية عام (2001)، يلفت الانتباه إلى أن السياسة الاستعمارية اليابانية الحديثة في آسيا الشرقية تحل من حيث هي نظام سياسي وإيديولوجي محل النظام الإمبريالي الصيني السابق الذي كان يعتمد منذ أسرة تانغ (Tang) على علاقات تبعية مع الدول المجاورة للصين. لكن المؤلف لا يكاد يذكر أن الدولة اليابانية نفسها كانت تمتلك، قبل العصرنة، أراض أو تسيطر عليها في علاقة إخضاع منوطة بنظام استعماري حتى وإن كانت سابقة للعصرنة. انقطاع أم استمرارية؟. لا يبدو أن النقاش قد وقع في اليابان لفرط ما يظهر على المشروع الاستعماري من تغير في سلم أهدافه ورهاناته الدولية وفي مداه.

من اللائق تمييز مراحل الاستعمار الياباني الرئيسة تبعًا لمنطق تسلسل زمني:

- **مرحلة أولى، نادرًا ما تقر بها التيارات التاريخية اليابانية الرئيسة من حيث هي كذلك، وهي التي تتناسب مع تشكيل الدولة اليابانية ماقبل الحديثة، وتثير صراعات وصدامات نفسية لدى الشعوب المُخضَعة في الأرجاء الشمالية (إزو) والجنوبية (الريوكيو). هذه المناطق التي عليها دفع جزية منذ القرن السادس عشر أو السابع عشر استوعِبت بالضم أو بالاستيطان السكاني في سبعينيات القرن التاسع عشر.**
- **مرحلة ثانية تبدأ من ضم تايوان عام (1895) حتى عام (1942/1940)، وتندرج في مشروع إيديولوجي وثقافي منسجم، حتى وإن كان بعيدًا عن قبول السكان المعنيين، هو مشروع الاستيعاب الثقافي القسري. فأراض مجاورة للأرخبيل الياباني تنتقل هكذا تحت هيمنته بالتتابع: تايوان، الكوانتونغ، ساخالين**

بمجموعها، كوريا في عام (1910)، ثم منشوريا بعد عام (1931) التي تبقى مع ذلك دولة مستقلة وهمًا.

- **مرحلة ثالثة، شديدة القصر، من (1942-1945)، تتناسب مع إقامة «نطاق من الرخاء الآسيوي» وتتضمن نشوء كتلة اقتصادية يضمها منطق حرب عالمية. ففي سياق احتلال عسكري، وُضعت البلدان المستعمرة سابقًا من قبل الغرب (الهند الصينية، الفيليبين، ماليزيا، بورما، إندونيسيا) تحت تصرف اليابان لتغذية الجهد الحربي. فقد صودرت المنتجات الزراعية والمواد الأولية الصناعية تلبية لحاجات الآلة العسكرية اليابانية. وكما أن فرنسا المخذولة والمحتلة في عام (1940) لم تصبح مستعمرة ألمانية، فإن الممتلكات الغربية السابقة في آسيا لم تتحول كذلك إلى مستعمرات يابانية بمعنى الكلمة.**

3/ 2/ 12/ 1) إقامة الحدود الوطنية: نيتشي وهوندو

قبل هزيمة عام (1945)، كان مألوفًا بين سكان هوكايدو وجزر ريكيو الإشارة إلى سائر البلاد، وبخاصة جزر هونشو (Hônshû) وشيكوكو (Shikoku) وكيوشو (kyûshû) بمصطلحات خاصة. فكان سكان الجزيرة الشمالية الكبرى يسمون بقية البلاد (نيتشي = الأراضي الداخلية)، وسكان ريوكيو يسمون اليابان (هوندو = الأراضي الرئيسة). فمع أن للدستور كان يؤمن لسكان هذه الأرجاء وضعًا متطابقًا مع الآخرين، إلا أنهم كانوا مع ذلك يستاؤون من الاختلافات في الاحترام التي تبدو في المفردات اللغوية. كانت هذه التسميات دارجة لأن السكان كانوا على وعي عميق بأنهم يعيشون في أراضٍ «متميزة» عن سائر البلاد. فلا يمكن بالتالي إبعاد مشكلة المستعمرات ماقبل الحدثية في تأريخ للاستعمار الياباني.

كانت الأراضي الواقعة في أقصى شمال جزيرة هونشو (شمالي توهوكو Tôhoku الحالية)، وهي جزيرة هوكايدو وجزر الكوريل وساخالين، مأهولة بسكان آسيويين متنافرين من صيادي البر والبحر، من ذوي الثقافية غير اليابانية. ومع أن أهل الأرخبيل عدوهم سكانًا برابرة، إلا أن هذه الشعوب طورت حضارة أصيلة يشار إليها اليوم بحضارة الأينو (aïnou)، وكانوا يمارسون نحو القرن الثامن في الشريط الجنوبي على الأقل بداية زراعة. وفي القرن الخامس عشر، شرع سكان هونشو، الذين اعتادوا الاتجار مع هؤلاء السكان، في إقامة مؤسسات محصنة دائمة (Tate) تحت هيمنة نبلاء كانوا يسيطرون على مضيق تسوغارو (Tsugaru)، وهي منشآت للاستصلاح الزراعي ومراكز للتجارة والتبادل، ونقاط دعم عسكري في منطقة غير خاضعة تمامًا.

في بداية القرن السابع عشر يدخل النبلاء الذين يهيمنون على المنطقة، أي: الديميوس (Daimyos) واسم سلالتهم ماتسوماي (Matsumae)، في التبعية الشوغونية (Shugunale) مقابل الاعتراف الرسمي بهم. فعومل السكان غير اليابانيين الأقلية في شمال هونشو كمنبوذين، ولكنهم استوعبوا شيئًا فشيئًا، بينما أخضع سكان الجزيرة الشمالية، إزو (هوكايدو) أوصُدوا. وبدأت حركة استيطان منذ القرن السادس عشر في جنوب هوكايدو (حول مدينة هاكودات Hakodate الحالية) وجرى اجتياح أراضي الأينو تدريجيًا من قبل مستوطنين استولوا عليها. وحاز رؤساء المراكز المحصنة المنتشرة في الجزيرة الشمالية على وضع ساموراي.

أما الأينو، وقد أجبروا علي دفع جزية مكونة من نتاج الطرد (فراء) والصيد البحري (ثدييات بحرية)، فيتخلون شيئًا فشيئًا عن النشاط الحرفي والزراعة ويتخصصون مذ ذاك في نشاط وحيد هو اقتصاد النهب. إذ مقابل الفراء ومنتجات الصيد، يحصل الأينو بشروط شديدة الإجحاف على الأرز والساكي (Sake) والمنتجات الحرفية وبخاصة البرنيق الصيني (Laque) والأدوات الحديدية أحيانًا. ويصبحون تابعين اقتصاديًا للمستوطنين اليابانيين ذوي مستوى الحياة المرتفع. وتتوتر العلاقات بين الجماعتين بلا هوادة، ذلك أن المستوطنين اليابايين يصبحون خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الأكثرية سكانيًا، بينما يرى الأينو، على الرغم من انتفاضات وتمردات قُمعت سريعًا، عالمهم ينهار ومجتمعهم يتفكك.

في (1869) بعيد استعادة الميجي الحكم، أنشئت «بعثة لإصلاح الأراضي» خلفت الإقطاع السابق لنبلاء ماتسوماي، ثم أدارت وكالة حكومية الأراضي اعتبارًا من عام (1886)، وكان القصد عندئذ تشجيع زراعة أراض جديدة واستغلال موارد الجزيرة الأولية. ولاستصلاح الغابات وبناء الطرق واستغلال المناجم تسخر اليد العاملة الأينو التي سريعًا ما تظهر غير كافية، فتستعين الدولة عندئذ بالمحكومين بالأشغال الشاقة الذين أرسلوا إلى التخوم الشمالية لتأمين أشغال البنى التحتية الكبرى بالخصوص. إلا أن اليد العاملة من المحكومين تظل هي أيضًا غير كافية العدد، فتعمد شركات الاستيطان إلى دعوة يابانيي «الداخل» للمجيء إلى هذه الأراضي الجديدة. وتنظّم هجرة الفلاحين الفقراء الآتين من توهوكو (Tohoku) ومن هوكايدو وحتى من مناطق أبعد، وتتخلى لهم عن أراض غير مأهولة وهي في أكثر الأحيان أراضي صيد سابقة أخذت من الأينو. ويعيد يابانيو الداخل المقيمون في هذا (الشمال البعيد) تشكيل نسخ عن الجماعات التي تركوها في المواضع التي يسكنونها. في بداية القرن العشرين بسكان يبلغون (1,7) مليون (ما لا يزيد عن 50000 من الأهالي) تصبح الجزيرة الشمالية أخيرًا قابلة للحياة من الناحية

الاقتــصادية، لكن سلسلة عمليات الاستيطان والدمج بالدولة اليابانية أفضى إلى انهيار مجتمع الأينو.

إن تنمية هوكايدو تذكر عبر العديد من ملامحها في القرن التاسع عشر بالسياسة التي اتبعتها بريطانيا في أستراليا: مجتمعٌ محلي يفكك بفعل هجرة سكان من (المدانين) سرعان مــا يــصبحون أكثــرية، يلحق بهم سيل المهاجرين من الوطن. وعلاوة على المساحة الجغــرافية، يكمــن الفارق في مجاورة الجزيرة الشمالية لسائر الأرخبيل. وفجأة يُطرح مفهوم الخط الحدودي مع مجالات الإمبراطورية الروسية كمسألة ديبلوماسية من الدرجة الأولى مــنذ منتصف القرن التاسع عشر إذ أصبحت هوكايدو هي أيضًا نوعًا من (شمال بعــيد) لليابان مع (حدود) هي جبهة رائدة تتراجع بمقدار ما يتقدم احتلال المستوطنين اليابانــيين للأراضي. وبحسب علاقات القوة بين اليابان وروسيا، تأتي معاهدات لتثبت خطًــا حــدوديًا يظل متحركًا خلال التاريخ: إذ تضم اليابان ساخالين وجزر الكوريل أخــيرًا إثر انتصارها على جيش القيصر في عام (1905) ثم تفقدها في عام (1945) أمام تقــدم الجيش الأحمر. أما السكان المحليون الأينو الذين يسكنون أو كانوا يسكنون هذه الأصقاع فلم يستشرهم أحد قط بالطبع.

إن مــشكلة «أراضي الشمال» (جزر الكوريل الجنوبية الأربع في عرض هوكايدو)، التي تطالب اليابان بها حاليًا، ترتكز على شرعية مشكوك فيها. فقد أقيمت فيها مراكز لــصيادين يابانــيين منذ نهاية القرن الثامن عشر، في حقبة أشير فيها إلى وجود مراكز روســية أيــضًا. وضــم كوناشيري، وهي إحدى الجزر المطالب بها، إلى إقطاع نبلاء ماتــسوماي يرجع إلى عام (1789) نتيجة لإخفاق تمرد للأينو على الساموراي التابعين لماتسوماي. ومهما يكن من أمر، فإن مسألة «أرخبيل الضباب» مستمرة، في أيامنا هذه في تسميم العلاقات بين موسكو وطوكيو.

أمــا فيما يتصل بأرخبيل ريوكيو في جنوب كيوشو وجزيرته الرئيسة أوكيناوا فتطُرح المسألة الاستعمارية بشكل جد مختلف. إذ يعرف الأرخبيل في الواقع تنمية ذاتية تفضي إلى ولادة مملكة صغيرة في القرن الرابع عشر. وكان سفراء جزر الريوكيو يستقبلون في البلاط الشوغوني في كيوتو القرن الخامس عشر، وهم معتبرون حينئذ «أجانب». وينطلق سكان الريوكيو في التجارة الدولية حيث يقومون بدور الوسطاء بينما ترسو سفنهم (الجونك) في كــل موانئ الشرق الأقصى الكبرى منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وبوساطة هؤلاء «الريكيوس = سكان ريوكيو» والذين يقيمون في مالاقا ولا شك، سمع البرتغاليون للمرة الأولى بالأرخبيل الياباني بداية القرن السادس عشر.

وينبغي على المملكة الصغيرة، لتقوى على البقاء ويعترف بها، أن تندمج في نظام العلاقات الدولية الذي خلقته الإمبراطورية الصينية، وتهيمن عليه. إذ كان قادة الدول التي تنشأ على أطراف إمبراطورية الوسط وكانوا تَصَيَّنوا أو في سبيلهم لذلك، يُنصبهم (ابن السماء) (ملوكًا = Wang) ويقبلون سيادته. فهم مندوبو الإمبراطور شكليًا وبالتالي رعاياه في الأراضي التي يحكمونها. ومقابل هذا التعيين الرسمي، يؤمن لهم اعتراف الإمبراطور الصيني لهم الهيبة، وغالبًا الشرعية. وهكذا كانت الدول المجاورة للصين مندمجة في تراتبية دولية. وبرفض اليابان الانصياع رسميًا لهذا النظام (وقبوله أكثر الأحيان في الواقع) تبقى على استقلال نظري. لكن مملكة ريوكيو لا تتوفر على حرية التصرف هذه، وهي مضطرة، من أجل التجارة مع موانئ الإمبراطورية خاصة، إلى القبول بالسيادة الرسمية الصينية التي تعدل أيضًا نوعًا من الحماية. والأمر ذاته للملكة الكورية التي خضعت دائمًا للسيادة الصينية في مقابل استقلالها الذاتي: هذا الاستقلال الذي يكون أكثر ثباتًا بالطبع عندما تعاني الإمبراطورية صعوبات، وأكثر ضعفًا حين تكون الإمبراطورية قوية.

ذلك هو الوضع في المنطقة بداية القرن السابع عشر، لكن تنامي قوة اليابان على الصعيد الاقتصادي، وبروز سلطة مركزية قوية نسبيًا مع نظام هيديوشي (Hideyoshi) (1582-1598)، ثم شوغونية توكوغاوا (Tokugawa) اعتبارًا من عام (1603)، وترسخ الأمراء اليابانيين محليًا كالديميوس الكبار، والساتسوما (Satsuma) في جنوب كيوشو، أفضت إلى تعديل نظام الهيمنة الصيني محليًا. ولم يعد ينصاع الشوغون التوكوغاوا له، وسعوا علاوة على ذلك إلى تكوين نظام متماثل لمصلحتهم: فكانوا يطالبون المملكة الكورية (غزا اليابانيون كوريا مرتين نهاية القرن السادس عشر) بأن تكون على علاقة تبجيل إزاء شوغون إدو. ويلزمون القباطنة الهولنديون في ناغازاكي بالولاء لهم (مثلما كان يفعل الكانغ مع تجار شركة الهند الإنغليز إذ يجبرونهم على هذه المراسم «المذلة» حتى القرن التاسع عشر). وفي عام (1609) يشن ديميو ساتسوما، بالاتفاق مع الشوغون، حملة على أوكيناوا، فأُجبِر ملك ريوكيو بعد هزيمته على قبول الهيمنة الإدارية لساموراي ساتسوما، ودفع جزية ثقيلة. وينبغي على أوكيناوا مذ ذاك الاعتراف بسيادة مزدوجة، سيادة الكانغ الصينية، وسيادة أمراء ساتسوما، بينما يتظاهر كل من السيدين بجهله للآخر.

وتبقى المملكة تحت هيمنة ساتسوما، على استقلال وهمي، لكن السكان، وهم يرزحون تحت عبء الضريبة الناجمة عن نظام الجزية المزدوجة هذا يتعذبون، ويصبح سكر القصب الإنتاج الوحيد المربح القابل للإستجابة إلى مطالب السلطات، وهو بدوره منتج للتصدير. والاستياء من ساتسوما قوي. إذ أتاح وصول السفن الغربية، الفرنسية

خاصة، إلى مياه أوكيناوا في أربعينيات القرن التاسع عشر، للملكة أملاً مبهمًا في التظاهر بالاستقلال، فعقدت معاهدات مع القوى الغربية في الوقت ذاته التي عقدت مثيلاتها مع اليابان. إلا أن نوايا الملك في الاستقلال الذاتي تخفق منذ عام (1872)، ذلك أن طوكيو ستحدد السياسة الخارجية للملكة، وتمنع أوكيناوا من دفع الجزية للصين في عام (1875)، على الرغم من احتجاجات السكان الذين يرون أن دفع جزية رسمية صينية لعاهل وهمي وبعيد أفضل من الهيمنة اليابانية الفعلية. والمملكة التي حولت إلى مجرد إمارة في (1872) تصبح ولاية يابانية في (1879). وهكذا يكون الريوكيو مذ ذاك جزءًا لا يتجزأ رسميًا من الأراضي اليابانية، والملكية ألغيت. وتضطر الصين، التي لا تتوافر على أي وسيلة للتحرك على مسرح بهذا البعد، إلى أن تقر بهذا الضم الذي ستتم المصادقة عليه فيما بعد، على إثر هزيمتها من اليابان في عام (1895).

ويجرب النظام الذي وضع في أوكيناوا في أراض لا تتكلم اليابانية (لغة الريوكيو تتقارب لغويًا مع اليابانية، لكنها تختلف عنها)، بعض الممارسات الاستعمارية اليابانية المستقبلية. فالمنظومة التربوية لا تعلم إلا لغة طوكيو، وينبغي على سكان أوكيناوا انتظار عام (1920) ثلاثين عامًا بعد «هوندو» لكي يستطيعوا إرسال نواب عنهم إلى مجلس النواب. وتفضي أزمة السكر في عام (1921) إلى انهيار مستوى معيشة سكان يضطر كثير منهم (أكثر من 50000) يدفعهم البؤس، إلى الهجرة إلى الخارج (هاواي على وجه الخصوص، ولكن كاليدونيا الجديدة الفرنسية أيضًا) أو إلى المستعمرات كتايوان.

طالما كانت اليابان تعترف بتنظيم العلاقات الدولية في آسيا كأمر واقع، ظل مصير أوكيناوا ملتبسًا. فالخضوع المزدوج لإمبراطورية كانغ وللساتسوما يتوافق في النهاية مع التعبير عن النظام التقليدي في الشرق الأقصى. لكن وصول السفن البريطانية المسلحة إلى الصين يحطم هذا النظام. فعلى الصين قبول الوصاية الجديدة التي لم تعد تعكس وهم خضوع كل الدول للإمبراطورية، بل وهمًا آخر هو وهم النظام الغربي الذي كان يتضمن علاقات مساواة شكلية بين دول مستقلة.

واليابان هي الدولة الآسيوية الأولى في دخول هذه الثغرة الإيديولوجية وفرض انفتاح كوريا عام (1875) وإحداث خلل كبير في التوازن القديم المبني حول الصين. فعملية بناء الدولة اليابانية الحديثة تندرج إذن في سياق انهيار النظام الإمبراطوري الصيني السابق، وتظهر كأنها وثيقة الصلة بزواله. وسرعان ما يبدو نظامها الاستعماري الجديد ذا توجه جديد هو الحلول مكانه. فخلال سنوات ابتلعت اليوكيو بشكل أحادي، وتبعتها بعد قليل تايوان ثم كوريا.

وقد تأكد الاستعمار الذي وقع ضحية له سكان الريوكيو بصورة مأساوية لدى معركة أوكيناوا في ربيع عام (1945). فقد وصفتها القيادة العامة اليابانية بفلتة لسان رهيبة «بأنها المعركة الأخيرة قبل تلك التي ستجري على أرض الوطن الأم» التي لن تبدأ إلا بعد سقوط أوكيناوا المعتبرة ممتلكة استعمارية يشكل فقدانها أمرًا محتملاً. فالصين، على كل حال، كانت تخلت فعلاً عن تايوان في عام (1895) من دون أن تزول مع ذلك. كما أنه ذو مغزى اضطرار الجيش الياباني أن يعلن رسميًا، وهو في خضم معركة أوكيناوا، أن أولئك الذين قد يتحدثون باللغة المحلية للجزيرة سيعاملون كجواسيس ويعدموا رميًا بالرصاص.

وبعد ما احتل الأمريكيون الأرخبيل في عام (1945)، أعيد إلى اليابان في عام (1972)، مقابل إبقاء المنشآت العسكرية الجيواستراتيجية في الجزيرة الرئيسة. وليس من نافلة القول التذكير بأن ولاية الريوكيو هي الوحيدة التي لم يزرها الإمبراطور السائد.

3/2/12/2) تكوين نظام استعماري «عصري»

يمكن فهم المشروع الاستعماري الياباني منذئذ كامتداد لتجارب قديمة في سياق منافسة دولية حادة، إذ ينتظم منذ عام (1895) حتى نهاية حرب المحيط الهادي حول أربع فترات مفصلية.

- **يسمح الانتصار على الصين في عام (1895) لليابان بإجبار الصين على إنهاء العلاقات ذات النمط التقليدي مع كوريا. فتعترف إمبراطورية كانغ لمملكة كوريا باستقلالها في إطار علاقات جديدة بين الدول. كما تتخلى أيضًا عن سيادتها على تايوان، وتضم الجزيرة في الحال من قبل طوكيو.**
- **الانتصار على روسيا في عام (1905) يعطي اليابان حرية التصرف في كوريا التي تُجعل محمية يرأسها مقيم عام في سيول. لكن أحد الوطنيين الكوريين يغتال المقيم العام أيتو هيروبومي في عام (1909)، فيقدم هذا الحادث الذريعة لليابان لكي تضم كوريا في السنة التالية. ويتم دمج كوريا منذ البداية في سياق توتر محلي، ولذا تضطر طوكيو، من أجل السيطرة على شبه الجزيرة، التحرك وهي آخذة في الحسبان دائمًا عداء السكان الكامن أو الصريح. فالاضطهاد يشكل أحد العناصر الأساس في الاستعمار الياباني.**
- **منذ عام (1905)، تتمتع اليابان بمنطقة نفوذ في جنوب منشوريا، هي منطقة كوانتونغ. وتمثل السيطرة على الخط الحديدي العابر لمنشوريا أحد الرهانات الهامة للوجود الياباني؛ كما وُضعت سياسة للإستيطان الزراعي هناك. ويفضي**

«حـــادث منـــشوريا» في عام (1913) (على إثر اعتداء ضد الخط الحديدي، نسب إلى وطنيين صينيين، واستخدم ذريعة لتدخل القوات اليابانية المباشر) إلى طرد الصين من المنطقة، وخلق دولة ألعوبة عميلة لطوكيو هي المانشوكو. فمن عامـــي (1931-1945) تتـــصرف الـــيابان في شمال كوريا بصفتها بمستعمرة، لا ينقصها إلا الاسم.

- **يفـــضي الغزو العسكري للصين في عام (1937)، ثم لآسيا الجنوبية الشرقية، إلى خلـــق مـــناطق نفوذ يابانية. لكن طوكيو لا تحولها مع ذلك إلى مستعمرات بل تتـــركها تشكل حكومات تابعة (في الصين المحتلة)، أو تبقي على الإدارة المحلية والاســـتعمارية (في الهـــند الصينية)، أو تقضي على الإدارة الاستعمارية أحيانًا (الفيلبين، جزر الهند الهولندية). لكن الأمر يتصل عندئذ باحتلال عسكري أكثر منه بمستعمرات بمعنى الكلمة إذ لم تكن هناك هجرة يابانية منظمة لهذه البلدان.**

ففـــي تايوان وشمال شرق آسيا إذن، كانت السياسة الاستعمارية نشطة، إذ تتحدد، مـــنذ احتلال تايوان، وتمارَس مع بعض التنويعات وبعض الاختلافات الزمنية في المناطق الأخرى طبقًا لبعض المبادئ الكبرى:

- **الجيش، وبالأخص القوات البرية، بمساعدة شرطة سياسية (الكيمبيتاي) يؤدي دورًا مركزيًا في إدارة الأراضي.**
- **تهـــيأ الأراضي المحتلة لعملية «عصرنة» فالنهوض بها أحد أهداف الاستعمار. وخلـــف ذلك فكرة قوة فحواها: إن ما صنع النجاح الاقتصادي لليابان منذ عام (1868) قابل للتصدير.**
- **والمشروع السياسي العام ظاهر: إذ ينبغي إكساب السكان الثقافة اليابانية من أجل مصلحتهم، وسيأتي اليوم الذي يصبح المستعمرون فيه مساوين لليابانيين. ولـــذا يجب توفير الوسائل لإيصال السكان المخضعين للثقافة اليابانية. وهكذا تصبح مسألة الثقافة مركزية.**
- **ونتبين في المقابل الآثار السيئة للمشروع: إذ يفضي الاحتلال العسكري المرتبط بالاضـــطهاد، ومـــصادرة الطاقات من أجل تصنيع قسري، و«عجز» السكان المستعمرين عن الشعور بأنهم «يابانيون»، إلى تمييز منظم يغذي قسوة النظام.**

3/2/12/3) حالة تايوان النموذجية

لم تكـــن الهيمـــنة الـــصينية على تايوان بالغة القدم. ففي القرن السادس عشر لاتزال الإمبراطورية تجهل الجزيرة تقريبًا، إذ إنها مأهولة بسكان بدائيين نسبيًا من أصل ماليزي أو أتـــوا مـــن جـــنوب شرق آسيا «كسيا وليوكي = ريوكيو الصغيرة» وسماها البرتغاليون

فورموزا. وقد عرفت بداية نشاط اقتصادي في نهاية القرن السادس عشر مع تنامي الوكالات التجارية، حيث كان الصينيون واليابانيون وأهل ريوكيو يأتون لمقايضة منتجاهم فيما يسميه المؤرخون اليابانيون «تجارة التلاقي». وفي عام (1624) يحتل الهولنديون إحدى تلك المحطات وتسمى أنبينغ، لكن كوكسينغا، وهو جنرال صيني متمرد منحدر من فوجيان المجاورة يرفض هيمنة الكانغ على الإمبراطورية ويطردهم منها في عام (1662). وبالفعل، فمنذ بداية القرن السابع عشر، تنمو حركة الهجرة الصينية من منطقة فوجيان، ويدفع المستوطنون الصينيون السكان المحليين إلى الأراضي الداخلية. وفي نهاية القرن السابع عشر، وبعدما حكم كوكسينغا وذريته تايوان بشكل مستقل، تدخل رسميًا في كنف الإمبراطورية. لكن الجزيرة، من وجهة نظر بكين، مستعمرة نائية مأهولة بصينيين من الجنوب وبسكان أصليين. ولهذا تتخلى الحكومة الإمبراطورية أمام العدوانية اليابانية عن تايوان في (1895)، من دون أن تعد فقدالها خسارة لا تعوض، وهو ما يتعارض بالطبع مع تصريحات بكين الراهنة بشأن الضرورة المطلقة لاستعادة «ولاية تايوان».

وهكذا ترسل اليابان في عام (1895) قوات عسكرية لاحتلال الجزيرة التي تنازلت عنها بكين رسميًا، إلا أن هذه القوات تصطدم بمقاومة ليست من فعل السكان الصينيين بالأخص، يضاف إليها مرض الملاريا التي تفتك بالحملة العسكرية. واقتضى الاستيلاء على الجزيرة من اليابانيين ستة أشهر، وثلاث سنوات لكسر المقاومة التي ستتواصل بشكل متفرق حتى عام (1915) في الواقع. وستخلف هذه الحرب، التي ينقصها الاسم، من القتلى (10000 تقريبًا)، أكثر مما خلفته الحرب الصينية اليابانية بين اليابانيين (1894/ 1895) وأكثر أيضًا من السكان المدنيين المحليين. وإذا ما تم القضاء بسرعة على مقاومة السكان الصينيين في السهول، فالأمر مختلف لسكان الجبال، ذلك أهم لا يقبلون بسرعة تطفل جهاز عسكري يبث الاضطراب في عالمهم التقليدي.

وتضع طوكيو عندئذ إدارة يهيمن عليها الجيش البري لكنها تعتمد على مجموعة من الموظفين المدنيين. وكان حكام تايوان العامون خلال العشرين سنة التالية لبداية الاستعمار من قادة القوات البرية، اختارهم جميعًا رجل النظام القوي، ياماغاتا أرتيمو وينحدرون مثله من إقطاع تشوشو القديم، وهو أحد الإقطاعات التي توصلت إلى القضاء على النظام الشوغوني، وسمحت بإعادة الميجي في عام (1868). وأول رجال الإدارة المدنيين الذين يتعاونون مع هؤلاء الضباط، غوتو شيمبيه يصل في (1896) ومهمته وضع أطر عصرنة الجزيرة. شيمبيه هذا الذي كان درس الطريقة البريطانية في الإدارة الاستعمارية يصل مع فريق عمل نشيط: فيأمر بإجراء تحقيق حول الأعراف بين سكان

الجزيـــرة وبإقامـــة سجل عقاري للأراضي لضمان حقوق الملكية. وينشئ بنك تايوان، ويـــشرع في أشـــغال البنى التحتية (طرق، موانئ، خطوط حديدية . .)، ويعمل على عصرنة صناعات السكر.

لكن الحذر يظل سائدًا، فعلى الصعيد التشريعي على سبيل المثال، كان غوتو شيمبيه، طبقًا للممارسات البريطانية، من أنصار الإبقاء على وضع قانوني خاص في الجزيرة يأخذ في الحسبان ممارساتها العرفية. لكنه سيصطدم فيما بعد ب«السياسيين»، أي أولئك الذين يـــرغبون أسوة بهاراكية (Hara-Kei) رئيس الوزراء القادم في عام (1918)، نزع الإدارة الاســـتعمارية مـــن العـــسكريين وتوحيد النيتشي (اليابان) والمستعمرات على الصعيد القانوني، وهو ما سيحققه في عام (1921). وفي هذه الأثناء يعتقد شيمبيه بضرورة تطبيق أيكوكو نيسيْدو (Ygkkoku Neseido) «بلاد واحدة ونظامين»[1](1)، إذ نجد هنا التعارض بـــين نمطـــين مـــن السياسيين يتواجهان في طوكيو بشأن المستعمرات طوال الفترة نمط «العسكريين»[2](2) من جهة، الذين يريدون تجنب الصدامات مع السكان الأصليين، لأن المـــستعمرات تمثل بالنسبة لهم مواقع متقدمة مفيدة من وجهة نظر استراتيجية، في حالة تقدم محتمل للجيش صوب الجنوب (نانشين) (وهو ما سيحدث اعتبارًا من عام (1937). وشـــيمبيه على الرغم من أنه مدني، كان من هذا الرأي معتمدًا على أمثولة الغربيين في مـــستعمراتهم. ونمطُ «السياسيين» من الجهة الأخرى، الذين يعتقدون أن أفضل وسيلة لترسيخ العلاقات الاجتماعية في المستعمرات، هي تأمين اندماج السكان بصورة أفضل، والإســـراع في إكـــسابهم الثقافة اليابانية. وتايوان، بما أنها أول مستعمرة يابانية، تشكل مختـــبرًا للأفكـــار والتجارب فيرسل شيمبيه ورجاله فيما بعد إلى كوريا أو إلى منشوريا حيث سيطبقون المبادئ نفسها.

في عـــام (1906)، يـــشرع في مخطط خماسي لتنمية السكان الأصليين، بينما تنطلق عملـــيات «تهدئـــة» ضد القبائل الجبلية التي تُجمع في مناطق خاصة تحت السيطرة، في الـــوقت الذي تبنى طرق وسكك حديدية لأهداف استراتيجية واقتصادية على السواء، وهكذا تتقدم الحضارة على وتيرة القمع ذاتها.

وفي هذه الأثناء تتنامى هجرة يابانية ذات بنية نموذجية للمجتمعات الاستعمارية. ففي قمـــة الهرم إداريون ورؤساء منشآت قدموا من اليابان، من هوندو، لكن يستعان أيضًا بعمـــال مـــن أوكيـــناوا في البناء والأشغال العامة، سرعان ما يكلفون وظائف تأطير: كرؤســـاء عمـــال في الورشات أو رجال شرطة يناط بهم القمع في «المناطق الصعبة» خاصـــة. والـــسكان الصينيون المتحدرون من مستوطنين سابقين، أتوا من فوجيان في

غالبيتهم، يتكونون من فلاحين وتجار يعيشون بخاصة في السهول. وهم يقبلون من دون صعوبات كثيرة الوجود الياباني لأنه السبب في عملية تنمية حقيقية يتقاسمون منافعها إلى حد ما. لكن الأمر على خلاف ذلك مع السكان المحليين الذين دُفعوا إلى الجبال ضحايا للتمييز والقمع والسخرة للأعمال الجد شاقة.

هؤلاء السكان الذين يتعلم اليابانيون سريعًا تمييزهم عن الصينيين الألين عريكة، يوصفون ب«دوهي = اللصوص المحليون». وسيقضى في النهاية على هؤلاء اللصوص كدليل من طوكيو عند اللزوم على تفوق الحضارة على البربرية: فالمقاومة منظورًا لها من اليابان غير مفهومة، ولا يمكن أن تشهد إلا على وحشية الأهالي. ويدلل على ذلك حادث خطير في عام (1930/1931) عندما قام ناس من دوهي الهضاب العليا بقتل مئة من اليابانيين في إحدى القرى. وانطلق القمع: إذ قام (6000) جندي تدعمهم المدفعية والطائرات، مزودين بالأسلحة الثقيلة وغاز المعارك، بتحطيم مقاومة بعض المئات من المتمردين الذين بعدما تجمعوا في أحد المعسكرات، تم قتلهم من قبل الأهالي الممالئين لليابانيين. وكان عرض القوة هذا، باعتباره تجربة عامة للعمليات المستقبلية في القارة، يعني الكثير بالنسبة للتوتر الكامن السائد بين السكان المستوطنين والسكان المحليين في تايوان. لكن هذا لم يمنع، كما يحدث غالبًا في الأنظمة الاستعمارية، اهتمام الإدارة الاستعمارية بالصحة العامة، وبناء المستشفيات أو فتح مستوصفات، وهكذا أقيمت في عام (1911)، سبعة وعشرون من هذه المراكز في تايوان.

3/2/12/4) التسيير الاقتصادي للإمبراطورية

في اليابان نفسها، كانت فكرة حشد كل الطاقات الممكنة لخدمة تصنيع المستعمرات ظاهرة منذ احتلال تايوان. وعلى كل فقد ساندها المفكر الكبير فوكوزاوا يوكيشي الذي كان أحد العاملين على التفتح إزاء الأنوار، ومُنظّر العصرنة في سنوات (1870)، بُعيد انتصار عام (1895) «بوضع كل طاقات الجزيرة في خدمة التصنيع والعصرنة، فستكون المنافع كبيرة».

ولم يمر هذا المشروع «التنموي» للاستعمار الياباني هكذا، من دون أن يشكل سرابًا لطبقة الدول المجاورة المثقفة. فقد كان الطلاب الصينيون والكوريون وحتى الفييتناميون يأتون منذ تسعينيات القرن التاسع عشر (1890) إلى طوكيو بحثًا عن وصفات الاستقلال الوطني والعصرنة. وكان في العشرينيات الماضية عدة آلاف من الطلاب الآسيويين

المسجلين في الجامعات اليابانية، مبهورين بجودة التعليم الذي يعطى لهم، بقدر خيبة أملهم من الظروف التمييزية التي يجدون أنفسهم فيها.

فالأراضي المحتلة والمستعمَرة هي إذن موضع نهوض حقيقي بها. لكن هذا لا يعني على كل حال أن هذا النهوض يجري بانسجام مع السكان الذين يعانون المصادرات والسخرة ومن الحرمان من أي نصيب من الربح. وإذا كانت الاستثمارات اليابانية تتم غالبًا من القطاع الخاص وفي صناعة السكر على الأغلب بتايوان، فإنها في كوريا ثمرة مجهود الدولة، إذ كان جيش من (200000) موظف ياباني يحكم كوريا كإدارة استعمارية شديدة المركزية تعمل على تخطيط الاقتصاد. والنتائج متفاوتة، لكن كوريا تعرف بين عامي (1911 و1931) معدل نمو سنوي يبلغ (3,5%). وكانت أكبر الجهود المبذولة في ميدان البنى التحتية من نقل ومرافئ وتخطيط عمراني، واستصلاح أراض جديدة في منشوريا على وجه الخصوص، حيث هاجر (1,2) مليون ياباني للإفادة من الظروف الملائمة المهيأة لهم (قطع أراض بأثمان مخفضة وقروض بشروط ميسرة)، على الرغم من بيئة مناخية عسيرة بالتأكيد. وفي ساخالين، حُوِّل بناء مصنع الورق في كورساكوف الحالية، الجزيرة إلى مزود للإمبراطورية كلها بالورق.

وقد تسببت المطالبات الاجتماعية المتزايدة في اليابان بُعيد الحرب العالمية الأولى، مع اضطرابات الأرز في عام (1918)، وتصاعد الحركة العمالية، في نقل المنشآت الكبرى جزءًا من صناعتها إلى المستعمرات، حيث اليد العاملة أرخص. والنتائج في كوريا مأساوية: ففي الوقت الذي لم يزد فيه إنتاج الأرز سوى (10%) بين عامي (1920 و1930) تضاعفت الكمية المصدرة ثلاث مرات. وتصير شبه الجزيرة على شفا المجاعة في بداية الثلاثينيات إذ تشهد المدن تقاطر الآلاف من الفلاحين البؤساء المستعدين للهجرة إلى اليابان حيث تدور الآلة الإنتاجية من جديد بكامل طاقتها منذ بداية الحرب ضد الصين عام (1937). كما يشتد تصدير المنتجات الزراعية من تايوان إلى اليابان بالمعدلات الكورية ذاتها، لكن الاستثمارات الواسعة التي قامت بها اليابان في صناعة السكر تخفف من وقع النقص وتجعل الأزمة محتملة.

كانت الشركات الكبرى اليابانية التي تستغل المواد الأولية في المستعمرات تقيم فيها العناصر الأولى للصناعة الثقيلة. وتلك كانت الحال في منشوريا بالخصوص حيث الاستثمارات حول مانتيتو، وهي الشركة المختلطة لاستغلال الخط الحديدي عبر منشوريا، كبيرة. كما كانت البيروقراطية اليابانية والمجموعات الاقتصادية والأكاديمية تهتم بالتجارب الجارية في المستعمرات التي أصبحت أحيانًا حقول تجارب. وهكذا يرسم

غوتو شيمبيه في تايوان مخططات عمرانية تتضمن نظام تطهير للمياه المستعملة فيما تتضمن، ليتم تقليده بعد ذلك في منشوريا، إذ جربت منظومة المجاري في تايبه، بينما كانت مجهولة في اليابان عمليًا.

وتلقي أوضاع شبكات الخطوط الحديدية وشبكات النقل عمومًا الضوء على المشروعات التي أطلقتها طوكيو. فصحيح أن الأولوية هنا هي تأمين النقل السريع للقوات. إلا أن بناء شبكة خطوط حديدية من تايوان إلى ساخالين، ومن بوسان حتى تخوم منغوليا إنجاز يحسب للاستعمار الياباني، إذ كانت اليابان في عام (1939) تتوفر على (18000) كلم من الخطوط الحديدية. والمستعمرات على (15000) كلم. ويمكن شراء تذكرة قطار من محطة طوكيو باتجاه هاربان في منشوريا. فتطورت هكذا شبكة نقل كاملة على شكل نجمة حول اليابان التي تمثل عقدة المنظومة.

و لم تتردد اليابان في إرسال أفضل مهندسيها وأكاديمييها وإدارييها إلى المستعمرات. و لم يكن المقصود من إنشاء الجامعة الإمبراطورية في سيول بحسب النموذج الإمبراطوري الياباني، استقبال شباب النخبة اليابانية المستعمِرة وحسب، بل فتحت أبوابها أيضًا للنخبة المحلية ذات الثقافة اليابانية التي بدأت تشكل نواة لطبقة وسطى في عام (1930). وما يجدر ذكره هو أن تسيير الخطوط الحديدية الكورية أوكل إلى إداريين ومهندسين كوريين كوّنهم اليابانيون.

3/ 2/ 12/ 5) فرض الثقافة اليابانية

في إطار نظام العلاقات الدولية السائد حول الإمبراطورية الصينية، كان بإمكان العديد من الشعوب والدول الحفاظ على استقلالها الذاتي وخصوصياتها والتعايش فيما بينها معترفة كل منها بوجود الآخرى. وكان هذا النظام في النهاية كما رأينا في حالة الريوكيو، مرنًا ومنفتحًا واليابان تشارك نوعًا ما في هذا التصور للأمور. لكنها لكي ترد على التغلغل الغربي في القرن التاسع عشر، تتخلى عن هذه المبادئ وسرعان ما تتبنى التشكلات السياسية الغربية الجديدة. وكانت نقطة انطلاق هذا النظام الجديد هي العلاقة التي تقام مع كوريا وترتكز من وجهة نظر طوكيو على الحط من قيمة الآخر (L. Babicz, 2002) إذ كانت اليابان في المركز من تصور النظام في آسيا الشرقية الذي يتكون في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. والمستعمرات الموجودة على أطرافه مهيأة لكي يستوعبها المركز متى بلغت مستوى كافيًا من «اليابانية». وانتظارًا لهذا

الارتقاء ينبغي على الشعوب المستعمَرة احتمال وصاية المنتصرين وذلك هو محور السياسة الاستعمارية اليابانية.

ويولِّد هكذا تصور متراتب للمكان إذ تُرسم دوائر تجريدية متحدة المركز بؤرة حول اليابان تبعًا لمستوى «يابانية» منخفضة أو مرتفعة تُعد هي المعيار. ويُترجم هذا التقسيم المكاني من خلال شدة السيطرة السياسة والاجتماعية المطلقة على السكان، طبقًا لقدرتهم على الخضوع للنموذج المفروض. فالأراضي الواقعة خارج هوندو (أو نيتشي) ينبغي أن توضع إذن تحت الوصاية الإمبراطورية وتُطبع بالطابع الياباني والمصطلح باليابانية هو (كومينكا) ويعني حرفيًا «سلسلة عمليات إخضاع الشعوب إلى الشكل الإمبراطوري». أوكيناوا استوعبت أو في سبيلها لذلك، وترغب طوكيو عمل الشيء ذاته مع تايوان التي يُعترف بأن عملية فرض الثقافة اليابانية عليها ستستغرق وقتًا أطول لأن بنية السكان (من صينيين وسكان أصليين) فيها أكثر تعقيدًا. ويُظَن أن كوريا، وهي شكل من يابان عتيقة، ستُدخلها أخيرًا الدوائر الاستعمارية اليابانية إلى حضن الثقافة اليابانية. ولتطبيق هذا التثاقف الياباني اتخذت بعض إجراءات ترمي إلى تحويل الشعوب المستعمرة إلى «رعايا مخلصين للإمبراطور» وخضع تنفيذها للسياق. فقد كان يطلب منها على سبيل المثال قسمٌ بالإخلاص لإمبراطور اليابان، وتبنى معابد الشينتو، يطالب السكان بالمجيء إليها تقديسًا للآلهة اليابانية «المصدَّرة».

كانت عملية التطبيع باليابانية تعتمد أساسًا على التربية. ففي تايوان وكوريا ومنشوريا يراد تحويل السكان المخضَعين إلى «رعايا للإمبراطورية» بتلقينهم أخلاقًا وتاريخًا يتركزان على الاحترام والإخلاص الواجبين لشخص الإمبراطور. وحجر الأساس هو التعليم القسري للكوكوغو أي: «اللغة الوطنية»، والمقصود بها اليابانية. ففي عام (1911) تتم المصادقة في كوريا على مرسوم ملكي حول التربية يشكل نقطة الانطلاق للسياسة الثقافية الجديدة الرامية إلى «جعل الكوريين شعبًا مخلصًا». ونتيجة للانتفاضة الكورية في (1 آذار 1919)، يقيم مرسوم إمبراطوري آخر في عام (1922) منظومة للتعليم الابتدائي مدته، كما في اليابان، ست سنوات، ويلغي المدارس الكورية التقليدية التي كانت تؤمن التعليم باللغة المحلية. وهكذا تستعمل في المدارس الجديدة مذ ذاك كتب مدرسية يابانية مطابقة تقريبًا لتلك المستعملة في اليابان. ومع مرسوم عام (1937) يصير فرض اليابانية أكثر شدة، فكان نايسين أيتاي الشعار الرسمي: «جعل الكوريين يابانيين كاملي الحقوق» (حرفيًا: اليابان وكوريا جسم واحد). و«هدف التاريخ الوطني (تاريخ اليابان) هو التعريف بشكل أفضل بمبادئ الكاكوتاي (الجوهر الوطني كتصور صوفي

للــروح الوطنية اليابانية) حيث تربى روح سكان الإمبراطورية من الذين هم في سبيلهم للتطبع بالطابع الياباني».

في تايــوان، حيث تظهر المدارس الرسمية في عام (1899) كان التطبيع باليابانية أكثر بطــئًا: فليس إلا في عام (1922) ومع تسريع سياسة الاستيعاب، بدئ في تعليم جغرافية وتاريخ اليابان فيها. والكتب المدرسية المستعملة في تايوان لا تختلف عن تلك المستعملة في الــيابان، وحُــذف تاريخ الجزيرة الذي كان يقتضي ذكر الصين كثيرًا من مضمون كــتب الــتاريخ. كما تعلم الكتب المدرسية تاريخ منشوريا الوطني التي «لم تتمكن من الحــصول علــى استقلالها وتنميتها إلا من خلال التحالف الوثيق مع اليابان». وكانت طبعات عام (1943) تبرز روح نيشيمان إيسشين إيتاي، أي: (اتحاد الروح والجسد بين اليابان ومنشوريا).

ومــع تفاقم الأخطار في النصف الثاني من الثلاثينيات الماضية، يزداد الضغط للتطبيع باليابانــية أيضًا. والهدف في تايوان واضح: هونزع كل وعي وطني عن السكان المحليين تهيــئة لهــم للاشتراك في الحرب ضد الصين على البر الصيني. فقد ألغيت اللغة الصينية الكلاســيكية مــن المدارس في عام (1937)، وكان التعليم يجري باليابانية، واستحدثت دروس مــسائيــة، ودروس اســتدراكية للأطفــال التايوانيين الذين لا يحسنون جيدًا الــتحدث بلغــة المستعمر. وكانت النتائج جيدة إذ يقدر عدد من يتحدثون اليابانية من الــسكان ب(32%) في عــام (1936) ويرتفع هذا المقدار إلى (51%) في عام (1940). وكانت السلطات تجبر أرباب المنازل على إلصاق بطاقات مقدسة في كل مترل يصدرها معبد إيس الكبير وتدعو السكان إلى اتخاذ أسماء يابانية «على نمط نيتشي».

وفي كــوريا، كانــت لغة التعليم الوحيدة هي اليابانية، والنخب المحلية المؤهلة (التي ســتزود هذا البلد بالأطر بعد الاستقلال في عام (1945) تتحدث باليابانية. وقد فرض مرسوم صدر في عام (1939) التحويل القسري لأسماء العائلات إلى اليابانية. كما عدلت بعــض أسماء الأماكن حتى تشابه أسماء أماكن يابانية. وإلزام الكوريين هذا بالتخلي عن أسمائهم (الذي كان إلى وقت قريب أحد شروط الحصول على التبعية اليابانية لمن يقيمون في الــيابان) أثر بقوة في الذهنيات في كوريا، حيث اصطدم بمقاومة عنيفة. أما ما يتعلق بالنظام الاستعماري، فكان المقصود الإسراع في عملية الاستيعاب التي كان ينبغي عليها إزالــة الاختلافات بين الشعبين. لكن الأمر، من وجهة نظر الكوريين، كان يمثل الإرادة في إفقادهم هويتهم بإنكار خصوصيتهم.

3/ 2/ 12/ 6) تمييز واضطهاد: نتائج لامفر منها للنظام

تـــولد السياسة الاستعمارية اليابانية مع سذاجتها الاستيعابية لدى المستوطنين عقدة قـــوية بالتفوق التي تقارب العنصرية البدائية، وتثير مقاومة بالطبع. فالصينيون «قذرون وجشعون وجبناء»، والكوريون «منتنو الرائحة وأغبياء»، والمنشوريون «شجعان لكنهم ليـــسوا شـــديدي الـــذكاء». وتسري مثل هذه الحكام النمطية في دوائر الجيش أو بين المـــستوطنين الزراعيين اليابانيين الكثيرين في كوريا وفي منشوريا على وجه الخصوص، وتخفي عجرفتهم. فالمستوطنون وهم يعتمدون على جهاز عسكري هائل، كانوا يعاملون المستعمَرين بطريقة جلفة ومتعالية.

ففـــي العدد الثاني من مجلة (كوكودو، 1923) التي تصدرها شابة يابانية هي كانيكو فومـــيكو مع رفيقها الكوري، تسرد باستنكار وشعور بالصدمة، ذكريات طفولتها التي أمضتها في كوريا سنوات (1912-1919) وتروي كيف كان الملاك اليابانيون، وقد تحولوا إلى مـــرابين، يـــرهبون مدينيهم الكوريين ويجبروهم على سداد المبلغ المستحق مضاعفاً عـــشرة أضـــعاف تحت طائلة القتل رميًا بالرصاص. وكانت غالبية هؤلاء المستوطنين اليابانيين في الأصل مزارعين بؤساء يعانون ملاكي الأرض أو المرابين. وما إن وصلوا إلى كـــوريا ومنـــشوريا حـــتى شعروا بمنافع إمبراطورية اليابان الكبرى التي ترغم الكوريين والمنشوريين على الانحناء لهم.

وتاكاجـــي أوتستوهيكو، وهو جندي فلاح في الجبهة الرائدة بمنشوريا، يشهد على ذلك بأسلوبه في رسالة مؤرخة عام (1937).

> **هنا اليابانيون يحكمون، ومنذ مجيئي إلى منشوريا، أقدر حسن حظي بولادتي في إمبراطورية الـــشمس المشرقة. القوة اليابانية هائلة، ونستطيع نحن الشباب كما نريد استخدام قوة عمـــل هؤلاء المنشوريين الطوال القامة الذين يحترموننا في كل شيء. وإذا ما عاملناهم جيدًا يبذلون أفضل ما عندهم. فلدينا الشعور بأننا آلهة. إنها مهمة عظيمة ونبيلة واجب حكم هذا الشعب الجاهل والبسيط[3].**

ومثل هذه السلوكات تولد مقاومات بالطبع. فالحركة الوطنية في كوريا بالخصوص كانـــت شديدة النشاط كما تشهد على ذلك حركة (11 آذار 1919) في سيول، وهي تظاهرة تم خلالها إعلان استقلال كوريا بين هتافات الجماهير، أعقبتها في الأسابيع التالية مظاهـــرات في كـــل مكـــان من البلاد جمعت مئات الآلاف من الناس. كما ازدهرت المنـــشورات الوطنية أو الاستقلالية. وعلى الرغم من القمع الشديد الذي خلف عشرات الآلاف مـــن المعتقلين والآلاف من الأحكام بالقتل، أقيمت حكومة كورية مستقلة في

المنفى بفلاديفوستوك ثم بشنغهاي. وقد أفضت الاستعاضة عن الإدارة العسكرية بإدارة مدنية بدفع من رئيس الوزراء هارا في مطلع العشرينيات إلى تلطيف الدكتاتورية اليابانية نسبيًا في كوريا. فأدخلت الشرطة العادية محل الشرطة السياسية بينما شُجعت ترقية الكوريين في الإدارة المحلية. إلا أن المقاومة ضد اليابانيين لم تضعف مع ذلك، وانتهت إلى تشكيل عصابات في الشمال لقتال اليابانيين يسيطر عليها الشيوعيون، أما في تايوان فتنشأ حركة تنادي بالاستقلال الذاتي في عام (1920) وتؤيد قيام برلمان محلي.

لكن المقاومة المفتوحة ليست إلا أحد أوجه رد فعل المستعمرين على الاستعمار. فالموقف الآخر الواسع الانتشار، والحق يقال، هو الانضمام والخضوع للنظام. إذ كانت تعبئة المجندين التايوانيين والكوريين، نتيجة لتنامي سياسة الاستيعاب، تجري من دون صعوبات تذكر. وكانت وحدات من سكان الجبال الداخلية في تايوان تقاتل في باتان أو في كوريجيدور. فبعضها يقوم بأشغال البنى التحتية، بينما تشترك وحدات أخرى مؤلفة من التايوانيين الصينيي الأصل في المعارك. كما كان كوريون مجندون في الجيش يُستخدمون كثيرًا في حراسة أسرى الحرب. وسيحاكم الأمريكيون بعضهم بصفتهم مجرمي حرب بعد عام (1945)، بعدما تخلى عنهم اليابانيون الذين كانوا يعدونهم كوريين، بينما كان يرى فيهم الكوريون عملاء لليابان. وهكذا تنقلب سياسة اليابانيين في التطبيع باليابانية ضدهم نوعًا ما: «أود المساهمة في الحرب كاليابانيين، ولكنني لا أريد أن أظل ضحية للتمييز»، وهو ما صرح به لشاب تايواني مجند في أحد المصانع اليابانية عام (1945)[4].

3/2/12/7) حالة منشوريا

يدخل مشروع اليابان الاستعماري لمنشوريا في إطار على شيء من الاختلاف مع محاولات الاستعمار الأخرى لسببين: أولاً أهمية الهجرة اليابانية، ومن ثم تفضيل اليابان الإبقاء على دولة ألعوبة عوضًا عن إقامة إدارة مباشرة.

فقد اكتسبت اليابان، منذ الحرب الروسية اليابانية والحرب العالمية الأولى، حقوقًا خاصة في المنطقة. فهي تسير بصورة خاصة خط جنوب منشوريا الحديدي الذي يصل هاربان بشبه جزيرة لياو دونغ، إضافة إلى «منطقة الخط الحديدي» وهي منطقة تمتد على بضعة كيلو مترات على جانبي الخط، حصلت على حق إدارتها، وتخرج في الواقع عن سلطة الحكومة الصينية.

بعد عام (1917) وأفول النفوذ الروسي في الشرق الأقصى، وجدت اليابان نفسها في موقع قوة فحصلت لمواطنيها على حق الإقامة في البلد وامتلاك الأراضي واستغلال الموارد الباطنية. لكن إدارة زعيم الحرب زانغ-كسويليانغ القائمة في موكدن تجتذب في نهاية العشرينيات الهجرة الصينية ورؤوس الأموال الصينية وبخاصة إلى هاربان، حيث استشعرت المصالح اليابانية الخطر يتهددها. وكانت "حادثة" أيلول (1931)، وهي استفزاز ياباني، ورد من طوكيو: إذ يدحر الجيش الياباني العناصر الصينية ويحتل كل الولاية، بينما كان عملاء اليابان يساندون خفية حركة وطنية منشورية مناوئة للصين. ويفضي إنشاء منشوريا «مستقلة»، المانشوكوو، في عام (1932)، إلى قطع علاقة اليابان مع عصبة الأمم.

وإذا ما كانت كل دوائر الدولة العليا في منشوريا مأهولة بالصينيين (السكان من ذوي الأصل الصيني أكثر عددًا من السكان المنشوريي الأصل)، فإن حقيقة السلطة تكمن في الوزارات والإدارة حيث يسيطر على كل القطاعات الحيوية يابانيون مرتبطون بجيش كوانتونغ الذي يميل هو نفسه، والحق يقال، إلى اكتساب الاستقلال الذاتي إزاء طوكيو. وتصبح المانشوكوو محمية لجيش استعماري مستقل ذاتيًا (M. Vie, 1996). وممارسة الاختراق هذه المسماة (نيمين شيدو = القيادة من الداخل) مستوحاة من المحاولات التي تمت من قبل في كوريا قبل ضمها رسميًا (وبخاصة بين عامي (1895 و1910) وستستأنف بعد عام (1937)، في الأراضي الصينية التي يسيطر عليها الجيش الياباني: فالأعمال الجارية تترك في أيدي الإدارة المحلية، لكن المسائل الجوهريةٍ كلها يديرها يابانيون أو رجال يعملون لحسابهم.

إلا أن الجهد الصناعي الياباني في منشوريا كان حقيقيًا مع ذلك، بدافع من الاعتبارات الاستراتيجية، ووفرة المواد الأولية. فإضافة إلى قطاع منجمي هام (فحم، حديد) أنشئت صناعات ثقيلة (صلب، إسمنت) وصناعات تحويلية، منها صناعة سيارات مدهشة وليدة (شاحنات، جرارات) بإشراف شركة نيسان.

وهكذا كانت منشوريا تشكل مطلع الأربعينيات عنصرًا فاعلاً في القدرة الصناعية اليابانية، جاهزًا لمساندة المجهود الحربي.

وكان توغل الجيوش اليابانية الشرس في شمالي الصين منذ عام (1932)، ثم في وسط الصين اعتبارًا من عام (1937) يتلاءم مع مشروع اقتصادي وعسكري (وضع اليد على الموارد الزراعية والمواد الأولية في المناطق المعنية، ودعم الصادرات الصناعية لليابان، والاستجابة لاعتبارات استراتيجية شاملة) أكثر مما يتناسب مع مشروع استعماري بمعنى

الكلمة. واعتباراً من (1942/1940) توسع الانتصارات اليابانية فجأة منطقة هيمنتها إلى مناطق خارج النفوذ الثقافي الصيني، وتقع من قبل تحت حكم استعماري: إذ تنتقل إلى الفلك الياباني بالتعاقب: الهند الصينية الفرنسية، ماليزيا وبورما البريطانيتين، جزر الهند الهولندية، الفيليبين، وهي مستعمرة أمريكية منذ انتصار الولايات المتحدة على إسبانيا في عام (1898). ولوضع هذا المجموع الجهوي المتنافر في إطار مشترك، تخترع طوكيو منذ عام (1942) «فضاء الرخاء الآسيوي» الذي صمم ككتلة حصرية ومغلقة أمام التأثيرات الخارجية ضمن آسيا التي كانت في حالة حرب.

3/ 2/ 12/ 8) بمثابة استنتاج

يظهر النظام الاستعماري الياباني منذ نشوئه مرتبطًا بالمشروعات العسكرية اليابانية؛ ذلك أنه زال بعد هزيمة الآلة العسكرية اليابانية في آب (1945)، التي أرادها ونظمتها عمدًا الولايات المتحدة. وباعتبارها نتيجة مباشرة للهزيمة، فقد تمت إزالة الاستعمار الياباني في ظرف أيام وفي الوقت نفسه وفي كل مكان. وكانت مغادرة المستوطنين والأطر وجنود جيش الاحتلال تجري في فوضى لا مثيل لها، فيما يشبه هروبًا عامًا. وتصفية الحسابات التي ارتكبت في كوريا ومنشوريا بحق الأطر أو المستوطنين اليابانيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة محرومين من أي حماية عسكرية، تدلل بوضوح على الطابع القمعي لنظام كان يود مع ذلك أن يكون محررًا، على غرار أكثر الأنظمة الاستعمارية. ومأساة الأطفال اليابانيين الذين أوكلت مهمة العناية بهم في آخر لحظة إلى مرضعات محليات، وربوا من قبلهن وحجزوا فيما وراء «الستار الخيزراني» في منشوريا على وجه الخصوص، لاتزال تغذي الوقائع الإعلامية في الشرق الأقصى.

وترجع سرعة انهيار النظام الاستعماري الياباني بالطبع للقرار السياسي الأمريكي بأن لا يقدم أي تنازلات لخصمه ومواصلة الحرب حتى النهاية، مع أن انهيار فرنسا المفاجئ في عام (1940) لم يفض مع ذلك إلى زوال الإمبراطورية في مثل تلك الظروف. فالطابع المتصل للإمبراطورية الاستعمارية اليابانية مع اليابان نفسها، عوضًا عن أن يكون عامل قوة، كان يمثل ضعفًا ولاشك.

لقد أرغمت هزيمة عام (1945) اليابان على التخلي عن كل مطمع في الأراضي التي احُتلت أو استوعبت منذ نهاية القرن التاسع عشر. ومن وجهة النظر هذه، وإذا ما حكمنا على الأحداث برصانة وموضوعية، يمكن لنا تفسير الحرب بين اليابان وتحالف القوى العسكرية الغربية (الولايات المتحدة، بريطانيا، هولندا، وفرنسا بعد عام (1944)

بسهولة كصراع بين قوى استعمارية متنافسة. إلا أنه إذا فُهم انسحاب الجيوش اليابانية في عام (1945) من قبل الغربيين كعودة إلى النظام الاستعماري الأوربي والأمريكي القديم، فإنه كان إيذانًا للآسيويين ببدء حروب التحرير الوطني. فالانتصارات الأمريكية تؤدي في كل مكان إلى الفوضى. في الصين وكوريا والهند الصينية وإندونيسيا وماليزيا والفلبين، وتنجو دولة واحدة من المواجهات المسلحة هي اليابان بالذات. وهكذا لايؤذن انهيار النظام الاستعماري في آسيا بحلول السلام، بل بنشوب الحروب الأهلية.

كانت السياسة الاستعمارية اليابانية ترمي إلى الرد على التهديد الغربي في آسيا، وتعد نفسها وسيلة لإخراج آسيا من التخلف. وإذا أرادت التوحيد، فقد كانت تنكر الواقع الوجودي للشعوب المستعمرة وتخلق شروط تجمع عنيف ضدها. إلا أن هذه الإرادة في استيعاب شعوب غير يابانية ثقافيًا، على الرغم مما يصبغها من شمولية اليوم كانت مصحوبة بجهد حقيقي للتصنيع والعصرنة، قد يكون خلف آثارًا، مع أن مشروع الاستيعاب القسري للمستعمَرين لا يخفي إلا قليلاً واقع حال الاستغلال المفرط والتمييز. ولا يخرج زيادة عن ذلك عن واقع النظام الاستعماري القائم على التعسف والعنف في العلاقات الاجتماعية. ويشهد على ذلك مثلاً الخطف المنظم منذ الثلاثينيات والمطرد اعتبارًا من الأربعينيات، من قبل الجيش الإمبراطوري، بالإشتراك مع وسط الإجرام المحلي غالبًا، لأكثر من (140000) فتاة، سُمِّين «نساء الترفيه». كوريات وصينيات أو من جنوب شرقي آسيا، خطفن بالقوة من أسرهن ورمين في محلات عمومية عسكرية. وتظهر هنا وحشية النظام في أبلغ صورها: عندما تسوق إلى العبودية جزءًا من الشعوب المستعمرة (الفتيات هنا).

عصرنة وتصنيع وقمع: خليط متنافر يتغذى النظام منه ليحظى بالقبول: فالسياسة الاستعمارية في كوريا تسمح بتكوين نخبة محلية ستأخذ بأعنة القيادة بعد عام (1945)، والأطر الذين كونوا في «المدرسة اليابانية» هم الذين يبنون كوريا الجنوبية في الخمسينيات إلى السبعينيات، ضمن مناخ من الدكتاتورية المعادية للشيوعية بشراسة، تذكر بقسوة الدكتاتورية اليابانية. وللصمود إيديولوجيًا في مواجهة ضغط كوريا الشمالية الشيوعي، في بلد مقسم ويحتله الجيش الأمريكي، تعيد هذه النخبة التي تعاون آباؤها غالبًا مع اليابانيين، بناء هوية وطنية تُجمع على عاطفة معادية لليابانيين شبه دائمة. فهي تسهم حتى اليوم في إذكاء حقد ينوء به مستقبل العلاقات بين البلدين، وهو حقد تغذيه والحق يقال، التصريحات غير المسؤولة لبعض القادة اليابانيين.

أما في تايوان، فالشعور المعادي لليابان أقل حدة منه في كوريا، لأن الوضع التايواني تعقد ولا شك بوصول اللاجئين السياسيين الهاربين من جيوش ماو في نهاية الأربعينيات.

وباعتبارهم متحدرين من وسط الصين أو بكين، يستولي أطر حزب الكومنتانغ هؤلاء على السلطة بعد مغادرة اليابانيين، من دون أن يتركوا مكانًا للنخبة الصينية المحلية الجنوبية الأصل. فرزح السكان التايوانيون تحت دكتاتورية جديدة معادية للشيوعية تكاد لقسوها تجعلهم يأسفون على الاستعمار الياباني. وعانوا من جديد خلال الخمسينيات قمعًا عنيفًا لأي شكل من أشكال الاحتجاج تشتم منه دعاية شيوعية.

وكانت للتجربة الاستعمارية في اليابان ذاها نتائج على مجتمع مابعد الحرب. فرجال الإدارة الشبان الذين كانوا ما يزالون قيد التدريب في المستعمرات اليابانية خلال الثلاثينيات، وجدوا أنفسهم في مناصب القيادة الخمسينيات والستينيات في ميادين متعددة. وقد كُيفت العديد من نظم الإدارة التي جربت في المستعمرات قبل الحرب، وكانت متقدمة أحيانًا على زمنها، وطُبقت بعد عشرين أو ثلاثين سنة، فصاحبت نمو البلاد العظيم في سنوات الستينيات.

ثمة ملاحظة أخيرة: لقد اشتهر النظام الاستعماري الياباني في الغرب بقسوته البالغة. وقد رأينا آنفًا أن هذه الهيمنة صوحبت غالبًا بعنف شديد. ولكن حذار من الأحكام المسبقة: ترى ألا يبدو لنا هذا العنف أكثر إجحافًا لأنه لم يكن من فعل البيض؟، وهل كان من طبيعة مختلفة عن العنف الممارس في المستعمرات الغربية؟.



3 / 3) إفريقية



3/ 3/ 1) إفريقية الوسطى: زمن المجازر

إيليكيا مبوكولو (Elikia Mbokolo)

مـــن وسط إفريقية إلى أنغولا، ومن الأطلسي إلى البحيرات الكبرى، عرفت إفريقية الوســطى ثلاثــة مستعمرين، البرتغاليين والفرنسيين والبلجيكيين الليوبولوديين، كانت خطاباتهم التسويغية التي صيغت بعد الغزو بكثير مختلفة تمامًا في الظاهر، لكن بداياتها في نهايــة القــرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت متماثلة. لكنه في دولة الكونغو المــستقلة، أي: الكونغو البلجيكي مستقبلاً، بلغت طرق الاحتلال درجة من الوحشية جعلت منها نموذجًا في تاريخ استعمار القرنين التاسع عشر والعشرين.

علينا الانطلاق من استقلال الكونغو البلجيكي في عام (1960) لمعرفة إلى أي حد أراد المستعمرون شرعنة المشروع الاستعماري غير آبهين بالتاريخ. أفلم يكن يقال حينئذ: إن هــذا البلد (مستعمرة نموذجية): نموذجية إداريًا بفضل عدد الأطر المرتفع، ونموذجية في مردوديتها للوطن؟

يوم الاستقلال في (1960/06/30)، تحلى باتريس لومومبا، الشخصية الأبرز في الحركة الوطنية ورئيس الوزراء أول حكومة كونغولية، بالشجاعة التي دفع حياته ثمنًا لها، إذ ذكر بمـــا كان عليه التاريخ الحقيقي للكونغوليين: تاريخ الكفاح المجيد في سبيل الحرية، لكنه أيــضًا التاريخ الرهيب لهيمنة الاستعمار واستغلاله، على عكس خطاب الشرعنة الذي ألقاه ملك البلجيكيين بودوان الأول:

أود منكم أن تجعلوا من (30/06/ 1960) تاريخًا عظيمًا تحفظونه منقوشًا في قلوبكم، تاريخًا تعلمون معناه لأطفالكم حتى يعرِّف هؤلاء تاريخ نضالنا المجيد من أجل الحرية أبناءهم وأحفادهم.

فهذا الاستقلال، إذا كنا نعلنه اليوم بالاتفاق مع بلجيكا، باعتبارها بلدًا صديقًا نتعامل معه على قدم المساواة، ما من كونغولي جدير بهذا الاسم سيستطيع أن ينسى أبدًا أننا بالنضال حصلنا عليه، نضال يومي، نضال متأجج ومثالي. نضال بذلنا فيه قوانا، وعانينا فيه كل أشكال الحرمان والآلام والتضحية بدمائنا.

هذا النضال الذي كان دموعًا ونارًا ودماء، نحن فخورون به حتى أعماق قلوبنا، لأنه كان نضالاً نبيلاً وعادلاً، نضالاً محتمًا لوضع حد للاستعباد المهيمن الذي فرض علينا بالقوة.

إن ما كانت عليه حالنا خلال ثمانين عامًا من النظام الاستعماري، لاتزال جروحنا من الترف والإيلام بحيث لا تتمكن من طردها من ذاكرتنا[1].

ويؤيد التاريخ ذاكرة باتريس لومومبا، كما يؤيد أيضًا الشهادات الدامغة لمعاصري الاحتلال. فقد كان ليوبولد الثاني، ملك البلجيكيين (1865–1909) ذلك الزمان، المالك الأوحد بصفة شخصية لدولة الكونغو المستقلة، وكثيرًا ما يُصور إلى جانب السلطان العثماني عبد الحميد، مسبب مذابح الأرمن (1894/1895) التي ستؤدي إلى إبادة عام (1915/1916) الجماعية. ولتوصيف الاستعمار الليوبولدي، كانت المصادر على اختلافها البيِّن تستعمل المفهومات والتصورات الأكثر إيحاءً لتلك الحقبة، «لعنة، دولة استعباد، استعباد المطّاط»، جرائم، نهب . أما اليوم فلا نتردد في استعمال مفردات مثل إبادة جماعية ومحرقة[2].

رأت دولة كونغو المستقلة النور رسميًا في مؤتمر برلين (15/11/1848-26/02/1885) لتتحول فيما بعد إلى الكونغو البلجيكي، ثم إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية اليوم. فمنذ (23/02/1885)، اعترف بالرابطة الدولية للكونغو (AIC) التي شكلها ليولبولد الثاني في عام (1879)، «دولة ذات سيادة» مخولة كبقية الدول الأعضاء في المؤتمر بتوقيع ميثاق المؤتمر العام. وفي (29) أيار، حول مرسوم الرابطة الدولية للكونغو إلى «دولة الكونغو المستقلة»، وفي (19/07/1885)، نودي بليوبولد الثاني ملكًا بصفة شخصية لدولة الكونغو المستقلة، عقب اقتراع في البرلمان البلجيكي يأذن له بذلك.

سمحت هذه الشعوذة القانونية التي تمت بموافقة كل القوى الأوروبية إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بإنشاء نظام احتلال استعماري كيَّف السياسة الاستعمارية الوليدة في مجموع إفريقية الوسطى ولاتزال آثاره ماثلة في هذه المنطقة حتى مطلع القرن الواحد والعشرين.

فلولا هنري مورتون ستانلي (Henry Morton Stanley)، الصحفي الأمريكي الشهير الإنغليــزي الأصل، الذي ذاع صيته عقب رحلته بين عامي (1869-1871) التي قادته إلى العــثور على المستكشف والمبشر دفيد لفنغستن (David Livengstone)، لظل حلم ملك البلجيكيين بإمبراطورية استعمارية حبرًا على ورق.

اللقاء الأول[3]

حكاية شفاهية تقليدية (سمعها هافو Haveaux وأعاد نقلها راندل Randeles) تروي لقاءات السود في أنغولا لأول مرة مع البرتغاليين نحو عام (1700)[4].

«كان يعيش أباؤنا بهناء في سهل لوالاب. ويملكون زراعات وأبقارًا. وكانت لديهم ملاحات وأشجار موز.

وفجأة رأوا سفينة كبيرة تبرز من البحر العظيم.

كان لهذه السفينة أجنحة ناصعة البياض، تلمع كالسكاكين.

وخرج من الماء رجال بيض وقالوا كلامًا غير مفهوم.

تملك أجدادنا الخوف، وقالوا: إنهم فامبي وأرواح موتى.

وقد صَدّوا إلى البحر برشقات من السهام، لكن الفامبي كانوا يبصقون نارًا بدوي الرعد. فمات كثير من الرجال، وفر أسلافنا.

قال الأعيان والعرافون: إن هؤلاء الفامبي هم ملاك الأرض السابقون.

وانسحب أباؤنا خوفًا من عودة السفينة أولونغو (Ulungo).

عادت السفينة. وطلب الرجال البيض دجاجًا وبيضًا. وقدموا منسوجات وخرزًا.

ومنذ ذلك اليوم إلى أيامنا هذه، لم يجلب لنا البيض شيئًا فيما عدا الحروب والمصائب والذرة والمانيوق وطرق زراعتهما».

فــبعد رحلته الاستكشافية الكبرى من إفريقية الوسطى نحو الغرب، بين عامي (1874 و1878)، قام مبعوثو الملك ليوبولد الثاني بإقناعه عن طريق المال الوفير بالعمل لخدمة الملك.

والجديــر بالملاحظة أن التوغل الاستعماري في الكونغو، الذي توجد منافذه البحرية علــى المحيط الأطلسي، تم في البداية، على عكس عادة القوى الأوربية الأخرى، بفضل بعثات ستانلي، ليس من الغرب عن طريق مرافئ الساحل التي كانت مفتوحة منذ زمن طــويل أمام التجارة الأوربية، بل من الشرق انطلاقًا من المرافئ السواحيلية على المحيط الهــندي. فــبعد أربعمــئة سنة من تجارة الرقيق على ساحل الأطلسي، أسهمت عداوة بريطانيا والدول الأوربية الأخرى الجامحة للرق في نشوء اقتصاد إفريقي إنتاجي: إذ كان هــذا الاقتــصاد الجديد وهو يستجيب لمعايير تقسيم العمل الدولي العزيزة على الليبرالية

المانشستـرية، يعتمد على مبادرة الأفارقة وعملهم الإنتاجي. وقد عرفوا تزويد الصناعة الناشئة في المدن الأوربية بالمنتجات النباتية التي تطلبها، أما في الساحل الشرقي، بالمقابل، ففي القرن التاسع عشر بالذات ازداد حجم تجارة الرقيق بتشجيع الدول الغربية سواء في عملية الاسترقاق (بتقديم البنادق اللازمة للقبض على العبيد، وبيع السلع المخصصة لشرائهم) أم في الاستخدام (بفضل شراء العاج الذي ينقله العبيد، والتوابل التي ينتجها العبيد المرتبطين بالمزارع بعد وصولها إلى الساحل). وقد جسد هذه الحركة التجارية نخاس سواحيلي هو تيبو تيب (Tippo Tip) الذي بعدما ساعد دفيد لفنغستن، وكامرون (Cameron) في استكشافاهما، أتاح لستانلي بعد عام (1876) اكتشاف منظومة حوض الكونغو الملاحية، وتخيل الموارد الكامنة في المنطقة. وهكذا وجد الاستعمار الليوبوليدي نفسه منذ البداية مشاركًا في أكثر أشكال الوجود الأجنبي بإفريقية قدمًا عنفًا.

غير أن القوى الأوربية الأخرى الموجودة في المنطقة (فرنسا في الكونغو الفرنسي، البرتغال في أنغولا، ألمانيا في الكاميرون وإفريقية الشرقية الألمانية) تسارع إلى استعادة الطرق الليوبولدية باعتبارها الأكثر فاعلية ومردودية. وقد تأكد هذا التواطؤ بعواقبه الوخيمة منذ مؤتمر برلين إذ كان يتميز الميثاق العام الذي وقعته «باسم الله القدير» ألمانيا النمسا-هنغاريا، بلجيكا، الدانمارك، إسبانيا، إيطاليا، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، روسيا، السويد، إضافة إلى الإمبراطورية العثمانية والولايات المتحدة بأسلوبه المنمق «التحضيري» و«الإنساني» الذي لم يجد له تطبيقًا قط على الأرض. ففي إحدى هذه الشطحات «الإنسانية» و«التحضيرية» التي اعتادت أوربة عليها حيال إفريقية بعد إجراءات إلغاء تجارة الرقيق الصادر مطلع القرن التاسع عشر، تهتم المادة (6) من الميثاق العام بتحديد «التدابير المتصلة بحماية الأهالي والمبشرين والمسافرين وبحماية الحرية الدينية»:

> **تلتزم كل القوى التي تمارس حق السيادة أو النفوذ في الأراضي المذكورة بالسهر على حماية السكان الأصليين والعمل على تحسين ظروف معيشتهم المادية والمعنوية، والمساعدة على إلغاء الرق وتجارة السود على وجه الخصوص، كما ستقدم الحماية والتشجيع دون تمييز قائم على الجنسية أو المعتقد لكل المؤسسات والمشروعات الدينية والعلمية أو الخيرية المقامة لهذه الغايات، أو المهيئة لتربية الأهالي وإفهامهم فوائد الحضارة.**

لكن ما يدور في خلد الجميع، لم يكن «رسالة تحضيرية» مزعومة تتسابق إليها أوربة أصبحت فجأة مجمعة عليها، بل المصالح التجارية واقتصاد كل دولة بالطبع. وأنيطت بالكاردينال لافيجيري (Lavigeri) أسقف الجزائر، ومؤسس رهبانية الآباء البيض الضمانة

الـــروحية لهذه اللغة المزدوجة ولهذا النفاق. فلدى انطلاق حملة تبرعات مخصصة لتمويل عمليات مكافحة «الاستعباد العربي» حرص على الإشارة للجمهور الحاضر إلى الرهانات المتبايـــنة لهذه الحرب الصليبية الجديدة: «إن القسم الرابع من الأرض، الذي كان مغلقًا حتى الآن انفتح بثرواته التي لا تحصى، بمناجمه، وخصوبة أراضيه، وشمسه المُخصبة ومياهه الوافـــرة. إلا أنــــه ليس من شأني الكلام، أكرر، عن التجارة ولا الصناعة، فما أنا إلا الصوت الصارخ في الصحراء: هيئوا سبل المولى، أي: سبل الحق والعدل».

وظهـــر ليوبولد الثاني في ممارسة الكذب هذا بطلاً لا يشق له غبار، إذ نجح بداية في خـــداع «الرأي العام الدولي» آنئذ قبل خداع الرأي العام والطبقة السياسية في بلجيكا اللــــذين كانا مناوئين للمغامرات في ماوراء البحار. فحتى قبل جلوسه على العرش كان معـــروفًا كمعجـــب بنتائج الاستعمار الهولندي: ولا أهمية في نظره للطرق المستعملة، كسلب الأراضي والعمل القسري على نطاق واسع، التي كان يفضحها إدوارد ديكير، وهو متصرف سابق في جاوا، في كتابه ‹[ماكس هافيلار "مولتاتولي"]/ Max Havelaar (Multatuli), 1860›. وبيـــنما كان يتكلف المظهر الإنساني، بتنظيمه في بروكسل مؤتمرًا جغـــرافيًا دوليًا (1876) كان عازمًا «على عدم تفويت فرصة للحصول على نصيب من فطيرة الحلوى الإفريقية الرائعة».

وكــــان إنــــشاء لجنة دراسة أعالي الكونغو (1878) إشارة لما سيكون عليه الاحتلال الاســـتعماري الأول حـــتى نحو عام (1908). إذ كان المقصود تحت غطاء الاستكشاف الجغرافي نقابة قوية تجمع وراء ليوبولد الثاني مصالح هولندية وبريطانية، إلا أنه نظرًا لسعة الأراضـــي (أكثر مساحة من بلجيكا بثمانين مرة) كان يلزم دائمًا المزيد من المال لمراعاة متطلـــبات مؤتمـــر برلين المادة (35) و«تأمين (. .) وجود سلطة كافية لفرض احترام الحقـــوق المكتسبة، وحرية التجارة والعبور عند اللزوم» يمكن من دونها للقوى الأخرى المطالبة ب«حقوقها» في الاحتلال. فاضطر ليوبولد الثاني إذن إلى استثمار جزء من ريوع ثروته (11,5) مليون فرنك ذهبي بين عامـــي (1878 و1908) والتماس قروض من بلجيكا (25) مليونًا في عام (1890) و(6,8) ملايين في عام (1895).

وكان على النظام الذي وضع قيد التطبيق أن يسمَح للملك باسترداد رأس ماله زيادة علـــى أرباح مجزية كما في كل مشروع تجاري ناجح. وينبغي التحدث عن نظام، لأن الوقائـــع التي كشف عنها فيما بعد تندرج بالفعل ضمن تنظيم متماسك وضع في خدمة مـــشروع محـــدد بوضوح، وليست مجرد تجاوزات بعض الأفراد المنحرفين الذين فقدوا صوابهم بفعل العزلة ورطوبة الغابة الاستوائية المزعجة.

كان النظام يرتكز على عدة دعامات: القضاء على المنشآت الخاصة لمصلحة الدولة، ومصادرة أراضي الأهالي، احتكار الدولة للمواد الأكثر مردودية. فمنذ (1885/07/01)، نص قرار على أن «الأراضي الشاغرة ينبغي اعتبارها ملكًا للدولة» وأوضح في عام (1889) أن استغلال هذه الأراضي سيخضع إلى امتياز خاص من الدولة. وجريًا على طريقته، نظم ليوبولد الثاني في بروكسل (1889/11/18-1890/07/02) مؤتمرًا ضد الرق تظاهر خلاله بأنه بطل الكفاح ضد المهربين العرب الذين سيستعملهم مع ذلك في إدارة دولة الكونغو المستقلة. وهو بحاجة إلى شن هذه الحرب الصليبية إلى وسائل مالية، ومن هنا فرض الرسوم الجمركية واحتكارات الدولة، خلافًا لمقررات الميثاق النهائي لمؤتمر برلين. وفي عام (1891) طلب مرسوم لم ينشر في الجريدة الرسمية أو في النشرات الخاصة من رجال الإدارة «اتخاذ الإجراءات العاجلة واللازمة للحفاظ على محصول أراضي الدولة وبخاصة العاج والمطّاط تحت تصرفها». فحظر على السكان صيد الأفيال واستغلال أشجار الهيفيا (المطّاط) إلا إذا سُلم العاج أو المطّاط إلى سلطات الدولة. وفي عام (1892) قسمت منطقة الوهدة، وهي تمثل نحو ربع مساحة المستعمرة الكلية، وتشتهر بمواردها من الفيلة والمطّاط بين ثلاثة أطراف ترتبط مناشطها ومصالحها ارتباطًا وثيقًا بعضها ببعض هي: الشركة الأنفرسية للتجارة في الكونغو (الأنفرسواز/ l'Anversoise)، والشركة الإنغليزية البلجيكية الهندية للكاوتشوك والاستكشاف، واختصار اسمها (ABIR)، والدولة، أي: ليوبولد الثاني شخصيًا. ففي هذه المنطقة التي كانت تختصر «الكونغو المفيد» عندئذ نظرًا لإنتاجها الكبير من العاج والمطّاط، كشفت السياسة الاستعمارية الوليدة عن وجهها الحقيقي، إذ بعدما تكونت هاتان الشركتان بناء على القانون البلجيكي، ستتحولان في كانون الثاني عام (1898) لتصبحا «شركتين قائمتين» على القانون الكونغولي مسجلتين في الكونغو. وتستهدف هذه المناورة وضعهما بمنأى عن الرقابة المحتملة للدولة والبرلمانيين البلجيكيين. فالأنفرسواز لدى إعادة تشكيلها كانت تتوفر على رأسمال مقداره (1,7) مليون فرنك بلجيكي، موزعة على (3400) سهم، تملك دولة الكونغو المستقلة (1000) سهم منها وتعود (1100) سهم لأحد رجال البنوك الأثرياء في أنفرس هو ألكس دو براون (Alex de Browne) وقد حصلت، لخمسين عامًا على امتياز كل غابات حوض مونغالا مقابل دفع (5%) من قيمة المنتجات المصدرة ورسوم على محصولي المطّاط والشمع للدولة. أما شركة (ABIR) فرأسمالها يبلغ مليونًا من الفرنكات البلجيكية موزع على (2000) سهم، ويسيطر ألكس دو براون عليها (إذ كان يملك (1000) سهم باعتباره مفوضًا من الدولة و(60) سهمًا باسمه الخاص)، إضافة إلى

شـــركة الأنفرسواز (150 سهمًا) ويعود باقي الأسهم لعدد قليل من الشخصيات القريبة مـــن الملـــك أو المحسوبة عليه وقد تلقت الـــ (ABIR) طبقًا لشروط الأنفرسواز ذاتها، حوضـــي لالابـــوري ولا مارنيغه (La Maringa). والشخصية المحورية في هذه الترتيبات ألكس دو براون، وكان مع آل روتشيلد، أحد رجال البنوك الرئيسين الدائنين لليوبولد الثاني الذي كان مدينًا له بما يربو على مليوني فرنك بلجيكي. وفي حالة عدم سداد الملك لدينه كان من حق دو براون تلقي (16) مليون هكتار في الوهدة الاستوائية.

أما فيما يتصل ب«أملاك التاج» التي عمل ليوبولد الثاني بجد على إخفائها، وإحراق النـــصوص وتقارير النشاط المتعلقة بها، فكانت تشغل جنوب الوهدة، حول بحيرة مايي ندومبيه (Maï Ndombé).

صادرات العاج من دولة الكونغو المستقلة (1868 ـ 1909)[5]

Les exportations d'ivoire du Congo (EIC) ،1868-1909[5]

السنة Année	الوزن Poids	القيمة بالفرنك البلجيكي Valeur des francs beiges	الصادرات Exportation
1886	---	373 320	---
1887	---	795 700	---
1888	5 824	1 096 240	42
1889	45 252	2 270 640	8 ،52
1890	76 448	4 668 887	6 ،56
1891	59 686	2 835 508	53
1892	118 739	3 730 420	8 ،67
1893	223 384	3 718 668	60
1894	185 558	5 041 660	5 ،57
1895	273 287	5 844 640	4 ،53
1896	246 125	3 826 320	9 ،30
1897	280 117	4 916 480	---
1898	201 240	---	---
1899	292 193	---	---
1900	330491	5 253 000	11

إن اقتـــصاد دولـــة الكونغو المستقلة، باستخدامه وسائط إنتاج جد بدائية، كالصيد والالـــتقاط، اعتمد على العاج ثم المطّاط كمنتج رئيس للتصدير ومصدر أساس للرسوم. وبعـــدما كانت الموازنة في حالة عجز منذ إنشاء المستعمرة أصبحت متوازنة اعتبارًا من عام (1896). وقد أظهرت الصور الاستعمارية طريقتي الإنتاج هاتين على أنهما خاصتان بمجـــتمعات إفريقية الوسطى: وبالتالي لم يكن ثمة انقطاع لما يُزعم أنها «التقاليد» التقنية للأفريقيين، بل فقط تكثيف لهذه التقنيات في سبيل هدف معلن هو إدخال المستعمرة في طـــريق «التقدم». وواقع الحال هو أنه في الوقت الذي كان المستعمرون يطالبون بملكية

حـوض الكونغـو، كانـت المجتمعات المحلية تخطو منذ عدة عقود في عمليات معقدة للابـتكار وإعادة البناء، على إثر إلغاء تجارة الرقيق في ساحل الأطلسي. فكانت تشكل طريقة الإنتاج الأولى التي أقرها الاستعمار إذن تراجعًا بينًا من كل الجوانب.

وبمزيج تميزت به هذه الفترة الأولى الاستعمارية، من الجهل وعدم التبصر وسوء النية والاعـتقاد الراسخ بتفوق «العرق الأبيض»، أراد ليوبولد الثاني وعملاؤه تبرير اللجوء المـنظم للقهـر والعنف ضد الأفارقة باسم مقتضيات «التقدم». فالأمر يتصل في الواقع بـنظام وليس بتجاوزات معزولة تعزى إلى بعض الأفراد، إذ كان لدى بعض معاصري لـيوبولد الثاني المخدوعين بخطابه الإنساني، ولايزال لدى بعض المؤرخين ميل إلى تبرئة النظام الذي قد يُنكر حتى وجوده أحيانًا من أجل اتهام الأفراد.

صادرات المطّاط من دولة الكونغو المستقلة (1868-1909)[6]

Les exportations de caoutchoue du Congo (EIC) ،1909-1868[6]

السنة Année	الوزن Poids	القيمة بالفرنك البلجيكي Valeur des francs beiges	الصادرات Exportation
1886		79 503	8. 6
1887	30 050	116 768	5. 89
1888	74 294	260 029	9. 96
1889	131 113	458 895	10. 67
1890	123 666	556 497	6. 75
1891	81 680	326 720	5. 95
1892	156 339	625 356	11. 39
1893	241 153	964 612	15. 54
1894	338 194	1 472 944	16. 81
1895	576 517	2 882 585	26. 34
1896	1 317 346	6 586 730	53. 16
1897	1 662 380	8 311 900	47. 61
1898	2 113 465	15 850 987	
1899	3 746 739	28 100 917	
1900	5 316 534	29 874 005	
1901	6 022 733	43 965 950	
1902	5 350 452	41 733 525	
1903	5 917 983	47 343 864	
1904	4 830 939	43 478 451	
1905	4 861 767	43 755 905	
1906	4 848 930	48 489 310	
1907	4 529 461	43 982 748	
1908	4 262 531	30 770 550	
1909	3 492 392	38 416 312	

وردًا علـى الحملة المضادة لليوبولد التي انطلقت من إنغلترا في سنوات (1893-1904) وتنامت في كال مكان في أوربة والولايات المتحدة، كانت تلك المحاججة التي استعملها القضاة المكلفون بتنظيم الدعاوى ضد موظفي الدولة والشركات كما استعملها أعضاء

لجنة التحقيق التي أرسلت إلى الكونغو في عام (1905/1904) إذ استفاد المتهمون غالبًا حتى من ظروف مخففة نجد فيها دائمًا الاعتبارات ذاتها: «الاضطرابات العصبية التي كان يعانيها والظروف التي كان يعيشها وسط أناس معادين ومتوحشين، (. .) ومثال رؤسائه الذين لم يكونوا يكترثون بحياة الأهالي وحقوقهم، ولا ننسى أنه تدرب على الحرب وليس على التجارة»[7]. وهذا التذرع بالتأثيرات المؤذية ل«الطبيعة الإفريقية» ومخالطة «المتوحشين الأفارقة» كانت آراء شائعة، قدرت منذ زمن طويل حق قدرها[8].

وعلى الرغم من أن ستانلي تفاخر بأنه عقد ما يزيد على خمسمئة معاهدة مع الزعماء المحليين حتى قبل نشوء دولة الكونغو المستقلة، تبين أن احتلال الأراضي كان مهمة شاقة، كان المتصرفون الإداريون يقومون بها مستعينين بأعمال العنف الأكثر تأثيرًا. وكان من أشهرهم شارل لومير (Charles Lemaire) الذي وصل إلى الكونغو في عام (1889) بعد تخرجه في المدرسة العسكرية وأصبح فيما بعد مديرًا لمقاطعة غينيا الاستوائية (1890-1893) وابتكر طرقًا ستتكرر مثيلاتها فيما بعد، إذ كان التهديد في البداية: «بولا ماتاري زعيم البلاد كلها، أرسلني هنا لأبني قرية كبيرة. ومن لا يكون من أصدقائه سيحاربون. ولإطعام رجالي ستأتي قرى الأعالي لعمل سوق في المحطة (. .) والشيء ذاته لقرى المنخفض (. .) فستقدم القرى المؤن للبيض (. .) وعلى كل قرية أن تقدم بدورها دنًا من الخمر الأبيض مجانًا». وأتت فيما بعد مواجهة مقاومة القرى، وإظهار القوة، «إنهم يرفضون بيع أي شيء و لم يعد لدي من المؤن ما أطعم به رجالي، ولهذا هددت الأهالي بأنهم إذا أصروا على رفضهم المنسوجات والخرز التي أقدمها لهم، فالسلاح هو الذي سيتكلم. أصوب على مجموعة من السود وأصرع رجلاً على بعد ثلاثمئة متر. يهرب الجميع، ونسيطر على خمس مصائد للأسماك، نجد فيها أربع دجاجات وشيئًا من المانيوق وبعض الموز»[9].

وقد أتاح جمع المطّاط الفرصة للآليات العنيفة نفسها. ومع ان التعليمات كانت في أغلب الحالات شفاهية، توخيًا للحذر، فإن تلك التي بين أيدينا لاتترك مجالاً لأي شك: «ولي الشرف أن أعلمك: تقول إحدى التعليمات الموجهة إلى رئيس المركز، بأن عليكم تسليم (4000) كيلو من المطّاط حتى (1 كانون الثاني 1899). ومن أجل هذا لديكم مطلق الحرية. جربوا اللطف في البداية وفي حالة إصرار الأهالي على رفض الرسوم التي تفرضها الدولة، استعملوا قوة السلاح»[10].

فعلاوة على توريد العاج والمطّاط الإلزامي لموظفي الدولة والشركات، وجد الأفارقة أنفسهم مجبرين على مجموعة من القيود، عمل قسري وحمل وأعمال سخرة وتقديم مؤن

وضرائب ورسوم، التي يجر عليهم عدم التقيد بها ردًا سريعًا من المركز الإداري أو الوكالة التجارية الأكثر قربًا. ولاعتبار الحمل ضرورة، في غياب وسائل النقل الحديثة، فقد جعل قانونيًا في (1891)، إلا أنه استمر في كل مستعمرة حتى مابعد بناء الخط الحديدي الواصل بين ليوبولدفيل (كينشاسا) وماتادي (1890-1898). وقد ظهر الحمل في مرحلة غزو الأراضي واحتلالها في الكونغو الأسفل بأبشع صورة «ما فتئنا نلتقي، يروي أحد الشهود، هؤلاء الحمالين، معزولين، أو واحدًا وراء واحد، سودًا بائسين لا يسترهم إلا مئزر شديد القذارة. ورؤوسهم العارية تسند الإحمال من صناديق وطرود وعاج الفيلة وسلال مملوءة بالمطّاط وبراميل، أكثرهم هزيلون ينوؤون بالحمل وقد أخذ منهم التعب وقلة الغذاء الذي يتكون من حفنة من الأرز وبعض السمك المجفف النتن، كأنهم تماثيل حاملة لكن متنقلة (. .) جُعِلوا نظام نقل إنساني، وسخرهم دولة مسلحة بقوتها الرسمية التي لاتقاوم بعدما سلمهم إليها زعماء يستعبدونهم ويستولون على أجورهم (. .) ليموتوا من الإنهاك على طول الطريق أو في قراهم بعد انتهاء العمل»[11]. وعلى الرغم من أن العمل القسري هو الوريث المباشر للعبودية التي كان إلغاؤها أحد المسوغات الرئيسة لوجود المستعمرين، فإنه أضحى قانونًا في عام (1892) للإسهام في بناء الطرق والتجهيزات الجماعية الأولى وصيانتها، وفي قطع الأشجار والحمل. أما فيما يتعلق بتوريد المؤن، فظل الضغط يتزايد متناسبًا مع عدد الأشخاص الذين ينبغي إطعامهم من موظفين أوربيين وتجار مبشرين وجنود القوات الرسمية وعيالهم. وكان كل شيء صالحًا للمصادرة من نتاج الصيد والطرد والتلقيط إلى الحيوانات الداجنة. وكان توريد الشيكوانغ (عصيات المانيوق) ضارًا بصفة خاصة في الكونغو السفلى للمنطقة الاستوائية. . ».

تُجمع الشهادات المباشرة وبخاصة شهادات المبشرين البروتستانت من غير البلجيكيين، على إثبات رفض الأفارقة الخضوع، وهكذا كانت أغنية من أسفل الكونغو في (1894)، تعلن: «نحن متعبون من العيش في ظل هذا الطغيان، لم نعد نطيق رؤية نسائنا وأطفالنا يساقون لخدمة المتوحشين البيض، سنشن الحرب، مع علمنا بأننا سنموت فإننا نريد الموت. نحن نريد الموت»[12].

لذا وجب إقامة جهاز ضخم للقهر، ليس فقط لتنفيذ المهمات الإجبارية بل أيضًا لقمع أي تمرد ومنع وقوعه. إلا أن النظام الاستعماري الأول، ما كان له أن يصمد في مواجهة الأفارقة بالاعتماد على الأوربيين وحسب الذين لم يتجاوز عددهم على اختلاف مهنهم (254) (منهم 46 بلجيكيًا) في عام (1886 و1076) (منهم 691 بلجيكيًا) (1895، و1958 في 1900، و2511 في 1905)[13]. فوجب إذن انتقاء أفراد قوات القمع في

عين المكان، لكن التحفظات المحلية بشأن التجنيد، مثل الخشية من وضع أسلحة بأيدي الأهالي القابلين للتمرد، دفعت في البداية إلى انتقاء الجنود خارج الكونغو في زنجبار وليبريا والحبشة ومصر وفي الساحل الأفريقي الغربي (سيراليون، هاوسا، أناس من ساحل الذهب (غانا) والداهومي).

وقد بدأ الانتقاء المحلي، باعتباره «مسألة شديدة الأهمية» وفقًا لفان إتفيلد (Van Etvelde, Vangroenweghe 43, 1892) منذ عام (1885)، من بين البانغالا، وهم من أهالي أعالي النهر اشتهروا بشراستهم «فللتأثير في ذوق السكان، يُلبس المتطوعون ويُسلحون في الحال، ويتجولون لمدة يومين مختالين مثل أرتابان (Artaban) بين مواطنيهم المعجبين»[14]. واستعملت منذ عام (1890) ثلاث طرق للانتقاء بحسب الأمكنة: انتقاء بعض الرجال في القرى التي يبدو على رؤسائها الخضوع، وإلزام القرى التي عرفت بتمردها تقديم عدد مرتفع نسبيًا من الرجال، ومجرد شراء العبيد والمهمشين وإعلان عتقهم في الحال مقابل عدة سنوات في الخدمة، وهكذا ازداد عدد القوات الرسمية من (1487) رجلاً في عام (1889) إلى (13011) في عام (1907)[15].

واتبعت كل الوسائل لاستثارة الانقسامات وإدامتها واستفحالها بين الأفارقة. فقد بات هؤلاء الجنود مساعدين متحمسين للمهيمنين الجدد: فالجميع، من الشباب والمجندين الجدد خاصة، كانوا يعتزون بالامتيازات التي يمنحها لهم وضعهم الجديد: «فخورين بوجودهم مع الأقوى، وبالتحكم بالباسنجي (basenji) أي: المتوحشين. وسرعان ما أصبح هؤلاء المساعدون بدورهم صيادي رجال ومطاط ومرافقين للجنود كحاملي رماح أو بنادق، لقمع واحتلال قرى جديدة»[16]. ولتوقهم إلى الأخذ بنوع من الثأر إزاء مجتمعات كانوا فيها محتقرين، استفاد الليكيلي (les Likili) (المجندون الجدد) والكابيتا (capitas) (الحرس) من هذا الوضع للحصول على رأسمال هام، من النساء غالبًا (كان لبعضهم عشرون امرأة)، وإرهاب القرى، وهم مقتنعون بأن رؤسائهم يغطونهم، بل ويثنون عليهم. وقد تلقى الأب بولير (Boeleart) بعد أربعين عامًا من الوقائع شهادات عديدة على هذا للعنف المنحرف: «رأيت عندما كنت صغيرًا يحكي المسمى تسوامبه، الجندي موليلي حارس قرية بوييكا يأخذ شبكة كبيرة ويضع فيها عشرة من الأهالي الموقوفين ثم يربط بها حجارة كبيرة ليقذف بها وسط النهر. كان موليلي يعمل هذا ولوسانجا أيضًا. أما واكا ونغوندوفكانا يقطعان رؤوس مذنبيهما. لقد تسبب المطّاط في مصائب كثيرة، ولهذا لم نعد نرغب في سماع هذا الاسم. فقد كان الجنود يرغمون الشباب البالغين على القتل أو اغتصاب أمهاتهم وأخواتهم»[17].

ومع تفشي الاعتقالات واحتجاز الرهائن، نساء وأطفال غالبًا ومسنين وشيوخ قبليين أحيانًا، لإرغام الرجال العاملين على توريد المطّاط، أصبح الكونغو نوعًا من نظام اعتقالي واسع يشكل التعسف فيه القاعدة. وخلال عامي (1890/1900) استطاع الصحافي البريطاني إدمون د موريل (Edmond D. Morel) و(جمعية إصلاح الكونغو/ Congo Reform Association, 1904-1913) من تحريك مشاعر الرأي العام الأوربي بالكشف عن صور إفريقيين قطعت أيديهم، وكانوا ناجين من مجازر تركوا بعدها ظنًا بأهم أموات. فقد كانت القاعدة في حالة عدم توريد ما يكفي من المطّاط، قتل «المذنبين» قبل قطع إحدى أيديهم ثم تجفيفها لإثبات معاقبة القرية المتمردة. وهكذا يذكر العديد من تقارير المبشرين جثثًا كثيرة مقطوعة الأيدي طافية في مياه نهر الكونغو وروافده، وكان يمكن لهذا العنف الذي يمارس بصفة جماعية وعمياء أن يقع أيضًا على أفراد كعبرة. وكان النظام المطبق على هؤلاء هو الشيكوت (Chicotte): فتحت نظر الأوربيين المتواطئين كان الكابيتا أو الجنود يجلدون المتهمين بالسياط، حتى خمسين أو مئة جلدة، مرتين يوميًا، الساعة السادسة والساعة الرابعة عشرة، وكان من المعتاد أن يظل الضحايا معرضين، وهم عرايا للشمس طيلة اليوم، بينما يطلق النار على الأسوأ حظًا بعد جلده. وقد حسن بعض الموظفين في شركتي (ABIR) والأنفيرسواز هذه الممارسة اليومية في التعذيب: إذ يتمتع هذا بسكب صمغ الكوبال على رأس أحد السجناء قبل إشعاله النار ليتأمل المعذب وهو يموت ببطء، بينما يرغم ذاك الآخر الرهائن على حركات جسمية من المرجح أن يفقدوا على إثرها حياتهم، ويحتجز ثالث صبيانًا من أجل متعته.

بما أن نظام الامتيازات طبق على «الكونغو المفيد» آنئذ، فلم يتعرض للمناطق الأخرى، لكن العنف فيها لم يكن أقل. فحتى قبل التفكير في استغلال هذه المناطق، كان احتلالها الفعلي شاقًا. ففي كل الأماكن التي وقع فيها الزعماء على «معاهدات» مع مبعوثي ليوبولد الثاني، كان سوء الفهم سافرًا بين الأهالي الذين ظنوا بأنهم يتفاوضون مع تجار عابرين كانوا يزاولون المقايضة منذ زمن طويل، وموظفي الدولة المقتنعين بأن هذه الأوراق تمنحهم سيادة كاملة وتامة على الأراضي المعنية. ومن هنا استمرار المعارك بين القوات الاستعمارية والسكان المحليين[18]. ولايزال التسلسل الزمني لهذه المقاومة غير محدد لكن كيفياتها معروفة جيدًا.

كانت مقاومة الجماعات القبلية والقروية هي الأكثر شراسة، وقد أثبتت وجودها منذ بعثة ستانلي الأولى «عبر القارة المبهمة». إذ اضطر المستكشف لخوض ما لايقل عن اثنتين وثلاثين معركة، ثم اتخذت فيما بعد أشكالاً جد مختلفة: صدامات مسلحة مع

المحتلين، ورفض الخنوع لإلزامات الدولة، وهرب فردي أو جماعي ينقل قرى بكاملها ربما إلى أرض مستعمر آخر (الكونغو الفرنسي، روديسيا، أنغولا، إفريقية الشرقية البريطانية والألمانية). أما المقاومة الأكثر شهرة، لأنها منحت العديد من الضباط البلجيكيين صفة «أبطال» فهي مقاومة الدول وبخاصة في سافانا جنوب الغابة الكبرى وفي المناطق الشرقية. إذ وجب القيام بعدة حملات لإخضاع دول كوانغو (1889-1893) وكاتانغا (1890-1892) والشمال الشرقي (1883-1894). وقد أحرزت «المسألة العربية» على ثناء الصحافة لأنها كانت تساير صورة مشروع دولة الكونغو المستقلة الإنساني المضاد للرق[19]. فعرب زنجبار وحلفاؤهم السواحيليون (خلاسيون وافريقيون) الذين كانوا أسياد القسم الأكبر من الشرق الكونغولي الذي نجحوا في ضمه إلى تجارة المحيط الهندي، تعاونوا في البداية مع الأوربيين، مع ستانلي لدى بعثته الأولى وأعوان ليوبولد الثاني، في استراتيجية مجزية للطرفين: إذ كان السواحيليون يتقدمون من خلالها نحو الغرب بينما يعلن الأوربيون بكلفة قليلة وجودهم في منطقة يطمع فيها البريطانيون والألمان أيضًا. وفي عام (1887) عين تيبو تيب واليًا (Wali) على مقاطعة ستانلي فلز (Stanley Falls). وكانت المنافسة والعداوة تفرق بين السواحيلين والأوربيين أيضًا. فلم تكن الخلافات حول احتلال الأرض فقط بل كانت ذات طبيعة اقتصادية لأن الطرفين كانا يمارسان اقتصاد نهب (عاج، رق، وعمل قسري) وفي نهاية سنتين من الحرب (1892-1894) طُرد السواحيليون أو أخضعوا مخلفين (70000) قتيل على أرض المعارك، وهو رقم مبالغ فيه على الأرجح[20]. والمدن السواحلية الكبرى كاشونغو (نحو 60000 ساكن) ونيانغوه (40000) وريباريبا هدمت وأحرقت (كاسونغو وريباريبا) أو هجرت.

وما كادت الدولة الاستعمارية تخرج من هذه المعارك حتى اضطرت لقتال قسم متمرد من قواها. وهذه التمردات الممتدة على أكثر من عشرة أعوام (1895-1907) التي كانت تجمع بين جنود من كل الأصول، تظهر اليوم كأنها التعبير الأول عن «الأمة الكونغولية» المرتكزة على وحدة الظروف والمصالح، وعلى الرفض ذاته للنظام الاستعماري.

وقد استُخدم الكونغو بما ميز النظام الاستعماري فيه من نظام اقتصادي يقوم على النهب الواسع وإقامة نظام قمعي معمم، سبب الاختلال والآلام لسكان المحليين، وأرباح هائلة جناها القائمون على هذا المشروع، مرجعًا وأنموذجًا للمستعمرات المجاورة.

فلا يبعث تحوله إلى الكونغو الفرنسي على الدهشة: لأن الكونغو الفرنسي، خلافًا لدولة الكونغو المستقلة وهي ملكية شخصية لملك البلجيكيين، كان مستعمرة للجمهورية الفرنسية، من جهة، ومن الجهة الأخرى لأن مجموع الأراضي الذي تكون تدريجيًا

ليشكل الكونغو الفرنسي ثم إفريقية الاستوائية الفرنسية كان ناتجًا عن عملية استعمار طويلة بدأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتميزت بأيديولوجية الاعتقاد بواجب أوربة وإمكانها «تحضير إفريقية عن طريق النصرانية والتجارة».

إذ بعد رحلة بيير سافورنيان دو برازا (Pierre Savorgnan de brazza) الاستكشافية (1875-1886) بدأ الاستعمار الفعلي. ففي سياق التذمر الوطني في فرنسا آنذاك، وجد برازا نفسه مكللاً بأكاليل المجد ليس لأنه الذي عرف «اكتشاف» إفريقية الوسطى و«فتحها» وحسب، بل لأنه قطع الطريق أيضًا أمام ستانلي الخبيث الذي يعمل لحساب ملك البلجيكيين. ولهذا حمل الخطاب الذي ألقاه في السرك الشتوي بباريس بتاريخ (21/01/1884) على محمل الجد، وصرح فيه أنه يستطيع إدارة الكونغو الفرنسي بمخصصات سنوية لا تتجاوز مليونًا من الفرنكات. وبالفعل لم يكن الجهاز الإداري يعد في (1886) بالكاد إلا (36) أوربيًا زيادة على (118) مساعدًا وراميًا جاؤوا من الجزائر وإفريقية الغربية، و(500) عامل أفريقي انُتقوا من الساحل.

وبما أن الكونغو الفرنسي، كان يعد مثل جاره الليوبولدي، مصدر خيرات كثيرة، فقد حصل جول فيري (Jules Ferry) من ليوبولد الثاني في (1884) على «حق الأفضلية» الذي كان يمنحه حق الاختيار على ممتلكات الملك في حالة ما إذا أراد هذا التخلي عنها. وفي انتظار ذلك كان لابد من استغلال أراض قليلة السكان نسبيًا، حيث وجدت المجتمعات نفسها مفككة بفعل العنف الأجنبي. إذ في الجنوب من الساحل الأطلسي حتى حوض نهر الكونغو، سبب التوغل الفرنسي المادي إفلاس كل نظام السمسرة الذي كان يؤمن للوسطاء المحليين في التجارة الأوربية-الإفريقية أفضلية الحصول على السلع الاستهلاكية و«الفخمة» الواردة من الغرب. فاضطر هؤلاء إلى قبول مهن مذلة و(«Boys» خدم للبيض) أو نقل قراهم بعيدًا عن المنشآت الفرنسية والطرق التجارية. وشهدت المنطقة الشمالية على حدود الساحل تزايدًا كبيرًا في الغزوات التي كان يشنها بعض السلاطين، وهم أجانب من ذوي الديانة الإسلامية على الأغلب، بحثًا عن عبيد للأسواق المحلية (وبخاصة في شمال الكاميرون ونيجيريا) وعاج كانوا يقايضون به أسلحة نارية أوربية[21]. ولأن تجربة برازا افتقرت إلى الإمكانيات، آل مصيرها إلى الاخفاق، وأقيل المفوض العام من منصبه في عام (1897)[22].

وفي تلك الحقبة بالتحديد تم وضع نظام الامتيازات في خضم حملة دعائية نشطة قام بها بيير لوروا بوليو (مؤلف كتاب رائج هو ‹[بشأن الاستعمار لدى الشعوب الحديثة]/ Paul Leroy Beauliou, De la colonisation chez les peuples modernes, 1873›) وأوجين

إيتيين (Eugeiene Etienne) زعيم الحزب الاستعماري[23]. فقد كانت شركة هوت أوغويه (Haut-Ogooué) حصلت منذ عام (1893) على امتياز ضخم (11) مليون هكتار من الغابات و(700) كلم من النهر، مع حقوق ملكية (ضرائب شرطة وحماية) سحبت منها أخيرًا في (1896): شرعت في نشاطها العام (1897) وتميزت بعدم احترامها للاشتراطات المتصلة ب«محميات الأهالي» والالتزام بإعادة تشجير المناطق المستغلة. وفي عام (1899) حصلت (41) شركة أخرى على امتيازات شملت (70%) من الأراضي. والأكثر أهمية هي شركة سلطنة أوبانغي العليا (Haut-Oubangui) التي تلقت (140000) كيلومتر مربع، وأصغرها شركة نكيميه نكيني (Nkemé-Nkéni) وحصلت على (12000) كيلو متر مربع. وكان قرار إعطاء الامتياز يتضمن منح احتكار لثلاثين عامًا على منتجات الأرض، والملكية التامة للأراضي المستغلة في نهاية هذه المدة، ودفع إتاوة (15%) من الأرباح للدولة. وللالتفاف على مقررات ميثاق برلين الذي كان ينص على الحرية التامة للتجارة، اضطرت الشركات للتخلي عن الاحتكار التجاري، لكنها كانت تتألف كشركات للاستغلال مع التصرف الحصري بمنتجات الأرض. إلا أن هذا لم يمنع وقوع بعض الشركات تحت سيطرة مؤسسات أجنبية، بلجيكية (شركة نيكميه نكيني، شركة أليما Alima)، وهولندية (الشركة التجارية للاستعمار في الكونغو الفرنسي)، استوردت إلى الكونغو الفرنسي الطرق المطبقة في الكونغو ليوبولدفيل التي كانت موضوع إعجاب المؤسسات الفرنسية. على كل حال هكذا نجد هنا الغلبة الشبه حصرية للعاج (90 طنًا في عام 1896)، (210 في عام 1905)، (120 في عام 1910)، (97 في عام 1920) والمطّاط (1950 طنًا في عام 1905) التي جرّت سلب كنوز العاج التي ادخرها القبائل لمبادلات رمزية، ومجازر الأفيال وإنهاك أشجار الهيفيا، وافتقار الاقتصاد الاستعماري الذي لم يعرف إيجاد موارد بديلة.

وكان البؤس أكثر شدة بين الأفارقة أنفسهم: عمل قسري، افتداء النساء، وجمع الرجال في ظروف أقرب للعبودية في الواقع، وإعطاؤهم أبخس الأجور إذا ماكانت هناك أجور، والتوريد الإجباري للمواد الغذائية إلى المحتلين البيض والسود، الضريبة على الأشخاص، الحمل الثقيل وبخاصة في المناطق المفتقرة إلى الملاحة النهرية (بين برازافيل ولوانغوا والأوبانغي شاري في تشاد) وبمناسبة بعض البعثات الكبرى (بعثة ماران 1897 وبعثة جانتي (Gentil) في تشاد عام (1899)، وقمع شديد للتمردات المستمرة. وقد عانى السكان كما في الكونغو الليوبولدي، نصيبهم من الأوبئة المتزايدة وبخاصة مرض النوم (الذي وقعت مرحلته الحرجة بالتحديد (1898-1920) والمجاعات المتكررة. وعلى عكس الاتجاه السائد ذلك العصر الذي يقوم على تسجيل بعض التجاوزات في عملية الغزو

والاحتلال التي كانت تعد نافعة في مجملها، يجب الاعتراف بوجود نظام تبرز من داخله بعض التجاوزات الجد وحشية. مثلما كانت فضيحة غود توكيه (Goud - Toqué) التي تورط فيها ثلاثة إداريين من فور كرامبل، وهي عقدة استراتيجية على طريق الحمالين بين الأوبانغي شاري والتشاد فمن بين قائمة طويلة من الفظاعات لم يجد المتصرف الإداري غود للاحتفال بعيد (1793/07/14)، إلا تفجير سجين من الأهالي بالديناميت[24]. وإذا كانت الأرقام النادرة مثيرة للجدل، فإن أعمال المتخصصين تثبت شهادات تلك الحقبة حول الكارثة السكانية التي سببتها هذه المرحة الأولى من احتلال الكونغو الفرنسي. إذ انخفض عدد سكان منطقة نياري (الكونغو الأوسط) التي فتك بها مرض النوم إلى النصف بين (1900 و1910). وفي أوبانغي شاري العدد ذاته في منطقة شاري وفي سلطنة بانغاسو اللتين خضعتا ل«اقتصاد نهب نموذجي»[25].

تبدو أنغولا في جنوب الكونغو البلجيكي والكونغو الفرنسي مختلفة عن منطق العمل المطبق في هاتين المستعمرتين الحديثتي العهد. فباعتبارها واقعة في قلب المشروع البرتغالي لتكوين «إمبراطورية ثالثة»، بعد إمبراطورية كل من الهند والبرازيل، كان وراءها تاريخ طويل هو تاريخ أول استعمار سابق على الإمبريالية، تميز بتجارة الرقيق والوجود البرتغالي المبكر في المكان. إلا أنه كان مفهومًا مثلما جرى في كل الأمكنة أن لا تكلف المستعمرة الوطن شيئًا أو قليلاً، بل وينبغي عليها أن تعود عليه بإيرادات مجزية. وفي الوقت الذي وجدت المجتمعات الإفريقية بعد إلغاء الرق، بدائل للرد على الطلبات الدولية[26][1]، بدت الإدارة استعمارية أقل ابتكارًا وأكثر حذرًا، مقتصرة على عدة مشروعات لاستغلال المناجم (حديد ونحاس) والزراعة (البن والقطن). إذ عانى الاقتصاد الاستعماري في الواقع من ركود دائم، لم يخفف منه بالكاد إلا ازدهار المطّاط في مطلع سنوات (1880) حتى نهاية القرن الثالث عشر، وإنتاج كحول قصب السكر الذي كان يجري تبادله مقابل عمال كان البرتغاليون يعيدون بيعهم لحاجات أرخبيل ساو تومي وبرنيسيب.

كان استمرار الرق ودوره المركزي في النظام الاستعماري أحد خصائص بداية الاستعمار الإمبريالي في أنغولا حيث كان الوضع مرتبطًا بالتحولات الاقتصادية في ساو تومي وبرنسيب، إذ كونت هذه الجزر الواقعة قبالة سواحل إفريقية الغربية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وبفضل قصب السكر، المختبر البرتغالي لنظام الرق في المزارع الكبرى الذي سيزدهر فيما بعد بالبرازيل، كما أن إدخال البن والكاكاو، ومطلع القرن التاسع عشر، جلب الثروة للأرخبيل. ذلك أنه بات في السنوات (1880-1914)، المستعمرة المربحة الوحيدة للبرتغال[27].

وللإبقاء على يد عاملة من (30000-40000) شخص يعانون من معدل وفيات عال، كـــان يجب مد الأرخبيل ب(4000) عامل جديد (servicais) في المتوسط سنويًا، كانوا ينتقون مبدئيًا بعقود من أنغولا في غالبيتهم، مع أن البرتغاليين لم يترددوا في جلب صينيين مـــن ماكـــاو. ولمواجهة تقلب أسعار منتجات الصيد والجني، تَنظَّم اقتصاد أنغولا على نطـــاق واســـع للاستجابة إلى طلب مزارعي ساو تومي لليد لعاملة الذين استقبلوا من (1885-1903) مـــا يقرب من (56000) عامل. وهكذا شرعت مزارع في وسط وجنوب أنغـــولا وفي ريـــف لواندا كانت تستخدم عبيدًا؛ ولم يصبح حظر الرق الصادر في عام (1858) فعلـــيًا إلا في عـــام (1878)، في إنـــتاج سكر القصب الذي كان يقطر لصنع مشروب كحولي كان يزداد الإقبال عليه أكثر فأكثر مقابل العبيد. وأخذت تجارة العبيد المحظـــورة رسمـــيًا في الازدهـــار مـــشجعة وممولة للغزوات والطرق الأخرى المستعملة للاسترقاق في المنطقة. وقد ترك الصحافي هنري نيفينسو (Henry Nevinson) الذي أرسل في عـــام (1904) لعمل تقرير عن الهضبة الوسطى في أنغولا، المعروفة ب«بلاد الجوع»، وصـــفًا لطـــوابير العبيد الموجهين للعمل يذكر بأكثر المشاهد قسوة خلال قرون تجارة العبـــيد: «إن [نهر]كوانزا أمامهم، ووراءهم فضاءات بلاد الجوع الفسيحة التي لن يمكن لهـــم أن يجـــتازوها أحياء أبدًا، إذا ما حاولوا الفرار للعودة إلى بيوتهم. ولهذا يعلق على أشجار بلاد الجوع الكثير من الأصفاد للأيدي والأقدام، لثلاثة أو أربعة عبيد يقيدون معًا خلال الليل. إذ يفعل حراس العبيد هذا وهم يفكرون باستعمالها أيضًا عندما يعودون مع شحنة السلعة الإنسانية القادمة».

وكمـــا جرى لدولة الكونغو المستقلة والكونغو الفرنسي، أفضى الكشف عن هذه الممارســـات إلى فـــضيحة وجعل غرفة تجارة ليفربول والكويكرز، وهم مالكو مصانع الشوكولاته التي كانت تستعمل الكاكاو من ساو تومي ينظمان مقاطعته. وعلى الرغم مـــن الإجراءات الوقتية التي اتخذت تحت ضغط الرأي العام الدولي، إلا أن النظام استمر حتى مابعد الحرب العالمية الأولى.

وكـــان جـــو الخوف الذي سببه هذا الاسترقاق الحديث تفاقم أيضًا بحملات الغزو والـــتهدئة والإخضاع والعقاب المستمرة التي كانت تشنها القوات الاستعمارية البرتغالية خلال سنوات (1880-1910) في المناطق الداخلية، بينما كانت تسري في لواندا منذ عام (1874) شـــائعات عن تمرد في الطبقات الاجتماعية الأكثر ارتباطًا بالاستعمار البرتغالي. وكـــان تمـــرد هذه «النخبة» من السود والخلاسيين التي مع تميزها عن (الأهالي) «غير المحضرين» كانت تبدأ بالإدعاء أنها (أبناء البلد)، يندرج في ظرف استعماري جديد. إذ

كـــان الـــبرتغاليون يـــتدفقون من الوطن: موظفون استعماريون وبيض فقراء بالأخص مقتنعون في غالبيتهم بالعنصرية الاستعمارية، ويشتركون في الخوف ذاته من أن يجري في أنغولا، ليس ما جرى في البرازيل من انفصال، بل من ثورة على النمط الهايتي. فنتج عن هـــذا عـــلاوة على الممارسات الأكثر إذلالاً للسود والخلاسيين، تصفيتهم بانتظام من المناصـــب العامة ذات المسؤولية. وهكذا كان ينص إصلاح عام (1901) العسكري على «أن تعطى القيادة للأوربي» وأن «يؤطِّر أوربيون الجنود الأهالي بقوة» وأن «تكون سرية المدفعية مؤلفة من جنود أوربيين لأنه من غير المناسب تسليم هذا السلاح لعسكريين من الأهـــالي». فرد أبناء البلد على هذه المستحدثات بسيل من النصوص الصحافية والأدبية والـــسياسية، وبإنـــشاء صحف ومنظمات ذات طابع وطني أولي مثل الكتاب الجماعي «صـــوت أنغـــولا مناديًا في الصحراء من قبل الأهالي أصدقاء الحقيقة» وصحف أروتو أفريكانو (Arauto Africano)، أو أنغوليتز (Angolense)، لوز أيه كرينسا (Luze Crença)، وحركتي الرابطة الأنغولية (1912) وغريميو أفريكان (Gremio Africano) (1913). وإذا لم تكن هذه المواقف تشكل دائمًا صدامًا مع الاستعمار فإنها على الأقل أول تصدع سياسي ستتبدى من خلاله المطالب الوطنية.

وهـــذا يعني أن الغزو الاستعماري في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين علـــى الـــرغم من شدة وحشيته، لم يعجز فقط عن تحطيم قدرة المقاومة لدى مجتمعات إفـــريقية الوسطى بل أعطاها حوافز إضافية للتمرد إضافة إلى وسائل جديدة لتنظيم هذا التمـــرد. إلا أن التـــساؤل يبقـــى مطروحًا عما إذا لم يكن هذا الاستعمار الأول يؤثر، بالمقارنة مع إفريقية اليوم كإرث مسموم، يمكن تبين آثاره، في عنف الدول التي خدمت الاســـتعمار، وطريقتها في مراكمة الثروات وفي استجابات المجتمعات نفسها التي ليست أقل عنفًا.

3/ 3/ 2) الاستعمار العربي في زنجبار[1]

كاثرين كوكري – فيدروفيتش (Cathrine Coquery - Vidrovitch)

إن ما جرى في إفريقية الشرقية في القرن التاسع عشر متزامن مع الاستعمار الغربي، ولا يفضله البتة على صعيد حقوق الإنسان. والمقصود هنا استعمار سلطان عُمان الساحلِ الإفريقي، الذي جعل إقامته في جزيرة زنجبار فصارت عاصمته في عام (1840). وانطلاقًا منها بسط بن سعيد سيطرته على مستوطنات الساحل التي تنازعت عليها منذ وقت طويل الأرستقراطيات السواحيلية المحلية الخليطة نوعًا ما، والموروثة عن الصلات الأولى بالإسلام منذ القرن العاشر وبخاصة منذ القرن الثاني عشر. فقد كان العرب منذ وقت طويل أكدوا حقوقهم على طول الساحل من رأس دلغادو (Delgado) في الصومال الجنوبي حتى بعض المطالبات غير المحددة في جزر القمر ومدغشقر ذاتها. لكن سلطتهم الفعلية كانت تقتصر في القرن الثامن عشر على كيلوا (كيسيواني) وهي ميناء قديم ضئيل القيمة، وزنجبار خاصة بمعنى الكلمة. إلا أن كل شيء تغير في القرن التاسع عشر.

لا يجب أن تغيب عن بالنا المصالح الفرنسية والبريطانية القديمة في منطقة المحيط الهندي: إذ كان الفرنسيون في القرن التاسع عشر يواصلون احتلال جزيرة لا رينيون (جزيرة بوربون سابقاً)، بينما وضع الإنغليز أقدامهم على جزيرة موريس (جزيرة فرنسا سابقًا). وكان المستوطنون الفرنسيون أقاموا منذ وقت طويل اقتصاد غِراس كانوا يستخدمون فيه يدًا عاملة من العبيد مستمدة من الساحل الإفريقي. وكان أَحد هؤلاء

المستوطنين هو الذي أدخل إلى زنجبار نبات القرنفل الذي سيسهم خلال القرن التاسع عشر في إثراء السلطان.

3/ 3/ 2/ 1) سلطنة زنجبار، كدولة استعمارية

انتهى السلطان إلى بسط سلطته على مجموع الساحل، لعدة آلاف من الكيلومترات، من مومباسا في الشمال (في كينيا اليوم) حتى تخوم الموزمبيق التي كانت تحت سلطة ذرية البرتغاليين. فقد كان الزعماء المحليون يدفعون له جزية، ويزودونه بالعبيد والعمال؛ بينما كان يحتفظ هناك بقوات مسلحة، قليلة العدد في الواقع، مكونة من جنود يتحدرون من بلوشستان أو حضرموت، ومكلفة في الأساس بحماية رؤساء مراكز الجمرك الهنود الموضوعين في مختلف مدن الساحل. إذ كانت الإمبراطورية تعيش في الواقع على التجارة الدولية. ذلك أن الشخصية الرئيسة في الدولة بعد السلطان كان صاحب الجمارك الذي يجري اختياره دائماً من أوساط كبار التجار والمتمولين الهنود. كما كان السلطان يحتفظ بأسطول عسكري وتجاري في آن، يبلغ في عشرينيات القرن التاسع عشر (1820)، (70-80) سفينة شراعية مسلحة بمدافع يتراوح عددها من أربعة إلى أربعة وسبعين مدفعاً، ويفوق في القوة، كما يقول القنصل البريطاني في زنجبار، مجموع الأساطيل التي كانت موجودة في عام (1834) بمنطقة تمتد من رأس الرجاء الصالح حتى اليابان. وقد شوهد بعض هذه السفن فيما بين عامي (1830 و1850)، في بوسطن ونيويورك، وفي لندن ومرسيليا.

فالأمر يتعلق إذن، على الرغم من شكل مختلف عن التنظيم الأوربي، باستعمار اقتصادي وسياسي في آن، مع شدة أقل من هذا الأخير، لأن استقلال الأرستقراطية المحلية الذاتي كان كبيرًا.

كان للبريطانيين على الرغم من معارضتهم الرسمية لتجارة الرقيق منذ عام (1807) موقفًا ملتبسًا إزاء سلطان زنجبار. فما كان يهمهم هو الحفاظ على العلاقات الجيدة التي تسمح لهم بحماية طريق الهند. صحيح أنهم انتزعوا منه بصفة دورية مواثيق تتعهد بإلغاء تجارة الرقيق، لكن القنصل البريطاني في زنجبار جون كيرك (John Kirk) الذي قام بدور كبير هناك منذ عام (1866)، لم يكن ينخدع بالأوهام. فقد أقر، في معاهدة عام (1873)، بأن الرق كان جزءاً لا يتجزأ من الإسلام العربي، باعتبار أن الهنود فقط (مع أنهم مسلمون) لا يحق لهم تملك العبيد[2]: فالبريطانيون، بعبارة أخرى، كانوا لايزالون يكفلون في نهاية القرن الاستعمار العبودي الزنجباري، مخلصين لمبادئهم المسماة «الحكومة غير المباشرة». غير أن الضغط لوقف تجارة الرقيق أخذ يتزايد أكثر فأكثر: حتى إن السلطان

برغش (Bargach) وهو أحد خلفاء بن سعيد الذي توفي في عام (1856)، فكر في مغادرة زنجبار للإفلات من ضغط الإنغليز. إذ كانت فكرته التي جرى التخلي عنها بعد موته في عام (1888) تقوم على إقامة العاصمة في موقع محمي من الساحل لمواصلة تجارة الرقيق بسهولة أكبر، وبناء ميناء في دار السلام (التي سيتخذها الألمان عاصمة بعد عشر سنين). وقد جرى في عام (1873) إغلاق سوق العبيد في زنجبار. لكن تصدير العبيد من الساحل الإفريقي كان يقدر عندئذ بنحو (70000) عبد سنويًا، وباتت لندن مركز تجارة العاج الإفريقي العالمي. وإبان شدة التنافس من أجل إفريقية في عام (1897)، اتخذ البريطانيون القرار بالتدخل مباشرة: فقصفوا القصر الملكي في زنجبار بالقنابل فارضين عليها الحماية. لكنهم أبقوا على السلطنة اسميًا حتى عام (1964)، واستمروا في التغاضي عن الرق (الذي منع رسميًا في عام 1897)، على الأقل بالعلاقة مع نساء الحريم، حتى عام (1911).

ويدل كل هذا إلى أي مدى كان الرق في صميم الاستعمار الزنجباري، المدعو عُماني، نسبة إلى أصوله.

3/ 3/ 2/ 2) الرق

كانت السلطنة أقامت أسلوب إنتاج عبودي حقيقي، يتحكم في إنتاج القرنفل الذي انطلق سريعًا نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشرفي جزيرتي زنجبار وبمبا (Pemba)، وفي إنتاج شتى المحاصيل، كالقطن وقصب السكر والباهرة الليفية (sisal)، على طول الساحل، وفي المناطق الداخلية. وقد بلغت هذه المنظومة ذروة توسعها منتصف القرن. فازداد عدد العبيد في الجزيرة من (12000) في عام (1819) إلى أكثر من مئة ألف في ثلاثينيات القرن ذاته. وكان لايزال يناهز الأربعين ألفًا نهاية ذلك القرن. إذ كان السلطان يمتلك (4000) عبد في مغارسه، بينما يمتلك كل من الأعيان البارزين من (1000) إلى (2000) عبدًا. وحتى عام (1895)، كان أحد الغراس الكبار، وهو عبد الله بن سليم، يمتلك ست مغارس و(3000) عبد، بينما تسيِّر زوجته سبع مغارس أكثر تواضعًا كان يزرعها (1600) عبد. وكان في بمبا عدة غراس يملك كل منهم (500) عبدًا، أما هنود زنجبار فكانوا يملكون ما مجموعه (8000) عبد في عام (1860)، ثلثاهم في مغارسهم[3]. وكان أكبر الملاك منهم وهو جيرام سيوجي (Jairam Seuiji)، يملك (460) عبدًا، لكن الغالبية كانت تملك أقل بكثير. ولأن معدل الوفيات كان شديد الارتفاع، كان الواجب تعويض (15-20%) من عبيد زنجبار (أي ما بين 9000 و12000 عبد) كل سنة. وكانوا يأتون في غالبيتهم من منطقة مالاوي، وتأتي البقية من المناطق الداخلية قبالة زنجبار.

وكانت الأمور تجري على الشاكلة ذاتها في غالبية الموانئ كمومباسا وبانغاني وكيلوا.. لأن مزارع للحبوب (أرز، ميل، سورغو) تزايدت على طول أكثر من ألف كيلومتر، بدءًا من مومباسا (في كينيا الحالية) إلى الجنوب حتى كيلوا وما بعدها إلى موزمبيق، فيما بين عامي (1830 و1860)، لإطعام الأعداد الكبيرة من رجال القوافل، إضافة إلى مزارع للصناعة المحلية والتصدير (جوز الهند، الصمغ، ثم القطن والباهرة الليفية نحو نهاية القرن). وقد بلغ الاقتصاد العبودي في القارة ذروته بين عامي (1875 و1884). فقد كان عدد العبيد يبلغ على الساحل الكيني نحو الشمال، من مومباسا إلى لامو، ما يقارب (50000) عبد، أي: (44%) من السكان. وكانوا يعدون نحو (10000) عبد في عام (1897) على الساحل المقابل لأرخبيل لامو وباية. أخيرًا، جرى تطوير قصب السكر على نطاق واسع فيما وراء ماليندي (Malindi) بعد عام (1860): إذ كان ستة من الملاك يحوزون هناك على مزارع يزيد كل منها على (2500) هكتار، وكان الغراس البارزون الثلاثة عشر الذين كان يستغل كل منهم أكثر من (1200) هكتار، يسيطرون على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة. وكان عدد العبيد في ماليندي ينوف في عام (1897) على الخمسة آلاف، أي: عددهم في مومباسا تقريبًا[4].

3/ 3/ 2/ 3) مغارس العبودية

كان العبيد يعيشون في قرى تعد من (300-400) عبدًا. وفي المغارس الكبيرة كانوا يعملون في فرق مؤلفة من خمسة عشر إلى عشرين عاملاً بإشراف أحدهم. وكان السيد يتعهد إطعامهم، ولهم الحق زيادة على ذلك بزراعة قطعة أرض خاصة بهم في أوقات فراغهم. وقد امتد هذا النظام إلى المناطق الداخلية: إذ كانت توجد مغارس عبودية حتى تابورا وأوجيجي في سبعينيات القرن التاسع عشر. وقد استثمر تيبو تيب (Tippu Tib)، وهو أحد الغراسين الكبار، في عشرين من المغارس في زنجبار وأعالي الكونغو على نهر لوالابا، غربي بحيرة طنجنيقا. وكان العبيد في قلب القارة يعملون على إيقاع قرع الصنج الذي كان يضبط أيضًا انطلاقهم للعمل. ذلك لأن التجار وزعماء الحرب والأمراء الذين كانوا يسيطرون على أسر العبيد، أخذوا في استغلال قوة عملهم في القارة. لأن الأسعار في السوق العالمية للرقيق، كانت تميل إلى الانخفاض نظرًا لصعوبات النقل: وكانت العقبة الرئيسة حظر الإمبراطورية العثمانية الرسمي لتجارة الرقيق في المحيط الأطلسي عام (1846)، ليصبح الحظر بعد عشر سنوات، في عام (1845)، نهائيًا من حيث المبدأ في الإمبراطورية بأسرها. وشكل إغلاق سوق اسطنبول الكبيرة للعبيد، منذ عام (1845)، علامة فارقة.

فقد كانت الإمبراطورية العثمانية على كل حال إلى جانب إلغاء تجارة الرقيق في إفريقية، لأنه لم يكن يهمها كثيرًا، باعتبار أن السيطرة عليه كانت تفلت منها. و لم تكن تسعى إلا إلى حماية تجارة الرقيق في منطقتي جورجيا والشركس الروسيتين[5]. وهكذا استمر التهريب أساسًا من تلك الجهة، لأن وضعية العبد القانونية كانت صنفًا معترفًا به في القانون العثماني، حتى أثناء مؤتمر بروكسل الدولي ضد الرق في عام (1890)[6].

وهكذا تحول التجار في إفريقية تدريجًا إلى غراس. والمفارقة هي أن السياسة الغربية في إلغاء تجارة الرقيق في السوق الدولية لم تفض إلا إلى تضخيم التجارة التي كانت تمارس في القارة. وقد جذب انخفاض الأسعار الأفارقة القادرين على الدخول في المنظومة أكثر فأكثر. و لم يكن ذلك فقط على السواحل، حيث كان العمل العبودي شائعًا (الساحل الشرقي في المقام الأول، ولكن أيضًا مزارع النخيل على الساحل النيجيري)، بل في السهوب الواسعة الممتدة من الغرب إلى الشرق، من سينيغا مبيا إلى القرن الإفريقي. والحال أن هذه المناطق كانت مهيمنًا عليها تمامًا، في القرن التاسع عشر، من قبل سلطنات دخلت الإسلام، منذ فتح الحاج عمر في السودان الغربي، وخلافة سوكوتو الموروثة عن عثمان دان فوديو في نيجيريا، مرورًا بإمارة نغونديريه في الكاميرون حتى بورنو التي فتحها رابح، وما بعد بحيرة تشاد وادي وباغيرمي حتى بحر الغزال وسنار على النيل الأزرق، القريب من الحبشة، ملتقى الطرق الدولي لتجارة الرقيق. إذ كانت إثيوبيا النصرانية هي الوحيدة التي تفضل استرقاق المسلمين.

وجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من الإلغاء الرسمي للرق في الغرب، فإن المنظومة في إفريقية، بالقرن التاسع عشر، لم تكن مقصورة على العرب. إذ لم يكن تجار الرقيق الفرنسيون في جزر المحيط الهندي يحترمون حظر تجارة الرقيق: فعندما فرض شولشر منع الاسترقاق في عام (1848) بالمستعمرات الفرنسية انكفؤوا إلى كيلوا لتزويد التجارة مع زنجبار، بل ومع البرازيل حيث كانت تجارة الرقيق مستمرة انطلاقًا من الموزمبيق، على الرغم من المعاهدة الإنغليزية-البرتغالية في عام (1842)[7]. ذلك أن البرتغاليين كانوا طوروا إلى الجنوب، وراء الموزمبيق، النموذج ذاته. فقد كان أكثر من نصف سكان الجزيرة (5800) عبيدًا في عام (1875)، وهو التاريخ الرسمي لتحرير العبيد؛ وكان (9000) آخرون مسجلين عندئذ في كيليمان. وإذا لم يكن في لورنزو ماركيز جنوبًا إلا (276) عبدًا، فلأن غالبية العبيد لم يكونوا مصرحًا بهم. وكان البرتغاليون يشكلون عندئذ سكانًا هم خليط من برتغاليين آتين من البرتغال، وكريول على وجه الخصوص أتوا من غوا، وخلاسيين كانوا منخرطين سابقًا في تجارة الرقيق. وكانوا في غالبيتهم يملكون عبيدًا

لا يقلون عن مئة لكل منهم. أما في الداخل فقد كانت الإقطاعات القديمة (prazos) التي كانت منحت للمستكشفين الأوائل من التجار، محتلة من قبل جيوش الأرشيكوندا (Archikunda) أو الجنود-العبيد (أكثر من 20000 في عام 1806) الذين كانوا يرهبون الفلاحين. فقد كانوا في النصف الأول من القرن مكلفين بخطف العبيد للاتجار بهم. ثم استعملوا أكثر فأكثر لاصطياد الأفيال وحمالين للقوافل، وأتاح لهم تناثرهم وسرعة حركتهم الانعتاق من أسيادهم ليكونوا بدورهم عصابات للنهب. وقد وجدوا أنفسهم منذ الثلاثينيات، في مواجهة غزوات المحاربين النغوني (Ngoni) الذين كانوا يصعدون من الجنوب، انطلاقًا من بلاد الزولو نحو وداي الزمبيزي. فغادر الكثير من الأرشيكوندا عندئذ المنطقة للولوج إلى المناطق الداخلية، حيث أشاعوا نظام الزراعة المعاشية الضرورية لبقائهم. إلا أنهم اصطدموا بالحمالين الكولولو (Kololo) الذين أتى بهم المستكشف لفنغستن. وانطلاقًا من الثمانينيات، طرد هؤلاء الأخيرون بعض الأرشيكوندا لمصلحتهم، واستعملوا هؤلاء العبيد في العمل، وبخاصة في حقول السمسم المخصص للتصدير.

أضف إلى ذلك أن الرق الذي كان البيض يمارسونه، استمر أيضًا حتى بعد الحظر، في الجانب الأطلسي. فمنذ اللحظة التي أصبحت تجارة الرقيق عبر الأطلسي مستحيلة حتى من قبل البرتغاليين، تحول هؤلاء إلى قصب السكر، وبعد ذلك بقليل إلى البن، ثم إلى الكاكاو في الثمانينيات. وكانت البؤرة الرئيسة، منذ الخمسينيات، جزر ساو تومي وبرنسيب، في خليج بنين حيث عُوِّض الرق بمعنى الكلمة ب«العمل التعاقدي»، وهو ما أدى مع ذلك إلى تفجر فضيحة دولية في مطلع القرن العشرين حول هذا الشكل من العبودية الخفية. وقد كانت هناك محاولات مماثلة في المناطق الداخلية الأنغولية، على طول نهر كوانزا، فيما وراء لواندا. إذ حاول مهاجر برازيلي بداية الثلاثينيات إنشاء أول مغرسة. واستولى غُرّاس بيض في السبعينيات على الغراسة، فأنتجوا البن والمحاصيل الغذائية والنخيل الكرنبي؛ وفي التسعينيات كان لايزال هناك (3800) عبد في (28) مزرعة للبن. وإلى الجنوب، فيما وراء موساميدس (Moçamedes)، ظهر قصب السكر نحو عام (1840)؛ واستفاد القطن في الأعوام (1860-1870)، من الأزمة الأمريكية مستخدمًا ما بين (2000 و4000) عبد. واشترى الصيادون الذين استقروا في الستينيات على الساحل عبيدًا بدورهم: فكان الرجال يستخدمون كبحارة، والنساء يجففن السمك ويملحنه[8].

وهكذا كنا نجد نهاية القرن، في قلب إفريقية، فسيفساء عجيبة من أمراء حرب تجار وغراس يملكون العبيد. وكان البعد عن الساحل وتكلفة النقل فقط هما اللذان يحدان من توسع هذا النمط من الإنتاج. وكان سبي النساء مرغوبًا بصفة خاصة لأنه يؤمن العمل

في الحقول والتوسع البيولوجي للمجموعات المتنافسة في آن. فقد كن أول من يقبض عليه في الغزوات الانتقامية، ويستعملن في المقايضة عند النزاعات أو الديون. وهكذا يُفهم مصيرهن المحزن، وانتهاء العديد منهن للجوء إلى البعثات التبشيرية الأولى في المنطقة. وتدل على ذلك روايتهن لما عانينه من بؤس للمبشرين. كقصة بوانيكا المولودة في منطقة لوبا (Luba) وعاشت زمن أمير الحرب مسيري في كاتانغا: فقد أفلتت من قوافل تجار الرقيق الذين كانوا يأخذونها إلى ساحل الأطلسي تارة، وإلى ساحل المحيط الهندي تارة أخرى، لكنها بيعت وزُوِّجت عشر مرات بين عامي (1886 و1911)[9].

3/3/2/4) تيبو تيب

من كل تجار الرقيق هؤلاء، كان الأرفع مقامًا، والأكثر شهرة واحترامًا لدى الأوربيين، تيبو تيب، واسمه حامد بن محمد بن جمعة بن رجاد المرجبي[10](1)، عربي خليط كان يتكلم العربية والسواحيلية، ويتنقل من أعالي الكونغو إلى زنجبار. وقد مول المصرفي الهندي تاريا توبان (Taria Topan) الذي اشتغل أمينًا للخزانة تحت حكم سلاطين متعاقبين، أكثر حملاته الرِّقية. وقد كان السلطان ينوي في عام (1882)، لحماية ممتلكاته الإفريقية ضد الضغط الأوربي، توليته ولاية تابورا (Tabora)، التي كانت أهم سوق عبيد لزنجبار في بلاد نياموزي (تنزانيا الوسطى)، في مقابل احتكار تجارة العاج في المناطق الداخلية. لكن المستكشف ستانلي، الذي كان التقى تيبو تيب للمرة الأولى في عام (1876)، هو الذي عينه من عام (1887-1890)، حاكمًا لمنطقة ستانلي فولز (Stanley Falls) (أعالي الكونغو) لحساب ملك بلجيكا ليوبولد الثاني.

وقد عبر له السلطان برغش عن خيبة أمله في عام (1886):

> **لم يعد لدي أي أمل في الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق الداخلية. إن الأوربيين (. . .) يريدون أراضيَّ (. . .). سعداء هم الأموات اليوم، فلن يعرفوا أي شيء**[11].

وقد ترك ستانلي عنه صورة مفعمة بالثناء:

> **إنه رجل طويل القامة، ذو لحية سوداء، زنجي القسمات، (. . .) مثال في النشاط والقوة. وجهه ينم عن الذكاء، (. . .) ترافقه حاشية كبيرة من الشباب العرب يعاملونه كزعيم. (. . .) استقبلني بهيئته كعربي مثقف وطريقته المهذبة في قرية ماونا مامبا، محاطًا بعبيده. (. . .) إنه الرجل الأكثر احترامًا الذي التقيته بين العرب والسواحليين والخلاسيين في إفريقية . . .**[12]

ولدى موته في منزله بزنجبار عام (1905)، أثنت عليه صحيفة ‹التايمز/Times›[13]. وكان في هذه الأثناء أفاد على نطاق واسع من التجارة مع المحيط الهندي، حيث كان

يرسل العاج والعبيد، ويتلقى في المقابل الأسلحة التي كان بحاجة إليها لغزواته وفرض سلطته: إذ قدر عاليًا البنادق السريعة الطلقات التي أغراه ستانلي بابتياعها.

وهكذا كان اقتصاد الغراس العبودي هذا، نشأ من تجارة عبيد داخلية، عرفت توسعها الأقصى في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وكان يستمر بفضلها.

3/ 3/ 2/ 5) تجارة العبيد

كان الاقتصاد الزنجباري اقتصادًا مختلطًا، يقوم على تجارة العبيد وصيد الأفيال للحصول على العاج، وعلى الإنتاج الزراعي للمعاش والتصدير في آن. فقد كان ألفان إلى ثلاثة آلاف من كبار التجار يجوبون دروب القارة. وكان المستوطنون العرب يهيمنون على المدن الساحلية بفضل مغارسهم العبودية الواسعة، وبفضل تحالفهم مع الصيارفة الهنود الذين كانوا يمولون القوافل المتجهة إلى المناطق الداخلية. أما السواحليون فكانوا يسهمون أيضًا بتنظيم القوافل التي كانت تتقاطر على الساحل والتي أصبح حضورها هو الغالب في الثلث الأخير من القرن. إذ كان ميناء باغامويو يعد لدى وصول القوافل في أيلول من كل عام حتى عشرة آلاف حمال من النياموِيزي (نياموِيزي اسم تبناه الألمان لاحقًا، وكان يعني في الأصل «أناس الغرب»، أي: كل سكان المناطق الداخلية الذين ارتبطوا شيئًا فشيئًا بتجارة الساحل). كان هؤلاء الرعاع يقيمون في الأحياء الفقيرة، يثقلهم الدين للتجار الهنود بمعدلات فائدة باهظة، ويجعلهم تحت رحمة أرباب العمل: ففي الثمانينيات استولى رجل أعمال زنجباري هو سيوا حاجي عن هذا الطريق على احتكار اختيار الحمالين في زنجبار وفي باغامايو.

كان الزنجباريون منذ منتصف القرن أنشؤوا في المناطق الداخلية مخازن للقوافل يسيطر عليها العمانيون. وكانت السوق الرئيسة مدينة تابورا في بلاد النياموِيزي، الواقعة في ملتقى الطرق المؤدية إلى ممالك الشمال وإلى حوض أعالي الكونغو في الغرب. كما أقام المسلمون أيضًا محطات على بحيرة طنجنيقا كانت أشهرها أوجيجي (Ujiji) في الأربعينيات.

يمكن لنا على وجه الإجمال تمييز ثلاث طرق للولوج إلى الداخل، انطلاقًا من الموانئ الرئيسة الثلاثة:

- **في الوسط، قبالة زنجبار، كانت باغامايو محكومة من قبل العمانيين. ومنها كان ينطلق نحو الغرب طريق العاج الرئيس الذي كان يتنازعه نياموِيزي الداخل بشدة، ما أدى إلى القلاقل في المناطق الداخلية. أما السواحليون فلم يكونوا**

يستدخلون فيه إلا من خلال منحهم الحق في رسم المرور الذي اعترف لهم الزنجباريون المتحالفون مع الممولين الهنود به.

- في الشمال كانت بانغاني تتحكم بالطريق إلى بلاد الماساي وكينيا الغربية. فمنذ عام (1867) حتى الاحتلال، كانت بانغاني الميناء الثاني لتصدير العاج بعد باغامويو، متفوقة كثيرًا على الموانئ الأخرى. ومنذ نهاية السبعينيات تضاعفت صادراتها، لتبلغ (70000) رطلاً في عام (1885).
- وفي سعداني، بين الميناءين السابقين، لم يفلح العمانيون قط في فرض حكمهم بمواجهة تلاقي مصالح السواحليين وسكان الداخل. ولم تكن المدينة في عام (1857) بعد، عندما اجتازها المستكشف برتن (Burton)، إلا قرية يسكنها بضع مئات، لكن الطريق فضله الأوربيون منذ السبعينيات، وكان الميناء ينافس في عام (1889) بجدية باغامويو، حتى عمد الألمان إلى تدميره لإيذاء الزعيم بوانا هري بن جمعة، الذي كان منذ عام (1860) مسؤولاً عن قوافل النياموزي، وحريصًا على استقلاله سواء عن الزنجباريين أم الألمان. وكان يرمز تمامًا إلى الانصهار الثقافي بين عالمين، «غربي» (ساحلي) و«إفريقي» (داخلي) بحيث لم يتفق المخبرون قط حول أصله الحقيقي. فقد كان بوانا هري يجسد على طريقته تعقد العلاقات الاجتماعية والسياسية في نهاية ذلك القرن: إذ مع كونه مسلمًا حديث العهد بالإسلام، لكنه صديق للمبشرين النصارى، ومع كونه مناصرًا للتغلغل الاقتصادي الأوربي، إلا أنه عدو لدود للعمانيين والألمان، علاوة على كونه تاجرًا كبيرًا للعبيد، نجح أخيرًا في التخلص من الورطة، وعاد إلى سعداني من دون أن يتعاون مع الاحتلال، ومات بهدوء في عام (1897) بزنجبار.

أضحى العمل في النصف الثاني من القرن خليطًا من اقتصاد المغارس العبودي واستغلال العاملين في القوافل، والحمالين، وصيادي الأفيال أو الجنود المرتزقة، كل ذلك مُمول في أكثره من قبل رؤوس أموال هندية. وبلغت أعداد العبيد مبلغًا لم تبلغه من قبل قط، ما جعل كثير منهم يعتنقون الإسلام، على الرغم من تحفظ أسيادهم، باعتبار أنه لا يمكن استرقاق المسلم. وكانت ظروف العبودية متنوعة: فإلى جانب عبيد المغارس وكانوا الأكثر إجهادًا، والعبيد المترليين، سمح للأكثر مهارةً بممارسة حرفهم أو بتنظيم قوافل لحساب أسيادهم.

وفضلاً على ذلك، كلما تقدم أصحاب الأعمال نحو الداخل أكثر، نقصت حرية الصيادين والحمالين في الداخل بالتصرف كما يحلو لهم: إذ لم يكن رجال القوافل من النياموزي وصلوا إلى الساحل إلا بداية القرن التاسع عشر. وبما أنهم كانوا ممولين أكثر فأكثر من قبل رجال الأعمال الهنود أو العمانيين، فقد أصبحوا «أمة حمالين» يسيطر

عليهم العرب، على شكل يد عاملة بالقطعة أو باليومية، ظروفها تقوم على الاستغلال[14]. والوحيدون الذين قاوموا، فعلوا ذلك بالسلاح، مثل ميرامبو، وهو زعيم نيامويزي كان خصمًا لتجار تابورا من العرب. ونحو عام (1870)، وهو زمن تأسيس تيبو تيب لإمبراطوريته العبودية، انتشرت بعض الأعراف الخاصة بالمسلمين في المناطق الداخلية، كاستعمال اللغة السواحيلية وارتداء الملابس القطنية المستوردة وبناء البيوت من الحجارة أو اللبن، بل والختان وإدخال الطقوس القرآنية في الطب التقليدي، والمكاتب القرآنية والصلاة جماعة. وبعيدًا في الداخل، كان بعض الزعماء يعيشون ولعًا بالتجارة الدولية، مثل ماندارا الذي التقاه أحد المبشرين في عام (1885) على منحدرات جبل كلمنجارو، وكان يتكلم السواحيلية بطلاقة، وابتنى لنفسه منزلاً على الطراز الزنجباري، وكان سمى ابنه ميلي (Meli)، تيمنًا بالاسم السواحيلي للبضائع المستوردة بالمراكب البخارية. ومثال آخر هو الزعيم سمبوجا دو مازيند (Semboja de Mazinde) (على بعد مئة كيلو متر من الساحل نحو أعالي بانغاني) الذي كان منزله في عام (1887) مزينًا بتحف أوربية من بينها لوحة تمثل قاطرة بخارية[15]. وتدلل هذه العلامات على التحولات العميقة التي كانت تتوغل بعيدًا جدًا في الداخل: وهكذا طور الملك غاندا منذ الأربعينيات أسطولاً من الزوارق على بحيرة فكتوريا ليصبح أقوى الحكام على شواطئها. وكان ينوي السيطرة على طرق التجارة فارضًا على جيرانه تفوقه العسكري الذي كان يعتمد على البنادق التي حصل عليها من التجارة على المسافات البعيدة[16].

3/ 3/ 2/ 6) التحول إلى الاقتصاد النقدي

أصبح التحول إلى الاقتصاد النقدي هو القاعدة. إذ كان جميع السكان عمليًا مرتبطين بطريقة أو بأخرى بشبكة اقتصادية عامة. ومع أن زراعة الكفاف ظلت، حتى نهاية القرن، المسيطرة، إلا أن الجميع كانوا ينتجون ولو قليلاً للسوق المحلية أو المناطقية، بل والدولية، سواء مواد غذائية لسكان المدن أم للقوافل، أو قواقع صغيرة تستعمل نقدًا، تجمع من الشواطئ وتباع للتجار الألمان في زنجبار، أو الراتنج أو قصب المانغروف أو منتجات المغارس أو العاج أو العبيد. وكان سكان الأراضي المرتفعة يجلبون إلى الساحل إنتاجهم من التبغ: إذ كان تبغ ياو (yao) في المناطق الداخلية من الموزمبيق مرغوبًا في زنجبار. وأضحى السمسم الذي أدخله تجار فرنسيون وألمان منذ منتصف القرن فقط إلى أرخبيل لامو (Lamo) الشمالي نحو عام (1880) أحد صادرات بانغاني الرئيسة. وكانت النساء يخمرن الجعة، ويصبغن الأقمشة القطنية أو يعن حصرًا يصنعنها من مواد أولية

يزرعنها في حقولهن أو يشترينها من التجار الهنود. وشاع استعمال المواد الأولية المستوردة: فقد كان الحدادون يستعملون الحديد الآتي من أوربة، كما راج بين الناس استهلاك الأرز الهندي على نطاق واسع، وبخاصة في المناسبات والأعياد. وكان أكثر الفلاحين تواضعًا يسهم، في أثناء ذروة تجارة الرقيق، في إنتاج بعض الفائض. وبعد عام (1870)، أصبح الدفع نقدًا (بالعملة الفضية التي ضربت عليها صورة الإمبراطورة النمساوية ماري تيريز) مألوفًا على الساحل والمناطق الداخلية المجاورة. وفي الداخل الأبعد، كانت البضائع المستوردة المنمَّطة فقط تُقبل للدفع. وبينما كان الحصول على الأقمشة القطنية بداية القرن رمزًا لشرف المترلة، صار القرويون يطلبون مآزر وخرزًا أو أسلاكًا نحاسية، دون ذكر البنادق.

ذلك أنه حتى لو كان النموذج الثقافي المهيمن هو السواحيلي، فما من أحد، منذ الستينيات وقبل الاستعمار الأوربي بكثير، كان ينخدع بالأوهام: فإلى جانب السلطان برغش، كانت السيطرة الاقتصادية بيد الغربيين، وأولهم البريطانيون الذين كان لهم اثنان من المستشارين للسلطان يعرفهما الجميع: القائد العسكري لويد ماثيوس (Llayd Matthews)، والقنصل العام، جون كيرك (John Kirk). وقد شجع ارتفاع أسعار العاج الذي تسبب به الطلب الغربي الذي ليس له حد، هذا التقدير للسيطرة الاقتصادية الغربية، بينما كان انخفاض الأسعار الصناعية يجعل الميزان التجاري يميل في الظاهر لمصلحة رجال الأعمال المحليين.

3/3/2/7) دور أوربة الصناعية

من أين كانت تأتي كل هذه الأسلحة المتطورة نسبيًا التي كانت تمون كل هذا التهريب؟ من أوربة الصناعية، وقد تكثفت هذه التجارة أيضًا مع افتتاح قناة السويس (1869) التي جعلت من البحر المتوسط بحيرة غربية، إذ اختصرت إلى ثلاثة أسابيع الرحلة من لندن إلى زنجبار، أي إلى أقل من النصف. زد على ذلك إقامة النظام البرقي. وبذا تدفقت آلاف الأطنان من البضائع التي كانت تمون التهريب في المحيط الهندي، وكانت الأسلحة تحتل فيها حصة الأسد.

والحال أن تجارة الرقيق الإفريقية كانت تعيش على التجارة الدولية، وكانت تمون هذه التجارة أساسًا بالسلع المصنوعة الناتجة من الثورة الصناعة الأوربية والمرغوبة من قبل كل الشركاء الدوليين الآخرين. وكانت الأسلحة من بين هذه السلع ضرورية لتجار الرقيق لأن نجاح أعمالهم كان مرهونًا بها: سواء عن طريق العمل العسكري لجلب العبيد

أم عن طريق التمتع بحق الأقوى ببساطة. وكون غالبية الأسلحة المعروضة في المحيط الهندي في القرن التاسع عشر من صناعة أوربية لم يكن جديدًا. لكن الجديد في المقابل هو أن التزود بها تضاعف. وكان ذلك في الأصل نتيجة طبيعية غير منتظرة للسلام الذي رعاه البريطانيون في أوربة بمؤتمر فيينا عام (1815). إذ كانت أوربة عانت بأسرها، منذ الثورة الفرنسية والملحمة النابوليونية عشرين سنة متواصلة تقريبًا من حرب قارية. وصُرف مئات الآلاف من الجنود إلى بيوتهم. وهكذا ترك مخزون ضخم من الأسلحة مهملاً. فماذا يُعمل به؟. اغتنم رجال أعمال ماهرون الفرصة إذ كان يمكن إعادة استعمال هذه البنادق القديمة. وحولت إلى «بنادق لتجارة الرقيق»، كانت تناسب ذوق الأفارقة، وتمثل خطرًا أقل على الأوربيين، وروجت في السوق الإفريقية. ومدينة مثل لييج في بلجيكا، باتت أحد المراكز الدولية لهذه الصناعة التحويلية. وكانت تلك ضريبة التقدم الصناعي: إذ كانت البنادق تتحسن من سنة إلى أخرى. وتمثل سنوات (1845) و(1860) و(1880) أوقات الترويج الكبرى، التي أعقبت استبدال البندقية ذات الصوانة بالبندقية ذات المكبس ثم بالبندقية سريعة الطلقات، (ذات الاثنتي عشرة طلقة) التي أقنع ستانلي تيبو تيب بفضلها بالتعاون مع البلجيكيين في حوض الكونغو. إنه التسابق الكلاسيكي إلى التسلح: فعندما كان جيش أوربي ما يقوم بتحديث نفسه، كانت كل الجيوش الأخرى تقوم بالشيء ذاته. ما يعني مزيدًا من الأسلحة تورد لتجارة الرقيق.

كانت سوق العبيد الأطلسية تجد نفسها تدريجًا مغلقة، حتى أمام تجارة العبيد غير الشرعية. لكن هذا لا يهم: إذ كانت السوق الإسلامية المتوسطية تفتح؛ فقد استبدل «التسابق» التقليدي إلى العبيد بسوق عصرية أكثر نفعًا، وكانت بلاد المغرب وليبيا تقدم للصناعة الأوربية مجموعة من المواد الأولية المرغوبة منذئذ في أوربة الغربية: كزيت زيتون تونس، وحبوب الجزائر وقطن مصر، من دون ذكر المنتجات الفخمة الواردة من الجنوب كريش النعام، وجلد التمساح أو جلود الجمال التي عرفت (مثل العاج الآتي من موانئ المحيط الهندي) رواجًا غير عادي في أوربة (وفي الهند) الوقت ذاته. وفي المقابل، أغرق الأوربيون البحر المتوسط بمنتجاتهم الصناعية والمنسوجات والأسلحة. ومن هناك، وصلوا عن طريق الصحراء أو المحيط الهندي بقية إفريقية حيث زادت العبودية، في كل مكان، تجارة الرقيق الداخلية.

وهذا ما أفضى إلى إثراء أمراء الحرب من تجار الرقيق الذين أتوا من الداخل. وللمفارقة، فقد كان أكثرهم من الطبقة الدنيا، عبيدًا سابقين أفلتوا من مصر والسودان أو من زنجبار، تحولوا بدورهم إلى تجار العاج أو العبيد. وبما أنهم رجال جدد، فقد كانوا

يستعملون وسائل عصرية في الهيمنة تعتمد على جمع وإعادة توزيع سلع مستوردة، في المرتبة الأولى منها الأسلحة بالطبع والمنتجات المصنوعة الأخرى.

ولهذا ليس للغرب الحق في استنكار النظام العبودي الزنجباري: فهو إن لم يكن بالتأكيد وبصورة غير مباشرة المحرض عليه فإنه كان المروج له على الأقل الذي أمن له الإمدادات باستمرار. و لم يكن الوحيد في ذلك. وبصورة متماثلة كان حظر تجارة الرقيق الصادر في عام (1847) من قبل الإمبراطورية العثمانية يعني إفريقية خاصة ولا سيما مصر، حيث كانت تطمح إلى إضعاف محمد علي الذي كان استولى على السلطة من المماليك. وأسهم هذا في تحويل التهريب المتوسطي إلى الجنوب. إذ اتخذت البضائع طريقها عبر السودان إلى المحيط الهندي وزنجبار. ولهذا كان محمد علي وخلفاؤه بحاجة ماسة للأسلحة الغربية من أجل تأمين السلطة المصرية على السودان والتزود بالعبيد. إذ كان المراقبون يقدرون عدد العبيد المجلوبين إلى القاهرة بثلاثة آلاف أو أربعة في مطلع القرن التاسع عشر. و لم يكن محمد علي هو الوحيد: فرابح، تاجر العبيد الشهير الذي أنشأ إمبراطوريته حول بحيرة تشاد (حيث قتله الفرنسيون عام 1900)، ومثله المتسلطون من تجار العبيد في إفريقية الوسطى ودار كوتي وإمارات أعالي أوبانغي، ما كانوا ليصلوا إلى ما وصلوا إليه إلا بفضل الأسلحة الأوربية التي كانت تصل إليهم من الخرطوم. إذ كان رابح يتلقى، على سبيل المثال، من طرابلس الغرب قنابل للمدافع كما يتلقى نظاراته.

انتبه الأوربيون شيئًا فشيئًا إلى أنه لا جدوى ربما من السماح لأعوانهم بتسليح الأفارقة في وقت كانت الحكومات تنوي غزو أو «تهدئة» (بحسب التعبير المستعمل آنذاك ل«استعمار») قارتهم. إذ كانت اتفاقات دولية متعاقبة ترمي إلى تقليص بيع الأسلحة لتجار الرقيق. وعندما جرى الحظر العام فيما بين عامي (1906 و1911)، قدر عدد البنادق الأوربية التي دخلت إلى إفريقية منذ عام (1860) إلى ذلك التاريخ بأحد عشر مليونًا.

أما مكافحة البريطانيين لتجارة الرقيق، فكانت حقيقية وتستجيب بالفعل للتيار الإنسانوي الناتج من عصر التنوير، والذي كان يعد شراء وبيع الإنسان لا إنسانيًا. لكن رجال السياسة البريطانيين مع تعجلهم باستعمال قوة بلادهم ودبلوماسيتها لمطالبة شركائهم الأفارقة بمعاهدات ضد تجارة الرقيق الدولية، كان لهم حيال العبودية موقف مختلف تمامًا: إذ كانوا يقرون بأن مسألة العبودية شأن داخلي للدول وأنها متلازمة مع الإسلام، فلا يمكن إذن عمل أي شيء، باسم عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة صديقة. وبالتالي، لم تكن المشكلة المطروحة في القسم الأكبر من القرن، هي جذب الانتباه إلى ظروف العبيد المخيفة بل إلى «التجارة المخيفة للرقيق» حتى يمنع تنقلهم إلى

خارج المنطقة المسموح بها في معاهدة هامرتون (Hamerton, 1845): فقد التزم سلطان عمان وزنجبار عندئذ بمنع تصديرهم منها انطلاقًا من أراضيه الإفريقية إلى آسيا. وفي المقابل، لن يتعرض الأسطول البريطاني للمراكب «التي تنقل عبيدًا من جزء إلى آخر من ممتلكاته الإفريقية، من ميناء لامو في الشمال وتوابعه (. . .) حتى ميناء كيلوا في الجنوب وتوابعه (. . .) بما فيها جزر زنجبار، وبمبا، ومونفيا». وحتى في عام (1870) كان الدبلوماسيون البريطانيون يفرقون بين «تجارة الرقيق الشرعية» (الداخلية) وتجارة الرقيق المحظورة، موصين، لأسباب إنسانية، بالرقابة على التجارة الشرعية وبإزالتها تدريجًا[2]. وإذا ما تفاهم القنصل كيرك والسلطان بعد ثلاث سنوات على منع المسلمين الهنود من تملك مغارس (وعبيد إذن)، فكان ذلك لمواجهة هيمنتهم المالية.

ذلك أن السياسة هي التي كانت فتحت المجال واسعًا للغراس ولتجار العبيد الذين يزودونهم بالعبيد لتنظيم اقتصاد عبودي للمغارس على نطاق واسع. ولم يفتهم تحقيق ذلك. وعلى عكس مخاوف السلطان برغش، لم يعقب معاهدة عام (1873) التي كانت تحظر تجارة الرقيق نهائيًا أزمة، بل ازدهار اقتصادي ملحوظ ناجم من تنامي منتجات التصدير التي حلت محل العبيد الذين استقروا في المكان منذئذ لإنتاجها: كالعاج (الناتج من توسع الصيد الداخلي)، والقطن، والباهرة الليفية، والنارجيل (coprah). . . ، يدعم كل هذا تهريب الأسلحة أكثر من أي وقت مضى. وكانت السياسة الدائمة للحكومة البريطانية دعم سلطة السلطان ضد مثيري الشغب، سواء كانوا من منافسيه في الداخل، الأمراء العمانيين المستعدين دائمًا للمطالبة بالسلطة، أم من المنافسين الدوليين على وجه الخصوص. وأكثر من كان البريطانيون يخشونهم، منتصف القرن، الفرنسيون الذين كانوا يثرون من تجارة العبيد في الجوار. ثم الألمان الذين ثبتوا أقدامهم على الساحل التنزاني، في بانغاني، وهو أحد أغنى الموانئ منذ بداية الثمانينيات حيث كانت المعاهدة الأنغلو-الألمانية في عام (1886) تقسم مناطق النفوذ الإنغليزي على الساحل الكيني، والألماني على الساحل التنزاني. وتمثل دور القنصل كيرك الذي أصبح مع الزمن ما يشبه وزيرًا خفيًا للسلطان، في تدعيم سلطته الاقتصادية والسياسية من دون كلل في مواجهة التهديد الألماني. من المؤكد أن الضغط الإنساني للجمعية البريطانية المضادة للعبودية لدى وزارة الخارجية قد أدى دوره في نهاية هذا القرن لجعل التغاضي السابق غير قابل للدفاع عنه[22][3]. لكن الإنغليز، لمواجهة الشركة الألمانية لإفريقية الشرقية وصاحبها كارل بيتير (Carl Peters) في الواقع، وحتى لا يُسبقوا في التسابق الاستعماري لإفريقية الشرقية نهاية القرن، قرروا التدخل مباشرة فقط في عام (1897).

كان النشاط المكثف في المنطقة، التابع على نطاق واسع للرأسمالية الأوربية، قليل النفع بل معدومه للإفريقيين. إذ حول اشتداد الغزوات داخل القارة إلى ميدان لقطاع الطرق. وكان تفكك البنى السياسية السابقة في أسوأ حال. من المؤكد أن بعض الزعماء جمعوا في مقابل الرجال والعاج ثروات عظيمة. إلا أن اقتصاد تجارة الرقيق الذي كان يستغرقهم، جعلهم غير قادرين على القيام باستثمارات إنتاجية صالحة للتنمية الاقتصادية. فقد كانوا يتقاضون الثمن على شكل بضائع استهلاكية كمالية مستعملة، ولكن بقيمة باهظة تبعًا للسوق العالمية لذلك الوقت، أو بوسائل للتدمير. هذه الأسلحة التي كانت من نوعية أدنى من الأسلحة التي كان الغربيون يستعملونها، سمحت مع ذلك بإثارة الحروب والقلاقل أكثر فأكثر. فمهدت هذه الحروب والمذابح الطريق في نهاية القرن للاستعمار الأوربي بسهولة زاد منها أن الاقتصاد الأوربي كان يهيمن بكل ثقله منذ ثلاثة أرباع القرن على الأقل.



3/ 3/ 3) ملحق: الانتفاضات والثورات الرئيسة بإفريقية السوداء في عصر الإمبريالية[1]

(1881)	انتفاضة المهدي في السودان.
	انتفاضة باوليه في ساحل العاج.
(1885)	انتفاضة مامادو لامين في السنغال.
(1887)	القبض على جاجا في نيجيريا ونفيه.
(1889-1991)	انتفاضة ضد البرتغاليين في موزمبيق.
(1892)	بيهانزان ضد الفرنسيين في الداهومي (بينان).
(1893)	حرب أنغلو-نديبيليه في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي).
(1895)	الفرنسيون يتحكمون بمدغشقر.
(1896)	حرب الاستقلال في روديسيا الجنوبية.
(1897)	مملكة نوب (نيجيريا) في حرب ضد الإنغليز.
(1898)	انتفاضة جديدة للمهدي في السودان.
(1899)	انتفاضة في الصومال.
	انتفاضة في النيجر.
(1900)	وفاة رابح في النيجر.
	ثورة الأشانتي في ساحل الذهب (غانا).
(1903)	ثورة الأزاند والمانجا في إفريقية الوسطى.
(1904)	ثورة الجنوب الشرقي المالغاشي.

ثورة ماجي-ماجي في طنجنيقا.

(1905) ثورة الزولو في الناتال.

ثورة الهيريروس في جنوب غربي إفريقيا (ناميبيا).

(1908) انتفاضة في ساحل العاج.

(1911-1915) حركة أوفيمبو في أنغولا الجنوبية.

(1909-1914) «استعادة الهدوء» في ساحل العاج.

(1912) انتفاضة في الكاميرون.

(1911-1917) مقاومة التوتسي والهوتو في رواندا وأوروندي (رواندا وبوروندي).

(1914-1918) ثورة الهوللي والسومبا في الداهومي وتوغو.

(1927-1931) ثورة البايا في أوبانغي-شاري (إفريقية الوسطى).

(1931) ثورة الأوروندي (بوروندي) والبند في الكونغو البلجيكي.

3/ 3/ 4) ممارسات التمييز العنصري

إليكيا مبوكولو (Elikia M'Bokola)

قدر للتمييز العنصري أن يكون المرحلة الأخيرة، الأكثر عنفًا والأكثر قسوة والأكثر محاربة أيضًا في سلسلة عمليات طويلة من الهيمنة والاستغلال والسلب التي نُفذت بحق الأفارقة منذ بدايات الوجود الأوربي في جنوب إفريقية حتى التسعينيات الماضية. ظهر الأبارتايد (الفصل، باللغة الأفريقانية) باعتباره تصورًا وأيديولوجية في وقت متأخر نوعًا ما: إذ عرضه في عام (1935) البروفيسور ب فان بيلجوين (P. Van Biljoen)، وهو أحد أيديولوجيي اليمين المتطرف الأفريكاني، وبُث انطلاقًا من عام (1943) في الصحف الوطنية من مثل دي بروجر (Die Burger) في مدينة الكاب، وبوساطة السياسيين من الحزب الوطني الموحد (HNP). وكان المراد من هذا التصور أن يكون فريدًا يعبر عن سياسة جديدة مؤسسة على الفصل التام والنهائي بين مختلف «الطوائف» الموجودة في جنوب إفريقية توطئة لتطبيق «التطور المنفصل» لهذه الطوائف، «مع ضمان أمن العرق الأبيض، والحضارة المسيحية»، طبقًا لكلمات دانييل مالان (Daniel Malaan)، المنتصر على رأس الحزب الوطني الموحد في انتخابات عام (1948) وأول صانعي هذه السياسة. والواقع أن الأبارتايد، على الرغم مما كان يحيط به من كلام منمق كان يرتبط بممارسات تمييز جد قديمة، عُززت منذ نهاية القرن التاسع عشر بنمو الرأسمالية الاستعمارية وبانضمام عدد متزايد من البيض إلى الأطروحات العنصرية واليمينية المتطرفة.

عندما أسس أعوان (الشركة الهولندية لجزر الهند الشرقية/ VOC) الوكالة التجارية في الكاب عام (1652)، لم تكن سوى محطة على طريق جزر الهند الهولندية التي اشتهرت عن حق بأنها أكثر إيرادًا عندئذ. ومع ذلك، سرعان ما تحولت الوكالة التجارية إلى مستعمرة استيطانية حيث يزداد عدد الأوربيين بانتظام (200 شخص في منتصف القرن السابع عشر؛ 2000 نحو عام 1700 إلى 20000 في نهاية القرن الثامن عشر)، من أصل هولندي في غالبيتهم، لكن فيهم أوربيين آخرين، وبخاصة هوغنوت فرنسيون [البروتستانت الذين فروا من مذابح الكاثوليك هناك، ز م] وأقام هؤلاء البيض في وقت مبكر جدًا علاقات غير متكافئة مع الأفارقة[1].

هناك خرافة عنيدة تشكل جزءًا من أيديولوجية الأبارتايد وروج لها تاريخ رسمي متواطئ، تزعم بأنهم وجدوا جنوب إفريقية خاليًا من كل حضور إنساني، وهو ما يعطيهم الحق في اعتبار أنفسهم السكان الأصليين. والواقع هو أن السكان المحليين، خويي (Khoï)، سان (San) وشعوب يتكلمون البانتو، الذين تثبت كل البحوث وجودهم الجد قديم في المنطقة[2]، كان البيض قد همشوهم تدريجيًا وأخضعوهم، والذين تحولت غالبيتهم من أعوان للشركة الهولندية لجزر الهند الشرقية إلى بوير (Boers) فلاحين، ثم إلى تريبوير (فلاحين يمارسون الترحل على مسافات طويلة تقتضيها تربية المواشي). وأجبر رفض السكان المحليين العمل في مزارع المستوطنين هؤلاء في البداية على جلب اليد العاملة من أماكن أخرى، وبخاصة من مدغشقر، ومن إفريقية الشرقية والغربية أيضًا، ومن جزر الهند الهولندية وخليج البنغال. فقد ارتفع عدد العبيد من (6000) في بداية القرن الثامن عشر إلى (30000) بعد مئة سنة (19346 رجلاً و10515 امرأة في عام 1806). وكان الترحل من جهة أخرى يدفع المستوطنين نحو الشمال وبخاصة إلى الأراضي الخصبة في الشرق، أبعد فأبعد عن مدينة الكاب، وهو ما أفضى إلى سلسلة طويلة من الحروب: إذ كانت الغزوات والغزوات المضادة تواجه البيض بالخويي وبالسان، و«حروب كافر/ Cafers» ضد أقوام كسوسا (Xhosa) (1750-1856)، و«حروب سوتو/ Sotho» ضد السوتو (1858-1881)، و«حرب الزولو» (1838-1879). وإذ أدرجت هذه الحروب العنف والقسوة في قلب العملية الاستعمارية بجنوب إفريقية، كانت بالنسبة إلى المستوطنين إحدى أكثر الوسائل الناجعة للاستئثار بالأراضي وتحويل الأفارقة إلى وضعية اليد العاملة الذليلة.

وسيشكل هؤلاء الأفارقة علاوة على ذلك خيال المستوطنين وهم ينشئون لجنوب إفريقية ماضيًا لا يظهر الأفارقة فيه إلا على شكل «عقبات أمام التقدم الحضاري» ومهزومين في كل المواجهات التي واكبت تاريخ هذه المنطقة. كان هذا التاريخ وضع

المستوطنين في علاقة مزدوجة مع الأفارقة: فمن جهة الخوف، خوف من تمرد العبيد وخوف من نصر نهائي للإفريقيين المتحالفين، ومن جهة أخرى الحاجة، الحاجة إلى يد عاملة، ولكن حاجة وسواسية للنساء في مجتمع استعماري شديد الذكورة. ومن هنا الإجراءات القانونية المبكرة التي سنجدها في القرن العشرين ضمن الأبارتايد الرسمي: من منع العبيد الاجتماع لأكثر من اثنين، ومن امتلاكهم أسلحة نارية؛ والإلزام بحمل تصريح ما أن يغادروا ممتلكات سيدهم، وشيطنة «اختلاط الأعراق» والعلاقات الجنسية بين المستوطنين والأهالي أو العبيد، التي عدّت منذ عام (1678) كَ«مصيبة لهولندا وللأمم المسيحية». وإزاء استمرار المساكنة من دون زواج والزيادة المطردة لأعداد الخلاسيين، قررت السلطات حظر الزواج بين «أناس من ألوان مختلفة» في عام (1685).

بعدما استولى البريطانيون على الكاب منذ عام (1795)، شملوا جنوب إفريقية بحظر تجارة العبيد، في عام (1807)، ثم بحظر الاسترقاق في عام (1833). وعلى الرغم من قانون صادر في عام (1828) يعلن المساواة القانونية بين البيض والسود، إلا أنهم لم يغيروا شيئًا في الممارسات التمييزية.

وعوضًا عن أن تخف هذه الممارسات، فإنها ستعزز عقب اكتشاف الماس عام (1867) والذهب عام (1886). وكل الذاكرة الإفريقية عن الأبارتايد تحيل إلى الصدمة التي أفضت إليها إقامة الاقتصاد المنجمي في نهاية القرن التاسع عشر. وقد جذبت هذه الذاكرة الإفريقية إليها تعاطف الليبراليين البيض من مثل آلان باتون (Alan Paton)[4]: «هنا، في جوهانسبورغ، إنها المناجم، كل شيء يأتي من المناجم (. . .)، نأتي من الترانسكاي ومن باسوتو لاند ومن بتسوانا لاند ومن سوازيلاند ومن بلاد الزولو، وحتى من ندوتشيني. نعيش في معسكرات، وعلينا التخلي عن نسائنا وأطفالنا. وإذا ما عثر على الذهب فلسنا نحن الذين ستدفع لنا أجور أكثر لتعبنا. بل أسهم البيض هي التي سترتفع ويمكنك قراءة ذلك في الصحف. إنهم يُجَنون عندما يكتشف ذهب جديد. ويقودوننا بأعداد أكبر لنعيش في معسكرات ونحفر الأرض مقابل ثلاثة شلنات يوميًا. إنهم لا يقولون أبدًا: «هذه إمكانية لدفع أجور أفضل لعمالنا» بل يقولون فقط: «هذه إمكانية لبناء منزل أكبر وشراء سيارة أضخم. فمن المهم العثور على الذهب، لأن كل جنوب إفريقية مشيدة على المناجم» لقد هَمْهَم وارتفع صوته كرعد آتٍ من بعيد: «لكنها ليست مشيدة على المناجم، يقول، إنها مشيدة على ظهورنا، من عرقنا، من عملنا. وكل مصنع، كل مسرح، كل منزل جميل بنيناه نحن»[5].

سيَر إفريقية[3]

«ثم تغلغلت العادات الأوربية في البلاد ودمرت كل ما كان يدخل إلى نفوسنا السرور»، يشكو الزولو. يجلب الأبيض المسيحية ويعلم القراءة والكتابة. يبشر بالنظام في الحياة اليومية ويكافح الأمراض. إنه يعرف ويعمل آلاف الأشياء التي تحدث تأثيرًا ونلوم أنفسنا عليها بحماسة مقابل التضحيات. لكنه يظل السيد على حال والإجبار يأتي منه. إنه الفاتر الذي «لا يحب إلا من طرف اللسان» والمتباعد الذي ينساك غدًا إذا لم يعد بحاجة إليك. إنه الظالم الذي يتلفظ فمه بسهولة بالكذب، والكافر الذي يضرب الشيوخ أمام أولادهم وتابعيهم. لكن، في المقابل، إن حياة مديدة نشيطة حتى لو كانت غير مرضية بالاتصال مع البيض تجلب في الطبائع الأكثر نبلاً تنمية للقوى الخيرة. (. . .).

(. . .) فيما بعد تغلغلت عادات الأوربيين في البلاد، وتلاشى كل ما كان يدخل السرور إلى نفوسنا، وكل ما كنا نحبه لأننا تعلمناه من آبائنا. لقد شتتنا الأوربيون في كل مكان، وكانوا يؤكدون: «إنكم ترعون ثيرانكم في مزارعنا». كانوا يتحدثون في هذا مع آبائنا، أعيان القوم. رأينا البعض يُدعون للمغادرة حتى يخدموا الأوربيين، كانوا يخدمون لأننا كنا نعيش في المزرعة. وإذا لم يكن لعائلة أولاد، كان عليها تقديم ثور كل سنة. لكن آخرين كانوا يتخلصون بمتعة أكبر، فلم يكن عليهم دفع أي شيء، بل حراسة نعاج الأوربيين ومواشيهم. ومن كان يرفض ذلك يضرب مهما كانت سنه. أوه، إن ذلك كان يدهشنا كثيرًا، نحن الأطفال، أن نرى رجلاً مسنًا بضع على رأسه الحلقة، يُضرب من قبل الأوربيين. كان ذلك يدهشنا لأننا ما كنا نعلم أن رجلاً مسنًا يمكن ضربه من قبل رجل آخر. ولم يكن مقبولاً على كل حال أن يُضرب رجال بالغ بحضورنا، لأننا كنا صغارًا. وعندما كان أوربي يضرب أحد الرجال، لم يكن يتوقف بل يسقطه على الأرض. ونحن، الذين كنا لا نزال أطفالاً، كنا نندهش لرؤية رجل مسن يضع الحلقة على رأسه، يُرمى به إلى الأرض والدم يسيل من منخريه، وعيناه منتفختان، ووجهه متورم. وهكذا انقضى زمن نمونا، الوقت الذي كنا نتمتع فيه بالحياة بحرية. لقد تشتتوا كرال بعد كرال، كل أولئك الذين ينتمون إلى الجيل السابق وكانوا يستطيعون تأدية خدمة للكرال.

غير أن الأشياء أكثر تعقدًا من استحضار الماضي بالذاكرة. إذ إن الاقتصاد الاستعماري الجنوب إفريقي ارتكز في الواقع على رأسماليتين مصالحهما متعارضة، لكن تأثيراتهما واحدة على الأفارقة: الرأسمالية المنجمية والصناعية، التي يسيطر عليها البريطانيون على نطاق واسع، والرأسمالية الزراعية وهي بأيدي البوير، الذين أخذوا يعتزون بتسمية أفريقانر. وكلتاهما تحتاجان إلى أراضٍ، وهو ما كان يعني نزع ملكيات الأفارقة العقارية بكثافة، وكلتاهما تحتاجان إلى يد عاملة، وهو ما كان يعني إفريقيين مستغلين، مجبرين على العيش من أجورهم. لكن، إذا كانت الصناعة بحاجة إلى يد عاملة حرة ومتحركة ومرنة، فإن الرأسمالية الزراعية كانت تتطلب عمالاً مرتبطين بالأرض في وضع أشبه بالعبودية. إلى هذا التناقض الداخلي ضمن الرأسمالية الاستعمارية، أضيف

تناقض آخر جعل من المستحيل، في نطاق المستعمرة، تكون طبقة عمالية: فقد كان العمال البيض على اختلاف أصولهم، بريطانيين أم أفريكانز، وانتماءاتهم السياسية، عمالاً، ليبراليين أو وطنيين، يشتركون في الخوف نفسه من المنافسة المحتملة التي يشكلها العمال السود. ولذا انضموا إلى مبدأي (الحاجز اللوني/Color Bar) و((Job reservation)، ونظام «الوظائف المحفوظة» للعمال البيض والمحظورة على «العروق» الأخرى)[6].

وقد جرى بين نهاية حرب البوير (1899-1902) وبداية الحرب العالمية الثانية، قبل فوز الوطنيين الانتخابي في عام (1948)، وضع الأسس القانونية والعملية للأبارتايد. فما إن رأى اتحاد جنوب إفريقية النور كجزء من الإمبراطورية البريطانية عام (1910) حتى قرر قانون المناجم والأعمال (Mines and Works Act, 1911) الحاجز اللوني في المناجم والمؤسسات الصناعية. وقد امتدت هذه الإجراءات إلى مجموع الصناعات في عام (1926)، رابطة على الدوام بين العمال البيض وأصحاب الأعمال ضد العمال السود الذين أُلزموا الوظائف القليلة التأهيل والأجر. وأساسي أيضًا (Native Land Act, 1913) أي: قانون الأرض الوطنية، الذي جاء يكرس ويفاقم نزع الملكيات العقارية التي كان الأفارقة ضحايا لها، بإحداث «محميات للأهالي»، حُصرت في (7,5%) من الأراضي (لِ 78% من السكان)، بينما كانت تشتمل المنطقة «البيضاء» على (92,5%) منها، وبتحديد حق الفرد في تملك الأرض في المنطقة المخصصة لِ«طائفته» فقط.

و لم يفض التعديل الذي صودق عليه في عام (1936) على (قانون الأرض الوطنية / Native Trust and Land Act)، وكان ينص على زيادة الجزء المخصص للمحميات الأهلية إلى (13,7%) من الأراضي، إلى تغيير أي شيء في مضمون هذه التدابير التي سيستند إليها تصلب الإجراءات التمييزية السابقة. وبالفعل، أكد قانون المناطق العمرانية (Native Urban Area Act, 1923) استثناء الأفارقة من أي حق في الملكية ضمن المناطق العمرانية، وخصص لهم معازل سكنية (townships)، واقعة بعيدًا عن الأحياء الأوربية. وفي المناسبة ذاتها، أصبح التصريح المستخدم لمراقبة هوية الأفارقة وحقهم في الإقامة بالمدينة وصفتهم الحقيقية كمأجورين، رسميًا وعُمم. ولاستمرار تسلط الخوف من اختلاط العروق على السلطات فقد أصدرت في عام (1927) القانون حول انتهاك الأخلاق الذي كان يمنع العلاقات الجنسية بين السود والبيض خارج نطاق الزواج. وقد دخلت كل هذه القوانين حيز التطبيق في سياق خاص جدًا، تحول عسير من اقتصاد الحرب، ضائقة اقتصادية، منافسة متنامية بين العمال السود والبيض، جعل عددًا متزايدًا من البيض يرون فيها وَجَلاً. أما إضراب عمال راند في عام (1922) والذي سانده الحزب الشيوعي الذي

تكون في (1921) فقد تطور إلى تمرد: كان شعارهم فيه ينادي: «أيها العمال، اتحدوا وكافحوا من أجل جنوب إفريقية بيضاء». وقد كان قمع الحركة بقسوة في مصلحة جمعية سرية هي (جنوب إفريقية الفتاة) التي أصبحت فيما بعد (الأخوة الأفريقانية/ (Afrikaner Broeder Boud). هذه الجمعية التي كانت تنتقي مثقفين، معلمين وأساتذة، مرتبطين بجامعة ستيللينبوش (Stellenbosch)، وكانت مختبرًا للراديكالية الأفريقانية، نمّت بسرعة نفوذها بفضل كوادرها المعتنقين للوطنية المتشددة. وكان منهم دانييل مالان ويوهانس ستريجدوم (Johannes Stijdom)، وهما رئيسان للوزراء في المستقبل: (1948-1954) و(1954-1958) على التوالي. هؤلاء الكوادر الذين تأثروا كثيرًا بالأيديولوجيات السائدة في هولندا، الوطنية المسيحية، وفي ألمانيا، النازية، حيث درس كثير منهم، كانوا جميعًا أنصارًا لتحذير التمييز وإقامة «نظام جديد» نهائي، في جنوب إفريقية.

وقد اشتد ضغط البيض أيضًا مع التروح إلى المدن، خلال العشرينيات الماضية من قبل (الكافير البيض Wit Kaffirs، أي: «البيض الفقراء»)، وهم فلاحون أفريقان نازحون، عاطلون عن العمل غالبًا، يتصفون بعنصرية بدائية. وقد زادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الثلاثينيات، إضافة إلى المجهود الحربي لمصلحة الحلفاء ضد ألمانيا النازية، التوترات. فمنذ عام (1933)، كانت (الأخوة الأفريقانية) اقترحت وصفات سريعة ترمي إلى «تنمية منفصلة»، تنص على تجميع «الأهالي»، بمن فيهم العمال المنفصلون عن قبائلهم في المدن، بحسب أصولهم، في مناطق خاصة حيث سينتظمون و«يتطورون» طبقًا لتقاليدهم وأعرافهم. وبما أن هذه الأفكار رتبت بصورة تعجب الرأي العام الأفريكاني وأُظهرت كبرنامج للحكم، فقد أعطت الأغلبية لائتلاف اليمين واليمين المتطرف الذي قاده الحزب الوطني الموحد برئاسة دانييل مالان في الانتخابات التشريعية عام (1948).

إن الإجراءات القانونية الضخمة التي صودق عليها بدفع من رئيس الوزراء دانييل مالان بصورة رئيسة ونظمها خلفاؤه حتى عام (1970)، لم تجدد إلا القليل فيما يتصل بالتمييز العنصري، واكتفت بتشديد طرق المراقبة وإمكاناتها[7]. والتجديد الهام كان يكمن في صياغة نظام لتصنيف «الجماعات العرقية» سينتج عنه التمييز العنصري المعزز، والإقصاء السياسي للإفريقيين، وتزايد الطابع البوليسي للنظام أكثر فأكثر[8]، وهو قانون تسجيل السكان (Population Registration Act, 1950). فكان الجنوب إفريقيون يجدون أنفسهم منذئذ مقسمين إلى ثلاث مجموعات بحسب مظهرها الجسمي: «البيض» (2,6 مليون، أي: 20,8% من السكان في عام 1951)، جرى أخيرًا وضع اليابانيين بينهم، «الملونون» (1,1 مليون، أي: 10,8% من السكان)، وقد حرموا من حق الانتخاب في

عام (1956)، وضم إليهم في عامي (1959 و1967) تصنيفات جديدة (الخلاسيون، خلاسيو الكاب، الصينيون، الهنود، الآسيويون الآخرون، الملونون الآخرون)، أخيرًا «السود» (12,6 مليون، أي: 68. 2% من السكان)، وضم إليهم «كل شخص يُقبل عمومًا كعضو في عرق أبوريجيني أو في قبيلة إفريقية». كان هذا التحديد القسري لهوية السود الذين انتزعت كل حقوقهم مزدوجًا: «هوية عرقية»، ثم «هوية قبلية» أو «إثنية» قومية. وقد ظهرت هذه الهوية الأخيرة بداية في قانون الارتقاء بالحكم الذاتي للبانتو عام (1959) (Promotion of Bantu Self-Government Act) الذي لم يكن يميز أقل من تسع جماعات «قومية» قدمت على أنها «تقليدية» جامدة في نوع من اللازمنية، بينما كان البوير أنفسهم شهودًا، منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى الاحتلال الإنغليزي في سنوات العقد الأول من القرن التاسع عشر، على زوال بعض الجماعات وظهور أخرى جديدة، على علاقة بعمليات معقدة لتكوين الدولة أطلقت نتيجة لتشكيل مملكة الزولو في مطلع القرن التاسع عشر.

وقد وسم فرض الطابع العرقي التمييز بصلابة غير مسبوقة. فعلى صعيد الإقامة، كان الأفارقة يجدون أنفسهم، ما إن يخرجوا من محمياتهم، في المدينة أوفي المناطق الريفية البيضاء، في شدة من الحرج وحالة انتهاك لعديد القوانين التي تحكم الحق في الإقامة والتنقل. وكانت الرقابة على الخروج (efflux control)[9] تسمح بمراقبة حركة الهجرة لدى مغادرة المحميات، بينما كان يقصد بالرقابة على الدخول (influx control)[1] إلى المناطق البيضاء في الواقع، توجيه اليد العاملة الإفريقية طبقًا لحاجات الاقتصاد الزراعي والمنجمي أو الصناعي الأبيض، وهو نظام تعزز بالتصريحات الإجبارية للرجال والنساء فوق السادسة عشرة، وبمكاتب العمل المتعددة (Labour bureaux) التي كانت تقوم بانتقاء العمال وتعيينهم. كما استعملت هذه التصنيفات العرقية في فرض احترام إجراءات الأبارتايد الخسيسة (Petty apartheid)، القائمة على الفصل التام لأماكن الخدمات العامة التي عدَّد قانون (Reservation of Separate Amenities Act, 1953) قائمة طويلة بها: المكتبات، المشافي، الكنائس والمعابد، المصاعد، دورات المياه، الحانات والمطاعم، قاعات العروض، الملاعب الرياضية، وسائل النقل، مقاعد الحدائق العامة . . . وكانت هذه التدابير تعني في الواقع مأسسة نوعية الخدمات السيئة المخصصة للإفريقيين في كل المجالات، وبخاصة في ميدان الصحة والتربية الشكلية[10][2].

ما إن جرى تجميد الأفارقة في أعراقهم وقومياتهم أو قبائلهم، حتى أصبح ممكنًا السير إلى النهاية في سياسة البانتوستانات، التي ترجع إلى المحميات الأهلية التي أحدثت في عامي

(1913 و1936) والتي قننت منذ عام (1951) (قانون سلطات البانتو) لكي تهذب تدريجًا فيما بعد (قانون الارتقاء بالحكم الذاتي للبانتو في عام 1959/ Bantu Homeland Citizenship Act, 1970، و(Bantu Homeland Constitutive Act, 1971)). ولم تكتف السلطة البيضاء باختراع قوميات، بل اختلقت عوضًا عن المجلس التمثيلي للأهالي الذي تكون في عام (1936)، تراتبية ثقيلة من السلطات المزعومة تقليدية، منحتها أراض، قبل أن تنظم فيها نظامًا للمجالس وللحكم، كانت السلطة فيه بالفعل لموظفي قسم شؤون السكان الأصليين (Department of Native Affairs)، الذي أصبح في عام (1978) قسم التعاون والتنمية (Department of cooperation and development) وفي عام (1986) قسم تخطيط التنمية (Dept. of Develop. Planning). هذه الأوطان القومية (home lands) اعتُرف لها في البداية باستقلال ذاتي في الظاهر، ثم أصبح بعضها مثل بوفوتاتسوانا (Bophuthatswana) «مستقلاً» رسميًا. لكن وظيفتها كانت في الواقع اقتصادية: وهي تكوين احتياطي من إنتاج وإعادة إنتاج يد عاملة رخيصة تُستغل بحسب الحاجة وتطرد إلى الأوطان الذين ينكر عليهم منذئذ اكتساب جنسية جنوب إفريقية. وصار من الأسهل بعد وقت قصير تصدير رأس المال إليها واستغلال قوة العمل في المكان، وهو ما عجل في الوقت ذاته حركة نزع الملكيات العقارية وعزز تبعية البانتوستانات إزاء جنوب إفريقية. لكن الثورات التي كانت مكتومة لوقت طويل تكاثرت خلال السبعينيات والثمانينيات، ضد التعسف والبؤس، مفضية إلى التدخل المستمر لشرطة جنوب إفريقية وقوة دفاع جنوب إفريقية والحرس، وهم ميليشيا مؤلفة في ظل دولة جنوب إفريقية ومطمئنة إلى إفلاتها من أي عقاب.

وعلى الرغم من بضع مواجهات بين جماعات قومية، معزولة تمامًا، إلا أن هذه السياسة التي تقوم على مبدأ فرق تسد أخفقت. ولأن مقاومة الأباتاريد تمثل خليطًا من كل «المجموعات العرقية» التي كونت كل منها منظماتها الخاصة (مثل مؤتمر هنود الناتال في عام 1894، أو مؤتمر عموم الأفارقة في عام 1959)، فقد نجحت، بفضل منظمات متعددة القوميات مثل المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC، الذي تشكل منذ عام 1912) والجبهة الديمقراطية المتحدة (UDF، وأسست في عام 1983)، في تحدي مناورات نظام التمييز العنصري ومحاربته وجهًا لوجه. وهكذا كانت الحياة الاجتماعية والسياسية في إفريقية سلسلة متعاقبة من العنف المتواصل، من القمع إلى المقاومة ومن المقاومة إلى القمع[11]. ولهذا اشتدت بدورها استراتيجية إقصاء الأفارقة من اللعبة السياسية، وأعطت للحكومة العنصرية تدريجًا كل صفات نظام بوليسي وإرهابي لا يمكن لأي شيء إخفاؤه،

ولا حتى الحوار المزعوم مع بعض الدول الإفريقية الأكثر ديكتاتورية وفسادًا، أو استراتيجية التنمية الاقتصادية المدعومة على نطاق واسع من الغربيين[12]، انتهاكًا لإجراءات الحصار الدولية. كان قانون القضاء على الشيوعية الذي أصدر في عام (1950) يعرفها بطريقة بلغ من غموضها أنها كانت تعطي الحكومة السلطة بملاحقة أي كان: إذ كان شيوعيًا كل من ينضم إلى «أي مذهب يرمي إلى إقامة ديكتاتورية البروليتاريا والتسبب في فوضى ضمن الاتحاد، بفرض تغييرات سياسية، واقتصادية أو اجتماعية، بدعم من حكومة أجنبية أولاً». علاوة على ذلك كان قانون الأمن العام والقانون الجنائي لعام (1953) يسمحان بإعلان حالة الطوارئ، وتعليق الحريات العامة وإدانة كل شخص ينتهك القوانين أو يساعد بأي وسيلة كانت حركات المقاومة.

ولقلق جنوب إفريقية حيال حصول عدد متزايد من البلدان الإفريقية على الاستقلال، وتنامي الكفاح التحريري المسلح في إفريقية الجنوبية، عمدت إلى قطع صلاتها بالمملكة المتحدة وبالكومنولث وأعلنت نفسها جمهورية عام (1961). وقد زادت هذه العزلة من النظام القمعي إذ عرَّف وزير العدل جيمس كروغر (James Kruger)، باعتباره صانع قانون الأمن الداخلي عام (1976) كأعداء للدولة «الشيوعيين، الزعماء السياسيين السود، الحركات الدينية الراديكالية وكل الذين يسعون إلى الثورة». وظهر خلال السبعينيات في الأوساط العسكرية مفهوم الأمن القومي الكامل (Total National Security) الذي كلف ماغنوس مالان (Magnus Malan) رئيس أركان قوة دفاع جنوب إفريقية السابق، الذي أصبح وزيرًا للدفاع في عام (1980)، بوضعه موضع التنفيذ. وعهد منذئذ إلى مجلس أمن الدولة بتهيئة القرارات واتخاذها فيما يتعلق بمستقبل البلاد. وكانت القوات المسلحة في عام (1982) تعد (120000) فردًا، يضاف إليهم المواطنون البيض المسلحون، من الشباب والشيوخ، والرجال والنساء. لكن هذه التدابير لم تمنع حركات المقاومة من البقاء جد نشيطة، فألجأت الحكومة لقمع تزايد: كمذبحة المتظاهرين في شاربفيل في (1960/03/21) (رسميًا: 69 قتيلاً و180 جريحًا)، ومحاكمات جائرة، منها محاكمة زعماء المؤتمر الوطني الإفريقي، وبينهم نلسن مانديلا الذي حكم عليه بالسجن المؤبد عام (1963)، وقمع عنيف لطلبة الثانويات الذين تظاهروا في سويتو ضد إدخال اللغة الأفريقانية في التعليم عام (1976)، واغتيال مناضلين ضد الأبارتايد مهما كانت «المجموعة العرقية» التي ينتمون إليها، سواء في الخارج أم في جنوب إفريقية، كالمناضل ستيف بيكو، وهو ناشط من جمعية الوعي الأسود (Black Conciousness)، عذبته الشرطة حتى الموت عام (1977).

إلا أن عنف الدولة وإرهابها المتواصلين لم يستطيعا إنقاذ نظام مؤسس على الإنكار الدائم لأبسط الحقوق. إذ انتهى كفاح الأفارقة الطويل الذي نُظم ضد هذا النظام وتبعه منذ نهاية القرن التاسع عشر شرائح السكان الأخرى إلى وضع مشروع بنّاء لجنوب إفريقية أخرى، نُص عليه في ميثاقُ الحرية (Charte de la Liberté, 1955): «إن جنوب إفريقية تنتمي لكل الذين يعيشون فيها، للبيض والسود على السواء، وما من حكومة يحق لها إدعاء ممارسة السلطة إذا لم تحصل عليها بإرادة الجميع». إن جنوب إفريقية الأخرى هذه التي كان الأبارتايد ينكر على الدوام إمكان وجودها، هي التي انتهى المناضلون في سبيل الحرية إلى فرضها منذ عام (1990). ومع ذلك، فإن إلغاء الإجراءات الأكثر خساسة في هذا النظام وإقامة دولة القانون، مع إبقاء الإجراءات الاقتصادية التي بني عليها الأبارتاريد، لم يكف لتهدئة نفاذ صبر الغالبية ولا للأم الجراح القديمة[13]. ذلك أنه بسبب هذا الاختلال الموروث عن ماضٍ طويل، تبدو جنوب إفريقية الجديدة بهذه الهشاشة على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

3/ 3/ 5) ملحق (1): أبوية وعنف في مزارع الترانسفال (1900-1950 م)

شارل فان أونسيلين (Charles Van Onselen)*

إن اختيار الملاك البيض اللجوء إلى الجَلد (Sjambok) إذا ما أخفقت عقوبات أخرى، ليس فيه ما يدهش. فلنشر بهذا الشأن إلى أن السوط، بخلاف الغرامة النقدية والعنف البدني التعسفي أوكل شكل آخر من العقاب، قد أسهم في الدينامية المتضمَّنة في نظام الأبوة والأبوية[1](1). وهناك نقطتان ينبغي توضيحهما. إذ كان الجلد بداية، على عكس وسائل القصاص الأخرى الأكثر «عفوية»، يجري بعد إمعان التفكير وبحسب طقوس معينة. وكان يترافق مع فعل خضوع المزارع البدني إلى المالك[2](2). وهكذا كان «الطفل» يدرك مدى تصاغره في مواجهة سلطة «الأب». وكان الجَلد، من ناحية ثانية، يوقع خارج أي سلطة قضائية. فقد كان هذا العنف الذي يمارسه الأب على الأسر في حميمية «الأسرة» يسمح بإبقاء المزارع في وضعية «الطفل» ضمن بنى المجتمع وتأكيد انعدام قيمة وضعه بنظر القانون. هذه الأعمال القاسية المرتكبة ضمن العائلة، يضاف إليها السكوت الثقيل لمجتمع ذي بنى عنصرية، كانت تذكر المزارعين السود بأنهم كانوا خاضعين لسلطة الآباء البيض الغاشمة في نظام أبوي.

وحتى يسهم السوط بفاعلية في توطيد روح الهيمنة، كان لا بد من أن يتمكن الطفل من أن يلاحظ ويدرك الفرق بين الرعب الذي يثيره العنف البدني والمكافأة التي

تقترن بالكد والخضوع. إذ إن نظامًا يستخدم العصا من دون الجزرة كان يفقد، بالتعريف تقريبًا، طابعه الأبوي. ولهذا في مقابل كل عمل عنف يرتكب ضد المزارعين، كان لا يد من التعويض بهدايا وتنازلات توخيًا لتأمين استقرار النظام على المدى البعيد. إذ كان لِـ«الأب» الأبيض الحق في أن يكون صارمًا مع «أطفاله» السود. لكنه إن لم يكن يريد الانحراف عن الروح المسيحي الذي كان يلهم الجماعة، فعليه أن يبدو قادرًا على القيام ببوادر على الرفق، ودلائل على الاهتمام والكرم كلما كان الوضع يتطلب ذلك.

ففي جنوب غربي الترانسفال، مثلما كان الأمر في كل مكان بجنوب إفريقية، في الريف، كانت تقترن من دون عناء في المستَغَلة التنازلات للإيمان المسيحي، بأسس الحياة الاجتماعية التي كانها نظام الأبوة والأبوية. فالملاك الأفريكان الذين كانوا يرون من المستحيل السماح للمزارعين السود بدخول منازلهم لعيد من الأعياد، لم يروا أي مفارقة في دعوة هؤلاء السود أنفسهم إلى صالوناتهم للصلاة. إذ كانت هذه التجمعات التي يرأسها كبير الأسرة الأبيض تسمح بجمع كل «العائلة» الموسعة وتسهم في تعزيز أواصر شبه القرابة باعتبار أن كل الأعضاء الحاضرين كانوا ينحنون بخشوع أمام الله. وكان هذا المنطق نفسه ساريًا أيام الصلاة الاستثنائية زمن الجفاف، عندما يجتمع الكل في المزرعة بمكان خاص للدعاء. وكان لرئيس الأسرة في هذه الحالة دائمًا دور الوسيط. إذ يرأس اجتماع العائلة ويحدد مجرياته[3].

كما أن الملاك الأفريكان في المثلث كانوا نادرًا ما يرفضون، بمناسبة طقوس البلوغ، للمزارعين المحترمين وللخدام السود، الحقوق المتصلة بشبه القرابة. فإبان الولادات والزيجات ومراسم الجنازات، حتى وإن كان السود يُدعون لاحترام مسافة مناسبة والتحلي بالرصانة والتحفظ، كان يناط بهم دور خاص في المراسم التي تمليها، على كل، النواة الضيقة للعائلة والأصدقاء المقربون من المالك. ولو لم يكن المالك يستجيب في أحوال كهذه لتطلعات العائلة السوداء المعقولة، لم يكن يشعر الفلاحون بالإهانة فحسب، بل كان يشكل هذا التقصير بالنسبة إليهم مساسًا خطيرًا بآداب اللياقة. وكان المنتظر من الملاك بالطريقة نفسها عمليًا أن يقدموا لعمالهم الزراعيين أو مزارعيهم خروفًا للاحتفال بولادة طفل، أو يشهدوا مراسم جنازة خدامهم أو مزارعيهم القدامى[4].

(. . .) فعلى هذه الخلفية إذن علينا النظر إلى شهادة كاس مين (Kas Maine)، وهو ابن مزارع ينتمي إلى الجيل الثاني من مهاجري موسوتو (Mosatto) الذين استقروا في مقاطعة شفيتسر رنكه (Schweizer-Reneke) بداية القرن. وقد شهد مين في شبابه،

الأفول السياسي لبعض المزارعين الأفريكان من بين الأكثر فقرًا، لمصلحة عدد قليل من الملاك الإنغليز الميسورين بعد حرب (1899-1902) في جنوب إفريقية:

كان الملاك الأفريكان يعطوننا من اللبن الرائب والحليب الطازج والغذاء الطيب، فـأوقفهم الإنغليـز. وعوضًا عن ذلك، أعطونا بضعة فناجين من الحليب يوميًا، وكانوا يحصون عدد الفناجين التي كانوا يعطوننا إياها. وإذا ما كنا نعمل في مزرعة (إنغليزية)، فلنا الحق في نصيب من ثلاثة فناجين من اللبن الرائب يوميًا. ولم يكونوا يعطوننا الحليب الطازج، بل كان علينا شراؤه.

لم يكـن الأفـريكان يبيعون أمتعتهم. فلقد كانوا يعطوننا سراويل وأحذية وأشياء أخرى. لكن الإنغليز كانوا يبيعون ملابسهم. وما كانوا ليعطوننا أبدًا سروالاً من دون دفع ثمنه[5].

تقدم لنا هذه الشهادة الغنية تصويرًا للصلات بين الرأسمالية والثقافة والعطية وتسيير العلاقات الأبوية في القسم الأكبر من جنوب-غربي الترانسفال بداية القرن العشرين.

فعلاوة على أعطية الملابس القديمة والتبغ عرضًا، كان الملاك في المثلث مع مزارعيهم يجدون أنفسهم متآلفين تآلفًا وثيقًا أثناء طقوس عيد الميلاد. لكن مثل هذه الأعياد، في مجتمع ذي بنى قائمة على اللامساواة، لا يمكن لها وحدها الاستجابة لتبادل الهبات بحسب التقليد المسيحي المكرس. والواقع أن فترة الأعياد كانت تمنح المالك الأبيض فرصة أخرى لإظهار العطف والكرم. إذ يمكن له هكذا السماح بذبح رأس ماشية حتى يستطيع «أطفاله السود» الاحتفال، وهو ما كان يزيد من هيبته كرأس للأسرة، ويساعد على تعزيز الأواصر الأبوية[6].



3/ 3/ 6) ملحق (2): من متحف إثنوغرافي إلى متحف للأبارتايد، اليوم

ناديا فوكوفيتش (Nadja Vukovic)

تنوع مضمون المعارض في جنوب إفريقية منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى اليوم تبعًا للأزمنة وتبعًا للسياسة المتبعة. فمنذ وضعت الفضاءات الجغرافية في المتاحف إبان الاجتياح وحتى وضع تاريخ الأوربيين فيها، كانت المتاحف حتى يومنا هذا انعكاسًا للهيمنة البيضاء على الشعوب الملونة.

إلا أنه إزاء التغيرات السياسية الكبرى لهذه السنوات الخيرة، ومنها الاعتراف بالأبارتايد كجريمة ضد الإنسانية، قامت المتاحف بتصحيح مجموعاتها لاستحضار ماضٍ أكثر «موضوعية» لشعوب جنوب إفريقية المختلفة.

3/ 3/ 6/ 1) متاحف التاريخ الطبيعي

لم يكن مدهشًا في مطلع القرن التاسع عشر، رؤية ظهور المتاحف الأولى في جنوب إفريقية التي خصصت معروضاتها الرئيسة للتاريخ الطبيعي. إذ إن جنوب إفريقية زاخرة بخيرات كثيرة، حيوان، نبات مواد أولية. . . ، وكانت مهمة المتاحف وصف هذه الأنواع الجغرافية والارتقاء بها، أي أن تكون انعكاسًا لاكتشاف واحتلال أراضي جنوب إفريقية من قبل المستوطنين الهولنديين والإنغليز.

فقد كان متحف جنوب إفريقية، وهو أول متحف أنشئ عام (1825) في الكاب، يجمع مجموعات حيوانية، علامة على وصف النبات وبيئته، «لم يكن هدف المتحف توضيح 'الصيد في إفريقية' إنما الشهادة على صيد البيض في إفريقية، أي انتصار الثقافة على الطبيعة الإفريقية. وكان ذلك نتيجة لعملية متحفية قائمة بذاتها تحول الحيوانات إلى أشياء ثقافية[1]. إذ استبدل بالمنطق العلمي منطق الهيمنة.

ثمة متاحف أخرى، مثل متحف ألباني (Albany) في غراهمستاون (Grahamastown)، كانت تختص بميادين الجيولوجيا وعلم المعادن وعلم النبات. إذ لم تعد المتاحف أماكن للحفظ فحسب، بل أماكن للبحوث أيضًا. فكانت دراسة موارد جنوب إفريقية في باطن الأرض بشكل أفضل تسمح باستغلالها أفضل. وهكذا طمأن اكتشاف الماس في عام (1867) ثم الذهب في عام (1886)، المستوطنين الذين وجدوا في جنوب إفريقية خزانًا هائلاً سيشكل قاعدة لاقتصادهم، ولاقتصاد «الوطن الأم». فكانت الإمبريالية الاحتلالية والاقتصادية، إبان ذروتها في فجر الثورة الصناعية، تعلن عن نفسها صراحة في المتاحف. والنتيجة «معرفة أفضل من أجل هيمنة أفضل»[2].

3/ 3/ 6/ 2) متاحف إتنوغرافية/ متاحف تاريخية: إنكار الأسود/ انتصار الحضارة البيضاء

في مطلع القرن العشرين، وعقب سلام فيرنيغينغ (Vereeniging, 1902) الذي أنهى الحرب بين البوير والبريطانيين، جرى إلغاء بعض الإجراءات التمييزية العنصرية المتخذة من قبل البوير بينما أبقى على البعض الآخر. وفي هذه الفترة ذاتها وخلال السنوات التي أعقبتها فتحت بعض المتاحف أبوابها لمجموعات ذات طابع أثري قديم وإثنوغرافي أو تاريخي، مع أن متاحف التاريخ الطبيعي ظلت الغالبية.

غير أنه، بخلاف مستعمرات إفريقية الغربية، حيث كان بعض المثقفين والعلماء وعوا وجود فن إفريقي، فنون بدائية، أو كانوا يتصورون نوعًا من الاعتراف بالمجتمعات الأصلية (تاريخ، حالة اجتماعية، ثقافة. . .)، ليس بريئًا من بعض الأفكار الاستعمارية، لم تكن النظرة الموجهة للشيء الإفريقي في جنوب إفريقية إلا إثنوغرافية زيادة على كونها مرفوقة بتصور بدائي للأسود، متأثرة بالنظريات التطورية لذلك الزمان التي كانت تؤكد أن «الإنسان نتاج التطور الحيواني وأن الحلقة التي كانت تصل الأوربي بالحيوان هي المتوحش، أي كائن ظل قريبًا من البهيمية. (. . .) هذه الضمانة المزعومة باختلاف جذري بين «العروق» من قبل الخطاب العلمي، ستستخدم كذريعة جديدة للتوسع الاستعماري»[3].

عقب إنشاء اتحاد جنوب إفريقية في عام (1910)، جرى إصدار أول القوانين التمييزية ضد السود. وكان يوجد التمييز بين «بيض» و«غير بيض» أيضًا في السياسة التي كانت المؤسسات المتحفية تمارسها، بوضع المجموعات المخصصة للثقافات الإفريقية في القسم الإثنوغرافي الذي كان يوجد هو نفسه بين مجموعات متاحف التاريخ الطبيعي، «إذ نجد هكذا وصفًا للمصنوعات اليدوية 'البدائية' في المؤسسات المتحفية التي حاول القيمون عليها إبراز الأهمية الإثنوغرافية التي قد تكتسبها[4]، بمعنى التأكيد العنصري غالبًا على الطابع المتدني أو المنحط للشعوب الأصلية».

هذه الإيديولوجيات المتمركزة حول أوربة، «الاعتقاد بضرورة الحفاظ على النقاء البيولوجي للعرق، (. . .) والخوف المرضي من اختلاط الأجناس، الذي يفاقمه التقدم العددي لغير البيض، والدفاع عن الحضارة المسيحية الغربية، باعتبارها الضمان الوحيد للقيم الأساس (. . .)، بلغت أبعد مداها في الثلاثينيات وبخاصة مع (الحزب الوطني النقي/ Purified National Party) الذي يقوده الدكتور مالان (Malan) المتأثر بالنظريات التمييزية التي كانت ألمانيا النازية تنادي بها.

فلقد كان دخول جنوب إفريقية التاريخ، بالنسبة إلى المستوطنين الأوربيين، يتصادف مع وصولهم إلى القارة. وكان متحف التاريخ يشيد بالتفوق الأبيض ونِعَم الاستعمار التي يعدونها أصلاً للحضارة في جنوب إفريقية، التصنيع، التقدم العمراني، التعليم، الصحة. . ، بلوحات لمناظر طبيعية ولرجال أسهموا في ضم لأراضٍ أوبلوحات تاريخية مثل «حروب الكافْر» وهي حرب بين السود والبوير، أو الارتحال الكبير في عام (1834) حينما طرد الإنغليز، البوير، الذين كانوا استقروا في الكاب منذ عام (1815).

وهكذا وضعت الجماعات العلمية، مع قربها من رجال السياسة، نفسها في خدمتهم ببث الإيديولوجيات الوطنية عبر المتاحف، والحث على كراهية الآخر المختلف عن الأبيض بالاحتفاء بالقيم الوطنية والدينية الأفريقانية، وبالإغفال المتعمد لذكر سياسة البوير التمييزية التي كانت تستبعد أبسط حق، وكل حرية فردية لغير البيض.

إن المتحف التاريخي، بإنكاره أن للشعب الإفريقي تاريخًا خاصًا به «كان يساعد على صنع توافق خادع[5] حول تفسير معنى الممارسات وفهم العلاقة مع التاريخ. إنكار للتاريخ يقوم على نزع الأشياء من سياقها ليس من الوجهة الثقافية فحسب بل تاريخيًا أيضًا لإبقائها في صنف «الفنون البدائية». فوظيفة المتحف المحددة هي صنع تاريخ طُهر من بعض الأحداث المحرجة للذاكرة الوطنية»[6].

«والمتحف العسكري في شانسكوب (Schanskop) مثال واضح على ذلك. إذ كان يؤمن ببث وترويج الأفكار المتصلة بتفوق الأفريكان على الأمم الأخرى. فبعد إعادة بنائه في (1970)، الحقبة التي شهدت تفاقم الوطنية الأفريقانية، كانت مجموعته تحوي تبريرًا للهيمنة الأفريقانية ولحقوق الأفريكان على الأراضي»[7].

وهكذا كان لدى الأوربيين الانطباع بأن تراثهم وتاريخهم كانا محفوظين ضد أي «أجنبي» عبر مؤسساهم المتحفية، باسم الحفاظ على العرق، وكانوا يستطيعون في هذه الأماكن ملاحظة عظمة ومجد وطنهم. فأصبح المتحف آنئذ أداة لمصلحة الحضارة الغربية المستعمرة.

وقد دام الفصل بين المجموعات الإفريقية والأوربية إلى قسم إثنوغرافي /قسم للتاريخ، طوال نظام الأبارتايد. إذ ستبقى المتاحف «واجهة لتاريخ الرجل الأبيض وليست لمن يضطهدهم ويغتصبهم ويقتلهم»[8].

3/3/6/3) المتاحف المعاصرة

حتى الثمانينات الماضية «عوضت صور آباء الأمة، في متاحف التاريخ المعاصر، صور الحكام الاستعماريين، لكن غالبيتها تستمر في العمل كأماكن لتمجيد السلطات القائمة الذاتي»[9]، في الوقت الذي كانت ترتقي موضوعات حقوق الإنسان والمساواة في الديمقراطيات الغربية، وتفوز القارة الإفريقية شيئًا فشيئًا باستقلالها. وسيكون لهذه الأحداث صداها القوي بين السكان السود.

بعد إعلان استقلال جنوب إفريقية، اشتد نظام الأبارتايد (1966-1978)، من خلال إجراءات من بينها إقامة البانتوستانات. «والشعار الشهير: ليبق الأهالي في أماكنهم»[10] كان يصبح شيئًا فشيئًا لا يطاق، بينما كانت الوطنية تتجذر. وعلى إثر تمرد شاربفيل في (1960/03/21) وتمرد سويتو في عام (1977) اللذين انتهيا بمذابح أداها المجتمع الدولي مستنكرًا القوانين العنصرية للحزب الوطني، فضل رئيس الوزراء ب و بوثا (P. W. Botha) سياسة جديدة ضمن عملية مصالحة وتجديد، بإلغاء القوانين التمييزية لِ«الأبارتايد الخسيس».

بهذا «التلطيف السياسي»، ونظرًا لاعتراف المجتمع الدولي بالأبارتايد كجريمة ضد الإنسانية في عام (1973) وضغط السود المتزايد لاستعادة تاريخهم وتراثهم وماضيهم للحصول أخيرًا على هوية ثقافية واجتماعية حقيقية، كانت المتاحف مجبرة على التحول.

«إذ أخذت متاحف قديمة تجدد مجموعاتها جاهدة في تقديم تاريخ أكثر توازنًا للجنوب إفريقيين، بينما تظهر متاحف جديدة مهتمة بموضوعات ظلت مهملة إلى ذلك الوقت، كمتحف الكفاح ضد الأبارتايد في جامعة الكاب الغربية، ومتحف العمال الذي يتعرض لظروف العمال المهاجرين القاسية (قيد البناء). أما متحف أفريكانا القديم الذي أعيدت تسميتـــه (متحف إفريقية/ Museum Africa) فقد افتتح من جديد في آب عام (1994)، في أماكن جديدة، معرضًا يتضمن منذئذ تاريخ السود الذي كان مسكوتًا عليه في الماضي»[11].

وهنا أيضًا، يؤثر المنطق السياسي في المنطق العلمي، لكن بطريقة أقل التباسًا، لأن المتاحف تسهم في تطبيق التفسير الجديد لتاريخ الشعب المضطهد الذي اتخذ مكانه على المسرح السياسي عبر المؤتمر الوطني الإفريقي ومنه نلسون مانديلا، ويتوجب عليه نتيجة لتطبيق دستوري (1993) و(1996) الجديدين، أن يُمثِّل على المسرح الثقافي والعلمي.

وسعيًا من حكومة جنوب إفريقية إلى جذورها وإلى استعادة ماضيها، كررت خلال سنوات طلبها من فرنسا حتى تعيد تمثال سارتيج بارتمان (Saartije Baartman) «فينوس الهوتنتوت» إلى جنوب إفريقية. «فمنذ نهاية الأبارتايد، أصبحت الرمز الوطني لإذلال واستعمار واستغلال قوميات جنوب إفريقية، ورمزًا أيضًا لإزالة استعمار نفسي»[12]. وكان يمكن لمتحف الأبارتايد الذي أنشئ في عام (2002) أن يفيد من رموز أخرى مثل «فينوس الهوتنتوت». لكن المساعي السياسية والعلمية كانت غير موفقة بالطريقة ذاتها التي تُصوِّر بها.

3/ 3/ 6/ 4) متحف الأبارتايد

كان إنشاء هذا المتحف في الواقع موضع مساومة. فقد حصل الأخوان سوللي وأب كروك (Solly, Abe Krok)، وهما رجلا أعمال اشتهرا في العاصمة لأنهما تاجرا، تحت نظام الأبارتايد، بكريم لتبييض البشرة السوداء على رخصة، مقابل عشرة ملايين يورو، لبناء كازينو وحديقة ملاهي، هي غولد ريف سيتي (Gold Reef City)، بشرط أن يمولا متحف الأبارتايد. وهكذا يوجد هذا الأخير، وهو موضع التمييز العنصري الوحشي وشاهد عليه، إلى جانب مكان للهو وتزجية أوقات الفراغ. تعارض غريب يعني، بالنسبة إلى البعض، امتهان الأبارتايد بالذات: وكانت مواجهة أخرى. وبما أنه أنشئ على شكل مصنع (استعمال مواد كالإسمنت والحديد والنفايات المنجمية والصلب)، فهو يذكر هكذا بالماضي المنجمي لجوهانسبورغ بينما يستعيد رمزيًا قسوة وبرودة نظام الأبارتايد.

عند المدخل ممران، ممر للبيض وآخر لغير البيض، تفصل بينهما صور لرجال ونساء خلاسيين أو ملونين معتبرين «من دون هوية»، «وصفوا بأنهم 'بقايا' من قبل زوجة فريدريك وليم دوكليرك (Frederik Willem Deklerk)»[13]، أمام الزوار. ويتلقى هؤلاء الزوار بطاقة تشير إلى هويتهم كبيض أو غير بيض، أثناء الزيارة، مهما كان أصلهم أو لون بشرتهم.

قبل الدخول إلى أحد الممرين، يُذكَّر الجمهور بأنه قبل إقرار الأبارتايد في عام (1948)، كان غير البيض يعيشون تحت وقع قوانين تمييزية ناجمة من رغبة قوية في الحفاظ على العرق من قبل البوير في مواجهة قدوم الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين كانوا يأتون إلى العمل في مستغلاتهم المنجمية.

وبينما كان ممر «البيض» كما يدل عليه اسمه مزينًا بصور وبطاقات هوية لأوربيين، كان ممر «غير البيض» يظهر تنوع الجنسيات الجنوب إفريقية، إفريقية، صينية، هندية..، عبر صور فوتوغرافية لِ«جنوب إفريقيين معاصرين، مغمورين أو معروفين، قدموا بعض الذكريات العائلية المعروضة في «صناديق للذاكرة»[14]، وبطاقات هوية تذكر انتماءهم العرقي والقومي.

وفي هذا الممر ذاته، مُثِّلت الإجراءات العنصرية بتصاريح المرور اللازمة لغير البيض من أجل التنقل من البانتوستان إلى «المدينة البيضاء»، وأيضًا بلصق نحو مئة نص لقانون، «من قانون حظر الزيجات المختلطة في عام (1955) (. . .) إلى قانون إدارة شؤون البانتو في عام (1971)[15]»، وأخيرًا بعض لافتات «غير الأوربيين» التي كانت منصوبة في مجموع الأماكن العامة، كفصل مكاني في كل أوساط المجتمع.

وكان يجب على المتحف بالطبع، في مواجهة هذا التمثيل السياسي للأبارتايد، أن يستحضر القمع الذي عانى منه السود ونتائجه المؤلمة: فهناك نحو مئة أنشوطة تتناسب مع كل سجين سياسي حكم عليه بالإعدام شنقًا، وصور لأطفال محتجزين في الثمانينيات، وخزانة زجاجية مخصصة لتلقي أدوات التعذيب، و«كاسبير» (Caspir)، أي: سيارة شرطة مصفحة.

ومن ثم يخصص المتحف، بمساعدة صور أرشيفية تلفزية، وشهادات مسجلة، قسمًا للثورات والنضال ومقاومة الشعوب المضطهدة لنظام الأبارتايد.

ولدى نهاية الزيارة، يُقترح على الجمهور حفظ ذكرياته أو انطباعاته على شريط فيديو، من جهة، ومن جهة أخرى، يُقدَم له نسخة من دستور جنوب إفريقية كما كان كتب زمن الأبارتايد.

على الرغم من أنه لا يمكن إنكار ضرورة وجود مكان للذكرى كهذا، إلا أنه في الإمكان إبداء ثلاث ملاحظات بشأنه.

أولاً، لا يشعر المرء بأن هذا المتحف يشف عن الحياة اليومية المذلة المفروضة على السود، والنتائج الأسرية التي تفضي إليها. وبالفعل «ماذا كانت تعني هذه القوانين لامرأة ملزمة بتربية أطفالها وحدها لأن الأنظمة حول تصاريح المرور كانت تمنع النساء من الانضمام إلى أزواجهن في 'المدن البيضاء'؟، وماذا كانت تمثل لعائلات رجال، مثل إسماعيل إسوب (Ishmaël Essop)، المصنف ماليزيًا ويعد أطفاله الأربعة كخلاسيين، وآخر أبيض، وآخر هندي؟»[16].

الملاحظتان الأخريان من طبيعة سياسية. إذ أهمل، في المقام الأول، تمامًا التطرق إلى تعاون بعض السود في تطبيق الأبارتايد. «من كانوا؟، لِمَ كانوا يفعلونه؟، كيف كان يحكم عليهم في جماعتهم الخاصة؟»[17].

ويأسف زائر أبيض، في المقام الثاني، لأن «المتحف لا يبين إلى أي حد استعملت الحكومة سياق الحرب الباردة، بالزعم أن المؤتمر الوطني الإفريقي سيفرض دكتاتورية شيوعية. فليس من قبيل المصادفة أن انهار الأبارتايد بُعيْد سقوط جدار برلين»[18]. وإذ يفسر المتحف ولادة التمييز والأبارتايد الذي نجم منه بأسلوب اقتصادي بحت، فإنه يغفل الطريقة التي استخدمتها الحكومة لغرس العقيدة في مواطنيها منذ الطفولة[19]، بجرهم عبر القيم الوطنية، إلى سياسة عرقية وحشية.

في مواجهة التحولات السياسية في العالم، ينبغي على المتاحف أن تتطور بإعادة تحديد مسؤولياتها ضمن المجتمع. وتحاول المتاحف في جنوب إفريقية، على الرغم من صعوباتها المالية، أن تكون الواجهة للتغيرات السياسية للبلاد وهي تطمح إلى المصالحة. وهكذا تسعى إلى قلب الوضع القائم سابقًا، وتجديد العقليات والمواقف في بلد لاتزال فيه بعض المحاصصات العرقية باقية. «توجه إصلاحي للعقل (. . .). أخذ العبرة: تعلم الدروس من الأحداث، وتوضيح الأخطاء حتى لا ترتكب من جديد، وإبراز قيمة النجاحات الإنسانية»[20].

يبدو هذا الدور «التربوي» شاقًا، لا سيما أن القليل من السود اهتموا، حتى هذه الساعة، بهذا المتحف الجديد. ويمكن تفسير ذلك بطريقتين: أولاهما هي أنه نتيجة لانعدام أي متحف خصص لهم من وجهة نظر تاريخية، حتى اليوم، فالمسعى الثقافي القائم على زيارة متحف ما، مجهول لديهم. والثانية هي أن السكان السود، أمام المشاغل الآنية،

سواء وضع «حياة يومية جديدة» موضع التطبيق، أو مابعد الأبارتايد المخيف الذي يهيمن عليه وباء الإيدز، والإجرام، والبطالة، والإدمان على الكحول. . . ، لا يريدون ربما العودة إلى الوراء، إلى السنوات الحالكة السواد. إذ يمكن مقارنة «عدم العودة» إلى الماضي هذه، بعدم عودة العبيد الذين يرفضون الحديث عن تجارة العبيد إلى أبنائهم. غير أنه كما يشير شاريس لوفيتز (Charisse Levitz)، «لا يجب أن تفضي المصالحة إلى إخفاء الماضي»[21].

على الرغم من هذه التغيرات الإيجابية للمؤسسات المتحفية، التي تبرز ماضيًا غير مجيد، فإنها لا تكفي في حد ذاتها لإلغاء التمييز العنصري، إذ إنه مع التمييز العنصري الممارس على السود، اليوم، هناك تمييز معكوس مشابه.

3/ 3/ 7) غزو الجزائر

مارك فيرّو (Marc Ferro)

إن غزو الجزائر بادعائه الوقوف ضد تجارة الرقيق والعبودية والقرصنة، ينحاز إلى نزعة استعمارية من النموذج الثاني، ذلك النموذج الذي يتصور مسبقًا «مهمته التحضيرية». فعندما يتخيل بونابرت نحو عام (1820) حملة أولى، يعد أن البربر يلحقون العار بالغرب بممارساتهم، وهو الذي أعاد العبودية لتوه في سان-دومانغ. إضافة إلى معطى آخر هو الفكرة التي ترجع إلى ماقبل الثورة الفرنسية، بأن الإمبراطورية التركية «رجل مريض» وقد آن أوان تقطيع أوصالها: غزو مصر أم الجزائر، احتمالان لا ثالث لهما.

بعد إخفاق الحملة على مصر عام (1798)، يبدو أن وضع اليد على موانئ الجزائر أكثر واقعية، وبخاصة أن فرنسا لا تجازف بملاقاة الإنغليز في طريقها. ويبقى الأمر على ما هو عليه في عام (1815). فيستخدم نزاع بين داي الجزائر ودائنين يهود من مرسيليا ذريعة للتدخل: إذ إنه يقع ضمن سياق أكثر تعقدًا وأكثر اتساعًا. فأن يكون الداي لطم ممثل شارل العاشر بمنشة أم لا، يهم بالفعل أقل من عزم العاهل الفرنسي على السعي في الخارج إلى نجاح ضروري، كما يظن، لبقاء حكمه.

هذه المعطيات المختلفة لا تتوافق في شيء. فالقراصنة الذين كانوا يمارسون القرصنة كانوا من جهتهم توقفوا عن نشاطاتهم زمن الإمبراطورية، بينما كان الحصار الإنغليزي يسمح للداي بالمتاجرة بصفة عادية، ثم عادت هذه النشاطات إلى سابق عهدها في عام

(1815)، ومن جهة أخرى، إن انعدام سياسة متماسكة أو مستمرة طبع، أثناء نصف قرن على الأقل، سلوك الحكام الفرنسيين إزاء أسلوب السيطرة على هذا البلد. إلا أنه في صناديق وزير الحرب، بورمون (Bourmont)، المارشال الذي خان نابليون في عام (1815)، كان كل شيء مهيئًا لإنزال محتمل، مع (103) سفن و(37000) رجلاً. وقد جرت العملية انطلاقًا من سيدي فرج، مُهاجِمة الجزائر العاصمة من الخلف عام (1830). فيستسلم الداي، وتنهار الإدارة التركية.

كانت الفكرة الأولى هي الصمود ضمن مرافئ الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، والتفاهم مع زعماء الأهالي في الداخل «إذ تترك لهم بقية الأراضي»، طبقًا لتعليمات الكونت موليه (Molé) إلى الحاكم العام دمرمون (Damrémont). وهو بالفعل ما كان يفكر فيه الجنرالان ديميشيل وبوجو (Desmicheles, Bugeaud) في بدايات الغزو الأولى. ولهذا فاوض الفرنسيون، في الشرق، باي قسنطينة، أحمد، وهو ذو تقاليد تركية، يحتقر العرب، وفي الغرب، عبد القادر الذي عقد الاتفاقات مع بوجو، المسماة اتفاقات ديميشيل، ثم اتفاقات التافنه. كانت تقيم هذه البروتوكولات نوعًا من الحماية على «القومية العربية»، وهو تعبير استعمل لإظهار نهاية الهيمنة التركية. لكن هناك سوء فهم مرتبط بوجود بنود سرية، وبأخطاء في الترجمة مقصودة أو غير ذلك: إذ تعتقد فرنسا منذ حكم لويس-فيليب (Louis-Philippe) بخضوع عبد القادر. والحال أن هذا الأخير الذي يزوده بوجو بالأسلحة، حتى (1000) بندقية، يظن أن الفرنسيين يتركونه يسيطر على القسم الأكبر من البلد، على أن يساعدوه في التخلص ممن يعارضون الاتفاقات المعقودة. لكن ها هو الجنرال دامرمون، في الشرق، يحتل قسنطينة. . .

فيعلن عبد القادر حينئذ الجهاد، وينضم بوجو إلى فكرة غزو البلد برمته، مع ما يتضمنه ذلك من تدمير للدولة العربية. والذي كان خصمًا عنيدًا للاحتلال الكامل عندما لم يكن حاكمًا، ارتد إلى الغزو ما إن عين في هذا المنصب.

طريقته؟. أن يعوض المراكز المعزولة التي كان الجنود فيها يُبادون بهجمات مباغتة، ويعانون من الأمراض، بمستوطنين متحركين: «إن سيقان جنودنا هي التي ستمنحنا البلد».

أما مغزى ممارسته، فإن فيكتور هوغو هو الذي سيحدده: «هناك مهمتان: تحضير السكان، واستيطان الأرض . . . تحضير السكان؟. أود ذلك، لكن يا لها من مهمة . . . إنها ليست دمج شعبين فقط، بل دمج عرقين (. . .) إنها التقريب بين القرون، فمن جهة، القرن التاسع عشر لدينا، قرن الصحافة الحرة والحضارة الشاملة، ولديهم، من جهة أخرى، القرن الرعوي والمجتمع الأبوي الهوميري والتوراتي. أي هوة سحيقة علينا

عبورها . . هل يجتمع هؤلاء الرجال أمام الله؟ (. . .) إنهم في الحياة يتدافعون ويتنابذون ويطرد أحدهم الآخر. وإذن، استيطان الأرض . . عندئذ، سيقال علينا أن نكون برابرة نوعًا ما بين هؤلاء المتوحشين (. . .). إن أرض البربر في إفريقية، أعلم ذلك (. . .). فلا يجب علينا أن نأخذها من هناك، بل علينا تدميرها. لم نأت إلى هنا لنجلب إفريقية بل لنجلب إليها أوربة»[1]. وفي الوقت الذي كان هوغو ملكيًا، يجيب الجنرالات:

«نطلق من بنادقنا القليل من الرصاص، فنحن نحرق كل الضياع وكل القرى وكل الأكواخ، ويفر العدو في كل مكان مع قطعانه، فليس في الجيش خمسة قتلى وأربعين جريحًا». في عام (1841)، كان توكفيل (Tocquville) هذه الشخصية العظيمة، يستخلص من رحلة استقصاء إلى الجزائر: «نحن نشن الحرب بأسلوب أكثر همجية من العرب أنفسهم (. . .) أما الآن، ففي جانبهم توجد الحضارة». وقد كتب الكولونيل مونتانياك (Montagnac) في عام (1843)، من جهة أخرى: «يجب إبادة كل من لا يأتي متذللاً تحت أقدامنا كالكلب». وفي عام (1845)، قام الجنرال بيليسييه (Pélissier) بقتل آلاف العرب خنقًا بالدخان في أحد الكهوف بجبال الضهرة.

تفضي هذه الطرق إلى إثارة الجنود الذين كان يفرض الجنرال بوجو عليهم انضباطًا صارمًا. لكنه في المقابل، يتركهم بعد الانتصار ينهبون ويغتصبون، أي: يلهون. إنه بينهم دائمًا، في قلب المعارك، ومن ذلك شعبيته، والأغنية المشهورة: «أرأيتها، الكاسكيت، الكاسكيت، أرأيتها، كاسكيت الأب بوجو؟».

بعدما استولي على مركز الأمير عبد القادر في سمالا يلتجئ إلى المغرب الأقصى حيث يعلم أن السلطان يسانده. لكن جيوش السلطان اندحرت بدورها في معركة إيزلي. ولاضطراره إلى شن الحرب على شكل هجمات مفاجئة نتيجة لتدمير جيوشه، وعلى الرغم من بعض الانتصارات في معركة سيدي إبراهيم، يستسلم عبد القادر للجنرال لاموريسيير (Lamorsiciére) في عام (1847). وهكذا اكتمل الغزو.

«علينا الآن أن نجعل الناس يفضلون حكمنا على حكم الأتراك أو عبد القادر، يصرح بوجو. لقد قدمنا أنفسنا للأهالي دائمًا على أننا أكثر إنصافًا وقدرة على الحكم. فيجب أن نعرفهم على طيبتنا وعلى عدالتنا».

ويأسف سكرتير بوجو، لويس فويو (Louis Veuillot)، وهو كاثوليكي روماني، لأن الحرب لا تشن تحت راية مقدسة ولا يوجب الدين شيئًا من الرفق سيفضي إلى أكبر فائدة. فيكتب إلى وزيره: «رأى العرب أن أساليبنا كانت عنيفة وقاسية، وقوانيننا مليئة بالوداعة والضعف. (. . .) أفليس شيئًا من شأنه زيادة وتشجيع الكراهية لنا، رؤيتنا

خلال حملاتنا نحرق ونكتسح كل شيء؛ ونذبّح، كما يحدث غالبًا، حتى الأطفال والنساء، ثم عندما نقبض على قاتل معزول، نحيله بكل احترام أمام محاكم متساهلة، لاستنفاذ عدة درجات من التقاضي، وأخيرًا، بعد محاكمة طويلة تبرئته غالبًا أو عقابه عقوبة خفيفة (. . .) فيخشى أن يعمد المستوطنون عديمو الضمير إلى الانتقام للاغتيال بالاغتيال».

كانت الجزائر حتى ذلك الوقت وقفًا على الجيش، إذ كان ما يقرب من ثلثه موجودًا هناك. فقد منحته ثانية المجد الذي كان قد فقده، باعتبار أن هذا المجد كان مقترنًا بالثورة وبالإمبراطورية: وكان من المألوف عندئذ التهكم عليه، كما يذكر ستاندال، مع عساكره «المزينين بأوسمتهم، الحمقى، الوقحين المتبجحين، الصخابين». لكن انتصارات الجزائر جعلت جيش إفريقية (على الموضة) (مثلما سيكون الأمر عليه فيما بعد للبحرية في أنام). إلا أنه حين يكون مجد هذا الجيش أكبر، ينبغي على قوة الخصم أن تكون كبيرة. ويجسد عبد القادر في شخصه الاعتراف بهذا الواقع، إذ إنه ممثل لعائلة من المرابطين، وباعتماده على النخبة الدينية والإصلاحية، كان كافح الجماعات التي كانت تتعاون مع النظام التركي، فهو كان يجسد إذن الوطنية العربية الجزائرية. وإبان كفاحه ضد الكفار، نادرًا ما تجاوزت مملكته منطقة وهران، لكن شرعية معركته كان يُعترف بها من أقصى إلى أقصى ما كان يسمى ولاية الجزائر، وحتى في تونس والمغرب، وهو ما رسخ النضال ضد فرنسا في المغرب برمته. فقد كانت معركته تستهدف إنشاء دولة تؤسس على الاستقلال، وهو مفهوم وطني أقل منه صوفي ولم يكن مستوحى من القرآن. وما إن هزم هذا المحاور المحترم حتى أزيل كل ما كان يمثله.

وفي هذه الأثناء أعادت رواية الأمة الفرنسية استخدام مجده الماضي، تحت حكم نابليون الثالث، بإرادتها جعله شريكًا في نضال فرنسا في سورية.

لم يكن لدى الجيش ولا السلطة، أي لويس-فيليب، سياسة محددة جيدًا إزاء الجزائر. إذ لم يكن يطرح سوى الخيار المتصل بمدى الاحتلال: فإما احتلال محدود مع جيوب (Presidios) على الطريقة الأسبانية يغلب عليها النشاط الاقتصادي، مع فكرة السيطرة على البحر المتوسط الغربي على الأقل، وإما احتلال تام يعيد بعث أعمال وأيام الإمبراطورية الرومانية، وهي مرجع كان يسمح بعدم ذكر الاعتداء الواقع على الإسلام.

أما في فرنسا فـَ«الاستيطانيون» و«المعادون للاستيطان» يتصادمون. ويتغلب الأولون ما إن تظهر الفكرة التي أطلقها الجنرال كلوزيل (Clauzel) وفحواها: إن المنتجات الاستعمارية ستعود بمئتي مليون على الوطن. وعبثًا يتصدى لهذه الأقوال الجنرال برتزين (Berthezéne)، الذي ينعت هذه الأحلام التي تُهدهَد بها خيالات الفرنسيين بـ«حكايات شرقية». ومع أن تقارير فويو لم تكن مشجعة، لكن من كان يود قراءها؟. «هذه المدينة (الجزائر) التي يبدو أن شعبًا سعيدًا شيدها من أجل مستقبل زاهر، ليست إلا مستشفى وسجن، يرين عليها المرض والمجاعة. ونصف زملاء هؤلاء الجنود الأصحاء بين أيدي الممرضات، وهؤلاء الباعة قطيع جشع من المطببين والمرابين والمضاربين، حثالة مغامرين خرجوا من كل أوحال أوربة (. . .)، وينخر الفساد السكان من الأهالي، الذي يزيده تفاقم البؤس المطرد، وقد فعلت الحضارة بهذا الشأن أكثر مما فعله الإسلام والبربرية في عدة قرون (. . .)». أما الاستيطان، «فهو غير موجود حقًا. إذ لا يباع شيء ولا يستهلك شيء في الجزائر العاصمة أو في مكان آخر ناتج من الأرض. ويعيش السكان الأوربيون من الرواتب والدماء، وبصراحة من فسق الجيش. ولو اختفى الجيش لاختفى كل شيء».

فبوجو على حق عندما يقول: «ما من استيطان من دون زراعة، وما من زراعة من دون أمن». وبما أن خيار الاحتلال التام هو الذي تغلب، فقد جرى أيضًا تبني حل الجنود - الفلاحين الأثير لدى بوجو. وعلى كل حال، فالفكرة التي حركتها الدعاية السان سيمونية، وكان الأب أنفانتان (Enfantin) رائدها، تأخذ طريقها نحو استيطان عن طريق شركات مغفلة ذات ملكيات كبيرة، بإدارة عقلانية، تكملها ملكيات صغيرة لكنها متشاركة، يحميها جميعًا الجيش. وستعرف أراضي قبائل الأهالي الكبرى المصير ذاته، بينما كانت الدولة تتدخل لدى هؤلاء وأولئك لتنسيق الأشغال. وإذ وضع هؤلاء السانسيمونيون المشكلة الاستعمارية في قلب التنمية الرأسمالية، فقد جلبوا إلى صفهم الجنرال لاموريسيير. لكن نابليون الثالث هو الذي يمثل فيما بعد أفكارهم التي يتلاءم تحقيقها مع الإبقاء على سلطة عربية مستقلة ذاتيًا نسبيًا، بينما لا يريد صغار المستوطنين سماع أي شيء عنها. والتمييز الذي جرى منذئذ بين الأراضي المدنية والأراضي العربية أو العسكرية، مع مكاتبها، يرجع شيئًا ما إلى هذا الصراع بين عسكريين ومدنيين، وتكون الغلبة للمدنيين نهائيًا مع سقوط الإمبراطورية الثانية. والمستوطنون الذين كانوا (7813) في عام (1833)، أصبحوا (109400) في عام (1848)، وعددهم في ازدياد مطرد.

تقارير إلى غيزو (Guizot)[2]

(. . .) إن معرفة ما يجب عمله للإفادة من الجزائر مسألة عويصة. أما الآن فثمة نقطة هيمن على كل شيء: إذ قبل الإفادة من الجزائر، يجب الاستحواذ عليها. والوسيلة الوحيدة في الوقت الحاضر هي الحرب (. . .). وبما أن التكوين القتالي للعرب يجعلنا قادرين على هزيمتهم ولكن ليس إخضاعهم، فمن الأهمية بمكان، سيدي الوزير، وضع تحت تصرف الحاكم الوسائل العملية التي يطلبها، والتي يعترف الجميع بضرورتها العاجلة.

في الوقت الذي يفكر الحاكم بقيادة الحرب جيدًا، هو يدرس مخططًا للاستيطان ليس أقل وجاهة من مشروعاته العسكرية: أعني تأسيس قرى دفاعية وزراعية، تقام بطريقة تسمح لها، في حال هجوم عليها، بانتظار نجدات الجيش لبعض الوقت. ستشكل هذه القرى قبائل حقيقية مستقرة ومسيحية، تعيش من الأرض، وتقيم فيها على الدوام، وتستطيع لدى وقوع حرب أوربية الاحتفاظ بالجزائر لنا أو حتى تموين جيش صغير. فيجب بناء المساكن مقدمًا، ثم إسكان سكانًا شجعانًا نشيطين، يؤمنون بقدرتهم على استعمال البندقية مثل استعمالهم للمحراث، باعتبار أن عليهم الدفاع عن أسرة وقومية ودين. (. . .) ما من شك في صعوبة العثور على هؤلاء السكان، لكن في أوربة ما يكفي من البائسين والمضطهدين لجلبهم. (. . .) إذ يمكن ربما ضم بعض العائلات البولونية الطيبة، بوساطة السيد مونتالامبير (Montalambert)، إلى السويسريين، كما يمكن من دون عناء جلب باسكيين وألزاسيين، وهما شعبان مستعدان للهجرة، ومن الكاثوليك المخلصين، وهذا ما لا يجب نسيانه، ذلك لأن العاطفة الدينية ضرورية ولا غنى عنها هنا أكثر من أي مكان آخر.

ثمة شيء آخر: إن سهل المتيجة خاوٍ. فقد طردت أخطاؤنا أكثر من الحرب، القبائل التي كانت تعمره من قبل، وبقايا هذه القبائل مع بعضٍ النازحين من المدن وبعض البربر الذين هبطوا من جبالهم شكلوا على أطراف السهل، على سفوح الأطلس، قبيلة حجوط الشرسة والجريئة وهي أقرب إلى قطاع الطرق منها إلى المحاربين، وأكثر اهتمامًا بالغنيمة، ربما منها بالوطن. وباعتبارها تلجأ إلى مخابئ وعرة، وتكمن في الأودية بين الشجيرات، في كل مكان، فهي تمنعنا القيام بأي خطوة بأمان في هذه الأراضي الخالية. وقد كانت الأخبار تصلها من طريق عصابة من البائسين الذين كانوا يأتون، بذريعة الخضوع، للاستسلام بيننا. فكنا نستقبلهم ونتركهم أحرارًا في الذهاب والمجيء، والحجوط بحسب رأيهم كانوا يقومون بأعمال النهب، ليلاً ونهارًا، بالتأكيد. وجمعت الحكومة هؤلاء المتشردين تحت حراسة مشددة في الحراش. إضافة إلى أنها اتخذت، بموافقة مجلس الإدارة الجماعية، قرارًا يرمي إلى إخضاع تنقل العرب على أراضي العاصمة إلى إجراءات أمنية صارمة: ويحال المخالفون المسلحون إلى مجلس الحرب وقد يحكم عليهم في بعض الحالات بالإعدام. وهو القانون المطبق في كل مكان في بلد محتل، ولن يكون ضروريًا في أي مكان كضرورته حيال العرب. وسيفضي هذا القرار إلى بعض الأمن، فالجميع يعتقدون ذلك على الأقل وهم مسرورون به. إلا أنه قوبل بالذعر في باريس، إذ لا بد من تعديله والعودة جزئيًا إلى الأخطاء الإجرائية السابقة، بفشلها الجلي لكل ذي عينين فيما عدا القضاة المعتادين على روتينهم في فرنسا، ولدى القليل منهم الشجاعة للابتعاد عنه.

(. . .) إذا ما أدين أحد من عرب عبد القادر بالتجسس، وإذا ما هتف فقط ضد حكومة الجزائر، يقتاد، ويقرأ عليه القانون، ويعدم. ومجالسنا الحربية، وهي السلطة العليا التي عليها إقرار الأحكام، كان يمكن أن تكون أكثر رفقًا. فهذا الأسلوب كان يقي من أخطار أخرى. ويخشى أن يعمد المستوطنون عديمو الضمير، بعد نفاذ صبرهم، إلى الانتقام للاغتيال بالاغتيال.

كان أوائل المستوطنين ومغاربة الجزائر العاصمة لعبوا لعبة الخداع المتبادل خلال السنوات الأولى للاحتلال: إذ كان المغاربة باعوا الفرنسيون أراضٍ لم تكن لهم، وفي الوقت ذاته تنازلت الإدارة عن البليدة لآلاف من المستوطنين، في الوقت الذي لم تكن المدينة ولا منطقتها احتلتا بعد، وأعيد بيع هذه الأراضي على الفور، بينما كانت الدولة تحاول اتخاذ بعض إجراءات التسجيل وهي تصادر في الوقت ذاته أراضي القبائل المتمردة. وفي الوقت الذي لم يكن يُعرف من يحكم أهم المدنيون أم العسكريون، وهو تنافس يحتل مقدم المسرح السياسي، يقدم نابليون الثالث نفسه باعتباره سان سيمونيًا مقتنعًا ولكن أيضًا نصيرًا للقوميات، كصديق للعرب، ومدافعًا عنهم إزاء عنف الاستعمار. إلا أن قراره في عام (1863) الذي كان يرمي إلى تدعيم ملكية الأهالي، يثير الإدارة والمستوطنين ضده، ويظل القرار حبرًا على ورق.

ومثال حوض الشليف الذي حلله على التوالي إميريت (Émerit) وياكونو (Yacono)[3] يتيح لنا فهم كيف أعقبت مصادرة الأراضي، للأهالي، الغزو وكونت الوجه الأول للترعة الاستعمارية.

فعندما قدم الفرنسيون، كان يزرع في هذا الحوض القمح والشعير والأرز. وكان ثمة سدود صغيرة وأشجار مثمرة وصناعة عائلية متواضعة، وكان الخماسون، المزارعون، يحصلون على خمس المحصول. ومع الاحتلال الفرنسي، حطمت القبائل الخاضعة للضريبة تلك التي كانت تهيمن عليها ذات الأصل التركي والتي لم تكن تدفع الضريبة العقارية. وهكذا تحرر بنو زوغ زوغ من الأوزاغا. واجتاح سكان الضهرة السهل، وعمل البربر الشيء ذاته في سهل المتيجة. واستولت الدولة الفرنسية على أراضٍ بمصادرة أراضي المخزن (أملاك الدولة) وبتحويل الملكيات الجماعية إلى ملكيات فردية. وهكذا حصلت في وادي الشليف على (40000) هكتار، لكن بعض أثرياء المسلمين نجحوا، في غضون ذلك، بتوسعة أراضيهم. وانتشر الاستيطان الحر فيما بعد على أراضٍ تنازلت عنها الإدارة للمستوطنين. وضوعف هذا الاستيطان مع قانون ورنييه (Wargnier)، بإقامة قرى عربية أنيط بها تقديم اليد العاملة، لكن أربعًا وأربعين منها آلت إلى الخراب في منطقة غيليزان، وقد أتت مجاعة عام (1867) على ثلث السكان، بينما انضم جزء من الباقين إلى أحياء الصفيح المتاخمة للمدن الكبرى. ولم يفتأ إفقار الأهالي يتفاقم فيما بعد: ففي عام (1907) كان يملك كل أوربي (3،8) هكتارًا في المتوسط، في حوض الشليف دائمًا، بينما يملك كل من الأهالي (1,14) هكتارًا، وكان الأوربي في عام (1950) يملك (3،8) هكتارًا والأهالي (0,46) من الهكتار. لكن النصوص القانونية، هنا أو في الأراضي المدنية الأخرى، على الطريقة

الفرنسية، كانت تخلط بين أراضي الرعي والأراضي غير المزروعة، وبين الشيوع والملكية الجماعية. ثم، بعد ما مُدِّد نطاق الغابات، طُرد السكان الذين لم يعودوا يتصرفون إلا بمساحات قليلة من الأرض. وكانت وتيرة نزع الملكية هذه تتناسب مع قدرة المستوطنين الجدد على استيعاب هذه الأراضي الجديدة. وفيما خلا المناطق العسكرية في الجنوب، لم يغير التناوب المتجدد بين نظام عسكري ونظام مدني الشيء الكثير في عمليات نزع الملكية من قبل مستوطنين يزدادون عددًا ويرغبون في عزل المسلمين.

بعد عام (1870)، يسمح برنامج «الجزائر الفرنسية» باستبدال نظام الحماية الذي كان خطه نابليون الثالث. إذ أفضى سقوط هذا الأخير إضافة إلى هزيمة فرنسا إلى انتفاضة عامة انتهت إلى إعلان رئيس طريقة الرحمانية الأكبر، الشيخ حداد الجهاد في (08 /1871/04). ويعيد هذا الجهاد شن حرب كان أعلنها الباشآغا المقراني، وهو أحد الأعيان كان يجمع خلفه (250) قبيلة. أي أكثر من ثلث السكان الجزائريين، من منطقة قسنطينة إلى منطقة القبائل، انخرطوا في هذه الانتفاضة. فقد كان الجنرال مكماهون (Mac-Mahon) يرى منذ عام (1864) أن «طرق الأوربيين إزاء العرب كانت قاسية وظالمة (. . .) إذ تقوم صحافتهم بهجمات مستمرة عليهم، وتثير الأحقاد والكراهية». كما كان الجنرال دوريو (Durrieu)، الحاكم بالوكالة، يقدر في عام (1870)، أن حركة تمرد لا يمكن اتقاؤها كانت وشيكة الوقوع. هي حرب شعبية، دينية، وطنية أيضًا: حرب نظامية وترافقها هجمات دامية في آن كما حدث في باليسترو (الأخضرية). وانتهت إلى قمع شديد: «فيجب تجريد المتمردين من أراضيهم ومواشيهم وكل أمتعتهم. إن ما نطلبه هو الطرد والعزل». وهكذا أخذ منهم (54000) هكتار من الأراضي، ودفعوا غرامة قدرها (64) مليونًا من الفرنكات الذهبية أي: (70%) من رأس مالهم، بحسب شارل روبير أغيرون (Charles-Robert Ageron). «والهوة التي أحدثت هكذا ستُردم يومًا ما بالجثث»، كتب الجنرال لاباسيه (Lapasset) وقتها.

يشير تمرد عام (1871) إلى نهاية الانتفاضات المسلحة الكبرى، حتى وإن تفجر بعضها الآخر فيما بعد. فقد كان نواب الجزائر طلبوا بأن «توحَّد بلادهم مع فرنسا مثل كورسيكا (. . .)». «إذ إن الانصهار حافز، ونحن لا نطلبه للأهالي: فالقانون الفرنسي للفرنسيين، والقانون الدولي للأجانب، والقانون العسكري للأهالي». ويؤكد وصول الإلزاسيين وسكان اللورين بعد عام (1871) مشروع المستوطنين الراسخ: وهو زيادة العدد، وضمان سيادة السكان الفرنسيين، و«سحق، أجرؤ على القول استبعاد الأهالي» (الأميرال غيدون Gueydon). وفي فرنسا تتنامى خرافة الانصهار الذي ما من أحد يعتقد بالقدرة على تطبيقه على العرب. . .

وقد عرفت الجزائر خلال نصف قرن استعمارًا تلعب فيه الذكريات الرومانية، والحماس الديني ومفهومات الشرف والمجد، أي إيديولوجية النظام القديم باختصار، دورًا عظيمًا. وتبدأ بعد عام (1871) حقبة جديدة تنتصر فيها الترعة الاستعمارية، بينما يسود القنوط الضحايا. وكما كانت ثورة عام (1789) حطمت في فرنسا الأنظمة، وقصرت المجتمع على مجموع من المواطنين، يترك الاستعمار الأهالي لأنفسهم بتطبيق قوانين مماثلة، وبتخريب الأطر الاجتماعية التي سبق وجودها الغزو.

وقد رأى عبد الله العروي جيدًا أن المقصود لم يعد منذئذ إصلاح المجتمع الجزائري نفسه حتى يتمكن الأجانب من ممارسة مناشطهم فيه، وهو ما كان مشروع عبد القادر، بل حتى يقبل هؤلاء الفرنسيون أن يعود جزء من المسؤولية إلى الأهالي.

لكنهم لم يقبلوا ذلك قط.

عندما نرجع إلى مجموعة الصور الفوتوغرافية التي التقطتها في عام (1934) العالمة الإثنولوجية تيريز ريفيير (Thérése Riviere) في ضياع قسنطينة، نصاب بالدهشة إذ لا نجد فيها أي أثر لوجود أو تأثير فرنسي: سواء في طرق الزراعة أم التغذية أو في طرق النسج والعمل واللباس. وتشهد هذه المجموعة الفريدة الشديدة الاختلاف عن الصور الفلكلورية التي تعرضها السينما في ذلك العصر، بأن هناك شيء من الصحة في هذا القول المأثور: «لم يكن لفرنسا من تأثير في هذه المناطق أكثر من تأثير عصا في ذنب جمل».

ونعثر على ظاهرة مشابهة، لكنها أقل بروزًا، في الجنوب، «الذي يخفيه عنا الإسلام» كما يقول ميشيل ليريس (Michel Leiris). ولو انتقلنا عشرين عامًا فيما بعد، إلى عام (1954)، للاحظنا أن هذه المناطق نفسها، الأوراس، وجبال القبائل التي كانت تمردت في عام (1871)، هي التي شكلت بؤر الثورة، أي: تلك التي مسها الاستعمار أقل ما يمكن، فظلت الأكثر تقليدية، والأقل تشردًا، حتى وإن فقدت جزءًا من ثروتها الحيوانية. ذلك أنه بقي شيء من الطاقة فيها، بينما كان جزء من السكان في الشمال، وفي السهول مضطرًا للتكيف مع النظام الاستعماري. وأولهم الأعيان المسلمون، بإعادة شراء الأراضي من المستوطنين أو الإدارة، ففي عام (1930)، كان (1%) من الجزائريين يسيطرون على أكثر من خمس الأرض المملوكة للأهالي. والتجار الصغار أيضًا، الذين لحنقهم على الإجراءات التمييزية التي تتخذها الإدارة، أخذوا في النضال ضمن المنظمات الوطنية، مثل الشباب الجزائريين. والعديد من الفلاحين الذين تركوا أنفسهم يُخدعون بوعد فرنسا بأن ترفعهم إلى المواطنة مكافأة على تضحيتهم. وقد كوفئ بعضهم بالفعل، بفضل كليمنصو (Clemenceau) خاصة، لكنهم قلة. علاوة على أنهم لكي يستفيدوا من المكافأة

بسخاء، عليهم أن يتخلوا عن وضعهم كمسلمين. كما أن قانون جونار (Jonnart) في عام (1919) الذي نص على المساواة بين العرب والبيض في النفاذ إلى كل المهن، فيما عدا وظائف السيادة ظل على الورق. مثلما ظلت المواطنة الفرنسية في وضع المسلمين، وتمثيل الأهالي البرلماني حبرًا على ورق، فكانت الجزائر في هذا المجال متأخرة عن السنغال. وبقيت كذلك.

وتستذكر التقاليد الجمهورية بطيبة خاطر مشروع (بلوم-فيوليت/ Blum-Violette) الإصلاحي في عام (1936)، الذي كان من المقرر أن يمنح المواطنة إلى أقلية أولى من (21000) من الأهالي الذين تميزوا بشهاداتهم، وخدماتهم المدنية أو العسكرية التي أدوها، والذي أفضى إلى غضب فرنسيي الجزائر واشتداد معاداة السامية في آن . . . وهكذا، لم يكف حصول اليهود على وضع الفرنسيين منذ مرسوم كريميو في عام (1870)، فهذا يهودي يريد إعطاءه لعرب . . «لن نسمح أبدًا لقرية مهما كانت صغيرة، بأن يكون لها عمدة عربي» كما قال الأب لامبير (Lambert) نائب وهران، لشارل أندريه جوليان (Ch. -A Julien) في عام (1936).

بعد عشرين سنة، قال لي ميكانيكي السيارات الفرنسي في عين الترك إنه «لو دخل عربي واحد إلى المجلس البلدي، فسيخرج بندقيته (الموزر) التي تعود إلى الحرب العالمية الأولى» من دون أي كراهية: إذ كان يشاطر «عماله» صحن العدس، بينما كان الصبيان في المزرعة، عربًا أو غير عرب، يلعبون معًا، ويُبلون السراويل ذاتها التي تنتقل فيما بينهم من سن إلى أخرى. إلا أن ثمة حدودًا مثلثة: تتمثل في الجنس والسياسة والتراتبية. «لن أقبل أبدًا عربيًا تحت إمرتي»، أسر لي مدير البريد. . بالطبع، لأن بإمكانه الحصول على أوربيين تحت إمرته . . .

وهكذا كانت العنصرية في الحياة المدنية كما في السياسة تسود في كل المستويات. فكان العربي[4]، في أقل درجاتها، يخاطب بصيغة المفرد. وحتى في حال العيش المشترك، لم يكن الأوربي والعربي يتلاقيان، والمنع كان يأتي من العرب مثلما يأتي من الفرنسيين.

وقليل جدًا من المسلمين، على وجه الإجمال، كبعض الأساتذة والمحامين، كانوا يتمكنون من الارتقاء إلى مستوى الأسياد الفرنسيين. لكن هذه البورجوازية الصغيرة كانت غاضبة وتشعر بالحرمان لإبعادها عن الحيز العام، ومصابة أيضًا بخيبة الأمل من عدم قدرة باريس على فرض إجراءات ديمقراطية. ولم تفتأ المواقف تتصلب، والفوارق الاجتماعية تتعمق، إلا فيما يتصل بهذه الأقلية، التي كانت تُنَشط بالذات الحركة المطلبية والوطنية.

بعد سطيف في عام (1845)، وسلوك الشيوعيين الملتبس[5]، كان آخر أمل لأولئك الذين كانوا يؤمنون بفرنسا يكمن في تسلم اليسار السلطة. والحال أنه لم يكن هناك غش مثلما كان في انتخابات عام (1947)، التي كان من المقرر لها أن تمنح الجزائر وضعًا جديدًا: إذ ترافقت بالاستفزازات، والإذلال والعنف . . .

فالحل من منظور الوطنيين كان مذ ذاك في جهة أخرى.

«المعونة الإنسانية» في خدمة الاستعمار

حلل برتراند تيث (Bertrand Taithe)، من جامعة مانشستر في مداخلة له بملتقى نيوكاستل، رد فعل السلطات الفرنسية على الكوارث التي عانت منها الجزائر: كجفاف عام (1866)، وزلزال عام (1867)، والمجاعات والأوبئة التي تلت، والتي خلفت ما بين (130000 و450000) ضحية في منطقة قسنطينة من سكان يبلغون نحو (1,4) مليون نسمة في عام (1861).

كان يدير هذه المنطقة في هذا التاريخ عسكريين أكثر من المدنيين، ولم تعدم نفوسًا طيبة للحكم بان مصير السكان إلى زوال محتوم. وعجزهم عن مكافحة هذه الأوبئة أليس دليلاً على جهلهم وتخلفهم... وأخذ مقال هجائي في صحيفة ‹الفيغارو› (1868/05/18) المبادرة: فقد كان خمسة من المستوطنين ضحايا لأكلة لحوم البشر من الأهالي. والواقع هو حصول خطأ مطبعي، فقد أريد قتلهم إلا أنهم أفلتوا ولم يؤكلوا (manqués, pas mangés). لكن الحادث فتح ملف عنف الأهالي، والجرائم المرتكبة، والأخذ بالثأر، إلخ. ، واستحالة «استيعاب هؤلاء المتوحشين»، كما كانت تخيلت سياسة نابليون الثالث.

أما واقع الحال، فلم يكن بتصرف الجيش الوسائل الكافية لإنقاذ السكان، الذين لم يكونوا يعتمدون إلا على شبكات الصدقة الإسلامية، غير الكافية هي أيضًا.

فلوضع حد للبؤس، وإنقاذ البلاد، كان على المستوطنين أن يتحكموا في الوضع، ويستولوا على الأرض، وينهوا النظام العسكري، وهو ما كان ينادي به الليبراليون، مثل بريفو - بارادول (Prévost-Paradol) وإميل أوليفييه (Emil Ollivier)، وكان يجب فرنسة الإجراءات المتبعة، وتنصير البلاد.

وباسم العمل الإنساني، نقل سكان إلى أماكن تجميع. وهكذا كانت عملية إفقار السكان قيد التنفيذ.

وأعقبت خرافة السكان الخاملين، التي كانت تجسدها الحمامات التركية وأماكن الفحش، خرافة بلاد متوحشة «أُفرِقت» هكذا وأفرغت، وكان يجب من ثم إنقاذها باحتلالها، ولكن باحتلالها حقًا.



3/ 3/ 8) ملحق: المستعمَرون في نجدة الوطن

مرة ثم اثنتين، في عام (1914) ثم عام (1939)، استنجد الوطن للدفاع عن نفسه بالإمبراطورية. وكان مفهومًا، بوضوح يقل أو يكثر أن المستعمَرين، في مقابل تضحياتهم، سيُعترف لهم بحقوق فردية أو جماعية، لكن هذه الوعود لم تنجز، ويمكن اعتبار بروز حركات التحرر بعد عام (1918) وبعد عام (1945) يرجع في جزء منه إلى ذلك.

من المؤكد أن هذا الاستنجاد بالمستعمَرين منذ عام (1914) لم يكن ليمضي من دون شيء من الريبة. إذ كان معروفًا كتاب الكولونيل مانجان (Mangin)، ‹القوة السوداء› الذي كان يحمل على الاعتقاد بأن إسهام مئات آلاف الجنود من إفريقية السوداء والمغرب يمكن أن يؤدي دورًا حاسمًا في المواجهة التي كانت وشيكة الوقوع مع ألمانيا. إلا أنه بينما يرى جوريس (Jaurés) في ذلك تهديدًا عسكريًا يلوح في الأفق، يخشى المستوطنون أن يرتد هؤلاء الجنود لاحقًا ضدهم، اللهم إلا إذا أصبحوا مواطنين كاملي الحقوق، وهو ما يحاربونه بالتأكيد. وهكذا يشكلون عقبة أمام مشروعات الجنرال ميسيمي (Messimy) الذي كان، إزاء الانحدار السكاني في الوطن، موافقًا على الخدمة العسكرية الإجبارية. وثمة صعوبات إضافية، إذ تتفجر انتفاضات في منطقتي القبائل وقسنطينة، وهو ما يقتضي وجود قوات عسكرية، بحيث ظلت النداءات للتطوع قبل عام (1914) محدودة الأثر. كما كانت الخدمة العسكرية الإجبارية غير شعبية لسبب آخر: إذ يظن المستوطنون أن العرب أو القبائل بتطوعهم في الجيش سيصبحون طالبين وستكون لديهم مطالب. لكن المشكلة مع ذلك هي في الاستجابة لمطالب الحكومة، إذ يطلب

كليمنصو في عام (1918)، (50000) جندي و(50000) عامل. والحق أن مجموع الذين جرى استدعاؤهم كان (85500) خلال أربعة أعوام، وعدد العمال الذين ألزموا أو «الأحرار» من (110000) إلى (123000) تبعًا للتقديرات.

إلا أنه في المغرب يلقى التجنيد الصعوبات الأكبر. إذ كان الجنرال ليوتي (Lyautey) بين نارين: فإما اعتبار السلطان مولاي يوسف «مُواليًا»، لأنه أعلن الحرب على ألمانيا، ومن الصعب عليه من ثم أن يرفض لفرنسا الجنود والعمال الذين تحتاج إليهم، وإما عليه الاعتراف بان الدولة لا تسيطر على كل الداخل، وتظهر لهجته المنتصرة خداعًا عندئذ. والحقيقة أن فرنسا تعرف جيدًا أن البلاد ليست كلها «مهدَّأة». صحيح أن السلطان صرح بأن «الإمبراطورية الشريفية وفرنسا لم تعودا تشكلان من الآن وصاعدًا إلا بلدًا واحدًا»، ووافقته النخبة في قوله، لكن طريقتين صوفيتين على الأقل هما البوعزاوين والعينيين، إضافة إلى الأطر الإدارية «الحديثة»، كموظفي البريد والمعلمين، هم معادون لنظام الحماية. لا سيما أن قنيطرة وتازا محاصرتين من قبل المتمردين، ما جعل ليوتي يقول: «إن الزوبعة شديدة». وتجيب باريس «إن الدفاع عن المغرب يجري في اللورين»، طالبة من الجنرال الانسحاب إلى الساحل لإرسال القوات إلى فرنسا. وهذا يعني مأزقًا. «كل شيء سينهار» يعلن ليوتي الذي يفضل الاحتفاظ بالداخل، مع إفراغ الساحل، وبخاصة أنه يحتال بإرسال أقل عدد ممكن من القوات، بينما «يحافظ» السنغاليون والجزائريون على المغرب. لكن (38) كتيبة في المجموع، منها (14) من البيض و(24) من الأهالي، والمغاربة أيضًا، قوات الطابور والرماة الشهيرة، تذهب مع ذلك. ففي بداية عام (1918)، ولإنقاذ مغربه: نجح في عدم إرسال إلا (6000) مغربيًا من ال(88000) الذين طُلبوا منه، فيتوعده كليمنصو قائلاً: «ستُمنع عنه الأموال من أجل خط مكناس-أزرو الحديدي».

وهكذا يطرح استدعاء المغاربة مشكلة حقيقية. ذلك لأنه على الرغم من أقوال السلطان، يظل الرأي العام متحفظًا، بل عدائيًا. وكما في سائر المغرب العربي، تتجه عواطف السكان نحو الإمبراطورية العثمانية، حتى إن البعض في تونس والجزائر ينتظرون إنزالاً تركيًا. والذين يشكون في ذلك يعتمدون على ألمانيا غليوم الثاني، بقوتها المعروفة. إذ كانت منشورات بالفرنسية والعربية تمجد انتصاراته «ضد الكفار». ويرسل سفير القيصر، انطلاقًا من مدريد، مواد الدعاية المضادة للفرنسيين حتى الجزائر. «يا شعب المغرب، إلى متى تصبرون؟. استغلوا ضعف العدو». ويضاف إلى حقد القبائل «الموالية» عدد الضحايا المرعب منذ عام (1914)، فمن (4000) من الرماة، نجا (800) فقط، وهو معدل أعلى من خسائر الفرنسيين. «لا شيء يقف في وجه الهجمة الغاضبة للشياطين

المرتدين للجلابات»، يكتب جوان، الجنرال المستقبلي، وهو يطلقهم مع مانجان في هجمات لا جدوى منها.

والمفارقة هي أن عددًا من هؤلاء الضحايا يصيرون من أعوان الاستعمار. ذلك لأنه إذا كانت ظروف حياهم في الجبهة وحتى في المصنع سيئة، فإنها تظل مساوية تقريبًا لظروف سائر الفرنسيين. إذ إن الحرب مدرسة للمساواة، وسواء كرموا بالأوسمة أم لا، فهم لا يُذلون كما في المستعمرات. ولن يدركوا مدى تضحيتهم إلا فيما بعد. ففي الجزائر يتضاعف عدد الجرائم خمس مرات في عام (1920)، وأكثر من ذلك في عام (1921)، ضد الممتلكات والأشخاص والأملاك العامة[1].

بعد عام (1918)، لم تُقصر الوعود غير المنجزة، وحرب الريف، وسياسة فرنسا تجاه البربر في إيقاظ الروح الوطنية المغربية، وفي إظهار وجه الجزائر للجزائريين، لا سيما أن الإصلاحات، ومنها إصلاح بلوم-فيوليت على سبيل المثال، كانت تُجهض ما إن يجري الإعلان عنها. وللأسباب ذاها، كما في عام (1914)، كانت قوات المستعمرات تعد (89000) رجلاً فقط في عام (1939)، وهي أبعد ما تكون عن خزان الرجال الذي كانت الدعاية تشيد به. «لم تعطنا فرنسا شيئًا، فلماذا نموت في سبيلها؟» كان شعار الوطنيين في الجزائر. فتخلف العديد من الجزائريين عن الخدمة العسكرية.

غير أنه بعد الهيار فرنسا في عام (1940)، طرحت مشكلة على الشعوب المستعمَرة، وبخاصة في المغرب. فالتعاطف كان مع الألمان، كما كان يقول زعيم الدستور الجديد، صالح بن يوسف، وكما تشهد صور الأخبار في عام (1942) في تونس.

إلا أن علال الفاسي والسلطان في المغرب، وفرحات عباس في الجزائر، والحبيب بورقيبة في تونس عارضوا العاطفة الشعبية. وقد عبر هذا الأخير عن أفكاره بقوة: «إن الاعتقاد الساذج بأن هزيمة فرنسا عقوبة من الله، وبأن سيطرها انتهت وأن استقلالنا سيأتينا من انتصار المحور باعتباره مؤكدًا، راسخ في كثير من الأذهان ويمكن فهمه. أما أنا فأقول: إنه خطأ، خطأ خطير وفادح». إذ يقدر بأن الحلفاء هم الذين سيربحون الحرب، ويجب مساعدهم في ذلك، بمن فيهم الفرنسيون، لأن الولايات المتحدة، فيما بعد، ستعمل على تطبيق ميثاق الأطلسي الذي ينص بطريقته على إزالة الاستعمار. ويبدو أن زيارة روزفلت إلى سلطان المغرب في عام (1943) تؤكد هذا التحليل.

حتى إن «الأهالي» في إفريقية الشمالية، يأخذون بالتطوع في الجيوش الحليفة التي تعد في عام (1944)، (233000) جنديًا زيادة على الأوربيين، مع أن (38%) من المتخلفين

أحصوا في دائرة بليدة. وإسهامهم جوهري في أثناء حملة إيطاليا التي يشارك فيها العريف الأول أحمد بن بللا. إذ عبأ الجيش الفرنسي لما وراء البحار (42300) رجلاً، وعبأ جيش الإمبراطورية الفرنسية والكاميرون إلى جانب ديغول (22844)، ومدغشقر (27000).

لا شك في أن «فرنسا لم تكن بمثل هذا الوعي بقيمة مستعمراتها» (رينيه بليفين René Pleven). وحتى التوجيهات الاستعمارية كانت تتأكد مع (1300) مرشحًا لمدرسة المستعمرات، مقابل (355) في عام (1940). لكن بروز مشكلات، في سورية ولبنان أولاً، ثم في الهند الصينية والمغرب، تفاجئ الرأي العام والطبقة السياسية بشتى اتجاهاتها: فقد أيقظ مؤتمر سان فرانسيسكو مطالب هؤلاء الذين قاتلوا في سبيل فرنسا، وكانت حكوماتها المتعاقبة نسيت شكرهم وأهملت الوفاء بوعودها في المواطنة أو الاستقلال، أكثر مما أيقظتها تصريحات ديغول في برازافيل[2].

تقديرات أهمية قوات المستعمرات العددية النظامية وتكوينها المتمركزة في وقت السلم نحو (1913) بآسيا، وفي الأنتيل وإفريقية[3](1).

القوى المستعمِرة	قوات المستعمرات (بالآلاف)	معدل الأهالي في الجيوش الاستعمارية (النسبة المئوية إلى مجموع القوات)	عدد المستعمَرين لكل عسكري من الدول المستعمِرة (بالآلاف)
ألمانيا (أ)	5 .6	2 .62	4,4
بلجيكا (ب)	3 .18	6 .97	9 .24
هولندا (ج)	8 .33	2 .69	8 .4
إيطاليا	8 .47	8 .75	0 .2
البرتغال	2 .10	0 .69	8 .1
الولايات المتحدة (د)	5 .18	7 .29	7 .0
فرنسا (هـ)	6 .101	7 .86	6 .3
المملكة المتحدة بما فيها الهند (و)	7 .280	9 .63	7 .3
	6 .101	7 .86	6 .3
	7 .280	9 .63	7 .3
	5 .247	3 .69	1 .4
المجموع والمتوسطات	4 .517	8 .69	3 .3

أ) إفريقية الشرقية، جنوب غرب إفريقية، الكاميرون، ب) الكونغو البلجيكي، ج) جزر الهند الهولندية. القوات الاستعمارية في جزر الهند الغربية (سورينام وكاراساو) تبلغ في عام (1913) (497) رجلا، د) الفيليبين، هـ) القوات الأوربية العاملة الاستعمارية + قوات الأهالي النظامية، من دون أعداد القوات الاستعمارية المتمركزة في فرنسا (28600 في شباط 1914)، ودون الدومينيون (كندا، أستراليا، نيوزيلندا، جنوب إفريقية) وشمال الصين.

م ف

M. F

3/ 3/ 9) في الجزائر: النزعة الاستعمارية عشية التمرد

مارك فيرّو (Marc Ferro)

3/ 3/ 9/ 1) ميراث فيشي

في عـــام (1948)، بعـــيد الانتخابات في وهران، كان لايزال بالإمكان قراءة: «إن انـــتخاب دو سيفر (de Saivre) يعني انتخاب بيتان»، على لافتات الدعاية الانتخابية. ولـــو كان الأمر يحدث في فرنسا لظُن بأن الأمر يتصل بأحد هذه الشعارات التي كانت مألـــوفة لـــدى الشيوعيين للإساءة إلى خصومهم السياسيين. أما في الجزائر فليس الأمر كـــذلك، إذ كـــان الشعار هو الذي اختاره روجيه دو سيفر نفسه، وهو أحد المقربين الـــسابقين مـــن بيتان، وكان مكلفًا بانتقاء الذين كانوا يستحقون حمل البلطة الفرنجية الإضـــافة إلى مهمـــات أخرى. والحال أن سيفر نال أكثر من (20%) من أصوات الهيئة الانتخابية الأولى، أي أصوات الأوربيين.

وهكذا ظل نظام فيشي شعبيًا، بعد خمس سنوات من إنزال تشرين الثاني (1942) ثم اســـتقرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية التي يرأسها ديغول في الجزائر، وبعد أربع سنوات من تحرير باريس واستعادة المؤسسات الجمهورية.

والحـــق أن نظـــام فيشي مثل العصر الذهبي للفرنسيين في الجزائر. ففي الوقت الذي تظاهر بيتان ولافال أو دارلان بالتشدد إزاء الألمان في فرنسا أكثر مما كانوه بالفعل، فقد طبق الجنرال ويغان (Weygand) في الجزائر قوانين الثورة الوطنية بكل صرامة، ضد اليهود

بخاصة. أما بالنسبة إلى الأهالي، فقد أطرى النظام تقاليدهم بالتأكيد، كفولكلور، لكن في الجوهـر، كـان يشعر الأوربيون بأهم أقوى، منذ أن أبعدت نوايا عهد بلوم وفيوليت لاتخـاذ إجـراءات تستهدف تحرر المسلمين السياسي. وتشهد الصعوبات التي واجهتها السلطات الديغولية في عام (1943/1944) لإلغاء قوانين فيشي، كالتأخر في تحرير المعتقلين مـن المعـسكرات، شيوعيين أو حتى ديغوليين، على مقاومة المستوطنين لهذه العودة إلى المؤسـسات الجمهورية، وعلى تضامنهم مع الموظفين الذين ظلوا في مناصبهم. كما أن الإسهام في حملة إيطاليا وفي تحرير الوطن لم ينل مع ذلك من الحنين إلى عهد بيتان. ففي ذلـك العهد تم إقامة تماثيل تكريمًا لجان دارك . . فيما وراء البحار لإرساء الجزائريين في الماضي الوطني. . . وكانت ذكرى المرسى الكبير في الجزائر نفسها تحيى باستمرار.

مـنذ أن تعـرض ديغول، من أجل العرب، «للحقوق المكتسبة في ميدان المعركة»، تأسس في الجزائر نوع من (الترعة الجنوبية على الطريقة الفرنسية) معارضة لكل ما يمكن أن تتضمنه أقوال كهذه. كانت هذه الترعة الجنوبية ظهرت بشكل بدائي في عام (1871)؛ وتفجـرت في أيار عام (1958) . . . (لكن ديغول عرف كيف يستوعبها). وفي الوقت عيـنه ينطلق الوطنيون الجزائريون من «أنصار البيان والحرية» لفرحات عباس، (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، فيما بعد) والحركة الأكثر ريفية وتجذرًا التي يقودها مصالي الحـاج (حـزب الشغب الجزائري، فيما بعد، والذي سيصبح حركة انتصار الحريات الديمقـراطية) معتـبرين الإجراءات المقررة المتصلة بوضع الأشخاص غير كافية: فبما أن الجزائـر مكونة من ثلاث محافظات، كما يقال، فعلى جميع سكانها أن يصيروا مواطنين كاملي الحقوق، وليس البعض منهم فقط. إضافة إلى أننا «نطالب ببرلمان منتخب» كما يقول الوطنيون. فتتفاقم الاعتقالات وأشكال القمع، تطبيقًا للمادة (80) (المساس بوحدة الأراضي الفرنسية). ولا تفتأ الهوة تتسع منذئذ بين الأوربيين، الذين دعمهم نظام فيشي في تشددهم، والوطنيين الذين يأملون مع ذلك في أن يعدل انتصار الحلفاء وضع الجزائر.

وهكذا يجد الأوربيون أنفسهم في موقع الدفاع، وهو ما لا يخفف من عدوانيتهم تجاه الحاكم شاتينيو (Chataigneau)، المعتبر ليبراليًا أكثر من اللازم، وتجاه الوطن. وفي المقابل، يـزداد حـنق المواطنين ونفاذ صبرهم بعد اعتقال زعمائهم. وستصبح منطقة قسنطينة سريعًا بؤرة للخوف وللكراهية، إذ يرين عليها «جو مكهرب». وقد اضطرم اللهيب في غالمـة وسطيف في نهاية مظاهرات أول أيار عام (1945) حيث يُهتف: «أطلقوا سراح مـصالي!». وأعقب القمعَ انتفاضة القبائل (أكثر من خمسين ألف متمرد) وقمع جدي شديد، معزز بالطيران.

من المؤكد في هذا التاريخ الذي ينبغي أن تولد «عظمة فرنسا» فيه من جديد، أنه لا ديغـــول ولا الاشتراكيين أو الحركة الجمهورية الشعبيةينوون رؤية الجزائر «تتزلق» نحو الاســـتقلال الذاتي. إلا أن الأمر الجديد هو أن القادة السياسيين في فرنسا، وقد تشنجوا بـــتطور الحرب في الهند الصينية، يتبعون وجهة نظر اللوبي الشمال إفريقي الذي يحركه رينـــيه ماير (René Mayer)، النائب عن قسنطينة، الذي يشكل تصلبه ضمانًا لفرنسيي الجزائـــر: وهـــم الذين يعتمدون من الآن وصاعدًا على الإدارة حتى «تتدبر أمرها» مع وضـــع عام (1947) الذي يقرر انتخابات مع هيئة انتخابية مزدوجة لعام (1948). ويرى الوطنيون الجزائريون مع ذلك أن باستطاعتهم الحفاظ على الأمل بيقظة اليسار الفرنسي.

وكان ذلك وهمهم.

3/ 3/ 9/ 2) الانتخابات على طريقة نايجيلين

كانـــت الهيئة الانتخابية المزدوجة تعني أن مليونًا من فرنسيي الجزائر، سيتمتعون في المجلـــس الجزائـــري، بمثل عدد نواب المسلمين وهم أكثر منهم بثماني مرات. ولم يكن ينبغـــي، برأي الإدارة، للوطنيين أن يكونوا ممثلين فيه أكثر من اللازم. ويترك الاشتراكي ريمون نايجيلين وهو خليفة شاتينيو الانتهاكات ضد الحرية الفردية وحرية الرأي تتضاعف بمقـــدار ما كان يقترب الموعد المنتظر لهذه الانتخابات. فيحال أي شخص أمام القضاء لمجـــرد ذكـــره الاستقلال (المادة 80). ومن بين المرشحين الستين (المصاليين) من الهيئة الانتخابية الثانية اعتقل تباعًا ثمانية وثلاثون. وكان الاقتراع تحت مراقبة القوات المسلحة الـــتي كانت تبطش عند أقل حادث، ومزورًا بشكل سافر إلى حد تسميته «الانتخابات علـــى الطريقة الجزائرية». وقد التقيت شخصيًا النجار الذي صنع، بالقرب من وهران، مناضـــد الاقتراع التي أوصي بصنعها: فبإدخال أوراق الاقتراع عموديًا، تنزلق في قسم جـــانبي من الصندوق، لكن عند فتح الصندوق يُكشف عن أوراق مكدسة أفقيًا باسم المرشحين الذين اختارهم الإدارة. وبعدما أبلغ أحد المرشحين من كريستل (Kristel) جاء محـــتجًا يرافقه محضر، وإذا بهذا الأخير يرفض التثبت من واقعة التزوير «خوفًا من فقدان وظيفـــته». وتسيل الدماء في شامبلان (Champlain) وفي ديكامويا (Descamqya)، في ناحية أومال المختلطة (سور الغزلان) حيث يحتل الجنود، وفقًا لشهود، مكتب الاقتراع لـــضمان انـــتخاب الباش آغا براهيمي الأخضر، ثم يطلقون النار على المحتجين. أخيرًا، يـــسمح التزويـــر الشامل باستبعاد أكثرية مرشحي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

(فرحات عباس) وحركة انتصار الحريات الديمقراطية أو الشيوعيين، وإعلان «انتخاب» المستقلين أي المقدَّمين من قبل الإدارة. فكان المستقلون في المجموع (41) و(9) للاتحاد الديمقراطي و(8) لحركة انتصار الحريات و(2) للآخرين. أما في الهيئة الانتخابية الأولى الأوربية، فقد حصل الاتحاد الجزائري مع تجمع الشعب الفرنسي على (40) مقعدًا، والمستقلون على (9)، والراديكاليون والاشتراكيون على (10) مقاعد، والشيوعيون على مقعد واحد. وجرى الاقتراع هذا طبقًا للقانون.

وقد علقت الحكومة على الانتخابات مصرحة بأن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، «المعارضة للوجود الفرنسي، فقدت كثيرًا من نفوذها».

وتحسبًا لانتخابات المقاطعات في عام (1949)، يشرح تعميم موجه إلى رؤساء المجالس البلدية المختلطة أنه «ما من نص يسمح بالقبول الإلزامي لوكلاء المرشحين الرسميين في قاعة الانتخاب أثناء الاقتراع، والمقترعون فقط لهم الحق في الدخول»، وهو ما يستبعد أي رقابة: ففي بنتييفر (Penthievre)، جرى قلب النتائج التي كانت لصالح مرشح حركة انتصار الحريات، وفي بودوكة، حصل المرشح المنتخَب على (700) صوت، بينما لم يشارك إلا مئة من المقترعين نظرًا لسوء الأحوال الجوية، وفي انتخابات أخرى، عوقب قائمقام لأنه لم يقم «كما يجب» بتعديل نتائج الاقتراع، الخ.

بعدما علم نائب الهوت رين (Haut-Rhin) عن الحركة الجمهورية الشعبية (MRP)، فونلوبت-إسبيرال (Fonlupt-Espérales) ببعض هذه الانتهاكات، يوجه رسالة إلى وزير الداخلية. فيُرد عليه باستهجان «هذه الأساليب في بث البلبلة والابتزاز إزاء موظفين». ولدى زيارته للجزائر، يهنئ رئيس الجمهورية فانسان أوريول (Vincent Auriol) الحاكم نايجيلين لمقدرته على بعث «الاتفاق والحماس» من قبل الجميع، ويسمع الشعب بأسره «يهتف بحبه لفرنسا».

يمكن تخيل ردود أفعال الوطنيين الجزائريين، من هؤلاء الذين كانوا يفكرون بالاستقلال والشراكة مع فرنسا، أو أولئك الذين كانوا يقبلون الاندماج، أو حلاً فيدراليًا.

والحال أن التواريخ تتكلم بوضوح. إذ بعد هذه الانتخابات ينشر آيت أحمد من المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري الذي أصبح حركة انتصار الحريات الديمقراطية، البيان الذي سيصبح الوثيقة المؤسِّسة للثورة الجزائرية، ولتكوين جبهة التحرير الوطني فيما بعد[3].

3/3/9/3) نصيب الشيوعيين

في مطلع الخمسينيات الماضية، يظهر أن الحزب الشيوعي الجزائري يدعم بقوة غالبية مطالب المنظمات الوطنية الجزائرية، وأن مناضلين شيوعيين وغير شيوعيين يتآخون ضمن الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA). ومع ذلك، فهذا التوافق يشمل أساسًا المشكلات الاجتماعية، والعمل في الريف أو على أرصفة الموانئ. أما في الساحة السياسية بمعنى الكلمة، ومع أن منظمات اليسار المتطرف تؤكد قربها من حركة انتصار الحريات أكثر من الاتحاد الديمقراطي لفرحات عباس، فهي في واقع الحال، أكثر تأييدًا للمطالب الديمقراطية المحضة منها لتطلعات العرب إلى الاعتراف بهويتهم الجماعية، أي «بالشخصية الجزائرية». أضف إلى ذلك أن الشيوعيين الجزائريين في سنوات (1947-1952) هم أكثر اهتمامًا بمجريات الأوضاع الدولية، في سياق الحرب الباردة، وبالنضال من أجل السلام الذي يحث عليه نداء ستوكهولم، منهم بمطالب وطنية ضيقة. فلم يؤخذ طلب الاتحاد الديمقراطي بتعليم العربية بالاعتبار حقًا. ثم إن تاريخ (1947)، الذي لا تبدو فيه عودة الشيوعيين إلى السلطة مستحيلة إلى الأبد، تظهر فكرة استقلال الجزائر معادية للثورة نوعًا ما لشيوعيي الجزائر. إذ هو عصر الحرب الباردة، وهم يدينون بشدة «الاستقلال المزعوم الذي لا يمكن له إلا أن يعزز الإمبريالية الأمريكية». وكانوا يتخيلون إمكان تشكيل هذا البلد نوعًا من أوزبكستان على الطريقة الفرنسية، «جزائرستان»، إذا ما استطاع الشيوعيون وهم في السلطة بباريس إنجاز إصلاحات تستهدف اندماج-فيدرالية جمهوريتي فرنسا والجزائر المتشاركتين. وعلى كل، ينظم الحزب الشيوعي الجزائري في ذلك الوقت رحلات إلى «تركستان» ولا يفوت الحجاج لدى عودتهم الثناء على السياسة الإسلامية للسوفييت والإشادة بها.

والحقيقة، إن مهمة الشيوعيين الجزائريين الكبرى، أثناء هذه السنوات، كانت ضم العرب إلى المعركة من أجل السلام. وكان نضال هؤلاء من أجل مطالبهم الخاصة يتراجع إلى المرتبة الثانية.

والعرب من جهتهم مرتابون. فالذين يناضلون ضمن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يقبلون ترتيب الأولويات الذي يقترحه المكتب، لكن العدد الأكبر منهم يعربون عن بعض التحفظ. إذ كانوا حذرين بصراحة من الحزب الشيوعي الجزائري ويتذكرون أن الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين في سطيف عام (1945) كانوا تكلموا عن «مؤامرة فاشية» لتبرير عمل الحكومة القمعي الذي أسهموا فيه. لكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين

كـــان يتمـــتع بحظـــوة نـــسبية طالما لم يكن منظمة مرتبطة بالحزب الشيوعي الجزائري، بـــل بالمركزيات النقابية في فرنسا. ويكرر العرب، في هذه الأثناء أنهم ليسوا ماركسيين. وتـــبدو هذه السمة، بصورة بعدية، مدهشة، لأن الشيوعيين لم يكونوا يتعرضون إلا نادرًا لمـــشكلة هويـــتهم المذهبية الخاصة. فكان هذا القول يعني على كل حال في سياقه الزمني آنـــذاك أن العـــرب، وغالبيتهم من حركة انتصار الحريات، يريدون أن يكونوا مسلمين وليـــسوا مـــاديين. وفقط أنصار الاتحاد الديمقراطي من أصدقاء فرحات عباس والدكتور فرنسيس، كانوا يتحدثون لغة أكثر علمانية، وعروبية من جهة أخرى. ولكن لأنهم كانوا يُعـــدون أكثر «اعتدالاً» و«بورجوازيين»، لم تحرص حركة السلام ولا الشيوعيون كثيرًا علـــى ضـــمهم. وهكذا كانوا، باعتبارهم تعبيرًا عن البورجوازية، «دون مستقبل» وينظر إلـــيهم بـــشيء من الحذر. إلا أن الشيوعيين مع شدة يقظتهم إزاء الانحراف البورجوازي للاتحـــاد الديمقراطـــي، كانوا يغمضون أعينهم عن تعلق حركة انتصار الحريات بالإسلام، وفي المقابـــل كان الاشتراكيون (الفرنسيون والعرب) يرون أنفسهم علمانيين، وعلمانيين حقيقـــيين، حتى وإن كان الأوربيون، الذين يضاف إليهم لاجئون جمهوريون إسبان كثر في وهران بخاصة، كثيرين وكان العرب أقل منهم. إذ كان في الحزب الاشتراكي كما كان في حركة انتصار الحريات وفي الاتحاد الديمقراطي فئة كبيرة من المناضلين العرب من ذوي الاتجـــاه العلمـــاني: وكان تعلقهم بالإسلام يندرج في أوجه ممارسته التي تتلخص بالدفاع عن الهوية العربية للجزائر، أكثر من كونها أيديولوجية إسلامية بمعنى الكلمة.

ففـــي الخمـــسينيات الماضية إذن، كان الشيوعيون الجزائريون منضمين إلى النضال الجـــاري في فرنسا. وحتى تتسع منظماتهم وتكون أكثر ثقلاً في المجتمع الجزائري، كانوا يسعون إلى عقد تحالفات مع العرب، سواء بتجاهل تعلقهم بالإسلام، مهما كان شكله أو دوره، أم بمقاومة تطلعاتهم الخاصة ما إن تُعرِّض للخطر الصلات التي تقيمها المنظمات الـــشيوعية أو المـــرتبطة بالشيوعية مع العرب، وبالتالي عملية البرقرطة والسيطرة اللتين يسعون إلى ترسيخهما. بل يمكن القول، على وجه الإجمال، إن الشيوعيين كانوا معادين تمامًا لهذه التطلعات ما دامت تعرض للخطر إبقاء الجزائر ضمن الجمهورية الفرنسية. وقد عبرت بعض الحوادث عن هذا الاختلاف العميق. فعندما تقترح حركة انتصار الحريات في نهايـــة عام (1949) على الحزب الشيوعي الجزائري عملاً مشتركًا على قاعدة تصريح يـــنص على حقوق الشعب الجزائري، مؤكدًا أن «كل الشعوب المستعمَرة هي في حالة حـــرب ضد الاستعمار» يرفض الحزب الشيوعي الجزائري الاشتراك فيه، مع أن تصريحًا حول حقوق الشعب الجزائري كان قرئ في مؤتمر الشعوب من أجل السلام. ومع ذلك

يوقــع الحزب الشيوعي الجزائري وحركة انتصار الحريات في وهران على نص مشترك، لكنه لا ينشر. ولا يتشارك الشيوعيون و«مركزيو» حركة انتصار الحريات إلا في النضال ضـد القمـع الـذي يجـرِّم (195) مناضلاً في محاكمات تموز عام (1951): والحق أن الانـتخابات «علـى طريقة نايجيلين» تفضي، حول هذه النقطة أيضًا، إلى اتفاق ضد الاشتراكيين الذين يسهمون في فرنسا أيضًا بالقمع.

يُفـسَّر هــذا الوضع باعتبار أن الناخبين الشيوعيين أوربيون، ونظرًا لوجود هيئتين انتخابيتين. فالحزب الشيوعي الجزائري في هذه الظروف، حتى وإن كان يتضمن عربًا في مكتــبه، لـيس لديه إلا منتخبَون أوربيون، وهم كثر لأن الشيوعيين حصلوا حتى على خمـس الأصـوات في وهران. والمفارقة هي أن الحزب الشيوعي الجزائري يسيطر عليه أوربـيون بيـنما الاتحـاد العام للعمال الجزائريين، وهي النقابة ذات الوضعية القانونية الفرنسية، مكون من غالبية عربية. . . يمكن لها أن تكون أيضًا أعضاء في أحزاب سياسية عـربية: فعندما أرادت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائـري وغيرهمـا الجزأرة، انتهى الحزب الشيوعي الجزائري إلى تعديل تكوين هيئاته القـيادية: إذ يصبح المندوبون المسلمون منذ المؤتمر السادس في عام (1952) الغالبية فيها. وسيجري الأمر ذاته فيما بعد، بالنسبة إلى الأعضاء، ولكن ليس للناخبين.

والحـال أنه في الوقت الذي يبدأ الحزب بمراجعة موقفه، ويريد تكوين جبهة مضادة للإمـبريالية من أجل الاستقلال، ترفضها الأحزاب المسلمة، وينضم إلى شعار جمهورية ديمقراطية جزائرية، لم يعد يشار فيها حتى إلى الاتحاد الفرنسي، في تلك اللحظة، كانت جماهير الناخبين من (الأقدام السوداء)[1] معادية تمامًا لكل تحرر للعرب قد يؤدي لإعادة النظـر في الاحـتكار الـذي يمارسه الأوربيون على الحياة السياسية، أو بالأصح، على أشكالها التمثيلية أو البرلمانية. ولا يستثنى منهم إلا بعض المثقفين والأعضاء في المهن الحرة المـتعاطفين مع الحزب الشيوعي الجزائري والمطلعين على التطلعات الأساس للمنظمات الوطنية، إلى جانب بعض الكاثوليك اليساريين.

في (1952-1954) تعطـي أصداء نجاحات الحركة الوطنية المتتابعة في إيران (مصدق) وفي مـصر (عـبد الناصر) وفي تونس (صالح بن يوسف وبورقيبة) وفي المغرب الأقصى (عـودة محمـد الخامس) دفعًا استثنائيًا للحركة الوطنية الجزائرية التي كانت حتى ذلك الوقت تفتقر إلى الثقة بنفسها (محمد حربي). إلا أن قيم الاندماج كانت لاتزال تجتذب عددًا كبيرًا، على الرغم من الانتهاكات والإزعاجات التي ارتكبتها الإدارة بحق السكان المـسلمين. وتقـنع الهزيمة الفرنسية في ديان بيان فو عام (1954) بعض مناضلي حركة

انتصار الحريات بالقطيعة مع الموقف المذعن لحزب سياسي، حتى وإن كان متطرفًا، فهو دون مستقبل. وانضواء نضال العرب في الجزائر تحت القضية الإسلامية العربية يؤثر كالخميرة التي تحرض (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) (CRUA) ثم الجماهير على انطلاقة لانهائية. وتلك هي «الثورة الجزائرية» في عام (1954) التي تفضي إلى تشكيل جبهة التحرير الوطني (FLN) وإلى تمرد تشرين الثاني. فالانفصاليون عن حركة انتصار الحريات الذين انتقلوا إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل ثم إلى جبهة التحرير الوطني، كانوا ينصبون أنفسهم، نوعًا ما، كنواة لدولة جزائرية مستقبلية بصلاحيات وعمل حكومة لا ينقصها إلا الاسم: كمطالبتها بالطاعة، بالإرهاب إن لزم الأمر، واحتكارها للقرار، واستعمالها الإرهاب لتدعيم سلطتها، وأخيرًا تدويل القضية بفضل دعم ناصر والمجموعة الإسلامية العربية.

في هذا السياق، وعلى الرغم من سعي الحزب الشيوعي الجزائري إلى الالتحاق بمبدأ جمهورية ديمقراطية جزائرية، إلا أن الأحداث تجاوزته تمامًا. زد على ذلك، أن ولاء جبهة التحرير الوطني للمعسكر الإسلامي العربي كان يبقيه سجينًا لتحفظاته السابقة، دون الكلام عن مقاومة أنصاره الممكنة لجهاز كان يشعر بأن الأرض تنهار تحت قدميه، باعتبار غالبية هؤلاء الأنصار من الأوربيين، وأن جبهة التحرير الوطني كانت تطالبه في الوقت ذاته بحل نفسه أسوة بالأحزاب الأخرى.

وعلى كل حال، سيكون من الوهم تخيل، أن «ثورة» (2) تشرين الثاني قد جرى الشعور بها وعيشها من حيث هي كذلك في كل الجزائر. صحيح أن هذا التاريخ أضحى تاريخيًا، وبصفة شرعية، لكن جهاز جبهة التحرير الوطني هو الذي قرره. أما بالنسبة إلى السكان يومذاك، أوربيين أو عرب، الذين في غالبيتهم لم يكونوا يعرفون جبهة التحرير بعد، فإنهم لم يدركوا حقًا أهمية (2) تشرين الثاني بعد معرفتهم للهجمات التي آذنت ببداية الكفاح المسلح، إذ لم تكن تشمل الأعمال الإرهابية في البدء إلا الجبال. وأثناء ما يقرب من عام، لم تكن حالة الحرب هي أيضًا مدركة حقًا من حيث هي كذلك، فيما عدا جبال القبائل والأوراس، وأيضًا ضمن المنظمات السياسية، مع أن هذه المنظمات ظلت متكتمة على أهدافها الحقيقية. وكانت المدن بعيدة كل البعد عن المأساة التي كانت بصدد النشوء، وكان الأوربيون يودون تجاهلها بكل ثمن، ولم تكن غالبية المسلمين ترى المخرج منها.

وقد جُنبت منطقة وهران الويلات أكثر من غيرها. وبينما كانت القوات الآتية من فرنسا تبدأ في النزول بالجزائر العاصمة، كانت فكرة حل سياسي لاتزال ممكنة بالنسبة

إلى غالبية السكان، حتى وإن كانت قيادة جبهة التحرير، كما نعلمه اليوم، تنوي منذئذ الاستمرار بالكفاح المسلح حتى الاستقلال، المترافق لدى البعض حتى بفكرة طرد الفرنسيين. إلا أنه في نهاية عام (1955) على كل حال، كان قليلون يفكرون في نهاية كهذه للمشكلة الجزائرية. فقد كان الوضع السياسي يسوء بالتأكيد، لكن غالبية الأوربيين كانوا يفكرون انطلاقًا من عقيدة الجزائر كجزء من فرنسا، ويأمل العديد من العرب فقط باندماج حقيقي، دون الاعتقاد به كثيرًا. والمعتدلون من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مفترق الطرق. ومع انتصار الجبهة الجمهورية، يبدو أن تغييرًا حقيقيًا أضحى ممكنًا. لكن الأمور تنقلب رأسًا على عقب في (1956/02/06)، عندما يستسلم غي موليه (Guy Mollet) أمام انتفاضة المستوطنين.

أما الشيوعيون فتحولهم كان مطلقًا. كالتصاقهم بأي ثمن بجبهة التحرير الوطني، وتشكيل مجموعات مقاتلة في الجبال، والانتقال إلى اللاشرعية، و«حمل الحقائب»، وتلك هي الأوجه المختلفة لعمل ترافق بانضواء تحت الاستقلال، كان بالنسبة إلى البعض سابقًا على (6) شباط عام (1956). كما كان بعض الكاثوليك المُنتمين إلى اليسار المتطرف متشاركين في هذا التطور. إلا أن السكان الأوربيين في غالبيتهم تجمعوا سريعًا طبقًا لمعايير مختلفة، كالانضمام إلى سياسة ديغول أو مقاومتها، وهو ما لم يعد يترك مكانًا لليبراليين.

فأسهم الحزب الشيوعي الجزائري منذئذ في الكفاح المسلح، حتى وإن كان فقد كل أنصاره، وكل ناخبيه . . . أما جبهة التحرير الوطني فكانت تطالب بحل هذه المجموعات المقاتلة وحصلت عليه، ولكنها لما تحصل على حل الحزب الشيوعي الجزائري الذي كانت تطالب به، مثلما كانت تطالب بحل كل الأحزاب السياسية منذ «ثورة» تشرين الثاني عام (1954). إذ سيجري ذلك فيما بعد . . .

كان الحزب الشيوعي الجزائري يؤكد قبل عشر سنوات أن الاستقلال سيجعل من الجزائر مستعمرة للولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته كان اليمين الفرنسي والمستوطنون صرحوا بأن عبد الناصر وجبهة التحرير الجزائرية ألعوبة بيد موسكو. بينما كان النائب البيتاني ر. دو سيفر يصر على أن المرشد الحقيقي للانتفاضة الجزائرية كان الحزب الشيوعي الجزائري. . . ومن السهل بصورة بعدية معرفة بطلان هذه الأحكام. إلا أن من المناسب ملاحظة أنه في الوقت الذي كانت صورة الاتحاد السوفييتي وفكرة كفاءة الأحزاب الشيوعية دون خدش، وحيث لم يكن الوجود الفرنسي موضع بحث، لم يكن يخطر على ذهن أي شخص أن عرب الجزائر مع جبهة التحرير الوطني سينتصرون، وأنهم

سـينقذون هويـتهم، هنا أو في الأماكن الأخرى، بفضل الإسلام، بعدما انتصروا على القـوة المـستعمِرة وعلى الحزب الشيوعي في آن. فعلى غرار ثورة أكتوبر (1917) في روسيا، كان يبدوَ ذلك خارقًا وغير معقول.

ملحق (3/ 3/ 10)

أخـــذت الاحـــتجاجات ضد القمع والتعذيب في الانتشار منذ (1954): فالصحف الكـــبرى مثل ‹اسبري› (Esprit) و‹الاكسبريس› (L'Expresse)، و‹تيموانياج كريتيان› (Témoiqnage Chrétien)، و‹بـــروف› (Preuves)، و‹لوموند› (Le Mond)، دقت جرس الإنـــذار، عـــن طريق كتّاب مثل روبير بارّات (Robeert Barrat)، وجان دانييل (Jean Daniel)، وفرانسوا مورياك (François Mauriac) أو روبير بونو (Robert Bonnand)[1].

لنتذكر مع ذلك أن الطبقة السياسية لم تستيقظ تمامًا وتبدي رأيها سياسيًا إلا بدءًا من عام (1955)، وعلى الخصوص، بعدما تسلم ديغول مقاليد السلطة، وتسبب مسار الحرب في إلحـــاق العار بجزء ممن كانوا يقومون بها. ولكن، باستثناءات قليلة، ظلت هذه الطبقة المثقفة غريبة عن المطالب العربية الوطنية، وبقيت في جهل مطلق بالمشكلة الجزائرية.

والحقـــيقة أنه قبل فترة المثقفين، كانت هناك فترة المحامين، التي سكتت عنها التقاليد التاريخـــية شيئًا ما: إذ كانوا هم، بيير ستيب (Pierre Stibbe)، ورينيه بلاسون (Renée Plasson) وإيـــف ديـــشيزيل (Yves Dechezelles)، وجاك فيرجيس (Jaques Verges)، الـــذين من خلال اتصالاتهم مع الوطنيين كانت لديهم رؤية أكثر واقعية لطبيعة الصراع ورهاناتـــه. ومـــن بـــين الأوائل الذين عرفوا الوضع أيضًا كان علماء الإثنولوجيا، مثل جيرمـــين تـــيون (Germaine Tillon)، ومتخصـــصون في العالم العربي، مثل جاك بيرك (Jaques Berque) وشارل أندريه جوليان (André Julien).

حول الإرهاب: رسالة من ألبير كامو (Albert Camus) إلى لجنة مصالي الحاج (25 آذار 1955)[2]

السيد دانييل رونار   باريس في (25) آذار (1955)

43، شارع ليانكور

باريس (الدائرة 14)

سيدي العزيز:

«لقد عدت من الجزائر في الوقت الذي كنت تسعى للقائي تقريبًا، واستغرقتني على الفور تمارين إحدى المسرحيات. وهذا ما سيفسر لك الصعوبات التي لاقيتها في الاتصال بي.

وليس في إمكاني، على كل حال، في هذا الوقت، لأسباب شخصية، زيادة أنشطة لم أعد قادرًا على الإطلاع بها. فأنت تستطيع في عملك الحالي، استعمال اسمي كلما اتصل الأمر بإطلاق سراح مناضلين عرب أو بوضعهم في منجى من أعمال القمع البوليسية. ولكن بقدر ما يمكن أن يكون لرأيي أهمية لدى رفاقنا العرب، أعتمد عليك لإفهامهم بأنني أعارض تمامًا الإرهاب الذي يمس بالسكان المدنيين. (ولدي الرأي ذاته في الإرهاب، المضاد بالطبع). إذ إن النتيجة الوحيدة لهذه الأساليب العمياء، وقد استطعت التثبت منها، هي تقوية رد الفعل الاستعماري، وإضعاف الفرنسيين الليبراليين هناك، الذين تصبح مهمتهم اليوم صعبة أكثر فأكثر.

آمل أن أتمكن يومًا من خلال محادثة، التعبير لك بتفصيلات ودقة أكثر عن رأيي حول هذه النقطة. ولكنني، أكرر لك، سأكون معكم في النضال ضد القمع».

تحياتي القلبية

ألبير كامو.

بيان ال(121) ضد حرب الجزائر (أيلول 1960)

بعد نشره في لوموند (5) أيلول (1960)، كان لبيان ال(121) صدى واسعًا، نظرًا للعدد الكبير من الشخصيات الثقافية التي وقعته.

فقد كان البيان يعلن:

«إنه من المبرر رفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري (. . .)، ومبرر سلوك الفرنسيين الذين يرون من واجبهم تقديم المساعدة والحماية للجزائريين المضطهدين، باسم الشعب الفرنسي.

(. . .)

«الواقع أن قضية الشعب الجزائري تسهم بشكل حاسم في تدمير النظام الاستعماري، وهي من ثم قضية كل الأحرار».

كان البيان العائد لمبادرة مجلة ‹الأزمنة الحديثة› (Temps Modernes) قد وقع في السطر الأول من قبل جان بول سارتر وسيمون دو بوفوار، وجان بويون وبيير فيدال — ناكيه، وفرانسيس جانسون،

وروبير بارات. وكانت قائمة التوقيعات الأصلية هذه تتضمن أسماء الناشرين فرانسوا ماسبيرو، وجيروم لاندون، وإيريك لوسفيلد، والعلماء الجامعيين جان بيير فيرنان، مارك باربوت، لوي جيرنيه، لوران شوارتز، أندريه ماندوز، والكتاب والسينمائيين والممثلين، سيمون سينيوريه، فيركور، كلود روا، آلان روب-غرييه، جان-لوي بوري، أندريه بانيجيل، دانييل جيلان، فرانسوا شاتليه، ناتالي ساروّت، جان - فرانسوا ريفيل.

وقد رفض بعض المثقفين والصحافيين توقيع البيان، مع موافقتهم على مضمونه، حتى لا يعرقلوا المفاوضات التي كانت مثار نقاش بين ديغول وجبهة التحرير الوطني.



3/ 3/ 11) إزالة الاستعمار في إفريقية الفرنسية (1943-1962 م)

إيف بينوت (Yves Benot)

في (1945/05/08)، عندما تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها في أوربة، تبدو الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية سليمة، باستثناء الهند الصينية المحتلة من اليابان، وسورية ولبنان اللتين وعدتا من قبل بالاستقلال. ومن المقبول عمومًا، في فجر التحرير هذا، بأوربة طبعًا، ضرورة الإصلاحات في هذا النظام الاستعماري. إصلاحات فقط، بدءًا بإصلاح المصطلحات الذي يستبدل بوزارة المستعمرات وزارة فرنسا فيما وراء البحار، وبالإمبراطورية الاتحاد الفرنسي. ولكن، حتى قبل تفحص الإصلاحات الأخرى، من المهم الإشارة إلى أن كلمة، وما تدل عليه، محرمة: هي الاستقلال. وستظل كذلك، حتى بعد الهزيمة العسكرية التي أرغمت الجمهورية الرابعة على الاعتراف باستقلال فيتنام؛ ويتكرر الأمر مع الجزائر، وتقود هذه الحرب النظامَ إلى الهلاك. فمنذ مؤتمر برازافيل[1](1) في شباط عام (1944)، كان الديغوليون أعلنوا هذا التحريم. والحال أن المطالبة بالاستقلال لم تكن انتظرت الحرب لإسماع صوتها في البلدان المستعمَرة. إذ تردد صداها في تنناريف[2](2) (1929/05/19)، وتفرض نفسها في إفريقية الشمالية، وإذا ما كانت إفريقية الغربية والاستوائية تطالب أكثر بإجراءات مساواة فعلية، فكان ذلك على الأقل

مطالبة باستقلال ذاتي أخذت بالظهور. ومنذ بداية ما نسميه التحرير، كانت الصدامات متوقعة؛ وستبلغ من الشدة مبلغًا يجعل فرنسا التي تتباهى بهزيمتها للنازية تستعمل الطرائق نفسها التي تعارضها لديها، وتعيد إنشاء غستابو، وتستخدم بدورها التعذيب على نطاق واسـع، وهو ما ستكون له عواقب وخيمة على الحياة الفكرية والأخلاقية للمستعمِرين، وعواقب أسوأ على المستعمَرين خلال الكفاح وبعده.

وإذا ما عدنا إلى الوضع البدئي، فإن ميثاق الأطلسي هو الذي كانت جيوش الحلفاء تحملـه لدى نزولها في شمالي إفريقية بتشرين الثاني عام (1942). وكان ينادى بحق تقرير المـصير لكـل الشعوب. فهل من المستغرب أن يكون المغاربة والجزائريون أخذوا بجدية التـزامًا كهذا؟صحيح أن فرنسا الحرة لم تكن وقعت بعد على الميثاق في ذلك التاريخ، لكنها كانت في معسكر الحلفاء. ولهذا يظهر، منذ ربيع عام (1943) بيان جزائري أول، قدمه فرحات عباس، يطالب باستقلال ذاتي للبلاد[3](3)، ويسبق بعدة أشهر البيان المغربي الأول، في كانـون الأول مـن السنة ذاتها، والذي نتج منه حزب الاستقلال[4](4)، ومن المعلـوم أن فرحات عباس، كان مستعدًا يومذاك للاكتفاء بجمهورية جزائرية عضو في دولـة اتحادية مع فرنسا التي سيترك لها الدفاع والشؤون الخارجية. لكن مناضلي حزب الـشعب الجزائـري ويتزعمه مصالي الحاج، الذي كان عندئذ رهن الإقامة الجبرية بعد سجنه، كانوا أكثر تشددًا، وأكثر قربًا من تطلعات الشعب دون شك. ومع ذلك كان هـناك تحالـف لبعض الوقت بين الحركتين في مواجهة النوايا السيئة التي أبدتها حكومة ديغـول المؤقـتة المقـيمة في الجزائر العاصمة. إذ كان جوابها سجن القادة والمناضلين، واقتراحات بالغة التفاهة بتوسيع المواطنة. أما في المغرب فكان الوضع أكثر خطورة بكثير في كانون الثاني عام (1944).

كان حزب الاستقلال قدم البيان الشهير إلى السلطان، الذي كان موضع شبهة بعدما التقى روزفلت على انفراد في حزيران (1944)، من دون المرور بالسلطات الاستعمارية. وعلينا التذكير بأن المغرب ليست مستعمرة رسميًا، بل محمية، وأن القتال استمر فيه حتى عام (1934). إلا أن قوات هذا البلد تقاتل إلى جانب الحلفاء على الجبهة الإيطالية في عام (1944). ولهـذا يطلـب حـزب الاستقلال أن يشترك المغرب في مفاوضات السلام المستقبلية. ولا شيء من هذا يروق للسلطة الديغولية الجديدة، فينذرَ السلطان بالتبرؤ من الحـزب، وهـو ما يفعله لأن ما بيده حيلة. ترى هل انتهت القضية؟. أبدًا. إذ يتدخل الاسـتفزاز، الذي يتمثل هذه المرة باعتقال قادة حزب الاستقلال المعروفين والشعبيين. وفي الغـد، تتظاهر الجماهير في الرباط والمدن الأخرى، فتطلق قوات فرنسا الحرة النار

علـيها. بيـنما تبلغ حركة الاحتجاجات في فاس حدًا اقتضى حصارًا لأربعة أيام حتى اسـتعيدت المدينة، مخلفًا ستين قتيلاً على الأقل في هذه العملية. وقد وقعت هذه المجزرة الأولى لما بعد التحرير قبيل المؤتمر «الإصلاحي» في برازافيل. ولن يعرف عنها الكثير في أوروبا، لكن ذكراها لن تزول من المحمية. أما في تونس فكانت الاعتقالات الواسعة التي حـدثت بعـيد عودة السلطة الفرنسية، مقترنة بخلع الباي، هي التي استاء السكان منها بشدة، فأصيبوا بالإحباط والعجز مؤقتًا. أخيرًا، عندما يغادر ديغول الجزائر إلى باريس في صـيف عام (1944)، كان مدركًا لتصاعد الطموح الوطني في البلاد، فأعطى، من ثم، أوامر حتى «لا تتزلق الجزائر من بين أصابعنا»[5](5)، ويكلّف الجنرال هنري مارتان السهر علـى ذلك، بينما الجنود الجزائريون موجودون على جبهات أوربة. أما فرنسيو الجزائر، باستثناء المجندين، الذين كانوا موالين في غالبيتهم بقوة لحكومة فيشي، في الوقت الذي لم يـتعاون الجزائريون معها، فكانوا يرون ديغول متساهلاً جدًا إزاء مطالبات أولئك الذين يسموهم «أهالي». وليس بوسعنا أن نلح بما يكفي على حقيقة أن نهاية الفاشية لا تُترجَم في شمال إفريقية أو في مدغشقر، بتغيرات ملموسة في ظروف الحياة، فيما عدا المشاركة في الحـرب. إذ كانـت شعوب هاتين المنطقتين تعد أن هذه المشاركة تعطيها حقوقًا، ولم يعـد ممكنًا العيش كما في الماضي. لكن هم السلطة على وجه الخصوص هو الحفاظ على الوجود الفرنسي، وتجنب الهيمنة الأجنبية كما يقال أيضًا. وهذا الجو التصادمي هو الذي سيفضي إلى أول مآسي مابعد الحرب، وهي مجازر منطقة قسنطينة في أيار/حزيران عام (1945).

وهنا أيضًا، كان الاستفزاز نقطة الانطلاق. إذ رُحّل الزعيم الأكثر شعبية في الجزائر، مـصالي الحـاج، فجأة إلى أقاصي الجنوب، قبل أن يُنفى إلى الغابون. ويجري هذا نهاية نيـسان عام (1945)، ومعلوم عندئذ أن نهاية الحرب قريبة، عشية الأول من أيار. وهو عـيد قانـوني في بلد أعيد فيه تشكيل النقابات، وبخاصة الاتحاد العام للعمال والحزب الـشيوعي الجزائري. أما حزب الشعب الجزائري وهو لايزال سريًا فقد أعطى تعليمات لمناضـليه بالاشـتراك في المسيرات رافعين العلم الجزائري، كعلامة واضحة على المطالبة بالاستقلال. كما تبرز بصفة جد طبيعية شعارات تُطالب بالإفراج عن مصالي. في هذه الأيام، كانت منظمة الأمم المتحدة في طور النشوء، وينتظر المستعمَرون أن تضع موضع التنفيذ المبدأ العام في تقرير المصير، بينما كانت تتشكل في الجانب الشرقي جامعة الدول العـربية. ويظهر العلم إذن في الجزائر العاصمة ووهران، ويكون رد فعل الشرطة فوري وشـرس، فيـسقط أول القتلى. وستجري في الأيام التالية بالجزائر العاصمة اعتقالات،

ويعـــذب مناضلون، ولا يخرج واحد[6](6) منهم على الأقل من السجن إلا ليموت نتيجة للمعاملـــة الـــسيئة. ولليوم الذي ستعلن فيه نهاية الحرب في أوربة، يُبلِغ حزب الشعب الجزائـــري تعلـــيماته بالتظاهر، مع الأوربيين إذا كان ذلك ممكنًا، ورفع العلم المحظور، وإطلاق شعاري «الجزائر المستقلة» و«أفرجوا عن مصالي». فيتظاهر الجزائريون، بالفعل، في العديـــد مـــن المدن، ما عدا الجزائر العاصمة ووهران حيث كان وقع القمع؛ في كل مكـــان تقريبًا، وليس فقط في منطقة قسنطينة، في سطيف أو غالمة. وينبغي التذكير بأن تعليمات حزب الشعب الجزائري لم تتوقع قط تمردًا؛ حتى وإن كان العديد من المناضلين يفكرون فيه دون شك، ولم يهيَّأ من قِبل قيادة لن تعطي الأمر به إلا بعد عشرة أيام من القمـــع الوحشي، لتلغيه على الفور تقريبًا إزاء الاستحالة العملية لتنفيذه. أما بالنسبة إلى الأوامـــر الموجهة إلى الشرطة فكانت عدم السماح بالمظاهرات الجزائرية إلا بشرط عدم وجـــود علـــم جزائـــري أو لافـــتات أو شعارات تسمى هدامة، وهكذا كان التصور الاستعماري ليوم يفترض الاحتفال فيه بعودة الحرية! في سطيف، تأخذ المظاهرة الحاشدة التي تتجمع منذ الصباح الباكر بالتحرك إلى النصب التذكاري لقتلى الحرب، بعدما تحقق أطـــر الحـــزب من أن أحدًا لا يحمل سلاحًا. وفي المدينة الأوربية، كل مدينة استعمارية تتـــضمن تمييزها العنصري، يرفع العلم من قبل أحد أفراد الكشافة الإسلامية الذي كان يـــسير في المقدمة. فيهرع رجال الشرطة. ويصيح فرنسي هو عمدة المدينة بان لا تطلق الـــنار، فـــيردى قتـــيلاً على الفور مع عضو الكشافة الجزائري. وفي هذه اللحظة، هذه اللحظة فقط، ينطلق الجمهور الذي قدر عدده من قبل الشرطة بنحو ثمانية آلاف شخص مـــن عقالـــه، ويرد بكل ما يقع بين يديه، مهاجمًا أفراد الأمة المستعمِرة الموجودة أمامه. ويواصل رجال الشرطة والدرك إطلاق النار والقتل. كم عدد القتلى؟ عشرون، ثلاثون، أربعون؟ وخبر هذه المجزرة الأولى، بانتشاره منذ بداية المساء، يفضي إلى تجمعات ضخمة للفلاحين في كل المنطقة بين سطيف والبحر. في هذه المرة، إنه بالفعل تمرد عفوي يهاجم مراكز الاستعمار في منطقته. وتقع في المساء مجزرة أخرى في الظروف ذاتها بغالمة، حيث كـــان القائمقام أشياري (Achiary) هيأ كل شيء، بما فيه تسليح مليشيات المستوطنين الـــذين سيتوزعون حتى على السجن حيث قاموا بعمليات قتل من دون محاكمة. وتمتد التمـــردات العفـــوية إلى مـــناطق جد واسعة، لكن يومي (8) و(9) أيار حصرًا تقريبًا. ويسمح تدخل الجيش الذي كان تهيأ خلال مناورات أجراها في الأشهر الماضية باستعادة بعـــض المراكـــز التي احتلها الجمهور سريعًا. لكن عمله سيتواصل لعدة أسابيع، مكملاً عمل مليشيات المستوطنين المسلحة. فيحاول السكان الجزائريون النجاة من نيران الجنود

باللجوء إلى الجبال، وإذا بالطيران يلاحقهم، بينما تضرب سفينة حربية الشواطئ بالمدافع. ويحرق الجيش القرى، وينهب كل ما يستطيع. ولا يمكن حتى اليوم تقدير ضخامة هذه المجازر بالأرقام. إلا أن بين أيدينا رقمًا دقيقًا للضحايا الأوربيين هو: (103)، من بينهم الجنود والرماة السنغاليون، أما رقم الضحايا الجزائريين الوحيد الذي قدمه وزير الداخلية الاشتراكي تيسييه (Tixiees) ويقرب من (1100) فقد نظر إليه دائمًا على أنه دون الحقيقة. إذ يظن عمومًا أن (6000-8000) جزائري قتلوا، من بينهم كما تبين فيما بعد أسر عسكريين كانوا في الوقت ذاته يخدمون في الجيش الفرنسي. فماذا يمكن القول عن أحد هؤلاء الجنود الذي يكتشف لدى عودته إلى منطقة قسنطينة أن كل أفراد أسرته ألقي بهم من شاهق، وأنهم ماتوا جميعًا ميتة بشعة؟. فالأمر لم يقتصر خلال ما يقرب من ستة أسابيع على القتل بل الإيلام أيضًا. وانتقام المستوطنين والسلطة لأنهم رُوِّعوا بضع ساعات، هو من نمط انتقام النازيين في أورادور سور غلان (Oradour sur-Glan) بفرنسا، قبل عدة أشهر.

وفي فرنسا، على الرغم من أن الصحافة كانت لاتزال خاضعة للرقابة، فقد تعرضت للأحداث، بينما كانت الأحزاب السياسية بعيدة كل البعد عن الوعي بخطورة الإنذار. صحيح أن تزامنها مع يوم احتفال، ومع جو اليسار الحماسي لفترة (1945/1946)، كان من شأنه التسبب بضيق، على الأقل. أما في الجزائر فكانت النتائج من طبيعة أخرى. إذ بعد القمع بقتلاه وجرحاه، سيأتي دور القمع القضائي (28 حكمًا بالقتل) ولن يطلق سراح عدد من المحكوم عليهم (ستين على الأقل) إلا مع الاستقلال في عام (1962). وسيتوجه البعض الآخر إلى الجبال في منطقتي الأوراس والقبائل منذئذ ليكونوا على استعداد لدى اندلاع الثورة. لكن ما ظهر جليًا على وجه الخصوص هو أن الأمل بمسار سلمي أو سلمي نسبيًا، عبر المظاهرات والعرائض إلى الاستقلال كان دون جدوى، وأن الطريق الوحيدة تمرد يهيأ بجدية ويسمح يومًا بالوصول إليه. وعلى الرغم من هذه القناعة المنتشرة في عام (1947)، يشارك السكان في الانتخابات البلدية تلبية لنداء مصالي الذي أطلق سراحه لفترة وجيزة. إلا أن تزوير الانتخابات، منذ العام التالي، للمجلس الجزائري يزيل آخر الأوهام بهذا الشأن. فليس من المبالغة، في النهاية، اعتبار مجازر عام (1945) نقطة انطلاق لعملية ستقود بشكل محتم إلى الحرب من أجل الاستقلال. إذ كان الجنرال دوفال (Duval) الذي قاد العمليات العسكرية، في منطقة قسطنينة، قد قدر أن العمليات القمعية ستؤمن للاستعمار عشر سنوات من الهدوء، لكن القلاقل ستعود بأسلوب أكثر شدة إذا لم يُفعل شيء في غضون ذلك. وما من شيء جدي عمل. وما جرى من

إصلاحات لم تكن تغير شيئًا بالنسبة إلى عامة الجزائريين، فلم تكن المشكلات الاقتصادية فقط هي يعانون منها.

صحيح، أنه كان ثمة إصلاحات في النظام الاستعماري الفرنسي في فترة (1945-1947)، إصلاحات كانت تشير، بقدر ما كانت فعلية، إلى ما كان عليه الواقع الاستعماري الذي ستبقى كثير من آثاره. والأساس كان إلغاء صفة الأهالي، أي اختلاط السلطات التنفيذية والقضائية في يدي الممثل المحلي للإدارة الاستعمارية. والحال أن هذه السلطة المطلقة عمليًا لرجل الإدارة لن يجري اختفاؤها فجأة وحسب، بل إن استعمال قضاة تحقيق أعدوا على عجل، من بين وظائف أخرى، لانعدام سلك قضائي جاهز، كان كما سنرى في مدغشقر، كارثيًا من حيث احترام حقوق الإنسان. وكان لا بد من قانون في عام (1945) لإلغاء العمل الإجباري الذي كانت فرنسا، منذ خمس عشرة سنة، تنكر وجوده، لكن العقوبات في حال المخالفة لن تحدد إلا في عام (1952)، لدى الاقتراع على قانون العمل فيما وراء البحار، لأن قانون العمل الفرنسي كثير على المستعمَرين! والبلديات المسماة مختلطة في الجزائر، أي: تلك التي يسيرها رجال إدارة استعماريون، سيُحتفظ بها حتى الحرب. إضافة إلى أن كثير من المراسيم أو الإجراءات التي كان يُظن أنها ألغيت، تظل تستخدم كما يروق للسلطة. وهكذا تستعمل في المحميات أمرية من لويس السادس عشر تتصل بسلطات ممثلي فرنسا في الإمبراطورية العثمانية من أجل طرد الفرنسيين الذين يُعدون مشاغبين. كما سترتبط سلطات حكام المستعمرات، الذين سيعاد تسميتهم مفوضين سامين، حتى النهاية بإرادة ملكية من قبل نابليون الثالث.

إن الإصلاحات تمس في الحقيقة إفريقية جنوب الصحراء بصفة جوهرية، حيث يُسعى إلى تجنب أن تفرض المطالبة بالاستقلال نفسها. ولكن ما مُنح من مجالس إقليمية منتخَبة باقتراع انتقائي محدود، هي أجهزة تمثيلية تفتقر في النهاية إلى سلطة حقيقية، وتُرغَم غالبًا، حتى بعد مناقشات حامية، على المصادقة على إرادة السلطات. إذ إن ما تغير فعلاً بالنسبة إلى ماقبل الحرب، هو التوجه الاقتصادي الذي أرادته فرنسا. فبينما كان مفروضًا على المستعمرات، منذ قانون (1900/04/13)، أن تمول نفسها بمواردها الخاصة، فيما عدا النفقات العسكرية، ستقوم فرنسا من الآن وصاعدًا، بعد إنشاء (صندوق الاستثمار لتنمية ما وراء البحار الاقتصاذية والاجتماعية/ FIDES)، باستثمارات هامة، وبخاصة في ميدان النقل، طرق وموانئ، وفي التربية الوطنية. لكن علينا التذكير بأن الإفريقيين كانوا أكدوا أيضًا إرادتهم بعدم العيش كما في الماضي، خلال فترة التحرير، عبر إنشاء

النقابات، ومنها نقابة الغرّاس الإفريقيين في ساحل العاج التي باشرت النضال ضد العمل الإجباري تحت قيادة هوفويه — بوانييه (Houphouët-Boigny).

ويتدخل النائب غابرييل داربوسييه (Gabrial d'Arboussier)، عن ساحل العاج، هو أيضًا ليحكي كيف وقف إداريو هذه المستعمرة المنضمين إلى ديغول في (1942)، ضد العمل الإجباري، وكيف تلقى البعض منهم، عقب هذا، أوامر بإجازة مرضية. . . [7]

«إنه الغضب المكتوم، المكبوت، وهو الثورة الصامتة لشعب بأسره، يقبل عاجزًا، وضعًا لا يحتمل ومستهجنًا، إنما الكراهية ضد الزعيم المحلي الذي لا يستطيع قول الحقيقة خشية فقدان منصبه، إنما الكراهية ضد رئيس الفرقة الذي كثيرًا ما يتكلم عن الحرية من دون أن يعطيها أبدًا، إنها الكراهية التي تتجاهل، من جهة أخرى، كل الأعمال الحسنة.

هذا هو ما لا يُعرف عن أودينوت[8](7)، وينبغي عليكم معرفته!.

إن الأهالي لا يستطيعون فهم أو قبول هذا الاستعباد، بعد مئة وخمسين عامًا من إعلان حقوق الإنسان والمواطن، ومئة عام من إلغاء العبودية.

سيدي الوزير (الاشتراكي ماريوس موتيت Marius Moutet)، عندما كنتُ رئيسًا للجنة أقاليم ما وراء البحار، كنت طلبت منك إضافة إلغاء كل شكل للعمل الإجباري في أقاليم ما وراء البحار إلى الدستور الجديد. ولا أعلم ما إذا كانت لجنة الدستور تلقت بقبول حسن هذا الاقتراح الذي كان نال الموافقة الجماعية لأعضاء لجنة أقاليم ما وراء البحار.

ومهما كان من أمر، فقد تقدمت مع بعض الزملاء باقتراح قانون يتوجه إلى الإلغاء الجذري والفوري للعمل الإجباري. وباعتباري مكلفًا بنقله أمام الجمعية الوطنية، آمل بأن تتاح لي الفرصة قريبًا، من جهة، لتهدئة مخاوف زميلي المحترم المسيو رست (M. Reste)، فيما يتصل بجمع المحصول هذه السنة والسنين المقبلة، وبخاصة تفنيد الاتهامات المغرضة للمخربين، وأنصار سياسة السهولة، وأسلوب الشدة الذين يدّعون أن إلغاء العمل الإجباري سيسيء نهائيًا إلى مستقبل أقاليم ما وراء البحار.

وحتى لا أخوض في أقاويل لا جدوى منها، سأكتفي اليوم بالتصريح بأن الحرية التي نطالب بها ليست حرية النوم طوال النهار في ظل غاباتنا، بل حرية الإنتاج، واسمحوا لي بالتعبير، بحرية وأكثر. والآن لنقل بضع كلمات عن العواقب السياسية والاجتماعية لتجنيد اليد العاملة الإجباري. لن أخفي عليكم تخلي فرنسا المتزايد عن جمهور الأهالي، وعدم اكتراثها بالذين يستغلونهم بصفاقة وباسمها. فهكذا تتولد الريبة، وهي ناصحة سيئة.

إن إلغاء العمل الإجباري سيمنح أولئك الذين يمثلون فرنسا هناك، حرية أكثر للتحرك طبقًا لضمائرهم. لقد استمعنا هنا لكلام حول هيمنة وكلاء الاحتكارات على الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد، وحول التخريب المنظم بمهارة من قبل الرجعيين. وهذا يجري في فرنسا، حيث الحكومة راعية للشعب، وحيث النقد ميسور ومسموح به.

فلتتخيلوا الوضع، إزاء هؤلاء الوكلاء أنفسهم، لشعب بأسره أُنكرت عليه إلى اليوم الحقوق المتعلقة ببني الإنسان، لشعب بأسره لايزال خاضعًا لتنظيمات الطوارئ، عاجزًا عن التعبير عن نفسه، وعن النقد، بل وعن الشكوى، وموضوعًا تحت وصاية إدارة مستعبَدة هي نفسها.

في عام (1924)، عمد الحاكم العام برونو (Brunot)، الذي كان حاكمًا بالوكالة لساحل العاج، لتأثره بالعمل الإجباري الذي كان يلجأ المستوطنون إليه بصفة حصرية دون اهتمام ببني الإنسان، إلى الأمر بإلغائه في الحال. وكانت صرخة استنكار عارمة. فأقيل الحاكم ببرود. وعندما ذهب في تشرين الأول من السنة الماضية ملتمسًا أصواتِ المستوطنين، وصارحهم بأنه يعارض بكل قواه العمل الإجباري، تعلمون كيف جرى فهمه!».

ويثير إنشاء النقابات في الكاميرون عداء المستوطنين إلى الحد الذي يحاولون في أيلول عام (1945) الاستيلاء على السلطة، ولا يخفقون إلا أمام إرسال رجال المظلات. كما يشهد أيضًا إنشاء الأحزاب السياسية المحلية، وفي بعض الحالات، لاسيما في غينيا، مظاهرات عنيفة ضد انتخابات زورها الإدارة. وهنا أيضًا يسود القمع الاستعماري بأشكال متعددة. إذ يجب التذكير بقضية تياروي (Thiaroye) في السنغال، بالقرب من دكار، في كانون الأول عام (1944). فإلى هذا المعسكر كان أرسل رماة سنغاليون، أفرج عنهم من معسكرات الأسرى في فرنسا (لأن النازيين، بدافع العنصرية السافرة، كانوا حرصوا على أن لا يدخلوا ألمانيا. . .). وكانت الحكومة تدين لهم بتعويضات هامة، رفضت تسديدها لهم في فرنسا، على الرغم من مطالباتهم. كما لم تدفع لهم أيضًا لدى نزولهم في دكار، خلافًا للوعود المعطاة. وهذا ما أفضى إلى مظاهرة احتجاج، من المسموح وصفها بشرعية، وإلى التدخل العسكري الشرس. وهنا أيضًا، قتلى وجرحى، ومحكوم عليهم لن يخرجوا من السجن إلا بفضل عفو على شرف زيارة الرئيس أوريول في نيسان عام (1947). وفي كوناكري، رصاصات قاتلة أطلقت أيضًا في أثناء مظاهرة في عام (1945)، وفي الكاميرون، وقبيل محاولة المستوطنين الاستيلاء على السلطة المذكورة آنفًا، كان اجتمع نوع من مجلس للمستوطنين الفرنسيين بإفريقية، وبخاصة مستوطنو ساحل العاج والكاميرون، بقصد الدفاع عن الوضع الاستعماري القائم. وكان يتصل الأمر خاصة بمستغلين للغابات عندئذ، أولئك الذين وصف قسوتهم جيدًا ألبير لوندر (Albert Londres) في ‹أرض الأبنوس/ Terre d'ébène›.

بيد أن المناخ الاستعماري ليس مكونًا فقط من هذه المآسي البارزة أو من ارتفاع عدد الضحايا أو انخفاضه. إنما هو أولاً مناخ الظلم والازدراء في حياة المستعمرين اليومية، بما فيها اللغة. ومن نافلة القول إن هذا يبدأ بالحرية الواسعة الموضوعة بتصرف الشرطة، التي تتضمن رجالاً يُختارون في المكان، عمومًا في المناطق التي يكون فيها البؤس ونقص العمل المأجور الأكثر حدة، والذين سينقلون هذه «التقاليد» فيما بعد إلى الدول المستقلة. إذ على خلاف ما يظن غالبًا، لم يبدأ استعمال التعذيب مع حرب الجزائر، ولا

مع اعتقالات (1951/1950) هناك: بل كانت قبل ذلك ممارسة مألوفة، وليست مقتصرة فقــط على المعتقلين السياسيين. وتجري الحادثة التالية في المغرب حوالي عام (1950)، في مــنطقة تقع شمال وادي سيبو. فقد كان مستوطن اشترى أرضًا بثمن مرضٍ جدًا كانت تناسبه لتوسيع مزرعة برتقاله من قائد. إلا أن هذه الأرض كان يزرعها منذ زمن طويل فــلاح مغــربي، لم يكن بتصرفه أوراق قانونية مثل القائد ولاشك. ولهذا، عندما أراد المستوطن المذكور الإطلاع على ما امتلكه، استقبل بخشونة وطرد، بل وصفع كما يبدو. فجــرى الاستنجاد سريعًا برجال الدرك، وأوقف الفلاح مع أولاده وعذبوا باستعمال الكهــرباء لإقــناعهم بالتخلــي عن المطالبة بحقوقهم. وهذا مثال من بين أمثلة أخرى بالتأكــيد. وهناك فلاح في المنطقة ذاتها، كان أيضًا معلمًا للعربية وباع منذ زمن طويل قطعة أرض في مقابل ريع لمدى الحياة. وقد جرى الدفع في البداية، ثم توقف سريعًا. فما العمل؟. كانت الأرض في السجل العقاري، إذ كان هناك سجل عقاري، مع أنه ناقص، لاتزال مسجلة باسمه، وهو ما لم يكن يغير شيئًا في الواقع.

يمكــن أن نحكــم من بعيد، أنه إلى جانب كثير من وقائع النهب والسلب، ستكون عادة مخاطبة «الأهالي» بصيغة المفرد مجرد شتيمة تافهة. وسنكون عندئذ على خطأ، لأن في ذلك تذكير يومي بالتمييز. والوقائع الصغيرة كثيرة. ففي كونا كري، لم تكن المقاهي تفتح أبوابها لكل الزبائن من دون تمييز باللون إلا قبيل الاستقلال، لدى دخول القانون-الإطــار حيز التطبيق في عام (1957). بالطبع، لم يكن هناك أي حظر رسمي، لكن رؤية إفريقي في مقهى بالمدينة الأوربية في الخمسينيات الماضية، كان يثير الشك بأنه لا بد أن يكــون مــن عملاء السلطة الاستعمارية. إذ كانت المدينة الاستعمارية معزولة عمليًا، وأيضًا من دون أي قرار رسمي، لكن الواقع هو أن أي إفريقي تعثر عليه الشرطة ليلاً في القسم الأوربي كان يتعرض للتوقيف.

وفي الوقت الذي كان كل ذلك صعبًا أكثر فأكثر على الاحتمال سواء في إفريقية شمال الصحراء أم في جنوبها، وكان التنظيم السياسي يتقدم، كان الرأي العام الفرنسي، مع بعض الاستثناءات التي سنتكلم عنها فيما بعد، معارضًا تمامًا للاعتراف بالاستقلالات التي تلوح في الأفــق، ويــتعلل بالأمل في توطيد دعائم الاتحاد الفرنسي الجديد. وبواعثه على ذلك مــتعددة: فعلاوة على اعتبارات المصالح الاقتصادية والمالية، هناك القلق من حلول النفوذ الأمريكي، بل والإنغليزي، محل النفوذ الفرنسي. ففي تلك السنوات، كان لايزال الحديث يــدور عــن نــزعة أمريكية مضادة للاستعمار، ويصدقها بعض المستعمَرين أيضًا، لسوء حظهم، كما في مدغشقر. ويبدو أن هذا الاعتبار أثر بالخصوص في الشيوعيين الفرنسيين.

هـــناك أيضًا، بصورة غامضة، الخشية من الإسلام وشيطنته. وهناك الخوف من عنف تمرد محـــتمل للمستوطنين، في وقت كان العنف دائمًا في الحياة الاستعمارية، ويمكن أن يتحول ضد الفرنسيين «الهدامين».

ولكـــن مـــن دون أن نحلل من قرب هذا الرأي العام الذي لم يكن حسن الإطلاع دائمًا، ومن دون أن نشير هنا إلى كل الاحتجاجات التي قامت ضد القمع الاستعماري، ســنكتفي بمقـــال هام للفيلسوف بول ريكور (Paul Ricoeor) نشر في صحيفة ريفورم ‹Réforme› الأســـبوعية (1947/09/20)، ويعرض مبادئ «جد عامة» متعارضة تمامًا مع الـــسياسة المتـــبعة بالفعل في هذا التاريخ، في فيتنام أو في مدغشقر، وهما المثالان الأكثر دموية. فيوجز بول ريكور موقفه هكذا:

> **إن غاية الاستعمار هي تحرير «الأهالي»، وإن الخطيئة الأصلية للاستعمار تسبق الاعتداءات من طرف الأهالي، وحتى مطلب الحرية السابق أوانه، له من الأهمية الأخلاقية أكثر مما لكل العمل التحضيري للبلدان المستعمِرة. إن العنصرية هي عيب الفرنسيين في المستعمرات، وهم أقلية أولئك الذين يمثلون الشعور الوطني للشعوب المستعمَرة. أكثر ما يمكن لهذه المبادئ عمله هو خلق مناخ مؤات للحكم من دون انفعال على حركة التاريخ الاستعماري هذه التي تنتقل هذا الوقت إلى مرحلة التحرير قبل أن تحصل على كل الفائدة من العمليات التحضيرية للأمم المستعمِرة. (. . .) أجل، أعتقد كوني مسيحيًا، أن علي قول: نعم لحركة التاريخ التي تخلق الحرية (. . .) وحتى لو كانت هذه الحرية ملوثة بالوهم وبالعنف، فهي في الأساس قيمة إيجابية. إنها كنز للأمم.**

يـــرد هذا النص الرائع مسبقًا على كل الحجج التي ستقدم لتسويغ الإبقاء على النظام الاستعماري واستعمال القوة الغاشمة سعيًا لإطالة بقائه. وهو ما يسمح لنا بالامتناع عن تعليقات مسهبة.

لنذكر فقط بأنه في ذلك التاريخ كانت تجريْ أسوأ مجازر مابعد الحرب في مدغشقر. وفي الـــوقت الذي لم يكن ممثلو المجموعتين الكبيرتين لإفريقية الغربية وإفريقية الاستوائية الفرنـــسيتين يطلبون الاستقلال، بل ما يسمى «التحرير الإفريقي»، وهو شعار الحزب الـــذي أســـس في تـــشرين الأول عـــام (1946)، أخـــذ التجمع الديمقراطي الإفريقي (RDA)، المشتبه به لتحالفه مع الحزب الشيوعي الفرنسي، والنواب الملغاشيون، اثنان في عـــام (1945) وثلاثـــة في عام (1946)، بالمطالبة بالاستقلال، في إطار الاتحاد الفرنسي، كمـــا يضيفون. وكان ذلك في آذار عام (1946)، بُعيد الإعلان عن الاتفاق مع هو شي مـــنه في (6) آذار، الـــذي كان يمنح فيتنام استقلالاً موسعًا، وبالذات «في إطار الاتحاد

الفرنسي». لكن مشروع القانون الذي يتقدم به النواب لم يطبع حتى و لم يوزع. فيعيدون الكرة في أيلول. وفي غضون ذلك أنشؤوا حزبًا هو الحركة الديمقراطية للتجديد الملغاشي (MDRM) التي أصبحت على الفور العدو اللدود للوزراء المدافعين عن الاستعمار، وعلى رأسهم الاشتراكي مونتيت، وزير فرنسا ما وراء البحار (1946-1947)، أي: بعبارة أخرى، الصانع الرئيس للاتحاد الفرنسي الجديد؛ وجورج بيدو، رئيس مجلس الوزراء في صيف عام (1946) ووزير الخارجية عدة مرات، ومن ثم المسؤول عن محميتي المغرب وتونس، ورئيس الجمهورية نفسه حتى بداية عام (1954)، الاشتراكي فانسان أوريول. أما الحاكم العام الذي أرسله مونتيت، فهو دو كوبيت (de Coppet)، وقد اشتهر بأنه ليبرالي لأنه كان صديقًا لأندريه جيد وسهل له السفر إلى الكونغو. لكنه صُدم في الواقع لدى سماعه منذ وصوله في أيار عام (1946)، هتافات الاستقلال في مظاهرات شوارع تنناريف. وسيبذل قصاراه للحد من الحريات، ومضاعفة الاعتقالات بذرائع مختلفة حتى يضعف بقدر ما يستطيع الحركة الديمقراطية للتجديد الملغاشي الفتية. فقبل إنشاء الحزب كانت هناك جمعيات سرية تنادي بالاستقلال، انضم أعضاؤها في غالبيتهم إليه. وقد تعرضت هذه القاعدة باستمرار إلى المضايقات البوليسية إذ اعتقل أحد قادتها وهو مونجاجوانا (Monja Joana) منذ عام (1946) وحكم عليه. وكان المناضلون من ثم يعدون النواب واهمين إذا ما اعتمدوا على الانتخابات لبلوغ الغاية، ويعتقدون أقل فأقل بطريق سلمية. فتكمل السلطة الاستعمارية القمع بمناورات ترمي إلى التفريق. وتأخذ في دعم حزب برز نحو صيف عام (1946) وتضعه في خدمتها هو حزب المحرومين (Padesm) ما أفضى إلى صراع داخلي. وتسعى الدعاية الرسمية، بصفة عامة، إلى معارضة السكان «الساحليين» بسكان هضاب إيمرينا (Ymerina) العليا. وبالخلط بين المكانة الاجتماعية و«القومية»، تقرر الدعاية ذاتها أن الهوفا (Hova) (الرجال الأحرار أو النبلاء) هم في مدغشقر متسلطون على باقي الشعب، وأن السلطة الاستعمارية وحدها تحمي هذا الشعب من هؤلاء المتسلطين الذين تشكل الحركة الديمقراطية للتجديد أداتهم. إلا أن الأمور تجري بصورة مختلفة للمجلس الإقليمي، ليس لأن الحزب لم يحصل على غالبية الأصوات، بل لأن موتيت قسَّم الجزيرة إلى خمس مناطق، لكل منها مجلس مؤلف من هيئتين انتخابيتين، يعين المندوبين الذين يشكلون المجلس المركزي. فيكفي أن تتحالف أقلية المحرومين من الهيئة الانتخابية الملغاشية مع الغالبية الاستعمارية لهيئة المستوطنين حتى تُفشِل الغالبية الديمقراطية للمستعمَرين. ولكن لم يصل الأمر إلى هذا الحد.

وإذن، نهاية آذار عام (1947)، كان اثنان من النواب هما رافواهانغي (Ravoahangy)، وهـو مناضـل قديم، والشاعر رابيمانانجارا (Rabemananjara)، ويعرفه دو كوبيت، في مدغـشقر مـن أجل الحملة الانتخابية لمستشاري الجمهورية، بينما بقي الثالث، راستيا (Reseta) وهو أيضًا من رفاق رافواهانغي في النضال ما بين الحربين في باريس. وفي ليلة السبت (29) إلى الأحـد (30) آذار يندلع التمرد. والحقيقة أن مصالح الاستخبارات الفرنـسية كانـت مطلعـة ولو جزئيًا، لأن التمرد في فيانارانتسوا (Fianarantsoa) إلى الجنوب من دييغو-سواريز (Diego-Suarez) أخفق في الحال أمام القوى العسكرية التي كانـت على أهبة الاستعداد. ولا يندلع التمرد أيضًا في تنناريف لنقص في الرجال. لكنه يـتقدم بسرعة في المنطقة الساحلية حيث يتركز القسم الأكبر من المغارس الاستعمارية، متبعًا في البداية ليلاً طريق السكة الحديدية. فعلى خط تنناريف-تمتاف في مُرمانغا، وهي عقـدة اتـصال للسكك الحديدية، يهاجم المتمردون معسكرًا للجيش، تجمع فيه رماة سـنغاليون مهيـئون لإرسالهم إلى فيتنام كتعزيزات. وفوجئ الضباط الفرنسيون الذين يقـيمون في المدينة وقتلوا، لكن الرماة يدافعون عن أنفسهم بضراوة ويردون المتمردين الـذين سينتـشرون في الريف ويجرون القرويين إلى التمرد. لكنهم لم يبلغوا هدفهم في الاسـتيلاء علـى أسلحة بينما كانوا يهاجمون أكثر الأحيان مستخدمين السواطير. في الصباح، يخرج الرماة من المعسكر ويأخذون بثأرهم بتذبيح الناس وهدم المدينة الملغاشية. إلا أن العملـية في الجنوب تحظى بنجاح أكبر. ومهما كان من أمر الانتقام في مُرمانغا، فـإن المتمـردين يتوصلون خلال الأسابيع الأولى إلى تحرير بعض الأرض واحتلال بضع ضياع. لكن الرد الاستعماري ينتشر، بدءًا من (30) آذار على مستويين يمكن تسميتهما الـشراسة البوليـسية في المدينة، من جهة، والشراسة العسكرية في الأرياف، من جهة أخـرى. وقد خلفت هذه الأخيرة، بحسب أقوال جنرال في كانون الأول عام (1948)، (90000) قتـيلاً. ويرى المؤرخون اليوم هذا الرقم مبالغًا فيه، لكن تقديراتهم لا تقود إلى أقـل مـن (40000): إذ يـتعلق الأمر حقًا بمجزرة. وسارع الطيران إلى التدخل، بكل اطمئنان، يمكن القول، ضد متمردين يفتقرون إلى السلاح. والأسوأ هو إركاب السجناء في الطائرات لرميهم فيما بعد من علٍ، لتخويف القرويين الذين يجري رمي السجناء من فـوقهم. ولم يفت الجيش الاستعماري المؤلف من قوات الاتحاد الفرنسي، عمل التقسيم دائمًا، ومن رجال مظلات فرنسيين أن يحرق وينهب القرى «المستعادة» من المتمردين. وكما هي العادة، قتل المشتبه بهم من دون محاكمة ومن دون تمييز. ولاتزال بعد سنين في هذه المناطق ذكرى فترة الرعب هذه والرعب نفسه. ويمكن تقدير استمرارها حتى اليقظة

الشعبية في عام (1972)، وهو ما يشهد بالفعل على قساوة هذه العمليات. ويبقى بالطبع عدد من الجرائم والفظائع المجهولة أو الخفية التي ارتكبت في إطار العمل العسكري من الأسرار المحمية. فمن المعلوم على كل حال أن إعدامات كثيرة جرت وبخاصة في محطة مُرمانغا في أيار عام (1947): إذ حبس ما لا يقل عن (150) مشتبهًا به في عربات، من دون طعام، كانوا يُخرجون فقط للاستجوابات مع التعذيب، ليقتلوا أخيرًا، ما عدا واحدًا استطاع الإفلات. أو أيضًا في الجنوب، في ماننجاري، نحو هذا التاريخ، حيث أردي أكثر من مئة رهينة قتلى في الليل استجابة لمطالب المستوطنين.

أما الشراسة البوليسية فقد توضحت بكل جلاء. إذ إنها تقع على نواب الحركة الديمقراطية للتجديد الملغاشي، الذين لم يشتركوا في التمرد، ويبقون حيث هم دون محاولة الاختباء، بل أصدروا تصريحًا يتبرؤون فيه منه. لكن السلطات العليا قررت اتهامهم ببدء الانتفاضة عن طريق برقية في (27) آذار إلى الشُعب الحزبية، يدعونها فيها إلى البقاء هادئة وعدم الانجرار إلى حركة كهذه. وهذه البرقية، التي لم تُخفَ قط، هي الدليل الوحيد الذي لوحت به الإدارة الاستعمارية، مع أنها تدل على عكس ما تقوله. وللجلادين أسماء معروفة هذه المرة. في المقام الأول، مدير الأمن بارون (Baron) وزميله قاضي التحقيق فيرغوز (Vergoz). فمنذ (31) آذار، أوقف أحد المناضلين الأوائل في الحركة الديمقراطية للتغيير هو ستانيسلاس راكوتونيرينا (Stanislas Rakotonirina)، المستشار الإقليمي، وسكرتير نقابة موظفي البنوك. فيقتاد أولاً إلى القاضي فيرغوز الذي يوجه له الاتهام ويرسله إلى بارون ليسحب الاعتراف منه. ويطلب منه إذن، كما يطلب من المتهمين الآخرين، التصريح بأن رابيمانانجارا هو الذي أعطى الأمر بالتمرد. وأمام رفضه تتهاطل عليه أولاً ضربات السوط من بارون شخصيًا ثم اللكمات. ثم يقوم مساعدو مدير الأمن من السنغاليين أو الكاميرونيين بإدخال رأسه في دلو مملوء بالبول والبراز طويلاً. وبعد هذا تأتي تمثيلية محكمة عسكرية وحكم مزعوم بالقتل. وبما أن راكوتونيرينا يصر على الصمود، يحبس لبعض الوقت في ما يشبه قفص للدجاج من دون هواء ولا طعام. ويتلقى من جديد لكمات مفتشين يدعيان راب (Rabe) وجندرون (Gendaron) وركلاتهما وضرباتهما بالسوط. وشيئًا فشيئًا يعتقل كل نواب الحركة الديمقراطية للتجديد الموجودين في العاصمة، بمن فيهم نواب الجمعية الوطنية المشمولين نظريًا بالحصانة البرلمانية، والذين اختلقت من أجلهم حال «الجرم المشهود الممددة». ولم تقم الحكومة الفرنسية بتغطية طغيان السلطة وحسب، بل ستطلب وتنال من غالبية الجمعية الوطنية رفع الحصانة البرلمانية عن رافواهانغي وعن رابيمانانجارا، اللذين قبض

علـــيهما في تنـــناريف، ولكن عن راسيتا أيضًا الذي لم يغادر باريس. وسيكون برنامج الـــتعذيب للجمـــيع مثلما كان لراكوتونيرنيا. وعندما يحاول هذا أو ذاك الرجوع عن اعتـــرافاته الـــتي انتزعت منه بالتعذيب، كان القاضي فيرغوز يعيده إلى بارون، وتعود الفظاعـــات مـــن جديد سعيًا لتحطيمه. على الرغم من كل الاحتياطات المتخذة، تغلق الجزيرة أمام الصحافيين إلا إذا كانوا مأموني الجانب، وباريس تكذِّب، فانتهت الأخبار إلى التسرب، وعندئذ تُظهر مواقف السلطات الأعلى في الجمهورية الفرنسية المتخذة أن الأمـــر يـــتعلق بإرهاب دولة. إذ كانت هناك حتى قبل اندلاع التمرد، إرادة حازمة في تحطيم الحزب الاستقلالي، إرادة معلنة حتى ضمن مجلس الوزراء وأمام رئيس الجمهورية[9]. وتـــشمل أعمال التعذيب والإدانات شخصيات لم تشترك في التمرد، لكن يشتبه بان لها صلات مع الشيوعيين. وستسمح أعمال القمع هذه إضافة إلى المجازر في المناطق الريفية، فـــيما بعـــد، بعـــدم تسليم الاستقلال إلا لأيدي «أصدقاء فرنسا» الخلَّص. وستستمر «اســـتعادة النظام» بكل أشكالها حتى خريف عام (1948)، وتكلل بالحكم بالقتل على اثـــنين من النواب، هما: رافوهانغي وراسيتا اللذان سيعفى عنهما وينفيان إلى كورسيكا حيث لن يفرج عنهما إلا في عام (1956). ولن يسمح لهما بالعودة إلى مدغشقر إلا في عهد ديغول، عشية الاستقلال . . .

العدالة للملغاشيين[10]

ما كانت الأسباب العميقة للثورة التي اندلعت في جزيرة مدغشقر يوم (29) آذار (1947)؟.

علينا هنا بالتأكيد التمييز بين الأسباب العميقة والدائمة، تلك التي خلقت وضعًا من شأنه أن يفجر القلاقل حتمًا يومًا ما، والأسباب المباشرة أو كما يقول المدرسيون، «القريبة»، التي أفضت إلى اندلاع هذا التمرد بالضبط.

من الصعب، فيما يتصل بالأسباب المباشرة إعطاء رأي مؤكد عن الجمعيتين السريتين المسميتين «بنما» (Panama) و«جينا» (Jina)، اللتين كانتا تمارسان نشاطهما في أرجاء البلاد، متميزتين بطابع وطني متطرف، وعازمتين على تحويل وضع الجزيرة بالقوة. وهما لا تضمان، مع ذلك، كما يبدو، إلا عددًا محدودًا من الملغاشيين. والخيال الملغاشي الذي يميل إلى جعل الأنغلوسكسون والأمريكيين بالخصوص، حماة لحرية الشعوب المستعمَرة، قد يكون كافيًا لخلق أساطير بهذا الصدد. وعلى كل، فقد كانت هاتان الجمعيتان معروفتين من قبل الشرطة. حتى إن فرضية قدمت، فحواها أن تمرد (1947/03/29) كانت دبرته الشرطة لإيجاد المسوغ لسحق كل المطالبات. وهي طريقة تستعملها منذ أزمان سحيقة شرطة كل البلدان، لكن لا دليل على هذا، حتى الساعة، فيما يتعلق بالتمرد الملغاشي.

لكن ما هو مؤكد في المقابل هو أنه إذا كانت الشرطة تعلم بالتمرد وتتابع التحضيرات له، فهي لم تفعل شيئًا لمنع اندلاعه قبل فوات الأوان. إذ من الأهمية بمكان ذكر أن المنظم الرئيس للثورة، وهو

رئيس إحدى الجمعيتين السريتين ويدعى راكوتوندرابه (Rakotondrabé)، قتل على عجل قبل محاكمة النواب الملغاشيين، وهو ما أفضى إلى تجنب المواجهات المحتملة، وتوضيح الأصل الحقيقي للتمرد.

أما الأسباب العميقة أو البعيدة، وينبغي القول: الأسباب الدائمة، أي: تلك التي ما كانت الثورة لتجد من دونها أرضية مواتية، فليست خفية مطلقًا. إذ إنها أولاً من طبيعة اقتصادية. فقد ظهر مقال عنوانه «التمرد الملغاشي» في عام (1950) في نشــرة الإرساليــات، كتب في بيعة سان-أندريه-ليه-بروج (Saint-André-Lez-Bruges). وهذا المقال محافظ تمامًا فيما يتعلق بالحكم الذي صدر في المحاكمات (والذي لم يوصف إلا ببضعة أسطر)، والمؤلف معاد للحركة الديمقراطية للتجديد الملغاشي، ويكتب كلمة الاستعمار بين قوسين، ويتهكم على ميثاق سان فرانسيسكو، ويتصدى حتى لتصريحات برازافيل، ولإلغاء العمل الإجباري في المستعمرات. وبكلمة واحدة، إنه جوهر الكاثوليكية المحافظة. لكن ما يشير إليه المبشر، مؤلف هذا المقال، الذي يعرف البلد جيدًا، عن «الأسباب البعيدة» للتمرد ذو دلالة. فالتمرد لم يتنامى حقًا إلا على الساحل الشرقي لمدغشقر[11][8]. والحال أن هذه المنطقة عانت بصفة خاصة، ليس فقط من عهد فيشي، بل فيما بعد من المصادرات والتجاوزات. فهي المنطقة المنتجة الكبيرة للبن وهي التي كانت تجاوزات المستوطنين والتجار فيها الأكثر انتشارًا، لأن أكثرية المستوطنين، وهم من صغار المستثمرين دون موارد كافية، يميلون إلى تخفيض نفقاتهم بالاقتصاد من أجور اليد العاملة[12].

كانت فترة (1940-1942) لأنصار العصا الغليظة عصرًا ذهبيًا حقيقيًا. وما من عقل ذي نية طيبة سينكر أنه بفضل تأكيد السلطة هذا ارتكبت تجاوزات هنا وهناك لمصلحة بعض المستوطنين، وبخاصة في استخدام اليد العاملة المسخرة. وفيما بعد أخذت السلطات الفرنسية تحت حكم الجنرال لوجانتيوم (Legentilhomme)، ممثــل حركة فرنسا الحرة في مدغشقر، بمطالبة الملغاش بعمل أكثر من موظفي نظام فيشي. فلتموين المدن، أحدثت الحكومة المحلية «مكتب الأرز». وحتى تغذيه، تعمد إلى مصادرة ال «Paddy» من المنتج. حتى وصل الأمر بالفلاح في بعض الحالات، بعدما يبيع «البادي» بسعر منخفض جدًا إلى المكتب، إلى أن يجد نفسه مضطرًا من أجل إطعام نفسه إلى شراء الأرز بثمن أعلى بكثير. فلأنه يعد منتجًا، لم يكن له الحق في توزيعات المكتب، وكان يجد نفسه مضطرًا أحيانًا للجوء إلى السوق السوداء للحصول على الأرز . . ولم يعد ضاربو الأرز يقلقون على تمويل حملاتهم، فقد كانت هذه الحملات تؤمنها الإدارة مجانًا، التي باعتبارها لا تتوافر على أي تعاونية للتحويل، كانت تجد نفسها تحت رحمة مطالبة «محولي الأرز». ومن هنا جُمعت ثروات ضخمة، أُنشئت بسرعة، وأفضت إلى شعور متزايد بالمرارة لدى الفلاحين[13].

وكان يضاف إلى هذا الوضع الاقتصادي الذي يجلب إلى الفلاحين الملغاشيين منافع الاستعمار المادية، الشعور العظيم بالأخوة الذي يجلبه الشعب المستعمر معه دائمًا. فكل تجارة الجزيرة تقريبًا بين أيدي ثلاث شركات كبرى، تفرض كل نفوذها الودي أو المتوعّد، بحسب الحكومات المتعاقبة، على الإدارة. إذ إنها أدت وتؤدي خدمات لا تنكر للمستعمرة، لكنها شركات تجارية وليست شركات استيطان. وعلى الرغم من أنها مقتنعة بالعكس، فإنها لم تسهم في الواقع إلا قليلاً في ترقية البلاد، لأنها استثمرت القليل من رؤوس الأموال. وبعدما وصفت النشرة الاستعمار الدائم، الكريول، الممتنع عن كل هاجس اجتماعي، ولا يتخيل حتى إمكان وجود تطور سياسي، تصف الفرنسيين القادمين من أوربة: مع كبار موظفي المؤسسات الكبرى والبنوك، فنحن أمام البورجوازية الأوربية الكبيرة في مدغشقر. هذه

البورجوازية الأبوية، المهذبة، الجافة، لا تقيم أي نوع من العلاقة مع المجتمع الملغاشي. وبما أن لا صلة شخصية لها، ولا رباط عميق في البلد، فهي قليلة الاهتمام بحياته، وهو ما لا يمنعها من الإدعاء بمعرفته جيدًا. وبما أن هؤلاء الأوربيين محافظون على طول الخط، فمن الصعب عليهم تخيل عدم توافق مصالح فرنسا ومصالح مدغشقر مع مصالح الشركات التي يمثلونها توافقًا دائمًا.

لنضع في فئة «صغار المستوطنين»، بالمعنى الواسع، العديد من الموظفين الثانويين، وبينهم على كل حال، كثير من الكريول، ولنلاحظ، دون تعميم، أنهم بقدر ما يكون ظرفهم الاجتماعي منخفضًا يزداد تشددهم مع الملغاشي، وبقدر ما يكون اختلاطهم به قليلاً يزداد ادعاؤهم بمعرفته، وبقدر قلة علمهم يزداد تكبرهم على الجميع، كما يقول أندريه جيد، وبقدر انخفاض الذكاء لديهم يزداد حكمهم بأن الأهالي أغبياء. ولنضف أيضًا أنهم بقدر بياض بشرتهم تزداد العنصرية لديهم. ويمكن ضم كبار الموظفين والأطر التقنية والقضاة وكثير من الضباط إلى البورجوازية العليا التي كنا نتكلم عنها آنفًا، على صعيد العلاقات بين الأوربيين والملغاشيين.

ولا تتقبل (نشرة الإرساليات) في هذا العرض إلا المبشر والموظف صاحب السلطة، رجل الإدارة، الأكثر سعيًا لإقامة العدل، والأكثر تفانيًا، والأكثر ارتباطًا بالأهالي. فلدينا هنا الصورة الأبدية لاستغلال الرأسمالية الأوربية المكثف لشعب من الملونين والمهاجرين من «العرق المتفوق» الذين يعيشون من عمل الفلاح والعامل الأهليين، ويزدرونهما أو يتجاهلونهما. وتنتج هذه الظروف، في مدغشقر كما في أماكن أخرى، في القرن العشرين، حركة مطالبة وطنية، عبرت عن نفسها، كما في كل مكان، بأساليب عديدة.

إن مجازر الجزيرة الكبرى (مدغشقر) تستهدف أيضًا إرهاب كل من تسول لهم أنفسهم، في إفريقية جنوب الصحراء، سلوك طريق الحركة الديمقراطية للتجديد الملغاشي التي فكرت باستقلال يُنال سلميًا، وحتى ضمن إطار الاتحاد الفرنسي. أما قادة التجمع الديمقراطي الإفريقي فجُرموا إضافة إلى ذلك لتحالفهم مع الحزب الشيوعي الفرنسي، ليس لأنهم شيوعيون، بل لمجرد كونهم حلفاء. فالقمع الذي سيقع بصفة خاصة على مناضلي وجماهير ساحل العاج، حيث التجمع الديمقراطي هو الأقوى، يستهدف فصل زعيمه ومن يتبعونه، هوفويه بوانيي في المقام الأول شخصيًا، عن هذا التحالف أكثر مما يستهدف القضاء على الحزب نفسه. وستُبلغ النتيجة المرادة في تشرين الأول عام (1950)، عندما سيعلن هوفويه أن نواب التجمع الديمقراطي الإفريقي سيستقلون عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وينضمون سريعًا إلى الغالبية الحكومية ومن ثم يؤيدون الحرب الاستعمارية في الهند الصينية. إلا أنه قبل الوصول إلى هذا كان القمع فعل فعله. فقد أفضت حوادث أثارها حزب منافس تفضله الإدارة في حي شعبي بأبيجان في شباط عام (1949) إلى اعتقال كل قادة الحزب الديمقراطي لساحل العاج تقريبًا. ولم يتردد قاضي التحقيق في التأكيد لأحد المعتقلين: «لدي أمر باعتقالك!»[14]. إلا أنه في بداية عام

(1950)، وبمواجهة حركة احتجاج متنامية، أفلم تنظم النساء في عيد الميلاد عام (1949)، مسيرة نحو سجن غران باسّام (Grand-Bassam) لتخليص السجناء؟. تأخذ السلطة الاستعمارية بالضرب بقوة وبالقتل. حتى إن محاولة جرت لتوقيف هوفويه في بيته، في ياموسوكرو، وأخفقت إزاء رفض النائب الانصياع، وأمام تهديد الجماهير العاجية بالتحرك لمساعدته. ومع ذلك، وبمناسبة اجتماعات في السوق، تقوم قوات الأمن ومدنيون أيضًا من بينهم قاضي صلح كما يبدو، بإطلاق النار. وكان هناك عشرون إلى ثلاثين قتيلاً. هذا من دون التعرض إلى وسائل الضغط المختلفة والمطبقة: كإقالة زعماء مع أن الإدارة نفسها عينتهم، وإلغاء الرواتب بل رفض الاعتمادات للمدارس. وإذا ما كان ساحل العاج المكان الذي كان فيه القمع الأكثر منهجية، وقد عرفنا لماذا، فإن للأقاليم الأخرى بطبيعة الحال ضحاياها. وينبغي وضع الكاميرون على حدة، لأن الحزب العضو في التجمع الديمقراطي الإفريقي، الذي أسس في عام (1948)، وهو اتحاد سكان الكاميرون (UPC)، طالب للوهلة الأولى باستقلال هذا الإقليم الموضوع تحت الانتداب، بالتوجه مباشرة إلى منظمة الأمم المتحدة باعتبار أنها ورثت الوصاية على الانتدابات التي أقامتها عصبة الأمم السابقة. فيبدأ اتحاد سكان الكاميرون بالظهور نهاية عام (1950) كنوع من الهرطقة ضمن التجمع الديمقراطي الإفريقي. وهو يشكل بالطبع هدف الإدارة الاستعمارية، لاسيما أنه لوقت طويل الحزب السياسي الوحيد المنظم حقًا ويتوافر على قاعدة شعبية حقيقية. ولكي يسقطه، سيستعمل الحاكم رولان بريه (Roland Pré) خلاف قيادة التجمع الديمقراطي الإفريقي مع فرعه الكاميروني. فيترك المجال مفتوحًا لحركة تدعي أنها اتحاد سكان الكاميرون «الحقيقي» ضد التجمع الديمقراطي الإفريقي. وسلكت الإدارة الطريقة ذاتها ضد الفرع العاجي للتجمع الديمقراطي الإفريقي! ما أفضى إلى احتجاجات وحوادث عنيفة أحيانًا في البداية، لكنها تتيح الفرصة المنشودة حتى تطلق الشرطة النار على المناضلين. وهو ما يسمى «اضطرابات» أيار التي خلفت رسميًا (21) قتيلاً كاميرونيًا، وبالتأكيد أكثر في الحقيقة. فيضطر زعيم الحزب روبن أم نيوبيه (Ruben Um Nyobé) إلى الاختفاء، بينما يُفصل اتحاد سكان الكاميرون أولاً من التجمع الديمقراطي الإفريقي ثم تحظره الحكومة الفرنسية، حكومة إدغار فور (Edgar Faure) عندئذ. ولا تؤدي حكومة عام (1956)، اليسارية من حيث المبدأ، إلى أي تحسن، فلن تريد الرجوع عن الحظر، بل وستبحث عن شركاء آخرين، كما في مدغشقر، وهو ما أفضى إلى أول كفاح مسلح في ساناغا البحرية في عام (1958/1957). وسيسحقه جيش سيستعمل الطرائق نفسها التي كان يقوم باستعمالها عندئذ في الجزائر: تجميع القرويين

الإجباري على طول الطرق الرئيسة التي يسيطر عليها الجيش بسهولة، وحصار المقاتلين لتجويعهم، وتدمير الزراعات أو الغابات، إضافة إلى التهديدات وأعمال التعذيب عند اللزوم. وروبن أم نيوبيه نفسه قتل في (1958/09/13)، في الوقت الذي آل الكفاح المسلح إلى الاحتضار. وقد منح الاستقلال بعد أقل من عامين إذن إلى أحزاب ورجال سياسة لم يطالبوا به قط، وكانوا قاتلوا أولئك الذين كانوا يريدونه ويهيئونه. وثانية احتاج القادة الجدد إلى دعم فرنسا العسكري للتغلب على مقاومة مسلحة جديدة في عام (1961/1960). إلا أن علينا مع ذلك تأكيد أن الإجراءات القمعية في الكاميرون التي بلغت أشدها متزامنة مع حرب الجزائر، ما كانت ممكنة لو لم تترك البلدان الإفريقية الأخرى المستعمَرة من فرنسا الكاميرونيين وحيدين أمام القوات المسلحة الفرنسية.

إن حرب الجزائر التي تبدأ في عيد القديسين عام (1954)، تحدد بالنتيجة تطورات السياسة الفرنسية بصدد محميتي إفريقية الشمالية وأقاليم جنوب الصحراء. ولم يكن ذلك ثمرة تفكير حول صيرورة العلاقات بين الشعوب، بل تأثير لهذه الملاحظة البسيطة: إن تركيز الوسائل العسكرية لمنع استقلال الجزائر، يمنع التعرض لمخاطر حرب وطنية واسعة أخرى. وسيعترف وزير خارجية حكومة جي موليه، كريستيان بينو (Christian Pineau) بذلك أمام الجمعية الوطنية. ولذا أضحت الإصلاحات ملحة في إفريقية السوداء، حيث أعطت الانتخابات في عام (1956) الأكثرية للتجمع الديمقراطي الإفريقي، ورأت الإدارة أن من المفيد تركها تمر، بخلاف انتخابات عام (1951). وهكذا ستمنح درجة ما من الاستقلال الذاتي: حكومات إفريقية، برئاسة المفوض السامي الاستعماري، ذات صلاحيات محدودة، طالما بقيت الجمهورية الرابعة، باستثناء مبدأ الاستقلال المحرم. لكن من المعلوم أن الاستقلال سيأتي، في إطار وشروط ليس علينا تفحصها هنا. ولم يكن القمع ممكنًا إلا لأن بعض الكتائب كانت تكفي ضد تمرد يفتقر عمليًا إلى السلاح وإلى أي وسيلة للحصول عليه.

وكان استقلال المغرب وتونس الذي اعترف به في عام (1956)، من قبل حكومة غي موليه بينما كانت تشرف على تصعيد الحرب في الجزائر، النتيجة لنضال أكثر دموية منذ التحرير حتى عام (1956). ففي اليوم الذي يخيم الرعب على مدغشقر، (1947/04/07)، كانت وقعت مجزرة حقيقية في الدار البيضاء، مخلفة (65) قتيلاً و(120) جريحًا. وقد أراد البعض أن يروا فيها الأثر الوحيد للعداوة المستمرة بين الرماة السنغاليين والمغاربة، بينما كان يرى الرأي العام فيها النتيجة لمؤامرة من رئيس منطقة الدار البيضاء، بونيفاس (Boniface)، الذي كان طرفًا فاعلاً في استفزازات عام (1944). وفي التاريخ ذاته، ألقى

السلطان في طنجة خطابًا عُدَّ عديم الاحترام، لأنه لم يردد اللازمة التقليدية لشكر فرنسا المُحضِّرة. و لم يكن من شأن إرسال الجنرالين جوان وغيوم على التوالي تهدئة الحركة الوطنية المغربية التي كانت تستند أيضًا إلى حركة نقابية قوية. ومن دون أن نأتي على كل مجريات هذه السنين من التوتر شبه الدائم، يكفي التذكير بأن المشروع الذي تصوره جورج بيدو وزير الخارجية في عام (1947)، ويقضي بخلع السلطان الذي كان يعده إقطاعيًا ومن مخلفات العصور الوسطى[15]، قد تحقق في النهاية يوم (1953/08/20). ويقوم المقيم العام، بحجة نوع من الانشقاق الذي كان هو افتعله بوضع السلطان الذي اختاره، بن عرفه على العرش. والبقية معروفة: محاولات اعتداء متعددة، مظاهرات، بداية حرب عصابات وبخاصة في الشمال، بمنطقة الريف، وشلل متزايد للإدارة. وفي الوقت ذاته، وعقب أشكال أخرى من القمع في تونس، من بينها أعمال السلب والنهب الفاضحة في رأس بون، وعقب اعتقال بورقيبة أيضًا مع وطنيين آخرين، تبدأ بوادر حرب العصابات. وتظهر كلمة «فلاقة» (fellagha) في الصحافة الفرنسية. إلا أنه في كانون الأول (1952)، وبعد إضراب عام للاحتجاج، تغتال الزعيم النقابي فرحات حشاد مجموعة تسمى (اليد الحمراء) التي تتبع في الواقع الاستخبارات الفرنسية السرية. وهي واقعة جديدة في تنامي القمع الاستعماري أن يدبِّر الاغتيال من الاستخبارات السرية. وهكذا سيجري اغتيال زعيم اتحاد السكان الكاميرونيين مومبي (Moumié) في جنيف عام (1960). كما سيغتال آخرون في أثناء حرب الجزائر، وفيما بعدها. وتثير عملية اغتيال فرحات حشاد على الفور تحركات احتجاجية ضخمة سواء في تونس أم في المغرب. ومرة أخرى تطلق الشرطة النار. إذ إن كل مظاهرة في الشارع بنظر النظام الاستعماري، وكل إضراب، يعدّان تهديدًا للنظام العام، وفرصة على الأقل لنشر قوات ضخمة من الشرطة. ومنذ التحرير، لم يعد ممكنًا بالتأكيد إنكار حق المستعمَرين في تكوين أحزاب سياسية أو نقابات، لكن كل نشاطاتها تحت المراقبة عمليًا، لاعتبارها مثارًا للشبهة. وتقلصت الشرعية إلى أقصى حد.

ومهما يكن من أمر، فإن الوضع في المحميتين منذ عام (1954)، في عهد منديس فرانس (Mendés France)، الذي كان أول من اضطر للاعتراف باستقلال، هو استقلال فيتنام، بلغ من الخطورة ما يستدعي أجوبة عاجلة. وبمباشرته الإصلاحات في تونس، وإفراجه عن بورقيبه، يحصل منديس فرانس على وقف لحرب العصابات التونسية، بعدما اقتربت من تجاوز الحدود إلى الأراضي الجزائرية. والواقع أنه في شهر تشرين الثاني عام (1954) تُسلم الفلاقة أسلحتها وتوقف نشاطاتها، في اللحظة نفسها التي تبدأ الحرب في الجانب الآخر من

الحدود. إلا أن إدغار فور بعد خلافته لمنديس فرانس، مع هذه الحرب الاستعمارية الجديدة الناشبة، يبدأ في تدارك ما يرى أنه الأهم، أي: إعادة السلطان محمد الخامس إلى عرشه في الرباط، مع ما عرف عنه من اعتدال، على الرغم من حكم بيدو الحاد. ولن يجري هذا من دون أن تسيل الدماء ثانية في آب عام (1955)، ولكن أما وقد استقل المغرب أخيرًا في ربيع عـــام (1956)، فيمكن حشد القوات العسكرية ضد الجزائريين من دون المجازفة بجبهة ثانية أو ثالثة. كما أضحت تونس مستقلة في ربيع عام (1956).

وهكـــذا، سواء تعلق الأمر باستقلال المغرب وتونس في عام (1956) أم بالاستقلالات الإفريقية على ثلاث مراحل، (1956، 1958، 1960)، فإن حرب الجزائر هي العامل الحاسم في تسارع التاريخ. فقد لاحظنا آنفًا أن مجازر منطقة قسنطينة في عام (1945)، أثرت بصفة جوهـــرية في خيار الكفاح المسلح المطوَّل حتى. ولهذا، بينما يستعيد مصالي الحاج حريته عقـــب عفـــو متـــصل بإقامة الجمهورية الرابعة، ويؤسس حزبًا شرعيًا هو حركة انتصار الحـــريات الديمقـــراطية، سيؤســـس الشباب من حزبه المنظمة الخاصة، السرية، وهدفها التخطيط لهذا التمرد العام الذي تعذر حصوله في عام (1945) لنقص التحضيرات. وفي أثناء عمـــل المنظمة الخاصة السري، جرت الانتخابات البلدية في عام (1947) التي شكلت فوزًا للحركة الوطنية، ثم انتخابات عام (1948) لتكوين المجلس الجزائري، وهي نتيجة للإصلاح الاستعماري الأخير: فوضع الجزائر الذي ووفق عليه في صيف (1947)، عُدَّ تافهًا من قبل الوطنيين. لأن المجلس الذي ينشئه يعطي تمثيلاً متساويًا لمليون من الفرنسيين ولثمانية ملايين مـــن الجزائـــريين، مـــوزعًا علـــى هيئتين انتخابيتين متمايزتين، تنتخب كل منهما (60) مستـــشارًا!. ويتمتع المجلس على كل حال ببعض السلطات التي يستنكف عن استعمالها. ذلك أن انتخابات عام (1948) ستزور عمدًا، مثل كل الانتخابات التي ستتلوها.

إن نتائج انتخابات نيسان عام (1948) تتعارض بشكل صارخ مع نتائج تشرين الثاني عام (1948)، وهناك أيضًا انقلاب غير معقول للنتائج فيما بين الدورة الأولى والثانية. إذ جـــرت العودة إلى النظام الذي طالما ندِّد به في كتب التاريخ المدرسية، أعني الترشيحات الـــرسمية في عهـــد نابلـــيون الثالث، مع ضغوط سافرة من شتى السلطات حتى في يوم الانتخاب ذاته. ففي شهادته عن انتخابات (1951/06/17)، يذكِّر المحامي أحمد بومنجل[16] بأن المحافظ كان يشكل القوائم في الجزائر العاصمة بحضور اثنين من كبار المستوطنين هما بورجـــو (Borgeaud) وأبّـــو (Abbo). ومن كان يقوم بهذه العملية في قسنطينة المحافظ عـــندئذ موريس بابّون (Maurice Papon). وفي إحدى الدوائر التي يسيطر عليها إقطاعي صـــديق لـــلإدارة هو بن علي شريف، لم يمنع مندوب قائمة حزب فرحات عباس من

الدخـــول إلى مكتب الانتخاب وحسب، بل هُدد لدى إلحاحه بالقول: «سنعيدك على نقالـــة!». وفي عشية الاقتراع يفرض تعميم إداري على المندوبين إجراءات شكلية غير مـــسبوقة. ولكنهم يطردون حتى عندما يكونون مطابقين للأصول. أو يلقون في السجن لمزيد من الاطمئنان حتى ساعة متأخرة أو إلى الغد صباحًا. ويصرح أحد رؤساء مكاتب الانتخاب بأن على الإدارة القبول بالمساعد، أو هذا ما أبلغوه أن يقول على الأقل. بينما يتلقى الناخبون في المكان الفلاني قسرًا ورقة الانتخاب «الجيدة». والجدير بالذكر أيضًا أن توزيع مكاتب الانتخاب في المناطق الريفية، نظم بطريقة تثبط همة الناخبين المشكوك في ولائهـــم. إلا أن هـــذه الانـــتخابات المسماة في الجزائر «على طريقة نايجيلين» كان يصادق عليها دائمًا من قبل الحكومات في باريس، وغالبيتها في الجمعية الوطنية، مع أن الوقائع معروفة. وعلينا أن نذكر عرضًا أن عمليات التزوير الانتخابي هذه، مثل إجراءات القمـــع الأخـــرى، تجري بمعونة من سيسمون «إقطاعيي الاستعمار» أو أيضًا «عملاءه المحليين» لأن هناك حاجة لبعض المنفذين في المكان، كما هي القاعدة في سائر الاستعمار الأوربي في القرنين التاسع عشر والعشرين. وإذن، وكما في كل كفاح للتحرر الوطني في هذه الفترة، سيضرب الكفاح المسلح عندما ينشب بالضرورة عملاء السلطة هؤلاء إذا ما أراد أن يقوى. وسيصيح زبانية الاستعمار عندئذ بان المتمردين يقتلون مواطنيهم. وهذا صحيح. وما تزوير الانتخابات إلا مثال من بين كثير من الأمثلة على الدور الذي تلعبه هذه الفئة القليلة، إلا أنها موضوعة في نقاط إستراتيجية.

حتى عام (1962)، سيستمر تزوير الانتخابات. ففي عام (1955)، في أثناء انتخابات المقاطعات، وهي الأخيرة قبل العائدة إلى عام (1958) التي قررها ديغول، يصف مناضل شـــيوعي فرنـــسي، هوغاستون دونات (Gaston Donnat)، أيضًا عملية مماثلة في منطقة تنس. أما في المناطق الريفية، فكل قوى الأمن المتوافرة، من شرطة محلية، حراس بلديون أَو شـــرطة وطنـــية، تدور على القرى بالشاحنات لتجمع الناخبين، وتنزلهم في مكاتب الاقتـــراع حيث يضع القائد في أيديهم الورقة المناسبة، بينما يكون الآخرون غائبين تمامًا في الغالب. وفي المدينة يعامَل مساعدو القوائم السيئةِ كما جرت عليه العادة. وكثير من المناضـــلين المعروفين والمسجلين في الأحزاب الوطنية، يُعتقلون على سبيل الاحتياط ليوم الاقتراع[17]. وعندما سيقرر ديغول انتخابات عام (1958)، سيستجاب فجأة لمطلب قديم هـــو إلغاء الهيئة الانتخابية المزدوجة. لكن لا شيء سيتغير في المهزلة الانتخابية، فيما عدا أنهـــم ليسوا رجال الشرطة الذين سيجمعون الناخبين بل الجنود، وسيجعلونهم ينتخبون «جـــيدًا»[18]. وكل هذا دون التعرض إلى التلاعب في المحاضر. ومع هذا، وبينما يقتنع

عامـــة الجزائريين بأنه لا إمكان لنيل الاستقلال من دون كفاح مسلح، يأملون من أجله دعمًـــا خارجيًا، تحكم السلطة الاستعمارية فيما بين عامي (1948 و1954)، بأن الجزائر هادئة. فبالمقارنة مع المحميتين اللتين تجاورالها، تخلق الجزائر لباريس مشكلات مرئية أقل.

صحيح أنه وقعت في عام (1950/1951) المحاكمات التي أعقبت الكشف عن المنظمة الـــسرية، الـــتي كانت المصالح السرية تراقبها في الحقيقة منذ بعض الوقت، بهدف عدم المباشرة بالاعتقالات إلا بعد جمع ما يكفي من الأدلة للوصول إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية نفسها والحصول على حلها. وهذا الهدف لم يُبلغ، إلا أن سلسلة الاعتقالات الـــتي تلـــت الاعتـــرافات غير المنتظرة لمفصول من المنظمة السرية ستقضي بالفعل على المـــنظمة. إذ تصعد الشرطة حتى ذلك الذي كان عندئذ على رأس المنظمة السرية، أحمد بـــن بللا. وجريًا على عادقم، يعذب رجال الشرطة بشكل منتظم المئات من المعتقلين الموجودين تحت أيديهم حتى ينتزعوا منهم الاعترافات التي تورط مصالي وحزبه. ولعدم توصـــلهم إلى ذلك يواصلون التعذيب، إذ يرغمون المعتقلين، من بين اختراعات سادية أخـــرى، على الجلوس فوق أعناق زجاجات مكسورة، ولا ينفكون يستعملون عذاب حـــوض الاســـتحمام. والأكثر خطورة، إذا أمكن وجود ما هو أكثر خطورة، هو أن القـــضاة، كما في مدغشقر، متواطئون، إذ يمكن لقاضي تحقيق أن يخبر محاميًا بأن موكله عانى عذاب الزجاجة، ليس فقط من دون أي انفعال، بل وهو يضحك[19]. وإذا لم تكن الحكـــومات القائمـــة بباريس تتأثر بذلك، فإن عددًا من الشخصيات يحاولون التدخل كالأب بيير (L'abbé Pierre)، وكلود بورديه (Claud Bourdet)، لكن من دون جدوى. ولكـــن يبقـــى للأجيال القادمة مقال هذا الأخير: «هل هناك غستابو في الجزائر؟»[20]. وســـينجح قسم من المحكوم عليهم بالفرار، ومنهم بن بللا، لكن كثيرين لن يخرجوا من الـــسجن إلا عند الاستقلال. وعلى كل حال، سيكون لمدبري انتفاضة (1954/11/01)، بعـــد بـــضع ســـنوات، هذه المزية المزدوجة والمشتركة بينهم، وهي خدمتهم في الجيش الفرنسي طوال الحرب ضد الفاشية، وانتماؤهم للمنظمة السرية.

مثل تمرد العبيد في سان دومانغ في عام (1791)، ومثل تمرد الملغاش في عام (1947)، يـــندلع التمرد الجزائري لعام (1954)، ليلاً، ليلة عيد القديسين (la Toussaint). وما إن يـــبدأ حتى يتلقى جوابًا لاذعًا: الجزائر، هي فرنسا!. وهي وجهة نظر الحكومة عندئذ، كما هي وجهة نظر غالبية البرلمان الساحقة. والشيوعيون الذين لا يعتنقونها بالتأكيد، لا يـــتلفظون أيضًا بكلمة استقلال، ولا يقررون مساندة جبهة التحرير الوطني إلا في وقت متأخـــر. لكنهم يستنكرون التعذيب والقمع منذ الأسابيع الأولى من تشرين الثاني. ولن

يتوقفوا، بهذا الشأن، عن معارضتهم للقمع في الجزائر أو في فرنسا، حتى وإن لم يتفاهموا بالضرورة مع المعارضين الآخرين للحرب حول كيفيات التدخل ووسائله. وستبقى لومانيتيه مع فرانس أوبسيرفاتور، والإكسبريس ثم لوموند، إحدى الصحف التي ستخوض المعركة ضد المجازر وصنوف التعذيب في الجزائر، تحت طائلة المصادرة والمحاكمات، وحتى الاعتقالات أحيانًا. أضف إلى ذلك أن بعض المجندين الشيوعيين الشباب سيرفضون خوض هذه الحرب، وسيجد بعضهم أنفسهم في سجن تيمفوشي (Timfouchi) العسكري، وهو مكان لا يخضع لأي قانون تمامًا. بينما تظل السلطة في كل مكوناتها متمسكة في ظل الجمهورية الرابعة بخرافة «الجزائر، هي فرنسا».

وبعبارة أخرى، سيستمر القمع لثماني سنوات، وسيتخذ أبعادًا لاإنسانية أكثر فأكثر مما كان يمارس في الاتحاد الفرنسي. وسيشكل استخدام التعذيب على نطاق واسع أكثر من أي وقت مضى طابع هذه الحرب الحقيقية التي سميت رسميًا، ولوقت طويل، عمليات استعادة النظام [كذا]. أما المستعمَرون فكانوا لا يرون في تفجر الغضب «إلا صدمة رد الفعل على الفظائع المرتكبة وشتى صنوف الإذلال. فقد حان الوقت الذي لم يعد أحد يحتملها»[21](9). هذا الرأي لمتخصص فرنسي بالعالم الإسلامي هو فانسان مونتوي (Vincent Montiel)، يرجع إلى عام (1955)، لكنه صائب منذ البداية. وقبل العودة إلى كل ذلك، من المناسب وضع إطاره الزمني. لنتذكر أن من هيأ الانتفاضة وحدد هدف الكفاح المسلح غير القابل للتفاوض وهو الاعتراف بالاستقلال، ثلاثة أعضاء موجودون في القاهرة وهم: بن بللا، آيت أحمد، محمد خيضر (اعتقل ثلاثتهم في 1956/10/22)، وستة في الداخل وهم: مراد ديدوش (اغتيل في كانون الثاني عام 1955)، مصطفى بن بُلعيد (قتل في الأوراس في 1956/03/27، العربي بن مهيدي («انتُحر» من رجال المظلات في شباط عام 1957)، رابح بيطاط (اعتقل في آذار عام 1955)، محمد بوضياف (اعتقل برفقة الثلاثة الذين كانوا في الخارج في 1956/10/22)، وأخيرًا كريم بلقاسم، وكان ثائرًا في الجبال منذ عام (1947)، وهو الوحيد من التسعة الذي سيكون حاضرًا في إيفيان (Evian) لتوقيع الاتفاقات التي ستضع حدًا للحرب وللاستعمار. وحولهم، دائرة من بضع عشرات من الرجال المصممين. والجميع يريدون الانتهاء من الانقسامات الداخلية للحركة الوطنية، ولهذا سيردون بعنف عندما يدعي مصالي الحاج الذي وضعته السلطة الاستعمارية رهن الإقامة الجبرية في فرنسا، منازعتهم هذا الدور القيادي.

في الفترة الأولى الممتدة حتى إعلان حالة الطوارئ في الجزائر تحت حكومة إدغار فور (1955/04/03) يمتد التمرد ويتعزز. وهو نشيط في البداية بصورة خاصة في الأوراس

وجـبال القبائل، لكنه يتقدم في كل أنحاء البلاد. ويجري إسقاط منديس فرانس قبل أن يتمكن من تغيير السياسة القتالية التي قُررت في تشرين الثاني. لكنه يورِّث خليفته تعيينًا، هـو تعيين جاك سوستيل، الذي يعد «ليبراليًا». وسيتبين سريعًا أن هذه الصفة منتحلة. فما ينادي به سوستيل هو شعار «الاندماج»، الذي يعني رفض أي مفاوضات حول الاستقلال، إضـافة إلى أنه بعيد تمامًا عن الواقع، إلا إذا هُيئت الوسائل دفعة واحدة لـتمدرس (90%) مـن الأطفال الجزائريين غير المتمدرسين، وللقضاء على كل أشكال التمييـز التي تشكل جوهر الاستعمار بالذات، وهكذا دواليك، من دون نسيان التمثيل النسبي في البرلمان الفرنسي. هذا الشعار الذي يردده المستوطنون حتى السأم، ليس له من معنى إلا ادعاء تسويغ الحرب حتى الموت ضد جبهة التحرير الوطني. والحال أنه منذ هذه الشهور الأولى، يبدأ رجال السياسة الجزائريون المصنفون عادة «معتدلين»، في التساؤل، ويبدأ كثيرون منهم في تهيئة أنفسهم للالتحاق بجبهة التحرير الوطني، خوفًا من أن يجدوا أنفسهم مقطوعين عن شعبهم. وسيفاجأ سوستيل في أيلول باكتشاف أنه حتى المنتَخَبين الإداريـين لم يعودوا «ينصاعون» ويعلنون عن ذلك في البيان المسمى بيان ال«61». إذ بـدأت حالـة الطوارئ تحول من السلطة المدنية إلى الجيش عددًا من الصلاحيات التي سيمارسـها بطريقة كيفية، ومن دون انتظار. وهنا، في (20) آب، الذكرى الثانية لخلع سـلطان المغرب، يقرر قادةُ ولاية الشمال القسنطيني شن هجمات جماهيرية تستهدف البلدات الرئيسة مع تأطيرها ببعض الثوار. فحدثت الهجمات بشكل رئيس على قسنطينة وفليبفـيل (سكيكدة اليوم) وعلى منجم الميلة. وكان رد الجيش، كما في عام (1945)، غـير متناسـب. فبحسب الأرقام الرسمية ذاتها، تكون الهجمات خلفت (123) ضحية، مـنهم (79) أوربـيًا، أما الجيش فقتل (1273) جزائريًا. والواقع أن هذا الرقم يجب أن يكون نحو (12000)، أي (100: 1).

إذا مـا كـان الأقدام السوداء المناصرون لسوستيل يصرخون بالويل والثبور عقب أحـداث (20) آب، فـإن هـذه الأحـداث تمثل للرأي العام الجزائري بلوغ «نقطة اللاعـودة»، طـبقًا لتعبير فرانز فانون (Frantz Fanon)، إذ «ينقلب»، كما يقول محمد حربي[22]. ويظهر نحو نهاية السنة، ولوقت قصير، أمل بفتح المفاوضات، عقب حل إدغار فـور الجمعية الوطنية وحملة انتخابية احتلت فيها مسألة السلام في الجزائر مكانًا واسعًا. فتحمل الأكثرية الجديدة[23](10)، اليسارية في الظاهر، غي موليه إلى رئاسة الوزراء الذي كان لبضعة أيام يريد فعل شيء ما كما يبدو. وجرى استدعاء سوستيل، لكن مغادرته فرصة لمظاهرة حاشدة للأقدام السوداء في العاصمة، كتجربة للمظاهرة التي ستستقبل غي

موليه نفسه بعد بضعة أيام، إذ هوجم رئيس الوزراء وهُدد، فأذعن. والجنرال كاترو (Catroux)، الذي كان غي موليه عينه حاكمًا، وأثارت شهرته كليبرالي حنق المستوطنين، لم يأت إلى الجزائر. وروبرت لاكوست، بصفة وزير مقيم، هو الذي سيعطي من عام (1956) إلى عام (1958) أكبر قدر من الحرية للجيش وللأقدام السوداء. فبرأيه أيضًا، الجزائر هي فرنسا، وسيكون كل شيء مباحًا للاحتفاظ بها فرنسية. وبعد ذلك بقليل، يفاقم غي موليه الأمور، إذ يؤمن غطاءً قانونيًا لكل الممارسات القمعية، بجعل البرلمان يوافق في (1956/03/11)، على قانون السلطات الخاصة. صحيح أنه يدعي في الوقت ذاته عقد مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، لكن على قاعدة تُعرف أنها غير مقبولة من قبلها. لأن الأمر يتعلق بثلاث مراحل: وقف إطلاق النار، انتخابات، مفاوضات. ولا يمكن للجبهة أن تضع السلاح من دون ضمان للوصول إلى الاستقلال.

في هذه السنة، يتقدم التمرد الوطني في كل مكان. وقد حصل على انضمام جزء من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي يرأسه فرحات عباس، كما اضطر الشيوعيون الجزائريون للانضمام بشكل فردي وليس باعتبارهم حزبًا. وهكذا تجمع الجبهة كل الوطنيين الجزائريين باستثناء حزب مصالي الحاج الجديد الذي أنشأه تحت اسم (الحركة الوطنية الجزائرية/ MNA). لكن هذا الصراع الداخلي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية المسلحة هو أيضًا، سيؤدي إلى خسائر فادحة وبخاصة في فرنسا، بين صفوف المهاجرين الجزائريين، ناهيك عن تدمير قرية ملوزة الدامي في عام (1957)، وكانت تناصر الحركة الوطنية الجزائرية. وقد تمكن قادة التمرد، مدعومين بعبان رمضان الذي كان لايزال في السجن يوم اندلاع الثورة، من عقد مؤتمر في وادي الصومام بآب عام (1956). وقد قرروا فيه بصورة خاصة نقل الصراع إلى الجزائر العاصمة نفسها، أي: إصابة العدو في الرأس نوعًا ما. كما تبنوا برنامجًا ستنشره صحيفتهم السرية ‹المجاهد›. وفي الجزائر العاصمة، يجدر التذكير بأن بعض المجموعات من الفرنسيين الليبراليين (طبقًا للتعبير الدارج)، يتعاطفون مع الوطنيين، ويقوم بعضهم بمساعدهم بصفة ملموسة.

في هذا الصيف من عام (1956)، علينا التذكير بأن الوضع الجيوسياسي في الجزائر قد عُدِّل، لكون جاريها القريبين صارا مستقلين، وباستطاعتهما إذن تقديم بعض العون لكفاحها[24]. ومع أن حكومتي الرباط وتونس تعدان «معتدلتين»، وهما كذلك بالفعل، إلا أن عليهما أن تضعا في حسابهما الرأي العام المؤيد تمامًا لكفاح الجزائريين. وكان على هذا الاعتبار وحده أن يفرض نفسه على المسؤولين في باريس ويجعلهم يتعاملون سريعًا مع جبهة التحرير الوطني، إلا أنه لا شيء من ذلك حدث. بل على العكس، ففي هذا

المنعطف الذي تمر به الحرب بالذات، تُراكم حكومة غي موليه الأخطاء، لكي لا نقول أكثر. فمن جهة، تتورط في حملة عسكرية ضد مصر عبد الناصر، لأنها تفترض أن كل الحركة الوطنية الجزائرية مرتبطة بهذا الأخير، وما إن يهزم حتى تهزم هي أيضًا. لكن فيتو الاتحاد السوفيتي، وأكثر منه فيتو الولايات المتحدة يضعان حدًا سريعًا جدًا لمغامرة عسكرية مرة بالنسبة إلى جنرالات وضباط جيش الجزائر الذين أشركوا فيها. وحتى قبل أن يترل في منطقة قناة السويس، أظهر الجيش قوته باعتراض غير شرعي لطائرة تابعة للخطوط الجوية المغربية (مع طاقمها الفرنسي) كانت تقل من الرباط إلى تونس قادة الثورة الجزائرية في الخارج إضافة إلى بوضياف من أجل مؤتمر مغاربي. والحقيقة هي أن القيادة العامة في الجزائر كانت تلقت السماح بالتحرك من الوزير الاشتراكي ماكس لوجون (Max Lejeun)، سكرتير الدولة للدفاع. وفي مجلس الوزراء الذي انعقد عقب العملية، وبعدما عرضت الوقائع، يقال إن رئيس الجمهورية رينيه كوتي (René Coty) اقترح الإفراج عن ركاب طائرة الخطوط المغربية، وأن غي موليه ووزير الخارجية كريستيان بينو وحدهما دعماه في اقتراحه.

وتسمح معركة الجزائر، كما سميت، للجبهة في الفصل الثلاثي الأخير من هذه السنة (التي شهدت أيضًا تقرير خروتشيف، وبودابست) بتسجيل انتصارات. ومن دون أن نتوقف عند قائمة الهجومات التي تهدد الأمن اليومي للأحياء الأوربية في الجزائر العاصمة، نذكر مقتل أحد كبار أعوان الاستعمار وهو أميديه فروجيه (Amédeé Froger) نهاية كانون الأول. لكن هناك أيضًا أعمال مقاطعة ناجحة وإضرابات. كما تبدأ الحركة الوطنية الجزائرية بالاستحواذ على انتباه العالم أجمع والتسبب لفرنسا بصعوبات في اجتماعات منظمة الأمم المتحدة. ومن جهة أخرى، يقوم الأقدام السوداء لدى تشييع جنازة فورجيه، وغيره من المستوطنين بملاحقة الجزائريين وقتلهم كيفما اتفق، فينضم هؤلاء القتلى أيضًا إلى قتلى الحرب، مثيرين الهلع في الخارج.

وقد حدثت نقطة تحول خطيرة في (1957/01/07)، عندما ينقل لاكوست، وقد تملكه الرعب أمام هجوم الوطنيين، كل سلطات الحفاظ على النظام في العاصمة وما حولها للجنرال المظلي ماسو (Massu) ولفرقته. وكانت إحدى الكتائب بإمرة الكولونيل بيجار (Bigeard)، الذي كان ككثير من الضباط ممن هم تحت إمرة ماسو، خدم سابقًا في الهند-الصينية.

فتبدأ حينئذ مرحلة عسيرة لقادة الجبهة ولجميع الجزائريين. ففي مقابل الاعتقالات بالآلاف، والتعذيب المنتشر حتى ضد الفرنسيين المعارضين، والتدخل الوحشي للجنود

ضد التجار وضد السكان لكسر إضراب الثمانية أيام الذي نادت به الجبهة نهاية كانون الثاني، سيتوصل المظليون إلى الفوز، مع أنه لن يقتل آخر عضو من الجماعات الناشطة وهو علي لا بوانت قبل أيلول. وفي غضون ذلك، اعتقل العربي بن مهيدي وقتله غيلة طاقم الرائد أوساريس (Aussaresses)، فاضطرت قيادة الجبهة لمغادرة الجزائر العاصمة إلى تونس، بكثير من الأسى. ولن يظهر الوطنيون ثانية بفاعلية في الجزائر العاصمة إلا في كانون الأول عام (1960). لكنهم سيعودون إلى النشاط من جديد. وهو برهان على أن إرادتهم لم تتغير. وفي مقابل ذلك، يثير انتصار المظليين في المكان احتجاجات في العالم بأسره للطرائق التي استخدموها. وقد حدث أن جنرالاً هو بولارديير (Bollardiere)، رفضها، وعبر عن رفضه في رسالة مفتوحة، نشرت في الصحافة. فحكم عليه بستين يومًا من الاعتقال المشدد، أبلغه بها وزير الدفاع بورجيس-مونوري (Bourgése-Maunoury)، الذي كان قدر بأن ثلاثين يومًا من العقوبة ذاتها كانت تكفي للجنرال فور (Faure) الذي كان يهيئ بجدية لمؤامرة ضد الجمهورية. والذي سيعيد الكرة في عام (1958)، وأيضًا في عام (1961)، ضد ديغول . . .

خلال هذه الفترة، تنشغل الجمهورية على وجه الخصوص بمنع وصول الأسلحة والذخائر الآتية من البلدان المجاورة. وسيشعر وزير آخر هو موريس (Morice) بالفخر، لأنه أمر بتشييد الحاجز المكهرب الشهير، على الحدود التونسية والحدود المغربية. وستحاول الجبهة في الأشهر الأولى من عام (1958) عدة مرات، اقتحام الحاجز من الجانب التونسي، لكنها ستمنى بخسائر فادحة. وعلى الرغم من كل شيء، يبقى الثوار في كل مكان، ويُنظِّم جيشان على الحدود، سيجبران القيادة الفرنسية على إبقاء قوات هامة هناك على الأقل، حتى وإن لم يكونا قادرين على اختراق الحاجزين. وفيما بعد، وتحت حكم ديغول، ستكون قوات الداخل من القوة، بحيث يشعر الجنرال شال (Challe) بالحاجة إلى شن سلسلة من العمليات، من منطقة إلى أخرى، ستكون دموية، ولكن النصر العسكري لن يجلب الحل مرة أخرى، ولن يحقق على كل حال أماني المستوطنين.

وقد حصل هؤلاء على ذروة مجدهم. فعقب المؤامرة المدبرة، على رؤوس الأشهاد، كما يمكن القول، لأن وزير الدفاع، شابان دلماس (Chaban Delmas) كان مشتركًا فيها بفاعلية، بدأت مظاهراتهم في (1958/05/13) بإسقاط حكومة الجمهورية الرابعة، التي كانت في الحقيقة لطخت بالدماء والفظاعات، لمصلحة ديغول. إذ منذ تلك اللحظة، وكان القادة الوطنيون يدركون ذلك تمامًا، سيتوقف كثير من الأشياء على هذه الشخصية. والحال أنه من عام (1958) إلى عام (1962) لم تنفك تصريحات الجنرال العلنية

حول الجزائر تتطور. وفي (1959/09/16)، على كل حال، يتكلم للمرة الأولى عن «تقرير المصير» لما كان لايزال بالأمس رسميًا فرنسا وليس شيئًا آخر. ومن هناك حتى الاستقلال في عام (1962)، بقيت ثلاث سنوات من المواجهات الدامية، مقرونة بمساومات دبلوماسية متقطعة. لكن، حتى قبل عودته إلى السلطة، كان ديغول نفسه أسر للملك المستقبل الحسن الثاني أن الجزائر متوجهة إلى الاستقلال. وكان ذلك في تشرين الأول عام (1956)، قبيل اختطاف بن بللا ورفاقه[25](11). وكان الجنرال قال أشياء كهذه ل ج م دوميناك (J. -M. Domenach)، مدير مجلة ‹إسبري/ Esprit›[26] عندئذ، ولجيرمين تيون، ولآخرين على الأرجح أيضًا. والحق أنه لم يكن يتكلم هكذا أمام أصدقائه ممن كانوا أنصارًا متحمسين ل «الجزائر الفرنسية»، وهم كثر. ويبدو أن من شدة التبسيط تفسير هذه التناقضات بما يسمى «البراغماتية».

ديغول: «مع الفيديرالية»؟[27]

الأفضل لفرنسا جزائر جزائرية ضمن الجماعة، من جزائر فرنسية ضمن فرنسا، تبقينا في ضيق دائم!. فالاحتفاظ بالمحافظات الجزائرية في فرنسا لن يكلفنا فقط ضررًا أخلاقيًا في العالم، بل نفقات باهظة! وسيكون عملاً منهكًا يبعث على اليأس!. فلو ظلت الجزائر فرنسية، لاقتضى ذلك تأمين مستوى حياة الفرنسيين ذاته للجزائريين، وهو فوق الطاقة. وإذا ما انفصلوا عن فرنسا فعليهم الاكتفاء بمستوى حياة شديد الانخفاض، ولن يلوموا فرنسا عليه على الأقل، وسيرضون شعور الكرامة الناجمة من حكم أنفسهم بأنفسهم.

جر الاستعمار دائمًا نفقات للسيادة. أما اليوم فيجر زيادة على ذلك مصروفات هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا لم يعد موردًا للثروة بالنسبة إلى فرنسا، بل مصدرًا للإفقار والتباطؤ.

عندما احتللنا الجزائر، مثل بقية المستعمرات الأخرى، كانت لدينا النية في استغلال المواد الأولية التي كانت تغفو حتى ذلك الوقت، وتجفيف المستنقعات وزراعتها، وزراعة الهضاب القاحلة. وكنا نستطيع أن نأمل في فائض كبير عن تكلفة الاحتلال. في ذلك الزمان، كان السعي إلى الغنيمة مقنّعًا بإعلان عن دور يقدمونه لنا كواجب نبيل. إذ كنا نحمل الحضارة.

لكن، منذ الحرب العالمية الأولى والثانية بالخصوص، تفاقمت تكاليف الإدارة. وازدادت مطالب الأهالي من أجل تقدمهم الاجتماعي، وهو أمر طبيعي تمامًا. ولم تعد الفائدة تعوض التكاليف. والمهمة التحضيرية التي لم تكن في البداية إلا ذريعة، أضحت المسوغ الوحيد لمواصلة الاستعمار. لكن بما أنه يودي بكل هذه التكاليف، لم الإبقاء عليه، إذا ما كانت غالبية السكان لا تريده؟.

إذ تسمح أفكار واضحة بإضفاء الانسجام على عمل ديغول رئيسًا. أولاً، من المسلم به أن الذين أعادوه إلى السلطة لم يكونوا في غالبيتهم العظمى من اليمين فحسب، بل منخرطين تمامًا بالدفاع عن الروح الاستعمارية وما كان باقيًا منها. أما الأقدام السوداء

وكانـوا فيـشيين في غالبيتهم تحت الاحتلال الألماني، وظلوا متحفظين إزاء ديغول على الـرغم من جولة دعائية قام بها في عام (1948)، فيحملونه إلى السلطة بمعونة الجيش، لأنه يمثل لهم مقوض جمهورية كريهة لاتزال تبقي على أصوات ناشزة ترتفع ضد الحرب، حتى وإن لم تعـد تتـردد بمـنع كتب ومصادرة صحف. فديغول لا يستطيع ببساطة معارضة هـؤلاء الـذين يـدين لهم بكل شيء جهارًا. لكننا في حاشيته القريبة نجد أنصار الجزائر الفرنسية حاضرين بقوة: وعلى رأسهم وزيره الأول ميشيل دوبريه (Michel Debré) الذي سـيظل كذلك حتى الاستقلال!. والمساندة السياسية الديغولية على الطريقة الجديدة هي إلى الـيمين في جوهـرها علـى وجه العموم، وإذا ما عمل ديغول على توسيع قاعدته، وسيتوصـل إلى ذلـك لبعض الوقت، فهو لا ينوي بالخصوص الاعتماد على قوى اليسار الـسياسية، ولا يـنوي أن يكـون التعـبير عن الشارع. وهذا هو السبب العميق الذي سـيرغمه، بحـسب أقـواله، على «المناورة»[28]. مناورة ستجرى بطريقة ستستفز غلاة الاستعمار، وتدفعهم إلى محاولتين، الأولى في كانون الثاني عام (1960) (أسبوع المتاريس)، والثانـية برئاسة أربعة جنرالات في نيسان عام (1961) (انقلاب الجنرالات شال، سالان، جوهـو، زيللـر)، وستخفق. كما أن المفاوضات التي بدأت مع جبهة التحرير الوطني في حزيـران عام (1960) ستصطدم بداية بمطالب، التابعية المزدوجة لفرنسيي الجزائر، وفصل الصحراء عن الجزائر، غير مقبولة بالطبع للقادة الجزائريين، وسيجري التخلي عنها تدريجًا. إلا أن بعـضها سيبقى في اتفاقيات إيفيان مثل بقاء الجيش الفرنسي في المرسى الكبير لعدة سـنوات، وفي قاعـدة رِغان الذرية، والعديد من الترتيبات والضمانات لفرنسيي الجزائر. ولـن يكون لهذه الأخيرة أي لزوم، بسبب الهجرة المكثفة للأقدام السوداء بين التوقيع على الاتفاقية والاستفتاء على الاستقلال. كما سيجري إخلاء القاعدتين قبل الموعد المقرر، ولا يبقـى في عام (1968) أي شيء من هذه الاشتراطات التي استغرقت كثيرًا من المناقشات فـيما كانت الحرب متواصلة. وهكذا توصل ديغول إلى غاياته، وهو الذي كان يرى أن مواصـلة الحرب في الجزائر تضعف فرنسا بمنعها تبني سياسة كبرى على المستوى العالمي. لكـن تـراكم كل هذه «المناورات» أخذ وقتًا. وتتواصل الحرب بكل بشاعتها. فلاتزال حقـوق الإنسان تنتهك في الجزائر، وحتى في فرنسا، كما تنتهك الاتفاقيات الدولية حول شـن الحـرب. صحيح أن ديغول أمر بعدم التعذيب شفاهيًا، لكن لانعدام العقوبات ضد المـسؤولين الذين كانوا أيضًا من أنصاره (ماسو، على سبيل المثال، لم ينقل من الجزائر إلا في كانون الثاني عام 1960)، لا شيء تغير. وصحيح أيضًا أن ديغول لدى دخوله إلى قصر الإليزيه في كانون الثاني عام (1959)، أصدر عفوًا عن بعض المحكوم عليهم بالقتل، ومنهم

ياسـف سعدي، المسؤول عن معركة الجزائر، وعلق تنفيذ الأحكام بالقتل لبعض الوقت. إلا أن الممارسـات ذاتها كانت تسود على الأرض، وكان يعلم بذلك. علاوة على أن الغـلاة وقـد حرموا من نصرهم في أيار عام (1958)، أنشؤوا منظمة سرية هي: منظمة الجـيش الـسري (OAS)، التي ستقتل في الجزائر، وأيضًا في فرنسا، فرنسيين معتبرين من الليـبراليين وجزائـريين، ولكـن الجزائـريين أكثر من الفرنسيين بكثير. وديغول نفسه سيـستهدف وسيفلت من عدة اعتداءات، جرت اثنتان منها في عامي (1961) و(1962). فاللعـبة خطرة، كما هو واضح. وبخاصة أن مظاهرات اليسار ضد منظمة الجيش السري مُنعت حتى النهاية تقريبًا، واستمرت مصادرة الكتب والصحف.

تظهر هذه المؤشرات الموجزة أن حرب الجزائر تجري وتُلعب على أكثر من صعيد في الوقت ذاته. فهي، كما رأينا، عنصر في السياسة الداخلية لفرنسا نفسها. وتشكل أيضًا جزءًا هامًا من السياسة الدولية في هذه السنوات. أخيرًا، وكما سنرى الآن، هي تشهد علـى أزمة أخلاقية شديدة الخطورة، لأنها المجال لكل صنوف التعذيب من فعل الشرطة التي ألفت استخدامه منذ وقت طويل، ويرمي إلى تحطيم كائنات بشرية وسلبها كرامتها الإنسانية.

وقـد كان التعذيب في مرحلة أولى تمتد إلى إعلان حالة الطوارئ من قبل إدغار فور في (3 نيسان 1955) من عمل الشرطة التي كانت معتادة عليه لوقت طويل. فقد اعتقلت كثيرًا من مناضلي ومسؤولي حركة انتصار الحريات الديمقراطية المسجلين لديها منذ وقت طـويل، ولم يكونـوا يعلمون شيئًا عن تمرد عام (1954)، الذي كان من عمل مجموعة ضيقة جدًا. لكن رجال الشرطة يريدون منهم أن يعرفوا شيئًا بالقوة وأن يتكلموا، وإذن فلتـستعمل العصا الغليظة. وبعد ذلك بقليل، يصف مقال لكلود بورديه القمع البوليسي هكذا: «نعرف في هذه الساعة من مجموعة شهادات متوافقة وجديرة بالثقة أن فظاعات (1951/1950) تتكرر ويجري تجاوزها. فعذاب حوض الاستحمام، والنفخ بالماء من طريق الـشرج، والتـيار الكهربائـي على الأغشية المخاطية، وتحت الإبطين أو على العمود الفقـري، هي الطرائق المفضلة، لأنها بعد «تطبيقها جيدًا» لا تترك أثرًا مرئيًا. والتعذيب بالجـوع مـستمر أيـضًا. لكن الإجلاس على قنينة أو عصا، واللكمات، والركلات، والـضرب بالسياط، معتادة أيضًا»[29]. ويلاحظ المقال مرة أخرى أيضًا، تواطؤ رجال القضاء. فعلى الرغم من أن القانون يقتضي تقديم المعتقل أمام القاضي في مهلة لا تتجاوز أربعًا وعشرين ساعة بعد التوقيف، إلا أن هذا لا يحصل هنا إلا بعد خمسة أيام أو عشرة، لتوفير الوقت للتعذيب وانتزاع اعترافات ربما. ويغطي قضاة النيابة العامة، قاضي التحقيق

ويسوغون أفعال الشرطة. والأسوأ، إذا ما كان هناك أسوأ، هو أن بتصرف قاضي التحقيق بعض الأطباء يقدمون شهادات على الحالة «العادية» للمعذبين. في عهد وزارة منديس فرنس، وعقب مقالات على الشاكلة نفسها (من مورياك وآخرين في لو مانيتيه)، جرى نقل بعض رجال الشرطة، وطُلب بالخصوص تقرير من المفتش العام للإدارة، ويللوم (Wuillaume)، الذي يجري تحقيقًا جديًا، يحصي العديد من حالات التعذيب المثبتة بما لا يقبل الشك، بطرائق أشير إليها في مقال بورديه، ولا يخلص إلى وجوب خطر طرائق كهذه، بل إلى استعمالها «باعتدال»، وبالذات تلك الطرائق التي تستخدم الماء والكهرباء![30]. وعندما يسلم تقريره، لم تعد الحكومة التي أمرت به تسير البلاد. والحق أن سوستيل، حاكم الجزائر يوم ذاك، يطلع عليه ولا يعتمده. لكننا سنرى، على كل حال، أن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ. ويبقى أن استخلاصات تقرير ويللوم تكشف عن فساد الأخلاقيات العامة الذي أفضت إليه حرب الجزائر منذ بداياتها. وقد عمل تقرير آخر مدير الأمن الوطني، جان ميري (Yean Mairey)، وهو من رجال المقاومة القدماء، ولم ينسها[31](12). ولم يكن له أي تأثير، فاستقال . . .

مع حالة الطوارئ وتوارد التعزيزات المتتالية التي ستصل بالجيش إلى (400000) رجل، تتزايد سلطات هذا الجيش وميادين عمله. ففي حزيران، تعطي القيادة العليا تعليمات تذكر بخاصة أنه «يجب إطلاق النار على كل مشتبه به يحاول الفرار». كما أُمر أيضًا، في حال أي حادث، باستعمال «أشد الوسائل قسوة من دون إبطاء». وفي مكان آخر ينبغي «السعي إلى الفوز على عصابات المتمردين بكل الوسائل». وبهذه الألفاظ سمح لاكوست في (1957/01/07) لماسو باستعمال التعذيب من دون حدود. وفي كل هذه التوجيهات في حزيران عام (1955)، نلاحظ أنه لم يعد هناك ذكر لإنذار مسبق، ولا تحديد دقيق ل «المشتبه به»، وهو مصطلح يصلح في كل مناسبة. زد على ذلك، أن كل الوحدات في أثناء العمليات تتلقى الأمر بالبحث عن المعلومات. باعتبار أن «المعلومة هي الشرط الضروري لنجاح أي عملية». وهو ما يعني أن التعذيب سيجري على الأرض، ضمن كل وحدة عاملة: طاعة للأوامر إجمالاً، من دون حساب كل المبادرات الفردية التي يمكن لمثل هذه التعليمات أن تغطيها. وليس هذا كل شيء: إذ تُرتب قرارات اتخذت في الفترة ذاتها مبدأ المسؤولية الجماعية، وتلك طريقة أخرى في القمع تذكر بطرائق النازيين إبان احتلال فرنسا: فإذا ما انضم قروي إلى جيش الجبهة (جيش التحرير الوطني/ ALN)، أو حتى إذا قام جيش التحرير بعمل قريبًا من قرية، فإن القرية بمجموعها هي التي تعد مذنبة. فتعطى الحرية عندئذ للوحدات العاملة بنهب هذا المكان المعتبر

مشتبهًا به. وعندما يهرب السكان في الوقت المناسب، يأخذ الجنود المواشي والطيور أو يقتلونها. أما عندما يظل السكان في أماكنهم، يفتشون جميعًا بمن فيهم النساء، ويعرف عندئذ مصير «المشتبه بهم». وقد اتخذت هذه التدابير القيادة العليا في عهد سوستيل وبموافقته، حتى قبل أحداث (1955/08/20)، التي أراد البعض تفسير تشدد الحاكم العام بها. وفضلاً عن ذلك، علينا أن نلاحظ أنه قبل (20) آب، وفي هذه المنطقة، قسنطينة، الهادئة نسبيًا بعد مقتل ديدوش مراد في المعركة بآذار، كان الجيش قد عاث فسادًا في شهري حزيران وتموز. إذ كان قتل، طبقًا للأرقام الرسمية، (65) «متمردًا» وقام باعتقال (1170)، وتلك نتائج أكبر مما في الأوراس وجبال القبائل، حيث كانت الجبهة مع ذلك أكثر نشاطًا. ومعنى ذلك أن العمل العسكري كان أثار حقد سكان لم ينسوا مجازر أيار عام (1945). وظلت توجيهات القيادة العليا بعد (20) آب على نمط تعليمات حزيران، إذ يجب ممارسة القمع ب«حزم وحتى بخشونة». وسيكون كذلك بالفعل، مثلما رأينا طبقًا للأرقام. لكن الرقابة في فرنسا، وشرعيتها مثار للشك هي أيضًا، منعت الصحف من نشر صور تظهر جثث مئات من المغدورين رميًا بالرصاص مكدسة في ملعب فيليبفيل (سكيكدة). وستتواصل هذه العمليات عدة أيام، إلى نهاية الشهر على الأقل، مع ما يرافقها من إعدامات دون محاكمة.

تتضمن التدابير التي وضعت موضع التنفيذ في عهد سوستيل فصولاً أخرى أيضًا. وأحدها الذي قدم باعتباره تدبيرًا ليبراليًا، كان خلق (الفروع الإدارية المختصة/ SAS)، الموجهة للمناطق الريفية، ستكملها (فروع إدارية حضرية/ SAU) في المدن، بعد ذلك. يعني هذا القرار أن يعهد إلى ضباط بمسؤوليات مباشرة في الإدارة زمن الحرب، أي إنهم يستطيعون هم أيضًا البحث عن المعلومات، ومن ثم يقومون بالتعذيب، إلا إذا وجد بينهم من لديه الشجاعة الكافية للرفض. لكن على الفروع الإدارية المختصة أن تُفهَم أيضًا ضمن إطار مشروع أبعد مرمى، هو المشروع المسمى «إعادة التجميع» الذي يقوم في الواقع على ترحيل أعداد كبيرة من السكان الريفيين، اقتلعوا من أراضيهم، أي من قدراتهم الضئيلة على البقاء. وبعزلهم في معسكرات حقيقية، يعيشون على الحد الأدنى الضروري، بل أقل منه. إذ يبلغ عدد المرحلين، في نهاية الحرب، أكثر من مليونين، أي أكثر من ربع سكان الجزائر. ويحدث هذا أملاً في عزل الثوار وتجويعهم توطئة لقتلهم. وإذا ما ألححنا على دور الجيش، لأنه بإرادة من الحكومة نفسها يمسك بالسلطة الحقيقية، فإن هذا لا يعني بالطبع أن رجال الشرطة ليسوا متورطين بأعمال التعذيب والاضطهاد من كل نوع. إذ ينتدب بعض رجال الشرطة للعمل مع وحدات الجيش المقاتلة. فلدى

إنشاء (الترتيبات العملياتية للحماية/ DOP) عقب معركة الجزائر، وهي مفرزات «متخصصة» أو «محترفة» في مجال التعذيب مع الوحدات في الميدان، سيكون رجال الشرطة في عداد هؤلاء المتخصصين. إلا أنه ولمجرد أسباب حسابية، يبقى عبء العمل الأكبر ملقى على عاتق الجنود.

وهاكم ما حدث في شرشال عام (1957) طبقًا لرواية جندي احتياط استجوب نحو (1990) (لكنها ذكريات لا تمحى). كانت وحدته في طريقها لجلب مشتبه بهم في القرى المجاورة، ويعرف الجميع أن هؤلاء القرويين كانوا يتعاطفون مع الجبهة، (ولكن أي قرية لا تهتم بالتطلع إلى الاستقلال في عام 1957؟). ويستجوبون «في البداية، نشرع في تعرية الرجال لإذلالهم. ثم، هناك دائمًا بعض الساديين يوجهون بعض اللكمات، بعض الصفعات، بعض الركلات . . ويتلو ذلك، في بعض الحالات القصوى، استعمال الكهرباء»[32]. والشيخ الذي رآه المصور المستقبلي جيل كارون (Gilles Caron)، وكان مظليًا في عام (1960) «معلقًا إلى شجرة ورأسه إلى الأسفل، مربوطًا برجل واحدة، ويضرب دون هوادة» هل كان هو أيضًا مشتبهًا به وعليه أن يتكلم؟[33]. وتتعلق هذه الشهادة بالمرحلة الديغولية من الصراع، وتدلل على أن لا شيء تغير في وجه الحرب اليومي، مهما كانت عليه رغبات الجنرال.

تشكل معركة الجزائر، بعد بضعة أشهر من منح السلطات الخاصة، تفاقمًا جديدًا إذ يكشف سيرها عن درجة تنظيم عالية وعن تفكير منهجي في تنفيذ الرعب. فالمرحلة الأولى: الاستيلاء على بطاقات المحفوظات لدى المخابرات العامة في الجزائر العاصمة، والمتعلقة بكل أولئك الذين كانوا مشتبهًا بأنهم بسبب أو دون سبب، مع أدلة كافية أو من دونها، يقومون بنشاطات وطنية. إذ كانت هذه القائمة أساسًا لاعتقالات كثيرة في الأحياء الإسلامية بالمدينة، قام بها المظليون ليلاً بخشونة شديدة. وبعد ذلك، التعذيب في مراكز الاستجواب، بالكهرباء لكل الذين، أو اللاتي، لأن الاعتقالات تجري دون تمييز في العمر أو الجنس، لا «يتكلمون». وفيما بعد، ومن أجل فاعلية أكثر، سيجري التعذيب في المكان، ضمن البيوت التي يعتقل فيها المشتبه بهم، بطريقة تسمح بالإفادة من دون إبطاء من أقل معلومة تُنتزع. وعلى كلٍ، فالأحياء المقصودة، وبخاصة القصبة، ليست مطوقة فحسب، بل محتلة من المظليين إضافة إلى راصدين على الأسطح. وبعد التعذيب، تحدد إقامة العديد من الجزائريين في معسكرات للجيش في الواقع. وفي هذه المرحلة من الرعب جرى التوصل إلى معلومة أولى حول الذين قضوا نحبهم في غرف التعذيب. فقد كان على سكرتير الشرطة بول تيتجين (Paul Teitgen)، وكان منفيًا سابقًا هو نفسه،

و لم يكن يحتفظ بكثير من السلطات بعد (1957/01/07)، أن يوقع مع ذلك أوامر تحديد الإقامة هذه. وقد حاول فيما بعد السيطرة على الوجود الفعلي لمن حددت إقامتهم في المعسكرات. وقد أفضى الإحصاء إلى الكشف عن (3000-4000) «مفقود» من بين (24000) حددت إقامتهم. أي: إن الذين (أو اللاتي) لم يكونوا «لائقين» نتيجة لجلسات التعذيب، إضافة إلى الذين قضوا نحبهم، يفسرون من دون شك هذا العدد الناقص. وبما أن الآلة القمعية وقعت أيضًا على فرنسيين مشتبهًا بهم: بإمكانهم مساعدة الجبهة من الشيوعيين، و لم يكونوا أفضل من أعضاء الجبهة في نظر ماسو وبيجار، فقد انتهت بعض الحالات إلى الظهور وإثارة الفضيحة. فبعدما اعتقل العالم الرياضي الشيوعي موريس أودان (Maurice Audin)، وحددت إقامته رسميًا بعد قليل، كان يجيب الجيش زوجته التي تطلب تفسيرات، بأنه فرَّ. والحقيقة أنه قُتل، وما من أحد رآه ثانية بعد وقوعه بين أيدي المظليين. لكن هنري ألليغ (Henri Alleg) سيفلح في تحمل التعذيب: وسيُخرج من السجن حكاية صنوف التعذيب التي تعرض لها مع، زيادة على الكهرباء، استعمال البانتاتول، «مصل الحقيقة». وما نشرته صحيفة ‹لاكستيون/ La Question› بداية عام (1958)، وتكشف عنه: هو المصير المشترك لآلاف البشر الذين يقعون بين أيدي المظليين الذين يطيعون أوامر ضباط، وفوقهم جنرالات يعدون التعذيب «شرًا لا بد منه»، كما سيدافع عنه الجنرال بيجار من جديد في عام (2000). ولكن كما أن قضية أودان وحكاية ألليغ هما واقعتان علنيتان، لا تستطيع السلطة المدنية التي لاتزال في الحكم أن تتجاهلهما، فإنها لن تستطيع أيضًا جهل توجيهات القيادة العليا، أو الحرية التي تركها لاكوست لماسو. وعلى كل، فإن غي موليه، الذي لا يمكن له أن يجهل كيف تشن الحرب، أو كيف تجري «التهدئة» إذا شئتم، كان أرسل لجانًا للحفاظ على الحريات والحقوق، وهي حجة تافهة في مواجهة الوقائع. و لم تغير هذه اللجان شيئًا. بل غيرت مع ذلك: فقد لفتت الانتباه إلى ميدان آخر لانتهاك حقوق الإنسان. فقد كشفت في مناطق تلمسان ومعسكر وبليدة عن أسرى حرب، حبسوا في أقبية للخمر. وعلى الرغم من نداءات الاستغاثة، تسمموا بأبخرة مادة الحمض اللامائي الكربوني. وقد اتهم في القضية ضباط. ومع شدة حذر اللجنة وهي تذكر هؤلاء الأموات، وهم نحو مئة على الأقل[34]، فقد كانت تضع إصبعها على مسألة أخرى خطيرة: هي مسألة أسرى الحرب. فقد كانت البلاغات أو تقارير العمليات التي تذكر خسائر العدو، تشير إلى كثير من القتلى والقليل من الجرحى، وأقل من ذلك إلى الأسرى. ومع ذلك، لا تترك شهادات جنود الاحتياط أي مجال للشك: فقد كان هناك بالفعل أسرى حرب من جيش التحرير

الوطني، إلا أنهم في غالبيتهم أردوا قتلى. وقد استعمل هذا التعبير الأخير فعلاً في البلاغات المذكورة، ولكن مقرونًا دائمًا بكلمة أخرى هي: فارّ. وهكذا يكون «أردوا قتلى» أسرى كانوا يحاولون الفرار. ويتذكر أحد جنود الاحتياط أنه دعا مقاتلين من جبهة التحرير الوطني مطوقين إلى الاستسلام كأسرى حرب، ويعلق: «كنت أعلم مع ذلك أننا سنقتلهم فيما بعد . . ولكن في النهاية . . كنت أكذب»[35]. والأمثلة على ذلك كثيرة. وهي لا تعني جميعها مقاتلين، بل جزائريين أيضًا من كل الفئات. مثل أولئك الذين كانوا يحمَّلون في أثناء العمليات أجهزة الإرسال وصناديق الذخيرة ليقتلوا نهاية العملية. ويشار أيضًا إلى حالات كان الجنود المغتاظون بعد معركة ما يقتلون الأسرى بالمجارف بعد استعمال المعتقلين لها في حفر قبورهم[36]. كما كان هناك من أركبوا المروحيات وألقوا منها بوحشية. وهذه ليست سوى أمثلة على تجاوزات خاصة بهذه الوحدة أو تلك، بهذا الجندي أو ذلك الضابط. وغني عن البيان أن كل هؤلاء الأسرى تعرضوا أولاً ل«استجوابات معمقة»، وهي الكناية الرسمية عن التعذيب.

وما يشهد على مأسسة التعذيب في أعلى مستوى من الجيش، معطيان اثنان، يثير كل منهما الفزع أكثر من الآخر. أولاً، إنشاء تعليم للتعذيب في مراكز للتكوين العسكري، مخصص لضباط الاحتياط. إذ يكشف المؤرخ جاك جوليار (Jaques Julliard) أنه في بداية عام (1960) «حدث له أن شهد دروسًا مختصة بممارسة التعذيب» بالقرب من أرزيو[37]. وفيما يتعلق بالممارسة بالذات، فقد أنشأ الجيش مراكز متخصصة بالتعذيب الجماعي. وأحد هذه المعسكرات، في منطقة قسنطينة، كان مزرعة أمزيان، وهي على اسم مالكها الثري الذي كان التجأ إلى باريس. وكشفت النشرة شبه السرية ‹فيريتيه– ليبيرتيه/ Verité-Liberté› عن هذا المكان وعن نشاطاته في أيار عام (1961)، لكنه كان يعمل قبل (1958/05/03). فابن مالك المزرعة؛ الذي كان يساعد جبهة التحرير الوطني بالفعل، حبس فيها وعذب طويلاً. وإذا كان بقي على قيد الحياة، فإنه عومل بطريقة منعت عنه كل أمل في الأبوة . . وآخرون كثيرون ماتوا فيها. إذ علاوة على الضرب والمعاملة السيئة من كل نوع، كانت هناك القذارة التي كان على الضحايا أن يعيشوا فيها أو يبقوا فيها على قيد الحياة، والنقص في الطعام، والنقص في النوم. وكان هذا المعسكر بإمرة ميجور، وإذا كان الأكثر شهرة، فلم يكن حالة استثنائية.

على الرغم من كل هذه «الخشونة»، كما ورد في توجيهات عام (1955)، لم يفلح الرعب في الجزائر بكسر التطلع إلى الاستقلال أكثر مما أفلح في الهند الصينية. لأن من المناسب التذكير بأن التعذيب والأساليب الجديدة بالنازيين، كانت استعملت من قبل

طوال هذه الحرب الاستعمارية، وأن هذه الانتهاكات لكل مبادئ حقوق الإنسان التي نادت بها الجمهورية الرابعة كانت قد فُضحت وأدينت. وحتى لو كانت الحكومات القائمة عندئذ أنكرت بعناد الوقائع، فإنها لم تكن تدعي الجهل بهذه الإدانات. فبيجار، على سبيل المثال، كان بدأ يعيث فسادًا هناك، ولم تكن السلطة تستطيع التأكيد بأنها لا تعلم. وإذا ما بدا أن الجيش لكثرة استعماله للكهرباء قد ربح معركة الجزائر في عام (1957)، عسكريًا المقصود، وليس على صعيد الرأي العام، فإنه بعد ثلاث سنوات، في عام (1960)، لم يعد في مواجهة فدائيين، بل جماهير الأحياء الجزائرية التي تتظاهر كتلة واحدة من أجل الجزائر الحرة على هتافات «يعيش فرحات عباس!» وقد كان يومذاك رئيسًا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) التي أعلنت في عام (1958)، بُعيد وصول ديغول إلى السلطة. وسيسقط القتلى من جديد بين المتظاهرين عندما سيطلق الجيش النار، لكن المظاهرات ستتضاعف حتى (1962/03/19). وإذا لم تستطع الجبهة أن تنتصر عسكريًا في ميدان المعركة، لكن قادها لم يفكروا بالتأكيد قط بأنهم ستكون لديهم القوة الكافية لديان بيان فو جديدة، كان الجنرال ديغول يحرص قبل كل شيء على تجنبها، فإنها كانت مدعومة سياسيًا مع ذلك بغالبية ساحقة. وهذا ما كان يمنحها، كما كانت تتوقع، مساندة قسم كبير من الرأي العام في العالم، وليس في العالم الثالث فقط. وهكذا ألحقت الحكومة الفرنسية، كما ألحق الجيش الفرنسي العار بنفسيهما، من دون أن يربحا شيئًا من ذلك لأن الجرائم التي تراكمت إبان ثماني سنوات، والتي لم نورد عنها إلا بعض الأمثلة الدامغة التي لا تطاق (لم نتكلم عن اغتصاب النساء، بعد تعذيبهن غالبًا، ولا عن نتائجه، وهي مشكلة لاتزال راهنة)، هي جرائم دولة. فهي تستلزم مسؤولية الوزراء المتتالين للدفاع والداخلية (أو الوزراء المقيمين)، والعدل، وعلى رأسهم رؤساء الوزارات أو الوزراء الأولين. وإذا ما أمكن لبعض رجال الحكم أن يتأسفوا شخصيًا لهذه الفظاعات فإنهم لم يصرحوا بذلك علانية، باستثناء منديس فرانس الذي استقال من حكومة غي موليه في عام (1956)، وكذا آلان سافاري (Alain Savary)، عقب قرصنة طائرة بن بللا ورفاقه. ولا يقل البرلمان، على الأقل في غالبيته التي ساندت مختلف الحكومات، تورطًا من الجهاز المدني والعسكري أو من الضباط الذين اقترفوا التعذيب. فعندما تم التثبت رسميًا من وقوع فظائع محددة، كما في قضية أقبية الخمر؛ تُرى ما العقوبات التي اتخذت؟، أو في اغتيال أودان؟، أو في قضية «انتحار» العربي بن مهيدي أو علي بو منجل المزعوم؟. فإرهاب الدولة هذا هو الذي لا نزال في عام (2000) نطلب الاعتراف به وإدانته.

لم يمكـن لحـرب الجزائر، كما قلنا، ألا يكون لها أصداء في فرنسا ذاتها[38](13). فقد أثـارت احتجاجات لفيف كبير من المثقفين الفرنسيين، واستنكار من كانوا ذوي شأن ولايزالون بينهم، من سارتر إلى بوليز (Boulez) مرورًا بالبروفيسور ماندوز (Mandouz) أو الأب دافيـزي (Davezies)[39](14). وقـد سـاعد بعضهم مباشرة الجبهة مع شبكة جانـسون (Jeanson)[40](15). فـسواء في عهـد الجمهورية الرابعة أم الخامسة، كانت السلطات القائمة ضدهم. ولا يجب أن ننسى أن الشرطة الديغولية، قبل عدة أسابيع من وقـف إطلاق النار، في (1962/02/08)، كانت لاتزال تجتاح مظاهرة ضد منظمة الجيش الـسري وتقتل ثمانية متظاهرين. لكن فرنسا كانت مسرحًا أيضًا للصراع بين جزائريين مناصـرين للجبهة كانوا يؤدون بإسهاماتهم المالية دورًا هامًا، والمناصرين لمصالي الحاج الـذين كانوا الأغلبية لدى بداية الحرب ثم لم يعودوا كذلك فيما بعد. وعلى خلفية هذا الـصراع الدامي هو أيضًا (نحو 4000 قتيل بمن فيهم مخبرون للشرطة، وحركيون(أ)، كان علـى الجبهة أن تدافع عن نفسها ضدهم) والذي أثار الارتباك لدى الفرنسيين المعادين للاسـتعمار، مجـزرة أخرى، هي مجزرة (1961/10/17) في باريس، في اللحظة ذاتها التي كانت المحادثات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة تدخل مرحلتها النهائية. إذ خطرت لمحافظ الشرطة بابون، الذي كان عمل سابقًا في قسنطينة، بعدما كان في منصب بمدينة بوردو تحـت الاحتلال الألماني؛ كما يعلم الجميع، فكرة أن يفرض على الجزائريين الكثيرين في بـاريس وضـواحيها منع التجوال، علاوة على دعوتهم إلى عدم التنقل ليلاً. والحق أنه خـلال الكفـاح، كان بعض من رجال الشرطة قُتلوا؛ لكن سلك الشرطة ذاته لم يكن بـريئًا ولا شك من أي خطأ. ومهما كان من أمر، فقد كانت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، الملتجئة إلى ألمانية الغربية، منعت قتل رجال الشرطة الباريسيين، ودعت في الوقت ذاته إلى مظاهرة سلمية ضد منع التجوال. وبالفعل، شهد مساء (17) تشرين الأول، نـزول مـا يقـرب من (20000-30000) جزائري للتظاهر في باريس، أتوا من الضواحي أو من المدينة نفسها. وكان رد الشرطة، وبخاصة في الجادات الكبرى وفي الحي اللاتـيني، مفـزعًا. فإضافة إلى (11000) معتقل، سقط الكثير من القتلى، لأن الشرطة أطلقت النار. والأفضل لنا أن نترك الكلام ثانية لكلود بورديه في مقال على الحامي. ولا لـزوم لتوضـيح أن الإجابـة على كل ما يعرض بأسلوب استفهامي هي «نعم، هذا صحيح»: «هل صحيح في البداية، أنه خلال هذا اليوم لم يكن هناك جرحى بالرصاص ضـمن رجال الشرطة؟ هل صحيح أن سيارات راديو الشرطة أعلنت في بداية المظاهرة سـقوط عـشرة قتلى بين قوات حفظ النظام، وهي رسالة التقطها بالضرورة مجموع المفارز. . وكان لابد لها أن تثير رجال الشرطة إلى أقصى حد؟، وهل صحيح أن عددًا

كـــبيرًا مـــن الجرحى أو القتلى كانوا أصيبوا بطلقات من العيار نفسه لمصنع كبير يزود الـــشرطة بالـــسلاح؟، وأن قسمًا كبيرًا من هذه الطلقات أطلقت من قرب؟ . . وهل صـــحيح أنه في «فناء العزل» بالمدينة الجامعية، قتل خمسون من المتظاهرين الذين اعتقلوا حـــوالي بـــولفار سان ميشيل؟ . . وهل صحيح أن العديد من الجثث انتشلت من نهر الـــسين؟»[41]. ويتكلم بعد ذلك عن (150) قتيلاً؛ أما اليوم فيُعتقد بأنهم كانوا (200). لكـــن ديغول واصل تغطية المحافظ بوبون. ومعنى كل هذا أن الحرب كما كانت تدور، كانـــت تجـــر فرنـــسا إلى مـــا كان يسميه أحد كتب هذه الفترة (مُنع ككثير غيره) «الغنغرينة»[42](16)، أي: التعذيب وحتى المجازر في فرنسا.

وإزاء كثير من هذه الوقائع المخزية، ادعى المدافعون عن الجيش وعن الجزائر الفرنسية الـــرد علـــيها، ليس فقط بحجة «الشر الذي لا بد منه» المذكور آنفًا، بل بحجة الجرائم المنـــسوبة إلى الخصم. إلا أنه من الملاحظ أن قادة الجبهة والحكومة الجزائرية المؤقتة، لم يعطـــوا توجيهات من النوع الذي ذكرناه، وأن مناقشات حامية جرت بينهم حول كل هـــذه الموضوعات[43](17). لكن يكفي على كل حال استعراض كلمات نوع من البيان المـــضاد لأكاديميين ومعلمين في (1962) للدفاع عن الجزائر الفرنسية، وكان يدعي الرد علـــى البيان المسمى بيان ال (121) المنادي بحق العصيان في مواجهة حرب ظالمة، حتى نـــدرك إلى أي عبثـــية انجروا. فالجبهة بالنسبة إليهم لم تكن سوى «أقلية من المتمردين المتعـــصبين والإرهابـــيين والعنـــصريين»، بيـــنما كان الوجود الفرنسي في الجزائر يمثل «الحضارة». وإذا ما قبلنا ولو للحظة هذا التعريف للوطنية الجزائرية، فإنه لن يسمح أبدًا لهـــؤلاء الـــذين يدعون الانتساب إلى «الحضارة» بالتصرف كإرهابيين وعنصريين على نطاق واسع، وهم يعتمدون على التفوق العسكري والبوليسي، عوضًا عن الاعتماد على القوة التحضيرية. وهو لا يسمح لهم في شيء بقبول انتهاك فرنسا للاتفاقات الدولية التي وقعت عليها، اتفاقيات جنيف، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانتهاك إعلاناتها الخاصة بحقـــوق الإنـــسان والمـــواطن من عام (1789) حتى عام (1946)، ولا بانتهاك مبادئ الديمقـــراطية الـــتي نـــص عليها دستور عام (1958) ذاته، في مقدمته. زد على ذلك أن الوطنيين كانوا يشكلون أكثرية الجزائريين الساحقة. وقد اضطروا للجوء إلى العنف بعد مئة وثلاثين عامًا لم يقنعهم المستعمرون خلالها بتفوق حضارتهم. وهنا نعود إلى ريكور ومونـــتوي: فالعـــنف الاستعماري هو الأصلي ولا ينفك يولد العنف. ولا يمكن لعنف المـــضطَهَد أن يـــبرر في أي حال انتهاك حقوق الإنسان من قبل هؤلاء أنفسهم الذين يدعونها. ذلك كان رهان حرب الجزائر، ولايزال هذا الرهان حاضرًا.

التكلفة البشرية لحرب الجزائر

إن المعطيات الرقمية التي لا تشكل موضوعًا للنزاع تتعلق بالمستعمرين.

1) خسائر الجيش الفرنسي: (15580) قتيلاً حتى (1962/03/19)، (9031) قتيلاً «عرضًا» في الفترة ذاتها، (2056) قتيلاً في الفرقة الأجنبية، (1000) مفقود (تقريبًا)، (1277) قتيلاً على إثر جروح أصيبوا بها. المجموع: (28944).

ويقر الجيش بأنه كان هناك ما يقارب من (500) فار من الخدمة، وهو رقم يعده البعض ضئيلاً جدًا. و لم تتلق النسبة العالية ل«الحوادث» المميتة تفسيرًا مقنعًا.

2) القتلى المدنيون الأوربيون، حتى (1962/03/19)، كانوا (2788) قتيلاً، إضافة إلى (857) مفقودًا. وفي حصيلة منظمة الجيش السري (2360) اغتيالاً و(5419) جريحًا، أكثريتهم الساحقة جزائريون.

3) إلا أنه من الصعوبة بمكان تقدير الخسائر الجزائرية بالأرقام. لكن علينا في البداية ذكر (8000) قرية أحرقت ودمرت، ومليون هكتار من الغابات أحرق أيضًا.

ويقر الجيش الفرنسي بأنه قتل (141000) مقاتلاً من الجبهة، ويؤكد أن (69000) من «المسلمين» صفتهم جبهة التحرير الوطني. لكن هناك معلومة أكثر دقة هي أن (2,137) مليون جزائري وجزائرية قد رُحلوا إلى معسكرات تسمى معسكرات التجميع، من (8) ملايين من الجزائريين في عام (1954). أما عدد القتلى بين السكان الجزائريين الذين سقطوا في المعركة، وأسرى الحرب الذين «أُردوا قتلى»، والمشتبه بهم أو من القرويين البسطاء في حمى القتال، فيتردد المؤرخون بين (200000)، كحد أدنى، و(500000)، وهو الأكثر ترجيحًا. وجدير بالذكر أن الوزارة الجزائرية لقدماء المجاهدين أحصت (360000) مجاهدًا ومجاهدة في حرب التحرير توطئة لمنح بطاقة المجاهد للباقين على قيد الحياة منهم ولأصحاب الحقوق من ذوي الشهداء.



3/ 3/ 12) التطور السكاني في إفريقية المستعمَرة

كاثرين كوكري – فيدروفيتش (Catherine Coquery - Vidrovitch)

إن الدراســـات التاريخية حول السكان جلية، في إفريقية على الأقل، لأن البحوث في الأمـــاكن الأخــرى أقل تقدمًا: إذ كان للاستعمار تأثيرات جد متعارضة على التاريخ السكاني.

يمكـــن بصفة إجمالية تمييز ثلاث مراحل: اقتصاد النهب للمرحلة البدئية للاستعمار، وأفــضى إلى نقـــص شـــديد للسكان حيثما طبق، في إفريقية الشمالية كما في إفريقية السوداء؛ ومرحلة التصحيح، التي استطاعت الامتداد إلى جيل على الأقل، استقر طوالها عـــدد الـــسكان، بل وبدأ في الانطلاق من جديد بشيء من التردد؛ والمرحلة الثالثة في المقابـــل، حيـــنما أخذت السلطات الاستعمارية بالاهتمام الجدي بصحة المستعمَرين، وتُرجم بنمو سكاني مفاجئ، لايزال في بعض الحالات بعيدًا عن الهدوء.

ومع ذلك فإن التسلسل الزمني مختلف، وأحيانًا بعدة عقود. ومذهل الانقطاع الذي أفضى إليه الانفجار الديموغرافي الذي وقع منذ الخمسينيات. مع أن التحليلات تميل إلى تبـــيان أن قلـــب القرن التاسع عشر كان تميز بزيادة في السكان، لكنها توقفت بتطفل الأوربيين. وهكذا تكون مصر انتقلت من (2,5) مليون (4,5 مليون، بحسب التقديرات) في عام (1800) إلى ما يقارب (10) ملايين في عام (1897). وليس من غير المعقول الظن بأن إفريقية كانت تعد حوالي عام (1860)، أكثر من (150) مليونًا من السكان. والحال

أنـــه لم يكن فيها أكثر من (95) مليونًا تقريبًا في نهاية القرن التاسع عشر. وهذا التراجع ناجم عن مرحلة الإمبريالية الاستعمارية[1].

3/3/12/1) إفريقية الشمالية

إن الـــتفاوت في التسلسل الزمني للمراحل الثلاث بحسب المناطق، يتأتى من التفاوت في تدخل الاستعمار. وتسمح دراسة متأنية بتقدير عدد السكان في الجزائر بثلاثة ملايين نـــسمة عند الاحتلال الفرنسي في عام (1830)[2]. لكن عقود الاحتلال الأولى تُرجمت بتـــراجع ديموغرافي ملموس. والأسباب بالطبع هي: أولاً، قسوة العمليات العسكرية التي تواصـــلت طوال عشرين سنة، إلى مابعد استسلام الأمير عبد القادر (1847) وقد عاثت تقنية الأرض المحروقة التي نفذها بوجو منذ عام (1840) فسادًا. والناس الذين لم يكونوا يذبحـــون، كانوا يهلكون من الجوع وسوء التغذية والأمراض. وهكذا تنحدر الجزائر إلى ما دون (2,5) مليون لترتفع إلى (2,7) مليون في عام (1861)، ولكنها تنحدر من جديد إلى (1,2) ملـــيون بعد عشر سنوات. إذ كانت الأزمة مرعبة بالفعل في (1866-1870)، حيث تراكمت تأثيرات القحط والإفقار والكوليرا والجوع. و لم يستعد السكان عددهم البدئي إلا نحو عام (1890)، مع أن فترة (1886-1896) كانت فترة استقرار بالمقارنة مع المرحلة السابقة (1876-1886). زد على ذلك، أن الحياة الحضرية كانت في عام (1830) نـــشيطة نسبيًا، مع أنها جد محدودة (5 إلى 6% من مجموع السكان): فالجزائر العاصمة وقـــسنطينة كانـــتا تعدان ربما (25000) إلى (30000) لكل منهما، وتلمسان ومعسكر ووهـــران (10000) تقـــريبًا لكـــل منها. و لم تُستَعد هذه الأرقام بالعلاقة مع السكان المـــسلمين، قـــبل عام (1891) في تلمسان، وعام (1901) في معسكر، وعام (1906) في الجزائر العاصمة، وعام (1911) في قسنطينة. و لم يستعد السكان المسلمون إلا بين عامي (1896 و1901) معـــدل زيـــادة ســـنوية عاديًا (61000 نسمة سنويًا)، و لم يبلغ معدل الولادات إلا بعد عام (1903) للمرة الأولى رقمًا يفوق رقم الأوربيين[3](1). فبدءاً من هذا التاريخ يمكن تحديد بداية الزيادة الديموغرافية، بعد ستين سنة من الاحتلال.

والجدير بالملاحظة أن هذا التسلسل الزمني يتناسب مع التسلسل الزمني لناحية أخرى مـــن إفـــريقية، في زيمبابوي (روديسيا الجنوبية آنذاك)، وهي مستعمرة استيطانية أيضًا، ضـــمن شروط بيئية مشابهة. والتفسير مماثل: لكن الدائرة الجهنمية، قحط/ مجاعة/ وباء قطعـــت فـــيها قبل أماكن أخرى[4]. فبدأ التزايد السكاني، كما في الجزائر، بداية القرن

العشرين بمعدل سنوي يقارب (2,3%) بين عامي (1901 و1911)، و(2,4%) في العقد التالي، وهي واقعة فريدة في بقية إفريقية الوسطى والشرقية. ثم تسارعت الزيادة. وانتقل عدد السكان في روديسيا هكذا من دون المليون من الإفريقيين في عام (1904) إلى أكثر من (8) ملايين في عام (1984) (إذ اعترف فيها بالدولة السوداء في 1980). وهذا أكثر وضوحًا في جنوب إفريقية، حيث عرف تزايد السكان في ماقبل الاستعمار خلال عشرينيات القرن التاسع عشر بصفة مبكرة كبحًا مفاجئًا حينما شرع البيض في دفع «الحدود» على حساب السكان الأصليين، ليستقروا، متقدمين ما يقرب من قرن، على بقية إفريقية.

في الجزائر، لم يتوقف المعاصرون عن الاندهاش من استئناف الزيادة السكانية في نهاية القرن التي كانت تفزع المستوطنين كثيرًا. لأن البعض منهم ظلوا على فكرهم بأن «التاريخ هنا للبرهنة على أن الأعراق الدنيا استوعبتها دائمًا أو دمرها الأعراق المتفوقة»[5]. وقد أُرجع هذا الاستئناف للزيادة السكانية جزئيًا إلى تحسن الإحصاءات، وهو مرجح، وفي جزئه الآخر إلى «حيوية هذا العرق»[6]. وكان الجميع متفقين بالطبع على الافتخار بتحسن ظروف الحياة. لكن علينا الحذر في هذا الميدان، لأن التدابير الصحية كانت لاتزال جد ضعيفة: إذ لم يكن هناك بين عامي (1896 و1901) إلا (54000) جرعة تلقيح (ضد الجدري) وزعت على البلديات المختلطة والأهلية، أي: ما لا يزيد على (9000) سنويًا. إلا أن نهاية حرب الاحتلال و«التهدئة»، ونهاية الترحيل والتجميع الإجباريين للسكان، وبداية الإدارة المدنية الأقل وحشية، كانت على وجه العموم أصل العملية.

وقد تجلت إعادة الانطلاق في العقود الأخيرة من القرن، سامحة للسكان المسلمين ببلوغ (4) ملايين في عام (1901)، بمعدل زيادة مرموق بمقاييس ذلك الوقت، يدور حول (1,5%) سنويًا، و(4,7) مليون في عام (1911). وقد عرف النمو، بعد الحرب العالمية الأولى تباطؤًا جديدًا (4,9 مليون في عام 1921)، راجعًا إلى التجنيد، ففي عام (1918)، كان ثلث الرجال الجزائريين بين (20 و40) عامًا موجودين في فرنسا، وإلى زيادة الوفيات الناجمة عن مجاعة عام (1920)، وعن الحمى الإسبانية. وكانت أعمار ما يقرب من (49%) من السكان الجزائريين آنذاك أقل من (19) عامًا، مقابل (45%) من (20-59) عامًا، وفقط أكثر من (5%) بقليل فوق ذلك. وتؤكد فتوة السكان أن معدل الولادات كان قريبًا من الحد البيولوجي الأقصى. أي: إن الزيادة، بعبارة أخرى، كانت راجعة بصفة حصرية إلى انخفاض الوفيات، وتلك حالة كلاسيكية في كل إفريقية استمرت حتى سنوات قليلة. إلا أن هذا الانخفاض كان ناجمًا عن تحسين التغذية إبان

الـــسنوات الـــسمان أكثـــر منه عن تقدم صحي كان لايزال ضئيلاً. لكن هذا التقدم الديموغـــرافي بالنسبة إلى هذا الشعب الزراعي الفقير، لأن (6%) من السكان «الأهالي» كانوا حضريين في عام (1914)، الذي كانت أراضيه تتقلص تدريجًا بامتداد الاستعمار، كـــان يمثل بالخصوص عبئًا إضافيًا[7]. وبما أن التقدم الطبي بدأ يتجلى فيما بين الحربين، زاد تسارع العملية في إفقار الأرياف الذي نتج منه في منعطف الأزمة الاقتصادية الكبرى للثلاثينيات، الانطلاق القوي للهجرات إلى المدن. وفي الثلاثينيات أيضًا ظهرت في المحمية المجاورة أولى الأحياء الصفيحية حول تونس.

ذلـــك أن تـــونس اتبعت في الواقع مسارًا مشابهًا. فبعد ركود في بداية القرن التاسع عـــشر عند (1,1) مليون في عام (1860)، تشير لوسيت فالانسي (Lucette Valensi) إلى انحـــدار شـــديد في الديموغرافيا التونسية في ستينيات القرن التاسع عشر، أي: أيضًا في الوقت الذي بدأ الضغط الأوربي يطل برأسه. إلا أن استعادة النشاط كانت مبكرة أكثر، وأفضت فيما بعد إلى تضاعف عدد السكان حتى عام (1914). أما المغرب فيكون انتقل مـــن (3) إلى (4) ملايين فيما بين عامي (1800 و1914)، لكن بعد هبوط ملموس إبان المجاعات الكبرى في الأعوام (1878-1881).

علينـــا الـــتذكير في نهايـــة المشوار أن حرب الجزائر تسببت في نحو مليون قتيل بين الجزائريين، مقابل (60000) قتيل لدى الفرنسيين.

3/ 3/ 12/ 2) إفريقية السوداء

في إفريقية السوداء بالمقابل، ما خلا إفريقية الجنوبية حيث استعيد النشاط قبل ذلك، أصبح انحدار السكان شديدًا فقط نهاية القرن في زمن الاحتلال، بين عامي (1880 و1920): مـــن الـــثلث إلى النصف، بحسب الحالات والدراسات، مع خسائر مرتفعة في إفريقية الوســـطى والـــشرقية بالخصوص. وكان هذا لأسباب مشابهة في مجملها، مع الفوارق، للأســـباب التي أفضت إلى الإفقار من السكان في أمريكا قبل أربعة قرون، وهي كارثة الأمـــراض الجديدة التي لم يكن السكان محصنين ضدها. وقد توصل الاحتلال الأوربي، خـــلال الربع الأخير من القرن، في مرحلة تسارعه النهائي وحالاته الأكثر عنفًا، كما في الكونغو البلجيكي، إلى القضاء فيما بين عامي (1876 و1920) على نصف مجموع سكان المـــنطقة على الأرجح، بالجمع بين الحرب والأمراض والجوع[8]. وفي أماكن أخرى، ما عدا إفريقية الغربية الساحلية ربما، التي كانت لوقت أطول معتادة على الصلات الدولية،

تحوم الخسائر حول اختفاء ثلث السكان. فتكون الزيادة الكلية المفترضة بين عامي (1890 و1920)، الـــتي أوصلت إفريقية حينئذ إلى نحو (120) مليونًا، راجعة بصفة حصرية إلى الطرفين الشمالي والجنوبي للقارة.

3/ 3/ 12/ 2/ 1) التراجع السكاني

ليست حروب الاجتياح في نهاية القرن التاسع عشر هي التي خلفت الضحايا الأكثر. فقـــد كانـــت، ما عدا استثناءات، قصيرة: إذ إن عدم تناسب الوسائل التقنية المستعملة جعـــل الـــسلطات الإفريقية لا تقاوم إلا وقتًا قليلاً. لكن الأمر لم يكن كذلك لتأثيرات الاســـتعمار. ذلك أن الاستعمار في زنجبار، ثم التوغل الأوربي الكثيف في القرن التاسع عـــشر، وفي المرحلة الاستعمارية الأولى، أدت إلى أضرار فادحة، ناجمة في قسمها الأكبر عن تفشي الأوبئة الكبرى بصفة لا يمكن السيطرة عليها: كطاعون البقر الذي أدخل نهاية ثمانينـــيات القرن التاسع عشر، وإدخال ونشر بعض الأمراض الجنسية، والتوسع الكبير لمـــرض النوم، الذي كان حتى ذلك الوقت محصورًا نسبيًا. والجدير بالملاحظة أن تجارة الرقيق في جزر المحيط الهندي الفرنسية قامت بدور هام حتى منتصف القرن التاسع عشر علـــى الأقل، مثل العبودية الزنجبارية التي عرفت أكبر توسع لها بدءًا من ستينيات القرن التاسع عشر. فبفضل التزايد الهائل لمنتجات التصدير إلى السوق العالمية[9]، صارت سلطنة زنجبار وسيطًا حاضرًا أكثر فأكثر بين إفريقية الداخلية والعالم الغربي المصنع.

لقـــد درســـنا جيدًا الآن، بالعلاقة مع نهاية القرن التاسع عشر، الدائرة الجهنمية لتوافق القحـــط/ المجاعـــة/ جائحة الموتان (Épizootie)/ الوباء، التي هاجمت سكانًا ضعفاء، غير قـــادرين على احتمال صدمة مزدوجة: صدمة الاحتلال وفي الوقت ذاته دورة قحط غير عاديـــة بين عامي (1880 و1890)[10]. ففي إفريقية الشرقية، تميزت الفترتان (1881-1896) و(1899-1923) كلاهمـــا بوباء الكوليرا المتكرر والقاتل (الذي كان مركز انتشاره تجمعات الحجـــاج الكبيرة في مكة). وطاعون البقر، الذي خرج من السهوب الروسية في ستينيات القرن التاسع عشر، أصاب في البداية مصر، ثم انتقل إلى السودان الغربي في عام (1865). إذ منذ بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر بالخصوص، استورد الأوربيون من روسيا والهند في آن مواشي مصابة إلى إريترية. فقضت جائحة الموتان منذ عام (1889)، بصفة دورية على قطعان إفريقية الشرقية والجنوبية. وفي عام (1896)، كانت بلغت منطقة الكاب في إفريقية الجنوبـــية. وكان ذلك أصل جائحة الموتان المتكررة التي أفضت إلى القضاء الدوري على

المواشـــي، حتى (95%) من القطعان، ومن ثم إلى تزايد وفيات السكان في مجموع إفريقية الـــشرقية والجنوبـــية، من كينيا إلى جنوب إفريقية، قبل أن يجري تعلم الوقاية منها. فقد انخفض عدد المواشي في منطقة بوكوبا في طنجنيقا (تنزانيا اليوم)، بين عامي (1891 و1892) مـــن (400000) رأس إلى (20000). وفي مـــنطقة جبل كينيا، وهي موطن شعبي الماساي والكيكويوالرعويين، تركت هذه الجائحة البلاد فقيرة وخاوية في الوقت الذي وصل إليها أوائـــل المـــستوطنون، الذين استطاعوا هكذا توهم أن البلاد كانت مهجورة تقريبًا. وفي رواندا، لم يتمكن البلجيكيون من القضاء على الوباء إلا في الثلاثينيات الماضية.

واجتاح المناطق الداخلية، من كينيا الغربية حتى أطراف الموزمبيق، منذ الثلث الأخير مـــن القرن التاسع عشر، امتداد لا سابق له لمرض النوم، ترك البلاد خاوية ومنهكة: إذ أصـــيب (4) ملايين ميل مربع بعدوى ذبابة التسي تسي، الجاهزة دائمًا لنشر المرض[11]. والـــسريان المأساوي لمرض النوم هو الحال الأكثر نموذجية[12] إذ بدأ بالانتشار بداية في إفـــريقية الـــشرقية مع الاضطرابات الداخلية الناجمة عن توسع تجارة الرقيق للاستعمار الزنجباري. وتبع تفشيه في إفريقية الوسطى والغربية بالضبط تقريبًا تقدم الاكتشافات ثم هجرة العمالة الناتجة من الاستعمار. وتلك كانت حالة إزالة الغابات بعد عام (1865)، في ســـيراليون، وبداية القرن العشرين في إفريقية الاستوائية ثم الغربية، حيث لم يُستأصل المـــرض في ســـاحل العـــاج إلا بعد الحرب العالمية الثانية. والحال أنه ظل حتى منتصف الثلاثينـــيات الماضية مرضًا مميتًا. وكان فتكه مماثلاً بالإجمال لفتك الإيدز اليوم، وبسرعة مفـــزعة، لأن مريضًا واحدًا كان كافيًا لعدوى منطقة بأسرها ما إن تنتشر ذبابة التسي تسي: وتلك كانت الحال في منطقة الكونغو الأوسط، حيث كانت مدن التجارة النهرية الهامة التي طالما وصفها في ثلاثينيات القرن الماضي رفاق المستكشف سافورنيان دوبرازا (Savorgnan de Brazza)[13]، وأصبحت أثرًا بعد حين فيما بين عامي (1900 و1911)، لا يـــستطيع نصف السكان اللوانغو تأمين الاتصال بين برازافيل والساحل الأطلسي. وقد اســـتقدم بعض العمال المصابين في مطلع القرن إلى منطقة أوغويه في الغابون: ولم تكن المنطقة تحتاج إلى أكثر من هذا لتدمر هي الأخرى. فأرسلت بعثة طبية إلى المنطقة لتقدير حجم الخسائر، وتبعت انتشار المرض على طول نهر الكونغو ورافده الأوبانغي حتى قلب إفريقية الوسطى التي عادت منها بتقرير مفصل في أكثر من سبعمئة صفحة[14].

وقد تفشت أمراض أخرى كالجدري المستورد من الهند، وبصفة محلية الأمراض الجنسية التي جلبها العرب، إلى الحد الأقصى مع بداية التوغل الاستعماري: فالجدري الذي كانت بداياته في القرن الثامن عشر، عرف أشد فتك له في الأعوام (1885، 1891، 1895، 1898،

1900). وانتشرت الأمراض الجنسية في إفريقية الفرانكوفونية بعد الحرب العالمية الأولى مع عودة ال(160000) مجند. واكتشفت بالأسلوب نفسه في نيروبي منذ عام (1914).

صحيح أن دورات القحط المناخي الكبير كان لها دور هام، كما كانت جائحة الجراد معطى متكررًا في أزمات الغذاء بمنطقة الساحل[15](2). لكن الاستعمار بتطفله الوحشي يتحمل مسؤولية لا شك فيها من المصدر، في اختلال التوازن إنسان/ موارد، أو مواشي/ موارد، إلى المصب بتأثيرات ديموغرافية يمكن تلخيصها على النحو الآتي: ازدياد الإصابة بالأمراض والوفيات في النصف الأول من القرن، إفقار ثم هجرة إلى المدن فيما بعد. وكل شيء يوحي بالتناوب بين فترات رخاء نسبية وفترات غير مناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان[16].

أخيرًا، وعلى وجه الخصوص ربما، إن الكوارث الديموغرافية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أثارت لدى السكان المعتدى عليهم رد فعل كلاسيكيًا للمحافظة على البقاء في المجتمعات ماقبل الصناعية: فمعدلات الولادات المرتفعة في الأصل زادت زيادة متواصلة. وهذا الارتفاع لا يرجع بالضرورة إلى التراث الثقافي الإفريقي القديم. بل تَثبتَ وتضخم نتيجة أضرار تجارة الرقيق الداخلية، الناجمة عن إغلاق السوق الأطلسية والهيمنة الزنجبارية، ثم المذابح التي تسبب بها نصف قرن أول من الاستعمار الأوربي[17].

3/ 3/ 12/ 2/ 2) الانتقال

يبين التحليل المعمق لمجاعة حدثت في عام (1949) في مالاوي (نيازيالاند يومذاك)، عقب قحط شديد، مدى انتقال مجريات الكارثة من مجاعة النقص والتهاون في بدايات الاستعمار إلى عوامل فعل استعمارية أكثر حداثة لكنها ليست أقل تدميرًا. فالبنيات الزراعية وتنظيم العمل كانا تطورا كثيرًا منذ مطلع القرن، في إطار ديموغرافي أكثر كثافة. وقد رأى الملاحظون ذلك جيدًا، ملقين باللائمة على التخصص المتزايد للعمل: إذ كان الفلاحون يصدرون منذئذ جزءًا هامًا مما ينتجون من السورغو، وأيضًا من منتجات غير غذائية (القطن، التبغ). بينما كان كثير منهم يعتمدون على السوق للقيام بأودهم. وعلى كل فقد أخذت غالبيتهم بعد المجاعة بزراعة المانيوق ذي النضج السريع لتجنب مخاطر القحط. لكن المجاعة لم تكن ناجمة فقط عن إهمال الزراعات المعاشية لمصلحة زراعات التصدير: إنما كانت ترجع أيضًا إلى توزيع العمل. إذ كان الرجال يتوجهون بأعداد كبيرة

للعمل في الورشات والمناجم، في المدن أو في الخارج. والنساء الباقيات في المكان، يتكفلن بعبء العمل الزراعي. إلا أنهن كن الأقل تلقيًا للمساعدة من السلطات. فلم يكن ضحايا المجاعة إذن هم أنفسهم الذين كان من الممكن أن يكونوا ضحاياها في بداية الفترة الاستعمارية: إذ أغيث المسنون والمعوقون والمرضى والأطفال من قبل المستعمرين الذين كانوا يواصلون هكذا التضامن التقليدي القديم، والأجراء أيضًا، أي: الرجال. وأهملت الدولة في المقابل النساء، أي اليد العاملة الزراعية الأكثر حضورًا، وأحالتهن إلى البنيات الاجتماعية القديمة التي لم تعد قادرة على التكفل بهن. وهكذا خففت «الدولة العناية» من المعاناة إذن ولكن بصفة أكثر تفاوتًا مما كانت في الماضي، تبعًا لدرجة الاندماج في اقتصاد السوق[18]. وبأسلوب مماثل، أفضت هجرات الرجال للعمل، والسياسة الزراعية الاستعمارية إلى المجاعة في بلاد الزرامة (النيجر) أو الموسي (بوركينا فاسو)[19]. وتبين دراسات حالات مختلفة أنه يمكن تعميم هذا النموذج على مستوى القارة.

وفضلاً عن ذلك لم تتراجع الأوبئة الكبرى، وهي إحدى الأسباب الرئيسة للوفيات، بعد وباء الحمى الإسبانية ل(1918-1919 و1921-1922) التي خلفت عدة ملايين من الضحايا، إلا مع حملات التلقيح. والحال أنه إذا ما أحرز التلقيح ضد الجدري تقدمًا، فقد كان الوحيد قبل الحرب العالمية الثانية. والتلقيح ضد الحمى الصفراء، على سبيل المثال، لم يظهر بشكل تجريبي إلا في عام (1940). لكن العصر شهد أيضًا الإجراءات الوقائية الأولى: إذ أنشئت مراكز طبية بانتظام وبخاصة (الأعمال الطبية الأهلية/ AMI)، منذ عام (1940) في إفريقية الفرنسية. كما كافح طبيب عسكري هو جامو (Jamot) مرض النوم بأساليبه التسلطية انطلاقًا من إفريقية الوسطى (أوبانغي-شاري) والكونغو إبان الحرب العالمية الأولى، حتى ساحل العاج عشية الثانية، بتطبيقها في غضون ذلك في الكاميرون، حيث أمضى القسم الأكبر من حياته المهنية.

وهكذا تعافى السكان ببطء إذن. وكان هذا بالخصوص منذ عام (1914) (حيث قتل 30000 من السود على الأقل في الجبهة، من دون حساب القتلى بين ال 250000 من «الجنود المجهولين») حينما أخذ الأوربيون بالاهتمام ب«الزنوج»[20]، لأن التقارير حول الوضع المنذر بالخطر على اليد العاملة تكاثرت. ودراسات التاريخ السكاني غير موثوق بها نظرًا لقيمة المصادر الإحصائية المشكوك بها، والأوضاع المختلفة من موضع لآخر في القارة. ومع ذلك، توصل الباحثون إلى بعض الاستخلاصات. فأثناء الفترة الاستعمارية في الغابون على سبيل المثال جرى التحقق من عقم النساء، الذي لايزال مستمرًا حتى اليوم، بتأثير الأمراض الجنسية: إذ كان (22%) ممن ولدن قبل عام (1890) عقيمات،

و(40%) من اللواتي ولدن بين عامي (1915 و1919)، من دون حساب العدد المتزايد من حـــالات العقم الثانوي. فكانت الزيادة السكانية في الغابون بالتالي معدومة عمليًا طوال مجموع الفترة الاستعمارية[21]. أما في الكونغو الأوسط في المقابل، حيث مقر الفيدرالية، فقـــد اســـتؤنفت الـــزيادة في المواليـــد في العشرينيات. وبعد ركود شديد إبان الأزمة الاقتـــصادية الكـــبرى، ستعود إلى الانطلاق من جديد بعد عام (1936). والدليل على التـــراجع السكاني الناتج عن بدايات الاستعمار أكثر حسمًا أيضًا في الأوبانغي-شاري وهـــو: الاختفاء التام تقريبًا في عام (1960) للناس المولودين قبل عام (1910) (9% ممن يـــبلغون أكثر من (50 عامًا، و3% ممن يزيدون على 60 عامًا، في مقابل 20% و10% في الغابـــون علـــى التوالي) الذي يشير إلى الآثار التي تركتها التجاوزات الفرنسية في مطلع القرن. والظاهرة أكثر بروزًا أيضًا في الكونغو البلجيكي، حيث كانت أكثر فتكًا خلال الفترة الأولى، وعانى السكان لاستعادة الاستقرار: (9,5) مليون في عام (1925)، (10,5) مليون في عام (1940)، (11,5) مليون في عام (1950)، مقابل (14) مليونًا عند الاستقلال عام (1960) وأكثر من الضعف بعد ربع قرن (29,6 مليون في عام 1984)[22]. وإذا كانت الـــصدمة في إفريقية الغربية أخف، فهذا لا يمنع معدل الزيادة السكانية في السنغال الذي كان، فيما عدا منطقة زراعة الفول السوداني، قبل عام (1958) دون (1%) بل (0,5%)، من أن يقفز عند الاستقلال إلى أكثر من (3%) أو (4%) (1958-1976)[23].

3/ 3/ 12/ 2/ 3) الانطلاقة الديموغرافية

كانـــت هـــذه الانطلاقة متأخرة، ويعود الفضل فيها إلى السياسة الاستعمارية. فقد تحـــسنت التجهيـــزات الطبية بالفعل بعد الحرب مرفوقة باستثمارات اقتصادية (صناديق الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، FIDES، مخطط قسنطينة)[24][3] أسهمت، مع مـــا كانـــت عليه من سوء تصرف غالبًا، في تحسين مستوى حياة السكان، على وجه الإجمال. وقد أفضت السياسة الصحية الوقائية التي أصبحت الأساس، إلى تخفيض وفيات الأطفـــال بشدة من (250 بالألف) إلى أقل من (100 بالألف)، وهي نتيجة شبه تلقائية لحمـــلات التلقيح. وظلت معدلات الولادة، بصفة عامة، في حدها الأقصى، بل تحسنت ببوادر سياسة للأمومة والطفولة. والانخفاض الشديد لمعدلات الوفيات أفضى إلى انطلاقة شـــديدة هي الأخرى للسكان. وخلال بضع سنوات، عرفت إفريقية الاستوائية ما كان جـــرى في طـــرفي القارة، أي: انطلاقة ديموغرافية متسارعة. ونظرًا للإفقار المتسارع في الأريـــاف أيضًا، الذي ازداد مع سياسة التصنيع الجديدة، ترافقت هذه الانطلاقة بإقلاع

ليس أقل سرعة لعملية بدأت فقط في الثلاثينيات وهي: الهجرة الريفية إلى المدن. فمعدل الحضر في إفريقية الاستوائية، الذي لم يكن يتجاوز (2,5%) في عام (1920) (أي: 2 مليون من الحضريين بالكاد)، صعد إلى (15%) في عام (1950). وكان ذلك قليلاً مقابل الضعف الذي بُلغ في عام (1980) (30%)، لكنه كافٍ لكي ينذر بمشكلات عويصة.

فمن غير الوارد إذن، بعد الحرب العالمية الثانية، اتهام الاستعمار بأضرار ديموغرافية. فالجهود المبذولة لا تنكر. إلا أن ما ينبغي التأسف عليه في المقابل هو عدم الملاءمة التام للتدابير المتخذة من أجل تلافي هذا الانقلاب في الاتجاه. فنظرًا للتخلف المتراكم أصبح الوضع في الأرياف بسرعة معقدًا، حيث أخذ يتبدى الجوع إلى الأرض بشدة، ولم يكن معروفًا حتى ذلك الوقت تقريبًا، وفي المدن التي تضخمت كالفطور. ولكن بما أن هذه الاندفاعة الديموغرافية أقلعت قبل بضع سنوات فقط من الاستقلال، وتسارعت دون هوادة فيما بعد، ظهرت تأثيراتها بالخصوص في الدول الفتية: فنحو عام (1965) أضحت الاندفاعة المدرسية شيئًا فشيئًا مثيرة للقلق، وفي مطلع السبعينيات أخذ الجيل الأول المولود بعد الحرب يؤثر بكل ثقله في سوق العمل المحدود. وفي هذه الفترة ولدت في البلدان المتقدمة فكرة (القلق الحضري/ urban bias) لبلدان العالم الثالث. وهي حكومات الاستقلال الفتية، غير المهيأة بصورة خاصة لمواجهة هذا الإرث المخيف، التي وجدت نفسها في الجبهة الأمامية. وفي هذه العملية التي بدأتها ونمتها السلطات الاستعمارية سابقًا، كانت تلك الحكومات هي المتهمة وليس قلة التبصر السابقة عليها. والواقع أن الأوساط الاستعمارية، في مواجهة التكاليف الاقتصادية للمشكلة الديموغرافية على الأغلب، بدأت ترخي قبضتها: فبعدما قدرت أن التكاليف الاجتماعية للاستعمار ستصبح ثقيلة أكثر فأكثر، فضلت الانتقال إلى ما سماه كوامي نيكروما «الاستعمار الجديد»: إذ ستكون الدول المستقلة هي الوحيدة المؤهلة منذ الآن وصاعدًا للتكفل بالتكاليف المالية للسياسات الديموغرافية والاجتماعية والعمرانية الموروثة التي كان تزايدها المتسارع يبدو محتمًا.

4) مصير المرأة



4 / 1) المرأة والاستعمار

آرليت غوتييه (Arlette Gautier)*

كانـــت مغامرة آنا ليونوين (Anna Leonowen)، مدبرة مترل ملك سيام نحو (1860)، نقلـــت إلى الشاشة السينمائية ثلاث مرات، في الأعوام (1946، 1956، 1999)[1]. وإذا ما بقـــيت القصة هي ذاتها تقريبًا من نسخة إلى أخرى، فإن أداء ممثليها اختلف تمامًا، وبخاصة تمثـــيل الملك ووزيره الأول، اللذين لم يعودا يظهران كبدائيين شبه عاريين، ولا كبالغين- طفلـــين يجـــب تربيتهما. فالطابع التجاري والعنيف للاستعمار يُنتقد منذئذ، لكن المدبرة الإنغليزية مفعمة بالرصانة العطوفة، والسياميون مستعبدون. وشخصية ملكة سيام (تايلندا الـــيوم) الآسرة والقوية، التي لمعاناتها تعدد الزوجات، تحرص على تربية ابنها للوصول إلى تقريب العادات، اختفت وحلت محلها باقة من الزوجات الساحرات لكنهن تافهات.

والـــتطور في التـــشخيص السينمائي متوازٍ نوعًا ما مع الرواية التاريخية: فقد اختفت النظـــرة المتعالـــية من الدراسات حول البلدانً المستعمَرة سابقًا، وحضور النساء البيض ضـــمن الاستعمار اعترف به أخيرًا. ويبقى أن حضور نساء المستعمَرات قليلاً ما درس. وهـــذه الظاهـــرة جلية بصفة خاصة في فرنسا، باستثناء كتب إيفون كنيبلير (Yvonne Knibiehler) وريجـــين غوتاليـــيه (Régine Goutalier)، وبعض الأعداد الجميلة من مجلة (كلـــيو/ Clio)[2] إذ إن وضـــع المرأة يظل إحدى النقاط التي يبدو تأثير الاستعمار فيها الأقـــل ســـلبية، بل إيجابيًا في بعض الحالات. إلا أن وجهة النظر هذه ليست بالضرورة

وجهة نظر المرأة في المستعمرات. وهكذا تكتب بانديتا راماباي (Pandita Ramabai) في عام (1886): «لا أمل للنساء في الهند، سواء تحت الحكم البريطاني أم الحكم الهندي»[3]. وفي عام (1947)، تتهم فونميلايو رانسوم-كوتي (Funmilayo Ranseme-Kuti) الاستعمار بجعل النيجيريات عبيدًا إذ نزع منهن سلطتهن التقليدية على أنفسهن وعلى بناتهن[4].

من المستحيل معالجة هذه المسألة بصفة وافية، نظرًا للتعددية في الزمان والمكان، سواء لأنماط الاستعمار أم للمجتمعات المستعمَرة حيث تختلف أوضاع النساء اختلافًا بينًا. والحال أن عواقب الاستعمار على النساء تتنوع بحسب وضعهن الأصلي. وهكذا كان بإمكان الآباء في سيام تزويج بناتهن ضد إرادتهن زواجًا يتمثل بالتملك المادي لجسد المرأة وشخصيتها، في مقابل أشكال أخرى للهيمنة الذكورية[5]، تعرف باستغلال أكثر تشابهًا مع استغلال الرجال، بل مع مساواة نسبية، أو كلية، بين الجنسين، كما هي الحال لدى الإيروكوا. ويمكن لنساء المستعمرات الانتماء إلى طبقات مختلفة: ففي الفيلم الأخير المقتبس من قصة أنا ليونوين، (أنّا والملك)، ظهرت أمَة ومالكة للعبيد، ما كان لمشروع إعادة النظر في الرق النتائج ذاتها بالنسبة لكل منهما. زد على ذلك أن تشتت المصادر والدراسات ونقصها وعدم تجانسها يجعل كل تأليف متعذرًا بقدر ما هو محفز للهمة. لكن المؤكد هو أن تركيب الجنسين نفسه، أي ما كان منتظرًا تبعًا للجنس، والعلاقات بين الجنسين هو ما أصابه الاضطراب نتيجة لأشكال الاستعمار المختلفة، كما في الأفلام المذكورة. وستظهر هذه التحولات خلال الاستعمار الأول الذي جرى باسم المسيح وباسم الملك وتميز باجتياح أمريكا وجزر الأنتيل، وبتجارة الرقيق، كما ستظهر بالنسبة إلى الاستعمار الثاني المبرر بالعلم والتقدم، الذي سيشهد تعارض المهاجر المرغَم مع المرأة القروية أو المتروية، واختراع القانون العرفي، والدعاية من طريق الصحة والتربية. وهناك نقاط مشتركة بين الفترتين: كدور الدين، والمخيلة الذكورية للحريم الاستعماري، والإقصاء السياسي للنساء. وسيتطرق التحليل بالخصوص إلى إفريقية وجزر الأنتيل والجزائر والهند وإندونيسيا.

4/1/1) باسم المسيح وباسم الملك

تحقق الاستعمار الأول الذي بدأ مع وصول كرستفر كُلمبُس إلى جزر الأنتيل على مرحلتين. أولاً، الاجتياح والتدمير (الذي لم يكن إراديًا دائمًا) للمجتمعات وللسكان. إلا أن بعضها قاومت طويلاً بصفة خاصة، وهو ما سمح للأوروكوايين[6](1) بتحسين وضعهم. ومن ثم استيراد الأفارقة الكثيف لاستغلال الأرض التي أفرغت هكذا. وتكوين

هؤلاء العبيد من ثلثين من الرجال وثلث من النساء، أثر بعمق في العلاقات بين الجنسين، سـواء في إفـريقية أم في جزر الأنتيل، لا سيما أن نمط الإنتاج الجديد لم يواتِ هؤلاء الأخيرات.

4/ 1/ 1/ 1) الاجتياح

لاقـت الحفنة من الأوربيين الذين ذهبوا لاكتشاف الهند فسيفساء من شعوب لديها أعـراف وأنماط إنتاج ونظم سياسية شديدة التنوع. وقد كانت غالبًا في حرب بعضها ضـد بعـض، أو أنهـا احـتُلت من قريب، وتبدي الرغبة في استعادة استقلالها. فشن الأوربـيون حربًا شرسة، معتمدين على استراتيجية الإرهاب التي تقوم على الاغتصاب والمجازر والإساءات المختلفة، وعلى سياسة للتحالف مع بعض المجموعات.

لم تكـن هـناك، في تلـك الحقـبة، لدى الهنادرة أو لدى الإسبان، رؤية موحدة لـ«الهـندري»، وكان رواة الأخبار يصفون المجتمعات التي يلتقونها بدقة تقل أو تكثر أو بخـيال، جامعين بين الخرافات القديمة والقروسطية. وصعوبة الحكم على العلاقات بين الجنسين، انطلاقًا من روايات ذلك العصر، التي كتبها بيض من اليسوعيين أو غيرهم من المبشرين، والعسكريين أو الإداريين، وامرأتان فقط، تظهر من خلال الأوصاف المتناقضة الـتي أعطـوها لوضع الأيروكوا. فإيروكوازيا، بالنسبة إلى اليسوعي لافيتو (Lafitau)، الذي أمضى فيها خمس سنوات، هي «إمبراطورية النساء». «إذ على النساء تقوم الأمة، ونـبل الـدم وشـجرة النسب ونظام الأجيال والحفاظ على الأسر. وفيهن تكمن كل الـسلطة الحقيقـية. فيمتلكن البلاد والحقول وكل محصولها، ويحتفظن بالجباية وبالخزينة العامـة، وإليهن يعطى العبيد. وهن يعقدن الزيجات، والأطفال من اختصاصهن، ويقوم نظام التركات على دمائهن»[7]. وقد أفضت الروايات العديدة الذاهبة في هذا المنحى إلى خلـق خـرافة المجتمع الأمومي، وبخاصة في القرن التاسع عشر. غير أنه، طبقًا ليسوعي آخـر: «هؤلاء النساء أنفسهن، هن المهيمنات على الدولة نوعًا ما، من الناحية الشكلية علـى الأقل، واللواتي يشكلن جسمها الرئيس، عندما يبلغن سن الكهولة ولهن أولاد في سـن تسمح لهم بفرض احترامهن. ليس لهن قبل ذلك أي اعتبار، وهن خادمات وإماء لـدى أزواجهـن». والواقـع أن الرؤية الموحدة للنساء قد تكون خادعة بالنسبة إلى المجـتمعات التي تكون فيها علاقات السن مهمة ولا تكون السلطة ممكنة للنساء إلا مع سن اليأس.

والواقع، بحسب رولان فيو (Roland Viau)[8]، أنه ما كان لتقسيم صارم للمهمات، لدى حصول الاتصالات الأولى، أن يمنع المساواة بين الجنسين. فالإيروكيات لسن «نساء أحد» أي لا يجري تبادلهن من قبل أب أو عم أو زوج: بل يستطعن العيش مع من يردن، محتفظات بحرية جنسيةً واسعة بعد الزواج، ويستطعن الطلاق حينما يردن، ووظيفة الإنجاب في هذا المجتمع الأمومي النسب (حيث تورث القرابة من قبل النساء، وحيث يذهب الأصهار للسكن لدى حماهم في بيت طويل متعدد الأسر) تكتسي قيمة كبرى: «إنهم يفرحون بولادة الأنثى أكثر من ولادة الذكر». والنساء هن «مالكات» البيت والأمتعة والأراضي، بينما لا يملك الرجال إلا أسلحتهم وثيابهم وأدواقم. وبحسب ما روته ماري جاميسون (Mary Jameson)، وهي إنغليزية تزوجت زعيمًا من الإيروكوا، فقد كان عملها مشابهًا لعمل أي امرأة بيضاء فيما عدا «أننا لم يكن لدينا سيد ليراقبنا وينهكنا، وهكذا كنا نستطيع العمل على وتيرتنا الخاصة»[9].

أما على الصعيد الرمزي، فليس المؤنث تابعًا لمذكر. وخالقة العالم لدى شعب الهورون امرأة هي: أكتانتزيا (Actaentsia). والنساء يطببن بالأعشاب. وتقترح أم العشيرة المرشح للرئاسة المدنية، ومن الضروري حضور النساء لمراسم بعث الرؤساء. وتبين دراسة نصوص رواة الأخبار الأوائل من منظور تاريخي تعزيزًا لوضع المرأة بدءًا من النصف الثاني للقرن السابع عشر، على إثر موجات الأوبئة الأولى (وبخاصة الجدري) والحروب المتواصلة القريبة والبعيدة، ولكن أيضًا عقب توسع تجارة الفراء، التي كانت تبقي الرجال بعيدين شهورًا طويلة عن بيوقم. وقد وفرت هذه الحروب أسرى، كان يُقتل بعضهم بعد شتى صنوف الإذلال والتعذيب، من قبل النساء، وآخرون يتبناهم كبير العشيرة لتعويض قريب قتل ويتمكنون حتى من أن يصيروا زعماء، بينما يبقى آخرون أسرى طوال حياتهم. وطالما يُستعبدون، فهم يحلون محل النساء في الأعمال الزراعية والمترلية الشاقة. فتكون مقاومة الاستعمار إذن أدامت أو عززت بعض المساواة بين الجنسين.

والأشد صعوبة هو تقدير قيمة التسويات فيما بين الجنسين في المجتمعات التي احتلت سريعًا، لأنها تحولت بصفة أسرع وأعمق[10]. فكانت لنساء النخبة وظائف تتصل بنشأة الكون هامة. وكان بالإمكان إعطاؤهن للزواج أو لليلة واحدة من أجل عقد تحالفات. وكانت لنساء العامة وظائف إنتاجية عديدة، ودور محدود في السوق. وكن قابلات ومطببات. أما في جبال الأنديز، على كل حال، فالرجال فقط كان لهم حق بالأرض وتنتقل القرابة من طريقهم. وكانت دولة الأزتيك تعرف العبودية والبغاء، كما تعرف تراتبية اجتماعية كانت تفيد أيضًا بعض الأميرات. والعديد من الهنديات الأمريكيات

اغتصبن أو قتلن أو استعبدن. بينما اندمجت أخريات بسهولة أكبر من الرجال الهنادرة في المجتمع الأبيض، وبخاصة من طريق المعايشة، وأصبحن مقاولات صغيرات في السوق العقارية، بالاستفادة من القوانين الإسبانية التي كانت تؤمن لهن نصيبًا من ميراث أهلهن مساويًا لنصيب إخوهن، كما تؤمن لهن ميراث أزواجهن أيضًا. وقد نجحت نساء النخبة في بعض المناطق، كما في ميكستيكا (Mixteca) بالحفاظ على حقوقهن في الرئاسة وواصلن جباية جزية من رعاياهن الهنادرة. ومع ذلك، فقد عانت غالبية النساء من هذه الفترة التي شهدت تحولات اجتماعية عميقة أعادت هيكلة العلاقات بين الجنسين. فمن جهة، جرى توزيعهن كالرجال على الآمريات للعمل القسري في الحقول أو في أمكنة أخرى، إذ كانت الفتيات يستخدمن منذ سن العاشرة، والفتيان فقط منذ سن الثانية عشرة. واستبعدت النساء من عمل المناجم في عام (1533)، وأعفيت الحوامل من المهمات الشاقة، لكن هذه القوانين لم تحترم على الأغلب. وكان على النساء تقليديًا حمل الأمتعة عندما كان أزواجهن يذهبون للقتال، وعلى هذا جندن في الحملات الإسبانية. وفي مناطق الأنكا والمايا، تحملن العبء الأكبر من جزية النسيج، لأن صنع الملابس القطنية كان أيضًا من مهامهن التقليدية. وقد أشارت إيرينسيلفر بالت إلى أن هذا النشاط بات عندئذ أكثر إثارة للملل والضجر، لأهن كن يرغمن على نسج كميات كبيرة، في أماكن مغلقة أحيانًا[11]. وبصفة أعم، أثقلت الكارثة الديموغرافية التي أعقبت الاجتياح المهمات الزراعية وأربكت وضع الأرامل واليتامى. كما جعلت المستوطنين يذهبون إلى إفريقية لجلب العبيد.

4 / 1 / 1 / 2) تجارة الرقيق

عرفت القارة الإفريقية الرق قبل نزول الأوربيين بها بكثير، حتى وإن لم يشمل كل المناطق. فقد كان يُظهر الرق فيها اتصالاً في أشكاله الأكثر قسوة مع أشكال المغارس الأمريكية، إضافة إلى أشكاله الأخف وطأة التي كانت تترك كثيرًا من الاستقلال الذاتي للعبيد، وتدمجهم سريعًا في سلالات حرة، بل وكانت تتيح لهم بشكل استثنائي تشكيلها. إلا أن الافتقار إلى وضع قانوني كان جذريًا، ويفضي إلى مقاومات عديدة. وكانت تجارة الرقيق عبر الصحراء ترحل العديد من الأسرى خلالها. وكان العبيد نساء في غالبيتهم، ويفسر ذلك بدورهن كمنجبات، لكن صفاهن كعاملات متعددات الخبرات هي ما كانت تجعل الطلب عليهن أكثر. ويبدو أن نسل العبيد لم يكن إلا منتجًا جانبيًا لاستغلالهم دون أن يكون له أي إسهام في تكاثرهم. وقد كانت الإماء في المجتمعات الأسرية يتحملن جل العمل الزراعي والمترلي. أما في الأسر الحاكمة، فكن يقمن بدور

هام على الصعيد الإداري والسياسي، ذلك أُّهن لم يكن يعتبرن مصدر خطر، لأُّهن من «خــارج الأقارب» أي اللواتي لا يمكن عقد أي مصاهرة معهن[12]. إذ كان من الخير لــرجل شراء أمة ليتخذها خليلة. زد على ذلك أن شراء أمة كان يكلف أقل من «ثمن الخطيبة» الذي كان يتوجب دفعه للأبوين الأحرار.

غــير أن تجارة الرقيق عبر الأطلسي عدلت قواعد اللعبة جذريًا. إذ رُحِّل بين عامي (1440 و1870)، ثلاثــة عشر مليون إنسان، مات منهم مليونان في الطريق. ولا شك أن آخرين كثيرين لقوا حتفهم في إفريقية ذاتها في أثناء أسرهم أو خلال نقلهم إلى المرافئ[13]. وقــد كانت تجارة الرقيق هامة بصفة خاصة في القرن الثامن عشر، حيث رُحِّل نصف الأسرى، وهو ما أفضى إلى كثير من التغييرات، من بينها بروز دول كان نشاطها الرئيس اصــطياد العبــيد. أخيرًا، تأثرت بعض المناطق أكثر من غيرها: فقد رُحل هكذا ثلاثة ملايــين عبد من لوانغو ومن المنطقة المتاخمة لدولتي الكونغو الآن، ومليونان من سنغامبيا ومــن ساحل العبيد (أي: التوغو وبنين والقسم الغربي من نيجيريا) ومليون ونصف من ســاحل الــذهب (غانا اليوم). كما وسعت تجارة الرقيق العبودية إلى مجتمعات شيربرو (Sherbros) وســيراليون[14]، حيث يبدو أنها لم تكن موجودة، طبقًا لروايات المسافرين الأوائل. وبزيادتها عدد الأسرى، جُعلت العبودية ضرورية لسير المجتمعات حيث لم تكن تقــوم سابقًا إلا بدور هامشي. حتى إن مغارس من النمط الأمريكي انتشرت، في أنغولا على سبيل المثال، التي كانت تحوي في عام (1759) مستغلات زراعية تستخدم أكثر من (1000) إنسان[15].

من المعلوم أن تجارة الرقيق عبر الأطلسي رَحلَّت في المتوسط ثلثًا من النساء وثلثين من الرجال، لأن عمل الرجال كان أكثر قيمة في أمريكا منه في إفريقية. فكان ثمن الأسيرات في السوق الإفريقية من ثم أعلى، على عكس السوق الأطلسية، حيث كان الرجال أغلى ثمنًا. وعندما كانت المجتمعات تتعرض للغزو، كان عدد النساء المختطفات يساوي عدد الرجال، ولكنهن يقتدن بعيدًا حتى لا يتسنى لهن العودة إلى مواطنهن.

صــحيح أن «المــرأة ليــست حرة أبدًا»[16] كما يقول مثل سواحيلي. فأسرتها من يزوجها، وعليها الطاعة والاحترام لزوجها، وليست لها حقوق على أطفالها الذين ينتمون سواء إلى أسرتها أم إلى أسرة زوجها. ومع ذلك، لديها استقلال اقتصادي ذاتي حقيقي، وتستطيع في بعض المجتمعات الإسهام في جمعيات للنساء يدافعن عنها ضد المعاملة السيئة. لكــنها ما إن تستعبد حتى تضطر إلى تحمل تحرشات الرجل الذي يعيرها سيدها له، ولا تعود فائدة عملها عليها، كما لا تستفيد من مساندة أسرتها لها. ويمكن لها أن تصير كما

يـــريد لها أسيادها المتعاقبون أن تصير إليه، مثل بواريكا (Buarika)، التي بيعت وزُوجت عشر مرات بين عامي (1886 و1911) في إفريقية الوسطى[17]، فأقل انزعاج منهم يكفي لهـــذا. وهكـــذا تباع النساء لدوافع محددة: كرفض للزواج، والطلاق المتكرر، والخيانة الزوجية. وقد شكلت العبودية في أمريكا إذن تهديدًا فعالاً يضع حدودًا لاستقلال النساء الذاتي.

في المـــناطق الـــتي كانت تعاني تجارة الرقيق عبر الأطلسي، كان يوجد بين البالغين من خمـــسة عشر عامًا إلى ستين عامًا، ثمانون رجلاً لكل مئة امرأة، بل (40-50) رجلاً كما في أنغـــولا. وأفـــضت هذه الظاهرة إلى عواقب عديدة، سواء على صعيد العمل أم عادات الزواج[18]. فقبل تجارة الرقيق عبر الأطلسي كان هناك (67) فتيًا ومسنًا لكل (100) بالغ: وفي ذروة تجـــارة الرقيق ارتفع المقدار إلى (85%)، فكثر عمل النساء. وحيثما كان الأفارقة يمارســـون زراعة الأراضي التي تحترق من الغابات، كان الرجال يقتلعون جذور الأشجار ويقومـــون بالأعمـــال الـــشاقة عمومًا. فاضطرت النساء للقيام بهذه المهمات زيادة على أعمـــالهن الزراعية، أو للزراعة أقل من السابق. وكان الرجال يصيدون السمك ويقنصون: فنقـــصت من ثم حصة البروتين في الغذاء. كما ترجمت الزيادة في عدد النساء إلى ممارسة تعـــدد الـــزوجات. وإذا مـــا كان اليسوعيون في القرن السابع عشر لاحظوا وجود تعدد الـــزوجات في أنغـــولا، إلا أنه لم يكن بهذه الكثرة العددية التي يتحدث عنها الرحالون في القـــرن التالي. وفي الكونغو تشير أنساب الأسر المالكة التي ترجع إلى القرن الرابع عشر إلى أن بعض ملوك بوغاندا كانوا وحيدي الزوجة، ولم يكن لآخرين أكثر من ثلاث زوجات حتى عام (1734)، حين لم يكن لأي واحد منهم أقل من ثلاث عشرة زوجة[19].

وعلـــى كلٍ، فإن نساء النخبة كن بحاجة أكبر للعبيد سيما وأنه لم يكن لديهن حق، كمـــا للـــرجال في اســـتخدام أقاربهن[20]. وحتى لو لم يكن يمتلكن العبيد، كان هؤلاء يقومـــون بالأعمال الزراعية التي كان عليهن القيام بها. زد على ذلك، أنه كان بإمكان هـــؤلاء النـــساء المحظيات ممارسة تجارة العبيد لحساب أحد أقربائهن، أو لحساب خليل أوربي أو لحسابهن الخاص، كالسينيار في السنغال. غير أنهن نادرًا ما كن يملكن أكثر من عشرين عبدًا، فيما كان إفريقيون يملكون العبيد بالمئات.

4/ 1/ 1/ 3) عبودية الأفارقة في أمريكا

رُحِّـــل العبيد في البداية للعمل جنبًا إلى جنب مع المستوطنين ومع بعض المستخدمين الأوربيين، الذين كانوا كثيرًا ما يعاملون بقسوة أشد لأنهم لم يكونوا يشكلون رأس مال.

لكن حلت سريعًا حقبة السكر والمغارس الواسعة: فابتيع (5) ملايين من الأفارقة للعمل في مغــارس قــصب الــسكر، ومليونان في مغارس البن، وعدد مماثل للعمل في المناجم ولخدمـــة الأسياد الشخصية، و(500. 000) للقطن، و(250. 000) في مغارس الكاكاو، ومثلهم للعمل في قطاع الإنشاءات[21]. وقد كانت العبودية في العالم الجديد قبرًا حقيقيًا للعبيد، بفعل معدل الوفيات المرتفع بين الواصلين الجدد، ولكن أيضًا بين العبيد المولودين في جزر الأنتيل، بينما كانت الولادات ضعيفة. وهو ما جعل بعض مؤلفي النصف الثاني مـــن القرن الثامن عشر يفسرونه برفض النساء العبيد وضع أطفال محرومين من الحرية. حتى إن بعضهم كان يتهمن بإدخال جرثومة الكزاز إلى أطفالهن بغرز دبوس في يافوخهم لقـــتلهم وتجنيبهم العبودية. ولهذا كان الأسياد يوقعون شتى العقوبات على النساء اللواتي يـــشتبهون بهن لمنعهن من ذلك[22]. فكان الأفارقة نقلوا معهم المعارف حول منع الحمل والإجهاض، وكانوا يتركون أطفالهم يموتون خلال التسعة الأيام الأولى التي لم يكن لهم فـــيها اسم تقليديًا بعد[23]. إذ كان إنجاب أطفال عبيد شديد الإيلام، كما تدل روايات العبـــيد السابقين المسجلة في الولايات المتحدة خلال سنوات (1930)[24]. فكان معدل وفياتهم ضعف معدل الأطفال البيض، وكان على أمهاتهم تعليمهم العيش في بيئة معادية، والسكوت أمام أسيادهم، والإذعان لوضعهم. ذلك أن تعلم هذا الانضباط الشديد كان ضـــرورة ملحـــة لبقائهم وبقاء ذويهم. أما إنجاب أنثى فكان مصيبة إضافية، لأن عنف الـــرجال البـــيض، وعنف السود أيضًا، كان تهديدًا دائمًا. وكانت الأمهات من العبيد يـــتعذبن بـــشدة من فراق أبنائهن، وفعلن كل شيء للعثور عليهم بعد إلغاء الرق. فمن المفهوم إذن عدم رغبتهن بالإنجاب في هذه الأحوال.

إلا أن من المتعذر مع ذلك تقدير مقاومتهن كميًا. فشهادات الأسياد تميل إلى إنكار ســـوء التغذية والإفراط في الأعباء المنهكة (أكثر من ست عشرة ساعة يوميًا أثناء قطع قـــصب السكر): وكثير من حالات الإجهاض التي كانت النساء يعذبن عقبها لم تكن متعمدة قط. وهكذا أظهرت الدراسة المتأنية لتواتر ولادات ووفيات الأطفال في فرجينيا أن هـــذه الوفـــيات كانت أكثر عددًا في مواسم الأعمال المتعبة، ولدى انتشار الملاريا والأمراض الإنتانية[25].

ألغى الرق، ما نظمه القانون الأسود منذ (1684) في المستعمرات الفرنسية، أكثر مما كانـــت تـــنظمه القوانين العرفية، أي تملك البنات والزوجات من قبل الأب، والخال أو رئيس الأسرة، ثم من قبل الزوج أو أسرة الزوج. فمع القانون الأسود، السيد فقط يملك العبد، سواء أكان رجلاً أم امرأة، ولا يحد سلطته إلا هذا النص الذي لا تسعى السلطات

الحاكمة إلى مراعاته. إذ كان العبيد رجالاً ونساءً يرزحون تحت قمع واستغلال، متشابهين في العديد من الوجوه. وقد جعل هذا التشابه في الأوضاع القانونية بعض المؤلفين يرون في عبودية العالم الجديد فضاء طبقت فيه مساواة في المعاملة بين الرجال والنساء، بالاستغلال الوحشي ذاته[27]. ومع ذلك جرى وضع تقسيم جنسي للعمل نهاية القرن السابع عشر، كان يخصص أشغال العمال ورؤساء العمال، والأعمال التي تسمح بحرية أكبر (الصيد البحري، القنص، سياقة العربات) للعبيد الذكور، بينما لم يكن أمام النساء سوى بعض الأعمال في منزل السيد، وتعمل الأخريات بالمعزقة أو يخاطرن بأيديهن وأذرعهن بتلقيم الطاحون بقصب السكر.

«أنيماك»[26]

«ذهب بالفعل، دون وداع للزوجة
دون ملاطفة للطفل، دون هذا الارتداد للروح
إلى الأماكن المهجورة التي كنا عهدناها
ذهب، كمن يذهب مرتجفًا على قدميه الحافيتين
سارقًا، في الليل، في الخفاء وفي النسيم».
بعدما اضطرت أنيماك للعودة إلى حقل أبيها، تعرف أنها ستُقبَّل من قبل الطفل.
«صرخت صرخة وحشية، وقبضتها هددت.
«آه، يا ابن الزنا! يا ابن الغريب، ابن الأبيض!
عليك اللعنة لأنك ولدت في أحشائي!»
والتقطت ابنها من قدم واحدة، وبشراسة،
والدم يترقرق في عينيها والزبد في فمها،
قلبته في الهواء، وبضربة صرعته،
وجاءت الجبهة لتنفجر على الموقد
وتشعل النار في المنزل، لكن هذيان الفرح القاسي وهي ترقص وتصرخ حول اللهب، ينسيها أن تهرب، فتموت مدفونة تحت الأنقاض المحترقة.
خاتمة:
«البلاد الرائعة التي يعجب بها
المسافرون الساهمون، وهم يمرون بها، منحنين على درابزين السفينة
تتحمل خلال مر القرون المتجددة
مصيرها المحتوم، ويا له من إرث!».

والمناصب في منزل السيد بالنسبة إلى النساء كانت مرتبطة غالبًا بدورة الحياة: إذ كانت البنات يبدأن العمل كخادمات، ثم يرسلن غالبًا إلى الحقول، ليعدن إلى مهماهن الأولى عندما يصبحن متعبات أو مسنات. والوحيدات اللائي كن يفلتن من هذا المسار هن من تعلمن إحدى الوظائف النادرة المؤهلة المتاحة للنساء: كالممرضات والخياطات ومدبرات المنزل. وكانت بعض المدبرات يتوصلن إلى مراكز سلطة هامة في المغارس: فإحداهن في بارباد (Barbad) أفلحت بوضع كل أسرها في منزل السيد، وفي امتلاك عبيد[29]. غير أن ماري برنس (Mary Prince)[30]، مدبرة المنزل والوحيدة من بين العبيد الأنتيليين التي تركت سيرة ذاتية، كانت عوملت بوحشية لفظية وبدنية من قبل ثلاثة أرباع أسيادها وأولادهم. وقد فصلت عن زوجها لاضطرارها إلى اللحاق بأسيادها. وفي سان دومانغ، المستعمرة الأكثر ثراء في القرن الثامن عشر، كان العبيد المؤهلون في (1780) كالتالي: (40%) من الرجال الذين يعملون في مغارس قصب السكر، و(15%) في مزارع البن، و(5%) من النساء فقط. والحال أن العبيد المؤهلين كان طعامهم وسكنهم أفضل من الآخرين، كما كانوا يتلقون بعض المكافآت. وتظهر دراسة أطوال صغار العبيد التي أجريت في إطار مكافحة تجارة الرقيق على أكثر من (50000) منهم، بين (1820) و(1860) في الولايات المتحدة، بأهم كانوا أقصر من المعتاد، لكن الأولاد كانوا يتداركون هذا التخلف عند المراهقة، بخلاف الفتيات. وهو ما تؤكده تصريحات البالغين، إذ كان (38%) من العبيد السابقين الرجال يصرحون بأهم عانوا من الجوع، في مقابل (48%) من النساء.

ومع ذلك، تتحدث النساء من العبيد السابقين عن أنفسهن في ما يروينه كنساء نشيطات ملتزمات بالمعايير الأخلاقية السائدة، يسعين إلى الحفاظ على جماعتهن من البيض. فالصورة التي يردن إعطاءها عن أنفسهن ليست إيجابية فحسب بل بطولية.

4/1/2) باسم التقدم و«تدجين» النساء

يتباهى الاستعمار الثاني، استعمار الإمبريالية الصناعية، الذي يبدأ نحو (1840)، بأنه أكثر إنسانية من الأول، لأنه ينقل رأس المال إلى حيث يوجد العمال عوضًا عن ترحيلهم. إذ يجب «النهوض بالأهالي» نحو الإنسان المتحضر، وإخراجهم من الجهل وجعلهم يتخلون عن أعرافهم السيئة والضارة، حتى بتشغيلهم بالقوة لمكافحة «كسلهم» الطبيعي. وهذا العمل «التحضيري» لا ينفصل عن الداروينية الاجتماعية التي تحلم

بشجرة نسب للنوع البشري يتوضع الأسود فيها بالدرك الأسفل، والآسيوي بمستوى أوسط، تتبعه المرأة البيضاء، وفي الأعلى الرجل الأبيض. فتنمية النوع البشري يقتضي تقسيمًا متزايدًا للمهمات، وبخاصة بين المرأة والرجل، وانكفاءً للمرأة إلى عالمها الخاص: أي المنزل العائلي، حيث ستهتم بتفانٍ أصبح «علميًا» بزوجها وبأطفالها، وهو ما تسميه باربارا روجرز (Barbara Rogers) «تدجين النساء»[33]، وذلك لخيرها الأسمى. وهكذا ينتقد أحد رجال الإدارة البريطانيين في بورما بين (1887) و(1891) استقلالية البورميين والمساواة بين الجنسين والطبيعة المسالمة لهذا الشعب: «إن الرجال والنساء ليسوا متمايزين بعد بما يكفي في بورما. وهذه علامة على حداثة العرق، كما بينه علماء الأنثربيولوجيا (. . .). فعلى النساء التخلي عن حريتهن لمصلحة الجميع»[34].

وسيصادر الاستعمار ممتلكات «الأهالي»، ويرغم الرجال على العمل للأوربيين، والنساء على إطعام الجميع، بإبقائهم في القرى أو في المدن.

4/ 1/ 2/ 1) المهجَّر والقروية والحبيسة

في «المستعمرات القديمة» الفرنسية (غوادالوب، غويانا، المارتينيك، ريونيون)، يؤذن العام (1848) بنهاية حق امتلاك بني الإنسان. غير أنه، بينما يظن العبيد المعتقون أن بإمكانهم التصرف بهذه الأراضي التي يزرعونها منذ زمن طويل، لم تر فرنسا هذا الرأي. فلم ينل العبيد السابقون أي تعويض عما عُمل معهم، بينما يتلقى الأسياد السابقون تعويضات سخية حتى يقبلوا بإلغاء الرق. وغير مسموح للمعتقين حتى بالبقاء في أكواخهم وزراعة حدائقهم إذا لم يستمروا بالعمل في المغارس التي يعيشون فيها. زد على ذلك، أنه على الرغم من فرار عدد منهم من المغارس، إلا أن قرارات ضد التشرد، ونظامًا للسجل تجبرهم، بدءًا من (1855) على البقاء فيها. وفي الوقت الذي كانوا يفضلون العمل في مقابل أجر، نجح المستوطنون، بمساعدة الإدارة، في فرض نظام للشراكة ثم للاستيطان يرغم كل أفراد العائلة على العمل في الأرض دون أي أجر فيما عدا ثلث المحصول الخام. وهكذا استُبدل بالرق شكل من الاستعباد الذي يشمل المرأة، ويقبل نابليون الثالث هجرة عمال إفريقيين وصينيين ويابانيين وهنود، وهو ما يسمح بتقليص أجور العمل المدفوعة للعبيد السابقين[35].

أما في المستعمرات الجديدة، فنزع ملكية الأراضي عن الأهالي، ثم التنازل عنها للمستوطنين الأوربيين، فكك العلاقات الاجتماعية، وحول الفلاحين إلى مأجورين

زراعـيين وصـناعيين أو إلى خدم وعاطلين عن العمل[36]. وكان لفرض الضرائب تأثير مماثـل، مجـبرًا الفلاح الذي يعمل لبقائه على إيجاد عمل لدفع ما يتوجب عليه[37]. وعلى الرغم من أن الأنظمة تحظر السخرة، فإن نساءً سخرن في فيتنام وإندونيسيا أو إفريقية[38]، إذ أسـهمن في إصلاح الطرقات ورصفها، وحملن الحجارة، وقمن بطهو الطعام، وتقشير الفـول الـسوداني أو عملـن في الإرساليات، الحوامل منهن مثل الأخريات. ولأنهن كن مـرغمات على النوم في العراء، كان الأطفال يصابون بالتهابات رئوية. فالحملة الفرنسية في (1898) بالنيجـر الـتي لقـبت باسم «شوب – شوب» المشؤوم لمهارتها في استعمال الـساطور ضـد الأفارقة – أحرقت (50) قرية – كانت مؤلفة من (6) ضباط فرنسيين و(600) جـندي إفريقـي، و(200) امـرأة و(800) حمال[39]، وكانت النساء في إفريقية الاستوائية الفرنسية يمثلن (10%) من عمال السخرة الـ(25000) فيما بين (1919) و(1926) لبـناء الخطـوط الحديديـة، حيث كان يبلغ معدل الوفيات (111 بالألف)[40]، وكانت القوانين تنص على تحديد ساعات العمل اليومي، ودفع بعض الأجر، لكنها لم تكن تطبق.

وقد استعمل التزام العمال في مقابل النقل المجاني إلى ما صُوِّر على أنه بلاد الذهب، من الهند أو من الكونغو نحو جزر الأنتيل، ومن الصين أو جاوا نحو سومطرا، حيث يزيد عدد الـسكان من (100000) في (1880) إلى (1. 5) مليون في (1930)[41]. إذ تدفع الشركات ثمن بطاقة السفر نحو الجنة الموعودة، ثم المصروفات اليومية، ليجد العمال أنفسهم غارقين في الديـون لـوقت طويل. ويدعم هذا النمط من الاستغلال، نظام قمعي أقيم لمعاقبة أقل علامـة على العصيان بالغرامات والسجن أو بالعمل القسري. وهكذا حكم في سومطرا على (5%) إلى (10%) من العمال بعقوبات شتى فيما بين (1917) و(1926).

ولا يمـثل النساء إلا (10%) إلى (20%) من اليد العاملة في المغارس أو المناجم، لكن أجـورهن تعادل نصف أجور الرجال، بل ثلثها، كما في الجزائر، وهي غير كافية على كل حال للقيام بأودهن أو لدفع الضرائب، أو للسكن في الوقت الذي لا يؤمن لهن أي مسكن[42]. والتفسيرات تتباين حول هذه النقطة: فبعض المؤرخين يرون فيها أسلوبًا في حثهن على ممارسة البغاء، ويرى آخرون فيها سبيلاً لزيادة الاختلاط والولادات بالتالي. كما أن الشركات لا تشغل رجالاً متزوجين حتى لا تضطر إلى بناء مساكن أوسع أو إلى تقـديم معونات اجتماعية. وهكذا لا يتمكن العمال المتنقلون بلا انقطاع من مزرعة إلى أخرى من إقامة علاقات عاطفية مستقرة.

وكـان لسياسـات تشغيل الشباب المختلفة في إفريقية تأثيرات تجارة الرقيق السابقة. إذ كانت نسبة الذكـورة في المستعمرات (1922) تتراوح من (72) إلى (100) رجل لكل

(100) امـــرأة (85 في الـــسنغال على سبيل المثال)، وهو رقم أدنى من مثيله في فرنسا مع خـــسائرها المخيفة خلال حرب (1914 – 1918)[43]. وكان ذلك بالفعل المتضافر لسخرة العمـــال من قبل المستوطنين والجيش والوفيات وحالات الفرار. وكان هذا التفاوت كبيرًا بقدر ما كان احتلال المكان متمايزًا من حيث الجنس: وهكذا كان في الكونغو البلجيكي فيما بين (1955) و(1957)، (130) رجلاً لكل (100) امرأة في المناطق الحضرية، بينما كانوا (80) رجـــلاً لكـــل (100)[44] امرأة في الأرياف. فالرجال يهاجرون، وبعضهم يموتون، وآخرون يكتسبون خبرات وبعض المال، بينما تبقى النساء في القرية مع الأطفال والمسنين. وتشكو أغنية مالاوية من هذا الانفصال القسري: «لا تقلق يا زوجي / لا تتركني وحيدة / لا تذهب إلى بوني / ولأنك بحاجة إلى الملابس / ولأنك بحاجة إلى المال للضريبة العقارية / ســأخمر البيرة / وسنبيع البيرة / لا تذهب إلى العبودية»[45]. ولمواجهة هذا الترييف، على النساء إذن التكفل بمهمات زراعية أكثر، والتخلي أحيانًا عن زراعة السورغو والدخن، من أجل زراعة المانيوق الذي يتطلب عناية أقل وينمو بسرعة، لكنه أفقر بالعناصر الغذائية. زد على ذلك أن نزع ملكية أجود الأراضي لإعطائها للمستوطنين الأوربيين، زاد غالبًا الوقت الـــلازم للـــذهاب إلى الحقول، وهكذا لم يعد لدى النساء الوقت الكافي للعناية بالأطفال وتحـــضير الطعـــام، وهذا ما أثر على صحة الجميع[46]. ولم يكن المستوطنون يستوردون التقنـــيات كالمـــسلفة الـــتي يمكن أن تحل محل المعزقة المستعملة من قبل النساء، بينما كان المحـــراث المخـــصص للرجال يتطور[47]. وكانت الأجور الضئيلة التي يتلقاها الشباب في إفـــريقية الشرقية تسمح لهم بالزواج مبكرًا، وتقلص سيطرة المسنين عليهن، لكن الأمر لم يكن كذلك في إفريقية الغربية كما يبدو[48].

هـــذه التطورات لم تكن طبيعية في شيء: بل نجمت عن صراعات جنس وتحالفات مدهشة بين المستعمرين والمستعمَرين، على حساب الشباب والنساء. فالمستعمرون كانوا بحاجة إلى يد عاملة، ويفضلون ألا يربكوا أنفسهم بالأطفال الذين سيزيدون من تكاليف العمالـــة. أمـــا الزعماء، من جهتهم، فيريدون إبقاء النساء في القرية من أجل قدراتهن الإنتاجـــية والنـــسلية، وكوسيلة ضغط حتى يعود الشباب ليتزوجوا ويدفعوا لهم مهورًا ترتفع أكثر فأكثر. إذ يشكو الزعماء في روديسيا من رغبة النساء في الذهاب إلى المدينة للانـــضمام إلى أزواجهـــن، ويحـــصلون على أوامر تمنع النساء من مغادرة القرى دون تـــرخيص مـــنهم، وتعاقب بشدة الخيانة الزوجية الأنثوية[49]. وتمنع المحاكم الأهلية، في جـــنوب إفـــريقية، طلب الطلاق قبل أربع أو خمس سنوات من الانفصال، بينما كانت جمعية القرية هي التي تقرر في الماضي، وكانت نساء مسنات أو عاجزات يشتركن فيها[50].

وفي المـــناطق التي نمت فيها الزراعات التصديرية، مثل الكاكاو، كما في ساحل العاج أو غامبــيا، لم يــتدن وضـــع المرأة أقل من ذلك، لأن تقسيم العمل بحسب الجنس يشتد، فتــتحول شــيئًا فشيئًا إلى مأجورة. بأجور ضئيلة، حيث كانت في الماضي تسيطر على تسويق ما تنتجه[51].

أما في الهند، فيقوم نوع من «ترييف» (ruralisation) للنساء أيضًا، لكن أسباب هذه العملية مختلفة. إذ يبقى النساء، من جهة، في المناطق الريفية حفاظًا على حقوق الأسرة في الأرض، حـــتى وإن ذهب الرجل إلى مكان آخر بحثًا عن العمل. وفي الوقت الذي يعمل نساء الطبقات الشعبية و«المنبوذة»، من جهة أخرى، غالبًا في الخارج، فهن مستبعدات بآلــيات أعمـــالهن الحرفية في القرية (صنع الفخار والقفف وقشر الأرز)[52]، أكثر من الـــرجال. وقد كن لا يزلن يشكلن في نهاية القرن ثلث عمال صناعة الخيش أو مزارع الـــشاي: وعندما كانت تتدنى هذه النشاطات كن يطردن بذريعة الخطر الذي تمثله على صحتهن[53].

وعـــندما كانـــت الزوجات ينضممن إلى أزواجهن في المدن، كما في المغرب، كان الرجال يحجبونهن ويغطونهن بملاءات أطول فأطول بقدر ما كان المستعمرون ينتشرون في المكـــان. وما من أحد، وبخاصة المستعمرون الفضوليون، ينبغي له رؤية النساء البعيدات مـــنذئذ عن عائلاتهن والخاضعات فقط لإرادة أزواجهن[54]. وأصبح عملهن المنزلي أكثر إرهاقـــا وأكثر حدة. ففي فترة كساد (1930)، طردت النساء المتزوجات بسومطرة من المزارع لكنهن لم يُعدن إلى مواطنهن الأصلية. وعندما أعيد أزواجهن للعمل (مقابل 25% مـــن أجورهم السابقة!)، أعطيت لهم قطع أرض صغيرة ومساكن لتثبيت العمال وإبقاء أجـــورهم في حدها الأدنى. وقد طبقت هذه الإستراتيجية أيضًا من قبل أصحاب مناجم النحاس في روديسيا[55].

ومن جهة أخرى، خلق استبدال الملكية الجماعية بالملكية الفردية علاقات قوة جديدة فـــيما بين الجنسين، لأنه يجري غالبًا في مصلحة الرجل فقط. ففي إفريقية السوداء على وجه الخصوص، حيث كان للنساء استقلال ذاتي اقتصادي واسع، أصبحت أراضٍ كانت تـــزرعها النساء بشكل تقليدي ويحتفظن بأرباح ما يبعنه من إنتاجها، للرجال يزرعون فـــيها منتجات مخصصة للتصدير، ولم يعد يدفع للنساء إلا القليل. وحيثما كن يرثن من أهلـــهن، كما في الجزائر[56]، أُضعف وضعهن نتيجة لانزوائهن في البيوت وغيابهن عن الحقـــوق المدنية. والأرشيفات القضائية مملوءة بقصص نساء جئن يشتكين من استحواذ قـــريب أو زوج دون حق على أملاكهن بمجرد تصريح شفاهي. وهؤلاء النساء لديهن

علـــى الأقل إمكانية الشكوى إلى القضاء، لأن الغالبية أميات ولا تصلهن المعلومات إلا بصعوبة، ويجدن أنفسهن أقل حيلة من الرجال في مواجهة الإدارة الاستعمارية الجديدة. وهكـــذا كان رجال الإدارة الاستعمارية في لاغوس، طبقًا لمحاضر القضايا والأرشيفات القـــضائية الأخرى، يفصلون في القضايا غالبًا لمصلحة الرجال الذين كانوا يخالطونهم في مختلف المجالس أو المؤسسات[57].

4/ 1/ 2/ 2) ابتداع القانون العرفي

رفـــضت المحكمـــة الهندية العليا في (1984) إلغاء «استرداد الحق الزوجي»: فباسم التقالـــيد الهندوســـية وضرورة الكفاح ضد «مرض العصر»، الطلاق، وجدت النساء أنفـــسهن مرغمات على الرجوع إلى أزواجهن، حتى برفقة الشرطة. والحال أن استرداد الحق الزوجي لم يكن موجودًا في الأعراف الهندوسية، ولم يُدخل إلا في (1857)، عندما حصل إدماج المحاكم الإنغليزية العليا بالهندية.

إذ رفـــضت هـــندية في الثانية والعشرين من عمرها هي راخمابي (Rakhmabi) كانت زُوجـــت وهي في الحادية عشرة من عمرها، الذهاب إلى بيت زوجها والعيش معه، وكان ذلـــك في (1884). فما كان من الزوج إلا تقديم شكوى طبقًا للقانون الإنغليزي، طارحًا مشكلة عويصة على كل الأطراف السياسية. وفي ختام قضية دامت ثلاث سنوات، صرح القاضـــي الإنغليزي بأنه كان على المحكمة إتباع القانون العرفي وحده، ولم تكن تستطيع تطبـــيق القانـــون الإنغليـــزي، في الوقت الذي كان الهندوس يتظاهرون من أجل تطبيقه! ونتـــيجة للاستئناف، حكم قضاة آخرون بان على الزوجين أن يعيشا معًا. لكن راخمابي كانـــت تفـــضل الـــذهاب إلى الـــسجن. أخيرًا، تلقى الزوج تعويضًا ماليًا، وترك الحرية لـ«امراته» التي شرعت بدراسة الطب في إنغلترا ثم عادت لمزاولته في الهند[58]. وهذه الحالة نموذجـــية لمـــا يسميه هوسباوم ورانجر (Hosbaum et Ranger)[59] «ابتداع التقاليد»، أي شـــرعنة مجمـــوع الممارسات التي تشكل استمرارية الماضي مرجعيتها، بينما تكون قريبة العهـــد أو مبـــتدعة، وتُدخل نوعًا من التشدد حيث كانت المرونة سائدة. وتسمح هذه العملية بإضفاء الشرعية على السلطة الاستعمارية بإدماجها في تقاليد البلد المستعمَر، تاركة بعـــض المستعمَرين يفيدون من وضع وسيط، بل ويحتفظون بجزء من سلطتهم. كما تظهر أيـــضًا أن الـــتدخل الاستعماري كان أكثر تعقيدًا مما يدعيه تبريره الرسمي بمكافحة بعض الممارســـات غـــير المقبولة بالتأكيد، مثل حرق الأرامل (الساتي Sati)، وزواج الأطفال، والـــزواج القـــسري، وزواج الأرملـــة الإجباري بأخ زوجها لمنعها من وراثته، أو تعدد

الزوجات. فقد كانت التدخلات في هذا الميدان بطيئة وقليلة التأثير، ذلك ألها كانت ترمي إلى إظهـــار تفوق المستعمِر الأخلاقي المزعوم وإضفاء الشرعية على هيمنته أكثر من تأمين حـــرية نـــسائية، لم تكنَ مؤمنة بعد في أوربة نفسها. إذ إن القانون كان منذ بداية القرن التاســـع عـــشر يعـــزز في الواقع استحواذ الرجال على زوجاتهن، ويُفقد الحقوق المدنية والـــسياسية فئات النساء التي كانت تتمتع بها. فمنعت قوانين في القرن العشرين الإجهاض ومـــنع الحمل لدى النساء، وحرمت بذلك الأوربيات من حقوقهن التناسلية. ومع ذلك، أفلـــح أنـــصار الحركة النسائية فيما بين (1856) و(1882) بإنغلترا في ضمان ملكية النساء المتـــزوجات، وهو ما لم يكن يعجب رجال الإدارة الإنغليز، في بلادهم ولا في الهند. وفي فرنسا، لم يختف واجب طاعة المرأة من النصوص إلا في (1938) و(1942)، كما لم يختف مبدأ رئيس الأسرة والحقوق المتصلة به إلا فيما بين (1965) و(1985) ليس إلا.

وقد فُرض قانون مُقيِّد ذو أصل أوربي على نساء يختلف وضعهن اختلافًا كبيرًا بحسب المـــنطقة والمكانة الاجتماعية. وإذا لم تكن الوضعية القانونية للهندوسيات أفضل بكثير من وضـــعية الإنغليـــزيات، علـــى الرغم من شهرة بعض الشاعرات والقديسات، فإن بعض الهنديات الأمريكيات والإفريقيات كن يتمتعن بالحرية، وكان لبعضهن الآخر حقوق مدنية أو سياســـية أكثر اتساعًا من الأوربيات، بينما كانت حقوق أخريات أقل منهن. وإذا ما كانـــت السياميات (التايلانديات حاليًا) من الطبقة الأرستقراطية، مثل آسيويات الجنوب الشرقي، يخضعن للزواج القسري وللحبس في المترل، ولزواج الأرملة بأخ زوجها القسري أيضًا، فكانت نساء الطبقات الشعبية يتمتعن باستقلال اقتصادي ومدني ذي شأن، في إطار تمايـــز جنـــسي ضعيف نسبيًا[60]. وهو ما لم يمنع نساء المستعمرات، بمن فيهن الإماء، من الكفاح بقدر ما استطعن في سبيل استقلالهن الذاتي وحريتهن، بصفة فردية وجماعية.

وقـــد كان ابتداع الماضي منتشرًا في كل البلدان المستعمَرة نهاية القرن التاسع عشر، انطلاقـــًا مـــن معلومات كان القضاة أو رجال الإدارة يستقونها من أعيان ذكور. كما حـــصل في الهند، بالنسبة إلى العلماء البراهمانيين الذين كانوا يُرشحون المعلومات حول الماضـــي عبر تصورهم الخاص للعالم، وكان رأيهم مسموعًا أيضًا لأنهم كانوا يشكلون صدى لرؤية الرسميين البريطانيين الاستشراقية. فطبقًا لماني لاتا (Mani Lata)[61]، لم تكن المهمة الإحيائية للحضارة متصوَّرة كفرض لمعيار مسيحي، بل كاستعادة لحقيقة التقاليد الأهلية. وهكذا كان حاول القادة الهنود إلغاء الساتي (حرق الأرملة نفسها)، إلا في حال اختـــيار الأرملة له، وبخاصة السيخ، نهاية القرن الثامن عشر. وجددت الإدارة البريطانية المحاولة في (1829). وكان لهذه المحاولة تأثيرها الضار في شرعنة ممارسة خاصة وإظهارها

علـــى أنها هندية، سواء على الصعيد المناطقي أو الاجتماعي، في الوقت الذي كانت مقـــصورة علـــى الطبقات العليا الهندوسية في منطقة كلكتا. علاوة على أن السلطات الدينـــية بعـــد اســـتفهامها حول الموضوع بينت أن الساتي لم يكن مذكورًا في النص الهندوســـي المؤســـس (المانو manu) الذي كان يمجد بالأحرى ترمل المرأة الزاهد، لكنه كان مسموحًا به للطبقات الأربع العليا.

أما عندما صدرت فيما بعد القوانين التي ترفع سن الزواج الأدنى إلى عشر سنوات في (1860)، وإلى اثـــني عشرة سنة في (1891)، وإلى أربع عشرة سنة في (1931)، فلم تكن تطـــرح مشكلة المعنيات بالأمر و لم تطبق إلا نادرًا. وقد أثارت العديد من المظاهرات، فأوضح الحاكم العام بأنه ينبغي التقرير بحسب الحالات. وكان أنصار المرأة منذ (1928) يطـــالبن بأن يرفع إلى ست عشرة سنة[62]. كما أثارت مسألة زواج الأرامل ثانية الرأي العـــام الأنغلو – هندي: فنتيجة لفارق السن بين الأزواج، كان ثلث الهندوسيات أرامل في (1891) في البـــنغال[63]. إذ كانت (12641) فتاة سنهن أقل من خمسة عشر عامًا في (1921) بـــولاية أوتار برادش، أرامل يستحيل عليهن الزواج ثانية[64]. مع أن الأرامل في الطـــبقات الدنيا يتزوجن ثانية أو يُساكِن رجلاً. ولا تذكر الأغاني الشعبية الأنثوية هذه المـــشكلة الـــتي تظـــل مشكلة الطبقات الهندوسية العليا[65]. ومن جهة أخرى، لم يكن الكفـــاح ضد زواج الأرملة بشقيق زوجها يؤخذ بجدية. ففي ولاية أريانا، حيث كانت النـــساء يقمـــن بدور إنتاجي هام، وحيث كان الإنغليز يجندون العديد من العسكريين، تقـــدمت الأرامـــل بالتماسات إلى المحاكم ضد إعادة زواجهن الإجباري بشقيق الزوج المـــتوفى. ولكن بلا جدوى: لأن الرجال كانوا يؤكدون حصول الزواج، ومن الصعب التدلـــيل علـــى العكـــس، ما دام أفراد الأسرة الواسعة يعيشون معًا. زد على ذلك، أن الإنغليز لم يكونوا يريدون مضايقة رؤساء العائلات[66].

هـــذا البـــناء المـــشترك لـ«القانون العرفي» من قبل الأعيان من الرجال المستعمِرين والمستعمَرين على السواء، يوجد في إفريقية أيضًا، وبخاصة في روديسيا الجنوبية (زمبابوي الحالية). إذ كان رجال الإدارة الذين يسعون إلى معرفة أعراف شونا (Shona) ونديبيله (Ndebele) يستجوبون «خبراء في القانون» من الرجال دائمًا، رؤساء قرى أو شيوخًا. فقـــد كانـــوا بحاجـــة إلى تعاونهم لإرسال الشباب إلى المناجم وإقناعهم بأن زوجاتهم ســـينتظرنهم بـــإخلاص. عـــلاوة على أن المبادئ المضمرة في الاستعمار كانت متأثرة بالدارويـنـــية – الاجتماعية. إذ كتب مفوض بريطاني حول المرأة في (1924): «دماغها لـــيس متوازنًا بشكل يتيح لها التفكير السليم، ولهذا أرى من الضروري تشجيع الذكر

ومساعدته في الوصاية على النساء»[67]. وقد استغل الأعيان الأفارقة اتجاهًا كهذا لتعزيز قواعدهم القديمة للسلطة، وإقامة قواعد جديدة من طريق الإدعاء بأن شكاوى النساء في موضوع التعسف أو الإهمال لم تكن مأخوذة بالاعتبار من قبل الأعراف. وبينما كانت المرأة تستطيع في الماضي الانعزال لدى عائلتها، منتظرة أن يطلبها الزوج، كانت المحاكم الاستعمارية تطالب برد «ثمن الخطيبة» إلى الزوج، وهذا ما كان يدفع بالعائلات إلى طرد بناقا. أخيرًا، وبينما كانت الأعراف تقضي بأن يبقى الأطفال مع الأب، لكنها تراعي مصلحة الطفل ويمكن أن تخفف بحسب الحالة، عهد إلى الأب بالأطفال بصفة متشددة. كما أن المحاكم الاستعمارية في الجزائر، كانت تحكم ضد المرأة التي تترك زوجها لأنه تزوج مرة ثانية، ويضربها أو يهدر كل أجره على الشراب. وكانت تقترح سجن الزوجة حتى، بل وجلدها، إذا ما رفضت الرجوع إلى زوجها[68]. وهذه التحالفات «المضادة للطبيعة» بين مستعمَر ومستعمِر للسيطرة على النساء، كانت ترمي دون شك إلى إضعاف مقاومة المستعمَر للاستعمار، لكنها لم تكن تمنعها مع ذلك. ففي مومباسا، على الشاطئ السواحيلي، يقوم قائد المقاومة المضادة للبريطانيين نفسه بالكتابة إلى المتصرف الجديد ليطلب منه حظر زواج النساء، سواء أكن أحرارًا أم عبيدًا، من شخص لا يكون من طبقتهن[69].

ولم تكن هذه التحالفات بين مستعمِر ومستعمَر مقتصرة على البريطانيين. إذ كانت فرنسا على الرغم من ادعائها الرغبة في إدماج الجزائريين، تعترف بالشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالقانون الشخصي. هذا القانون الذي لم يكن يعطي المسلمات الحق إلا في وراثة النصف مما يتركه الوالدان والأقربون، كان يترك لهن مع ذلك شخصيتهن المدنية التي كانت الفرنسيات يفقدها بالزواج، كما يترك لهن الحق في الطلاق. والجزائريات الراغبات بالطلاق كن يتوجهن إلى المحاكم الأهلية والفرنسية، لأن القضاة الفرنسيين كانوا يقبلون بسهولة أكبر، المطالب المتعلقة بالمهر والنفقة، بينما كانت المحاكم الإسلامية أكثر تفهمًا عندما يتصل الأمر بالعنة أو اللامبالاة الجنسية. إلا أن العديد منهن أعدن بالقوة من قبل الشرطة إلى أزواجهن، وأحيانًا مع إلزام بدفع تعويض عطل وضرر له لاتهامهن بعدم القيام بواجباتهن الزوجية. وحتى تعدد الزوجات لم يكن دافعًا كافيًا للحصول على الطلاق في نظر القضاة الفرنسيين[70].

أما في فيتنام، فكان لوضع البلبلة الذي وصفه أوزبورن[70] أن يصير مثيرًا للاستغراب لو أنه لم يؤد إلى الإضرار بالنساء. ذلك أن امتناع الموظفين المحليين (الماندارن) عن التعاون مع الاستعمار الفرنسي الذي نُص عليه في معاهدة سايغون (1862)، اضطر

الفرنــسيون لانتظار مستشرق يترجم لهم ما كانوا يظنونه العرف المحلي (جيا لونغ) حتى يطــبقوه. لكن هذا النص الذي يعود إلى (1812) كان في الواقع نسخة عن التنظيمات الصينية، وتمييزي أكثر بكثير من قانون لي (Lê) (1470 — 1497) الذي كان يضم عددًا مــن الأعراف الفيتنامية. فالبنات في هذا الأخير، لهن حق مساوٍ في الميراث، ويمكن أن يكون لهن مترل منفصل منذ بلوغهن الخامسة عشرة، وأن يخترن أزواجهن. وللمرأة ملء الحق في أملاكها وتستطيع طلب الطلاق لغياب الزوج الطويل. إلا أنها يمكن أن تطلّق إذا لم تنجب ولدًا، وإذا ارتكبت الخيانة الزوجية أو إذا أهملت أَبويْ زوجها. لكن الجيا لونغ (Gia Long) يُقــر المبدأ الكونفوشيوسي في الطاعات الثلاث الواجبة على المرأة: الطاعة لــلأب وللزوج، وللابن البكر إذا مات الزوج. فطبق الفرنسيون منذ سنوات (1880)، أمــام تعقــد القضايا التي ينبغي الفصل فيها، نظامًا مختلطًا، متبعين بصفة عامة العادات الفيتنامــية المزعومة في حال وجود سابقة، لكنهم كانوا يرفضون، على سبيل المثال، أن يكون عدم إنجاب طفل دافعًا للطلاق[71](2).

على الرغم من التحقير المنتظم لوضع النساء في البلدان المستعمَرة، اللواتي كن يُظهَرن كدواب للحمل مسخرات للرجل، ومن مناشدات أنصار الحركة النسائية، لم تسعَ فرنسا إلا في وقت متأخر إلى الاهتمام بتحسين أحوالهن[72]. إذ كانت معارضة تعدد الزوجات في المستعمرات الفرنسية تسوغ على وجه الخصوص بأنها ستقلص عدد الولادات، وبأن تعدد الزوجات سيسمح للرجال بعدم البحث عن عمل، باعتبار أن النساء يعملن عوضًا منهم. ولهذا لم يعد الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية خاضعين للمحاكم العرفية في إفريقية الاســتوائية منذ (1927)، ولم يعد لهم الحق بالزواج من أكثر من واحدة. إلا أن الأمور وقفــت عــند هذا الحد، لأن المستعمِر كان بحاجة إلى الزعماء التقليديين من أجل اليد العاملــة. وكـــان لكــثير منهم عدة زوجات، فتساهل مع هذا الوضع إذن. ومن جهة أخــرى، كـــان يمكن لتأثيرات مكافحة تعدد الزوجات أن تكون سيئة: إذ كان يحدث لبعض الرجال أن يعوضوا الزوجة الثانية ذات الوضع القانوني الواضح بخليلة ليس لها أي حق. وقد اتخذت عدة قرارات لمصلحة النساء فيما بين (1928) و(1934)، لكنها قرارات مانــدل (Mandel) بالخصوص في (1939)، وهي من عمل الراهبة ماري أندريه (Marie-Andrée) مــن رهبنة القلب المقدس، وقرارات جاكينو (Jaquinot) في (1951)، هي التي أدخلــت إلزام التراضي بين الخطيبين، ورفعت الحد الأدنى لسن الزواج. ومع ذلك، فإن دستور (1946)، بقبوله أن يحكم سكان المستعمرات بالقانون العرفي فيما يتصل بالأحوال الشخــصية[73](3)، أمَّــن دوام الحقوق العرفية التمييزية في إفريقية. وإذا ما لاحظ علماء

الأنثروبولوجيا تأثيرًا لهذه التدابير، فليأسفوا له: لأنها أفضت إلى تفكك الأسر، وتشجيع النساء على الطلاق لأوهى الأسباب كما يزعمون، وهم بذلك يستعملون حجج مخبريهم الذكور ذاتها[74]. ولم تُدخل هذه القرارات إلى الجزائر إلا في (1959)، أي قبل ثلاث سنوات من الاستقلال، في خضم الحرب، وهو ما جعلها دون فاعلية. علاوة على أنها لا تشمل المزاب، وهو وادٍ في الصحراء على بعد ستمئة كيلومتر من الجزائر العاصمة، حيث كان الزواج القسري منتشرًا. ولو كانت اتخذت هذه القرارات بداية القرن، لكانت أكثر فائدة بكثير[75].

في المستعمرات الفرنسية القديمة الأربع (غوادالوب، غويانا، المارتينيك، ريونيون)، أفضى إلغاء الرق إلى إدخال نظام تمييزي قانوني لمصلحة الرجال. إذ حصل الرجال المعتقون في (1848) على حق الانتخاب على غرار المواطنين الفرنسيين، بينما كان على المعتقات على غرار الفرنسيات انتظار قرن للاستفادة منه. ومن جهة أخرى، وطبقًا لقانون نابليون المدني، لم يكن للزوجات حقوق مدنية، كما لم يكن للأطفال غير الشرعيين، الحقوق ذاتها التي كانت للأطفال الشرعيين. والحال أن نصف الولادات في (1936) غير شرعي: وهذا يعني أن الحقوق المدنية الفرنسية لا تتناسب مطلقًا مع الوضع الحقيقي للنساء، ولا تمنحهم أي حماية. وإذا ما كانت القوانين الانتخابية، من جهة أخرى، تطبق في المستعمرات كما هي مطبقة في فرنسا، فإن تطبيق القوانين الاجتماعية والجبائية، ينبغي أن يُطلب من الحاكم المحلي، لأن هذه القوانين لم تكن تنص على صلاحيتها أيضًا في المستعمرات. أما فيما يتصل بالأسرة، فيوسَّع قانونا (1920) و(1923) اللذان يجرمان منع الحمل والإجهاض ليشملا المستعمرات حال صدورهما، كما يوسَّع في (1938) قانون (1932) حول تعميم التعويضات العائلية على الإجراء فقط (باستثناء الخدم المترليين وغالبيتهم من النساء)، ولكن بشروط أكثر صرامة منها في فرنسا. والجدير بالذكر هو أن التطور اللاحق لهذه النصوص القانونية لن يمتد إلى المستعمرات. غير أنه في (1938) و(1942)، ألغي واجب الطاعة من القانون المدني الفرنسي (الذي سيبقي مع ذلك على مبدأ رئيس الأسرة حتى 1970) فأفادت نساء المستعمرات من هذا الإجراء. وتستبق هذه الخطوة الأولى نحو المساواة، منح المساواة السياسية مع حق الانتخاب للنساء الذي تقرر في عام (1944)[76].

4/ 1/ 2/ 3) التربية و«إنقاذ العرق»

أدت التربية والحملات الصحية دورًا عظيمًا في محاولات إضفاء الشرعية على النظام الاستعماري، ولاتزالان تذكران من بين حسناته، مع أنهما لم تمسا النساء إلا قليلًا.

فمهمة تربية الأهالي، ولو إلى التعليم الابتدائي، لم تتحقق في الواقع قط. إذ إن نسبة الأطفال المتمدرسين في المرحلة الابتدائية كانت طبقًا لليونسكو في (1950) بنهاية الفترة الاستعمارية (21%) في المستعمرات الإنغليزية، و(16%) في المستعمرات البلجيكية، و(10%) في المـــستعمرات الفرنسية، و(5%) في المستعمرات البرتغالية و(سابقًا) الإيطالية، باعتبار هــذه النــتائج مــرتبطة ســواء بالتنمــية الاقتصادية المتباينة للمستعمرات أم بالإرادة الاســتعمارية[77](4). عــلاوة على توضيح إضافي لهذه الأرقام: فلا يمثل الفتيات غالبًا إلا ثلــث الذكور المتمدرسين[78]. وكان الوضع في فيتنام أسوأ: إذ كان (20%) من الأولاد يذهــبون في (1924) إلى المدرسة و(3%) فقط من البنات. وفي البنغال التي كانت تحكم مباشرة من قبل البريطانيين مع ذلك، وحيث أصبحت بعض النساء معلمات وطبيبات أو ممرضات منذ نهاية القرن التاسع عشر، كانت (5%) منهن فقط يتمكن من كتابة أسمائهن في (1931)[79]. كمــا أن دار المعلمات في روفيسك (Rufisque) التي أنشئت في (1939) لــتكوين معلمات إفريقيات، لم تستقبل في ذروة نشاطها سوى (120) طالبة، من بينهن الروائية المستقبلية مارياما با (Mariama Bâ)[80].

ومــثلما كــان الشأن في البلدان الأوربية، كانت الإدارة الاستعمارية لوقت طويل متــرددة في إتاحة التعليم للبنات: فقد صدر مرسوم فرنسي في (1887) ينص على فتح مــدارس للمــسلمين في الجزائر، لكن دون أن يجعل التربية إلزامية، ويرفض دفع راتب المديرين[81]. وقد حرمت هذه الإدارة فيما بعد التعليم النسائي من فرص العمل، برفضها قــبول النساء في الوظائف الحكومية، بينما كانت النساء الموظفات عديدات في فرنسا. والحال أن الأولاد لم يكونوا يترددون على المدرسة إلا لدخول المسابقات والوصول إلى مهنة حرة أو للعمل في التجارة أو الصناعة. وكانت كل هذه الفرص ممنوعة على النساء. وهكذا يصرح الداهوميات اللاتي التقاهن تارديت (Tardits) في (1955)[82] بأنهن يشعرن بالخيبة لأنهن يجدن أنفسهن كأمهاتهن أميات، بائعات أو عاملات يدويات. زد على ذلك أنــه أصــبح من المتعذر العثور على زوج، لأن الرجال كانوا يخشون من هؤلاء النساء اللــواتي علمتهم الكتب وتعاليم المبشرين والمعلمين الميل إلى الفساتين، الغالية جدًا ذلك الــزمان، والاحتقار للعمل الزراعي الذي كان مع ذلك مصير الغالبية منهن، كما تعلمن فكــرة مــا عــن المساواة بين الجنسين. وكان الآباء يرفضون أحيانًا التعليم مثلما كان مقتــرحًا. كالآبــاء الإيغبو (Ygbo) في نيجيريا الذين يعتقدون بأنه يكفي للفتاة معرفة زراعة الإينيام وطاعة زوجها، وأن بإمكان الدين إصلاحها[83]، ولكن بشرط إبعادها عن الفساتين والحلي الرخيصة والتربية.

وكما هو الشأن في أوربة، فالتعليم بالنسبة إلى الأولاد له هدف مهني، وتعليم البنات ذو توجه منزلي وأسري، سواء في المستعمرات الفرنسية أم الإنغليزية. صحيح أنهن كن يتعلمن بعض المعلومات العامة في الصباح، لكن المساء مخصص مبدئيًا لأشغال الخياطة. ومثل هذا المنهاج كان مرغوبًا من قبل البرجوازية التونسية، لكن الأمهات الإيغبو في نيجيريا، المعتادات على دور نشط في مجتمعهن، كتاجرات وصائدات للأفيال أو حتى كمحاربات، كن يرفضنه. وفي (1925 – 1926) تدحض حركة «النساء الراقصات» المعارضة مدرسة التدبير المنزلي هذه التي تكسر الاستقلال الذاتي التقليدي، فتنتقد كل التقاليد، سواء الجسمية (كوضع الأقراط، والأصبغة على الجسم) أم اللباسية (تعرية الجذع) والثقافية (الرقص المعد إباحيًا) والطقوسية (الختان). وستسمح هذه الحركة للنساء بافتكاك بعض السلطة، وما إن يتاح فرص جديدة لهن، في الزواج والعمل (كما في مهنة الخياطة) حتى ترغب هؤلاء الأمهات في وضع بناتهن في المدرسة.

والتعليم الأنثوي إضافة إلى أنه يفتقر إلى المضمون المهني بالقياس إلى تعليم الذكور، هو اكثر إيديولوجية أيضًا، يركز على غرس العقائد، على الأقل بالنظر إلى مضمون البرامج في الجزائر كما تحللها مارينا لازرق (Marina Lazreg)[84]. إذ تذكر حال هؤلاء اليتيمات الجزائريات اللواتي يمثلن، في نهاية دراستهن، مسرحية تثني على فرنسا المحسنة التي تتيح لهن الفرصة للدراسة، في الوقت ذاته الذي يثور آباؤهن عليها، لأنهن مع منتصر غيرها كان لحق بهن العار: «إن فرنسا، تقاتل من أجل العدالة». فمن المفهوم إذن رفض الآباء لمثل هذا التعليم. أما بعد الاستقلال، في المقابل، فقد تزايد تمدرس الإناث بسرعة في الجزائر وتونس.

وكان المبشرون[85] الذين قاموا بدور جوهري في تعليم المستعمَرين، وحتى في فرنسا، يلحون بصفة خاصة على تربية النساء الأخلاقية، حيث كانوا يريدون أن يجعلوا منهن أمهات صالحات، طبقًا للمعايير الصحية الحديثة الاكتشاف، وزوجات فاضلات في زيجات مسيحية تكون رفقة حقيقية «ضمن الاختلاف». وهكذا كانت «مدارس المخطوبات» في الكاميرون تستهدف تكوين زوجات المستقبل من طالبات التعميد، حتى يتمكن من تدبير المنزل وخياطة ملابس محتشمة لستر عريهن الذي كان لايزال منتشرًا. أما في الهند فقد قادت التربية المبذولة من قبل المبشرين، بحسب بورثويك (Borthurick)[86]، إلى إعادة تحديد العلاقات الزوجية بين الطبقة الهندوسية الوسطى. إلا أن التقاليد الهندية، بحسب مؤلفين آخرين، وبخاصة الفيديه التي طُورت لمقاومة انتشار الإسلام، كان لها وقع أكثر أهمية. ومهما يكن من أمر، فإن الهنديات من شتى الأوساط اللواتي درسن في مدارس المبشرين، وجدن فيها إرادة للاعتماد على أنفسهن[87].

أما فيما يتصل بالجانب الآخر من العمل الاجتماعي الاستعماري أي الصحة: فيجب التذكير بداية بأن الاستعمار تسبب في العديد من الأموات، بين الشباب على وجه الخصوص. والأوضاع شديدة التنوع على كل حال: إذ تضاعف السكان في المغرب، وازدادوا باعتدال في إفريقية الغربية، وفي إفريقية الاستوائية تناقصوا من (1890) إلى (1920)، ثم كان التناقص أضعف من (1920) إلى (1945)، ليزدادوا فيما بعد بدًا من (1960)[88].

في بداية القرن، أطلق المستعمِرون حملات لاستئصال الأمراض، وبخاصة بوساطة التلقيح الذي كثيرًا ما كان يجرى بقوة الشرطة: لكن سكان الأرياف[89]، الذين يشملون أكبر تجمع للنساء، أُهملوا. وفي هذه الأثناء، بعد الحرب العالمية الأولى، ظهرت إرادة استغلال الاكتشافات الباستورية، والوقاية من الأمراض بتربية الأمهات و«إنقاذ العرق» المهدد بنقص الخصوبة. وهي مسألة تتردد في أوربة نفسها، لكن أسباها مختلفة، لأها تتأتى في إفريقية من الأمراض التناسلية، ومن ممارسة تعدد الزوجات، أي باختصار من «الإفراط في الجماع» كما يزعم، وهذا التفسير يسمح بإخفاء دور الاستعمار. فقد جرى افتتاح دار للتوليد للأهالي بدكار في (1919)، وفي قسنطينة (1923)، افتتح مستوصف للنساء (60000 استشارة)، كما ستفتتح في إفريقية فروع لمعهد باستور في (1923). وكانت تربية الأمهات تنزع غالبًا إلى اهامهن: فقد كن يعتبرن خليعات ومتوحشات، «أسوأ من الحيوانات» لأهن، كما يرى المستعمِرون، كن يحطمن أطفالهن بممارسات تثير الاشمئزاز بقدر ما هي مؤذية. ولهذا بذلت جهود لاستئصال الطب التقليدي الذي كانت تقوم فيه النساء غالبًا بدور هام. ولكن، إذا ما تبين أن بعض الممارسات خطيرة بالفعل أو مؤذية سواء للأم أم للطفل، فإن لبعض النباتات فاعلية حقيقية، جعلت الصناعات الدوائية تستعملها اليوم. وقد كانت السياسة الإنجابية قمعية إزاء النساء، مع تحريم منع الحمل والإجهاض، وتشجيعية نحو الرجال مع تخفيض الضرائب والمكافآت لآباء العائلات كثيرة العدد.

إلا أن هذه الجهود، وفي إفريقية على وجه أخص[90]، ظلت ضمن حدود الخطابات، وظل عدد السكان المشمولين بالخدمات الصحية والحوافز المالية أو الإجراءات القمعية، جد قليل: ففي تنزانيا أفاد (5%) إلى (15%) من الرجال والنساء من الخدمات الصحية، وفي الكونغو، كان (210000) رب أسرة فقط يتلقون تعويضات عائلية في (1955)[91]. وحتى في أوغندا، حيث كان نشاط المبشرين حثيثًا، لا يمكن عدّ تجاوز معدل الولادات منذ (1924) لمعدل الوفيات، مدينًا لهم: فحتى (1926) كانت فقط (2000) ولادة إلى

(16000) ولادة طفل حي تجري بإشراف قابلات. وربما كانت المعونات الغذائية في كينيا وتنزانيا أكثر فاعلية من التدخلات البيولوجية – الطبية في تلافي الأزمة السكانية. إذ كانت النساء يتجنبن الأطر الطبية وشبه الطبية لأنهم كانوا من الذكور غالبًا وأجانب، كما كانوا ينتقدون عاداتهن. ويفسرِ ضعف التعليم الابتدائي، دون الكلام عن الثانوي، تعذر إيجاد النساء المؤهلات اللائي تكتشف الإدارة متأخرة أنها بحاجة إليهن. فلم تكون مدرسة الطب في دكار من (1921) إلى (1944)، إلا (336) قابلة و(23) ممرضة زائرة. وكانت هؤلاء الأخيرات نادرًا ما يتكلمن اللهجات المحلية. وعلى الرغم من أن هذه الحملات ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الأمل بالحياة لم يكن يتجاوز خمسة وثلاثين عامًا في إفريقية الفرنسية العام (1955)، وكان لا بد من انتظار الاستقلال حتى تزول المجاعات في الهند. وفي الهند الصينية[92] كان من المفروض أن تسمح السياسة الصحية إضافة إلى تطوير شبكة ري كثيفة زادت الإنتاج الزراعي، بتخفيض معدل الوفيات، ولكن هنا أيضًا، لم يكن التقدم الاستعماري متناسبًا مع التكلفة التي تحملها هؤلاء المستعمَرون، وبخاصة أثناء الحروب.

اختلف الاستعمار الثاني عن الأول بعمل حاسم أكثر جذرية بين الجنسين. بينما ظلت تدخلات استعمارية أخرى أكثر دوامًا عبر الزمان، سواء توجهت إلى الدين والحياة الجنسية أم إلى استئصال السلطة السياسية الأنثوية.

4/ 1/ 3) الاعتراضية الاستعمارية

4 / 1 / 3 / 1) الدين

مع أن الاستعمار الأول جرى باسم المسيح، والثاني باسم التقدم، فإن المبشرين قاموا في الحالين بدور واحد تقريبًا، جوهري على صعيد إضفاء الشرعية على الاستعمار، لكنه هامشي في مستوى الإنجازات الملموسة، فيما عدا بعض الجيوب. إذ كانوا يقترحون نموذجًا للعلاقة بين الجنسين مخالفًا لاستقلال النساء الذاتي، لاقى معارضة في الأماكن التي كان موجودًا فيها، إلا أنه بدا تحسنًا في مجتمعات أخرى.

كان النموذج العائلي المقترح من قبل المبشرين، سواء كانوا كاثوليك أم بروتستانت متشابهًا: إلغاء الحرية الجنسية قبل الزواج وبعده، وإلغاء الحق في الطلاق، وتعدد الزوجات، ولكن أيضًا تعدد الأزواج للمرأة الواحدة، وتبعية المرأة لزوجها. فعندما بين أحد الرهبان اليسوعيين لأحد المونتانيي ناسكابي (Montagnais - Naskapi) بأنه حينما تكون الزوجة غير وفية، لا يمكن معرفة ما إذا كان الطفل ابن الزوج حقًا، أجاب:

«أنتم الفرنسيين، لا تحبون إلا أطفالكم، أما نحن فنحب كل أطفال قبيلتنا». وهكذا شُجع الرجال على التكفل بإنتاج وتوزيع الاحتياجات والقيام بإدارة أسرهم حتى بالعنف. وكان بعض الرجال يعيدون على نسائهم خطابًا متأثرًا بكلام المبشرين: «أنتن النساء اللواتي تبقين الشياطين بينكن. ولا تردن أن تتعمدن. وعندما تمررن أمام الصليب لا تحيينه، وتردن الاستقلال. اعلمن الآن، أنكن ستطعن أزواجكن. وأنتن الصغيرات، اعلمن أنكن ستطعن أبويكن، وإلا فلن نطعمكن». وكان بعض النساء يقبلن هذا الخطاب ويعترفن للقسيس: «لقد عصيت الله يا أبت، فلم أطع زوجي. . . » وأخريات يتمردن[93].

ومع ذلك، كان التنصير شكليًا على الأغلب وسطحيًا، فلم يحول بعمق العلاقات بين الجنسين. ففي المكسيك، كان كل الهنود تقريبًا يعيشون منذ (1540) شكليًا ضمن قوانين الزواج المسيحي، لكن الميدان المنزلي كان لايزال في القرن الثامن عشر محكومًا من قبل الجماعة[94]. إذ كان رجال الدين في الواقع قلائل وليسوا مثاليين في سلوكهم دائمًا. علاوة على أن وسائل الضغط كانت تعتمد على الكلام والإقناع بالخصوص. ومع ذلك، تدل اتهامات محاكم التفتيش العديدة ضد هندريات حوكمن بتهمة السحر، على مقاومة الأهالي وبخاصة النساء، كما تدل على وجود قمع حقيقي[95]. وبينما كانت تجارة الرقيق تتخذ أبعادًا هائلة في جزر الأنتيل الفرنسية، كان متوسط عدد العبيد الذي كان على كل رجل دين تربيتهم يزداد بقوة. وكان الأزواج كثيرين في القرن السابع عشر، بينما أصبحوا نادرين في القرن الثامن عشر، حيث لم يتواجدوا إلا في مغارس كبيرة يملكها رجال دين أو أسياد كاثوليك. وكثير منهم كانوا مع ذلك، بحسب رجال الدين «أسرًا سيئة»، لأن العبيد لم يكونوا يعتقدون بعدم قابلية انحلال الزواج، أو لأن تعدد الزوجات كان مستمرًا، وبخاصة لدى العبيد المؤهلين. وقد أشاع أفق إلغاء الرقيق في القرن التاسع عشر موضوع ضرورة غرس الأخلاق في نفوس العبيد، لكن هذه الحملة الأخلاقية لم تترجم إلا بزيادة ضئيلة في المتوسط السنوي لعدد الزيجات بين العبيد، لم يكن يبلغ الخمسين في العام. وبعد الإلغاء جرى العديد من الزيجات، واعتُرف بالعديد من الأطفال، لكن هذه الحركة لم تستمر طويلاً[96].

أما رأي العبيد في هذا التنصير فغير معروف تمامًا. إذ نجحوا على كل حال في الإبقاء على بعض الاستقلال والاستمرار في ممارسة عبادات ذات أصل إفريقي كالفودو التي تقوم النساء فيها بدور حاسم، في سان دومانغ التي أصبحت هاييتي، على وجه الخصوص. ويبدو أن المبشرين البروتستانت قد نجحوا أغلب الأحيان في تنصير العبيد

بعمق، سواء في جزر الأنتيل الإنغليزية أم الاتحاد الأمريكي. فالدين وهو يغرس إيديولوجية أهلية الجنس للاحترام، التي لم يكن النساء من العبيد قادرات دائمًا على إعمالها، كان يعطي مع ذلك معنى ولغة للاضطهاد الذي كن يعانين منه، مثل اليهود في مصر. ولذا نجد النساء اللائي يكتبن سيرة ذاتية، يفعلن ذلك بعبارات دينية[97].

وكانت دوافع اعتناق النصرانية من قبل الهندوس في بومباي جد متنوعة[98]. فبينما كان الرجال يعتنقونها غالبًا لدوافع دينية مجردة، كانت النساء يفعلنه بطلب من أزواجهن أو لأنهن كن يعتبرن أنفسهن مضطهدات من قبل الهندوسية. إذ إن بانديتا رامابای (Pandita Ramabai) الشهيرة التي بعد إقامتها في إنغلترا والولايات المتحدة، أسست أول جمعية للنساء في ماهاراشترا (Maharashtra) وأنشأت دارًا لإعادة تأهيل البغايا ومدرسة، اعتنقت المسيحية في كنيسة مسيحية منشقة العام (1883)، لأنها كانت تفضل دينًا لا يضع فروقًا بين الطبقات والألوان أو الأجناس. وكثير من الأرامل اللواتي كن يترددن على مدرستها اعتنقن المسيحية، على الرغم من معاملة عائلاتهن السيئة نتيجة لذلك. فقد كن يجدن فيها حياة يومية أكثر يسرًا، لا سيما أنهن لم يعدن خاضعات لمجموعة المحظورات المتصلة بنجاستهن المفترضة التي كانت الهندوسية تفرضها عليهن. لكن اختيارهن هذا لم يمنعهن من انتقاد عنصرية المبشرين، رجالاً أو نساءً، ومن الإلحاح على هويتهن الهندية. وفي إفريقية أيضًا، اعتنقت النساء المسيحية أحيانًا لدوافع مادية، وبخاصة للاستفادة من القانون المدني الذي كان يسمح لهن بوراثة أزواجهن، على عكس الأعراف. حتى إن بعض هؤلاء الإفريقيات أسسن كنائس مسيحية منشقة[99].

وقد اشترى مبشرون في إفريقية نهاية القرن التاسع عشر عبيدًا لإعتاقهم، كما افتدوا فتيات التجأن إليهم من زيجات بالإكراه أو لمتابعة دراستهن. وقد ناضلوا أحيانًا ضد إعادة تزويج الأرامل بالقوة، وحاولوا تحسين ظروف النساء، إلى الحد الذي رفض فيه زعماء في زمبابوي قبول بعثة تبشيرية على أراضيهم: «إذا ما ضربت زوجاتي، سيسارعن إلى اللجوء لدى المعلم». ويُقرِّع مبشرون آخرون في غانا أو في الكاميرون الرجال العنيفين والنساء غير المطيعات على وجه الخصوص[100]. وهكذا لم يكن عمل المبشرين سلبيًا دائمًا، مثلما كان بشأن تبعية النساء الشديدة.

4 / 1 / 3 / 2) الحريم الاستعماري

منذ ماركو بولو (Marco Polo) حتى الروايات الاستعمارية التي تعرض الفتيات والنساء المستعمَرات أنفسهن فيها أو يُعرضن من قبل آبائهن أو أزواجهن، مرورًا

بالكارت بوستال الذي يصور نساءً شبه عارياتٍ في الوضع المتراخي ذاته، مهما كانت حـــضارهن، اصطُنعت تخيلات استعمارية ذكورية، النساء فيها مبذولات ومهيئات لكل الملذات[101]. وهو تمثل بيِّن الاختلاف عما في أوربة حيث تراقب الأسر والكنيسة أكثر فأكثـــر الصلة بالنساء، وتُستبدل صورة النساء الإباحيات والماجنات بصورة نساء دون رغبات، متزمتات في ملابسهن. هذا الحريم الاستعماري، وفقًا لصياغة علولة الموفقة[102]، سيسعى بعض الرجال إليه عبر العالم، من أمريكا إلى الهند الصينية، وحتى تحت حجاب الجزائـــريات. فالغـــزاة الإسبان يبحثون عنه بالشره ذاته الذي يبحثون به عن الذهب، ويكونـــون حـــريمهم بإحاطة أنفسهم بالإماء. وعندما يتمردون في إسبانيولا، يطالبون بإعفائهم من العمل والتمتع كما يشاؤون بالنساء[103].

وهكـــذا تحـــول حلـــم البعض أحيانًا إلى كابوس للبعض الآخر. فهي أولاً حرب الاستيلاء وما جرته من اغتصابات دون عقاب لنساء لا حيلة لهن، لأهن يواسين جنودًا لم يعـــد الآخـــر بالنسبة إليهم كائنًا بشريًا بل عدو يرهبونه ويذلونه. والهندريات اللاتي يـــأبين تسليم أنفسهن يجلدن بالسياط، ويقتلن. أو يرمى بهن للكلاب، كما في يوكاتان (Yucatán). وقد يكون الاغتصاب إستراتيجية للإرهاب، كما في الجزائر، حيث ترسل بـــنات الأعـــيان المعاندين إلى دور الدعارة العسكرية (BMC) الميدانية[104]. ومن ثم، أو بالتوازي، أتى وقت التحالفات مع بعض الجماعات الإستراتيجية للسيطرة على السكان بتقسيمهم. فتستخدم النساء عندئذ كمترجمات لغويات وثقافيات، وهن يُعلِّمن عشاقهن الجغـــرافية الطبيعية والاجتماعية، ويساعدهم على اتقاء المؤامرات والانتفاضات. وقصة غـــرام بوكاهونتاس (Pocahontas)[105] تمثل العلاقة بين مستعمِر ومستعمَرة، سواء بين الجنسين أم بين الجماعات، كتحالف وليس كحرب. ومع ذلك، نادرة هي الزيجات بين المسيطرين والمسيطر عليهن.

غ. غروسييله (G. Groslier)، طريق الأقوى[106]

يقول بيير تيرنييه، وهو يصف امرأته فيتونيا:

«لمَ تكون أدنى مني في الواقع لأها من عرق آخر؟ فلديها قلب وروح. أليسا من طبيعة قلوبنا وأرواحنا ذاهما، وأليست تستعملها كما نستعملها نحن؟ هذا التعلق وهذه الطاعة وهذه الرصانة، وهذا الاهتمام الحثيث الذي تحيطك به، هي صفات أنثوية لا تتكلفها، بل تصدر عنها بالوراثة، وتتخذ في عينيك لون الحب، ويومًا بعد يوم، تفقد صوابك. والمقارنات التي تخطر على بالك سرعان ما تعطيك الحق. فليست الفرنسية التي تكون هكذا! بالتأكيد لا. إذ تبدو لك الفرنسية ثقيلة، غليظة، سوقية، صخابة، لأن تحت ناظريك هذا الجسم الرشيق اللدن المستسلم. وتصبح الملابس الغربية معقدة، سخيفة، لأنك

تتلاءم أفضل الآن مع إزار حريري دائم النضارة وغطاء للرأس. إن الفرنسية تعاني من المناخ، تتعرق، شعر عانتها وإبطيها يثيران فيك الاشمئزاز، أما هذه الأهلية فتظل غضة، جافة، ناعمة كالعاج».

ولم يواتهم الحظ إلا مع الأميرات، مثلما كان الشأن مع بوكاهونتاس، التي صارت الليدي ريبيكا (Rebecca) وقُدمت إلى البلاط الملكي الإنغليزي قبل أن تموت في لندن، ذلك أن الرتبة هي التي تمنح البياض لا المال. وحتى هذه الإستراتيجية ليست منتشرة عندئذ: ف(10%) فقط من الغزاة الإسبان تزوجوا أميرات في إسبانيولا العام (1514)، وهو ما يسمح لهم من جهة أخرى المطالبة بأراضٍ[107]. وفي القرن السابع عشر، كان كولبير (Calbert) يحلم بمستعمرة خليطة في كندا، لكن الحاكم فودروي كتب بداية القرن الثامن عشر بأنه «لا يحب خلط الدم الجيد بالرديء». وفي القرن التاسع عشر، يأمل الإيديولوجيون الفرنسيون بلا جدوى في زواج أبناء المستوطنين من الفتيات القبائليات في الجزائر.

لقد كانت المعايشة هي مؤسسة العلاقات الجنسية الحقيقية تحت نير الاستعمار: فهي لم تكن تؤمن أي حق للرفيقة أو لأطفالها، وتسمح بتبديلها بحسب الرغبة. وكان بعض الغزاة والغراس الأنتيليين أو الهولنديين يتركون أتباعهم من الأجراء أو العبيد من «ذوي الخبرة» يختارون امرأة كمكافأة أو لإرضائهم، ولكن أيضًا حتى لا يذهبوا هنا وهناك، وهو ما سيضر بصحتهم ويؤثر على إنتاجيتهم، ويمكن أن يغضب العمال الآخرين. وكانت قواعد التوصل إلى النساء ترتبط ب«العرق» والمؤهلات والأقدمية. وكانت هذه الترتيبات في مزارع قصب السكر في سان دومانغ، والجيش في الهند في القرن الثامن عشر، أو المطّاط بسومطرة في نهاية القرن التاسع عشر، تشجَّع من قبل الشركات والإدارات التي كانت تأبى دفع تكلفة نقل الزوجة والأطفال لمستخدميها أو منحهم أي منافع، مشجعة بصمت على المعايشة مع المستعمَرات[108]. وكما يشير ضابط صحة في الكونغو الألماني: «فإن فائدة المعايشة أكبر من ضررها على الصحة (. . .). والأنثى الخالدة حتى تحت بشرة سوداء ترياق ممتاز ضد الحرمان العاطفي الذي يطرأ بسهولة أثناء العزلة الإفريقية»[109]. ويضيف أن هذه العلاقات تحمي من أخطار عديدة، إلا أنه يجب سحب أي اعتراف رسمي بها أو حماية لها. وعندما تترسخ الهيمنة بصفة كافية، ويتوجب إضفاء الشرعية الأخلاقية عليها، ويتكاثر الخلاسيون، أو عندما تنتظم المقاومة، ينبغي معارضة مجموعة المهيمنين بمجموعة المهيمَن عليهم طبقًا لقواعد عرقية، بقطع أي جسر بينهما. وحينئذ تستقدم الشركات والإدارات الزوجات، وهن اللواتي سيُلقى عليهن اللوم للتباعد بين المجموعات القومية.

ويمكـــن للآبـــاء أو الأزواج الأمريكيين أو الأفارقة الذين يشعرون بالافتقار إلى المترلة إعطـــاء بناهم أو إمائهم. وسواء أكانت الهدية لأوربي أم لرجل من جلدهن، فلا يغير هذا مـــن وضعهن شيئًا. وهذه العلاقات عابرة ولا شك، لكن يمكن الافتراض بأهن سررن بها أحـــيانًا. وقد تمكنت بعض الأمريكيات الهنديات والنساء السينيارس (Signares) في سان لـــويس (Saint - Louis) أو التمـــتاف (Tamatave)[110] ممـــن «لا يتبعن أحدًا» أن يخترن رفقـــاءهن. إذ كـــان هذا الوضع يؤمن بعض المنافع المادية للنساء، وهو ما لا يمكن إهماله عـــندما كان الاستعمار يفقر ويجوع الناس، إلا أنها لم تكن هامة هذه المنافع. فقد عاشت ملغاشية في القرن العشرين سبع عشرة سنة مع رجل، وأنجبت له طفلين، اصطحب أحدهما إلى فرنـــسا ثم لم تسمع عنه شيئًا قط. ومع ذلك، استطاعت بفضل هذه العلاقة مساعدة أبويها وامتلاك بقالية. وبعدما كانت محتقرة ممن حولها، انتهى الناس إلى قبول وضعها.

وقد كانت العلاقات المادية موجودة قبل الاستعمار، وبخاصة في الجزائر، حيث كانت تنظمها السلطة العثمانية في الموانئ، وفي الهند حيث كانت البغايا يشكلن جماعة مهنية. إلا أنها تضخمت مع تنامي هجرة الذكور، وانحلال الأواصر القبلية والعائلية، وانتشار الفاقة، علاوة على وجود الجيوش الاستعمارية. فلم يكن أمام النساء المهجورات أو المتمردات حل آخـــر للمحافظـــة على البقاء، باعتبار أن أجورهن لا تمثل أكثر الأحيان إلا نصف أجور الـــرجال (الثلث في الجزائر)، وأنشطتهن المستقلة، كبيع الجعة التي كن يخمرنها في جنوب إفـــريقية ممـــنوع غالبًا. إذ كانت البغايا يمثلن (20%) من أحد أحياء عبدان (Ibadan) في نـــيجيريا، وكـــن ينظمن فروعًا نسائية في المنظمات السياسية، بينما كانت ربات البيوت مترويـــات في بـــيوتهن. كما وُصمت العلاقات العفوية أو الطقوسية بوصمة العار ذاتها. والنساء اللواتي صنفن هكذا أخضعن لمراقبة صحية وحُدَّ من حركتهن[111].

أما الإماء فمصيرهن مرتبط بمشيئة السيد. فمن الصعب الكلام عن رغبة من قبل امرأة لا تـــستطيع الـــرفض. إذ كـــان (60%) من النساء العبيد في جنوب ما سيصبح الولايات المـــتحدة، بين سن الخامسة عشرة والثلاثين معرضات لتحرش من رجل أبيض[112]. وإذا مـــا كـــان قانون السود يسمح للعبيد بالشكوى من سيدهم إلا أن هذا الحق لم يمنح في الواقـــع، وحـــتى في حالات التعذيب الصريحة. والحال أن الاغتصاب الذي لم يكن معتبرًا مخالفـــة أو جـــنحة، لم يكـــن معتبرًا كذلك اجتماعيًا طالما أن جمال الإماء كان يضيف إلى قيمـــتهن، ومن ثم إلى استخدامهن جنسيًا. وكان بعض الأسياد يعترفون في مراسلاتهم بتـــرك العنان لعمالهم البيض بين الزنجيات. زد على ذلك أن التمثلات كانت تجعل الأمة هـــي الخلـــيعة، ومن الأبيض ضحية محاولات الإغواء من قبل «المرأة الملونة». ومع ذلك،

حـــصلت قـــصص حـــب مجنون بين أسياد وإماء، كهذا السيد الفرنسي الذي انتقل إلى المستعمرات الإنغليزية بدلاً من أن يفقد عشيقته. وكان إماء أخريات يتقاضين مالاً مقابل محاســـنهن. فالـــشكاوى المقدمة فيما بين (1800) و(1850) من قبل إماء (ربما محظيات) إلى محـــاكم التفتـــيش في لـــيما (حيث كان يعيش 60% من عبيد البيرو) تبين أنهن سلمن أنفسهن للحصول على منافع فورية، ونادرًا بسبب العنف، وكن استعملن حجة «البكارة المنـــتَهكة» للحصول على حريتهن. وكانت جدة ألكسندر دوما (Alexandre Duma)[113] بـــيعت مع ثلاثة من أولادها الأربعة من قبل أبيهم. واللويزانية جاكلين لاميل (Jaqueline Lamelle) الـــتي ولدت أمة وبيعت عدة مرات، أضحت مدبرة مترل لأحد البيض وخليلته ثم أمًـــا لبـــناته. وبعـــدما أعتقت معهن من قبله، انتهت إلى وراثة أملاك مالكها القديم، وأصبحت هي نفسها مالكة للعبيد[114]. وتفسر المعايشة كون إعتاق الإماء أكثر من إعتاق الـــرجال. ومـــع ذلك، ظلت حالات الاعتاق جد محدودة: ليس أكثر من (3) نساء من (1000) كـــن أعـــتقن. وبخـــلاف ما تتناقله الخرافات، إذا ما كانت النساء المعتقات من مدبـــرات المـــنازل أو التاجرات في كاب فرانسيه (Cap Francais) يبعن ويشترين أملاكًا وعبيدًا، فإنهن لم يكن يحزن إلا (10%) من الملكيات في سان دومانغ[115].

وكانـــت بعض الإماء يقاومن تحرش البيض الجنسي، لكن الثمن الذي عليهن دفعه كـــان غالـــيًا في أكثر الأحيان، سياط، تعذيب، كما كان لأسرهن. وهكذا، ليعاقب هارييت جاكوبسن (Hariet Jacobs) لأنها قاومته، قام سيدها بالتفريق بين عمها وامرأته اللـــذين كانـــا يحبان بعضهما بعضًا بشدة، وباع أخاها. ويكشف سكوت سير العبيد الذاتية وهفواتها عن الألم الممض لهذا التحرش الدائم، حتى وراء بعض النجاحات الباهرة، كنجاح السيدة كيكلي (Keckley)، وهي أمة سابقة أصبحت مصممة للأزياء وصديقة حميمة للسيدة لينكولن[116].

4/ 1/ 3/ 3) تآكل النفوذ السياسي للمرأة

شـــنت إيـــزابيل ملكـــة إسبانيا (الغزو) (conquista) مع زوجها، وحكمت الملكة فيكـــتوريا إبـــان اســـتئناف توسيع الإمبراطورية البريطانية. ومع ذلك، ألحق الاستعمار خـــسارة جذرية بسلطة النساء السياسية حيثما كانت موجودة، بينما كان المستعمرون يتفاوضـــون مـــع بعض البنى الذكورية أو يبتدعونها حتى يصنعوا لهم حلفاء. وليس من الممكن دائمًا معرفة مدى السلطة السياسية للنساء بدقة قبل الاستعمار أو حتى في بداياته، لأن الروايات الأولى كتبت من قبل أوربيين متشبعين غالبًا بأفكار مسبقة. وهكذا لم ير

المبشرون اليسوعيون في إيروكوازيا، بحسب أندرسون (Anderson)[117]، السلطة السياسية للنساء لأن حقيقتها شديدة البعد عن مقولاتهم العقلية. مع أن هذه السلطة كان معترفًا بها لدى الإيروكوا، ومنذ (1650) من قبل الراهبة ماري دو لانكارناسيون (Mari de L'incarnation) رئيسة رهبنة الأرسولين (Ursaline) في كويبك (Québec)، ربما لأنها كانت أول امرأة تكتب عن الهنادرة. إذ كانت النساء انتدبن أول السفراء لبحث السلام بمونريال في (1653)[118]. وفي المقابل، ظهر أول حضور للنساء في المجالس، بحسب فيو (Viau)، بعد الاستعمار، مع الحرب ضد الأوربيين. فقد اكتسبت النساء المسنات على وجه الخصوص عندئذ سلطة اجتماعية، وسلطة سياسية هامة، ولم يترددن بالتدخل عند الحاجة في الشؤون المتصلة بالحرب. وهو ما جعل الحكومتين الكندية والأمريكية إضافة إلى المبشرين يحاولون عندئذ تشجيع الرجال على الزراعة والنساء على تدبير شؤون أسرهن. واستبعدت النساء في (1848) من حقوقهن السياسية من قبل رابطة الإيروكوا في الولايات المتحدة[119]، وفي (1876) تطبيقًا للقانون الهندي الصادر من الحكومة الكندية. كما سحب هذا القانون نفسه صفة الهندري عن النساء اللواتي يتزوجن من أبيض، وحرمهن هكذا من الرعاية الصحية والتربية، ومن حق الانتخاب والملكية في المحميات. ولم يعدل إلا في (1985)، بفضل نساء مثل ماري تو أكس إيرلي (Mary Two – Axe Earley) وهي من الإيروكوا، أسسن جمعية الحقوق المتساوية للنساء الهنديات في سنوات (1960)[120].

كما لم يكن المستعمِرون يعترفون بالبنى السياسية المزدوجة حيثما كانت موجودة، سواء في أمريكا[121] أم في إفريقية الجنوبية أو الاستوائية[122]. فزوجات الزعماء الأشانتي في ساحل الذهب (غينيا الحالية) اللواتي كن يقمن بالنيابة عنهم في غيابهم، فقدن هذا الدور الرسمي، بينما أبعدت النساء الإيغبو في نيجيريا عن المجالس المحلية التي أسست في إطار الحكم غير المباشر بعد الحرب العالمية الأولى. مثلما أبعدت النساء في إفريقية الفرنسية أكثر فأكثر.

وحتى نساء السينيار في السنغال، اللواتي قمن بدور جوهري في اندماج الأجانب ضمن المجتمع المحلي، سواء على الصعيد الاقتصادي أم السياسي، أقصين عن مجالس المواطنة، بينما اعترف بالرجال في غوريه (Gorée) وسان لويس ودكار وروفيسك كمواطنين فرنسيين في (1916). غير أن بعض فترات الأزمات كانت أكثر ملاءمة للاعتراف السياسي بالنساء. كما حدث في سيراليون عندما استعملت السيدة يوكو (Yoko) وهي زوجة ثم أرملة أحد الزعماء، السلطة الاستعمارية للارتقاء إلى منصب

زعيمة الكابا ميند (Kapaa-Mende) في فريتاون. فحمت التجار البريطانيين وأسهمت في قمــع حرب الضرائب العام (1898). وبعد هذا التمرد، عينت نساء أخريات في مكان الرجال الذين شاركوا في المقاومة.

وقــد ناضل الجنسان ضد الاستعمار. إذ قامت الهندريات بدور هام في الانتفاضات الكــبيرة التي قادها توباك آمارو (Tupac Amaru) وزوجته ميكايلا باستيدس (Micaela Bastides)[123]. وقــد ثرن على المعاملة السيئة من طريق «إضراب البطون» وبخاصة في نيكاراغوا، حيث حصلن على وعد بتحسين ظروفهن[124]. وناضلن كإماء بكل الوسائل الممكــنة. إلا أن أوضاع الجنسين الخاصة بكل منهما حددت كيفيات المقاومة. فقدرة الــرجال على الحركة، وهم يرسلون للقيام بالأعمال للملك، ويسلَّحون من قبل البيض للقنص أو للدفاع عن المستوطنات ضد الهنادرة أو الغرباء، أو حتى في الصراعات الثورية، زادت بالنسبة إليهم إمكانات الفرار والإسهام في التمردات. أما النساء فكن على العكس يــتكلفن بالأطفــال، وكان هذا يجعل فرارهن أكثر صعوبة، حتى وإن فر البعض منهن معهم أو تركوهم لدى أسيادهن. وكان الأطفال يقيدون عندئذ بالسلاسل أحيانًا عقابًا علــى جريمة أمهاتهم. وعلى غرار أكثر الثورات، كانت هذه الثورة نظمت من قبل من كانــوا في وضع سلطة نسبية: كرؤساء العمال وسائقي العربات، مثل توسان لوفرتور بطل التحرير الهاييتي الشهير. إذ أعادوا توجيه أسلحتهم ضد الذين كانوا أعطوهم إياها مــا إن سنحت لهم الفرصة لذلك. وفي المقابل، تبرهن دراسة روايات العبيد الأمريكيين المنهجــية علــى أن النساء كن أكثر من الرجال في الصدامات الكلامية أو البدنية مع البــيض. كما تشهد دفاتر اليوميات أو قوائم العقوبات لآل كينغ (King) الذين كانوا يملكــون مغــارس في غرانادا والدومينيك وفي غويانا الحالية، على أن النساء كن أكثر وقاحــة وعصيانًا وشغبًا من الرجال[125]. إذ كن بالفعل «المتمردات الطبيعيات» اللاتي تذكــرهن هيلاري بيكلز (Hilary Beckles)، المستغَلات في عملهن الإنتاجي والإنجابي، وفي حياتهن الجنسية[126].

وقد تنامى لدى بعض المستعمَرات وعي نسائي بتأثير التربية الاستعمارية التي تلقاها الــبعض منهن. فعلاوة على الهندية بانديتا روما باي التي ذكرت آنفًا، يمكن ذكر نادي مــتعلمات غرب إفريقية الذي أسس في نيجيريا العام (1927)، وكان يحتج على الإلزام بدفع الضرائب دون الحق في الانتخاب. وكانت الأميرة الإندونيسية كارتيني تتردد يوميًا، علــى الــرغم مــن عزلتها، على إحدى الهولنديات التي كانت تطلعها على الصحافة النــسائية. لكــن نساءً أميات كن ينتظمن أيضًا. ففي أوتار برادش حصلت اجتماعات

العـــام (1925) في قرى عديدة، كانت النساء يطلبن فيها إلغاء تعدد الزوجات، وأجورًا وإرثًا مساوية للرجال، وأيضًا الحق في تسلم منصب (مستشارة بلدية». وقد هيأت نساء الكـــيكويو (Kikuyu) الكينية بأنفسهن عدة مظاهرات فيما بين (1925) و(1960)[127]، فحـــصلن هكـــذا على تحسين ملموس لظروف عملهن، وبخاصة في تناقص الاعتداءات الجنسية. بيد أن (8000) منهن سُجن في (1952)[128]. ذلك أن الثورة على الاستعمار لا تتخذ دائمًا السبل الغربية. إذ إن الإيغبو في نيجيريا استعملن أشكالاً تقليدية من الكفاح ضـــد الـــتهديد بفرض الضرائب عليهن. وعقب عدة مواجهات، كن خلالها يتظاهرن مـــرتديات زيهـــن القتالي المكون من تنانير من القش كن يرفعنها كإشارة على التهكم، تخلت الإدارة عن المشروع[129].

تمـــثل الاســـتعمار الأول بتزايد عدد النساء اللواتي استُبعدن، سواء في إفريقية أم في أمـــريكا. وهذه الحالة حدت بقسوة من حريتهن، حتى وإن نجح البعض منهن في التحرر واكتساب بعض الممتلكات بفضل علاقات متميزة مع البيض الذين لم يسمحوا لهن مع ذلك قط بأن يكن «منافسات» مقابل إمكانات الرجال في الإثراء، الذين كان الميسورون مـــنهم، كالملـــوك أو التجار، يتعاملون على قدم المساواة مع التجار الأوربيين[130]. كما استعمل الاستعباد أيضًا في تهديد المتمردات.

وقد فصل الاستعمار الثاني الفضاء الذكوري عن الأنثوي، بتنمية هجرات الرجال نحو المغارس أو المصانع، وإبقاء النساء في القرى أو البيوت، وتخفيض قيمة أدواتهن التقليدية في الإنتاج دون أن يسمح لهن بالحصول على الأدوات التي كان للابتكارات التقنية أن تضعها تحـــت تـــصرفهن[131]. ولهـــذه الغاية، حاك الرجال المستعمِرون والمستعمَرون والأعيان و«الـــشيوخ» تحالفـــات غـــريبة، لم تكن مع ذلك تمنع تنامي معارضات حقيقية. وعلى الخطابـــات الدينـــية القديمة حول ضرورة انصياع النساء، تراكبت خطابات حديثة حول ضعف عقولهن، وبخاصة حول ضرورة تلقينهن الوصايا الصحية والتدبير المترلي.

غير أن ضعف الوسائل التي أعملت لهذه المهمة يبين أن وظيفتها كانت إضفاء الشرعية على الاستعمار أكثر من تغيير أي شيء مهما كان. والشيء ذاته بالنسبة إلى استنكار حرق الأرامـــل أنفسهن (الساتي)، أو الحجاب أو الزيجات المبكرة والمرتبة بين الأسر، الذي كان يـــستخدم لـــترع الأهلية عن المستعمَرين، في الوقت الذي كان المستعمِر يترع عن النساء حقـــوقهن المدنـــية والـــسياسية، وحقوقهن في تملك الأرض، ويرغمهن على العودة إلى أزواجهـــن بقـــوة الشرطة. أما تعدد النساء الذي كان يحارب رسميًا من قبل المبشرين، ثم رجـــال الإدارة، فقد كان يمارس على نطاق واسع من قبل المستعمِرين أنفسهم، بمن فيهم

رجال الدين، وقد تفاقم سواء بتجارة الرقيق أم بهجرة الرجال المفروضة على المستعمَرين. وعـدم الاعتـراف القانـوني به في «المستعمرات القديمة» الفرنسية (غوادالوب، غويانا، المارتينيك، ريبونيون) أو بالنسبة إلى مسيحيي المستعمرات الجديدة، كان له تأثيرات ضارة على الخليلات وأطفالهن. وكما انضمّ الاستعمار إلى البنى الإقطاعية والعشائرية، فقد اعتمد علـى البنى الأبوية الموجودة وعززها. ومع ذلك، فكما أن التحالفات مع بعض الأعيان لم تكـن تمـنع نزع الملكيات ورفض السيادة، لم تكن التسويات بين الرجال للسيطرة على النساء تمنع الاستحواذ الجنسي كتهديد وأحيانًا كواقع.

طبق الاستعمار على المستعمَرين قوالب فكرية خارجة من عالمه العقلي الخاص، سواء الخطيـئة الأبديـة للنساء أم نقصهن «الطبيعي» المزعوم أو «الثابت عمليًا». وعلى كل حـال، لم تكـن النساء الغربيات أنفسهن يتمتعن بعد بملء حقوقهن المدنية والسياسية والإنجابـية. وكان هذا أكثر قسوة على النساء المستعمَرات منه على الأوربيات. ويمكن تفـسير هـذا بأسـباب نفسية اجتماعية: فقد كان المستوطنون عزابًا، ومعادين للمرأة بالعقـيدة أو بالتقالـيد، أو فـارين من الحياة الزوجية التي أصبحت تثقل عليهم بعدما حصلت النساء على سلطة أكبر في بيت الزوجية[132]. وكانوا يستطيعون في المستعمرات أن يطلقـوا العـنان لأحلامهـم في المغامرات، بعيدًا عن السلطة اليومية التي استطاعت النـساء، علـى الرغم من كل القواعد والمؤسسات المعاكسة، بناءها في مجتمعهن. لكن الـتفاوت في المعاملة التي عانت منها النساء المستعمَرات يمكن فهمه بالضرورة السياسية للحفاظ على النظام الاجتماعي في المستعمرات بالخصوص، وبالإرادة في إلقاء كل عبء التناسل الإنساني عليهن.

ولاتزال وصمات الاستعمار إلى اليوم ملموسة، في القوانين العرفية التي ابتدعت منذ قـرن، وفي الحقوق بالأراضي الضائعة، وفي السياحة الجنسية التي تستغل الأطفال. وبعد قرن من موت كارتيني (Kartini)، الأميرة الجاوية، حبيسة البيت منذ سن الثانية عشرة، التي زوجها أبوها لرجل لم تكن تعرفه، لاتزال الكلمات التي كتبتها لابنتها التي لم تكن ولدت بعد صالحة إلى اليوم: «مهما فعلت، فلتفعله بإرادتها الخاصة»[133].

5) رؤى وخطابات



5 / 1) معاداة الاستعمار

مارسيل ميرل (Marcel Merle)

إذا ما كانت الاكتشافات الكبرى نتيجة للمصادفة، فإن الاستعمار الذي تلاها أضحى سريعًا مشروعًا منهجيًا وهائلاً. إذ لا توسع دولة ما سيطرها دون عقاب على أراضٍ بعيدة وأناس غرباء، دون أن ترصد استثمارات ضخمة ومتعددة في كل مجالات النشاط السياسي والعسكري والاقتصادي والإداري والثقافي. وقد انتفع هؤلاء وأولئك من مساندة السلطات القائمة في البلدان الأوربية المعنية بهذه المغامرة التي تحدد بداية العصور الحديثة. لكن مبادرات السلطات الحاكمة صدمت أيضًا بعض الحساسيات والمعتقدات والمصالح. والحكومات من أجل ترسيخ هيمنتها وتعبئة دعم مواطنيها، كانت بحاجة إلى تبرير وشرعنة سياستها في الاستيلاء على الأراضي والاستقرار فيها: وكان ذلك موضوع الإيديولوجية «الاستعمارية» بالذات.

وكما يحدث دائمًا، حفزت هذه الإيديولوجية المعارضين، على بناء إيديولوجية مضادة: هي معاداة الترعة الاستعمارية. لكن علينا، قبل فتح هذا الملف، توضيح عدد من الملامح التي تميز هذا التيار الفكري.

الأول هو أن الأوربيين كانوا الوحيدين، من بين المستعمرين الكبار من روما إلى الإسلام، الذين أثاروا حركة احتجاج داخلية. ويمكن عد هذا الشكل من المقاومة

للمذهب الرسمي من مآثر قارتنا. ودون إهمال هذا الجانب المجهول أكثر الأحيان من المشكلة، ينبغي الإشارة إلى الميزات الخاصة بهذا الشكل العريق من المقاومة.

كانت معاداة النزعة الاستعمارية، بداية، خلال القرون الثلاثة الأخيرة، تيارًا ضعيفًا ضمن الدول المستعمِرة. ويمكن القول عن الاستعمار ما كان برودون (Proudhon) يقوله عن الحرب بالقياس إلى السلام: «فإلى جانبها الواقع دائمًا، أي امتلاك (ستة آلاف سنة) أما السلام فهو دائمًا مشروع وأفق». وهكذا سيفرض الاستعمار نفسه على غالبية الناس كوضع مألوف، منذ اللحظة التي يدخل فيها ضمن العادات وضمن حياة الدول.

ولا تظهر معاداة الاستعمار فيما بعد في حالتها المحضة. بل هي مخالطة دائمًا لرؤية شاملة للمجتمع، وتتضمن أحيانًا تنازلات لقضية الاستعمار. فمن المناسب، حتى لا نسقط في رؤية كاريكاتورية للأشياء، احترام خط الحدود العقلية التي تفلت أكثر الأحيان من أعمال المتساجلين من الجهتين.

أخيرًا، إن معاداة الاستعمار ليست مذهبًا واحديًا ولا متماسكًا. إنما هي بالأحرى مجموعة مقترحات تستند إلى دوافع متنوعة، بل متناقضة أحيانًا، وتفضي إلى حلول مختلفة بعضها عن بعض- بدءًا بالاتجاه الإصلاحي المعتدل حتى المعارضة الجذرية- ولم يحصل قط بين هذه الاتجاهات المختلفة، في لحظة ما، ائتلاف عام. وقد تؤدي الحلقة الأخيرة من تصفية الاستعمار بالمرء إلى الظن بان معاداة الاستعمار تغلبت أخيرًا على خصمها، بفضل الاتحاد المقدس بين جميع مكوناتها. إلا أن الأمر يتعلق هنا، كما سنرى، برؤية شديدة السطحية للأشياء. لأن الاستعمار انهار في الحقيقة تحت عبء تناقضاته الخاصة، وكثيرًا ما سارع خصومه لنجدة نصر لم يكن نصرهم.

5/ 1/ 1) المعارضة ذات الأصل الديني

إذا ما بدأنا بها، فليس فقط لأنها كانت الأولى في الترتيب الزمني، بل لأنها وضعت موضع الاتهام سلطات كانت على علاقة وثيقة بالضرورة، في الميدان، بالمستعمِرين. فطالما كان هؤلاء يتذرعون ب«حق التنصير» من بين ذرائع الغزو، كان عليهم تقديم حسابات للكنيسة، المؤهلة أكثر من السلطة السياسية للتكفل بهذه المهمة، والموجودة مبكرًا في المكان من طريق الإرساليات. وهكذا كانت تبدأ بين السياسيين ورجال الدين فترة تعايش قسري، تناوبت خلالها فترات توتر وتسويات. إلا أن الصورة الشائعة طويلاً للمبشر، كمساعد متساهل للإداري الاستعماري، بعيدة على كل حال عن الواقع.

فمنذ منتصف القرن السادس عشر، يصدر الاحتجاج عن رجال الدين الإسبان، كشاهدين على فظاعات الغزو وقسوة أساليب المحتل. ويظل الأسقف لاس كازاس المحامي الأشهر عن قضية الهنادرة، الذين قام بالدفاع عنهم في عدة مناسبات، وتظل أشهرها (سرد شديد الإيجاز عن القضاء على الهنادرة) التي وجهها إلى ملك إسبانيا في (1552). وسيحصل لاس كازاس من شارلكان على بعض «القوانين الجديدة» للتخفيف عن الهنادرة، لكنها لن تدخل حيز التطبيق.

وفيما وراء هذه المعارضة الناتجة من إيحاء أخلاقي وإنساني، كان الجدال ارتقى إلى صعيد المبادئ من قبل أشهر اللاهوتيين الإسبان، وبخاصة من قبل فرانسيسكو فيتوريا (Francisco Vitoria) (1480 — 1546). ولم يكن السؤال الذي طرحه في (مراجعاته اللاهوتية) (Relection theologiea) (De indis 1532) سوى التساؤل عن الحق في الاستعمار الذي يدعيه الإسبان. ومن بين المبررات التي يسوقها هؤلاء، لا يقر فيتوريا إلا بثلاثة ومع كثير من التحفظات: 1) «الحق الطبيعي في الاجتماع والتواصل» (بشرط أن لا يفضي إلى إضرار بالسكان ومحاربتهم، إلا لحق دفاع المحتلين الشرعي عن أنفسهم، عند الحاجة)، 2) «نشر الدين والدفاع عن البرابرة الذين اعتنقوه» تحت التحفظ نفسه، مع هذه «الملاحظة» التقييدية «قد يحدث أن تفضي هذه الحروب إلى منع اعتناق البرابرة الدين عوضًا عن تسهيله . . . أود التصديق بأن الإسبان اضطروا لاستعمال القوة والسلاح للبقاء في هذه البلاد، لكنني أخشى أنهم ذهبوا إلى أبعد مما لهم الحق فيه والمسموح لهم به»، 3) «حق الوصاية»، مقدم كحل ممكن، لكن اختياري وغير مضمون النجاح، للمشكلة المطروحة بفعل تخلف السكان من الأهالي.

وهذه الأفكار مبتكرة على صعيدين. فـ«الحق الطبيعي في الاجتماع والتواصل» يستند إلى تصور المجتمع السياسي الكوني، الذي عُرض في درس آخر وأعاد بحثه بعد قرن عالم ثيولوجي إسباني آخر هو فرانسيسكو سواريز (Francisco Suárez)، ويمثل رؤية تستبق بعدة قرون فكرة حكومة عالمية، تعلو على الخصوصيات الوطنية والإدعاءات السيادية. ومن جهة أخرى، تذكر صيغة الوصاية حرفيًا تقريبًا، بالحل الذي ظنت أولى المنظمات السياسية الدولية (عصبة الأمم SDN، ومنظمة الأمم المتحدة ONU) اكتشافه لتسوية مصير جزء من الأراضي المستعمَرة التي كان يظن أنها غير مهيأة بعد للاستقلال، بصفة مؤقتة على الأقل. ولم يعد هذا النظام سوى ذكرى. لكنه يعود للبحث الآن لمعالجة مصير عدد من البلدان التي لم تفلح منذ الاستقلال في تحقيق أمنها الخاص والانتقال إلى دولة القانون.

وإذا ما كان علينا أن نشيد ببصيرة هؤلاء الذين يشكلون مدرسة سلامنكا (salamanque)، فيجب أن نشير إلى الفجوة التي شكلتها أفكارهم مع الإدعاءات التبسيطية للمستعمِرين. لكن الجدال لم يبقَ في مرحلة المنازعات النظرية. فقد تدخلت البابوية عدة مرات، ليس للدفاع عنْ حقوق الأهالي وحسب، بل لاحترام عادات البلاد، ومنع المبشرين منعًا باتًا من التدخل في «سياسة الدولة وشؤونها»[1].

وتبدو فطنة الكرسي المقدس أكثر أهمية إذا ما لاحظنا إنشاء المجمع المقدس لنشر الإيمان، في (1620). فقد كان لهذه المنظمة المرتبطة مباشرة بالكرسي المقدس هدف ديني بالطبع. لكنه كان لها وظيفة سياسية احتفظت بها على مر القرون هي: الرقابة والتنسيق انطلاقًا من المركز لنشاط كل الجمعيات التبشيرية، وتجنيبها الإغراء الدائم بالتحالف مع المشروعات الاستعمارية.

سنرى فيما بعد إدانات أكثر جذرية للاستعمار. إلا أن تحفظ الكنيسة يمثل مع ذلك كابحًا لطرائق وغايات التوسع الأوربي. ويسهم أيضًا في تأسيس تراث فكري وروحي سيسمح لها بلعب دور نوعي خلال المرحلة الأخيرة من تصفية الاستعمار.

وشاتوبريان (Chateaubriand) كشاهد متميز، يعد في كتابه ‹عبقرية المسيحية› ابتداع النشاط التبشيري أحد مآثرها، لأنه «إحدى هذه الأفكار الجديدة الكبرى التي لا تنتسب إلى الدين المسيحي»، ويشير عن حق كما يبدو إلى أن «العبادات الوثنية لم تعرف الحماسة الدينية التي تحث المبشر بالإنجيل. وحتى الفلاسفة القدماء أنفسهم لم يغادروا قط ممرات الأكاديمية ومباهج أثينا ليذهبوا بدافع سامٍ من أجل تأنيس المتوحش، وتعليم الجاهل، وإلباس الفقير، وبذر الوفاق والسلام بين الأمم المتناحرة».

فهل القصد إذن التحالف مع المستعمِر؟ إن وجهة نظر شاتوبريان أكثر دقة بكثير. إذ يحدد للمبشرين في البداية دورًا تحضيريًا بالأساس. وما يكوِّن بالنسبة إليه نتيجة طبيعية للتنصير سيظهر في رأس برنامج المناضلين الغنوصيين بل المعادين لرجال الدين، تحت اسم «مهمة تحضيرية»، وسيستخدم طويلاً كمبرر للنظام الاستعماري. وعلى الرغم من لهجة الانتصار في كتابه، غير أن شاتوبريان يحذر من إبراز الدافع الديني بمعنى الكلمة للطموح الاستعماري.

ومن جهة أخرى، يدحض مؤلف ‹عبقرية المسيحية› دون تردد طرائق التوسع الاستعماري. إذ يصرح في قول جميل بأن: «المسيحية بذلت جهدها في العالم الجديد لإصلاح المفاسد التي تسبب بنو الإنسان فيها، والتي اتهمت ظلمًا بالتسبب فيها».

ويورد، للدفاع عن قضية المبشرين الكاثوليك، شهادة الدكتور روبرتسون (Robertson)، «وهو إنغليزي، بروتستانتي وحتى كاهن مشيخي Presbytérien»: «كان المبشرون الإسبان كهنة سلام للهنادرة، وبذلوا جهدهم دائمًا لترع القضيب الحديدي من أيدي مضطهديهم. . . فلايزال الهنادرة ينظرون إلى رجال الإكليروس في المستوطنات الإسبانية، كالمدافعين الطبيعيين عنهم، ويلتجئون إليهم لدفع سوء المعاملة والعنف الذي يتعرضون له إلى الآن»[2].

غير أن الموقف الديني في مواجهة الاستعمار سيظل طويلاً محلاً للالتباس، وبخاصة في نظر الجمهور الواسع غير الواعي بالتمييز الذي وضعه اللاهوتيون، وبما أصدره كبار رجال الإكليروس من توجيهات. ومع ذلك، سيمنع ثاقب نظر وحذر السلطات الدينية الخلط بين تبشير واستعمار، وسيسهمان عندما يحين وقت القطيعة السياسية، في التضحية بلطف بالثاني في سبيل الأول.

المسيح في المستعمرات[3]

آه! كم نحن بعيدون عن نشر الإنجيل بين المتوحشين، وامتداد الكنيسة وتناميها فيهم، هذه الأشياء التي شد ما تمناها كرستفر! فما من شيء يشبه إنصافًا، وما من اختلاجة شفقة إنسانية فقط على هؤلاء المنكودين. ويهتز المرء من رأسه إلى أخمص قدمه ما إن يعرف بأن أجمل العروق الأمريكية من التشيلي حتى شمال المكسيك، الممثلة بعدة عشرات من ملايين الهنادرة، قد أبيدت بكاملها في أقل من قرن، من قبل غزاهم الإسبان. وهذا نموذج لا يمكن تقليده حتى من قبل إنغلترا، مع عراقتها في الاستعمار.

إن هناك فترات يحدث فيها ما يبعث البراكين على القيء. وقد رأينا ذلك في المارتينيك وفي أماكن أخرى. إلا أن تقدم العلم يمنعنا من الفهم، والفظاعات لا تتوقف دقيقة واحدة. فأي صراخ لو كان الضحايا قادرين على الصراخ!حتى لا نتحدث إلا عن المستعمرات الفرنسية. أي زئير آت من الجزائر أو تونس، يفضله أحيانًا الهيكل العظمي لرئيس جمهوريتنا المحبوبة! وأي شهقات من مدغشقر ومن كاليدونيا الجديدة ومن الكوشنشين ومن تونكين!.

وبقدر ما يكون المرء من تقاليد كرستفر كولومبس الرسولية، كيف له أن يقدم سوى طلقات المدافع إلى سفاكي دم الهنادرة العاجزين في فرنسا عن ذبح أي خترير، لكنهم ما إن صاروا قضاة أو رقباء أولين في مقاطعات نائية، حتى أخذوا يقطعون أناسًا بهدوء، يسلخوهم، يشووهم أحياء، يقدموهم طعامًا للنمل الأحمر، يسوموهم عذابات لا أسماء لها، عقابًا لأنهم ترددوا في إعطاء نسائهم أو آخر قرش معهم! وهذا جد مألوف، ويعرفه الجميع، والشياطين الذين يفعلونه أناس شرفاء يقلدون وسام جوقة الشرف، ولا يشعرون بالحاجة حتى إلى النفاق. عادوا بأرباح مجزية وأحيانًا بثروات ضخمة، ترافقهم ساقية طويلة من الدم الأسود تجري وراءهم أو إلى جانبهم، غير مرئية- فقد سحقوا على الأكثر بعض البق في أماكن وضيعة، كما يحصل لكل غاز، بينما يهيئ لهم الحموات بعض العذارى.

وأمامي وثائق، عن هذه الحالة أو تلك. ويمكن جمع ملايين منها. فتاريخ مستعمراتنا، وبخاصة في الشرق الأقصى، ليس إلا آلام، وشراسة لا حدود لها وفضائح لا تحصى. ولقد علمت بقصص تبكي الحجارة. لكن يكفي مثال هذا الرجل المسكين الشجاع الذي قام بالدفاع عن بعض القرى الموبي (Moi)، التي قمعها بفظاعة رجال الإدارة. فسوي حسابه سريعًا، عندما عُلم بأنه دون سند، ولا رعاية من أي نوع، إذ نصبت له الفخاخ البسيطة التي يقع فيها الكرماء لا محالة. واقتيد كأنما من يده إلى أعمال عنف توصف بالتمرد، وها هو منذ عشرين سنة، يحتضر في سجن للأشغال الشاقة، هذا إذا ما زال حيًا. سأتكلم يومًا بقوة ووضوح أكثر، عن هذا الساذج الذي كان يؤمن بالقوانين[4].

والتعايش الطويل والصاخب أحيانًا بين البعثات التبشيرية والإدارة الاستعمارية، بين نشر الدين والدفاع عن مصالح الدولة المستعمِرة، قد يكفي لتفسير الدور النوعي الذي لعبته الكنائس إبان تصفية الاستعمار. وينبغي أن نفهم أن تصفية الاستعمار هذه قد أثرت في بلدان أوربية ذات غالبية مسيحية، بل كاثوليكية (فرنسا، إسبانيا، البرتغال) حيث وجد رجال الدين والعلمانيون أنفسهم خاضعين لولاء مزدوج، وطني وديني، خلال الصراعات مع أراضي ما وراء البحار، نجم عنه العديد من أزمات الضمير. والمشكلة هي في معرفة متى وكيف حُلت هذه الأزمات ضمن الكنيسة، دون مأساة ولا تمرد في أكثر الأحيان.

إذ ربما تكون الكنيسة الكاثوليكية حصلت على شهادة بمعاداة الاستعمار من الكتاب الذي نشره فرانسوا ميجان (Fransois Méjean) (الفاتيكان ضد فرنسا فيما وراء البحار؟)[5] إلا أن هذه الرسالة الهجائية المعادية لرجال الدين تظل على الصعيد السجالي، وتخفي واقعًا أكثر تعقدًا بكثير، وأكثر دقة.

ففي بنية شديدة المركزية كبنية الكنيسة الكاثوليكية، تؤثر الإستراتيجية التي يتبناها المركز بقوة على سلوك أتباعها. إذ لم يغير الكرسي المقدس، على الصعيد المذهبي، خطابه، حتى وإن أعطت الأوضاع لكلامه معنى أكثر تعاطفاً من قبل مع تحرر المستعمرات. لكنها المبادرات «الداخلية»، أي الكنسية المحضة، هي التي تكشف عن تغيير في العقلية: فتضاعف الدوائر الكنسية فيما وراء البحار من جهة، يسمح بتكييف إنشاء الكنائس المحلية مع التقسيم الذي تفرضه السلطة الاستعمارية على الأرض، ومن جهة أخرى سيتسارع تكريس رجال الدين الأهالي، وبخاصة هيئة الأساقفة المحلية- الذي افتتح منذ (1921) وبقوة بدءً من (1951). وهذه الإجراءات تتباين مع السلبية أو الروح المحافظة اللتين تبدوان عليهما القوى المستعمِرة. وهي تسمح بالقول إن الكنيسة استبقت حركة التاريخ بقيامها مقدمًا بتصفية استعمارها الداخلية، وهو ما أتاح لها تقبل تصفية الاستعمار السياسي بسكينة نسبية.

وعلى أرضية أخرى، أرضية الرأي العام داخل الدول المستعمِرة، تحركت الكنيسة بحذر ملحوظ. فمع تركها أفضلياتها في تسوية سلمية للصراعات بين الوطن والمستعمرات تُستَشف، تجنبت اتخاذ أي موقف رسمي كان من شأنه، في حال خاصة، تصنيفها في معسكر دون آخر. وقد تركت الأساقفة يتحدثون في موضوع كان يحتمل اجتهادات حقيقية ولكن بمباعدات محدودة، كما تركت أيضًا الحركات والصحف ذات الاتجاه الكاثوليكي إضافة إلى الشخصيات الفردية، تنضم إلى النضال في اتجاه معاكس- انطلاقًا من «التقدميين» حتى «التقاليديين»- دون أن تمنح ضمانتها لأقلية نشيطة ومعزولة في مواجهة غالبية مترددة. صحيح أن الكنيسة لم تستطع منع أي لجوء لعنف، إلا أنها أسهمت على الأقل في احتوائه داخل البلدان التي تتمتع فيها بنفوذ حقيقي.

والبرهان على هذه الفاعلية هو حال البرتغال. فإذا كان هذا البلد هو الأخير في تصفية الاستعمار، وفي أحوال مأساوية، فلأنه لم يكن هناك كابح داخلي يقف في وجه السياسة الاستعمارية لسلازار (Salazar) والذين خلفوه. إذ كان البرتغال «يستفيد» من معاهدة بابوية (في 7 أيار 1940) مصحوبة ب«اتفاقية تبشيرية» كانت تضع البعثات التبشيرية الكاثوليكية في «محافظات ما وراء البحار»تحت سيطرة الدولة وتجعل من مسؤوليها ما يشبه كبار الموظفين. وهذا ما يفسر أن الكنيسة الكاثوليكية في البرتغال، بخلاف كنائس البلدان الأوربية الأخرى، ساندت بقوة وعلنًا كفاح الحكومة المسلح ضد حركات التحرر، وبخاصة في أنغولا وموزمبيق، حتى ثورة القرنفل، في (1974).

وصفوة القول، إنه بالإمكان العثور على حركات أكثر التزامًا من الكنائس فيما يتصل بمعاداة الاستعمار، لكن الكنائس حصلت في المدى الطويل، على قدرة على التأثير ترجع إلى اعتدال خطاباتها.

ليست البعثة التبشيرية تذويبًا للأهالي ولا مساعدًا للاستعمار[6](1)

على المبشرين إذن أن يكونوا موجهين. لكن العمل المستدام يقع إنجازه على الأفارقة أنفسهم، وقد أصبحوا مسيحيين ورسلاً.

ويجب هنا ملاحظة أننا نقول: أصبحوا مسيحيين ورسلاً، وليس أصبحوا أوربيين وفرنسيين. فينبغي إذن الاكتفاء بالعمل على قلوبهم وأرواحهم وعقولهم، أي داخلهم ليصير بإخلاص مسيحيًا، والإبقاء على كل الخارج أهليًا، الملابس، النوم، الطعام، واللغة على وجه الخصوص.

(. . .) أوصي بأكبر قدر من التحفظ والرصانة في العلاقات مع الجمعيات العلمانية أو المهرطقة. وآمر الرؤساء بمنع إقامة أي علاقة دائمة بين المبشرين البسطاء وأعوان هذه الجمعيات التي تسكن إفريقية الاستوائية. لأنها قد تفضي إلى مضايقات وإفشاء أسرار وإلى منازعات من كل نوع. وعلى

البعثات الكاثوليكية أن لا تقيم أبدًا بجوارها، أي على مسافة أقل من عشرين فرسخًا من المكان الذي تكون استقرت فيه. كما لن يسمح لها بالإقامة في الأماكن التي تكون البعثة استقرت فيها من قبل.
(. . .) ينبغي، كما شرحت آنفًا، تجنب فكرة أن نجعل من هؤلاء الأطفال فرنسيين. فهم سود من داخل إفريقية، يجب تنشئتهم بأسلوب يجعل منهم الأكثر نفعًا لمواطنيهم، وليس أطفالاً يهيئون للعيش في فرنسا. . . وأمنع كذلك صراحة تعليم الأطفال بانتظام أي لغة أوربية، فعليهم أن يتعلموا الفرنسية على سبيل المثال بالممارسة.

5/ 1/ 2) معاداة الاستعمار المدنية

في الوقت الذي وضعت المعارضة ذات الأصل الديني نموذجين من الأطراف الفاعلة، قيد التنافس على الأرضية ذاتها طوال الفترة المعنية، ولم تتنوع آراؤهما إلا قليلاً بمرور الزمن، كانت معاداة الاستعمار المدنية مؤلفة من مكونات مختلفة، وتنوعت شدتها عبر القرون. وتظهر معاداة الاستعمار «التنويرية» كالعصر الذهبي لمعاداة الاستعمار. وقد شهدت انحسارًا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، قبل أن تعرف يقظة متأخرة راجعة إلى استئناف الاستعمار. فقد تميز النصف الأول من القرن العشرين بجدال غامض ينهك خصوم الاستعمار أنفسهم فيه حول نزاعات داخلية من دون جدوى، قبل تخليهم عن الكلام لتمرد المستعمَرين.

5 / 1 / 2 / 1) قرن الأنوار: العصر الذهبي لمعاداة الاستعمار

يمكننا الكلام عن عصر ذهبي، لأننا لا نجد، في القرن الثامن عشر، فقط كل المكونات المعادية للاستعمار، انطلاقًا من التعاطف مع الضحايا حتى الإدانة الجذرية للنظام، بل أيضًا التنوع الشديد للدوافع التي ألهمتها، من محبة بني الإنسان حتى الحسابات المغرضة الأكثر برودة. فسنميز بين وجهة نظر «الفلاسفة» ووجهة نظر «النفعيين».

وجهة نظر «الفلاسفة». إذ أعطي المثل، منذ القرن السادس عشر، من قبل إنساني شهير هو ميشيل دومونتينيه (Michel de Montaigne). ففي الفصل الحادي والثلاثين من ‹البحوث› (Essais) (1580)، يتطرق إلى مسألة «آكلي لحوم البشر». وللغرابة، لم تكن أحوال الأهالي المادية هي التي تغضبه بل الادعاء ب«البربرية» الموجه إليهم من قبل الغزاة الأوربيين. فيناهض الرأي السائد معتبرًا «إنه ليس من البربرية ولا التوحش في هذا الشعب، طبقًا لما نما لعلمي، فيما عدا أن كل واحد يسمي بربرية ما ليس من عاداته» ويثني على محاسن معيشة قريبة من الطبيعة، أفضل كثيرًا من حال الفساد التي تميز

الحــضارة المــزعومة، حتى إنه ذهب إلى القول: «بإمكاننا أن نسميهم برابرة بالنظر إلى قــواعد العقل، ولكن ليس بالنظر إلينا، نحن الذين نتجاوزهم في كل أشكال البربرية». وكــان ذلــك بداية لخرافة «المتوحش الطيب» التي طالما استخدمت موضوع محادثة في الصالونات، دون أن تحسن مع ذلك أحوال الشعوب المستعمَرة.

وما من مؤلف، في القرن الثامن عشر، حريص على شهرته إلا قال كلمته حول، أو بالأحرى ضد، الاستعمار. إذ اكتفى البعض بالإعراب عن استنكارهم للأحوال المفروضة علــى الأهــالي، أو انــتقاداتهم للإدارة الاستعمارية. ففولتير الذي يعزي نفسه بسهولة لخــسارة «بــضعة فراســخ من الثلج في كندا»، يرثي لمصير «عبيد زنوج أو خلاسيين يعملــون في معامل السكر، ومزارع النيلة والكاكاو، ويقصِّرون حياتهم لإرضاء شهواتنا الجديدة، وإشباع حاجاتنا الجديدة التي ما كان آباؤنا يعرفونها» ويتهكم على تجارة هذه «البضاعة البشرية»: «نقول لهم بأنهم أناس مثلنا، وأنهم مُفتدون بدم إله مات من أجلهم، ثم نجعلهم يعملون كالدواب، ونطعمهم الأسوأ، وإذا ما أرادوا الفرار نقطع لهم أرجلهم (. . .) وبعــد هذا، نجرؤ على الحديث عن حقوق الإنسان»[7]. لكنه لن يذهب، مع ذلك، حتى المطالبة بإلغاء النظام الاستعماري.

ويوبخ المركيز ميرابو، أب الخطباء الثوريين ومؤسس الديموغرافيا في فرنسا، من جهة تقلــب وخفة السياسة الاستعمارية «على الطريقة الفرنسية»: «وهكذا، فالفرنسي مثل غــيره مــتورط مع حكومته. . . والحاكم والمسؤول المالي يدعيان كلاهما القيادة، ولا يــتفقان مطلقًا، ومجلس شكلي، وبهجة ومجون وخفة وغطرسة. . . ومشروعات طيبة دون تنفــيذ، والجــباية التي تحتضن الشجيرة الوليدة، تتعلق بالأغصان، والاحتكار بكل فخفخته، تلك هي مستعمراتنا، وهؤلاء مستوطنونا»[8]. لكنه في الجزء الثالث من المؤلف نفسه يشير إلى المفارقة في كل مشروع استعماري. «إنه نظام جديد تمامًا، وأجرؤ على القول إنه بشع، يستند إلى تضافر روح الهيمنة والروح التجارية. وروح السكان». ودون الــذهاب إلى حد التوصية بالتخلي عن المستعمرات الموجودة، لا يتردد في التنبؤ بحصول هــذه المستعمرات حتمًا على الاستقلال: «سينفض العالم الجديد عنه بالتأكيد نير العالم القديم، ويظهر أن هذا سيبدأ من قبل المستعمرات الأكثر قوة وتنظيمًا، ولكن ما إن تقوم أحداها حتى تتبعها الأخريات» بصيرة ثاقبة، عشرين عامًا قبل ثورة متمردي أمريكا. . .

عــرف برناندان دو سان بيير (Bernandin de Saint-Pierre) بأعماله الأدبية أكثر من كــتاباته الــسياسية. إلا أنه حظي بالسفر إلى ما وراء البحار، ورسم لزيارته إلى جزيرة فرنسا جزيرة موريس) الآن، في (1769)، لوحة مظلمة جدًا لأخلاق المستوطنين ولعجز

الإدارة الملكـية عـن إصلاحها. ويتكلم عن «الشقاق بين عدة أسلاك، حتى في فرنسا ذاتهـا، لا تـتمكن من التوفيق في البحرية الملكية بين القلم والسيف». ويخلص إلى أن «الخـلاف يسود كل الطبقات، وينفي من هذه الجزيرة كل محبة للمجتمع. . . » وبعد بضع سنوات، يشير مؤلف (بول وفيرجيني) في مؤلفه ‹دراسات عن الطبيعة› (1784)، إلى مـسؤولية القـادة في فرنـسا عن الاستيطان وفي تسيير مستعمرات أمريكا: «قليل من الرجال في المجالس الملكية يهتم بسعادة الناس. . . فبإبقاء مستعمراتنا في مثل هذه الحال من التبعية والاضطراب والحاجة، تجاهل سياسيونا طبيعة الإنسان الذي لا يرتبط بموضع سـكنه إلا بالسعادة. . . وبإعطائهم على الدوام قادة عسكريين ومدنيين جدد، وقضاة غرباء عنهم وقساة، ورجالاً نهمين للثروة. . . لم يفلحوا في جعلهم مستوطنين لأمريكا ولا وطنيين لفرنسا، وتنكروا لمصالح الأمة ومصالح ملكهم الذي كانوا يريدون خدمته».

وهكـذا أصـابت «الفلـسفة» الأدب بالعـدوى، لكنها أيضًا ألهمت وجهة نظر الـسياسيين. ونجـد الدلـيل علـى هذا في هذه الفقرة التي يخصصها نيكر (Necker) للمـستعمرات في لوحته عن (الإدارة المالية في فرنسا) (1784). فمع امتناعه عن النصح بالتخلي عن الممتلكات فيما وراء البحار، يعرب عن تفضيله لإلغاء تجارة الرقيق ويستنكر النظام السائد: «تعد مستعمرات فرنسا، كما رأينا، نحو خمسمئة ألف عبد، وفقط بعدد البائسين تقدر فيها الثروة. أي نظرة مشؤومة! أو أي موضوع عميق للتأمل! آه! كم نحن متناقضون في أخلاقنا وفي مبادئنا! نبشر بالإنسانية، ونذهب كل عام ونحن نحمل القيود إلى عـشرين ألفـًا من سكان إفريقية! نحن ننعت المغاربة بالبرابرة وقطاع الطرق، وهم الذين يأتون مجازفين بحريتهم للهجوم على حرية الأوربيين، بينما يذهب الأوربيون دون مخاطرة وكأنهم مجرد متفرجين، لينشطوا بأموالهم تجارة الرقيق، وكل المشاهد الدموية التي تسبقها! ثم نتفاخر في النهاية بعظمة الإنسان، ونحن نراها عن حق، هذه العظمة، في السر المـدهش لكـل القدرات العقلية: ومع ذلك يكفي اختلاف بسيط في الشعر أو في لون البـشرة ليبدل احترامنا ازدراءً، وليجعلنا نضع كائنات مماثلة لنا في مرتبة هذه الحيوانات البهيمة التي نفرض عليها نيرًا فوق رقابها، لنستخدم قواها وغرائزها».

ولايـزال اسـم الأب رينال (Raynal) ينقص هذه اللوحة، وهو الذي كان الأكثر شهرة مع ذلك من بين معادي الاستعمار يومذاك، إذا ما نظرنا إلى ضخامة أعماله (من أربـع إلى سـتة مجلـدات بحسب الطبعات) وعدد طبعاتها (على الرغم من الرقابة التي خـضعت لهـا، أو ربما بسببها). و(التاريخ الفلسفي والسياسي لمستوطنات الأوربيين وتجـارتهم في الهندين) (1770) هو عمل عظيم بقدر ما هو مثير للنقاش. فهو يفتقر إلى

معـــرفة ميدانية، وإلى أسس تاريخية متينة وإلى إحكام في المحاجحة على وجه الخصوص. واتهـــم المعاصرون المؤلف بأنه أعار قلمه لكتاب آخرين أكثر شهرة، لكنهم أكثر حذرًا كـــــ(ديـــدرو Dideret)، وبأنه كتب مؤلفًا «غير متماسك في أفكاره» ومفعم «بكل المفارقات الأكثر تضادًا» طبقًا لحكم تورغو (Turgot). فرواج هذا الكتاب ليس راجعًا إذن إلى موهبة مؤلف لم يقدم إسهابه وغموضه أي عنصر جديد للنقاش: بل لأنه يشهد على نمط سائد بين أعضاء الطبقة المثقفة ذلك الزمان.

كل المؤلفين الذين ذكرناهم ينتقدون ويأسفون ويحذرون، غير أنه ما من واحد منهم يوجه إدانة جذرية للنظام الاستعماري. فمن أجل الوصول بالجرأة إلى هذا الحد كان لا بد من شجاعة وصرامة جان جاك روسو (Jean-Jaques Rousseau).

إذ على الرغم من أن مؤلف ‹العقد الاجتماعي› الذي كتب كثيرًا من الصفحات في السياسة، لم يخصص أيًا من مؤلفاته أو كراساته للمشكلة الاستعمارية بعينها، إلا أن كل أعماله دفاع شديد عن المساواة. وهو، على عكس مؤلفي جيله، لا يناضل فقط في سبيل المساواة بين البشر (كمصدر للتعاطف مع الأهالي)، بل المساواة بين الشعوب. ويوحي له هذا الهاجس بإدانة كل حرب استيلاء وكل هيمنة مفروضة بالقوة. وتتكرر هذه المسألة مـــرات عدة في كتاباته. وبخاصة ‹العقد الاجتماعي›[9]: «أما بالنسبة إلى حق الاستيلاء، فلا أساس له إلا قانون الأقوى. وإذا كانت الحرب لا تمنح المنتصر حق تذبيح الشعوب المهـــزومة، فهـــذا الحـــق الذي ليس معه، لا يمكن أن يؤسس حق استعبادها. (. . .) وبافتـــراض هذا الحق الرهيب بقتل الجميع، أقول إن إنسانًا استعبد في الحرب، أو شعبًا هـــزم، لا يجب عليه أي شيء تجاه سيده، إلا الانصياع له ما دام مجبرًا مكرهًا. فالمنتصر بأسره معادلاً لحياته، لم يعف عنه مطلقًا، لأنه عوضًا عن قتله دون جدوى، قتله بصورة نافعـــة. وهـــو بهذا أبعد ما يكون عن اكتساب أي سلطة مقرونة بالقوة، فحالة الحرب مـــستمرة بيـــنهما كما في الماضي، وعلاقتهما ذاتها هي النتيجة لها، واستعمال الحق في الحـــرب لا يفتـــرض أي معاهـــدة سلام. . . وهكذا على أي وجه قلّبنا الأمر، فحق الاستعباد باطل، ليس فقط لأنه غير شرعي، بل لأنه محالٍ ولا يعني شيئًا. ذلك أن كلمتي استعباد وحق متناقضتان، وتنفي إحداهما الأخرى».

لكـــن النص الأكثر صراحة هو الذي يظهر في «الرد على السيد بورد Bordes فيما يتصل ب(خطاب حول العلوم والفنون)[10]»: «وهكذا، من حيث إننا لم نستطع دخول قارة إفريقية، ونجهل من ثم ما يحدث فيها، يحملوننا على الاعتقاد بان الشعوب فيها مثقلة بالعـــيوب: وهـــذا هو ما يجب استخلاصه إذا ما وجدنا الوسيلة لنقل عيوبنا إليها. ولو

كـــنت رئيسًا لأحد الشعوب الإفريقية، أصرح بأنني سأنصب على حدود البلد مشنقة، حـــيث أشنق دون شفقة أول أوربي سيجرؤ على الدخول إليه، وأول مواطن سيحاول الخروج منه. فأمريكا لا تقدم لنا مشهدًا أقل إثارة للخجل للنوع البشري، وبخاصة منذ حل الأوربيون فيها. وإذا ما وجدناءمئة شعب بربري أو متوحش في الجهل مقابل شعب واحـــد فاضـــل، نكـــون وجدنا واحدًا على الأقل: لكننا لم نرَ قط شعبًا فاضلاً مهتمًا بالعلوم. كيف كنا إذن، من فضلك، عندما قمنا بهذا الغزو لأمريكا التي تحظى بكل هذا الإعجاب؟ وكيف لأناس يملكون مدافع وخرائط بحرية وبوصلات أن يرتكبوا مظالم!؟. . . ومن نحكم بأنه الأكثر شجاعة، كورتيز البشع وهو يُخضع المكسيك بقوة البارود، وبالغدر والخيانة، أم غواتيمازان (Guatimazin) السيئ الحظ، يمدده أوربيون شرفاء على فحـــم متوهج لابتزاز كنوزه، وهو يؤنب أحد ضباطه الذي كانت المعاملة نفسها تنتزع منه بعض الأنين، ويقول له بكبرياء: «وهل أنا على ورود؟»».

فببضع جمل، قيل كل شيء. وهذه المرة، استُهدف الاستعمار مباشرة، دون أن يذكر اسمـــه صـــراحة. والحـــرمان الذي ألقي عليه باسم العدالة والحق، هو دون عذر، دون مـــداورة، دون تحفـــظ ونهائي. وإذا ما كان علينا وضع تراتبية لخصوم الاستعمار، فإن روســـو يـــستحق بلا ريب احتلال المرتبة الأولى. ربما لم تحصل أفكاره في الحال على الحظـــوة التي حصلت عليها آراء أكثر اعتدالاً وتساهلاً من معاصريه. إلا أن قوة الإدانة الـــتي ارتقت إلى منزلة مبدأ قطعي، ستتسرب فيما بعد إلى الأذهان وستستخدم نموذجًا لمجمـــوعة مـــبادئ سياســـية ستنتصر لاحقًا، كحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الشعوب المقهورة بالثورة.

وجهة نظر «النفعيين». إن اختزال معاداة الاستعمار لمجرد تمرد فكري وأخلاقي، يعني إفقادها بعدًا جوهريًا: هو إسهام النفعيين. وتحت هذا المصطلح ينبغي انضواء كل الذين طـــرحوا المـــشكلة، دون أن يهـــتموا بالمبادئ الكبرى ولا بالاعتبارات الإنسانية، طبقًا لحـــسابات (استثمارات/ مردودية). أي إن القصد كان الإجابة عن السؤال الملح الذي تهـــرب منه الفلاسفة: هل المستعمرات مغنم للوطن أم عبء عليه؟ وإذا ما رجحت كفة الخـــسارة فيجب التخلي عن الاستعمار عندئذ. وسيقدم هكذا الدليل على أنه لا يصادم المعتقدات فقط بل المصالح أيضًا.

وأول المصالح التي ينبغي الدفاع عنها بالنسبة إلى الوطن هي من طبيعة ديموغرافية أو كما كان يقال عندئذ «إعمار» (peuplement). وهو ما قد يثير الدهشة لأن الآفاق التي كانـــت تندرج فيها علاقات السكان بين الوطن والمستعمرات، تغيرت كثيرًا منذ القرن

الثامن عشر، مع التخوف، على سبيل المثال، من اكتظاظ السكان الذي أثارته أطروحة مالتوس (Malthus)، ثم مع دمج السكان فيما وراء البحار، بإستراتيجية القوى الأوربية العسكرية[11]. ففي القرن الثامن عشر، يظل معدل الوفيات مرتفعًا، والأوبئة شديدة الفتك (الطاعون الأكبر في مرسيليا يرجع إلى 1720) والكوارث الطبيعية، كزلزال لشبونة (الذي خلف في 1745، 40000 ضحية) يبعث على الخوف من ركود بل تناقص في السكان. ومن هنا الخشية من أن تفضي هجرة الأوربيين باتجاه المستعمرات إلى نزيف يضر بمقدرة البلد. وأول من حذر من ذلك مونتسيكو، فمع أنه أعرب فيما بعد عن موافقته على الاستعمار (روح القوانين، 1748 م، الفصل العشرين، 21) إلا أنه يقف في (الرسائل الفارسية 1721) ضد «مستعمرات الاستيطان»: «إن تأثير المستوطنات العادي هو إضعاف البلاد التي يُستمدون منها، دون إعمار تلك التي يُرسلون إليها. . . فينبغي بقاء الناس حيث هم. . . إذ عندما نُنقل إلى بلد آخر نصاب بالأمراض. . . بعد اجتياح أمريكا، لم يستطع الإسبان الذين حلوا محل سكانها السابقين إعمارها، بل على العكس، ذلك أن المدمرين، بقضاء أُفضل تسميته قضاءً إلهيًا، يدمرون أنفسهم ويضمحلون يومًا بعد يوم. . . فلا يجب على الأمراء أن يفكروا بإعمار بلاد واسعة من طريق الاستيطان» (الرسالة المئة وإحدى وعشرون).

ويزايد الكونت بولانفيلييه (Boulainvilliers) عليه قائلاً: «لم تسهم مستعمراتنا في أمريكا بالقليل في إنقاص عدد المواطنين. . . كما قلصت التجارة مع أمريكا قوتنا السياسية لأنها تشكلت على حساب سكاننا. . . ولو قامت الحكومة بإحصاء لعدد الذين يذهبون إلى أمريكا، لرأت أن ستين من كل مئة منهم يموتون لدى وصولهم. . . فبإبقاء سكان مستعمراتنا في عدد (20000) ساكن فقط، ينبغي أن ينقص عدد السكان العام في أوربة، كل قرن بما يزيد على (500000) مواطن، تفقد المملكة جزءًا منهم نهائيًا. وهذا يعني أنه بعد فترة من الزمان لا بد أن تكون أمريكا قد أخلت فرنسا من السكان»[12].

هذا الكلام المنذر بالخطر، على افتقاره إلى الأساس نوعًا ما، في غياب معطيات إحصائية حول حركات الهجرة، قد يبدو مبالغًا. غير أنه يعكس مع ذلك هاجسًا لذاك العصر. يضاف إليه الجانب النوعي من المشكلة. صحيح أن المسألة لم تكن تتعلق بعد بهجرة الأدمغة. لكن ازدهار المستعمرات ومستقبل علاقاتها مع الوطن كانا مرتبطان بنوعية المهاجرين إليها. وعندما يشير المركيز ميرابو إلى التناقض بين روح الهيمنة والروح التجارية وروح السكان، فهو يبين أن تأثير «تبعية مطلقة» للوطن، يعاكس «الميل الطبيعي لدى أناس بهذا البعد إلى التحرر من القيود. . . أنتم موافقون على وجوب

إعمـــار وتحصين مستعمراتكم، وأنا أعتقد أنها كحقل ينبغي تخصيبه وحرثه، ثم تسميده وبذاره قبل جني أي شيء»[13].

هــذه المــرة، ليــست الإحصائيات هي المتهمة، بل سلوك الحكومات تجاه رعاياها المهاجــرين. وهو انتقاد كان المستعمرون أحسنوا صنعًا لو أخذوه بالاعتبار. فبرناردان دوســان بــيير يتأســف من جهته على حال الفرنسيين فيما وراء البحار العقلية وعلى ســلوكهم الشائن: «كل الذين رأيتهم في الجزر ينظرون إلى أنفسهم فيها كغرباء دائمًا. وخلال عشرين سنة من الإقامة في مسكن لن يغرسوا شجرة أمام باب بيتهم، ليستظلوا بها: وإذا ما سمعتهم ستظن أنهم سيغادرون السنة القادمة». ولا يتردد في توجيه اللوم إلى الحكــومات علــى سياســة الهجــرة: «إنه الاختيار السيئ للناس الذين يرسلون إلى المستعمرات، الذي يملأهم على الدوام بالشقاق. فكيف يؤمل من مواطنين عكروا صفو مجــتمع قــديم أن يستطيعوا ترقية مجتمع جديد؟ إذ كان الرومان والإغريق يستخدمون الزهرة من شبابهم وأفضل مواطنيهم لتأسيس مستعمراتهم، لتصبح ممالك وإمبراطوريات. إنهم العزاب، البحارة، ورجال القضاء، ومن كل الفئات، إنهم القيادات التي تملأ مواطنينا ولعًا بأوربة، وشغفًا بأنماط من الآراء الفاسدة التي لا جدوى منها، وبعادات سيئة. وما كنا لنخشى شيئًا كهذا من فلاحينا»[14].

وهكــذا تــثير مسألة الاستيطان، من أي وجه نظرنا إليها، صعوبات قد تفضي إلى مشكلات كامنة للوطن: فهل يراد مستوطنون أصحاء وناجحون؟ وإذن نشجعهم على الاستقلال. وهل تترك المستعمرات ليجتاحها أناس دون وازع ولا أخلاق؟ وتدفع عندئذ إلى فوضــى دائمــة. ولذا سيكون من الصعوبة بمكان إيجاد توازن بين هذين الاتجاهين اللذين يحتويان كلاهما نذر النهاية للنظام الاستعماري.

لكــنها المصالح الاقتصادية التي كانت موضوعًا مباشرًا للتساؤل في الوقت الحاضر. وهنا أيضًا تبدو الأمور مثارًا للحيرة. فبما أن رعايا الملك لويس الخامس عشر كانوا ورثة نظـام «الحلــف الاستعماري» (الذي أقامه كولبير Colbert) والذي كان يقصر النقل والــتجارة مــع المــستعمرات على الوطن، فقد كان بإمكانهم الاطمئنان على مردودية ممــتلكاتهم. إلا أن مثال إسبانيا التي أفلست بعد قرنين من نهبها لخيرات أمريكا الهائلة، كــان مثيرًا للقلق. كما كان من المقدر لثورة الأمريكيين واستقلالهم نهاية القرن أن يبدد كثيرًا من الأوهام.

ولهذا كان الأوائل من الاقتصاديين المشهورين بعيدين عن مشاطرة مونتسكيو تفاؤله. إذ يقــر المــصرفي البريطاني رتشرد كانتيون (Richard Cantillon) بأن «تجارة جزر الهند

الـــشرقية مربحة لجمهورية هولندا، لأنها توقع خسائرها منها على أوربة ببيع التوابل. . . التي تعيد لها كل الأموال التي ترسلها إلى الجزر، وأكثر منها بكثير: بل من المفيد لهولندا إلباس نسائها وسكان آخرين من مصانع الهند عوضًا عن منسوجات إنغلترا وفرنسا. . . وتخطـــئ إنغلترا وفرنسا إذا ما قلدت الهولنديين في هذا. فهاتان المملكتان تتوافران على الوســائل لإلــباس نــسائهما مــا تنتجان، وحتى لو كانت منسوجاتهما أغلى ثمنًا من منسوجات الهند، عليهما إرغام مواطنيهما على عدم ارتداء المنسوجات الأجنبية، ووضع أنفسهم في تبعية الأجانب أوترك أموالهم تنتزع من أجل هذا»[15].

وبعــبارة أخــرى، حتى نتكلم بلغة العصر الحاضر، ينبغي إخراج المنتج الوطني من المنافسة مع المستعمرات، وتطبيق مبدأ «الأفضلية الوطنية» في كل الأحوال، حتى لو كان على حساب المستعمرات. ف«الامتيازات» إذن نسبية ويتعين حسابها تبعًا للأفضلية التي يجب منحها للصناعة الوطنية. إذ لا نزال بعيدين جدًا عن الليبرالية. وما يقترحه كانتيون ليس إلا نسخة أكثر تقييدًا من الحلف الاستعماري.

وفي الــوقت ذاتــه بفرنسا، يستنكر المركيز دوميرابو تجارة المواد الغذائية «أي فائدة تجنــيها الدولـــة من هذه التجارة التي تقوم على تصدير دقيقنا وخمرنا واستيراد منتجات الــبلاد؟. . . إن هـــذه التجارة تعود بالخسارة، لأنها تُبادل غذاءنا مقابل منتجات دون قــيمة، وتغــذي شــعوبًا نائية، لا يستطيع ملكها أن يستمد من رعاياه تقريبًا أيًا من الخدمات التي عليه أن يحصل عليها منهم، على حساب من يفترض فيهم الإحاطة بعرشه، وتعويد الفلاحين على مقايضة الضروري بالكمالي، والكريول على معيشة ضنكة وغالية يكفي نمطها للحكم بالإعدام على الشعب والفقراء». وردًا على من يعترض عليه بميزات «الــنقل الذي يطعم عددًا من البحارة والعاملين في البحر» يجيب: «فيما يتعلق بالناس الذين يعيشون على النقل والعربات، من الأفضل أن تصرف هذه النفقات على العاملين في الأنهــار والقنوات والناقلين الآخرين»[16]. أي يجب، بعبارة أخرى، ليس فقط حماية نقــل الأغذيـــة من اختلال ميزان التجارة الاستعماري بل أيضًا اليد العاملة التي تكون أشغالها أكثر فائدة في تنمية الوطن منها في تنمية الملاحة.

ويــضاف إلى هـــذا التصارع بين مصالح الوطن ومصالح المستعمرات، تبعًا لفرانسوا كيناي (Francois Quesnay)، وهو أحد مؤسسي المدرسة الفيزيوقراطية، طرف آخر طالما غـــذى تطفلـــه المجادلات، وهو اللص الثالث الذي يمكن أن يخاطر بكل شيء: أي فئة: «الوسطاء»، الذين يؤهلهم وضعهم لقبض ما راهنوا به في الطريق. فمنذ (1758)، كان المؤلـــف يكثـــر من الأسئلة التي أدهشت قراءه يومذاك: «(. . .) إن تجارة الوطن مع

مستعمراته، التي تعود بأرباح طائلة على التجار، بالتضييق على تجارتهم، أليست أكثر إغراء منها نفعًا للأمة؟ والسلع التي تباع إلى المستوطنين بثلاثة أضعاف تكلفتها، وتلك التي يبيعها المستوطنون في المستوى ذاته، هل تخلق بهذه الأسعار الباهظة ثروة حقيقية؟. . . أفلا تُنقص هذه الأسعار المفرطة الاستهلاك لدى الأجانب، ومن ثم الإنتاج في المستعمرات، كما تُنقص إنتاج كمية أكبر من السلع التي تصدر إلى الوطن وتُستهلك في المستعمرات إذا ما بيعت هناك بثمن أرخص؟[17].

بعد بضع سنوات يناقش كيناي مونتسيكيو فيما يتعلق بالمردودية المزعومة للمستعمرات: «ستكون وسيلة جد سيئة للوصول إلى هذا الهدف (توسعة التجارة) أن يعطى امتياز تجارة هذه المستعمرات لأي فئة كانت من التجار، من أي بلد كان، وحتى فئة التجار الوطنيين. . . إذ سيكون الوطن والمستعمرات دائمًا تحت رحمة الوسطاء الذين لن يعرفوا، في منأى عن كل منافسة أجنبية، حدًا لما سيربحونه من الوطن والمستعمرات إلا مصلحتهم الشخصية. . . »[18]. فبقدر تقدم التحليل الاقتصادي وتكشف عدد وتعقد المناقشات التي يجر إليها هذا النمط الخاص من العلاقات، يظهر أن التهديد الذي يخيم بقوة على مجموع النظام الاستعماري هو مبدأ «الحصري» والامتيازات التي يسببها سواء لأرباح الدول أم لجزء من رعاياها.

وكان على المدرسة البريطانية، باعتبارها مؤسسة لليبرالية الاقتصادية، أن تتخذ موقفًا مخالفًا تمامًا لاتجاه كولبير، وبخاصة للحلف الاستعماري. وسيكون آدم سميث المهندس العظيم لهذه الثورة الحقيقية. إذ ليست الانتقادات التي سبقت إلا ملاحظات معزولة وثانوية بالقياس إلى مطمحه. ذلك أنه ينوي تأسيس نظرية اقتصادية جديدة تقوم على مبدأي، «اتركه يعمل» و«اتركه يمر»، اللذين يجب أن يطبقا ليس فقط داخل الحدود (حتى تعفى فيها كل أشكال العمل والصفقات من دفع الرسوم)، بل خارج الدول أيضًا، أي عبر الحدود، بما فيها بالطبع، تلك التي فُرضت على خريطة العالم من قبل التقسيم الاستعماري. وتشاء المصادفة العارضة نوعًا ما أن يُنشر (بحوث حول طبيعة ثروات الأمم وأسبابها) في (1776)، وهي سنة الثورة الأمريكية، فهل هي مجردمصادفة؟ إن آدم سميث سينحاز بقوة إلى استقلال المستعمرات الأمريكية، لكنه يبدي اهتمامه أيضًا بالجانب «الاستعماري» في برنامجه، إذ يخصص له ما يقرب من مئتي صفحة من المجلدات الأربعة التي تكون مؤلفة.

ولا يرجع هذا الإسهام في المناقشة إلى نزعة أصلية لمعاداة الاستعمار. فآدم سميث يضيف إلى تفكيره الاقتصادي اعتبارات متعددة وغنية غالبًا حول مساهمة الاستعمار في

تـــاريخ العـــالم. إلا أنـــه يعد هذه المرحلة من الحضارة منتهية، ليس فقط نتيجة لتمرد المستوطنين المحتم على هيمنة الوطن الأم، بل على وجه الخصوص نتيجة للتجاوزات التي يفـــضي إلـــيها الاحتكار التجاري لمصلحة أقلية صغيرة وعلى حساب المصلحة العامة: وفقـــط إلغـــاء الحواجـــز التجارية سيتمكن في نظره من التسبب في التخفيض الشامل للأســـعار، ومـــن التوفـــيق بين المصالح، وتسهيل استتباب السلام أيضًا، بوضعه حدًا للخصومة بين القوى الأوربية.

لـــسنا في حاجـــة إلى الإلحـــاح على هذه الأطروحات التي سرت إلى العالم بأسره، ولاتـــزال إلى اليوم تُلهم أشغال صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي، إضافة إلى المناقـــشات حول العولمة. لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن أطروحات آدم سميث لاقت على الفور قبول كل ما كان في أوربة من عقول نيرة.

ففـــي فرنسا، يكتب تورغو الذي دعاه الملك للنظر في «شؤون أمريكا» تقريرًا وافيًا يقدم فيه دعمه لأطروحات الاسكتلندي سميث. ويشكك في المردودية الاقتصادية لنظام الحصري («إذ تقتصر فائدة الأمة على جزء من الربح الذي يحصل عليه التجار في موانئنا من نفقات نقل البضائع من الجزر إلى فرنسا. . . وهذه الفائدة جد ضئيلة، ويخطئ كثيرًا من يقدِّر منافع هذه التجارة بقيمة منتجات جزرنا أو صادراتها»)، كما يشكك أيضًا في «المنافع التي تحصل عليها فرنسا باعتبارها دولة، من امتلاك مستعمراتها»، ليخلص إلى أن «الـــدخل الـــذي تحصل عليه الحكومة من مستعمراتها عديم القيمة للدولة باعتبارها قوة سياســـية (. . .) إذا ما نُظر إلى ما تتكلفه سنويًا للدفاع عن مستعمراتها وإدارتها، حتى وقـــت السلم» وينتهي إلى التساؤل «عما إذا لم يكن أكثر نفعًا لنا التخلي عنها لقواها الخاصة مع استقلال تام، حتى دون انتظار اللحظة التي سترغمنا الأحداث فيها على اتخاذ هذا القرار. . . »[19].

وفي بـــريطانيا ، يـــستفيض الفيلسوف جيريمي بنتام (Jeremy Bentham) الذي يعد رئـــيس المدرســـة النفعـــية، في اتجاه تورغو وسميث ذاته، بلهجة أكثر حسمًا، إذ يضع مصادرة «ليس في مصلحة بريطانيا أن تحتفظ على أي شكل بتوابع أجنبية». وينهى، إلا في أحـــوال خاصة، عن إنشاء مؤسسات استعمارية جديدة، ناصحًا لمقتضيات المصلحة بتحريـــر المـــستعمرات الموجودة من التبعية[20]. ويرسم آرثر يونغ (Arthur Young) في كـــتابه الشهير ‹رحلة إلى فرنسا› (1792)[22]، لوحة متشائمة لحال المملكة، ولا يفته أن ينـــسب السبب إلى الأعباء التي يحملها الاستعمار فرنسا، ويدعو «كل البلدان إلى فتح

مستعمراتها في كل أرجاء الأرض على مبادئ الحرية والليبرالية»، مضيفًا أنه «سيكون من الأفضل القيام بخطوة أخرى وأن لا تكون هناك مستعمرات».

وهكـــذا تجمعت كل المكونات، سواء الآتية من الأخلاق أم الفلسفة أو التي قدمها الحساب الاقتصادي. وستعدل مقاديرها، وستمتزج مع بعضها، ولكن لن يضاف عنصر جديـــد للنقاش. وهكذا بلغ نموذج معاداة الاستعمار، على تفككه وتناقضاته نوعًا من الكمال الذي لن يفعل الخلفاء إلا استغلال نتائجه اللاحقة بالتفصيل.

5/ 1/ 2/ 2) الكسوف الثوري

بعـــد بـــريق الأنـــوار كان من الممكن انتظار تغيير جذري في السياسة الاستعمارية الفرنـــسية، يقوم به رجال الثورة الفرنسية أو خلفاؤهم المباشرين. لكن الإسهام في تغيير هذه الفترة القصيرة والعصيبة، للغرابة، ضعيف وكأن كسوفًا وقع فحجب عقود الغليان السابقة.

لا شـــك في أن الإلهـــام الإنساني يمتد من خلال أعمال جمعية أصدقاء السود، التي أســـست في (1789) من قبل بريسو (Brissot). لكن هذه الجمعية تنأى بنفسها عن كل تواطؤ مع تمرد الزنوج الذي يهيأ في سان دومانغ (هاييتي) والذي سيصبح توسن لوفرتور بطلـــه وضـــحيته بعـــد بضع سنوات. وإذا ما كان بريسو وأصدقاؤه يقفون ضد تجارة الرقيق، فإنهم يحرصون على الإشارة إلى أنهم يظلون مع الاستعباد، الذي سيلغى بمرسوم (18) بلوفـــيوز (Pluviôse) (كانون الثاني — شباط) من العام الثاني للثورة، ويبدو أنه لم يطبق قط، ككثير من القوانين الأخرى لتلك الفترة.

وصرخة روبيسبيير (Robespierre) الشهيرة (لتفن المستعمرات عوضًا عن المبادئ. . .)، بعـــدما أعيدت إلى سياقها واستقرت في صياغتها الدقيقة (المجلس التأسيسي، جلسة 21 أيـــار 1791) ليست لها هذه الأهمية الأيديولوجية التي تنسب لها أكثر الأحيان، إذ كان المقـــصود دفـــع بعدم سماع دعوى من بين دفوع كثيرة أخرى (وبخاصة دفوع بريسو وميرابـــو الابـــن) ضد ادعاء المستوطنين الأنتيليين الذين كانوا يرفضون حق الانتخاب لعبيدهم، لكنهم كانوا يدعون بأنهم أدرجوا هؤلاء العبيد في إحصاءاتهم بغية زيادة عدد ممثليهم في المجالس الباريسية.

وتندرج رؤى كوندورسيه (Condorcet) السمحة ضمن الطوبائية وتخلط بخفة ما بين تحرر المستعمرات والتذويب، بل القضاء على «الأمم المتوحشة» التي كانت لاتزال تحتل

أرجاء واسعة من أمريكا (نظرة عامة للوحة تاريخية حول تقدم العقل البشري، 1793). ولا تستحق هذه السمة أن يشار إليها، لو لم تكن تستبق خاصة نوعية للاستعمار الفرنسي، تعد ما قدمته الحضارة الأوربية لسكان البلاد الأصليين مفضلاً على منح الاستقلال للأراضي التي يسكنوها. ويوصي الفيكومت بونالد (Bonald) في (1796)، بحل روابط التبعية بين المستعمرات والوطن الأم (نظرية السلطة السياسية والدينية، المجلد 3) ويتأسف الأب دوبرادت (de Pradt) على أن مؤتمر فيينا لم يتطرق إلى النزاع بين إسبانيا ومستعمراتها في أمريكا التي كانت في طريقها للتحرر، لتسويته سلميًا (عن مؤتمر فيينا، 1815).

إن الثورة وورثتها لن يهتموا في النهاية كثيرًا بالمشكلة الاستعمارية: فلا حكومة المديرين، ولا القنصلية استطاعتا القيام بالحرب أو بالسلم في هاييتي، التي أعلنت استقلالها من جانب واحد في (1804)، وسيبيع نابليون لويزيانا إلى الولايات المتحدة في (1803)، مقابل (15) مليون دولار. فما أهمية بعض «جزر السكر» إلى جانب جاذبية الحريق الثوري ثم مجد الإمبراطورية؟ إذ على مجرى الأفكار أن يأخذ بالحسبان أيضًا وجود الوقائع.

5 / 1 / 2 / 3) في القرن التاسع عشر: معاداة استعمار معتدلة

إن القرن التاسع عشر، معتبرًا بالمعنى الواسع (1815 — 1914) يشكل بالنسبة إلى معاداة الاستعمار ساعة الحقيقة. والاختبار الذي لم يكن باديًا إلا بالكاد، خلال العصر الذهبي السابق، يرجع إلى سببين ستتضافر تأثيراهما بنسب مختلفة خلال الفترتين اللتين ستتتاليان، وهما (1815 — 1870/ 1870 — 1914). أولاً، إن تقدم الديمقراطية المتواصل سيُنزل المناقشات المذهبية من الأبراج العاجية إلى الأرضية السياسية. إذ لم يعد الاستعمار فقط موضوعًا لجدال نظري، بل رهان سيدخل البرلمانات ويؤثر على استراتيجيات الأحزاب. وبانتقال معاداة الاستعمار من العام إلى الخاص ومن الكلي إلى اليومي، ستفقد شيئًا من كبريائها، وستجد نفسها ملزمة بالتعامل مع مجموع المعوقات التي تخضع لها دواليب السلطة. ومن ثم، سيعرف الاستعمار، منذ (1870) خاصة، انتشارًا لا سابق له، يقدم إنجاز الإمبراطورية الفرنسية تحت حكم نابليون الثالث أبلغ مثال عليه، دون أن ننسى تمدد الإمبراطورية البريطانية المتواصل، ولا دخول منافسين جدد، كألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة وإيطاليا. وباختصار، إنه العصر الذهبي للإمبريالية. ومذ ذاك، ستتلطف المواقف المتخذة، ولكنها ستتعقد أيضًا بفعل التنافس بين القوى الاستعمارية،

وتنامي الاتجاهات الوطنية الذي سينجم عنه. إذ سيتعذر على معاداة الاستعمار غالبًا أن تجد طريقها فيما بين التوترات المتناقضة التي ستخضع لها.

مـــن (1815) حتى (1870). حتى نفهم ما سيحدث، علينا البدء بالتخلي عن الصورة التبـــسيطية، غـــير أنها لاتزال شائعة، وفحواها أن المُعادين للاستعمار ينتمون لليسار، والاســـتعماريين للـــيمين. صحيح أن هناك بقايا استمرارية من قرن إلى آخر، لكن ثمة انقاطاعات وانشقاقات وتحولات أيضًا. وسيسمح عرض بحسب الموضوعات أن نهتدي إلى هؤلاء وأولئك.

في خـــط التقاليد الإنسانية والليبرالية، نجد في البداية بنجامان كونستان (Benjamin Constant). إلا أنه إذا كان يدين بقوة تجارة الرقيق، ويتمنى «تحسين أحوال الملونين من الـــناس»[23]، فهـــو لا يجرؤ بعد على الإنحياز بوضوح ضد العبودية، مع أن هذه المسألة ستصبح نقطة التقاء كل «الليبراليين» من لامارتين[24] وفيكتور شولشر، مرورًا بتوكفيل[25] في فرنـــسا، ومـــن و. ويلبرفورس (W. Wilberforce) إلى توماس بوكستون (Thomas Buxton) في بريطانيا . لكن كان ينبغي انتظار إقامة الجمهورية الثانية في (1848)، لرؤية حظر الرقيق مع وجوب ملاحظة أن دوافع أنصار هذا الإجراء لم تكن متزهة عن الغرض دائمًـــا. فـــلا مـــارتين لحرصه على تجنب اعتراضات المستوطنين على مشروعه، يهتم بطمأنتهم قائلاً: «إن المستوطن يكتسب منه ملكية شريفة وأخلاقية، ملكية طبقًا للقانون العـــام، تتمتع بالضمانات ذاتها التي نتمتع بها. . . وستساوي رؤوس أموالكم بعد إعتاق العبيد الضعف»[26]. وغريب هذا التصور لتحرير يحسن الوضع المادي لمالكي العبيد!.

وخـــلال المـــرحلة ذاتهـــا، نلحـــظ أشكالاً أخرى للاستمرارية مع اقتراحات التيار «الإصـــلاحي»، الذي يريد تحسين الإدارة الاستعمارية، دون إلغائها مع ذلك. إذ يبدو تـــوماس ب. ماكـــولاي (Thomas B. Macaulay) أمام مجلس العموم بالغ الصرامة فيما يتعلق بحكومة الهند: «من وجهة نظر أنانية محضة، سيكون من الأفضل لنا كثيرًا أن تحكم الهـــند جيدًا وهي مستقلة عنا، من أن تحكم بصورة سيئة وتخضع لسلطتنا». والإعلامي الكاثوليكـــي لويس فويو، بعد عودته من الجزائر في (1841)، يذعن إلى امتلاكها، لكنه يتأســـف علـــى غـــياب مـــشروع حضارة عظيم سيكون من شأنه أن يبرر الاحتلال العـــسكري: «إن العرب، مع أنهم هُدؤوا، سيجنحون طويلاً إلى التمرد. . . فما الذي يجـــري عمله لاستيعاب هؤلاء الناس المتعصبين. . . ؟ وما الذي يعمل لربطهم بفرنسا، وتغـــيير أفكـــارهم وعاداتهم، وتهدئة هذا التعصب المخيف؟ لا يعمل أي شيء، مطلقًا، والأســـوأ هـــو أنـــه لا يراد عمل أي شيء» بصرامته وفطنته المعهودتين[27]. ويذهب

توكفيل، فيما يتصل بالمشكلة الجزائرية التي تحتل آنذاك مركز كل المساجلات، إلى تقويم قاس ل«العبقرية الفرنسية، التي تبدو غير ملائمة للاستعمار»، ولكن أيضًا لطرائق تدبير شؤون المستعمرات، لمركزيتها الشديدة وحرصها الشديد على استيعاب المستعمَرين، وهو في هذا يتعارض مع رأي فويو المذكور آنفًا: «لقد اتُهمنا أحيانًا بأننا حضّرنا الإدارة الأهلية بجودة أقل مما أعرنا بربرية الأهالي أشكال الذكاء الأوربي»[28]. والأعمال التي خصصها توكفيل للمشكلة الاستعمارية، والجزائر بالخصوص، إحدى أفضل مصادر المعلومات والتأمل، دون تساهل أو تسامح، حول الوضع في ذلك العصر. لكنه يضع نفسه داخل الوضع القائم، وليس ضمن المشروع الاستعماري بحد ذاته. أما غلادستون (Gladston) الذي لم يكن عمد بعد، كما سيفعل في المستقبل، إلى التبشير باستقلال المستعمرات، فيلوم الحكومة البريطانية على كبحها استيطان الأوربيين، بحرمانها الأراضي المستعمَرة من الحرية التي يتعلق بها بشدة المرشحون المحتملون للهجرة (خطاب في مجلس العموم، 21 أيار 1862). وهكذا نجد أن منتقدي النظام الاستعماري لم يغيبوا طوال هذه الفترة، لكنهم لم يتعرضوا حتى ذلك الوقت إلى وجود هذا النظام نفسه بخلاف المدارس الفكرية التي ستناضل صراحة ضده. وفي مقدمتهم الاقتصاديون الليبراليون بالطبع.

فكل الذين ينتمون إلى اتجاه آدم سميث يشاطرونه دون تردد عداءه للاستعمار. وهكذا يعدّ جان باتيست ساي (Jean-Baptiste Say) (مؤلف كلاسيكي ومشهور عندئذ) في مؤلفه ‹المبسوط في الاقتصاد السياسي› المنشور في (1826)، أن المسألة كأنها سويت أو أوشكت على ذلك: «من المستحيل ألا تفهم الشعوب الأوربية سريعًا كم تشكل المستعمرات عبئًا عليها. . . فالقدماء كانوا يكونون عن طريق مستعمراتهم أصدقاء في أرجاء العالم المعروف آنذاك: أما الشعوب الحديثة فلم يصنعوا فيها إلا رعايا، أي أعداء». وبعد سنوات يعيد اقتصادي بلجيكي هو موليناري (Molinari) تبني النقد الجارف لنظام الاحتكار (أو الحصري) الذي لايزال يحكم النظام الاستعماري الموجود (معجم الاقتصاد السياسي، مادة «مستعمرة»، 1854).

في إنغلترا، ينطلق الليبراليون المتجمعون ضمن مدرسةِ مانشستر من عقالهم، وينتهون إلى الحصول على إلغاء قوانين الحبوب (Corn Laws) التي هاجمها رتشرد كوبدن (Richard Cobden)، منشط رابطة التبادل الحر المتحمس. إلا أن هذا المذهب ليس منزهًا تمامًا عن الغرض: فلا بد أن يكون تفكيك الحدود الاستعمارية مفيدًا للقوة الاقتصادية السائدة، أي بريطانيا التي تتمتع أيضًا بهيمنة بحرية ساحقة. إذ يعترف كوبدن دون حرج بأنه «إذا كانت هناك بعض الحقائق في مبادئ حرية التجارة التي تبنيناها باعتبارها صحيحة، فلا بد

أن ينتج عنها أننا عوضًا عن اقتصارنا على تجارة جزر أو قارات شبه خاوية، ستعطينا حرية التجارة فرصة النفاذ إلى السوق العالمية بأسرها. وبالتخلي عن احتكار التجارة مع مستعمراتنا، نستبدل بامتياز تافه امتيازًا بالتجارة مع العالم بأسره، فلا يأتينا أحد ليقول إن إنغلترا بتخليها عن هذا الاحتكار ستضر بقوتها أو بازدهارها المستقبلي!»[29]. وهكذا تستعمل مقولة المبادئ الكبرى غالبًا ستارًا للدفاع عن مصالح ملموسة[30](2).

وببعض التنويعات، سيأتي جيمس ميل (James Mill) (1824)، وجون ستيوارت مل (John Stuart Mill) (1862)، وبخاصة غولدوين سميث (Goldwin Smith) (الإمبراطورية، 1863) لتعزيز أطروحات الاقتصاديين الليبراليين. لكن الجدال حول الجزائر على وجه الخصوص هو الذي سيكشف القوة الخاصة بكل من المواقف الموجودة في فرنسا منتصف القرن. فمنذ البداية، كان الغزو موضع نزاع. وأحد الأوائل الذين أنذروا بالخطر، لم يكن سوى الجنرال بوجو الذي لا يُشتبه بتعاطفه مع أفكار «اليسار»، إذ كتب رئيس العمليات العسكرية في (مذكرة حول وضعنا في منطقة وهران) العام (1837): «مع أنني محارب بطبعي ومهنتي، لا أرى في نفسي الشجاعة لنصح بلادي بهذا الغزو». وفي (13) كانون الثاني (1840)، يعود إلى الموضوع علنًا في خطاب ألقاه أمام مجلس النواب، ذهب فيه إلى حد قول: «إن الجميع يعرفون جيدًا أنني اعتبرت الجزائر دائمًا أكثر الهدايا التي قدمها نظام إعادة الملكية (La Restausation) إلى ملكية تموز شؤمًا». حتى وإن يستخلص منها النتيجة المفارقة التالية: «إن امتلاك الجزائر خطأ، لكن بما أنكم تريدون ارتكابه، وبما أنه من المستحيل ألا تفعلوه، فيجب أن تفعلوه بنبل. . . »، وهكذا فتحت الثغرة التي سيندفع خلالها رؤساء المعارضة البرلمانية (دو ساد De Sade، دوبان إينيه Dupin Ainé، ديجوبير Dejobert، دوفيرجييه Duvergier، بيسكاتوري Piscatory) الذين تمكنوا من الاعتماد على سلطة كاتب بارع في المناظرات في شخص فريدريك باستيا (Frédéric Bastita)، الذي سيستعمل الأطروحات الجد ليبرالية لمهاجمة أنصار بقاء فرنسا في الجزائر (الأعمال الكاملة، 1855 م، «رسائل هجائية»، 1854). وقد جر باستيا في إثره كاتب رسائل هجائية آخر مرهوب الجانب، هو الاقتصادي لويس ريبو (Louis Reybaud)، مؤلف هجائية عنوانها: «جيروم باتورو يبحث عن أفضل الجمهوريات 1862».

فهي إذن معاداة الاستعمار ذات الاتجاه الليبرالي، بمضمون اقتصادي، التي تعطي المثل، ويبدو أنها الفائزة في الظاهر. والسؤال المطروح عندئذ هو عن معرفة مكان من كان المنتظر لقاؤهم بين خصوم الإمبريالية الفرنسية في الجزائر ضمن هذا النزاع، أي: الرومنطيقيين — بتوزيعهم الكلام الإنساني والسلمي في جهات أخرى — والاشتراكيين.

فهم ليسوا فقط غائبين، هؤلاء وأولئك عن الإحصاء بل يوجدون إلى جانب «الاستعماريين». ويفسر انشقاق الرومنطيقيين باكتشاف «المهمة التحضيرية» (وهي نوع من المعادل العلماني لما كان عليه التنصير بالنسبة إلى رجال الكنيسة في القرن السادس عشر). فلامارتين وفكتور هوغو، حتى لا نذكر إلا أبرزهم، مقتنعان بأن الغرب عمومًا وفرنسا بالخصوص مكلفان ب«مهمة»، تتمثل في نقل الحضارة إلى الشعوب الهمجية. (وهي تقريبًا الكلمات ذاتها التي استعملها فيكتور هوغو في محادثته الشهيرة مع بوجو، (أشياء رأيتها) 1841). وسيذهب النبي إلى حد الصراخ في خطابه الافتتاحي لمؤتمر السلام في (21) آب (1849): «عوضًا عن القيام بالثورة، سنعمل مستعمرات! وعوضًا عن جلب الهمجية إلى الحضارة، سننقل الحضارة إلى الهمجية!» أما لامارتين فكان يعزف في الوقت ذاته على وتر الروح الوطنية ووتر الثقافة: «أعتقد أن استعمارات كبرى تدخل بالضرورة إلى النظام السياسي الذي يعهد العصر به إلى فرنسا وإلى أوربة. إن الشرق يدعوها، ولنقص الفرص الداخلية، سيجعلها ضرورية لسكاننا المتزايدين. . . إن تسليم شواطئ إفريقية ومدنها إلى أمراء عرب، سيعني ائتمان البربرية على الحضارة» (خطاب في المجلس النيابي، 1 أيار 1834). ولا يجرؤ أكثر رجال الدولة المعاصرين محافظة على التعبير بهذا الشكل. . . لكننا إذا استثنينا الشطط في الكلام، علينا الإقرار بشيئين. الأول هو أن مشكلة «صدام الحضارات» التي أثارها الاستعمار لاتزال إلى اليوم مطروحة، والثاني هو أن موضوع المهمة التحضيرية كالدودة في الثمرة، أو إذا شئنا، كالفيروس في الشبكة المعلوماتية، وسيستمر طويلاً في تلويث المشاعر الإيثارية، كما سنرى قريبًا.

أما حال الاشتراكيين فمختلفة شيئًا ما. صحيح أن الأمر متعلق هنا بتيار فكري جديد، يتطلع إلى المستقبل أكثر مما ينظر إلى الماضي. ولهذا سيشيد الاشتراكيون «الطوبائيون» (سان سيمون وتلاميذه، وفورييه Fourier) مستقبلاً مشرقًا سيكون فيه مكان لتهيئة جديدة للأراضي، ولتقنيات جديدة في تحويل الطبيعة، ويميلون إلى رؤية ما يسميه الآخرون «مستعمرات» كحقل مفتوح على مصراعيه لتجارهم واختراعاتهم. وعندما يحدث لهم الدخول إلى ميدان السياسة، كما حصل لفورييه في إحدى شطحاته، نجدهم أسرى لرؤية عرقية مركزية للعالم مثل أبناء عمومتهم الرومنطيقيين — التلميذ الوحيد الذي وقف ضد الاستعمار هو أوغست كونت (August Compt)، لأسباب خاصة بنظرته الوضعية للتطور[31]. ولقد كان المؤمل على الأقل أن يتيح ظهور الاشتراكية العلمية «إعادة وضع الهرم على قاعدته»، حتى نستعمل لغة النزاع بين ماركس وهيغل.

ومع ذلك، لن يتوصل ماركس إلى الإفلات من روح العصر، إلا أنه حاول (وهو ما يـدل علـى عبقريته) التوفيق بين أربعة أوجه مختلفة لظاهرة الاستعمار: 1) الوجه غير الإنساني لهيمنة الإنسان على الإنسان، ويساوي إدانة أخلاقية، 2) الوجه التقدمي لتحويل الحـضارة، ويـساوي تبرئة من جرائم كثيرة، 3) الوجه الاقتصادي الذي يرتكز على الاستغلال الرأسمالي لموارد المستعمرات من قبل الدولة المستعمرة، 4) الوجه الاستراتيجي والـثوري، الذي يجعل من الاستعمار، طبقًا للصراع الدولي للطبقات، مرحلة ضرورية ومؤقتة على طريق تدمير الرأسمالية الذاتي. وكون ماركس «صوَّت لصالح التبادل الحر» في مؤتمر لندن العام (1848)، إضافة إلى التحليل الذي يقترحه للهيمنة البريطانية على الهند[32]، يـسمحان باعـتماد هـذه الأطروحة التي ستطرح دقتها الجدلية العديد من المشكلات على خلفائه.

من (1870) حتى (1914). تتناسب هذه الفترة مع ذروة التوسع الإمبريالي ذي المنشأ الأوربي، والأمريكي بصفة ثانوية، في العالم: فخلال بضع سنوات، سينتقل كامل القارة الإفـريقية تقريبًا، ثم أرجاء واسعة من جنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط تحت الهيمنة الاسـتعمارية. ولم تُبلغ هذه النتيجة دون تجدد للتوترات الداخلية والدولية. فإلى تفاقم التـنافس بين الدول، ومخاطر الصراعات التي يتضمنها، أضيفت المناقشات الداخلية التي اقتضتها أهمية رهانات السياسة الاستعمارية. حيث تستمر معتقدات وحسابات الأطراف المتعارضـة على الساحة السياسية في لعب دورها التقليدي. لكن هذا الدور تأثر بظهور تـيارات جديـدة، وبخاصة حركتي السلام والقومية. وسيؤدي توافق هاتين الحركتين، بحسب الأحوال إما إلى كبح أو تقوية تيار معاداة الاستعمار، وإلى التحكم في الآراء عبر الـزمان، ومحو حدود التيارات المعروفة سابقًا، أو أيضًا خلط الأوراق إلى حد إحداث تحالفـات مـن الخَلف بالمناسبات. وسيوضع تماسك الإيديولوجية المعادية للاستعمار، الـضعيف في الـسابق، في امتحان قاس من خلال المواجهة مع تصاعد الإمبريالية غير المسبوق.

والتقالـيد الإنـسانية لم تخـتف بالطبع. إذ يتعاقب المفكرون والكتاب أو الشهود (مـسافرون أو مبشرون) لفضح مضار الاستعمار. لكن تنوع هذه العائلة الفكرية يثير الدهـشة. فـنجد فـيها راديكالـيين مثل كليمنصو، كما نجد وطنيين مثل ديروليد (Déroulède)، ومناظـرين معروفين من اليمين المتطرف (درومون Drumont، ليون بلوا Léon Bloy، بيرنانوس Bernanos)، ومعادين لرجال الدين، مثل أناتول فرانس (Anatole France)، ومسؤولين دينيين مثل المونسنيور لوروا (Le Roy)، رئيس رهبنة الروح المقدس

التبشيرية، وكتّابًا دون انتماء حزبي واضح، مثل بيير لوتي (Piere Loti). وكانت الانتقادات تتهاطل من كل حدب وصوب بأشكال متنوعة إضافة إلى النداءات إلى الإصلاح. لكن هؤلاء وأولئك يتوقفون أمام العتبة الحاسمة التي تفضي إلى المطالبة الصريحة بإلغاء النظام الاستعماري، أي تصفية الاستعمار. وفقط بعض الاشتراكيين سيذهبون حتى القيام بهذه الخطوة.

البربرية الاستعمارية[33]

أوه! نعلم جيدًا أن السود في دولة الكونغو الحرة، وأن عبيد جلالته ملك البلجيكيين لا يعذبون بقسوة أقل. ونعلم جيدًا أنه من إفريقية ومن آسيا ومن كل المستعمرات مهما كان الشعب الذي تنتمي إليه، تصعد الأنات، وصرخات الألم نفسها إلى السماء الصماء. نعلم للأسف! بهذه القصة القديمة والمخيفة. فمنذ أربعة قرون تتنازع الأمم المسيحية فيما بينها إبادة العروق الحمراء والصفراء والسوداء. وهو ما يدعى بالحضارة الحديثة.

ولا يخاطَب البيض السود أو الصفر إلا لاستعبادهم أو تذبيحهم. فلا تعرفنا الشعوب التي نسميها بربرية إلا بجرائمنا. كلا، بالتأكيد، لا نعتقد بارتكاب قسوة في ظل علمنا على هذه الأرض الإفريقية المنكودة، أكثر ما يُرتكب تحت أعلام الممالك والإمبراطوريات. لكن علينا نحن الفرنسيين، أن نستنكر قبل كل شيء الجرائم المرتكبة باسمنا، فهو شرفنا، إضافة إلى أننا عندما نتكلم عما يعنينا، وما هو من شأننا، فمن المحتمل أن لا يكون كلامنا دون جدوى.

سنستنكر بدورنا، دون كلل، المظالم والجرائم التي ترتكبها إدارة المستعمرات الفرنسية. سنستنكرها بمعونة بعض هؤلاء الإداريين الاستعماريين — فهم موجودون، وعددهم كبير — الذين، رغم المناخ السيئ، والوحدة القاتلة، حافظوا على أنفسهم من الكآبة والغضب والاضطرابات العقلية والمخاوف والهلوسات المدمرة، وعرفوا كيف يظلون منصفين ومعتدلين. وسنطالب دون كلل وقبل كل شيء بقمع الجرائم، وبإصلاح النظام الذي أفضى إليها أو سمح بها.

قبل كل شيء، ودون كلل، سنطالب لشباب وسود إمبراطوريتنا باحترام حقوق الإنسان. سنطالب بالعدالة باسم الإنسانية التي تهان عبثًا، باسم الوطن الذي تساء خدمة مصالحه بهذه البربرية الاستعمارية.

وعدة دوافع خاصة بهذه الفترة المعنية تفسر هذا التحفظ. أولها استمرار خرافة المهمة التحضيرية، غير الصريح لكنه مضمر في كل مكان، ثم إن كل تقدم إمبريالي جديد — حملات عسكرية، مناورات دبلوماسية، حادث على شاكلة فاشودا (Fachoda) — يمكن أن يفضي إلى تقويم مختلف، بل وإلى تحول تام من حال إلى أخرى، مثلما حدث مع كليمنصو والنواب الراديكاليين. ومن جهة أخرى، يقود وسواس الأخذ بالثأر، و«الخط الأزرق في الفوسج Vosges» إلى تحالفات غير متوقعة، كتحالف كليمنصو وديروليد ضد

جول فيري (Jules Ferry) ومشروعاته في الهند الصينية. أخيرًا، جعل تقدم النزعة السلمية كثيرًا من القادة، على اختلاف مشاربهم السياسية، يناضلون ضد المشروعات الاستعمارية للتخفيف من مخاطر وقوع حرب جديدة في أوربة بين القوى الإمبريالية. فيمكن القول إذن مع الصيغة الشهيرة «إصلاحات، نعم، ثورة، لا».

أما من جهة الاقتصاديين، فلا بد أن نلحظ تغييرًا في الاتجاه، مؤقتًا على الأقل. إذ ينضم بول لوروا – بوليو (Paul Leroy-Baulieu) إلى خط هؤلاء الذين يريدون مع رينان (Renan)، الإسهام في إنهاض البلاد بعد مذلة الهزيمة في (1870)، وينشر في (1874)، (الاستعمار لدى الشعوب الحديثة) يدافع فيه عن الاستعمار. وينضم شارل جيد (Charles Gide) إلى وجهة النظر هذه مع شيء من الاعتدال في مؤلفه ‹ما فائدة المستعمرات؟› (1885) حتى لا يكسر الجبهة الوطنية، في اللحظة التي يتحالف فيها اليسار المتطرف مع اليمين المتطرف ضد حملة تونكين، وحتى لا يضر بفرص «ثأر» على الأرض الأوربية. وفي هذه الأثناء، ستظل غالبية الاقتصاديين الليبراليين (فريدريك باسي Frédéric Passy، وإيف غويو Yves Guyot، وموليناري) وفية لرسالة آدم سميث المعادية للاستعمار. ويبدو أنه لم يكن لهذا الثبات على المذهب إلا القليل من التأثير على ممارسة الحكومات المتعاقبة الأكثر حساسية لمناورات وضغوط «الحزب الاستعماري» الخفي لكنه قوي.

وإذا ما كان للاشتراكيين الحق في معاملة متميزة، فذلك أولاً لأنهم يشكلون منذ (1870)، قوة سياسية جديدة ونشطة على الصعيد الانتخابي والبرلماني، قبل أن تصل هي نفسها إلى الحكومة عشية الحرب العالمية الأولى، وثانيًا، لأن الاشتراكية الفرنسية تشكل فرعًا من الدولية العمالية (التي أسسها ماركس في 1860 م، وأعيد تنظيمها في 1889) التي كان من المعتقد أنها ستضع المسألة الاستعمارية في مركز إستراتيجيتها، وأخيرًا، لأن كلام الاشتراكيين من بين أقسى ما يمكن العثور عليه، في هذه الفترة، ضمن الأدبيات المعادية للاستعمار.

ومع ذلك، فليست رسالتهم من طبيعة تبرر لهجة الانتصار بأثر رجعي التي ظهرت أحيانًا في كلام رجال الدعاية المتحمسين أكثر من اللازم. إذ ظهرت في قلب الدولية كما في قلب الحركة الاشتراكية الفرنسية اتجاهات متنوعة، بل ومتعارضة أحيانًا. ففي (1896) يصرح مؤتمر لندن، بأنه مهما كانت الذريعة الدينية أو التحضيرية المزعومة للسياسة الاستعمارية، فليست هذه السياسة إلا امتدادًا للاستغلال الرأسمالي لمصلحة الطبقة الرأسمالية حصرًا. وكان يمكن لماركس أن يشارك في التوقيع على هذا التصريح.

لكـــن، أليس الاستعمار في الحقيقة مصيبة الرأسمالية؟ وهل يكفي القضاء على الرأسمالية حتى يختفي الواقع الاستعماري في الوقت ذاته؟.

ويظهر أن تصريح شتوتغارت (1907)، الذي جرى تبنيه إثر نزاع حاد بين المتطرفين والمعـــتدلين، يـــؤكد الإدانة السابقة: «إن السياسة الاستعمارية، في جوهرها ذاته، تقود مباشرة إلى الاستعباد، وإلى العمل القسري، وإلى القضاء على السكان الأهالي في الفضاء الاســـتعماري. ومـــا المهمة التحضيرية التي يدعيها المجتمع الرأسمالي إلا ذريعة يغطي بها تعطـــشه للاستغلال والاحتلال». لكن التصريح النهائي يضيف: «إنه المجتمع الاشتراكي فقـــط الـــذي ســـيتمكن من منح كل الشعوب الإمكانية في تطوير حضارتها في جميع المجـــالات». وتفتح التسوية التي جرت هكذا الباب لحل بديل، باعتبارها تدين السياسة الاستعمارية الرأسمالية، وتقر بشرعية سياسة استعمارية اشتراكية. أما مؤتمر بال (1913)، فسينشغل بهاجس الحرب وسيهمل بهذا النقاش حول الاستعمار.

وتـــوجد هـــذه التوترات المذهبية ضمن العائلة الاشتراكية الفرنسية، حيث سيتواجه أيـــضًا متطـــرفون (جول غيد Jules Guesde، بول لويس Paul Louis، غوستاف هيرفيه Gustave Herve) وأيضًا الحد الأدنى (جوريس، بريسانسيه Pressensé). ويظهر جوريس، عبر تقلبات شخصية، الوجه الأبرز في الحركة، والحَكَم بين الاتجاهات المتعارضة. إلا أن جوريس ينفر بجلاء من معاداة استعمار متصلبة. إذ يقر في مقال كتبه (17) أيار (1896) بـــأن «الـــسياسة الاستعمارية شائكة، لأنها تمس بالمشاعر الوطنية (الشوفينية) وبالمصالح المباشـــرة لجميع الشعوب»، ويضيف: «إن جميع الشعوب في الواقع متورطة في سياسة اســـتعمارية، وليـــست وصفاتنا للمستقبل هي التي ستجعلها تتراجع، ويبدو أن قانون التوســـع والاحـــتلال الذي ينصاعون جميعًا له، كأنه قانون طبيعي. ومهما فضحنا كل النوايا الخبيثة، وكل أشكال الفساد، وكل قسوة الحركة الاستعمارية، فلن نوقفها. . . » فالحل الوحيد إذن، في نظر جوريس وغالبية القادة الاشتراكيين الفرنسيين يومذاك، يقوم على استبدال السياسة الاستعمارية السيئة التي يسير عليها الرأسماليون بسياسة استعمارية جيدة ستسيَّر من قبل الاشتراكيين. وهكذا، ليس مثيرًا للدهشة، أن نقرأ، بقلم اشتراكي آخر هو فيليسيان شالاي (Félicieu Challaye)، في (1912)، هذا الحكم القاطع: «ليس ثمة اشتراكي يطلب إلغاء المستعمرات».

فللمـــرء إذن أن يستخلص أن الاشتراكيين قبل (1914) هم في مجملهم، أقل معاداة للاستعمار من الاقتصاديين الليبراليين الذين يستعيد الاشتراكيون أطروحاتهم عندما ينوون الـــبرهنة علـــى أن الاســـتعمار يضر أيضًا بالمصلحة الوطنية، للتنديد أكثر بالاستغلال

الاستعماري. لكن هناك أكثر من ذلك. إذ يستعير الاشتراكيون أيضًا من أنصار السلام (وليسوا جميعًا اشتراكيين. . .) الخشية من حرب أوربية داخلية بين القوى الإمبريالية. وبغـــية تبريـــر اللجـــوء إلى سياسة «أخرى»، طُهِّرت أخيرًا من الفيروس الاستعماري، يستمدون من التقاليد الإنسانية، نقدْ أخلاق وأساليب الإدارة الاستعمارية.

وهكـــذا يـــبرز فيما بين (1871) و(1914) نوع من الإجماع الضمني، تغذي معاداة الاستعمار فيه راحة الضمير، وتُستخدم بصفة لا إرادية حجة لإدامة الواقع الاستعماري، طالمـــا لم تحظ الاشتراكية بالفوز. وتقدم لغة الاشتراكيين المزدوجة، عندما سيحصلون على السلطة في المرحلة التالية، برهانًا جديدًا على هذا الائتلاف الغريب.

فـــنحن بعيدون، وبعيدون جدًا عن الإستراتيجية الثورية التي ابتدعها ماركس، وعن الـــدور المنوط من قبله بثورة المستعمرات في سقوط الرأسمالية. وكان لا بد من يد لينين الحديدية لوضع الآلة الجهنمية على السكة، قبل أن تترك المهمة (والكلام) ل«المعذبين في الأرض».

5/ 1/ 2/ 4) القرن العشرون:

من معاداة الاستعمار إلى تصفية الاستعمار

«لمـــن تقـــرع الأجراس؟» إن الجنود الذين كانوا يتقاتلون، العام (1916)، في مذبحة فـــردان (Verdun) لم يكونوا يظنون بالتأكيد أنهم يسهمون في حرب أهلية أوربية، وأن إمـــبراطورياتهم لن تكون بعد نصف قرن إلا ذكرى. فما كان نصيب معادي الاستعمار في هذا الانهيار؟.

ســـيؤدي ليـــنين والدولية الثالثة، وقتيًا على الأقل، دورًا مسرِّعًا، قبل أن يُستخدما، مؤقـــتًا أيضًا، كابحًا للحركة. والتيارات الإنسانية والإنسانوية سيشحب لونها: فبدفعها المعارضـــين الجذريين إلى هوامشها، ستتجه إلى الوسط لتعزيز نزعة إصلاحية ستُستخدم كإجماع وحجة في آن، ومن الشك ستنتقل سريعًا إلى السأم والإذعان.

أمـــا الـــبديل، فسيؤمّن هذه الأثناء، من قبل هتاف المستعمَرين، وقد شجعهم انهيار أوربـــة، ومساندة القوتين الكبيرتين يومذاك، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وهم ممثلو المعذبين في الأرض الذين سيطلقون رصاصة الرحمة على الاستعمار.

إسهام الشيوعية — يكرس نشر (الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) في (1917)، قطيعة لينين مع مماطلات الدولية الثالثة، وتحوله إلى إستراتيجية ثورية جديدة. ولا تكفي منذئذ

الحــرب الضروس التي تخوضها البلدان الأوربية تحت ناظريه لتحطيم النظام الرأسمالي، إذ يبقى استغلال التناقض الأقصى الذي تشكله الإمبريالية. ولينين بحضه على ثورة البلدان المستعمَرة بصفة متعمدة، يأمل إصابة خصمه بمقتل، وإشعال الثورة العالمية.

وكــان لهذا المشروع أن يشكل أحد أهداف الدولية الثالثة التي أسست بموسكو في (1919). وكــان الشرط الثامن من شروط الانضمام العشرين المفروضة على الأحزاب الــشيوعية الوطنية التي ستتقدم بترشيحها ينص على أن «على أحزاب البلدان التي تمتلك بورجوازيتها مستعمرات أو تضطهد أممًا، أن تسلك حول مسألة المستعمرات والجنسيات المضطهدة، خطًا جد واضح وجلي، ويجب على أي حزب يريد الانتساب إلى الدولية أن يفــضح بــلا هوادة تصرفات إمبرياليه في المستعمرات، ويغرس في عمال بلاده مشاعر أخوية حقيقية إزاء السكان الكادحين في المستعمرات، ويطالب بطرد إمبرياليي الوطن من المستعمرات، ويثير في الجيش احتجاجات منتظمة ضد اضطهاد الشعوب المستعمَرة».

فمن غير الممكن إلا بصعوبة العثور في التاريخ على شهادة أكثر معاداة للاستعمار من هــذه. وتنبع أهميتها من إدراجها في برنامج محفل دولي، يقوم دوره على تنسيق وتنشيط الأحــزاب الوطنية الأعضاء أو التي ستصير أعضاء فيه. وعلى الصعيد المذهبي، سيشكل هذا النص ذروة الخطاب المعادي للاستعمار.

ومع ذلك، فإن الكلمة الأخيرة لم تكن قيلت بعد. إذ كان باقيًا على دولية موسكو (الكومنتــرن) (Komentern) أن تفصل في المشكلات الإستراتيجية الشائكة التي أثارها الأفــضلية الممنوحة لتحرر المستعمرات: فهل تقع المهمة على الأحزاب الوطنية أم على قــيادة الكومنتــرن التي ستكون الوحيدة المؤهلة لتحديد زمان ومكان وطرائق تصفية الاســتعمار؟ وهــل في الإمكــان، خلال هذه المعركة، التحالف مع الحركات الوطنية «الــبرجوازية» الأكثــر ميلاً غالبًا في المستعمرات إلى الثورة من أعضاء بروليتاريا غير مــنظمة وتفتقر إلى الوعي الطبقي؟ أخيرًا، وعلى وجه الخصوص ربما، ما العمل في حال حــدوث تــناقض بــين مقتضيات الصراع الجبهوي ضد الدول الرأسمالية البرجوازية، والمقتضيات التي تتطلبها المساندة غير المشروطة للشعوب المستعمَرة.

وكــل هذه المسائل الإستراتيجية الهامة، جرى التطرق إليها، بحضور لينين نفسه، في مؤتمــرات الكومنتــرون بين (1920) و(1922). وكان مندوبون مسلمون مثل (سلطان غاليــيف) (Sultan galiev) أو هنادرة مثل (ن. توي) (N. Toy) يريدون إعطاء الأفضلية المطلقة للكفاح ضد الاستعمار. لكن أطروحاتهم لم يجرِ تبنيها، وبخاصة بعد موت لينين. إذ لم يكن الاتحاد السوفيتي يشعر بأن قوته كافية لشن حرب صليبية على النطاق العالمي

وحـــيدًا. وفضل الاحتماء، مؤقتًا على الأقل، وراء مذهب «الاشتراكية في بلد وحيد»، والـــسيطرة الـــشديدة على توجيه الكومنترون، وإخضاع مبادرات الأحزاب الشيوعية الوطنـــية لتوجيهات «المركز» فقط (أي موسكو)، وبعبارة أخرى، تغليب مصالح قوة الدولة السوفيتية، في كل الأحوال، على مصالح شركائها أو حلفائها المفترضين.

ومنذ أواسط سنوات (1920)، كان حلم لينين قد أخفق. ولن يتبقى منه إلا موضوع دعائـــي، ستار من الدخان يستخدم لإنقاذ سمعة مربحة، وإخفاء واقعية ستالين الصفيقة. والأحزاب الشيوعية الوطنية (بما فيها الحزب الشيوعي الفرنسي في قضية الريف 1925 م أو في جهوده اللاحقة للترسخ في الجزائر) كثيرًا ما أُلجمت أو عورضت في مبادراتها من قبل دكتاتورية الكومنترون التي ستمارس دون منازع حتى الحرب العالمية الثانية.

وكـــان لا بـــد للمـــسألة من أن تثار في السياق الجد مختلف لما بعد الحرب. وكانت مـــصلحة الاتحـــاد السوفيتي، هذه المرة تتفق مع تحرر البلدان المستعمَرة. ففي المواجهة مع الغرب (وبخاصة مع الولايات المتحدة التي كانت هي أيضًا، لأسباب مختلفة، تدعي معاداة الاســتعمار)، لم يكـــن لاستقلال الأراضي الموضوعة تحت الهيمنة الأوربية، على الأقل في الـــرؤية الماركـــسية للوضـــع الدولي، إلا أن يضعف معسكر الخصم. وبحثت الدبلوماسية الـــسوفيتية عن كل الفرص لاستمالة الدول الأعضاء فيما سيدعى قريبًا «العالم الثالث». وساندت فيتنام عسكريًا، وكوبا اقتصاديًا، ومصر عبد الناصر، كما ساندت بلدانًا أخرى التمـــست منها المساعدة، وأخذت حتى في نهاية سنوات (1970) وبداية سنوات (1980)، بالـــتدخل في الحروب الأهلية الداخلية (الحبشة، أنغولا)، حيث عُدّ وجودها استفزازًا على الـــنمط الإمـــبريالي. والواقع، أن تاريخ هذه الفترة يبين، بداية، أن الاتحاد السوفيتي ليست لديـــه القـــدرة – ولا الإرادة دون شـــك – لمـــساندة كل حركات التحرر، ثم إن هذه الحركات كانت، قبل الاستقلال وبعده بالخصوص، غير مهتمة بإحلال هيمنة محل أخرى. فأسماء مثل «العالم الثالث» أو «حركة عدم الانحياز» (التي أسست في بلغراد العام 1960) تـــشهد علـــى هاجس الابتعاد عن «المعسكرين»، سواء الاشتراكي أم الرأسمالي. إلى حد انتهت فيه العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والمستعمرات السابقة، فيما عدا المساندة الانتقائية الممنوحة إلى بلدان ذات موقع استراتيجي هام (كمصر وكوبا)، إلى سلسلة من الإخفاقات وسوء التفاهم أو المواعيد الضائعة (كموعد الجزائر في 1974 م، حيث رفضت بلدان العالم الثالث اشتراك الاتحاد السوفيتي في مناقشاتها).

أخـــيرًا، لا شـــك في أن الاتحـــاد الـــسوفيتي والحركة الشيوعية الدولية، أسهما على طـــريقتهما في الكفاح ضد استعمار كان قد تزعزع بقوة. لكن هذا التأثير كان محدودًا،

في المكـــان وفي الزمان، بالخشية من العدوى الإيديولوجية. وإذ وُضعت معاداة الاستعمار ذات الاتجاه الشيوعي في خدمة شكل جديد من التوسع الإمبريالي، فقد أثارت ردود فعل رفضٍ من قبل المجتمعات الحريصة على عدم إفساد ما كان باقيًا من منظومة القيم لديها.

ليـــبراليون واشـــتراكيون: فـــخ النزعة الإصلاحية. — بعد تعارض إيديولوجيتيهما الـــسياسية طـــويلاً، سيجد الليبراليون والاشتراكيون أنفسهم متجاورين في مقاربتهما للظاهرة الاستعمارية. فالتيار الليبرالي يستنفذ قواه ببطء، في مواجهة رأي عام، يتحمس بصفة متأخرة لاكتشاف فضائل الإمبراطورية الاستعمارية التي احتفل بها بمعرض (1931). ويظل مع ذلك شهود ومراقبون إن لم يكن لانتقاد مبادئ الاستعمار الفرنسي، فلانتقاد طـــرائقه. لكـــن عـــددهم وذيوع صيتهم يتضاءلان. وأندريه جيد مع كتابه ‹رحلة إلى الكونغو› (1927)، يشكل استثناء، مع أن دفتر الطريق العادي هذا، لا يحوي أحكامًا جد قاســـية على أحوال السكان الأهالي، ولا على سلوك الإداريين الاستعماريين. أما عمل جوزيـــف كونـــراد (Joseph Conrad) الروائي (وبخاصة: في قلب الظلمات، المنشور في لندن 1902) فأكثر حدة. وتدل العاصفة الصغيرة التي أثارها نشر مؤلف جيد فقط على نفوذ التيار الاستعماري في الرأي العام آنذاك.

وفي اليـــسار، يتخلى الاشتراكيون طواعية عن احتكار معاداة الاستعمار المذهبية إلى الحـــزب الـــشيوعي. إذ يصرح ليون بلوم (Léon Blum) (1925) — سنة حرب الريف: «نحب بلدنا إلى حد لا يسمح لنا بالتنصل من امتداد الفكر والحضارة الفرنسية. . . ونقر بحق، بل بواجب العروق المتفوقة في أن تجذب إليها تلك التي لم تتوصل إلى الدرجة ذاتها من الثقافة، وتدعوها إلى التقدم الذي أحرز بفضل العلم والصناعة». كما لم يكن الحزب الشيوعي يسرف في دور المعارض الرسمي الذي خص نفسه به. وتشهد تصريحاته بمرور الوقت، وبقدر ما يتوضح خطر الحرب ضد ألمانيا، على إرادة في التوفيق بين الدفاع عن المستعمرات، والدفاع عن المصلحة الوطنية.

وعلى أي حال، يجد المعتدلون والاشتراكيون أنفسهم في الوسط (أو في «المستنقع» إذا شئنا) وسيُغرقون ضميرهم المعذب في اقتراحات إصلاحية بمواجهة الاضطرابات التي تظهر في إفريقية الشمالية والشرق الأوسط. والإجراءات الخجولة بالأحرى، التي يوصون بهـــا، دون قدرة على وضعها موضع التنفيذ، مستوحاة من إرادة تذويب للسكان، يبدو أنهـــا تمـــنع أي تطـــور نحو الاستقلال الذاتي، ناهيك عن الاستقلال. فالاستمرارية بين الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة من وجهة النظر هذه مذهلة. وبعيد الحرب، يتسلم الـــسلطة (الحركة الجمهورية الشعبية، MRP، المتحدرة من الديمقراطية المسيحية فيماقبل

الحرب) والاشتراكيون في ائتلافات تشابه ثلاثية الأحزاب (Tripartisane) أو القوة الثالثة. ولم يتحرك أي منهما حيال مذبحتي سطيف (1945) ومدغشقر (1947). وعلى الصعيد المؤسساتي وضعوا في دستور (1946)، اتحادًا فرنسيًا، سيئ التصميم إلى حد أن دوائره لم تتمكن من العمل قط، واضطروا إلى مواجهة ثورات الهند الصينية وإفريقية الشمالية. وطوال مدة الأزمة التي انتهت بسقوط النظام نتيجة لعدم قدرته على حل المشكلة الجزائرية، تكاثرت التنازلات، أملاً في تجنب حل الاستقلال الذي كان يظهر غير معقول لغالبية الطبقة السياسية وللرأي العام.

والإخفاق الواضح لهذه السياسة الإصلاحية هو الذي أفضى، في سنوات (1950) و(1960)، لتكوين مجموعات صغيرة، على هامش النظام السياسي (الحكومي، البرلماني، أو الحزبي)، التجأ إليها آخر معاقل معاداة الاستعمار الصرفة والصلبة. وكانت هذه المجموعات مكونة من حركات تحررية، تمرست في الظل ثم من خلال الكفاح العلني ضد المحتل «الأجنبي».

في مواجهة عنف هذا التيار، الذي شُجِع من قبل القوتين العظيمتين آنذاك وصار عصيًا على المقاومة بقدر ما كان يمتد إلى أجزاء جديدة من العالم، لا يبدو أن إيديولوجية الأوربيين المعادية للاستعمار لعبت إلا دورًا مساعدًا. وبينما كان الرأي العام إلى جانب النزعة الأبوية الاستعمارية أو لا مباليًا بها على الأكثر، ظلت التيارات المعادية للاستعمار أقلية، بل هامشية أكثر الأحيان.

إن تصفية الاستعمار في الحقيقة، كانت تندرج ضمن تطور، كان يكشف، مع الوقت، العيب الخلقي للمشروع الاستعماري. هذا المشروع الذي لم ينجز «المهمة التحضيرية» إلا بصفة جد جزئية وبصورة جد ناقصة، وهي المهمة التي عهد بها الأكثر أريحية من المدافعين عنه إليه. وحيث لم يستطع تمييز في غير أوانه أن تكون له الغلبة (كما في الممتلكات البريطانية) لم تفلح جهود التذويب والدمج (الأكثر توافقًا مع النمط الفرنسي في الاستعمار) أن تمسّ بعمق خصوصية المجتمعات الأهلية. صحيح أن الإسهام اللغوي والثقافي لم يكن ضئيلاً، على الأقل في الميدان التربوي. إلا أن المحاكاة المؤسساتية أكثر بعثًا على الريبة، كما يدلل على ذلك التردي البطيء للأنماط الغربية منذ تصفية الاستعمار.

وفوق كل شيء، لم يكن في مقدور الدول المستعمِرة، بمواردها وحدها، تأمين التنمية، الاقتصادية والاجتماعية، للبلدان التي تكلفت بها. فعندما كان الأمر متعلقًا بتغطية نفقات السيادة (جيش، شرطة، قضاء) كان الأمر ميسورًا. لكن ما إن وجبت الاستجابة إلى تطلعات الشعوب المستعمَرة إلى تحسين أحوالهم، المادية، وأيضًا المعنوية

والاجتماعية، أصبح «عبء الرجل الأبيض» العزيز على كيبلينغ (Kipling) شديد الثقل. وقد رأينا ذلك جيدًا في الحال الجزائرية، النموذجية من جميع الوجوه. إذ ليست هزيمة السلاح الفرنسي على الأرض هي التي دفعت الجنرال ديغول إلى الموافقة على الاستقلال، بل الآفاق المقلقة لمخطط قسنطينة (1959) التي كانت تشير إلى التكاليف الباهظة لإدماج السكان المسلمين في المجتمع الفرنسي. وما كان للبرهنة إلا أن تؤدي إلى الانفصال الجسدي، أي الاستقلال.

إذا كان من الضروري في الخلاصة أن نقيم تراتبية في تأثير مكونات معاداة الاستعمار على تصفية الاستعمار، فإن أطروحة النفعيين هي التي يجب أن تحظى بقصب السبق. ولا شك في أن هذه الحقيقة ستحزن المثاليين. لكن نتيجة الأحداث تكفي للتحقق من صحة التشخيص: إذ لم تفض تصفية الاستعمار مطلقًا إلى الإضرار بتنمية البلدان المستعمرة السابقة، بل على العكس، وفي المقابل، أسهمت في إغراق الشعوب التي تحررت في الفوضى السياسية وفي البؤس.

وإذا ما أقيمت يومًا دعوى لتحديد المسؤولية، فعلى الأوربيين أن يكونوا في قفص الاتهام باعتبارهم متواطئين في جريمة مزدوجة هي انتهاك حرمة منزل مع الكسر، في الأصل، وجريمة عدم مساعدة شخص في حال الخطر، لدى نهاية العملية.



5 / 2) مسلمة تفوق البيض ودونية السود

كاثرين كوكري- فيدروفيتس

ليس من اللائق، يا مواطنيَّ، وأنتم الذين تعرفون الجرائم التي ارتكبت باسمكم، ليس من اللائق حقاً أن لا تتلفظوا بكلمة عنها لأي شخص، حتى ولا إلى نفوسكم خشية من أن يكون عليكم الحكم على أنفسكم. في البداية، كنتم تجهلون، ثم شككتم، أما الآن فأنتم تعرفون، لكنكم ساكتون دائماً.

جان بول سارتر، مقدمة لكتاب (المعذبون في الأرض) لفرانز فانون 1961.

5/ 2/ 1) العالم القديم

لمسلمة تفوق البيض تاريخ طويل في الغرب، بينما لم تكن موجودة دون شك في العصور القديمة، إذ يبدو أن الفضول عندئذ كان يتغلب على الازدراء، فقد كان الإغريق متوسطيين معتادين على البشرة السمراء، وكان أكثر عبيدهم من البيض، ويقول هيرودت (Herodotte) في القرن الخامس قبل الميلاد، وهو الذي كان يكن الكثير من الإعجاب لمصر، مع تفضيله للإغريق، حول الليبيين (أي الأفارقة) إنهم (أصبح شعوب

العـــالم)[1]، وواصـــفاً «التروغلوديين- الإثيوبيين» Ethiopien –Trogloelites، كآكلين للأفاعـــي والزواحف، يصدرون أصواتاً قريبة من أصوات الوطاويط أكثر من الأصوات الإنـــسانية[2]، كما وصف شعوب الجنوب بأنهم حيوانات مخيفة دون رأس، وعيونها في بطـــونها . .[3] وقد جرت منذ عهد قريب مناقشة حامية بين متخصصين بالآثار المصرية «تقليديين» ومناضلين إفريقيين، لمعرفة ما إذا كان المصريون سوداً أم بيضًا.

وتكمـــن أهمية السجال، مع أنه ليس مقنعاً في ذاته، على الأقل، في التدليل على أن القـــدماء كانـــوا قليلي الاكتراث باللون، فالمهم أن يكون المرء إغريقيًا فضلاً عن كونه مواطناً في مدينته.

أما المصريون فكانوا برأي الإغريق أنفسهم، خليط أكثرهم، نظراً للمناخ وللمبادلات العديدة التي كانت هذه الأرض بوتقة لها[4] (1)، لكن أهمية هذا في نظرهم لم تكن تعدل أهمـــية صفتهم كأجانب، والدليل على ذلك، إن كنا بحاجة إلى دليل، هو أننا نجهل لون بشرة الملكة كليوبترا (69-30 ق. م)، التي عشقها قيصر وأنطونيو، أو التي لم يكن أمامها بالأحرى، لمحاولة إنقاذ مملكتها، إلا التحالف مع الغزاة الرومان، وللبرهنة على أنها كانت بيـــضاء، استعملت ماري ليفكوفيتش Mary lefkowits المتخصصة الذائعة الصيت بالعالم الهيليني حججاً واهية[5]، لن نتعرض إلا لواحد منها، لأنه مهم هنا، على الرغم من عدم إقناعه في هذه الحالة الخاصة، وهو: عنصرية الإغريق- ليست عنصرية اللون بل الأصل - فكانـــت كليوبتـــرا آخر المتحدرين من أسرة البطالسة الإغريقية المتحدرة من أحد قادة الإسكندر (مات في 323 ق. م)، والحال أن البطالسة لم يكونوا ليختلطوا بالأجانب، أي (البرابرة) الذين لا يتفاهمون معهم، حتى وإن كانوا رعاياهم. ومن المثير للاهتمام أن أول مـــن رأى في كليوبتـــرا امرأة ملونة في منعطف القرن السابع عشر، هو شكسبير الذي يـــصفها حيناً بأنها سمراء نحاسية Tawny وحيناً آخر بأنها سوداء black، وكان ذلك في العصر الذي نضجت الأحكام اللونية المسبقة.

إن الـــرق في العـــصور القديمـــة، باعتباره عنصراً هاماً في الحياة الإنتاجية، كان غير مكتـــرث باللـــون، إذ اســـتعبد الإغريق إغريقاً آخرين، وكان لدى الرومان عبيد من الإغـــريق، إضـــافة إلى عبيد يأتون أكثر الأحيان من جيرمانيا وتراس Thrace، والشرق الأوســـط أو مـــن السهوب الشمالية النائية. وأرسطو المتأثر بأفلاطون الذي جعل من البرابـــرة أعـــداء الإغريق[6] الطبيعيين قبله، كان أول من نصح بتفضيل غير الإغريقيين كعبـــيد، في القرن الخامس قبل الميلاد، (فأن يقوم البعض بالحكم وآخرون أن يُحكموا، لـــيس ضروريًا فحسب، بل عادل، لأن البعض مهيئون بالولادة للطاعة، وآخرون ليسوا

كذلك)، ويوصف سكان شمال أوربة بأنهم يفتقرون إلى المهارة والذكاء، وسكان آسيا يفتقرون إلى العقل: فالبربري عبد إذن بالطبيعة، لأنه اقل من غيره قدرة على ممارسة الحرية[7].

وقد كان الرق بالفعل وسيلة جوهرية للحط من شأن جزء من البشرية، فقد عرف الغالو- رومان Romain-Gallo منذ بداية العصر الوسيط ممارسات استعبادية امتدت على الأقل حتى القرن العاشر. ولم يكن الأفارقة دون شك أقل استرقاقاً من الآخرين. لكن ما يميز إفريقية جنوب الصحراء، هو أنها تورد بالخصوص عبيداً عن طريق التجارة البعيدة، أي عبيداً يباعون لشعوب أخرى في بلاد أخرى، بل وفي قارات أخرى. أما تميز الأوربيين فهو في عدهم السود فقط قابلين للاسترقاق، ومنذئذ كان الأسود يصير أدنى من أولئك الذين يسترقونه، واستمر هذا حتى نهاية القرن التاسع عشر على الأقل.

5/ 2/ 2) الدِّين

ولم تصلح التقاليد اليهودية- النصرانية الأمور. مع أن الكتاب المقدس لا يحمل في صميمه عنصرية معادية للسود، بل على العكس، وقد وردت المسألة مرتين أو ثلاث- ولا يتصل الأمر بلعنة حام، لأن ذكر الشعب الأسود تحريف لاحق فيها، المرة الأولى تتصل بموسى، التي قيل فيها إنه تزوج بإثيوبية، (لأنه اتخذ امرأة إثيوبية)، كما يؤكد النص، وهو ما يعني أن الأمر لم يكن مألوفاً، وقد عاقب الله مريم، أخت موسى، لأنها انتقدت هذا الزواج: إذ يلفها بغمامة تخرج منها (بيضاء كالثلج. . ومجذومة)[8]، ويرى المفسر الإغريقي الاسكندري، أوريجين Ouigien(القرن الثالث الميلادي) في هذا الواقعة الاتحاد الروحي للشريعة (موسى) مع الكنيسة (الإثيوبية) المفتوحة للجميع. أما (نشيد الأنشاد) فيشيد بجمال سولاميت Sulamite، السوداء محبوبة سليمان: (أنا جميلة وسوداء) كما يقول النص الذي حول فيما بعد إلى: (أنا جميلة لكنني سوداء) في الكتاب المقدس (الترجمة اللاتينية في القرن الرابع)[9](2). وهو أوريجين من جديد الذي أدخل في هذا الشأن رمزية الألوان، سواء للتذكير بسواد الخطيئة أم بجمال المهتدية الإثيوبية[10].

والإشارة الأخيرة على عدم اكتراث الكتاب المقدس باللون تكمن في رواية زيارة مملكة سبأ (الإثيوبية) للملك سليمان: إذ لم يجر ذكر لون بشرتها في أي مكان بكتاب (الأخبار) Chouiques (2-9)، وكل ما نجده تعليقاً بفقرة يشبه فيها جيريميا الإثيوبي الذي لا يستطيع تغيير جلده بالفهد الذي لا يستطيع محو بقعه، وهو ما يسمح بتعريف الإثيوبي

كأسـود[11]، وصـفوة القول إن السود كانوا يستقبلون من قبل الكنيسة طوال القرون الأولى كالآخرين.

5/ 2/ 3) تجارة الرقيق الأسود

كانت تجارة الرقيق الأسود (اخترعت) دون شك من قبل الرومان، والفينيقيين بعض الشيء والقرطاجيين، لكننا لا نعلم عنها الشيء الكثير، وترجع الصور السلبية للسود إلى زمـن بعيد: إذ كان تاسيت (Tacite) يفاخر من باب التضاد، بصفاء عرق الجرمانيين، باعتـبارهم بـاقين علـى الصفات التي يفترض أن الرومان قد فقدوها، وتجنبوا دائماً الاخـتلاط بـالأمم الأخرى، بينما كان الجغرافي سالينوس (Salinus)، في القرن الثالث ينعت سود إفريقية بـ- (أبناء الزنا بين أبناء الزنا)[12].

وتنامت الأحكام المسبقة مع بروز تجارة الرقيق العربية، لأن العرب في العصر الوسيط كانوا يستوردون عبيداً سوداً أكثر مما كان يفعل الرومان بكثير قبل قرون. إذ ربما ترجع بدايـة الإتجـار بالعبيد إلى المعاهدة التي عقدت بين النوبيين في 31هـ/ 632م مع الفاتح العربي عبد الله بن زيد الذي يقال إنه فرض عليهم جزية مقدارها 360 عبداً كل سنة[13]. وفي العصر الذهبي للإمبراطوريات الإسلامية، منذ القرن العاشر الميلادي، نقل الملايين من الـسود إلى العـالم المتوسطي والمحيط الهندي. فلم يكن المسلمون يعدون السود وثنيين وحـسب، بل عرقاً خفيضًا أيضًا مهيئاً للاستعباد، حتى أن الكلمة العربية التي تشير إلى الرقيق، وهي (عبيد) أصبحت مرادفة نوعاً ما للسود، كان مصطلح الزنج (Zenj) أكثر غموضًا للإشارة إلى (المتوحشين)، وكان الأدب العربي منذ القرنين الثامن والتاسع يُقرن البـشرة الـسوداء بخـصال سلبية كنتن الرائحة والهيئة المنفرة وشدة الشبق، وعلامات الوحـشية أو الغباوة. وكان استرقاق السود يُعد بالتالي من طبيعة الأشياء مثل استخدام البهائم. إذ كانوا يُستخدمون للعمل في الأرض أو المناجم، وجنوداً وخصياناً أو (غلمان) ghilman. وكانت النساء وهن أكثر عدداً يتخذن خليلات أو خادمات.

ويميز نص من القرن الحادي عشر بين النوبيات اللواتي يجمعن بين «الرشاقة، والخفة والظرف» والإثيوبيات الرشيقات لكنهن أضعف بنية من الزنجيات القبيحات والسيئات الطباع، والزغاوة وهن أسوأ[14]. وقد أفضت المعاملات السيئة إلى تمرد عنيف للزنج في جـنوب بـلاد مابين النهرين العام (869)، لم تسحق إلا في (883). وهذا ما يدل على ضـخامتها: إذ تـراوح عـدد الضحايا مابين (500000) ومليونين ونصف![15]. إلا أن

السياسة المتبعة كانت استيعابية، واختلاط الأعراق عن طريق التسري والحريم شائعاً: فانتهى الكثير من ذرية السود إلى الذوبان في السكان، حتى أن تحولات السكان وقد أضحت غير ملموسة أحياناً، أهملت في التاريخ نسبيًا حتى زمن قريب.

وهكذا لم يبتدع الغربيون كل شيء. فابن خلدون إذا ما كان استثنى من ازدرائه ملوك السودان الغربي، لم يكن ليناً مع جيرانهم:

(في جنوب النيل يوجد قوم يسمون اللاملام (Lamlam)، وهم وثنيون (. . .). ويشكلون في العادة غالبية عبيد (غانا والتكرور)، يؤسرون ويباعون لتجار ينقلونهم إلى المغرب. وفيما وراء ذلك، صوب الجنوب، لا يوجد عمران بمعنى الكلمة، بل كائنات هم أقرب إلى الحيوانات البهيمة منهم إلى بني الإنسان (. . .)، وكثيراً ما يأكل بعضهم بعضًا. فلا يمكن أن يعدوا من بني الإنسان)[16]. (3)

وقد كانت الصورة التي نقلها العرب مبتاينة بالفعل. إذ يقدم الأطلس الكاتالاني (L'Atals) لعام (1375)، الذي قدمه جوان داراغون (guạn daragon) إلى ملك فرنسا الشاب شارل السادس، أفضل المعارف الجغرافية المتوافرة آنذاك. فيقترح على سبيل الإيضاح على خارطة إفريقية مجموعة في الصحراء الغربية، وأحد الأقزام البيغمي (pygm'ee) عاريًا يسوط زرافة إلى ناحية الشرق، وملكاً أسود فخوراً، يجسد في إفريقية الغربية ذهب كانكان (Kankan) هو موسى مالي، المعروف جيداً من قبل الرحالين العرب. ويقع الملك الأسود الآخر للأطلس في جزيرة خرافية فيما وراء الهند، ويرمز للمجهول، إذ يحكم «شعباً مختلفاً عن كل الشعوب الأخرى (. . .)، أفراده من السود ويفتقرون إلى العقل، ويأكلون الغرباء كلما استطاعوا[17].

5/ 2/ 3/ 1) البرتغاليون في ساو تومي

إنهم الغربيون الذين ابتدعوا، بعد الرومان، شكلاً جديداً من الإنتاج العبودي، المؤسس هذه المرة على اللون. و لم يظهر هذا الشكل في أمريكا حال اكتشافها، لأن الهنادرة في النصف الأول من القرن السادس عشر، هم الذين دفعوا في البداية الثمن كما رأينا. لكن ازدهار مزارع قصب السكر في البرازيل هو الذي أتى إلى التوسع الأكبر لتجارة الرقيق.

غير أن بوادر العبودية السوداء تبدت قبل ذلك بكثير على ساحل إفريقية، منذ بداية الاكتشافات البرتغالية. وكان مختبر تجاربها، جزيرة خاوية احتلها البرتغاليون واستوطنوها منذ سنوات (1470)، هي: ساوزومي في خليج غينيا، إذ هناك مُنهجَت الممارسات التي

كانت تترع عن الأسود إنسانيته وتجعل منه أداة للعمل. فكان هناك (2000) عبد نحو (1506)، صاروا (5000 إلى 6000 في 1540)، جلبوا من دلتا النيجر والكونغو خاصة، واستخدموا في مزارع قصب السكر الذي نقل من آسيا وإفريقية الشمالية. وقد انفجرت ثورة كبيرة بين (1530 و1536)، ومنذ تلك اللحظة تبلورت أولى النظريات حول دونية السود[18]. ولهذا السبب بالتحديد، لم تظهر كلمة (عرق) إلا نهاية القرن الخامس عشر، و لم تطبق في التمييز بين الجماعات البشرية إلا انطلاقاً من (1684).

5/ 2/ 4) أصول قانون السود

ظهرت زراعة القصب في البرازيل نحو منتصف القرن السابع عشر، وانتقلت نهاية القرن إلى جزيرتي الأنتيل الإنغليزيتين جامايكا وباربادوس، ثم إلى جزر السكر الفرنسية المارتينيك وغوادولوب وسان دومانغ خاصة في القرن الثامن عشر. وازدهرت في الثلث الأخير من القرن بجزيرة كوبا الإسبانية. ولحقت بها، منذ بداية القرن التاسع عشر، مزارع القطن في جنوب الولايات المتحدة. وانطلاقاً من القصب إلى القطن، كان السود خاضعين للعبودية منذ أن منع شارل كان في (1530) ثم ملك البرتغال سيباستيان في (1570) من جديد استرقاق الهنادرة. إذ نصت تعليمة بابوية في (1537)، على أن الهنادرة بشر حقيقيون وليسوا حيوانات متوحشة، ولا يمكن بالتالي حرمانهم من الحرية، ولا من التصرف بأملاكهم[19]. وكانت تلك نهاية نقاش طويل وعنيف بين الأرسطيين واللاهوتيين. وقد انتزع القرار النهائي لأن الأقوام الهند وأمريكية كانوا في سبيلهم للفناء من جهةK وبفضل الحملات الإنسانية التي قادها بعض كبار المفكرين، وكان أبرزهم بارتولومي دو لاس كازاس، من جهة أخرى، الذي كان من أنصار المساواة المطلقة بين جميع بني الإنسان، ولا يمكن أن يوجد عبيد بالطبيعة إذن، ولا أناس دون حرية وسلطة، ولا شعوب دون سيادة[20].

غير أن السود أفلتوا من هذا القانون. فمنذ (1454)، كان البابا نيقولا Nicolas الخامس رخص لملك البرتغال ممارسة تجارة الرقيق، باسم تنصير السود الضروري. وبعد قرنين، في الوقت الذي كان كولبير يعرب عن عدم موافقته على اختيار المهاجرين البيض القسري، ويقلص مدة عمل (المطوَّعين) في (1670)، كان سود إفريقية يصيرون عبيداً في الجزر من خلال وضعهم كأجانب: إذ لم يكونوا يمنحون الجنسية إلا بالإعتاق الذي كان يجعلهم رعايا طبيعيين وأحراراً لملك فرنسا. والفعل المؤسِّس صدر عن فرنسا، على شكل قانون وقعه لويس الرابع عشر في (1685) –وهي سنة إلغاء منشور نانت Nantes.

والقانـونان يندرجان ضمن الإيديولوجية الدينية المتصلبة ذاتها. هذا القانون الذي اشتهر فـيما بعـد باسـم قانون السود، لم يكن موجهاً في الأصل لـ (الزنوج) فقط. فذرية الكـريول المولـودون في المستعمرات، والأسرى المرحلون كانوا يرثون وضع الأجنبي- العـبد. وكان مهماً تبرير هذا التمييز: إذ انهمك رجال القانون والعقائد، والكنيسة على رأسهم في ذلك بنجاح[21].

لقـد برر اللاهوتيون استرقاق السود بسبب (لعنة حام) التي تعود إلى حادثة رؤية حام لأبيه نائماً وهو عار، بعدما سكر من شرب العصير المخمَّر لأول نبتة كرمة كان غرسها، فنادى حام إخوته الأكبر منه، لكنهم سارعوا، على العكس منه، إلى ستر عري أبيهم دون أن ينظـروا إلـيه، فما كان من نوح لدى إفاقته من سكره إلا لعن ابنه الأصغر لوقاحته: «اللعـنة على كنعان (ابن حام)! وليكن آخر العبيد لإخوته!»[22] ويقف الكتاب المقدس هـنا. لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لمفسريه، إذ أضيفت مجموعة من الحكايات إليه، منها حكاية كوش، وهو ابن آخر لحام، عصى نوحاً من جديد، وكان هذا منع ذريته من العلاقات الجنسية في السفينة، إلا أن حاماً أنجب ولداً أثناء الطوفان، فلعنه الله وجعله يولد أسـود. ومـنه تحدر الإثيوبيون وكل سود إفريقية. هذه القصة التي يرجع أصلها إلى أحد آبـاء الكنيسة، وهو أوريجين، أوردها الطبري لدى العرب أولاً في القرن العاشر، ونقلت إلى الغـرب في القـرن السـادس عشر، وباتت رسمية من قبل (المعجم التاريخي للكتاب المقـدس)، الذي وضعه دوم أوغسطين كالميه (Dom Augustin Calmet)[23]، وقد دخلت هذه الحكاية الخيالية في بداية القرن التاسع عشر بالخصوص العالم الكاثوليكي[24].

وقـد برعت تقاليد المفسرين الغربيين المتحدرة من القديس أوغسطين المقرونة بإرث أرسطو والحكايات الإغريقية الرومانية التي كانت تحدد في جنوب مصر والصحراء وقوع الكثير من الفظاعات، في جعل الأفارقة السود يتحدرون من ذرية حام الملعونة. ومنذئذ، ظلت لعنة حام مضيفة سواد البشرة إلى سواد الروح، الحجة الأساس لأنصار الاسترقاق[25]: إذ يحمل السود بشكل لا يمحى الخطيئة التي جعلتهم يولدون، (لقد لُعن حام في ابنه، أي فيما عمله)[26].

وقـد أُكمل قانون كولبير المخصص لجزر الأنتيل وريونيون الفرنسية، وشُدِّد بقانون (1724)، الذي خُصص لعبيد لويزيانا. فباسم «الكنيسة الكاثوليكية الرسولية والرومانية» إذن «يـنظم (الملك) ما يتصل بحالة وصفة العبيد» في جزرنا. والاثنتان متصلتان اتصالاً وثـيقاً، فالمواد الأولى تتعلق بالدين، والمواد التالية بوضع العبد. فعلى كل العبيد بالفعل «أن يُعمدَّوا، ويربوا على الدين الكاثوليكي» ومحظور عليهم أي دين آخر. والكاثوليك

وحدهم المؤهلون لــ (توجيه الزنوج) الذين لن يعملوا يوم الأحد، يوم الله- وهي الميزة الوحيــدة التي منحت لهم، والزواج المختلط محظور، ويعاقب على المعايشة بغرامة، سواء بين بيض وسود أم بين معتقين وعبيد. والأطفال المولودون بين عبيد، هم عبيد، ولاحق للعبــيد في بــيع أو ملكية أي شيء «لا يكون لسيدهم». ولا يتنقلون إلا بترخيص من سيدهم، ولا يمكن تكليفهم بأي منصب، ولا حق لهم بالشهادة. إلا أن على السيد عبء إطعــامهم، وتقــديم ردائين في العام لكل منهم، والعناية بالمسنين والعجزة، لكن (العبد الذي قد يضرب سيده أو سيدته أو زوج سيدته، مسبباً كدمة أو سيلان للدم، أو على الوجه، سيعاقب بالإعدام). وهكذا دواليك: فلسنا إلا عند المادة 33، من بين ستين مادة. وباختصار، إن العبد مع أنه مزود بروح، لم يكن إلا متاعاً، شيئاً، يمكن أن يقيد ويضرب بالعصا أو بالحبال، ويمكن أن تدفع قيمته السوقية لسيده في حال الحكم عليه بالأعدام.

5/ 2/ 4/ 1) ميراث قرن الأنوار المفارق

كان قرن الأنوار للمفارقة أيضًا القرن الذي بلغت دونية الأسود دركها الأسفل، لأنه كان قرن أكبر توسع لتجارة الرقيق الأطلسية: إذ بيع نصف العبيد، أي نحو ستة ملايين من اثني عشر مليوناً، خلال هذه الفترة. وكان التيار مزدوجاً: فمن جانب، دور الغُرّاس الذين أصبحوا إحدى جماعات الضغط الأكثر تأثيراً في الاقتصاد الغربي وبخاصة الإنغليزي والفرنــسي، كان حاسماً في تقنين دونية السود. ومن الجانب الآخر، الأنوار نفسها التي بترســيخها الاقتناع بنوع من الصعود الحتمي للتقدم، أقامت تراتبية ضمنية أو صريحة، كان الأسود يحتل فيها المستوى الأخفض.

والنتــيجة ملتبسة: إذ كان قرن الأنوار هو القرن الذي يتصلب فيه، في المستعمرات كمــا في فرنــسا الموقف إزاء السود العبيد، من جهة، وترافق فيه الكفاح ضد العبودية بتصاعد عنصرية اللون.

5/ 2/ 4/ 2) نشوء التمييز العنصري في الجزر

يفسر التصلب القانوني وتصاعد العنصرية بالأهمية المتزايدة للإنتاج العبودي، ثم بعدد العبــيد المتزايد على الدوام. إذ عرف إدخال العبيد إلى الجزر نمواً هائلاً في أقل من قرن: (5000) عــبد في (1697) 15000 في 1715، 450000 في 1789)، بسان دومانغ. وكانت الفجــوة الديموغــرافية تتسع (أبيض لكل عشرين أسود تقريباً)، ولم تكن أرستقراطية

الغـرّاس الـضئيلة تـستطيع الدفاع عن نفسها ضد جماهير السكان السود المتزايدة إلا بالخوف والقانون.

فقـد كـان مـستوطنو جـزر الأنتيل رجالاً أشداء وقساة على عبيدهم. وكانت الإيديولوجية العنصرية تهيمن على كل العقول. وكان التعذيب، المحظور نظريًا في قانون السود، يمارس باستمرار. وكان يعاقب العبيد الآبقون بحمل طوق محاط بمسامير حديدية. وفي (1671)، قـرر مجلـس المارتينيك مكافحة فرار العبيد، فسمح للسكان بـ «قطع أعـصاب باطن الركبة لكل واحد من زنوجهم يواصل فراره وهربه»، وقد أكد القانون إمكانـية الأسـياد قيامهم بأعمال الشرطة، وسمح لهم (بتقييد عبيدهم وضربهم بالعصا والحـبال، عـندما يظنون أنهم يستحقون ذلك). وقد اخترعت، من بين وسائل تعذيب أخـرى، الكمامة الصفيحية، التي كانت تسمح بحبس رأس العبد المتهم بقضم شيء من قـصب السكر: وليس إلا في (1785) فقط، صدر قرار يمنع استيرادها وصنعها. واقتصر الأمـر الذي أصدره لويس السادس عشر لأنسنة النظام على منع إيقاع أكثر من خمسين ضربة سوط و. . المطالبة بتطبيق منشور (1685)، وقانون لويزيانا للعام (1724).

و(الموسوعة) التي تتطرق مطولاً لقانون السود مادة (زنجي) تبرز دوره في حماية العبيد. وهـذا صحيح بمقدار ما اشتدت حدة التمييز العنصري حتى نهاية القرن. وإجراءات تمييزية ابتدعت وقننت حول رعب البيض الأكبر، أي الاختلاط. وهذا التقنين الصادر عن جماعة المـستوطنين الـضاغطة، انتهى إلى المصادقة القانونية على دونية «الزنوج» وكان لفرنسا التمييز المحزن في أن تكون أول قوة تسن هذا القانون بهذا الشكل القاطع. والذي سيستمر ـفـيما خـلا الفترة الثورية القصيرة- حتى إلغاء الرق في (1848). وقد أُتقن طوال القرن وضع تدريج أهوس للاختلاط (زنجي، خلاسي، ربع زنجي) حتى الجيل السابع[27]. وسنت القـوانين دون نجاح في أكثر الأحيان، ضد كل أشكال المعايشة، وقد نجم النظام التمييزي عـن رفض الكريول، وهم البيض المولودون في الجزر، الاستجابة لتطلعات الجزء الحر من المجـتمع الاستعماري، وجله خليط، للتميز عن العبيد بالتشابه الثقافي مع الطبقات العليا، وصنع صنف اجتماعي (أبيض).

وقـد بدأ هذا في (1703)، عندما لم يرد سلك النبلاء قبول مستوطنين كانوا تزوجوا نساءً ملونات. وكان من الواجب إذن على هؤلاء الحصول على الاعتراف بأنهم (بيض). وقـد ميـزت مراسيم متتالية من (1702) حتى (1724) (الزنوج المعتقين) عن (الأحرار الملـونين)، ومن 1724 حتى 1772، استبعد الأحرار الخليط تدريجاً من المناصب القضائية والمهمـات الملكـية، ثم من وظائف الطب والجراحة والقبالة، وفيما بين 1760 و1770،

قُـــصرت وظائف الضباط الكبار في الميليشيا المحلية على البيض. وبات الأحرار الملونون يوصفون تحقيريًا بأنهم (الدم- الخليط).

ولم تكــن فرنــسا البلد الوحيد الذي كانت تفضي العنصرية فيه إلى سخافات. ففي الــولايات المــتحدة بــدأت العأم (1857) دعوى قضائية جد شاذة: إذ طالبت أَمَة شابة خليطة، شقراء وذات عينين زرقاوين بصفتها كــ (بيضاء) طوال ثلاث دعاوى واستئنافين للمحكمة العليا. وعشية الحرب الأهلية، لم يكن القضاة أفلحوا بعد في تكوين رأي[28].

وهكـــذا، أضـــحى التمييز العنصري ضروريًا لإبقاء النظام الاستعماري العبودي الهش ماديًـــا وأخلاقـــيًا[29]. وكانت الموازنة تقوم على إقامة مسافة مزدوجة ضمن الرأي العام: المـــسافة الـــتي توجد بين العبيد والأسياد، وتلك التي توجد بين العبيد والأحرار الملونين. وكـــان التأثير المنشود هو قرن اللون الأسود بالاستعباد، واللون الأبيض بالحرية[30]. وقد أُدرك الهـــدف زمن الثورة: إذ كان المناصرون للرق من أعضاء المجلس التأسيسي، وبخاصة مورو دو سان ميري (Me'ry–Morau de saint) نائب المارتينيك، يريدون الإبقاء على الرق علـــى الـــرغم من معارضة روبسبيير الشديدة (ما إن تتلفظوا في مراسيمكم بكلمة عبد، فإنكم تعبرون عن عاركم وعن انتهاك لدستوركم في آن)[31]. ففرضوا قبول فكرة أن الرق (دستوري) لطبيعة «الأفارقة الذين خُلِّصوا من أشد أنواع الاستعباد الذي يشكل الأساس في تكوين هذا الشعب الهمجي، ونقلوا إلى شواطئ سان دومانغ السعيدة»[32].

والجديـــر بالملاحظة أن تفكيراً مماثلاً هو الذي جنب الفرنسيين، بعد قرون، معارضة تجـــارة العبيد المحلية في إفريقية الغربية الفرنسية، لفائدتها في الإنتاج. ولم يجر حظر تجارة العبيد الداخلية إلا في (1902)، وحظر الرقيق في المجتمعات المحلية إلا في (1905)[33]. غير أن هذه الإيديولوجية التمايزية أخفقت مع ذلك في منع الزيجات فيما بين الأعراق، وفي حرمان الأطفال الخليط الشرعيين من الإرث: إذ شرع المستوطنون البيض المتزوجون من نـــساء ملونات في عملية احتجاج على النظام القضائي الجديد الذي قسم طبقة الأسياد بعمق، ومنذ العام (1760)، أخذت عائلات مختلطة تلتجئ إلى فرنسا[34].

5 / 2 / 4 / 3) نشوء العنصرية المعادية للسود في فرنسا

في فرنـــسا، كانت الظروف مختلفة. إذ يبدو أن مناطق الجنوب الغربي قد استقبلت بحفـــاوة، هـــؤلاء الغُـــرّاس الكبار، الذين كانوا من النبلاء غالباً، ويلتمسون ملجأً لهم ولعائلاتهم. لكن التشريعات، إزاء عددهم المتنامي تطورت في اتجاه تقييدي، فكون الرق مقـــبولاً بفرنسا في النصف الأول من القرن، ثم مرفوضًا فيما بعد لا يكشف فقط عن

تلطـيف للعـادات: ذلك أن معاداة الرق ترافقت للمفارقة بتصاعد للعنصرية. والنتيجة رفض وجود السود أكثر فأكثر على الرغم من عددهم المحدود الذي يقارب (4000)، إذ كـان يسود حتى ذلك الوقت، مبدأ امتياز الحرية القديم بالفعل. ويعود ذلك إلى القرن السادس عشر، حينما أعتق برلمان بوردو في (1571) عبيداً إفريقيين، لأن فرنسا لا يمكن أن تقـبل أي عبودية «على أرضها»[35] وخلال القرن السابع عشر استعمل بعض العبيد هـذا القرار لمصلحتهم. إلا أن العدد المتزايد لهؤلاء العبيد الذين اصطحبهم أسيادهم إلى فرنسا هو الذي أفضى إلى تطور القانون في اتجاه متشدد أكثر فأكثر.

كانـت سلطات الموانئ التي يجري تصدير العبيد منها أو مرورهم بها وبخاصة برلمان نانت، تطلب على الفور تحديد وضع العبيد. ونتج عن ذلك منشور (1726)، الذي ينص علـى أن الغُرّاس والعسكريين الذين يقدمون من الجزر، يستطيعون الاحتفاظ بعبيدهم، بشرط حصولهم المسبق على ترخيص من الحاكم ثم تسجيلهم لدى وصولهم إلى فرنسا، حيث كان المفترض أن مجيئهم هو لتعلم مهنة أو لتعميق تربيتهم المسيحية. وفي (1738)، حددت تنظيمات جديدة الإقامة المسموح بها بثلاث سنوات. وفي حالة المخالفة لم يعد للعـبد أن يعـتق في فرنسا: بل يحتجز باسم الملك ليرسل إلى المستعمرات. غير أن هذه الإجـراءات، نظـراً لعدم تسجيلها من قبل برلمان باريس، طبقت بصفة متفاوتة. ففي سنوات (1750)، مع صعود التيار المعادي للرق، وتكاثر الدعاوى، حصل أكثر من مئة وخمـسين عبداً على حريتهم أمام محكمة أميرالية باريس. وعندما اعترف برلمان باريس بدوره في (1759)، بحرية العبد فرانسيسك (Francisque) الذي كان أتى به سيده السيد بـرينيون (Brignon) إلى فرنـسا، أفضى تزايد عمليات الإعتاق إلى التشدد: ففي 1762 أضـحى تـسجيل العبيد بعد محاولات عديدة لدى أسيادهم إجباريًا للجميع. والألفاظ ذات مغـزى بشأن هذه الظاهرة، إذ لم يعد الكلام يجري عن عبيد (أو زنوج) فقط، بل عـن سود وخلاسيين، أي جرى تبني لغة عنصرية. وغدا هذا واضحاً في 1777 مع نشر نـص أكثر تقييداً، هو «تصريح من أجل شرطة السود»، كان يقضي بمنع دخول كل «الـسود والخلاسيين والملونين الآخرين» إلى المملكة. وسيودعون منذئذ قيد الحجز في موانـئ فرنسا، في انتظار أن يعيدهم أسيادهم إلى المستعمّرات على أول سفينة مغادرة. وكان ذلك أول نص قانوني في فرنسا يُشرع تبعاً للون[36]. وفي السنة التالية، ألزم كافة السود في فرنسا بحمل بطاقة رخصة إقامة، وحظرت رسميًا الزيجات المختلطة.

وقد ألغي هذا النظام القانوني التمييزي لفترة قصيرة من قبل الثورة. إذ أخذت المجالس الثورية المتعاقبة بنظر الاعتبار التيار المعادي للرق الذي نشأ إبان قرن الأنوار، وأفضى في

(1788) إلى تكـــوين (جمعـــية أصدقاء السود) من قبل بريسو وكوندورسيه، ولافاييت LaFayette وميرابـــو. هـــذه الجمعـــية التي كانت تتبنى الحجج الإنسانوية لمعادي الرق الإنغليـــز، الذين كان أول فوز لهم في (1722)، «حالة ويلبرفورس Wilberforce» وهي قـــضية ذائعـــة الـــصيت لعبد آبق في لندن سمحت بإقامة تشريع يمنع الرق على الأرض الـــبريطانية. وقد اعترف الدستور في (1791) بحق الانتخاب للسود من أبوين حرّين، ثم شـــرَّع العرف القديم الذي كان يعد كل فرد يطأ الأرض الفرنسية حراً[37]. وبتأثير من ثـــورة سان دومانغ، وسع المجلس التشريعي حق الانتخاب إلى كل (الملونين الأحرار)، وألغـــى المجلـــس الرق بعد عامين. إلا أن الرق استعيد منذ (1802) (قانون 30 فلوريال Floreal للعـــام العاشـــر) من قبل نابليون نابليون، لمكافأة رجال الأعمال الذين كانوا ســـاندوا انقـــلاب 18 بروميرBrumaire، متخلصًا في الوقت ذاته من (الإيديولوجيين). ويعكـــس ظهـــور كتاب (ضلالات نزعة محبة الزنوج) قبل أسابيع، السجالات عندئذ، ويكـــشف عن جو الحماسة الذي كان ينشطها. وكان مؤلفه، وهو محام من الكريول، يقصد هدم (البناء الذي أقامته الشعوذة التي تختفي وراء الألوان المزورة للإنسانية)، ويقدم تلخيـــصًا محكمـــاً وعنيفاً لمرافعاته المدعَّمة بالمحاججة المألوفة المعادية للإلغاء، مفضيًا إلى مـــديح مؤثر للرق ولتجارة الرقيق، وخالطاً مطالبات تيار الاستقلال الذاتي الاستعماري بانفتاحات على آفاق اقتصادية جديدة، في مدغشقر على سبيل المثال[38]. وقد أعيد إلزام السود بحمل البطاقة[39](4). وبناء على هذا الإجراء تمكن وزير الشرطة في 1806-1808 من إطلاق تحقيق لدى المحافظين حول السود والملونين المقيمين في فرنسا: وكانت الفكرة هي تطويعهم في الجيش والتخلص منهم بإرسالهم إلى مملكة نابولي . . [40].

وشـــيئاً فـــشيئاً تحول الفضول إلى نفور. وظلت المواقف الاجتماعية متباينة، تتمثل في تـــسامح لاشـــك فـــيه إزاء النساء والأطفال، لكن مع رفض للرجال السود. : فقد أثار وجـــودهم في البداية الافتتان بالأحرى: إذ صار من الموضة لدى الارستقراطيين أن يكون لكل منهم عبده، وخادمه أو زنجيه الصغير. وعدد الغُرّاس المتزايد والعسكريين العائدين من المـــستعمرات يفسر هذه الموضة، وقد كتب الشوفالييه دوبوفلير (de Boufflers)، وهو في السنغال عندئذ، في مذكراته الشخصية أنه «يشتري في هذه اللحظة زنجية صغيرة في الثانية أو الثالـــثة مـــن عمرها، لإرسالها إلى دوقة أورليان D' Orlean»[41]. ولم يكن الوحيد في ذلـــك، فقـــد ترك لنا الرسامون والنقاشون الدليل، إذ كان الزنجي الصغير موضع فضول وعلامـــة رفاهـــية، بل وحنان كن بعض كبريات سيدات البلاط يحببن امتلاكه وعرضه. كما كانت النساء السود يلاقين أيضًا، من جهتهن، نجاحاً مؤكداً، سواء في المستعمرات-

حيث كان القانون يجتهد دون جدوى في مكافحة الاختلاط- أم في فرنسا. والفرق أن الرأي العام في فرنسا كان يتسامح في حب أبيض لسوداء، بشرط أن يغطي جمال قسماتها سواد بشرتها. وكان زبائن بيوت الدعارة شديدي الرغبة بالسوداوات. وهكذا، يدرج كتيب متخصص للهواة في (1790) «قائمة ببيوت الدعارة المحترمة»، يظهر في المرتبة الأولى فيها «بيت دعارة للزنجيات (. . .) ليس السعر فيه محدداً، فالزنجية والخلاسية فيه تساوم كما تساوم النساء في قافلة»[42]. وليست العلاقة الجنسية فقط بل الزواج بين أبيض وسوداء وإنجابهما الأطفال، لم يكن يصدم حساسية الفرنسيين في فرنسا بالضرورة، على الرغم من الأحكام المسبقة والقوانين، وكان العديد من ذوي «التفكير الحر» يجهرون بهما على الملأ وأبلغ مثال على ذلك ريستيف دولا بروتون (Restif dela Bretonne) الذي كان يتحدث عن الأمر بطيبة خاطر، ولاسيما أن قصة حب حصلت له مع سوداء أنجبت له طفلة[43]. إذ إن بشاعة الظروف هي التي كانت تقع على الرجل الأسود.

كان أول ظهور للخدم من السود في بوردو نحو نهاية القرن السابع عشر، وازداد عددهم أكثر فأكثر انطلاقاً من (1725)، ثلثهم من الأحرار وثلثان من العبد. وكانوا يمارسون مهناً متنوعة: كصناعة الشعر المستعار، وسياقة العربات، والحدادة والنجارة، والطهو وحضانة الأطفال والعناية بهم. وكانوا شباباً وذكوراً في غالبيتهم، يُستقبلون بالتسامح طالما لم يظهر لهم منافسون: غير أن مدربي الشيش في بوردو منعوا السود وذوي الدم الخليط في (1775) من ممارسة مهنتهم. ونهض الخدم في مستهل الثورة ضد مزاحمة السود لهم[44]، واتخذت إجراءات معادية للسود في نانت، وخصص في لاروشيل (La Rochelle) سجل للأطفال اللقطاء السود مختلف عن ذلك المخصص لغيرهم.

وكان هناك سود أيضًا في لانغدوك (Langdoc)، وفي بيزييه (Bezier) أو مونبلييه (Montpllier)، من الخدم العبيد أتى بهم أغلب الأحيان مستوطن أو بحار. وفي منطقة بروفانس (Prouence) كانوا يصلون عن طريق مرسيليا أو طولون. إذ أحصي في أيار (1777)، (71) زنجيًا وخلاسيًا في البروفانس، منهم (30) عبداً و(41) حراً، يمارسون مهناً وصنيعة. أخيراً، كانت لباريس أيضًا جاليتها من السود الأحرار والملونين والعبيد الذين كانوا يتسببون في مضايقات لرجال الدرك أحياناً[45]. وكان عددهم لايزال متواضعاً: (159 في 1762 من 50000) ساكن، ثلثاهم من الرجال.

ومع ذلك، كانت باريس كما يبدو أهم سوق للنخاسة في فرنسا. فقد أشارت إلى ذلك بضيق ديباجة مراسيم الأميرالية في آذار ونيسان (1762): «أضحت فرنسا- والعاصمة بالخصوص، سوقاً عامة بيع فيها البشر لمن يدفع أكثر وللمزاود الأعلى، وما

مـــن بورجـــوازي أو عامل إلا ولديه زنجيه العبد، مع أسياد يجرؤون تحت أنظارنا على ممارسة سلطة مضادة للنظام العام ولقوانيننا»[46].

ولم يكــن ممكناً تصور أي رباط مع رجل أسود، لأنه بشع ومضاد للطبيعة، وكان الارتباط بين عرقين يرمز إلى أقبح الرذائل. وحتى ريستيف دولابروتون الجد متسامح مع النـــساء السود، يتخذ سلوكاً معاكساً عندما ينظر إلى الجنس الآخر، إذ يسارع (الفلاح المنحط) إلى نجدة أخته، ويصرخ من العار والألم: (اكتشفت فظاعات، أورسول. . زنجي بشع. . كان يُراد أن ترعبها ثمرة أحشائها يوماً ما. .) فقد كان للرجل الأسود، القريب من الحيوان، غريزته البهيمية أيضًا.

5/ 2/ 4/ 4) الأنوار والتفاوت بين بني الإنسان: الطبيعة مقابل الثقافة

إلا أن المتوحش، بالنسبة للفلاسفة، ليس بربريًا. فقد كتب ديدرو، تحت اسم رينال، نـــصوصًا شديدة العنف، يستنكر فيها «البربرية الأوربية»[47]. فـــ «المتحضر» هو الذي كشف عن بربريته بمعاملة العالم والناس الذين يسكنونه كمساحات خاوية، حيث يمكن ذبـــح الشعوب ونهبها واستعبادها. والمتوحش، من جهته، يجسد حالة الطبيعة في مقابل حالـــة الثقافة. ولكن إذا ما أُقِر له بحكمة فطرية، فذلك بسبب جهله نفسه الذي جعله بمنجـــى مـــن مساوئ الحضارة. وبما أنه يدين بسعادته إلى حالته البدائية، فإن الحساسية الغـــربية إزاءه تتـــسم بالتـــرفع، وهو مالا يبعد عن ازدراء ضمني. وسيكون هذا أحد الموضـــوعات الأدبـــية للنزعـــة الرومنطيقية، انطلاقاً من جان جاك روسو و«متوحشه الطـــيب» حتى فريدريك هيجل، الذي يجعل من غير الأوربيين كافة كائنات خفيضة، باعتـــبارهم لا يعون وجودهم وعيًا تاماً: (نلقى في إفريقية ما سمي «حالة البراءة» حيث يفتـــرض أن الإنسان يعيش متوافقاً مع الله ومع الطبيعة. وفي هذه الحالة، ليس الإنسان واعـــيًا بعد بنفسه (. . .)، وهذه الحالة الطبيعية البدائية هي في الواقع حالة الحيوانية. فالفردوس كان حديقة حيوان كان الإنسان يعيش فيها في حالة حيوانية من البراءة)[48].

كان الفلاسفة يعيشون في جو متوتر، فزاد ذلك من فضلهم لتصديهم بقوة للاستعباد . فعوضًـــا عن المقابلة بربري/ متحضر التي أشار إليها الفيزيوقراطيون والطبيعيون، يقدمون تـــصوراً أكثـــر حداثـــة بكثير، هو تصور التناقض التام بين الاستعباد والحرية. ولا تتردد «الموسوعة» إذ تقول: «يحاولون تبرير ما في هذه التجارة «تجارة الرقيق» من بشاعة وتضاد

مع الحق الطبيعي، بالقول إن هؤلاء العبيد يجدون عادة خلاص أنفسهم في فقد الحرية»[49]. وفي مــادة «الــتجارة بالزنوج»، نجد جوكور (goucourt) أكثر صراحة أيضًا: إن تجارة الرقيق «تجارة تنتهك الدين والأخلاق، والقوانين الطبيعية، وكل حقوق الطبيعة البشرية».

إلا أن الفلــسفة على كل حال، أكثر اعتدالاً فيما يتصل بطبيعة السود: فحتى الأب ريــنال، أكثر معادي الاستعمار نشاطاً في الحملة المعادية للرق، يلقي على إفريقية نظرة أسف: فلا شيء فيها «يحمل سمة حضارة على شيء من التقدم»، وضمن هذا «الشعب القليل الوعي، لا قيمة للفنون(. . .). ولا نعرف عنها إلا ما هو موجود لدى مجتمعات ولــيدة، وهــي مــع ذلك في طور الطفولة»[50]. أما فولتير الذي ليس الأقوى في إدانة الاستعباد، فهو عنصري سافر سواء ضد اليهود أم ضد السود. والمسألة لا همه إلا قليلاً، فمن مكتبته التي تحتوي ثلاثة آلاف وثمانمئة مجلد، كانت مئة وثلاثة وثلاثون منها تتناول العــالم، وأربعة منها تتناول إفريقية[51]. إذ لم يكن يرى في السود إلا (حيوانات): «إن أعينهم المستديرة، وأنوفهم الفُطس، وشفاههم الغليظة دائماً، وآذانهم المختلفة التكوين، وفــرو رؤوسهم، وحتى مقدار ذكائهم[52]، يضع بينهم وبين البشر الآخرين اختلافات هائلــة. ومــا يــبرهن على أنهم لا يختلفون بسبب مناخهم، هو أن الزنوج والزنجيات المــرحلين إلى بلدان أكثر برودة، ينتجون حيوانات من نوعهم، وما الخلاسيون إلا عرق هجــين». ويذهب به تهكمه بعيداً، إذ يقول: «ليس من غير المرجح أن تكون قردة في الــبلدان الحــارة قــد أغوت فتيات»[53]. لينتهي بلوشون (pluchon) إلى التعميم ناسباً للفلاســفة ما لم يكن إلا هباء: «يوهم مفكرو الأنوار أنفسهم بالانتماء إلى أرستقراطية العالم، وهم يكنون جميعاً احتقاراً غريزيًا للزنوج ولليهود»[54].

غير أن هناك رجلاً على الأقل لا يستحق هذا التعليق، هو الأب غريغوار (Gregoire). إذ إنــه بخلاف الآخرين، معاد للعنصرية لكن ليس معاديًا للاستعمار، ففي مؤلف، أثر كثيراً في مثقفي القرن العشرين لاسود، وبخاصة ليوبولد سيدار سنغور، بعنوان «في أدب الزنوج» وعنوان فرعي صريح: «بحث حول مواهبهم الفكرية، ومزاياهم الأدبية، متبوع بملاحظــات حــول حياة وأعمال الزنوج الذين تميزوا في العلوم والفنون والآداب»[55]. يــبرهن على أن السود مساوين لجميع البشر، ولا يبقى إذن سوى استعمار إفريقية، أي تنصيرها، للسماح لهم بالاشتراك في العيد الكوني للفكر[56]. ولم يكن قبله في فرنسا إلا عــالم النــبات ميشيل أدانسون (Michel Adaunson)، اندهش لدى مروره بالسنغال في 1754، مــن رؤيــة الــسود يستدلون بدقة حول النجوم، وقدر أنهم مع أدوات مناسبة سيــصبحون فلكــيين جيدين[57]. وللمفارقة، فإن أفضل رائد (تلميذ؟) للأنوار كان في

روسيا، وهو القيصر بطرس الأول الذي منذ بداية القرن الثامن عشر، طلب شراء ثلاثة عبيد صبيان من السود ليثبت (بشرط أن يكونوا من ذرية أرستقراطية!) أن مواهبهم ليست أقل من مواهب صغار الروس: ومن بينهم أبراهام، وهو ابن أحد الزعماء، واختطفت في شمال الكاميرون، وأصبح قائداً للجيش واليد اليمنى لسيده. وكان جداً للشاعر بوشكين الذي كان شديد الفخر به[58] . .

لكن التقدم بالنسبة لمجموع الفلاسفة تقريباً يسير في اتجاه واحد مطرد، وقد وصل المفكرون الفرنسيون إلى ذروة الحضارة في عصرهم. فالآخرون إذن بعيدون عنها. ومن المشكوك فيه، إن لم يكن مستحيلاً، أن يسهم السود أبداً في هذا الإنجاز.

5/ 2/ 4/ 5) دور الطبيعيين

ومع ذلك، لنكن واضحين: فليس الفلاسفة هم الذين (اخترعوا) العنصرية، بل مستوطنو سان دومانغ- إذ هو مستوطن تمييزي الذي كتب مادة (خلاسي) في (الموسوعة). وما أدخله مفكرو القرن الثامن عشر هو طريقة في التفكير: التفكير العلمي، ويُنسب إلى العالم الطبيعي بوفون (Buffon) (1707- 1788) إدخاله لأول مرة في كتابه (التاريخ الطبيعي) مفهوم العرق. إلا أنه توخى جانب الحذر: فمع أنه يميز بين ستة عروق- الإسكيمو، التتار أو المغول، الآسيويين، الأوربيين، الأمريكيين، والإثيوبيين أو السود- إلا أنه ينسبهم إلى أصل واحد. ويميزهم باللون والطول والشكل، وأيضًا بالعادات والذكاء، لكن يفسر هذه التنوعات أساساً بالمناخ الذي سيكون الأصل في التنوعات البيولوجية اللاحقة. أما (الموسوعة) فأكثر حسماً، عندما تجعل من الزنوج «نوعاً جديداً من البشر»، مضيفة بأسلوب موارب: «هل كل هذه الشعوب خارجة من الأم نفسها؟ من غير المسموح لنا به أن نشك في ذلك. . » وإذا ما كانت المناقشة لا تظهر على الملأ، فلأن الكنيسة كانت تحظر مناقشة قصة آدم وحواء. ومهما كان من أمر هذه المسألة التي ستحتل قلب المناقشات العلمية في القرن التاسع عشر، سواء تحدر البشر من أب مشترك أم لا، فإن السود كانوا دائماً في أسفل السلم[59]، وفي هذه المادة ذاتها من (الموسوعة) يعرف الزنوج أساساً بـ «قبح» شكلهم وبلونهم[60]: «إذا ما ابتعدنا عن خط الاستواء نحو القطب الجنوبي، فإن السواد يخف، لكن القبح يبقى»، و«هذا الشعب القبيح» يتعارض مع «الوجوه البيضاء الوردية» في البلدان الشمالية حيث «تبهر الدانمركية ذات الشعر الأشقر ببياضها»، وقد عبر الفيلسوف عمانوئيل كانت Emmanuel Kant، الذي كتب «ما هي الأنوار؟» عن معارضته بجلاء للاستعمار

والاستعباد[61]، مع أنه انضم في نهاية القرن كما يظهر إلى رأي دافيد هيوم (David Hume) الذي اقترح منذ (1748) ، تقدماً مطرداً للإنسانية، التي تكون انتقلت من الطفولة إلى الشباب فالنضج، موحيًا بأن «كل الأنواع البشرية (. . .) أخفض من البيض بصفة طبيعية»[62](5). وهكذا أقام كانت تراتبية في إدراك الجميل والجليل: حيث يوجد الجرمانيون في قمة الهرم أمام الإنغليز والفرنسيين، بينما وُضع السود في ذيل الترتيب. إذ لا ينسب لهم في النهاية إلا «تذوق الترهات»[63]. وتستحق الفقرة النقل كاملة: «يتحدى السيد هيوم أيًا كان أن يذكر له مثال زنجي أظهر موهبة، ويؤكد أنه لم يجد من بين مئات آلاف السود المرحلين بعيداً عن بلدانهم والذين أعتق عدد كبير منهم مع ذلك، واحداً أنتج شيئاً عظيماً في الفنون وفي العلوم أو في أي ميدان نبيل آخر، بينما ليس من النادر رؤية بيض من العوام يثيرون إعجاب العالم بمواهبهم الممتازة» وتضيف (الموسوعة) من جهتها: «طبع الزنوج على وجه العموم. إذا ما صادفنا عَرَضًا أناساً شرفاء بين زنوج غينيا «العدد الأكبر فاسدون دائماً»، فهم يميلون في غالبيتهم إلى المجون والانتقام، وإلى السرقة والكذب. . »

بعد ذلك بقليل، اقترح طبيب ألماني في (1775)، هو يوهان فريدريك بلومنباخ (Friedrich Blumenbach Johann)، تصنيفاً للعروق البشرية[64]، حيث يستعيد التصنيف ذاته، مضيفاً إليه نظرية انحطاط عرقي انطلاقاً من العروق «الأكثر جمالاً»، أي الأبيض أو القوقازي[65](6). وقد صارت أطروحته حجة في القريب العاجل. أخيراً، قام البارون كوفييه (Cuvier)، في الجانب الفرنسي، العام (1767)، بوضع التصنيف النهائي، مميزاً في «مملكته الحيوانية» ثلاثة عروق بشرية رئيسة: القوقازي أو الأبيض- الذي كانت حضارته متساوية مع نفسها دائماً-، والمنغولي أو الأصفر، والإثيوبي أو الأسود الذي تميز عبر العصور بحالته البربرية. ففي منعطف القرن التاسع عشر إذن ستولّد كلمة «عرق» موقفاً عنصريًا[66](7). إذ نجد دائماً الألوان الثلاثة في مادة «عرق» بمعجم لاروس (Larousse) وحتى في المعجم الشامل الفرانكوفوني (Dictionnaire Universelle Francophone) لعام (1997)[67](8).

كان علماء الأنوار في أصل حقوق الإنسان. لكنهم، في اكتشافهم للعقلانية العلمية، بذروا دون توقع النتائج، بذور الحركة العنصرية (العلمية) من خلال رغبتهم في اكتشاف (القوانين الطبيعية) التي تُسيِّر الكون.

وكانت الأمم تنتمي إلى هذا الكون، وبالتالي يمكن أن تُخضع للدراسة والتشريح والتحليل، والتحسين عند الاقتضاء، لدى معرفة قوانينه، وقد تدخل فرانسيس باكون (Francis Bacon)، وجون لوك (John Locke) في هذا التقنين مشيدين بالملاحظة

التجريبية وسيلةً لاكتشاف هذه القوانين. وقد استخلص جفرسون (Jeffersson)، رئيس الـولايات المتحدة المستقبلي، والدبلوماسي والعالم المتصل بالأوساط الثورية الفرنسية، نـتائج كل هذا في نهاية القرن، بأسلوب لايزال حذراً لكنه واضح: «أضع إذن فرضية مؤقـتة بأن السود، سواء نشأوا من عرق متميز أم يدينون بخصوصيتهم للتاريخ وللبيئة، هم دون البيض جسميًا وعقليًا»[68]. وهكذا أخذت الضمانة العلمية بالسير منذئذ.

5/2/5) القرن التاسع عشر: اللجوء إلى علم التفاوتات العرقية

كـان رجال القرن الثامن عشر يحددون ثلاثة معايير للتمايز: المناخ والثقافة، ومحددات العـرق. إلا أن هـذا المعـيار الأخير يبقى في القرن التالي. وتكتمل الدائرة بإنجاز شارل داروين (Charles Darwin) العلمي، الذي نشر مؤلفه العظيم في عام (1859)[69]، ويكشف العـنوان الـشارح عـن روح العصر: «الحفاظ على العروق المحظية في الصراع من أجل البقاء». وبفضل موجة التوسع الاستعماري في النصف الثاني من القرن، كانت المأساة في نقـل الكشف عن قساوة الانتخاب الطبيعي للأنواع، بما يتضمنه من غزو وهيمنة وتدمير، على المدى القصير من قبل علماء الاجتماع الداروينيين: ففي غابة صراع الطبقات والأمم والعـروق، أصـبح من العادي والمبرر، ليس فقط أن يهيمن المنتصرون . . على الشعوب الخفيـضة، بل أيضًا أن يبيدوها لصالح بقاء النوع البشري على المدى الطويل[70]. ويؤكد داروين نفـسه ذلك في (1871)، مطبقاً نظريته على النوع البشري: «من المؤكد تقريباً أن العروق المتحضرة ستبيد العروق المتوحشة وتحل محلها في كل أنحاء العالم»[71].[9]

ذلك أنه، منذ إعادة الرق من قبل نابليون بونابرت، كان يجب البدء من جديد. إذ لم تعـرف حـركة إلغـاء الرق، بعد كبتها من قبل القمع النابوليوني المدعوم بالنظريات العنصرية الناشئة، إلا نهضة بطيئة خلال أعوام استعادة الملكية الخمسة عشر. فقد كانت توصـي على الأكثر بعملية انتقالية نحو الزوال التدريجي للرق في المستعمرات. وبمساعدة إنغليزية فقط تمكنت منظمة جديدة اقتصادية مستعدة للتصدي لتجارة الرقيق وللرق فيما بعـد من التشكل في (1821)، هي جمعية الأخلاق المسيحية. وكل ما استطاعت عمله كان تقوية الكفاح ضد تجارة الرقيق التي أصبحت تهريباً[72]. ولم تُستأنف المعركة المعادية للرق إلا بعد ثورة تموز (1830).

فمنذ نهاية سنوات (1820)، كان بدأ البارون روجيه (Roger)، وهو عندئذ موظف في سـان لويس بالسنغال، وجومار Jomared، أحد مؤسسي الجمعية الجغرافية، بإسماع

لهجـــة مختلفة، لهجة مكتشفي الأرضية الأوائل الذين يحاولون وقتيًا العمل ضد العنصرية السائـــدة. إذ كان روجيه في رسالته «مذكرة حول حكومة وعادات وتطيرات الزنوج في بـــــلاد الوالـــو Walo»[73] يدافع عن فكرة كمال المجتمعات. بينما تصدى جومار لـــــ «المشنعين على السود» الذين كان يجدهم بين «الفلاسفة وعلماء التشريح» الذين يقيسون ذكاء السود من الزاوية الوجهية والإمارات الجسمية الأخرى [. . .] ويقيمون دونية العرق الأسود على شكل الوجه[74]. وشكل الرجلان في فرنسا جمعية تحت رعاية وزارة البحـــرية، عهد إليها تربية سبعة عشر «أسود- وملوناً»: تخلى عن الدراسة اثنان منهم، ومات اثنا عشر، لكن ثلاثة عادوا كقساوة إلى السنغال، منهم الأب بوالا (Boilat) الذي صار أحد أفضل مصادرنا، إذ ترك العديد من الكتابات والرسوم حول سينيغامبيا، حتى إنه انتخب في (1853)، عضواً في الجمعية الجغرافية. وهكذا كان يسبق أول طالب أســـود يـــدخل في (1878)، المدرسة المتعددة التقنيات (Polytechnique) «بينما كانت تعرض حديقة النبات بمناسبة المعرض العالمي في الوقت ذاته أربعمئة من الأهالي في «قرية زنجية»[75](10).

ولقد كان الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. فبين (1802- 1950)، كان مجموع البيض تقريباً يضعون أنفسهم في قمة سلم عرقي متراتب.

وقـــد روج إلغـــاء الرق في (1848) نظرة لنهاية القرن معادية للعنصرية منسجمة مع تقاليد (1848). وهو ما ليس صحيحاً البتة. إذ أصبح الأسود دونيًا بلا منازع ممكن. ولم يعد أي صوت يرتفع ضد ماكان عندئذ حقيقة مقررة، حتى ولا صوت ماركس، الذي كانـــت له في المقابل أقوال قاطعة ضد الرق: «أن يُجعل من الفرنسيين أمة تمارس تجارة العبـــيد، سيكون الوسيلة الأكيدة لاستعباد فرنسا التي عندما كانت هي نفسها، كانت لديها الجرأة للصراخ في وجه العالم كله: (لِتفنَ المستعمرات، ولكن لتعش المبادئ!)»[76]. ومـــع ذلك، فلم يتوانَ، على غرار إنجلز (Engels)، عن استعمال كلمة زنجي (nigger)، ولا عن الكلام على «الخصوصية العرقية» المتضمنة لدونية السود[77].

أمـــا أكثر العنصريين حدة، الكونت دو غوبينو (de Gobineau)، فلم ينتظر ضمانة داروبـــن العلمـــية كي ينشر، فيما بين (1853 و1855)، كتابه (بحث في تفاوت العروق البـــشرية). حيث يدافع دون مواربة عن تفوق العرق الأبيض، وبخاصة (الآريين) الذين يقترح منهم الجرمانيين، على غرار سابقيه، نموذجاً أسمى لصفاء العرق المتفوق. ومع أن رأيـــه يقـــدم اليوم كرأي استثنائي: إلا أنه كان يدفع ببساطة إلى النهاية ما كان علماء العصر، من بيولوجيين وفلاسفة، يقرونه «بملاحظاتهم».

كــان الطبيب جــورج كوفييه جعل الأكاديمية تعترف بثبات العروق[79]، وكان هيبولــيت تــين (Heppolyte Taine) الذي يُشرك العرق والبيئة والزمن، ينسب الفكر الفرنسي إلى تفوق الشمال على الجنوب المنقول عن طريق الدم[80]، وكان إرنست رينان (Ernest Renan) في نص أثناء شبابه، تبع الحركة بتمجيد التاريخ الوطني للسلت (celtes) الــذين ظل عرقهم صافيًا[81]، لكن فضله كان عظيماً بالتراجع أمام الملأ، برفض تماهي العــرق/ الأمــة، لــدى موجة العنصرية في نهاية القرن[82]. أما عالم الاجتماع ليوبولد دوسوســور (Leopold de Soussure)، فقد أشاد بالاستعمار «الحافظ» الذي يقوم على حفظ هذه الحديقة من الماضي، باعتبار أن المستعمَرين غير قادرين على التقدم[83].

إصلاح فرنسا الفكري والأخلاقي[78]

إن إحياء العروق الخفيضة أو الهجينة من قبل العروق المتفوقة هو من أمر العناية الإلهية للبشرية. إن الرجل من العامة لدينا هو أكثر الأحيان نبيل انحدر من طبقته، يده الثقيلة تبرع في استعمال السيف أكثر من استعمال الأداة المطواعة. فعوضًا عن العمل، يختار القتال، أي العودة إلى حالته البدائية، وتوجيه هذا النشاط المهم إلى بلدان، كالصين، تغري بالغزو الأجنبي. لقد صنعت الطبيعة عرقاً من العمال، هو العرق الصيني، ذو المهارة اليدوية الرائعة دون أي شعور بالكرامة، فاحكموه بإنصاف، واجبوا منه لصالح هذا الحكم ضريبة مجزية لفائدة العرق الغازي، وسيكون راضيًا. وعرقاً من عمال الأرض، هم الزنوج، فكونوا طيبين وإنسانيين معه، وسيكون كل شيء على ما يرام، وعرقاً من الأسياد والجنود، هو العرق الأوربي، أخضعوا هذا العرق للعمل كالزنوج والصينيين، فسيتمرد. ذلك أن كل متمرد لدينا هو جندي أخطأ وجهته نوعاً ما، كائن خلق للحياة البطولية، وتفرضون عليه عملاً مخالفاً لعرقه، فهو عامل سيء لكنه جندي ممتاز. والحال أن الحياة التي تجعل عمالنا يتمردون، ستجعل صينيًا أو فلاحاً (Fellah) سعيدين، لأنهما كائنان غير عسكريين مطلقاً. وإذن فليعمل كل إنسان ما خلق له، وسيكون كل شيء على ما يرام.

وهكذا نفهم بصورة أفضل في هذا السياق طرفة ذات مغزى رواها بتهكم البيولوجي ستيفن غولد (Stdphen gould) عما حدث من مزعجات لفينوس الهوتنوت- هذا اللقب الــذي منح لها بسخرية، يكشف عن الاحتقار الذي كان ينظر به إلى «شبه النسناسة» هــذه، هذه المرأة البوشيمان (bochiman) «يقال اليوم، بالرجوع إلى لغات هذه الأقوام، خواســان (Khoisan)» التي عُدَّت، في بداية القرن التاسع عشر، إحدى النماذج الأولية العــرقية للجنس البشري. والقصة نموذجية، إذا كان الأمر يتصل في الأصل بأَمَة لمزارع صغير في جنوب إفريقية، خطرت له فكرة «استيرادها» إلى إنغلترا لعرضها في الأسواق. وكانــت الــشابة، المسماة من قبل سيدها سارتجي بارتمان (Soartjie Bartman)، تتمتع

بــصفة جسمية معتادة في إفريقية الجنوبية، لكنها نامية بشكل خاص لديها وهي إليتان بارزتان[84]. وقد ماتت في (1815) بباريس، حيث انتهت إلى طاولة تشريح كوفييه، لأنها أثارت أيضًا فضول علماء الطبيعة آنذاك. وقد ترك العالم على إثر هذه العملية وصفاً ثريًا بالقياسات المتنوعة[85]. وقد كان مهتماً ببروز إليتيها أقل من اهتمامه بخصوصية تكوينية شــائعة لدى الخواسان، كانت تحير علماء الطبيعة آنئذ: وهي (وزرة الهوتنوت) tablier hottentot، المــسماة أيضًا (حجاب الحياء)، أي تجاوز الشفرين الصغيرين لعضو التناسل الأنــثوي الأكثر نمواً مما هو لدى بقية النساء. وما من شخص فكر عندئذ أن هذا كان يمكن أن ينتج من عُرف تشويه يُفرض على هؤلاء النساء اللواتي كان تكوينهم التناسلي متــشابهاً في كــل شيء مع تكوين الأوربيات[86]. وكان اهتمام العلماء شديداً بأعضاء ســارتجي إلى الحد الذي حفظت معه من قبل كوفييه، وكانت لاتزال إلى وقت قريب تجاور على رف شبه منسي في متحف الإنسان (متحف الإتنوغرافيا سابقاً، الذي أسسه جــول فيري في 1880) مرطبانين يحتويان النوع ذاته من الأعضاء، كتب عليهما (زنجية) و(بيروفية)[87][11]. وما يجعل الحكاية مثيرة للاهتمام أيضًا هو أن الطبيب بروكا (Broca)، في نهايــة القرن التاسع عشر، زمن الأنتروبولوجيا الطبيعية، أعاد فحص الحالة في وقت ذروة رواج نظــرية الحتمــية البيولوجــية. وكان بروكا يريد في (1862) تحديد المعايير الجسدية التي تعين تراتبية العروق البشرية. وقد ظن العثور عليها في النسبة بين طول عظم الكعبرة وطول عظم العضد. والنسبة الأعلى التي تناسب الساعد الأطول- ساعد القرد- تــدل على العرق الأخفض، والحال أنها كانت في المتوسط (0. 79) لدى السود، مقابل (0. 73) لــدى البيض. وهكذا ستفضي قياسات فينوس الهوتنتوت إلى تقويض نظريته، لأن النسبة لم تتجاوز لديها (0. 70). . .

يظــن المرء نفسه في حلم وهو يقرأ هذا الهذيان. مع أنه كان يمثل الذهنية العرقية التي طبعت المعايير العلمية الموضوعة آنئذ فيما يتصل بمفهوم الحضارة. ذلك أن علماء الطبيعة والأطــباء وعلمــاء الإثنولوجيا كانوا يسيرون في أوربة عندئذ يداً بيد. وليس من قبيل المــصادفة أن (أب) الإثنولوجــيا الألمانية كان الطبيب البحري أدولف باستيان (Adolf Bastian) (1826- 1905) الــذي شــغل كرسي الأستاذية في برلين منذ (1867)، وتبعه طبــيب آخر درَّس الإثنولوجيا في ماربورغ (Marburg)، وكان العالم البيولوجي هيكل (1843-1919) هــو الذي أدخل حتمية داروين العرقية نهائيًا إلى ألمانيا، وهي التي ظلت الموضــوع المفــضل للأنتربولوجيا الألمانية حتى سنوات (1930)، قبل أن تنحط في ظل الوطنية- الاشتراكية الهتلرية[88].

6/2/5) الحقبة الاستعمارية وذيولها

لم يجـد الاستعمار المعزز بإرث يعود إلى قرنين على الأقل، أي صعوبة في الدخول ضـمن البوتقة «العرقية» التي أضحت الإيديولوجية المهيمنة، إن لم تكن الوحيدة، لدى نهايـة القـرن التاسع عشر. فالوثيقة الصادرة عن مؤتمر لبرلين الدولي في (1885) الذي صـادق على مبدأ تعميم الاستعمار في إفريقية، تستبعد إفريقية بالاسم من فضاء حقوق الإنـسان. وحـوِّلت فكرة حقوق الإنسان لتستخدم مبدأ للتمييز إذ أصبحت الفهرس الـرئيس للمهمة التحضيرية، وإذن للدونية النهائية أو المؤقتة- وهو توتر يتواصل ضمن الإيديولوجـيات الاستعمارية- للسود. إذ إن الدولة الاستعمارية هي التي تُنصب نفسها حامـية لحقوق الإنسان، محتكرة لصالحها ما هو مبدئيًا من صلاحية الأفراد، والجماعة المدنـية المعلنة غير موجودة[90]. وبالتالي، لم يكن يُعترف بأي حق للأهالي الذين كانت الدولـة المـستعمرة تَعِـد فقط بـ «الحفاظ عليهم» بتحسين «ظروف حياتهم المادية والمعنوية» والكفاح «ضد الرق، وتجارة الرقيق على وجه الخصوص»[91].

الأشانتي في حديقة النباتات[89]

حسناً! كلا. أنا مصر على أنهم بشعون. كن متأكداً بأن ثمة جمال بشري. فالوجه الجميل هو ذلك الوجه الذي لا ينبه بتكوينه إلى فكرة الوظائف الغاذية والغرائز الأنانية، لكنه لا يعبر إلا عن المشاعر الاجتماعية أو المشاغل الفكرية. وفم جميل، على سبيل المثال، هو ذلك الفم الذي ننسى أنه جُعل للأكل، ونعتقد أنه خلق فقط للابتسام، للغناء، أو حتى يُلثم. والحال، أن فم الأشانتي جعل بكل وضوح للأكل، والأكل بقذارة، بأنياب حادة تنغرز باللحم الدامي. إنه أكبر من فمنا بمرتين أو ثلاث، يستند إلى فكين جد عريضين، وهو يتجاوز بكثير خط الأنف، وهو بارز بكليته إلى الأمام، مهدداً. ويبدو أن أنفهم لم يُجعل إلا لتشمم الفريسة وعيونهم لترقبها. وتراجع الجبهة دون فكر، يجعل من وجههم خَطماً- ولو كان لحيوان هذا الخطم، لكان حيواناً جميلاً، ولما كانت هيئته أكثر شراسة من أسد أو فهد. لكن هذا الرأس اللاحم، باعتباره محمولاً من قبل جسم مشابه لأجسامنا، يبعث على الخوف والألم. ربما لأنه بوضعه هكذا، يذكرنا فجأة بأصولنا البهيمية. والخلاصة أن هؤلاء الأشانتي الطيبين منفرو المنظر، ليس لأن لهم رؤوس حيوانات، بل لأنهم على الرغم من هذه الرؤوس، يظهرون من بني الإنسان.

على الأقل يتمتع الأشانتي (لا أتكلم عن الرجال) بأجسام جميلة، لكنها أقل جمالاً مع ذلك من أجسام لاعبي السيرك لدينا، ومحمولة على سيقان غليظة شيئاً ما. وللنساء وجوه أكثر قبولاً من الرجال. ولطف الحيوانات الأليفة في العيون وفي الفم. لكنهن قصيرات القامة، بدينات، وقصيرات الجذع، سيقانهن كالأعمدة، والأثداء طويلة ومتدلية كالقِرب، وفي طرفها خشونة جلد الفيل التي تشكل الحلمة. الجنسان مزنران بنسيج قطني مخطط أو بجلد مصبوغ بألوان صارخة.

(. . .) كان أحد الناس قربي يتساءل بسذاجة وبغضب تقريباً:

لكن، في النهاية، ما الجدوى من الأشانتي؟ لماذا يوجد أشانتي؟ ماذا جاء هؤلاء الناس يفعلون في العالم؟ جاؤوا إليه ليأكلوا ويشربوا ويرقصوا ويتمتعوا ويتألموا، وينامو ويموتوا، مثل المتحضرين تماماً. وهذا شيء جميل. لكنك تظن ربما أن هذا لا يقدم لهم العذر الكافي للحياة؟ وهل تظن أننا نحن الآريين لدينا وحدنا أو وحدنا تقريباً، بأحلامنا وبفننا وفضائلنا وبمعارفنا التي لا نفتأ نستمدها من الكون، أسباباً وجيهة للحياة؟ -حسناً! لنقل إذن أن الأشانتي والمتوحشين الآخرين يوجدون ليخدموا يوماً ما [. . .].

أيها البدائيون الأعزاء، يا بمبولا (الرقصة الزنجية)

صغار الأخوة في الأرض القديمة،

الساذجين الكبار الذين ليس لهم،

أخلاق ولا جماليات

آه أنتم الذين لا تفكرون بشيء،

وليس لكم قوانين ولا كتاب مقدس،

ويحتقركم الأوربيون

ولا إمكان في إصلاحكم

ولأنه طريق دون نهاية

الذي تفتحه لنا الدراسة الرصينة،

أكثر سعادة بنسيان كل شيء،

عيشوا الحياة البدائية!

واضحكوا، كما في السماء الصافية

تضحك الشمس، أم العالم،

وتمتعوا بالإحساس بظهوركم

تلسعها الحرارة اللاهبة،

وارقصوا تحت سهامها الذهبية،

في نشوة الضياء

أيها الزنوج، الذين لايزالون قريبين جداً

من الغفلة الأولى!

كـــان المُنظِّر العنصري الأكثر شهرة عندئذ، البريطاني هوستون ستيوارت شامبرلين (Houston Stewart chamberlain)، وهـــو ابن أميرال إنغليزي، نشأ في فرنسا، وتعلم في سويسرا، وإقامته في النمسا. كان مؤلفه الأكبر الذي ظهر في (1899)، يدافع عن الأفكار التقليدية يـــومذاك في الصراع، وفي النقاء العرقي، وفي دونية اليهود والزنوج، وتفوق «التوتونـــيين» أو «الجرمانيين» «الآريين» البيض، وقد تُرجم إلى كل اللغات، وأعيدت طباعـــته عدة مرات، ووُصف في مقدمة الطبعة الإنغليزية (1910) بأنه «واحد من تحف

القرن»[92]. ولم يبق الفرنسيون جانباً: إذ كان فوستل دو كولانج (Fustel de coulanges) ينسب العظمة الفرنسية إلى أصلها الروماني[93]، وكان فرانسيس دوبريسانس (Francis depressense)، وهو معاد بشدة لدريفوس، يعبر عبر عصبية طاغية[94]. وكان أكثر العنصريين وطنية من الروائيين مؤريس بارِّس (Maurice Barres) (1862–1923)، الذي كان يكره الاشتراكيين بقدر ما يكره اليهود[95]، وكانت شعبيته هائلة.

5/ 2/ 6/ 1) الإمبريالية الاستعمارية

فرضت الفترة نفسها على أنها الفترة المسماة فترة «الإمبريالية الاستعمارية»: فنشوء دولة ألمانية قوية في (1870)، وتوحيد إيطاليا، وهزيمة فرنسا المذلة، وعزلة بريطانيا وصعود الإمبراطورية الروسية أسهمت في تشكيل إرادة خلق العظمة الوطنية أو استعادتها أو الإبقاء عليها عبر المنافسة الدولية، ومساندة المطامع الاقتصادية فيما وراء البحار، ووعود الاستثمارات والأرباح، ولإعطاء دفعة جديدة للنشاط التبشيري الذي كُلِّف تحضير عَبَدة الأوثان بتنصيرهم. وتضافرت النظريات والمطامع مروجة لإنهاء تقسيم إفريقية، وللهيمنة على شعوب آسيا والمحيط الهادي. وقد فرضت العلاقة المتبادلة بين العلم والفكر العلمي والتوسع الإمبريالي نفسها: «إن تأكيد الرغبة بأن يسيطر بنو الإنسان على الطبيعة، وأن الأوربيين كانوا الأكثر تأهيلاً من الناحية العلمية (. . .) لهذه المهمة، جعل عدداً من المؤلفين يقتنعون بأنه مصير الأوربيين وواجبهم أن يسيطروا على المناطق التي يعيش فيها أقوام أقل تقدماً (. . .)، وأضحى الطلب المتزايد على المواد الأولية في المناطق الصناعية بأوربة وأمريكا الشمالية أحد الأمور المنطقية التي جرى التذرع بها لتبرير التوسع الإمبريالي في إفريقية وجنوب شرق آسيا، وحتى في مناطق مأهولة ومتحضرة كالصين[96].

وقد سُرِّعت هذه الاندفاعية وأسندت فيما بين (1885) والحرب العالمية الأولى، بدعاية إمبراطورية استعملت كل الوسائل. فبينما كانت الصحافة الاستعمارية والتبشيرية تجهد في التدليل على قسوة وجهل الشعوب التي يجب السيطرة عليها، وإنقاذها من أكل لحوم البشر ومن العبودية، وبعث الحضارة فيها، تسببت سهولة الغزو النسبية في احتقار هذه الأقوام العاجزة عن الدفاع عن نفسها، معززة بذلك الأحكام العنصرية المسبقة من خلال الشعور بتفوق «العرق الأبيض»[97]، كما سمحت أيضًا بتبرير قليل التكلفة لعمليات القمع الشرسة لثورات المستعمرين الرئيسة: كعمليات بوجو في الجزائر بين (1845 و1846)، وعمليات قمع حروب الماوري في غينيا الجديدة، سنوات (1850)،

وقمـــع ثورة السباهي في الهند العام (1857)، حتى مذابح الهيريرو (Herero) في جنوب غـــرب إفريقية من قبل الألمان في (1904- 1907)، وإبادة الأبوريجين في أستراليا. وكان ذلك، بحسب كلمة مادلين ريبيريو (Madelein Reberioux)، صعود «العنصرية الوطنية»[98]. وتقدم مجموعة الملصقات الإعلانية الاستعمارية التي أقامها متحف (BDIC) أمثلة متعددة عليها، ومنها ملصق «ya bon Banania/ بانانيا لذيذة» الذي ساد حتى سنوات (1950)، ولم يكن إلا واحداً من أقلها أهمية[99].

ولن نتوقف كثيراً عند المتقتطفات الاستعمارية الأدبية والدينية، إلخ. نفسها، فمجلد لـــن يتـــسع لهـــا. بل سنحرص بالأحرى على تبيان أن هذا التيار لم يقتصر فقط على التوسعيين الاستعماريين القليلين في حد ذاتهم. إذ إنه أسهم في تشكيل الرأي العام لعدة أجـــيال. وتشهد على ذلك، من بين شهادات أخرى، دراسة للصحافة خُصصت لتمثل داهومـــي (Dahomey) في الـــرأي العـــام الفرنسي زمن الاحتلال، كمجموعة حماقات حقيقـــية لكل الأحكام العنصرية الجاهزة التي كانت تُستمد منها صور السود الجسدية والأخلاقية[100]. ولم يعد هناك بعد الحرب العالمية الأولى، إلا على فترات، مذابح تشابه المذابح السابقة في ضخامتها «قمع تمرد البايا Baya في إفريقية الاستوائية الفرنسية، نهاية ســـنوات (1920)، وقمع تمردي سطيف أو مدغشقر في 1947، الخ» وقد أخفيت عوضًا عـــن تبنيها. وفي المقابل، ابتدع ألبير بايه (Albert Bayet) في (1931) مفهوم «استعمار ديموقراطي» كان يعني ضرورة وواجب شمول المجتمعات الأهلية بنظام التقدم، باعتبارها في طـــور الطفـــولة علـــى أفضل الأحوال. وكانت تلك عنصرية إقصاء على الطريقة الفرنسية: فبترتيب البشر تبعاً لمعايير ثقافية وتاريخية، كانت تبقي على الهوة بين المستَعمَر والمـــستعمِر. وإلى تلـــك الحقبة يرجع بروز العنصرية الاستعمارية على الطريقة الفرنسية المؤسسة على الثقافة بقدر اللون- وغذيت بالعنصرية المعادية للعرب في الجزائر.

كانـــت العنـــصرية المعادية للعرب تجد جذورها في القرن التاسع عشر بالطبع، وبلغت أوجها مع احتلال الجزائر، انطلاقاً من (1830)، إذ ابتدع القرن التاسع عشر بخاصة خرافة الـــتفوق «العرقي» للبربر على العرب. وكانت تلك «الخرافة القبائلية»، التي حُلّل تاريخها مـــراراً عديـــدة[101]. وكانـــت هذه النظرية، على غرار العنصرية المعادية للسود، مطبوعة بالنزعـــة العلمية، لأنها رُوجت في البداية من قبل المئة والستة وسبعين طبيباً عسكريًا الذين كانـــوا يرافقون جيوش الاحتلال الفرنسية. ودُعمت من قبل السان سيمونيين في المدرسة المـــتعددة التقنيات: فقد كانوا يميزون إذن بين «العرقين»، القبائل والعرب، باعتبار القبائل السكان الأولين، وربما قدموا من الشمال، لكنهم غُزوا وأُخضعوا وأدخلوا الإسلام «قليلاً

أو بـــصعوبة» مـــن قبل العرب. وقد استعملت الخرافة ببراعة بعد رسوخها منذ (1845)، وهـــي السنة التي نشر فيها الدكتور أوجين بوديشون (Eugene Bodichon) مؤلفه (نظرات حـــول الجزائر) الذي يدافع فيه عن قوة الوراثة، من قبل المستوطنين ضد (المملكة العربية) الممالـــئة للأهـــالي التي حلم بها نابليون الثالث. كما دعمها الطبيب جواني نابليون بيرييه Joanny Napleon Perier في جمعـــية بـــاريس الأنتربولوجية، وكان عضواً بارزاً فيها، بينما كـــان يـــبث أفكـــار غوبيـــنو العنـــصرية في بحثه عن (العروق المسماة بربرية ودراستها الإثنولوجـــية، 1870)[102]. وأعـــيد إطلاق الخرافة بكل قوة في القرن العشرين فيما يتصل بالمغـــرب الأقـــصى. إذ نـــسبت إلى (بربرنا) خصال (قبائلنا) السابقة ذاتها لـــ «منطقة الأوفيرنـــيه Auvergne في إفريقية الشمالية»[103]، وللسبب ذاته: إذ إنهم «متحدرون مثلنا مـــن العرق الآري»[104]. ولا يمكن إحصاء المؤلفات التبسيطية، فيما بين الحربين، المتصلة بـــ «العرق البربري» المغربي الذي كان نموذجه البدئي المفترض يسود في جبال الأطلس الأعلى. وقد أشيد بخصاله في مواجهة الإسلام لأن «البربر الأنقياء العرق قليلاً ما يمارسون الـــشعائر»[105]. إلا أنـــه عندما تبين أنهم مسلمون أكثر من المتوقع، استبدل «الشلوح ذو الـــرأس المستدير» بهم، في الأدبيات الاستعمارية، مثل «القبائلي ذي الرأس المستدير، ابن عـــم غاليـــنا»، وهكذا يكتب الأخوان ثارو (Tharoud): «يشابه الشلوح سكان منطقة الأوفيرنـــيه لدينا، في قوة بنيتهم وفضائلهم الراسخة: كالعمل والاقتصاد وسهولة التكيف المدهـــشة (. . .)، فعلـــى هؤلاء البربر الطيعين المستعدين تماماً لقبول حضارتنا، وهو ما سيجلب لهم بعض المال، نستطيع الاعتماد أكثر ما يمكن»[106].

هكـــذا كانت الأفكار الجاهزة للأدب الاستعماري المغربي. فخلُق النموذج النمطي، وقـــد مُيِّـــز البربري من قبل السلطة الاستعمارية، وبخاصة فيما يتصل بالتعليم، بمواجهة نقيضه المفترض، العربي الذي لا يمكن تذويبه. . وقد تزايدت النزعة المناطقية، إذ رُجحت كفة اللغة الفرنسية، فيما بين الحربين، لدى شباب البربر، كلغة ثانية عوضًا عن العربية. وقـــد تسببت هذه النظريات بأضرار فادحة، وليس في فرنسا فقط، بل بتركها للجزائر ميراثـــاً صـــعباً قوامه الاختلاق والحقد. وقد أصبح القبائلي المقهور من قبل العربي واقعاً للأسف. لكنها قصة قديمة في الإيديولوجية الفرنسية.

5 / 2 / 6 / 2) سريان العدوى للرأي العام

رُوض الرأي العام على مشاطرة هذه النظرات. ومن بين الأحداث الأكثر شعبية، يجدر ذكـــر المعارض الاستعمارية المتعددة المنظمة في مدن فرنسا الرئيسة، في الموانئ مثل مرسيليا

وفي العاصمة. وأشهرها كان المعرض الاستعماري الدولي في (1931)، الذي جرت دراسة تأثيره جيداً[107]. كانت غاية هذه الأحداث تمجيد «المهمة التحضيرية» للدولة المستعمِرة، لكن ما نُسي هو أن هذه التظاهرات كانت تقدم حدائق حيوان بشرية حقيقية، حيث كان يُعـرض «الأهالي» كالحيوانات، دون أن يصدم ذلك أحداً. إذ كان يُدعى الزوار لتفحص المتوحـشين، داخل حظائر المعرض، باعتبارهم أناساً «ليسوا مثلنا»، وأول عرض من هذا الـنوع كـان، منذ بداية القرن التاسع عشر، فينوس الهوتنتوت المذكورة آنفاً التي كانت تكـشف عن إليتيها وهي في قفص موضوع بساحة بيكاديلي سيركس في لندن، قبل أن تـباع مـن جديد في باريس لعارض في الأسواق. وبأسلوب مماثل. كان جيفري دوسان هـيلير (Hilaire−Geoffroy de saint)، مديـر حديقة النباتات، نظم في (1877) «عرضين إثنولوجيين» قدم فيهما نوبيين ورجالاً من الإسكيمو، لتدارك أزمة مؤسسته المالية، وكان النجاح باهراً: إذ تقاطر الباريسيون لاكتشاف ما وصفته الصحافة الكبرى بأنه «جماعات مـن الحيوانات الغريبة، يرافقهم أفراد لا يقلون عنهم غرابة»، ، وتضاعف زوار الحديقة، فـبلغوا تلـك الـسنة المليون. وأعاد المدير الكرة في (1890) عارضًا متوحشات محاربات «أمـازون» من الداهـومي أو مفترض أنهن كذلك[108]. وقد نُظم فيما بين عامي (1877 و1912)، ثلاثون «استعراضًا إثنولوجيًا» مشابهاً في المؤسسة.

والمـشهد الـذي لاقى أكبر إقبال في (1931)، كما لاقاه في معرض (1878) ثم من جديد في (1899، 1894، 1900، 1906، 1907، 1922) في مرسيليا وليون أو باريس، كان مشهـد الحياة «التقليدية» في القرية: ففي (1878 و1889) كانت «قرية زنجية» مأهولة بــ (400) من الأهالي، جذبت الاهتمام الأكبر. وفي (1900) نفذت لوحة كبرى مضاءة (diorama) (حية) عن مدغشقر. وأصبحت الأسواق والمعارض الجهوية مواضع الترويج بامتياز لهذه الاستعراضات: «فما من مدينة ولا معرض ولا فرنسي إلا واكتشفوا منذئذ، بمناسـبة بعد ظهر مشمس، تمثيلاً «طبق الأصل» لهذه الأرجاء المتوحشة، المأهولة بأناس وحـيوانات غريبة، بين مسابقة زراعية وقداس الأحد والنزهة على البحيرة»[109]. وحتى إن كان الأهالي المستوردون مأجورين ليعرضوا أنفسهم، فلم يكن ذلك يقلل من إضفاء الطابع الموضوعي عليهم، من أجل سرور الجمهور الفرنسي فقط. .

هـذا الجمهـور الـذي لم يكن الوحيد في التمتع بالمشهد: إذ كان هذا النوع من الاستعراضـات شائعاً في بريطانيا كما في الولايات المتحدة. وتتبع دراسة حديثة العهد حلقاته الرئيسة فيما بين (1810 و1930)[110]. فقد كان الجمهور الأنغلو- أمريكي شديد الـرغبة باستعراضات الزولو والبوشيمان و(الهوتنتوت). واشترى مبشر أيضًا في الكونغو

رجلاً من البيغميه (pygmee)، اسمه أوتابينغا (Ota Benga)، استورده إلى الولايات المتحدة لـــتقديمه في (1904)، إلى معـــرض سان لويس الدولي. كما عُرض أوتا بينغا في متحف التاريخ الطبيعي بنيويورك، ثم في قفص القرود بحديقة حيوان برونكس (Bronx). ومع أن سراحه أطلق بوساطة حملة إنسانية، إلا أنه انتهى قنوطاً إلى الانتحار[111].

5/ 2/ 6/ 3) سريان العدوى إلى الأطفال

عُلِّمت دونية الأهالي كحقيقة ثابتة في المدارس. إذ كانت البقع الوردية للإمبراطورية الفرنسية تمتد على الجزء الأكبر من إفريقية الغربية- بما فيها شمال إفريقية والصحراء، إلى إفريقية المسماة «الاستوائية الفرنسية» وإلى شبه جزيرة الهند الصينية. وكانت الصور في الأدوات المدرســـية صعبة المراس: ففي (1966-1967) (بعد ستة أعوام من الاستقلال)، حصلت ابنتي الكبرى على كتاب الجغرافيا المدرسي دومانجون (Demangeon) المخصص للحلقـــة التحضيرية في مدرسة حكومية باريسية (طبعة 1956) حيث كانت على صفحة مزدوجة صورة قافلة تعبر الغابة الكثيفة: إذ وراء ضابط استعماري بلباسه الأبيض بما فيه خوذته، كان يتبع طابور من الحمالين السود أنصاف عراة، شاهدة على الجهد الشجاع للاســـتعمار. وتبين دراسة حديثة العهد للأسف أن المدرسة لاتزال تنقل بعض الأفكار الجاهزة . . [112]

كمـــا نقـــل الأدب الطفولي، بصفة أكثر جاذبية وتعميماً، خلال هذه الأجيال صورة منقوصـــة القـــيمة للمـــستعمَر، الأسود أو الأصفر. وكان الكتّاب للأطفال في منعطف القـــرن يجـــدون لـــذة في حكايات الاستكشاف، حيث كان العرق الأسود يعامل دائماً كبشرية خفيضة. ويُذكر من بينهم ب بوري (P. Bory) «اقتحام إفريقية»، إ. مونتوي (E. Monteil) «ملك البوبو»، أ. بادان (A. Badin) «ج. ب بلانشار في الداهومي»، وبخاصة لويس بوسنار (Louis Boussnard) «رحلة صبي من باريس حول العالم، والمغامرات الخارقة لـــرجل أزرق». إذ يـــصف في مؤلفه الأول، المنشور في (1880)، مشهداً مريعاً يرمي إلى البرهنة على أن السود «لا يطلبون أكثر من أن يكونوا عبيداً، وهم يبيع بعضهم بعضًا حتى بين الأخوة، ثم يعودون باستكانة لكي يقيَّدوا من جديد»[113]. أما الربان دريان (Driant)، في «روبنـــسون في الجو» المنشور في (1909)، فيأمر بإلقاء الخادم الأسود من المنطاد كثقل زائـــد: «ألقوا شيئاً ما. . أي شيء». . ولم يكن رفع الزنجي وقلبه من على الحافة للسير إليوت (Elliot) إلا مسألة لحظة. . فقد كانوا يخوضون الصراع من أجل الحياة، وكان على

العروق الخفيضة في القرن العشرين كما في القرن الأول، كما كان يسمى عرق حام، أن تقدم الضحايا[114].

كانت الأفكار الجاهزة الأكثر تبسيطاً تلقن منذ نعومة الأظفار. فالفيل بابار في (1932)، ينقذ امرأته سيليست (Ealeste) من عصابة واثبة «من المتوحشين الشرسين، آكلي لحوم البشر» حالكي السواد، والمسلحين بالرماح، ولا يكادون يرتدون إلا مئزراً، يتهيئون لغليها في قدر ضخمة- صفحة مزدوجة ستزال في طبعة (1985) الجديدة[115]. كما كانت الرسوم الكاريكاتيرية والشرائط المرسومة دون شفقة آنذاك على «إفريقية السوداء المبتدعة»[116] هذه، فقد عُلّق على العنصرية الطبيعية لـ (تانتان في الكونغو) 1937، حيث لا يتكلم المتوحشون الأكثر أدباً إلا بأسلوب (الزنجي الصغير)، إلا أنه نُسيَ أن هذه اللغة المسماة عندئذ (فرنسية الرماة) كانت ابتدعت وعُلّمت زمن الحرب العالمية الأولى من قبل الجيش الفرنسي، الذي صنع ووزع على نطاق واسع كراسات لتسهيل التخاطب مع الجنود القادمين من كل إفريقية الغربية.

وكان روائي الشباب الأوسع شهرة وشعبية، حتى (1950)، جول فيرن Jules Verne بالطبع، الذي كان قراءه في (1930) سيندهشون، لو نُعت هذا الثوري من ثورة (1848)، بأنه عنصري. . ومع ذلك، وعلى الرغم من شعور معاد للاستعمار مؤكد، غذته معاداته للإنغليز، كان بالفعل الممثل لزمانه. إذ إنه ينقل أحكامه المسبقة، حتى وإن ميَّز، كما يلاحظ جان شينو (Jean chemeaux)، «المتوحشين الطيبين» عن الخبيثين. إلا من الضروري الاعتراف بأن كل الأفارقة في رواياته تقريباً، بخلاف الهنادرة الأمريكيين على سبيل المثال، ينتمون إلى الفئة الثانية[117]. والوحيد الذي يفلت من القاعدة هو الكاميروني خميس (Khamis) في روايته المتأخرة «القرية الجوية/ 1901»، الذي يملك من جهة أخرى نصيبه المعتاد من صفات آكلي لحوم البشر. فيوصَف السود بحسب الاختيار، في «خمسة أسابيع بالمنطاد» بأنهم «زنوج بؤساء» و«خلاسيون» و«رجال قبيحون»، و«بهائم مخيفة» و«وحوش ذوو رؤوس بشرية»، وجوههم «حيوانية» ولهم «رشاقة القرود»، والملك الأسود في «القبطان ذو الخمسة عشر عاماً» هو «زنجي مخبول» وُصف كـ «قرد وصل إلى أرذل العمر»، وباختصار، إننا نجد بقلم جول فيرن كل الأحكام الجاهزة في ذلك الزمان حول الخبيث المتوحش، مثلما نجدها من جهة أخرى، حول الخطر الأصفر.

ولم تكن حال أدب البالغين أفضل، بما فيها لدى المؤلفين الأكثر عطفاً على السود. وكان المبشرون متناسبين مع زمنهم، يتشاطرون قناعات بيئتهم الأصلية. إذ كانوا

يعتقدون بدور المربي الذي كان ينبغي أن يؤديه هذا «العرق الأبيض العظيم، الذي قدر لــه الله أن يكون معلماً وحاميًا للعروق الأخرى»[118]. وكان هذا الشعور بالتفوق قد تعزز في القرن التاسع عشر نتيجة للسياق والتجديد التبشيري الرومانطيقي، الصادر عن «عبقــرية المسيحية» لشاتوبريان (1802)، الذي يجعل من المبشر «راهباً مسكيناً، انطلق على رجليه (. . .) لأنسنة المتوحش، وتعليم الجاهل، وشفاء المريض، وإلباس الفقير. . » عند «وثنيين منكودين، أرواحهم أكثر سواداً من أجسادهم»[119]. إذ كان التأكيد على بربــرية السكان يعزز جدارة المسافة المقطوعة من الطريق: وكان المبشر يصير بطلاً لدى الشباب، ونموذجاً يحتذى. وفقط فيما بين الحربين، عقب منشور البابا بينوا الخامس عشر (Benoit xv، 1919)، ثم منــشور البابا بيوس الحادي عشر (Pie x1، 1926)، على وجه الخصوص، اللذين كانا يوصيان بضرورة تكييف التبشير مع العقليات المحلية، وتهيئة أطر محلــية، بدأت بوادر الاهتمام بــ «عدم كتابة أي شيء للغربيين قد لا نجرؤ على وضعه تحت أعين الأهالي»[120].

غير أنه لا يمكن قول الشيء ذاته عن المعاجم المألوفة، التي نقلت بوقاحة، منذ القرن التاســع عــشر وحتى تاريخ متأخر، في مدخل «حام»، موضوع ذريته السوداء، العرق الملعــون، باعتبــاره صادراً عن الكتاب المقدس: معجم بيشيريل (Bescherelle) (1857 و1880)[121]، معجم اليوم (Dictionnaire d'aujourd' hui) «مام Mame، 1937» وبخاصة لاروس الصغير، دون توقف، من (1908 حتى 1955): «شكلت ذريته من الحاميين كما يقول التاريخ المقدس، العرق الزنجي» والتعديل الطفيف الذي أدخل فيما بعد هو الصيغة الشرطية: «تكون شكلت/ 1967)، لكن في (1977) «مع أن كلمة عرق اختفت، بينما أصــبحت كلمة زنجي في مدخلها: «عبداً أسود سابقاً»، تتوضح أكثر المعلومة الخاطئة: «بحسب سفر التكوين، يكون (حام) جد سكان إفريقية وآسيا الغربية» وتؤكد المعاجم ذاتهــا دونية الزنوج كحقيقة ثابتة: «هذا العرق، الأدنى من العرق الأبيض، كان استُعبد دائماً تقريباً من قبل هذا الأخير»[122]، «عرق من البشر السود، أدنى من العرق الأبيض ذكاء»[123]، ولم تُقرَّر النبرة التحقيرية في كلمة «زنجي» من قبل لاروس الصغير إلا منذ (1953)[124]. ولكن كان لابد فيما بين الحربين من حرية تفكير رومان رولان Romain Rolland «جائــزة نوبل 1916» ليستذكر قائلاً: «إن مسائل تفوُّق العروق هي مسائل غبية ومنفرة»[125] لأن الكتّاب الكبار لم يكونوا أقل تمسكاً بروح عصرهم. فأندريه جيد الذي فضح في كتابه «رحلة إلى الكونغو» بشجاعة التجاوزات الدموية التي كان شاهداً علــيها، كان يرى بصفة طبيعية، وهو يتوجه إلى تشاد أن «الأهالي. . الأباة. . يلطفون

ويكتسبون طابعاً روحيًا، كلما صُعِد إلى الشمال» المسلم والمعرَّب[126]. أما رينيه ماران (Rene' Maran)، الحائز على جائزة غونكور (Goneourt) (1921) عن «باتوالا، رواية زنجية حقيقية»[127] الأنتيلي هو نفسه والمناصر للإفريقيين، فيكتب بسخرية لاذعة في مقدمته، «لو لم يكن الغباء يميز الزنوج، لما بقي إلا القليل من الأوربيين»، ويكثر من المشاهد «الوحشية» في الغشيات والتشويهات الدامية والرقصات الشهوانية: فالجمهور «يغلي»، و«النشوة الجنسية، تتضاعف بالنشوة الكحولية». في «بهجة عظيمة لمتوحشين، بأفواههم الصارخة دونما حد»، وقد جرى ترك الزعيم بالطبع دون إسعاف «فهل يجب من أجل جريح إهمال قطيع من الأغبياء يخورون على مرمى من الرمح؟ لهذا (. . .) تركناك يا باتوالا (. . .) حتى نركض وراء الثيران الوحشية»[128].

5/ 2/ 6/ 4) الرؤى السينمائية

لم تكن السينما الناقل الأقل أهمية للصور الاستعمارية. فالسينما في المرحلة الأولى تعكس الأفكار السائدة، بطولية، تفيض بالثناء على القوات الاستعمارية في عملها الاحتلالي. ومنذ (1921)، تسبغ المثالية على العمل الاستعماري التحضيري واللاإنساني، يدفعه الطموح إلى التصدي للجهل والمرض وللطغيان[129]. لكنها في كل الأحوال تقدم صورة تخفض من قيمة الأهالي. فقد بدأ جورج ميلييه (Georges Melier) منذ (1897) مع «بيع العبيد في الحريم». وهناك فيلم فكاهي قصير للأخوين لوميير، يعرض في (1906)، درانم (Dranem) في السرير، وهو يحلم بامرأة بيضاء ناعمة، لكن يستيقظ كل مرة من كابوس بجانب امرأة سوداء ضخمة[130]. كما يستهدفان في (1904) من خلال فيلم (المسلم المضحك) عادات الأكل في شمالي إفريقية[131]. والإشادة بعظمة الإمبراطورية كان يقتضي في الوقت ذاته إعطاء صورة سلبية للأهالي. إذ من النادر وجود شخصية سوداء جذابة، كما في فيلم (ساندرز أوف ذاريفر) (1935)، وهو ثلاثية إنغليزية مستوحاة من رواية لاقت رواجاً في 1911، تجعل في مواجهة الملك الزنجي الخبيث موفالابا (Mofalabe) الزعيم الأسود الطيب بوسامبو (بول روبيسون)، الذي سيجري إنقاذه من قبل البطل الاستعماري الأبيض. وفي «رودس أوف أفريكا» نجد ماتابيل (Matabele) (قائد التمرد ضد البيض) بصفته زعيماً كبيراً للزولو، مملوءاً بالإعجاب بساندرز، (المحارب الملكي الذي يهيج غزواً بالموهبة في الحكم). وفيما عدا هذه الاستثناءات تقريباً، إفريقية مملوءة بآكلي لحوم البشر دوماً. ويبدأ هذا من (1910) (راستوس في زولولاند، كوميديا لإرنست لوبان (Ernest Lubin) إلى «قتلة كيليمينجارو

1959) الــذي يحتفــي بكفــاح البيض ضد الرق، ويستمر هذا حتى الإعادة البريطانية (Remake) لإخــراج فــيلم (مناجم الملك سليمان) (1985)، حيث نجد الصورة المعتادة لجماعات المتوحشين المسلحين بالرماح. أما عن النساء ومصر، فهن مجسدات لعقود في رؤيــة سيــسيل ب. دوميل (Cecil B. demille) لكليوبترا الشهوانية اللعوب (1934). وهناك رواية يجدر ذكرها هي (شي) (she) التي تعود إلى (1887) وقد اقتبست للسينما عدة مرات، كانت آخرها في (1965) مع أورسولا أندرس(ursula Andress)[132]. وتجري أحــداثها في غابة تسود فيها ملكة بيضاء مهووسة بالجنس والقسوة شعباً أسود تفرض علــيه إعــدامات طقوســية بشعة، قبل أن تموت هي نفسها ضحية لغرائزها المنحطة. والرســالة واضحة: فالبدائيون السود والشهوات الجنسية الأنثوية شكلان متشابهان من الوحشية المضادة لحكمة الرجل الأبيض السامية.

إن النمط الاستعماري لم يمت في السينما مع تصفية الاستعمار. إذ نجد من جديد إن قليلاً أو كثيراً الصور النمطية ذاتها لتاريخٍ صانعوه الوحيدون هم البيض، ولغته الوحيدة هــي الفرنــسية أو الإنغليــزية، في ديكــورات مبنية لأفلام بشهرة (الرجال يفضلون الــشقراوات) (1953)، على خلفية مناجم الماس الجنوب إفريقية، و(الرجل الذي يعرف كــثيراً) (1954)، مع الاحتلال الفرنسي للمغرب، و(جميلات الليل) (1952) لرينيه كلير (Renè Clair)، ومؤخــراً الهضاب الكينية في (أوت أوف أفريكا) (1985)، فقد كانت معــاداة الاســتعمار لاتزال مستحيلة في السينما: إذ عندما أخرج رينيه فويتيه (René Vautier)، في (1950) أول فــيلم من هذا النوع «إفريقية 50» تسبب له في ثلاثة عشر اتهاماً، وحكماً بسنة سجناً. كما جرت مصادرة فيلم رينيه كابيتا (Rene Capita) (موعد على الرصيف) من قبل الشرطة في (1955)، لأنه جرؤ على تقديم حمالي الميناء المارسيليين وهــم يرفضون تحميل مدافع على السفن المغادرة للهند الصينية. وكان لابد من انتظار ثلاثــة وثلاثين عاماً، لكي يعرض رسميًا في مهرجان كان، بعد أن عثر عليه في (1988) بأقبــية أرشيف الفلم في بوادارسي (Bois d'Arcy). و(معركة الجزائر) في (1965) هي الإشارة لانطلاق سينما احتجاجية مناصرة للعالم الثالث. وفيما بعد في الجزائر هذه المرة، حقــق فوتيــيه أول فيلم طويل يتواجه فيه الخيال والحرب (أن يبلغ المرء عشرين سنة في الأوراس) (1971)، لكــن السينما المعادية للاستعمار تظل جد قليلة، في مواجهة الأفلام الكبيرة التي تستفيد من توزيع دولي أفضل.

وفــضلاً عن ذلك، تتضمن الرؤية السينمائية فترة الاستقلال. وهكذا، كما كانت تتعدد الأفلام التي تمجد الفرقة الأجنبية، فيما بين الحربين، يقدم (الوز المتوحش) لأندرو

ماكلاغلين (Andreu Mclaglen) (1978). وأبطالاً جذابين يمثلهم ممثلون مشهورون مثل رتـــشرد بورتون (Richard Burton) أو روجيه مور (Roger Moor)، وهم المرتزقة الذي أسهموا في الحفاظ على أسوأ الأنظمة، كالأبارتايد في جنوب إفريقية، أو الأقلية البيضاء في روديـــسيا، والعنـــصرية المموهة بالكاد من خلال وجود أسود وحيد ضمن مجموعة المرتزقة. إذ نُحمل على الإعجاب بالدقة الجراحية لمهمة ناجحة، حيث يموت مع ذلك، بحـــسب المخطط التقليدي منذ بداية القرن، مئات من السود كلما مات واحد فقط من البيض. وواصلت سنوات (1980)، بعث عاطفة الحنين إلى الملحمة الاستعمارية كما في «أشانتي» 1979، حيث يمجد مايكل كين (Michael caine) صراع الإنغليز الشرس ضد الرق. . غير أنه تجدر الإشارة، في نبرة الحنين الاستعماري ذاته، إلى الظهور المتأخر لكنه مجـــدِّد لتهكم نقدي، من قبل مخرجات فرنسيات: (شوكولاته) لـــ كلير دوني (Claire Denis)، و(حفلـــة الحـــاكم الراقـــصة) لماري فرانس بيزييه (M. F. Pisier)، و(ما وراء البحار) لبريجيت روان (Brigitte Rouan)، وهي أفلام ثلاثة عُرضت في (1990).

5/ 2/ 7) المُنعَطَف العلمي

لقـــد حـــوفظ على مفهوم العرق لوقت جد متأخر، وقليلة جداً هي الأصوات التي ارتفعت على غرار جون ستيوارت ميل «1806- 1873»- لكن هذا المفكر الإنسانوي، الـــذي كان ينتمي أيضًا إلى قلة قليلة من الرجال المناصرين للمرأة، كان على تناقض مع القـــناعات العلمـــية في زمانـــه، إذ يلاحظ أن «من الطرق المعتادة لتجنب التطرق إلى الـــتأثيرات الاجتماعـــية والأخلاقية على العقل البشري، الطريقة الأكثر شيوعاً هي أن ينسب تنوع السلوك والطباع إلى اختلافات طبيعية ملازمة»[133].

5/ 2/ 7/ 1) الروّاد

أُوقفـــت الحركة المعادية للعنصرية في فرنسا من قِبل الحرب العالمية الثانية – وقوانين حكـــومة فيشي الخسيسة التي جعلت معاداة السامية رسمية، منذ تشرين الأول (1940). ففـــي الولايات المتحدة إذن، مع تمييزها بين السود والبيض، شرع العالِم العلمي بتصفية الحـــساب مـــع مفهـــوم العرق[134]. لكن هذا استغرق على الأقل جيلاً. وكانت نقطة الـــتحول أعلـــنت مـــنذ (1931)، في كتاب جوليان هكسلي (Julian Huxley) بسبقه المـــرموق، وهو عالِم حيوان بجامعة لندن، اكتشف إفريقية والأفارقة خلال بعثة من ثلاثة

أشـــهر في إفريقية الشرقية البريطانية. إذ يرفض في كتابه، باسم علم الوراثة، العلم الذي ظهـــر في ســـنوات (1920)، مفهوم العرق «كمصطلح محض اتفاقي للمساعدة في فهم التنوع البشري»[135]. وإعادة الكرة بعد قليل مقترحاً استبدال «الجماعة القومية» بمفهوم العـــرق[136]. وأُكـــد هذا الرأي في محاضرة للعالم الأنتربولوجي أشلي مونتاغ (Ashley Montagme) بعنوان: «عبث مفهوم العرق الأنتربولوجي» أثارت الإعجاب، في الجمعية الأمريكية للأنتربولوجيا الطبيعية بشيكاغو، في نيسان (1941)، أتبعت السنة التالية بكتابه الـــذي أعـــيدت طباعته مراراً، «أكثر خرافات الإنسان خطراً: مغالطة العرق/ 1942). وسيذهب مونتاغ إلى النهاية بعد سنوات، باسم استحالة البرهنة على وجود عروق عن طـــريق علـــم الوراثة: وكان لايزال يكرر في (1964)، باسم «عدد متزايد» من علماء البيولوجـــيا والأنتربولوجيا الطبيعية، أن «المفهوم البيولوجي للعرق أضحى غير مقبول» وأن «من الأفضل التخلي تماماً عن كلمة العرق»[137]. وهكذا كان علماء البيولوجيا هم أول مـــن تخلـــى عن المصطلح: فللمرة الأولى، في (1951)، يتوقف معجم بيولوجي عن استعمال الكلمة، ويعوضها نهائيًا بمفهومي النوع والنوع الفرعي.

5/ 2/ 7/ 2) الرجعيون: الأنتربولوجيا الطبيعية

استغرقت الأنتربولوجيا الطبيعية وقتاً جد طويل للإقناع، ولعب عدد من المتخصصين فيها دوراً معرقلاً في الأمم المتحدة. فبعيد الحرب، شرعت اليونسكو، تحت تأثير النازية، بالكفـــاح ضد العنصرية. وكان ذلك سهلاً نسبيًا في مواجهة العداء للسامية، لكنه كان أكثـــر تـــردداً في مواجهة مسألة السود. إذ كانت اليونسكو أصدرت في البداية إعلاناً مـــرموقاً في حداثـــته، نـــوقش من قبل مجمع من علماء البيولوجيا والأنتربولوجيا. ولا يـــستعمل هـــذا النص الذي صدر في (1950)، كلمة عرق إلا بمعنى سلبي ودقيق: «إن الأخطاء الفادحة التي جرها استعمال كلمة «عرق» في اللغة الدارجة، تجعل من المرغوب فـــيه التخلـــي تماماً عن هذا المصطلح عندما يطبق على النوع البشري، وتبني مصطلح (الجماعات القومية)[138]. لكن المقترحات لم تحظ بالإجماع. وكانت المعارضة من القوة إلى حد جَعَل المنظمة، باعترافها، تجمع في السنة التالية لجنة جديدة، كان نصها متراجعاً بحذر. فمنذ الفقرة الثانية يؤكد، دون خشية من مناقضة النص السابق «الذي كتب من قـــبل أكثـــرية مـــن علماء الأنثروبولوجيا. . لكنهم ليسوا الأشخاص أنفسهم»: «إن الأنتـــروبولوجيين هم «جميعاً»[139] متفقون على اعتبار أن مفهوم العرق يسمح بتصنيف مخـــتلف الجماعـــات البشرية في إطار حيواني صالح لتسهيل دراسة ظواهر التطور» ولا

يحتوي النص المراجع كلمة عرق أقل من (32) مرة (مقابل 16 مرة في النص السابق) و4 مـــرات كلمة عرقي، حتى أنه يجد الوسيلة لاستعمال مصطلحي جماعة عرقية «متفوقة» و«متدنية» دون أن يرفضهما بصراحة.

وتكـــشف إعادة النظر التي نظمتها اليونسكو في (1960)، بالنصوص المجموعة عندئذ «للعمـــل علـــى توثيق علمي لما اتفق على تسميته (المسألة العرقية) عن هذه الالتباسات أيضًا[140]. فصحيح أن ميشيل ليريس (Michel Leiris)، يشير إلى «حدود مفهوم العرق» ويتـــصدى لـــ «الحكم العرقي المسبق»، أو يوصي كلود ليفي شتراوس باستبدال دراسة الثقافات بدراسة العروق. لكن كلمة «عرق» مع أنها لُفظت من طرف اللسان، إلا أنها لم تُذكـــر قـــط. ويـــدل على ذلك عناوين الفصول: «الاختلافات العرقية وما تعنيه»، «اخـــتلاطات العروق» «العرق والحضارة»، «العرق والثقافة»، «العرق والبيولوجيا»، الخ. ويستفيد التصور من مجموعة اقتراحات لتعريفه والتخفيف من معناه، وهو ما يشير بالخـــصوص إلى عدم دقته، لكنه لا يطرح عدم جدواه العلمية، إلا أن أحد أشهر علماء الأنتروبولجيا الطبيعية، وهو جان هييرنو (Jean Hiernaux)، أكد بدوره، بعد أربعة أعوام، أن «التخلـــي عن كل تصنيف عرقي سيعني أن الأنتربولوجيا قد نجحت في التحرر من القالـــب الذي استعملته وقتاً طويلاً، وستتمكن من التوفر على البحث في هدفها الراهن وهو: فهم التنوع البشري»[141].

وقد شُرِع أخيراً في نشر هذه الفكرة الأساس العام (1978) مع عالم في الوراثة السكانية، هو ألبير جاكار (Albert Jacquard)، والتي تقضي بأنه ما من أساس بيولوجي لمفهوم العرق، إذ يكـــتب: «إن أفراد النوع البشري شديدو الاختلاف، الواحد عن الآخر (. . .) لكنه من المستحيل رسم حدود تسمح بجمع هؤلاء السكان في عروق متميزة»[142].

فـــيجب أن يمـــر وقت طويل حتى يتخلص الحس العام إذن من هذا الإرث الطويل والثقيل، هذا إذا ما تم إنجاز العمل يوماً ما.

5/ 2/ 7/ 3) الأحكام المسبقة اليوم: تركة عنيدة

لا مجـــال هنا للتذكير بما أسهبنا فيه في مكان آخر، أي إلى أي مدى يدين «التشاؤم الإفريقـــي» السائد في وسائل الإعلام، لهذا الإرث العنصري[143]: فالأفارقة الذين كانوا شبه حيوانات زمن الاستعباد، ثم أطفالاً كباراً في أفضل الأحوال زمن الاستعمار، فرجالاً عاجزين اليوم، لم يتوقفوا قط عن المعاناة من حكم مسبق سلبي يمس عقولهم عوضًا عن طبيعتهم، فهي أقل «مكراً» من عقول العرب، أو أقل «تلويًا» من عقول الآسيويين.

وتظل هذه الأحكام المسبقة المتركزة حول أوربة، التي تقدم للسود أو للصفر صورة متدنــية، في الخلفية بكل مكان. وقد تسببت حادثتان مؤخراً في استنكار المعنيين بالأمر، فقد دهشوا من أن زملاءهم البيض يبقون غير مكترثين بما يبدو لهم منذ الآن غير مقبول. الأولى كانت معرضًا نظمه المتحف الملكي لأونتاريو، بكندا، في (1989-1990)، بعنوان «في قلــب إفريقية»، كان يعرض قطعاً من إفريقية الغربية والوسطى، يمتلكها المتحف، وعــددها (375)، تلقاهــا من عسكريين ومن مبشرين ومن مجموعات خاصة. وكان المقــصود إظهار الدور الذي أداه الكنديون في الاستعمار. وكانت إحدى القاعات تمثل النظرة التي كانت لدى المبشرين للحياة والثقافة المحليتين. فقد رأى كثير من الأفارقة أن التــضمين التهكمي على التعليقات القديمة، الموضوع بين قوسين، لم يكن صريحاً بما فيه الكفاية. كما أن كوميديا موسيقية في (1993)، وهي اقتباس لــ (مدام بترفلاي)، عنوانها (مــس ســايغون)، وبطلتها مومس تخلى عنها بحار أمريكي خلال حرب الهند الصينية، انــتُقدت من قبل الفيتناميين على أنها خلاصة لكل الأحكام النمطية المتجمعة حول المرأة الشرقية الغريبة، المذعنة باعتبارها شيئاً جنسيًا. واشتد في الحالتين السجال[144]: فما يبدو أنه من الفكاهة البريئة للبعض، يتلقاه الآخرون كتعبير عن احتقار عريق لا يحتمل.

وقد جرى تحليل المثالين في كندا. غير أنه ليس من الصعب وجود مثلهما في فرنسا.

ذلــك أن وبــاء العنــصرية لايزال حاضراً. إذ يمكن الظن أن التطرف عمل بعض الــرجعيين، بــل والمنكرين للمحرقة، الذين من المخجل أن يظل البعض منهم يمارسون مهنــتهم ضــمن الجامعات الفرنسية، لأن من المستحيل اليوم لحسن الحظ إنكار وقوع المحــرقة. لكن يظل مألوفاً ازدراء الأفارقة، وهكذا يختم برنارد لوغان (Bernard Lugan) مــؤلفاً حديــثاً ببضع جمل في غاية الفساد، لأنه مغلف بصورة معركة ضد المبالغات في مناصــرة «العــالم الثالث» ودفاع عن «القوميات»[145](12): «ألا نقترب في النهاية من اللحظــة الــتي سنتمكن فيها من طرح السؤال حول أوجه القصور والنقائص، ليس في إفــريقية، بل لدى الأفارقة؟ (. .) إنهم لا يستطيعون بشأنها شيئاً، لأنهم هكذا تصرفوا دائمــاً، وآباء آبائهم قبلهم، (. . .) إلى الحد الذي كان الاستعمار فيه، على الأرجح، فرصة تاريخية لإفريقية السوداء، لم تعرف كيف تنتهزها».

5/2/7/4) فهل نحن بعيدون كثيراً عن «لعنة حام»؟

لــيت هــذه الأفكار، للأسف، من عمل بعض المعزولين، كما لم يكن غوبينو المنظر العنــصري الوحيد في زمانه. إنما تظل قوية ليس فقط في الخيال الشعبي، بل وهو الأخطر

ربمـــا، في عقـــول عدد من «العاملين على التنمية» والمسؤولين السياسيين الذين لا يمكن نـــسبهم إلى «النزعـــة الإنكارية» بل على العكس. فبيير مسمر (Piere Messmer)، وزير ديغـــول السابق، لم يجب بغير ما أجاب به عندما كنت أحاول تمرير بعض الأفكار حول الحداثـــة الإفـــريقية الـــسائرة: «مهمـــا قلت، فقد كان في إفريقية دائماً وسيكون دائماً قومـــيات»[146]. ويـــنقل هكذا، دون أن يعلم تركة وصلت إليه عبر أجيال من المفكرين الغربيين المتركزين حول أوربة. . ثم ألم يشر كريستيان كولومباني (Christian Colombani) في تـــشرين الثاني (2000)، ضمن زاوية «على مرمى النظر/ En Vue) في لوموند إلى هذه الحماقـــة التي تخلط العنصرية بعلم الوراثة: «بفضل هذه الطريقة سيمكن فصل الآسيويين والأوربـــيين والأفارقـــة»، يـــؤكد ب. برينكمان (B. Brinkmann)، الباحث في مونستر (Minester)، وهـــو يهنئ علماء البيولوجيا في جامعة هومبولدت (Humboldt) في برلين، الذين ستسمح أعمالهم حول الحمض النووي (ADN) بتحديد أصل الأفراد القومي»؟

ولاتزال معارف بعض المتخصصين بإفريقية ذوي النوايا الحسنة عاجزة عن التصدي لهـــذا الإرث الضخم الذي يمكن وصفه اليوم بالممقوت، ذلك أنه لم يعد لديه لتبريره أو على الأقل لتفسيره وفهمه ذلك السياق الاقتصادي والعلمي القديم للقرن الاستعماري. فهو يندرج ضمن الأحكام المسبقة المبتذلة، والجهل في النهاية.



5/ 3) ملحق: صورة الأسود في الفن الأوربي[1]

إغناسي ساكس (Ignacy Sachs)

لم يكتسب الإفريقي أهمية كبيرة إلا في العصر الوسيط فيما يتصل بالرمز. والتفسير باعتباره مجهولاً وبعيداً، فإنه سيجري على صعيدين متقابلين.

فمن حيث سواده سيُمثَّل بالليل، وبعالم الظلمات، وبقوى الشر، وسيجسد حتى في التقاليد الشعبية، الشيطان، مع أن جهنم القوطية، عقب الغزوات المنغولية، كانت مملوءة بمسوخ مستوحاة من الشرق[2]. وإذا ما كنا لا نستطيع قبول دعوى ب. بارانوفسكي (B. Baranowski)، وفحواها أن الشيطان بالنسبة للأوربيين كان يمثِّل أكثر الأحيان بساكن إفريقية الأسود[3]، فإن بعض الطرائف والأساطير التي رواها الشاعر البولوني الكبير ج. تويم (J. Tuwim) وآخرون في القرن الخامس عشر والسادس عشر، تتحدث بوضوح عن الشيطان مشخصًا بالإثيوبي الأسود[4]. والجدير بالملاحظة أن السواد عيب يُنسب غالباً للغريب غير المحبوب. ذلك أن الأمر متصل بسواد يصدر عن الداخل ليعطي البشرة سوادها: فيجب إذن، كما تقول الأسطورة، النظر جيداً داخل الفم! ويذكر بيسترون (Bistron) أيضًا حالات لفلاحين يدعون باسم سير (Çire) النبلاء والبورجوازيين في منطقة كراكوفي (Cracovie)، حتى إن مثلاً كان يقول: (أسود مثل سويدي)، فهل المقصود استعادة لذكرى الحكم النمطي الشيطان= أسود؟[5] ليذكِّر بأن عدة ألقاب للشيطان في فرنسا تستعمل أيضًا صفة «أسود»[6].

وحتى نبقى في مجال الأمثلة المستقاة من العصر الوسيط، لا نجد في (أغنية رولاند) أي موازاة في معاملة الأمير ذي اللحية البيضاءـ بارون حقيقي لو كان مسيحيًا ـ ومعاملة قبيلة الزنوج الملعونة، الذين ليس لهم من البياض إلا بياض الأسنان[7].

وهل الأسود الذي يلطخ المسيَح، في لوحة الأمبروبيريوم (Limproperium) في كنيسة ديه سيروفيني (dei Serovegni) بفلورنسا، هو استعادة لهذا التفسير؟ من المتعذر الحسم[8](13) في هـذه المسألة، كما هو مستحيل قبول التفسير الشائع للشخصيات السود في (حديقة الملذات)[9] لبوش (Bosch) على أنها ترمز إلى الفجور. (لنلاحظ مع ذلك أن الزنوج في كل مشاهد «عبادة المجوس» تقريباً، شباب ورشيقون، ووسيمون يشعون ببهجة الحياة).

والأسود باعتباره ساكناً لبلاد بعيدة، سيقترن بالمخلوقات الخيالية الحيوانية أو النباتية، في هـذا العالم السحري، الذي سيصوَّر على واجهات الكاتدرائيات تمجيداً لعظمة الله. حـتى إنه سيعرف مغامرة خارقة في القرن الرابع عشر، وسيستمر كرمز لوحدة الكنيسة في (عبادة المجوس).

كانـت هـذه الحادثة التي ترجع إلى العهد الجديد، توضح في العادة، حتى منتصف القـرن الثالث عشر على الأقل، بتصوير ثلاثة أشخاص بيضٍ مثل كل الناس لا يكادون يختلفون إلا بالعمر. ·

وتـثير الاكتشافات الكبرى وتعدد العلاقات مع إفريقية وآسيا وأمريكا التي كانت مجهـولة، وحـتى لا يشك بوجودها حتى ذلك الوقت، في القرن السادس عشر تفكيراً أنثروبولوجيًا مكثفاً، إذ تشعر أوربة بأنها ملزمة حتى ذلك الوقت، في القرن السادس عشر تفكـيراً أنتروبولجيًا مكثفاً. وتشعر أوربة بأنها ملزمة بتحديد نفسها بالنسبة إلى الثقافات غـير الأوربية التي تتصل بها، ومن ثم بإعادة التفكير في موقفها تجاه الأفارقة، ضمن هذا الإطار.

ولم يكـن لهذه المسألة ألا تحرك كبار المفكرين في عصر النهضة، كما تحرك التجار والمغامرين والكنيسة ودوائر القرار للقوى البحرية. وكانوا، بوجه الإجمال، صنفاً محدوداً مـن الأشـخاص، وينبغي إعطاء الحق لهاليت (Halett) عندما يكتب عن القرن الثامن عشر، وهو ما يصدق بالأحرى على الفترة السابقة: «كانت إفريقية تعني بالنسبة لفلاح فرنسي أو حرفي ألماني أو لخادم مزرعة إنغليزي، ما كانت تعنيه أوربة لراع من الفولاني (Fulani)، أو مزارع من البامبارا (Bambara)، أو لحرفي من اليوروبا (yuroba)»[10]. إلا أن ضخامة الرهان جعلت المواقف تُستقطب وتتأكد بقوة، بل وبخشونة».

وهكـــذا يتـــبدى الموقف الذي استُبق في «يوم الحساب» لميملينغ (Memling) عبر مجمـــوعة من الدراسات الرائدة لرؤوس زنوج حيث يتجاوز رساموها الاهتمام الجمالي المحض الذي تثيره الملاحظة ذات النمط الأنثروبولوجي الجديد لدى الرسامين، ليحرصوا على تلمس المشاعر المشتركة لدى جميع البشر في هذه الوجوه. ويخطر على بالنا، بصفة خاصـــة، رسوم دورير (Durer) الأخاذة بحساسيتها الشديدة للتفصيلات الأنتروبولجية، ودراســـات روبنز (Rubens)، وفان دايك (Van Dyk)، ودو كراير (De Crayer)، التي ستستوحي منها دون شك العديد من أجيال عطيل (Othello) والتي تستحق أن توصف بأنهـــا دراسات للنفس، كما يخطر على البال حزن زنوج رمبراندت (Rambrandt) اللا محدود، ونظرة صبي واتو (Watteau) الرصينة والحزينة.

ويفضي هذا الإلهام الإنساني بامتياز على الصعيد الأدبي إلى الزنجي المتوحش الطيب، كـــبطل رواية «أورونوكو/ Oroonoko»، للسيدة أفرابين (Aphra Behn) التي نشرت في نهايـــة القـــرن الـــسابع عشر. واقتُبس هذا الكتاب للمسرح، وألهم الرسامين والشعراء والمؤلفين الموسيقيين، وحظي بنجاح باهر[11].

وموجـــود هذا الإلهام، دون شك، في (عطيل)، مع أن التفسير الذي يقترحه كوت (Kott) يبدو لنا من جانب واحد. «عطيل أسود، وديدمونة بيضاء»، يكتب كوت. ومع أنــه أســـود إلا أن عطيل نبيل. وقد كُتب عطيل ضد هذه الـــ (مع أنه) . . [12] لكن شكـــسبير حرص على إبراز العنصرية البادية لدى كل المحيطين به. ويهتف عطيل، وقد أعماه الهوى، والحق يقال: «استيقظ أيها الانتقام الأسود من أعماق جهنم» «3III».

إن تحـــوله مفاجـــئ وتـــام، إنه يفقد صوابه، وهو ما يؤكده أداء لورانس أوليفييه (Laurance Olivier) بصفة مفرطة ربما، دون أن يخون النص مع ذلك. ذلك أن «عطيل» تـــندرج ضمن تقاليد المسرح الإليزابيتي الذي كان قدم على المسرح شخصيات إفريقية ولعـــاً بالغرابة، ولكن أيضًا لاستغلال أوضاع جديدة. فذوق ذاك الزمان كان يميل إلى ابـــتداع شخصية المغربي الأسود السيئ المسرحية، باعتبارها شخصية تراجيدية، كانت تُقابَـــل بشخصية المغربي الأبيض الوثني، لكنه فاضل مع ذلك. ويستلهم شكسبير هذين الـــنموذجين النمطـــيين وهو يتجاوزهما بالطبع كي يبتدع شخصية معقدة مزهوة لكنها هشة مثل سائر البشر، دون أن تتوقف مع ذلك عن كونها مغربية[13].

لم يكـــن هذا التيار الفكري هو الغالب. لأن الواقع الاجتماعي هو المتغلب. وهناك حادثة تاريخية وجيزة ومعزولة، والحق يقال- اعتناق ملوك الكونغو الكاثوليكية في الوقت الذي كان يذبح هنادرة أمريكا- عادت علينا بتمثال أنطوان إيمانويل ني فوندا (Antoine

(Emmanuel Nevanda) النصفي الجميل، وكان سفير الملك ألفارو الثاني (Alvaro)، ومات في روما العام (1608). والتمثال من عمل فرانسيسكو كابورال (Francesco Caporal) ويزين إحدى الكنائس في روما. لكن الوضع الاجتماعي للزنوج في أوربة بصفة عامة كان وضع الخدم بل العبيد. إذ يظهرون إذن، في العديد من المشاهد الخرافية أو التوراتية، كما في اللوحات المماثلة، منهمكين في أعمال مشؤومة كتلك الخادمة ذات القرط في لوحة جوديث (Judith) لأندريا مانتينيا (Andrea Mantegna) أو يقومون بخدمات تافهة، كالصبي الذي يناول الرسالة لبيتسابيه (Bethsabee) في لوحة روبتر، أو يحمل مظلة المركيز دوغريمالدي (De grimaldi) في لوحة فان دايك. ويظهر الخدم الزنوج حتى في شمال أوربة، حيث يعاملون بالحسنى، كما تظهرهم صورة لعائلة هولندية رسمها فرانس هالس (Frans Hals)، لأن موضة الغرابة وندرة الخدم الأفارقة تجعل منهم محل رغبة الجيران. فقد ذكر لوزينسكي (Lozenski) أن الزنجي الذي كان يخدم في (1599) لدى أحد كبار النبلاء البولونيين، وهو أندريه فريدرو (Andrzej Fredro)، كان مثاراً للفضول في كل المنطقة[14].

خادم غريب بلباسه المبرقش يقدم شراباً لذيذاً- شاي، قهوة، شوكولاته، ذلك هو وضع الزنجي في أوربة طوال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. وهكذا يكتسب مغربي تييبولو (Tiepolo) قيمة وثيقة اجتماعية، وتخطر دعابة فولتير على البال: «كان هنري الرابع يتغدى بكأس من الخمر وقطعة من الخبز الأبيض، لم يكن يتناول شايًا ولا قهوة ولا شوكولاته، ولم يكن يدخن التبغ قط، وكان لدى زوجته وعشيقاته القليل من الأحجار الكريمة، ولم يكنَّ يرتدين قط قماش بلاد فارس أو الصين أو الهند. إذا ما فكرنا بأن سيدة بورجوازية تضع اليوم في أذنيها ماساً أجمل مما كان لدى كاثرين دو ميديس (Cathrine de Medicis)، وأن المارتينيك ومخا والصين تورد فطور خادمة. . »[15].

وهكذا يحمل الزنجي على كتفيه نوعاً ما، الاقتصاد الاستعماري، الذي تقوم عليه ثروة أوربة.

وبقدر ما كان الاستعمار يتمدد وتجارة الرقيق تتوسع، أخذت صورة الزنجي تنحط وتتشوّه بالأحكام العنصرية المسبقة. إذ بُعثت صورة الزنجي رمزاً للظلمات. وبدأت بعض الأفكار النمطية عبر حياة الزنوج الانفعالية والجنسية، مقابل الحياة العقلية للأوربيين، مساراً عنيداً لم نرَ له نهاية حتى الآن، للأسف! وقبول الرق ليس عاماً، وبخاصة في القرن الثامن عشر، إذ يقف مونتسكيو، كوندورسيه، لوك، بوب (Pope)، دوفو (Defoe)، آدم سميث، توم بين (Tom Paine)، وكثير من المفكرين ضده، وتنتشر حركة إلغاء الرق، نحو

نهاية القرن الثامن عشر، على نطاق واسع. ولكن المدهش أن عالماً بأخلاق بوفون، اعتقد بدونية العرق الأسود[16]، أو على الأقل بقلة ذكائه معترفاً له بكثير من العواطف. وكان لديدرو في «الموسوعة» الموقف ذاته، مع هجومه على الأوربيين: (مع أن الزنوج بصفة عامة قليلو الذكاء، إلا أن العواطف لا تنقصهم. وهم حساسون للمعاملة الحسنة والسيئة، وقد أخضعناهم، لا أقول لوضع الاستعباد، بل لوضع البهائم، ونحن عقلاء! ونحن مسيحيون!)[17]، أما فولتير فقد حاول حتى تبرير تجارة الرقيق بإلقائه اللوم على الزنوج[18]. وقد ذهبت شخصيات ذات نفوذ عندئذ مثل اللورد شيسترفيلد (Chesterfield) أبعد من ذلك في الازدراء: «إن الأفارقة هم الناس الأكثر جهلاً وجلافة في العالم، لا يختلفون إلا بالكاد عن الأسود والنمور والفهود وبقية السباع المنتشرة في بلادهم»[19].

ولا تبقى من هنا إلا خطوة للإعلان، كما فعل مؤرخ من الأنتيل في (1774)، بأن زوجاً من قرود الأورانجوتان لن يشكل عاراً على امرأة من الهوتنتوت، ولاعتبار الزنوج ليسوا ككائنات بشرية بل كحيوانات قادرة على تعلم الحضارة بالطريقة ذاتها التي يُعلَّم بها القرود الأكل والشرب واللبس كبني الإنسان[20]. فالمواقف إذن شديدة التباين، إذا ما فكرنا بأن جان جاك روسو كان يفضل منح كبار القرود في آسيا وإفريقية، التي أساء وصفها الرحالون، حق الاستفادة من الشك حتى إثبات العكس، وكان يتساءل عما «إذا لم تكن بشراً متوحشين حقيقيين لم تسنح لعرقهم المشتت في الغابات الفرصة لتنمية أي من قدراته الكامنة، ولم يكتسب أي درجة من الرقي، وكان لايزال يجد نفسه في الحالة البدائية للطبيعة»[21].

أما على الصعيد التصويري، فإن الحكم العنصري المسبق يتبدى من خلال انزلاق من الطريف الغريب إلى المثير للضحك. وإذا ما استمر منح الزنجي، حتى ولو كان خادماً، صفات إنسانية، بل جذابة، فإن الصور الرمزية لإفريقية، والتمثيل الجماعي للزنوج، ستصبح كاريكاتورية صريحة[22]. إذ تقدم لوحة (المغربي ذو الزمرد) لدينغلينجر (Dinglenger) كما يقدم تمثال الملك الإفريقي الخزفي الصغير، الذي صنع في ألمانيا نحو (1750) «متحف الميتروبوليتان» صورة نمطية ستستمر حتى أيامنا هذه في العديد من الرسومات في كتب الأطفال، حتى إن قسماً كبيراً من الرأي العام الألماني، على سبيل المثال، بعد (1960)، بحسب دراسة حديثة، لايزال يخلط خلطاً مؤسفاً بين نموذج (لومومبا) والصورة النمطية السابقة لـ «أكلة لحوم البشر»[23]، وستلقى رؤوس الزنوج المضحكة بالخصوص إقبالاً واسعاً في تزيينات طراز الروكوكو (rococo) المعماري.

أضحى تمثيل الزنوج في القرن التاسع عشر أكثر ندرة، وسيتجرد بصفة عامة من أي معـــنى آخر إلا البحث عن الغرابة مقترنة باهتمام جمالي قائم على تناغم الألوان. ولوحة «نساء الجزائر في مخدعهن» لدولا كروا (Delacroix) مثال معبر عن ذلك. ونكاد نقول إنه كلما ازداد اكتشاف إفريقية، نقص تمثيلها، وستشهد نهاية القرن التاسع عشر ولادة أدب استعماري يزخر بالأحكام المسبقة القاطعة[24].

5 / 4) لنغن تحت المدارات. . . أو النزعة الاستعمارية عبر الأغنية الفرنسية

آلان روسيو

إنـــه واقع، دُرس منذ زمن بعيد: فالأغنية والتعليق أو الشهادة، رافقت كل الظواهر التاريخية منذ القدم[1]. وإذن كيف للظاهرة الاستعمارية أن تخرج عن ذلك؟

حـــتى إنـــه يمكن الادعاء بأن التاريخ الاستعماري يمكن أن يلخص بثلاث مراحل، منتـــصف القـــرن التاســـع عشر، حيث كان الجيش الفرنسي بأسره يدندن (ترافاجار لامو كير/ Travadjar la Mouker)[2]:

لامو كير (1) [المرأة، باللغة الإسبانية، تهكماً]

أصدقائي، من إفريقية
تحملت الكثير
تحملت الكثير
نجد فيها السير،
لا نشرب إلا الماء!
الجعة مرة
والنبيذ غال،

نرى فيها نساء
سوداوات كالغربان
اللازمة
ترافاجار لاموكير
ترافاجار لذيذة
ترافاجار أمام وراء
ترافاجار لطيفة
لذيذة بُلَيْدة! [مدينة في الجزائر]
لذيذة بُلَيْدة!
لذيذة بُلَيْدة!
بوفاريك ومعسكر [مدينتان في الجزائر]
باركا! [كفى، بالدارجة الجزائرية]

وصاحبة الحانة البربرية
لا شيء لديها في بطنها
ولا تسكر أبدًا بنبيذها الرديء
ولذوق عسلتها
عليك إخبار داس [الشيطان]
الذي يرد ماكاس [مستحيل، بالدارجة الجزائرية]
كِيف كِيف أيها الحمار [سيان، بالدارجة الجزائرية]
اللازمة
ولغسل المرء قذارته
عليه قصد التاجر الغشاش
الذي يقابله بتكشيرة
كِيف كِيف يا شادي [القرد، بالدارجة الجزائرية]
أعطني دورو [قطعة نقدية بخمسة فرنكات]
جِد الموناكو [شتيمة]
العربي الخبيث
أو أقتلك!
اللازمة
مرتديًا شاشيته [العمامة، بالدارجة الجزائرية]

ينهب أو يخطف
في الغزوات
لكنه في كوخه
وبينما يرتب أمتعته
فطمة التي تبتسم [فطمة، اسم كان الفرنسيون يعطونه لكل النساء الجزائريات على سبيل الاستخفاف]
وتعمل من العربي زوجاً مخدوعاً

في بداية القرن العشرين، يُطلق هنري شريستينه (Hevry christine') وفانسان سكوتو أغنية «فتاتي من تونكين» (MaTonkinoise) التي ستعيد غناءها وتخلدها جوزيفين بيكير (Josephine Baker) التي لم يكن فيها شيء آسيوي مع ذلك: وهو لحن الامتلاك[3]. وفي سنوات (1930)، تتغنى ماري دوبا (Marie Dubas) «فتاي من الفرقة الأجنبية» (Mon Legionnaire)، التي روجتها الطفلة بياف (Piaf) بعد عشر سنوات: وكانت لحن الثقة الرجولي . . [4].

في سنوات الستينيات، يغني إنريكو ماسياس (Enrico Macias)، وهو من الأقدام السوداء، وهو يشعر بالمرارة أول الروائع الحنينية: «غادرت بلدي»: وكان لحناً لزوال الأوهام . . [5].

فالواقع، إنه ليست هناك أغنية استعمارية، بل عدة أصناف يمكن أن ترتبط بالاستعمار.

فتاي من الفرقة الأجنبية

كانت لديه عينان جد فاتحتين
تمر فيهما أحياناً ومضات من بريق
كما في السماء تمر العواصف
كان على جسمه الكثير من الوشم
الذي لم أستطع قط فهمه جيداً
كان على عنقه: (لم أرَ، لم آخذ)،
وعلى قلبه، كانت تُقرأ (لا أحد)،
وعلى ذراعه اليمنى، كلمة: (تَعقَّل)،
لازمة
لا أعرف اسمه، لا أعرف شيئاً عنه.
أحبني طوال الليل،

فتاي من الفرقة الأجنبية!
وتاركاً إياي لمصيري
غادر في الصباح
مفعماً بالضياء!
كان رشيقاً، كان جميلاً
كانت تفوح منه رائحة الرمل الساخن
فتاي من الفرقة الأجنبية
كان لديه شيء من الشمس على جبهته
يضع في شعره الأشقر
بعضًا من الضياء!
سعادة ضائعة، سعادة ذاهبة،
دائماً أتذكر هذه الليلة،
والشوق إلى بشرته، يضنيني.
أحياناً أبكي ثم يخطر على بالي
أنه عندما كان فوق قلبي
كان علي أن أصرخ بسعادتي. .
لكنني لم أجرؤ على قول شيء له،
فقد كنت خائفة من رؤيته يبتسم!
وجدوه في الصحراء
وعيناه الجميلتان مفتوحتان،
وفي السماء كانت تمر غيوم.
وقد أظهر وشمه
وهو يبتسم، قائلاً،
وهو يظهر عنقه: (لم أرَ، لم آخذ)
وهو يظهر قلبه: (هنا، لا أحد)
كان لا يعلم. . أنني أسامحه
لازمة
مع أنني كنت أحلم بأن القدر
سيعيده إلي في صباح جميل
فتاي من الفرقة الأجنبية
وأننا سنذهب معاً

إلى بعض البلاد الساحرة
المفعمة بالضياء!
كان رشيقاً، كان جميلاً
وضعوه في الرمل الساخن
فتاي من الفرقة الأجنبية
كان هناك شيء من الشمس على جبهته
يضع في شعره الأشقر
بعضًا من الضياء!

5/4/1) القريحة البطولية

صوحبت كل مراحل الاحتلال الاستعماري بالأغاني. ولا تحصى المقطوعات الوطنية التي تشيد بصراع جنودنا وهم يواجهون بشجاعة المقاتلين الأهالي. وبفارق قرن، هناك أغنيتان لهما البنية ذاتها تماماً، فنحو (1840)، كتب مؤلف مجهول هذا (الثناء على أبطال مازاغـــران): «هل ترون من هنا في السهل ظهور هؤلاء الفرسان العديدين؟ إنه العربي، فريسة الكراهية/ الذي سيغرقنا بنيرانه/ باسم النبي العظيم، يتقدم، واثقاً من نجاحه/ ظاناً أنـــه على مئة وثلاثة وعشرين فرنسيًا/ في معسكر سيرفع الرأس». ويكتب ريمون أسو (Raymond Asso) في (رايـــة الفـــرقة الأجنبـــية/ Le Fanion de legion)[6]. في (1936) «يمسك (الأنذال) بالسهل/ وهناك في الأعلى، الاستحكام الصغير /وطوال أسبوع/ يأخذ الموت منه كل صباح /والعطش والحمى/ تُيبِّس الشفاه/ وعلى كل نداءات البوق/ شظايا القذائـــف تـــرد» فالخـــصوم بأعداد أكبر دائماً[7]. يتحركون في الظلام، وهم مخاتلون ومتوحشون. والتهديد دائم طوال التاريخ الاستعماري. إن العرب يتسللون «كالضباع/ رايـــة الفـــرقة. .)، يهاجمون في الليل دائماً، مستفيدين من الظلام المواتي. أما الرجال «البـــيض» فيتحـــركون في المقابـــل جهـــاراً. ويُقدَم رجال الفرقة الأجنبية الفخورون (وصدورهم عارية، مغطاة بالمجد/ تسيل منهم الدماء، بثيابهم الرثة) (راية الفرقة. .) إنهم محاصرون، مُنهكون، لكن طابوراً عسكريًا سيأتي ويخلصهم في اللحظة الأخيرة، إذ ينتاب الاســـتعماري إحـــساس دائم بالحصار. وهو الأقوى، ويعرف ذلك، إذ تنتهي الأغاني القتالية كلها تقريباً نهاية سعيدة، والحق والخير ينتصران في النهاية. ولكن تأتي- أو ستأتي لحظة سينتظر الطابور المخلص فيها أطول من اللازم، كما في أفلام رعاة البقر التي تنتهي نهاية سيئة.

أم الجندي الفار[8]

I- كانا صديقين منذ الطفولة
عندما ذهبا إلى الجيش
والأمّان في حزنهما
كانتا تتحدثان عن ولديهما العزيزين
كانت الأولى تتمتم: لست قلقة
فابني مطيع جداً
بينما كانت الأخرى تقول متجهمة
أنا خائفة من سلوكه
وكل يوم كانت الأمان تُريان
وهما تتحدثان عن ابنيهما المحبوبين
وكانتا تختلفان أوهاماً جد حزينة
لأن الأمهات خلقن للبكاء
II- كانا يكتبان كل أسبوع
الأول يقول: لا تسير الأمور بشكل سيئ
لأنني آمل دون تعب شديد
أن أترفع بعد بعض الوقت عريفاً
وكان الآخر يقول: إنه على العكس
فكل لحظة أسجن
وسيصعب علي التعود على ذلك
لأنني لا أعجب الرقيب
يا صغيري العزيز، كانت تتأوه الأم المسكينة
هل سيعود، لا أجرؤ على الأمل
لدي خوف دائم من مجلسهم الحربي
لأن الأمهات خُلقن للبكاء
III- بالنسبة للأمين كم من اختلاف
فالجندي الجيد يصبح رقيباً
بينما الآخر وقد نفذ صبره
يفر يوماً من الجيش
أيتها الإنسانية، هذا حلمي

كان يقول، وحتى لا أسير
ضد العمال المضربين
فضلت أن أفر
آه، يا بني! صرخت الأم المسكينة
ها نحن الآن مفترقين إلى الأبد
ولم يبق لي إلا شقائي على هذه الأرض
لأن الأمهات خلقن للبكاء
٧- وبدورها الأخرى أصابها الحزن
فإلى المستعمرات ابنها ذهب
ثم مات بشرف
وهو يقاتل في سبيل الوطن
وإذ رآه يسقط، على سترته
وضع الكابتن صليب الشرف
والأم وهي تتلقى هذه التركة
شعرت بالفخر بين بكائها
لكن الأم الأخرى تقول لها بصوت رصين
هذه الميدالية لن تعيد لك ابنك
وأنا أغفر لابني أنه لم يكن شجاعاً
فأنا لن أراه أبداً. لكنني أعرف أنه حي.

2/4/5) القريحة الرومنطيقية

كم من الشواطئ المحفوفة بأشجار النخيل، وكن من صحراء جفول ولكن مروضة، وكم من ميناء استوائي، وكم من قصبات تغنى بها ثلاثة أجيال أو أربعة من الفرنسيين، فكل المواضع التي استعمرتها فرنسا، أشيد بها، في وقت أو آخر، من قبل مؤلفي مقطوعات بسيطة. وفي هذه الفترة التي لم يكن عامةِ الفرنسيين يسافرون فيها كثيراً، تمكنت الأغنية من لعب دور البديل عن التجربة الغريبة. ومقابل بضعة قروش، كان في الإمكان شراء ورقة نوطة وغناء أغاني نجوم العصر في المترل، وتوهم العيش لدقائق معدودات، تحت سماء الكونغو أو في ميناء سايغون أو الدار البيضاء، أو تخيل المرء نفسه بطلاً لكل الفئات لهذه الغرابة القليلة التكاليف، في جزيرة تاهيتي. لكن درس الجغرافيا الاستوائية هذا لم يعلمنا أي شيء حقاً، طوال قرنين من الزمان. إذ يشعر المرء أحياناً

بإمكـــان تبادل المقطوعات الواحدة بالأخرى، ولا تبقى إلا أسماء الأماكن، ولا تحصى الجمل الجاهزة مثل «الشمس المحرقة» و«الأمسيات المبهمة» أو «ليالي السكر». . حتى أن على المرء أن يتحلى ببعض الشجاعة دون ملل كي يقرأ هذه الصور المصفوفة التافهة، كمـــا في «كازابلانكا» العام (1948): «كازابلانكا من عمق المقاهي المغربية» في الهواء المـــبهم يصعد حتى الفجر «قرع طبول الإسلام وعبق القهوة»[9]، ففي مثل هذه الأمكنة الساحرة لا يمكن إلا أن تولد قصص الحب اللذيذ. والثناء دائم على جمال النساء الأهالي في الأغنـــية الاستعمارية الغريبة. فالفتيات، تحت المدارات، لهن دائماً هذه البشرة الذهبية الحلوة، علاوة على أنهن لسن جفولات البتة. وحينما تكون الفرنسية معقدة، فالمتوحشة الـــصغيرة، بقربها من الطبيعة، تنظر إلى أمور الحب ببساطة «تعجبني، أعجبك، تأخذني، وآخذك/ فهناك المتعة، المتعة، المتعة» يغني بطل (في المارتينيك)[10]. وكثيرة هي أوصاف الحـــب بين رجل أبيض وامرأة من الأهالي (أما العكس فنادر، لكنه ليس مفاجئاً)، وقد ذكرنا آنفاً (فتاتي من تونكين)، ولكن هناك أغنية أخرى لاقت نجاحاً ضخماً هي، (لدي حـــبين) فبخلاف الأفكار المسبقة، إفريقية هي موضوع الأغنية، وكانت الشخصية التي تمثلها جوزفين بيكر إفريقية بالفعل، وقعت في حب مستوطن فرنسي[11].

5/4/3) القريحة الهزلية

ضحك أجدادنا وآباؤنا وربما ضحكنا نحن ونحن نستمع إلى شارلوس (Charlus) يغني (ارْوَح ســـيدي)[12]، وإلى مايول (Mayol) يغني (بودو بادابوه)[13]، أو بورفيل (Bourvil) يغـــني (تيميشينيه لابو بو)[14] . . أما اليوم فمن الصعب إعادة قراءة هذه النصوص المسماة هـــزلية دون شعور ببعض الضيق. ولم تعد هذه المقاطع المحزنة تنتزع منا حتى ابتسامة. أو ابتـــسامة ســـخرية إذن. فقد كان الأهالي يحولون إلى موضع للسخرية، دون المسافة التي كانت تحرص عليها في الزمن نفسه أشكال أكثر جدية. ومن لم يقرأ «تانتان في الكونغو» في طبعته الأولى، لا يمكن له أن يتخيل ما كان عليه الضحك الاستعماري في ذروته. حيث كانـــت العنـــصرية العدوانـــية تقترن بالنزعة الأبوية غير المعقولة. ويقدم المستعمَرون فيه كحـــيوانات، تقلد المستعمِرين دون التوصل أبداً إلى مماثلتهم، بل إلى الاقتراب منهم. وما علينا إلا ذكر أغنية «نينوفار» (Nenufar) المسماة (مارش المعرض الاستعماري) التي غناها أليـــبير (Alibert) علـــى كل مسارح فرنسا في (1931): (مغادراً بلاده/ زنجي صغير من إفـــريقية الوسطى/ قدم إلى باريس/ ليشهد المعرض الاستعماري/ كان اسمه نينوفار/ ماكر مـــرح/ وحـــتى يكون أنيقاً/ في قدميه وضع قفازاته/نينوفار، نينوفار/ أنت على شيء من

الـــتخلف/ لكنك مضحك صغير/ أنت عار مثل دودة/ وأنفك في الهواء/ وشعرك أسلاك مـــن حديـــد. .) وهكذا دواليك[15]. وفي مواجهة هؤلاء الناس الناقصين (لكن القابلين للتحـــسن؟) يبدو الأبيض دائماً كمرجع، وهو الذي يجلب معه الحكمة والعقل، فإذا كان نينوفار «على شيء من التخلف»، فبالنسبة لمن؟ وبالنسبة لماذا؟.

4/4/5) بؤس الأغنية المعادية للاستعمار

في مـــواجهة هـــذا التدفق لارتياح الضمير والعنصرية المألوفة نوعاً ما، كانت المقاومة (بالأغنـــية) ضعيفة، صحيح أننا نجد هنا وهناك احتجاجات ضد غزو الجزائر، تذهب حتى إلى الاعتـــراف بكفاح عبد القادر بتبرير وطني[16]، كما نجد أيضًا بعض الرسائل الهجائية العنـــيفة ضد جول فيري لدى غزو «تونكين»[17]. والفوضويون الذين تبنوا الأغنية كناقل هام للاحتجاج، يفضحون في بداية القرن، بكثير من الأغاني الفظاعات الاستعمارية، دون أن يتميز ما فيها من معاداة للاستعمار وعداء للتسلح، ومعاداة لرجال الدين[18].

وعند وقوع الصراعات الاستعمارية المختلفة، في سنوات (1930 و1950)، من الريف إلى الهـــند الـــصينية، يستأنف الشيوعيون المسيرة. ويعطي أراغون (Aragon) المثل[19] في أغنـــية لم تُعـــرف كـــثيراً. ويكتب بوريس فيان (Borice Vian) في خضم أزمة تصفية الاســـتعمار، أغنية ذائعة الصيت هي (الفار/ Le Deserteur)[20]، التي نظر إليها على أنها أغنـــية ضـــد حـــروب الهند الصينية والجزائر، لكنها كانت بالخصوص معادية للترعة العسكرية، أو (مناصرة للمدنية)[21] كما كان يقول فيان.

الفارّ
سيدي الرئيس أكتب لك رسالة قد تقرأها ربما لقد استلمت لتوي أوراقي العسكرية للذهاب إلى الحرب قبل الأربعاء مساءً سيدي الرئيس لا أريد أن أخوضها

فلست على الأرض
لقتل أناس مساكين
وليس لإغضابك
علي أن أقول لك
إن قراري قد اتخذ
سأعمد إلى الفرار
فمنذ أن ولدت
رأيت أبي يموت
رأيت إخوتي يذهبون
وأطفالي يبكون
وأمي طالما تعذبت
وهي في قبرها
لا تكترث بالقنابل
لا تكترث بالديدان
وعندما كنت أسيراً
سرقوا لي زوجتي
وسرقوا مني روحي
وكل ماضيَّ العزيز
غداً في الصباح الباكر
سأغلق بابي
على السنوات الميتة
وسأهيم في الطرقات
سأتسول حياتي
على طرقات فرنسا
من بروتانيه إلى بروفانس
سأهتف في الناس
ارفضوا الانصياع
ارفضوا خوضها
لا تذهبوا إلى الحرب
ارفضوا الذهاب
وإذا ما وجب إعطاء الدم

اذهبوا وأعطوا دمائكم
أنت رسول صالح
يا سيدي الرئيس
وإذا ما لاحقتموني
أخبر رجال دركك
أنه لن يكون معي سلاح
وأن بإمكانهم إطلاق النار

أمـــا حرب الجزائر، على سبيل المثال، فلم تشكل مناسبة لأي إبداع أصيل في ميدان الأغنـــية، إذا ما استثنينا بعض الأبيات الشعرية لليو فيري (Leo Ferrè) أو لجان روجيه كوسيمان (Jean-Roger Caussiman)[22].

وهو قليل، نظراً لكثرة الأغاني المروجة للاستعمار التي أشرنا إليها آنفاً. لكنه انعكاس دون شك لبؤس النزعة الفرنسية لمعاداة الاستعمار.



5/5) السينما والمستعمرات: تلطيف النزعة الاستعمارية

سيلفي دالليه (Sylvie Dallet)

تصف رواية مختلقة هكذا اختفاء الزعيم المغربي بن بركة في (1964): «وقع بن بركة في فخ، إذ ذهب دون ريبة إلى موعد، لأنه اقترح عليه العمل في سيناريو حول العالم الثالث».

ترى هل كانت السينما، ضمن الرهان الاستعماري، حدوداً أم سلاحاً أو أفيوناً؟ وليس التشخيص النهائي شيئاً سهلاً، فإذا ما كانت الحقيقة الاستعمارية تقدم نظرة شاملة قاسية، فإن تفحصها يعاني أحياناً من شدة الضوء الذي تسلطه وسائل الإعلام على الماضي. والواقع أن السينما الغربية تعمل أكثر الأحيان كعودة مشوشة للماضي وليست كرواية باطنية تترك نفسها لتتكشف ببطء.

في (1952)، جان تيفنو (Jean Thevenot) الصحافي الكبير وأول «صياد للأصوات» يندد هكذا بالخيال الاستعماري:

«أن يكون تجار الأفلام قد اشتموا المزية التجارية التي سيحصلون عليها من نقل المغامرات المعتادة التي بدأت النفوس تمجها في إطارها المألوف، إلى إطار قطبي أو مداري، حقيقي أم صناعي، هو دليل إضافي على رغبة الجمهور المؤكدة في الاغتراب. (. . .)

فهناك الطرافة الشرقية، وصراع الحب مع المقتضيات العنصرية، وقافلة الحيوانات القابلة للتبديل (جمال، جواميس، غزلان، أبقار، خراف بحسب السيناريو) التي تتقدم في صف واحد إلى قمة تلة بعيدة وهي تبرز على خلفية سماء معتمة (. . .)، هناك بخاصة الصور النمطية الاستعمارية: جندي الفرقة الأجنبية الشجاع، المستوطن الرسول، العربي الخؤون والأسود الطفل الكبير. .)[1].

وقبل أن نشرع في تبين المنظور الفيلموغرافي الذي سيعرفنا دون شك بما نستشعره بغموض، أي بتاريخ مزورٍ من الأقنعة والآلام الصامتة، لنضع الأسلحة وننتظر. إن السينما الاستعمارية المنسوجة بالإنذارات الساخنة والغزوات والمآسي، نادراً ما يجري تذوقها على الفور: ففيلم «ضربة قوية» (Coup de torchon) لبرتران تافيرنييه (Bertrand Tavernier) 1981، فقط ربما، هو الذي يصف مرارة انتظار دون جدوى، ووطء أجساد وأرواح مثلما كان الروائيون الروس يصفون السأم عبر شخصياتهم الشبعانة الحزينة. وتعرض مستعمرات ما وراء البحار، المشابهة في هذا لروسيا القرن التاسع عشر، عبر مواقعها المهيبة «نفوساً ميتة»، بيعت كأشياء، وأُنكرت كبشر.

والكاميرا تتوقف عند حركة وأفعال الأهالي أكثر مما تفعل عند وجوههم، كعرض يُضخَّم بنظرة سطحية، فتعكس السينما الاستعمارية عندئذ فضاءً- ديكوراً جامداً يتحرك فيه الأهلي الذي يصور مثل حيوان بصورة غامضة ويكتشفه المستوطن بحذر. والأهلي ليس لديه، نوعاً ما، مكان له: إنه يختبئ، يَعبُر، يجمد على الشاشة، والمكان يسحق الزمان في ميدان دون تاريخ. ويمكن تلخيص ازدواجية الاستعمار من خلال الدقائق الأربع لفيلم وثائقي فرنسي مجهول المؤلف، هو «في الأحراش» (Dans la brousse)، الأول يتقدم بالسيارة، يسبقه خادم يفتح الطريق بفأس الأدغال، ويظهر الآخر مسترخيًا على محفة (Tipoy) يحمله خدمه، وجهان أبيضان جذلان تتلاقى نظراتهما. وتختم بعض المشاهد اللوحة. فبأمر من المستوطنين يجري تمهيد الطريق بـ «المدحلة» السوداء، أي بفضل الدوس بالأقدام والأدوات التي يأتي بها الخدم.

ومع ذلك، تظل سينما المستعمرات مرتبطة، كمرآة معكوسة، بتاريخ قريب، ومن المتعذر تقدير كميتها الكلية التي تتجاوز عدة آلاف من الأعمال دون شك، خصص ألفان منها لهنادرة أمريكا وحدهم. والواقع السينمائي لأنه ولد مع التحليل النفسي، فاته غزو الغرب الأمريكي ببعض السنوات، ولن تكون تسجيلات الهنادرة أبداً ريبورتاجات حول الحروب الهندية، بل على العكس، فالاستعمار الأوربي يعرف عصراً ذهبيًا بالموازاة مع ظهور السينمائي: وستكون خدمات كل طرف للآخر متعددة.

إن تفحص السينما الاستعمارية، بل والمناصرة للاستعمار، يعني جمع أصناف متنوعة في مجلد ضخم: إذ تستجيب لتعقد الاستعمار ترسانة متنوعة، كالوقائع السينمائية- وهو النوع الأكثر تقليدية، والأفلام التوثيقية، والأفلام الروائية أو التاريخية.

فمنذ (1909)، تستلهم السينما الفرنسية الأراضي المستعمَرة مع «الوقائع الجزائرية المصورة» لفيليكس ميسغيش (Felix Mesguich)، وينبغي انتظار ثلاثين سنة إضافية حتى يشهد الريبورتاج الأوربي على اهتمام إثنولوجي أساس، «على الرغم من دفاتر الطريق لطواقم ألبير كان (Albert Kahn) رجل البنوك المحسن» وعشر سنين أخرى حتى يستولي المستعمَر على الكاميرا. وتشهد مسيرة الأعمال العالمية على إنتاج سينمائي غير منتظم، يعبر عن خيالات متناقضة. وتصوير الاستعمار السينمائي يستمد من منابع البسيكودراما الوطنية، في علاقة ثابتة مع العنف ومع المكبوت.

وبين الأفلام الروائية الفاقدة للذاكرة حيث تُستخدم المستعمَرة كخلفية لـ «عبء الرجل الأبيض»، والتحقيقات التوثيقية التي تنقل في فوضى منظمة، محصولاً من الصور المنحازة، والأعمال النضالية المرتبطة بحركات التحرر الوطني، يتعذر الفرز، ويتشوش كل شيء من جديد منذ (1980): إذ يساعد المؤرخون كتاب السيناريو لإعادة تأليف لوحات أسطورية وقابلة للتصديق في آن، بين الحنين للمناظر واستباق الصدمات الآتية، صدمات السياحة والرأسمالية الدولية.

ولتقويم معنى مصطلح النزعة الاستعمارية هذا الذي يُنسَب إلى عمل أو إلى فيلمو غرافيا بأسرها، ينبغي التمسك ببعض التساؤلات البسيطة حول هوية المشاركين، وإطار عملهم ومعنى تنقلاتهم. سنتطرق أولاً إلى تصوير المكان عبر الحرب والأراضي المحتلة. وثانيًا إلى الهيمنة على الأجساد من تجارة الرقيق حتى العمل القسري. فالقوة الاستعمارية تعبر عن نفسها أكثر الأحيان بفرض الأسلوب المميز كالملحمة أو الرواية، بينما تصلح الدراما والميلودراما والوثائقيات لنظرة المهزومين. لكن هذا اللعب بالأشكال يكشف أحياناً عن ثغرات: إذ يُزاحَم السيناريو أحياناً بمؤثرات صوتية أو بصور أرشيفية مُختلة أو حية.

أخيراً، إن هذه المواد المتنافرة المسجلة بكاميرات نضالية حيناً وساذجة أو صفيقة حيناً آخر، تصنع تاريخاً للغد. فهذا التركيب المشوش لآلاف الروايات عن ملايين من الأحداث، يشكل قالباً سيغذي، خلال بضع سنوات، بإعادة بثه، خيالاً عالميًا يتيم الذكريات. وسينما المستعمرات التي تبدأ بعد تصفية الاستعمار، تخفي هكذا استعمارات آتية، في تصادم تُشَكل فيه مشاعر الحنين والثقافات المستقبلية اليوم غنيمة من الصور.

5/5/ 1) احتلال المكان، وعَكس الأرض

في (1956)، يذكر المؤلِّف المعادي للاستعمار (كاميرا تحت الشمس) برصانة: «نسيت السينما، بصفة منهجية.تقريباً، الكشف عما كانت تراه»[2]. يشير هذا القول الجميل المضمر بالإجمال إلى عدة مثيرين للشغب، المخرجين، المنتجين، الرقابة. . متضمناً الأسف على أن الأداة السينمائية الرائعة شاركت في تزييف مخجل للتاريخ.

لكن لا ينبغي أن نكون ساذجين أكثر من اللازم. فلا ريب في أن السينما الاستعمارية، في توجهها الأول، أي تلك التي صورت في المستعمرات منذ (1896) حتى الاستقلال، لم تكن منتجاً تجري مراقبته. إذ إن آليات الرقابة الرسمية في الواقع لا تفسر كل الصور وأقل منها الخيالات المنقولة بقرون من الاستعمار، كما لا تفسر إنكار الآخر المتعارف عليه قليلاً أو كثيراً. ذلك أن الرقابة الرسمية ليست إلا الجزء الظاهر من مشروع الغموض الاستعماري. ومن حيث هي كذلك، فهي لا تتدخل حقاً إلا في فترة تصفية الاستعمار المتقدمة، أو خلال أزمة هذه التصفية. أما في الماضي فكان الأمر متصلاً إما بلعبة خداع وإما باستحالة اقتصادية لإنجاز أي مشروع فيلمي.

إن المستعمرات تقدم بالفعل خزاناً من الصور وسوقاً ممكنة في آن. فمنذ (1895)، يُعرض في فيتنام فيلْمان للأخوين لوميير (Lumiere)، وتبعث الفيلموغرافيا الفرنسية قبل (1914)، رسائلها إلى ما يقارب ر بع الشاشات الدولية. وتطرد الثورة السوفييتية مع استوديوهات باثيه (Patle) الأفلام الدعائية القصيرة التي كانت تقوم بعمل الوثائق الإخبارية الروسية، وتقدم منذ (1924)، حول موضوع الاستعمار، عملاً فريداً من الخيال العلمي، هو «أيليتا» (Aélita) لجاكوف بروتازانوف (Jakov Protazanov).

بعد (1920)، تنافس الإمبريالية الثقافية الأمريكية منذئذ شركات إنتاج أوربية مهيكلة حول المستعمرات. فشركة الهند الصينية للفيلم والسينما، التي أسست في (1923)، وشركة قاعات السينما للهند الصينية تتقاسمان منذ (1930) جمهوراً فيتنامیًا محليًا. وهما ترسلان إلى الوطن مجموعة من الريبورتاجات المراقَبة المفيدة. وتذكر منها (نشرة العصبة الفرنسية للتعليم)، وهي الناطقة باسم يسار فرنسي مناضل، التي تتبنى كلمة بكلمة هذه الملاحظة لمجلة (فرنسا الخارجية)، الناطقة باسم لجنة دوبليكس، والتي توصي باستعمال المصباح السحري في التعليم الاستعماري:

«ربما يكمن حل المسألة الاستعمارية الذي يُبحث عنه بعيداً، داخل علب الرؤية على الزجاج هذه، وعلى كل حال، إنها ستساعد في هذا الحل كثيراً»[3].

لكن أول التمردات ضد الاستعمار في بداية القرن العشرين، توقف الخيال الرومنطيقي لرجل السينما إذ تنتهي الأعمال –المناظر التي- مثل «الأتلانتيد» (L' Atlantide) لجاك فيدير (Jaques Feyder) 1921- تطلق العنان لأسرار الشرق والصحراء. وانطلاقاً من (1932)، على كل فيلم يصور في المغرب أن يحصل على موافقة السلطات الاستعمارية. ومنذ ذاك التاريخ، تشهد الأفلام الاستعمارية على تكرار ذي مغزى، يتمثل في وصول الفرقة الأجنبية إلى الشاشة، والافتتان بالحانات المشبوهة، وبالرجال دون أسماء، وبالنساء الضائعات.

(اللعبة الكبرى / Le grand Jeu) 1934

بيير ابن عائلة دون شخصية قوية، يكاد يصيب أهله بالإفلاس، لمصروفاته الجنونية التي تتطلبها عشيقته ماري بيل (Marie Belle)، فيهاجر إلى المغرب إتقاءً للعار. لكنها ترفض اللحاق به، ولبأسه يتطوع في الفرقة الأجنبية، واجداً ملجأً أثناء الإجازات في بيت للقمار تديره فرانسوازروزاي (Francoise Rosay) التي تعطف عليه مع زوجها شارل فانيل (Charles Vanel). يظن بيير التعرف على عشيقته في شخص إيرما المومس، فيقتل زوج المديرة الذي كان يقترب منها أكثر من اللازم. ثم يُقتل بدوره أثناء مهمة «ضد الأنذال» بعدما قرأت المديرة مصيره في أوراق اللعب.

صورت هذه الميلودراما في أكثرها بالمغرب، حيث تعطى الفرقة الأجنبية رؤية تبدو حقيقية. لكن المغاربة غائبون عنها، إلا عند القتل. ومن بين الجمل التي حذفتها الرقابة: «الريفيون يدافعون عن أرضهم».

إخراج: جاك فيدير، سيناريو سباك، (120) دقيقة، موسيقى: هانز إيسلر، ديكور: لازار ميرسون، تمثيل: ماري بيل، بيير رتشرد ويلم، فرانسواز روزاي، شارل فانيل.

وهكذا يصبح المغرب مشهداً خطراً، تنتشر الكمائن بكل مكان فيه، ولم يعد بالإمكان طيب العيش فيه.

(بيبيه لو موكو / Pepe le Moko) 1937

كما في فيلم «لا بانديرا» (La Bandera)، بيبيه لوموكو K جان غابان (Jean gabin)، هو مجرم ملتجئ إلى المغرب بعد جريمة، ويبحث عنه أحد المفتشين وهو لو كاغيريدو متنكراً بشكل عربي يسمى سليمان، يجذب سليمان بمكره بيبيه لوموكو إلى كمين: فبينما كان هذا مختبئاً في القصبة حيث يتصرف فيها كالسيد، يُفتن بالمرأة الأنيقة التي قدمها له سليمان ويخاطر بالخروج من مخبئه للقائها. وتجنباً للقبض عليه، ينتحر.

إن القصبة التي أعيد بناؤها هي من عناصر الفيلم، لكن أبطالها ليسوا عرباً. فلو كاغريدو وداليو- الذي يمثل الواشي- يمثلان اليهود كما يراهم المعادون للسامية بقدر ما يمثلان المسلمين. والمغربية التي

تمثلها لين نورو هي واشية أيضًا، بدافع من الغيرة لأنها تحب غابان. والأدوار (السلبية) منحت إلى أشخاص ليسوا من الفرنسيين الذين تظهر الجزائر العاصمة لهم كأرض للجوء، كما تغني فريهيل (Frehel) من خلال أسطوانة مشققة على فوتوغراف.

إخراج: جوليان دوفيفييه، (100) دقيقة، مقتبس عن أشيلبيه، حوار: هنري جانسون، موسيقى: فانسان سكوتو، تمثيل: جان غابان، لوكاغريدو، ميريل بالان، لين نورو، أولغالورد.

ويشكل فيلم مارسيل كارنيه (Marcel Carne')، فندق الشمال (Hotel du Nord) 1938، قطيعة نهائية مع هذا الشرق المبتذل بتبديده على ظهر أحد المراكب: فالفتاة التي كان عشيقها وعدها بحياة جديدة متحررة من الماضي، تختار العودة إلى باريس دون أن تنزل إلى بور سعيد.

والواقع، أن هذه النافذة المفتوحة على عالم خفي آخر تعمل كرسم خداع، بقدر ما يكون المكان المعروض هكذا لا يقدم أي ضمانة بالحرية للناس الذين يتجولون فيه. وساعدت الأساليب السردية المتبناة في الأعمال على إدامة الغموض في القراءة. وينكشف المشهد تارة كخلفية وتارة أخرى كأفق رمزي، بينما يعمل دائماً كأرضية.

فالسينما الأمريكية، على سبيل المثال، تعمد إلى نوعين من الحكاية الأدبية: الميلودراما والملحمة. إذ تتناسب الملحمة مع غزو الغرب الذي روج له في السينما عن طريق أفلام رعاة البقر، وهي تشكل توضيحاً قاطعاً لإخفاء الأراضي عن طريق الأفق الذي ينبغي اقتحامه. وعبر أفلام الويسترن يظهر الهنادرة (والأقليات الملونة الأخرى من السود والمكسيكيين والآسيويين بشكل أقل) على الشاشة. لكن المستعمَرين، للغرابة، مستبعدون تماماً من الميلودراما حتى سنوات (1980)، وهو التاريخ الذي تنمحي فيه معالم الحدود بين الأنواع حول كيس السفر الروائي غير المحدد.

إن غياب المستعمَرين عن شاشات الميلودراما يفسر بطبيعة هذه الأخيرة. فهي إذ ولدت نهاية القرن الثامن عشر، وروج لها عن طريق المسرح، لها بنية تتعرض لمصائر جماعية عبر فترات زمنية طويلة. والشعب المجسَّد في الشخصيات المتعددة يتطور على مدى سنين طويلة، يتحول، ويواجه أخطاراً متعددة ليستعيد الرخاء والسعادة في نهاية الحكاية. إلا أنه لم يستفد قط أي هندي من معاملة كهذه، لا على الشاشة ولا حتى احتَل نوع الميلودراما الغربية، بعد فترة الاحتجاج الفيلمية التي بدأها الهنادرة وشركات الإنتاج الصديقة. إذ يتجنب الويسترن، لفائدة الاستعمار، النظرة الاجتماعية، ويلتف حول التسلسلات الزمنية، ويتخلى عن مشاهد الجماهير «المحصورة في بعض المعارك القصيرة» ويعترض على إثارة الشفقة وعلى النزعة النفسية الملازمة للميلودراما.

ولا يــرجع حــصر المستعمَر في إطار الملحمة إلى قرار من الرقابة السياسية، بل إلى اختيار ثقافي أمريكي عميق. وسيجد هذا القرار الضمني مؤازرة مفارقة بين نقاد اليسار الفرنسيين في سنوات (1960)، هؤلاء النقاد أنفسهم الذين سيصفقون لعودة الهنادرة إلى الــشاشات بعد (1970)، ويهينون العلم الأمريكي فوق فييتنام. ففي سياق تلقٍّ خاص، راجع إلى مابعد الحرب، تُعجب الملحمة المرتبطة بالمكان وبالتقديس اللاشعوري لرئيس القطــيع، هــؤلاء النقاد الشباب الذين ينفرون، نظراً لعدم النضوج الشخصي في أكثر الأحيان، من الميلودراما المتمحورة على الألم والطفولة والبؤس.

وعلــى الضد من ذلك، نجد مخرجين ثاقبي النظر، متحدرين غالباً من الهجرة الألمانية لسنوات (1930)، سيطورون في وقت واحد بنية الوسترن وصورة الهندي، بإعطائه فضاءً شخصيًا تنكره عليه الفيلموغرافيا التقليدية في مجملها. فليس من قبيل المصادفة أن يُخرج دوغــلاس سيرك (Douglas Sirk) في سنوات (1950) عملين يتضمنان حتى في العنوان حضوراً هنديًا: (ثارا، بن كوشيز) 1954 و(إشارة الوثنيين) 1954. إذ إن سيرك، باعتباره معجــباً كــبيراً بفــن جان- سيباستيان باخ (sebastien Bach–Jean) الموسيقي، يقيم شخــصيات ممزقة ومعقدة، بينما ينوس فنه بين قواعد الميلودراما وقواعد الوسترن الذي قلل فيه المكون الملحمي ببراعة.

إن صــورة الهــندي تنبئ عن مكبوت المجتمعات المستعمرة بقدر ما تنبئ عن الرقابة الممارســة، لــو لم تظهر أفلام الوسترن الأكثر تلطيفاً خلال المصادقة على قانون هايز (Hays) في (1922) وفــيما بعــده حــتى سنوات (1960). وتردد الأفلام البدائية، بهذا الصدد، يظل موضحاً بصفة خاصة. فدافيد وارك غريفيث (Daved wark griffith) على ســبيل المثال، الذي تربى في المجتمع الاستعماري للجنوب، العنصري بخاصة إزاء السود والمعادي لمثل الثورة الفرنسية، يخرج في (1910) أفلاماً تهتم بالهنادرة، قبل أن يغير اتجاهه في أفلامه اللاحقة. ذلك أن الهندي بخلاف الأسود أو الشيكانو (Chicano)، لا ينظر إليه كأقلية بل كغيرية ظلية للأبيض أو امتدادية له، ويمكن القول بهذا الصدد، إن تخيل الهندي غير المميز حتى سنوات (1970)، يقترن بالهوية الأمريكية حتى يشكل مكوناً لها، كما في العلاقــة بين الزوجين، أو بحسب التعبير القوي للعالم النفسي غوستاف يونغ (Gustave Jung) كأنه «نصيبه من الظل».

فلــيس مــن قبيل المصادفة إذن أن يبدأ بعض المخرجين حوالي سنوات (1950)، في خــضم الماكارثية، بالتمرد على صورة الهندي العدائي النمطية إذ إن (السهم المكسور: 1950) لدلمر دافيز (Delmer Daves)، يرسم صورة للهنادرة المهتمين بالطبيعة، على طريقة

فينيمور كوبر (Fenimor Cooper). وتروي القصة وساطة أحد الرواد بين الأباش بقيادة كوشـــيز والبيض، وتستمر هذه الشخصية الروسوية الإثنولوجية عبر فيلم «رجل يسمى حـــصان» 1970، لإلـــيوت سيلفرســـتين (Elliot silverstein)، لكنها سرعان ما تحطّم بحكايات الإبادة الجماعية. وفيلم الويسترن الثاني لدلمر دافيز «قرع الطبول» 1954، يروي قصة حرب المودوك (Modocs) في (1872)، حيث يتدخل كوشيز في علاقة جديدة مع العـــنف العـــسكري. كما أن فيلم «غضب الأباش» 1972، لروبرت ألدريش (Robert Aldrich)، لم ينحـــز إلى أي مـــن الشعبين والثقافتين في صراعهما المميت. أخيراً، ينبغي التـــنويه بفـــيلم «الرقص مع الذئاب» 1990 لكيفين كوستنر (Kevin Kostner)، الذي يشكل منعطفاً حقيقيًا في خياليات الاستيلاء[4].

وقـــد أســـهم إخـــراج الأفلام المناصرة للهنادرة في إعادة النظر بشكل الويسترن، فالسينمائيون الهنادرة باستخفافهم بالميلودراما البديلة، يختارون، من أجل تفجير الإجماع السينمائي، إعادة النظر في الرموز عبر أفلام يصوروها بالفيديو.

ومـــنذ (1970)، يقوم مهرجان الفيلم والفيديو لهنادرة أمريكا الشمالية بتطوير إعادة قراءة للماضي وللأرض وللإبادة الجماعية. فتصبح كاميرا الفيديو، بفضل «اللغة العالمية للـــصور التـــركيبية، سلاحاً يهيئ الجمهور العريض لنظرة شاملة للثقافات الهندية (أهمية الروايات المؤسِّسة، وعلم نشأة الكون، والأرض الأم) عوضًا عن تنوع العلاقات القبلية. ويربط كلام الشهود، واكتشاف التلال المقدسة (Black Hills) بين الجانب النبوئي للأمم الهـــندية واكتشاف «الوسيطة» الجديدة[5]: ففي (1984)، يعرّف الفيلم الشهير، أرضنا المقدســـة (Our sacred land) للمخرج نوما كرس سبوتد إيغل (Nouma Chris Spoted Eagle)، التلال المقدسة بأنها المعادل الروحي لمكة أو القدس.

ويظل المكان هو المُهيكل، في علاقة متعالية منذئذ مع المقدس. ويواصل مخرجون مثل الكـــريك بوب هيكس (Creek Bob Hicks)، والشوكتاو فيل لوكاس (le choctaw phil Lucas)، الهوبي فيكتور ماسايسفا (le Hopi victqr Masayesva) أو البويبلو لاري ليتيلبرد (Pueble Larry littelbird)، الشهادة في إطار سرد وثائقي أو تركيب أرشيفي، على هوية الأمـــم الـــتي بعد تجريدها من ريشها الطريف، تحتفظ بروحية حية تتعالى على المطالب الـــسياسية علـــى الطريقة الغربية. وعوضًا عن وصف مذابح القرون الأخيرة، والينابيع الملـــوثة، والأغطـــية المسمومة بميكروبات الجدري أو عار الاقتلاع من الأرض، يتكلم الـــسينمائيون الهـــنادرة عن العهود المعطاة والمنكوث بها، وعن المعاهدات التي لم تحترم، وبالخصوص عن الحب العظيم لأرض أجدادهم، وعن الأطفال والنساء.

وبــروح مماثلــة، تستخرج الأعمال الكندية المناصرة للهنادرة، ومن بينها «صندوق الكتز» 1983، لشوك أولين (Chuck Olin)، من طي النسيان بصبر أعرافاً منعت من قبل البــيض، كممارســة حفلات البوتلاتش (Potlatch)، المحظورة منذ سنوات (1920) في كولومبيا البريطانية.

أمــا الأمريكان البيض، فعلى العكس، يبدأون غوصًا في الجحيم، مثل ذلك الذي فعله المحتجون على السلام الأمريكي ضد الفظائع في فييتنام. والأفلام الروائية الدامية التي تدرب الــنقد في هــذا الاتجاه تظهر حوالي سنوات (1970)، مع «جندي أزرق، 1970» لرالف نيلسون (Ralph Nelson) و(الرجل الصغير العظيم) 1970، لآرثربين (Athur penn).

وتأخــذ الاســتعارات اللونية عندئذ كل معناها. ففي ديكور مبرقش بشتى الألوان، حيث يظل الأبيض اللالون المرجعي، يصبح الهندي «زنجيًا أحمر» بينما «الصفر» يدمرون أزرق الآمال الأمريكية.

إن الارتقــاء بقــيمة المنظر يعمل إذن كأوراق لعب محرفة تفرغ لدى تقويمها الثقافة الهــندية تارة، والإبادة الجماعية تارة أخرى. ولم تُظهر الأفلام حتى الآن، بقدر ما أعرف، تــنوع الأجــوبة الهندية ولا قدرة الأمم الساحلية على التكيف، وهي التي صنعت لنفسها أبجديــة وأدباً احتجاجيًا، منذ نهاية القرن التاسع عشر. وبمعنى ما، كان الاستعمار والتمييز أُذيــبا في الخيال اللاامتمايز للمكان، بينما تدوم ذاكرة الجماعات بفضل إعادة الاستحواذ المستمرة لأدوات اتصال متحركة وخفيفة، ويبدو أن بإمكاننا تشبيه هذا الموقف بالصراع الرمــزي بين جزئي يهود الشتات، الصدوقيين والفريسيين، حول أولوية الكفاح من أجل الأرض أو مــن أجل الحفاظ على الأعراف. وما من فيلم، بحسب علمي، مناصر للأهالي أشــار بــصراحة إلى الترابط. إلا أن جمهور القاعات الغربية الخليط يمكن أن يتجاوب مع مسائل الحفاظ على البيئة، وعدم العنف، واحترام الأموات، في سريان حميمي للحساسيات ليس بمقدور أي مفسر التعرف على آثاره.

(الرجل الصغير العظيم/ Little Big Man) 1937

رجل عجوز يتذكر حياته، متردداً بين السخافة والبهجة والمصيبة: جاك كراب (Jack Crabb) الذي خطفه هنادرة الشيين، ثم «استعاده» البيض مراهقاً، هو شاهد رغماً عنه على الحرب دون شفقة التي يشنها الشعبان أحدهما على الآخر. وإذا ما اختار في النهاية الهنادرة ضد البيض، لصدمته من قسوة المذابح التي ارتكبها الجنرال كوستر (Custer)، فإن كراب سيظل طوال حياته متوزعاً بين ثقافتين، يستفيد من المتع الزائلة التي تمنحها الحياة له قبل أن يفهم مأساة مصيره، ويشكل هذا العمل الرومنطيقي الساحر علامة فارقة في الوعي الغربي لسنوات (1970).

المخرج: أرثربين، عن رواية توماس بيرجر، تمثيل: دوستن هوفمان، فاي دوناوي، مارتان بالسام، رتشرد موලليغان، الزعيم دان جورغ. .

2/5/5) الهيمنة على الأجساد وتجزئة الزمان

بينما يظل الهندي موصولاً بمكان، يظهر العبد الأسود أكثر الأحيان موصوفاً كقطعة أثـــاث، في اقتـــصاد منزلي وصناعي بالدرجة الأولى. ومع ذلك، وفي الوقت الذي تلغى تجارة الرقيق ثم العبودية رسميًا في القرن العشرين، على ضفتي الأطلسي، يعاني الأفارقة من استعمار أوربي بيِّن الاختلاف عن التمييز الأمريكي الشمالي.

لا يتدخل الأسود إلا قليلاً في أفلام الويسترن، إذا ما استثنينا «الرقيب الأسود 1960»، لجـــون فـــورد (John Ford)، حيث يفضح المخرج العنصرية أكثر من الاستعمار. وفي الواقع، إن النماذج التاريخية لتجارة الرقيق والعبودية تتجسد بطرف خفي في تنويعه غريبة للملحمـــة، تتمثل في الرداء الروماني: إذ يُعرض على الجمهور الأمريكي اقتراح بالتماهي التاريخـــي مـــع الرومان، في علاقة غريبة بالرق المشرعن بالدين أو بالغارة أو بالحرب. ويسمح هذا التماهي بعدم وصف إذلال العبد حقاً وبعدم التعبير صراحة عن العنصرية. ويتحدد التمييز الأمريكي الشمالي، في الواقع، على عكس عادات أمريكا الجنوبية. فنقطة دم أسود واحدة، تصنع الأسود في الولايات المتحدة، بينما جدٌّ أبيض واحد في البرازيل يبيض هوية الفرد. وسيضع السينمائيون الأمريكيون، مثل غريفيث، حتى (1930)، سوداً حالكي السواد تارة أو يغفلون وجودهم ببساطة تارة أخرى.

ولا يجري هذا الإغفال دون أمثلة مضادة مبهرة كما في (1939) «ذهب مع الريح» الذي مع تمحوره حول قصة حب طويلة، يصف بالتفصيل المجتمع الجنوبي كفريسة لحرب الانفصال. وينبغي انتظار سنوات (1990) لتجدد السينما الأفرو أمريكية الصلات بعكس الاتجـــاه مـــع السرد الروائي: إذ يرقى سبيك لي باللون الأسود في الصورة الشاملة التي يبدأها حول مالكولم (Malcolm) «مالكولم x 1992».

أمـــا الـــسينما الاستعمارية الفرنسية، فعلى العكس، تتميز بميزة فريدة في العالم، إذ قـــدمت أقواماً شديدي التنوع، في علاقة معقدة مع السلطة. ففي فرنسا عرفت السينما الإثنوغـــرافية اعترافاً حقيقيًا، مع ريبورتاجات أمينة، إن لم تكن موضوعية، وقد كانت محاولات السينما الدعائية أكثر ندرة، كالبعثة السينمائية سارو (Sarrault) القصيرة العمر الـــتي أنشئت في (1920) بالهند الصينية. ومخرجون مثل مارك أлليغري (Marc Allegret)

«رحلة إلى الكونغو، 1927»، جان ديسم (Jean d'Esme) (بشرة سوداء، 1930، القافلة الكبيرة، 1934، حارس الإمبراطورية، 1938)، ألفريد شوميل (Alfred chaumel) «السيمفونية الملغاشية، يقظة عرق، 1926» أو ليون بوارييه (Lèon Poirier) «قابيل، 1929، مغامرات البحار الغريبة، 1930» مهتمون بالمجتمعات الأهلية، يكشفون عن متانة الروابط المعقودة منذ المعرض الاستعماري في (1931)، ووجود جمهور أكثر تعطشاً للغرابة منه لاستتباب النظام في المستعمرات. ومثال ذلك (بشرة سوداء) الذي أنتجه الوثائقي جان ديسم، وهو ريبورتاج (38 دقيقة مقطعة انطلاقاً من بعثة دوالا/ برازفيل Douala/Brazaville التي قادها ديسم) عُهد بإخراجه إلى رينييه مورو (Renè Moroau)، ففي هذا العمل الجذاب، تلتقط الكاميرا بروعة أيام وألعاب قوم أصليين ووادعين، عبر مناظر لا يعكرها شيء، وتلقى «سينما الرحلات»[6] وقد تُركت للمبادرة الفردية أو المدرسية، نجاحاً متزايداً تشهد عليه برمجتها المنتظمة، منذ (1938)، في متحف الإنسان.

ويظهر جان ديسم، المولود في شانغهاي، لكن أصله من لاريونيون، أيضًا كمؤلف لروايات لطيفة مثل «شمس الحبشة» 1926، التي تعكس كمرآة الصدمات الثقافية وتباريح الحب التي أثارها الاستعمار. وهنا تتوقف الجرأة السينمائية، فما من إنتاج وثائقي أو روائي، سيخاطر أبداً، تحت الجمهورية الثالثة، بالتعرض للحب المتبادل لبيضاء مع رجل ملون، أو للإيحاء بعلاقات فكرية عميقة بين القوميات، ومع ذلك، ففي فرنسا سيتمكن عملان مؤسِّسات مضادان للعبودية من أن يُنتَجا، كما سيتمكنان بفضل يقظة النقد من إيجاد جمهور.

في (1957)، يخرج جون بيري (John Perry) مع «تامانغو» (Tamango)، قصة تمرد عبيد على سفينة لنقل العبيد. وفي (1968)، يخرج سيرج رولليه (Serge Roullet) بينيتوسيرانو (Benito serano)، عن قصة هيرمان ميلفيل (Herman Mellville): احتلال سفينة تجارة الرقيق بعد تصفية البحارة. إن تأليف الأول، بالأبيض والأسود، يمزج التراجيديا بآخر حب للمأسورين، بينما يبني الثاني رسماً بيانيًا بالألوان فيما بين الرجال. تجري قصة بينيتو سيرانو على سفينة جانحة، خلت من بحارتها البرتغاليين، وأسود لا يرتدي إلا مئزراً أحمر يبدو أنه يوجه بنظراته القبطان الذي يذرع السطح في هيئة السائر في نومه، والصوت خارج المشهد يروي ذهول الضباط البريطانيين إزاء الموكب المدهش، حتى يهرب القبطان من حارسه مفضيًا إلى النهاية الدامية. والعلاقات الملتبسة والثقافية بين الرجال، المحوكة بالساد ومازوشية، تعطي لبينيتو سيرانو صبغة فريدة تفكك آليات التثاقف والعنف.

(سنغال الصغيرة/ Little Senegal) 1937

بما أن العجوز علون (Alloun)، الدليل في دار العبيد بجزيرة غوريه (Gore'e)، مولع بتاريخ بلاده، فإنه يذهب إلى الولايات المتحدة بحثاً عن أحفاد أجداده المرحلين، منذ قرنين، وتقوده استقصاءاته الدقيقة من السجلات إلى المغارس، في تحقيق يُنتهي أمام كشك للصحف تملكه إحدى قريباته البعيدات، إيدا (ida)، التي تعيش بصعوبة في حي هارلم (Harlem)، وتكشف المواجهة المؤثرة بين ابني العم عن شبكة من القصص المتداخلة المعقدة، حيث تشهد البوتقة (melting- pot) الأمريكية شروخاً مؤلمة: أسراً مفككة، فقداناً جماعيًا للذاكرة، العنف المترلي. .

إن السود الأمريكيين، وقد أضعفتهم العنصرية الكامنة، يتجنبون التفكير في جذورهم، ويعدون المهاجر الإفريقي في غالب الأحيان كتهديد. أن المخرج الجزائري الأصل، رشيد بوشارد، يُمضي هنا عملاً حساساً حول الحياة اليومية لترعة استعمارية دون ذاكرة، تمحي معالمها لفائدة الدولار والعنف وحسب.

المخرج: رشيد بوشارد، تمثيل: سوتوغي كوياته، رشدي زيم، شارون هوب، كريم حسين تراوري، أديتورو ماكيند.

إن الجسد في السينما الاستعمارية الفرنسية، مع أنه ليس مستعبداً صراحة، إلا أنه لا يتحـــرك بحرية. والأجساد الوحيدة في الأفلام الروائية التي تبدو مستعبدة للانضباط هي أجـــساد الجنود، التي تُرفع قيمتها بعددهم ولباسهم وغرابة هيئتهم. و لم يتعرض أحد قط لشيوع العقوبات البدنية قبل القنبلة التي ألقاها رينيه فوتييه في (1951)، وهي «إفريقية 50»، ومـــع ذلك فإن الإلحاح على العسكريين يكشف، عن طريق البرهان بالضد، عن شقاء السكان المدنيين، ويطمس كل إشارة إلى العمل القسري أو إلى العقوبات البدنية.

والمـــثال على ذلك: ليون بواريه، المخرج الرسمي للجمهورية الثالثة الذي يرسم في (1939) صـــورة بـــرازا (Brazza) وعنوانها الموضح (ملحمة الكونغو) وفي التاريخ ذاته، يُخـــرج جـــاك دوبارونـــسيللي (Jaques de Baroncelli) بطريقة سرد مشابهة، (رجل النيجر)، وهي قصة طبيب متفانٍ، يضحي بنفسه في سبيل مرضاه.

(رجل النيجر/ L' Homme du Niger) 1939

ينظم الرائد بريفال (Bre'val) إنشاء سد ضخم للري على نهر النيجر، بإشراف المهندس الفرنسي (Jean Aubert) ويساعد بريفال في مهمته وزير سابق يحب بريفال ابنته، لكن بريفال، يصاب بالجذام، ويفسخ خطوبته، ويموت في مركزه، بعد ذلك بقليل، مقتولاً من قبل أهالي سودانيين متعصبين.

ينتمي (رجل النيجر) إلى النوع الوثائقي والمأساوي في آن، راسماً ببراعة صورة بعض حواريي الاستعمار، عسكري، مهندس وطبيب. وهو أسلوب أطلقه ليون بواريه نهاية سنوات (1930) حول شخصيتي شارل دوفوكو (Charles de Foucauld) وسافورنيان دوبرازا (Savaurgnan de Brazza).

المخرج: جاك دوبارونسيللي، تمثيل فيكتوفرانسين، هاري بور، جاك دومينيل، آني دوكو، حبيب بنغليا، سيناريو: ألبير ديودونيه، اقتباس: أندريه لوغران، حوار: جوزيف كبسيل.

والعمـــلان اللذان أخرجا عشية الحرب، يشيدان بـــ «عبء الرجل الأبيض» الذي يكافح ضد الزعامات من أجل التقدم. إلا أن العنف يظل المحظور الأكبر في هذه الأفلام الكـــبيرة، المهـــيكلة جيداً بين مناظر رائعة، ورجال استثنائيين وأطباع محتملة الوقوع، وعندما نتفحص بعناية الصور نلاحظ مع ذلك أطيافاً أقل تأطيراً، تندرج نوعيتها ضمن الـــريبورتاج. والواقع أن الإنشاءات المذكورة ومنها بناء سد النيجر، نفذت عن طريق العمل القسري لما يقارب الألف وخمسمئة عامل عانوا فيه الأمرين.

والـــيوم، يعـــد سينمائيو النيجر هذه الصور تراثية حقاً، على طريق ملحمة البنائين الـــذين ركّز السينمائيون البيض إخراجهم عليها. ويكشف جاك دوبارونسيللي نفسه، بـــشيء مـــن الأسف ربما: «كان سد النيجر في مشروعنا الأول هو الشخصية الرئيسة للفـــيلم. وكـــان نجماً يبدو أنه غير صالح للتصوير. لكنني حاولت، وبخاصة في مشاهد الإضـــراب التي تهدد المشروع، بأن أستغله أكثر ما يمكن. . . لكنني سرعان ما أدركت أن سد النيجر لم يكن إلا وجهاً من أوجه العمل الفرنسي في إفريقية الفرنسية. وظهر لي وجه آخر، أكثر جمالاً، وأكثر نبلاً دون شك، وقد أنجز تقريباً: هو الكفاح ضد المرض والموت»[7].

وهكـــذا كانـــت الـــصور المرتبطة بالوقاية الصحية واستئصال الأوبئة، في إفريقية الفرنـــسية، هي التي تتغلب على تدجين الأجساد. وتقدم سينما الكونغو البلجيكي قالباً شـــديد الاخـــتلاف عـــن السينما الاستعمارية الفرنسية، بقدر ما تضمن فيلموغرافيا كاثوليكية جد نشيطة بمجموعها، التمييز بين الوظائف. إذ أقامت بلجيكا نظاماً منفصلاً للأهـــالي وللبيض، يتبدى بوجود سينما دعائية مخصصة بصراحة للسود. فابن البلد، لا يستطيع رسميًا النفاذ إلى مهن مسؤولية، بينما كانت البعثات التبشيرية الكاثوليكية تكون رجالاً صالحين، قادرين تماماً على التكفل بالمستقبل الجماعي. وبالفعل، تعرض أفلام شبه قادة، في مهن متصلة بتحرير أو عمل الأجساد: فما من أطباء بل مساعدين طبيين، وما مـــن مهندســـين بـــل رؤساء ورشات، وبينما يجري تبني تكوين النخبة البلجيكية على الـــشاشة، يـــصادر «مونتاج» بارع ممارستهم للسلطة. ويشمل هذا التمييز أيضًا المهن الـــسينمائية: فبلجـــيكا الاستعمارية هي البلد الوحيد في العالم مع جنوب إفريقيا التي لم تعتبر قط أن الممثلين السود بإمكانهم الحصول على صفة المحترفين.

ويوضح مثالان بطريقة شبه تحليلية نفسية المضمَر في العلاقة الاستعمارية: (بونغولو) لأندريــه كوفان (André Couvin) (1952)، و(سيكيتو، الولد ذو القلب النقي) لأندريه كورنيل (Andrè Cornil) (1951). يقدم هذان العملان بأسلوب توثيقي تقريباً لمحات من حياة الكونغوليين الإثنين، في مواقع مسؤولية.

يعرض «سيكيتو، الولد ذو القلب النقي» في 55 دقيقة بالأبيض والأسود شريحة من حــياة الخدم. يذهب سيكيتو في الصباح إلى العمل قلقاً من مرض زوجته. وإذ تلاحظ ســيدة المــترل ألمــه، تصحب الكونغولية إلى المستشفى، وتعنى شخصيًا بأصبع الخادم المجروحة. وخلال النهار، سيكوتو يسهر على ابن سيديه، وأثناء غياب الوالدين القصير، يعــتدي شقيان يمتطيان دراجة على الخادم حتى يسرقا الفيلا. لكن سيكوتو يتحرر من وثاقــه، ويلاحــق السارقين ويقبض عليهما، بفضل مساعدة سيده الذي يصل لنجدته بالسيارة. ويُكرَّم (البوي) الشجاع من قبل مفوض الشرطة.

أما (بونغولا) الذي صور في السنة التالية بالألوان، فتجري حوادثه في الأحراش وفي المديــنة. شاب كونغولي، يعمل مساعداً طبيًا في إحدى القرى، يتعلق بابنة الملك المحلي ويقــنعها بالتنكــر، باســم التقدم، للأعراف القديمة التي كان من المقرر أن تقودها إلى زواج مرتب. فيقوم القرويون مدفوعين بالساحر بحرق المستوصف وملاحقة الهاربة التي يعــيدها رجال الدرك إلى قبيلتها، لكنها تهرب من جديد إلى المدينة حيث تجرب المغامرة وحيدة.

ينتمــي مؤلفا هذين العملين لمجتمع المستوطنين المسمى بلجيكين (Belgicaine)، وقد تكــونا بتجربتهما الشخصية: فاللائيكي أندريه كوفان، محام، معترف به دوليًا على أنه (مخــرج بلجو- كونغولي) بينما ينتمي الأب كورنيل إلى الحركة التبشيرية القوية، وهو تقالــيدي ووطــني. سيكيتو مثل كازيمير، ماما لويزا، مايل أو كازادي، قبله هم أبطال مغامــرات بسيطة، تجمع إلى الاهتمام بالإفادة الكلية، أخلاقاً أسرية وفضائل دينية. وقد أخــرج الأب كورنــيل منذ (1949)، ما يقرب من ستين فيلماً تربويًا ووطنيًا مخصصة للأهــالي. علــى عكس أندريه كوفان، رئيس البعثة السينمائية البلجيكية في لندن إبان الاحــتلال، ثم مــسؤول الوقائع البلجيكية لشركة ميترو- غولدين- ماير، الذي عمل أفلامــاً مــن مــنظور ريبورتاجي، ويبقى بعيداً عن البعثات التبشيرية. ومع ذلك يبقى العملان مرتبطين بالسيناريو الذي ينظر إلى التمييز الاجتماعي كمسلمة، حتى وإن دافع أندريه كوفان عن تحرر لاحق.

3/5/5) صراخ، حكايا وشاشات ناطقة

إن بـــروز الـــصوت، في كفاحه ضد اللوحات الأدبية المتقنة لبعض المخرجين، يظل التعـــبير عن حقيقة أكثر صدقية من الصورة، سواء كان هذا الصوت المختلس أو المقوَّم يندرج ضمن الضجيج أم الموسيقى أو الحوار.

لازلـــنا جمـــيعاً نتذكر غضب المخرج لويس داكان (Louis Daquin) بعد أن حذف مقـــص الرقابة من فيلمه التاريخي «الصديق الوسيم» (Bel Ami) (1954) بعض المشاهد الهامـــة، ومـــنع كلمـــات «إفريقية» «المغرب، «الصحراءِ»، «البدو»، و«البربر» من الحوارات التعريضية الصادرة عن نص موباسان (Maupassant) نفسه. تظهر عملية القطع هـــذه[8] مـــرتبطة بفتـــرة مضطربة، عنيفة بالتأكيد، حيث الرهانات في خضم تصفية الاســـتعمار واضحة: «ماذا يفكر به المغاربة؟ــــ إن المغاربة لا يفكرون يا سيدتي»- وقد عـــوض المغاربة بـــ«النباتات الغريبة»، ولا يتوقف هذا الاهتمام الوطني بمعنى الكلمات طوال فترة الاستعمار، سواء كان في ذروته أم في الأزمة.

في الأعمـــال التي تكون فيها طريقة المونتاج، التابعة للحكاية التعليمية، غير خلاقة، تحمل الأصوات وحركات الكاميرا أحياناً كثيراً من المعلومات على عجل. فـــ (بونغولو) على سبيل المثال، يتضمن مشاهد ممتازة لأعياد أو طقوس، منها مشهد طويل للختان، إذ يحـــرص المخرج على وصف الأميرة الشابة السوداء، وهي مصممةوحالمة، في دوامة من الغناء والصور والصراخ، ترن كأنها ذكريات للهوية. وهذا الاندماج المادي بالبيئة، وهذا التـــنوع الاجتماعي، يبدوان غائبين تماماً عن أعمال أندريه كورنيل. ذلك أن الحركة في الفيلموغرافيا الكاثوليكية محصورة بالعمل الرئيس، وبينما لا يصدر عن إفريقية ضجيج، وحدها المحادثات بالفرنسية تصل إلى آذاننا.

إن إشـــكالية الصامت والناطق تظل في قلب العمل الاستعماري، فقد شهدت سنوات (1920) أفلامـــاً أنيقة صامتة، صورت في ديكورات طبيعية، مثل (الأتلانتيد) لجاك فيدير (1921)، أو إنـــشا الله (Inch' Allah)، للويتزمورا (Luitz Murat). في هذه الصور الشاملة للـــريف أو للصحراء، المتبوعة في سنوات (1930) بلوحات جاك سيفيراك (Jaques Se'verac) أو ليون بوارييه، ليس لدى الأهالي أي وقت للكلام، على غرار الجيش الذي يراقبهم.

(إيتو / Itto) 1934

يشكل هذا الفيلم استثناء[9]: فهو الوحيد (قبل جحا Goha لجاك باراتييه Jaques Baratier 1957) الذي يتعرض لحياة الأهالي، ومشكلاتهم الشخصية والسياسية. هنا في المغرب، الواقع في خضم حروب

داخلية- بين المناصرين لفرنسا والآخرين- طبيب فرنسي وزوجته يتبنيان رضيع امرأة من المتمردين قتلت في المعركة، مبديين تفهمهما للبربر المتمردين. وقد عهد بدور إيتو للمغنية سيمون بليريو، وكان أكثر المشاركين من المغاربة واستغرق التصوير خمسة أشهر في منطقة متمردة، بالقرب من تطوان.

المخرج: جان بينواليفي وماري إيبستين، (95) دقيقة، تمثيل: سيمون بيريو، بولين كارتون، عائشة فضة، مولاي إبراهيم.

(لا بانديرا/ La Bandera) 1935

بعد ارتكابه جريمة في فرنسا، يتطوع بيير غيلييث (Pierre gilieth) (جان غابان) في الفرقة الأجنبية الإسبانية، وقد عُثر عليه من قبل محقق (خاص)، هو فرناندو لوكا (روبير لوفيغان)، الذي يأمل بالحصول على المكافأة الموعودة التي خصصها والد الضحية. وتجري بين الرجلين لعبة الافتتان والريبة، لكنهما يجدان نفسيهما معاً في المعركة «ضد الأنذال» في الريف الإسباني، في وحدة يقودها النقيب ويللير، ويموت الجميع أثناء هجوم- فيما عدا فرناندو. وفي مشهد شهير، لدى النداء على الأموات، يجيب على كل اسم، في صمت القلعة، متحمساً أكثر فأكثر: «الموت للعدو».

ولا يظهر هذا الفيلم الذي صور في الريف مغاربة أكثر من (اللعبة الكبرى) لجاك فيدير، ومأساة البطلين تضاف إلى حبهما لعائشة التي تختار الزواج من بيير. وقد أدت دور هذه المغربية أنابيلا، بينما تمثل فيفيان رومانس في بداياتها دور مومس أخرى. ومرة أخرى يجسد المغاربة الموت ولا يظهرون أبداً، إلا على البعد، ونساؤهم مومسات. .

المخرج: جوليان دوفيفييه، (100) دقيقة، سيناريو: شارل سباك، عن رواية لبيير ماك أورلان، موسيقى: جان وينر، تمثيل: جان غابان، أنابيللا، روبير لوفيغان، بيير رونوار.

إن فيلمـــي «البكماء العظيمة/ La grande muette) و«رجال دون أسماء» (hommes sans noms) عن الفرقة الأجنبية اللذين أوحيا بفيلم جان فاليه (Jean vallè) (الرجال دون أسماء، 1937) يتنقلان على أرض دون هوية لغوية ولا صوتية: فالموسيقى تملأ الجو مخفية صمتاً استعماريًا حقيقيًا.

إلا أن عـــدة تجـــارب تـــشهد على وعي بطيء بقدرة الموسيقى. ففي أمريكا، يعبر المخرج وودبريدج س. فان دايك لميترو غولدوين ماير عن هذه النعمة الإيديولوجية غير المنتظـــرة الـــتي تشكلها السينما الصامتة عبر «أطياف بيض في بحار الجنوب» (white shadows in the southe seas) 1928، المحمل عنوانه برمزية لا إرادية.

(أطياف بيض في بحار الجنوب) 1928

طبيب شاب هو ماتيولويد، يجنح إلى جزيرة بولينيزيه حفظت من احتلال البيض، وبعد استقباله جيداً من السكان الأصليين، يتزوج فتاة ويقاسم الجماعة حياتها البدائية السعيدة. وذات مساء مشؤوم، يشير

إلى سفينة مارة إلى مكان جنته، ويفضي هذا الخطأ في التقدير إلى الكارثة: إذ سيفسد المهربون البيض دون وازع الجزيرة بالقمار والمال والكحول، وسيُقتل الطبيب، وتعرض الصور الأخيرة إجبار النساء على البغاء.

أطياف بيض، الذي أخرج عن رواية فريدريك أوبريان (1919)، هو أول فيلم ناطق عرض في فرنسا، حيث يجد، بعد أمريكا، نجاحاً جماهيريًا حقيقيًا. إذ يضع المخرج لويس بونويل هذه القصيدة المرئية بين التحف السينمائية العشر.

وقد أضيف الصوت إلى الفيلم بعد المونتاج في تآلف صوتي شبه موسيقي يراوح بين الغناء ونحيب الأهالي وزقزقة العصافير.

المخرج: رُبرت فلاهيرتي، وودبريدج س. فان دايك، تمثيل: مونت بلو، راكيل توريز، روبرت أندرسون، رينييه بوسن، نابوا .

وقد أُخرج الفيلم بالاشتراك مع رُبرت فلاهيرتي الذي أنهى لتوه نانوك الإسكيمو (Nanouk L'Ésquimeau) 1921، وهو أول فيلم وثائقي إثنولوجي حول الإسكيمو، ويشارك فان دايك مثل زلتان كوردا (zoltan korda) (الذي سيشارك فلاهيرتي في إخراج «الولد الفيل» (Elephant Boy)، بريطانيا ، 1937) فيما بعد، بالتأمل الروسوي الذي قاده فلاهيرتي، فيما يتصل بالمجتمعات الخلو من الاستعمار.

ويجري تبني الفيلم الناطق الذي يوضحه رمزيًا العمل الأمريكي (مغني الجاز، 1927) (the Jazz singer). لآلان كروسلاند (Alan Crosland). وهذا الفيلم الذي أنتجته شركة وارنر (Warner) ممتاز من الناحية السردية: إذ يعرض ظاهرة تثاقف بين ثلاث جماعات أمريكية، هي: اليهودية واللائكية الشمالية الغربية والسوداء، حيث يرغب فتى من عائلة منشدين يهود، في أن يصبح مغنيًا للجاز. وبعدما طرده أبوه من البيت، يصبح مشهوراً في بروكلين وهو متنكر بشكل أسود، مروجاً بهذه الحيلة الموسيقى الأفرو أمريكية. وفي عيد الغفران (Kippour)، سينشد مع أهله، ولكن بأسلوب مغني الجاز، ترنيمة أجداده كول نادير (Kol Nadire)، قبل أن ينضم على المسرح إلى نجمة الاستعراض التي ستصبح زوجته.

وفي الحقبة ذاتها، يتخيل الألماني فالتر روتمان (Walter Rultman) «نغم العالم، 1929» (Molodie der welt)، الذي صُمم ضد المشروع الاستعماري. حيث تدفع تشكيلة من الصور والأصوات بصفة تجريبية إلى وعي كوني. كما نجحت المخرجة الإيطالية فيوريللا ماريани (Fiorella Mariani) في رهان مماثل مع «هوموسابيان/ Homo sapiens»، في (1992)، بفضل موسيقى بياتريز فيريا، وهو الذي يعمل كإنجاز مونتاج إليكترو- صوتي، ويعبر روتمان هكذا عن إيمانه في القدرة التحريرية للأصوات:

«إن ما كنت مهتماً بإظهاره، هو وجوه الشبه والاختلاف بين بني الإنسان، وقرابتهم مع البهائم، والروابط التي تجمعهم بالمناظر الطبيعية وبالمناخات، والجهد الذي يبذلونه لانتزاع أنفسهم من البهائم ومن بيئتهم. وكان الواجب إعطاء شكل محسوس لكل ما يحرك الإنسان فيما وزاء كل الأزمنة وكل الحدود: كالحب والعبادة والجيش والحرب. . ».

ليجيبه بول موران (Paul Morand) روائي إفريقية والرحلات:

«فالتر روتمان هو، كما قيل لي، موسيقي (. . .) صرخات الدراويش، قرع طبول الحرب الزنجية، الأصوات الفارغة للخطباء الأمريكيين، سقوط الأجسام اليابانية في المصارعة، انتصارات الفانتازيا الأجشة، النواح اليهودي، تكسر الأمواج على الجروف، طرق المكابس المتكرر على جوانب المراكب، دوي طلقات المدافع، الاستيقاظ على صوت البوق، هي كما نسقها روتمان (. . .) كنت أرضى بأن أكون من كل البلدان، وأخدم تحت كل الأعلام، وأهاجر دون حنين بأمر من الممسك بالكاميرا (. . .) منفيًا من كل الأوطان، كنت مجرد ابن لكوكب الأرض»[10].

حوار الأرواح، إجابات صوتية وصرخات ألم: فمنذ سنوات (1950)، يلتزم الفيلم الوثائقي في أغلبه طريق (أغنية الإيماءات) الذي يتمهل باحترام أمام أشكال اللعب والرقص. إذ يعرض فيلم متوسط الطول (20 دقيقة مجهول المؤلف، أنتج من قبل الوزارة الفرنسية لما وراء البحار، «أرض الحركة والسحر» (Terre d'action et de magie)، الأعراف الفريدة لبلاد الغيريه (gueré) (بهلوانات وآكلو النار)، بينما يحذر المعلق المتفرج متفلسفاً: «إن الكاميرا أقل انفعالاً من العين. . » وعلى الرغم من بزوغ هذه النوايا الحسنة إلا أن عدم الفهم يستمر، ويلخص آلان رونيه (Alain Resnais) في (1953)، بمفارقة استحالة الحوار الثقافي في سياق الاستعمار الشائع: فـ«التماثيل تموت أيضًا» (Les statues meurent aussi)، يحمل من صمت إفريقية شهادة شاعرية، متمحورة حول التيمات (Fétiches)، ويعلن كريس ماركر (chris Marker)، الذي ألف التعليق عليه، الغاية من الفيلم هكذا:

يا مستعمري العالم، نحن نريد أن يكلمنا كل شيء، البهائم، الأموات، التماثيل. وهذه التماثيل بكماء، لديها أفواه ولا تتكلم، لديها أعين ولا ترى، وهي ليست أوثان.

«الفن الزنجي، ننظر إليه كأنما سبب وجوده هو المتعة التي يمنحنا إياها، أما نوايا الزنجي الذي يبدعه، وانفعالات الزنجي الذي ينظر إليه، فتند عن فهمنا، ولأنها مكتوبة في

الخشب، نعد هذه الأفكار تماثيل، ونجد الطريف حيث يرى عضو في الجماعة السوداء وجه ثقافة ما»[11].

ومن هذا المنظور، يُستخدم القول المصادَر ثم المستعاد، كمعيار تارة وسلاح تارة أخرى، ففي 1962 يخرج جورج رينييه (Georges Régnier) لفريد أوران (Fred Orain) فيلماً روائيًا متوسط الطول يبعث على الدهشة، «عندليب بلاد القبائل» (Rossignol de Kabylie). يعرض هذا العمل، في خضم حرب الجزائر، شاعراً قبائليًا يأتي إليه ضابط فرنسي لتحيته في الجبال حيث يقيم. ولتأثر الشاعر العجوز بسذاجة الشاب، يرتجل له قصيدة حنينية وجيزة بالعربية. وطوال الليل، يحاكم مقاتلو جبهة التحرير الجزائرية الشاعر بتهمة الخيانة، فيطلب هذا قبل أن يموت، تأليف قصيدة أخيرة، يبدعها في حضورهم، ويطلق المقاتلون سراح الشاعر تقديراً لموهبته، وفي نهاية الفيلم، يسقط الشاعر وقد أصيب بطلقة طائشة، بينما كان هائماً في الجبال، في الوقت الذي كان عندليب يشدو نائحاً، رداً على طلقات الرشاشات.

بعد ذلك بسنين سيرفع مخرجان هما فرانسوا ميجات (Francois Migeat) من غوادالوب، والموريتاني حبيب ميدهوندو، راية اللغة والموسيقى عبر أرض الأنتيل الخليط، إذ يحرص «دم العندم الهندي/ Le sang du flamboyant» (1980) وويست إنديز (West Indies)، على بناء ملحمة ممزوجة بأوبرا. ومثل حكاية في سهرة، يخلط دم العندم الأحمر لغة الكريول، لهجة التمرد، بالفرنسية، لغة هذا المستعمر المنافق الذي كان يصدِّر في الماضي مُثل الثورة الفرنسية. ويراهن ويست إنديز على تنافر أصوات حقيقي، وعلى موسيقى، حتى يعيد، بالعكس، بناء بادرة العبيد الآبقين الباهرة.

4/5/5) الحدث المؤثر وبناء التاريخ

يفترض الفيلم الاستعماري معرفة جيدة بالأرض، واختيارات جغرافية دقيقة، لكنه يعمل أيضًا بحسب خيال توهمي سابق الوجود: فالغرابة تطهر من المخاوف المحسوسة وتطردها. في بداية القرن كان العاملون على الكاميرا في الحرب المكسيكية يزورون الريبورتاجات العسكرية خوفاً من الاشتباكات المميتة: إذ كانوا يرسلون إلى أمريكا الصور المزيفة للمعارك المعلن عنها بالإذاعة، وعُدت هذه الشرائط الخيالية المختلفة، لوقت طويل، وثائق أرشيف حقيقية[12].

ويتردد المنتجون الغربيون في إعادة كتابة تاريخ الاستعمار قبل سنوات (1970)، على الرغم من الاحتجاجات الملتزمة من قبل وثائقيين مثل جورس إيفنز (Joris Ivens)، في

هولـــندا، كريس ماركر، رينيه فوتييه، وماري كلود ديفارج (Marie Cloud deffarge)، في فرنسا، أو غورديان ترولير (Gordian Troeller) في ألمانيا[13]، أما الأفلام الصادرة عن البلدان التي استقلت، فستفضل الشهادة على حروب التحرير، كما في «ريح الأوراس» بالجزائر، عوضًا عن وصف آليات الهيمنة.

ريح الأوراس «1966»

بدايات حرب الجزائر: مزرعة لمستوطن تحرق، فيقصف الفلاحون بالمدافع لدى عودتهم من الحصاد، وتدمر قرية بالطيران. . يأخذ الجنود الشاب لخضر، وتذهب أمه التي قتل زوجها للبحث عنه. ويروي الفيلم بحثها اليائس للعثور على ابنها من ثكنة إلى سجن، ومن سجن إلى ثكنة، وليس لديها إلا دجاجة لتقديمها لمن سيسمح لها برؤية ابنها، وتكشفه أخيراً، لكنها عندما تعود لرؤيته في عاصفة رملية لا يظهر، ورفاقه من المعتقلين يتجنبون نظرتها. وفي قنوطها، تموت متعلقة على الأسلاك الشائكة المكهربة التي تحمي المعسكر.

يتحدث هذا الفيلم المحزن، كفيلم «الأم» لبودوفكين، عن فظائع الاستعمار والحرب، وبما أنه صور بعد ثلاث سنوات من اتفاقات إيفيان (1962)، فإنه ينبثق حاداً من الأرض الشهيدة، دون عنف، دون كره مع ذلك ضد المضطهِد، وهو ما أخذه عليه بعض النقاد.

المخرج: محمد لخضر حامينا، تمثيل: كلثوم، محمد شويخ، حسن الحسني، تانيا تنغاد.

ولا يوجد بعد في العالم الثالث تقاليد استقصاء مشابهة لمحصول الصور التي خصصها السينمائيون الفرنسيون للاحتلال الألماني. والسينما الروائية الجزائرية هي الأولى التي تقبل التعـــرض لجـــذور الاســـتعمار الزراعـــي، إذ سيتلقى الجزائريون فيلمي الأمين مرباح «الـــسلابون» (1972)، ثم «المُقَـــتلَعون» (1976)، أفضل مما تلقوا «وقائع سنين الجمر» لمحمد لخضر حامينا (1975)، إذ ظلت هذه اللوحة الأخيرة مرتبطة بالتوزيع الدولي، نظراً لطبيعتها الروائية.

وهـــناك واقع ذو مغزى، يتمثل في أن الفيلموغرافيا المناضلة في العالم الثالث تستمد بالأحرى من الأرشيفات التوثيقية (فيما عدا كوبا التي تطلق عند الاستقلال إنتاجاً روائيًا هامـــاً)، في علاقـــة مجدَّدة مع أسلوب الملحمة، ففيلم «فجر المعذبين 1965» للمخرج الجزائـــري أحمد راشدي يفضح بمعونة الفرنسي رينييه فوتييه، الاستغلال الاستعماري، معتمداً على صور خارجة مباشرة من الأرشيفات الفرنسية.

وكـــان لابـــد مـــن انتظار عشرين سنة بعد الاستقلالات الإفريقية، حتى يجد عملٍ روائـــي، معقـــد وموثق، طريقه بصعوبة إلى التوزيع الفيلموغرافي الذي لايزال مرتبطاً بالشبكات الدولية. فالنيجيري ماحامان باكابيه يقدم في «إذا ما الفرسان» 1981 (Si les

cavalier)، تمثيلاً رصيناً لثورة سلطان زيندر (Zinder) ضد السلطة الاستعمارية في (1906). وفي مجال آخر، فيلم المغربي سهيل بن بركة الذي سوند بتمويل إفريقي متعدد (المغرب/ السنغال/ غينيا) آموك 1975 (Amok)، يفضح النظام الجنوب إفريقي عبر معاناة معلم في التاونشيب (Tounships) (أحياء السود).

وفي موازاة بروز وعي فيلمي وطني أو دولي يدل عليه بخاصة المخرج الإيطالي جيللو بونتيكورفو (Gillo Pontecorvo) مع فيلم «معركة الجزائر 1966»، أخذت الأفلام الروائية الغربية تطوراً بطيئاً في الموضوعات.

إذا ما استثنينا الحالة الخاصة للأفلام الوثائقية عن حرب إسبانيا التي تستخدم فتيلاً دوليًا، فإن التصدعات الأولى في الفيلم الروائي الاستعماري تتأتى، في نهاية سنوات (1930)، من مهاجري أوربة الوسطى: إذ يخرج جيورغ ويلهلم بابست (Georg Wilhelm Pabst) في فرنسا «مأساة شنغهاي» في (1938)، ويشرف في السنة التالية على (الأَمَة البيضاء) لمارك سوركين (Marc Sorkin). ويقدم هذان العملان اللذان خصصت لهما موازنة كبيرة، تحت غطاء من الرومانسية الرسمية، تحليلات سياسية معقدة حول الامبراطوريتين الصينية والتركية. ولا تكمن هنا فقط جاذبية هذه الفيلموغرافيا المهاجرة التي يتصل مسارها بين فرنسا وإنغلترا وأمريكا: فهي تقدم الثوريين كمصلحين نزهاء يجبرهم انحطاط القوى الكبرى على النشاطات غير الشرعية. وبالنسبة لهؤلاء السينمائيين فإن قيمتي الحرية والحب الغربيتين، بمعالجتهما على النمط الروائي، تُذَكران بصورة غير مباشرة بالأمل الذي بعثته الاستقلالات عبر استعارة الزوجين المتحابين، فالمرأة العاشقة، المتحررة والعصرية، تنفض عنها قيود السلوكات التقليدية، وتبعد الإسلام إلى مصاف حكايات الحريم.

ويتوضح هذا الاتجاه أيضًا حول موضوع اللص الاجتماعي مع مثال (فيفا زاباتا!) الذي أخرجه إيليا كازان (Elia Kazan) في (1952) (الولايات المتحدة) وفيلم (مارثان فييرو) للأرجنتيني تورِّه نلسون (Torre Nilson) في (1968). ويتجسد هذا اللص الشريف أيضًا، بعد سنوات (1970)، في عدة أفلام مكسيكية وأرجنتينية أو برازيلية. وتبدو الشخصية المغرورة والوحيدة، لمقوِّم الأخطاء، منذ (جوان موريرا) للأرجنتيني ماريو غاللو (Mario gallo) في (1908)، تحل محل كل تفكير لاتينو- أمريكي حول أسس الاستعمار. ونادرون هم المخرجون الذين يتعرضون مثل تورِّه نيلسون، لمحرري (Libertadores) القرن الماضي: ففيلم «إل سانتو دولا إسبادا» 1970، يعرض المغامرة الاستثنائية لدون جوان سان مارتان (Don Juan san Martin)، محرر الأرجنتين والتشيلي والبيرو، الذي مات في باريس فقيراً، بعد أن تخلى عن السلطة.

كانــت الــسينما في أمريكا اللاتينية لوقت طويل تابعة للتوزيع الأمريكي الشمالي، وبيعه للأفلام الخام. وعلى الرغم من الاستقلال المكتسب منذ القرن الثامن عشر، تظل، في مجــال التوزيع السينمائي، تابعة في مجموعها للتمويل الأمريكي الشمالي، ومع ذلك، تعكــس غالبــية الأفلام الغربية المخصصة للمستعمرات الصور النمطية الشائعة، ما إن تتعرض للمدينة أو الحكومة أو الجيش.

وتظهر الهند كواحد من المواطن المتميزة لهذه الهيمنة، في التقاء مكوِّن مع فيلموغرافيا بــريطانيا . إذ تلــح تشكيلة أفلام سنوات (1930) على استمرار الإمبراطورية الموحدة بــبطولة موظفــيها المدنيين والعسكريين، عبر أعمال ناجحة: مثل (رماة البنغال الثلاثة، 1935) للأمريكــي هاتاوي (Hathaway)، المتبوع بـــ (المغامرة المجيدة 1939) المخصص للإمــبريالية الفيليبينــية، و«غونغادين» لجورج ستيفنز (George stevens). وفي بريطانيا أخــرج زولــتان كوردا «إنذار في الهند 1938» و«الريشات البيض الأربع 1939» وقد أنــتجهما ألكساندر كوردا (Alexandre Corda)، وهو مهاجر آخر من أوربة الوسطى، ومنتج كبير للأفلام التاريخية البريطانية. وقد أوقف الاتجاه العسكري- الأبوي كما يبدو بتعبئة قوات الإمبراطورية إبان الحرب العالمية الثانية، حتى أن (غونغادين) منع من الوطن في الهند واليابان وماليزيا، لأنه يمس بالحساسيات العرقية والدينية.

وتكشف الحلقة الثانية من الإنتاج المرتبطة بالاستقلال عن نسيج حنيني معقد، يسعى إلى إدماج الأهلي الذي كان مجهولاً في الماضي. وتتعرض الأفلام حينئذ لعلاقات الاحترام المتــبادل بــين الــزعماء المتمردين، ولشجاعة الموالين الهنود، وتنتقد مؤامرات الضباط الإنغليــز. وقــد أنــتجت الإمبراطورية البريطانية فيلموغرافيا لامعة حول مزايا الجيوش الموجودة، من فيلم «هجوم الكتيبة الخفيفة 1936»، لمايكل كورتز (Michael curtiz)، إلى (الهجوم النهائي 1979) لدوغلاس هيكوكس (Douglas Hikox). وفي هذا العمل الأخير، ذي الميــزانية الــضخمة، ينتقد المخرج بصراحة الحل النهائي الذي تخيله حاكم الناتال (Natal) (علــى خــلاف رأي الوزير الأول البريطاني دزرائيلي Disraeli)، «لاستئصال مشكلة الزولو».

مــن الممكــن أيــضًا تبين حلقات مشابهة في الفيلموغرافيا الفرنسية. حيث تنحسر الــبطولة في ظل الجمهورية الثالثة، لمصلحة صور روائية أكثر اعتدالاً، إذ تختلط المافيا في المــدن بالعــسكريين المــسرحين. وعلى كل الأحوال، قليلاً ما كانت التمردات تُذكر مكانيًا، ولم تُعرض قط في استمرارية زمانية ذات معنى للجمهور.

فمنذ (1949) يبدي «الغازون الوحيدون» لكلود فيرموريل (Claud vermorel) مساعد ابل غانس (Abel gance)، يأسهم وتقززهم من الاستعمار في إفريقية. وسيجد هذا الفيلم، كشاهد ملتزم على بعض (الشعور بالذنب) الفرنسي، استمراريته بعدما يقرب من عشرين سنة في المسلسل التلفزي، «ياو Yao، الذي يشيد بثراء العلاقات الإنسانية في إفريقية ماقبل الغزو. وسيلقى المسلسل رضى الجمهور. كما يعبر جان لوك غودار (Jean- Luc godard)، عن شكوك واضطراب غالبية الفرنسيين عندما يقول «الجندي الصغير» (1963): «أنا جد فخور بكوني فرنسيًا، لكني في الوقت ذاته ضد الروح الوطنية. إذ يدافع المرء عن أفكار، ولا يدافع عن أراضٍ. أنا أحب فرنسا لأنني أحب جواشيم دو بيللاي (Joachim Da Bellay) ولويس أراغون (Louis Aragon). أحب ألمانيا لأنني أحب بيتهوفن [. . .] ولا أحب العرب لأنني لا أحب الصحراء ولا الكولونيل لورانس، كما لا أحب البحر المتوسط وألبير كامو (Albert camu)»[14].

ويفتح فيلم «النصر مع الغناء» 1976، لجان جاك أنّو (Jean Jaques Annaud)، في فرنسا فترة عديمة الاحترام، ستكون أعمال برنارد تافيرنييه (Bernard Tavernier) أو كلير دوني (Claire Donir) استمراراً له. والغريب أن الأفلام الإنسانوية في سنوات (1990) مثل «فورساغان» لآلان كورنو (Alain Corneau) «1984»، «الهند الصينية» لريجيس وارنييه (Regis Wargner) «1992». أو «نزوات نهر» لبرنارد جيرودو (Bernard giraideau) «1995»، تستمد من مخزون صور رائعة وتحرك كاميرا بطيئة تتمهل أمام إذلال الأجساد. وبينما تتحرك الفيلموغرافيا الأنغلو- أمريكية بعصبية في المونتاج المحكم للأحداث، لازالت الفيلموغرافيا الفرنسية تستكشف رتابة الحياة اليومية، في خيبة أمل محسوسة من مُثل الجمهورية العليا.

أخيراً، إن المنظور الغربي، مع سرعته، لا يمكن أن يكتمل دون دراسة حالات سوفيتية وإسرائيلية- فلسطينية. فالفيلموغرافيا السوفيتية، والإسرائيلية الفلسطينية، بجزمهما حول حلقات بناء التاريخ يعدلان بخداعات بصرية معقدة التطورات البطيئة الملاحظة في النظرة الشاملة. وتعريف الاستعمار في الحالتين أقل وضوحاً مما هو في الأمثلة السابقة. وبينما استبعد السوفييت مفهوم الإمبراطورية لمصلحة شراكة على شكل شبكة، تذهب مأساة فلسطين إلى ما وراء مجرد التعريف اللغوي. إذ إن فضاءات التصدع، من محيط البحر المتوسط حتى البلقان، تشهد على تداخل الحضارات البحرية والجبلية المتصفة بالفردانية الشديدة وبتشجيع المبادلات في آن. وقد أفضى وضع هذه المجتمعات غير المستقرة والتقليدية، نسبيًا، إلى فيلموغرافيا هامة.

يفصح تحليل السينماتوغرافيا غير الروسية «المنتجة، مثلاً، في الجمهوريات الأرمينية والقرغيزية والجيورجية»[15] لأزمات جد مختلفة عن الرسالة الجماعية ذات النزعة الإرادية للسينماتوغرافيا الروسية. فهي تتبنى حلقات ثقافية متصلة بفلسفة عُرفية سابقة على الشيوعية. أما الفيلم الروسي فيتناسب أكثر الأحيان مع جماليات التقرير، في منظور خلاص وتقدم، يقربها من الحبكة الأمريكية. بينما تطور الفيلموغرافيا غير الروسية، على العكس، أوجه رفض ما وراء سياسية، تترجَم من خلال خيال ثقافي وفلسفي احتجاجي. هذا الخيال المتمفصل مع بنى سردية تندرج ضمن الحكاية، يعمل كفقاعة صماء، لا تكترث عمداً للإنذارات الروسية. فالتسلية والقصص القديمة والأعراف تقدم تشكيلة من الإجابات على إمبريالية روسية لا تعيَّن بصراحة أبداً. لكن التلميحات كثيرة، كمحادثة محرري إرمينيا في إحدى المقابر «الإخوة ساروويان، أ. أجرابيتيان، أ. أبرامجان، 1968»، وتأخذ الأفلام غير الروسية بالحسبان، حتى تفكك الاتحاد السوفييتي، الإنجازات التي قام بها السوفييت «والكهرباء. . . » لكنها تأبى مجاراة الخيال الثقافي للنظام. وتُقرأ جبهة الرفض المشتتة هذه عبر العديد من الطقوس التي تجري ضمن الخلية الأسرية. هذه الأعمال القوية بغفلتها المستفزة إزاء التمثيل السياسي المهيمن، تميل إلى مطالب مجهولة لدى الفيلموغرافيا الإجماعية الغربية، مفارقة الحياة اليومية، وجمال الكائن الحي.

في مجال أكثر قساوة، تترجم الفيلموغرافيا الفلسطينية- الإسرائيلية تيهاها من خلال الدراما المأساوية. وقد ارتبط هذا القالب ارتباطاً وثيقاً بأوصاف قتالية، ومثاله الأبلغ «الحقل الأخضر، Sadot yeroukim /1989)، لإسحاق تزيبل ييشورون (Yitshak tzepel yeshurun)، الذي يبين آلية العنف عبر نزهة هذيانية لعائلة يهودية ضلت الطريق في الأراضي الفلسطينية.

إن تمثل النزعة الاستعمارية في مستهل القرن الواحد والعشرين يكشف عن تركيب عقلي حقيقي يجمع بين وجود الذاكرات الفردية ووجود ثقافات الرفض الصريحة قليلاً أو كثيراً، فنصيب المنافسات المحلية، على سبيل المثال، يبقى قليلاً في الخيال الفيلمي للاستعمار. وحتى الآن، لم تتعرض الفيلموغرافيا التركية لإبادة الأرمن قط، ونادراً ما فعلت للمشكلة الكردية، بينما تظل الفيلموغرافيا الأرمنية في الاتحاد السوفييتي السابق مصطبغة بالكارثة.

والواقع هو أن الخيال الاستعماري يتبع في أكثره الولايات المتحدة، انطلاقاً من موضوعات إنسانوية قابلة للتفاوض: فالأفلام ذات المشاهد الكبرى تعمل على مؤثرات القناع، بتبنيها معياراً حياديًا دون حساسية تاريخية. ونشهد نظراً لقواعد التوزيع الدولي

الـــضمنية، اســـتبدالاً بطيئاً للقيم الجماعية التي تفضل أخلاقاً كونية جد قريبة أحياناً من تقليد «عبء الرجل الأبيض القديم»، على لواعج الحب وعلى الشرف «من نمط الغازون الوحـــيدون». وعقلنة العواطف هذه تشكل خاصة السينماتوغرافيا الغربية منذ سنوات (1980)، كمـــا تـــشهد علـــيها النـــسخ المتعددة لـــ «كرستفر كُلمبُس» أو السلسلة الإثنولوجـــية- الحداثية «إنديانا جونز»، فلابد أن تذكرنا أحوال هؤلاء الأبطال الجدد النفسية بسلوك السيد سبوك (Spock)، الفينوسي الهجين في المركبة الفضائية «أنتربرايز/ Entreprise)، الذي عرض في سنوات (1960)، وحساسيته هي الإنعكاس المقلوب لفهمه العلمي للمعطيات. .

إن تمـــثل النزعة الاستعمارية يشمل في التوافق ذاته النظرات التي كانت منفصلة قديماً لأوربة وأمريكا. والجمهور يدرك تأثير التشابه، لكن دون أن يتمكن من تعرفه، لافتقاره إلى معارف تاريخية دقيقة. والخلاصة إن إيديولوجية والت ديزني (walt Disney) المكيفة مـــع الفيلم التاريخي تقدم أفقاً تقنيًا لتفسير الماضي «تهاجر الأفلام عبر التاريخ كما تفعل عـــبر صـــمت المسافات بين الكواكب». إذ يعبر الماضي عن نفسه كمنظر جماعي دون غـــرابة، أي دون هـــوية قوية. ويعود الاستعمار حينئذ المتحف الخيالي للأفلام الروائية. فـــتحولات الحاضـــر تهمـــل موضـــوع تاريخ جماعي يبدو سرده موكلاً دائماً لمونتاج الأرشيفات المُعلّق عليها.



5/ 6) الزنجوية: هل هي شكل من العنصرية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي؟ تأملات حول الإيديولوجية الزنجية- الإفريقية في موريتانيا*

مارييلا فيللاسانته سيرفيللو (Mariella Villasante Cervello)

لا يعلن نمر أنه نمر
وول سويينكا (Wole soyinka)

في إطـــار الدراسات الإفريقية، نحن معتادون على الخطابات المتخصصة وأحياناً العادية التي تشير إلى الإيديولوجية العنصرية للمستعمِرين الأوربيين إزاء الشعوب الإفريقية المقهورة إن قلـــيلاً أو كثيراً بحسب المناطق والفترات التاريخية المعنية. إلا أن هناك عنصراً على مثل تلـــك الأهمية لفهم ماضي وحاضر هذه الشعوب يغفل بانتظام: وهو تبني بعض الشعوب المقهورة والمهيمَن عليها والمستعمَرة الإيديولوجيات الأوربية ذاتها حول العرق، التي كانت رائجـــة في الكـــتابات «المسماة تخصصية» الأنثروبولوجية الطبيعية في القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، وهي نصوص أنثروبولوجية كانت تشرعن فكرة تفوق العرق الأبيض، والممارسات العنصرية لأعوان الاستعمار الفرنسي في إفريقية.

وأحد أبلغ الأمثلة على تبني الإيديولوجية العرقية المستوردة من أوربة إلى إفريقية، هو دون شك إيديولوجية الزنجوية، التي اختُلِقت وطورت من قبل مثقفين إفريقيين «وبخاصة

لــيوبولد ســيدار سنغور Lépold sédar sengor» وأنتيليين «ومنهم إيميه سيزير»، خلال سنوات (1930). وبانتقالها إلى الميدان السياسي، تواصل الزنجوية التحرك في أيامنا ببلدان مثل موريتانيا والسنغال المجاور. والفرضية التي أريد تقديمها هنا هي إن الزنجوية شكل من العنــصرية التمايــزية- عنــصرية تطرح كياناً إنسانيًا متمايزاً- موروثة من الاستعمار الفرنــسي، وغــريبة تماماً عن إيديولوجيات الغيرية الاجتماعية، وتصورات الآخر لدى الشعوب الإفريقية. وسأتعرض فيما بعد لمسألة تأثير الزنجوية في ظهور حركات سياسية «زنجية- إفريقية» في موريتانيا، بما أن هذه النقطة تشكل الخلفية التاريخية والإيديولوجية للعــنف الــسياسي الــذي عرض بمصطلحات عرقية، وللمذابح الفظيعة التي جرت في موريتانيا وفي السنغال العام (1989).

قــد يــبدو تقديم الإيديولوجية الزنجوية كشكل من العنصرية التمايزية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي عملاً فاضحاً. غير أن هذا الاقتراح ليس جديداً. فبورديو (Bourdieu)، وهــو يتطرق لمسألة التمايزية الاجتماعية، يلاحظ أن «الزنجوية على طريقة سنغور تقبل بعــض ملامح التعريف المسيطر للأسود، كالحساسية، «لكنها» تنسى أن «التمايز» لا يظهر إلا عندما تؤخذ وجهة نظر المهيمِن على المهيمَن عليه، وأن هذا نفسه الذي يقوم بالتمايــز هــو نتيجة علاقة تمايز تاريخية»[1]. وبطريقة أكثر جلاءً، يستدعي فيوفيوركا (Wioviorka) مــشكلة الإرث الغربي في المجتمعات المستعمَرة، وبخاصة الاستحواذ على مفهوم «العرق» المقترن بالهوية الاجتماعية» (. . .) نلاحظ أن فكرة العرق، في الوقت الــذي تخلت عنها غالبية السلطات العلمية والأخلاقية في العالم الغربي، تأخذ للمفارقة، طــريقها في جانــب أولئك الذين كانت حتى الآن تصمُهم وتقمعهم أو تقصيهم، هذه الطــريق هي نتاج مدهش أحياناً لنسبية ثقافية دُفعت إلى نهايتها. (. . .) لكن الأكثر إدهاشاً هنا، يذهب إلى ما وراء هذا المسلك الفكري، إنه في تطور تيارات هوياتية، على خلفــية الــيقظة الوطنية والعمل المعادي للاستعمار، تُراوح بين تعريفاتها لنفسها ثقافيًا بالأحرى، أم تاريخيًا وسياسيًا أو عرقيًا- مع نداءات عندئذ، على سبيل المثال، للإفريقية أو للزنجوية، أو لمشروع (قوة سوداء/ Black Power)»[2]، وبكلمة مختصرة، «إن المهيمَن علــيهم أيــضًا يــستطيعون الاستحواذ على موضوع (العرق)[3]، والحال، كما يوضح فيوفوركا، أن «العنصرية» هي أكثر من مجرد فكرة للإقصاء أو لرفض الغيرية. فالعنصرية معــرَّفة بطــريقة دقيقة، تتضمن «وجود فكرة صلة بين الصفات أو التراث «الجسدي، الوراثــي أو البيولوجــي» لفرد ما «أو لجماعة ما» والمميزات الفكرية والأخلاقية وبهذا المعنى فالزنجوية شكل من العنصرية التمايزية.

غير أننا نلاحظ أن التحليلات لهذه المسألة في فرنسا، لاتزال نادرة، بل غير موجودة «بقدر ما أعرف» بالنسبة لحالات بعينها كحالة الزنجوية. هل هذا لأن فكرة تأكيد عرقي تفضي لممارسات عنصرية، تبدو غير معقولة لدى شعوب «سوداء» مستعمَرة سابقاً- باعتبار أن للأوربيين وحدهم احتكار العنصرية؟ أم لأن الإيديولوجية الاستعمارية الجديدة في اعتبار الأفارقة ضحايا، لاتزال تمنع تحليلاً للزنجوية؟ إلا إذا كان السبب هو أننا لا نجرؤ على التذكير بأن الزنجوية كانت شُرعنت على نطاق واسع من قبل أعلام المثقفين الفرنسيين مثل سارتر، غريول (Griaule)، بالانديه (Balandier)، جيد أو مونو (Monod) - كي لا نذكر إلا هم، وهو ما سيضع إسهاماتهم في إشكاليات اجتماعية أخرى موضع الشك[4](14).

1/6/5) إيديولوجية الزنجوية: عنصرية تمايزية

إذا ما كان من المتعارف عليه اعتبار إيميه سيزير، الشاعر الأنتيلي من غوادالوب، مخترع كلمة «زنجوية». فإن ليوبولد سنغور كان المنظر والمروج لها. فقد اصطنع سيزير وسينغور ثم ليون غوتران داماس (Léon gotran Damas) فيما بعد المفهوم أثناء دراستهم في باريس، وسيُستعمل للمرة الأولى من قبل سيزير في مجلة «الطالب الأسود» (L'Etudiant Noir) في عام (1931)[5].

وسيحرص سنغور، طوال كل حياته السياسية والأدبية على تعميق معنى هذا المفهوم. ولفهم كل ما يتضمنه هذا المفهوم، هذه فقرة طويلة من مقدمة «حرية1، الزنجوية والإنسانية» (Négritude et humanisme ،Liberté 1)، وهو مختارات من النصوص التي كتبها سنغور، منذ ثلاثينيات القرن الماضي[6]:

«أنا أعرف أن المؤلِّف سيكون موضع خصام حول فكرة الزنجوية، من البيض ومن الزنوج. وأخشى أن لا يكون هذا الخصام إلا حول الكلمات، وليس الفكرة. فالزنجوية هي ما يدعوه الأنغلو- ساكسون بـ «الشخصية الإفريقية». والأمر لا يعدو كونه تفاهماً حول الكلمات. فلماذا يكافح الأفارقة في سبيل الاستقلال، إن لم يكن ذلك لاستعادة شخصيتهم الإفريقية والارتقاء بها والدفاع عنها. والزنجوية هي بدقة، الوجه الأسود لهذه الشخصية، والوجه الآخر هو العربي- البربري، وفي كل هذا الخصام، فيما وراء الكلمات أو بالأحرى فيما تحتها، عقدة يُخشى من تشخيصها، ومن شفائها.

«إن الزنجوية إذن هي الشخصية الجماعية الزنجو- إفريقية، ومن الطريف سماع البعض يتهموننا بالعنصرية، وهم لا ينفكرون ينادون بـ «الحضارة الإغريقية- اللاتينية»

وبـــــ«الحضارة الأنغلو- ساكسونية»، أليس كذلك يا عزيزي دوني دو روجمون (Denis de Rougement)؟ اليـــسوا أوربيين أجلاء موريس ديلافوس (Maurice Delafosse)، وليو فروبنيوس (Leo Frobnius) هم الذين حدثونا عن «حضارة زنجو- إفريقية»؟ وكان معهم الحـــق. وقـــد اكتفينا بدراستها- بعيشها- وبإعطائها اسم الزنجوية، أقول «نحن» وكدت أنسى إعطاء مالسيزير لسيزير، فهو الذي اخترع الكلمة في سنوات (1932-1934).

«وإذن ليست الزنجوية عنصرية، وإذا ما بدت عنصرية في البداية، فلمعاداة العنصرية، كما لاحظه جان بول ساتر في «الأورفة السوداء/ Orpfée Noir)، إذ إن الزنجوية إنسانية في الحقيقة، وهي موضوع هذا المجلد الأول من «حرية».

«ســيكون مـــن الحمق إنكار وجود عرق أسود، وخليط، وفضلاً عن ذلك عربي- بربري، وخواساني (Khoisan). لكن العرق بالنسبة إلينا ليس كياناً، أي جوهراً: إنما هو ابـــن الجغرافيا والتاريخ، إنه بعبارة أخرى، الجغرافيا مضروبة- وإذن معدَّلة- بالتاريخ، ومـــع ذلـــك هـــو واقع، ليس بالمعنى الهتلري، بل بمعنى بيير تايار دو شاردان (Pierre Taillard de chardin).

«والحال إذن، أن الزنجوية هي كما أحب أن أقول، مجموع القيم الثقافية لعالم السود، كمـــا تتـــبدى في حياة وفي مؤسسات ومناشط السود. أقول إن هنا واقعاً، أي عقدة الوقائع، فلسنا نحن الذين اخترعنا تعبيرات «الفن الزنجي»، «الموسيقى الزنجية»، «الرقص الزنجي» كما لم نخترع قانون «الإسهام» بل هم البيض الأوربيون< أما نحن، فهمُّنا منذ ســنوات (1932-1934)، همـــنا الوحيد كان الاضطلاع بهذه الزنجوية، بعيشها، وبعد عيشها تعميق معناها. لتقديمها إلى العالم كحجر الزاوية في تأسيس الحضارة الكونية التي ستكون الإنجاز المشترك لكل العروق ولكل الحضارات- أو لن تكون أبداً.

«وبهذا تكون الزنجوية المنفتحة إنسانية. فقد أُثريت حقاً بإسهامات الحضارة الأوربية، وقد أثرتها. (. . .).

«وإذا مـــا كـــان ثمة عرق- وكيف ينكر؟ فالعرق الذي يكلمه هنا هو صوت دون كـــراهية. لقد نسينا كل شيء، كما نحسن النسيان: نسينا المائتي مليون من الموتى جراء تجـــارة الرقيق، وفظائع الغزو، ومذلة وضع الأهلي، ولم نحفظ منه إلا الإسهام الإيجابي. فقـــد كنا الحبة التي وُطئت بالأقدام، الحبة التي تموت، حتى تولد الحضارة الجديدة. على قدر الإنسان، بكليته».

في هـــذا النص مفارقة مزدوجة. فهو في البداية يصرح بالموضوع «العرقي والثقافي» للـــزنجوية، لكـــن التعريف الذي يعطيه لها غير متماسك البتة. وسنغور يؤكد هكذا أن

الـــزنجوية هـــي «الـــوجه الأسود» للشخصية الإفريقية، باعتبار الوجه الآخر «عربيًا- بربريًا» وفيما بعد، ينكر الاتهام بالعنصرية محتجاً بأن الأوربيين «فروبينيوس وديلفوس» هـــم الـــذين تكلموا أولاً عن «الحضارة الزنجو- إفريقية»، ثم يذكّر بأن الزنجوية إذا ما بـــدت عنـــصرية «في البداية» فلمعاداة العنصرية «طبقاً لكلمة سارتر الغريبة»، ويزعم لاحقـــاً أن «العرق» واقع وليس جوهراً، بينما يشير تعريفه للزنجوية إلى «القيم الثقافية» لـــ «الـــسود» أضـــف إلى ذلـــك أنـــه عندما يتكلم عن الاستعمار يجعلنا نعتقد أن «الإسهامات الإيجابية» وحدها هي التي احتُفظ بها في الإيديولوجية الزنجوية، على الرغم مـــن الأوجـــه السلبية. والخلاصة أن سنغور يريد إنكار اتهام بالعنصرية، وُجِّه على كل حـــال في ســـنوات (1960)، لكنه يفعل ذلك بطريقة متناقضة إلى درجة يقدم فيها هو نفسه الحجج المفضية إلى نقد محايد.

5/ 6/ 1/ 1) التعارض العرقي بين السود والعرب- البربر

ليس التعارض العرقي بين السود والعرب- البربر موضوعاً أوربيًا، بل يضرب بجذوره علـــى الأرجـــح في الإيديولوجيات العربية التي اصطُنعت بعد الفتح العربي والإسلامي، فكمـــا يذكر مارك فيرّو، «إن العربي والمسلم، في البداية، مترادفان، لكن بقدر ما كان اعتناق الإسلام يزداد، بالقوة أكثر الأحيان، ظهر صنف جديد، غير العرب الداخلين في الإسلام»[7]. ومن بين هؤلاء تجد الشعوب الإفريقية نفسها مشمولة بتسمية (السودان) Sudan. والأخلاق الإسلامية لا تميز «عروقاً متفوقة أو خفيضة»[8] لكنها ترتب الشعوب تـــبعاً لمعـــتقداتها الدينـــية. ومـــع ذلك، خلق التوسع الإسلامي نمطاً جديداً من التمييز العنـــصري، ويفـــسر برنارد لويس هذا التغيير الهام في الموقف بثلاث واقعات جديدة: تـــضمن الفتح إقامة اختلافات بين «فاتحين» و«بلدان مفتوحة» وعُد المسلمون من غير العـــرب كأخفض منهم. الواقعة الثانية هي تنامي معارف العرب بالبلدان النائية، وهكذا كانـــوا يقـــرنون البشرة الفاتحة بالحضارات المتطورة، والناس من ذوي البشرة الحالكة بالحضارات الأقل تطوراً، أخيراً، الواقعة الجديدة الثالثة هي توسع تجارة الرقيق واسترقاق الجماعات غير المسلمة، من أي «لون» كانت.

كما يجدر التذكير أيضًا بأن مفكرين عرباً- بربر، قبل الاستعمارات الأوربية بكثير، كـــابن خلـــدون الذائع الصيت- الذي كان يعيش في تونس القرن الرابع عشر- كانوا يـــتحدثون بمفهومات عرقية قريبة من المفهومات التي ستطورها الأنتروبولوجيا الطبيعية الأوربية في القرن التاسع عشر. إذ يطور ابن خلدون في (مقدمة) تاريخه الشامل الفكرة

«الموروثة عن الإغريق» بأن للمناخ تأثيرات مباشرة على حالة الحضارة وعلى طباع الشعوب، فالسودان والصقالبة (السلاف) ينتمون للشعوب ذات «الطبع الحيواني»، باعتبار أن هذا التعريف يعتمد على مميزات طبيعية، وفيما يتصل بالسودان، يكتب ابن خلدون «يتصف أهل السودان كما رأينا، بالخفة في غالبهم، والطيش وكثرة الطرب. ويميلون إلى الرقص ما إن يسمعوا الموسيقى. ويقال إنهم ضعاف العقول، ذلك أن السرور والابتهاج يحصلان، كما يقول الفلاسفة، من تمدد وانتشار الروح الحيواني. بينما ينتج الحزن، في المقابل، عن انكماش هذا الروح (. . .) والحال أن السود يعيشون في البلدان الحارة. والحرارة تهيمن على مزاجهم وتكوينهم، (. . .) ومصر مثال آخر على ذلك فالمصريون مشهورون بمرحهم، وخفتهم وعدم اكتراثهم»[9].

وهكذا ستصبح شعوب السودان، باعتبارها «وثنية، غير متحضرة» هي المفضلة للاسترقاق- إذ صار من المتعذر أكثر فأكثر الحصول على عبيد من السلاف- وستصنف في أسفل الترتيب للحكم العربي.

يذكر مارك فيّرو في (تاريخ الاستعمارات)، متعرضًا لمسألة عنصرية غير الأوربيين أن «التقليد المعادي للاستعمار الذي أصبح مرادفاً لـ (العالم الثالث) هذه العقود الأخيرة، ظل لوقت طويل صامتاً سواء عن دور ومسؤولية العرب في تجارة الرقيق والاسترقاق أم عن عنصريتهم أيضًا»[10]. إلا أن المحاججة حول العبودية، كما يوضح فيرو، قد ضُخمت وبولغ فيها أيضًا «وكون الأشغال والملتقيات حول تجارة الرقيق والعبودية تبحث في أكثرها الأطلسي، هل هي مصادفة؟»[11]. سأجيب بأن هذا ليس مصادفة، لأن الأهمية المبالغ فيها الممنوحة لمسألة تجارة الرقيق، لا تبدو غريبة عن تأثير إيديولوجية الزنجوية في فرنسا، وفي مستعمراتها السابقة.

ومن جهة أخرى، تأثرت مسألة تجارة الرقيق كثيراً بإيديولوجيات تحمِّل المسؤولية للأوربيين وحدهم أو للعرب، ولا تأخذ في الحسبان مشاركة الأفارقة أنفسهم في هذه التجارة المشروعة خلال عدة قرون. وتُذكَر أيضًا فكرة أن تجارة العبيد عمل أوربي، وهو خطأ بيِّن. ففي إطار التراتبيات الاجتماعية، تشكل الضروب القصوى للتبعية «أو الاستعباد المنزلي»، والاسترقاق وتجارة العبيد، جزءاً من تاريخ كل الشعوب المتوسطية، والصحراوية، والساحلية، والجنوب صحراوية[12]، ولذا لا يبدو مناسباً استمرار الكلام عن تجارة السود، دون التكلم في الوقت ذاته عن تراتبيات المكانات، وعن أشكال الاستعباد الموجودة في إفريقية التي تدوم، بعد مغادرة الأوربيين المادية بكثير، في بلدان كموريتانيا ومالي والنيجر أو السودان.

بعد كل هذا، لا يهتم سنغور البتة بالتراتبيات الاجتماعية الثقافية الجديدة الناجمة عن الفــتح الإســلامي في إفريقية. ويفضل استلهام الإيديولوجيات الأوربية والفرنسية التي تخللت تربيته في بلده الأصلي، السنغال، إذ سجله أبوه، وهو نفسه كاثوليكي، في جزيرة غــوريه «وهــي إحدى الدوائر الأربعة (لذوي الأصل) السنغالي، جعله يُعمَّد. وأُرسل سنغور في (1914) للدراسة في البعثة الكاثوليكية الفرنسية في نغاسوبيل (Ngasobel)، التي كان يديرها آباء الروح القدس. ويتحدث سنغور نفسه عن تأثير هؤلاء الكهنة في تربيته، عندما يكتب بأنهم «كانوا فهموا بأن أول حركة في تربية جيدة تقوم على تجذير الطفل في أرضه، وفي القيم الثقافية لشعبه بل لقوميته، وفقط بعد هذا التجذير يمكن له الانفتاح علــى الإسهامات المخصبة للحضارات الأخرى، هذه الحضارات المعتبرة (متفوقة) كما كان يعتقد الآباء الطيبون»[13].

إن التجذير كطريقة لتحدي وضع الأفارقة ضمن «قيمهم» الضروري للانفتاح على الحــضارة المــتفوقة الأوربية، يعبر بكلمات أخرى، عن إيديولوجية الزنجوية التي تكون أثريت بإسهامات الحضارة الأوربية والمسيحية.

5/ 6/ 1/ 2) شرعنة النظريات العرقية من قبل الأنثروبولوجيا الطبيعية الأوربية

لتأســيس وشرعنة الإيديولوجية الزنجوية، من وجهة نظر «علمية» يستند سنغور إلى «أوربــيين أجلاء» موريس ديلافوس وليو فروبينيوس، ويمكن الاعتقاد، لدى قرائتنا له، بأن مجرد كون أوربيين تحدثوا أولاً عن «حضارة زنجية- إفريقية» وليس الأفارقة يشكل في نظره برهاناً على صحة مفهوم كهذا.

ويوضح فكرته حول هذه النقطة حين يكتب:

«أتبنى كلمة (زنجي) بعد آخرين، فهي مناسبة، هل هناك زنوج، زنوج أنقياء، زنوج سود؟

إن العلــم (هكــذا) يقول لا. وأنا أعلم أن هناك، وكان هناك ثقافة زنجية، يشمل مــيدانها بلــدان الــسودان وغينيا والكونغو بالمعنى الكلاسيكي للكلمات، لنستمع إلى الإثنولوجي الألماني «بملك السودان إذن، هو أيضًا، حضارة محلية ومتأججة، والواقع أن الاستكشاف لم يلتق، في إفريقية الاستوائية، إلا حضارات قديمة، قوية ونضرة، حيثما لم تنزع الهيمنة العربية ولا الدم الحامي أو الحضارة الأوربية عن الفراشات السود الغبار عن

أجنحتها الجد جميلة قديماً، في كل مكان»! ثقافة (. . .) واحدة ووحدوية: «لا أعرف أي شعب في الشمال يمكن أن يقارن بهؤلاء البدائيين، من حيث وحدة الحضارة».

«حضارة أدقق: أيْ ثقافة ولدت من الفعل المتبادل للعرق والتقاليد والبيئة، والتي بعد هجرتها إلى أمريكا، ظلت سليمة في أسلوبها إن لم تكن في عناصرها العملانية. الحضارة اختفت ونسيت، لكن الثقافة لم تندثر. والعبودية بالذات عوضت البيئة، كما عوضت فعل الاختلاط التفكيكي»[14].

مؤلف ليو فروبينيوس المذكور هو (تاريخ الحضارة الإفريقية/ 1933)، وترجم إلى الفرنسية في (1952)، أما مرجع موريس ديلفوس الأساس «الزنوج» فنشر في (1927). من الواضح أن هذين الإثنولوجيين كانا يؤسسان تفكيرهما ضمن إطار الأنثروبولوجيا الطبيعية التي طُورت في القرن التاسع عشر (تم استعيدت خلال العقود الأولى من القرن العشرين)، وكانت تعطي تفسيراً بيولوجيًا للاختلافات بين الجماعات البشرية، المصنفة طبقاً لمعايير عرقية. وقد أثارت أعمال فوربينيوس في ألمانيا انتقادات الأوساط الجامعية، إلا أن هذا الإبعاد يبدو مستغرباً لأن «تصورات فوربينيوس حول التاريخ الثقافي لإفريقية، ومنها فكرة التطور الدوري للحضارة الإفريقية، لم تكن بعيدة عن أفكار العديد من زملائه- ومنهم ف. غريبنر F. GraebRer، وب. أنكيرمان B. Ankermann»، كما يلاحظ إيزار (Izard)[15]. والواقع أن فوربينيوس ليس فكراً فريداً من نوعه، كما يظن إيزار، فمفهومه الوحدوي للحضارة الإفريقية، الذي يمنح المكانة الأولى للتعبير التشكيلي، وأطروحته عن «الدورات الثقافية/ Kulturkreisen)[16](15) تندرج ضمن الأفكار الساذجة للحتمية العرقية الشائعة على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية الأوربية ذلك الزمان. وهذه الأفكار موجودة أيضًا في أعمال ديلافوس، المتصرف الاستعماري الفرنسي في إفريقية الغربية (ساحل العاج، السودان الفرنسي) الذي صار إثنولوجيًا وعالماً لغويًا[17].

والحال «أنه ينبغي القول من الوهلة الأولى وبجلاء إن العلوم الاجتماعية أسهمت على نطاق واسع في اختراع العنصرية، وصياغتها المذهبية والعلمية». أضف إلى ذلك «أنها منحت مكاناً هاماً لمفهوم العرق»[18]. وصنعت منه أكثر الأحيان مقولة تسمح بتوضيح بنية المجتمعات أو تغيراتها، أو حركة التاريخ - فاتحةً عندئذ الطريق لعنصرية الإيديولوجيين».

ويوضح بوتيش (Boetsch) وفيرييه (Ferrie') هذه المسألة:

«يُدرس بنو الإنسان، بالنسبة للأنثروبولوجية الطبيعية، أولاً كأقسام داخل نوع «لدى أنصار وحدة الأصل» أو كمجموع أنواع متبادلة الإخصاب «لدى أنصار تعدد الاصل». فتجري مقاربة الإنسان، بعبارة أخرى، أولاً حيوانيًا، بحسب تعبير كاترفاج

(Quatrefage) (III1865). والواقع، أن التنوع الإنساني متصوَّراً هكذا- كهيئات كامنة تجمع سمات حيوانية محدودة ومتشابهة- كان قابلاً للتصنيف السلالي ولتحولاته [. . .] يمكـــن بالطبع الحكم بالسخافة على هذه الإرادة في التصنيف، لكن علينا أن نتذكر أنها الطريقة الأكثر وضوحاً للمعرفة، لأنها تبسط الكائنات وتثبتها. وربما كانت هذه الطريقة في العمل تبدو عملية- أو دون عواقب على الأقل- طالما كانت الجماعات البشرية يُنظر إليها بصفة عامة، انطلاقاً من بعض المميزات (الجلية) من وجهة نظر التجربة المشتركة- مثل (الألوان)، لكن ينبغي الآن الانتباه لواقع أن الأنثروبولوجيا تطورت في الوقت الذي كانـــت أوربة تستعمر العالم، وحيث كانت الحركيات القوية تتحفز للانطلاق، أي في اللحظـــة التي كان التنوع أحد العناصر البارزة للتجربة المشتركة للعالم [. . .] فالعالم كان بالنسبة للأنثروبولوجيا الطبيعية مؤلفاً إذن من جماعات (عرقية): ومن وجهة النظر هـــذه، كانت العلاقات بين جماعات مختلفة علاقات تسيرها المنافسة عوضًا عن التفاهم، والهيمنة عوضًا عن التعاون»[19].

نحـــن نعلم أن النظريات العرقية للأنتروبولجيا الطبيعية انتقدت على نطاق واسع. وتم تجاوزهـــا في مـــرحلة مابعـــد الحرب، عندما جرى تجنب استعمال مصطلح العرق في الأوســـاط الأكاديمية بعناية- إلا من قبل الجهلة. إذ كان يذكر في الواقع بخزي المذاهب النازية في تفوق العرق الآري[20]. واصطنعت هكذا مفهومات أنتروبولجية أكثر تعقيداً، واســـتعملت في الكتابات الأكاديمية لما بعد الحرب. ونذكر هنا أعمال فريدريك بارث (Fredrik Barth)، الأنثروبولوجي النرويجي، الذي ضبط تصور مفهوم «المجموعة القومية/ groupe ethnique» في 1969- مقولة نسبة وتعيين هوية يقوم به المعنيون بالأمر أنفسهم- ومفهـــوم «القومـــية» باعتبارها هوية اجتماعية في طريق البناء، بين هويات اجتماعية أخرى[21].

إلا أن مـــصطلح «عرق» ومشتقاته يظل مستخدماً في اللغة الدارجة لغالبية اللغات الغـــربية، لأنه يندرج على الأرجح ضمن حس مشترك معتبرا (موضوعيًا) فيُميِّز الناس عندئذ بحسب لون بشرتهم وشعرهم أو عينيهم، وتُربَط بمميزات أخلاقية، وهكذا. بينما «يصبح العرق مفهوماً مضاداً للعلم، ومؤذيًا بالنسبة للذين يتبنون العلم والأخلاق، نجده يُـــشرَع من قبل الجماعات المهيمَن عليها أو المستبعَدة في معركتها[22]. ففي هذا الإطار ينبغـــي وضع انبثاق وتطور الإيديولوجية الزنجوية التي يشير خطابها المركزي إلى انتماء الـــزنوج إلى (عرق أسود). والتي تجنِّس سمات الثقافة لشعوب إفريقية مختلفة، بضمها إلى حـــضارة سوداء مفترضة بمثل عولمة الحضارة الغربية (الأوربية، علينا أن نقول). وهو ما

يحـــيل إلى النظـــريات الأنثروبولوجية الأوربية التمركز التي دافع عنها «معلما» سنغور، فـــروبينيوس وديلافوس، والتي هي بالطبع، خاطئة تماماً. إذ لا يمكن لتلون البشرة باللون ذاتـــه أن يمثل وحدة في الثقافة والحضارة في إفريقية ولا في أي مكان آخر. ومع ذلك، تواصـــل منـــشورات عديدة الظهور، تكريماً لسنغور، دون الإشارة إلى السمات العرقية لإيديولوجيته.

5 / 6 / 1 / 3) الزنجوية، عنصرية لمعاداة العنصرية

ســـنغور ينكـــر ويؤكد في آن، أن إيديولوجية الزنجوية تحتوي عنصرية، ولدعم هذا الموقف يستنجد بسارتر، عندما يكتب، في «أورفيه السوداء»[23] هذه الأقوال الغريبة:

«[. . .] إن الزنجـــي، على غرار العامل الأبيض، ضحية للبنية الرأسمالية لمجتمعنا: إذ يكـــشف لـــه هذا الوضع عن تضامنه الوثيق، بصرف النظر عن لون البشرة، مع بعض طـــبقات الأوربيين المضطهدين مثله، ويحثه على التفكير في مجتمع دون امتيازات، يكون فـــيه لون البشرة مجرد عرض. لكن الاضطهاد إذا ما كان واحداً فإنه يقع بحسب التاريخ والظـــروف الجغـــرافية: فالأســـود ضحيته من حيث هو أسود، وباعتباره من الأهالي المـــستعمَرين أو من الأفارقة المنفيين، ولأنه يُضطهد بعرقه وبسبب عرقه، فعليه بعرقه أن يكتسب الوعي (. . .)، والوحدة النهائية التي ستقرِّب بين كل المضطَهدين في المعركة ذاتها، يجب أن تكون مسبوقة في المستعمرات بما سأسميه لحظة الانفصال أو السلبية: فهذه العنـــصرية المعاديـــة للعنـــصرية هي السبيل الوحيد الذي يمكن له أن يفضي إلى إلغاء الاختلافات العرقية».

فللكفـــاح بالنـــسبة لسارتر، معيار مزدوج: إذ إن المعركة في المستعمرات يجب أن تتأســـس على الدفاع عن التمايز لدى السود- وذلك ليس «عنصرية مضادة للعنصرية» كما يدعي بل شكل من العنصرية وحسب. ويجري كل شيء لدى سارتر، كأن «لون البـــشرة» والانـــتماء «العرقـــي» كانـــا واقعين موضوعيين، بمثل موضوعية الاضطهاد الاســـتعماري. وكل الذين كانوا يكتبون في مجلات مثل (الحضور الإفريقي/ Présence Africaine)[24]، كانـــوا يقاسمـــونه بالفعـــل وجهات النظر العرقية هذه المتأثرة بمذاهب الأنثـــروبولوجيا الطبيعـــية، وربما بالتمركز حول القومية الضمني وغير الواعي. إلا أن بورديـــو يذكـــر بحق- وكنت رجعت إليه آنفاً- أن تأكيد التمايز لا يفلت من شكل للجوهـــرانية، حاضـــر في زنجـــوية سنغور الذي يأخذ على عاتقه تعريفات الأوربيين المهيمنين، للسود المهيمَن عليهم، والذين تشكل الحساسية الخاصة «سمتهم المسيطرة».

5/ 6/ 1/ 4) المميزات العرقية للسود: جوهرانية وتمايزية

لا تستعيد الزنجوية التي يدافع سنغور عنها موضوع «الحساسية» وحسب بل كل السمات أو بالأحرى كل الأفكار المسبقة التي اصطنعها الأوربيون المهيمنون حول «الأسود» وبخاصة زمن المستعمرات. فهناك في كتابات سنغور روح زنجية، وحساسية انفعالية، وفكاهة، وإحيائية:

«إن الانفعال زنجي مثلما العقل هيليني [. .]، إن طبيعة الانفعال والحساسية لدى الزنجي، تفسر موقفه إزاء الشيء، مُدرَكاً بمثل هذا العنف الجوهري. لكن، بما أن الزنجي انفعالي، فالشيء مدرَك في مميزاته الشكلية وفي جوهره في آن. ويجري الكلام عن واقعية العاطفيين وافتقارهم للخيال. الواقعية الزنجية التي ستكون، في أوضاع غير إنسانية، رد فعل الإنساني للوصول إلى الفكاهة. سأقول في الوقت الحاضر إن الزنجي لا يستطيع تخيل الشيء مغايراً له في جوهره، إذ يمنحه حساسية وإرادة وروح إنسان، ولكن، إنسان أسود، وقد لُفت الانتباه إلى أن هذا، ليس من التشبيه بدقة، فليس للجن، على سبيل المثال، صورة إنسانية دائماً، ويجري الكلام أيضًا عن إحيائيتهم، وسأقول نزعتهم النفسية الإنسانية، التي ليست تمركزاً حول الزنوج بالضرورة. . »[25].

وتُذكر سمات أخرى لـ «الزنوج» أيضًا: كأهمية الثرثرة، والموسيقى الزنجية والرقص[26]، والانفعالية على وجه الخصوص:

«وهكذا يعرِّف الزنجي نفسه جوهريًا بقابليته للانفعال: وعن حق يتكلم الكونت كايسرلنغ (Kayserling) عن (الحيوية العاصفة) وعن (الحرارة الانفعالية الشديدة للدم الأسود) في تأملات جنوب- أمريكية، ص 820، لكن ما يثير انفعال الأسود ليس الوجه الخارجي للشيء، بل الواقع، أو الأفضل- بما أن (الواقعية) صارت حسية- ما وراء واقعيته (. . .) وهذا يعني أن الزنجي صوفي، فما وراء الواقع يبلغه إذن. ولكن بعنف جوهري، يغادر معه أناه للاتحاد بالشيء لمعرفته بالتماهي معه، وهو موقف إنكار ذات ومماثلة، وليس هيمنة: إنه موقف حب»[27].

وليس في الإمكان شرح أفضل للأفكار الجوهرانية والتمايزية المبسِّطة المطبقة على شتى الشعوب الإفريقية المشمولة بتسمية مؤسَّسة على وحدة «عرق أسود». فتظهر الإيديولوجية الزنجوية هكذا كشكل من العنصرية التي تسلم، بحسب ب. تاغييف P. Taguieff، بعدم قابلية الاختلافات الثقافية للتخفيف: «عنصرية لا تسلم للوهلة الأولى بتفوق بعض الجماعات أو الشعوب على أخرى، بل (فقط) بضرر محو الحدود، وعدم

توافــق أساليب الحياة، والتقاليد»[28]. وإذا ما كانت هذه العنصرية الموجودة في البلدان الأنغلو- سكسونية، لا تعتمد على موضوع الوراثة البيولوجية ولا على العرق، فإن هذا الموضوع يشكل على العكس أولوية في إيديولوجية سنغور الزنجوية، وبهذا يكون التميز الجوهــري للــثقافة السوداء وللعرق الأسود قد «جُنِّس» وأُغلق على الشعوب السوداء ضمن «سلالة وحتمية ذات أصل غير قابل للتبدل أو المس به»[29]. وبصفة أكثر وضوحاً «إن العنــصرية التمايزية» هي من وجهة النظر المنطقية، ما وراء العنصرية، أو ما يمكن تــسميته (عنصرية المرتبة الثانية) التي تظهر وكأنها استخلصت عبَر الصراع بين العنصرية ومعاداة العنصرية، وكنظرية إجرائية سياسيًا في أسباب العدوانية الاجتماعية [. . .] إذ يجب احترام «عتبات تسامح»، وإبقاء (المسافات الثقافية)، أي بفضل المسلمة التي تقضي بــأن يكــون الأفــراد هم الوارثون والحاملون لثقافة وحيدة، وبالفصل بين الجماعات (باعتــبار أن أفــضل الحواجــز بهذا الصدد هي الحدود الوطنية)[30]. وتفضي العنصرية التمايزية في الواقع إلى معارضات سياسية، عنيفة غالباً، تُتَصور وتُعاش كصراعات عرقية. وسأعود إلى ذلك في القسم الثاني من هذه الدراسة، المتركز حول الأحداث المأساوية في (1989) بموريتانيا والسنغال.

وتوضــح فقرة أخرى من خطاب سنغور، حول موضوع «العناصر المكونة لحضارة من وحي زنجو- إفريقي»[31] جيداً تأثير نظريات الحتمية في فكر الزنجوية.

«أنــوي الــبدء بتعريف شروط الحضارة الزنجو- إفريقية، أعني البيئة الطبيعية والبنية التحتــية الإقتــصادية الــتي تحتم إلى حد كبير البنى العليا الاجتماعية والثقافية. لكنهم ســيندون قائلين (إنها الطريقة الماركسية)، وسأرد على هذا بأنه من غير الممكن اليوم تجاهل هذه الطريقة التي تشكل الفكر المعاصر [. .] وإذن ليس الاقتصادي، حتى بالنسبة لمــاركس، المحدد الوحيد في تشكيل المجتمع. لأنه يتحدد بدوره من قبل البيئة الطبيعية، عــلاوة علــى أن الاقتــصادي لا يحدد المجتمع إلا ببعض الوسائط- كالعرق والأسرة والجماعات من كل نوع (. . .).

«يمكــن التعلــيق طويلاً على مصطلح (عرق)، لكن هذا لا يمنع من أن الكلمة تعني واقعــاً، علــى غرار كلمة (حضارة)، التي يعرفها مارسيل موس (Marcel Mouss) كـــ (مجموع من الظواهر العديدة بصفة كافية، المهمة بصفة كافية، الممتدة على أراض واسعة بصفة كافية). أما فيما يتصل بالعرق، فيمكن ذكر التعريف الذي يعطيه إياه، بعد فالوا (Vallois)، الدكتور جان بريس- مارس (Mars–Jeau Price) في تقريره. إذ هو (تجمع طبيعــي لبشر يتصفون بمجموع مميزات طبيعية موروثة مشتركة)، إن ما يدهشني لدى

زنـــوج أمريكا، هو استمرار المميزات ليست الطبيعية بل النفسية للزنجو- إفريقي، على الــرغم مـــن الامتــزاج، وعلى الرغم من البيئة الجديدة. ولا يحدثنا أحد عن «الفصل العنصري» بالطبع، إن الفصل العنصري يفسر جزئيًا استمرار المميزات الطبيعية، وبخاصة موهبة الانفعال، لكنه لا يفسر كل شيء، وعلى الخصوص لدى زنوج أمريكا اللاتينية، حيث الفصل العنصري أقل وقوعا»[32].(16)

ويوجــز ســنغور في استخلاصاته تأملاته حول الحضارة الزنجو- إفريقية، ومميزات الــزنوج، المجوهــرة والمختــزلة إلى مميزات نفسية لا تختلف كثيراً عن «مميزات العروق الأوربية» التي كان يعرضها في مؤلفه «الأنتروبولجيا البراغماتية»:

«لــنجمل (موضــوعات) و(طواطم) الحضارة الزنجو- إفريقية. هناك في البداية البيئة، البيئة الزراعية والرعوية التي شكلت الجسم، وبخاصة مزاج وروح الزنجو- إفريقي. ويتميز هذا بقدرته على الانفعال، باعتبار الانفعال كإسقاط في العالم الصوفي- السحري. في عالم المــشاركة هذا، تعاش العناصر الرئيسة للبيئة (الشجرة، الحيوان، الظاهرة الطبيعية والواقعة الماديـــة) كــصور- مماثلة، كرموز، وهو ما يفسر المميزات الأصيلة للدين والمجتمع والفن الزنجو- إفريقي، فالدين هنا هو المذهب والتقنية- عقيدة وطقوس- اللذان يصلان الإنسان الحـــي بالله عبر الأسلاف. والمجتمع مكون من نسيج مؤسسات تصل الجماعات والأفراد بعــضهم بــبعض، أمـــا الفن فهو الأداة الأكثر فاعلية للاتحاد، والخيط الذي يقود التدفق الحيوي لهؤلاء وأولئك، إنه على صعيد آخر، الخيال الذي يخلق، عند التقاء الرغبة والواقع، الأسطورة، أي الأشكال الحية للعالم الصوفي- السحري»[33].

يظـــن المرأ أنه يقرأ أقوال ليفي برول (Bruhl–Lévy) عن العقلية البدائية[34](17) . . لكن المؤكد هو أن الإيديولوجية الزنجوية التي يعرضها سنغور تسعى إلى الشرعية بمحاكاة الخطاب العلمي المرتكز على حقائق ملموسة «العرق، الفنون» وهناك فقرة، مقتبسة من محاضـــرة ألقاها سنغور في جامعة القاهرة العام (1967)، هي أكثر وضوحاً حول «علم الطباع».

«لكـــن مـــا الثقافة؟ في (القوانين النفسية لتطور الشعوب)، يكتب غوستاف لوبون (Gustave Le Bon)[35]: (إن الانطـــباع الأكثر جلاء الذي حملته من أسفاري البعيدة في الـــبلدان الأكثر تنوعاً، هو أن كل شعب يملك تكويناً عقليًا ثابتاً ثبات مميزاته الجسمية، ومن هذا التكوين العقلي تتولد عواطفه وأفكاره ومعتقداته وفنه).

«وتلـــك هي الثقافة: أي التكوين النفسي الذي يفسر، ضمن كل شعب، حضارته. وهي، بعبارة أخرى، طريقة ما، خاصة بكل شعب، في الإحساس والتفكير، وفي التعبير

عن الذات والتصرف. وهذه (الطريقة ما) أو الطبع كما نقول اليوم، تنجم عن انسجام الجغرافيا والتاريخ والعرق والجماعة القومية.

«منذ فلاسفة مثل لوسين (Le senne) وغاستون بيرجيه (Gaston Berger) ترسخ علم الطـباع وتأكد كتخصص قائم بذاته، ليس فقط باعتباره علماً للأفراد، بل أيضًا كعلم للشعوب، وقد أصبح أداة ضرورية لكل الذين يقودون بشراً، وبخاصة للقادة السياسيين، غـير أن البروفيسور بول غرييجيه (Paul Grieger) يضع في كتابه (علم الطباع القومي) المتوسـطيين- العرب، الأمريكيين- اللاتينيين، بمن فيهم الزنوج- في (النموذج القومي) ذاته: نموذج المتقلبين»[36].

تُستدعى المعرفة العلمية، أو بالأحرى ما كان يعتبر كذلك في سنوات (1920-1930)، هـنا لنجدة إيديولوجية لا علاقة لها بالعلم، والواقع أن العروق على الصعيد البيولوجي والوراثـي لا وجود لها، وهذه الواقعة غائبة تماماً عن خطابات الزنجوية- حتى اللاحقة منها لسنوات (1970).

غير أنه من الخطأ التأكيد، كما يذكر أكسيل كاهن (Axel Kahn)، بأن العنصرية غير شـرعية وينبغي زوالها، بما أن العروق غير موجودة من وجهة نظر بيولوجية، (لأن هذا سـيعني أنهـا لو كانت موجودة لكانت العنصرية مقبولة عندئذ). فالإيديولوجيات التي تشير إلى الاختلاف الثقافي تمثل، في الواقع الشكل الجديد للعنصرية، لكن هذه العنصرية لا علاقـة لهـا بالعلم «البيولوجي أو الأنثروبولوجي»، بما أنه، كما يقول كاهن، «لا وجود لتعريف علمي للكرامة الإنسانية، فالمقصود هنا تصور فلسفي»[37].

5/ 6/ 1/ 5) هل الزنجوية خصوصية فرنسية؟

كـي نختـم هذه الملاحظات حول الزنجوية لدى سنغور، يمكن لنا أن نتساءل عن إمكان اعتبار هذه الآيديولوجية خصوصية فرنسية في إفريقية، أي هل في الإمكان تصور الزنجوية من قبل مفكرين أفريقيين آخرين من المتكلمين بالبرتغالية أو بالإنغليزية؟ فطبقاً لما تقـوله كاتـرين كوكـري فيدروفيتش عن المسألة، إن الزنجوية هي بالفعل خصوصية فرنسية.

«فـلأن المـتكلمين بالفرنـسية، شعروا بأنهم مهددون مباشرة في وجودهم بالذات «اعملـوا على أن يكون كل طفل- كان يوصى المعلمون- فرنسيًا حقاً باللغة والروح والـتوجه»، ردوا بحركة وطنية ثقافية، ولدت من إرادة معارضة العالمية الفرنسية بتأكيد

هويـتهم ذات الدعوى العالمية أيضًا، المتمثلة في الزنجوية. ولأن المتكلمين بالإنغليزية لم يعانوا من الاغتراب ذاته ولاشك، تلقوا التيار جميعاً بتشكك دون تساهل[38]. (إن نمراً لا يعلن بأنه نمر)، قال المؤلف النيجيري وول سوينكا، متهكماً».

لكـن الـزنجوية ليـست حقاً «وطنية ثقافية» كما رأينا، أما فيما يتصل بالسياسة الاسـتعمارية الفرنسية، فمن المؤكد أنها كانت ترتكز على الدفاع عن العالمية المتحضرة لبلاد حقوق الإنسان «التي تناسب ممارسة تذويب الشعوب المستعمَرة، وبالتالي، ضرورة تمييـز وتـرتيب الأفراد أو الجماعات تبعاً لقدراتهم على الذوبان أو مقاومتهم له. وهذا الـشكل الخفـي والـساحق في آن، القـائم على الاستبعاد/ الضم هو الذي امتد في الاستعمار، والنوع الفرنسي منه لـ (عبء الرجل الأبيض)[39].

غـير أن الإيديولوجـية الزنجوية لم تُقبل بالإجماع في المستعمرات الفرنسية السابقة بإفـريقية. إذ ارتفعت بعض الأصوات من المتكلمين بالفرنسية في غرب إفريقية للتصدي لهـا في سـنوات (1970). وهكـذا يكتب ج. ب. ندايه (J. P. Nḍiaye) 1970: «إن الـزنجوية نفي لصراع الطبقات»، ويعتبر باتيه ندايه (1972) «الزنجوية كنظرية تذويبية تتخلـى صراحة عن الجوهري في التراث الثقافي واللغوي الإفريقي: إذ إن الزنجوية رؤية متغربة وإمبريالية للتاريخ ولمصير الشعوب الإفريقية، ويؤكد س. أدوتيفي (1972):

«إن الـزنجوية هذه الأيام، هي خطاب الإمبريالية الجديدة، إن الزنجوية هي الطريقة السوداء في أن يكون المرء أبيض. (. .).

إن الـزنجوية الفارغة، الغامضة، العاجزة هي إيديولوجية، فطالما لم ينخرط (الزنجي- الـشاعر) في معركة شعب، وطالما رفض خيانة أسياده، سيكون متخصصًا بالزنوج أو مناصراً للزنوج.

سيعمل زنجوة، سيعمل زنجوية، لكنه عن الزنجي، لن يتكلم أبداًا!»[40].

مـن الملاحظ أن هذه الانتقادات تتركز بالأحرى على البعد السياسي للزنجوية (هل هـي أداة للتحرير أم للاستعمار الجديد؟) وليس على بعدها العرقي. وللتخفيف من هذا التأكـيد، سنذكر أقوال أحمد سيكو توري[41]، منظم غينيا المستقلة، يعبر عن معارضته إزاء نشر (الأورفة السوداء) لسارتر، ذاكراً نوعاً من الجوهر لـ (الشخصية الإفريقية).

«تُقـدم الزنجوية من قبل بعض الفلاسفة (متروعي الصفة الإفريقية) كمعطى علمي محـرك. والحـال أن الـزنجوية أمر غير معقول يواصلون تعليمه، للأسف، في المدارس الإفـريقية. إنـه نوع من النفي لأنفسنا هذا التعريف للزنجي بالنسبة للإفريقي. فالأمر

يتصل بنتاج للتاريخ، نتاج للعروق البيضاء التي أقامت أنظمة هيمنة واستغلال واضطهاد، وتمارس الإمبريالية والاستعمار. . ومن الأمور ذات الدلالة ملاحظة أن الزنجوية، هذه الأيام، في ساعة استقلال إفريقية عادت لتكون حصان المعركة للقوى الخفية الإمبريالية التي تريد تأخير تحريرها باستمرار. وبالنتيجة [. . .] ستفرض الشعوب الإفريقية على كل محاولة لتبعية إفريقية واستعبادها، الشخصية الإفريقية المرتكزة على إنسانية لا نزال بعيدين عن اكتشاف كنهها. . »[42].

وهكذا تكون الزنجوية إذن خصوصية للاستعمار الفرنسي الذي كان يدافع عن القناعات الجمهورية في تذويب الأهالي، بينما كان الاستعمار الإنغليزي يمضي «محافظاً على الحدود» بحسب كلمة فيرو[43]. ومن المرجح أن اختلاف المناهج الاستعمارية قد يفسر جزئيًا ظهور الزنجوية في بيئة تتكلم الفرنسية، جزئيًا فقط، لأن هذه الإيديولوجية، كما شرح وول سويينكا[44]، الأديب النيجيري الحاصل على جائزة نوبل في (1986)، كانت اصطُنعت من قبل نخبة صغيرة من الأفارقة المغربين تماماً، ولا تعني الشعوب الإفريقية- بما فيها السنغال، حيث كانت الإيديولوجية الرسمية- وازدهارها راجع في جزء كبير إلى الإسهام المباشر لمفكرين فرنسيين في بنائها العقدي. والواقع أن الزنجوية، على عكس الوضع في فرنسا والبلدان الناطقة بالفرنسية، انتقدت صراحة منذ البداية من قبل مفكرين إفريقيين ناطقين بالإنغليزية، مثل سويينكا، كانوا يحتجون على أسسها العنصرية التبسيطية والأوربية التمركز.

فسويينكا، الكاتب والفيلسوف، يوجه انتقاداً شديداً للزنجوية في كتابه «الأسطورة والأدب والعالم الإفريقي» (Myth، Literatur and the African World):

«لا ينبغي أبداً الاستخفاف برؤية الزنجوية أو التقليل من شأنها. وإذا ما ضلت الطريق، فذلك راجع إلى ما أشرت إليه آنفاً على أنه اختراع لإيديولوجية خلاقة ترتكز على قواعد مزيفة للهوية والرؤية الاجتماعية. كانت هذه الرؤية في حد ذاتها رؤية لاستعادة وإعادة بناء ذات عرقية، ولإقامة كيان إنساني متميز، ولتمجيد فضائله الملموسة منذ وقت طويل (وكانت تأخذ على المدى الأطول، شكل تحالف عالمي مع كل مستلبي العالم) لكن الزنجوية، لبلوغ هذه الغاية المحمودة، سلكت سبيل التبسيط المفرط»[45].

وانتقاد سويينكا الثاني هو عدم ارتكاز إبراز قيم الزنجوية على جهد حقيقي في البحث عن منظومة إفريقية للقيم الاجتماعية، بل ارتكازه بالأحرى على رؤية أوربية مانوية للمجتمعات وعلى قياساتها العنصرية.

«إن بعثها للقيم السوداء لم يكن سُبق بمحاولة معمقة لاكتناه منظومة القيم هذه، فقد أشادت بما هو ظاهر، وقد اصطبغت مراجعها أكثر من اللازم بالأفكار الأوربية. وبسعيها إلى دحض التقييم الذي كانت الحقيقة السوداء أخضعت له، تبنت الزنجوية التقليد المانوي للفكر الأوربي، وفرضته على ثقافة أبعد ما تكون عن المانوية، و لم تكتف بقبول البنية الجدلية للمجاهات الإيديولوجية الأوربية، بل استمدت من مكوناتها نفسها قياسها العنصري»[46].

وانتقاده الثالث يتصل بإسهام المفكرين الأوربيين في خلق الزنجوية. إذ يعرض سوينكا بكيفية مفيدة وجلية إسهام جان بول سارتر في هذه العملية، وفي شرعنة إيديولوجية سُممت بأفكاره الماركسية- العرقية:

«لنوسع، على سبيل التوضيح، التصنيف الذي اقترحه سارتر للزنجوية، باعتبارها (حداً أصغر في مسيرة جدلية)، إنها (التأكيد النظري والعملي لتفوق الرجل الأبيض في أطروحتها، إن وضع الزنجوي كقيمة مناقضة هو أساس النفي) سارتر، (الأورفة السوداء 1948)، ذلك كان الوضع الذي كانت الزنجوية تجد نفسها فيه، فلنقدم الآن قياسين مقتبسين من الفلسفة العنصرية التي أشرفت على ولادتها:

أ- إن التفكير التحليلي إشارة على تطور إنساني سام، لكن الأوربي يستخدم التفكير التحليلي، إذن، بلغ الأوربي مستوى ساميًا من التطور.

ب-إن التفكير التحليلي إشارة على تطور إنساني سام، لكن الإفريقي عاجز عن التفكير التحليلي، إذن، لم يبلغ الإفريقي مستوى ساميًا من التطور.

(ويمكن تعويض التفكير التحليلي بالإبداع العلمي، الخ).

والغريب أن الزنجوية وافقت على هذه المنهجية الجزئية، بقبولها دون تحفظ سواء مقدمات القياس أم نتيجة أ- المبررة لتعليق سارتر الذي يقضي بأن التأكيد النظري والعملي لتفوق الرجل الأبيض كان الأطروحة المتبناة ضمنيًا، مخفقة تماماً في إبطالها، و لم يحتج أحد قط على نتيجة أ- في الوقت الذي كانت تبذل جهود لاقتراح تعريفات جديدة لما يشكل تطوراً ساميًا. إذ قامت الطريقة على إعادة بناء كلية لـ (ب) بترك (أ) سليمة، وكان هذا هو الخطأ البدئي. و لم تكلف الزنجوية نفسها عناء تحرير العرق الأسود من عبء قبولها، والمقدمة الثانية لـ (أ) يستخدم الأوربي التفكير التحليلي هي سيئة الطرح أيضًا، لأنها تتضمن انفصالية عرقية تعطي الحجة المركزية. ترى ألا يصبح الاستدلال كله دون جدوى، ما إن نعوض هذه القضية بـ (الإنسان قادر على التفكير التحليلي)؟ لكن ممثلي الزنجوية لم يفعلوه، وقبلوا ميدان معركة الأحكام المسبقة الأوربية

التمركــز، والشوفينية العرقية، وعملوا على تعويض القياس (ب) بنسخ معدلة: (ج) إن الفهم الحدسي هو أيضًا إشارة إلى التطور الإنساني، والحال أن الإفريقي يستخدم الفهم الحدسي، إذن، بلغ الإفريقي مستوى تطور ساميًا»[47].

مـــا من شك لدى سوينكا في أن قضية سارتر حول تفوق الأوربيين (الذين يحللون هـــم)، التي أعاد سنغور تبنيها مع المنادين الآخرين بالزنجوية، تندرج ضمن العنصرية. إذ يكتب عن «الزنجويين»: «إنهم يقولون: بالطبع، فغوبينو وكل من على شاكلته في العالم، علـــى حق، فالأفارقة لا يفكرون، ولا يتأملون لأنهم يتصرفون طبقاً للحدس وأخذوا في تـــشييد صرح رومنطيقي، مقتنعين بأن أصداءه الإيقاعية ستغرق النتيجة المنفرة للقضية «ب» التي رفضت بالطبع أن تختفي»[48].

وقـــد عُزز هذا النمط من المقدمات وعلى الدوام بتأكيدات كانت تنوه بما يُزعم أنها المميزات «الانفعالية» للسود. وهكذا كانت تقبل شتائم العنصرية الشائعة التي تزعم بأن «لا شـــيء في دماغ الإنسان الأسود وشرع البعض في إفساد سلطة الشعر لتمجيد هذا التبرير المختلق جملة وتفصيلاً، للهيمنة الثقافية الأوربية»[49].

أخيراً، يشير سوينكا إلى تسمم أفكار سارتر في بناء إيديولوجية ذات قاعدة عرقية، ويعـــتقد أيـــضًا بأن الغاية المتوخاة من قبل سارتر كانت تعالي مفهومات عرقية في طار صراع البروليتاريا.

غير أن ما كان الفيلسوف الفرنسي يجهله هو أن الزنجوية والبحث عن هوية سوداء كانـــا من عملِ نخبة صغيرة، من جهة، وأن الزنجوية (من حيث هي إيديولوجية مجانِسه) كانـــت نـــوعاً من الإلهاء في مواجهة الصعود المحتملِ للكفاح الوطني الثوري، من جهة أخـــرى. وبعبارة أخرى، كان حاملو لواء الزنجوية يمثّلون بالنخبة المستلمة للسلطة، ولا يمكنهم بالتالي تمثيل حركة حقيقية للتحرير الوطني.

2/6/5) الإيديولوجية الزنجو- إفريقية في موريتانيا والمذابح في (1989)

يـــنوه سوينكا عن حق بأن إيديولوجية الزنجوية كانت تعني نخبة قليلة من المفكرين البورجوازيين، ذوي الأصل السنغالي غالباً، ولم تتحول بالتالي قط إلى حركة جماهيرية. لكـــن هذا لم يمنع الأفكار العرقية التي تنادي بها هذه الإيديولوجية من أن يكون لها آثار مباشـــرة علـــى التنظـــيم السياسي الذي لايزال في أيدي نخبة المفكرين في المستعمرات

الفرنـسية الـسابقة بغرب إفريقية، وبخاصة في مستعمرة السنغال السابقة، التي كانت تشمل جزءاً من موريتانيا (التي رُسمت حدودها الدولية الحالية في 1946)، وفي موريتانيا الحالية.

أضف إلى ذلك، كما كان يشير سيكوتوري، أن الزنجوية، «كنتاج للعروق البيضاء» كانـت تعلَّم في المدارس الإفريقية، وهو ما يعني انتشاراً واسعاً للإيديولوجيات العرقية ضـمن سكان الريف والمدينة، وحتى لو اعتبرنا أن دور الدعاية (الزنجوانية) لم يعدل قط الـدعايات العرقية في دولتي رواندا ويوغسلافيا السابقة، فلا يمكن التهوين من أثرها بين بسطاء الناس في غرب إفريقية.

وتفحـص الحالة الموريتانية- السنغالية مثير للاهتمام بصفة خاصة لتحليل التأثيرات الاجتماعية للزنجوية في الحقل السياسي. يشكل هذا البلدان المصطنعان من قبل الاستعمار الفرنـسي مـساحة حدود بين الصحراء والساحل، بين الشعوب الصحراوية وشعوب الساحل، وهي شعوب سرعان ما صنفها المتصرفون الإداريون الاستعماريون- وبخاصة بـول مارتي (Paul Marty) - كـ «بيضاء» أو «سوداء» في الوقت الذي كانت هذه التصنيفات غريبة تماماً عن التصنيفات الإفريقية للجماعات البشرية- وهو ما سنعود إليه. ففي مستهل القرن العشرين، كان الفضاء الصحراوي الواقع شمال نهر السنغال، موريتانيا المـستقبلية، مأهـولاً بغالبية من السكان الناطقين بالبربرية والناطقين بالعربية، يسمون أنفسهم (بيضان) (Bidan)، وكان يسكن جنوب النهر، في السنغال المستقبلي، الولوف (Wolof) وهـم الأكثرية، وأقليات من السيرير (Sereer)، والهالبولارين (Halpolaren)، والسونينكه (soninké)، مع بعض جماعات البيضان من التجار.

مـا إن نقلـت الـزنجوية إلى الحقل السياسي حتى أضحت مصدراً لظهور حركات وأحـزاب، كانت منذ (1940) توصي بمطالب على قاعدة الانتماء إلى العرق الأسود. وفي سياق الأزمة الكبرى المناخية والاقتصادية والسياسية خلال سنوات (1980)، أفضت هذه الحـركات إلى صراعات للترتيب (بمعنى بورديو)[50][18]، طُرحت بتعبيرات عرقية، سواء في موريتانـيا أم في السنغال. وهكذا أسهمت الدعايات العنصرية التي قام بها الحزب السنغالي لعـبد الله واد (معـارض سـنغور منذ 1978، ثم ضيوف منذ 1981، ورئيس الجمهورية منذ 2000) وحركة موريتانية متطرفة، بقوة في الاشتعال النهائي لمذابح نواقشوط ودكار في (1989). وأفـضت هـذه المذابح إلى عدد غير محدد من القتلى والجرحى، وإلى آلاف من النازحين وممن نزعت ملكيتهم أو طردوا.

5/ 6/ 2/ 1) التصنيفات العرقية للمستعمرين الفرنسيين والتصنيفات العرقية

لا يمكن فهم الزنجوية دون تأثير الأفكار الاستعمارية الفرنسية، ومن بينها التصنيفات العرقية، الغريبة تماماً عن التصنيفاتْ الأصلية الغيرية، إذ كان المفكرون الأفارقة الذين على شاكلة سنغور، يحرصون على تأسيس الزنجوية، متأثرين جميعاً مباشرة بهذه التصنيفات التي كانت تعد عندئذ علمية، وإذن «موضوعية».

كانت العروق في غرب إفريقية متصورة من قبل المستعمرين كماهيات طبيعية، ثابتة وقارة، تميز إجمالاً «السود» و«العرب» و«البربر» وكانت تصنيفات فرعية تميز أيضًا «العروق المحاربة» عن «العروق الزراعية» ذلك أن العسكريين الفرنسيين كانوا يظنون أن هناك صلة مباشرة بين العرق والقدرات القتالية[51].

في المنطقة التي سميت موريتانيا، التي احتُلت انطلاقاً من السنغال والسودان الفرنسي، منذ نهاية القرن التاسع عشر، أعطى المتصرفون الاستعماريون اسم (مور) Moures للشعب الصحراوي المترحل، وهو نتاج امتزاج البربر بالسودانيين والعرب، ويشير إلى نفسه باسم البيضان- وهي كلمة تعني في الأصل السكان الناطقين بالعربية، لكنها من وجهة نظر التصنيف الأصلي، تشمل الأحرار والنبلاء في المجتمع. كما أقيم تمييز إضافي أيضًا، يستند إلى المنزلة وإلى العروق في آن بين «المور البيض» و«المور السود». أي بين البيضان ذوي «البشرة الفاتحة» الأحرار، والبيضان ذوي «البشرة الداكنة» من العبيد (Abid ،Haratin) معتقين وفُرضَ تمييز مماثل على الطوارق (Touareg)، بين «بيض» نبلاء وهم الطوارق الحقيقيون و«السود» أو «الزنوج» المفترض أن يكونوا خدماً، وكان السود يُميَّزون من جهة أخرى، بحسب تصنيف عرقي شامل، تحت اسم بيللا (Bella)، بينما كانوا ينتمون إلى شعب الطوارق ذاته.

وتبعاً لمنطق أوربي، أراد المتصرفون الاستعماريون في موريتانيا دائماً، تأكيد انتماء البيضان إلى العرق «الأبيض»، ولذا اختلقوا فكرة أن هؤلاء كانوا يتحدرون من أصل مزدوج عربي وبربري. وبحسب التصنيف المذكور، تكون بعض «القبائل» عربية، وأخرى بربرية بالأحرى، باعتبار الأولى أعلى مقاماً من الثانية بالطبع. وكما كان منتظراً، صنف المور السود أسفل هذا السلم العرقي، وأغفلت الزيجات المختلطة بين كل البيضان، بمن فيهم الخدم، مع الشعوب السودانية والبربرية المجاورة. وبما أن المنظومة الاجتماعية والسياسية لدى البيضان شديدة التعقيد، وشديدة البعد بالخصوص عن المرجعيات الأوربية، تخيل المتصرفون الاستعماريون أن يطبقوا عليها جدولاً للقراءة، يسهل فهمها

والسيطرة عليها، فاخترعت هنا كما في الأماكن الأخرى بإفريقية، تناسبات بين انتماء عرقي ومترلة اجتماعية، بكيفية تثبت هويات المجموعات المستعمرة، تثبيتاً نهائيًا.

كانت الصلات الأوربية الأولى (البرتغالية، الإنغليزية، الهولندية، الفرنسية) أقيمت في القرن السابع عشر، مع بيضان الجبلة gibla، وهي منطقة في جنوب- غربي موريتانيا الحالية. فقد كانت المجموعات الدينية تعد إقامة (السلام الاستعماري) أفضل من الفوضى والحروب التي كانت تطغى على نمط حياقم المعتاد. وتعاونوا إذن مع الفرنسيين (ومنهم لويس فيديرب Louis Faidherbe، منشئ السنغال، وكسافييه كوبولاني Xavier coppolani منشئ موريتانيا)، وصادق هؤلاء الفرنسيون على جزء من تقاليدهم الشفاهية على أنها وقائع تاريخية. ومن بين هذه التقاليد، علينا ذكر واحد يعتبر حتى اليوم موثقاً وصالحاً لمجموع أراضي البيضان، مع أنه غير موجود في المنطقة الشرقية (Sharg) من البلاد، وهو: التقسيم الثلاثي للمجتمع، بحسب المناشط الاقتصادية والثقافية، إلى ثلاث مجموعات: رجال الدين، والمحاربون والتابعون. وهكذا، وبينما كان تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات في المترلة «ويبقى» مرجعاً ثقافيًا، في البنى الاجتماعية والممارسة التاريخية، وتصوراً متغيراً عبر العصور، جعل منه المتصرفون واقعة مقترنة بالعرق، وإذن غير قابلة للتغيير، فقد صنف المحاربون، عرب، حسان (araab، hassan) كعرب، ورجال الدين طلبة الزوايا (tolba، zwaya) كبربر، والتابعون كبربر أو «سود». والعرب في هذا التصنيف أعلى مقاماً من العروق الأخرى. ويهيمن المحاربون على المجتمع لكن المتصرفين الاستعماريين لم يفهموا قط أن لا مكان للعرق في المنظومة الاجتماعية المتراتبة للبيضان[52]. زد على ذلك، أن السلطة السياسية لم تكن سلطة مطلقة في يد مجموعة واحدة، لأن القطب السياسي الممثل بالمحاربين، كان يقتضي قطب رجال الدين لإضفاء المشروعية على سيادته الاجتماعية خلال فترة محددة من الوقت.

كان الجنرال فيديرب أول إيديولوجي لتوزيع الشعوب العرقي في هذا الجزء من إفريقية الغربية إذ لم يكتف في السنغال (1899) بتصنيف عرقي، إلى أبيض وأسود، للمجتمعات المقبلة على الاحتلال والهيمنة، بل أخذ على عاتقه بعض أحكام الولوف «مجموعة قومية غالبة في السنغال» المسبقة ضد البيضان، وقدمها على أنها وقائع موثقة علميًا. صحيح أن الأفكار العلموية للنظريات الداروينية في القرن التاسع عشر «تمارس جاذبية حقيقية»[53]، إذ يمكن عد تخرصاته اللاذعة ضد البيضان، «البيض»، «المستعبدين، اللصوص، الكاذبين» السوابق الأكثر مباشرة لإيديولوجية الزنجوية وذيولها السياسية في الحركات الزنجو- موريتانية في سنوات (1940-1990).

وقـــد صنفت المجتمعات الساحلية غير الناطقة بالعربية (ولوف، هالبولارن، سونيكيه أوساراكولليه) كـــ «سوداء» ببساطة أو «إفريقية»، وكانت الغالبية بالطبع جنوب نهر الـــسنغال. ولكـــن، عند خلق الحدود الإدارية الحديثة بين المستعمرتين، قررت الإدارة الفرنسية أن يكون الخط الذي يمثله نهر السنغال (من كلمة زناغا znaga، اسم بربر غرب الـــصحراء قـــديماً) فاصلا بين موريتانيا في الشمال والسنغال في الجنوب. وهنا كما في أمـــاكن أخـــرى، سيكون خلق حدود ثابتة، رسمت بطريقة تعسفية، وفي مكان مرور مـــبادلات قـــديم، في قلب النزاعات السياسية والهوياتية بين المجموعات المقيمة في جهتي النهر نفسها، ثم بين الدولتين الحديثتين اللتين عليهما تقاسم السيطرة على هؤلاء السكان وعلى الأراضي التي يشغلونها.

كانـــت الإحـــصاءات الاستعمارية تستخدم التصنيف العرقي أو «القومي» لتثبيت الـــسكان في انتماءات غير قابلة للتغيير- باعتبار أن المصطلح الجديد «قومي/ ethnique» يـــستعمل مـــن قـــبل الأنثروبولوجيين آنذاك للإشارة إلى عروق الشعوب غير الغربية المدروســـة، وإلى ثقافاتهـــا. وســـيوجه انتقاد أساس لمفهوم القومية فيما بعد، من قبل فريدريك بارت (Fredrik Barth)[54] مع أنثروبولوجيين آخرين، لكن موريتانيا والسنغال المستقلتين (كسائر بلدان غرب إفريقية) لم تعيدا النظر في هذا التصنيف العرقي للسكان. ومـــع ذلـــك، علينا ملاحظة تغييرين هامين، فقد استُبدل، في البلدين، بكلمة «عرق»، «مجمـــوعة قومية»، أو «قومية» باعتبارها أكثر حداثة وعلمية، لكن لهما الصبغة نفسها لكلمـــة «عـــرق» بالنسبة للموظفين الموريتانيين والسنغاليين، وتخلت موريتانيا من جهة أخـــرى، في إحصاء (1988)، عن استخدام هذين المصطلحين الملطفين، لتصنف السكان مـــنذئذ بحـــسب لغـــاتهم- وهو ما يميل إلى محو المسافة في المنزلة بين مجموعات الخدم والمجموعات الحرة والنبيلة الناطقة بالعربية.

إن التـــصنيفات الأوروبـــية، التي أعادت تبنيها الإيديولوجية الزنجوية، هي كما يقول ســـوبينكا «غـــريبة عـــن النظرة الإفريقية للعالم»، إذ لا ترتكز التصنيفات الاجتماعية للبيـــضان، علـــى ســـبيل المثال، مثل سائر الشعوب الصحراوية والساحلية على العرق كـــصنف انـــدماج «طبيعـــي» في صـــنف من الناس، بل على استعمال اللغات وعلى الإنـــسانيات المكتسبة. وهكذا، لمصطلح «بيضان» معنيان: فهو إزاء الخارج اسم قومي شامل يشير «منذ القرن الثامن عشر على الأقل» إلى الصحراويين الناطقين بالعربية الذين يتكلمون بالحسانية (hassaniyya)، أو بكلام البيضان (Klam el Bidan)، أما إذا استعمل ضمن هذا المجتمع المتراتب، فهو يشير إلى صفة الرجال الأحرار «ahrar» وبالتالي نبلاء. وبهـــذا المعـــنى، يقابل البيضان العبيد، وهم الأشخاص الخاضعون لأشد أشكال التبعية،

وإذن، على عكس ما يظن بعض المتخصصين، ليس للون «الأبيض» المشتق منه المصطلح العربي بيضان أي قدر من الأهمية في معنى الكلمة، وإذا ما كان الأوربيون اصطنعوا فكرة «الألوان»، وبخاصة مقابلة أبيض/ أسود، للكلام عن العروق البشرية، فإن الشعوب الصحراوية مثل البيضان والطوارق ليس لديهم مثل هذه المرجعيات. فضمن مجتمعاتهم المتراتبة، يتبع الفرد المجموعة التي تمنحه منزلته، والناس مصنفون تبعاً لهذا الوضع، أحراراً أو عبيداً. وهذا الوضع نفسه خاضع لتغيرات مع الزمن، أما خارج المجتمع، فالشعوب مصنفة بحسب لغاتهم وقربهم أو بعدهم من القيم الثقافية والدينية للبيضان.

وهكذا يسمي البيضان مجموع الشعوب المجاورة التي لا تتكلم بالعربية بالمصطلح الشامل (كوار) (Kwar)، الذي يعني «غير الناطق بالعربية»، ويميز البيضان في هذه المجموعة الهابولارن أو (الذين يتكلمون البولار (pulaar))، ومن بينهم المجموعات المدينية (توكولير) (Tukuleer) والمجموعات المترحلة (بول) peuls (أو فوللان بالعربية) Fullan، وكذلك الولوف والسيركيل Serquelle (أو سونيكه، أو بامبارا Bambara، بحسب التصنيف الاستعماري).

غير أن لون البشرة ليس له أي معنى في التصنيف الجماعي للبيضان، ولاسيما أننا هنا في مجتمع ممتزج بعمق، كان تلقى إسهامات من الشعوب الناطقة بالأمازيغية (الزناغا) والسودانية (كوار) القديمة، وفيما بعد من مجموعات عربية قادمة من شمال إفريقية، ولذا، عندما يريدون وصف لون الناس، يستخدم البيضان- مثل الطوارق- الألوان الأساس في نظام إدراكهم للعالم: فمن بشرتهم فاتحة يوصفون بأنهم «صفر» Asfar، ومَن بشرتهم سمراء، وكوار من ذوي اللون الفاتح، يوصفون بأنهم «حمر» Ahmar، ومن بشرتهم داكنة، والكوار من ذوي اللون الداكن يسمون «زرقاً» أو «خضراً» Ahdar، والجدير بالملاحظة أن الأشخاص الخضر قد يكونون بيضاناً أولاً. أما فيما يتصل بالطوارق، فآراء شارل دوفوكو، الذي يذكر غالباً كعمدة في هذه المسألة، خاطئة تماماً، إذ كان يظن بأنه من الممكن تقسيم الطوارق إلى عرقين، «عرق أبيض/ مع أربعة الوان) و«عرق أسود/ مع ثلاثة ألوان)[55].

5/ 6/ 2/ 2) الحركات المطلبية لـ«السود» الموريتانيين

سيضحي خلق حدود إدارية ثابتة، بالخط المتوسط لنهر السنغال، مصدراً لنزاعات سياسية بين المستعمرتين، ثم بين دولتي موريتانيا والسنغال المستقلتين. إذ إن فرنسا

بالتـــزامها إيديولوجيتها اليعقوبية (jacobine)، كانت قررت خلق مستعمرة يسيطر فيها «البـيض» في موريتانــيا، ومستعمرة يتغلب «السود» فيها بالسنغال، وكل خطابات المتصرفين وكتاباتهم تشهد على هذا الوضع.

ومـــنذ (1940)، يمكن تحديد نشوء الحركات الموريتانية المتأثرة صراحة بالإيديولوجية الـــزنجوية. ولا شيء في هذا يبعث على الدهشة، إذ كانت العائلات (الكبرى) للمفكرين الـــناطقين بالفرنـــسية والممالـــئين لفرنسا نفسها، تسكن على ضفتي النهر، وكانوا جميعاً مهـــتمين بمحاججات سنغور، ويخشون من إمكان فقد امتيازاتهم في موريتانيا «بيضاء». ويتـــشكل في (1947) الاتحـــاد العام للمتحدرين من وادي النهر، وتنشأ في (1957) كتلة غورغـــول (Gorgol) الديموقـــراطية (القريبة من الكتلة الديموقراطية السنغالية التي أسسها سنغور). كان هذان التشكيلان مؤلفين من الهالبورن في غالبيتهما، ويعتقدان أن السود لم يكونوا ممثلين بصفة كافية في المؤسسات الموريتانية التي كانت في سبيلها للإنشاء في (1959).

بعـــد إعلان الجمهورية الإسلامية الموريتانية في (28 أيلول 1958)، أُسس الاتحاد الوطني الموريـــتاني (UNM) الذي يأخذ على الحزب الحاكم (حزب التجمع الموريتاني) أنه اختار غالبـــية من البيضان في المناصب الرسمية كان (ح. ت. م) هذا، فرعاً من الحزب الاتحادي الإفريقـــي الـــذي كان ينشطه قادة فيديرالية مالي التي كانت تجمع عندئذ السنغال ومالي. وقـــد كـــان يفتـــرض في إنشاء (حزب الشعب الموريتاني في 1961)، أن يخفف من هذه المطالب التي كانت تبدو عرقية لأول وهلة، لكن هذا الحزب لم ينل النجاح المنتظر. وطوال الحـــياة الجمهورية (على الورق في الأقل) لموريتانيا، تشكلت حركات وأحزاب لتأكيد أن التميز الرئيس ضمن الشعب الموريتاني كان التميز العرقي. فتبنت هذه المجموعات السياسية ســـريعاً مصطلحات الزنجوية وأدخلت المصطلح (الزنجو- موريتاني) للدلالة على نفسها، وعملـــت يداً بيد مع الفروع السنغالية، وفتحت مكاتب لها في دكار وفي باريس، حيث كانت تقر في اجتماعاتها معهم بصفتها (الزنجو- إفريقية) وبانتمائهم العرقي المشترك.

وكانـــت هـــذه الإيديولوجية الزنجو- إفريقية موجودة أيضًا في الدول الحديثة التي يـــسكنها الطوارق (النيجر، مالي، بوركينا فاسو)، حيث كان الإرث الاستعماري قد تأثـــر حقـــاً بالزنجوية، وواصلته إيديولوجية الحركات الأمريكية السوداء. وهكذا كما تلاحظ كلود هاوارد (Claudot Haward):

تعيد عدة من هذه الحركات تبني أطروحات (البيض) العنصرية واللونية إزاء (السود) مكتفـــية بقلب المصطلحات (كحركة السود المسلمين الأمريكيين، بقيادة علي فراخان، علـــى ســـبيل المثال) وقد أنتج هذا التفسير للاختلافات الاجتماعية بالرجوع إلى معايير

عــرقية رؤيــة طبقية وسكونية للمجتمع وللبشرية [. . .] فبعد ولادة حركة مقاومة مــسلحة لــدى الطوارق في (1990)، والتوقيع على مواثيق السلام الأولى منذ (1991)، ســتطلق الدولــتان المعنيتان (النيجر، مالي) العنان لتطور هذه الإيديولوجية التي تفسر الاجتماعــي بالبيولوجــي والفطري. وسيردد العديد من الصحافيين والمفكرين ورجال السياسة الأفارقة صدى هذه الصورة التبسيطية والعرقية. ففي مالي ينادي رجال ميليشيا الــسونغاي (Songhai) لحركة غاندا كوي (Gandacoy)، الذين أعلنوا أنفسهم (أسياداً للأرض) على رؤوس الأشهاد بإبادة الطوارق والمور (البيض). وفي خطاب منسوخ عن المــسائل المفضلة لدى معاداة السامية، تصم مناشيرهم وبياناهم هؤلاء (الرعاع التائهين) دون وطــن، دون دولة، الذين جاؤوا من الصحراء قبائل صغيرة (صوت الشمال، العدد صــفر) La voix du Nord، وتصفهم كمخلوقات بلا وطن، متعددي الجنسيات، أعوان القوى الأجنبية، مفترسين، لصوص، غير اجتماعيين، فاسدين بالفطرة. . »[56].

بالتوازي مع التطور السياسي للزنجوية في موريتانيا، انهمكت الحكومات الموريتانية في التأكيد على عروبة الأمة الموريتانية. صحيح أن القومية العربية تميز هذه السنوات (1960 -1970)، إلا أن الزنجوية تسهم بقوة في الدفاع عن القيم الوطنية بخطاب عرقي، وطوال فتــرة الحــياة الموريتانية المستقلة، عارضت التوترات السياسية، المطروحة بمصطلحات جوهــرانية لــــ «صراع العروق» أو «الصراعات القومية» «في اللغة الرسمية، وفي لغة الــصحافيين، يعني المصطلحان الأمر نفسه»، «العرب- البربر» بــ «الزنجو- إفريقيين» والجديــر بالملاحظــة أن النعوت الهوياتية كان يجري التعبير عنها ولايزال بالفرنسية. إذ تصبح اللغة عندئذ مركزاً لمناقشات حامية. فبينما الفرنسية هي اللغة الرسمية في السنغال، تــبدأ تــيارات قومية عربية ضمن الحكومة الموريتانية بتنمية فكرة أن الفرنسية هي لغة المستوطنين، وأن تعلق الزنجو- إفريقيين دليل على تقاربهم المشبوه في الوقت الذي يجب إعــادة التأكيد على الكرامة الوطنية (تأميم مناجم الحديد، والخروج من منطقة الفرْنك، فرض العربية في المنظومة المدرسية). وتقارب الزنجو- إفريقيين. . على ضفتي النهر ليس ســراً على حد أيضًا، فتتهم موريتانيا غالباً السنغال بالتدخل في شؤونها الداخلية، ومن المتعذر القول بالعكس[57].

ويضحي تجذر صراعات التصنيف في موريتانيا- بين الناطقين بالعربية وغير الناطقين بهــا، وبين الأحرار والتابعين أو ذوي الوضع العبودي- شديداً أكثر فأكثر، وبعد الأزمة المناخــية الكــبرى في ســنوات (1970)، تحررت غالبية مجموعات العبيد من أسيادهم، وظهرت حركات مطلبية ومنها «حركة الحر» (Mouvement El Hor) ويرأسها مفكرون

مـــتحدرون من مجموعات العبيد. إلا أن مطالب القادة السياسيين المتحدرين من العبيد طرحت بمصطلحات معارضة عرقية.

هـــناك في هـــذه الأيـــام انقسامان اجتماعيان يمكن تبنيهما في موريتانيا. فمن جهة الانقـــسام بين الناطقين بالعربية ٌوغير الناطقين بها، البيضان والكوار، ومن جهة أخرى الانقـــسام الـــذي لازال يفرق بين النبلاء الناطقين بالعربية وبين الأعضاء الحقيقيين أو المفترضـــين في مجموعات العبيد، البيضان والحراتين- وهو مصطلح شامل وغامض يسفر عن وجود اشكال تبعية شديدة في البلاد.

وهكذا تظهر الإيديولوجيات الزنجوية، وقبلها التصنيفات الاستعمارية العرقية لشعوب إفـــريقية، كعوامل أساس لهذا التطور السياسي والاجتماعي. وتلك هي خلفية الأحداث المأساوية التي هزت البلدين في (1989).

5/ 6/ 2/ 3) أعمال العنف السياسية المطروحة بمصطلحات عرقية ومذابح (1989)[58](19)

عـــرفت الجمهـــورية الإسلامية الموريتانية في نيسان (1989) فترة العنف الاقصى في تاريخها، وقد شملت أعمال العنف هذه السنغال أيضًا، البلد المجاور في الجنوب، إذ بدأت في (22-23 نيـــسان 1989)، سلسلة من أعمال النهب في عدة مدن سنغالية، وبخاصة في العاصمة دكار. فالأخبار الواردة من نواقشوط عاصمة موريتانيا كانت تتحدث عن ذبح آلاف الموريتانيين، وأفضت إلى رد عنيف لم يسبق له مثيل في البلاد. وفي 24-25 نيسان، أردي ما يقرب من مئة وخمسين إلى مائتين ممن عُدوا سنغاليين قتلى، بأسلحة متفرقة، من قـــبل مجموعات الخدم في المجتمع الناطق بالعربية «بيضان» الموريتاني، فحملت الحكومة السنغالية الجيش الموريتاني مسؤولية هذه المذبحة. وفي (29-28) نيسان، قتلت مجموعات مكـــونة في غالبيـــتها مـــن شباب سنغاليين بين خمسة عشر وعشرين عاماً. نحو مئة موريـــتاني ناطقين بالعربية في الأحياء التي يقيمون فيها بدكار. وقد صرحت الحكومتان الموريتانـــية والـــسنغالية علناً بأن هذا العنف خرج عن سيطرتهما، وقبلتا المعونة الدولية لإعادة الناجين الموريتانيين في السنغال والسنغاليين في موريتانيا كلاً إلى بلاده.

وبين أيار (1989 ونيسان 1992)، ميَّز موريتانيا وضع صراع سياسي اتصف بالتعسف وبتـــسلط الدولـــة، إذ أمـــرت حكومة معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الموريتانية بطرد الـــزنجو- موريتانـــيين المفترضين من جنسية أو أصل سنغاليين، وبموازاة ذلك، شرعت

مجموعات مسلحة من الزنجو- موريتانيين بشن هجومات على العدو المعين، أي على من كانوا يسمونهم (العرب- البربر). وكان قمع الجيش الموريتاني بالغ الشدة، وعدد المناضلين الحقيقيين أو المفترضين الذين قتلوا غير معروف، وكان السكان في الداخل الموريتاني يشعرون بأنهم مهددون، وبدأ شرخ إيديولوجي حقيقي بالتعمق بينهم وبين الآخرين، أي غير الناطقين بالعربية. واستمرت الهيستيريا السياسية لبضع سنوات، وفي (1990)، أفشلت محاولة انقلاب من ضباط زنجو- موريتانيين في البحرية والجيش، وخلف القمع عشرات بل مئات القتلى. أما على الصعيد الخارجي فقد تُجنِّبت حرب معلنة ضد السنغال في اللحظة أخيرة. وأعاد البلدان في (1992) علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ (1989). وفي (1992)، أجرت موريتانيا أول انتخابات رئاسية بالاقتراع العام في تاريخها، ومن جديد وقعت حوادث دبلوماسية مع السنغال في حزيران. . ».

تركزت مطالب النخبة الزنجو- موريتانية وقتاً طويلاً في رفض تعريب التعليم والدفاع عن الفرنسية، اللغة الرسمية في السنغال، في الوقت الذي تشكل الولوف لغة التخاطب لكل السنغاليين. لكن هذه المطالب تجذرت تدريجيًا، انطلاقاً من رؤية عرقية مرتكزة على معارضتهم بناء الأمة الموريتانية من قبل البيضان. والهالبولارن هم الذين كانوا يهيمنون على هذه النخبة الزنجو- موريتانية المؤلفة أساساً من مثقفين ناطقين بالفرنسية، سواء من حيث العدد أم في القيادة السياسية للحركة.

ومصطلح الهالبولارن يطلق، كما أشرت، على الناطقين بلغة البولار، المؤلفين من مجموعتين: التوكولير، وهم زراع متحدرون من امتزاج بين السيرير والبيل، والبيل بمعنى الكلمة، وهم مترحلون كثيرون من الساحل، وُطِّنوا منذ سنوات (1970) على غرار المترحلين البيضان. والهالبولارن المقيمون في السنغال وفي موريتانيا يظلون شديدي التعلق بماضيهم في السيطرة السياسية التي تركزت في منطقة فوتاتورو (FwutaTooro)، الواقعة في وادي نهر السنغال الأوسط. ويبدو أن نشاطاتهم السياسية منذ 1947، حينما أنشئ الاتحاد العام للمتحدرين من وادي النهر، تغذيها فكرة استعادة هذه السيطرة الجهوية، لكن هذه الآمال خُيبت بانتظام من قبل الحكومات الموريتانية، وهو ما شكل مصدراً للاستياء الدائم. وهناك ما يبعث على الاعتقاد بأن ثمة مجموعات تسمى مشاغبة ضمن الهالبولارن كانت تمثل قطب انشاق واحتجاج مشابهة للمجموعة القومية «جولا» (Joola) في كازامانس (Casamence) التي تعارض الحكومات السنغالية ذات الغالبية الولوف. وفي كل الأحوال، كان الهالبولارن ممثلين بقوة في جبهة تحرير إفريقيي موريتانيا (FLAM) التي تأسست في (1985)، ومقرها في دكار.

وقد نشرت (ج. ت. أ. م) في (1986) نصًا، على الصعيد الوطني والدولي، سيغذي بقوة العنف الذي سينشب بين الجماعات القومية الناطقة بالعربية وغير الناطقة بها. وكان الأمر متصلاً بـ (بيان الزنجو- موريتانيين المضطهدين) وهو منشور مستوحى من الماركسية، كانت تظهر فيه المطالب السياسية في مشاركة أكبر ضمن مؤسسات الدولة والجيش والوظيف العمومي، كأنها مطالب السكان السود في موريتانيا، وكانت الغاية النهائية لـ (ج. ت. إ. م) بحسب هذا البيان تقوم على «قلب سلطة البيضان وتحطيم دولتها»[59] على أن يتكفل «السود الموريتانيون» بتقرير مصائرهم. وكان يظهر الكفاح السياسي والمسلح منذئذ الضمان الوحيد للحفاظ على هذه الجماعة. وهكذا طورت (ج. ت. إ. م) للمرة الأولى في تاريخ البلاد، رؤية عرقية للنظام السياسي الموريتاني، وكانت الجماعات القومية غير الناطقة بالعربية المتنوعة، التي ما توحدت سياسيًا قط في الماضي تُقدَّم موحدة تحت راية العرق الأسود، الذي أضحى عدواً لعرق العرب- البربر الأبيض أو البَيْضان (Beydans)، الكلمة التي استعملت في منشور (ج. ت. إ. م) تحقيرية بصراحة، باعتبار أن النطق الصحيح بيضان (Bidan) كما اتهمت الدولة الموريتانية أيضًا بالعنصرية وبممارسة الأبارتايد.

وكان بيان الجبهة يتضمن نداءات للعنف وللقتل، وبخاصة عندما كان يتصل الأمر بالدفاع عن الأرض التي أصبحت عاملاً قويًا في الصراعات السياسية فيما بين القوميات بعد الجفاف الساحلي الكبير. إذ يكتب مؤلفو البيان، على سبيل المثال:

«نغتنم هذه الفرصة لتذكير سكان الجنوب أن من الممنوع منعاً باتاً بيع الأرض. قاطعوا وانبذوا واقتلوا عند اللزوم كل من يشجع على بيع الأرض. دمروا، أحرقوا ممتلكات هؤلاء الأجانب الذين يأتون للسكن على أراضيكم، فالأرض تنتمي للقرية. والإصلاح العقاري الوحيد المقبول لدينا هو الذي يسمح بإعادة توزيع الأرض بحسب حاجة كل سكان القرية»[60].

فالبيضان صنفوا كأجانب معرضين للقتل عند الضرورة. زد على ذلك أن أعضاء الـ (ج. ت. إ. م) يقترحون رؤية شاملة سيشكل طبقاً لها أفراد مجموعات الخدم في مجتمع البيضان، المدعوون حراتين عادة، هم أيضًا جزءاً من المجموعة الزنجو- موريتانية، بفضل «أصولهم السوداء»، والوزن الديموغرافي الهام لمجموعات الخدم في مجتمع البيضان، لم يكن بعيداً عن هذا الادعاء باستيعابهم ضمن المجموعة العرقية الجديدة الزنجو- موريتانية، ففي نص موجه إلى «الإخوة الحراتين» بشهر أيار (1990)، تكتب الـ (ج. ت. إ. م):

«أخي، لا أعلمك شيئاً إذ أقول لك إنه، منذ حصول بلادنا على الاستقلال، عمدت النظم المدنية والعسكرية، لدادا (أول رئيس موريتاني) وحتى الطايع المشؤوم (الرئيس الحالي) إلى إبعادنا أنا وأنت إلى مرتبة العبيد والمهملين [. . .] ويقوم تكتيكهم في الأساس على ضرب مكونات الجماعة السوداء، كلاً بدوره [. . .] اعلم أننا خلال هجوماتنا، نبذل كل جهدنا لتجنب الإخوة الحراتين [. . .] إن الكفاح الذي نقوم به هو كفاح كل الجماعة الزنجو- موريتانية التي تنتمي إليها. أنا أكافح ضد النظام العنصري الذي هو عدونا المشترك»[61].

غير أن الجبهة- على غرار الكثير من الملاحظين الخارجيين الآخرين- كانت تنسى أو تتناسى أن قومية وثقافة الحراتين هي قبل كل شيء عربية وبيضانية، وأنهم يشكلون جزءاً من مجتمع وثقافة الناطقين بالعربية في موريتانيا، وأن «لونهم الأسود» لا يدخل في الحسبان بشأن بناء الهويات الثقافية والاجتماعية. وهذا على عكس بعض التحليلات التي كانت تود أن ترى تعارضًا بين الأصول السودانية للحراتين وعروبة النسب[62](20). إذ تعترف الغالبية العظمى من الحراتين بهوية عربية، كما هي الحال لدى السكان الحاليين للسودان وتشاد وليبيا أو مصر.

لا يمكن فهم الرؤية السياسية العرقية التي تدافع عنها الجبهة، دون الرجوع إلى إيديولوجية الزنجوية وإلى الدفاع عن الفرانكوفونية التي كانت تنتوي بناء الأمة السنغالية، بتوحيد كل المجموعات القومية تحت هذه الراية، مع أنها كانت بعيدة تمام البعد عن الإيديولوجيات المحلية حول القومية. وهكذا سيتعارض الدفاع عن الفرنسية كلغة وطنية مقترنة بالزنجوية، مع استعمال اللغة العربية التي اختارتها موريتانيا، لكنها كانت تتواجد، حتى (1991)، مع الاستعمال الرسمي للفرنسية. ففي هذا الإطار يجب وضع تطور إيديولوجية العروبة منذ إنشاء موريتانيا.

5/ 6/ 2/ 4) أحداث (1989) المأساوية

خلال السنوات الثلاث التي سبقت أحداث نيسان (1989) الماساوية، كان استقطاب الكفاح السياسي متموضعاً في إطار صراع قومي ولغوي بين «سود» ناطقين بالفرنسية و«عرب». وإذا ما كنا عدداً من الباحثين نلاحظ هذا التشدد السياسي الباعث على القلق، إلا أن ما من أحد على ما أظن، كان في إمكانه توقع حدوث مذابح جماعية بمثل هذا العنف.

فوقائـــع متـــنوعة راجعة إلى تشدد معارضات الجماعات القومية الزنجو- موريتانية، ولكن أيضًا لتعسف الدولةأو لعنفها حدثت بين (1986 و1989). إذ لم تتردد حكومة ولد سيدي أحمد الطايع العسكرية في (1986) باستعمال العنف لقمع كاتبي (بيان) (ج. ت. إ. م) في عمومهم. وفي محاكمة عادية، اعتقل (23) شخصًا واقموا بالمساس بأمن الدولة. وفي تـــشرين الأول (1987)، أفشلت مؤامرة قام بها ضباط من الهالبولارن حاولوا فيها انقلابـــاً باسم (ج. ت. إ. م). وهذه المرة، حوكم المتهمون الرئيسون محاكمة عسكرية: فحكـــم على 3 ضباط بالإعدام، وتلقى 18 آخرون أحكاماً بالسجن. والسنة ذاقما، في أيلـــول 1987 اعـــتقل 17 عـــضواً من حزب البعث الموالي للعراق، وستة منهم ينتمون للبيـــضان، حكـــم عليهم بستة أشهر سجناً. وفي تموز (1988)، شملت موجة اعتقالات جديـــدة البعثـــيين، فحكم على (13) منهم بالسجن. وفي أيلول (1988)، (4) زنجو- إفـــريقيون معتقلون نظراً لنشاطهم السياسي ضد الدولة، ماتوا في السجن[63]. وفي السنة ذاقما، أثناء الانتخابات الرئاسية في السنغال، قام زعيم المعارضة ضد الرئيس ضيوف، عبد الله واد بدعاية مضادة لموريتانيا ومضادة للبيضان، لزعزعة خصمه وربح الأصوات.

يـــبدو مـــن الأهمية بمكان هنا القيام بتمييز أول. إذ يرى البعض من المؤلفين الذين تعرضـــوا لأحداث (1989) المأساوية، أن الوقائع التي سردقما للتو هي الأسباب المباشرة للعـــنف الجماعـــي في (1989)[64]. أي إهم يزعمون أن قمع السلطات الموريتانية كان راجعاً لعنصريتها المعتادة المضادة للسود[65]. لكن للتخفيف من هذا الزعم، ينبغي توضيح أن العنصرية المضادة للسود لم تكن طابعاً مركزيًا للحكومات الموريتانية التي ضمت دائماً إلى صـــفوفها ممثلين للنخبة الزنجو- إفريقية، وكذلك أعضاءً من مجموعات الخدم ذوي الأصـــل الإفريقـــي، كما يقول فييفيوركا: «ربما يكون الكلام عن عنصرية مبالغاً فيه، عـــندما تميل حكومة مركزية إلى إضعاف لغات وثقافات الأقليات، أو إلى اختزالها إلى فولكلـــور، كمـــا كانـــت الحال في فرنسا الجمهورية»[66]. زد على ذلك أن من بين المعارضين للدولة الموريتانية ولنظام ولدسيد أحمد الطايع، لم يكن هناك أعضاء (ج. ت. إ. م) الـــزنجو- موريتانـــيين فقط- وبخاصة من الهالبولارن بل أيضًا أعضاء من حزب الـــبعث، القومي العربي، المكون أساساً من ناطقين بالعربية. وبعدما طرح هذا، عمدت الحكـــومة الموريتانـــية، بعد الأحداث، إلى تأسيس عنفها الخاص (الشرعي) على تصور سياســـي عرقـــي، يستبعد الزنجو- إفريقيين الذي أضحوا «أعداء الأمة». وبحجة هذا الاقهـــام، سيطرد عدة آلاف منهم من موريتانيا، إلى السنغال على وجه الخصوص، فيما بين (1989 و1992).

إن الفحص المتأني للأحداث التي وقعت فيما بين شباط ونيسان (1989) يقدم عناصر مثيرة للاهتمام حول تشدد الخطابات والأفعال. إذ وقعت في البداية بعض الحوادث العنيفة: في (22-23) شباط ضد البيضان في مدن دكار، روفيسك، ثييس (Thiés)، كاولاك (Kaolak)، تبعتها ردود معادية للسنغال في نواقشوط (24-25 شباط 1989). في (9) نيسان، كانت الصحافة السنغالية تتحدث عن المواجهات بين مربي مواشي زنجو-إفريقيين (سونيكيه وبيل) على ضفتي نهر السنغال في بلدة دياوارا (Diawara) (أو سونكو (Sonko)، طبقاً للصحافة الموريتانية)، والتي خلفت قتيلين في الجانب السنغالي وجرحى لدى الموريتانيين. فاتهم السنغال حراس غابات موريتانيين: لكن موريتانيا أكدت بأن الأمر يتصل بشجار بين مربين. في (11 نيسان 1989)، بعد يومين من الحوادث الحدودية الأولى، كانت سوبي (Sopi) (التغيير وهي صحيفة المعارضة السنغالية) تعنون صفحتها الأولى «الجيش الموريتاني يطلق النار على السكان» موضحة: «في الشمال، يُسمع وقع ضربات الأحذية العسكرية المقلق في الجانب الآخر من النهر. فمن سان لويس حتى ماتام (Matam)، مروراً بداغانا (Dagana)، السكان على أهبة الاستعداد، ولا يغمض لهم جفن، خوفاً من أن يفاجأوا أثناء نومهم من قبل البيضان العدائيين»[67].

منذ هذا التاريخ، يشرع سنغاليون في نهب حوانيت التجار البيضان في مدينتي ماتام وباكل (Bakel). وتستمر أعمال نهب أخرى في كل مكان تقريباً بالسنغال ضد بيضان وحراتين، من أي جنسية كانوا. إذ كانت توجد جالية هامة في الواقع من البيضان ذوي الجنسية السنغالية في هذا البلد، بينما كان بيضان آخرون يقيمون في السنغال ويحملون الجنسية الموريتانية.

في (14 نيسان 1989)، كانت سوبي تعنون: «خمس قرى تحرق من قبل الموريتانيين» وتعلن في (21 نيسان 1989) «صاحب دكان مور يطلق النار على فتى سينغلاي» شارحة: «ياللسنغاليين المساكين، إن الأجانب يقتلوننا، بينما ينشغل بقتلنا من يجب عليهم الدفاع عنا» وتكتب صحيفة أخرى هي «الصرصور المحرر» (Le Cafard libéré) عن الحادث الحدودي في 9 نيسان: (لقد تصرف الحراس الموريتانيون بالطريقة ذاتها التي كان يتصرف بها أجدادهم منذ قرون. إذ قتلوا رجالاً، واقتادوا آخرين للأسر، وحرقوا قرى بعد أن سلبوا المواشي والمؤن باعتبارها غنيمة حرب» وتأسفت الصحيفة نفسها في (20) نيسان لأن «المدافع لم تدوِ»[68].

لكن الأسوأ حصل فيما بعد. ففي (22- 23 نيسان 1989)، شُنت موجة من العنف لا سابق لها ضد الناطقين بالعربية الموريتانيين وضد تجاراتهم في دكار ومدن سنغالية

أخرى- مثل مبور (Mbour)، ديوربل (Diourbel)، لوغا (Louga)، تامبا كوندا (Tamba counda)، كوند (Konda)، زيغينشور (Ziginchor). وحسبما يقول سالي ندونغو (Sally N'Dongo)، رئيس الاتحاد العام للعمال السنغاليين في فرنسا، كانت أعمال السلب هذه من عمل شباب، نُظموا كعصابات، كان رجال المعارضة السياسيون بقيادة عبد الله واد، استخدموهم في (1988) لاختلاق اضطرابات ضد الرئيس ضيوف. وبالفعل، كان كثير من الشباب تظاهروا في الأسابيع التي سبقت أعمال العنف ضد الموريتانيين، بدعوة من حزب واد، وجرت أعمال تخريب في دكار[69]. كما نجد ذكراً لـ «عصابات الشباب» هذه، لدى مامادو ضيوف (Mamadou Diouf)[70]، ففي معرض كلامه عن الحركة الدكارية (ست/ سيتال) أي (نظيف/ ينظف) المكونة من شباب محطمين/ منظفين، يوضح: «بدأت حركة ست/سيتال تظهر بعد أزمات سوبي العنيفة الناجمة عن الحملة الانتخابية وانتخابات شباط (1988). وهي تدل على إخفاق سياسات مأسسة أشكال العمل السياسي، وتكرس الشباب نهائيًا باعتباره الجزء المنبوذ من المجتمع السنغالي»، فبالنسبة لهؤلاء الشباب، حسبما يرى ضيوف «إن الخوف من المستقبل يتبدى في تكالب على التحطيم». ولدى ذكره «صيادي الموريتانيين» يضيف: «لقد أسلم عنف الشباب المهمة إلى نوع من الجنون المطبق الذي ظل حتى ذلك الوقت لغزاً».

وفي مؤلف أكثر حداثة يتكلم ضيوف[71] عن ازدواجية حركة ست/ سيتال:

> **«تتصف التعبيرات السياسية والممارسات الاجتماعية لدى الشباب بالازدواجية: فهم عدميون وجد مثاليين في آن، والشباب السنغاليون الذين ذبحوا موريتانيين (1989) على سبيل المثال، قاموا بتنظيف الشوارع وطلاء الجدران (1990)، وهم معارضون للإجراءات المؤسساتية للسياسة. ومظاهراتهم تندرج دائماً ضمن ممارسات ضد النظام شعارها الرئيس هو العنف- إذ كثيراً ما يقال إنه ليس لديهم مرجعية، وأنهم يعبرون عن أنفسهم بالتحطيم، لأنهم لا يندرجون ضمن أشكال إيجابية للتعبير، مع أن الكثير من الشباب يلحون على القيمة الأخلاقية لهذه الحركة صائحين على شاكلة ممثل سنغالي: «الإنضمام إلى ست/ سيتال يعني التخلص من كل الإرث الاستعماري المتحكم بطريقة حياتنا، وطريقة تصورنا للأشياء. إن الست/ سيتال هي إلزام مطلق بالاعتماد على النفس، وضرورة التعبير عن النفس تبعاً للتصورات الجديدة وبلغة جديدة، في معركة الحياة هذه».**

أقوال جد غريبة، يحكى في ثناياها بهدوء ان الشباب السنغاليين الذين ذبحوا موريتانيين في (1989)، نظفوا مدينة دكار السنة التالية. ودون تقديم أي تفسير لوقائع

كهـــذه تـــثير الذهـــول، يفضل ضيوف نقل أقوال ممثل سنغالي يفترض فيه الدفاع عن «القيمة الأخلاقية» لحركة من «المنظفين» تدعي معاداة الاستعمار.

لنعد إلى تسلسل الوقائع في (1989). فقد فجرت الأخبار التي وصلت إلى نواقشوط في 23 نيسان، بعدما ضخمتها الشائعات التي تحدثت عن آلاف القتلى، رداً سريعاً بعنف لا مثيل له. ففي 24-25 نيسان جرى في سوق كابيتال بنواقشوط، وبدائرتين فقيرتين من المديـــنة (الخامـــسة والسادسة)، قتل نحو مئة وخمسين إلى مائتي شخص من المفترضين سنغاليين بأسلحة مرتجلة (عصي، قضبان حديدية)، وجرح ما يقرب من ستمئة من قبل مجموعات الخدم في مجتمع البيضان[72]. وطبقاً لشهادات مختلفة تلقيتها في نواقشوط، كان هـــؤلاء يتحـــركون بأوامـــر من أسيادهم، الذين قدموا لهم مكافآت (أراضي- أموال) تعويـــضًا عـــن عملهم في «الدفاع عن شرف البيضان» ويرى بعض الباحثين أن هذه الأعمـــال كانت تقوم على غوغاء انطلقت من عقالها، وانفجارات عنف عفوية قليلاً أو كـــثيراً، يمكن أن تحدث في أي مكان وأي زمان. . والحال إنني أعتقد أن هذه النظرة لا تـــسعى البـــتة إلى تفـــسير الوقائع، بل إلى مجرد وصفها، بوضعها تحت إمرة الاندفاع، الغريـــزي واللاشعوري أو اللا إرادي، ولا شيء من هذا في الأحداث الدامية التي نحن بصدد الكلام عنها هنا. ذلك أنه من الواضح ان الأسباب العميقة للمجازر مقترنة ببث الأفكار العنصرية ذات الأصل الاستعماري.

ومن بين الذين هوجموا، كان غينيون وماليون وآخرون من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء[73]. وصرحت قوى الأمن بعجزها طوال ست وثلاثين ساعة، وأكدت بأنها لم تـــستطع إعادة الهدوء إلا بعد ظهر 25 نيسان، بمنعها للتجوال من الساعة العشرين حتى الـــسادسة في نواقـــشوط ونواديـــبو (مديـــنة البلاد الثانية)، حيث سجلت أيضًا بعض الاضـــطرابات. لكن المذابح لم تتوقف عند هذا الحد[74]. فيوم الخميس 25 نيسان، رفع الرئيس السنغالي «احتجاجاً شديد اللهجة» لدى حكومة نواقشوط، وصرح بأنه «إذا ما تبيـــنت مـــسؤولية قـــوى الأمن الموريتانية» في المذابح، سيتخذ الإجراءات اللازمة[75]. والواقـــع أن ضيوف كان، من طرف خفي بالكاد يحمل المسؤولية للجيش الموريتاني عن المذابح، ويلمح إلى أن رد السنغال قد يكون جذريًا. فبحسب شهادات تلقاها ج. ميلليه G. Millet، الصحفي الفرنسي، فسر سنغاليون عديدون أقوال ضيوف كإعلان للحرب علـــى موريتانـــيا. وهو تصريح سيضفي الشرعية على شن مذبحة نحو مئة من الناطقين بالعربية الموريتانيين في (28 و29) نيسان. ولن يعرف في الواقع أبداً كم من البيضان ذوي الجنـــسية الـــسنغالية الموريتانيين في (28 و29) نيسان، كانوا بين القتلى. إذ صرح أحد

الـــدكاريين لــــ ج. ميلليه: «في البداية، لم نكن نريد قتلهم. فقد اكتفينا فقط بسرقة ما كــــان في حوانيـــتهم. لكـــن الأمر الآن مختلف، منذ علمنا بما فعلوا مع السنغاليين في موريتانيا، سنلاحقهم جميعاً، وسنعثر عليهم ونقتلهم»[76].

وما من حي يسكنه موريتانيون نجا، فمنازل وحوانيت أحرقت ونهبت، وقتل سكانها أو قطعـــت أوصـــالهم بالسلاح الأبيض. وكان المسؤولون الرئيسون عن هذه الأفعال، شـــباب مدينيون كان أكبرهم سناً في العشرين، منظمين في مجموعات من خمسين فرداً لكل مجموعة، كما كانوا يهاجمون أيضًا تجاراً لبنانيين ومغاربة في دكار، محطمين تجاراتهم أو مطالبين بفدية للإبقاء على حياتهم. وامتد العنف ضد البيضان الموريتانيين أو المفترضين كـــذلك إلى عــــدة مدن سنغالية، زيغينشور، تاما كوندا، مبور، حيث استمرت أعمال الـــنهب عدة أيام وكثرت أعمال الانتقام، كما حدث في طوا (Toua)، حيث قتل اثنا عشر موريتانيًا، انتقاماً لموت شيخ طريقة المريدين[77](21) في نواقشوط[78].

في جـــو الهيستيريا السياسية الجماعية هذا، تصبح حكومة سيد أحمد الطايع هيستيرية أيـــضًا وتـــتحدث عن «مؤامرات يدبرها الزنجو- إفريقيين» كإشارة نموذجية للهشاشة الـــبالغة، والبعد عن الواقع وهذيان الشعور بالاضطهاد التي تميز الحكومات الضعيفة[79]. وبمـــا أن زنجو- إفريقيي موريتانيا أضحوا أعداء للأمة، فقد طردوا بالآلاف، وصودرت أراضيهم الواقعة في وادي النهر. وبموازاة هذا، قامت الحكومة بحملة دعائية قومية عربية، لاقـــت «شـــبه إجماع»[80] لدى البيضان. ومع ذلك، لم تنل حالة العنف الممأسس هذه قـــبول كـــل الموريتانـــيين، فاســـتُنكرت التجاوزات التي ارتكبت بحق مواطنين زنجو- موريتانـــيين في الـــصحافة المستقلة، وعلى الصعيد الدولي. غير أنه ما من فحص معمق للوقائـــع جرى بعد في موريتانيا أو في السنغال. إذ يبدو أن فظائع المذابح التي ارتكبت لاتزال ماثلة في الضمير الجمعي لكلا البلدين.

5/6/2/5) دور الصحافة الدولية

إذا مـــا كانت الصحافة الدولية في البداية سردت الوقائع بطريقة موضوعية ومحايدة نـــوعاً مـــا، فإن التحليلات المقترحة بعد الأحداث الأكثر خطورة كانت تتبنى الرواية الـــسنغالية للمذابح في بساطتها الخادعة، أي رواية مرتكزة على «الصراع العرقي» بين «ســـود وعرب» في هذا الجزء من إفريقية، وأسهمت هكذا مباشرة في تغذية الأحكام العرقية المسبقة والأوهام لدى الشعبين السنغالي والموريتاني التي يحملها أحدهما للآخر.

وعلى صعيد أكثر عمومية، كانت الروايات التبسيطية توافق أيضًا الأحكام الأوربية المسبقة حول إفريقية التي، من خلال عنف صراعاتها السياسية، تظل يُنظر إليها كقارة متوحشة. فلدى تعرضه لمسألة العنصرية في المستعمرات السابقة، يعتبر باليبار (Balibar) زعم بنيديكت أندرسون (Benédikt Anderson)[81] بأنه لا وجود لعنصرية في العالم الثالث، منقوصًا، ويضيف: «إذا لم يكن في إفريقية وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية عنصرية مضادة خاصة بالعالم الثالث، فهناك فيض من العنصريات المدمرة، المؤسسية والشعبية في آن بين «أمم» و«قوميات» و«طوائف»، وبالمقابل، لا تنفك مشاهد هذه العنصريات المشوهة بأدوات التواصل الدولي، في تغذية الصور النمطية للعنصرية البيضاء، بالإبقاء على الفكرة التي تقول إن ثلاثة أرباع البشرية عاجزن عن حكم أنفسهم بأنفسهم»[82].

وهي فكرة قديمة تغفل الوحشية الأوربية التي تجلت عبر حربين عالميتين، وتظل إلى الآن لا مثيل لها. وعلى وجه الإجمال، يبدو التصور الأساس منظماً هنا حول هيمنة الأفكار الأوربية التمركز وفحواها أن الإفريقيين «السود» هم الضحايا الأبديين للتاريخ. ففي فرنسا على وجه الخصوص، يتوجه تعاطف الصحافيين المعتاد لـ «السود» الأفارقة الناطقين بالفرنسية في مستعمرات إفريقية الغربية الفرنسية السابقة، المعتبرين ألين عريكة ومعترفين بأفضال الحضارة الفرنسية. وهذا على عكس العرب والمترحلين، ومنهم البيضان في موريتانيا والطوارق، المفترض أنهم مناصرون للرق، ونهابون سابقون، يميلون إلى العنف[83](22).

5/6/3) استخلاصات

تظهر إيديولوجية الزنجوية كأحد ذيول الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقية. إذ تنجم عن نوع من استعمار إيديولوجي يجري من خلاله تبني الأفكار الغربية في التصنيفات العرقية للمجتمعات البشرية وادعاءها من قبل مثقفين إفريقيين عنصريين هم أنفسهم، مثل سنغور. فسنغور باعتباره المنظر الأكبر للزنجوية، ينتج خطاباً مرتكزاً على تميز «السود» العرقي والثقافي، المفترض فيه أن يعيد الكرامة للشعوب الإفريقية. ولهذه الغاية، يستند إلى أعمال الإثنولوجيين، المفترض أنهم يملكون معرفة علمية موثقة– وإذن مفعمة بالحقيقة– بالمجتمعات الإفريقية، ومنهم الألماني فروبينيوس والفرنسي ديلفوس. إذ إن مجرد دفاع علماء ومفكرين أوربيين عن أطروحات وحدة الحضارة الأوربية، والتمايز العرقي، يمثل بالنسبة لخطاب سنغور برهاناً لا يمكن دحضه على صحة حججه. وفي مهمة إضفاء

الشرعية هذه على الزنجوية، يمتزج الخطاب العرقي امتزاجاً وثيقاً بالخطاب الثقافي. والنتيجة النهائية هي إبراز شكل من العنصرية التمايزية التي بقدر تبنيها سواء من قبل الزنجويين أم من مفكرين فرنسيين شهيرين، مثل سارتر، تحرص على إضفاء الشرعية على هذا المذهب العرقي- الإفريقي. فكيف يمكن تفسير كل هذا؟ كيف استطاع مفكرون مثل جيد، مونو، غريول وبالانديه أن يشتركوا في مهمة عرقنة مجتمعات غرب إفريقية؟ هل كانوا يظنون أن الزنجوية والتأكيد على التميز الثقافي والعرقي «الأسود» سيعيد إلى الأفارقة كرامتهم؟ في مقابل منطق استكفائي يمكن أن يقود إلى التطهير/ التصفية/ الإبادة طبقاً لاقتراح تاغييف؟ ترى هل كانت العنصرية الضمنية، المعتادة، موجودة لدى هؤلاء المفكرين الطليعيين الذين كانوا يستعيدون لحسابهم الأحكام المسبقة الأكثر خسة إزاء «السود»، كالحساسية والانفعالية والإيقاع والصوفية أو الحدس؟

إن المساوئ الإيديولوجية للاستعمار الفرنسي، وتسميم التصنيفات العرقية المطبقة على الشعوب الإفريقية ينبغي إعادة اكتشافها. وتظل إيديولوجية الزنجوية، مع كل نتائجها الفكرية والسياسية، محتاجة إلى التحليل بطريقة مفصلة ومعمقة ودون انحياز.

5 / 7) خاتمة: من يطلب التعويضات وعن أي جرائم؟

نادية فوكوفيتس (Nadia Vuekovitc)

في التـــصريح النهائـــي الصادر عن المؤتمر العالمي ضد العنصرية الذي انعقد في دِربن (Durban)، مـــن (31 آب إلى 7 أيلول 2001)، يدرج المجتمعِ الدولي الرق وتجارة الرَقيق ويعترف بهما كجريمة ضد الإنسانية. وقد ذُكرت فرنسا مثلاً من قبل العديد من الوفود. إذ هي بالفعل البلد الأوربي الأول والوحيد الذي أقر في أيار (2001)، مقترح قانون نائبة غـــويانا كريـــستيان توبيرا (Christiane Toubera) والفرنسيين المتحدرين من عبيد الذين يعيشون في محافظات ماوراء البحار الفرنسية.

والمقـــصود في الأساس تجارة العبيد من قبل الأوربيين - التجارة العابرة للأطلسي - وليست تلك التي سبقتها وواكبتها - التجارة العابرة للصحراء والشرقية التي سيطر عليها تجار الرقيق العرب[1].

غير أنه قبل الوصول إلى هذا الاعتراف، كان طويلاً وشاقاً «الدرب القانوني» لعملية إدانـــة العـــبودية. والواقع أن أول معاهدة بين دول أوربية، كانت تطرح بأن «التجارة المعـــروفة باسم التجارة بزنوج إفريقية (. . .) متعارضة مع مبادئ الإنسانية والأخلاق العالمـــية، ترجع إلى مؤتمر فيينا في عام (1815)[2]، وهي سنة الإلغاء الرسمي للرق. لكن لأن الـــرق اســـتمر ولايـــزال مستمراً بصفة غير شرعية، فقد كانت عديدة وضرورية القـــرارات المتعاقـــبة التي أسهمت بشكل مرضٍ في الاعتراف به اليوم - سواء مؤتمرات

برلين في (1885)، وبروكسل في (1890)، ولاهاي في (1899 وفي 1907)، التي أفضت إلى الاتفـاق النهائـي في عصبة الأمم العام(1926) الذي أدان كل أشكال العبودية بما فيها العمل القسري، وهي صيغة أعيد تبنيها في الإعلام العالمي لحقوق الإنسان في (1948)، أم مـنظمة الأمـم المتحدة التي أنشئت في (1945) التي منذ توقيع اتفاقية منع وقمع جريمة الإبـادة الجماعـية في (1948) ، تتصدى بمجموعة من الاتفاقيات والتصريحات الدولية لجرائم القانون الإنساني، ومنها الرق والعنصرية والتمييز والعداء للأجانب وعدم التسامح المقترن بها.

أما مصطلح «جريمة ضد الإنسانية»[3] فقد ظهر للمرة الأولى في (1915)، في تصريح لفرنـسا ولبريطانيا ولروسيا، كانت تدين فيه مذابح الأرمن من قبل الأتراك. لكن أول ذكـر قانوني له يرجع إلى 1946، وهكذا عرِّف في المادة 6 من نظام المحكمة العسكرية الدولـية في نورمبرغ (Nuremberg) «الاغتيال، الإبادة، الاسترقاق، الترحيل وكل فعل غير إنساني ارتكب ضد كل السكان قبل أو أثناء الحرب، أو ضروب الاضطهاد لدوافع سياسية، عرقية أو دينية، عندما تكون هذه الأفعال قد ارتكبت عقب كل جريمة تدخل في صلاحيات المحكمة، أو بالاتصال مع هذه الجريمة، سواء شكلت أم لم تشكل انتهاكاً لقانون البلاد الداخلي التي ارتكبت فيها».

ويـضاف للاعتـراف بالـرق كجريمة ضد الإنسانية - كواجب للذاكرة - طلب الاعتذار والتعويضات - كدين أخلاقي ومالي، وهذا ما تجلى من مناشدات المؤتمر الدولي حـول التعويـضات لإفـريقية وللإفريقيين في المهاجر، الذي نظم في (1990) بلاغوس (نيجيريا) ومؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في أبوجا (نيجيريا) عام (1993)[4](1). وعلى هاتين النقطتين يتنازع الفريقان.

مـع أن هناك سوابق حصلت - ندم البابا يوحنا بولس الثاني في (1991) «عن الخطايا الـتي ارتكبـتها أوربـة المـسيحية بحق إفريقية» لدى زيارته لجزيرة غوريه في السنغال، واعـتذارات بـيل كلنـتون لدى رحلته إلى إفريقية، لدور أمريكا في تجارة الرقيق (وهي اعتذارات لم يقدمها للسود الأمريكيين)، فإن هذا لم يشجع الممثلين الأوربيين الحاضرين في دربن على تبني موقف مشترك من هذه المسألة. لماذا؟ لأن مبدأ الاعتذار والأسف والصفح، يمكـن بالتأكيد أن يحيل إلى الرغبة الإيجابية المخلصة في وحدة الدولة - الأمة، لكن الإبقاء على صلة وثيقة بمبدأ العدالة، يمكن أن يكون أيضًا مصطبغاً باستراتيجية سياسية تكتيكية.

وإذن، وقـبل كـل شيء سيسمح مبدأ الاعتذار الإيجابي لدولة ما، عن طريق رفع المحرمات[5] من تاريخها، ومواجهة ماضيها (فتح الأرشيفات، الملاحقات القضائية)، من

خلال واجب الذاكرة، والاعتراف بجريمتها وضحاياها (قانون) وتنظيم مواضع ونشاطات (تضمن الحفاظ على الذاكرة) (تعليم مدرسي)، بتعزيز وحدتها الوطنية. وسيترك هذا المبدأ بعد تخليصه من مشاعر الصدمة المكان عندئذ للحداد وللتذكار. فالاعتذارات تفضي للمصالحة. «الصفح لا بد منه لانطلاقة جديدة، وللبداية من جديد»، صرح مارتن لوثر كينغ (Martin Luther King) في خطاب العام (1963) بواشنطن. إذ باسم هذه المصالحة لإزالة الصراعات المسلحة، وباسم هذه الوحدة الوطنية، تطلب الشعوب الأصلية في العالم أجمع الاعتراف بهويتها وتقاليدها العرقية، واسترداد أراضيها، والاعتذار، وإمكان حصولها على تقرير مصيرها.

خلال القرن العشرين، الذي استهل بإبادة الهيريرو (Herero)، والأرمن، وتميز بالإبادة الجماعية لليهود، وواكبته أكثر من مئة نزاع، منها مؤخراً الإبادة الجماعية في رواندا والتطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة، وحيث تتالت مشاهد الندم، خلال هذا القرن العشرين إذن، مبدأ الاعتذار على المسرح الدولي، غير المنفصل عن مبدأ العدالة والعطل والضرر، يتلطخ عندئذ.

ذلك أن الخشية من المنازعات أمام المحاكم تحل محل الدين الأخلاقي إلى الحد الذي كاد فيه الاتحاد الأوربي، في البداية، أن يمتنع عن إبداء الندم في دربن. إذ كان يخشى من لعب مشهد الاعتذارات أو حتى من استعمال هذا المصطلح الذي قد يفتح السبيل، على حد زعمه، لطلبات التعويضات المالية من قبل العبيد وذرياتهم. لكن التقدم يكمن في التصريح النهائي للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، حيث ذكر أن الاتحاد الأوربي يقدم اعتذارات عن الجرائم السابقة، وأن الرق وتجارة الرقيق معترف بهما كجرائم ضد الإنسانية. غير أنه وضح أيضًا أن الاتحاد الأوربي لن يدفع في أي حال تعويضات. والاتحاد الأوربي في هذه النقطة مدعوم بالولايات المتحدة التي كانت قاطعت المؤتمرين السابقين حول العنصرية اللذين نظمتهما الأمم المتحدة بجنيف في (1978 و1983).

وإذا ما كانت البلدان الغربية والولايات المتحدة تشكل جبهة واحدة ضد التعويضات، «فإن جبهة البلدان الإفريقية، من جهتها، ليست موحدة، إذ يدافع الناطقون بالإنغليزية كغانا ونيجيريا عن موقف متشدد (دفع التعويضات كاملة بشكل تحويل لرؤوس الأموال، أو إلغاء الدين) بينما يكتفي الناطقون بالفرنسية باعتراف أخلاقي وإبداء الأسف»[9].

غير أنه، في عشرية الكفاح ضد العنصرية (1994 — 2003) والسنة الدولية للتعبئة ضد العنصرية «2001» اللتين نظمتا من قبل منظمة الأمم المتحدة، تساند مجموعات أفرو -

أمريكية مقيمة في الولايات المتحدة حملة التعويضات لبعض البلدان الإفريقية التي تصرح في إعلان أبوجا: «إن الأضرار التي تسبب بها الرق، والاستعمار والاستعمار الجديد، ليست فقط واقعاً تاريخيًا، لكنها لاتزال تتبدى بألم في حياة الأفارقة الشاقة اليوم، من هارلم إلى هارار (Harar)، ومن الصومال إلى سورينام»[10] وسيكون هذا إحدى الحجج الأساس لدى الشاكين الأفارقة والسود الأمريكيين من أحفاد العبيد في قضيتهم ضد المؤسسات الأمريكية.

إن مفهوم التعويض في الحقيقة، والنقاش حول التكفير عن الخطأ ليسا ظاهرتين جديدتين. فللولايات المتحدة تاريخ طويل في هذا الموضوع، لكنهما تبرزان من جديد، لأن أحداثاً راهنة أسهمت في ذلك، سواء حصول اليهود على تعويضات، كضحايا للمحرقة، وللعمل القسري في ظل حكم هتلر، من ألمانيا ومن سويسرا، أم التعويض على الأمريكيين من أصل ياباني الذي سجنوا واعتقلوا في معسكرات إبان الحرب العالمية الثانية - والذين كسبوا القضية في(1988) بعد أكثر من أربعين عاماً من المطالبة. إذ خصص الكونغرس ما يقرب عن (1. 6) مليار دولار لثمانين ألفاً منهم، أو أيضًا التعويضات التي دفعتها الحكومة الأمريكية للسيو (Siouxe) عن سلب أراضيهم[11].

القرن والصفح[6]

حتى وإن كانت كلمات مثل (جريمة ضد الإنسانية) تتداول الآن في اللغة المألوفة فهذا الحدث نفسه كان أُنتج ورُخص من قبل مجتمع دولي في تاريخ وبشكل محددين من تاريخه. «. . . . » وهيكل هذا النوع من التحول الفضاء المسرحي الذي يؤدي فيه - بإخلاص أولاً - مشهد الندم الذي يشلغنا. (. . .) وهو يستجيب أيضًا لحسن الحظ، لبادرة «طيبة» . لكن المخادعة المعتادة والنفاق أو المراءاة حاضرة أكثر الأحيان، وتدعو نفسها كطفيلية، إلى حفلة الإدانة هذه. (. . .) فأن يُرى فيه تقدماً عظيماً، وتحولاً تاريخيًا، أو تصوراً لايزال غامضًا في حدوده، وهشاً في أساساته «ويمكن فعل هذا وذاك في آن - وسأقر بذلك من جهتي»، إلا أنه ليس بالإمكان إنكار هذا الواقع، إن تصور الجريمة ضد الإنسانية يظل في أفق كل جيوسياسية للصفح. إذ يزودها بخطابها وبإضفاء الشرعية عليها. لنأخذ على سبيل المثال لجنة التحقيق من أجل المصالحة في إفريقية الجنوبية. (. . .) فإن ما منح هذه اللجنة تبريرها الأخير، وشرعيتها المعلنة، هو تعريف الأبارتايد كجريمة ضد الإنسانية من قبل المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة (في 1977). (. . .)

أكثر من أي وقت مضى، ترتبط الدوافع الثلاثة - مسألة حقوق الإنسان، تصور الجريمة ضد الإنسانية، لكن أيضًا السيادة - ضمن الحيز العام وفي الخطاب السياسي. ومع أنه كثيراً ما يقرن مفهوم ما للسيادة إيجابيًا بحق الشخص، وحق تقرير المصير، ومثال التحرر، فإن ذلك يجري غالباً باسم حقوق الإنسان ولعقاب جرائم ضد الإنسانية أو منعها، بتدخلات دولية على الأقل، وبوضع حدود لسيادة دولة - أمة صغيرة. (. . .) لنكن دائماً متيقظين، كما تذكر حنا آرندت Hannah Arndet بفطنة،

إلى أن تحديد السيادة هذا لم يفرض قط إلا حيث يكون «ممكناً» «ماديًا، عسكريًا، اقتصاديًا»، أي يفرض دائماً على دول صغيرة، ضعيفة نسبيًا، من قبل دول قوية. (. . .) تؤثر أيضًا بشكل حاسم على القرارات الدولية، فها هنا نظام و«حالة أمر واقع» يمكن لهما أن يُمتّنا من خدمة «الأقوياء» أو على العكس يفككا، ويوقعا في أزمة، ويهددا من قبل تصورات (. . .) كتصورات «حقوق الإنسان» الجديدة، أو الجريمة ضد الإنسانية، أو باتفاقيات حول الإبادة الجماعية، والتعذيب والإرهاب. فعلى الرغم من أن جذور هذه التصورات وأسسها مغرقة في القدم إلا أنها فتية، على الأقل من حيث كونها ترتيبات في القانون الدولي. وعندما رأت فرنسا أن من المناسب في (1964) -كان ذلك بالأمس- اتخاذ قرار بعدم إلغاء الجرائم ضد الإنسانية بالتقادم (. . .)[7]، نادت ضمنيًا إلى نوع مما وراء القانون ضمن القانون (. . .) «فإلى الأبد» وفي كل مكان ودائماً، ستكون الجريمة ضد الإنسانية قابلة لحكم. ولن يمحي أبداً أرشيفها القضائي، وهنا إذن فكرة ما عن الصفح وعما لا يمكن الصفح عنه، وفكرة ما عما وراء القانون (لكل حتمية تاريخية للقانون) هي التي ألهمت المشرعين والبرلمانيين، أولئك الذين يضعون القانون. (. . .)

5/ 7/ 1) أحفاد العبيد السود الأمريكيين

صحيح أن النقاش حول تعويضات أحفاد العبيد في الولايات المتحدة، يعود إلى الواجهة، مع أن أول ذكر لها يرجع إلى (1865). ففي الوقت الذي لم يمنع مرسوم شليشر في آب (1848) فرنسا من تعويض الأسياد المستوطنين في الأنتيل بستة ملايين فرنكاً في (1849)[12](2) - على فقدان اليد العاملة - بينما يظل العبيد المحررون دون أراضٍ، كان الجنرال ويليام شيرمان (William Sherman) في الولايات المتحدة بالمقابل، وعد كل عائلة من العبيد المحررين «أربعين دونماً وبغلاً للحرث، كتعويض عن جريمة الاستبعاد». وقد قرر خلفه الرئيس لينكولن (Lincoln)، احترام هذا الوعد. لكن الرئيس أندرو جونسون (Andrew johnson) بعد اغتيال لينكولن، بنشره مرسوماً جديداً، استعاد الأراضي الموزعة على العبيد، ليعيدها إلى الجنوبيين.

«أربعون دونماً وبغل لا يمكن أن تكفي لنسيان الترحيل، وضربات السياط والمذابح والتشويهات والاغتصابات. غير أن التعويضات للسود المحررين كان لها أن تدلل على إرادة مخلصة في تقليص الفروق التي عمقها الاستبعاد»[13].

وكان حصول ضحايا المحرقة على تعويضات من ألمانيا، استخدم منذ (1967) كسابقة في طلب التعويضات المسجل في «إعلان البرنامج ذي العشر نقاط» للفهود السود (Black Panthers) الذي أعاد طرح الملف: «أربعون دونماً وبغل، هذا ما وُعدنا به منذ مئة عام كتعويض على عمل العبد وعلى الإبادة الجماعية لشعبنا. ونحن سنقبل الدفع

نقداً. فالألمان يساعدون اليهود في إسرائيل بسبب الإبادة الجماعية للشعب اليهودي. إذ إن الألمـــان قتلوا ستة ملايين من اليهود، أما الأمريكيون العنصريون فقد أسهموا بذبح أكثـــر من 50 مليوناً من السود. ولهذا نعد مطالبنا متواضعة». ويستذكر الإعلان فرانز فانون: «ليس الاستعمار والإمبرياليّة بريئي الذمة معنا عندما سحبوا من أراضينا أعلامهم وشرطتهم. (. . .) فجملة واحدة على شفاه الأوربيين، بُعيد (1945): "ألمانيا ستدفع" والــسيد أديــناور (M. Adenaur)، لــدى افتتاح محاكمة أيخمان (Eichmauna)، باسم الــشعب الألماني، طلب مرة أخرى المغفرة (. . .) وجدد التزام بلاده في مواصلة دفع المبالغ التي ينبغي أن تستخدم تعويضات عن الجرائم النازية لدولة إسرائيل»[14].

ومــنذئذ، تستعيد حركات عديدة سوداء أو بيضاء الشعار. سواء كان النائب جون كونــيرس (John Conyers) الذي، منذ (1989)، يقدم كل سنة مشروع قانون لإنشاء لجــنة تدرس المسألة، أم شخصيات مثل جيسي جاكسون (John Jackson) الذي يهيء ملاحقــات ضــد الحكومة الفيدرالية والشركات، تسانده لجنة تنسيق التعويضات التي أنــشأها شــارل أوغليتري (Charles Ogletree)، وهو أستاذ بجامعة هارفارد، وراندال روبنسون (Ranadll Robinson) - مؤسس ترانس أفريكا[15](3)، ومؤلف «الديْن: بم تدين أمريكا السود/ The Debt : What America Owes To Blacks»[16]؛ أو أيضًا حركة نكوبرا (ائــتلاف الــسود الوطني من أجل التعويضات في أمريكا)؛ أو أيضًا باربارا لي (Barbara Lee) الممــثلة الديمقراطية لكاليفورنيا، التي استعانت باستراتيجيات للتعويضات، معتبرة أن ظــروف الجماعــة السوداء الأمريكية ما زالت تحمل في داخلها وصمات الاستعمار والعبودية والتمييز.

مع أن كل هذه المحاولات ضد الحكومة الفيدرالية أخفقت، فإن ولايتين في (2001) - فلوريدا وأوكلاهوما - عوضتا على الناخبين السود عن مذبحة في (1923)، والناخبين السود عن اضطرابات (1921).

لكن «كل هذه الطلبات، في الماضي، أقامت اجتهاداً قضائيًا يسمح لضحايا حقوق الإنــسان مطالبة الشركات ومن خَلَفها والتي ارتكبت تجاوزات بحقهم في بتعويضات». يــصرح إدوارد فاغــان (Edward Fagan)، أحــد محامي الشاكين[17]، إذ إن الشكوى الجماعية[18]، المفتوحة أمام كل أحفاد العبيد الذين يستطيعون إثبات صلة قرابة مع عبيد، قدمت أمام المحكمة الفيدرالية لنيويورك، بدفع من ديديرا فارمر بولمان (Deadira Farmer-Pullman)[19]. وشاركت في هذا «الكفاح» حركة مبادرة غوريه، التي تجمع أربعين من المنظمات غير الحكومية (ONG) والحركة الأمريكية السوداء.

ويسهم اثنان من محامي الشاكين في الإجراءات - جون كوشران (John Cochran)، الـــشهير بدفاعه عن و. ج. سيمبسون O. J. Simpson، وإدوارد فاغان، الذي ذاع صيته في سنوات 1990 لدعاواه ضد المصارف السويسرية باسم ضحايا المحرقة والعمل القسري في ظـــل نظام هتلر، الذين استفادوا من دفع مبلغ ثمانية مليارات دولار كتسوية ودية. ثم حـــرك إدوارد فاغـــان الدعوى ضد الشركتين الألمانيتين دوغوسا وسيمنس (Degussa، Siemens)، وعلى الرغم من أن الدعوى رفضت في البداية من قبل قاض «كان يرى أن مـــسألة التعويضات شأن سياسة خارجية وليس شأنا قانونيًا (. . .) (بضغط من الرأي العام، وتهديدات من السلطات الأمريكية أوالعقوبات التي لوحت بها المؤسسات المحلية)، قـــررت الـــشركتان مع الحكومة الألمانية إنشاء صندوق بـــ 5. 2 مليار دولار، هو قيد الدفع اليوم»[20]. كما أسهم أيضًا في الفريق القانوني إلى جانب دوميا نتسيبزا (Dumisa Ntsebeza)، المفـــوض السابـــق للجنـــة الحقيقـــة والمصالحـــة، وأحد المحامين الرئيسين لـــ (الإجراءات القضائية من أجل التعويضات عن الأبارتايد) التي قدمت شكوى للقضاء ضد شركات أمريكية وسويسرية. «إن الأهداف هي المتعددة الجنسيات الخاصة القائمة في الـــولايات المـــتحدة وفي أوربة التي حققت أرباحاً من مبادلاتها التجارية في إفريقية الجنوبية خلال الفترة من (1948 إلى 1993). وقدمت المطالبات في الولايات المتحدة طبقاً للتـــشريع الأمريكـــي الذي يسمح للمواطنين غير الأمريكيين التقدم بالتماسات تتعلق بالحقوق الإنسانية وبالتعذيب إلى محاكم هذه البلاد - ضد شركات تعمل فيها»[21].

وبالعودة إلى الولايات المتحدة، كانت الشكوى قدمت ضد ثلاث شركات - آيتنا أنـــك أي، ســـي إس إكـــس كورب، فليت بوستون فاينانشال كورب، (Aetna Inc، Csxcorp، Fleet Boston Financiallorp) - لكـــن شـــكاوي أخرى تلت ضد ليهمان بروذرز، نورفولك ساوثرن، لويدبلندن، نيويورك لايف.

وقـــد أقـــرت شـــركة تأمين آيتنالايف، وهي إحدى كبريات شركات التأمين في الـــولايات المـــتحدة، بأنها أصدرت شهادات تأمين على الحياة لمالكي عبيد. والواقع أن هؤلاء كانوا يستفيدون من تأمين على «قطيعهم». لدى موت أحد عبيدهم بشرط أن لا يكـــون هـــذا الموت ناجماً عن إعدام دون محاكمة أو إنهاك في العمل أو عن انتحار. أما شركة فليت بوستون فقد خلفت بروفيدانس بانك أوف رود آيلاند الذي كان أنشىء في منتـــصف القرن التاسع عشر من قبل جون براون، وهو رجل أعمال محترم جداً من رود آيلانـــد وواحد من أكبر مالكي العبيد وتجارهم في المنطقة. ومثل الكثير من ملاك الأراضـــي، كان يستأجر عدة مرات في العام مراكب لتجارة السود من إفريقية. أخيراً،

كانــت الشركات التي سبقت سي إس إكس استعانت بعبيد لبناء السكك الحديدية في كل الأراضي الأمريكية.

كمــا ينوه إيلي ويسيل (Elie Wiesel) جيداً، ب«إن الجلاد يقتل دائماً مرتين، المرة الثانــية بالسكوت». مع أن العبيد أسهموا بعرقهم في ثروة الولايات المتحدة، وفي بناء العديد من الثروات بعملهم غير المأجور، «إلا أن الرق ترك آثاراً في مجتمع اليوم وحكم على السكان السود بالفاقة والبطالة وبنقص التعليم. وهذا ما نريد إصلاحه» وضح أحد المحامين، وهو رُبرت وارهام (Robert Wareham)[22].

«إن الــسيد كينيدي (Kennedy)، أستاذ القانون في هارفارد، يرى أن المناقشة حول التعويضات لم تكد تبدأ، وأنها تولد من إعادة النظر في القانون التوكيدي (affirmative act)، هــذه السياسة التي تقوم على تعويض عدم تكافؤ الفرص المرتبط بالأصل القومي، بوساطة ترتيبات نوعية»[23].

في القضاء الأمريكي، بعد تقديم الشكوى، على القاضي أن ينظر في الملف ويقرر إذا مــا كان عليه أن يتابع أم لا. وهذا الإجراء قد يدوم شهوراً، بما أن للقاضي أن يطلب معلومات مكملة أو تنظيم سماع إفادات.

ولهــذا طلب محامو الشاكين من المسؤولين السياسيين على صعيد الولايات «إرغام» الــشركات في دوائرهم الانتخابية على فتح أرشيفاها وإنشاء لجان مكلفة بدراسة تأثير الــرق. وأول تطبــيق حــتى الآن هو القانون الكاليفورني في (1 كانون الأول 2001)، الذي يجبر شركات التأمين على الكشف عما إذا كانت عوضت على مالكي عبيد لدى موت هؤلاء.

ثلاثــة وخمسون في المئة[24] من السود الذين سئلوا، كانوا يعتقدون بأن على الدولة الــتعويض عــن العطل والضرر، ليس باسم الجرائم المقترفة بحق أسلافهم، ولكن باسم الاحترام لحقهم الإنساني، وحقهم الشرعي بحياة كريمة ليس فيها تمييز. لا سيما أن ذيول العبودية باقية في ظروف السود الأمريكيين الذين يحصلون اليوم على دخول أقل، وتعليم أخفــض، وأمــل في الحياة أقصر، إضافة إلى معدل للجريمة بينهم أعلى، ومعدل أعلى للطلاق مما هو موجود لدى السكان البيض.

وقــد اعتمدت الشكوى ذات العشرين صفحة بصفة خاصة على الإجحاف الذي عاشــه السود الأمريكيين. لكنها إزاء تعذر تقديره، رقميًا، لم تذكر هذه الآونة، المبلغ الدقــيق للتعويضات. غير أنه فيما يتصل بطريقة الدفع، يعتقد المحامون أن الحل الأفضل

سيكون «تكوين صندوق كذلك الذي خصص لضحايا (11 أيلول 2001)، الذي يمول من قبل شركات الطيران مجتمعة - يكون مكلفاً بتمويل المشروعات الإنسانية في قطاعات الصحة والتربية والتنمية الاجتماعية».

لكن الشركات لا تنظر للأمر بهذه الطريقة فـ «كاثي بورنز Kathy Burns، الناطقة باسم سي إس إكس، تزعم أن هذه الشكوى لا تقوم على أساس. "إنه استعمال شاذ للنظام القضائي من أجل التصدي لمشكلات ترجع إلى أكثر من قرن، على حساب عمال ومساهمي اليوم". أما أيتنا أنك. فتذكر بأنها أبدت عميق أسفها على هذا الموقف إبان الرق، مؤكدة بأنها استثمرت أكثر من (34) مليون دولار لفائدة جماعة الأفرو - أمريكيين»[25].

لكن الشاكين، من خلال بطء الإجراءات ومضاعفة القضايا، يأملون في إنهاك الشركات، وهناك عندئذ احتمالان: فإما تكون هذه مستعدة للدفع أو لتسوية المسألة وديًا، وإما تستخدم جماعات الضغط لديها - وهي أكبر نفوذاً من جماعات السود - حتى تضغط على الحكومة لتدفع في مكانها التعويض عن العمل غير المأجور للعبيد، التي استفادت هي منه أيضًا. حيلة بارعة. . إذ لعلم الشاكين بإخفاق محاولات ملاحقة الحكومة الفيدرالية، فهم بوساطة القطاع الخاص وإذن بطريقة غير مباشرة يتوصلون للنيل منها.

5/ 7/ 1/ 1) خلافات

في الجانب الإفريقي، بمؤتمر دِربن، تجري لعبة المطالبات وطرق دفع التعويضات على صعيد آخر تماماً، وتختلف بحسب ممثلي الدول الإفريقية.

إذ يقترح رئيس الرأس الأخضر، بيدرو فيرونا رودريغز بيريس (Pedro Verona Redrigues Pires)، أن تأخذ التعويضات شكل دعم ملموس لتنمية القارة الإفريقية، من أجل الإسهام في اندماجها ضمن الاقتصاد العالمي. بينما يرى الوزير الأول الموزمبيقي باسكوال موكوبي (Pascoal Mocubi) أنه عن طريق الإلغاء التام للدين تتمكن البلدان الإفريقية من أن تأمل في آفاق أكثر قابلية للحياة فيما يتعلق بالتنمية. أما الرئيس التوغولي، غناسينغبه إياديما (Gnassingbe Eyadima) فيمضي أبعد من ذلك، إذ يوضح بأن إلغاء الدين الأفريقي ليس إلا جزءاً من التعويض المطلوب. بالتأكيد، لكن ثلاثتهم يغفلون ذكر واقعة هامة هي: المشاركة النشطة للنخبة الموجودة في السلطة في بعض البلدان الإفريقية في الماضي. ولاتزال أحقاد بين القوميات باقية حتى اليوم.

ففي بينان «داهومي سابقاً» على سبيل المثال، لم تغفر قومية اليوروبا (Yoruba) قط، وهي التي كانت ضحية لـ «صيد البشر» لملوك قومية فون Fon تواطأهم مع الاسترقاق. وإذن من ينبغي التعويض عليه، ومن ينبغي أن يعوض، لا سيما أن العبودية لا زالت تمارس من قبل إفريقيين في بعض بلدان إفريقية اليوم؟ «إن التعمية على الرق الداخلي في المجتمعات الإفريقية متفق عليها على نطاق واسع. وهناك سببان للتواطؤات التي تطمس الموضوع: فإلغاء الرق هو تاريخيًا من عمل السلطات الاستعمارية، وليس الأفارقة صانعيه البتة، من جهة، ومع التعارض مستعمِر/ مستعمَر، حدثت مماثلة بين عدم مساواة الاستعباد والخضوع السياسي من جهة أخرى. كما أنه في سياق الكفاح لإزالة الاستعمار وإيديولوجية العالم الثالث، كانت النظرة للهيمنة ككناية عن الاستعباد تستبعد كل محاولة لدراسة الاستعباد الحقيقي. والكلام عنه اليوم يناقض صورة ما عن الحداثة الإفريقية المتعارضة مع العار المقترن بالرق. . (. . .) فكيف تُضفى الشرعية إذن على طلب تعويض كترضية وتكفير، إذا لم يتم الاعتراف بوجود ممارسات استعبادية لدى البلدان المطالبة»[26].

وبالفعل، ففي إفريقية، علاوة على أشكال الرق المعروف، تنامت تجارة رقيق جديدة تقود آلافاً من النساء والأطفال من البلدان «الموردة» «بينان، بوركينا فاسو، مالي، توغو، غانا» نحو بلدان «مستخدمة/ساحل العاج، نيجيريا، الغابون) عابرين الكاميرون أو غينيا الاستوائية. إذ في نيسان 2001، أوقف المركب «إيترنيو» Etireno في ميناء كوتونو Cotonou ومن بين ركابه ثلاثة وأربعون طفلاً (23 منهم بين 5 و14 عاماً، وعشرون من المراهقين) يتحدرون من بينان ومالي أو من توغو. وقد أثبت التحقيق أن غالبية الأطفال الموجودين في المركب كان المفترض بيعهم لأغنياء من الغابون لاستعمالهم خدماً أو للعمل في المزارع. . . فبعد شرائهم من القرى مقابل (10000 إلى 15000) فرنك إفريقي (CFA) (15 إلى 23 يورو) يباعون بثمن قد يصل إلى (300000) فرنك إفريقي (450 يورو). «إن بينان فقيرة والغابون غنية. وقد وقع البلدان على اتفاقيات الأمم المتحدة حول حقوق الطفل. ومع ذلك لم يلغ أي منهما تجارة العبيد أو يصدر قوانين لمعاقبة المهربين»[27]. وفي المقابل يأخذ إجراء مجراه ضد المسؤولين عن هذا المركب. وقد كلف القاضي الإسباني بالتازار غارسون (Baltazar Garson) – الشهير لإسهامه في توقيف أوغوستو بينوشيه (Augusto Pinocheh) بلندن في (1998) – بالملف بعد تقديم شكوى لجريمة ضد الإنسانية من قبل جمعية إسبانية للدفاع عن حقوق الإنسان ضد المسؤول أو المسؤولين عن «الإتيرنيو». وقد أصدرت حتى الساعة ثلاث مذكرات

توقيف دولية ضد مالك هذه المركب ومستأجره والقبطان مع طاقمه. «لو قبلت مقترحات إفريقية، لأتاحت الفرصة لملاحقات ضد البلدان الأخرى التي مارست تجارة الرقيق، وفي مقدمها البلدان العربية. كما سيستطيع ضحايا الرق الحاليين، كما في موريتانيا[28]، هم أيضًا الاستناد إلى هذا النص للمطالبة بتعويضات؟» أو هل ستتمكن جماعة السود من المطالبة بتعويضات من البلدان العربية؟

إن الجوهري هو ضمان الإبقاء على ذاكرة الأفعال المتصلة بتجارة العبيد - حتى لا تذهب إلى طيات النسيان - بالترويج لمواضيع وأبنية تذكارية أو بـ «إدراجها» في الكتب المدرسية، أو أيضًا كما في فرنسا، استجابة لنداء اليونسكو، الاحتفال في 23 آب من كل سنة باليوم العالمي لذكرى تجارة الرقيق وإلغائها، وهو تاريخ التمرد في سان دومانغ عام (1791)[29]، وولادة أول جمهورية أسسها عبيد سود.

5/7/2) حالة الهيريرو (في ناميبيا)[30]

«كان الهيرورو أول من عانى من إبادة جماعية (. . .) وافتتح العمل القسري في معسكرات الاعتقال حيث رحلهم المستعمر الألماني وحبسهم. (. . .) وليس لأحد أن يعتبر مصير الهيريرو نتيجة لموقف خاص للمستعمرين الألمان، بل للمنطق الاستعماري الكلي (. . .) (لكنها) ألمانيا غليوم الثاني (Guillaum II) التي تشكل القالب لمعسكرات الاعتقال النازية، بل للمحرقة»[31].

وقد أطل هذا الماضي برأسه في (2000)، أولاً بحصول اليهود على تعويضات - باعتبارهم ضحايا للإبادة الجماعية وللعمل القسري تحت النظام الهتلري - وأيضًا نتيجة لاكتشاف هياكل عظمية بشرية في الصحراء الناميبية - كشواهد على جرائم الماضي. ولهذا فإن إجراءات قضائية تأخذ مجراها اليوم ضد الشركات الألمانية وضد الحكومة، للحصول على تعويضات عن الجرائم المرتكبة إبان الاستعمار.

إذ يبدأ القرن العشرون بالفعل في (1904) مع إبادة الهيريرو - وهم شعب مترحل من الرعاة، يتكلم لغة البانتو، كان هاجر إلى هذه الأرجاء في القرن السابع عشر، حين كانت مأهولة بالبوشيمان (Bochimans) سان (San) والخواخا (Khoikha) ناما (Namas). ومع كونها مسرحاً لحروب قبلية طويلة، إلا أن وصول الأوربيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو الذي سيحولها إلى أرضية لمجابهات عنيفة ومدمرة ستغرق القوميات المختلفة من الأهالي في الكابوس.

فبعد اكتشاف مكامن الألماس على الساحل من قبل أدولف لوديريتز (Adolf Luderitez) في (1883)، وهو تاجر من بريم (Breme)، وقع على معاهدتين تجاريتين مع قبيلة الهيريرو المحلية، سمحتا له بإقامة وكالات تجارية - ومنها أنغرا بيكونيا (Angra Pequena) «لوديريتز الحالية»، المتصلة عن طريق السكة الحديدية بخط ويندوك - الكاب (Windhoek - Lecap).

وبعد تحقق أوتوفون بيسمارك (Otto Von Bismarck) من أن هذه المنطقة قد تكون خزاناً ضخماً للمعادن (ماس وذهب) وللمواد الأولية، أعلنها محمية ألمانية في (1883)، قبل أن تُجعل هذه الحماية رسمية في مؤتمر برلين. فألمانيا التي كانت معزولة دائماً عن اقتسام إفريقية بين القوى الأوربية، تأخذ بثأرها إذ تمنح نفسها جنوب غربي إفريقية (Deutsch Sudwest Afrika) - وهو اسم المستعمرة الجديدة، التي كان هينريش غورينغ[32](4) (Heinrich Goring) أول حاكم مدني لها - التي ستتوسع بين (1891 - 1894) إلى مناطق رواندا، والأوروندي «بوروندي» وتنزانيا، والكاميرون، فالتوغو.

وإذا ما كان عقد معاهدات تجارية وحدودية وعسكرية، سمح في البداية بتعايش سلمي نوعاً ما، فإن العلاقات تسوء شيئاً فشيئاً مع اتباع سياسة احتلال للأراضي من قبل كورت فون فرانسوا (Cust Von Francois)، واصلها ت. لوتوين (T. leutwein)، المتصرف المعين حديثاً في ويندوك، العام (1894). وكانت استراتيجيته تقوم على مفاقمة التوترات فيما بين العروق (ناما وهيريرو) للاستفادة من الوضع بالتوقيع على معاهدات شتى مع هذا الطرف أو ذاك. وباستغلاله ثقتهما، كان ينزع هكذا تدريجاً أراضي أوسع فأوسع. «كانت الإدارة الاستعمارية الألمانية (. . .) ترى أن استنزافاً دائماً يقوم به التجار الألمان (. . .) سيفضي إلى إنقاص عدد المواشي إلى معدلات معقولة، وسيسمح هكذا للألمان بالاستيطان جنوب نهر نوسوب (Nossop) (في شرق البلاد) (. . .). فيتنازل الهيرورو كل سنة عن آلاف المواشي ستذهب لتضخيم قطعان المستوطنين[33]». ولنهب الأراضي، وفقدان المواشي، والوقوع ضحية لطاعون البقر في (1897)، أو لمصادرة الإدارة، وعمل المرء أجيراً على الرغم منه في خدمة مزارعين أو مقاولين ألمان، وتساء معاملته بضربات السياط، كل ذلك يلخص عشر سنوات من الاستعمار الألماني، ويثير لدى شعبي الهيريرو والناما مشاعر غضب.

وانفجرت أول ثورة، تحالف فيها الهيريرو والناما، المعادون بعضهم لبعض تقليديًا، ضد السلطة الاستعمارية في (1896). وعلى الرغم من هزيمتهم، يعيدون الكرة في (12 كانون الثاني 1904). ويقدم هذا التمرد للألمان «الذريعة التي طالما انتظروها لوضع

مخططهـــم موضع التنفيذ وهو تحويل جنوب غربي إفريقية إلى مستعمرة استيطانية بيضاء، وعزل الأهالي في محميات، وإذا ما تبين أنهم معاندون أو مضايقون، التخلص منهم بكل بساطة. (. . .) وتتخذ الحرب بالفعل شكل مواجهة عرقية أكثر منها استعمارية[34].

واقتـــيد الناجون إلى معازل (homlandls)، وسط الصحراء، من قبل القوات الألمانية التي تسد كل سبل الهرب، وتخضعهم للموت بحرمانهم من القوت (تاركة مواشيهم تموت هكذا) ومن الماء (بتسميم الآبار). «وعندما حل موسم الأمطار، عثرت دوريات ألمانية علـــى هياكل عظمية ممددة حول حفر بعمق اثني عشر إلى ستة عشر متراً، كان الأفارقة حفروها دون جدوى بحثاً عن الماء»[35].

وقـــد توضـــحت إرادة فون تروتا (Von Trotha) الصارخة باستئصال قبيلة الهيريرو بالأمر المسمى بأمر الإبادة (Vernichtungsbefehl» في (2 تشرين الأول 1904): «لم يعد الهيريـــرو رعايا ألمان (. .) أقول للشعب: سيتلقى أي واحد منكم يسلمنا أحد الهيريرو 1000 مـــارك. فيجب على جميع الهيرورو أن يغادروا أو يموتوا. وهذا هو قراري بالنسبة لشعب الهيريرو». ونتيجة لاحتجاجات وضغوط عديدة وطنية ودولية، يقرر غليوم الثاني رفـــع الأمـــر المـــسمى بأمـــر الإبادة في السنة ذاتها. ويصرح فون ليندكويست (Von Lindequist)، الذي عين في تشرين الثاني (1905)، بأنه «كل هيريرو لا يستسلم من الآن وصـــاعداً للـــسلطات لن يقتل، بل يعد كـــ (أسير)، يتقيد بالأشغال الشاقة وسيوسم بالحرفين GH أي (هيريرو مأسور) (Gefangene) »[37]، وانتقلت الحكومة الألمانية هكذا من سياسة إبادة منظمة إلى سياسة المعسكرات ومن العمل القسري إلى العبودية.

ومـــنذ آب (1904)، كانت معسكرات أنشئت من أجل الأسرى، إذ سبق وجودها تـــسميتها - فمصطلح (Kenzen trationslagern) لم يظهر إلا في كانون الثاني (1905). «(. . .) وإذا مـــا كـــان صـــحيحاً أن واقع ظاهرة معسكرات الاعتقال قد سبقت «معالجـــة» حالـــة الهيريرو من قبل الألمان، فقد حصل للمعسكر بهذه المناسبة، باشتراك الحـــبس والعمـــل القـــسري، تحول حاسم. إذ للمرة الأولى في الواقع يجري استعمال المعـــسكر خارج السياق العسكري» لفائدة المنشآت الإقتصادية المحلية والمدنية، المفتقرة إلى اليد العاملة نتيجة الحرب. وهي فائدة يزيد من أهميتها كون هذه اليد العاملة مجانية، لأن منـــشوراً كان ينص على أن الهيريرو «باعتبارهم أسرى فلا مجال لدفع أي أجر لهم علـــى عملـــهم»[38]. والشيء الجديد أيضًا هو أن بعض الشركات أنشأت معسكراتها الخاصـــة - كـــشركة وورمان (Woermann) البحرية. ويلاحقها الهيريرو اليوم. وكان الهيريـــرو في هذه المعسكرات ضحايا لسوء التغذية والإنهاك، والإذلال (صراخ وشتائم)

والعنف (ضربات السياط والقتل). والاغتصاب، إذ قضى النصف منهم نحبهم منذ السنة الأولى لحبسهم.

وفي (1908)، فُككت المعسكرات، غير أنه للاحتفاظ بسيطرة دائمة على «الأسرى السابقين» وعلى كل الأهالي؛ حظرت عليهم الملكية والمواشي، وكانوا يسجلون في بطاقات، منذ سن السابعة بفضل جواز مرور مع رقم شخصي. وبما أن التنقلات ممنوعة، فقد كانت توزع «جوازات للسفر» لتقييد تدفق السكان إلى الحد الأقصى، مقترنة بدفع رسم في (1912). وفي حالة انعدام هذه الوثيقة، كان يعلق الأسرى السابقون في أعناقهم قرصًا معدنيًا عليه رقمهم الشخصي[39].

وإحصاء (1911) يشير إلى أنه لم يبق من القبيلة التي كانت تعد (80000) إلا (15000) على الأكثر، أما الناما فانتقلوا من (20000 إلى 10000).

أعقب كل ذلك الحرب مع إفريقية الجنوبية، ثم الحرب العالمية الأولى التي آذنت بنهاية الاحتلال الألماني. وبقرار من عصبة الأمم يعهد إلى إفريقية الجنوبية بجنوب غربي إفريقية، باعتبارها أراضي تحت الانتداب. فأبقى الأفارقة الجنوبيون على سياسة التمييز بشكل سياسة «التنمية المنفصلة» كنسخة عن الأبارتايد لديهم - إزاء الهيريرو.

إن أعمال المقاومة العديدة والتعبئة والثورات الدامية لشتى القبائل التي بدأت منذ (1912) ضد الألمان، واستمرت حتى هذه الأيام ضد سياسة التمييز العنصري الجنوب إفريقية، سمحت بالحصول على انتخابات حرة في (1989)، أفضت إلى استقلال ناميبيا في آذار (1990) (وهي التسمية التي منحت برعاية الأمم المتحدة في 1968)، تحت رئاسة سام نجوما (Sam Nujoma).

هناك سببان جوهريان دفعا مجلس التعويضات لشعب الهيريرو- الذي أنشئ بتحريض من زعيم الهيريرو كوايما ريرواكو (Kuaima Riruako) والبروفسور مبوروما كيرينا (Mburuma Kerina)، المتحدر مباشرة من شعب الهيريرو والذي عانى أثناء ذلك العهد - لملاحقة الحكومة الألمانية قضائيًا في حزيران (2001) إضافة إلى المنشآت الاقتصادية المهتمة بالتحالف مع السياسة الاستعمارية للإمبراطورية في مستهل القرن العشرين، أمام المحكمة العليا لمقاطعة كولومبيا، فهذه المحكمة تستطيع، بفضل «القانون الفيدرالي للولايات المتحدة والقانون الدولي، فرض تعويضات قانونية عن الجرائم المرتكبة في الماضي وحتى البعيد، واستفاد منها المهتمون».

السبب الأول يرمي إلى «إخطار الدوائر الدولية بالإبادة الجماعية المنسية، والسماح للهيريرو باعتراف رمزي لا غنى عنه لإعادة تكوين هويتهم. «. . » وإذا ما حدثت أول

إبــادة جماعــية للقــرن في ناميبيا، ظهرت في الفضاء الاستعماري، فهي إذن محاكمة الاســتعمار التي تجري عبر قضية الهيريرو. ومن الجوهري بالتالي الاعتراف بهذه الواقعة، وضمها إلى الوقائع التاريخية للقرن العشرين (. .)[40].

عــلاوة على طلب الاعتراف (وكما كان الشأن بالنسبة للعبيد السود الأمريكيين، قامــت ثــروة الدولــة والمنشآت الاقتصادية على عمل الهيريرو غير المأجور)، فباسم الــتفاوتات الصارخة والمستمرة للحاضر الراهن - كنتيجة للجرائم الماضية - ولتصحيح هذه الهوة التي تفصل الطبقة المهيمنة البيضاء عن الهيريرو، يطالب هؤلاء بتعويضات عن العطــل والضرر من عدة منشآت اقتصادية. إذ لايزال المستوطنون السابقون من أصول جــنوب إفــريقية وألمانية الباقون في ناميبيا، يحتفظون بقدرة اقتصادية ساحقة، سواء في القطاع الصناعي أم القطاع الزراعي، ويملكون غالبية الأراضي القابلة للاستغلال. وعقب إصلاح (1991) الزراعي، ولاتقاء صراع مع كبار الملاك البيض، أعيدت بعض الأراضي للفلاحــين الــسود الذين لايزال قسم كبير منهم يعتاشون من زراعة معاشية. وكانت البطالة في (1994) تقارب (40%) من القادرين على العمل.

وحتى لو كانت ألمانيا تسهم اليوم في تنمية ناميبيا، بتقديم معونات مالية - أكثر من ملــيار يــورو تم دفعها حتى اليوم - ظانة هكذا الوفاء بدينها إزاء الجرائم التي ارتكبتها أســلافها. فإن الهيريرو الذي يعدون اليوم أكثر من (100000) يظلون متصلبين. يطالبون بتعويضات (حقيقية). [. . .] "لقد جردونا من إنسانيتنا. ونزعوا عنا كل شيء. ولهذا تطلب التعويضات"»[41].

ويطلــب فيل موسولينو (Fhil Mosolino) وديسيل (Desel)، محاميا المجلس، مليار دولار كتعويــضات مــن الــدوتش بانــك أج (Deutseh Bank AG)، ومن تيريكس كوربوريشن (Terex Corporation) وخطوط وورمان، المسماة اليوم دوتش أفريكا لينين (Deutseh Africa - Linien -). فقــد أقيم الدليل بالوثائق على أن الدوتش بانك كان المجموعة المصرفية التي تسيطر عمليًا على كل العمليات المالية التي تمت في جنوب أفريقيا فيما بين (1890 - 1929) تقريباً. «إن المتهمين وألمانيا الإمبراطورية كونوا منشأة تجارية، مارســت، بــدم بــارد، سياســة إبادة، كانت تشمل تحطيم الثقافة القبلية والتنظيم الاجتماعــي، وإقامة معسكرات الاعتقال، والعمل العسكري، وتجارب طبية واستغلال النساء والأطفال لفائدة هذه الشركات المالية المشتركة»[42].

هــناك وثــيقة أخــرى هي: ‹الكتاب الأزرق/ Blue Book›، الذي نشرته الحكومة الــبريطانية في آب (1918)، ويحتوي على ترجمات لوثائق الملفات الرسمية الألمانية حول

المعسكرات، وإفادات مفصلة لشهود محلفين شاهدوا الأفاعيل التي اقترفها الألمان في المعسكرات. وقد أتلف جزئيًا في (1926)، ضمن إطار عملية إعادة الاعتبار لألمانيا. غير أن بضع نسخ بقيت، وتستعمل من قبل الهيريرو في دعاواهم القضائية. «يوهان نوثوت (Johann Nouthout)، وهو شاب هولندي ذو جنسية بريطانية، يتكلم عن معسكر لوديرتز بوشت (Luderitzbucht)، قائلاً: « (. . .) لقد شاهدت جثث نساء. . تأكلها الطيور الجارحة. كانت بعضها، كما هو واضح، لنساء ضربن حتى الموت (. .). وكل أسير كان يحاول الهرب، يقتاد إلى الملازم الذي يجلده خمسين ضربة سوط. وكانت العقوبة تطبق بأشد قسوة ممكنة، إذ كانت قطع من اللحم تتطاير في الهواء (. .)»[43].

وفي مواجهة طلب (2. 2) مليار إضافية من الحكومة الألمانية، أقر رومان هيرزوغ (Roman Herzog) في (1998)، بأن «أفعالاً غير لائقة» ارتكبت هذه الفترة لكنه «زعم بأن القبيلة لا حق لها في تعويضات، لأن القوانين الدولية حول حماية المدنيين لم تكن مرعية الإجراء بعد لدى انتفاضة الهيريرو. ومن المستحيل القيام بأي عمل قضائي لأن ما من نص قانوني عندئذ كان يسمح بتوصيف الإبادة من الوجهة القانونية»[44](5). بينما يُغفل ذكر اتفاقية لاهاي (1889)، حول حماية حقوق السكان المدنيين.

وجرؤ على القول إنه يرفض تقديم اعتذاره، متذرعاً بأن الوقت الطويل يجعله دون أي قيمة. لكن نصراً ضئيلاً يحصل عندما صرح وزير الشؤون الخارجية يوشكافيشر (Jochka Fischer) في مؤتمر دربن العالمي (. .) لاتزال الآلام وعواقب العبودية والاستغلال الاستعماري، ماثلة للعيان بعمق في كثير من أرجاء العالم. إن مظالم الماضي غير قابلة للانعكاس لكننا بالاعتراف بذنوبنا، وبتحملنا المسؤولية، وبالإقرار بالتزاماتنا التاريخية، نستطيع على الأقل إعادة الكرامة التي حرم منها الضحايا وذريتهم إليهم. وهذا ما أود فعله الآن هنا، باسم الجمهورية الفيدرالية الألمانية».

5/7/3) الملونون الألمان السود، ضحايا النازية المنسيون

ولدت فكرة تعقيم العرق الأسود في ناميبيا. فأوجين فيشر (Eugen Fischer)، عالم الوراثة الألماني، لتأثره بالنظريات الداروينية، أو أيضًا بنظريات جوزيف غوبينو - الذي «كان يدعى تأسيس تفوق العرق الشمالي والجيرماني[45](6)»، على قواعد فيزيائية وواقعية- ركز كل بحوثه على الهيريرو، وبخاصة (المولدون) وعلى خطر هذا «الامتزاج العرقي» - الناجم أكثر الأحيان عن الاغتصاب الذي يمارسه العسكريون لنساء الهيريرو- وعلى النقاء الوراثي للعرق الآري. وقد بدأ دراسته داخل المعسكرات-حيث أصبح بعض

الأســرى الناجين من حرب (1904)، حيوانات تجارب بشرية لبحوثه الطبية. ومن هذه البحوث نشر كتابين. الأول في (1913) ، ‹مولدو ريهوبوث Rehoboth ومشكلة التوليد لــدى الإنــسان/ Les Batasds de Rehoboth et le Probleme de la Batardisation chez l'e'tre humain›. يدافع عن نظرية أن «الأطفال المولودين لزيجات بين سود وبيض لديهم قــدرات عقلــية أخفض من الأطفال ذوي الوالدين الأبيضين»[46]. الثاني في (1921). «نظــريات الوراثة البشرية وتحسين النسل» يبحث فيه ما لن تتأخر الإيديولوجية النازية عــن وضعه في التطبيق على نطاق آخر. وفي (1908) لدى إغلاق المعسكرات، حظرت الزيجات فيما بين العروق أو ألغيت. وجُرد الألمان المشمولون بالحظر من حقوقهم المدنية.

وبعيد الهزيمة في حرب (14 – 18)، يشتد وسواس نقاوة العرق الأبيض – وبخاصة، عــندما تجرد ألمانيا من مستعمراتها، وترى منطقة الراين محتلة من قبل جنود المستعمرات الإفريقية الفرنسية، وفي ذلك إذلال ما بعده إذلال. لا سيما أن الألمان في معاهدة فرساي كانــوا طلــبوا استبعاد هؤلاء الجنود من المعركة، فكيف يتحملون وجودهم كحراس لسلطة الاحتلال في منطقة الراين، وكيف لهم أن يطيقوا إعطاءهم الأوامر لسكان بيض يعــدون متفوقين؟ (وهكذا اصطنعت مجموعة من الأساطير حول خرائب النظام القائم ســابقاً. (. . .) وتــسمح إحداها بالالتجاء إلى بيئة مطمئنة، تلقى فيها الأخطاء على عامــل خارجي عن (الجماعة) فحُوِّل الجنود السود من قبل الدعاية إلى النقيض الأشد للألماني النموذجي ليؤدوا بذلك دور المَنفّس تماماً)[47].

وإبــان ســنوات (1920)، كانــت سياســة دعاية ضد الجنود السود في القوات الاســتعمارية قــد اتــبعت – وبخاصة الرماة السنغاليون. إذ كانت الحملة ضد «العار الأســود» بمعــونة الجمعيات الوطنية والصحف والروابط النسائية، تبث صورة الجندي الأســود مقــرَّبة من صورة القرد «ولن تكون الوحيدة!» وتضاف إلى الصورة الشبيهة بالقرد صورة كائن نهب لدوافع جنسية لا يمكن السيطرة عليها، إلى الحد الذي يعمد فيه الجــندي الأسود، لإشباع نهمه، إلى الاعتداء على نساء، وحتى على أطفال. وهو يجسد أيــضًا حامل الأمراض «الجنسية وغيرها» والأوبئة سواء الغريبة منها أم لا. «إنه قانون طبيعــي، قانــون أول ومقدس، يقضي بعدم تساوي العروق، وبأن هناك عروق متفوقة وعروق خفيضة. وقد احتفظ للعرق الآري بدور محضر العالم والمهيمن عليه. غير أنه من الواجب أن يحفظ الدم الآري نقيًا: فالامتزاج العرقي هو الخطيئة الكبرى ضد الطبيعة التي بعدما شتمت، تنتقم [. . .]»[48](7). وباسم هذا القانون، وخشية من أن يعصي الجنود الــسود القــوانين التي تحظر العلاقات الجنسية فيما بين العروق، فضل هتلر إعطاء الأمر

بتعقيم عدد كبير من الـ(25000) الذين كانون يعيشون في ألمانيا العام (1935)، وترحيلهم إلى معسكرات العمل القسري. ونهاية (1937)، كان (400) مولّد، يسمون للتحقير، (أبناء الزنى الرينانيين) عُقموا، و(400) آخرون يختفون داخل المعسكرات.

هانز هوك (Hans Hauck)، وهو أحد ضحايا التعقيم، يروي: «كنا محظوظين لأننا لم نرسل للموت الرحيم، فقد عقمنا فقط. ودون تخدير. وبعدما استلمت شهادة تعقيمي، جعلوني أوقع على ورقة أتعهد فيها بأن لا تكون لي أبداً علاقات جنسية مع ألمانيات»[49](8).

ويعتقد بعض الضحايا اليوم بأنه لا بد من الكفاح للحصول على تعويضات. إلا أن الشاكين أمام تعقد قانون الاسترداد والإجراءات العديدة الإدارية التي ينبغي القيام بها تثبط همتهم. إذ ينص هذا القانون الألماني على أن كل شخص كان أخضع للتمييز أو لاضطهاد النظام النازي يمكن له استرداد أي ملكية دون شرط (ممتلكات وحقوق). لكن «الأشخاص الذين خضعوا للتعقيم، على سبيل المثال، يجب عليهم تقديم وثائق مفصلة دليلاً على معاناتهم (شهادة تعقيم، وثائق تشهد على أضرار جسدية). والدليل الجسدي لوحده لا يكفي. حتى إن القانون الفيدرالي لا يحدد من هو مؤهل للمطالبة»[50]. يضاف إلى هذا عدم الاكتراث البين للحكومة الألمانية الذي لا يساعد في شيء على حل مسألة التعويضات. «حان الوقت كي تبذل إفريقية وأبناؤها ومهاجروها جهداً ضخماً فيما يتصل بالتعويضات. ويوماً ما «ربما» سيستمع المذنبون»[51].

5/7/4) المولدون الأستراليون، ضحايا سياسة إبقاء أستراليا بيضاء

إن أبوريجين أستراليا بعدما جردوا من أراضيهم وأسيئت معاملتهم «عزل في محميات، يد عاملة مضطهدة ومستغلة، إنكار جذورهم، تمييز» لقرنين، يحتفلون بالذكرى العاشرة لحكم مابو (Mabo)[52]، والاعتراف بحقوقهم كملاك أراضٍ من قبل محكمة العدل العليا الأسترالية، في (3 حزيران 2002) (Mabo Act). وإذا ما حصل الأبوريجين على بعض الانتصارات، فإنهم كضحايا لكل المشكلات الاجتماعية اليوم، لديهم التماسات أخرى - اعتذار رسمي يرد لهم الاعتبار، إسهام أكبر في القرارات الحكومية التي تعنيهم، تقليل الفوارق الاجتماعية أو أيضًا تعويضات للعائلات الضحايا لعمليات خطف الأطفال المولدين.

«لقد كان مؤتمر الكومنولث حول وضع الأهالي في (1937) صريحاً: (إن مستقبل المولدين الأبوريجين لا يمكن إلا في استيعابهم النهائي) وأعاد الكرة في (1951) قائلاً: «إن

التذويب هو الهدف، حتى يعيش كل الأبوريجين كأي أسترالي أبيض»[53]. وإبقاء أستراليا بيضاء.

فمنذ بداية القرن العشرين وحتى نهاية سنوات (1960)، كان الأطفال الأبوريجين الممتزجون بدم أبيض (half caste) يُخطفون، بأمر من الحكومة، من عائلاتهم ليوضعوا في مؤسسات ومياتم أو لدى عائلات تستقبلهم حتى تلقنهم تربية من النمط «الأوربي» وتجعل منهم «أستراليين صغاراً طيبين» (. .) بينما «يصبح الحماة الرئيسون Chief Peotectors الذين يعينون لكل ولاية الأوصياء الرسميين على الأطفال حتى سن الثامن عشرة»[54].

وقد أعلنت الفترة من (1994 حتى 2004) «عشرية الشعوب الأصلية» من قبل منظمة الأمم المتحدة. وفي (1994) أيضًا تم الكشف عن مأساة الجيل المسروق من قبل ‹مؤتمر العودة إلى البيت/ Going Home Conference› الذي جمع ستمئة أبوريجين من ضحايا أعمال الخطف هذه في داروين، ثم لدى فتح تحقيق واسع «أعيدوهم إلى البيت Bringing Them Home»، بتحريض من بول كيتينغ (Paul Keating)، العضو في الحكومة العمالية.

لكن جون هوارد، الأكثر محافظة، يرفض في (1996) تقديم اعتذار أو تعيين محكمة خاصة تكلف بالتعويضات. «إن المعاهدات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان ليست قابلة للتطبيق مباشرة في أستراليا، وينبغي أن يُنص عليها في قانون لتكون صالحة قانوناً. ولهذا لا يستطيع شخص تقديم شكوى أمام محكمة لانتهاك الالتزامات الدولية التي وقعت عليها أستراليا في مجال حقوق الإنسان ما لم يكن الحق المعني بالشكوى قد ضُم إلى تشريعات البلاد»[55].

على الرغم من تقرير «أعيدوهم إلى البيت» الذي نشر في نيسان (1997)، ويعترف بأنه من (1885 إلى 1967)، انتزع (30% إلى 40%) من الأطفال الأبوريجيين - أي ما بين (70000 إلى 10000) طفل - من أمهاتهم، ووضعوا في مؤسسات، فإن جون هوارد يجرؤ على التأكيد، في نيسان (2000)، أنه «لا أكثر من 10% من الأطفال الأبوريجين، فصلوا بطريقة قسرية عن والديهم - وبعضهم لأسباب وجيهة..وهذا لا يشكل إذن جيلاً، بل بعض عشرات الآلاف من العائلات التي ينبغي معالجتها كل حالة على حدة». فنظم السكان، وقد صدموا بهذه الوقاحة، في اليوم التالي ليوم الغفران — (National Sorry Day)، المحتفل به في 26 أيار - مسيرة كبرى تذكاراً للجيل المسروق في سيدني جمعت أكثر من (100000) شخص. «كان طلب الضحيتين من الجيل المسروق رفض من قبل المحكمة الفيدرالية في (11 آب 2000). و لم ير القاضي من المجدي أخذ 621 شهادة و3000 وثيقة

عـــن صدمة الشاكيين الشديدة في الاعتبار: (إن خطفهما لم يكن مخالفاً للقوانين المرعية الإجراء آنذاك)[56].

واجـــتمعت لجـــنة تحقيق أخرى في شهر تشرين الأول (2000)، حيث يبين الجدول الخـــاص « E/par. 4. 36 ،CN. 4/2000/16» أن الأطفال الأبوريجين لايزالون يترعون من عائلاقم ومن طائفتهم بمعدلات تتجاوز الحدود. والاتصال بمنظومة حماية الطفولة وقضاء القـــصر هـــو الذي يفسر فصل العديد من الأطفال الأبوريجيين عن عائلاقم. فالأطفال الأهالي في كل أنحاء أستراليا هم دائماً أكثر بالنسبة لعددهم في مؤسسات الإيواء العائلية، وبخاصة لمدد طويلة، علاوة على أن نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال يعيشون في عائلات إيواء من غير السكان الأصليين.

«طـــبقاً للقرار (163/48) الصادر عن الجمعية العامة، بدأت العشرية في (10 كانون الأول 1994). (. . .) وينوه برنامجها بالدور الجوهري للتربية وللتعاون الدولي في حل المـــشكلات التي يواجهها السكان الأصليون في ميادين حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والتربية والصحة (. .) مع حماية حقوقهم الموروثة عن أسلافهم»[57].

5/7/5) ضحايا الفيتنام

إذا لم يظهـــر طلـــب فيتنام للتعويضات بمثل مشروعية الطلبات التي بحثت حتى الآن، فذلك لأنه لا يدخل ضمن إطار جريمة ارتكبت وقت الغزو أو الاستعمار، ولا ضمن إطار سياســـة عـــرقية، بل في إطار جريمة ارتكبت أثناء كفاح من أجل الاستقلال في الجانب الفيتنامي، وكفاح ضد الشيوعية في الجانب الأمريكي – أي جريمة حرب. ومع ذلك، هي جريمة حرب يُطلب التعويض عليها.

طـــوال حـــرب الفيتنام، أمطرت الولايات المتحدة جنوب البلاد وبعض مناطق لاوس وكمـــبوديا بمـــادة كيماوية – العامل البرتقالي – من (1961 حتى 1971)، ثم واصل نظام سايغون العملية حتى بداية سنوات (1970) حيث توقف الرش نهائيًا نتيجة للضغط الدولي. كانـــت تستهدف هذه العمليات التي جرت تحت الاسم السري «عملية العامل الزراعي/ Operation Ranch Hand)، تخـــريب مجمـــوع الغطاء النباتي لحماية القواعد الأمريكية من هجمات الجنود الفيتناميين الشماليين الذي كانوا يجدون فيه ملجأً، ولكن أيضًا تعرية مواقع المقاومـــة العسكرية ومخازن أسحلتها، وطرق إمداداقا، لتسهيل الرؤية على القوى الجوية والمدفعية، وأخيراً، إن الأمريكيين بإتلافهم المكثف للمحاصيل، جوعوا السكان.

ومن جهة أخرى، إذا ما كانت إجراءات التعويض التي درست آنفاً تشفي من جرائم الماضي، فإن الإجراءات الفيتنامية، على العكس، تستبق جرائم المستقبل، كسابقة لطلبات محتملة للتعويضات من قبل ضحايا مستقبليين. والوقائع برهنت على ذلك. . فقد استجدت مناقشات أولاً في موضوع الجنود الأمريكيين الذين تعرضوا لغاز الخردل أثناء حرب الخليج[58](9)، والذين مات بعضهم بعد بضعة أشهر من عودهم، بينما أصيب غيرهم بأمراض خطيرة. والمسألة ذاهًا طرحت وقت حرب كوسوفو بالنسبة لبعض الجنود الفرنسيين الذين تعرضوا من جهتهم إلى اليورانيوم المنضب. وعلى كلٍ، فإن المادة 3 من نظام محكمة الجنايات الدولية ليوغوسلافيا السابقة (TPIY) تنص بأن لها «صلاحية ملاحقة الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها - وأولها الانتهاك باستعمال الأسلحة السامة أو الأسلحة الأخرى المصممة كي تسبب آلاماً لا لزوم لها». وبما أنه ما من تقرير استطاع تقديم الدليل على وجود صلة بين المواد الكيماوية والأعراض لدى الجنود، تظل القضية هنا حتى الساعة. . ومع ذلك فربما تنشأ لجنة، كما في فيتنام، للتحقيق في نتائج اللجوء إلى الأسلحة الكيماوية أثناء الحرب. وقد يفضي هذا إلى طلبات جديدة للتعويضات من قبل ضحايا الحرب «جنوداً أم مدنيين». صحيح أن الأسلحة الكيماوية لم تستعمل للمرة الأولى في فيتنام - لنتذكر الحرب العالمية الأولى - لكن طلب التعويضات من قبل المحاربين الأمريكيين القدامى الموجه لحكومتهم شيء جديد.

نتيجة للدعاوى القضائية التي رفعها المحاربون الأمريكيون القدامى، اضطرت وزارة الخارجية وكذلك الشركات الأمريكية المنتجة للعامل البرتقالي - مثل داو كيميكال (Daw Chemical) إحدى أكبر الشركات في هذا الميدان — تومبسون (Thombsen)، دياموند (Diamond)، مونسانتو (Monsante)، هيركوليس(Hercules)، أونيروايال (Uniroyal)[59] للتعويض عليهم وعلى حلفائهم الأستراليين والنيوزيلانديين والكوريين الجنوبيين الذين حاربوا في فيتنام. «وفي المقابل ما من ضحية من مئات آلاف الضحايا الفيتناميين تلقى قرشاً واحداً، ولا حتى حلفاءهم السابقين. إذ يتلقى ضحايا العامل البرتقالي وأطفالهم معونة شهرية متواضعة على غرار المحاربين القدامى «3 إلى 6 دولارات شهريًا»، بينما يعيش المجندون في القوات الفيتنامية الجنوبية دون أي معونة»[60](10).

إذا ما كانت الطبيعة أزالت القسم الأكبر من الديوكسين، فإن العديد من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة وفي فيتنام تفضي إلى النتائج ذاهًا، وتثبت صلة بين العامل البرتقالي وعدة أمراض هي «معدل مرتفع للسرطان، إضعاف الجهاز المناعي

يعرض المصاب إلى المزيد من الأمراض الإنتانية وإلى الاضطرابات في الاستقلاب، معدل أعلـــى من المشكلات أثناء الحمل (إجهاضات، سرطان الرحم) وإلى التشوهات الخلقية الوراثـــية إضافة إلى ذلك. وتظل هذه المادة موجودة في الدم وفي النسج الدهنية للبشر، وكذلك في حليب الأم (. . .)»[61].

وهـــناك ظاهرة جديدة أخرى: ففي فيتنام، وعلى الرغم من إثبات الصلة بين العامل البرتقالي والأمراض المختلفة التي تصيب السكان، أفضى الرفض الأمريكي لدفع تعويض، على الرغم من الضرورة الطبية العاجلة «الخشية من أن يكون الجيل الثالث مصاباً أيضًا بالتشوهات الخلقية» إلى طلبات للتعاون حلت محل كل طلبات التعويضات عن الحرب.

فـــبعد رفع الحظر الاقتصادي في (1994)، تتعاون فيتنام والولايات المتحدة في: إعادة رفـــات الجـــنود الأمـــريكيين الذين قتلوا خلال النزاع، وتنفيذ برنامج المغادرة الطوعية للفيتنامـــيين إلى الـــولايات المتحدة. ومغادرة كبار مسؤولي حكومة سايغون السابقة، وبرنامج «OOP» للمغادرة بانتظام (Orderly Debarture Program) الذي ساعد أكثر من (486000) فيتنامـــيًا علـــى الاستقرار في الولايات المتحدة - ومن بينهم جيل الأطفال الأمريكيين الآسيويين الذين استفادوا من قانون العودة إلى الوطن (Coming Home).

وقـــد قدمت الولايات المتحدة لأول مرة للفيتنام معدات لإزالة الألغام نتيجة للتوقيع على اتفاق تعاون في هذا الميدان، ووعدت واشنطن بدفع 3. 2 مليون دولار للمساعدة في إزالة الألغام.

لقد استطعنا التحقق من الصعوبة التي قبلت معها الدول الوارثة لماضٍ غير مشرف أن تقوم ببادرة ندم، والاعتراف بالجريمة أو أيضًا دفع تعويضات.

فربما ستُخرج هذه الإجراءات التي تأخذ مجراها إلى السطح طلبات لضحايا آخرين. وربمـــا ستنضم إلى مطالب الهيريرو مطالبات مثيلي الجنس أو عشرات الآلاف من الغجر «التـــزيغان» الألمان من ضحايا النازية أيضًا. «إذ لن يكون ذلك إلا إنصافاً، كما يقول رومـــاني روز (Romani Rose) رئيس المجلس المركزي للسينتي (Sinti) والروم (Rom)، الـــذي أســـس في(1982)»[62](11). أو ربمـــا ستظهر طلبات جديدة من ضحايا الأنظمة الديكتاتورية / أو العسكرية «كنظام بول بوت (Pol Pot) والخمير الحمر في كمبوديا. » والأنظمة الشيوعية «ضحايا الستالينية، الضحايا الصينيون»، أو الأنظمة المعادية للشيوعية «في أمريكا اللاتينية»[63].

إن القضايا للحصول على التعويض والأحداث الأخيرة - معسكرات الموت في كمبوديا، الإبادة الجماعية في رواندا والتطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة - أكسبت المجتمع الدولي الوعي بأن من الواجب الاهتمام بمصير الضحايا. وقد كررت هذه الفكرة في مؤتمر دربن مع الإلحاح على أهمية إيجاد مؤسسة قضائية ملائمة لملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والمتواطئين معهم «طالما لم يستطع المجتمع الدولي التدليل على أن من يتحملون المسؤولية الأخيرة عن انتهاكات القواعد الأساس التي يرتكز عليها حماية البشر سيحالون إلى القضاء، فإن التاريخ سيكرر نفسه» يشهد هانز كوريل Hans Corell أمين عام منظمة الأمم المتحدة المساعد للشؤون القانونية.

ولهذا يشكل دخول شتى المحاكم حيز التطبيق في القرن العشرين مرحلة هامة في تجنب الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، ويرسي أسس محكمة الجنايات الدولية المستقبلية ذات التوجه الدائم والعالمي. فكانت أولاً محكمة الجنايات الدولية ليوغوسلافيا التي أنشئت في (1993) للحكم على جرائم الحروب في يوغوسلافيا السابقة، ثم محكمة الجنايات الدولية لرواندا في (1994) للنظر في الإبادة الجماعية برواندا، ووظيفتهما ملاحقة وإدانة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في هذين البلدين.

أخيراً، عاد من جديد طلب إنشاء محكمة جنايات دائمة إلى الظهور. إذ يعود طرحه إلى كانون الأول (1948)، لدى انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد بدأت الأشغال في (1951)، لكنها أوقفت بسبب الحرب الباردة. وتم تبني نظام المحكمة الجنائية الدولية بروما في تموز (1998)، ودخل حيز التطبيق في (1 تموز 2002). وكان أحد موضوعات وأهداف المؤتمر العالمي ضد العنصرية في دربن مخصصًا لهذه المحكمة. فنظامها يعيد التأكيد بالفعل على «مفهوم الإبادة الجماعية كما صيغ وعُرِّفَ في (1948)، ويعترف بأن الاسترقاق جريمة ضد الإنسانية، على غرار الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والإجبار على ممارسة البغاء، والحمل القسري، والتعقيم القسري وكل أشكال العنف الجنسي (. . .). (المادة 7 (1) و8 (2)). ويمكن أن ترتبط هذه الجرائم بطلبات للتعويض. وتقترح المادة 73 من مشروع المحكمة الجنائية الدولية بأن «يُرغَم كل مذنب على التعويض بما فيه الرد وإصلاح الضرر وإعادة الاعتبار للضحايا». وينص على إنشاء صناديق لفائدة الضحايا.

وخشية من هذا الاستقلال، تعلن الحكومة الأمريكية رسميًا في (6 أيار 2002)، معارضتها للمحكمة الجنائية الدولية، ناقضة معاهدة روما التي وقعت عليها إدارة بيل

كلنتون في (31 كانون الأول 2000). فتؤكد الولايات المتحدة في رسالة إلى الأمم المتحدة بأنه «لم يعد عليها التزام قانوني ناتج عن التوقيع» على المعاهدة. إذ وضعت المحكمة الجنائية الدولي نفسها عقبة أمام إرادة الولايات المتحدة في قيادة العالم، لكن أيضًا لأن الولايات المتحدة تأبى أن ترى رعاياها - وبخاصة جنودها - محل ملاحقات قضائية.

كما انكب مؤتمر دربن أيضًا على بحث مصير ضحايا آخرين كثيراً ما جرى نسيانهم- وهم النساء والأطفال. فهناك حصيلة محزنة للقرن العشرين. «مليونان من الأطفال قتلوا في نزاعات، وأكثر من أربعة ملايين ونصف أضحوا عجزة وعانوا من إعاقة جسدية دائمة، وأكثر من ثلاثين مليوناً نزعوا من بيوتهم، وأكثر من عشرة ملايين عانوا من صدمة نفسية خطيرة، وأكثر من مليون صاروا يتامى أو فقدوا الاتصال مع والديهم، بصرف النظر عن النساء اللاتي أخضعن للمعاملات الجنسية السيئة أو الأطفال الجنود الذين يشعرون بأنهم معزولون ومنبوذون من قبل المجتمع الذي يعيشون فيه» يشهد أولارا أوتانو (Olara Otanu)، الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة فيما يتصل بعواقب التزاعات المسلحة على الأطفال.

وقد طلب أن يؤكد مشروع نظام المحكمة أنه «يجب على المحكمة اتخاذ التدابير الضرورية المناسبة لحماية الحياة الخاصة، والكرامة، والسلامة الجسدية والنفسية للضحايا والشهود وأمنهم، وبخاصة عندما تترافق الجريمة، بأفعال عنف جنسية» ويذكر أن الاغتصاب والاختفاء والاضطهاد، أضيفت إلى قائمة الجرائم التي عددت من قبل محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية، لكن استثني منها الترحيل.

المؤلفون

- توما بوفيس، عالم اثنولوجي، محاضر في قسم الدراسات الهولندية في جامعة مارك بلوخ Marc Bloch في ستراسبورغ. هو مؤلف:

« La Hollande, l'autre pays du structuralisme », *Gradhiva*, 21, coédition musée de l'Homme, EHESS, éditions Jean-Michel Place, 1997 ; « L'énigme du Pavillon hollandais », *Gradhiva*, 26, 1999 ; *Les Veufs des Indes. Permanence et illusion d'un empire aux Pays-Bas*, thèse d'anthropologie sociale et d'ethnologie, Paris, soutenue à l'EHESS, 2000 ; « J. P. B. de Josselin de Jong, une postérité défaillante », *Septentrion*, Rekkem, 2002 ; « Un volcan sous La Haye. Le patrimoine architectural néerlandais à Jakarta », *Septentrion*, Rekkem, 2003 ; Mer du Nord, villes de Flandre, Paris, Guide Autrement, 2003.

- إيف بينوث كان صحافيًا في (الآداب الفرنسية) Lettres Francaises ومجلة (إفريقية – آسيا) Afrique – Asie. ومدرسا في كوناكري، وأكرا وفي فرنسا. هو الآن رئيس جمعية دراسة الاستعمار لأوربي 1750 – 1850. نشر على وجه الخصوص:

Diderot, de l'athéisme à l'anticolonialisme, Paris, Maspero, 1970 ; *Idéologies des indépendances africaines*, Paris, Maspero, 1969 ; *La Révolution française et la fin des colonies*, Paris, La Découverte, 1988 ; *La Démence coloniale sous Napoléon*, Paris, La Découverte, 1992 ; *Massacres coloniaux 1944-1950*, Paris, La Découverte, 1994 ; *La Guyane sous la Révolution*, Cayenne, L'Ibis rouge, 1997.

- كارمن بيرنار: أستاذة علم الاجتماع والإثنولوجيا في جامعة باريس العاشرة، وعضوة في معهد فرنسا الجامعي. نشرت على وجه الخصوص.

Histoire du Nouveau Monde, 2 tomes (en collaboration avec Serge Gruzinski), Paris, Fayard, 1991-1993 ; *Pindilig. Un village des Andes équatoriennes*, Paris, éditions du CNRS, 1992 ; *Buenos Aires*, Paris, Fayard, 1997 ; *Negros esclavos y libres en las ciudades hispanoamericanas*, Madrid, Fundación Histórica Tavera, 2001 ; *Buenos Aires, 1880-1936. Un mythe des confins*, Paris, Autrement, coll. « Mémoires », 2001.

- بيير بروشي، مؤرخ متخصص بفيتنام وجنوب – شرقي آسيا. نشر مؤخرا:

The Mekong Delta. Ecology, Economy and Revolution, 1860-1960, Monograph 12, Center for Southeast Asian Studies, University of Wisconsin-Madison 1995 ; *Hô Chi Minh*, Paris, Presses de Sciences-po, 2000 ; *Indochine, la colonisation ambiguë* (en collaboration avec D. Hémery), Paris, La Découverte, 2001 (2e éd.). Il est également coauteur et éditeur de : *Des conflits d'Indochine aux conflits indochinois*, Bruxelles, Complexe/IHTP, 2000 ; *French Exposé : French Scholarship on Twentieth Century Vietnamese Society*, Ann Arbor, The University of Michigan Press, 2002.

- كاثرين كوكري – فيدرو فيتس، أستاذة متقاعدة في جامعة باريس السابعة دوني – ديدرو. وقد نالت في 1999 جائزة المتخصص الممتاز بإفريقية estinguished Africanist Award من الولايات المتحدة الأمريكية. عضوة في المكتب الدولي لـ (المؤتمر الدولي للعلوم التاريخية) 2000 – 2005. من بين ما نشرت:

L'Afrique noire de 1800 à nos jours, Paris, PUF, Nouvelle Clio, 1974 (en collaboration avec Henri Moniot) ; *Afrique noire. Permanences et ruptures*, Paris, Payot, 1985, prix d'Aumale de l'Académie française (2^e^ éd. révisée, Paris, L'Harmattan, 1994) ; *Histoire des villes d'Afrique noire des origines à la colonisation*, Paris, Albin Michel, 1993 ; *Les Africaines. Histoire des femmes d'Afrique du XIX^e^ au XX^e^ siècle*, Paris, Desjonquères, 1994 ; *L'Afrique et les Africains au XIX^e^ siècle*, Paris, Armand Colin, 1999 ; *Le Congo [A-EF] au temps des grandes compagnies concessionnaires, 1898-1930*, Paris, éditions de l'EHESS, 2001 (rééd. 1972).

- باسكال كورنويل، أستاذة مبرزة في التاريخ وتحضر أطروحة، بإشراف مارسيل دوريني، في جامعة باريس الثامنة حول بدايات استعمار شمال – غربي غويانا الفرنسية. وهي أيضًا مكلفة ببرامج في قنال آرته Arte التلفزية. وحدة برامج ثيما Thama. نشرت بالخصوص مقالات في مجالات:

des articles notamment dans les revues *Esclavage, résistance et abolitions*, CTHS, 1999 ; *Regards sur l'histoire de la Caraïbe, des Guyanes aux Grandes Antilles*, Ibis rouge, 2001 ; *Chrétientés australes du XVIII^e^ siècle à nos jours*, AHIOI, la Réunion, 2001 ; *Religieuses entre terre et mer*, Transversalités, 2000.

- سيلفي دالليه، أستاذة التاريخ الثقافي في جامعة مارن لافاليه 'Marne Lavallee المسؤولة عن معهد شارل كروس Charle Cros، مديرة مركز دراسات وبحوث بيير شافير Pierre – Schaeffer نشرت على وجه الخصوص:

Guerres révolutionnaires (histoire et cinéma), dir., Paris, L'Harmattan, 1984 ; *La Révolution française (de Lumière à la télévision)*, Lherminier/Les Quatre Vents, 1988 ; *Filmographie mondiale de la Révolution française*, en collaboration avec Francis Gendron, 1989 ; *Itinéraires d'un chercheur (bibliographie commentée de l'œuvre éditée de Pierre Schaeffer)/A Career in Research (A Commented Bibliography of Published Works of Pierre Schaeffer)*, en collaboration avec Sophie Brunet, éditions du Centre Pierre-Schaeffer, 1996 ; *Du sonore au musical (50 années de recherches concrètes)*, dir. avec Anne Veitl, Paris, L'Harmattan, 2001.

- آلاستير دافيدسون هو حاليًا أستاذ دراسات المواطنة في جامعة سوينبرن Suinburne للتكنولوجيا وأستاذ متقاعد في جامعة موناش Monash بملبورن. نشر:

The Communist Party of Australia, A Short History, Hoover, 1969 ; *Antonio Gramsci, Towards an Intellectual Biography*, Merlin, 1977 ; *Italian Communism in Theory and Practice*, vol. I, Merlin, 1982 ; *The Invisible State : The Formation of the Australian State*, Cambridge University Press, 1990 ; *From Subject to Citizen. Australian Citizenship in the Twentieth Century*, Cambridge University Press, 1997 ; *Citizenship and Migration. Globalization and the Politics of Belonging* (avec Stephen Castles), Macmillan, 2000.

- مارك فيرو: مدير الدراسات في المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية، ومدير (الحوليات) المشارك، متخصص في الثورة الروسية وفي الاتحاد السوفيتي. نشر بالخصوص:

entre autres : *La Révolution russe de 1917*, 2 tomes, Paris, Aubier-Montaigne, 1970-1976 (rééd. en 1 volume, nouvelle préface, Paris, Albin Michel, coll. « Bibliothèque de l'évolution de l'humanité », 1997) ; *Cinéma et histoire*, Paris, Denoël, 1976 (rééd. entièrement refondue, Paris, Gallimard, coll. « Folio », 1993) ; *Comment on raconte l'histoire aux enfants à travers le monde entier*, Paris, Payot, 1983 (rééd. Gallimard, coll. « Folio », 1986) ; *Histoire des colonisations, des conquêtes aux indépendances (XIII^e^-XX^e^ siècle)*, Paris, Le Seuil, 1994 ; *Histoire de France*, Paris, Odile Jacob, 2001 ; *Les Tabous de l'histoire*, Paris, NiL, 2002 ; *Le Choc de l'islam (XVIII^e^-XXI^e^ siècle)*, Paris, Odile Jacob, 2002.

- ماري فوركاد، مؤرخة ذات تكوين أنثروبولوجي. تشمل بحوثها الهند الاستعمارية البريطانية والاستشراق، وهي محررة في مجموعة مركز دراسات الهند وآسيا الجنوبية. نشرت:

« Biographie(s) de Verrier Elwin (1902-1964). Anthropologie buissonnière en Inde : anglocentricité et tribalisation », in *Purushartha*, 23, 2002 ; *Tribus et basses castes : résistance et autonomie dans la société indienne*, Paris, éditions de l'EHESS.

- آرليت غوتييه، مُدرسة الديموغرافيا في قسم علم الاجتماع بجامعة باريس العاشرة – نانتير. أجرت بحوثا حول البناء الاجتماعي للعلاقات بين الجنسين، والعائلة والخصوبة خلال العبودية في جزر الأنتيل الفرنسية. ونشرت:

(*Les Sœurs de solitude. La Condition féminine pendant l'esclavage*, Paris, Éditions caribéennes, 1985), dans les départements d'outre-mer depuis cinquante ans (avec Jacqueline Heinen [éd.], *Le Sexe des politiques sociales*, Paris, L'Harmattan, 1993) et au Mexique (avec André Quesnel : *Politique de population, médiateurs institutionnels et régulation de la fécondité au Mexique*, Paris, éditions de l'ORSTOM, 1993).

- ليسلي مانيغات، أستاذ سابق في كلية العلوم السياسية، أستاذ سابق في جامعة باريس الثامنة، رئيس سابق لجمهورية هاييتي، نشر على وجه الخصوص:

L'Amérique latine au XX^e^ siècle, 1889-1929, Paris, éditions Richelieu, 1973 ; *Les Deux Cents Ans d'histoire du peuple haïtien, 1804-2004*, Port-au-Prince, Sudac, mai 2002.

- إليكيا مبوكول، مدير للدراسات في المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية. منتج لحصة التاريخ (ذاكرة قارة) في إذاعة فرنسا الدولية، نشر على وجه الخصوص:

Noirs et Blancs en Afrique équatoriale. Les sociétés côtières et la pénétration française (1820-1874), Paris, éditions de l'EHESS, 1981 ; *Au cœur de l'ethnie. Ethnicité, tribalisme et État en Afrique* (avec Jean-Loup Amselle), Paris, La Découverte, 1999 (rééd. 1985) ; *L'Afrique au XX^e^ siècle. Le continent convoité*, Paris, éditions du Seuil, 1985 ; *Afrique Noire. Histoire et civilisations*, 2 vol., Paris, Hatier Aupelf, 1993 et 1995 ; *Afrique. Une histoire sonore (1960-2000)*, coffret de 7 CD (avec Philippe Sainteny), Paris, Frémeaux et associés, 2002 ; *Kwame Nkrumah*, Paris, Presses de Sciences Po, 2003.

- مارسيل ميرل، أستاذ مبرز في القانون العام، أستاذ متقاعد في جامعة باريس الأولى منذ 1989. نشر على وجه الخصوص:

Le Procès de Nuremberg, Pedone, 1948 ; *La Vie internationale*, Armand Colin, 1963 ; *Pacifisme et internationalisme*, Armand Colin, 1966 ; *L'Anticolonialisme européen*, Armand Colin, 1969 ; *Sociologie des relations internationales*, Paris, Dalloz, 1974 (rééd. 1988) ; *Forces et enjeux dans les relations internationales*, Paris, Economica, 1980 ; *La Politique étrangère*, Paris, PUF, 1983 ; *Les Acteurs dans les relations internationales*, Paris, Economica, 1986 ; *La Guerre du Golfe et le nouvel ordre international*, Paris, Economica, 1991 ; *Bilan des relations internationales contemporaines*, Paris, Economica, 1995.

- كلير مورادیان، مؤرخة، مديرة بحوث في المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS)، محاضرة في معهد (INALCO). من بين ما نشرت:

De Staline à Gorbatchev, histoire d'une république soviétique : l'Arménie, *Paris, Ramsay, 1990* ; L'Arménie, *Paris, PUF, coll. « Que-sais-je ? », 1995 ; plusieurs dossiers à La Documentation française dont : « Le Caucase des indépendances : la nouvelle donne », 1993 ; « La CEI : un nouvel acteur sur la scène internationale », 1996 ; « La Russie et l'Orient », 1998 ; « États et nations en Transcaucasie » (en collaboration avec T. Gordadzé), 1999.*

- باب ندياي، متخرج من دار المعلمين، أستاذ مبرز في التاريخ، مدرس في المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية، متخصص في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للولايات المتحدة. نشر:

Du nylon et des bombes. Du Pont de Nemours, le marché et l'État américain, 1900-1970, aux éditions Belin.

- جاك بولوني سيمار، أستاذ مبرز في التاريخ، مدرس في المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية، مدير تحرير (الحوليات): متخصص في أمريكا الإسبانية الاستعمارية. هو مؤلف:

La Mosaïque indienne. Mobilité, stratification sociale et métissage dans le corregimiento de Cuenca (Équateur) du XVI^e^ *au* XVIII^e^ *siècle*, Paris, éditions de l'EHESS, 2000.

- جاك بوشيباداس، مدير بحث في المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS) وباحث في مركز بحوث الهند وآسيا الجنوبية في المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية، ومتخصص في تاريخ الهند الاستعمارية، نشر على وجه الخصوص:

L'Inde au XX^e^ siècle, Paris, PUF, 1975, *Planteurs et paysans dans l'Inde coloniale*, Paris, L'Harmattan, 1986, *Paysans de la plaine du Gange, 1860-1950*, Paris, École française d'Extrême-Orient, 1989, et a dirigé huit ouvrages collectifs dont *Caste et classe en Asie du Sud*, Paris, EHESS, 1982 ; *Colonisations et environnement*, Paris, Société française d'Histoire d'Outre-Mer, 1993 ; (avec J. P. Puyravaud) *L'Homme et la forêt en Inde du Sud*, Paris, Karthala, 2002.

- آلان روسيو. يخصص بحوثه منذ العديد من السنوات للاستعمار الفرنسي، وبخاصة في الهند الصينية. آخر مؤلفاته:

La Guerre française d'Indochine : les sources de la connaissance, Les Indes savantes. Il a également porté son attention sur les manifestations de l'esprit colonial. A ce sujet, il vient de publier : *Que la France était belle au temps des colonies*, Paris, Maisonneuve & Larose, 2001 ; *Le Credo de l'homme blanc*, Bruxelles, éditions Complexe, 2002.

- بيير فرانسوا سويري، مدير مشارك لمجلة (حوليات)، يدرس تاريخ اليابان في المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية، مدير الدار الفرانكو - يابانية في طوكيو. نشر على وجه الخصوص:

L'Histoire du Japon sous le regard japonais (avec H. Ninimiya), *Annales HSS*, n° 2 (numéro spécial), mars-avril 1995 ; *Le Monde à l'envers, la dynamique de la société médiévale*, Paris, Maisonneuve & Larose, 1998 ; *Le Japon des Japonais* (avec Philippe Pons), Liana Levi, 2002.

- ماريلا فياسانت سيرفيللو، تحمل شهادة الدكتوراه في الأنتربولوجيا الاجتماعية من المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية، باحثة مشاركة في معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي (IREMAN، CNRS، Aix-en -Provence)، تعمل في موريتانيا منذ **1986** وتدير زاوية (موريتانيا) في (دليل إفريقية الشمالية) **Lannuaire de L'Afrique du nord** (إصدار CNRS). هي مؤلفة:

Parenté et politique en Mauritanie. Essai d'anthropologie historique. Le devenir contemporain des Ahl Sidi Mahmud, confédération bidan de l'Assaba, coll. « Sociétés Africaines », Paris, L'Harmattan, 1998 ; (dir.) *Groupes serviles au Sahara. Approche comparative à partir du cas des arabophones de Mauritanie*, coll. Études de l'*Annuaire de l'Afrique du Nord*, CNRS-Éditions, 2000.

- ناديا فوكوفيتس، المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية، محررة (الرسالة) **La Lettre** من أجل البحث، مشاركة في قناة (التاريخ) **Histaire** التلفزية.

الهوامش بالعربية

مقدمة الطبعة العربية (15-18)

* فطمة: هو الاسم الذي كان يعطيه المستعمرون في الجزائر لكل النساء الجزائريات، على سبيل الإزدراء، وبالخصوص للواتي كن يخدمن في بيوتهم، وهن كثيرات زمن الاستعمار. (المترجم)

مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار (17-48)

* الأرقام بين قوسين ( ) للهوامش العربية والارقام بين معترضتين [ ] لهوامش الكتاب الفرنسي.

(1) أشكر مؤلفي هذا الكتاب الآخرين الذين أطلعتهم على هذه المقدمة، واقترحوا علي تصحيحات مفيدة.

(2) هم جزائريون تعاونوا مع فرنسا ضد جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة (المترجم).

(3) من ذوي الأصل الجزائري ويحملون الجنسية الفرنسية (المترجم).

(4) نسبة إلى الزعيم الوطني الجزائري مصالي الحاج.

(5) في [1994 م]، يشهد جيرار فيلوس، «عندما وصلت إلى شارع سولفرينو (مقر الحزب الاشتراكي) للقاء إيما نويللي، كان في الفناء ثلاثون شخصًا، عشرون على الأقل تروتسكيون سابقون [. . .] وفي المؤتمر الأخير لليسار، من [500] مندوب، كان هناك [180] من أعضاء الرابطة الشيوعية السابقين، وعشرة من أنصار لامبير وثلاثة من أعضاء النضال العمالي السابقين».

1/1) تحطيم الهنادرة في منطقة الكاريبي (51-62) .

(1) رئيس قبيلة من بعض قبائل الهنادرة في أمريكا. (المترجم)

(2) إن فقرة (العالم الجديد) (Mundus Novus)، لأمريغو فيسبوتشي (Amerigo Vespocci) [1504 م] معروفة: «ليس لديهم ملابس من الصوف ولا الحرير، لأنهم ليسوا بحاجة إليها. وليس لديهم أمتعة يملكونها كأفراد، بل كل ما لديهم مشترك؛ يعيشون دون ملك ودون سلطة عليا، وكل منهم سيد نفسه. لديهم من النساء ما يشاؤون، يضاجع الابن أمه والأخ أخته، وكل واحد مع الأولى التي يلتقيها وتصل يده إليها. يطلقون كما أرادوا ولا يتبعون أية قاعدة بهذا الشأن. إضافة إلى أنه ليس لديهم كنائس، ولا قوانين، كما أنهم لا يعبدون الأصنام. . . » H. Vignaud، AmericVespucci، Paris، [1917]، (p. 308) والحقيقة أن شعب التانيوس (Taïnos) في تاهيتي، لا يماثل تمامًا هذا النموذج، لكن كُلمبُس يصفه بالأحلام نفسها في رأسه.

(3) في كتابه «التاريخ العام لجزر كرستفر، وغوادالوب، والمارتينيك وغيرها» باريس، [1654 م]؛ يؤكد بأنهما قتلا الرجال «من دون استثناء أحد، إلا بعض النساء الجميلات، لإشباع شهواتهم البهيمية، ولجعلهن إماء». إلا أنه علينا أن نذكر بأن المجلد الأول من الطبعة الجديدة التي نشرها دوتيرتر في ثلاثة أجزاء، من [1667 م] إلى [1671 م]، ليست متطابقة مع طبعة [1654 م]، وتحتوي بعض الحذف والتخفيف، الراجع ربما إلى بعض الضغوط.

(4) تبين أن التنصير مستحيل، لسبب ذكر لدى رحلات كُلمبُس الأولى. كان الأب رامون بدأ بتعليم الصلوات المسيحية للكاسيك غاريونكس، عندما أتاه عن ذلك «الأعيان» إذ ذكروه بأن «المسيحيين كانوا خبثاء، يأخذون أراضينا بالقوة». وسيتلقى الأب ريمون بروتون أجوبة مشابهة في الدومينيك، بعد قرن ونصف.

1/2) ابادة هنادرة أمريكا الشمالية (63-78)

(1) أدى الاكتشاف القريب العهد، في ولاية واشنطن، لهيكل عظمي عمره تسعة آلاف وخمسمئة سنة، لإنسان ذي ملامح قوقازية كما يظهر، سمي «إنسان كينويك» (homme de Kennewick) إلى استعادة النقاش حول أصل الهنادرة.

(2) الأب رينال (Raynal)، النزعة المضادة للاستعمار في القرن الثامن عشر. التاريخ السياسي والفلسفي للمؤسسات التجارية الأوربية في الهندين. بارس (P U F)، [1951 م].

(3) كان مفهوم «حدود» بهذا الشأن، قد أعيد النظر فيه بعمق من قبل المؤرخين: فمن المتفق عليه اليوم تعريف الحدود، ليس «كجبهة» تنتقل إلى الغرب، وتفصل المستوطنين عن الهنادرة، بل كفضاء متحرك، ومنطقة وسيطة للتماس دون تحديد واضح. فتصريح [1890 م] إذن، هو تصريح سياسي إجرائي، أكثر منه تقرير لواقع.

1/3) شعب محكوم عليه، الاستعمار وأبوريجين استراليا (79-108)

(1) يتعرض المؤلف هنا لمفهوم الاستعمار (Colonization) باللغة الإنغليزية، من حيث أصله اللغوي واشتقاقاته. (المترجم)

(2) مصطلح يعني حد الأراضي المستعمرة.

(3) مترجم من تاريخ أستراليا للأطفال الأبوريجين The Aboriginal Children's History of Australia، Melburne، [1970].

(4) كاث والكر، شعبي، مجموعة كاث والكر، بريزبان: جاكا راندا، [1970 م]. Kath Walker، My People A K. W. Collection كاث والكر (ولدت في [1920 م]) شاعرة، استعادت بعد ذلك اسمها الأصلي: أودجيرو نونوكال.

(5) «الكوربور» هو تظاهرة تختص بها أستراليا. تقوم على تجميع للأبوريجين، للغناء والرقص وممارسة الطقوس المقدسة لأسلافهم أحيانًا.

2/1) حول تجارة الرقيق (111-140)

(1) مقتبسة عن إيف بينو. وقامت بعمل الجدول كاثرين كوكري —فيدروفيتس.

(2) أورده مارك فيرو في «كيف يروي التاريخ للأطفال في العالم كله»، باريس، دار نشر بايو، [1992 م].

(3) يتطرق فيلم سبيلبيرغ (Spielberg) هذا [1997 م] بقوة للعذابات والجرائم المرتكبة أثناء النقل. إلا أنه يلاحظ أنه ينسب للينكولن إلغاء الرق، مع أن إجراءات الرئيس الأمريكي لم تكن تستهدف إلا الولايات المتحدة، وأن الرقيق وتجارته كانا ألغيا قبل بضع عشرات من السنين، من طرف الميثودي ويلبرفورس (Wilberforce) ومن طرف الفرنسي شولشر (Schoelcher).

(4) ذكر في (من العبودية إلى الإلغاء، من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين) لجان موتيللوس ومارسيل دوريني (Jean Métellus، Marcel Dorigny).

(5) ليسلي مانيغات (Leslie Manigat)، «ثورة سان —دومانغ تنتهي إلى الاستقلال الوطني» بور أوبرانس [1999 م].

(6) ذكره برنارد لويس في «العناصر والألوان في بلدان الإسلام» B. Lewis، Race et couleurs en pays d'yslam، Paris، Payot، 1971، 1988.

(7) تخيله لامارتين (Lamartine) في مسرحيته (توسان لوفرتور)، وذكره جان ميتيللوس، ومارسيل دوريني.

(8) ذكره جان ميتيللوس، ومارسيل دوريني.

3/1/1) الإمبريالية الإيبيرية (145-190)

(1) صدر في [1560 م]. ويعبر لاس كازاس في الكتاب الثالث: الفصلين [102] و[129] عن أسفه فيما يتصل بمسألة استرقاق السود.

(2) عملة إسبانية قديمة يساوي الواحد منها سنتيمًا ونصف.

(3) مذهب الاقتصاديين الذين يعدون الزراعة المصدر الأساس للثروة. (المترجم)

(4) الماران هم يهود سابقون اعتنقوا الكاثوليكية رسميًا، ويشتبه في محافظتهم على الطقوس دينهم السابق.

(5) السَّبَج: زجاج بركاني أسود يعثر عليه بجوار البراكين (المترجم).

(6) معتقد بعض الكتاب المسيحيين في القرون الأولى، وبعض الطوائف المسيحية اللاحقة، بأن المسيح سيعود إلى الدنيا، ليحكم ألف عام (المترجم).

3/1/2) امريكا الاسبانية استعمار نظام قديم (190-210)

(1) الجدير ذكره أنه ليس فرض الجزية ولا المطالبة بخدمة على شكل عمل، يمثلان ابتكارًا إسبانيًا: فتقديم المنتجات عينًا أو تموين المخازن بالحبوب مثلاً، مثل تقديم العمال لصيانة بنية النقل التحتية والجنود للجيوش، والخدم من الرجال والنساء للأرستقراطيين والكهنة، كان يطلب من قبل ملوك الأنكا والميكسيكا. ومصطلح الميتا نفسه، غير المقتصر على العمل في المناجم، وهو من لغة الكيشوا (quechua) وأعمال السخرة التي كان ينتفع بها الكوراكاس (Kurakas) والأنكا والمعابد، كانت موجودة قبل مجيء الإسبان.

(2) منسوب إلى تاديو أورتيز (Tadeo Ortiz)، [1822 م]، ذكره روبير جولان (R. Jaulin)، في: (الإبادة القومية عبر الأمريكيتين) باريس، مكتبة فايار، [1972 م]. L'Ethnocide à Travers les Ameriques، Paris، Librairie Arthème Fayard، [1972].

(3) التماس من دون بيدرو باتينا إكستولنك (don Pedro Patina Ixtolinque) موقع من أدباء عديدين باسم الشعب، في [17 أيلول 1829 م] (أرشيفات لويس شافيز أوروزكو) (Luis Chavez Orozco).

3/1/4) غويان الفرنسية: من «الفردوس» ... (219-228)

(1) لا تملك فرنسا عندئذ، فيما عدا غويان إلا جزرًا (المارتينيك، غوادالوب، سان بيير إي ميكلون) وجيوبًا، بعضها في الهند(الوكالات التجارية) والأخرى في إفريقية (فاسم "السنغال وتوابعه" لا تعطي فكرة عن ضآلة أراضٍ ظلت مقتصرة طويلا على سان لويس وغوريه (Gorée).

(2) هكذا كان يسمى الرجال المتطوعون والمخصصون لتهيئة المؤسسات الاستيطانية.

(3) هكذا يسمى المزارعون من ملاك العبيد.

(4) كانت الراهبة أشرفت على محاولة استيطان للبيض من [1828 م] إلى [1830 م]، كانت غنية بالمعلومات لها، مع أنها لم تنجح.

(5) على الرغم مما كان يقوله ملاك العبيد، فإن دعم الدولة البالغ [25000] فرنك، كمساعدة للإقامة في السنوات الأولى، ما كان له أن يكفي.

(6) وصل الأفارقة الـ [477]، الذين وضعوا تحت مسؤولية الأم جافوهيه، إلى مانا على سبع دفعات من [3 آذار 1836 م] حتى [12 نيسان 1837 م].

(7) في القرن السابع عشر والثامن عشر، قام اليسوعيون بتوطين الغوارانى في أراضٍ واسعة، في أطراف الباراغواي والأرجنتين والبرازيل. وقد كانوا عندئذ جزءا من أسقفية الباراغواي الضخمة. وتشهد خرائب عدد من هذه القرى على تثاقف مرموق للغوارانى. وقد عرفت الأم جافوفيه عمل اليسوعيين في الباراغواي من خلال قراءة (رسائل غريبة وبناءة) (Lettres curieuses et édifiantes)، التي نالت نجاحًا هائلاً في بداية القرن التاسع عشر. هذا المشروع الذي تكالب عليه أنصار العبودية بنجاح. أوحى بفيلم ميسيون (Mission) العام [1986 م] للمخرج رولان جوفيه مع رُبرت دونيرو.

(8) كانت الأم جافوهيه تفكر بمدرسة إكليريكية في القرية، لأنها كانت تتطلع إلى مواصلة مشروعها في تكوين رجال دين سود، وهو ما كان جاريًا في فرنسا وأفضى إلى تكريس أول ثلاثة قساوسة سود فرنسيين

(9) لم تنمُ فكرة إلغاء فوري إلا في سنوات [1840 م]، وحتى بالنسبة لفيكتور شولشر الذي تبناها في تلك الحقبة.

(10) وهو مطلب ملتبس، إذ ينتظر الدليل على «نفع» السود لتبرير عتقهم.

(11) الروكو صبغة حمراء برتقالية، تستخرج من شجيرة ترجع في أصلها إلى أمريكا الوسطى.

(12) كانت المستعمرة مقسمة إلى دوائر تسمى «أحياء». فأصبحت مؤسسة مانا، في نهاية احتكار الأخوات، حيًا من المستعمرة.

(13) في عرضه حول النهوض بغويان وإدارتها، دانييل ليسكالييه (Daniel Lescalier) كان ينادي بالاستيطان عن طريق سجن الأشغال الشاقة في منطقة مانا. وباعتباره موظفًا في البحرية، كان ليسكالييه شغل وظيفة معتمد غويان من [1785 م] إلى [1785 م]. حول ليسكالييه وغويان، انظر إيف بينوت (Yves Benot)، غويات في ظل الثورة، كورو LaGuyan sous la Revolution، Kaurou، [1997].

(14) مذكرة تحضيرية للرسالة الوزارية المؤرخة في [18 أيار 1854 م].

(15) لم يكن السود متمردين على العمل، لكنهم كانوا يزرعون، قبل كل شيء، زراعات معاشية، كانت لهم فيها مصلحة مباشرة. أما الزراعات الاستعمارية كالسكر والبن أو الروكو فلم تكن تعود عليهم بشيء، بل تبعث فيهم ذكرى ظروف العبودية المؤلمة. ولأسباب مادية ونفسية في آن، كانوا ينبذون هذه الزراعات بقوة، وهو ما ألصق بهم وصف «كسالى» أو «بطالين» من قبل أنصار العبودية.

(16) رسالة من الحاكم لايرل إلى وزير البحرية والمستعمرات في [6 تشرين الأول 1843 م]. والجدير ذكره أن هذا الجيب الصغير صدم أكثر بكثير من مؤسسة ماروني العقابية، على الرغم من عدم وجود وجه للشبه، والتي لم تتخل إدارتها عنها من دون مقاومة، لدى نهاية النفي.

* عائلة من الأساطير اليونانية، اشتهرت بمصيرها المأساوي، من أفرادها أغاميمنون ومينيلاس (المترجم).

(17) من نذر الليبرالية المنتصرة بهذا الشأن التحفظات حول قانون [22 آذار 1841 م] المتصل بعمل الأطفال، وهو قانون هام لكنه أفرغ من فاعليته بأحكامه التطبيقية.

(18) محاضر جلسات المجلس الخاص، والمجلس الاستعماري، تقارير ورسائل الإداريين: إذ لا تحصى النصوص التي يفترى فيها على الأفارقة بهذا الأسلوب. والهنادرة لم يسلموا أيضًا، لكن بشكل أقل، لوضعهم الهامشي ضمن الاهتمامات الاستعمارية.

(19) يشير السجل الخاص إلى أكثر من عشرين «أمة» بين مؤسسي مانا. والجدير بالذكر، أن هؤلاء الأشخاص، لوصولهم حديثا، كانوا يتحدثون بلغات مختلفة، ولم يألفوا بعد لغة الكريول.

(20) رسائل آن – ماري جافوهيه، رسالة إلى وزير البحرية والمستعمرات، [26 حزيران 1841 م].

(21) ألبير لوندر، (في منفى الأشغال الشاقة) (Au Bagne)، فيما يتصل بالانتقاء: «عندما تصل قافلة: هيا! الجميع إلى وجار الكلب، وليتسبب الأكثر تعفنًا بتعفن الآخرين. والنتيجة حاصلة، سيدي الوزير، ولا يلزم لها عام».

(22) المادة الأولى: «تعترف الجمهورية الفرنسية بأن تجارة الرقيق عبر الأطلسي، وتجارته في المحيط الهندي، من جهة، والعبودية التي ارتكبت، من جهة أخرى، منذ القرن الخامس عشر في أمريكا والكاريبي والمحيط الهندي وفي أوربة ضد الأفارقة والأمريكيين الشماليين والمالغاشيين والهنادرة، تشكل جريمة ضد الإنسانية».

(23) «الأرض دون شر» هي من خرافات شعوب الغواراني.

(24) آن – ماري جافوهيه، رسالة إلى وزير البحرية والمستعمرات، [10 نيسان 1838 م].

3/2/1) الاستعمار في جزر الهند الهولندية (الشرقية) (247-276)

* الفريز: سهول تشاطئ بحر الشمال، وتتقاسمها هولندا وألمانيا (المترجم).

** الإسكو: نهر يمر في فرنسا وبلجيكا وهولندا ويصب في بحر الشمال (المترجم).

(1) كما كانوا يتجرون بالأفيون الآتي من البنغال خاصة، وبالذهب والفضة والقصدير والقيشاني والفيلة.

(2) كانت إمبراطورية ماتارام تمتد من باندونغ إلى أقصى شرقي جاوا تقريبًا، أي ثلثي الجزيرة.

(3) مؤلف لكتاب مرموق حول جاوا: (تاريخ جاوا) [1817 م] (The History of Jawa).

(4) استبدلت كوفيا أرابيكا وكوفيا ليبيريكا بكوفيا روبوستا، لمقاومتها الأمراض.

(5) هاهي الرئيسة منها: انتفاضة في أمبوان والملوك [1817 م]، حرب بادري [1821 م]، وحرب جامبي من [1858 م] إلى [1907 م] في سومطرة، تمرد بالمبانغ [1848 م] وتمرد لامبونغ من [1825 م] حتى [1856 م] في سومطرة، وحرب جاوا (انتفاضة ديبونيغورو) من [1825 م] حتى [1830 م]، وحرب بالي من [1846 م] إلى [1849 م]، حرب فلورس في [1846 م]، حرب كونغسي من [1850 م] إلى [1854 م]، وحرب بنجارماسان من [1859 م] حتى [1906 م] في بورنيو.

(6) في [1850 م]، كان سكان جزر الهند الشرقية يتضمنون [250] ألفًا من الصينيين.
(7) تتحدث أرقام أخرى عن [6500] قتيل.

2/2/3) الهند: القرن الاستعماري الأول (277-310)

(1) نسبة إلى الفيزيوقراطية، وهي مذهب اقتصادي يرى في الزراعة المصدر الوحيد للثروة. (المترجم).
(2) راج، نسبة إلى راجا، وهي كلمة من اللغة الهندية تعني أمير. (المترجم).
(3) السباهي: كلمة تركية تعني الفرسان. (المترجم)
(4) تمثال بالاس (Pallas) (منيرفا Minerve) الذي كان يحمي مدينة طروادة من كل اعتداء. (المترجم)

4/2/3) البريطانيون في الهند ... (315-350)

(1) روي (رام موهان [1772 – 1833 م]) مصلح ديني ورجل سياسي ينحدر من عائلة براهمانية. لغوي ماهر بالإنغليزية والفارسية والعربية والسنسكرينية، كان موظفًا من [1804 م] إلى [1815 م] في شركة الهند الشرقية. درس النصوص المقدسة لمختلف الأديان، وكان يحارب بشدة نقائص المجتمع الهندي في وقته (كان خصمًا للممارسة حرق الأرامل (ساتي) على محارق أزواجهن الجنائزية). هذا «الأب» للهند الحديثة أسس في [1828 م] البراهما – ساماج، وهي حركة كان يظن أنه سيتمكن من خلالها بنقل الهند من العصر الوسيط إلى العصر الحديث، في الوقت الذي يسمح لها بالحفاظ على روحها التقليدية، بفضل التربية على الطريقة الغربية.
(2) فيما يتصل بمجزرة أمريستار، يعلق سلمان رشدي على الواقعة هكذا (أوطان خيالية، [1993 م]، ص [115]): «كان البريطانيون في [1919 م] بالبنجاب فزعين. إذ كانوا خائفين من فتنة هندية ثانية (بعد الثورة الكبرى في [1857 م]) [. . .]. ربما تكون الحكمة العسكرية أدانت ديير، لكن الاستعماريين لم يفعلوا. فقد أعطى درسًا "للدخلاء"، وكان بطلاً. وعندما عاد إلى إنغلترا استقبل استقبال الأبطال. وقد جمعت الأموال من الناس فأصبح رجلاً غنيًا. أما طاغور الذي أثار تقززه رد فعل البريطانيين إزاء هذه المجزرة، فقد تخلى عن لقبه التشريفي».
(3) سوبهاس شاندرا بوز، انفصل عن غاندي ونهرو وسعى بحثًا للحصول على دعم هتلر لقضية استقلال الهند، انضم إلى اليابان ونجح في تشكيل جيش من ثلث الأسرى الذين قبض عليهم اليابانيون في ماليزيا وسنغافورة، لدى هزيمة [1942 م]، أي نحو [20000] رجل. فأسهموا في [1944 م]، إلى جانب الجيش الياباني بمحاولة لغزو أسام وكانت عملية إلهاء شنتها القيادة اليابانية لتأخير هجوم قوات الحلفاء على بورما. وانتهت إلى هزيمة عسكرية لكنها شكلت تقدمًا رمزيًا، لأن جنود بوز التائهون أفادوا من تعاطف قسم من الرأي العام الهندي (انظر ماركوفيتس، «الحركة الوطنية وإزالة استعمار الهند [1919 – 1947 م]». Cf. Markovits، «Le mouvement national et le décolinisation de l'Inde [1919-1947]».
(4) محمد علي جناح، رجل دولة مسلم شيعي [1876 – 1948 م]، رئيس الرابطة الإسلامية ومن أنصار التقسيم. كان بعد التقسيم في [1947 م]، مؤسس دولة باكستان الجديدة.
(5) ناشر وصحافي من أصل فارسي [1825 – 1917 م]، كان عضوًا في البرلمان من [1892 م] حتى [1895 م]، وكتبت عدة مؤلفات سياسية عرض فيها مطالب الهنادرة.
(6) ميك دافيز، لندن، نيويورك، [2001 م]، ص [141].
(7) هذا المصطلح يصف باللغة الهندية موظفًا هنديًا في مكتب، وشخصًا متعلمًا ورجلاً مهذبًا. وهو أيضًا التعبير الذي يخاطب به الأب والرجل المحترم من مرتبة ما. لكنه يعني في سياق المقال نتاجًا لنظام الراج، لفظيًا نوعًا ما، ممقوتًا من قبل الإنغليز ومواطنيه في آن.
(8) اقترح هذا التصور من قبل عالم الانثروبولوجيا الهندي م. ن. سرينيفاس (M. N. Srinivas) للدلالة أساسًا على ميل الأدنين إلى تقليد البراهمان أملاً في تحسين وضعهم. ويرجع المصطلح بصفة أعم إلى عمليات الارتقاء الاجتماعي.
(9) نسبة إلى فوشيه (Fouché)، وهو رجل فرنسي [1759 – 1820 م] كان وزيرًا للشرطة مرارًا. (المترجم)
(10) تشير (دراسات التبعية) إلى تجمع مؤرخين هنادرة، يدرسون منذ عشرين عامًا التابعين، أي المجموعات من «الرتبة الأدنى» التي تعاني من هيمنة الطبقات الحاكمة. وقد صدر من مجلتهم (Subaltern Studies) اثنا عشر عددًا. أما مصطلح التابع أو الرؤوس فمقتبس من أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) ويحيل إلى علاقات القوة على الصعيد الإيديولوجي والثقافي، كما يحيل إلى طبقة الفلاحين.

3/2/5) ملحق وجهة نظر المضادين للاستعمار (351-362)

(1) أندريه فيوليس [1879 – 1950 م]، كاتبة وصحافية، شاركت في إدارة أسبوعية (فاندرودي) (Vendredi) [1935 – 1938 م] التي كانت تمثل اتجاه الجبهة الشعبية القريب من الحزب الشيوعي. وبعد اختفاء فاندرودي في [1938 م] انضمت إلى أسبوعية (لوميير) اليسارية عند انضمام مارتان شوفييه (Martin Chauffier) وأ. وورمسر (A. Wurmser). وبعد التحرير وجدت نفسها إلى جانب الشيوعيين.

(2) كان أندريه شوميه مراسلاً لصحيفة (Weltdienst) الألمانية منذ [1935 م]، وموظفًا في (DNB) (وكالة الأخبار الألمانية الرسمية)، وعميلاً سافرًا للدعاية الألمانية، معروفًا بعلاقاته المشبوهة. ولمزيد من التفصيلات حول الشخص، يطلع على كتاب (المتعاونون [1940 – 1945 م]، [1976 م]، الذي استقيت منه هذه المعلومات. Les Collaborateurs [1940 - 1945]، Pascal Ory، Paris، Le Seuil، [1976].

(3) أسس الناشر جان روناز دار نشر جان روناز في تشرين الأول [1937 م]. وبعد استدعائه للخدمة العسكرية في [1939 م]، أسر في حزيران [1940 م]، وأطلق سراحه في [1942 م]. في تشرين الثاني [1945 م]، اتهم في المجلس العدلي بالتعامل مع العدو. إذ أخذ عليه، من بين الـ [138] عنوانًا التي نشرها من [1940 م] حتى [1944 م]، [19] كتابًا مضادًا للسامية والماسونية وللبريطانيين ومماثلًا للألمان بين [1941 و1943 م]. وكانت خلاصة عريضة الاتهام في الدعوى كالتالي: «بعد عودته من الأسر، نشر مؤلفات مماثلة للألمان، لكنه تخلى بعد ذلك عن هذه الطريق في ظرف بضعة أشهر. وقد قام بنفسه بإتلاف العديد من نسخ الكتب الممالئة للألمان، مقلصًا بهذا توزيعها. وهكذا كفر هذا العمل المكلف للشركة، عن الخطأ البدني شيئًا ما» فقدرت المحكمة إذن أنه لا وجوب للملاحقة القضائية، واكتفي بلوم من الوجهة المهنية، وحفظت القضية. انظر (النشر الفرنسي تحت الاحتلال [1940 – 1944 م]. (Fouché Pascal)، L'Edition Française sous l'occupation [1940- 1944]، Paris، Bibliothèque française contamporaine de l'université Paris- VII، [1987، P. 115).

3/2/6) الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية (363-382)

(1) استعمل كلمة فييتنام (جنوب الفييت) التي كانت تشير إلى المملكة التي كانت تمتد في القرن التاسع عشر من حدود الصين إلى رأس كامو Ca Mau. فهكذا سمى الإمبراطور جيالونغ Gialong بلاده. إذ كان الملوك الذين سبقوه يسمونها دي فييت Dai viet (الفييت العظيم). وأعاد منه مانغ Minh Mang، الذي خلف جيالونغ في (1820)، تسمية البلاد داي نام (الجنوب العظيم)، لكن هذه التسمية لم تستطع الحلول محل السابقة في الاستعمال الدارج. واستعمل الفرنسيون كلمة أنام Annam (الجنوب الهادئ) التي كان الصينيون يستعملونها عادة للتذكير بأنه «خلال ألف عام كان النان يو Nan Yue (نام فييت أو فييت الجنوبي) طريقًا جنوبية «للإمبراطورية السماوية Celeste Empire». وعندما استعاد الفرنسيون هذه التسمية كانوا يقصدون أنهم يخلفون «العاهل» السابق. لاسيما أن الملك تودوك Tu Duc كان استعان بإمبراطور الصين ضد الفرنسيين. وفعل الأسياد الجدد أكثر من ذلك عندما قلصوا مملكة أنام إلى قسم ضئيل هو الجزء الأوسط من المملكة. أما الشمال والجنوب اللذان سميا على التوالي تونكين وكوشنشين Cochinchine، فأخرجا من السلطة (النظرية تمامًا) للملك «المحمي».

(2) ذكره ج. م. غايار، (جول فيري) باريس (1989)، الفصل (6)، ص (585). فقد تقدم جول فيري إلى مجلس النواب في (28 تموز 1885)، بعرض شامل لدوافع التوسع الاستعماري وشرعيته.

(3) دومير (الهند الصينية الفرنسية) ذكريات، ذكره ب. أجالبير، (الهند الصينية بقلم الفرنسيين)، مختارات، باريس، (1931). في الفقرة المذكورة، يستعيد دومير فكرة ثابتة لدى الفرنسيين، فحواها أن السيد نغويان فوك أنه Nguyân Phuoc Anh (الإمبراطور المستقبلي جيالونغ)، احتل المنطقة الجنوبية ثم استولى على كل البلاد بفضل مساعدة مونيسنيور بينيو دو بيهين Mgr Pigneau de behaine الذي جند بحارة وجنودًا ومهندسين فرنسيين لقيادة أسطول الأمير مير وجيشه. فتسلم أجانب (لأن البرتغاليين كانوا أكثر عددًا من الفرنسيين) مناصب قيادية هامة ولكنها لم تكن الأرفع. وقد كوفئ الناجون القلائل بألقاب شرفية وبامتيازات. انظر سيرة Mgr Pigneau de Behaine. Evêque d'Adran، dignitaire de cochinchine، par F. Mantienne، MEP. Etudes et document 8، 1999) : فتأكيد دومير خاطئ إذن، لكنه يأخذ مكان الصدارة في تبريرات الغزو والهيمنة.

(4) «وهكذا كان هناك وقت وصولي إلى هانوي (11000) كولي (حمال) مسخرين، وطلب مني الجنرال بعد ثمانية أيام تسخير (8000) كولي آخرين على الأقل. . » صرح الحاكم العام كونستانس، ذكره: P. Devillers، Fançais et annamite. Partenaires ou ennemis/ 18565 - 1902، Paris، 1998، P. 375.

(5) مقتطفات من قصيدة لمجهول، كتبت نحو (1900).

(6) المصدر السابق، ص (143)، كان الأديب فان شو ترينه Phan Chu Trineh يندد أيضًا بموقف الخضوع وممارسات المانداران المخلة بالنزاهة تحت نظام الحماية، لكنه كان يضيف: «مهما كانت رتبتك الاجتماعية، إذا ما رأى فرنسي

أنك تخل باحترامه الواجب، تُعاقب دون شفقة، حتى لو كنت بريئًا. . . وهذه الحوادث منتشرة في كل أرجاء الفيتنام وتستثير الخوف والغضب. . . » (مقتطفات من رسالة إلى الحاكم العام بول بو Paul Beua، 1908).

ومع ذلك يختار فان شو ترينه السلوك الإصلاحي لتطوير بلاده تحت وصاية فرنسا حقوق الإنسان.

(7) تاجر ومغامر كانت تجري نشاطاته الرئيسة في جنوبي الصين. كان يريد الحصول على حرية المرور في النهر الأحمر، وجر فرنسا لهذه الغاية إلى الحملة العسكرية الأولى في تونكين (1873).

(8) في (1942)، كان الأفيون يدر (22) مليون قرش، والكحول (18) مليونًا، والملح (7) ملايين.

(9) قطع نقدية ضئيلة القيمة كانت مستعملة سابقًا في الشرق الأقصى. (المترجم).

(10) جان تارديو، شاعر وابن فيكتور تارديو، مؤسس مدرسة الفنون الجميلة في الهند الصينية. كان يؤدي خدمته العسكرية في الهند الصينية عندما كتب هذه الرسالة إلى روجيه مارتان دوغارد في كانون الثاني 1928.

(11) كتب نغوين آن نينه في إحدى مرات عودته إلى فرنسا أنهم: «تلقوا من أيدي الفرنسيين أنفسهم صك إدانة النظام المفروض من قبل الاستعماريين في الهند الصينية. . إنهم يقاتلون جهارًا باسم الأفكار الإنسانية ومبادئ (1789)» مقتطفات من Le France en Yudochine، Avril 1925 (Boic - Nanterre)

(12) الكولونيل ريف Rives، مقالتان حول الضباط الهنادرة ـــ الصينيين في الجيش الفرنسي في Bulletin de L' : Associttion nationale des anciens Jndo-Chnre، 1er et 2 trin، 2000.

(13) في ملف لجنة التحقيق التي رأسها م. مورشيه M. Morché، رئيس محكمة الاستئناف في هانوي، لم يوضح عدد ضحايا القمع، لكنه يقدِّر بالمئات بالتأكيد إذا علمنا بأن الرائد لامبر Lambert من اللفيف الأجنبي، تلقى أمرًا شفاهيًا بـــ«القمع والقتل والقبض على أقل عدد من الأسرى». (والحال أن المتظاهرين كانوا يعدون بالآلاف من أيار (1930 إلى نيسان 1931).

(14) نشرت لالوت صحيفة وشاركت في الانتخابات البلدية في سايغون.

(15) مرسوم سيرول في (26 أيلول 1939)، حل الحزب الشيوعي للهند الصينية ومنظماته.

(16) كان الجنرال بوفور رئيس البعثة العسكرية الفرنسية لدى لجنة الرقابة الدولية على اتفاقيات جنيف.

(17) في (23 نيسان 1947)، أرسل مفوض فرنسا السامي بولايرت Bollaert تعليمات سرية إلى كل مراتب القيادة في القوات الفرنسية حول موضوع المخالفات المرتكبة بصفة جماعية أو فردية من قبل هذه القوات: «يجب وضع حد نهائي لهذه التجاوزات»، مضيفًا بأن التنفيذ يقع على عاتق القادة.

(18) رسالة مؤرخة في (15 أيار 1927)، وموجهة من قبل المعلم نغوين فان با Nguyên Van ba إلى السيد سوني Sogny، رئيس مصلحة الأمن في أنام.

(19) حول هذه المسألة، تُقرأ باهتمام بالغ ذكريات فيتنامي من النخبة تعلم في دير ديزوازو (مؤسسة تعليمية فرنسية) وعانى من التمييز والاحتقار، قبل أن ينضم إلى الكفاح من أجل التحرير الوطني، كسوان فوونغ Xuan Phuong Ao dai، Paris، Plon، 2001.

8/2/3) قرن من النضال الوطني في الفيتنام (387-400)

(1) اسمح لنفسي بالإحالة إلى بحثي حول العقليات الاستعمارية الفرنسية، Le Credo de l'homme Blane، Bruxel، Edition Complexe، 1969، Nouvelle edition 2002.

(2) وهذه الفكرة مستمرة. فبنوع من الميل الطبيعي، يقترح معجـــم اللغـــة الفرنسيـــة لدار هاشيت Hachette في طبعته (1988) إيضاحًا لاستعمال كلمة «ثورة»: «يسلح الأجانب الثورة».

(3) نفي هام نفي أخيرًا إلى الجزائر العاصمة. وتلك كانت عادة دارجة للاستعمار الفرنسي بنفي الوطنيين المزعجين إلى مستعمرات أخرى.

(4) نسبة إلى جمعية (الكاربوناري) الإيطالية التي كان يرأسها غاريبالدي واستهدفت تحرير إيطاليا من النمساويين ووحدتها. (المترجم).

(5) مثل ماريوس موتيت Marius Moutet، الأكثر اطلاعًا فيهم. فعلى الرغم من ذمه للوحشية الاستعمارية، ومناصرته المخلصة للإصلاح، إلا أنه كان متعلقًا بقوة بالوجود الفرنسي في الهند الصينية. وبعد ما صار وزيرًا للمستعمرات في حكومة الجبهة الشعبية، يعتبر أن العدو الرئيس هو الشيوعية في الهند الصينية. انظر: Daniel Hénry، Revolutionnaires vietnamieus et pouvoir colonial en Indoechine. Communistes، Trotskistes، netionalistes a Saigon de 1933 a 1937، Paris، Maspero، 1975.

مقتبس من كام ثي دوان بواسون، مداخلة في الملتقى الذي عقد في الدار الفرنسيية ـــ اليابانية، طوكيو، (2002) (الحرب من منظار الأدب: حب بين أعداء في ثلاثة أعمال روائية فيتنامية معاصرة). La Guerre du Vietnam au prisme de La Litterature: amour entre ennemis dans trois fictious Vietnamienne contamporaines.

3/ 2/ 11) الروس في القوقاز (405-418)

(1) ليس لمصطلح روسيسكاتيا، بالمعنى الإقليمي (روسيا)، الدلالة الوطنية روسكايا Russ - Kaia الروسية بالمعنى القومي.

(2) من بينها دراسة بوريس نولد Borice Nolde غير المكتملة للأسف، (تكوين الإمبراطورية الروسية) (1952 ــ 1953) ودراسة أندرياس كابلر Andreas Kappeler مؤخرًا، (روسيا، كإمبراطورية متعددة القوميات). (1994)، فعندما تنامت الدراسات التاريخية للاستعمار، كانت كتابة التاريخ مؤممة هنا. وفيما عدا الفترة القصيرة لمدرسة بركروفسكي Pokroveski التاريخية في سنوات (1920)، التي اهتمت بنقد النظام القديم بعيد الثورة. ولم يقتصر التاريخ الرسمي السوفييتي على صنع صورة الاتحاد السوفييتي بطلاً للنضال ضد الاستعمار في بلاده وفي العالم، بل أعاد تدريجيًا الاعتبار لإمبراطورية القياصرة كـ «أهون الشرين» بل وكــ «خير مطلق» بالمقارنة مع «الاستبداد الشرقي» القريب لأنه سيسمح للشعوب المحتلة بمعرفة «المستقبل المشرق» للشيوعية.

(3) ترجع بداية السيرة الذاتية للكنيسة الروسية كأمر واقع إلى مجمع موسكو المقدس في (1448) الذي يتعدى سلطة بطريركية القسطنطينية، معينًا رئيس أساقفة ورافضًا اتحاد فلورنسا، وتمأسست بإحداث بطريركية موسكو في (1589).

(4) يلتزم ايفان الرابع شخصيًا، لدى زواجه من ابنة أحد الأمراء الكاباردين، برعاية أمير محلي ويقدم له معونته العسكرية ضد خصومه.

(5) يمتد على ثلاثة قرون، إذا ما اتخذنا تاريخ بناء أول حصن روسي على بحر قزوين كعلامة نحو (1560) واستسلام اشهر رجال المقاومة، الشيخ شامل (1859) بل وخمسة قرون تقريبا إذا ما نظرنا إلى الحروب الحاصلة الآن للمحافظة على شيشان لم تزل غير خاضعة.

(6) حتى إنشاء أول جمهورية لأذربيجان كان الأذريون وهم مسلمون شيعة ولكنهم ستكلمون بالتركية يسمون «تتر القوقاز».

(7) طبقًا لتعبير روبير كونكست Robert Conquest في عنــوان كتابــه «الإمبراطورية الأخيرة» The last Empire (1962)، وهو إحدى الدراسات الغربية الأولى الهامة حول مسألة القوميات.

(8) يورد بادلي Baddeley، عقيدته فيما يتصل بالسياسة حيال القوقازيين المصرين على المقاومة «أريد ان يحمي الرعب من اسمي حدودنا اقوى مما يفعله خط القلاع، وأن تكون إرادتي بالنسبة للأهالي أكثر مضاء من الموت. ذلك أن التنازل في أعين الآسيويين علامة على الضعف. وبدافع من الإنسانية المحضة أنا قاس بلا هوادة، فحكم بالإعدام ينقذ مئات الروس من الموت وآلاف المسلمين من الخيانة».

[*] هم المشتركون في المؤامرة التي جرت في سان بطرس برغ في ديسمبر/ كانون الأول (1825) ضد نيقولا الأول. (المترجم)

(9) بوشكين، (رحلة إلى أرضروم). كان تعبير «الشركس» عندئذ يشير دون تمييز إلى الشعوب الجبلية في القوقاز الشمالي. أما اليوم فيشكل الشركس مع القره شاي جمهورية أخرى ضمن الاتحاد الروسي.

(10) فقد جرت مراسلات بين الرجلين، ب ــ بسايح (من الأمير عبد القادر إلى الإمام شامل، بطل الشيشان والقوقاز)، الجزائر، منشورات دحلب (1997).

(11) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، نشرتا عدة تقارير.

3/ 2/ 12/ 1) الاستعمار الياباني . . . (419-444)

(1) يجدر التنويه بأن هذا الشعار، سيستعمل من قبل الدعاية الصينية اعتبارًا من سنوات (1980) لتبرير استعادة هونغ كونغ وماكاو، وتايوان يومًا ما للوطن الأم في هذه الحالة «بلاد واحدة ونظامان» يعني أن من الممكن تواجد الشيوعية والرأسمالية ضمن الدولة عينها.

(2) المقصود هنا شخصيات قريبة بالحرى من الأوساط العسكرية في مقابل أخرى اكثر قربًا من الأحزاب السياسية.

3/ 3/ 1) افريقية الوسطى زمن المجازر (447-464)

(1) طور الأفارقة عوضًا عن العبيد ما كان يسميه الأوربيون «التجارة المباحة» أو «التجارة الشرعية» ببيع منتجات كالعاج والشمع وأشنة الصباغين orseille وصمغ الكوبال والمطّاط. Y. de castro Henriques، Commerce et changment en Angola au XIX Sieele. Jmbagnala et Tahokwe faee à la modernité، Paris، l' Harmattan، 1995

3/ 3/ 2) الاستعمار العربي في زنجبار (465-480)

(1) الاسم كما ورد في قصة حياته التي أملاها في (1903) على هنريش برود (Henrich Brode) الطبعة الجديدة (Gallery Publication. Zanzibar 2000).

(2) تقرير اللجنة المعينة من قبل وزارة الخارجية للتحقيق في مسألة تجارة الرقيق بإفريقية الشرقية، (24) كانون الثاني (1870) الصفحة (88 – 89). والجدير بالذكر أن السياسة الفرنسية في إفريقية الغربية كانت مماثلة، تمتنع عن تحدي عبودية داخلية لم تكن رسميًا موجودة. والحال أن عدد العبيد يقدر في إفريقية الغربية الفرنسية بمليونين في (1900)، من ثمانية ملايين من السكان، أي ما يقرب من الربع. انظر، (Roger Botte، «L'esclavage africain après l'abolition de 1848. Servitude et droit du sol» Annales، 55' année، n. 5، 2000، P. 1009 - 1038).

(3) رسالة من القنصل البريطاني رود (Rodd) في زنجبار، تتهم في (1893) الجمعية المضادة للعبودية بالمبالغة تجاهه: إذ كانت الجمعية أرسلت لتوها مذكرة طويلة لوزارة الخارجية تشرح، معززة بالوثائق، أن النظام العبودي في زنجبار كان الوحيد من نوعه المعترف به من قبل التاج عندئذ.

3/ 3/ 4) ممارسات التمييز العنصري (483-492)

(1) الرقابة على الخروج (efflux control) والرقابة على الدخول (influx control) مفهومان متعلقان بالأبارتايد، موضحان في قانون منطقة الجماعة (1950) (Group Area Act) وفي النصوص اللاحقة: «الخروج» (من البانتوستان)، «الدخول» (إلى المناطق البيضاء). لمزيد من التوضيحات انظر: (C. Meillassoux et Messiant، op. cit ، P. 289-290، 302).

(2) في المناقشات الحامية دائمًا بجنوب إفريقية حول تصور وطبيعة وأصل «الحضارة»، يحرص السود على تمييز «التربية الشكلية» (من طريق المؤسسات المدرسية) والأشكال «التقليدية» للتربية (التي يثنون على توزعها المتساوي بين كل الأطفال وكل السلالات وكل القبائل، ويؤكدون على فاعليتها). (L'Apratheid، Paris، PUF، 1983; Lleyveld، Afrique du sud، l'apartheid au jour le jour، Paris، Presses de la cite، 1986).

3/ 3/ 5) ملحق (1): أبوية وعنف في مزارع الترانسفال (493-496)

(1) وهذا لا يجب أن يعني أن الملاك في المثلث لم يلجؤوا إلى هذه الأشكال العقابية فيما بين الحربين: إذ يعد كثير من الأمثلة على العنف وضربات السياط والغرامات المالية ضمن شهادات المزارعين المحفوظة في (M. M. Molepo Oral History Collection، (ASI)، Johansburg (UW) université du Witwaterstane).

(2) عندما لا يكون هناك خضوع كان يستطيع الملاك استقدام أقارب أو شبه أقارب لمساعدتهم في توقيع العقوبة. وهذه الاعتداءات المرتكبة من قبل عصابات تتصف بقسوة لا نظير لها، لكنها كانت تعد جزءا من «الانضباط العائلي» من قبل المالك الأبيض. انظر فيما يتصل بهذا العنف المتعمد لدى المزارعين الأفريكان، (UW، Asi، M. M. Molepo Oral History Collection، interview No 63 B، 64 A/ B، J. M. Nkadimeng'a Nebo، 22 October 1979، P. 22-23).

3/ 3/ 9) في الجزائر (521-530)

(1) اللقب الذي اشتهر به المستوطنون الأوربيون في الجزائر

3/ 3/ 11) إزالة الاستعمار في إفريقية الفرنسية (535-574)

(1) جمع مؤتمر برازافيل من (30) كانون الثاني إلى (8) شباط (1944)، موظفين كبارًا في المستعمرات، بوجود ديغول، لتهيئة مشاريع إصلاحية ليجري تنفيذها بعد تحرير فرنسا. وكان المقصود الحفاظ على الإمبراطورية الاستعمارية بتجديدها نوعًا ما. وكان يسمع فيه أيضًا تحذير من الدور السياسي للإسلام.

(2) وقع في هذا اليوم مؤتمر جماهيري كان هدفه المطالبة بالمواطنة التامة للملغاشيين. فقررت الشرطة منع الملغاشيين من الدخول، وسمحت به للمواطنين الفرنسيين فقط. فنجمت عن ذلك مظاهرة قوية كانت تطلق شعار «الحرية والاستقلال».

(3) سلم البيان في (31) آذار (1943) إلى بايروتون (Payrouton)، وكان لايزال حاكمًا للجزائر في هذا التاريخ، مع أنه كان من أنصار حكومة فيشي؛ ثم سلمت إضافة للبيان أكثر حزمًا في (11) حزيران إلى الجنرال كاترو (Catroux) الحاكم الديغولي.

(4) أنشئ الحزب في (23) كانون الأول (1943)، وسلم البيان إلى السلطان في (11) كانون الثاني (1944)، مع نسخة منه موجهة إلى المقيم العام غابرييل بيو (Gabriel Pueux).

(5) مذكور في تقرير (14) تشرين الثاني (1946) من الجنرال هنري مارتان (Henry Martin) الذي عين قائدًا عامًا للقوات في الجزائر بآب (1944)؛ انظر: La guerre d'Algerie par les documents، t. I، Vincenne، SHAT، (1990)، P. 171. يهتم هذا المجلد بأصول الحرب بدءًا من تحرير شمال إفريقية، ويظل أحد المصادر المستعملة في أحداث أيار – حزيران (1945).

(6) المقصود هو أحمد واغنون، منظم مظاهرة الأول من أيار، انظر كتاب آيت أحمد ‹Itinéraire du Combattant›، Paris، (1983)، P. 30› الذي يذكر أيضًا في الصفحتين (205 – 206) أن الكولونيل شون (Schoen)، رئيس مصلحة استخبارات الحكومة العامة، كان حاول إقناعه بتسليم نفسه إلى الشرطة، في مقابل وعد مكتوب بأنه لن يعذب. . .

(7) مقر وزارة المستعمرات ثم مقر وزارة التعاون.

(8) حيث لا يعيش، بين قوسين، الميرينا (Merinas) أو الهوفا (Hovas)، وهم أسياد الجزيرة في الماضي، بل سكان بدائيون أتينا، كما تقول الأطروحة الرسمية، «لحمايتهم من الهوفا»!.

(9) كان فانسان مونتوي لعدة أشهر مستشارًا لسوستيل (Seustelle)، وانفصل عنه بداية صيف (1956)، لخلافات عميقة بينهما. وحدث الأمر نفسه مع جيرمين تيون (Germaine Tillon). واقتباسي مستمد من نص نشر في إسبري (Esprit) بتشرين الثاني (1955) وموقع عندئذ باسم فرانسوا سارازان. كما اقتبسه أيضًا محمد حربي في (La guerre Commence en Algerie، Bruxelles، Complex، 1984، P، 148-149).

(10) أكثرية تخلو من أي ممثل للجزائر، لأن سوستيل كان قرر عدم تنظيم انتخابات فيها، في الوقت الذي كان يبقي على حال الطوارئ على الرغم من حل البرلمان. وهما قراران يُشك في شرعيتهما، لكن الحكومة تغاضت عنهما.

(11) كشف عن ذلك الأمير الحسن في مجلة ‹باري ماتش› (Paris Match) في (18) آب (1960م). وكانت المقابلة ترجع إلى (3) تشرين الأول (1956)، أي قبل القرصنة على طائرة بن بللا ورفاقه.

(12) كتب أن هناك في الجزائر «استئنافًا لأسوأ طرائق الشرطة، التي أذاع صيتها، للأسف، الغستابو».

(13) لتعذر استعادة دراسة كل حركة المقاومة لحرب الجزائر هنا، ينبغي التذكير على الأقل بدور لجنة أودان منذ حزيران – تموز (1957) التي كان ب. فيدال– ناكيه (P. Vidal-Naquet) مع مادلين ريبيريو (Madelein Rébériouse) من بين منشطيها، وبنشر لاكيستيون في السنة التالية.

(14) انظر: (La France en guerre d'Algerie ، Paris، 1992، article de j. -P. Riouse، M146-150) حول التطور، المجهول غالبًا، للرأي العام الفرنسي. ففي تموز (1957)، (53%) من المستفتين هم من أنصار المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني من منظور الاستقلال الجزائري.

(15) كانت شبكة جانسون، باسم الفيلسوف الذي نشطها، تستهدف خلال حرب الجزائر مساعدة جبهة التحرير الوطني، باستثناء أي عمل عسكري مع ذلك. إذ كانت تؤمن المخابئ لمناضليها، وتنقل حقائبها، طبقًا للتعبير الشهير لجان بول سارتر، أي الأموال التي يجمعها الوطنيون وينبغي توصيلها إلى سويسرا. وقد اعتقل عدد من أعضائها في (1960 – 1961) وحكم عليهم.

[أ] الحركيون والحركة: اسم أطلق على الجزائريين الذين عملوا لفرنسا ضد الثورة الجزائرية، وقدر عددهم ب(300000)، غادر قسم منهم الجزائر وقت الاستقلال مع القوات الفرنسية، ليستقروا جنوب فرنسا في أحوال مزرية، بينما قتل كثير منهم على يد الثوار. (المترجم)

(16) كانت الكلمة استعملت من قبل حاكم المستعمرات السابق دولافينييت (Delavignette) في مقال بصحيفة ‹الإكسبريس› في (13) كانون الأول (1957): «(. . .) إن مبدأ الحرية معتم عليه ليس فقط في الجزائر، بل في فرنسا أيضًا. فنحن نشهد في الجزائر تفكك الدولة، وتهدد هذه الغنغرينة فرنسا بنفسها» والكتاب الذي منع، كان يعرض

لحالات التعذيب التي جرت في باريس وشملت طلابًا جزائريين مناضلين، وقد اغتيل أحد محاميهم وهو ولد عودية في باريس نفسها. وفيما بعد، استخدم حركيون في العاصمة وعذبوا مواطنيهم الوطنيين.

(17) كانت هناك بالفعل خلافات بين قادة جبهة التحرير الوطني، ثم الحكومة الجزائرية المؤقتة. ليست فقط ناتجة من التصادم الشخصي الذي يمكن أن يفسر في أسوأ الحالات إعدام عبان رمضان في (1975م). إذ كان هناك خلاف واضح حول الموقف الذي يجب اتخاذه من الأقلية الأوربية في إطار جزائر مستقلة. وبيان الأول من تشرين الثاني، ومثله بيان مؤتمر الصمام كانا يدعوان الأوربيين بصراحة إلى الإسهام، إن أرادوا، في بناء دولة جديدة. لكنه من المعلوم أن بن بللا أو بومدين وغيرهما لم يكونوا يتصورون استقلالاً مع حضور أوربي قوي. وهذا كما يدعو إلى الاعتقاد هو الموقف هو الذي كان يحظى بالقبول من قاعدة المقاتلين العريضة. وهذا لا ينفي الخلاف بشأن مشكلة ألغتها هجرة الأقدام السوداء عمليًا. ولم تكن هذه نقطة الانقسام الوحيدة. ففي حال معروفة جيدًا، استفادت المصالح السرية الفرنسية من هاجس تسرب عملاء العدو (كان هناك منهم بالتأكيد، كما في كل الحروب) ومن النزعة المضادة للمثقفين الموجودين لدى بعض القادة في الميدان في «تسميم» قائد منطقة القبائل عَميروش، بجعله يظن أن أكثرية المثقفين أو الطلاب الذين كانوا ينضمون إلى الثورة هم خونة وعملاء فرنسيين. وقد خلفت هذه العملية (2000) إعدام. وقتل عَميروش في المعركة بينما كان متوجهًا إلى تونس. لكن مناقشات أخرى جرت فيما يتعلق بإستراتيجية الهجمات، على سبيل المثال. ولا يمكن الإسهاب في هذا التاريخ الداخلي الذي يظهر منظمات ليست ذات قيادة وحيدة مطلقًا، ويجدر التذكير، على كل حال، بأن أحوال هذا الكفاح المتفاوت عسكريًا، كانت تفرض لا مركزية في اتخاذ القرارات وفي الأعمال، على الرغم من كل جهود التوحيد.

3/3/12) التطور السكاني في إفريقية الفرنسية (575-584)

(1) لكن هذا يفترض أن كل الولادات الجزائرية كانت قد سجلت سابقًا، وهو مشكوك فيه.

(2) علينا بالطبع دراسة عناصر أخرى للبيئة من قرب، وبخاصة هشاشة التربة الإفريقية التي وبعد ركود جديد إبان الأزمة الاقتصادية الكبرى، ستعود إلى الانطلاق بعد (1936).

(3) أنشئت صناديق الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FIDES) في (1947). وكانت بداية بالنسبة إلى إفريقية السوداء ومدغشقر، لسياسة استثمار تمول لأول مرة من قبل فرنسا (ب 45%) وليس فقط من قبل ميزانيات المستعمرات أو القروض. كما أطلق مخطط قسنطينة ورشة تحديث ضخمة في الجزائر، لكنه توقف نتيجة لحرب الاستقلال.

4/1) المرأة والاستعمار (587-620)

(1) يشير الاسم القومي «الايروكي» إلى عائلة لغوية تضم الإيروكوا والهورون (Hurons) والشيروكي (Cherokee). أما الاسم القومي «إيروكوا» فلا يحيل إلا إلى تحالف فيدرالي بين خمس من هذه الأمم، وهي شعوب البيت الطويل (Maison-Longue)، الذي أنشئ في (1560م) تقريبًا، ووسع إلى ست أمم في القرن الثامن عشر.

(2) لن يجري التصديق على قانون مدني في شمال فيتنام إلا في (1959م)، وفي فيتنام الموحدة إلا في (1987م).

(3) تشمل الأحوال الشخصية كل المسائل القانونية التي تعني الشخص مباشرة: الحالة المدنية (الاسم) والأهلية، والارتباط الحر أو الزواج، النسب من طريق الدم والتبني، نظام الزواج والميراث.

(4) روبرتسون كلير س. (Robertson Claire C. «Women's education and clam formation in Africa 1950 – 1980 n in Robertson Claire et Berges iris P. 106، تعلم فرنسا التكلم بالفرنسية لأبناء الأعيان الأفارقة حتى تستخدمهم كوسطاء، بينما تغلق في الهند الصينية المدارس التقليدية التي كانت تخرج الإداريين المشتبه بأنهم معادون للاستعمار، لتفتح مدارس فرنسية، يحقر نصف منهاجها الإنجازات الفيتنامية. وتُخضع الإدارة الفيتناميين على الامتحانات لكنها لا تفعل ذلك مع الأفارقة، ويتعلم هؤلاء في السنة الخامسة الابتدائية الجمع والطرح، والفيتناميون الجبر والهندسة.

5/1) معاداة الاستعمار (623-656)

(1) تعليمات للآباء البيض في إفريقية الاستوائية (1878، 1879)، مذكورة في كاردينال لافيجري، ‹كتابات من إفريقية›، باريس، غراسيه، (1966).

(2) يمكن أن نقوم بالملاحظة ذاتها تقريبًا، فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة حيال تحرير التجارة العالمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

2/5) مسلمة تفوق البيض ودونية السود(657-694)

(1) يجب على المرء أن يكون أمريكيًا، حيث لا يعترف بالخليط من حيث هو كذلك (إذ لا يمكن أن يكون إلا (أسود) أو (أبيض)؛ حتى لا يقر بهذه الفكرة البسيطة.

(2) 5. 1. تبقى الترجمات الحديثة (2001) على الالتباس: (أنا جميلة مع أنني سوداء)، تقترح إحداها (الكتاب المقدس للقدس)، (أنا سوداء ورائعة) طبقاً لترجمة أخرى Mediaspaul.

(3) ابن خلدون. (المقدمة، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، ترجمة فانسان مونتوي، اليونسكو، 1967-1968، المجلد 1، ص 118-119.

(4) أعاد قرار 13 تيرميدور Thermidor للعام العاشر، العمل بالإجراء الملكي السابق الذي يفرض (بطاقة الهوية) على السود، وقد طبقت شرطة السود حتى 1821. Jsambert. op. Cit. vol. 25، p81، n1، ct peaboly، op، cit، p. 138 et 188

(5) يمكن لي الظن بأن الزنوج وكل الأنواع الأخرى من البشر على وجه العموم (لأن هناك أربعة أو خمسة أنواع) أخفض من البيض بصفة طبيعية، دافيد هيوم (Of National Charaters، 1747)، Eze pas Cite'، op، cit، p. 29 et ibid .33، p. 37. وفي الطبعة التالية لوفاة هيوم، تصبح الملاحظة في 1777 أكثر صراحة: (يمكن لي الظن بأن (الزنوج) أخفض من البيض بصفة طبيعية).

(6) يميز خمسة عروق: القوقازيين (وهو الأول في استعمال هذا المصطلح) والمنغول والأمريكيين والماليزيين والإثيوبيين.

(7) لم تكن اللهجة العنصرية ظهرت بعد في (المعجم الشامل للغة الفرنسية)، (C. M. Fatel، 3 edition، Lyon 1819) حيث كلمة (عرق) تتصل (بمن يأتون من العائلة ذاتها) و(ما له صلة بأصل مشترك) دون إشارة إلى اللون.

(8) إلا أنه يوضح تحت عنوان (الموسوعة)، أن هذا المفهوم (ليس له أي أساس علمي): Dictionnaise universel francophone، paris، Hachelte et Aupelf- Urof، 1997. Charles Darwin، the deseant Man، New york، Arpelton، ed. 1888، p. 159-160.

(9) إلا أنه يوضح أن الإنسان قادر بالحضارة على قلب تدريجي لصالح تلاشي قانون الانتخاب.

(10) أما أول الرياضيين السود في الحصول على الميداليات، فكانوا في 1924، خلال الألعاب الأولمبية بباريس. وهم: باسكال بلانشار، إيريك ديرو، جيل مانسورون. Le paris Noir، paris، Hazan، 2001

(11) جدير بالذكر أن دماغ بروكا كان يواصل تفسخه على رفٍ مجاور. . بينما أعيدت بقايا سارتيجي بارتمان في 2002 إلى جنوب إفريقية.

(12) برنارد لوغان،)إفريقية، التاريخ على الوجه الصحيح(Afrique، L'histoire a lendroit، Paris، Perrin، 1989، P. 261-263 ؛ المؤلف محاضر في تاريخ إفريقية بجامعة ليون الثالثة، يعنون صفحة مخصصة للاستعمار في مجلة الفيغارو 16 كانون الأول 2000، ص 58 (أسطورة) الاستعمار السوداء، عملية الاحتيال التاريخية هذه، هل علينا ترك فيضان الهجرة يفرقنا؟

(13) نود أن نشكر هنا البروفيسور إنريكو سيروللي Enrico cerulli، الذي أفصح عن تفسيره للوحة، في رسالة مؤرخة بتشرين الثاني 1966 إلى البرفيسور س. مستريلين S. streleyn. والبروفيسور سيروللي بلفته الانتباه إلى أن المقصود هو (الأمبروبيريوم) بالفعل، وليس (فلاجيللاسيون)، كما هو المقبول في العادة، لا يتفق مع آراء المؤرخين الذين يشيرون إلى الأهمية الشكلية للبقعة السوداء في تأليف اللوحة، أو يتكلمون عن تأثيرات بيزنطية، فالمشكلة بالنسبة إليه تبقى غير قابلة للحل، أما البروفيسور جاك لوغوف Jaques Legoff فيميل إلى تفسير يأخذ في الحسبان وجود العبيد السود في إيطاليا العصر الوسيط.

(14) نذكر هنا التصورات الوجودية لسارتر، والبحوث حول نشأة الكون لدى الدوغون Dogon في مالي لغريول، والدراسات الرائدة حول العلاقة بين المستوطنين والمستعمرين لبالانديه، ونظريته في الفوضى الاجتماعية.

(15) لا يعتبر فوربينيوس الثقافة مجرد جمع لعناصر، ويحاول انطلاقاً من مفهوم المورفولوجيا الثقافية، تحديد التبعية العضوية المتبادلة للثقافات، منظورا إليها كـ (أشكال حية) مزودة بروح كامنة، مكونة حلقات ثقافية. (E. Conte، Allemande (pays de langue)، in Dictionnaire de l'ethnologie et de le'nth ropologie، Op. cit. p. 38).

(16) سنغور (حرية1، ص252-254) الزعم خاطئ، فقد ورثت أمريكا اللاتينية عن الاستعمار الإسباني نظاماً صارماً وعقلانيًا لتصنيف الجماعات القومية تبعا لـ (الأصول العرقية)، ولا ننس أن السياسة العرقية لـ (نقاوة الدم) ابتدعت منذ القرن الثالث عشر من قبل مسيحيي إسبانيا غير المحتلة من قبل الممالك الإسلامية، (يعد بعض المؤلفين هذه الواقعة مصدراً للعنصرية الأوربية). ولهذا يحتل العبيد ذوو الأصل الإفريقي وذريتهم ولازالوا يحتلون المكان الأخفض في التراتبية الاجتماعية/ العرقية في أمريكا اللاتينية.

(17) لوسيان ليفي برول، فيلسوف وأستاذ في السوربون، هو المؤلف الشهير لـ (العقلية البدائية) المنشور في 1922، وهو مؤلف يزعم فيه أن العقلية البدائية صوفية وسابقة على المنطق، أي لا تكترث بالتناقض وبالمستحيل، وتكون هذه العقلية مختلفة نوعيًا عن (العقلية المتحضرة). وقد نُبذ عمله من قبل غالبية علماء الأنثروبولوجيا عندئذ. (j. jamin، (Lèvy- Bruhl) in Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropolgie، P. Boute et M. Izard (ed)، Paris، PUF، 1991، p. 419-420).

(18) إن صراعات الترتيب لدى بورديو هي (صراعات من أجل احتكار السلطة، واستعراض القوة والإقناع)، والتعريف وانتزاع الاعتراف، وفرض التعريف المشروع لانقسامات العالم الاجتماعي. ومن هنا، تكوين الجماعات وإعادة تكوينها: ورهاناتها القدرة على فرض رؤية للعالم الاجتماعي عبر مبادئ الانقسام التي حينما تفرض على مجموع الجماعة، تشكل معناها وتوافقها، وبخاصة حول هوية الجماعة ووحدتها. .)

(Bourdieu، ce queparler veut dire. L économie des échanges liuguistiques، Paris، Fayard، 1982، p. 137).

(19) هذا النص نسخة معدلة من محاضرة ألقيتها في ملتقى حول العنف في إفريقية، عقد في برشلونة 26 كانون الثاني2001، ماريبلا فيللا سانت دوبوفيه، (الصراعات وأعمال العنف السياسية، والقومية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تأملات حول دور الدعاية ذات الطابع العنصري في نشوب أعمال العنف الجماعية العام 1989). Studia Africana، 12/2001، p. 69–94.

20 Peir Pont (Etre arabe au sahara، De'nomination، identite'، classenent)، L'Astrolabe، revue de l'AFEMAM، 2000، p. 74). متخصص بموريتانيا، اقترح مؤخراً تحليلاً فحواه أن: (تظل مشكلة استيعاب الحراتين مع ذلك حادة، بقدر صعوبة إدماجهم في مخطط الأسلاف، وجعلهم عرباً» وتبدو هذه الأقوال مشيرة إلى فكرة أن العروبة ترتكز على قواعد النسب، بينما نعرف أن القومية العربية، على غرار أية قومية أو هوية اجتماعية قومية، ترتكز على سمات مختلفة مبنية اجتماعيًا ولا ترجع البتة إلى مجرد (الدم) الذي يتم إبرازه في التمثلات الاجتماعية، وقد عبر باحث آخر، هو روجيه بوت Roger Botte، عن فكرة مماثلة، فحواها أن الحراتين والبيضان النبلاء يكونون مجموعتين متمايزتين، منفصلتين بيولوجيًا، ويظهر بذلك جهله المطلق بهذا المجتمع الذي كان الامتزاج فيه ولايزال يمارس على نطاق واسع. (Rimay Be، Haratin، Iklan : les damnés de la terre، le développement et la de'mocratie)، in Bougeot (dir) Horisons Nomades en Afrique sahelienne. Societe، developpement et democratie، Paris، Karthala، 1999، p. 59).

(21) أسست الطريقة الإسلامية المريدية نحو 1888 من قبل أحمدو بامبا، وهو وولوف من والو Waalo، ورجل دين تربى على الطريقة القادرية، وهي من أكثر الطرق نفوذاً في إفريقية الغربية في القرن التاسع عشر. وكان تلاميذه ولايزالون كثراً في السنغال، حيث نمت الطريقة، حين ضمت إليها بخاصة (السدو) وهم جنود الأمراء الولوف من العبيد. ولوقت طويل، اعتبرهم المتصرفون الفرنسيون (منشقين) خطرين وكانوا يؤكدون أن طريقتهم تمثل (خروجاً على الإسلام) والطريقة المريدية هي إحدى أهم الطرق من الوجهة الديموقراطية، وبخاصة في السنغال، ثم في موريتانيا. Chris Harrisex)، France and Islam in West Africa، 1860-1960، Cambridge univesity press، 1888، p. 115-117).

(22) يعيد بعض المؤلفين المعاصرين أحياناً تبني هذه الفكــرة الاستعمارية، إذ يكتب فيليب مارشيسان Philippe Marchesin (op. cit. p. 42): (صحيح أن هناك تقليداً راسخاً فيما يتعلق بممارسة العنف لانتقال السلطة في هذه المجتمعات».

4/5) لنغن تحت المدارات. . . (701-738)

(1) تمثل كلمات هذه الأغنية قمة السخرية والاستخفاف التي كان ينظر بهما مستوطنو الجزائر الفرنسيون لسكانها الأصليين "الأهالي". إذ تمزج بين التعبيرات الشعبية الفرنسية المسفه واللغة العربية الدارجة في الجزائر، لتعطي صورة دونية للبلد وللناس، لا تخلو من تلميحات مهينة. وإذا كانت ترجمة الشعر صعبة إن لم تكن مستحيلة، فإن أداء معنى أغنية كهذه، بما فيها من توريات وألفاظ سوقية من ثلاث لغات، أشق بكثير (المترجم).

7/5) خاتمة من يطلب تعويضات وعن أي جرائم؟ (775-798)

(1) جولييت أوكابيالا Juliette Ukabiala، (أفضى المؤتمر ضد العنصرية إلى تصريح تاريخي، لكن الأفارقة لديهم مطالب أخرى) Afrique Relance، ONU، Vel، 15، n 3، octobre 2001، P، S

(2) والشيء ذاته حصل في هاييتي، فللحصول على استقلالها والاعتراف بإلغاء الرق، دفعت تعويضًا لفرنسا وللغراس الذين صودرت أراضيهم أو لأصحاب الحقوق، نتيجة لأمر الملك شارل العاشر المؤرخ في 17 نيسان 1825. وحتى تفي بهذا

الدين، اضطرت هاييتي للاقتراض من فرنسا ـــ القوة المستعمرة السابقة ـــ وبعد تحديده بـــ 150 مليوناً من الفرنكات في 1825، انخفض الدين الإستعماري إلى 90 مليوناًعقب معاهدة شباط 1838 الموقعة من قبل البلدين.

(3) جماعة ضغط Lobby فرضت بنجاح عقوبات على إفريقية الجنوبية زمن الأبارتيد.

(4) والد القائد النازي هيرمان غورينغ Hrrman GÖring

(5) كاثرين شابو مويوا Cathrine chabu Muiwa إن مصطلح الإبادة الجماعية في الواقع قد نسب بأثر رجعي للهيرير، لأنه لم يظهر إلا في العام 1944، في مؤلف رجل القانون البولوني رافائيل ليميكين.

(6) تعريف نظريات جوزف آرثر غوبينو في معجم (روبير)، طبعة 2000.

(7) ملف اقترحه يوسف صرار، مينا باجه، نصيرة بو رايب حول «العنصرية في الإيديولوجية النازية». انظر حول حالات الاغتصاب أثناء الحرب العالمية الأولى، أعمال س. أودوان روزو S Audoin-Rouzeau.

(8) إحدى الشهادات العديدة لضحايا التعقيم المذكورة في The New West Indian, No 16, Mai 2002

(9) انظر بهذا الصدد Fred Pearce, Guerreset enviroment: zéaetionen chaine Courrier de lUnesco, No 25, 2000 فريد بيرس متخصص بالبيئة من معاوني الأسبوعية البريطانية The New Scientist «كان غاز الخردل استعمل في أثناء الحرب في العراق 1987-1988. وقد جرى أول تحقيق طبي في 1998 في معهد بحوث نزع السلاح للامم المتحدة، إذ شخص حالات سرطان نادرة، وتشوهات لدى الأطفال، وحالات إجهاض، والتهابات رئوية متكررة ومشكلات عصبية-نفسية خطيرة. وقد حرق غاز الخردل قرنيات متسبباً بحالات عمى. وقد لا تظهر حالات السرطان إلا في ظرف خمسة أعوام إلى عشرة.

(10) بيتر جايغي «عندما ولد طفلي شعرت بحزن بالغ» فييتنام، عندما تصيب الأسلحة الكيماوية بأثر رجعي Pâle. Ed. Lanos, 2002

(11) «يريد التزيغان أن يشاركوا في صناديق العمال القسريين للرايخ الثالث» ميشيل باين (Michel Payen) تحليل اليوم؛ البرنامج الفرنسي في صوت ألمانيا Deutche Welle

الهوامش الأصلية

مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار (17-48)

* Je remercie les autres auteurs de cet ouvrage, à qui j'ai soumis cette introduction et m'ont suggéré d'utiles corrections.

1 Voir *infra* la table des témoignages, qui en restitue la trace.

2 Christian Courtois (dir.), *Le Livre noir du communisme*, 2e édition, Paris, Robert Laffont, 2000.

3 Hannah Arendt, *Les Origines du totalitarisme. L'Impérialisme*, Paris, Fayard, 1997.

4 Aimé Césaire, *Discours sur le colonialisme*, Présence africaine, 1955.

5 Voir *infra* l'article de Nadja Vuckovic, « Qui demande des réparations et pour quels crimes ».

6 Voir *infra* l'article de Marcel Merle, « L'anticolonialisme ».

7 Bien que le terme colonialisme n'ait pas été appliqué à la colonisation arabe, celle-ci est traitée dans cet ouvrage ; voir *infra* l'article « Autour de la traite et de l'esclavage ».

8 Tocqueville, *De la colonie en Algérie*, 1847, Bruxelles, rééd. Complexe, 1988.

9 Sur l'imagerie coloniale, voir *Images et Colonies*, N. Bancel, P. Blanchard, L. Gervereau (dir.), Nanterre, BDIC, 1993.

10 Ch. -R. Ageron, *Politiques coloniales au Maghreb*, Paris, PUF, 1973, cité p. 229.

11 Béatrice Fleury-Villate, *La Mémoire télévisuelle de la guerre d'Algérie*, Paris, L'Harmattan, 1992.

** الهندري/ الهنادري، مصطلح مختصر من (الهنود الحمر) سكان الأمريكتين (أصلاً: الهند الغربية)، وضعناه لتمييزهم من هنود سكان شبه القارة الهندية (الهند الشرقية).

12 Général Aussaresses, *Services spéciaux, Algérie 1955-1957*, Paris, Perrin, 2001.

13 Pierre Vidal-Naquet, *La Torture sous la République*, Paris.

14 Robert Bonnaud, Paris, *Esprit*, avril 1957, p. 581-583. (NDLR.)

15 Un problème que, pendant longtemps, ne se posent pas les analystes du totalitarisme. Sur la colonisation, on s'en est tenu souvent à l'étude de la politique coloniale à force de ne consulter que les archives officielles…

16 Marc FERRO, *Histoire des colonisations. Des conquêtes aux indépendances XIIIe-XIXe siècle*, Paris, Le Seuil, nouvelle édition 2001.

17 Fanny COLONNA, *Instituteurs algériens, 1833-1939*, Paris, FNSP.

18 Radhika Ramasubban, « Imperial Health in British India », in *Disease, Medicine and Empire. Perspectives on Western Medicine and the Experience of Europa-expansion*, éd. par Roy Macleod et Milton Lewis, Londres, 1988, 336 p.

19 Voir *infra* l'article de Pierre-François Souyri, « La colonisation japonaise ».

20 Voir *infra* l'article de Claire Mouradian, « Les Russes au Caucase ».

21 Jean-Paul Chrétien, L'Afrique des Grands Lacs, Aubier, Paris, 2000 ; Mariella Villasante-de Beauvais (dir.), Groupes serviles au Şahara. Étude comparative à partir du cas des arabophones de Mauritanie, Paris, CNRS Éditions, 2000.
22 On observe le même transfert à Haïti, à partir de la domination française. Voir *infra* l'article de Leslie Manigat.
23 Stanley et Barbara Stein, L'Héritage colonial de l'Amérique latine. Analyse d'une dépendance économique (trad. de The Colonial Heritage of Latin America, 1970), Paris, Maspero, 1974.
24 Nous retenons cette formulation « nations à petits effectifs » que la conférence de Krasnoïarsk (1991) a substituée aux termes traditionnels « petites nations », « grandes nations ».
25 Marc Ferro, Histoire des colonisations, op. cit. ; F. X. Coquin, La Sibérie, peuplement et émigrations au XIX[e] siècle, Paris, Mouton, 1969.
26 Marc Ferro, Histoire des colonisations, op. cit.
27 W. Gong Gerrit, The Standard of Civilization in International Society, Londres, 1984.
28 Voir *infra* l'article de Marie Fourcade, « Les Britanniques en Inde (...) ».
29 Joseph Schumpeter, « Zur Soziologie der Imperialism », 1941, trad. in *Impérialisme et classes sociales*, présentation de Jean-Claude Passeron, Paris, Minuit, 1972.
30 P. J. Cain et A. G. Hopkins, *British Imperialism*, Londres, 1993 ; ainsi que Jacques Tobbie dans *La France impériale*, Megrelis, 1982.
31 Voir les articles d'Yves Bénot : « La destruction des Indiens de l'aire caraïbe », Alastair Davidson : « Une race condamnée : la colonisation et les Aborigènes d'Australie », Pap Ndiaye : « L'extermination des Indiens d'Amérique du Nord », Elikia M'Bokolo : « Afrique centrale : le temps des massacres ».
32 John Thornton, Africa and Africans in the Making of the Atlantic World, 1400-1680, Cambridge University Press, Cambridge, 1992.
33 Voir *infra* l'article de Catherine Coquery-Vidrovitch, « Évolution démographique de l'Afrique coloniale ».
34 Voir *infra* l'article de Pascale Cornuel : « Guyane française : du paradis à l'enfer du bagne ».
35 Michel Pierre, *La Terre de la grande punition*, Paris, Ramsay, 1982, rééd. Autrement.
36 Pan Books, 1988.
37 Voir *infra* l'article de Sylvie Dallet, « Filmer les colonies, filtrer le colonialisme ».
38 Ch. -A. Julien (dir.), Les Techniciens de la colonisation XIX[e]-XX[e] siècle, Paris, PUF, 1947.
39 Voir *infra* les articles de Carmen Bernand : « Impérialismes ibériques » et Jacques Poloni-Simard : « L'Amérique espagnole : une colonisation d'Ancien Régime ».
40 Voir *infra* les articles de Jacques Pouchepadass : « L'Inde : le premier siècle colonial », Pierre Brocheux : « Le colonialisme français en Indochine », Alain Ruscio : « Au Vietnam : un siècle de luttes nationales », Thomas Beaufils : « Le colonialisme aux Indes néerlandaises », Elikia M'Bokolo : « Les Pratiques de l'apartheid », et Marc Ferro : « La Conquête de l'Algérie ».
41 Abdessalem Yassine, *Islamiser la modernité*, al Ofok Impressions, 1998 ; François Burgat, *L'Islamisme en face*, Paris, La Découverte, 1995, 2001 ; Ch. -R. Ageron, *Politiques coloniales au Maghreb*, Paris, PUF, 1972.
42 Cité *in* Claude Markovits « Le nationalisme indien », *Annales ESC*, 3, Paris, Armand Colin-Éditions de l'EHESS, 1979, p. 512-525.
43 Voir *infra* l'article de Catherine Coquery-Vidrovitch : « Le postulat de la supériorité blanche et de l'infériorité noire ».
44 P. A. Taguieff, *Les Fins de l'antiracisme*, Paris, Michalon, 1995.
45 Paul Bairoch, « Le bilan économique du colonialisme », *History and Development*, p. 29-42.
46 Magnus Mörner, *Le Métissage dans l'histoire de l'Amérique latine*, préface de H. Favre, Paris, Fayard, 1971.
47 Voir *infra* l'article de Jacques Poloni-Simard.
48 Voir *infra* l'article d'Arlette Gautier : « Femmes et colonialisme ».
49 P. de Comarmont et Claude Duchet (dir.), *Racisme et société*, Paris, Maspero, 1969.
50 Jean Cohen, « Colonialisme et racisme en Algérie », *Les Temps modernes*, 1955, p. 580-590 ; ainsi que *Chronique d'une Algérie révolue*, Paris, L'Harmattan, 1997. Voir également, O. Mannoni, *Psychologie de la civilisation*, Paris, Le Seuil, 1961.
51 Alban Bensa, *Chronique kanak*, Ethnies, 18-19, 1995.
52 Pandit Nehru, *Ma vie et mes prisons*, Paris, Denoël, 1952 ; J. Allal Greenberger, *The British Image of India*, Oxford University Press, Oxford, 1969. Ce qui n'empêche pas d'analyser le passé de l'Inde, pour pouvoir mieux contrôler le pays.
53 *L'Île rouge*, film de D. Rousselier, Arte ; Pierre Stibbe, *Justice pour les Malgaches*, préface de Claude Bourdet, Paris, © Éditions du Seuil, 1954.
54 Sur l'histoire du FLN, lire Mohammed Harbi, *Archives de la révolution algérienne*, Paris, *Jeune Afrique*, 1981 ; Gilbert Meynier, *Histoire intérieure du FLN, 1954-1962*, Paris, Fayard, 2002.

55 Voir *infra* les articles d'Yves Bénot : « La décolonisation (1943-1962) » et d'Alain Ruscio : « Au Vietnam : un siècle de luttes nationales ».
56 Pierre Fougeyrollas et F. George, *Un philosophe dans la Résistance*, Paris, Odile Jacob, 2001, chap. 13 et 14.
57 Kwame Nkrumah, *Neocolonialism. The Last Stage of Imperialism*, Londres, 1965-1971. Voir également « Faut-il être colonialiste ? », *Cahiers de la Torpille*, n° 1, sept. , collectif, Editions Kime, 1998.
58 F. F. Clairmont, « Ces deux cents sociétés qui contrôlent le monde », *Le Monde diplomatique*, avril 1997, repris dans *Manières de voir*, n° 58, 2001.
59 Sur le problème corse, renvoyons à notre *Histoire de France*, Paris, Odile Jacob, 2001, p. 521 et suiv. , ainsi qu'à Nicolas Giudici, *Le Crépuscule des Corses*, Paris, Grasset, 1997.
60 Rasma Karklins, *Ethnic Relations in the SSSR*, Unwin, 1986.
61 J. Verdès-Leroux, Les Français d'Algérie de 1830 à aujourd'hui, Paris, Fayard, 2001.
62 Pierre Stibbe, *op. cit.*
63 Maryines Lyons, « Sleeping sickness, colonial medicine and imperialism : some connections in Belgian Congo », in *Disease*, cité note 18.
64 Cité *in* Abdelwahab Medded, *La Maladie de l'islam*, 2002, p. 36.
65 Sur le postcolonialisme, lire le n° 5/6 de *Dédale*, printemps 1997.
66 « En 1994, témoigne Gérard Filoche, quand je suis arrivé rue de Solférino (siège du Parti socialiste) pour rencontrer Emmanuelli, il y avait une trentaine de personnes dans la cour, au moins vingt étaient d'anciens trotskistes (...) Au dernier congrès de la gauche socialiste, sur 500 délégués, il y avait 180 anciens de la Ligue, dix anciens lambertistes, et trois anciens de Lutte Ouvrière », *in* Christophe Nick, *Les Trotskistes*, Paris, Fayard, 2001, p. 551.

1/ 1) تحطيم الهنادرة في منطقة الكاريبي (51-62)

1 Christophe Colomb, *La Découverte de l'Amérique*, Paris, 1979, I, p. 148, édité et présenté par Michel Lequenne.
2 Lequenne, II, p. 87.
3 Cité par T. Todorov, *La Conquête de l'Amérique*, Paris, 1991, p. 65-66.
4 On connaît le passage du *Mundus Novus* d'Amerigo Vespucci (1504) : « Ils n'ont pas de vêtements, ni de laine ni de soie, parce qu'ils n'en ont nul besoin. Ils n'ont pas de biens qui leur appartiennent en propre, mais toutes choses sont en commun ; ils vivent sans roi, sans autorité supérieure, et chacun est son propre maître. Ils ont autant de femmes qu'ils veulent, le fils couche avec sa mère et le frère avec sa sœur, et chacun avec la première qu'il trouve à sa portée et qu'il rencontre. Chaque fois qu'ils le veulent, ils divorcent et ne suivent aucun ordre à cet égard. En outre, ils n'ont pas d'églises, n'ont pas de lois, et ne sont pas non plus idolâtres... » (H. Vignaud, *Améric Vespuce*, Paris, 1917, p. 308). En vérité, les Taïnos d'Haïti ne correspondent pas tout à fait à ce modèle, mais Colomb les décrit avec les mêmes rêves en tête.
5 Pour l'ordre de couper les nez et les oreilles, voir Lequenne, II, p. 106.
6 *La Historia de las Indias*, éd. Ranke-Millarès, Mexico, 1951, I, ch. XCII.
7 Christophe Colomb, *Œuvres complètes*, Paris 1992, p. 293 (ci-après, Colomb, O. C).
8 Cité *in* Lequenne, II, p. 203.
9 Voir Georges Scelle, *Histoire politique de la traite négrière aux Indes de Castille*, Paris, 1906, I, p. 122 et suivantes.
10 Las Casas, *La Historia de las Indias*, III, ch. XXI.
11 Colomb, O. C. , 587.
12 Cité *in* Marcel Bataillon, *Las Casas et la défense des Indiens*, Paris, 1971, p. 59-60.
13 Le sermon de Montesinos est connu par Las Casas, *La Historia de las Indias*, III, ch. IV.
14 Voir *Un flibustier français dans la mer des Antilles, 1618-1620*, manuscrit du début du XVII[e] siècle présenté par Jean-Pierre Moreau, Paris, 1990.
15 In *Histoire générale des isles de Saint-Christophe, de la Guadeloupe, de la Martinique et autres*, Paris, 1654 ; il affirmait qu'ils avaient tué les hommes « sans en excepter un seul, sauf quelques-unes des plus belles femmes pour assouvir leurs brutales passions et en faire leurs esclaves ». Il faut noter que le texte du tome I de la nouvelle édition publiée par Dutertre en trois volumes, de 1667 à 1671, n'est pas identique à celui de 1654 et comporte des omissions et atténuations, peut-être dues à certaines pressions.
16 Dutertre, *op. cit.* , p. 121-122, passage que l'on ne retrouve pas en 1667.
17 Les conversions se sont révélées impossibles, pour une raison déjà relevée lors des premiers voyages de Colomb. Le père Ramon Pané, aumônier de l'amiral, avait commencé à apprendre les prières chrétiennes au cacique Guarionex, quand des « notables » l'en ont détourné en lui rappelant que « les chrétiens étaient méchants et qu'ils prenaient nos terres

par la force », *in* Ramon Pané, *Relazione sulle antichita degli Indiani*, Palermo 1992, p. 59-60. Le père Raymond Breton, à la Dominique, recueillera des réponses analogues, un siècle et demi plus tard.

1/ 2) إبادة هنادرة أمريكا الشمالية (63–78)

1 La découverte archéologique récente, dans l'État de Washington, d'un squelette vieux de neuf mille cinq cents ans, correspondant apparemment à un homme aux traits caucasiens appelé « homme de Kennewick », a relancé le débat sur l'origine des Indiens.

2 George Catlin, *Les Indiens d'Amérique du Nord*, Paris, Albin Michel, 1992.

3 James Mooney, « Population », *in* Frederick W. Hodge (dir.), *Handbook of American Indians North of Mexico*, U. S. Government Printing Office, Washington, 1910.

4 Henry F. Dobyns, « Estimating aboriginal American Population : An Appraisal of techniques with a new Hemispheric estimate », *Current Anthropology*, 7, 1966, p. 395-416 ; *idem*, *Their Number Become Thinned : Native American Population Dynamics in Eastern North America*, University of Tennessee Press, Knoxville, 1983.

5 Voir notamment Russell Thornton, *American Indian Holocaust and Survival : A Population History since 1492*, University of Oklahoma Press, Norman, 1987 ; *idem*, « The Demography of Colonialism and Old and New Native Americans », *in* Russell Thornton (dir.), *Studying Native America ; Problems and Prospects*, Madison, University of Wisconsin Press, 1998 ; Douglas H. Ubelaker, « North American Indian Population Size : Changing Perspectives », *in* John W. Verano et Douglas H. Ubelaker (dir.), *Disease and Demography in the Americas*, Washington, Smithsonian Institution Press, 1992. Une synthèse commode est proposée par John D. Daniels, « The Indian Population of North America in 1492 », *William and Mary Quarterly*, 49, 1992, p. 298-320.

6 Voir Peter Kolchin, *Une institution très particulière : l'esclavage aux États-Unis, 1619-1877*, Paris, Belin, 1998, p. 14.

7 Ulrich B. Phillips, *American Negro Slavery*, New York, Appleton & Co, 1918.

8 Oscar Handlin, *Race and Nationality in American Life*, Boston, Little, Brown & Company, 1957, et Kenneth Stampp, *The Peculiar Institution : Slavery in the Ante-bellum South*, New York, Knopf, 1956. Carl N. Degler, « Slavery and the Genesis of American Race Prejudice », *Comparative Studies in Society and History*, II, octobre 1959, p. 49-66 ; Winthrop D. Jordan, *White Over Black : American Attitudes Toward the Negro, 1550-1812*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1968, et Alden T. Vaughan, « The Origins Debate : Slavery and Racism in Seventeenth-Century Virginia », *Virginia Magazine of History and Biography*, XCVII, juillet 1989, p. 311-354.

9 Voir Neal Salisbury, *Manitou and Providence : Indians, Europeans, and the Making of New England, 1500-1643*, New York, Oxford University Press, 1982, et Alden T. Vaughan, « From White Man to Redskin : Changing Anglo-American Perceptions of the American Indian », *American Historical Review*, 87, 1982, p. 917-953.

10 David Stannard, *American Holocaust : Columbus and the Conquest of the New World*, New York, Oxford University Press, 1992, p. 245.

11 Thornton, *American Indian Holocaust and Survival, op. cit.* , et Stannard, *American Holocaust, op. cit.*

12 George Catlin, *Letters and Notes on the Manners, Customs and Conditions of the North American Indians*, Dover Publications, New York, 1973 (1844), vol. 2, p. 258, cité par Thornton, *American Indian Holocaust, op. cit.* , p. 99.

13 Une bonne analyse de la notion de guerre biologique se trouve dans Elizabeth A. Fenn, « Biological Warfare in Eighteenth-Century North America : Beyond Jeffery Amherst », *Journal of American History*, 86, 4, mars 2000, p. 1552-1580.

14 James Axtell, *The European and the Indian : Essays in the Ethnohistory of Colonial North America*, Oxford University Press, New York, 1981.

15 Une description commode des guerres indiennes se trouve dans Carl Waldman, *Atlas of the North American Indian*, Checkmark Books, New York, 2000.

16 L'abbé Raynal, *L'Anticolonialisme au* XVIII[e] *siècle. Histoire politique et philosophique des établissements et du commerce des Européens dans les deux Indes*, Introduction, choix des textes et des notes par Gabriel Esquer, Paris, PUF, 1951 ; L. XV, chap. 4, t. IV, p. 33.

17 Michael Paul Rogin, *Fathers and Children : Andrew Jackson and the Subjugation of the American Indian*, New York, Knopf, 1975, et Russell Thornton, « Cherokee Population Losses during the Trail of Tears : A New Perspective and a New Estimate », *Ethnohistory*, 31, 1984, p. 289-300 ; Bernard Vincent, *Le Sentier des Larmes. Le grand exil des Indiens Cherokees*, Paris, Flammarion, 2002.

18 À ce propos, la notion de « frontière » a été profondément repensée par les historiens : on s'accorde aujourd'hui pour définir la frontière non comme un « front » se déplaçant vers l'ouest et séparant les colons des Indiens, mais comme un espace mouvant, une zone intermédiaire de contacts sans délimitations nettes. La déclaration de 1890 est donc une

déclaration politique performative, plutôt qu'un constat factuel. Voir Patricia Limerick, *The Legacy of Conquest. The Unbroken Past of the American West*, New York, Norton, 1987, et Richard White, *The Middle Ground : Indians, Empires and Republics in the Great Lakes Region, 1650-1815*, New York, Cambridge University Press, 1991.

19 Citée p. 11-14 *in* Robert Jaulin, *L'Ethnocide à travers les Amériques*, Paris, Librairie Arthème Fayard, 1972.

20 Joëlle Rostkowski, *Le Renouveau indien aux États-Unis*, Paris, Albin Michel, 2001.

1/ 3) شعب محكوم عليه. الاستعمار وأبوريجين أستراليا (79-108)

* Traduit de l'anglais (Australie) par Andrée May.

1 Henry C. K. Wyld (1870-1945), lexicographe et linguiste anglais. (NdT)

2 Henry Reynolds, *The Other Side of the Frontier, Aboriginal Resistance to the European Invasion of Australia*, Pelican, Harmondsworth, 1982.

3 Terme désignant la limite des terres colonisées. (NdT)

4 Irene Watson, *The White Invasion Booklet*, Volcano, Adélaïde, 1982.

5 Wray Vamplew, *Australian Historical Statistics*, Syme, Weldon, Sydney, Fairfax, 1987, p. 3, 4, 104 ; Noel Butlin, *Our Original Aggression*, Allen et Unwin, Sydney, 1983 ; Russell McGregor, *Imagined Destinies. Aboriginal Australians and the Doomed Race Theory, 1880-1939*, Melbourne University Press, Melbourne, 1997, p. 123.

6 R. McGregor, *ibid.*

7 James Cook, *Captain Cooks Voyages, 1768-1779*, Folio, Londres, introduction et sélection de textes choisis par Glynder Williams, 1997.

8 Watkin Tench, *A Narrative of the Expedition to Botany Bay, 1789-1793*, Sydney, Library of Australian History, rééd. de 1979, p. 52.

9 Traduit de *The Aboriginal Children's History of Australia*, Melbourne, 1970, cité p. 295-296, *in* Marc Ferro, *Comment on raconte l'histoire aux enfants à travers le monde entier*, Paris, Éditions Payot, rééd. 1992 (NDLR).

10 H. Reynolds, *Aboriginal Sovereign : Three Nations, One Australia ? Reflections on Race, State and Nation*, Allen et Unwin, Sydney, 1996.

11 *The Law of Nations or the Principle of International Law (1758)*, Occana, New York, rééd. de 1964, p. 37-38.

12 A. Davidson, *The Invisible State : The Formation of the Australian State, 1788-1901*, Cambridge University Press, Cambridge, 1991, ch. 3.

13 James Jupp (dir.), *The Australian People. An Encyclopedia of the Nation, its People and their Origins*, Angus et Robertson, Sydney, 1992, p. 217.

14 Heather Goodall, *Invasion to Embassy land in Aboriginal Politics in New South Wales, 1770-1972*, Allen & Unwin, Sydney, BlackBooks, 1996, p. 31 et 34.

15 Charles Rowley, *The Destruction of Aboriginal Society*, Hardmondsworth, Penguin, 1972, p. 169.

16 *Ibid.* , p. 7.

17 Cité dans H. Goodall, *op. cit.* , p. 34.

18 Texte du 8 avril 1814 du révérend W. Shelley à Lachlan Macquarie, HRA I, VIII, cité *in* Davidson, 1991, p. 80.

19 Cité *in* A. Davidson, *op. cit.* , 1991, p. 82.

20 A. Davidson, *op. cit.* , 1991.

21 Keith Hancock, Brisbane : Jacaranda, Australie, 1964.

22 Kath Walker, *My People A Kath Walker Collection*, Brisbane : Jacaranda, 1970, p. 80 et *passim*. Kath Walker (née en 1920), poétesse, a repris par la suite son nom d'origine : Oodjero Noonuccal.

23 Brian Galligan et John Chesterman, *Citizens Without Rights : Aborigines and Australian Citizenship*, Cambridge, Cambridge University Press, 1997.

24 La lettre « J. » désigne la fonction de juge. (NdT)

25 Milirrpum and ors versus Nabalco Pty Ltd and the Commonwealth of Australia (1971), *FLR* (*Federal Law Reports*), 17, p. 141 à 201. (Nabalco Pty Ltd est une compagnie minière.)

26 *85 VLR* (*Victorian Law Reports*), p. 410-431.

27 Andrew Markus, « Blood from a Stone : William Cooper and the Australian Aborigines League », in *Monash History Publications*, 2, 1986, p. 3.

28 Thomas Mitchell, *Three Expeditions into the Interior of Eastern Australia*, 1838, vol. 2, Libraries Board of South Australia, Adélaïde, 1965, p. 334 ; *History* (1889), p. 131.

29 Jean Copans et Jean Jamin, *Aux origines de l'anthropologie française : les mémoires de la société des observateurs de l'Homme en l'an VIII*, Paris, Sycomore, 1978, p. 209 et 213.

30 R. McGregor, *op. cit.*

31 On pourrait même traduire *half-caste* par « demi-sang », terme réservé aux animaux.
32 R. McGregor, *ibid.* , p. 161-162. (NdT)
33 Rapport de 7 h 30, ABC TV, 3 avril 2000.
34 *Australian*, 12 août 2000.
35 A. Markus *Blood From a Stone. William Cooper and the Australian Aborigines Leagues*, Melbourne, Monash Historical Publications, 1986, p. 25-27 et 39 ; J. Horner *Vote Ferguson for Aboriginal Freedom : A Biography*, Sidney, Australia and New Zealand Book Company, 1974, p. 48.
36 A. Davidson, *From Subject to Citizen. Australian Citizenship in the Twentieth Century*, Cambridge, Cambridge University Press, 1997, p. 207.
37 A. P. Elkin *Citizenship for the Aborigines : A National Aboriginal Policy*, Sidney, Australasian Publishing Company, 1944, p. 28 et 90-91.
38 Ella Simon, *Through my Eyes*, Rigby, Sydney et Melbourne, 1979, p. 183-186.
39 Scott Bennett, *White Politics-Black Australians*, Allen et Unwin, Sydney, 1999.
40 Mabo versus Queensland (1992), *ALJR* (*Australian Law Journal Reports)*, 66, p. 408, Wild Peoples versus Queensland (1997), *ALJR*, 71, p. 173.
41 Garth Nettheim, « Governance Structure for Indigenous Australians on and off Native Lands », in *Discussion Paper, 2, Introduction of International States*, 1998.
42 *Age*, 5 mai 2000.
43 *Australian*, 13 mai 2000. (NdT)
44 *SMH* (*Sydney Morning Hercule*), 3 mars 2000.
45 *Age*, 13 mai 2000
46 Éd. Morgan, 1992.
47 Rapport de 7 h 30, ABC TV du 3 avril 2000.
48 A. Davidson, « Democracy and Citizenship », in Hudson, Wayne, Kane et John (dir.), *Rethinking Australian Citizenship*, Cambridge, Cambridge University Press, 2000.
49 *Sydney Morning Herald*, 20 mai 2000.
50 *Ibid.* , 3 mars 2000.
51 *Herald Sun* et *Age*, 15 mai 2000.
52 *Humana*, 1992 ; Lateline, Rapport de ABC TV, 30 avril 2000.
53 Mick Dodson, « Indigenous Peoples and Globalization », *in* A. Davidson et Kathleen Weekley (dir.), *Globalization and Citizenship in Asia-Pacific*, Macmillan, Londres, 1999.
54 A. Davidson, *The Invisible State. The Formation of the Australian State, 1788-1901*, Cambridge, Cambridge University Press, 1991 ; H. Reynolds, *op. cit.* , 1996.
55 *Age*, 13 mai 2000.
56 Merkel, «The Right to Difference », *ALJ* (*Australian Law Journal*), 72, p. 939-945.
57 Le «Corrobore» est une manifestation propre à l'Australie. Il consiste en une assemblée d'Aborigènes qui se réunissent pour chanter, danser et parfois pratiquer les rites sacrés de leurs ancêtres.
58 Mick Dodson, « Indigenous Peoples and Globalization », *in* A. Davidson et K. Weekly (dir.), *op. cit.* , 1999.

2/ 1) حول تجارة الرقيق (111-140)

1 D'après Yves Bénot. Le tableau a été établi par Catherine Coquery-Vidrovitch.
2 . *Cahiers d'études africaines*, n° 104, 1986, p. 633-679, article de Ch. Becker.
3 *Ibid.* , n° 128, 1992, article de Joseph Inikori.
4 Publié respectivement en 1978 et 1984.
5 *Economic Growth and the Ending of the Transatlantic Slave Trade*, 1987, p. 249.
6 Cité p. 52-53 *in* Marc Ferro, *Comment on raconte l'histoire aux enfants à travers le monde entier*, Paris, © Éditions Payot, rééd. 1992.
7 Ce film de Spielberg (1997) évoque avec force les violences et les crimes commis pendant le transport. On observe néanmoins qu'il attribue à Lincoln la suppression de l'esclavage alors que les mesures du président américain ne visaient que les États-Unis et que la traite et l'esclavage avaient été supprimés plusieurs décennies auparavant par le méthodiste Wilberforce et par le Français Schœlcher.
8 Cité *in* Jean Métellus, Marcel Dorigny, *De l'esclavage aux abolitions*, XVIII^e-XX^e *siècle*, Paris, Cercle d'Art, 1998
9 *Cf.* Yves Bénot, *La Démence coloniale sous Napoléon*, Paris, La Découverte, 1992.
10 Leslie Manigat, « La révolution de Saint-Domingue débouche sur l'indépendance nationale », in *Éventail d'histoire vivante d'Haïti, Annexes documentaires*, tome 1, Port-au-Prince, 1999
11 Cité *in* B. Lewis, *Race et couleurs en pays d'Islam*, Paris, © Éditions Payot, 1971, 1982, p. 140-147.

12 Imaginée par Lamartine dans sa pièce *Toussaint Louverture*, in *Œuvres poétiques*, Paris, Gallimard, la Pléiade, NRF, 1963, p. 1265, cité p. 7 *in* Jean Métellus, Marcel Dorigny, *op. cit*

13 Citée p. 27-28, *in* Jean Métellus, Marcel Dorigny, *op. cit.*

2/ 2) العبيد في جنوبي الولايات المتحدة (127-138)

1 Pour une bonne bibliographie de la question, on se reportera à Peter Kolchin, *Une institution très particulière : l'esclavage aux Etats-Unis*, Paris, Belin, 1998. Voir aussi Randall M. Miller et John D. Smith (dir.), *Dictionary of Afro-American Slavery*, Greenwood, Westport, Conn. , 1997, et Ira Berlin, *Many Thousands Gone. The First Two Centuries of Slavery in North America*, Cambridge, Harvard University Press, 1998.

2 Voir John J. McCusker et Russell R. Menard, *The Economy of British America, 1607-1789*, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1985.

3 Voir, par exemple, Hugh Thomas, *The Slave Trade : The Story of the Atlantic Slave Trade, 1440-1870*, New York, Simon and Schuster, 1997.

4 Voir Michael Tadman, *Speculators and Slaves : Masters, Traders and Slaves in the Old South*, Madison, University of Wisconsin Press, 1989, et Walter Johnson, *Soul by Soul : Life Inside the Antebellum Slave Market*, Cambridge, Harvard University Press, 1999.

5 Voir Peter Kolchin, *Une institution très particulière, op. cit.* , chap. 1.

6 E. Franklin Frazier, *The Negro Family in the United States*, Chicago, University of Chicago Press, 1939 ; Melville J. Herskovits, *The Myth of the Negro Past*, Boston, Beacon Press, 1958, et Sterling Stuckey, *Slave Culture : Nationalist Theory and the Foundations of Black America*, New York, Oxford University Press, 1987. Voir aussi l'ouvrage classique de Lawrence Levine, *Black Culture and Black Consciousness : Afro-American Folk Thought from Slavery to Freedom*, New York, Oxford University Press, 1977.

7 Voir Peter Kolchin, *Une institution très particulière, op. cit.* , p. 47-53.

8 *Roll, Jordan, Roll : The World the Slaves Made*, New York, Pantheon, 1974.

9 Stanley Elkins, *Slavery : A Problem in American Institutionnal and Intellectual Life*, Chicago, University of Chicago Press, 1959.

10 Les quelque deux mille récits recueillis dans le cadre du Federal Writers' Project constituent une source d'informations inestimable sur la vie quotidienne des esclaves. Vingt-deux volumes ont été publiés, sous la direction de George P. Rawick : *The American Slave : A Composite Autobiography*, Wesport, Conn. , Greenwood, 1977 et 1979. Quelques extraits en français dans James Mellon, *Paroles d'esclaves : Les jours du fouet*, Paris, Seuil, Point Virgule, 1991. Voir également Yuval Taylor (éd.), *I Was Born a Slave. An Anthology of Classic Slave Narratives*, Edimbourg, Payback Press, 1999. Quelques travaux majeurs : Eugene D. Genovese, *Roll, Jordan, Roll, op. cit.* ; Lawrence Levine, *Black Culture and Black Consciousness, op. cit.* ; Leon F. Litwack, *Been in the Storm so Long*, New York, Oxford University Press, 1979.

11 Herbert G. Gutman, *The Black Family in Slavery and Freedom, 1750-1925*, New York, Pantheon, 1976.

12 Voir l'étude classique d'Albert Raboteau, *Slave Religion : The « Invisible Institution » in the Antebellum South*, New York, Oxford University Press, 1978, et John Boles (dir.), *Masters and Slaves in the House of the Lord : Race and Religion in the American South, 1740-1870*, Lexington, University of Kentucky Press, 1988.

13 Philip D. Morgan, « The Ownership of Property by Slaves in the Mid-Nineteenth Century Low Country », *Journal of Southern History*, 49, 1983, p. 399-420 ; Thomas F. Armstrong, « From Task Labor to Free Labor : The Transition along Georgia's Rice Coast », *Georgia Historical Quarterly*, 64, 1980, p. 432-437 ; Julia Floyd Smith, *Slavery and Rice Culture in Low Country Georgia*, Knoxville, University of Tennessee Press, 1985.

14 Ulrich B. Phillips, *American Negro Slavery*, New York, Appleton, 1918.

15 Eugene D. Genovese, *Économie politique de l'esclavage*, Paris, Maspero, 1968.

16 Melville J. Herskovits, *The Myth of the Negro Past, op. cit.* ; Kenneth M. Stampp, *The Peculiar Institution : Slavery in the Antebellum South*, New York, Knopf, 1956.

17 Alfred H. Conrad et John R. Meyer, *The Economics of Slavery and Other Studies in Econometric History*, Chicago, Aldine, 1958 ; Robert Fogel et Stanley Engerman, *Time on the Cross : The Economics of American Negro Slavery*, Boston, Little, Brown, 1974. Une lecture critique de ce livre se trouve dans Herbert Gutman (dir.), *Slavery and the Number Game : A Critique of Time on the Cross*, Urbana, University of Illinois Press, 1975. Les publications récentes confirment la rentabilité du système esclavagiste. Voir notamment la synthèse historiographique de Peter J. Parish, *Slavery : History and Historians*, New York, Harper and Row, 1989 ; Robert Fogel, *Without Consent or Contract : The Rise and Fall of American Slavery*, New York, Norton, 1989.

18 Eugene D. Genovese, *op. cit.* ; voir aussi Fred Bateman et Thomas Weiss, *A Deplorable Scarcity : The Failure of Industrialization in the Slave Economy*, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1981.

19 Voir l'interrogatoire de Nat Turner, « The Confessions of Nat Turner, the Leader of the Late Insurrection in Southampton, Va. », *in* Taylor, *I Was Born a Slave, op. cit.*

20 Voir par exemple Melton McLaurin, *Celia, a Slave*, Athens, University of Georgia Press, 1991, à propos d'une jeune esclave qui tua son maître et fut pendue.

21 Peter Kolchin, *Une institution très particulière, op. cit.* , p. 247.

22 C. Vann Woodward, *The Strange Career of Jim Crow*, New York, Oxford University Press, 1955.

23 Cité p. 583 *in* Philip. D. Morgan, « Marronnage et culture servile », in *Annales ESC*, n° 3, Paris, Éditions de l'EHESIS-Armand Colin, mai-juin 1982. En caractères romains les nombres, en italique les pourcentages

2/ 3) ملحق: مراحل الإلغاء وإعادة الظهور (139-140)

1 Sur le discours anticolonialiste qui accompagne ou précède ces décisions, voir *infra* l'article de Marcel Merle, « L'anticolonialisme ».

2 Claire Brisset, *Un monde qui dévore ses enfants*, Paris, Liana Levi, 1997. On évalue à 250 millions le nombre d'enfants astreints à ce travail forcé. Cinq millions d'entre eux vivent en Inde

3/ 1/ 1) الإمبريالية الإيبيرية (145-190)

1 Serge Gruzinski, « Les mondes mêlés de la monarchie catholique et autres connected histories », *Annales HESS*, janvier-février 2001, n° 1, p. 85-117.

2 Cité dans Robin Blackburn, The Making of New World Slavery. From the Baroque to the Modern, 1492-1800, Londres, Verso, 1997, p. 163-164.

3 Carmen Bernand et Serge Gruzinski, *Histoire du Nouveau Monde*, t. 1, Paris, Fayard, 1991, p. 296-298 et 466-470.

4 Parmi les nombreux ouvrages traitant des épidémies, nous avons suivi, pour les dernières estimations : Noble David Cook, *Born to Die. Disease and New World Conquest, 1492-1650*, Cambridge, Cambridge University Press, 1998 ; ainsi que le livre de référence d'Alfred W. Crosby, *Ecological Imperialism : The Biological Expansion of Europe, 900-1900*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986.

5 Marcel Sendrail, *Histoire culturelle de la maladie*, Paris, Privat, 1980, p. 318-328.

6 Guillaume Boccara, *Guerre et ethnogenèse mapuche dans le Chili colonial*, Paris, L'Harmattan, 1998, p. 276-281.

7 Pierre Deffontaines, « L'introduction du bétail en Amérique latine », *Les Cahiers d'outre-mer*, n° 37, janvier-mars 1957, p. 5-22 ; Jean-Pierre Digard, « Un aspect méconnu de l'histoire de l'Amérique : la domestication des animaux », *L'Homme*, n° 122-124, avril-décembre 1992, XXXII (2-3-4), p. 253-270.

8 Ramón Gutiérrez, When Jesus Came, the Corn-Mothers Went Away. Marriage, Sexuality and Power in New Mexico, 1500-1846, Stanford, Stanford University Press, 1991, p. 57.

9 Bartolomé de Las Casas, *La Très Brève Relation de la destruction des Indes (1552)*, Introduction d'Alain Milhou, analyse iconographique de Jean-Paul Duviols, Paris, Éditions Chandeigne, 1995.

10 Ortiz de Zuñiga, *La Visita de Huánuco*, t. 1, 1967, p. 308.

11 Selon les chiffres fournis par Silvio Zavala dans son ouvrage de référence, *La Encomienda indiana*, Porrúa, 2e éd. , Mexico, 1973, p. 242-243.

12 Elle parut en 1560. Dans le livre III, chapitres 102 et 129, Las Casas exprime ses regrets concernant la question de l'esclavage des Noirs.

13 Voir l'introduction d'Alain Milhou au livre de Las Casas, 1995, p. 59-60.

14 On donne le nom de réduction au regroupement, dans des villages, de familles indiennes vivant en habitat dispersé.

15 *Leyes de Indias*, livre VI, chap. V, loi 1.

16 Silvio Zavala, *op. cit.* , p. 214.

17 Bernand et Gruzinski, *op. cit.* , t. 2, 1993, p. 689.

18 Comme le montre le texte de référence de Carlos Sempat Assadourian, « La producción de la mercancía dinero en la formación del mercado interno colonial », *in* Enrique Florescano, *Ensayos sobre el desarrollo económico en México y América latina (1500-1975)*, Mexico, FCE, 1979, p. 223-292.

19 Anne-Christine Taylor, « Une ethnologie sans primitifs. Questions sur l'américanisme des basses terres », *in* Serge Gruzinski et Nathan Wachtel (coord.), *Le Nouveau Monde-Mondes nouveaux : l'expérience américaine*, Paris, EHESS-Éditions de Recherche sur les

civilisations, 1996, p. 623-642 ; Simone Dreyfus-Gamelon, « Les réseaux politiques en Guyane occidentale et leurs transformations aux XVII^e et XVIII^e siècles », *L'Homme*, n° 122-124, XXXII (2-3-4), avril-décembre 1992, p. 75-98.

20 Fernando Santos, Etnohistoria de la alta Amazonia. Siglos XV-XVIII, Quito, éd. Abya Yala, 1992.

21 Guillaume Boccara, Guerre et ethnogenèse dans le Chili colonial. L'invention du soi, Paris, L'Harmattan, 1998, p. 294-296.

22 Nancy Farriss, Maya Society under Colonial Rule. The Collective Enterprise of Survival, Princeton, Princeton University Press, 1984.

23 Margarita Menegus Bornemann, « Los títulos primordiales de los pueblos de indios », *in* Margarita Menegus Bornemann (coord.), *Dos décadas de investigación en historia económica comparada en América latina*, El Colegio de México, CIESAS, Mexico, Instituto Mora, UNAM, 1999, p. 137-161.

24 L'émergence sociale des femmes indiennes dans le cadre de la ville est illustrée par de nombreux documents, aussi bien concernant la Méso-Amérique que les Andes. Pour l'Équateur, Jacques Poloni-Simard fournit de nombreux exemples de cette ascension sociale : *La Mosaïque indienne. Mobilité, stratification sociale et métissage dans le corregimiento de Cuenca (Équateur) du XVI^e au XVIII^e siècle*, Paris, EHESS, 2000.

25 Carmen Bernand, « Le chamanisme bien tempéré. Les jésuites et l'évangélisation de la Nouvelle-Grenade », *Mélanges de l'École française de Rome*, t. 101, 1989, p. 789-815.

26 Les marranes sont des anciens juifs convertis officiellement au catholicisme et soupçonnés de conserver des rites de leur ancienne religion.

27 Serge Gruzinski, *La Guerre des images*, Paris, Fayard, 1990, p. 189.

28 Bernard Grunberg, L'Inquisition apostolique au Mexique. Histoire d'une institution et de son impact dans une société coloniale (1521-1571), Paris, L'Harmattan, 1998.

29 John Thornton, *Africa and Africans in The Making of the Atlantic World, 1400-1680*, Cambridge, Cambridge University Press, 1992, p. 228-229, signale qu'en Afrique la musique européenne était connue et appréciée au Congo et en Sierra Leone.

30 Comme l'a montré Juan Carlos Estenssoro-Fuchs à partir de l'analyse des sermons de Francisco de Avila à Huarochiri, « Les pouvoirs de la parole. La prédication au Pérou. De l'évangélisation à l'utopie », *Annales*, n° 6, nov. -déc. 1996, p. 1225-1257.

31 Robin Blackburn, The Making of New World Slavery. From the Baroque to the Modern, 1492-1800, Londres, Verso, 1997.

32 Bernand et Gruzinski, *op. cit.* , 1993, p. 239-241 ; John Leddy Phelan, *The Kingdom of Quito in the Seventeenth Century*, Wisconsin University Press, 1967, p. 69-85.

33 Blackburn, *op. cit.* , p. 166-174.

34 Il existe une vaste littérature sur Palmares. Nous avons suivi ici R. K. Kent, « Palmares, un estado africano en Brasil », *in* Richard Price (comp.), *Sociedades cimarronas*, Siglo XXI, Mexico, 1981, p. 133-151 (édition originale en anglais, 1973).

35 Blackburn, *op. cit.* , p. 497-500.

36 Jean Piel, « Le caoutchouc, la winchester et l'empire », *Revue française d'histoire d'outre-mer*, t. LXVII, n° 248-249, 1980, p. 227-252.

37 Ruggiero Romano, *Les Mécanismes de la conquête coloniale : les conquistadores*, Paris, Flammarion, Questions d'histoire, 1972, p. 135-147.

38 Voir sur ce sujet Philip W. Powell, *La Guerra chichimeca, 1500-1600*, Mexico, Fondo de Cultura Económica, 1977.

39 La bibliographie sur Zacatecas est très riche. Citons pour l'étude de ces élites le livre de Frédérique Langue, *Mines, terres et société à Zacatecas (Mexique) de la fin du XVII^e siècle à l'indépendance*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1992.

40 Aguirre Beltrán, *op. cit.* , 1972, p. 280-281.

41 Konetzke, Colección, II-1, p. 291.

42 *Pardo*, littéralement : gris, grisâtre. Terme employé pour désigner des mulâtres au teint relativement clair.

43 Archivo General de la Nación (Argentina), *Autos de Basilio Baldés*, IX-35-5-3, 1772.

44 Ces exemples, tirés des archives de Buenos Aires, sont analysés dans le détail dans Mónica Quijada, Carmen Bernand et Arndt Schneider, *El Proceso de homogeneización : el caso de la Argentina*, Madrid, CSIC, 2001.

3/ 1/ 2) أمريكا الإسبانية استعمار نظام قديم (190-210)

1 *Cf.* Pierre Chaunu, *Conquête et exploitation du Nouveau Monde*, Paris, PUF, « Nouvelle Clio », 1969 ; voir aussi Carmen Bernand et Serge Gruzinski, *Histoire du Nouveau Monde*, Paris, Fayard, 1991.

2 On pourra se reporter à Ruggero Romano, *Les Mécanismes de la conquête : les conquistadores*, Paris, Flammarion, 1972.

3 Voir *supra* l'article de Carmen Bernand : « Impérialismes ibériques ».

4 Voir l'ouvrage classique de Nathan Wachtel, *La Vision des vaincus. Les Indiens du Pérou devant la conquête espagnole*, Paris, Gallimard, 1971.

5 Voir *supra* l'article de Yves Bénot : « La destruction des Indiens de l'aire caraïbe ». Dans une bibliographie importante, on pourra se reporter à Noble David Cook, *Demografic Collapse. Indian Peru, 1520-1620*, Cambridge, CUP, 1981 ; Peter J. Bakewell, *Mineros de la Montaña Roja. El trabajo de los Indios en Potosí. 1545-1650*, Madrid, Alianza Editorial, 1989 ; Enrique Tandeter, *Coacción y Mercado. La minería de la plata en el Potosí colonial, 1692-1826*, Cusco, Centro Bartolomé de Las Casas, 1992 ; Germán Peralta Rivera, *Los mecanismos del comercio negrero*, Lima, Kuntur Editores, 1990.

6 Il est utile de faire remarquer que le *Tesoro de la lengua castellana o española* (Covarrubias, 1611) ne connaît que le terme *colonia* : « Es pueblo o término de tierra que se ha poblado de gente estranjera, sacada de la ciudad, que es señora de aquel territorio o llevada de otra parte. » Le modèle est bien sûr celui des colonies romaines : « También se llamavan colonias las que pobladas de sus antiguos moradores les avia el pueblo romano dado los privilegios de tales. »

7 Sur les débats concernant le droit et la légitimité de la conquête, on peut se reporter à Thomas Gomez, *Droit de conquête et droits des Indiens*, Paris, Armand Colin, 1996.

8 Il faut noter en effet que ni l'imposition du tribut ni l'exigence de services en travail ne représentaient des innovations hispaniques : la fourniture de produits en nature ou l'approvisionnement des dépôts, de grains par exemple, comme ceux de travailleurs pour l'entretien des infrastructures de transport, de soldats pour les armées, de serviteurs et servantes pour les aristocraties et les prêtres, étaient exigés par les souverains inca et mexica. Le terme lui-même de *mita*, qui ne se limite pas au seul travail dans les mines, est d'origine quechua, et de telles corvées, dont bénéficiaient les *kurakas*, l'Inca et les sanctuaires, existaient avant l'arrivée des Espagnols (voir John V. Murra, *La organización económica del Tawantinsuyu*, Mexico, Siglo XXI, 1978).

9 Pour une telle conception qui considère l'exclusion au fondement de la définition de l'Indien, voir Henri Favre, « Du colonialisme externe au colonialisme interne », *Cahiers des Amériques latines*, 29/30, 1984, p. 29-40.

10 *Cf.* Thierry Saignes (dir.), *Borrachera y memoria*, La Paz, Hisbol/IFEA, 1993.

11 Sur les *forasteros* et la croissance de leur nombre, voir Nicolás Sánchez Albornoz, *Indios y tributos en el Alto Perú*, Lima, IEP, 1978 ; Thierry Saignes, « Parcours forains : l'enjeu des migrations internes dans les Andes coloniales », *Cahiers des Amériques latines*, 6, 1978, p. 33-58.

12 Il y a bien d'autres cas d'exemption qui pourraient être évoqués : les Indiens d'église (sacristains, maîtres de chapelle, chanteurs), les autorités des *cabildos*, pendant l'année d'exercice de leur charge, voire les artisans, mais dont l'effectivité de leur privilège était fragile.

13 Brooke Larson, *Colonialism and Agrarian Transformation in Bolivia. Cochabamba, 1550-1900*, Princeton, Princeton University Press, 1988

14 Sur l'*ayllu* et l'organisation socio-économique, voir John V. Murra, *Formaciones económicas y políticas del mundo andino*, Lima, IEP, 1975 ; *Etnohistoria y antropología andina. Primera y segunda jornada del Museo Nacional de Lima*, Lima, 1978-1981 ; Frank Salomon, *Los señores étnicos de Quito en la época de los Incas*, Otavalo, Instituto Otavaleño de Antropología, 1980.

15 Waldemar Espinosa Soriano, « Los Huancas aliados de la Conquista. Tres informaciones inéditas sobre la participación indígena a la conquista del Perú. 1558, 1560, 1561 », *Anales científicos de la Universidad del Centro del Perú*, I, 1972, p. 3-407.

16 Steve J. Stern, *Los pueblos indígenas del Perú y el desafío de la conquista española*, Madrid, Alianza Editorial, [1982] 1986.

17 *Cf.* James Lockhart, *Spanish Peru, 1532-1560. A Colonial Society*, Madison, The Wisconsin University Press, 1968.

18 Ruggero Romano, « American Feudalism », *Hispanic American Historical Review*, 64-1, 1984, p. 121-134.

19 Ces lois ne mirent pas fin à l'institution de l'*encomienda*, qui subsista jusqu'au début du XVIIIe siècle, mais les concessions, pour trois vies désormais, permettaient au souverain d'en garder le contrôle et de la réintroduire dans le « marché de la grâce ». De fait, nombre d'*encomiendas*, à partir du XVIIe siècle, n'étaient que des rentes que la Couronne dispensait au titre de ses faveurs.

20 Pour une analyse de la crise caciquale au XVIIIe siècle, se reporter à Scarlett O'Phelan, *Kurakas sin sucesiones. Del cacique al alcalde de indios (Perú y Bolivia, 1750-1835)*, Cusco, Centro Bartolomé de Las Casas, 1997.

21 Sur la ville, on peut se reporter à Francisco de Solano, *Estudios sobre la ciudad iberoamericana*, Madrid, CSIC, 1986, et *Ciudades hispanoamericanas y pueblos de indios*, Madrid, CSIC, 1990 ; Luisa Shell Hoberman et Susan Migden Socolow (éds), *Cities and Society in Colonial Latin America*, Albuquerque, University of New Mexico Press, 1986.

22 Brooke Larson, Olivia Harris et Enrique Tandeter (comp.), *La participación indígena en los mercados surandinos. Estrategias y reproducción social. Siglos XVI a XX*, La Paz, CERES, 1987.

23 Jacques Poloni-Simard, *La Mosaïque indienne. Mobilité, stratification sociale et métissage dans le corregimiento de Cuenca (Équateur) du* XVI[e] *au* XVIII[e] *siècle*, Paris, Éditions de l'EHESS, 2000, p. 113-300

24 Diego Caqui : Franklin Pease, « Las relaciones entre tierras altas y la costa del Sur del Perú: Fuentes documentales », *in* S. Masuda (éd.), *Estudios etnográficos del Perú meridional*, Tokyo, Universidad de Tokyo, 1981, p. 209-221 ; Diego Chambilla : John V. Murra, « Aymara Lords and their European Agents at Potosi », *Nova América*, 1, 1978, p. 231-243.

25 Luis Miguel Glave, *Trajinantes. Caminos indígenas en la sociedad colonial. Siglos XVI/XVII*, Lima, Instituto de Apoyo Agrario, 1989.

26 Angel Rosenblatt, *La población indígena y el mestizaje en América*, Buenos Aires, Editorial Nova, 1954 ; Magnus Mörner, *Le Métissage dans l'histoire de l'Amérique latine*, Paris, Fayard, 1971.

27 Alberto Flores Galindo, *Aristocracia y plebe. Lima, 1760-1830 (Estructura de clases y sociedad colonial)*, Lima, Mosca Azul editores, 1984 ; R. Douglas Cope, *The Limit of Racial Domination. Plebeian Society in Colonial Mexico City, 1660-1720*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1994.

28 Nathan Wachtel, *Le Retour des ancêtres. Les Indiens Urus de Bolivie,* XX[e]-XVI[e] *siècle. Essai d'histoire régressive*, Paris, Gallimard, 1990, p. 414-435 ; Roger Rasnake, *Autoridad y poder en los Andes. Los Kuraqkuna de Yura*, La Paz, Hisbol, 1989 ; Antoinette Fioravianti-Molinié, « La communauté aujourd'hui », *Annales ESC*, 33-5/6, 1978, p. 1182-1196.

29 Carmen Bernand, Negros esclavos y libres en las cuidades hispanoamericanas, Madrid, Fundación Tavera, 2001.

30 Attribué à Tadeo Ortiz, 1822, cité dans Robert Jaulin, *L'Ethnocide à travers les Amériques*, Paris, © Librairie Arthème Fayard, 1972, p. 67. (NDLR.)

31 *Voir L'Ethnocide à travers les Amériques, op. cit.* , p. 67-68. (NDLR.)

32 Pétition de don Pedro Patina Ixtolinque signée par de nombreux lettrés au nom du peuple, le 17 septembre 1829 (archives de Luis Chávez Orozco). (NDLR.)

3/ 1/ 4) غويان الفرنسية من «الفردوس» ... (219-228)

1 Albert Londres, *Au bagne*, dans *Œuvres complètes*, Paris, Arléa, 1992, 857 p. , p. 13.

2 *Ibid.* , p. 96.

3 En dehors de la Guyane, la France ne possède plus alors que des îles (Martinique, Guadeloupe, Saint-Pierre-et-Miquelon) et des enclaves, les unes en Inde (les comptoirs), les autres en Afrique (le nom de « Sénégal et dépendances » ne donne guère idée de l'exiguïté d'un territoire longtemps limité à Saint-Louis et à Gorée).

4 C'est ainsi que l'on nommait les hommes engagés et destinés à la préparation de l'établissement colonial.

5 Dépêche du gouverneur Milius au ministre de la Marine et des Colonies, 5 octobre 1824, CAOM/FM/SG/GUY60/F5 (17).

6 Cité par Michel Pierre dans *Bagnards — La terre de la grande punition, Cayenne 1852-1953,* Paris, Autrement, coll. Mémoires, 2000, 262 p.

7 Dépêche du gouverneur Milius au ministre de la Marine et des Colonies, CAOM/FM/SG/GUY59/F5 (16), 15 décembre 1823. Les propos en italique sont accentués par l'auteur de la dépêche, ainsi que la majuscule à « Famille ».

8 Rapport du commandant Mélinon, cité par Michel Pierre dans *Bagnards — La terre de la grande punition, op. cit*, p. 27.

9 Michel Pierre, *Le Dernier Exil. Histoire des bagnes et des forçats*, Paris, Gallimard, coll. Découvertes, 1989, 192 p. , p. 70-71.

10 Cité par Michel Pierre, *op. cit.* , p. 124.

11 On appelle ainsi les planteurs esclavagistes.

12 La religieuse avait elle-même dirigé une tentative de colonisation blanche de 1828 à 1830 qui, tout en étant riche d'enseignements pour elle, n'en avait pas pour autant abouti.

13 En dépit de ce qu'en disaient les esclavagistes, la subvention de 25 000 francs accordée par l'État comme aide à l'installation les premières années ne pouvait suffire.

14 Les 477 Africains placés sous la responsabilité de Mère Javouhey sont arrivés à Mana en sept convois du 3 mars 1836 au 12 avril 1837.

15 Au XVII[e] et au XVIII[e] siècle, des jésuites sédentarisèrent les Indiens Guarani dans de vastes territoires, aux confins des États actuels du Paraguay, de l'Argentine et du Brésil. Ils faisaient partie à l'époque de l'immense diocèse du Paraguay. Les ruines de nombre de ces villages appelés « réductions » témoignent d'une acculturation remarquable des Guarani. Mère Jahouvey eut connaissance de l'œuvre des jésuites du Paraguay par la lecture de leurs *Lettres curieuses et édifiantes*, immense succès d'édition au début du XIX[e] siècle. Cette entreprise, contre laquelle les esclavagistes s'acharnèrent finalement avec succès, a inspiré, en 1986, le film *Mission* de Roland Joffé, avec Robert De Niro.

16 *Correspondance d'Anne-Marie Javouhey*, Paris, éditions du Cerf, 1994, 4 volumes, lettre du 22 janvier 1834.

17 Mère Javouhey envisageait un séminaire dans le village, car elle prévoyait d'y poursuivre son projet de formation d'un clergé noir, déjà engagé en métropole et dont la conséquence fut l'ordination des trois premiers prêtres noirs français.

18 C'est seulement au début des années 1840 que l'idée d'une abolition immédiate se développe, y compris pour Victor Schoelcher qui la fait sienne à cette époque.

19 Exigence passablement équivoque, puisque l'on attendait la preuve de l'« utilité » des Noirs pour justifier leur affranchissement.

20 *Correspondance d'Anne-Marie Javouhey, op. cit.* , lettre au ministre de la Marine et des Colonies, 1er mars 1841.

21 Ancêtre de l'actuelle mairie.

22 Le rocou est un colorant rouge orange extrait des graines du rocouyer, arbrisseau d'Amérique centrale, longtemps cultivé par les habitants de Guyane.

23 La colonie était subdivisée en circonscriptions appelées « quartiers ». L'établissement de Mana, à la fin du monopole des sœurs, devint un quartier de la colonie.

24 Décision du 19 août 1854, communiquée au ministre par dépêche du 13 septembre 1854, CAOM/FM/SG/GUY61/F5 (21)

25 Dans son *Exposé des moyens de mettre en valeur et d'administrer la Guyane*, Daniel Lescallier prônait la colonisation par le bagne dans la région de la Mana. Fonctionnaire de la marine, Lescallier avait exercé la fonction d'ordonnateur de la Guyane de 1785 à 1788. Sur Lescallier et la Guyane, voir Yves Bénot, *La Guyane sous la Révolution*, Kourou, éditions Ibis rouge, 1997, 222 p.

26 Note préparatoire à la dépêche ministérielle du 18 mai 1854, CAOM/FM/SG/GUY61/ F5 (21).

27 Dépêche ministérielle du 18 mai 1854 au gouverneur de Guyane, CAOM/FM/SG/ GUY61/F5 (21).

28 Les Noirs n'étaient pas rebelles au travail, mais ils cultivaient avant tout des cultures vivrières pour lesquelles ils avaient un intérêt direct. Les cultures coloniales comme le sucre, le café ou le rocou non seulement ne leur rapportaient rien, mais ressuscitaient en eux le douloureux souvenir de la condition d'esclave. Pour des raisons à la fois matérielles et psychologiques, ils rejetaient donc ces cultures avec force, ce qui leur valait le qualificatif de « paresseux » ou d'« oisif » de la part des esclavagistes.

29 Le carbet est l'habitat traditionnel indien, sorte de préau recouvert d'un toit de feuillage.

30 Dépêche du gouverneur Layrle au ministre de la Marine et des Colonies du 6 octobre 1843, CAOM/FM/SG/GUY61/F5 (21). Il est à noter que cette petite enclave choqua beaucoup plus que celle, pourtant sans commune mesure, de l'établissement pénitentiaire du Maroni que son administration n'abandonna pas sans résistance à la fin du bagne (voir l'article de Xavier Dectot, « Le pénitencier, le maire et le préfet. Le rôle du préfet et des administrations centrales dans la transformation de la commune pénitentiaire de Saint-Laurent-du-Maroni en commune de plein exercice », in *Cinquantenaire de la création de Saint-Laurent-du-Maroni*, 1949-1999, Actes du Colloque des 9-11 novembre 1999, Saint-Laurent-du-Maroni, 2000, p. 123-143).

31 Serge Mam Lam Fouck, *Histoire générale de la Guyane française*, Paris, éditions Ibis rouge/Presses universitaires créoles/GEREC, 1996, 262 p. , p. 73

32 Cité par Michel Pierre dans *Bagnards — La terre de la grande punition, op. cit.* , p. 33.

33 Catherine Duprat, *Pour l'amour de l'humanité. Le temps des philanthropes*, Paris, éditions du Comité des travaux historiques et scientifiques, 1993, 485 p. , p. XVIII.

34 Catherine Duprat, *Usages et pratiques de la philanthropie, pauvreté, action sociale et lien social, à Paris, au cours du premier XIXe siècle*, Paris, éditions du Comité d'histoire de la Sécurité sociale, 1996, 2 volumes, 1393 p. , p. 890.

35 Cité par Catherine Duprat, *op. cit.* , p. 890.

36 Annonciatrices du libéralisme triomphant sont à cet égard les réticences à la loi du 22 mars 1841 sur le travail des enfants, loi importante mais réduite ensuite à la plus grande inefficacité par ses modalités d'application.

37 Minutes des séances du conseil privé, du conseil colonial, rapports et dépêches des administrateurs : on ne compte plus les textes où les Africains sont calomniés de la sorte. Les Indiens ne sont pas épargnés non plus, quoique moins souvent, ce qui tient à leur place marginale dans les préoccupations coloniales.

38 Les registres du conseil privé signalent plus de vingt « nations » parmi les fondateurs de Mana. Il faut bien noter que, d'arrivée récente, il s'agissait de personnes encore peu familiarisées avec le créole et qui parlaient des langues différentes.

39 Cité par Michel Pierre dans *Bagnards – La terre de la grande punition*, *op. cit.* , p. 32.

40 *Correspondance d'Anne-Marie Javouhey*, *op. cit.* , lettre au ministre de la Marine et des Colonies, 26 juin 1841.

41 Catherine Duprat reconnaît dans le ton de ces paroles celui de Lamartine. *Cf. Usages et pratiques de la philanthropie*, *op. cit.* , p. 562.

42 Albert Londres, *Au bagne, op. cit.* , p. 96. À propos de la sélection : « Quand un convoi arrive : allez ! tous au chenil, et que les plus pourris pourrissent les autres. Le résultat est obtenu, Monsieur le Ministre, il n'y faut pas un an. »
43 *Ibid.* , p. 55.
44 Article 1er : « La République française reconnaît que la traite négrière transatlantique ainsi que la traite dans l'océan Indien, d'une part, et l'esclavage, d'autre part, perpétrés, à partir du XVe siècle, aux Amériques et aux Caraïbes, dans l'océan Indien et en Europe contre les populations africaines, amérindiennes, malgaches et indiennes, constituent un crime contre l'humanité. »
45 La « Terre sans mal » est un mythe des peuples guarani.
46 *Correspondance d'Anne-Marie Javouhey, op. cit.* , lettre au ministre de la Marine et des Colonies, 10 avril 1838.

3/ 1/ 5) هايتي: من الهيمنة الفرنسية إلى الإمبريالية الأمريكية (229-240)

* Texte traduit à partir de l'anglais : « Haiti, the Shift from French Hegemony to the American Sphere of Influence at the Beginning of the XXth Century : the Conjoncture of 1910-1911 », in *The Carribean Yearbook of International Relations*, éd. par Leslie Manigat, Leyden, Mouton, 1976, p. 188-215.
1 La doctrine de Monroe s'opposait à toute intervention européenne dans les affaires du continent américain.

3/ 1/ 6) ملحق: الأيديولوجيا والحركات السياسية في هايتي (241-244)

* David Nicholls, *Annales ESC.* , n° 4, juillet-août, Paris, Armand Colin-Éditions de l'EHESS, 1975, p. 655-657; 662, 663, 665.
1 G. -S. Jean-Baptiste, *L'Attitude de la presse port-au-princienne sous l'occupation américaine 1915-1926*, thèse non publiée, faculté d'ethnologie, Université d'État, Haïti, 1968.
2 *En posant des jalons*, I, Port-au-Prince, 1939, p. 41.
3 *Ibid.* , I, p. 153.
4 Dantès Bellegarde, « La race n'existe pas », *La Phalange*, 1er avril 1939, et « La nation haïtienne », *La Phalange*, 22 avril 1939.
5 Dantès Bellegarde, « Vaudou et civilisation chrétienne », *La Phalange*, 27 mai 1939.
6 *Haïti et ses problèmes*, Montréal, 1942, p. 95.

3/ 2/ 1) الاستعمار في جزر الهند الهولندية (الشرقية) (247-276)

1 *Guide officiel de l'Exposition coloniale internationale*, Paris, 1931, p. 133.
2 Pour une étude du colonialisme au Surinam et aux Antilles néerlandaises, consulter l'ouvrage de G. Van de Louw et B. Verstraete, *L'Émancipation dans la littérature néerlandophone des Caraïbes*, Lille, Université Lille III – La maison Coornhert, 1997.
3 Cette expression célèbre est de l'écrivain Multatuli, *Max Havelaar ou les ventes de café de la Compagnie commerciale des Pays-Bas*, Arles, Actes Sud, 1991 pour la traduction (1860), p. 397.
4 Ces marchands faisaient également le commerce de l'opium, en provenance du Bengale surtout, de l'or, de l'argent, de l'étain, de porcelaines et d'éléphants.
5 Louis-Antoine de Bougainville, *Voyage autour du monde*, Paris, Gallimard, 1982 pour l'établissement du texte, la modernisation de la graphie, la préface et le dossier.
6 L'empire Mataram s'étendait de Bandung jusqu'à la quasi-extrémité est de Java, soit les deux tiers de l'île. Les principales villes de cette région étaient Surakarta (Solo) et Yogjakarta.
7 Denys Lombard, article « Indonésie-Histoire », Encyclopédie Universalis, p. 202.
8 Auteur d'un traité remarquable sur Java, *The History of Java*, 1817.
9 Denys Lombard, article « Indonésie-Histoire », *op. cit.*
10 F. Colombijn : « The Javanese Model as Basis for Nineteenth Century Colonial Policy in West Sumatra », *A Journal of Indonesian Human Ecology*, Depok, 3, 1995, p. 32-33.
11 Coffea arabica et Coffea liberica furent remplacés par le Coffea robusta en 1901, plus résistant aux maladies.
12 En voici les principaux : insurrection à Amboine, aux Moluques, en 1817 ; la guerre des Padri de 1821 à 1838 et la guerre de Jambi de 1858 à 1907 à Sumatra ; la rébellion de

Palembang en 1848 et la rébellion de Lampung de 1825 à 1856 à Sumatra ; la guerre de Java (soulèvement de Diponegoro) de 1825 à 1830 ; la guerre de Bali de 1846 à 1849 ; la guerre de Florès en 1846 ; la guerre de Kongsi de 1850 à 1854 et la guerre de Benjarmasin de 1859 à 1906 à Bornéo.

13 La dénomination KNIL ou Koninklijk Nederlands-Indisch Leger (Armée royale des Indes néerlandaises), plus connue aujourd'hui, fut adoptée en fait en 1933.

14 Pour une description de la noblesse javanaise, consulter l'article de Romain Butrand : « La rencontre coloniale, une affaire de mœurs ? L'aristocratie de Java face au pouvoir hollandais à la fin du XIX[e] siècle » *in Genèse*, n° 43, juin 2001, p. 32-52.

15 Pierre Gonnaud, *La Colonisation hollandaise à Java*, Paris, Augustin Challamel, 1905, p. 447.

16 Pierre Gonnaud, *op. cit.* , p. 548.

17 G. Bousquet, *La Politique musulmane et coloniale des Pays-Bas*, Paul Hartmann, 1954, p. 128-129.

18 *Ibid.* , p. 129.

19 J. Chailly-Bert, *Java et ses habitants*, Paris, Armand Colin, 1900, p. 207-208.

20 Denys Lombard, *Le Carrefour javanais : Essai d'une histoire globale*, vol. I, Paris, EHESS, 1990, p. 88 (*cf.* également BKI XI, 1863, p. 295).

21 Roger Vailland, *Borobudur, Voyage à Bali, Java et autres îles*, Paris, éditions Kailash, 1996, p. 75-76.

22 S. Kalff, *De slavernij in Oost-Indië*, Baarn, Hollandia-Drukkerij, 1920, p. 33.

23 Multatuli, *Havelaar op. cit.* , p. 396-397. (NDLR.)

24 Le soundanais est une langue de Java, au même titre que l'alfour, le bouguinais, le batak. (NDLR.)

25 En 1850, la population des Indes comprenait 250 000 Chinois.

26 Marie-Thérèse Gadala, *Fleurs océaniennes, Java-Bali*, Paris, Les Presses françaises, 1938, p. 48.

27 S. H. Alatas, *The Myth of the Lazy Native*, Londres, Krank Cass, 1977, p. 61.

28 Paris, Gallimard, 1980, p. 223.

29 Autre orthographe pour Acéens : *Atjehens*

30 Edgar du Perron, *op. cit.* , p. 385.

31 Tjing-tjang : larder de coups de couteau, couper en morceaux et mutiler.

32 Edgar du Perron, *op. cit.* , p. 386.

33 Récit de la bataille de Tjakra Negara à Lombok par Hendrikus Colijn, 1894. J. de Bruijn. H. Colijn, *De slag om Tjakra Negara. Een verslag in drie brieven*. Amsterdam, VU Uitgeverij, 1998.

34 Vicki Baum, *Sang et volupté à Bali*, Paris, Stock, Le Livre de poche, 1966, p. 495. (NDLR.)

35 Pierre Gonnaud, *La Colonisation hollandaise à Java*, *op. cit.* , p. 557.

36 J. Chailly-Bert, *Java et ses habitants*, Paris, Armand Colin, 1900, p. 95.

37 Pramoedya Ananta Toer, *La vie n'est pas une foire nocturne*, Paris, Gallimard, 1993, p. 80.

38 Raymond Westerling, *Mes aventures en Indonésie*, DR, p. 195-196. (NDLR.)

39 D'autres chiffres parlent de 6 200 morts.

40 *Tempo* vient du portugais et signifie *temps*. *Doeloe* ou *dahoeloe*, du malais, et signifie « passé ». Il s'agit tout simplement du *bon vieux temps*. Depuis la réforme de l'orthographe en Indonésie, cette expression s'écrit aujourd'hui *Tempo Dulu*.

41 Adriaan Van Dis, *Les Dunes coloniales*, Arles, Actes Sud, p. 100. (NDLR.)

42 La situation a aujourd'hui bien changé. Les études coloniales ont été remises à l'honneur aux Pays-Bas.

43 H. L. Wesseling, « Fin des empires, fin des nations ? », *in* Pim den Boer et Willem Frijhoff (rééd.), *Lieux de mémoire et identités nationales*, Amsterdam, Amsterdam University Press, 1993, p. 281.

44 H. L. Wesseling, « Fin des empires, fin des nations ? », article cité, p. 281-282.

45 Pour évaluer de manière plus précise l'importance de ces réalisations néerlandaises en Indonésie, consulter ; Thomas Beaufils, « Des polders sous l'Équateur. L'héritage spatial des Néerlandais en Insulinde » *in* P. Pelletier et C. Taillard, « Identités territoriales en Asie orientale », *in Nouvelles Organisations régionales en Asie orientale*, Paris, 2003.

3/ 2/ 2) الهند: القرن الاستعماري الأول (277-310)

1 E. Stokes, *The Peasant Armed . The Indian Rebellion of 1857*, Oxford, Clarendon Press, 1986.

2 Les planteurs d'indigo ont commencé à opérer au Bengale en 1777. (NDLR.)

3 Statue de Pallas (Minerve) qui protégeait la ville de Troie contre tout agresseur. (NDLR.)

3/ 2/ 3) ملحق : صراعات المقاومة في الهند المستعمَرة (311-314)

1 V. G. Kiernan, *European Empires from Conquest to Collapse 1851-1960*, Leicester, Leicester University Press, 1982, p. 140.
2 R. Luraghi, *Histoire du colonialisme, des grandes découvertes aux mouvements d'indépendance*, Turin, UTET, trad. fr. Gérard & Co, Verviers, p. 10.
3 R. Luraghi, *op. cit.* , p. 14.
4 J. -P. Sartre, *Situations*, V : *Colonialisme et néocolonialisme*, Paris, Gallimard, NRF, 1964, p. 181.
5 Voir *supra* l'article de Jacques Pouchepadass, « L'Inde : le premier siècle colonial ».
6 Luraghi, *op. cit.* , p. 135.
7 Voir *supra* l'article de Jacques Pouchepadass, « L'Inde : le premier siècle colonial ».
8 C. Markovits, *L'Asie orientale* (sous la direction de Rotermund), Paris, Nouvelle Clio, 1999, p. 424.
9 Roy (Ram Mohan — 1772-1833) est un réformateur religieux et un homme politique issu d'une famille brahmane. Linguiste émérite en anglais, persan, arabe, sanskrit, il fut employé de 1804 à 1815 dans l'administration de l'East India Company. Il étudia les textes sacrés de diverses religions et combattit ardemment les défauts de la société indienne de son temps (adversaire de la pratique de l'immolation des veuves, *sati*, sur le bûcher funéraire de leur mari). Ce « père » de l'Inde moderne fonda en 1828 le Brâhma-Samâj, mouvement par lequel il pensait pouvoir faire passer l'Inde du Moyen Âge à l'âge moderne, tout en lui permettant de conserver son esprit traditionnel, grâce à l'éducation à l'occidentale.
10 À propos du massacre d'Amritsar, Salman Rushdie (*Patries imaginaires*, Paris, Christian Bourgois, 1993, p. 115) commente ainsi l'épisode : « En 1919, au Pendjab, les Britanniques étaient paniqués. Ils avaient peur d'une seconde émeute indienne (après la Grande Rébellion de 1857) [...]. La cour martiale a peut-être condamné Dyer, mais pas les colonialistes. Il avait donné une leçon aux métèques ; c'était un héros. Et quand il est rentré en Angleterre, il a reçu un accueil de héros. On a réuni des fonds dans le public et on en a fait un homme riche. Tagore, dégoûté par la réaction des Britanniques devant ce massacre, a renoncé à son titre de noblesse. »
11 Subhas Chandra Bose, en rupture avec Gandhi et Nehru, et qui avait cherché sans succès un appui auprès de Hitler à la cause de l'indépendance de l'Inde, se rallia aux Japonais et réussit à enrôler dans une armée improvisée un tiers des prisonniers indiens capturés par les Japonais en Malaisie et à Singapour, lors de la débâcle de 1942, soit environ 20 000 hommes.

(suite) Ils participèrent en 1944, aux côtés des troupes nippones, à une tentative d'invasion de l'Assam, opération de diversion lancée par l'état-major japonais pour retarder l'attaque alliée sur la Birmanie. Ce fut un fiasco militaire mais aussi une avancée au plan symbolique car les soldats perdus de Bose bénéficièrent de la sympathie d'une partie de l'opinion publique indienne (*Cf.* Markovits, « Le mouvement national et la décolonisation de l'Inde (1919-1947) », *Historiens et géographes : Dossier Inde*, 1989, p. 233).
12 Jinnah, Muhammad Ali, homme d'État musulman chiite (1876-1948), dirigeant de la Ligue musulmane et partisan de la partition. Il fut après celle-ci, en 1947, le fondateur du nouvel État du Pakistan.
13 *Cf.* C. Markovits, *op. cit.* , p. 236.
14 D'après P. D. Curtin, *Death by Migration. Europe's Encounter with the Tropical World in the Nineteenth Century*, Cambridge, Cambridge University Press, 1989.
15 B. Etemad, *La Possession du monde : poids et mesures de la colonisation*, Paris, éditions Complexe, 2000, p. 34.
16 F. Braudel, *Civilisation matérielle, économie, capitalisme* XV^e^-XVIII^e^, t. 3 : *Le Temps du monde*, Paris, Armand Colin, 1979, p. 421.
17 *Cf.* L. E. Davis et R. A. Huttenback, *Mammon and the Pursuit of Empire. The Political Economy of British Empire, 1860-1912*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, p. 154-156.
18 B. Etemad, *op. cit.* , p. 146.
19 K. Davis, *The Population of India and Pakistan*, Princeton, Princeton University Press, 1951, p. 4-7.
20 R. Lardinois, « Les famines en Inde : la colonisation en question », *L'Histoire*, n° 139, 1990, p. 35.
21 *Ibid.*
22 Publiciste et journaliste nationaliste d'origine parsie (1825-1917), il fut membre du Parlement de 1892 à 1895 et écrivit plusieurs ouvrages politiques exposant les doléances des Indiens.
23 R. Lardinois, *op. cit.* , p 37.
24 R. Lardinois, *op. cit.* , p. 38.
25 *Ibid.* , p. 39.
26 Mike Davis, *Late Victorian...*, Londres, New York, Verso, 2001, p. 141.

27 Cité *in* Davis, *op. cit.* , p. 147.
28 *Ghats* : « Marches » : nom donné aux rebords ouest et est du plateau du Deccan et qui déterminent, entre eux et la mer, d'étroites bandes côtières.
29 M. Davis, *op. cit.* , p. 152.
30 *Ibid.* , p. 164.
31 M. Fourcade, « Les dénommées tribus criminelles de l'Inde britannique : violence coloniale, violence traditionnelle », *Purushartha*, 16 : *Violences et non-violences en Inde*, Paris, éd. de l'EHESS, 1994, p. 187.
32 G. Shankar, *Born Criminals*, Varanasi, Kishor Vidya Niketan, 1979, p. 61.
33 J. Pouchepadass, « Délinquance de fonction et marginalisation coloniale : les tribus criminelles dans l'Inde britannique, *in* (collectif) *Les Marginaux et les exclus dans l'Histoire*, Paris, Plon, 1979, p. 130.
34 B. Cohn, « Notes on the Study of Indian Society and Culture », *in* M. Singh et B. Cohn, *Structure and Change in Indian Society*, Chicago, J. L. Aldine.
35 *Ibid.* , p. 5-6, 78.
36 Cité *in* A. A. Yang, *Crime and Criminality in British India*, Tucson, University of Arizona Press, 1985, 144, n° 25.
37 S. Nigam, « Disciplining and Policing the Criminal by Birth. Part 2 : The Devlopment of Disciplinary System 1871-1900 », *The Indian Economic and Social History Review*, 27 (3), 1990, p. 257-287.
38 J. Pouchepadass, *op. cit.* , p. 149.
39 Marie-Claude Mahias, « Le tabac et l'opium en Inde : leur rôle dans l'histoire des Nilgiri », *in* A. Hubert et P. Le Failler, *Opiums : les plantes du plaisir et de la convivialité en Asie*, Paris, L'Harmattan, 2000, p. 216.
40 *Ibid.* , p. 217.
41 J. Pouchepadass, « L'opium », in *Paysans de la plaine du Gange : le district de Champaran 1860-1950*, Paris, École française d'Extrême-Orient (« EFEO » CLVII), 1989, p. 458.
42 R. Darnton, « Un-British Activities », *The New York Review of Books*, 12 avril 2001, VIII (6), p. 84-88.
43 En hindi, ce terme qualifie un employé de bureau indien et aussi une personne instruite, un gentilhomme. C'est également le terme d'adresse consacré pour le père, l'homme respectable, d'un certain rang. Dans le contexte de l'article, il signifie plutôt un produit du système du Raj, un peu verbeux, à la fois odieux aux Anglais et à ses propres compatriotes.
44 Ce concept est proposé par l'anthropologue indien M. N. Şrinivas pour désigner principalement la tendance des inférieurs à imiter les brahmanes dans l'espoir d'améliorer leur statut. Plus généralement, le terme se rapporte au(x) processus d'ascension sociale.
45 R. Darnton, *op. cit.* , p. 87.
46 Cité *in* Darnton, *op. cit.* , p. 88.
47 E. Said, *Culture et impérialisme*, trad. fr. , Paris, Fayard, 2000 (éd. originale 1993), p. 13.
48 Les *Subaltern Studies* désignent le regroupement d'historiens indiens qui, depuis vingt ans, étudient les subalternes, c'est-à-dire les groupes de « rang inférieur » qui subissent l'hégémonie des classes dirigeantes, et dont la revue, *Subaltern Studies*, a connu une dizaine de livraisons. L'expression de subalterne (ou subordonné) est empruntée à Antonio Gramsci et renvoie aussi bien aux rapports de pouvoir sur les plans idéologique et culturel qu'à la paysannerie.
49 J. Pouchepadass, « Les Subaltern Studies ou la critique postcoloniale de la modernité », *L'Homme*, 156 : *Intellectuels en diaspora et théories nomades*, Paris, éd. de l'EHESS, 2001, p. 172.
50 M. Gaborieau, « Identités musulmanes, orientalisme, ethnographie. Faut-il réhabiliter les auteurs coloniaux ? », Purushartha, 22 : *La Question identitaire en Asie du Sud*, Paris, éd. de l'EHESS, 2001, p. 88.
51 E. Said, *op. cit.* , p. 23.
52 S. Rushdie, *Patries imaginaires*, trad. fr. Paris, Christian Bourgois, 1993 (éd. originale 1991), p. 146.
53 Cité *in* H. Arendt, *La Crise de la culture. Huit exercices de pensée politique*, Paris, Gallimard, 1972, p. 20.

3/ 2/ 4) البريطانيون في الهند..... (315-350)

1 V. G. Kiernan, *European Empires from Conquest to Collapse 1851-1960*, Leicester, Leicester University Press, 1982, p. 140.
2 R. Luraghi, *Histoire du colonialisme, des grandes découvertes aux mouvements d'indépendance*, Turin, UTET, trad. fr. Gérard & Co, Verviers, p. 10.
3 R. Luraghi, *op. cit.*, p. 14.

4 J.-P. Sartre, *Situations*, V : *Colonialisme et néocolonialisme*, Paris, Gallimard, NRF, 1964, p. 181.
5 Voir *supra* l'article de Jacques Pouchepadass, « L'Inde : le premier siècle colonial ».
6 Luraghi, *op. cit.*, p. 135.
7 Voir *supra* l'article de Jacques Pouchepadass, « L'Inde : le premier siècle colonial ».
8 C. Markovits, *L'Asie orientale* (sous la direction de Rotermund), Paris, Nouvelle Clio, 1999, p. 424.
9 Roy (Ram Mohan — 1772-1833) est un réformateur religieux et un homme politique issu d'une famille brahmane. Linguiste émérite en anglais, persan, arabe, sanskrit, il fut employé de 1804 à 1815 dans l'administration de l'East India Company. Il étudia les textes sacrés de diverses religions et combattit ardemment les défauts de la société indienne de son temps (adversaire de la pratique de l'immolation des veuves, *sati*, sur le bûcher funéraire de leur mari). Ce « père » de l'Inde moderne fonda en 1828 le Brâhma-Samâj, mouvement par lequel il pensait pouvoir faire passer l'Inde du Moyen Âge à l'âge moderne, tout en lui permettant de conserver son esprit traditionnel, grâce à l'éducation à l'occidentale.
10 À propos du massacre d'Amritsar, Salman Rushdie (*Patries imaginaires*, Paris, Christian Bourgois, 1993, p. 115) commente ainsi l'épisode : « En 1919, au Pendjab, les Britanniques étaient paniqués. Ils avaient peur d'une seconde émeute indienne (après la Grande Rébellion de 1857) [...]. La cour martiale a peut-être condamné Dyer, mais pas les colonialistes. Il avait donné une leçon aux "métèques" ; c'était un héros. Et quand il est rentré en Angleterre, il a reçu un accueil de héros. On a réuni des fonds dans le public et on en a fait un homme riche. Tagore, dégoûté par la réaction des Britanniques devant ce massacre, a renoncé à son titre de noblesse. »
11 Subhas Chandra Bose, en rupture avec Gandhi et Nehru, et qui avait cherché sans succès un appui auprès de Hitler à la cause de l'indépendance de l'Inde, se rallia aux Japonais et réussit à enrôler dans une armée improvisée un tiers des prisonniers indiens capturés par les Japonais en Malaisie et à Singapour, lors de la débâcle de 1942, soit environ 20 000 hommes.

(suite) Ils participèrent en 1944, aux côtés des troupes nippones, à une tentative d'invasion de l'Assam, opération de diversion lancée par l'état-major japonais pour retarder l'attaque alliée sur la Birmanie. Ce fut un fiasco militaire mais aussi une avancée au plan symbolique car les soldats perdus de Bose bénéficièrent de la sympathie d'une partie de l'opinion publique indienne (*Cf.* Markovits, « Le mouvement national et la décolonisation de l'Inde (1919-1947) », *Historiens et géographes : Dossier Inde*, 1989, p. 233).
12 Jinnah, Muhammad Ali, homme d'État musulman chiite (1876-1948), dirigeant de la Ligue musulmane et partisan de la partition. Il fut après celle-ci, en 1947, le fondateur du nouvel État du Pakistan.
13 *Cf.* C. Markovits, *op. cit.*, p. 236.
14 D'après P. D. Curtin, *Death by Migration. Europe's Encounter with the Tropical World in the Nineteenth Century*, Cambridge, Cambridge University Press, 1989.
15 B. Etemad, *La Possession du monde : poids et mesures de la colonisation*, Paris, éditions Complexe, 2000, p. 34.
16 F. Braudel, *Civilisation matérielle, économie, capitalisme* XV^e-XVIII^e, t. 3 : *Le Temps du monde*, Paris, Armand Colin, 1979, p. 421.
17 *Cf.* L.E. Davis et R.A. Huttenback, *Mammon and the Pursuit of Empire. The Political Economy of British Empire, 1860-1912*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, p. 154-156.
18 B. Etemad, *op. cit.*, p. 146.
19 K. Davis, *The Population of India and Pakistan*, Princeton, Princeton University Press, 1951, p. 4-7.
20 R. Lardinois, « Les famines en Inde : la colonisation en question », *L'Histoire*, n° 139, 1990, p. 35.
21 *Ibid.*
22 Publiciste et journaliste nationaliste d'origine parsie (1825-1917), il fut membre du Parlement de 1892 à 1895 et écrivit plusieurs ouvrages politiques exposant les doléances des Indiens.
23 R. Lardinois, *op. cit.*, p 37.
24 R. Lardinois, *op. cit.*, p. 38.
25 *Ibid.*, p. 39.
26 Mike Davis, *Late Victorian...*, Londres, New York, Verso, 2001, p. 141.
27 Cité *in* Davis, *op. cit.*, p. 147.
28 *Ghats* : « Marches » : nom donné aux rebords ouest et est du plateau du Deccan et qui déterminent, entre eux et la mer, d'étroites bandes côtières.

29 M. Davis, *op. cit.*, p. 152.
30 *Ibid.*, p. 164.
31 M. Fourcade, « Les dénommées "tribus criminelles" de l'Inde britannique : violence coloniale, violence traditionnelle », *Purushartha*, 16 : *Violences et non-violences en Inde*, Paris, éd. de l'EHESS, 1994, p. 187.
32 G. Shankar, *Born Criminals*, Varanasi, Kishor Vidya Niketan, 1979, p. 61.
33 J. Pouchepadass, « Délinquance de fonction et marginalisation coloniale : les "tribus criminelles" dans l'Inde britannique, *in* (collectif) *Les Marginaux et les exclus dans l'Histoire*, Paris, Plon, 1979, p. 130.
34 B. Cohn, « Notes on the Study of Indian Society and Culture », *in* M. Singh et B. Cohn, *Structure and Change in Indian Society*, Chicago, J. L. Aldine.
35 *Ibid.*, p. 5-6, 78.
36 Cité *in* A. A. Yang, *Crime and Criminality in British India*, Tucson, University of Arizona Press, 1985, 144, n° 25.
37 S. Nigam, « Disciplining and Policing the "Criminal by Birth". Part 2 : The Devlopment of Disciplinary System 1871-1900 », *The Indian Economic and Social History Review*, 27 (3), 1990, p. 257-287.
38 J. Pouchepadass, *op. cit.*, p. 149.
39 Marie-Claude Mahias, « Le tabac et l'opium en Inde : leur rôle dans l'histoire des Nilgiri », *in* A. Hubert et P. Le Failler, *Opiums : les plantes du plaisir et de la convivialité en Asie*, Paris, L'Harmattan, 2000, p. 216.
40 *Ibid.*, p. 217.
41 J. Pouchepadass, « L'opium », in *Paysans de la plaine du Gange : le district de Champaran 1860-1950*, Paris, École française d'Extrême-Orient (« EFEO » CLVII), 1989, p. 458.
42 R. Darnton, « Un-British Activities », *The New York Review of Books*, 12 avril 2001, VIII (6), p. 84-88.
43 En hindi, ce terme qualifie un employé de bureau indien et aussi une personne instruite, un gentilhomme. C'est également le terme d'adresse consacré pour le père, l'homme respectable, d'un certain rang. Dans le contexte de l'article, il signifie plutôt un produit du système du Raj, un peu verbeux, à la fois odieux aux Anglais et à ses propres compatriotes.
44 Ce concept est proposé par l'anthropologue indien M. N. Srinivas pour désigner principalement la tendance des inférieurs à imiter les brahmanes dans l'espoir d'améliorer leur statut. Plus généralement, le terme se rapporte au(x) processus d'ascension sociale.
45 R. Darnton, *op. cit.*, p. 87.
46 Cité *in* Darnton, *op. cit.*, p. 88.
47 E. Said, *Culture et impérialisme*, trad. fr., Paris, Fayard, 2000 (éd. originale 1993), p. 13.
48 Les *Subaltern Studies* désignent le regroupement d'historiens indiens qui, depuis vingt ans, étudient les subalternes, c'est-à-dire les groupes de « rang inférieur » qui subissent l'hégémonie des classes dirigeantes, et dont la revue, *Subaltern Studies*, a connu une dizaine de livraisons. L'expression de subalterne (ou subordonné) est empruntée à Antonio Gramsci et renvoie aussi bien aux rapports de pouvoir sur les plans idéologique et culturel qu'à la paysannerie.
49 J. Pouchepadass, « Les Subaltern Studies ou la critique postcoloniale de la modernité », *L'Homme*, 156 : *Intellectuels en diaspora et théories nomades*, Paris, éd. de l'EHESS, 2001, p. 172.
50 M. Gaborieau, « Identités musulmanes, orientalisme, ethnographie. Faut-il réhabiliter les auteurs coloniaux ? », Purushartha, 22 : *La Question identitaire en Asie du Sud*, Paris, éd. de l'EHESS, 2001, p. 88.
51 E. Said, *op. cit.*, p. 23.
52 S. Rushdie, *Patries imaginaires*, trad. fr. Paris, Christian Bourgois, 1993 (éd. originale 1991), p. 146.
53 Cité *in* H. Arendt, *La Crise de la culture. Huit exercices de pensée politique*, Paris, Gallimard, 1972, p. 20.

3/ 2/ 5) ملحق: وجهة نظر المضادين للاستعمار من شتى الآراء (351-362)

Andrée Viollis (1879-1950), écrivain et journaliste, a été codirectrice de *Vendredi* (1935-1938). Cet hebdomadaire représentait la tendance du Front populaire proche du Parti

communiste. Après la disparition de *Vendredi* en 1938, elle rejoignit *La Lumière*, hebdomadaire de gauche, en même temps que L. Martin-Chauffier et A. Wurmser. A la Libération, elle se retrouva aux côtés des communistes.

2 André Chaumet est un correspondant du *Weltdienst* dès 1935, salarié du DNB (agence de presse officielle allemande), créature avérée de la *Propaganda Abteilung*, suspect des plus douteuses accointances. Pour plus de détails sur le personnage, on lira avec profit le livre de Pascal Ory, *Les Collaborateurs 1940-1945*, Paris, Le Seuil, 1976, d'où sont tirées ces informations.

3 L'éditeur Jean Renard a fondé les éditions Jean Renard en octobre 1937. Mobilisé en 1939, il est fait prisonnier en juin 1940 et libéré seulement en février 1942. Le 17 novembre 1945, en cour de justice, il est accusé d'intelligences avec l'ennemi. On lui reproche, dans les 138 titres publiés par sa maison entre 1940 et 1944, 19 livres antisémites, antimaçonniques, antibritanniques et proallemands entre 1941 et 1943. Au procès, les conclusions de l'exposé sont les suivantes : « A son retour, il a publié des ouvrages proallemands mais a ensuite abandonné cette voie au bout de quelques mois. Il a procédé personnellement à la destruction matérielle de nombreux exemplaires des ouvrages proallemands, réduisant ainsi leur diffusion. Ce geste onéreux pour la société a donc corrigé, dans une certaine mesure, la faute initiale. » Ainsi a-t-on estimé qu'il n'y avait pas lieu à poursuite judiciaire, mais à un simple blâme professionnel, et la cour ordonne le classement (*cf.* Fouché Pascal, *L'Édition française sous l'Occupation, 1940-1944*, Paris, Bibliothèque française contemporaine de l'université Paris-VII, 1987, p. 115).

4 Littéralement : détenteurs du sol ; propriétaires terriens.

5 Marchands et prêteurs villageois.

6 Thomas Johnstone, membre du Parlement, et John F. Sime, secrétaire du Syndicat des ouvriers de l'industrie du jute et du chanvre pour le district de Dundee.

3/ 2/ 6) الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية (363-382)

1 J'utilise le mot Vietnam (le Sud des Viêt) qui désignait le royaume qui s'étendait au XIX[e] siècle de la porte de Chine à la pointe de Ca Mau. C'est ainsi que l'empereur Gia Long avait baptisé son pays. Les monarques qui le précédèrent l'appelaient Dai Viêt (le Grand Viêt). Minh Mang, qui succéda à Gia Long en 1820, renomma le pays Dai Nam (le Grand Sud), mais cette appellation n'arriva pas à supplanter la précédente dans l'usage courant. Les Français utilisèrent le mot An Nam (Sud pacifié) que les Chinois employaient couramment pour rappeler que « pendant mille ans, le Nan Yue (Nam Viêt ou Viêt du Sud) fut une marche méridionale du Céleste Empire ». En reprenant cette appellation, les Français signifiaient qu'ils succédaient au « suzerain » précédent, d'autant que le roi Tu Duc avait fait appel à l'empereur de Chine contre les Français. Les nouveaux maîtres firent plus en réduisant le royaume d'Annam à la portion congrue : la partie centrale du royaume. Le Nord et le Sud, baptisés respectivement Tonkin et Cochinchine, furent soustraits à l'autorité (toute théorique) du monarque « protégé ».

2 Séance du 10 décembre 1883.

3 Cité par J. -M. Gaillard, *Jules Ferry*, Paris, 1989, chap. 6, p. 585.

C'est à la Chambre des députés, le 28 juillet 1885, que Ferry présenta un exposé global des mobiles en même temps qu'une légitimation de l'expansion coloniale. *Cf. Les Constructeurs de la France d'outre-mer*, anthologie par R. Delavignette et C. -A. Julien, Paris, 1945, p. 292-298.

4 P. Doumer, *Indochine française (Souvenirs)*, s. d. , cité par P. Ajalbert, *L'Indochine par les Français*, une anthologie, Paris, 1931.

Dans le passage souligné, Doumer reprend une idée reçue chez les Français selon laquelle le seigneur Nguyên Phuoc Anh (le futur empereur Gia Long) reconquit son domaine méridional, puis s'empara de tout le pays grâce à l'aide de Mgr Pigneau de Béhaine qui recruta des Français, marins, soldats et ingénieurs, pour diriger la flotte et l'armée du prince. Des étrangers (car les Portugais furent plus nombreux que les Français) se virent confier des commandements importants mais jamais les plus élevés. Les rares survivants furent récompensés par des titres honorifiques et des privilèges (voir la biographie de *Mgr Pigneau de Béhaine. Évêque d'Adran, dignitaire de Cochinchine*, par F. Mantienne, MEP, Études et documents 8, 1999). L'affirmation de Doumer est donc fausse, mais elle figure en bonne place dans l'argumentaire de la conquête et de la domination.

5 Guy de Maupassant, revue *Gil Blas*, 11 décembre 1883, cité p. 193-194, in *La France colonisatrice*, coll. « Les reporters de l'histoire », n° 3, Liana Lévi-Sylvie Messinger, 1983. (Texte choisi par Marc Ferro.)

6 Le 18 décembre 1884, la France déclare la guerre à la Chine, qui est intervenue au Tonkin. (NDLR.)

7 Ch. Fourniau, « Politique coloniale et politique mondiale : Doumer et le Yunnan », *in Mélanges en l'honneur de Louis Miège*, Publications de l'université de Provence, 1992, p. 49-72.

8 *Extrême-Asie*, sept. -oct. 1927, p. 146.

9 *Les Constructeurs de la France*..., *op. cit.* , p. 403.

10 « C'est ainsi qu'au moment où j'arrivai à Hanoï il y avait 11 000 coolies réquisitionnés, et le général me demandait, huit jours après, des réquisitions pour 6 000 coolies au moins... », déclara le gouverneur général Constans. Cité par P. Devillers, *Français et Annamites. Partenaires ou ennemis ? 1856-1902*, Paris, 1998, p. 375.

11 Ch. Fourniau, *Annam-Tonkin, 1885-1896. Lettrés et paysans vietnamiens face à la conquête coloniale*, Paris, 1989, p. 22. G. Dreyfus, *Lettres du Tonkin — 1884-1886*, Paris, 2001.

12 Claude Farrère, *Les Civilisés*, Ollendorf, prix Goncourt 1905, réédition Kailash, 1997. (Texte choisi par Marc Ferro.)

13 *Les Constructeurs*..., *op. cit.* , p. 409.

14 Le journaliste Penne-Sieffert cité par Charles Fourniau, *op. cit.* , p. 34-35.

15 Nguyen The Anh, *Monarchie et fait colonial au Vietnam (1875-1925). Le crépuscule d'un ordre traditionnel*, Paris, 1992.

16 R. Dorgelès, *Sur la route mandarine*, Paris, 1925, p. 140

17 N. Sihanouk, *L'Indochine vue de Pékin. Entretiens avec J. Lacouture*, Paris, 1972, p. 27.

18 Extrait du poème d'un anonyme écrit vers 1900, publié dans sa transcription romanisée (*quoc ngu*) dans *Nghien cuu lich su, Recherches historiques*, n° 73, 1965, p. 21-29 ; version anglaise dans *Patterns of Vietnamese Response to Foreign Intervention, 1858-1900*, Yale, 1967, p. 140-151.

19 *Ibid.* , p. 143. Le lettré Phan Chu Trinh dénonçait lui aussi l'attitude servile et les pratiques de prévarication du mandarinat sous le protectorat, mais il ajoutait : « Quel que soit votre rang social, si un Français estime que vous lui avez manqué d'égards, vous êtes impitoyablement châtié même si vous êtes innocent... Ces faits sont communs à tout le Vietnam et provoquent la peur et la colère... » (extrait de sa lettre au gouverneur général Paul Beau, 1908, p. 235, *Anthologie de la littérature vietnamienne*, t. 3, XIX[e] siècle-1945, Hanoi, 1975). Pourtant, Phan Chu Trinh choisit la voie réformiste pour faire évoluer son pays sous l'égide de la France des droits de l'homme.

20 Séance de la Chambre des députés, 28 juillet 1885, cité in *Les Constructeurs de*..., p. 295.

21 Souligné par l'auteur.

22 Centre des Archives d'outre-mer, fonds Service de protection du corps expéditionnaire, 350.

23 *The Cambridge History of Southeast Asia*, vol. II, chap. 1, Cambridge, UK, 1992.

24 Marchand et aventurier dont les principales activités se déroulaient en Chine du Sud. Il voulait obtenir la libre circulation sur le fleuve Rouge et dans ce but il entraîna les Français dans la première expédition militaire au Tonkin en 1873.

25 A. Thomazi, *La Conquête de l'Indochine*, Paris, 1934, p. 114.

26 *Cf.* L. Monnais-Rousselot, *Médecine et colonisation, 1860-1939*, CNRS éditions, 1999, et Trinh Van Thao, *L'École française en Indochine*, Karthala, 1995.

27 Ph. Devillers, *Français et Annamites*..., *op. cit.*

28 SFCT, Rapport annuel 1956.

29 Ch. Robequa, in *L'Évolution économique de l'Indochine française*, Paris, 1939.

30 P. Brocheux, *The Mekong Delta. Ecology, Economy and Revolution, 1860-1960*, Wisconsin-Madison, 1995.

31 CAOM (Centre des archives d'outre-mer), fonds Concessions 11. En 1927, sept demandes de concessions totalisant 27 560 hectares provoquèrent les plaintes de dix-sept villages stieng qui se voyaient enlever l'intégralité de leurs terres. Mêmes plaintes en 1937 (CAOM, fonds Résidence supérieure du Cambodge, 242).

32 CAOM, fonds Agence économique de l'Indochine, 927.

33 Phrase de Doumer citée par H. Guermeur, *Le Régime fiscal de l'Indochine*, Hanoï, 1909, réédition à Paris, L'Harmattan, 1999, p. XV-XVI.

34 Ch. Descours-Gatin, *Quand l'opium finançait la colonisation en Indochine française*, Paris, 1992.

En 1942, l'opium rapportait 22 millions de piastres, l'alcool 18 millions et le sel 7 millions (CAOM, fonds Conseiller politique, 98). Sur *Les Monopoles de l'opium et du sel en Indochine*, voir J. Dumarest, Lyon, 1938.

35 D. Niollet, *L'Épopée des douaniers en Indochine*, Paris, 1998.

36 Ph. Le Failler, *Opium et pouvoir colonial en Indochine. Du monopole à la prohibition (1897-1940)*, Hanoi, édit. EFEO, 1999.

37 J. Vanmai, *Chân Dâng. Les Tonkinois de Nouvelle-Calédonie au temps colonial*, Nouméa, 1980.

38 *Cf.* J. Conrad, dans *Typhoon*.

39 P. Brocheux, « Le prolétariat des plantations d'hévéa au Vietnam méridional. Aspects sociaux et politiques (1927-1937) », *Le Mouvement social*, 90, 1975, p. 55-86.

40 CAOM, fonds Agence FOM 271, « Contribution de l'Indochine à l'effort de guerre de la métropole », 1920.

41 Lê Huu Khoa, « La communauté vietnamienne, 1940-1946 », *Approches-Asie*, 10, 1989-1990, Nice. Voir le témoignage de Le Huu Tho qui vint en France comme interprète des travailleurs en 1940 : *Itinéraire d'un petit mandarin*, Paris, 1997.

42 M. Meuleau, *Des pionniers en Extrême-Orient. Histoire de la Banque de l'Indochine. 1875-1975*, Paris, 1990.

43 Cl. Liauzu, *Race et civilisation. L'autre dans la culture occidentale. Anthologie critique*, Paris, 1992. Voir également A. Ruscio, *Le Credo de l'homme blanc*, Paris-Bruxelles, 1995.

44 J. Tardieu, *Lettre de Hanoï*, Paris, 1997, p. 22-23. Jean Tardieu, poète et fils de Victor Tardieu, fondateur de l'École des Beaux-Arts de l'Indochine, accomplissait son service militaire en Indochine d'où il écrivit cette lettre à Roger Martin du Gard, en janvier 1928.

45 *Prose et poésies du DKNT*, édition trilingue, Hanoi, EFEO, 1997.

Sur les mouvements Zuy tân, Minh tân, voir D. Marr, *Vietnamese Anticolonialism, 1889-1925*, Berkeley, 1971, et *Vietnamese Tradition on Trial 1920-1945*, Berkeley, 1981.

Sur la période 1920-1928, voir Hue Tam Ho Tai, *Radicalism and the Origins of the Vietnamese Revolution*, Cambridge, Mass. , 1992 ; et Trinh Van Thao, *Vietnam, du confucianisme au communisme*, Paris, 1990.

À l'un de ces « retours de France », Nguyên An Ninh écrivait qu'ils « y avaient reçu des mains des Français même l'acte de condamnation du régime imposé par les coloniaux à l'Indochine... Ils combattent ouvertement au nom des idées humanitaires et des principes de 1789 », extrait de la brochure *La France en Indochine*, avril 1925 (BDIC-Nanterre).

46 P. Brocheux, *Hô Chi Minh*, Paris, 2000.

47 Colonel Rives, deux articles sur les officiers indochinois de l'armée française dans le *Bulletin de l'Association nationale des anciens d'Indochine*, 1er et 2e trim. 2000. Le cas Do Huu Chanh n'est pas une exception, tous les officiers dont parle le colonel Rives se sont heurtés aux mêmes barrières.

48 P. Morlat, *La Répression coloniale au Vietnam (1908-1940)*, Paris, 1990. Se reporter aussi à Ngo Van, *Au pays de la cloche fêlée. Tribulations d'un Cochinchinois à l'époque coloniale*, Paris, 2000. P. Zinoman, *The Colonial Bastille. A History of Imprisonment in Vietnam, 1862-1940*, Berkeley, Cal. , 2001.

49 P. Brocheux, « L'implantation du mouvement communiste en Indochine française : le cas du Nghe Tinh, 1930-1931 », *Revue d'Histoire moderne et contemporaine*, 1er trim. 1977.

Dans les dossiers de la commission d'enquête présidée par M. Morché, président de la cour d'appel de Hanoï, le nombre de victimes de la répression n'est pas précisé, mais il se compta certainement par centaines lorsque l'on sait par le commandant Lambert, de la Légion étrangère, qu'il avait reçu l'ordre verbal de « réprimer, tuer, faire le moins de prisonniers possible », CAOM, Nouveau Fonds Indochine, 1597. (Or les manifestants se comptèrent pas milliers du 1er mai 1930 à avril 1931.)

50 La Lutte publia une presse et participa aux élections municipales de Saïgon.

51 D. Hémery, *Révolutionnaires vietnamiens et pouvoir colonial en Indochine. Communistes, trotskistes et nationalistes à Saïgon de 1932 à 1937*, Paris, 1975.

52 Le décret Sérol du 26 septembre 1939 dissout le PCI et ses organisations.

53 P. Brocheux, « L'occasion favorable, 1940-1945. Les forces politiques vietnamiennes pendant la Seconde Guerre mondiale », in *L'Indochine française 1940-1945*, P. Isoart (éd.), Paris, 1982, p. 131-178. Le bilan officiel français dénombra trois Européens tués, trois blessés, une trentaine de miliciens et de notables tués.

54 CAOM, NF Indo 2328.

55 Le général de Beaufort était le chef de la mission militaire française de liaison auprès de la Commission de contrôle internationale des accords de Genève. Lettre citée p. 292 de la thèse non publiée du colonel Bonnafous, *Les Prisonniers de guerre du corps expéditionnaire français en Extrême-Orient dans les camps Viêt-minh, 1945-1954*, université de Montpellier-III, 1985.

56 Le 23 avril 1947, le haut-commissaire de France Bollaert envoya une instruction secrète à tous les échelons du commandement du corps expéditionnaire français au sujet des

(suite) exactions commises en groupes ou isolément par les troupes françaises : « Il faut mettre un terme définitif à ces abus », et il ajoutait que la responsabilité des supérieurs était engagée, CAOM, fonds conseiller politique, 139.

57 Discours du 28 mars 1886, cité par *Le Progrès saïgonnais*, 1er avril 1886.

58 *Lettre de..., op. cit.* , p. 13-15.

59 *Les Temps modernes*, 123, 1956, p. 1372-1386.

60 Lettre datée du 15 mai 1927, adressée par l'instituteur Nguyên Van Ba à M. Sogny, chef de la Sûreté d'Annam, CAOM, fonds SLOTFOM, III, carton 39, dossier 838.

61 Sur cette question, on lira avec beaucoup d'intérêt les souvenirs d'une Vietnamienne de l'élite éduquée au couvent des Oiseaux (établissement d'enseignement français) qui a ressenti la discrimination et le mépris, avant de rejoindre la lutte de libération nationale, Xuân Phuong, *Ao dai*, Paris, Plon, 2001.

3/ 2/ 7) ملحق: المعاناة الكبيرة للعمال الأناميين (383-386)

Cité p. 162-165 *in* Félicien Challaye, *Un livre noir du colonialisme. « Souvenirs sur la colonisation »*, Paris, Les Nuits rouges, 1998.

3/ 2/ 8) قرن من النضال الوطني في الفيتنام (387-400)

1 Je me permets de renvoyer à mon essai sur les mentalités coloniales françaises, *Le Credo de l'homme blanc*, Bruxelles, Éditions Complexe, 1996, nouvelle édition 2002.

2 Cette pensée perdure. Par une sorte de penchant naturel, le *Dictionnaire de la langue française* de la Maison Hachette, dans son édition de 1988, propose, comme illustration de l'utilisation du mot « rébellion » : « L'étranger arme la rébellion. »

3 Charles Fourniau, *Les Contacts franco-vietnamiens en Annam et au Tonkin de 1885 à 1896*, thèse de doctorat d'État, université de Provence, Aix-en-Provence, 1983. Publiée en ouvrage sous le titre *Annam-Tonkin, 1885-1896. Lettrés et paysans vietnamiens face à la conquête coloniale*, Paris, L'Harmattan, 1989.

4 Cité par C. Fourniau, *op. cit.*

5 Résident Gouin, cité par C. Fourniau, *op. cit.*

6 Ham Nghi est finalement exilé à Alger. Ce fut une pratique permanente du colonialisme français d'exiler les nationalistes encombrants dans d'autres colonies.

7 Paul Isoart, *Le Phénomène national vietnamien. De l'indépendance unitaire à l'indépendance fractionnée*, Libr. générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1961.

8 C. Fourniau, *op. cit.*

9 *Mensonges et vautours coloniaux. L'Indochine en déliquescence*, Paris, Jouve et Cie, 1910.

10 « Rapport sur la situation dans la province de Hai Duong », 18 juin 1888 ; cité par Charles Fourniau, « Les traditions de la lutte nationale au Vietnam. L'insurrection des lettrés (1885-1895) », *La Pensée*, février 1966.

11 Georges Boudarel, « Phan Boi Chau et la société vietnamienne de son temps », revue *France-Asie-Asia*, n° 199, 4e trimestre, 1969.

12 Mme Cong Thi Nghia, alias Thu Trang, *Contribution à l'étude de la vie et de l'œuvre de Phan Chau Trinh (1872-1926)*, thèse de IIIe cycle, université Paris-VII, 1978.

13 Cité par Thu Trang, *op. cit.*

14 *Planète-Action*, numéro spécial Hô Chi Minh, mars 1970.

15 8 juin 1919.

16 Tran Dan Tien (nom d'emprunt de Hô Chi Minh), « Nguyên Ai Quôc », in *L'Oncle Hô*, Hanoi, éd. Langues étrangères, 1979.

17 Paris, 1925. Réédité au Temps des Cerises, Paris, 1999. Notes et introduction d'Alain Ruscio.

18 *La Revue communiste*, mai 1921.

19 « Rapport sur le *Tonkin*, l'*Annam* et la *Cochinchine* », Moscou, 1924 ; cité par Alain Ruscio, *Hô Chi Minh. Textes, 1914-1969*, Paris, L'Harmattan, 1990.

20 « Vietnam : le grand tournant de 1930 », *L'Histoire*, n° 69, 1984.

21 Ainsi Marius Moutet, le mieux informé d'entre eux. Pourfendeur des brutalités coloniales, réformiste sincère, il n'en était pas moins fortement attaché à la présence française en Indochine. Devenu ministre des Colonies du Front populaire, il considère que l'ennemi principal est le communisme indochinois. Voir Daniel Hémery, *Révolutionnaires vietnamiens et pouvoir colonial en Indochine. Communistes, trotskistes, nationalistes à Saigon de 1932 à 1937*, Paris, Maspero, 1975.

22 *Vietnam, sociologie d'une guerre*, Paris, Le Seuil, 1952.

23 Interview accordée à Fernand Hauser, *Le Journal*, 3 mai 1913 ; citée par Thu Trang, *op. cit.*

3/ 2/ 10) الملحق (2) فيتنام: الوجه الآخر للصراعات (403-404)

D'après Cam Thi Doan Poisson, *La Guerre du Vietnam au prisme de la littérature : amours entre ennemis dans trois fictions vietnamiennes contemporaines*, communication au colloque tenu à la Maison franco-japonaise, Tokyo, 2002.

3/ 2/ 11) الروس في القوقاز (405-418)

1 Le terme *Rossiskaïa*, russe au sens territorial (de Russie), n'a pas la connotation nationale de *russkaïa*, russe au sens ethnique.

2 *Cf.* , entre autres, l'étude, hélas inachevée, de Boris Nolde, *La Formation de l'Empire russe*, Paris, Institut d'Études slaves, 2 vol. , 1952-1953, et, plus récemment, Andreas Kappeler, *La Russie, Empire multiethnique*, Paris, Institut d'Études slaves, 1994. Au XXe siècle, quand s'est développée l'historiographie du colonialisme, l'écriture de l'Histoire était étatisée ici. Et hormis

la courte parenthèse de l'école historique de Pokrovski dans les années 1920, privilégiant la critique de l'Ancien Régime au lendemain de la révolution, l'histoire officielle soviétique a non seulement fabriqué l'image de l'URSS championne de la lutte anticoloniale chez elle et dans le monde, mais a progressivement réhabilité l'empire des tsars, comme « moindre mal », voire « bien absolu », par rapport aux « despotismes orientaux » voisins, puisqu'il allait permettre aux peuples conquis de connaître l'« avenir radieux » du communisme.

3 On date du synode de Moscou de 1448, qui, passant outre à l'autorité du patriarcat de Constantinople, désigne un métropolite refusant l'Union de Florence, le début de l'autocéphalie *de facto* de l'Eglise russe. Elle est institutionnalisée par la création du Patriarcat de Moscou en 1589.

4 *Cf.* André Berelowitch, *La Hiérarchie des égaux. La noblesse russe d'Ancien Régime,* XVI^e-*XVII^e siècle,* Paris, Le Seuil, 2001.

5 En épousant la fille d'un prince kabarde en 1561, Ivan IV s'engage même personnellement dans le parrainage d'un souverain local comme interlocuteur privilégié et lui apporte son concours militaire contre ses rivaux.

6 Elle s'échelonne sur trois siècles, si on prend comme bornes la date de construction du premier fortin russe à l'embouchure du Terek sur la Caspienne (vers 1560) et la reddition du plus connu des résistants, l'imam Chamil (1859), voire près de cinq siècles, si on considère les guerres en cours pour conserver une Tchétchénie toujours insoumise. Sur l'histoire de la conquête militaire, *cf.* J. F. Baddeley, *The Russian Conquest of the Caucasus*, Londres, 1908, rééd. Curzon, 1999, et W. E. D. Allen, P. Muratoff, *Caucasian Battlefields : A History of the Wars on the Turco-Caucasian Border, 1828-1921*, Cambridge, Cambridge University Press, 1953. Pour une bibliographie plus générale sur l'histoire de la région, *cf.* C. Mouradian, « Eléments de bibliographie et de chronologie sur le Caucase entre les empires, XVI[e]-XX[e] siècle », *Slovo* (Inalco), numéro spécial : *La Russie et le Caucase*, vol. 18-19, 1999, p. 235-304. Il existe aussi de nombreuses bibliographies sur Internet.

7 *Cf.* D. R. Brower et E. J. Lazzerini (eds), *Russia's Orient. Imperial Borderlands and Peoples, 1700-1817,* Bloomington & Indianapolis, Indiana University Press, 1997, et K. Sapahni, *Crucifying the Orient. Russian Orientalism and the Colonization of Caucasus and Central Asia*, Oslo, White Orchid Press, 1998.

8 Sur les pratiques administratives, *cf.* entre autres, A. L. H. Rhinelander, *Prince Michael Vorontsov, Viceroy to the Tsar*, Montréal, McGill-Queen's University Press, 1990.

9 *Cf.* R. P. Geraci et M. Khodarkovsky, *Of Religion and Empire. Missions, Conversion and Tolerance in Tsarist Russia*, Ithaca et Londres, Cornell University Press, avec plusieurs articles sur l'islam.

10 En 1722, la campagne de Pierre I[er] contre la Perse qui le mène jusqu'à Derbent et Bakou est la première d'une longue série de guerres contre les deux empires rivaux, ottoman (1768-1774, 1806-1812, 1828-1829, 1853-1856, 1877-1878) et persan (1804-1813, 1826-1828), qui aboutiront à l'instauration de la domination russe sur l'ensemble du Caucase. Ces guerres sont souvent imbriquées dans des conflits européens plus larges (guerres napoléoniennes, guerre de Crimée), et liées à la poussée russe dans les Balkans à l'ouest, et vers l'Asie centrale à l'est.

11 Jusqu'à la création de la première République d'Azerbaïdjan, les Azéris, de religion chiite mais de langue turque, sont désignés comme les « Tatars du Caucase ». Voir F. -X. Coquin et C. Gervais-Francelle (eds), *1905, la première révolution russe*, Paris, Publications de la Sorbonne-IES, 1986.

12 Selon l'expression de Robert Conquest dans le titre de son ouvrage *The Last Empire*, Amperstand Books, 1962, l'une des premières études occidentales de référence sur la question des nationalités.

13 Baddeley, *op. cit.* , cite sa profession de foi en matière de politique à l'égard des Caucasiens non pacifiables : « Je veux que la terreur de mon nom protège nos frontières plus puissamment que la ligne de forteresses et que ma volonté soit pour les indigènes une loi plus inévitable que la mort. La concession aux yeux des Asiatiques est un signe de faiblesse et c'est par pure humanité que je suis inexorablement sévère. Une exécution sauve des centaines de Russes de la destruction et des milliers de musulmans de la trahison. »

14 *Cf.* notamment M. Bennigsen-Broxup (éd.), *The North Caucasus Barrier. The Russian Advance towards the Muslim World*, Londres, Hust & Co. , 1992 ; M. Gammer, *Muslim Resistance to the Tsar. Shamil and the Conquest of Chechnia and Daghestan*, Londres, Frank Cass, 1993, ainsi que, du même auteur, « Shamil and the Murid Movement, 1830-1859 : An Attempt at a Comprehensive Bibliography », in *Central Asian Survey*, vol. 10, n° 1-2, 1991, p. 189-247.

15 *Cf.* Susan Layton, *Russian Literature and Empire. Conquest of the Caucasus from Pushkin to Tolstoy*, Cambridge, Cambridge University Press, 1994, ainsi que Harsha Ram, « Prisoners of the Caucasus : Literary Myths and Media Representations of the Chechen Conflict », *Working Paper*, Berkeley, été 1999, pour une analyse sur l'héritage de cette image littéraire aujourd'hui.

16 Pouchkine, *Voyage à Erzeroum*, Paris, Gallimard, la Pléiade, p. 484-485. À l'époque, le terme de « Tcherkesses » désigne indifféremment divers peuples montagnards du Caucase du Nord. Aujourd'hui, les Tcherkesses forment avec les Karatchaïs une autre République, au sein de la Fédération de Russie. (NDLR.)

17 Les deux hommes ont d'ailleurs eu une correspondance. B. Bessaïh, *De l'émir Abd el-Kader à l'imam Chamyl, le héros des Tchétchènes et du Caucase*, Alger, éditions Dahlab, 1997.

18 Alexandre Dumas, *Le Caucase. Impressions de voyage, suite de En Russie*, Paris, 1859, rééd. Paris, F. Bourin, 1990, et *Romans caucasiens*, Paris, éditions des Syrtes, 2001.

19 « Tchétchénie. Entre terreur et désarroi », in *Courrier des pays de l'Est*, Paris, La Documentation française, mai 2002, p. 61-69. *Cf.* aussi, sur les guerres récentes, J. B. Dunlop, *Russia Confronts Chechnya. Roots of a Separatist Conflict*, Cambridge, Cambridge University Press, 1998 ; I. Astigarraga, *Tchétchénie, Un peuple sacrifié*, Paris, L'Harmattan, 2000.

20 La Fédération internationale des droits de l'homme et Amnesty International ont publié plusieurs rapports.

3/ 2/ 12) الاستعمار الياباني... (419-444)

1 On notera au passage que ce slogan sera repris par la propagande de Pékin à partir des années 1980 pour justifier la réintégration de Hong Kong, Macao et un jour de Taïwan au sein de la mère patrie : dans ce cas, « un seul pays, deux systèmes » signifie qu'il est possible de faire coexister le communisme et le capitalisme au sein du même État.

2 On entend par là des personnalités plutôt proches des milieux militaires, par opposition à d'autres plus proches des partis politiques.

3 Cité par Yamada Shôji, « Shokuminchi » (les colonies), dans *Nihon tsûshi*, Iwanami, 18, 3, 1994, p. 67.

4 Cité par Yamada Shôji, *ibid.* , p. 77.

3/ 3/ 1) إفريقية الوسطى: زمن المجازر (447-464)

1 Le texte complet est dans J. Van Lierde (éd.), *La Pensée politique de Lumumba*, Paris, Présence africaine, 1963, p. 197.

2 E. Morel, *King Leopold II Rule in Africa*, Westport, Negro University Press, 1970 (1re éd. 1904) ; D. Vangroenweghe, *Du sang sur les lianes. Léopold II et son Congo*, Bruxelles, Didier Hatier, 1986 ; A. Hochschild, *Les Fantômes du roi Léopold. Un holocauste oublié*, Paris, Belfond, 1998.

3 W. D. L. Randles, *Le Royaume du Congo*, Paris, 1974, cité p. 298, *in* Marc Ferro, *Comment on raconte l'histoire aux enfants à travers le monde entier*, Paris, © Éditions Payot, 1992 (éd. revue et augmentée).

4 Les similitudes avec la mémoire aborigène sont frappantes, voir *supra* l'article d'Alastair Davidson. (NDLR.)

5 Sources : A. J. Wauters, *L'État indépendant du Congo*, Bruxelles, Librairie Falk Fils, 1899, p. 415. M. Buchler, *Der Kongasteat Leopolds II* (Zurich, 1912), cité par L. H. Gann et P. Duignan, *The Rulers of Belgian Africa*, Princeton, The University Press, 1979, p. 118.

6 Sources : A. J. Wauters, *op. cit.* , p. 415. M. Buchler, *op. cit.* , p. 219, cité par L. H. Gann et P. Duignan, *op. cit.* , p. 123.

7 Jugement rendu le 19 décembre 1900 contre Joseph Moray, agent de l'Anversoise, accusé d'avoir tué le chef Alibu et condamné à dix ans de réclusion, cité par D. Vangroenweghe, *Du sang sur les lianes, Léopold II et son Congo*, Bruxelles, Didier Hatier, 1986, p. 192.

8 Voir notamment Chinua Achehe, *Image of Africa : Racism in Conrad's* Heart of Darkness (IId Chancellor's Lecture, Amherst, University of Massachussets, 18 février 1975), réédité dans Rimbrough (éd.) *Heart of Darkness. An Authoritative Text. Backgrounds and Sources. Criticism*, New York, Norton and Company, 1988, p. 251-262.

9 Vangroenweghe, *op. cit.* , p. 29 et 41.

10 Cité par M. Merlier, *Le Congo de la colonisation belge à l'indépendance*, Paris, Maspero (Cahiers libres), n° 32-33, 1962, p. 28.

11 E. Picard, *En Congolie, 1909*, p. 96-98, cité par M. Merlier, *op. cit.* , p. 29.

12 S. Axelson, *Culture Confrontation in the Lower Congo* (cité par Hochschild, p. 207).

13 A. J. Wauters, *op. cit.* , p. 431 ; L. Franck, *Le Congo belge*, t. II, p. 435.

14 *La force publique*, p. 28.

15 *Ibid.* , annexe 6.

16 E. Boelaert, « Ntange », *Aequatoria*, XV, 1952, p. 61.

17 *Ibid.* , p. 59.

18 J. -L. Vellut, « Résistances et espaces de liberté dans l'histoire coloniale du Zaïre avant la marche à l'indépendance (ca. 1876-1945) », *in* C. Coquery-Vidrovitch, A. Forest et H. Weiss (dir.), *Rébellions Révolution au Zaïre, 1963-1965*, Paris, L'Harmattan, 1987, p. 24-73.

19 P. Ceulemans, *La Question arabe et le Congo (1889-1892)*, Académie royale des sciences coloniales, Bruxelles, 1959.

20 *Le Congo belge*, Office de l'information et des relations publiques pour le Congo belge et le Rwanda-Urundi, Bruxelles, 1958, p. 98-99.

21 E. M'Bokolo, *Noirs et Blancs en Afrique équatoriale. Les sociétés côtières et la pénétration française (ca. 1820-1874)*, Paris, éditions de l'EHESS, 1981 ; D. D. Cordell, *Dar al-Kuti and the Last Years of the Trans-Saharan Slave Trade*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1985.

22 E. Rabut, *Brazza commissaire général. Le Congo français, 1886-1897*, éditions de l'EHESS, Paris, 1989.

23 C. Coquery-Vidrovitch, *Le Congo au temps des grandes compagnies concessionnaires*, Paris-La Haye, Mouton, 1972.

24 J. Saintoyant, *L'Affaire* du *Congo 1905* (publié par Charles-André Julien), Paris, éditions de l'Épi, 1960.

25 G. Sautter, *De l'Atlantique au fleuve Congo. Une géographie du sous-peuplement*, Paris, Mouton, 1966 ; E. de Dampierre, *Un ancien royaume Bandia du Haut-Oubangui*, Paris, Plon, 1967 ; Dr A. Retel-Laurentin, *Un pays à la dérive. Une société en régression démographique. Les Nzahara de l'Est centrafricain*, Jean-Pierre Delarge, Paris, 1979.

26 À la place des esclaves, les Africains ont développé ce que les Européens appelaient le « commerce licite » ou « commerce légitime » en vendant des produits tels que l'ivoire, la cire, l'orseille et la gomme copal, le caoutchouc. I. de Castro Henriques, *Commerce et changement en Angola au XIX[e] siècle. Imbangala et Tshokwe face à la modernité*, Paris, L'Harmattan, 1995.

27 T. Hodges, et M. Newitt, *Sao Tome and Principe. From Plantation Colony to Microstate*, Boulder et Londres, Westview Press, 1988.

28 Cité par B. Davidson, *L'Angola au cœur des tempêtes*, Paris, Maspero, 1972 (Cahiers libres, 246-247), p. 115.

29 J. A Duffy, *Question of Slavery*, Oxford, Clarendon Press, 1971.

30 R. Pélissier, *Les Guerres grises : résistances et révoltes en Angola, 1845-1941*, Orgeval, Pélissier, 1977.

3/ 3/ 2) الاستعمار العربي في زنجبار (465-480)

1 Ce texte s'inspire, entre autres, des données rassemblées par l'auteur in *L'Afrique et les Africains au XIX[e] siècle. Mutations, révolutions et crises*, Paris, Armand Colin, 1999, et de Jonathon Glassman, *Feasts and Riots. Revelry, Rebellion, and Popular Consciousness on the Swahili Coast, 1856-1888*, Londres, James Currey, 1995.

2 Daniel Liebowitz, *The Physician and the Slave Trade. John Kirk : The Livingstone Expeditions, and the Crusade against Slavery in East Africa*, New York, W. H. Freeman & Co, 1999.

3 Paul Lovejoy, *Transformations in Slavery. A History of Slavery in Africa*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, p. 224, et surtout Abdul Sheriff, *Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar*, Athens, Ohio University Press, 1991.

4 Frederick Cooper, *Plantation Slavery on the East Coast of Africa*, New Haven, Yale University Press, 1977, p. 81-97.

5 Ehud R. TOLEDANO, *The Ottoman Slave Trade and its Suppression : 1840-1890*, Princeton, Princeton University Press, 1982.

6 Y. Hakan Erdem, *Slavery in the Ottoman Empire and its Demise, 1800-1909*, Londres, Macmillan Press Ltd, 1996.

7 Edward Alpers, *Ivory and Slaves. Changing Patterns in International Trade in East Central Africa to the Later Nineteenth Century*, Berkeley, University of California Press, 1975, p. 238.

8 Gervase Clarence-Smith, *Slaves, Peasants and Capitalists in Southern Angola 1840-1926*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979.

9 Marcia Wright, *Strategies of Slaves and Women. Life-Stories from East Central Africa*, Londres, James Currey, 1995.

10 Telle est l'orthographe utilisée dans la transcription du récit de sa vie qu'il dicta à Heinrich Brode en 1903 (rééd. Gallery Publications, Zanzibar, 2000).

11 Cité par Robert W. July, *A History of the African People*, Prospect Heights, Waveland Press, 1998, p. 283.

12 Henry Morton Stanley, *Through the Dark Continent*, 1879.

13 Leda Farrant, *Tippu Tip and the East African Slave Trade*, New York, St Martin's Press, 1975, et François Renault, *Tippu Tip. Un potentat arabe en Afrique centrale au XIX[e] siècle*, Paris, SFHOM, Paris, 1987.

14 Abdul Sheriff, *op. cit.*

15 Jonathon Glassman, *Feasts and Riots*, *op. cit.* , p. 50.

16 R. Reid, « The Ganda on Lake Victoria : a Nineteenth Century East Africa Imperialism », *Journal of African History*, XXXIX (3), 1998, p. 349-364.

17 Cité par François Renault et Serge Daget, *Les Traites négrières en Afrique*, Karthala, Paris, 1985, p. 175.

18 Voir par exemple Dennis D. Cordell, *Daar al-Kuti and the Last Years of the Trans-Saharan Slave Trade*, The University of Wisconsin Press, Madison, 1985 ; ou, plus ancien, Eric de Dampierre, *Un royaume Bandia du Haut-Oubangui*, Paris, Plon, 1967, p. 517-578.

19 « Papers on Firearms in Sub-Saharan Africa, 1 & 2 », *Journal of African History*, 1971, XII (2 et 4), p. 173-254 et 517-578.

20 Article 4, à prendre effet en 1847, cité *in* Moses D. E. Nwulia, *Britain and Slavery in East Africa*, Washington D. C. , Three Continent Press, 1975, p. 60.

21 Rapport du comité nommé par le Foreign Office pour enquêter sur la question de la traite en Afrique orientale, 24 janvier 1870, *ibid.* , p. 88-89. A noter qu'en Afrique occidentale la politique française fut identique, se gardant de contrer un esclavage interne qui officiellement n'existait plus. Or on estime, en 1900, en AOF à deux millions le nombre d'esclaves sur près de huit millions d'habitants, soit au moins le quart. Cf. Roger Botte, « L'esclavage africain après l'abolition de 1848. Servitude et droit du sol », *Annales*, 55e année, n° 5, 2000, p. 1009-1038.

22 Correspondance du consul britannique Rodd de Zanzibar accusant en 1893 la *British and Foreign Anti-Slavery Society* d'exagération à son égard : la société venait d'envoyer un long mémoire au Foreign Office expliquant, documents à l'appui, que le régime esclavagiste de Zanzibar était le seul du genre désormais reconnu par la Couronne. Archives citées *in extenso in* Peter Collister, *The Last Days of Slavery. England and the East African Slave Trade 1870-1900*, Dar es-Salaam, East African Literature Bureau, 1961, p. 123-127.

3/ 3/ 3) ملحق: الانتفاضات والثورات ... (481–482)

1 Chronologie établie à partir de E. M'Bokolo, *Afrique noire, Histoire et civilisations*, tome 2, p. 299 et 409.

3/ 3/ 4) ممارسات التمييز العنصري (483–492)

1 R. Elphick et H. Giliomee (éd.), *The Shaping of South African Society*, 1652-1840, Johannesburg, Maskew Miller Longman, 1989 ; E. Roux, *Time Longer Than Rope. A History of the Black Man's Struggle for Freedom in South Africa*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1966 ; M. Wilson et L. Thompson (éd.), *The Oxford History of South Africa*, Oxford, Clarendon Press, 1971.

2 M. Cornevin, *L'Apartheid : pouvoir et falsification historique*, Paris, Unesco, 1979.

3 De D. Westerman, Paris, © Éditions Payot, 1993. La première édition allemande de ce texte date de 1938 et sa première traduction française de 1943. (NDLR.)

4 Voir notamment, J. Sévry, *L'Afrique du Sud : ségrégation et littérature*, Paris, L'Harmattan, 1989, et M. Orkin, *Drama and the South African State*, Johannesburg, Witwatersrand University Press, 1991.

5 Alan Paton, *Pleure, ô pays bien-aimé*, 1950.

6 B. M. Magubane, *The Political Economy of Race and Class in South Africa*, New York-Londres, Monthly Review Press, 1979 ; C. Messiant, et R. Meunier (dir.), *Apartheid et capitalisme*, Paris, Maspero, 1979 ; L. A Callinicos, *People's History of South Africa*, Johannesburg, Ravan Press, 1981-1993, 3 vol. ; J. et R. Simons, *Class and Colour in South Africa 1850-1950*, International defence and Aid Fond for Southern Africa, 1983 ; P. Bonner, P. Delius, et D. Posel (éd.), *Apartheid's Geneis 1935-1962*, Braamfontein, Ravan Press, 1993.

7 C. Meillassoux et C. Messiant (dir.), *Génie social et manipulations culturelles en Afrique du Sud*, Paris, Arcantère, 1991 ; P. Coquerel, *Afrique du Sud : l'histoire séparée*, Paris, Gallimard, 1992, et *L'Afrique du Sud des Afrikaners*, Bruxelles, 1992.

8 A. J. Bullier, *Partition et répartition : Afrique du Sud, histoire d'une stratégie ethnique (1880-1980)*, Paris, Didier Erudition, 1988.

9 *Efflux control* et *influx control* sont des concepts de l'apartheid précisés dans le *Group Area Act* (1950) et dans les textes ultérieurs. *Efflux* : « sortie » (des bantoustans) ; *influx* : « entrée » (dans les zones blanches). Pour plus de précisions, voir C. Meillassoux et C. Messiant, *op. cit.* , p. 289-290, 302.

10 Dans le débat, toujours vif en Afrique du Sud, sur le concept, la nature et l'origine de la « civilisation », les Noirs tiennent à distinguer l'« éducation formelle » (par les institutions scolaires) et les formes « traditionnelles » d'éducation (dont ils louent la distribution égale entre les enfants, chaque lignage ou chaque tribu, et dont ils soulignent l'efficacité). O. Guitard, *L'Apartheid*, Paris, PUF, 1983 ; J. Llelyveld, *Afrique du Sud, l'apartheid au jour le jour*, Paris, Presses de la Cité, 1986.

11 E. Roux, *op. cit.* ; T. Lodge, *Black Politics in South Africa since 1945*, Braamfontein, Ravan Press, 1983.

12 R. First, J. Steele et C. Gurney, *The South African Connection. Western Investment in Apartheid*, Harmondsworth, Penguin Books, 1972.

13 D. Darbon (dir.), *L'Après-Mandela. Enjeux sud-africains et régionaux*, Paris, Karthala, 1999.

3/ 3/ 5) ملحق (1): أبوية وعنف في مزارع الترانسفال (493-496)

* Annales ESC. , n° 1, janvier-février 1992, Armand-Colin-éditions de l'EHESS, p. 18-20.

1 Ce qui ne doit pas laisser entendre, bien sûr, que les propriétaires dans le triangle n'eurent pas recours à ces formes disciplinaires pendant l'entre-deux-guerres. On compte en nombre important les exemples de violence, de coups de fouet et d'amendes parmi les témoignages de fermiers qui sont conservés dans la M. M. Molepo Oral History Collection, Institut d'Études africaines (ASI), université du Witwatersrand (UW), Johannesburg.

2 Là où il n'y avait pas soumission, les propriétaires pouvaient faire venir de plus loin des parents ou des quasi-parents pour les aider à administrer la correction. Ces agressions commises par des gangs sont d'une brutalité sans équivoque, mais elles étaient considérées comme faisant partie de la « discipline familiale » par le propriétaire blanc. A propos de cette violence de gang préméditée chez les fermiers afrikaners, voir UW, ASI, M. M. Molepo Oral History Collection, interview n° 63 B et 64 A/B, J. M. Nkadimeng à Nebo, 22 octobre 1979, p. 22-23.

3 Ces exemples sont tirés de C. Van Onselen, *A Chameleon Amongst the Boers : The Life of Kas Maine, 1894-1985.*

4 Voir par exemple, U. W. , A. S. I. , M. M. Molepo Oral History Collection, interview n° 336, N. Makume interviewé par T. T. Flatela à Viljoensdrift, 10 août 1982, p. 38.

5 U. W. , A. I. , M. M. Molepo Oral History Collection, interview n° 234, interview de K. Maine par M. M. Molepo à Ledig, 17 septembre 1980, p. 18-19 (souligné par l'auteur).

6 Pour des exemples de ces fêtes de Noël, voir U. W. , A. S. I. , M. M. Molepo Oral History Collection, interview n° 336, N. Makume interviewé par T. T. Flatela à Viljoensdrift, 10 août 1982, p. 41 ; ou l'interview n° 403, M. T. Lerefudi interviewé par T. T. Flatela à Lichtenburg, 26 août 1982, p. 19.

3/ 3/ 6) الملحق (2) من متحف إثنوغرافي... (497-504)

1 Nélias Dias, « L'Afrique naturaliste », in *Prélever, exhiber : la mise en musées*, Jean-Loup Amselle (dir.), *Cahiers d'études africaines*, 155-156, XXXIX-34, Paris, 1999.

2 Emmanuelle Sibeud, *Une science sur mesure ? Logique coloniale et logique intellectuelle en Afrique française au début du XX^e^ siècle.*

3 Katérina Sténou, *Images de l'autre. La différence : du mythe au préjugé*, Paris, Le Seuil/ Unesco, 1998. Compte rendu de Gilles Boetsch dans *Cahiers d'études africaines.*

4 Pascal Letellier, *Les Arts de la résistance*, Du sud au sud, site Internet.

5 Peut-être qu'au lieu de consensus le terme savoir eût été mieux approprié, pour autant qu'aucune réaction ne s'est exprimée.

6 Ibéa Atondi, « La violence muséale : aux origines d'un discours ambigu », in *Cahiers d'études africaines*, *Prélever, exhiber : la mise en musées*, p. 905-921.

7 Charisse Levitz, « Les transformations des musées en Afrique du Sud », *CIDOC Bulletin*, vol. 7, août 1996.

8 Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre*, Paris, Gallimard, 1961.

9 Anne Gaugue, « Musée et colonisation en Afrique tropicale », in *Cahiers d'études africaines*, p. 727-745.

10 Cité *in* Marc Aicardi de Saint-Paul, *Ségrégation et apartheid. Le contexte historique et idéologique*, Paris, Albatros, 1979, p. 165.

11 Charisse Levitz, article cité.

12 Rapport de M. Le Guarrec, au nom de la commission des affaires culturelles, sur la proposition de loi adoptée par le Sénat, relative à la restitution par la France de la dépouille mortelle de Saartije Baartman à l'Afrique du Sud, le 7 février 2002, n° 3563, Assemblée nationale.

13 Chris McGeal, « La nation arc-en-ciel redécouvre le noir et blanc. Le musée de l'Apartheid en Afrique du Sud », *Mail & Guardian*, article traduit in *Courrier international*, n° 587, 31 janvier-6 février 2002, p. 38-39.

14 Valérie Hirsch et Michelle Lamensch, « Pardonner sans oublier », Rossel et Cie SA, *Le Soir en ligne*, Bruxelles, 2002.

15 *bid.*

16 Chris Mc Geal, article cité.

17 *Ibid.*

18 Cité *in* Valérie Hirsch et Michelle Lamensch.

19 *Cf.* les manuels scolaires, tel *Legacy of the Past, a History for Transvaal Schools*, STD, III de A. N. Boyce, W. A. Harrison, Johannesburg, 1967-1977, 138 p.

20 Jean Suret-Canale, *Essais d'histoire africaine. De la traite des Noirs au néocolonialisme*, Paris, Éditions sociales, 1980, p. 220-238.

21 Charisse Levitz, article cité.

3/ 3/ 7) غزو الجزائر (505-516)

1 *Reliquat*, 1847.

2 Louis Veuillot, *Les Français en Algérie*, « Rapports à Guizot », appendice 1845, cité p. 38-40 et 44-46, in *La France colonisatrice*, coll. « Les reporters de l'histoire », n° 3, Paris, Liana Levi, 1983.

3 M. Émerit, *Les Saint-Simoniens en Algérie*, 1941, X. Yacono, *La Colonisation des plaines du Chélif*, Alger, 1955,

4 Pour les autres figures du racisme colonialiste, voir notre introduction et l'article de Catherine Coquery-Vidrovitch, « Le postulat de la supériorité blanche et de l'infériorité noire ».

5 *Cf.* l'article suivant.

3/ 3/ 8) ملحق: المستعمَرون في نجدة الوطن (517-520)

1 Gilbert Meynier, *L'Algérie révélée. La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX^e^ siècle*, Genève, Droz, 1981.

2 Sur l'Algérie et la naissance du nationalisme avant 1939, le livre déjà cité de Gilbert Meynier, que nous avons utilisé ici, est essentiel.

3 Cité p. 72 *in* Bouda Etemad, *La Possession du monde. Poids et mesures de la colonisation (XVIII^e^-XX^e^ siècle)*, Bruxelles, Éditions Complexe, 2000.

3/ 3/ 9) في الجزائر: النزعة الاستعمارية عشية التمرد (521-530)

1 Abréviations : CGTA, Confédération générale des travailleurs algériens ; CRUA, Comité révolutionnaire pour l'unité et l'action ; MTLD, Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques ; PCA, Parti communiste algérien ; PPA, Parti populaire algérien ; UDMA, Union démocratique du Manifeste algérien ; UGTA, Union générale des travailleurs algériens.

2 On trouve le récit le plus informé de ces événements tragiques dans le livre d'Annie Rey-Goldzeiguer, *Aux origines de la guerre d'Algérie, 1940-1945*, Paris, La Découverte, 2001.

3 Nous renvoyons à notre *Histoire des colonisations*, p. 411-428, ainsi qu'aux travaux de M. Harbi, *Archives de la révolution algérienne*, Paris, Jeune Afrique, 1981, Benjamin Stora, *Messali Hadj*, Paris, Le Sycomore, 1982, et Gilbert Meynier, *Histoire intérieure du FLN*, Paris, Fayard, 2002.

3/ 3/ 10) ملحق (531-534)

1 Voir *supra* p. 13 son reportage publié dans *Esprit* en 1957.

2 Source : Archives BDIC.

3/ 3/ 11) إزالة الاستعمار في إفريقية الفرنسية (1943-1962) (535-574)

1 La Conférence de Brazzaville a réuni du 30 janvier au 8 février 1944 de hauts fonctionnaires coloniaux, en présence de De Gaulle, pour élaborer des projets de réformes à mettre en œuvre après la libération de la France. Il s'agissait de préserver l'empire colonial en le rénovant quelque peu. On y entendit aussi une mise en garde contre le rôle politique de l'islam.

2 Ce jour-là avait lieu une conférence publique qui avait pour objet de réclamer la pleine citoyenneté des Malgaches. La police décida d'interdire l'accès aux Malgaches, ne l'autorisant qu'aux seuls citoyens français reconnus. Il en résulta une forte manifestation qui lançait les mots d'ordre de « liberté et indépendance ».

3 Le manifeste est remis le 31 mars 1943 à Peyrouton, encore gouverneur de l'Algérie à cette date bien qu'ayant été vichyste ; puis un additif, plus vigoureux, est remis le 11 juin au général Catroux, gouverneur gaulliste.

4 Le parti a été créé le 23 décembre 1943 et le manifeste remis au sultan le 11 janvier 1944, avec copie adressée au résident général Gabriel Puaux.

5 Cité dans un rapport du 14 novembre 1946 du général Henry Martin, nommé commandant en chef des troupes en Algérie en août 1944 ; voir *La Guerre d'Algérie par les documents*, t. I, Vincennes, SHAT, 1990, p. 171. Ce volume concerne les origines de la guerre à partir de la libération de l'Afrique du Nord, et demeure une des sources utilisables pour les événements de mai-juin 1945.

6 Il s'agit d'Ahmed Ouaghenoun, organisateur de la manifestation du 1er mai ; voir Aït Ahmed, *Itinéraire d'un combattant*, Paris, 1983, p. 30. Le même indique aussi, p. 205-206, que le colonel Schoen, chef des services de renseignements du gouvernement général, avait essayé d'obtenir qu'il se livre à la police, moyennant sa promesse écrite qu'il ne serait pas torturé...

7 Cité p. 181-183 in Félix Houphouët-Boigny, Discours sur le travail forcé, in Félicien Challaye, Un livre noir du colonialisme. « Souvenirs sur la colonisation », Paris, Les Nuits rouges, 1998

8 Siège du ministère des Colonies, puis de celui de la Coopération. (NDLR.)

9 Voir notamment dans le *Journal du septennat*, de Vincent Auriol, Paris, 1970, t. I, le compte rendu du Conseil des ministres du 4 mars 1947, p. 121.

10 Préface de Claude Bourdet à : Pierre Stibbe, *Justice pour les Malgaches*, Paris, © Éditions du Seuil, 1954, p. 9-14.

11 Où, soit dit entre parenthèses, ne vivent pas les Mérinas ou Hovas, anciens maî tres de l'île, mais des populations primitives que nous sommes, dit la thèse officielle, venues « protéger contre les Hovas » ! (NDLR.)

12 « L'Insurrection malgache », p. 144. (NDLR.)

13 *Op. cit.* , p. 9. (NDLR.)

14 Cité par Bernard Dadié, *Carnet de prison*, Abidjan, 1981, p. 17. Dadié, par ailleurs écrivain, était un des dirigeants arrêtés en février 1949.

15 Voir le *Journal du septennat*, *op. cit.* , p. 223, Conseil des ministres du 14 mai 1947. Ramadier, président du Conseil, parle dans le même style.

16 Témoignage publié dans la revue *Esprit*, octobre 1951.

17 Gaston Donnat, *Afin que nul n'oublie*, Paris, 1986, p. 312-313.

18 Voir Claire Mauss-Copeaux, *Appelés en Algérie. La parole confisquée*, Paris, L'Harmattan, 1999, p. 124-125. On peut aussi renvoyer à ce travail remarquable pour les directives de 1955 citées ci-dessous.

19 Cité *in* Henri Alleg (dir.), *La Guerre d'Algérie*, t. I, Paris, Scandéditions-Tem. , 1981, p. 277.

20 *France-Observateur*, 6 décembre 1951.

21 Vincent Monteil fut pendant quelques mois conseiller de Soustelle, dont il se sépara vers le début de l'été 1956, pour de profonds désaccords. Il en alla de même avec Germaine Tillion. Ma citation vient d'un texte publié dans *Esprit* en novembre 1955 et signé alors François Sarrazin. Cité aussi par Mohammed Harbi, *La guerre commence en Algérie*, Bruxelles, Complexe, 1984, p. 148-149.

22 Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre*, Paris, 1968, p. 48 ; Mohammed Harbi, *op. cit.* , p. 146.

23 Majorité dans laquelle il n'y a pas de représentants de l'Algérie, parce que Soustelle avait décidé de ne pas y organiser les élections, en même temps qu'il maintenait en vigueur l'état d'urgence malgré la dissolution. Décisions d'une légalité douteuse, mais avalisées par le gouvernement.

24 Rappelons les dates de ces indépendances : 2 mars 1956 pour le Maroc, 20 mars pour la Tunisie.

25 Révélé par le prince Hassan dans *Paris Match* du 18 août 1960. L'entrevue remontait au 3 octobre 1956, donc avant le piratage de l'avion de Ben Bella et de ses compagnons.

26 Révélé par J. -M. Domenach *in* J. -P. Rioux et J. -F. Sirinelli (dir.), *La Guerre d'Algérie et les intellectuels français*, Paris, 1991, p. 355. Cette entrevue avec de Gaulle se place en 1955.

27 Alain Peyrefitte, *C'était de Gaulle*, Paris © Librairie Arthème Fayard, 1994, t. I, p. 57 (en date du 20 octobre 1959).

28 *Mémoires d'espoir*, Paris, Plon, 1970, p. 51.

29 *France-Observateur*, 13 janvier 1955.

30 Rapport publié par Pierre Vidal-Naquet *in La Raison d'État*, Paris, 1962, p. 60 et suivantes.

31 Il écrivait qu'il y avait en Algérie « la reprise des pires méthodes de police, rendues trop célèbres, hélas ! par la Gestapo ».

32 Cité par Benjamin Stora, *La Gangrène et l'Oubli*, Paris, 1991, p. 30.

33 *Ibid.* , p. 34.

34 Benjamin Stora, *op. cit.* , p. 33

35 Claire Mauss-Copeaux, *op. cit.* , p. 168-169.

36 *Idem*, p. 164.

37 Voir J. -P. Rioux (dir.), *La Guerre d'Algérie et les Français*, Paris, Fayard, 1990, p. 159.

38 Faute de pouvoir ici reprendre l'étude de tout le mouvement de résistance à la guerre d'Algérie, on doit au moins rappeler le rôle du Comité Audin à partir de juin-juillet 1957 dont P. Vidal-Naquet fut, avec Madeleine Rebérioux, parmi les animateurs, et la publication de *La Question* l'année suivante.

39 Voir *La France en guerre d'Algérie*, Paris, 1992, article de J. -P. Rioux, p. 146-150, sur l'évolution, souvent méconnue, de l'opinion française. En juillet 1957, 53% des sondés sont partisans d'une négociation avec le FLN dans la perspective de l'indépendance algérienne.

40 Le réseau Jeanson, du nom du philosophe qui l'anima, avait pour but, au cours de la guerre d'Algérie, d'aider le FLN, à l'exception de toute action militaire cependant. Il fournissait des refuges à ses militants, transportait ses valises, selon l'expression célèbre de Jean-Paul Sartre, c'est-à-dire les fonds collectés par les nationalistes, dont il fallait assurer le transfert en Suisse. Nombre de ses membres furent arrêtés en 1960-1961 et condamnés.

41 *France-Observateur*, 2 novembre 1961. Voir aussi J. Einaudi, *La Bataille de Paris, 17 octobre 1961*, Paris, 1991, et le livre reportage publié aussitôt après chez Maspero (et aussitôt interdit) de Paulette Péju, *Ratonnades à Paris*, republié en l'an 2000.

42 Le mot avait déjà été employé par l'ancien gouverneur des colonies Delavignette dans un article de *L'Express* du 13 décembre 1957 : « [...] la notion de liberté est obscurcie non seulement en Algérie, mais aussi en métropole. Nous assistons en Algérie à une décomposition de l'État, et cette gangrène menace la métropole elle-même. » Le livre interdit, lui, faisait état de tortures subies à Paris y compris par des étudiants algériens militants ; un de leurs avocats, Ould Aoudia, fut assassiné à Paris même. Par la suite, des harkis furent employés dans la capitale et torturèrent leurs compatriotes nationalistes.

43 Il y a eu bien des divergences parmi les dirigeants du FLN, puis du GPRA à partir de 1958. Pas seulement de ces heurts de personnalités qui pourraient à la rigueur expliquer l'exécution d'Aban Ramdan en décembre 1957. Il y en a eu une, très lisible, sur l'attitude à prendre à l'égard de la minorité européenne dans le cadre d'une Algérie indépendante. Le texte du 1[er] novembre de même que celui du congrès de la Soummam appelaient explicitement les Européens à participer, s'ils le voulaient, à l'édification du nouvel État. Mais il est bien connu que Ben Bella ou Boumediene, pour ne citer que ces deux futurs chefs d'État, n'envisageaient pas une indépendance avec une forte présence européenne. Il y a lieu de penser que c'est cette position qui était la plus largement partagée par la base combattante. Il n'empêche que l'on s'est ainsi affronté à propos d'un problème que l'exode des pieds-noirs a supprimé dans la pratique. Ce ne fut pas le seul clivage. Dans un cas bien connu, l'obsession de la présence d'agents ennemis infiltrés (il y en avait, certes, comme dans toute guerre), ainsi que l'anti-intellectualisme latent de certains responsables sur le terrain ont été mis à profit par les services français pour « intoxiquer » le commandant de la zone de Kabylie, Amirouche, en lui faisant croire que la plupart des intellectuels ou étudiants qui rejoignaient les maquis étaient des traîtres et des agents français. Il en serait résulté quelque 2 000 exécutions. Amirouche fut tué au combat alors qu'il se rendait à Tunis. Mais d'autres débats ont eu lieu, à propos de la stratégie des attentats, par exemple. On ne peut s'étendre sur cette histoire interne, qui montre des organismes de direction nullement monolithiques ; toutefois, on doit rappeler que les conditions de cette lutte militairement inégale imposaient une grande décentralisation des décisions et des actions, en dépit de tous les efforts d'unification.

3/ 3/ 12) التطور السكاني في إفريقية الفرنسية (575-584)

1 C. Coquery-Vidrovitch, *L'Afrique et les Africains au* XIX[e] *siècle*, Paris, Armand Colin, 1999, p. 20-22.

2 Xavier Yacono, « Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830 ? », *Revue africaine*, 3[e] semestre, 1954.

3 Mais cela suppose que toutes les naissances algériennes aient été auparavant enregistrées, ce qui est douteux. Il faut noter que le taux de natalité des Européens du Sud (Italiens, Espagnols) était alors très élevé. Voir Charles-Robert Ageron, *Les Historiens musulmans et la France, 1871-1919*, Paris, PUF, 1968, t. I, p. 548-550. Voir aussi Yves Lacoste, André Nouschi et André Prenant, *L'Algérie. Passé et présent*, Paris, Éditions sociales, 1960, p. 217-220 et 316-317.

4 John Iliffe, *Famine in Zimbabwe 1890-1960*, Zimbabwe, Mambo Press, 1990.

5 P. Gaffarel, *L'Algérie. Histoire, conquête et colonisation*, Paris, 1883, p. 190.

6 *Le Journal des Débats*, 23 février 1897, cité par Ageron.

7 Ageron, *op. cit.*, t. II, p. 815-817.

8 Jan Vansina, *Sur les sentiers du passé en forêt. Les cheminements de la tradition politique ancienne de l'Afrique équatoriale*, Université catholique de Louvain/Centre Aequatoria, Louvain-la-Neuve/Mbandaka, 1991, p. 307.

9 Abdul Sheriff, *Slaves Spices and Ivory in Zanzibar*, Londres, James Currey, 1987, introduction. Voir le chap. X du présent volume.

10 Rapports coloniaux et textes d'époque cités par Alpha Bouréïma Gado, *Une histoire des famines au Sahel. Études des grandes crises alimentaires* XIX[e]-XX[e] *siècles*, Paris, L'Harmattan, 1993.

11 John Ford, *The Role of Trypanosomiases in African Ecology. A Study of the Tse-tse Fly Problem*, Londres, Oxford Clarendon Press, 1971. Helge Kjekshus, *Ecology Control and Economic Development in East Africa the Case of Tanganyika 1850-1950*, Londres, Heineman, 1977, p. 215.

12 Ford, *op. cit.* Gilles Sautter, *De l'Atlantique au fleuve Congo : une géographie du sous-peuplement. République du Congo, République gabonaise*, Paris-La Haye, Mouton, 1966. C.

Coquery-Vidrovitch, *Le Congo au temps des grandes compagnies concessionnaires, 1898-1930*, chap. XVIII, « La population du Congo », Paris-La Haye, Mouton, 1972, p. 487-506.

13 Gilles Sautter, *op. cit.*

14 G. Martin, Lebœuf et Roubaud, *Rapport de la mission d'études de la maladie du sommeil au Congo français, 1906-1908*, Paris, 1909.

15 Il faudrait bien entendu étudier de plus près d'autres éléments de l'environnement, et en particulier la fragilité des sols africains, qui rend l'action anthropique si dangereuse. Consulter à ce propos le classique Jean-Paul Harroy, *Afrique, terre qui meurt. La dégradation des sols africains sous l'influence de la colonisation*, Paris, Paul Lechevalier, 1944, p. 553.

16 Cette alternance a été bien étudiée dans le Nigeria septentrional (*cf.* Michael Watts, *Silent Violence. Food, Famine and Peasantry in Northern Nigeria*, Berkeley, University of California Press, 1983) et dans le Sahel nigérien (*cf.* Alpha Boureïma Gado, *op. cit*, 1992).

17 Bogumil Jewsiewicki, « Are High Birthrates Authentically African ? », *in* Dennis D. Cordell et Joel W. Gregory, *African Population and Capitalism. Historical Perspectives*, Boulder et Londres, Westview Press, p. 272, 1987.

18 Megan Vaughan, *The Story of an African Famine. Gender and Famine in Twentieth Century Malawi*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, p. 183.

19 *In* Cordell et Gregory, *op. cit.* : Thomas Painter, « Making Migrants. Zarma Peasants *in* Niger, 1900-1920 », p. 136 et Raymond Gervais, « Labor and Agricultural Policies in Southern Mosi, 1910-1940 », p. 109-121.

20 Myron Echenberg, « Faire du nègre. Military aspects of Population Planning in French West Africa, 1920-1940 », *in* Cordell et Gregory, *op. cit.* , p. 95.

21 Rita Headrick, « Studying the Population of French Equatorial Africa », *in* Bruce Fetter (éd.), *Demography from Scanty Evidence. Central Africa in the Colonial Era*, Boulder et Londres, Lynne Riener Publ. , 1990, p. 282.

22 Léon de Saint-Moulin, « What is Known of the Demographic History of Zaire since 1885 ? », Fetter, *op. cit.* , p. 307.

23 Charles Becker *et al.* , « L'évolution démographique régionale du Sénégal et du bassin arachidier (Sine Saloum) au XX[e] siècle, 1904-1976 », Cordell et Gregory, *op. cit.* , p. 80.

24 Le Fonds d'investissement et de développement économique et social (FIDES) fut créé en 1947. Il inaugurait pour l'Afrique noire et Madagascar une politique d'investissements pour la première fois financée (à 45%) par la métropole, et non plus seulement par les budgets coloniaux ou par des emprunts. Le plan de Constantine lança de même un énorme chantier de modernisation de ce port en Algérie, mais il fut interrompu par la guerre d'Indépendance.

4/ 1) المرأة والاستعمار (587-620)

* IRD-UMR 151-SFRD. Cet article a été écrit en 2000 lors d'un séjour au département de démographie de l'université de Montréal, pendant lequel j'ai pu bénéficier de ses belles bibliothèques.

1 Successivement : *Anna and the King of Siam*, de John Cromwell ; *The King and I*, de Walter Lang ; *Anna and the King*.

2 Notamment Knibiehler Yvonne et Goutalier Régine, *La Femme au temps des colonies*, Paris, Stock, 1985 ; *Clio. Histoire, femmes et sociétés* : « Femmes d'Afrique », 1997, 6, « Femmes du Maghreb », 1999, 9, et « Le genre de la Nation », 2000, 10.

3 Ramabai Pandita, *The High Caste Hindu Woman*, 1886, cité par Chakravart Uma, « Whatever happened to the Vedic Dasi ? Orientalism, nationalism and a script for the past », *in* Sangari Kumkum et Vaid Sudesh (éd.), *Recasting Women. Essays in Indian Colonial History*, New Brunswick, Rutgers University Press, 1990, p. 74.

4 Johnson-Odim Cheryl, « Action louder than words : the historical task of defining feminist consciousness in colonial West Africa », *in* Pierson Ruth Roach et Chandhuri Nupur (éd.), *Nation, Empire, Colony. Historicizing Gender and Race*, Bloomington et Indianapolis, Indiana University Press, 1998, p. 77-90.

5 Guillaumin Colette, *Sexe, race et pratique du pouvoir. L'Idée de nature*, Paris Côté-Femmes, 1992 ; Causse Michèle, *Du sexage*, Paris, POL, 2000.

6 L'ethnonyme « Iroquoien » désigne la famille linguistique dont font partie, entre autres, les Iroquois, les Hurons, les Cherokee. L'ethnonyme « Iroquois » ne se réfère qu'à une alliance fédérative entre cinq de ses nations, les peuples de la Maison-Longue, créée vers 1560 et élargie à six au XVIII[e] siècle.

7 *Ibid.* Charlevoix père François-Xavier, *Journal d'un voyage fait par ordre du roi dans l'Amérique septentrionale*, 1744, rééd. 1994, I, p. 558.

8 Viau Roland, *Femmes de personnes. Sexes, genres et pouvoirs en Iroquoisie ancienne*, Montréal, Boréal, 2000, p. 87.

9 Cité par Dickinson John A. et Mahn-Lot Marianne, *1492-1992. Les Européens découvrent l'Amérique*, Lyon, Presses universitaires de Lyon, 1991, p. 76-78. Selon ces auteurs, la notion de propriété n'a pas réellement de sens pour les Iroquoiens.

10 Delamarre Catherine et Sallard Bertrand, *La Femme au temps des conquistadores*, Paris, Stock, 1992 ; Socolow Susan Migden, *The Women of Colonial Latin America*, Cambridge, Cambridge University Press, 2000, p. 17-44 ; Nash June, « Aztec women : the transition from status to class in empire and colony », *in* Etienne et Leacock (éd.), *Women and Colonization. Anthropological Perspectives*, New York, Praeger Publishers, 1980, p. 134-148.

11 Silverblatt Irene, « The universe has turned inside out... There is no justice for us here. Andean women under spanish rule », *in* Etienne et Leacock, 1980, p. 149-185.

12 Meillassoux Claude, *Anthropologie de l'esclavage. Le ventre de fer et d'argent*, Paris, PUF, 1986 ; Memel-Foté Harris, *L'Esclavage lignager africain et l'anthropologie des droits de l'homme*, Leçon inaugurale de la Chaire internationale du Collège de France, Paris, 1996.

13 Thomas Hugh, *The Slave Trade. The History of the Atlantic Slave Trade, 1440-1870*, Londres, Papermac, MacMillan, 1998, p. 805 ; Curtin Philip, *The Atlantic Slave Trade*, University of Wisconsin Press, 1969.

14 Mac Cormack Carol P. , « Slaves, slave owners and slave dealers : Sherbro coast and hinterland », *in* Robertson Claire C. et Klein Martin A. , *Women and Slavery in Africa*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1983, p. 271-286.

15 Lovejoy Paul E. , *Transformations of Slavery in Africa*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, p. 128.

16 Strobel Margaret, *Muslim Women in Monbasa, 1890-1975*, New Haven, 1979, p. 43.

17 Coquery-Vidrovitch Catherine, *Les Africaines. Histoire des femmes d'Afrique noire du* XIX[e] *au* XX[e] *siècle*, Paris, éditions Desjonquières, 1994, p. 42-56.

18 Thornton John, « Sexual demography : the impact of the slave trade on the family structure », *in* Robertson et Klein, 1983, p 39-48.

19 Musisi Nakanike B. « Women, elite polygyny and Buganda state formation », *Signs*, 16, 4, 1991, p. 757-786.

20 Robertson Claire C. et Klein Martin A. , *Women and Slavery in Africa*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1983 ; Memel-Foté Harris, « La traite des négresses au XVIII[e] siècle », *in* Fauré Christine, *Encyclopédie politique et historique des femmes*, Paris, PUF, 1997, p. 233-276.

21 Thomas, 1998, *op. cit.* : 806.

22 Gautier Arlette, « Traite et politiques démographiques esclavagistes », *Population*, n° 6, déc. 1986, p. 1005-1024.

23 Bush Barbara, « Hard labor. Women, childbirth and resistance in British Caribbean slave societies », Gaspar David Barry et Hine Darlene Clark (éd.), *More than Chattel. Black Women and Slavery in the Americas*, Bloomington and Indianapolis, Indiana University Press, 1996, p. 193-217.

24 King Wilma, « Suffer with them till death. Slave women and their children in nineteenth-century America », *in* Gaspar et Hine, p. 147-168.

25 Steckel Richard, « Women, work and health under plantation slavery in the United States », *in* Gaspar et Hine, p. 43-60 ; Cody Cheryll Ann, « Cycles of work and childbearing. Seasonality in women's lives on low plantation country plantations », *in* Gaspar et Hine, p. 61-78.

26 Jean Ricquebourg, *Les Coupes de porphyre*, Paris, Alphonse Lemerre, 1903, cité *in* Jennifer Yee, *Clichés de la femme exotique. Un regard sur la littérature coloniale française entre 1871-1914*, thèse de doctorat publiée, Paris, L'Harmattan, 2000.

27 Genovese Eugene, *Roll, Jordan, Roll*, New York, Vintage Book ; 1972, rééd. 1976, Reddock Rhoda, « Women and slavery in the Caribbean. A feminist perpective », *Latin American Perspectives*, 12 (1), hiver 1985, p. 63-80.

28 Gautier Arlette, *Les Sœurs de solitude. La condition féminine pendant l'esclavage*, Paris, Éditions caribéennes, 1985.

29 Beckles Hilary, « Black females slaves and white households in Barbados », *in* Gaspar et Hine, p. 111-125.

30 Prince Mary, *La Véritable Histoire de Mary Prince, racontée par elle-même et commentée par Daniel Maragnès*, Paris, Albin Michel, 2000.

31 Socolow Susan, 1996, « Economic roles of the free women of color of Cap Français », Gaspar et Hine, p. 279-292 ; Geggus David, « Slave and free colored women in Saint-Domingue », Gaspar et Hine, p. 262.

32 Steckel, *op. cit.* , p. 49.

33 Rogers Barbara, *The Domestication of Women : Discrimination in Developing Societies*, Londres, Tavistock publications, 1980.

34 Fielding Hall, *A People at School*, cité par Mies Maria, *Patriarchy and Accumulation on a World Scale. Women in the International Division of Labour*, Londres, Zed Books Limited, 1986. Voir aussi McClintock Anne, *Imperial Leather. Race, Gender and Sexuality in the Colonial Context*, New York et Londres, Routledge, 1995.

35 Blérald Alain-Philippe, *Histoire économique de la Guadeloupe et de la Martinique du* XVII[e] *à nos jours*, Paris, Karthala, 1986, p. 89-128.

36 Ainsi, en Algérie, 35% des agriculteurs ont cessé de l'être entre 1930 et 1948 (Lazreg Marnia, *The Emergence of Classes in Algeria. A Study of Colonialism and Socio-political*

Change, Boulder (Co), Westview Press), les membres des tribus passent de 6 millions en 1830 à 2,5 millions en 1852 et plus de 65% des hommes sont au chômage à Alger, Constantine et Oran vers 1870 (Knauss, P. R. , *The Persistence of patriarchy: Class, Gender, and Ideology in twentieth century Algeria*, New York, Praeger, 1987, p. 19 et 22).

37 En A-EF, 10% des adultes masculins sont réquisitionnés, 150 ‰ en meurent (Cordell Dennis D. et Gregory J. , *African Population and Capitalism. Historical Perspectives*, Boulder et Londres, Westview Press, 1987, p. 142). Au Congo belge, plus de 500 000 porteurs sont réquisitionnés en 1893 (Mupasi, *idem*, 1987, p. 87) ; la Première Guerre mondiale mobilise plus de 700 000 soldats des colonies françaises (Hardy Georges, 1953, *Histoire sociale de la colonisation française*, Paris, Larose, p. 207). Lindqvist Sven, *Exterminez toutes ces brutes. L'odyssée d'un homme au cœur de la nuit et les origines du génocide européen*, Paris, Le Serpent à plumes, 1998.

38 Eisen Bergman Arlene, *Femmes du Vietnam*, Paris, Éditions des femmes, 1975 ; Vreede de Stuers Cora, *L'Émancipation de la femme indonésienne*, Paris, Mouton, 1959 ; Fourchard Laurent, « Les conditions de travail de la femme dans les pays de colonisation. 1935 », *Clio. Histoires, femmes, sociétés*, 1997 p. 195-200 ; Cordell Dennis et Gregory Joël, Piché Victor, *Hoe and Wage. A Social History of a Circular Migration System in West Africa*, Boulder, Westview, 1993 p. 236.

39 Painter Thomas M. , « Making migrants. Zarma peasant in Niger, 1900-1920 », *in* Cordell et Gregory, *op. cit.* , p. 125.

40 Cordell Dennis, « Extracting people from precapitalist production. French equatorial Africa from the 1890 to the 1930s », *in* Cordell et Gregory, *op. cit.* , p. 148.

41 Cette formule avait été employée au tout début de la colonisation des Antilles et du Canada. Stoler Ann Laura, *Capitalism and Confrontation in Sumatra's Plantation Belt, 1870-1979*, New Haven, Yale University Press, 1985, p. 43.

42 Eisen Bergman, *op. cit.* , p. 58 ; Magassa Amidu, *Papa-commandant a jeté un grand filet devant nous. Les Exploités de la rive du Niger, 1900-1962*, Paris, François Maspero, 1978. Sall Babacar, *Le Travail forcé en Afrique-Occidentale française (1900-1945)*, Paris, Karthala, 1993, p. 290.

43 Echenberg Myron, « Faire du nègre. Military aspects of population planning in French West Africa, 1920-1940 », *in* Cordell et Gregory, *op. cit.* , p. 100.

44 Romaniuk Anatole, *La Fécondité des populations congolaises*, Paris, Mouton, 1967, p. 158.

45 Au Malawi où le nombre d'hommes pour 100 femmes tourne autour de 87 entre 1921 et 1939 (Gregory Joël et Mandela Elias, « Dimensions of conflicts. Emigrant labor from colonial Malawi and Zambia, 1900-1945 » *in* Cordell et Gregory, p. 221-239).

46 Cordell, *op. cit.* , p. 152.

47 Au Lesotho, il y avait, en 1875, 238 herses et 2 749 charrues (Elredge Elizabeth A. , « Women in production : the economic role of women in 19th century Lesotho », *Signs*, 16, 4, 1991, p. 707-731).

48 Turshen Meredith, « Population growth and the deterioration of health in mainland Tanzania, 1920-60 », Cordell et Gregory, *op. cit.* , p. 187-200. Même constat par Dawson Marc H. , « Health, nutrition and population in central Kenya, 1890-1945 », *idem* p. 201-220.

49 Parpart Jane, « Class and gender on the copperbelt in Northern Rhodesian copper mining community, 1926-1964 », *in* Robertson Claire et Berger Iris, *Women and Class in Africa*, New York, Londres, Holmes et Meiers éd. , 1986, p. 141-160.

50 Cutrufelli Maria Rosa, *Women of Africa. Roots of Oppression*, Londres, Zed Books, 1983, p. 24.

51 Pala Okeyo Achola, « Daughters of the lakes and rivers : colonization and the lands rights of Luo women », *in* Etienne et Leacock, p. 186-213 ; Etienne Mona, « Women and men, cloth and colonization : the transformation of production-distribution relations among the Baule (Côte d'Ivoire) », *in* Etienne et Leacock, p. 214-238.

52 Ferro Marc, 1994, *Histoire des colonisations. Des conquêtes aux indépendances. XIIIe-XXe siècle*, Paris, Le Seuil, Points histoire, p. 39-40.

53 Il y avait 2,2 millions de travailleuses agricoles en 1881 et 1,4 million en 1801 (Banerjee Nirmala, « Working women in colonial Bengal : modernization and marginalization », *in* Sangari et Vaid, 1990, *op. cit.* , p. 269-301).

54 Engels Dagmar, 1996, *Beyond Purdah ? Women in Bengal, 1890-1939*, Delhi, Oxford University Press, p. 18-19 ; Lazreg Marnia, 1994, *The Eloquence of Silence. Algerian Women in Question*, Londres, Routledge, p. 53.

55 Stoler, *op. cit.* ; Parpart, *op. cit.*

56 Lazreg, *op. cit.* , p. 100.

57 Mann Kristin, « Women, landed property and the accumulation of wealth in early colonial Lagos », *Signs*, 16, 4, 1991, p. 682-706.

58 Sudhri Chandra, 1998, *Enslaved Daughters of India. Colonialism, Law and Women's Rigts*, Delhi et Londres, Oxford University Press. Voir aussi Lardinois Roland, « En Inde, la famille, l'État, la femme », *in* Burguière, *Histoire de la famille*, Paris, Armand Colin, t. II, p. 267-299.

59 Hosbawm Éric et Ranger Terence (éd.), *The Invention of Tradition*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983.

60 Bulbeck Chilla, *Re-orienting Western Feminisms. Women's Diversity in a Post-colonial World,* Cambridge, Cambridge University Press, 1998, p. 22-23 ; Vreede de Stuers, *op. cit.*

61 Lata Mani, « Contentious traditions : the debate on sati in colonial India », *in* Sangari et Vaid, *op. cit.* , p. 88-126.

62 Le pourcentage de filles mariées avant 15 ans était passé de 70% en 1911 à 50% en 1931. Banerji Himani, « Age of consent and hegemonic social reform », *in* Midgley Clare, *Gender and Imperialism*, Manchester, Manchester University Press, p. 21-44.

63 Engels, *op. cit.* , p. 41-45.

64 Kapil Kumar, « Rural women in Oudh, 1917-1947 : Baba Zam Chandra and the woman's question », *in* Sangari et Vaid, *op. cit.* , p. 337-369.

65 Banerjee Samanta, « Marginalization of women's popular culture in 19th century Bengal », *in* Sangari et Vaid, op. cit. , p. 127-203.

66 Chowdhry Prem, « Customs in a peasant economy : women in colonial Haryana », *in* Sangari et Vaid, *op. cit.* , p. 302-336.

67 Schmidt Elizabeth, « Patriarchy, capitalism and the colonial state in Zimbabwe », *Signs*, 16, 4, 1991, p. 732-756.

68 Lazreg, p. 104-105 ; Charnay J. -P. , *La Vie musulmane en Algérie d'après la jurisprudence du XX[e] siècle*, Paris, PUF, p. 42-47. Christelow Allan, *Muslim Law Courts and the French Colonial State in Algeria*, Princeton, Princeton University Press, 1985.

69 Strobel Margaret, 1983, « Slavery and reproductive labor in Mombasa », *in* Robertson et Klein, p. 111-129.

70 Osborne Milton E. , *The French Presence in Cochinchina and Cambodia. Rule and Response (1859-1905)*, Ithaca et Londres, Cornell University Press.

71 Un nouveau code civil ne sera promulgué dans le Nord qu'en 1959 et dans le Vietnam réunifié qu'en 1987. Krowolski Nelly, « Mariage et statut de la femme vietnamienne à travers le code de la dynastie Lê », *in* Cauquelin Josiane, *L'Énigme conjugale. Femmes et mariage en Asie*, Clermont-Ferrand, Presses universitaires Blaise Pascal, 2000, p. 73-96. Bélanger Danièle, *Rapports intergénérationnels et rapports hommes-femmes dans la transition démocratique au Vietnam de 1930 à 1990*, thèse de démographie à l'université de Montréal, p. 37-68.

72 Knibiehler et Goutalier, *op. cit.* , p. 267-294.

73 Le statut personnel englobe toutes les questions de droit qui concernent directement la personne : l'état civil (le nom), la capacité, l'union libre et le mariage, la filiation par le sang et adoptive, le régime matrimonial et les successions.

74 Dobkin Marlene, « Colonialism and the legal status of women in Francophonic Africa », *Cahiers d'études africaines*, 8, 31, 1960, p. 390-405.

75 Lazreg 1994, *op. cit.* , p. 88-92 et 103-104.

76 Gautier Arlette, « Nou pa lez enfan batars. La construction du genre par la France outre-mer », *Clio, histoire, femmes, sociétés*, 2000, p. 10.

77 Robertson Claire C. , « Women's education and class formation in Africa, 1950-1980 » *in* Robertson Claire et Berger Iris, *op. cit.* , p. 106. La France apprend à parler français aux fils de notables africains pour qu'ils puissent servir d'intermédiaires, alors qu'en Indochine elle ferme les écoles traditionnelles, où étaient recrutés les administrateurs, soupçonnées d'anticolonialisme, pour ouvrir des écoles françaises, dont la moitié du programme dénigre les réalisations vietnamiennes. L'administration fait passer des examens aux Vietnamiens mais pas aux Africains ; au CM1, ces derniers apprennent les additions et les soustractions et les Vietnamiens l'algèbre et la géométrie (Kelly Gail P. , « Colonialism, indigenous society and school practices : French West Africa and Indochina, 1918-1938 », *in* Altbach G. Philipp et Kelly Gail P. , 1984, *Education and the Colonial Experience*, New Brunswick et Londres, Transaction Books, p. 9-38).

78 En Algérie (Lazreg, p. 62), au Dahomey, au Niger, au Soudan, et 35% en Haute-Volta (Tardits Claude, « Réflexions sur la scolarisation des filles au Dahomey », *Cahiers d'études africaines*, 2, 10, 1962, p. 266-288 ; notamment p. 67).

79 Vietnam : Eisen Bergman, op. cit. , p. 69. En Indonésie, le pourcentage de filles scolarisées atteint 10% (Vreede De Stuers, p. 33) ; Bengale : Engels, 1996, *op. cit.* , p. 59.

80 Barthelemy Pascale, « La formation des institutrices africaines en Afrique-Occidentale française », *Clio. Histoire, femmes, sociétés*, 6, 1997, p. 155-167.

81 Lazreg, *op. cit.* , p. 66.

82 Tardits, *op. cit.* , p. 267.

83 Pagnon Estelle, « Une œuvre inutile ? La scolarisation des filles par les missionnaires catholiques dans le sud-ouest du Nigeria (1885-1930) », *Clio. Histoire, femmes, sociétés*, 7, 1997, p. 35-59 ; également Gaitskell Deborah, « A home with hegemony ? Coercicion and consent in the education of African girls for domesticity in South Africa before 1919 », *in* Engels Dagmar et Marks Sheila (éd.), *Contesting Colonial Hegemony. State and Society in Africa and India*, Londres, British Academic Press, 1994, p. 110-128. En Grande-Bretagne même, l'enseignement de la couture est devenu obligatoire en 1862 pour les filles si les écoles veulent toucher des subventions publiques.

84 Lazreg, *op. cit.* , p. 75.

85 Hugon Anne, « La contradiction missionnaire. Discours et pratique des missionnaires méthodistes à l'égard des femmes de la Côte-de-l'Or (1835-1874) », *Clio. Histoires, femmes, sociétés*, 1997, 7, p. 15-34.

86 Borthwick Meredith, *The Changing Role of Women in Bengal, 1849-1905*, Princeton, Princeton University Press, 1984.

87 Mehta Rama, *The Western Educated Women*, New York, Asia Publishing Book, 1970.

88 Gervais R. Raymond, « Contribution à l'étude de l'évolution de la population de l'Afrique-Occidentale française, 1904-1960 », *Les dossiers du CEPED*, 23, 50 p ; Rouissi Moncer, *Populations et sociétés au Maghreb*, Tunis, Cérès productions, 1977 (notamment p. 81).

89 Ainsi, seules 36% des consultations des adultes portent sur les femmes dans les centres médicaux en Côte d'Ivoire en 1932 (Domergue-Cloarec Danielle, *La Santé en Côte d'Ivoire, 1905-1938*, Paris, Académie des sciences d'outre-mer, t. I, p. 374). Pour tout ce paragraphe, Kniebielher et Goutalier, *op. cit.* , p. 187-200 ; Becker Charles et Collignon René, « A history of sexually transmitted diseases and AIDS in Senegal : difficulties in accounting for social logics in health policy », *in* Setel Philip et al. , *Histories of Sexually Transmitted Diseases and HIV/AIDS in Sub-Saharan Africa*, Wesport et Londres, Greenwood Press, 1999, p. 65-96 ; Sanderson Jean-Paul, « Le Congo belge entre mythe et réalité. Une analyse du discours démographique colonial », *Population*, 55, 2, mars-avril 2000, p. 331-355.

90 Tanzanie : Turshen, *op. cit.* Congo : Romaniuk, *op. cit.* , p. 29. Pour une population de près de quinze millions en 1960 : WWW. GRIDS2. CR. USGS. GOV/GLOBALPOP/AFRICA/OPP-2. PHP3. Summers Carole, « Intimate colonialism : the imperial production of reproduction in Uganda. 1907-1925 », *Signs*, 16, 4, 1991, p. 787-807. Kenya : Dawson, *op. cit.* Ecole de Dakar : Kniebielher et Goutalier, *op. cit.* Voir également la magistrale étude de Domergue-Cloarec sur la Côte d'Ivoire *(op. cit.)*.

91 Blanc Robert et Théodore Gérard, « Les populations d'Afrique noire et de Madagascar : enquêtes et résultats récents », *Population* 15, 3, juillet 1960, p. 430-431.

92 Brocheux Pierre et Hemery Daniel, *Indochine, la colonisation ambiguë (1858-1954)*, Paris, La Découverte, 1994.

93 Thwaites R. G. (éd.), *The Jesuit Relations and Allied Documents*, 71 volumes, Cleveland, Burrows Brothers, 18, 1906, p. 107 et 195-197, cité par Leacock Eleanor « Montagnais women and the jesuit program for colonization », *in* Leacock et Etienne, *op. cit.* , p. 25-42.

94 Bernand Carmen et Gruzinski Serge, « Les enfants de l'apocalypse », *in* Burguière André, *L'Histoire de la famille*, Paris, Armand Colin, t. II, 1986, p. 177 et 192.

95 Socolow, *op. cit.* , 2000, p. 47.

96 Gautier Arlette, « Les familles esclaves aux Antilles françaises, 1635-1848 », *Population*, 2000, vol. 55, n° 2, novembre-décembre, p. 975-1001.

97 Statson Erlene, « Studying slavery », *in* Hull Gloria, Bell Scott Patricia, Smith Barbara, *All the Women are White, all the Blacks are Men, But Some of us are Brave*. Old Wesbury (NY), The Feminist Press, 1982, p. 61-92.

98 Anagol Pamela, « Indian christian women and indigenous feminism, c. 1850-1920 », *in* Midgley Claire, *op. cit.* , p. 79-103.

99 Mann, *op. cit.* , p. 693 ; Coquery-Vidrovitch, *op. cit.* , p. 83-88.

100 Ghana : Schmidt, *op. cit.* , p. 748 ; Hugon, *op. cit.* Cameroun : Vincent Jeanne-Françoise, *Femmes Beti entre deux mondes. Entretiens dans la forêt du Cameroun*, Paris, Karthala, 1976, rééd. 2001. Un informateur déclare qu'avant on tuait les veuves, alors que maintenant on se contente de les bâtonner.

101 Voir le cahier de photos dans Bulbeck, *op. cit.*

102 Alloula Malek, *The colonial harem*, Minneapolis, University of Minneapolis Press, 1986.

103 Delamarre et Sallard, 1992, *op. cit.* , p. 28-30 et 63.

104 Lazreg 1994, *op. cit.* , p. 59 ; pour l'Amérique latine, voir Delamarre et Sallard, *op. cit.* , p. 66-68 ; Socolow, *op. cit.* ; Giraud Michel, « Viol et société coloniale. Le cas de la Nouvelle-Espagne au XVIII[e] siècle », *Annales. ESC*, 3, mai-juin 1986, p. 625-637.

105 Hulme Peter, *Colonial Encounters. Europe and the Native Caribbean, 1492-1797*, Londres et New York, Methuen, 1986, p. 137-169.

106 Cité par Mies Maria, p. 98. Même discours chez des docteurs militaires exerçant en A-OF (Simonis François, « Splendeur et misère des *Moussos*. Les compagnes africaines des Européens du cercle de Ségou au Mali (1890-1962) », *in* Coquery-Vidrovitch Catherine (éd.), *Histoire africaine au XX[e] siècle. Sociétés — Villes-Cultures*, Paris, L'Harmattan).

107 Cité *in* Gay Bernard, « Les relations entre hommes et femmes au Cambodge et au Laos vues par la littérature coloniale de fiction », *in* Denys Lombard (dir.), *Rêver l'Asie. Exotisme et littérature coloniale aux Indes, en Indochine et en Insulinde*, 1993, p. 39 et p. 83-84.

108 Delamarre et Sallard, *op. cit.* , p. 92.

109 Stoler Ann-Laura, « Carnal knowledge and imperial power. Gender, race and morality in colonial Asia », *in* Lancaster Roger N. et di Leonardo Micaela, *The Gender Sexuality Reader*, Londres, Routledge, 1997, p. 13-31.

110 Blois, D. , « Tamatave, la cité des femmes », *Clio, histoire, femmes, sociétés*, 1997, 6, p. 61-86.

111 Lazreg, *op. cit.* , p. 29-35 ; Levine Philippa, « Orientalist sociology and the creation of colonial sexuality », *Feminist Review*, été 2000. p 5-21 ; Cutrufelli, *op. cit.* , p. 34.

112 Gutman Herbert et Sutch Richard, « Victorians all ? The sexual mores and conduct of slaves and their masters », *in* David Paul A et al. ; *Reckoning with Slavery*, New York, Oxford University Press, 1976, p. 134-164. Pour les Antilles : Gautier Arlette, *op. cit.* , 1985, p. 152-185.

113 Hünefeldt Christine, *Paying the Price of Freedom : Family and Labor among Lima's Slaves*, 1800-1854, Berkeley, University of California Press, 1994 ; Henry Gilles, *Monte Cristo ou l'extraordinaire aventure des ancêtres d'Alexandre Dumas*, Paris, Librairie académique Perrin, 1976, p. 124.

114 Gould Virginia L. , « Urban slavery-urban freedom ; The manumission of Jacqueline Lemelle », *in* Gaspar et Hine, *op. cit.* , p. 298-314.

115 Socolow, *op. cit.* ; Geggus, *op. cit.* , p. 270-271.

116 Fleischner Jennifer, *Mastering Slavery. Memory, Family, and Identity in Women's Slave Narratives*, New York et Londres, New York University Press, 1996.

117 Anderson Karen, *Chain Her by One Foot. The Subjugation of Native Women in Seventeenth Century New France*, New York, Routledge, 1991. Voir aussi Perdue Theda, *Cherokee Women : Gender and Culture Change, 1700-1835*, Lincoln, University of Nebraska Press, 1998.

118 Viau, *op. cit.*

119 Rothenberg, *in* Etienne et Leacock, *op. cit.* , p. 81.

120 Dickinson John et Young Brian, *Diverse Pasts. A History of Quebec and Canada*, Toronto, Copp Clark Pitman, 1995, p. 374.

121 Silverblatt, *op. cit.* , p. 170-171.

122 Goerg Odile, « Femmes africaines et politique : les colonisés au féminin en Afrique occidentale », *Clio. Histoire, femmes, sociétés*, 1997, 6, p. 105-125.

123 Silverblatt, *op. cit.* , p. 164.

124 Gautier, *op. cit.* , 1985, p. 221-257.

125 Escott, p. 86-93 ; Bush, *op. cit.* , p. 222-243.

126 Beckles Hilary, *Natural Rebels. A Social History of Enslaved Black Women in Barbados*, Londres et New Brunswick, Zed Books ltd et Rutgers University Press, 1989.

127 Engels, *op. cit.* , p. 1-2.

128 Presley Cora Ann, « Labor unrest among Kikuyu women in colonial Kenya », *in* Robertson et Berger, p. 255-273. Des femmes Bamileke du Cameroun détruisirent également des plantations : Bisilliat Jeanne et Fieloux Michèle, *Femmes du tiers-monde*, Paris, Le Sycomore, 1983.

129 Au Nigeria, plus de 10 000 femmes appartenaient à la fédération des marchandes de Lagos qui regroupait 84 associations. Leith-Ross, Sylvia, *African Women. A Study of the Ibo of the Nigeria*, Londres, 1939.

130 Thornton John, *Africa and the Africans in the Making of the Atlantic World, 1400-1680*, Cambridge, Cambridge University Press, 1992.

131 Tabet Paola, « Les mains, les outils, les armes », *L'Homme*, XIX, 3-4, 1979, p. 5-61.

132 Tosh John, « Imperial masculinity and the flight from domesticity in Britain, 1880-1914 », *in* Foley Timothy (éd.), *Gender and Colonialism*, Galway, Galway University Press, 1995, p. 72-85.

133 Taylor Jean, « Colonialism and feminism : an Indonesian case study », *in* Altbach et Kelly, *op. cit.* , p. 148.

5/ 1) معاداة الاستعمار (623-656)

1 *Cf.* les textes de 1563, 1639, 1659 cités dans *L'Anticolonialisme de Las Casas à Marx*, en bibliographie.

2 *Histoire de l'Amérique*, tome IV, livre VIII, traduction française, 1780.

3 Léon Bloy, *Le Sang du pauvre*, Paris, 1909, cité in *La France colonisatrice*, coll. « Les reporters de l'histoire », n° 3, 1983, p. 233-234.

4 Georges Bloy, le propre frère de Léon Bloy, fut condamné à six ans de bagne plus six ans de déportation à la Nouvelle-Calédonie en 1886 pour avoir tenté de défendre, en Indochine, les indigènes contre l'administration française. (NDLR.)

5 Librairie Fishbacher, Paris, 1957.

6 Instructions aux Pères blancs de l'Afrique équatoriale, 1878, 1879, citées dans cardinal Lavigerie, *Écrits d'Afrique*, Paris, Grasset, 1966.

7 *Essai sur les mœurs*, 1761, chap. CLII.

8 *L'Ami des hommes*, 1756, t. II, chap. IX.

9 1762, livre I, chap. IV.

10 1752, *Œuvres complètes*, la Pléiade, tome III, p. 91.

11 À la veille de la Seconde Guerre mondiale, en France, le gouvernement lance, pour rassurer le pays, le slogan des « cent millions de Français ».

12 *Les intérêts de la France mal entendus dans les branches de l'Agriculture, de la Population, des Finances, du Commerce, de la Marine et de l'Industrie*, 1756.
13 *L'Ami des hommes, op. cit.* , 3e partie, chap. IX.
14 *Études de la nature*, 1784, XIII.
15 *Essai sur la nature du commerce en général*, 1755, 3e partie, chap. 1.
16 *L'Ami des hommes, op. cit.* , 3e partie, chap. IX.
17 *Questions intéressantes sur les populations, l'agriculture et le commerce...*, 1758, art. XXIV.
18 *La Gazette et Journal d'Agriculture*, avril 1766.
19 *Mémoire sur la manière dont la France et l'Espagne devraient envisager les suites de la querelle entre la Grande-Bretagne et ses colonies*, 6 avril 1776.
20 *A Plan for an Universal and Perpetual Peace*, 1789.
21 *Manual of Political Economy*, 1798.
22 Voir le tome III.
23 Discours à la Chambre des députés, 16 juillet 1824, 8 janvier 1825, 3 juin 1826.
24 Discours à la Chambre des députés, 15 février 1838, et à la Société française de l'émancipation de l'esclavage, 10 février 1840.
25 Intervention à la Chambre des députés, 30 mai 1845.
26 Discours de 1840.
27 *Les Français en Algérie*, 1845.
28 *Œuvres complètes*, t. III.
29 Discours au meeting de Bradford, 1850.
30 On pourra faire à peu près le même constat à propos de la position des États-Unis face à la libéralisation du commerce mondial au cours de la seconde moitié du XXe siècle.
31 *Cours de philosophie positive*, 1842, t. VI.
32 Dans les colonnes du *New York Daily Tribune*, au cours des années 1850-1860.
33 Anatole France, discours prononcé au meeting de protestation contre la France coloniale, le 30 janvier 1906, in *Vers les temps meilleurs*, Édouard Pelletan, Paris, 1906, 3e volume, p. 72.

5/ 2) مسلمة تفوق البيض ودونية السود (657-694)

1 Hérodote, *Histoires*, livre IV, 187.
2 *Ibid.* , 183.
3 *Ibid.* , 191.
4 Il faut être américain, où le métis n'est pas reconnu en tant que tel (on ne peut être que « noir » ou « blanc »), pour ne pas admettre cette idée simple.
5 Mary Lefkowitz, *Not out of Africa. How Afrocentrism Became an Excuse to Teach Myth as History*, Harper Collins Publ. , 1996, chap. 2.
6 Platon, *La République*, 5, 470.
7 *Politique*, livre I, 2, 4 et 6.
8 Pentateuque, Nombres, 12, 2-15.
9 1, 5. Les traductions récentes (2001) conservent l'ambiguïté : « Je suis belle et pourtant noire », propose l'une (bible de Jérusalem) ; « Je suis noire et magnifique » selon l'autre (Mediaspaul).
10 Frank M. Snowden, *Before Color Prejudice. The Ancient View of Blacks*, Harvard, Harvard University Press, 1983, p. 106-107. L'ouvrage français sur la question est *L'Invention du racisme : Antiquité et Moyen Âge*, de Christian Delacampagne, Paris, Fayard, 1983. Et du même auteur : *Une histoire du racisme*, Le Livre de Poche, n° 575, 2000.
11 Jérémie, 14, 23.
12 C. Julius Solinus, *De Memoralibus Mundi*.
13 François Renault, *La Traite des Noirs au Proche-Orient médiéval*, VIIe-XIVe *siècle*, Paris, Geuthner, 1989, p. 11-29.
14 Ibn Butlan, traduit *in* Bernard Lewis, *Race et couleur en pays d'islam*, Paris, Payot, 1982, p. 140-147.
15 Alexandre Popovic, *La Révolte des esclaves en Iraq aux IIIe-IXe siècles*, Paris, Geuthner, 1976.
16 Ibn Khaldun, *Al-Muqaddima, Discours sur l'Histoire universelle*, traduit par Vincent Monteil, Beyrouth, Unesco, 1967-1968, vol. 1, p. 118-119. Rééd. Actes Sud, Arles, 1997.
17 « The Catalan Atlas », Ronald Sanders, *Lost Tribes and Promised Lands*, Boston, Little, Brown & Co, 1978, p. 3-16. L'Atlas est conservé à la BNF.
18 Marian Malowist, « Les débuts du système de plantations dans la période des Grandes Découvertes », *Africana Bulletin*, n° 10, Varsovie, 1969, p. 9-30.

19 Bref du pape Paul III, 9 juin 1537, *Amérique latine. Philosophie de la conquête*, Paris-La Haye, Mouton, 1977, p. 163-164.

20 B. de Las Casas, *Très Brève Relation de la destruction des Indes et Trente propositions très juridiques*, trad. française, Paris, La Haye, Mouton, 1974, rééd. Paris, La Découverte, 1996. Du même auteur, traduit pour la première fois *in extenso* : *Histoire des Indes*, Paris, Le Seuil, 2002.

21 Louis Sala-Molins, *Le Code noir, ou le calvaire de Canaan*, Paris, PUF, 1987, mais à amender par Florence Gauthier, « L'ordre ségrégationniste dans la colonie de Saint-Domingue au XVIII[e] siècle. Exclusion par la nationalité et l'assimilation ou droits de l'homme ? », Atelier histoire des concepts/assimilation, séminaire de Gérard Noiriel, EHESS, 27 avril 2000.

22 Genèse, 9, 21-27.

23 Guillaume Postel, 1561, repris par P. Tournemine, *Remarques sur le mémoire touchant l'origine des nègres et des Américains*, 1734, cité par Sala-Molins, *op. cit.* , p. 30, note 1. Benjamin Braude, « Cham et Noé. Race, esclavage et exégèse entre islam, judaïsme et christianisme », *Annales*, 57, n° 1, 2002, p. 93-125.

24 Pierre Charles, « Les Noirs, fils de Cham le maudit », *Nouvelle Revue théologique*, 1928, t. LV, p. 721-739, et « Les antécédents de l'idéologie raciste », *ibid.* , 1939, t. LXVI, p. 131-156.

25 Sala-Molins, *op. cit.* , p. 22-23.

26 Saint Augustin, *La Cité de Dieu*, 16, 2.

27 Médéric Moreau de Saint-Méry, *Description topographique, physique, civile, politique et historique de la partie française de l'isle de Saint-Domingue*, 1797-1798, pub. Société d'Histoire des colonies françaises, Paris, 1958, vol. 1, p. 100 sq. *Cf.* Florence Gauthier, *Triomphe et mort du droit naturel en Révolution*, Paris, PUF, 1992, et « Conflits coloniaux et ethniques. De l'esclavage à l'aristocratie de l'épiderme. L'exemple du colonialisme du royaume de France aux XVII[e] et XVIII[e] siècles », *in* Marie-Claire Hoock-Demarle et Claude Liauzu (éd.), *Transmettre les passés. Nazisme, Vichy, conflits coloniaux. Les responsabilités de l'Université*, Paris, Syllepse, 2001, p. 235-264.

28 Walter Johnson, « The Slave Trader, the White Slave, and the Politics of Racial Determination in the 1850s », *The Journal of American History*, juin 2000, p. 13-38.

29 Yvan Debbasch, *Couleur et liberté. Le jeu du critère ethnique dans un ordre juridique esclavagiste*, I. *L'affranchi dans les possessions françaises de la Caraïbe, 1635-1833*, Paris, Dalloz, 1967.

30 Florence Gauthier, *op. cit.*

31 Archives parlementaires, t. 84, séance du 13 mai 1791, p. 60, cité par Florence Gauthier, « De Jaucourt à Marx en passant par Robespierre », *in Périssent les colonies plutôt qu'un principe !*, Paris, Société des Études robespierristes, 2002.

32 Cocherel, député de Saint-Domingue à l'Assemblée constituante, 26 novembre 1789 (Archives parlementaires, t. 10, p. 263), cité par Florence Gauthier, « Conflits coloniaux et ethniques… », *op. cit.*

33 Roger Botte, « L'esclavage africain après l'abolition de 1848. Servitude et droit du sol », *Annales*, n° 5, 2000, p. 1009-1038.

34 Sur le racisme aux colonies au XIX[e] siècle, voir Sudel Fuma, *Un racisme ordinaire, réflexions sur quelques aspects du racisme dans la société coloniale réunionnaise au XIX[e] siècle*, ADER [Association des écrivains réunionnais], Saint-Denis de la Réunion, 1990.

35 Cité par Pierre Pluchon, *Nègres et Juifs au XVIII[e] siècle. Le racisme au siècle des Lumières*, Paris, Tallandier, 1984, p. 119. À noter que l'équivalent n'existait pas en Grande-Bretagne.

36 Sue Peabody, *« There are no Slaves in France ». The Political Culture of Race and Slavery in the Ancien Regime*, Oxford, Oxford University Press, 1996, introduction.

37 François Isambert, *Recueil général des anciennes lois françaises…*, Paris, Belin-Leprieur, 1830, vol. 25, p. 81, note 1. Voir aussi Roger Botte, « L'esclavage africain après l'abolition de 1848. Servitude et droit du sol », *Annales*, n° 5, 2000, p. 1015-1018.

38 Claude Wanquet, « Les égarements du négrophilisme de L. N. Baudry Deslozières ou les criailleries suraiguës du parti colon », colloque *Rétablissement de l'esclavage dans les colonies françaises 1802-1830*, université Paris-VIII, Saint-Denis, 20-22 juin 2002.

39 Un arrêté du 13 thermidor an X revigora l'ancienne mesure royale imposant la « cartouche » (carte d'identité) pour les Noirs ; la Police des Noirs aurait été appliquée jusqu'en 1821. Isambert, *op. cit.* , vol. 25, p. 81, n. 1. *Cf.* Peabody, *op. cit.* , p. 138 et 188.

40 Mickaël Siballis, « Les Noirs en France sous Napoléon », colloque *Rétablissement de l'esclavage…*, *op. cit.*

41 Pluchon, *op. cit.* , p. 138.

42 *Ibid.* , p. 140-141.

43 Épisode relaté dans un roman de 1793 : Restif de La Bretonne, *La Dernière Aventure d'un homme de quarante-cinq ans*, rééd. sous le titre *Sara, ou l'amour à quarante-cinq ans. Épisode de Monsieur Nicolas*, Paris, Garnier, 1886.

44 Pluchon, *op. cit.* , p. 127-128.

45 Arlette Farge (éd.), *Vivre dans la rue à Paris au XVIII[e] siècle*, Paris, Gallimard, 1992.

46 Pluchon, *op. cit.* , p. 133-134.

47 Abbé Raynal, *Histoire philosophique et politique des deux Indes*, rééd. Paris, La Découverte, Textes choisis, 1981, livre III, chap. 12, p. 68. Cité par F. Gauthier, « De Jaucourt à Marx en passant par Robespierre », *op. cit.*

48 Friedrich Hegel, *Lectures on the Philosophy of World History*, (1822-1828), cité par Emmanuel Chukwudi Eze, *Race and the Enlightenment. A Reader*, Londres, Blackwell, 1997, p. 128. Voir aussi Léon François Hoffmann, *Le Nègre romantique. Personnage littéraire et obsession collective*, Paris, Payot, 1973.

49 Article « Nègre », *Encyclopédie ou dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers*, publiée par Denis Diderot et Jean d'Alembert (1751-1772).

50 Raynal, *Histoire philosophique et politique...*, 1777, 7e éd. , rééd. Paris, PUF, 1951.

51 Michèle Duchet, *Anthropologie et histoire au siècle des Lumières : Buffon, Voltaire, Rousseau, Helvétius, Diderot*, Paris, Flammarion, 1971, p. 68-69.

52 Souligné par CCV.

53 Voltaire, *Essai sur les mœurs*, cité par Pluchon, *op. cit.* , p. 156.

54 Pluchon, *op. cit.* , p. 157.

55 Paris, Maradan librairie, 1808, rééd. Perrin, 1991.

56 *Cf.* Amady Ali Dieng, « L'abbé Grégoire et l'Afrique noire », et Marcel Dorigny, « Intégration républicaine des colonies et projets de colonisation de l'Afrique : civiliser pour émanciper ? », *Revue française d'histoire d'outre-mer*, numéro spécial « Grégoire et la cause des Noirs. Combats et projets (1789-1831) », 2e semestre 2000, p. 76-88 et 89-106.

57 Michel Adanson, *Voyage au Sénégal*, 1757, rééd. Publ. de l'université de Saint-Étienne, 1996, p. 119.

58 Dieudonné Gnammankou, *Abraham Hanibal : l'aïeul noir de Pouchkine. Biographie*, Paris-Dakar, Présence africaine, 1996.

59 William B. Cohen, *Français et Africains. Les Noirs sous le regard des Blancs, 1530-1880*, Paris, Gallimard, 1981 (la meilleure mise au point). Jusque très récemment, les historiens français ne se sont guère penchés sur la question, sinon Claude Liauzu à propos du monde arabe : *Race et civilisation : l'autre dans la culture occidentale : anthologie historique*, Paris, Syros, 1992, et *La Société française face au racisme de la Révolution à nos jours*, Bruxelles, éd. Complexe, 1999, 190 p. Voir surtout l'épais florilège rassemblé par Alain Ruscio, *Le Credo de l'homme blanc : regards coloniaux français* XIXe *et* XXe *siècle*, Bruxelles, éd. Complexe, 1996, 410 p. Enfin, François-Xavier Fauvelle-Aymar, *L'Invention du Hottentot. Histoire du regard occidental sur les Khoisan (XVIe-XIXe siècle)*, Paris, Éditions de la Sorbonne, 2002.

60 Article « Nègre » rédigé par le médecin Le Romain, qui s'appuie sur la *Dissertation sur la cause physique de la couleur des nègres* de M. Barrère (Paris, 1741).

61 *Cf.* Marc Belissa et Florence Gauthier, « Kant, le droit cosmopolitique et la société civile des nations », *Annales historiques de la Révolution française*, n° spécial France-Allemagne, n° 317, 1999, p. 495-511.

62 « I am apt to suspect the negroes and in general all other species of men (for there are four or five different kinds) to be naturally inferior to the whites », David Hume, *Of National Characters*, 1747, cité par Eze, *op. cit.* , p. 29 et 33. Dans l'édition posthume du même ouvrage de Hume, plus explicitement encore, la note devient en 1777 : « I am apt to suspect the negroes to be naturally inferior to the whites », *ibid.* , p. 37.

63 Emmanuel Kant, *Observations sur le sentiment du beau et du sublime* (1764), 2e éd. , Paris, J. Vrin, 1980, p. 60.

64 Il distingue cinq races : les Caucasiens (il est le premier à utiliser le terme), les Mongols, les Américains, les Malais et les Éthiopiens. *Cf.* Johann Friedrich Blumenbach, *De l'unité du genre humain et de ses variétés*, traduit du latin, Paris, Allut, an XIII-1804.

65 Johann Friedrich Blumenbach, *ibid.* , traduction anglaise, *On the Natural Varieties of Mankind*, 1776, cité par Eze, *op. cit.* , p. 79.

66 La connotation raciste n'intervenait pas encore dans le *Dictionnaire universel de la langue française* (C. M. Gatel, 3e édition, Lyon, 1819) où le terme de « race » concerne « ceux qui viennent d'une même famille » et « a trait particulièrement à une souche commune, sans allusion à la couleur.

67 *Dictionnaire universel francophone*, Paris, Hachette et Aupelf-Uref, 1997. Il y est néanmoins précisé, dans la rubrique Encycl. , que cette « notion n'a aucun fondement biologique ». (Voir aussi note 124.)

68 *Notes on the State of Virginia*, Londres, John Stockdale, 1787, p. 143 (rééd. Williamsburg, University of North Carolina Press, 1955).

69 Charles Darwin, *The Origin of Species by Means of Natural Selection ; or, the preservation of favoured races in the struggle for life and the descent of man and selection in relation to sex*, Londres, Murray, 1859 (éd. moderne : *La Filiation de l'homme et la sélection liée au sexe*, Paris, ICDI, Syllepse, 2000).

70 Philip Yale Nicholson, *Who Do We Think We Are ? Race and Nation in the Modern World*, Londres, M. E. Sharpe, 1999.

71 Charles Darwin, *The Descent of Man*, New York, Appleton, éd. 1888, p. 159-160. Néanmoins, il explique que l'homme, par la civilisation, est susceptible de procéder à une inversion progressive en faveur du dépérissement de la loi sélective.

72 Lawrence Jennings, « La lente renaisssance du mouvement abolitionniste en France », colloque *Rétablissement de l'esclavage..., op. cit.*

73 *Bulletin de la Société de géographie*, t. VIII, 1828, p. 349-359.

74 E. -F. Jomard, *Bulletin de la Société de géographie*, t. VIII, n° 58, p. 61-76. Cité et développé par Anna Pondopoulo, « Les représentations sur les Peuls aux XIX^e^ et XX^e^ siècles », thèse de l'université Paris-VII, 2003.

75 Quant au premier athlète noir à être médaillé, ce ne fut qu'en 1924 aux Jeux olympiques de Paris. Pascal Blanchard, Éric Deroo et Gilles Manceron, *Le Paris noir*, Paris, Hazan, 2001.

76 Article de Karl Marx, « Le gouvernement britannique et la traite des esclaves », *New York Daily Tribune*, 2 juillet 1858, cité par F. Gauthier, « Périssent les colonies plutôt qu'un principe !... », *op. cit.*

77 Karl Marx, *Le Capital*, livre III, p. 325, et lettre d'Engels à Marx, 2 octobre 1866, citée par Paul Gordon Lauren, *Power and Prejudice. The Politics and Diplomacy of Racial Discrimination*, Londres, Westview Press, 1988, p. 36 et 301-302

78 Ernest Renan, cité *in* Aimé Césaire, *Discours sur le colonialisme*, Paris, Présence africaine, 1955, p. 12-13.

79 Cité par Ivan Hannaford, *Race : the history of an idea in the West*, Washington, D. C. : Woodrow Wilson Center Press, 1996, p. 256-258.

80 *Histoire de la littérature anglaise*, 1863, et *Origines de la France contemporaine*, 1875 à 1893.

81 *Poésie des races celtiques*, 1857. Curieusement, la BNF ne possède que l'édition anglaise, *Poetry of Celtic Races*, Londres, W. Scott publ. , 1896.

82 Ernest Renan, *Qu'est-ce qu'une nation ?*, conférence à la Sorbonne, 11 mars 1882, cité par Ivan Hannaford, *op. cit.* , p. 303-304.

83 Léopold de Saussure, *Psychologie de la colonisation française, dans ses rapports avec les sociétés indigènes*, Paris, F. Alcan, 1899.

84 Son portrait en pied figure *in* Geoffroy de Saint Hilaire et Frédéric Cuvier, *Histoire naturelle des mammifères, avec figures originales, colorées, dessinées d'après des animaux* [sic] *vivants*, Paris, 1824.

85 Georges Cuvier, monographie publiée dans les Mémoires du Muséum d'histoire naturelle, cité par Stephen Jay Gould, *Le Sourire du flamant rose. Réflexions sur l'histoire naturelle*, Paris, Le Seuil, 1988, p. 318.

86 Gould, *op. cit.* , chap. 18, « La Vénus hottentote » ; Bernth Lindford, « Courting the Hottentot Venus », *Africa*, 1985, 40 (I), p. 133-148 ; Robert Gordon, « The Venal Hottentot Venus and the Great Chain of Being », *African Studies*, 51, 1992. Gérard Badou, *L'Énigme de la Vénus hottentote*, Paris, Jean-Claude Lattès, 2000.

87 Notons un certain retour des choses, puisque le cerveau de Broca continuait de se décomposer sur une étagère voisine... Les restes de Saartjie Baartman ont été restitués en 2002 à l'Afrique du Sud.

88 Youssouf Diallo, « L'africanisme en Allemagne hier et aujourd'hui », *Cahiers d'études africaines*, n° 161, 2001, p. 13-44.

89 Jean Lemaitre, *Impressions de théâtre*, 1^re^ série, Paris, Éditions d'imprimerie et de librairie, 1887, cité in *La France colonisatrice*, coll. « Les reporters de l'histoire », n° 3, Paris, Liana Lévi-Sylvie Messinger, 1983.

90 Florence Bernault, communication personnelle et « What Absence is Made of Human Rights in Africa », Jeffrey N. Wasserstrom et al. éd. , *Human Rights and Revolutions*, Lanham, Rowman & Littlefield, 2000, chap. 8.

91 Acte de la Conférence de Berlin, I, 6, commenté par Florence Bernault, *ibid.*

92 *Die Grundlagen des neunzehnten jahrhunderts* (les fondations du XIX^e^ siècle). Cité par Paul Gordon Lauren, *op. cit.* , p. 45-47. Trad. française, *La Genèse du XIX^e^ siècle*, Paris, Payot, 1913 (3^e^ éd.)

93 *Histoire des institutions politiques de l'ancienne France*, Paris, Hachette, 1888-1892, 6 vol.

94 *Gabegie et atrocités coloniales*, discours prononcé à la Chambre des députés, Paris, Librairie les Hommes du jour, 1909, 22 p.

95 *Le Culte du moi*, 3 vol. , Paris, Perrin, 1888-1891 ; *Le Roman de l'énergie nationale*, 3 vol. , Paris, Fasquelle, 1897-1902.

96 Michael Adas, *Machine as the Measure of Men. Science, Technology, and Ideologies of Western Dominance*, Ithaca, Cornell University Press, 1989, p. 217.

97 *Cf.* V. G. Kiernan, *The Lords of Human Kind : Black Man, Yellow Man, and White Man in an Age of Empire*, Boston, Little Brown, 1969.

98 « L'essor du racisme nationaliste », *in* Patrice de Comarmond et Claude Duchet (éd.), *Racisme et société*, Paris, Maspero, 1969, p. 139-140.

99 Pascal Blanchard et Nicolas Bancel (éd.), *Images et colonie*, Syros, Paris, 1993, et *Images d'Empire (1930-1960). Trente Ans de propagande officielle*, Paris, La Martinière-Documentation française, 1997.

100 Véronique Campion-Vincent, « La Belle Époque », *Les Temps modernes*, août 1968, p. 317-345.

101 *Cf.* Charles-Robert Ageron, *Les Algériens musulmans et la France, 1871-1919*, Paris, PUF, 1968, t. 1, p. 267-277, et Patricia M. E. Lorcin, *Imperial Identities : Stereotyping, Prejudice and Race in Colonial Algeria*, Londres, I. B. Tauris, 1995.

102 Publié in *Mémoires de la Société d'anthropologie de Paris*, vol. I, 2e série, 1873, p. 1-54.
103 Cité par Charles-Robert Ageron, *Politiques coloniales au Maghreb*, Paris, PUF, p. 110-120.
104 *L'Écho du Maroc*, 17 octobre 1923.
105 R. Montagne, *La Vie sociale et politique des Berbères*, Paris, Éditions du Comité de l'Afrique française, 1931.
106 Cité par Ageron, *Politiques coloniales*..., *op. cit.*, p. 115.
107 Catherine Hodeir et Pierre Michel, *L'Exposition coloniale 1931*, Paris-Bruxelles, Complexe, 1991.
108 Hélène d'Almeida-Topor, *Les Amazones*, Paris, Rochevignes, 1984, p. 104 et 142-145.
109 Nicolas Bancel, Pascal Blanchard et Sandrine Lemaire, « Ces zoos humains de la République coloniale », *Le Monde diplomatique*, août 2000, p. 16 ; des mêmes (sous la dir. de), *Zoos humains, de la Vénus hottentote aux reality shows*, Paris, La Découverte, 2002.
110 Bernth Lindfors (éd.), *Africans on Stage. Studies in Ethnological Show Business*, Indiana University Press, 1999. Voir aussi R. Corbey, « Ethnographic Showcases, 1870-1930 », *Cultural Anthropology*, 1993, 8, n° 3, p. 338-369.
111 Philippe Wamba, *Kinship. A Family Journey in Africa and America*, Londres, A Dutton Book, Penguin Ltd, 1999, p. 231-237.
112 Sandrine Lemaire, « De la bonne manière d'être citoyen : colonisation/immigration dans les instructions officielles et manuels scolaires d'histoire-géographie », Revue *Passerelles*, n° 16, 1998, p. 261-271.
113 P. 77-81.
114 Cité par Olivier Dumas, « La race noire dans l'œuvre de Jules Verne », *in* François Raymond et Simone Vierne (éd.), *Jules Verne et les sciences humaines*, Paris, 10/18, 1980, p. 265.
115 Jean de Brunhoff, *Le Voyage de Babar*, Paris, éditions du Jardin des Modes, 1932, p. 10-11.
116 Sandrine Lemaire, « L'Afrique noire inventée : de la Première Guerre mondiale aux indépendances », *Historiens et Géographes*, n° 367, 1998, p. 93-109. *Cf.* , dans le même genre, Yong-Ja Kim, « Le Chinois dans la bande dessinée et la caricature de la presse européenne francophone durant l'entre-deux-guerres », Jean Pirotte, éd. , *Stéréotypes nationaux et préjugés raciaux aux* XIXe *et* XXe *siècles*, Louvain-la-Neuve, Collège Érasme, 1982, p. 58-77 ; Gilles Bœtsch et Christiane Villain-Gandossi (éd.), « Stéréotypes dans les relations Nord-Sud », *Hermès*, 30, CNRS Éditions, 2001.
117 Jean Chesneaux, *Une lecture politique de Jules Verne*, Paris, Maspero, 1971, p. 102. Voir aussi Marc Soriano, *Jules Verne (le cas Verne)*, Paris, Julliard, 1978.
118 *Revue des Jésuites*, octobre 1892, p. 443, cité par Jean Pirotte, *Stéréotypes nationaux*..., *op. cit.*, p. 85.
119 *Revue des Spiritains*, janvier 1904, p. 2, et *ibid.*, p. 87.
120 *Grands lacs*, 1939, cité par Jean Pirotte, *ibid.*, p. 88.
121 M. Bescherelle aîné, *Dictionnaire national ou dictionnaire universel de la langue française*, Paris, Garnier, 5e éd. 1857, 18e éd. 1880, t. I, p. 587.
122 Bescherelle, *op. cit.*
123 Pierre Larousse, *Dictionnaire complet illustré*, en un vol. , 1896 à 1914, p. 516.
124 En revanche celui-ci, bien qu'il insiste sur le faciès négroïde, ne mentionne plus l'infériorité raciale. Et l'édition 2002 qualifie enfin d'« aberrante » la notion de race, « fondement de divers racismes ».
125 Cité par *Le Nouveau Petit Robert* à l'entrée « race ».
126 André Gide, *Voyage au Congo. Carnets de route*, Paris, NRF, 1927, p. 219.
127 Paris, Albin Michel, 1921, p. 9-10.
128 *Ibid.*, p. 63, 84, 93, 105, 180-181
129 *Cf.* C. Coquery-Vidrovitch, *Histoire de la France coloniale*, Paris, Armand Colin, 1991, t. II, p. 305-308.
130 Projeté par l'ACHAC, Institut du monde arabe, février 1994. « Images de l'Afrique, images d'Afrique. Maghreb et Afrique noire au regard du cinéma colonial et des indépendances », *Le Film africain. Bulletin professionnel du cinéma du Sud et du Nord*, 1994, n° 14, p. 1-32.
131 Ella Shohat et Robert Stam, *Unthinking Eurocentrism. Multiculturalism and the Media*, Londres, Routledge, 1994, p. 109-112.
132 Gwendolyn Audrey Foster, *Captive Bodies. Postcolonial Subjectivity in Cinema*, Albany, SUNY Press, 1999, p. 59-63.
133 « Of all the vulgar modes of escaping from the consideration of the effects of social and moral influences on the human mind, the most vulgar is that of attributing the diversities of conduct and character to inherent natural differences », John Stuart Mill, *Analysis of the Phenomena of the Human Mind*, Londres, Longmans, Green, Reader, and Dyer, 1878 (3e éd.).
134 *Cf.* E. Barkan, *The Retreat of Scientific Racism. Changing Concepts of Race in Britain and the United States between the World Wars*, Cambridge, Cambridge University Press, 1992.
135 Julian Huxley, *Africa View*, Londres, Chatto & Winders, 1931, chap. XXXIII, « Racial Chess », p. 395. Il s'agit du frère du romancier Aldous Huxley.
136 Race is « a cloak for selfish economic aims which in their uncloacked nakedness would look ugly enough », Julian Huxley & AC Haddon, *We Europeans : a Survey of « Racial Problems »*, New York et Londres, Harper, 1936, p. 268 et 287.

137 Ashley Montagu (éd.), *The Concept of Race*, New York, Free Press of Glencoe, 1964, p. XII et 12.

138 On décèle dans cette expression l'influence de Julian Huxley qui, sans être membre de la commission, collabora à la rédaction de l'acte final.

139 Souligné par CCV.

140 *Le Racisme devant la science*, Unesco, Paris, Gallimard, 1960. Textes des fascicules préparés à l'occasion des déclarations de 1950 et de 1951 publiées en annexe, p. 533-544.

141 Déclaration amorcée au 6e Congrès international des sciences anthropologiques et ethnologiques, 1960. Jean Hiernaux, « The concept of race and the taxonomy of Mankind », *in* Montagu, *op. cit.* , p. 43-44.

142 *Éloge de la différence, la génétique et les hommes*, Paris, Le Seuil, 1978, et (entre autres) *Cinq Milliards d'hommes dans un vaisseau*, Paris, Le Seuil, 1987.

143 C. Coquery-Vidrovitch, « L'anthropologie, ou la mort du phénix ? », *Le Débat*, n° 90, 1996, p. 114-128, et « Peut-on être vivant en Afrique ? Le point de vue d'une historienne », *in* M. Chemillier-Gendreau (éd.), *Peut-on être vivant en Afrique ?*, Paris, PUF, 2000, p. 55-67.

144 Carol Tator, Frances Henry, et Winston Mattis, *Challenging Racism in the Arts. Case Studies of Controversy and Conflict*, Toronto, University of Toronto Press, 1998.

145 Bernard Lugan, *Afrique, l'histoire à l'endroit*, Paris, Perrin, 1989, p. 261-263. L'auteur est maître de conférences en histoire de l'Afrique à l'université Lyon-III. Il sous-titre une page consacrée à la colonisation, dans *Le Figaro Magazine* du 16 décembre 2000, p. 58 : « La légende noire de la colonisation, cette escroquerie historique. Devrions-nous laisser la déferlante migratoire nous submerger ? »

146 Sénat, séance préparatoire au colloque sur la prévention des conflits, Mémorial de Caen, 1994.

5/ 3) ملحق: صورة الأسود في الفن الأوربي (695-700)

1 Ignacy Sachs, «L'image du Noir dans l'art européen», *Annales ESC.* , n° 4, juillet-août 1969, Paris, Armand Colin-Éditions de l'EHESS, p. 885-886, 888-892.

2 Voir sur ce point notamment J. Baltrusaitis, *Le Moyen Age fantastique*, Paris, 1955.

3 B. Baranowski, *Pozegnanie z diablem i crarownica*, Lodz, 1965, p. 33.

4 J. Tuwin, Czary Lezarly polskie, Varsovie, 1960, p. 16, 17 et XXX

5 J. Bystron, *Megalomania narodowa*, Varsovie, 1935, p. 66-69.

6 Ainsi le diable est tour à tour appelé le cavalier noir, le grand nègre (surnom aussi réservé à Léonard, maître de la magie noire), l'homme noir, le Jéhovah noir. (*Cf.* J. Toudrian, R. Villeneuve, *Dictionnaire du diable et de la démonologie*, Verviers, 1968, p. 63-64 et 110.)

7 Voir *La Chanson de Roland*, strophes LXXII et CCXXIX pour la description de l'émir ; CXLIII et XLIV pour les vitupérations à l'égard des nègres.

8 Nous tenons à remercier ici le professeur Enrico Cerulli qui, dans une lettre de novembre 1966 au professeur S. Strelcyn, a bien voulu faire connaître son interprétation du tableau. Le professeur Cerulli, en faisant remarquer qu'il s'agit bien de l'*Improperium* et non de *Flagellation*, comme il est couramment admis, ne souscrit pas aux opinions des historiens qui soulignent l'importance formelle de la tache noire dans la composition du tableau, ou parlent d'influences byzantines. Pour lui, le problème reste insoluble. Le professeur Jacques Le Goff pencherait pour une interprétation prenant en compte l'existence d'esclaves noirs en Italie médiévale.

9 Voir, par exemple, Mario Bussagli, *Bosch*, Florence, 1966, p. 26. En revanche, W. Fraengler (*Le Royaume millénaire de Jérôme Bosch*, Paris, 1966) y voit le paradis retrouvé par les Adamites.

10 R. Hallett, *Penetration of Africa to 1815*, Londres, 1965, p. 38.

11 Voir Paul Hazard, *La Pensée européenne au XVIIIe siècle, de Montesquieu à Lessing*, Paris, 1946. J. Kott n'a donc pas raison lorsqu'il écrit dans *Szkola Klasykow* (Varsovie, 1955, p. 51) que, depuis le fameux *Essai sur les cannibales* de Montaigne jusqu'à *L'Ingénu* de Voltaire, aucun nègre n'a jamais joué le rôle noble du bon sauvage. Bien entendu, il ne s'agit que d'une exception à la règle que Kott formule bien : « Les nègres ne se prêtaient pas du tout aux rôles héroïques, ils travaillaient durement sur les plantations de canne à sucre et étaient vendus comme bêtes de somme dans toutes les colonies… »

12 J. Kott, *Szicke o Szekspirze*, Varsovie, 1961, p. 233.

13 Voir l'excellente étude de E. Jones, *Othello's Countrymen. The African in English Renaissance Drama*, Londres, 1965.

14 Wladyslaw Lozinski, *Zycie polskie w dawnych wiekach*, Cracovie, 1954, str. 94. Déjà le roi Stefan Batory avait un garçon noir parmi ses serviteurs (B. Baranowski, *Znajamosc wchodu w danwej Polsce do XVIII w.* , Lodz, 1950, p. 203).

15 Voltaire, *Essai sur l'histoire générale et les mœurs et l'esprit des nations*, Paris, Garnier, 1963, t. 2.

16 Buffon, *Œuvres complètes*, vol. IX (*De l'homme*), Paris, 1833, p. 233.
17 *Encyclopédie* (extraits), Paris, J'ai lu, 1963, p. 367 (article « Humaine espèce »).
18 Voltaire, *Essai sur l'histoire générale et les mœurs..., op. cit.* , vol. II, p. 805.
19 Cité par Hallett, *op. cit.* , p. 37.
20 Long, *History of Jamaica*, cité par K. L. Little, *Race and Society*, Paris, 1958, p. 15.
21 J. -J. Rousseau, *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes*, Paris, Éditions sociales, p. 166.
22 P. D. Curtin (*The Image of Africa, British Ideas and Action, 1780-1850*, Madison, 1964, p. 36) remarque que vers la fin du XVIII[e] siècle plusieurs auteurs commencent à présenter une double image des Africains, assez bienveillante envers les individus mais hostile à la collectivité.
23 Voir l'étude de F. Ausprenger, « L'Afrique et l'Allemagne », publiée dans *L'Afrique contemporaine*, n[os] 28 et 29 (novembre-décembre 1966 et janvier-février 1967), p. 19-23 et 14-19.
24 Voir à ce propos l'étude récente de Léon Fanoudh-Sieger, *Le Mythe du nègre et de l'Afrique noire dans la littérature française (de 1800 à la Deuxième Guerre mondiale)*, Paris, 1968. (L'article date de 1969.)

5/ 4) لنغن تحت المدارات... (701-738)

1 Voir surtout Pierre Barbier et France Vernillat, *Histoire de France par les chansons*, huit volumes, Paris, Gallimard, 1956 à 1961.
2 *La Mouker. Chanson d'Afrique*, dite *Travadjar la Mouker*, paroles de Griolet, musique de G. Castello, éd. F. Bigot, À la chanson populaire, Paris, s. d. (vers 1850), interprète : Eugène Dubreuil. Cité p. 357-358 *in* Alain Ruscio, *Que la France était belle au temps des colonies ! Anthologie de chansons coloniales et exotiques françaises*, Paris, Maisonneuve & Larose, 2001.
3 *Petite Tonkinoise*, paroles d'Henri Christiné, musique de Vincent Scotto, Paris, éd. Salabert, 1906.
4 *Mon légionnaire*, paroles de Raymond Asso, musique de Marguerite Monnot, Paris, éd. de Paris, 1936. Interprètes : Édith Piaf, Suzy Solidor, Serge Gainsbourg. Cité p. 178-179 *in* Alain Ruscio, *Que la France était belle..., op. cit.*
5 *Adieu mon pays*, paroles et musique de G. Ghenessia, Paris, éd. EPM, 1962.
6 *Hommage aux héros de Mazagran*, chanson anonyme, vers 1840 ; citée par le capitaine L. Lehuraux, « Chants et chansons de l'Armée d'Afrique », Paris, éd. Soubiron, 1933.
7 *Le Fanion de la Légion*, paroles de Raymond Asso, musique de Marguerite Monnot (les auteurs, la même année, de *Mon légionnaire*), Paris, éd. de Paris, 1936.
8 Anonyme, vers 1900, Feuille, Charleroi, Impr. Baujard, s. d. Cité p. 140-141 *in* Alain Ruscio, *Que la France était belle..., op. cit.*
9 Paroles et musique de Georges Ulmer et Géo Koger, Paris, éd. Robert Salvet.
10 *À la Martinique ! Chanson nègre*, arrangement d'Henri Christiné, sur une chanson américaine de George M. Cohan, Paris, 1912.
11 Paroles de Géo Koger et Henri Varna, musique de Vincent Scotto. Tiré de la revue *Paris qui remue*, Casino de Paris, 1930 ; Paris, éd. Salabert, même date.
12 Paroles de P. Briollet et J. Combe, musique d'Albert Valsien, Imprimerie française, Nîmes, s. d. (vers 1910).
13 *Boudou badabouh. Chanson nègre*, paroles de Lucien Boyer, musique d'Albert Valsien, Paris, 1913.
14 Paroles de Bourvil, musique d'Étienne Lorin, Paris, éd. Fortin, s. d. (vers 1950).
15 Paroles de Roger Féral et Jacques Monteux, musique de Maurice Roget, Paris, éd. Salabert, 1931.
16 Voir Charles Gille, *L'Arabe en fuite*, chanson de 1848, citée *in* Robert Brécy, *Florilège de la chanson révolutionnaire de 1789 au Front populaire*, Paris, éd. Hier et Demain, 1978.
17 Voir une chanson parmi d'autres : Jules Jouy, *Au Tonkin*, citée par Pierre Barbier et France Vernillat, *op. cit.* , vol. 8.
18 Voir Gaetano Manfredonia, *La Chanson anarchiste des origines à 1914*, Paris, L'Harmattan, 1997.
19 *Han ! Coolie !*, chanson de Fritz Hoff traduite et réécrite par Aragon, 1933, citée par Robert Brécy, *op. cit.*
20 Boris Vian, 1954, musique de Boris Vian et Harold Berg *in Chansons*, textes établis et annotés par Georges Unglik et Domini Rabourdin, Paris, Christian Bourgois, 1994. Interprètes : Boris Vian, Mouloudji, Richard Anthony, Serge Reggiani, Claude Vinci, Joan Baez, Peter, Paul and Mary. Citée p. 270-271 *in* Alain Ruscio, *Que la France était belle..., op. cit.*

21 *Le Canard enchaîné*, 28 septembre 1955 ; cité *in* « Boris Vian de A à Z », *Obliques*, n° 8-9, s. d. (1976).

22 Voir Alain Ruscio, « La décolonisation en chantant. Les guerres d'Indochine et d'Algérie à travers la chanson française », in *La Guerre d'Algérie au miroir des décolonisations françaises. Hommage à Charles-Robert Ageron*, Paris, SFHOM, 2000.

5/ 5) السينما والمستعمرات: تلطيف النزعة الاستعمارية (713-738)

1 Jean Thévenot, « Le cinéma saisit le vif », *in* Georges Michel Bovay, *Cinéma, un œil ouvert sur le monde*, Lausanne, La Guilde du livre, 1952.

2 M. -R. Bataille et C. Veillot, *Caméras sous le soleil*, Alger, 1956.

3 *Bulletin de la Ligue française de l'enseignement*, n° 159, « Propagande coloniale par l'enseignement de l'aspect », 17 mars 1897.

4 Bernadette Rigal-Cellard, « Dances with the wolves : un Indien peut en cacher un autre », in *Revue française d'études américaines*, n° 57, juillet 1993, Presses universitaires de Nancy.

5 Sur la problématique de la contestation filmographique, voir l'ouvrage collectif *Les Indiens et le cinéma (des Indiens d'Hollywood au cinéma des Indiens)*, Trois Cailloux/Maison de la culture d'Amiens, 1989, ainsi que le n° 57 de la *Revue française d'études américaines*, « Cinéma américain : aux marches du paradis », Presses universitaires de Nancy, juillet 1993.

6 Sur le cinéma ethnographique et colonial du début du siècle, voir l'ouvrage de Pierre Leprohon, *L'Exotisme et le cinéma*, J. Susse, 1949.

7 Leprohon, *op. cit.*

8 Interview réalisée in *Jeune Cinéma*, n° 16, juin/juillet 1966, Paris.

9 On trouve la liste des films tournés au Maghreb avant la Seconde Guerre mondiale dans Pierre Boulanger, *Le Cinéma colonial*, Paris, Seghers, 1975.

10 Leprohon, *op. cit.*

11 *Cf.* le dossier réalisé par l'Institut Jean Vigo à partir de son festival « l'Afrique noire au cinéma », Perpignan, 1983.

12 Margarita de OUELLANA, « Le cinéma de la guerre mexicaine dans la tradition des actualités filmées », *in* Sylvie Dallet, *Guerres révolutionnaires (Histoire et cinéma)*, Paris, L'Harmattan, 1984.

13 *Cf.* les témoignages recueillis in *Guerres révolutionnaires (Histoire et cinéma)*, *op. cit.*

14 Cité *in* Michel Marie, « Godard et le mythe de la guerre révolutionnaire », *in* Sylvie Dallet, *Guerres révolutionnaires*, *op. cit.*

15 Sylvie Dallet, « Culture et politique dans les cinématographies arménienne, géorgienne et kirghize », in *Communisme*, Paris, CNRS, 1984.

5/ 6) الزنجوية: هل هي شكل من العنصرية الموروثة... (739-774)

• Pour leur aide précieuse dans la rédaction de cet article, je remercie Christophe de Beauvais, Hélène Claudot-Hawad, Paulo de Moraes Farias, Jim Searing et Saskia Walentowitz.

1 Pierre Bourdieu, *La Domination masculine*, Paris, Le Seuil, 1998, p. 70.

2 Michel Wieviorka, *L'Espace du racisme*, Paris, Le Seuil, 1991, p. 61.

3 Michel Wieviorka, *Le Racisme, une introduction*, Paris, La Découverte, 1998, p. 22.

4 Citons ici les conceptions existentialistes de Sartre, les recherches sur la cosmogonie des Dogon du Mali de Griaule, et les études pionnières sur le rapport entre colons et colonisés de Balandier, ainsi que sa théorie du désordre social.

5 Joseph Roger de Benoist, *Léopold Sédar Senghor. Suivi du témoignage de Cheikh Hamidou Kane*, Paris, Beauchesne, 1998, p. 33.

6 Senghor, *Liberté 1*, Paris, © Éditions du Seuil, 1964, p. 8-9. Sous le même titre générique furent publiés : *Liberté 2, Nation et voie africaine du socialisme ; Liberté 3, Négritude et civilisation de l'universel ; Liberté 4, Socialisme et planification* ; et enfin *Liberté 5, Le Dialogue des cultures* (Le Seuil).

7 Marc Ferro, *Histoire des colonisations*, Paris, Le Seuil, 1994, p. 238.

8 Bernard Lewis, *Race et esclavage au Proche-Orient*, Paris, Gallimard, 1993, p. 85.

9 Ibn Khaldoun, *Discours sur l'histoire universelle. Al-Muqaddima*, trad. Vincent Monteil, Paris, Thesaurus, Sindbad, 1997, p. 133-134.

10 Marc Ferro, *op. cit.*, p. 237.

11 *Ibid.*

12 Il s'agit là d'une des principales contributions de notre livre collectif : Villasante-de Beauvais (dir.), *Groupes serviles au Sahara. Approche comparative à partir du cas des arabophones de Mauritanie*, Paris, CNRS éditions, 2000. Voir dans cet ouvrage mon étude : « La question des hiérarchies sociales et des groupes serviles chez les *Bidân* de Mauritanie », p. 277-322.

13 *Horizons africains*, n° 33, 1970, cité par Joseph Roger de Benoist, *op. cit.* , p. 15.

14 « L'homme de couleur », *Présences*, Plon, 1939. Cité in *Liberté 1*, op. cit. , p. 22-23.

15 Michel Izard, « Frobenius Leo » in *Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie*, P. Bonte et M. Izard (éd.), Paris, PUF, 1991, p. 299-300.

16 Frobenius considère que la culture n'est pas une simple addition d'éléments, et, à partir de la notion de morphologie culturelle, il tente de cerner l'interdépendance organique des cultures, considérées en tant que « formes vivantes », dotées d'une âme immanente, et formant des cercles culturels (E. Conte, « Allemande (pays de langue) », in *Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie*, *op. cit.* , p. 38).

17 Gérald Gaillard, *Dictionnaire des ethnologues et des anthropologues*, Paris, Armand Colin, 1997.

18 Michel Wieviorka, *L'Espace du racisme*, *op. cit.* , p. 26.

19 G. Bœtsch et J. -N. Ferrié, « De la modernité paradoxale, du point de vue de l'anthropologie physique, sur les groupes serviles au Sahara », *in* Mariella Villasante-de Beauvais (dir.), *op. cit.* , p. 269-270.

20 Élisabeth Tonkin, Maryon McDonald et Malcolm Chapman, *History and Ethnicity*, Routledge, Londres et New York, ASA Monographs 27, 1989, p. 1-21.

21 Fredrik Barth, introduction à *Ethnic Groups and Boundaries : The Social Organization of Culture Difference*, George Allen & Unwin, Bergen/Oslo, Londres, *in* Philippe Poutignat et Jocelyne Streiff-Fenart, *Théories de l'ethnicité*, Paris, PUF, 1969, p. 203-249.

22 Michel Wieviorka, *L'Espace du racisme*, *op. cit.* , p. 61.

23 Jean-Paul Sartre, « Orphée noir » (Préface à L. S. Senghor, *Anthologie de la nouvelle poésie nègre et malgache de langue française*), *Les Temps modernes*, n° 37, Paris, 1948.

24 Dans le premier numéro, paru en décembre 1947, sous la direction d'Alioune Diop, on trouve, parmi d'autres, des articles de E. Mounier, A. Gide, Th. Monod, M. Griaule, J. -P. Sartre, P. Masson-Oursel, G. Balandier, P. Naville, C. Bettelheim, P. Rivet, M. Leiris, P. Mercier, L. Senghor, Dia Cissé, Birago Diop, B. B. Dadié, et R. Remondon. Parmi les collaborateurs français réguliers on trouvait Gilles Martinet, Théo Bernard, Gérard Rosenthal, David Rousset, Paul Rivet et M. Leiris (Fernando Neves, *Negritude, independência, revoluçao*, Paris, Éditions etc. , 1975, p. 85). D'autres intellectuels furent également influencés par l'idéologie de la Négritude, citons ici D. Forde (*African Worlds*, Londres, 1954), Cheikh Anta Diop (*Nations nègres et culture*, Paris, éditions Présence africaine, 1955), Franz Fanon (*Les Damnés de la terre*, Paris, Maspero, 1961), et J. Suret-Canale (*Afrique noire*, 3 vol. , Paris, Éditions sociales, 1968). Enfin, plusieurs revues émergent pour véhiculer les idées de la Négritude, citons ici *Africa* (International African Institute, Londres), les *Cahiers d'études africaines* (EPHE, EHESS, Paris), et *Présence africaine* (revue culturelle du Monde noir, Paris) (Neves, *ibid.* , p. 23-24).

25 « Ce que l'homme noir apporte », *Présences*, cité in *Liberté 1*, *op. cit.* , p. 24.

26 Senghor, *Liberté 1*, *op. cit.* , p. 32 et 36.

27 *Ibid.* , p. 70-71.

28 Étienne Balibar et Emmanuel Wallenstein, *Race, nation, classe*, Paris, La Découverte, (1988), 1997, p. 33.

29 *Ibid.*

30 *Ibid.* , p. 35.

31 Senghor, *Présence africaine*, IIe Congrès des artistes et écrivains noirs, mars-avril 1959 ; cité *in* Senghor, *Liberté 1*, *op. cit.* , p. 252-286.

32 Senghor, *Liberté 1*, *op. cit.* , p. 252-254. L'assertion est fausse. L'Amérique latine a hérité de la colonisation espagnole un système particulièrement strict et rationnel de classements des groupes ethniques selon les « origines raciales » ; n'oublions pas que la politique raciale de « *limpieza de sangre* » (« propreté du sang ») fut inventée dès le XIIIe siècle par les chrétiens de l'Espagne non occupée par les royaumes musulmans (quelques auteurs considèrent ce fait comme la source du racisme européen). Aussi, les esclaves d'origine africaine et leurs descendants ont occupé et occupent toujours la place la plus basse de la hiérarchie sociale/raciale en Amérique latine.

33 *Ibid.* , p. 283.

34 Lucien Lévy-Bruhl, philosophe et professeur à la Sorbonne, est l'auteur renommé de *La Mentalité primitive*, publié en 1922, ouvrage dans lequel il avance que celle-ci est mystique et prélogique, c'est-à-dire insensible à la contradiction et à l'impossible. Cette mentalité serait spécifiquement différente de la « mentalité civilisée ». Son œuvre fut rejetée par la majorité des anthropologues de l'époque (J. Jamin, « Lévy-Bruhl », in *Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie*, P. Bonte et M. Izard (éd.), Paris, PUF, 1991, p. 419-420).

35 G. Le Bon, *Lois psychologiques de l'évolution des peuples*, Paris, Librairie Félix Alcan, 1927, p. 19. Cité par L. Senghor, « The Foundations of Africanité or Négritude and Arabité », *Présence africaine* (1967), 1971, p. 37.

36 *Ibid.*, p. 37-38.
37 Axel Kahn, « Génie, biologie et racisme », *in Le Monde*, 5 septembre 2001.
38 Catherine Coquery-Vidrovitch, *L'Afrique noire*, Paris, PUF, (1974), 1993, p. 192.
39 Étienne Balibar et Emmanuel Wallenstein, *op. cit.*, p. 37-38.
40 Textes cités par Fernando Neves, *Négritude..., op. cit.*, p. 131.
41 Avant qu'il devienne un dictateur sanguinaire.
42 Sékou Touré, *L'Afrique et la Révolution*, éd. Présence africaine, cité *in* Neves, *op. cit.*, p. 131.
43 Marc Ferro, *op. cit.*, p. 38.
44 *Mythe, Literature and the African World*, Cambridge University Press, 1976.
45 Wole Soyinka, *op. cit.*, p. 126. (Extraits traduits par O. Demange.)
46 *Ibid.*, p. 127.
47 *Ibid.*, p. 127-128.
48 *Ibid.*, p. 129.
49 *Ibid.*
50 Pour Bourdieu, les luttes de classement sont des « luttes pour le monopole du pouvoir de faire voir et de faire croire, de faire connaître et de faire reconnaître, d'imposer la définition légitime des divisions du monde social et, par là, *de faire et de refaire les groupes* : elles ont en effet pour enjeu le pouvoir d'imposer une vision du monde social à travers des principes de division qui, lorsqu'ils s'imposent à l'ensemble du groupe, font le sens et le consensus, et en particulier sur l'identité et l'unité du groupe... » (Bourdieu, *Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques*, Paris, Fayard, 1982, p. 137).
51 James Searing, « Military Recruitment and Generational Conflict in a Sereer-Safen Village (Bandia), 1920-1938 », sous presse, *Journal of African History*. Je remercie l'auteur pour m'avoir communiqué cet article en janvier 2001.
52 Louis Dumont, *Homo hierarchicus*, Paris, Gallimard, 1966.
53 Marc Ferro, *op. cit.*, p. 39.
54 *Op. cit.*
55 *Cf.* Mariella Villasante-de Beauvais, « Mauritanie. Catégories de classement identitaires et discours politiques dans la société (*bidân*) », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1997-1999, p. 83-85.
56 Hélène Claudot-Hawad, *in* Mariella Villasante-de Beauvais (dir.), *Groupes serviles au Sahara. Approche comparative à partir du cas des arabophones de Mauritanie*, *op. cit.*, p. 258-259. Sur la question de la résistance du peuple touareg et ses luttes politiques voir Hélène Claudot-Hawad, « Touaregs. Voix solitaires sous l'horizon confisqué », *Ethnies*, 1996, p. 20-21. Sur les effets de la colonisation chez les Touareg voir H. Claudot-Hawad (dir.), « Le politique dans l'histoire *touarègue* », *Les Cahiers de l'IREMAM*, n° 4, 1993, et « Touaregs et autres Sahariens entre plusieurs mondes », *Les Cahiers de l'IREMAM*, n° 7-8, 1996.
57 *Cf.* Mariella Villasante-de Beauvais, *Parenté politique en Mauritanie. Essai d'anthropologie historique. Le devenir contemporain des Ahl Si* di Mahmu d, Paris, L'Harmattan, 1998.
58 Ce texte est une version remaniée d'une conférence que j'ai présentée dans un colloque sur la violence en Afrique, tenue à Barcelone le 26 janvier 2001. Mariella Villasante-de Beauvais, « Conflits, violences politiques et ethnicités en République islamique de Mauritanie. Réflexions sur le rôle des propagandes à caractère raciste dans le déclenchement des violences collectives de 1989 », *Studia Africana*, 12, 2001, p. 69-94.
59 Cité par M. Duteil « Chronique mauritanienne », *Annuaire de l'Afrique du Nord 1985*, 1987, p. 687 ; Villasante-de Beauvais, *op. cit.*, 2001, p. 80.
60 Cité par Baduel, « Mauritanie 1945-1990 », *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, n° 54, p. 40 ; Villasante-de Beauvais, *op. cit.*, 2001, p. 80.
61 Mariella Villasante-de Beauvais, « Mauritanie. Catégories de classement identitaires et discours politiques dans la société », *op. cit.*, p. 98.
62 Pierre Bonte (« Être arabe au Sahara. Dénomination, identité, classement », *L'Astrolabe, revue de l'AFEMAM*, 2000, p. 74), spécialiste de la Mauritanie, a proposé récemment une analyse selon laquelle : « Le problème de l'assimilation des hrâtîn reste cependant aigu, à la mesure de la difficulté à les intégrer dans le schéma de l'ancestralité, d'en faire des Arabes. » Ces propos semblent trahir l'idée que l'arabité se fonde sur des bases généalogiques. Alors que nous savons que l'ethnicité arabe, comme n'importe quelle autre ethnicité ou identité sociale ethnique, se fonde sur des traits divers, construits socialement, et nullement ramenés au seul référent du « sang » qui est mis en relief dans les représentations sociales. Un autre chercheur, Roger Botte (« RimayBe, Hratin, Iklan : les damnés de la terre, le développement et la démocratie », *in* Bougeot (dir.) *Horizons nomades en Afrique sahélienne. Sociétés, développement et démocratie*, Paris, Karthala, 1999, p. 59), a émis une idée semblable, selon laquelle les hrâtîn et les Bidân nobles seraient des groupes distincts, séparés biologiquement. Il montre ainsi son absolue méconnaissance de cette société dans laquelle le métissage fut et reste largement pratiqué.
63 Amnesty International, *Mauritanie, 1986-1989. Contexte d'une crise*, Éditions francophones d'Amnesty International, 1989.

64 Philippe Marchesin, *Tribus, ethnies et pouvoir en Mauritanie*, Paris, Karthala, 1992 ; Makhtar Diouf, *Sénégal, les ethnies de la nation*, Paris, L'Harmattan, 1994.
65 Voir Makhtar Diouf, *op. cit.* , et Alassane Harouna Boye, *J'étais à Oualata. Le racisme d'État en Mauritanie*, Paris, L'Harmattan, 1999.
66 Michel Wieviorka, *La Démocratie à l'épreuve. Nationalisme, populisme, ethnicité*, Paris, La Découverte, 1993, p. 51.
67 *Le Monde*, du 27 avril 1989.
68 *Mauritanie Demain*, n° 9, Nouakchott, juin-juillet 1989.
69 *Libération*, 27 avril 1989.
70 Mamadou Diouf, « Fresques murales et écriture de l'histoire. Le Set/Setal à Dakar », *Politique africaine*, n° 46, 1992, p. 41-54.
71 Mamadou Diouf, *Histoire du Sénégal*, Paris, Maisonneuve & Larose, 2001, p. 216.
72 *Le Monde*, 27 avril 1989.
73 *Le Monde*, 3 mai 1989.
74 *Le Monde*, 27 avril 1989.
75 *Le Monde*, 29 avril 1989.
76 *Libération*, 29-30 avril 1989.
77 La confrérie musulmane mouride fut fondée vers 1888 par Ahmadu Bamba, Wolof du Waalo, homme de religion, formé dans la voie soufie *Qadiriyya*, l'une des plus influentes en Afrique de l'Ouest au XIX[e] siècle. Ses disciples furent et restent nombreux au Sénégal, où la confrérie s'est développée en captant notamment les *ceddo*, esclaves soldats des princes wolof. Pendant longtemps, les administrateurs français ont considéré qu'ils étaient de dangereux « dissidents », et affirmaient que leur confrérie représentait une « batardisation de l'islam » (Chris Harrison, *France and Islam in West Africa, 1860-1960*, Cambridge, Cambridge University Press, 1988, p. 115-117). La confrérie mouride est l'une des plus importantes du point du vue démographique, surtout au Sénégal, en moindre mesure en Mauritanie.
78 *Le Monde*, 3 mai 1989.
79 E. Terray, « Heurs et malheurs des nations d'Europe centrale. Réflexions sur deux essais d'Istvan Bibo », *Le Genre humain*, octobre 1989, p. 42-43. L'hystérie politique est définie par I. Bibo et par E. Terray comme un état durable de frayeur collective.
80 A. W. Ould Cheikh, « L'évolution de l'esclavage dans la société maure », *in* E. Bernus, *Nomades et commandants*, Paris, Khartala, p. 32.
81 *Imagined Communities*, Londres & New York, Verso, 1983.
82 Étienne Balibar et Emmanuel Wallerstein, *op. cit.* , p. 63.
83 Cette idée coloniale et européocentrique est parfois reprise par les auteurs contemporains, par exemple Philippe Marchesin, (*op. cit.* , p. 48), qui écrit : « Il est vrai qu'il existe une tradition bien établie en matière de pratique musclée de dévolution de pouvoir dans ces sociétés. »

5/ 7) خاتمة: من يطلب التعويضات وعن أي جرائم؟ (775-798)

1 Voir *supra* l'article de Marc Ferro, « Autour de la traite et de l'esclavage », et celui de Catherine Coquery-Vidrovitch, « La colonisation arabe à Zanzibar ».
2 Voir *supra* : « Étapes de l'abolition et résurgences ».
3 Antoine Garapon, *Des crimes qu'on ne peut ni punir ni pardonner. Pour une justice internationale*, Odile Jacob, Paris, 2002, p. 115-160.
4 Jullyette Ukabiala, « La Conférence contre le racisme aboutit à une déclaration historique, mais les Africains ont d'autres revendications », *Afrique Relance*, ONU, vol. 15, n° 3, octobre 2001, p. 5.
5 Jacques Derrida, *Le Monde des débats*, n° 9, décembre 1999, propos recueillis par Michel Wieviorka.
6 Il faudra atrendre novembre 1968 pour qur l'ONU adopte la convention sur l'imprescribilité des crimes de guerre et des crimes contre l'humanité. (NDLR.)
7 Sur le contrôle du discours historique par les institutions, voir Marc Ferro, *Les Tabous de l'histoire*, Paris, Robert Laffont, 2002.
8 Voir *supra* l'article de Pap Ndiaye : « Les Indiens d'Amérique du Nord », et celui d'Alastair Davidson : « Une race condamnée : la colonisation des Aborigènes d'Australie ».
9 Théophile Kouamouo, « Au départ de la route des esclaves. Le délicat débat sur l'indemnisation », *Le Monde*, 10 septembre 2001, Ouidah, Bénin.
10 Jullyette Ukabiala, article cité, voir note 4.
11 Yves Laudy, « Combien pour l'esclavage ? », *La Libre Belgique*, Défis Sud, n° 47.
12 De même, pour l'obtention de son indépendance et la reconnaissance de la suppression de l'esclavage, Haïti versa une indemnité à la France et aux planteurs dépossédés ou à leurs

ayants droit, à la suite d'une ordonnance du 17 avril 1825 du roi Charles X. Pour pouvoir honorer cette dette, Haïti a dû contracter un emprunt auprès de la France — ancienne puissance coloniale. Fixée à la somme de 150 millions de francs en 1825, la dette coloniale diminua à 90 millions de francs à l'issue du traité de février 1838 signé par les deux pays.

13 Cité *in* Pascal Riché, « Pour ou contre dédommager les Noirs. Aux États-Unis, l'indemnisation de l'esclavage refait débat », *Libération* du 17 août 2001.

14 Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre*, Paris, Maspero, 1961, rééd. Gallimard, 1991. La phrase « L'Allemagne paiera », reprise par Frantz Fanon pour la période 1945, date en fait de 1918.

15 Lobby qui a imposé avec succès des sanctions à l'Afrique du Sud du temps de l'apartheid.

16 *La dette : « Ce que l'Amérique doit aux Noirs »*, éditions Dutte/Plumes, 1999. Fabrice Rousselot, « Les profiteurs de l'esclavage traînés en justice à New York », *Libération*, 28 mars 2002.

17 Michel Moutot, « Réparations de l'esclavage : le secteur privé américain pris pour cible », AFP International, New York, 25 mars 2002.

18 Plainte collective signifie le recours en justice d'un groupe de personnes — ici au nombre de quatre plaignants —, par opposition à un individu, contre une entreprise.

19 Activiste new-yorkaise qui étudie depuis de longues années la relation entre l'esclavage et le monde de l'entreprise, sources Philippe Bolopion, « Des fortunes construites au prix de la sueur des esclaves », RFI, www. democraf. com, article 298, juin 2002.

20 *The Economist*, « Les descendants d'esclaves bientôt indemnisés ? », Londres, traduit in *Courrier international*, n° 535, 1er-7 février 2001.

21 Anthony Stoppard, « Des avocats qui envisagent de poursuivre des banques suisses et américaines pour avoir violé les sanctions financières internationales [abrogées par l'ONU] contre l'Afrique du Sud de l'apartheid recrutent actuellement des victimes de l'oppression raciale, pour leur recours collectif en justice », www. ipsnews. net.

22 Yves Laudy, article cité.

23 Source : Patrick Jarreau, « La communauté noire américaine divisée sur la question des réparations », 30 août 2001.

24 Une étude réalisée par les universités de Chicago et Harvard en octobre 2001.

25 Reuters (Washington), « Plainte contre des société américaines pour esclavage », 25 mars 2002.

26 Rencontre avec Roger Botte, anthropologue et chercheur au CNRS, sur la question de l'esclavage, *Le Monde*, 30 août 2001.

27 Olenka Frenkiel, « *Etireno*, le bateau de l'esclavage », *Mail & Guardian*, Johannesburg, traduit in *Courrier international* n° 580, 13-19 décembre 2001, p. 66-67. *Etireno* est un bateau nigerian affrété par une compagnie béninoise qui avait pour itinéraire habituel Cotonou-Libreville-Douala-Lomé.

28 Fabienne Pompey, « Durban : les descendants d'esclaves demandent réparations », *Le Monde*, 7 août 2001. Voir *supra* l'article de Mariella Villasante Cervello : « La Négritude... ».

29 Voir *supra*, « Autour de la traite et de l'esclavage ».

30 Sur ce sujet, lire Ingolf Diener, *Namibie, une histoire, un devenir*, Paris, Karthala, 2000 (rééd.).

31 Joël Kotek, Pierre Rigoulot, *Le Siècle des camps : emprisonnement, détention, extermination, cent ans de mal absolu*, Paris, Jean-Claude Lattès, 2000.

32 Père du chef nazi Hermann Göring.

33 Carine Gilloin, *Une histoire des grands hommes. Anthropologie historique de la communauté herero, 1840-1993 (Namibie)*, thèse de doctorat sous la direction d'Olivier de Sardan, EHESS, mai 1999, p. 188-192.

34 Joël Kotek, Pierre Rigoulot, *op. cit.* , p. 83-84.

35 Auteur anonyme, www. lautre. dad. be

36 Carine Gilloin, *op. cit.*

37 *Ibid.*

38 Jan-Bart Gewald, *Hereros heroes*, éd. James Currey (Oxford) et David Philip (Le Cap), Ohio University Press (Athens), 1999, p. 188

39 Carine Gilloin, *op. cit.*

40 Auteur anonyme, www. lautre. dad. be

41 Catherine Chabu Mwewa, « Namibie, dédommagements de guerre », *ANB-Bia*, supplément, n° 421, Issue Édition, novembre 2001.

42 Catherine Chabu Mwewa, article cité.

43 Joël Kotek, Pierre Rigoulot, *op. cit.*

44 Catherine Chabu Mwewa, article cité. En effet, le terme de génocide a été rétroactivement attribué aux Herero, puisqu'il n'apparaît qu'en 1944, dans l'ouvrage du juriste polonais Raphaël Lemkin consacré à l'occupation de l'Europe par les puissances de l'Axe, *Axis in Occupied Europe*.

45 Définition des théories de Joseph Arthur Gobineau du dictionnaire *Robert*, édition 2000.

46 Joël Kotek, Pierre Rigoulot, *op. cit.*

47 Estelle Fohr-Prigent, *La « Honte noire ». Racisme et propagande allemande après la Première Guerre mondiale*, maîtrise d'histoire des relations internationales, sous la direction de M. Frank et Mlle Badel, Paris-I, 1998-1999, p. 57.

48 Dossier proposé par Youssef Serrar, Mina Baje, Nassera Bourayeb sur « Le racisme dans l'idéologie nazie ». Sur les viols pendant la Première Guerre mondiale, voir les travaux de S. Audoin-Rouzeau.

49 Un des nombreux témoignages des victimes de la stérilisation cités in *The New West Indian*, n° 16, mai 2002.

50 Regina Jere-Malanda, « Les Africains, victimes oubliées du nazisme », *New African*, Londres, traduit in *Courrier international*, n° 469, 28 octobre-3 novembre 1999.

51 *Ibid.*

52 Voir *supra* l'article d'Alastair Davidson, « Une race condamnée : la colonisation des aborigènes d'Australie ».

53 Michèle Descout, « Au-delà des Jeux olympiques de Sydney. Le rêve perdu des Aborigènes », *Le Monde diplomatique*, octobre 2000. M. Descout est l'auteur du livre *Les Pistes du rêve*, Paris, Jean-Claude Lattès, 2000.

54 Michèle Descout, article cité.

55 *Traités, ratifications, réserves*, Bilan 2002, vol. 6. , sur le site www. hri. ca.

56 Michèle Descout, article cité.

57 Sur la question des peuples autochtones, voir le *Bilan 1998* de l'ONU.

58 Lire, à ce propos, Fread Pearce, « Guerres et environnement : réaction en chaîne », *Courrier de l'Unesco*, n° 25, 2000. F. Pearce est spécialiste de l'environnement, collaborateur de l'hebdomadaire britannique *The New Scientist*. « Le gaz moutarde (ypérite) a été utilisé pendant la guerre en Irak de 1987-1988. La première enquête médicale a été effectuée en 1998 par le docteur Christine Gosden, professeur à l'université de Liverpool. Dans son rapport à l'Institut de recherches sur le désarmement des Nations unies, elle relève des cas de cancers rares, de malformations chez les enfants, de fausses couches, d'infections pulmonaires récurrentes et de problèmes neuro-psychiatriques graves. Le gaz moutarde a brûlé des cornées provoquant des cécités. Des cancers risquent de n'apparaître que cinq à dix ans après. »

59 Schofield Coryell, « Le grand mensonge des guerres propres. Au Vietnam, l'agent orange tue encore », *Le Monde diplomatique*, mars 2002, p. 12.

60 Peter Jaeggi, *« Quand mon enfant est né, j'ai ressenti une grande tristesse ». Vietnam, quand les armes chimiques frappent à retard*, Bâle, éd. Lanos, 2002.

61 Lê Cao Dai, « Les retombées de l'agent orange (AO) », Hanoi, octobre 2000 ; *Agent Orange and its Consequence*, Croix-Rouge vietnamienne, 1999, 234 p. Lê Cao Dai est directeur de l'AGORAVIF (Fonds en faveur des victimes de l'agent orange), professeur, docteur en médecine, secrétaire général du Comité national pour l'étude des répercussions des produits chimiques utilisés pendant la guerre du Vietnam de 1994-1995.

62 « Les Tsiganes veulent être associés au fonds d'indemnisation des travailleurs forcés du Troisième Reich », Michel Payen, *L'Analyse du jour* ; Programme français de la radio Deustche Well.

63 Ben Kierman, « Sur la notion de génocide », *Le Débat*, Paris, mars-avril 1999, traduit par Éric Vigne.



الفهارس



ثبت الأعلام (مختصر)



ثبت جغرافي (مختصر)



Ouvrage édité par Dominique Missika

ISBN 2-221-09254-6



LE LIVRE NOIR DU COLONIALISME



Sous la direction de
MARC FERRO

LE LIVRE NOIR DU COLONIALISME

XVI^{e}-XXI^{e} siècle:
de l'extermination à la repentance

Thomas Beaufils, Yves Bénot, Carmen Bernand, Pierre Brocheux, Catherine Coquery-Vidrovitch, Pascale Cornuel, Sylvie Dallet, Alastair Davidson, Marie Fourcade, Arlette Gautier, Leslie Manigat, Elikia M'Bokolo, Marcel Merle, Claire Mouradian, Pap Ndiaye, Jacques Póloni-Simard, Jacques Pouchepadass, Alain Ruscio, Pierre-François Souyri, Mariella Villasante Cervello, Nadja Vuckovic



ROBERT LAFFONT